

نَجَاحُ الْقِتَارِيِّ لِصَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

أكبر موسوعة شارحة لصحيح البخاري حديثاً وفقهياً ولغوياً وتفسيرياً

للإمام المحدث المفسر

أبي محمد عبد الله بن محمد بن يوسف الرُّومِي الحَقْفِي المعروف بـ "يوسف أفتدي زاده"

الترقي سنة 1167 هجرية

اعتنى به مجموعة من المحققين والراغبين بإشراف

عبد الحفيظ محمد علي بن برفهم

وكراسات إسرائيلية / كلية الشريعة - جامعة بيروت الإسلامية

اعتمدنا لترقيم الكتب والأبواب والأحاديث ترقيم

محمد فؤاد عبد الباقي

المجلد الثالث عشر

المحتوى:

البيع - السام - الشفعة - البهارة -

المواالات - الكفالة



دار الكتب العلمية

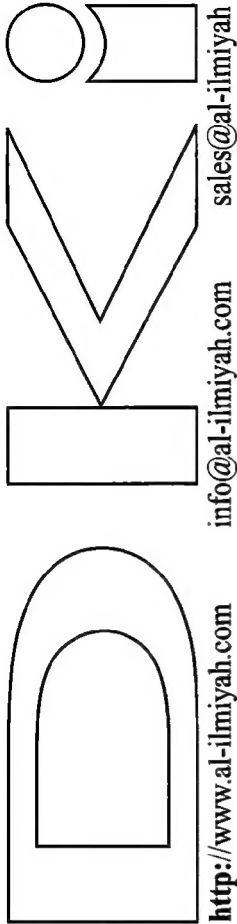
Dar Al-Kutub Al-Ilmiyah

DKI

أسستها من رعايات بيروت سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban



الكتاب: نجاح القاري لصحيح البخاري

Title: NAJĀH AL-QĀRĪ LIṢAḤĪH AL-BUḤĀRĪ

التصنيف: شروح - حديث

Classification: Explanations - Prophetic Hadith

المؤلف: الإمام يوسف أفندي زاده (ت ١١٦٧ هـ)

Author: Al-Imam Yousuf Afandi Zada (D. 1167 H.)

المحقق: عبدالحفيظ محمد علي بيضون

Editor: Abdulhafiz Mohammed Ali Baydoun

الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت

Publisher: Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah - Beirut

عدد الصفحات (٣١ جزءاً / ٣١ مجلداً) 23280 Pages (31 Parts / 31 Vols.)

قياس الصفحات 17 x 24 cm Size

سنة الطباعة 2021 A.D. - 1443 H. Year

بلد الطباعة لبنان Printed in Lebanon

الطبعة الأولى (لونان) Edition 1st (2 Colors)

Exclusive rights by © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beirut - Lebanon No Part of this publication may be translated, reproduced, distributed in any form or by any means, or stored in a data base or retrieval system, or to post it on Internet in any form without the prior written permission of the publisher.

Tous droits exclusivement réservés à © Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Beyrouth-Liban Toute représentation, édition, traduction ou reproduction même partielle, par tous procédés, en tous pays, ou téléchargement sur Internet de quelque manière que se soit faite sans autorisation préalable signée par l'éditeur est illicite et exposerait le contrevenant à des poursuites judiciaires.

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لدار الكتب العلمية بيروت - لبنان ويحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تمثيل الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته على أسطوانات ضوئية أو تحميله على صفحات الإنترنت بأي شكل من الأشكال إلا بموافقة الناشر خطياً.

Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah

Est. by Mohamad Ali Baydoun
1971 Beirut - Lebanon

Aramoun, al-Quebbah,
Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah Bldg.
Tel +961 5 804 810/11/12
Fax: +961 5 804813
P.O.Box: 11-9424 Beirut-Lebanon,
Riyad al-Soloh Beirut 1107 2290

عرمون، القبة، مبنى دار الكتب العلمية
هاتف: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٠ / ١١ / ١٢
فاكس: +٩٦١ ٥ ٨٠٤٨١٣
ص.ب: ١١-٩٤٢٤ بيروت-لبنان
رياض الصلح-بيروت ١١٠٧٢٢٩٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

34 - كِتَابُ الْبُيُوعِ⁽¹⁾

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

34 - كِتَابُ الْبُيُوعِ

(كِتَابُ الْبُيُوعِ) لما فرغ المؤلف رَحِمَهُ اللهُ من بيان العبادات التي المقصود منها التحصيل الأخروي شرع في بيان المعاملات التي المقصود منها بحسب الظاهر التحصيل الدنيوي فقدم العبادات للاهتمام بها ثم ثنى بالمعاملات ، لأنها

(1) قال الحافظ: البيوع جمع بيع، وجمع لاختلاف أنواعه، والبيع نقل ملك إلى الغير بشمن، والشراء قبوله ويطلق كل منهما على الآخر، وأجمع المسلمون على جواز البيع، والحكمة تقتضيه، لأن حاجة الإنسان تتعلق بما في يد صاحبه غالباً، وصاحبه قد لا يبذله له، ففي تشريع البيع وسيلة إلى بلوغ الغرض من غير حرج، والآية الأولى أصل في جواز البيع، وللعلماء فيها أقوال: أصحها أنه عام مخصوص، فإن اللفظ لفظ عام يتناول كل بيع فيقتضي إباحة الجميع، لكن قد منع الشرع ببيعاً أخرى فهو عام في الإباحة مخصوص بما لا يدل الدليل على منعه، وقيل عام أريد به الخصوص، وقيل مجمل بينته السنة، وكل هذه الأقوال تقتضي أن المفرد المحلى بالألف واللام يعم، والقول الرابع أن اللام في البيع للعهد، وأنها نزلت بعد أن أباح الشرح ببيعاً وحرم ببيعاً، فأريد بقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ [البقرة: 275] أي الذي أحله الشرع من قبل، ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعاً، وإن كانت لا يقع بها الحنث لبناء الأيمان على العرف، والآية الأخرى تدل على إباحة التجارة في البيوع الحالة وأولها في البيوع المؤجلة، اهـ.

وفي الأوجز: البيوع جمع بيع وجمع لاختلاف أنواعه فهو المطلق إن كان مع العين بالثمن، والمقايضة إن كان عيناً بعين، والسلم إن كان بيع الدين بالعين، والصرف إن كان بيع الثمن بالثمن، والمرايحة إن كان بالثمن مع زيادة، والتولية إن لم يكن مع زيادة، والوضعية إن كان بالنقصان، واللازم إن كان تاماً، وغير اللازم إن كان بالخيار، وأيضاً الصحيح والباطل والفاسد والمكروه، قاله العيني.

ضرورية وأخر النكاح لأن شهوته متأخرة عن الأكل والشرب ونحوهما وأخر الجنائيات والمخاصمات لأن وقوع ذلك في الغالب إنما هو بعد الفراغ من شهوة البطن والفرج، وأغرب ابن بطال فذكر هنا الجهاد وأخر البيع إلى أن فرغ من الأيمان والندور.

وَقَالَ صاحب التوضيح ابن الملقن: ولا أدري لم فعل ذلك وكذلك قدم الصوم على الحج أيضًا، وَقَالَ العيني لعله نظر إلى أن الجهاد أيضًا من العبادات فإن جلّ المقصود منه التحصيل الأخروي ففيه إعلاء كلمة الله تَعَالَى وإظهار الدين ونشر الإسلام، وبعض أصحابنا قدم النكاح على البيوع في مصنفاتهم نظرًا إلى أنه مشتمل على المصالح الدينية والدنيوية ألا ترى أنه أفضل في التخلي في النوافل وبعضهم قدم البيوع على النكاح نظرًا إلى أن احتياج الناس إلى البيع أكثر من احتياجهم إلى النكاح فكان أولى بالتقديم هذا.

ولما كان مدار أمور الدين على خمسة أشياء هي الاعتقادات والعبادات والمعاملات والزواج والآداب فالاعتقادات محلها علم الكلام والعبادات قد بينها شرع في بيان المعاملات وقدم منها البيوع نظرًا إلى كثرة ما لا احتياج إليه كما مر آنفًا، ثم إنه ذكر لفظ الكتاب لأنه مشتمل على الأبواب وجميع البيع لاختلاف أنواعه وهي البيع المعلوم إن كان بيع العين بالثمن المقايضة إن كان بيع عين بعين والسلّم إن كان بيع دين بعين والصرف إن كان بيع ثمن بثمر والمراوحة إن كان بالثمن مع زيادة والتولية إن لم يكن مع زيادة والوضيعة إن كان بالنقصان واللازم إن كان بآثًا وغير اللازم إن كان بالخيار والصحيح والباطل والفساد.

ثم إن للبيع تفسيرًا لغة وشرعًا وركنًا وشرطًا ومحلاً وحكمًا وأما تفسيره لغة فمطلق المبادلة وهو ضد الشراء بمعنى الاشتراء ويقال للبيع أيضًا الشراء يقال باع الشيء وباعه منه وشراه بمعنى وابتاع الشيء وشراه بمعنى اشتراه وأباعه عَرَضَهُ للبيع وباعه مبايعة وبيعًا عارضه بالبيع والبيعان البائع والمشتري وجمعه باعة، والبياعات: الأشياء المبتاعة للتجارة ورجل يبيع جيد البيع وبيّاع كثير البيع ذكره سيبويه فيما قَالَ ابن سيدة.

وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ:

وحكى النَّوَوِيُّ عن أَبِي عبيدة أبا عاب بمعنى باع قَالَ: وهو غريب شاذ وفي الجامع أبعته أبيعهُ إياعة إذا عَرَضْتَهُ للبيع ويقال بعته وأبعته بمعنى واحد وَقَالَ ابن طريف في باب فعل وأفعل باتفاق معنى باع الشيء وأباعه عن أَبِي زيد وأبي عبيدة، وفي الصحاح والشيء مبيع ومبيوع والبياعة السلعة ويقال بيع الشيء على البناء للمفعول إن شئت كسرت الباء وإن شئت ضممتها وقلبت الياء واوًا وإن شئت أشممتها.

وَقَالَ ابن قُتَيْبَةَ: بعث الشيء بمعنى بعته وبمعنى اشتريته وشريت الشيء بمعنى اشتريته وبمعنى بعته ويقال استبعته أي: سألته البيع قَالَ الخليل المحذوف في بيع واو مفعول لأنها زائدة فهي أولى بالحذف، وَقَالَ الأخفش المحذوف عين الكلمة وَقَالَ المازري كلاهما حسن وقول الأخفش أقيس وقيل سمي البيع بيعًا لأن البائع قد باعه إلى المشتري حالة العقد غالبًا ورد هذا بأنه غلط لأن الباع من ذوات الواو والبيع من ذوات الياء.

وأما تفسيره شرعًا فهو مبادلة المال بالمال على سبيل التراضي وأما ركنه فالإيجاب والقبول وأما شرطه فأهلية المتعاقدين وأما محله فهو المال لأنه ينبئ عنه شرعًا وأما حكمه فهو ثبوت الملك للمشتري في المبيع وللبيع في الثمن إذا كان تامًا وعند الإجازة إذا كان مَوْقُوفًا وأما حكمته فهي اتساق أمور الدنيا ونظام المعاش وبقاء العالم إلى ما شاء الله تَعَالَى فَإِنْ حَاجَةَ الْإِنْسَانُ تَتَعَلَّقُ غَالِبًا بِمَا فِي يَدِ صَاحِبِهِ وَصَاحِبُهُ قَدْ لَا يَبْذُلُهُ لَهُ فِي تَشْرِيعِ الْبَيْعِ وَسِيلَةً إِلَى بُلُوغِ الْغَرَضِ مِنْ غَيْرِ حَرَجٍ وَإِلَّا فَقَدْ يَفْضِي الْأَمْرُ إِلَى التَّقَاتِلِ وَالتَّنَازُعِ وَالنَّهْبِ وَالسَّرْقَةِ وَالطَّرِّ وَالْخِيَانَاتِ وَالْحِيلِ الْمَكْرُوهَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فَيَخْتَلُ نِظَامُ الْمَعَاشِ فِي تَشْرِيعِ الْبَيْعِ إِطْفَاءُ نَارِ الْمَنَازَعَاتِ وَمَشْرُوعِيَّةُ الْبَيْعِ ثَابِتَةٌ بِالْكِتَابِ لِمَا سَيَجِيءُ مِنَ الْآيَاتِ وَبِالسُّنَنِ أَيْضًا وَهِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ وَالنَّاسَ يَتَعَامَلُونَ فَأَقْرَهُمُ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لَدُنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَقَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ) بالرفع عطفاً على المضاف في كتاب البيوع وقيل ليس فيه واو العطف وإنما أصل النسخة هكذا كتاب البيوع قَالَ الله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275]،

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾) قد ذكر الله عز وجل قبل هذا النظم الجليل أكلة الربا بقوله: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ أي: الآخذون له وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا شائع في المطاعمات وهو زيادة في الأجل بأن يباع مطعوم بمطعوم أو نقد بنقد إلى أجل أو في العوض بأن يباع أحدهما بأكثر من جنسه ﴿لَا يَقُومُونَ﴾ إذا بعثوا من قبورهم ﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾ أي: إلا قياماً كقيام المصروع وهو وارد على ما يزعمون أن الشيطان يتخبط الإنسان فيصرعه والخطب ضرب على غير اتساق كخبط العشواء ﴿مَنْ أَلْمَسَ﴾ أي: الجنون وهذا أيضاً من زعماتهم أن الجنني يمسه فيختلط عقله ولذلك قيل: جن الرجل وهو متعلق بلا يقومون أي: لا يقومون من المس الذي بهم بسبب أكل الربا أو بيقوم أو بيتخبط فيكون نهوضهم وسقوطهم كالمصروعين لاختلال عقلهم ولكن لأن الله تعالى أربى في بطونهم ما أكلوه من الربا فأنقلهم.

يقال إنهم يبعثون يوم القيامة قد انتفخت بطونهم كالحيات وكلما قاموا سقطوا والناس يمشون عليهم فيكون ذلك علامة أكل الربا؛ ويقال يكون بمنزلة المجنون ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] أي: ذلك العقاب بسبب أنهم نظموا الربا والبيع في سلك واحد لإفضائهما إلى الربح فاستحلوه استحلالاً وكان الأصل إنما الربا مثل البيع ولكن عكس للمبالغة كأنهم جعلوا الربا أصلاً وقاسوا به البيع.

والفرق بين فإن من أعطى درهمين بدرهم ضيع درهماً ومن اشترى سلعة تساوي درهماً بدرهمين فلعل مساس الحاجة إليها وتوقع رواجها يجبر هذا الغبن فرد الله تعالى عليهم بقوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ إنكاراً لتسويتهم وإبطالاً للقياس لمعارضة النص وقال ابن كثير قوله: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ يحتمل أن يكون من تمام كلامهم اعتراضاً على الشرع أي: هذا مثل هذا وقد أحل هذا وحرم هذا ويحتمل أن يكون من كلام الله تعالى ردّاً عليهم، انتهى.

وتمام الآية: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ في القرآن في بيان

تحريم الربا ، ﴿فَأَنْهَى﴾ عن أكل الربا ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ يعني ليس عليه ردّه فيما مضى قبل النهي ، ولا إثم عليه قبل النهي لأن الحجة لم تقم عليه ولم يعلم بحرمة ؛ وأما اليوم فمن تاب عن الربا فلا بد له من أن يرّد الفضل ولا يكون له ما سلف لأن حرمة الربا ظاهرة ثابتة بين المسلمين لأن كتاب الله فيهم ، ﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ في المستأنف إن شاء عصمه وإن شاء لم يعصمه ، أو المعنى أن يجازيه على انتهائه إن كان عن قبول الموعظة واللّه أعلم بصدق النية ، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى استحلال الربا ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّكَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [لبقرة : 81] قال ابن مسعود رضي الله عنه : آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده ملعونون على لسان محمد ﷺ ؛ وروي عنه ﷺ : «سيأتي على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا ومن لم يأكل الربا أصابه من غباره» ؛ وروي عنه ﷺ أنه قال : «الربا بضع وسبعون بابًا ، أدناها كإتيان الرجل أمه» ، يعني الزاني بأمه .

وقال الإمام الشافعي : للعلماء في هذه الآية أربعة أقوال :

أحدها : أنها عامة فإن لفظها لفظ عموم يتناول كل بيع ويقتضي إباحة جميعها إلا ما خصه الدليل قال في الأم وهذا أظهر معاني الآية الكريمة ، وقال صاحب الحاوي : والدليل لهذا القول أن النبي ﷺ نهى عن بيع كانوا يعتادونها ولم يتبين الجائر فدل على أن الآية تناولت إباحة جميع البيوع إلا ما خص منها وبين ﷺ المخصوص منها .

القول الثاني : إن الآية مجملة لا يعقل منها صحة بيع من فساد إلا ببيان من رسول الله ﷺ .

القول الثالث : يتناولهما جميعًا فيكون عامًا دخله التخصيص ومجملاً لحقه التفسير لقيام الدلالة عليهما .

القول الرابع : إنها تناولت بيعا معهودًا ونزلت بعد أن أحل النبي ﷺ بيعًا وحرّم بيعًا فقوله : «أحل الله البيع» أي : البيع الذي بينه ﷺ من قبل وعرفه المسلمون فتناولت الآية بيعا معهودا ولهذا دخلت اللام العهدية .

ومباحث الشافعي وغيره تدل على أن البيوع الفاسدة تسمى بيعًا وإن كان

وَقَوْلُهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: 282].

لا يقع بها الحنث لبناء الأيمان على العرف.

وَقَالَ الغزالي وأجمعت الأمة على أن المبيع بيعاً صحيحاً يصير بعد انقضاء الخيار ملكاً للمشتري وأن البيع سبب لإفادة الملك وفي هذه الآية دلالة على مشروعية البيع وأنه سبب للملك وأن الربا الذي يعمل بصورة البيع حرام.

(وَقَوْلُهُ) تَعَالَى عطف على قوله وقول الله عز وجل: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ﴾ استثناء منقطع من قوله تَعَالَى: ﴿فَاكْتُتِبُوهُ﴾ في أوائل آية المدائنة أعني قوله تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُتِبُوهُ﴾ [البقرة: 282].

(﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾) بالرفع على أنه الاسم والخبر.

(﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾) أي: تتعاطون إياها يداً بيد والمعنى لكن إذا كان البيع بالحاضر يداً بيد ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُتِبُوهَا﴾ لبعده عن التنازع والنسيان ويحتمل أن يكون قوله تكون تامة فحينئذ يكون قوله تَعَالَى: ﴿تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ﴾ صفة لقوله: ﴿تِجَارَةً حَاضِرَةً﴾ والتجارة الحاضرة تعم المبايعة بدين أو عين لأن كون أحد العوضين ديناً ثابتاً في الذمة لا ينافي كون التجارة حاضرة لأن التجارة عبارة عن التصرف وقرأ عاصم بنصب تجارة حاضرة على أنه خبر والاسم مضمّر تقديره إلا أن تكون التجارة تجارة حاضرة كقوله:

بني أسد هل تعلمون بلأنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشنعاً

أي: إذا كان اليوم يوماً وَقَالَ بعض المفسرين قوله: حاضرة يعني يداً بيد وقوله يديرونها بينكم يعني ليس فيها أحد أي: أباح الله تَعَالَى ترك الكتابة فيها لأن ما يخاف من النساء والتأجيل يؤمن في هذه الحالة.

وأشار المؤلف رَحِمَهُ اللهُ بهذه القطعة من الآية الكريمة إلى مشروعية البيع بهذه الآية أيضاً.

ثم إن هاتين الآيتين هنا وجدتا في أكثر الروايات ولم يذكرهما النسفي ولا أبو ذر.

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١) وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا

1 - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

(بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عز وجل) في سورة الجمعة : (﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾) أي : أديت وفرغ منها والقضاء يجيء بمعنى الأداء أيضًا ، (﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾) للتجارة والتصرف في حوائجكم ، (﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) أي : الرزق ، (﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَبِيرًا﴾) في مجامع أحوالكم ولا تخصوا ذكره بالصلاة (﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾) بخير الدارين ولعل من الله واجب أطلق الله تَعَالَى ورخص لهم بما حظر عليهم بعد قضاء الصلاة من الانتشار وابتغاء الرزق مع التوصية بإكثار الذكر وأن لا يلهيهم شيء من التجارة وغيرها عنه والأمر فيهما للإباحة والتخيير كما في قوله تَعَالَى : (﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾) [المائدة : 2].

واحتج به من جعل الأمر بعد الحظر للإباحة ونكثتها مخالفة لليهود في منع ذلك يوم السبت فلم يحظر ذلك على المسلمين وَقَالَ الداوودي هو على الإباحة لمن له كفاف أو لا يطبق التكسب لثلا يحتاج إلى السؤال الذي هو محرّم عليه مع القدرة على التكسب وفرض على من لا شيء له ويطبق التكسب ، وقيل : من يعطف عليه بسؤال أو غيره ليس طلب الكفاف عليه بفرض.

وفي الحديث : (﴿وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾) ليس بطلب الدنيا وإنما هو عيادة وحضور جنازة وزيارة أخ في الله.

(﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا﴾) أي : تفرقوا (﴿إِلَيْهَا﴾) أي : إلى التجارة وإفراد التجارة برد الكناية إليها لأنها المقصودة فإن المراد من اللهو الطبل الذي كانوا يستقبلون به العير والترديد للدلالة على أن منهم من انفض لمجرد سماع الطبل ورؤيته أو للدلالة على أن الانفضاض إلى التجارة مع الحاجة إليها والانتفاع بها إذا كان مذموماً كان الانفضاض إلى اللهو أولى بذلك وقيل تقديره إذا رأوا تجارة انفضوا إليها وإذا رأوا لهوًا انفضوا إليه.

(﴿وَتَرَكُوكَ﴾) الخطاب للنبي ﷺ (﴿قَائِمًا﴾) أي : على المنبر.

قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو وَمِنَ الْيَجْرِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ ﴿١١﴾ [الجمعة: 10، 11]،
وَقَوْلِهِ: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾
[النساء: 29].

(قُلْ) يا مُحَمَّدٌ: ﴿مَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ من الثواب ﴿خَيْرٌ مِّنَ اللَّهِو﴾ الذي لا
خير فيه بل ﴿وَمِنَ الْيَجْرِ﴾ التي فيها نفع في الجملة فإن ذلك محقق مخلد
بخلاف ما يتوهمون من نفعهما.

(وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّزِقِينَ) لأنه موجد الأرزاق فتوكلوا عليه وإياه فاسألوا ومنه
فاطلبوا وقيل لم يكن يفوتكم الرزق لو أقمتم لأن الله هو خير الرازقين.

(وَقَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْذِّبَاتُ أَمْثَلًا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾
[النساء: 29] أي: بغير حق وقام الإجماع على أن التصرف في المال بالحرام باطل
حرام سواء كان أكلاً أو بيعاً أو هبة أو غير ذلك والباطل اسم جامع لكل ما لا يحل
في الشرع كالربا والقمار والغصب والسرقة والخيانة وكل محرم ورد به الشرع.

(﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾) فيه قراءتان متواترتان الرفع على أن تكون تامة
والنصب على تقدير أن تكون الأموال أموال تجارة فحذف المضاف وقيل
الأجود الرفع لأنه دل على انقطاع الاستثناء ولأنه لا يحتاج إلى إضمار.

(﴿عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾) أي: يرضى كل واحد منكم بما في يده والمعنى ولكن
كون تجارة صادرة عن تراضي المتعاقدين غير منهي عنه أي: إن حصلت بينكم
تجارة وتراضيتم فليس ذلك بباطل أو المعنى لكن اقصدوا كون تجارة عن تراض
أي: وقوعها وَقَالَ أَكْثَرُ الْمُفَسِّرِينَ هو أن يخير كل واحد من البائعين صاحبه بعد
العقد ولا يحل لمسلم أن يغش مسلماً.

وروى الترمذي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً: إنما البيع عن
تراض وهو طرف من حديث طويل.

وروى الطبري من مرسل أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: «لا يفترق بيعان إلا
عن رضی»؛ ورجاله ثقات.

ومن طريق أبي زرعة بن عمرو أنه كان إذا بايع رجلاً يقول له خيّرني ثم
يقول: قال أبو هريرة رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: «لا يفترق اثنان»، يعني

في البيع إلا عن رضى؛ وأخرجه أبو داود أيضًا، ومن طريق شعبة عن قتادة أنه تلا هذه الآية فقال: التجارة رزق من رزق الله فمن طلبها تصرفها وتخصيص التجارة من الوجوه التي يحل بها تناول مال الغير لأنها أغلب وأرفق لذوي المروات ويجوز أن يراد بها الانتقال مُطْلَقًا وقيل المقصود بالنهي المنع عن صرف المال فيما لا يرضاه الله تعالى وبالتجارة صرفه فيما يرضاه، والله أعلم.

والآيتان الأوليان بتمامهما مذكورتان في رواية كريمة وأما في رواية النسفي وأبي ذر هكذا ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 10] إلى آخر السورة وسبب نزولها، روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال أقبلت غير ونحن نصلي مع رسول الله ﷺ الجمعة فانفض الناس إليها فما بقي غير اثني عشر رجلًا وأنا فيهم فنزلت: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً﴾ الآية وروي أن أهل المدينة أصابهم جوع وغلاء شديد فقدم دحية بن خليفة بتجارة من زيت الشام والنبى ﷺ يخطب يوم الجمعة فلما رأوه قاموا إليه بالبيع خشوا أن يسبقوا إليه فلم يبق مع النبي ﷺ إلا رهط منهم أبو بكر وعمر رضي الله عنهم قبل ثمانية وقيل أحد عشر وقيل اثنا عشر وقيل أربعون فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «والذي نفس مُحَمَّدٍ بيده لو تبايعتم حتى لم يبق أحد منكم لسال بكم الوادي نارا» وكانوا إذا أقبلت العير استقبلوها بالطليل والتصفيق فهو المراد باللهو.

وعن قَتَادَةَ: فعلوا ذلك ثلاث مرات في كل مقدم عير: وَقَالَ بعض الشراح إن الآيات المذكورة ظاهرة في إباحة التجارة إلا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا﴾ الآية فإنها عتب عليها فهي إلى النهي عنها أقرب منها إلى الإباحة لها إلا أن مفهوم النهي عن تركه ﷺ قائما يشعر بأنها لو خلت من العارض الراجح لم يدخل في العتب بل كانت حينئذ مباحة وقد أباح الله التجارة في كتابه وأمر بالابتغاء من فضله وكان أفاضل الصحابة رضي الله عنهم يتجرون ويحترفون في طلب المعاش وقد نهى العلماء والحكماء عن أن يكون الرجل لا حرفة له ولا صناعة خشية أن يحتاج إلى الناس فيذل لهم، وقد روي عن لقمان أنه قال لابنه يا بني خذ من الدنيا بلاغك وأنفق من كسبك لا آخرتك ولا ترفض الدنيا كل الرفض

2047 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ صَفْقُ بِالْأَسْوَاقِ،

فتكن عيالاً وعلى أعناق الرجال كلاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعَيْبٌ) وهو ابن أبي حمزة الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) أَي: ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَذَا فِي رِوَايَةِ شُعَيْبٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي أَوَاخِرِ كِتَابِ الْعِلْمِ مِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ فَقَالَ: عَنِ الْأَعْرَجِ وَهُوَ صَحِيحٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ كُلِّ مِنْهُمْ وَطَرِيقُهُ عَنِ الْأَعْرَجِ مُخْتَصِرَةٌ وَسَيَأْتِي فِي الْإِعْتَصَامِ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ أْتَمَّ مِنْهُ.

(أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الْحَدِيثَ) بضم الياء في الإكثار (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَقُولُونَ مَا بَالُ الْمُهَاجِرِينَ، وَالْأَنْصَارِ) أَي: حالهم وشأنهم (لَا يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَإِنَّ إِخْوَتِي) أَي: فِي الدِّينِ (وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانُوا يَشْغَلُهُمْ) بفتح الياء فعل متعد.

(صَفْقُ بِالْأَسْوَاقِ) بالصاد المهملة كذا فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَعِنْدَ غَيْرِهِ سَفَقَ بِالسَّيْنِ وَقَالَ الْخَلِيلُ كُلُّ صَادٍ تَجِيءُ قَبْلَ الْقَافِ وَكُلُّ سَيْنٍ تَجِيءُ بَعْدَ الْقَافِ فَلِلْعَرَبِ فِيهِ لُغَتَانِ سَيْنٌ وَصَادٌ لَا يَبَالُونَ اتَّصَلَتْ أَوْ انْفَصَلَتْ بَعْدَ أَنْ تَكُونَ فِي كَلِمَةٍ إِلَّا أَنَّ الصَّادَ فِي بَعْضِ أَحْسَنَ وَالسَّيْنَ فِي بَعْضِ أَحْسَنَ.

وقال الخطابي: وكانوا إذا تبايعوا تصافقوا بالألف أمانة لانتراع البيع يعني أنهم اعتادوا عند لزوم البيع ضرب كف أحدهما بكف الآخر إشارة إلى أن الأملاك إنما تضاف إلى الأيدي والقبوض تبع لها فإذا تصافقت الألف انتقلت الأملاك واستقرت كل يد منهما على ما صار لكل واحد منهما في ملك صاحبه وكان المهاجرون تجاراً والأنصار أصحاب زرع فيغيبون لذلك عن حضرة

وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا، وَأَخْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ أَمْرًا مُسْكِنًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ، أَعْيِي حِينَ يَنْسُونَ، وَقَدْ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: «إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبُهُ، إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ»، فَبَسَطْتُ نِيرَةً.....

رسول الله ﷺ في أكثر أحواله ولا يسمعون من حديثه إلا ما كان يحدث به في أوقات شهودهم وأبو هريرة رضي الله عنه كان حاضرًا وهو لا يفوت شيء منها إلا ما شاء الله ثم لا يستولي عليه النسيان لصدق عنايته بضبطه وقلة اشتغاله بغيره وقد لحقته دعوة رسول الله ﷺ فقامت له الحجة على من أنكروا واستغرب شأنه.

(وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى مِلءِ بَطْنِي) بكسر الميم أي: مقتنًا بالقوت أي: فلم يكن لي غيبة عنه ﷺ.

(فَأَشْهَدُ) أي: أحضر (إِذَا غَابُوا، وَأَخْفَظُ إِذَا نَسُوا) بفتح النون وضم السين المخففة وأصله نسيوا فاعل فبقي نسوا على وزن فعوا.

(وَكَانَ يَشْغَلُ) بفتح الياء من الشغل بالفتح (إِخْوَتِي مِنَ الْأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ) بالرفع على أنه فاعل يشغل وإخواني نصب على المفعولية.

(وَكُنْتُ أَمْرًا مُسْكِنًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ) أي: فقيرًا من فقراء صفة مسجد رسول الله ﷺ التي كانت منزل غرباء فقراء الصحابة رضي الله عنهم. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَهْلُ الصُّفَّةِ هُمُ الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرِينَ وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ يَسْكُنُهُ فَكَانُوا يَأْوُونَ إِلَى مَوْضِعٍ مَظْلَلٍ فِي مَسْجِدِ الْمَدِينَةِ يَسْكُونُهُ وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَئِيسَهُمْ (أَعْيِي) أي: أحفظ من وعي يعي وعيًا إذا حفظ (حِينَ يَنْسُونَ) وجملة أعي استئنافية ولو جعلت حالًا لصح أيضًا فيكون التعبير بلفظ المضارع مع أنها حال من فاعل كنت الماضي لحكاية الحال الماضية وإنما اختصر في حق الأنصار بهذا وترك ذكر قوله أشهد إذا غابوا لأن غيبة الأنصار كانت أقل وكيف لا والمدينة بلدتهم ومسكنهم ووقت الزراعة وقت معلوم فلم يعتد بغيبتهم لقلتها ويمكن أن يقدر في قضية الأنصار أيضًا بقرينة السباق.

(وَقَدْ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبُهُ، إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ، فَبَسَطْتُ نِيرَةً) بفتح

عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ.

2048 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

النون وكسر الميم أي: كساء ملوّنًا وَقَالَ ثعلب هي ثوب مخطط، وَقَالَ الفراء: دِرَاعَةٌ تلبس فيها سواد وبياض ولعله أخذ من النمر لما فيه سواد وبياض.

(عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَقَالَتهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ) ومطابقة الحديث للترجمة من أنه ذكر فيه صفق بالأسواق ووجه الدلالة منه وقوع ذلك في زمن النَّبِيِّ ﷺ وإطلاعه عليه وتقريره له وفي الحديث الحرص على التعلم وإيثار طلبه على المال وأن طلب الدنيا وتحصيل العلم قلما يجتمعان وفيه فضيلة ظاهرة لأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإن قيل: إذا كان أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكثر أخذًا للعلم وأزهد يكون أفضل من غيره لأن الفضيلة ليست إلا بالعلم والعمل.

فالجواب: أنه لا يلزم من أكثرية الأخذ كونه أعلم ولا باشتغالهم عدم زهدهم مع أن الأفضلية معناها أكثرية الثواب عند الله وأسبابه لا تنحصر في أخذ العلم ونحوه فقد يكون بإعلاء كلمة الله وأمثاله كذا قيل، والأحسن أن يقال إن الأفضلية في نوع لا تستلزم الأفضلية في كل الأنواع، والله أعلم. والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفُضَائِلِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يَحْيَى بن عمرو بن أويس القرشي العامري الأويسى المدني وهو من أفرادهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) ابن إِبْرَاهِيم بن عبد الرحمن بن عوف كان على قضاء بغداد.

(عَنْ أَبِيهِ) سعد بن إِبْرَاهِيمَ أَبِي إِسْحَاقَ الزُّهْرِيِّ القرشي المدني، (عَنْ جَدِّهِ) إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف أَبِي إِسْحَاقَ المدني، (قَالَ: قَالَ) لي (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية أَبِي نعيم في المستخرج من طرق يَحْيَى الجُمَانِي عن إِبْرَاهِيمَ بن سعد بسنده عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا فهو في مسند عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه؛ وقد أَخْرَجَهُ الْمُصَنِّفُ فِي

لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ،

فضائل الأنصار عن إِسْمَاعِيلَ بن عبد الله وهو ابن أبي أُويس عن إِبْرَاهِيمَ بن سعد فَقَالَ عَنْ أَبِيهِ عن جده قَالَ لما قدموا المدينة وظهره الإرسال لأنه إن كان الضمير في جده يعود إلى إِبْرَاهِيمَ بن سعيد بن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن فيكون الجد فيه إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن وإبراهيم لم يشهد أمر المؤاخاة لأنه توفي بعد التسعين بغير خلاف وعمره خمس وسبعون سنة وعلى تقدير صحة قول من قَالَ: ولد في حياة النَّبِيِّ ﷺ فلم تصح له رواية عنه وأمر المؤاخاة كان حين الهجرة وإن عاد الضمير إلى جد سعد فيكون على هذا سعد روى عن جده عبد الرحمن وهذا لا يصح لأن عبد الرحمن توفي سنة اثنتين وثلاثين وتوفي سعد سنة ست وعشرين ومائة عن ثلاث وسبعين سنة ولكن الحديث المذكور هنا متصل لأن إِبْرَاهِيمَ قَالَ فيه قَالَ عبد الرحمن بن عوف كما ترى ويوضح ذلك ما رواه أَبُو نعيم الْحَافِظُ عن أبي بكر الطلحي ثنا أَبُو حصين الوادعي ثنا يَحْيَى بن عبد الحميد ثنا إِبْرَاهِيمَ بن سعد عَنْ أَبِيهِ عن جده عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لما قدمنا المدينة، الحديث وكذا ذكره أَبُو العباس الطريقي وأصحاب الأطراف.

(لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ أَخَى) من المؤاخاة قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: المؤاخاة مفاعلة من الأخوة ومعناها: أن يتعاقد الرجلان على التناصر والمواساة حتى يصيرا كالأخوين نسبًا.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنِي وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ) الْأَنْصَارِيُّ الْخَزْرَجِيُّ النَقِيبُ الْعَقْبِيُّ الْبَدْرِيُّ استشهد يوم أحد وهذه المؤاخاة على ما ذكرها ابن إسحاق كانت في أول سنة من سني الهجرة بين المهاجرين والأنصار وقالوا إن رسول الله ﷺ أَخَى بين أصحابه مرتين مرة بمكة قبل الهجرة وأخرى بعد الهجرة وَقَالَ أَبُو عمر: الصحيح أن المؤاخاة كانت في المدينة بعد بنائه المسجد فكانوا يتوارثون بذلك دون القربات حتى نزلت: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: 75] وقيل: كان ذلك والمسجد بيني، وقيل: بعد قدومه المدينة بخمسة أشهر وفي تاريخ ابن أبي خيثمة عن زيد بن أوفى أنها كانت في المسجد وكانوا مائة خمسين من المهاجرين وخمسين من الأنصار.

فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا، فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي، وَأَنْظُرُ أَيَّ رَوْجَتَيَّ هَوَيْتَ نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا، فَإِذَا حَلَلْتُ، تَزَوَّجْتُهَا، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: لَا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: سُوقٌ قَيْنُقَاعٍ، قَالَ: فَعَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَأَتَى بِأَقِيطٍ وَسَمْنٍ، قَالَ: ثُمَّ تَابَعَ الْغُدُوَّ،

وَقَالَ أَبُو الْفَرَجِ: وللمؤاخاة سبيان:

أحدهما: أنه أجراهم على ما كانوا ألفوا في الجاهلية من الحلف فإنهم كانوا يتوارثون به فَقَالَ ﷺ: «لا حلف في الإسلام» وأثبت المؤاخاة لأن الإنسان إذا فطم عما يألفه يعلل لجنسه.

الثاني: أن المهاجرين قدموا محتاجين إلى المال وإلى المنزل فنزلوا على الأنصار، فأكد هذه المخالطة بالمؤاخاة ولم تكن بعد بدر مؤاخاة، لأن الغنائم استغني بها.

(فَقَالَ سَعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ: إِنِّي أَكْثَرُ الْأَنْصَارِ مَالًا، فَأَقْسِمُ لَكَ نِصْفَ مَالِي، وَأَنْظُرُ أَيَّ رَوْجَتَيَّ) بلفظ المثنى المضاف إلى ياء المتكلم وأي إذا أضيف إلى المؤنث يذكر ويؤنث يقال: أيّ امرأة وأيّة امرأة.

(هَوَيْتَ) أي: أردت نكاحها من هوى بالكسر يهوى هوى إذا أحب. (نَزَلْتُ لَكَ عَنْهَا) أي: طلقته لأجلك، (فَإِذَا حَلَلْتُ) أي: انقضت عدتها، (تَزَوَّجْتُهَا⁽¹⁾) قَالَ: أي: الراوي، (فَقَالَ) له (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) ابن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (لا حَاجَةَ لِي فِي ذَلِكَ هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: سُوقٌ قَيْنُقَاعٍ) بفتح القاف الأولى وسكون المثناة التحتية وضم النون وبالقاف وآخره عين مهملة منصرفًا وغير منصرف وهو بطن من يهود⁽²⁾.

(قَالَ: فَعَدَا إِلَيْهِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَأَتَى بِأَقِيطٍ وَسَمْنٍ) بفتح الهمزة وكسر القاف. (قَالَ) الراوي: (ثُمَّ تَابَعَ) أي: الحق (الْغُدُوَّ) بلفظ المصدر والمعنى ثم غدا

(1) قال ابن التين: كان هذا القول من سعد قبل أن يسأل النبي ﷺ الأنصار أن يكفوا المهاجرين العمل ويعطوهم نصف الثمرة.

(2) نسب السوق إليهم وذكر ابن التين أنه ضبط قينقاع بكسر النون في أكثر نسخ القابسي وهو صواب أيضًا وقد حكى فتحها أيضًا.

فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجَتْ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَنْ؟»، قَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ،

اليوم الثاني أي: دوام الذهاب إلى السوق للتجارة والمتابعة إلحاق الشيء بغيره ويروى بلفظ: الغد ضد أمس.

(فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) أي: فما مكث مجيئه حال كونه (عَلَيْهِ أَثَرُ صُفْرَةٍ) أي: الطيب الذي استعمله عند الزفاف وفي لفظ له على ما يأتي وعليه وضر من صفرة بفتح الواو والضاد المعجمة هو التلطيخ بخلق أو طيب له لون وقد صرح في بعض الروايات بأنه أثر زعفران فَإِنْ قِيلَ جَاءَ النِّهْيُ عَنِ التَّزَوُّجِ. فالجواب: أنه كان يسيرًا فلم ينكره ﷺ.

وقيل: إن ذلك علق من ثوب المرأة من غير قصد.

وقيل: كان ذلك في أول الإسلام أن من تزوج لبس ثوبًا مصبوغًا لسروره وزواجه.

وقيل: كانت المرأة تكسوه إياه.

وقيل: إنه كان يفعل ذلك ليعان على الوليمة وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَحْسَنَ الْأَلْوَانِ الصُّفْرَةُ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ﴾ قَالَ فَقَرْنَ السَّرُورَ بِالصُّفْرَةِ وَلَمَّا سئِلَ عَبْدُ اللَّهِ عَنِ الصَّبْغِ بِهَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبِغُ بِهَا فَأَنَا أَصْبِغُ بِهَا وَأَحِبُّهَا.

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: كَانُوا يَرْخِصُونَ فِي ذَلِكَ لِلشَّابِّ أَيَّامَ عَرْسِهِ.

وقيل: يحتمل أن ذلك كان في ثوبه دون بدنه ومذهب مالك جوازه وحكاه عن علماء بلده وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِلرِّجَالِ.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَزَوَّجَتْ؟»)

على معنى الاستفهام.

(قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «وَمَنْ؟»)

أي: ومن التي تزوجت بها وفي لفظ له يأتي

فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهِيمٌ» قَالَ تَزَوَّجْتَ وَمَهِيمٌ بِمِيمٍ مَفْتُوحَةٌ وَيَاءٌ سَاكِنَةٌ وَفَتْحُ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَآخِرُهُ مِيمٌ كَلِمَةٌ يِمَانِيَّةٌ مَعْنَاهَا مَا هَذَا وَمَا أَمْرُكَ وَمَا حَالُكَ أَوْ أَحَدَتْ شَيْءَ ذَكَرَهُ الْهَرَوِيُّ وَغَيْرُهُ.

(قَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) هي ابنة أبي الحيسر أنس بن رافع بن امرئ القيس

قَالَ: «كَمْ سُقَّتْ؟»، قَالَ: زِنَةَ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ - أَوْ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ -، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَوَّلِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

ابن زيد بن عبد الأشهل قَالَ الزبير ولدت له القاسم وأبا عثمان وعبد الله بن عبد الرحمن بن عوف.

(قَالَ) ﷺ: «كَمْ سُقَّتْ؟» أي: كم أعطيت يقال ساق إليه كذا أي: أعطاه. (قَالَ) عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (زِنَةَ نَوَاةٍ) بكسر الزاي أي: وزن نواة (مِنْ ذَهَبٍ) قَالَ أَبُو عبيد النواة زنة خمسة دراهم. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: ذهبًا كان أو فضة، وعن أَحْمَدَ بن حنبل: زنة ثلاثة دراهم. وقيل: وزن نواة التمرة من ذهب.

وفي الترمذي عن أحمد: زنة ثلاثة دراهم وثلاث، وعن بعض الْمَالِكِيَّةِ: هي ربع دينار.

وقيل: ثلاثة مثاقيل ونصف.

وَقَالَ التِّيمِّيُّ: النواة خمسة دراهم إما أن يكون اسم صنجة توزن بها أو يسمى هذا القدر من الذهب نواة وذلك كما أن البسر اسم لعشرين درهماً والأوقية لأربعين درهماً.

(أَوْ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ) شك من الراوي أي: وزن نواة من ذهب، (فَقَالَ لَهُ) النَّبِيُّ ﷺ: (أَوَّلِمَ) بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر اللام أو من الوليمة أي: اتخذ وليمة وهي الطعام الذي يصنع عند العرس (وَلَوْ بِشَاةٍ) ومن ذهب إلى إيجابها أخذ بظاهر الأمر وهو محمول عند الأكثر على الندب.

وفي التلويح لمغلطاي: والوليمة في العرس مستحبة، وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ.

وفي رواية عنه: واجبة وهو قول مردود ووقتها بعد الدخول.

وقيل: عند العقد وعن ابن حبيب استحبابها عند العقد وعند الدخول وأن لا ينقص عن شاة.

قَالَ الْقَاضِي: الإجماع على أن لا حد لقدرها المجزي.

2049 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ الْمَدِينَةَ فَآخَى النَّبِيَّ ﷺ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ ذَا غَنًى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَقَاسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَزْوَجُكَ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُونِي عَلَى السُّوقِ، فَمَا رَجَعَ حَتَّى اسْتَفْضَلَ أَقْطًا وَسَمْنًا، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ، فَمَكَّنْتَا يَسِيرًا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَجَاءَ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ مِنْ صُفْرَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهَيْمٌ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ: «مَا سُقْتُ إِلَيْهَا؟» قَالَ: نَوَآةٌ مِنْ ذَهَبٍ، - أَوْ وَزَنَ نَوَآةٍ مِنْ ذَهَبٍ -

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِنَّهَا قَدَرُ الشَاةِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهَا فَمَنْ لَمْ يَقْدِرْ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فَقَدْ أَوْلَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بالسويق والتمر على بعض نسائه وكرهت طائفة الوليمة أكثر من يومين وعن مالك أسبوعًا، وسيأتي تمام الكلام على هذا الحديث في الوليمة من كتاب النكاح إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هُوَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّمِيمِيُّ الْيَرْبُوعِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) مُصْغَرُ زَهْرٍ هُوَ ابْنُ مَعَاوِيَةَ الْجَعْفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) هُوَ الطَّوِيلِيُّ، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَيُرْوَى لَمَّا قَدِمَ (الْمَدِينَةَ فَآخَى النَّبِيَّ ﷺ، بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيِّ، وَكَانَ سَعْدٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (ذَا غَنًى، فَقَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَقَاسِمُكَ مَالِي نِصْفَيْنِ وَأَزْوَجُكَ، قَالَ: بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِي أَهْلِكَ وَمَالِكَ، دُلُونِي) بِضَمِّ الدَّالِ أَوْ مِنَ الدَّلَالَةِ (عَلَى السُّوقِ، فَمَا رَجَعَ) فِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ فَدَلَّوْهُ عَلَى السُّوقِ فَمَا رَجَعَ مِنَ السُّوقِ (حَتَّى اسْتَفْضَلَ) أَي: رِيحٌ يُقَالُ أَفْضَلْتُ مِنْهُ الشَّيْءَ وَاسْتَفْضَلْتُهُ إِذَا أَفْضَلَ مِنْهُ شَيْئًا وَرِيحٌ (أَقْطًا وَسَمْنًا، فَأَتَى بِهِ أَهْلَ مَنْزِلِهِ، فَمَكَّنْتَا يَسِيرًا أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَجَاءَ وَعَلَيْهِ وَضْرٌ) قَدْ مَرَّ ضَبْطُهُ وَتَفْسِيرُهُ آنفًا.

(مِنْ صُفْرَةٍ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَهَيْمٌ») قَدْ مَرَّ ضَبْطُهُ وَتَفْسِيرُهُ أَيْضًا آنفًا (قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ، قَالَ) ﷺ (مَا سُقْتُ إِلَيْهَا؟ قَالَ: نَوَآةٌ مِنْ ذَهَبٍ، - أَوْ وَزَنَ نَوَآةٍ مِنْ ذَهَبٍ -) شَكٌّ مِنَ الرَّاوي.

قَالَ: «أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ».

2050 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَتْ عُكَاطٌ، وَمَجَنَّةٌ، وَدُو الْمَجَازِ، أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ، فَكَانَتْهُمْ تَأْتُمُوا فِيهِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: 198] فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ.

(قَالَ) ﷺ: (أُولِمَ وَلَوْ بِشَاةٍ) والغرض من إيراد هذين الحديثين بيان اشتغال بعض الصحابة رضي الله عنهم بالتجارة في زمن النبي ﷺ وتقريره على ذلك، وفي الحديثين ما يدل على أنه لا بأس للشريف أن يتصرف في السوق بالبيع والشراء ويستغني بذلك عما يبذل له من المال وغيره وفيهما الأخذ بالشدة على نفسه في أمر معاشه وأن العيش من الكسب والصناعات أولى بنزاهة الأخلاق عن العيش من الهبات والصدقات وشبههما وفيهما البركة للتجار وفيهما المؤاخاة على التعاون في أمر الله تعالى وبذل المال لمن يؤاخي عليه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الجعفي البُخَارِيُّ المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) وهو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين هو عمرو بن دينار المكي، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَتْ عُكَاطٌ) بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وآخره طاء معجمة.

(وَمَجَنَّةٌ) بفتح الميم والجيم وتشديد النون.

(وَدُو الْمَجَازِ، أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ⁽¹⁾ فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ) كان تامة.

(فَكَانَتْهُمْ تَأْتُمُوا) أي: اجتنبوا الإثم يعني تركوا التجارة فيها احترازاً عن الإثم (فِيهِ⁽²⁾ فَتَزَلَّتْ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾) [البقرة: 198] عطاء ورزقاً منه يريد الربح بالتجارة (فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ) جمع موسم سُمِّيَ به لأنه معلم يجتمع الناس إليه و(قَرَأَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذه اللفظة في جملة القرآن زائدة على ما هو المشهور.

(1) يقيمونها مواسم الحج وكانت معائشهم منها.

(2) من حيث إنها كثيراً ما تفضي إلى المنازعة والجدال في الإيفاء.

2 - باب: الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ

2051 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ، سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ كَثِيرٍ،

2 - باب: الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ

(باب) بالتونين (الحلال بين، والحرام بين، وبينهما مشبهات) بضم الميم وفتح الشين المعجمة وتشديد الموحدة المفتوحة وفي نسخة مشبهات بضم الميم وسكون الشين المعجمة وفتح المثناة الفوقية وكسر الموحدة وسيأتي تفسيرها إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَدِيٍّ بفتح العين المهملة وكسر الدال المهملة واسم أبي عدي إبراهيم البصري مولى بني سليم، (عَنِ ابْنِ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون بفتح العين المهملة وسكون الواو وبالنون ابن أرتبان، (عَنِ) عامر بن شراحيل (الشَّعْبِيِّ) بفتح الشين وسكون العين أنه قَالَ: (سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، حَدَّثَنَا) وفي نسخة ح: وحدثني (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ، (عَنِ أَبِي فَرْوَةَ) بفتح الفاء وسكون الراء وعروة بن الحارث الهمداني الكوفي المشهور بأبي فروة الأكبر، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) أنه قَالَ: (سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدَّثَنَا) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المعروف بالمسندي قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ) ولهم أبو فروة الأصغر الجهني الكوفي واسمه مسلم بن سالم، ما له في البخاري سوى حديث واحد في أحاديث الأنبياء عليهم السلام أنه قَالَ: (سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) قَالَ: (سَمِعْتُ الثُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) ضد القليل

أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ، كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ أَثَرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ،

قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ⁽¹⁾) عَنْ أَبِي فَرْوَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) وفي الرواية الأولى: سمعت النَّبِيَّ ﷺ، وقد تقدم في الإيمان الرد على من نفى سماعه من النَّبِيِّ ﷺ.

(الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَةٌ) أي: على بعض الناس بدليل قوله في رواية لا يعلمها كثير من الناس لا أنها مشتبهة في أنفسها غير محرمة أو محللة لأن الله تعالى بعث الرسول ﷺ مبيناً لأمته جميع ما بهم الحاجة إليه من أمر دينهم من الحلال والحرام، قالوا الأشياء ثلاثة أقسام: حلال واضح كأكل الخبز، وحرام واضح كالسرقة والذي ليس بواضح الحل، والحرمه ولا يعرفه إلا العلماء فإن الأصل في الأشياء مختلف فيه: حظر أو إباحة وقد يردان على شيء واحد جميعاً فإن علم المتأخر منها وإلا فقد اشتبه وهذا تقسيم صحيح لأن الشيء إما أن ينص على طلبه ومع الوعد على فعله أو معه ومع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما فالأول الحلال البين والثاني الحرام البين فمعنى قوله الحلال بين أي: لا يحتاج إلى بيان أو يشترك في معرفته كل أحد، وكذا قوله الحرام بين وأما الثالث فهو مشتبّه لخفائه فلا يدري هل هو حرام أو حلال وما كان هذا سبيله ينبغي اجتنابه، لأنه إن كان في نفس الأمر حراماً فقد برئ من تبعثها وإن كان حلالاً فقد أجر على تركه بهذا القصد وهذا هو المراد من قوله ﷺ: (فَمَنْ تَرَكَ مَا شُبَّهَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ⁽²⁾) كَانَ لِمَا اسْتَبَانَ⁽³⁾ أَثَرَكَ، وَمَنْ اجْتَرَأَ عَلَى مَا يَشْكُ فِيهِ مِنَ الْإِثْمِ، أَوْشَكَ أَنْ يُوَاقِعَ مَا اسْتَبَانَ⁽⁴⁾

(1) أي: الثوري.

(2) أي: من جهة الإثم بل فيه اثم أولاً.

(3) أي: ظهر تحريمه.

(4) لأن متعاطي الشبهات قد يصادف الحرام وإن لم يتعمده أو يقع فيه وإن لم يتعمده أو يقع فيه لاعتياده التساهل.

وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ».

وَالْمَعَاصِي حِمَى اللَّهِ مَنْ يَرْتَعِ حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ قَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي كُلِّ شَيْءٍ يَشْبَهُ الْحَلَالَ فِي وَجْهِهِ وَالْحَرَامَ مِنْ وَجْهِهِ فَهُوَ شَبْهَةٌ.

فَالْحَلَالَ الْبَيِّنُ مَا عَلِمَ مُلْكُهُ يَقِينًا لِنَفْسِهِ وَالْحَرَامَ الْبَيِّنُ مَا عَلِمَ مُلْكُهُ تَقِينًا لِغَيْرِهِ وَالشَّبْهَةُ مَا لَا يَدْرِي أَهْوَلُهُ أَوْ لَغَيْرِهِ فَالْوَرَعُ اجْتِنَابُهُ ثُمَّ الْوَرَعُ عَلَى أَقْسَامٍ وَاجِبٌ كَالَّذِي قُلْنَا وَمُسْتَحَبٌّ كَاجْتِنَابِ مَعَامَلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ مَالِهِ حَرَامٌ وَمَكْرُوهٌ كَالِاجْتِنَابِ عَنْ قَبُولِ رَخْصِ اللَّهِ وَالْهَدَايَا وَمَنْ جَمَلْتُهُ أَنْ يَدْخُلَ الْخِرَاسَانِي مَثَلًا بِغَدَادٍ وَيَمْتَنِعَ مِنَ التَّزْوِجِ بِهَا مَعَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ بِزَعْمِ أَنْ أَبَاهُ كَانَ بِبَغْدَادٍ فَرِيضًا تَزَوَّجَ بِهَا وَوُلِدَتْ لَهُ بِنْتُ فَتَكُونُ هَذِهِ الْمُنْكَوْحَةُ أَخْتًا لَهُ ، انْتَهَى.

وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرَضَهُ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ وَقَدْ تَوَارَدَ أَكْثَرُ الْأُئِمَّةِ الْمَخْرُجِينَ عَلَى إِبْرَادِهِ فِي كِتَابِ الْبُيُوعِ لِأَنَّ الشَّبْهَةَ فِي الْمَعَامَلَاتِ تَقَعُ فِيهَا كَثِيرًا وَلَهُ تَعَلُّقٌ أَيْضًا بِالنِّكَاحِ وَبِالصَّيْدِ وَبِالذَّبَائِحِ وَالْأَطْعَمَةِ وَالْأَشْرَبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى.

وَاسْتَنْبَطَ مِنْهُ بَعْضُهُمْ مَنَعَ إِطْلَاقِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ عَلَى مَا لَا نَصَّ فِيهِ ، لِأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا لَمْ يَسْتَبْنِ لَكِنْ قَوْلُهُ ﷺ : « لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ » كَمَا فِي رَوَايَةٍ : يَشْعُرُ بِأَنْ مِنْهُمْ مَنْ يَعْلَمُهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَائِدَةٌ:

هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ مِنْ أَرْبَعِ طُرُقٍ لِلتَّقْوِيَةِ وَالتَّأَكُّيدِ أَوْرَدَهُ :

أَوَّلًا : مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ ثُمَّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي فُرُوهٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ مِنْ طَرِيقَيْنِ :

طَرِيقٌ : عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَدِينِيِّ .

وَطَرِيقٌ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيِّ صَرَحَ تَارَةً بِالتَّحْدِيثِ لِابْنِ عَيْنَةَ مِنْ أَبِي فُرُوهٍ .

وِثَانِيًا : بِالتَّصْرِيحِ بِسَمَاعِ أَبِي فُرُوهٍ مِنَ الشَّعْبِيِّ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ فَصَرَحَ فِيهِ بِتَّحْدِيثِ أَبِي فُرُوهٍ لَهُ وَبِسَمَاعِ أَبِي فُرُوهٍ مِنْ

3 - باب تَفْسِيرِ الْمُشَبَّهَاتِ

الشَّعْبِيُّ وبِسماع الشَّعْبِيُّ من النعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على المنبر وبِسماع النعمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من رسول الله ﷺ.

ثم ساقه المؤلف من طريق سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عن أَبِي فُرُوه بلفظه كما صرح بذلك أَبُو نَعِيم في المستخرج وأما لفظ ابن عيينة فقد أَخْرَجَهُ ابن خزيمة في صحيحه والإسماعيلي من طريقه ولفظه: «حلال بَيْنَ وَحَرَامَ بَيْنَ وَمُشْتَبِهَاتَ بَيْنَ ذَلِكَ» فذكره وفي آخره ولكل ملك حمى وحمى الله في الأرض معاصيه.

وأما لفظ ابن عون فأخرجه أَبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ وغيرهما بلفظ: إن الحلال بَيْنَ وَإِنِ الْحَرَامَ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ وَأَحْيَانًا يَقُولُ: مُشْتَبِهَةٌ وَسَأْضَرْبٌ لَكُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلًا: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَمَى حَمَى وَأَنَّ حَمَى اللَّهِ مَا حَرَّمَهُ وَأَنَّهُ مِنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحَمَى يَوْشِكُ أَنْ يَخَالَطَهُ، وَأَنَّ مِنْ يَخَالَطُ الرِّبَةَ يَوْشِكُ أَنْ يَخْسُرَ.

3 - باب تَفْسِيرِ الْمُشَبَّهَاتِ

(باب تَفْسِيرِ الْمُشَبَّهَاتِ) بفتح الميم وفتح الشين المعجمة والباء الموحدة المشددة وجمع مُشَبَّهَةٌ وهي التي فيها شبه طرفين متخالفين فتشبه هذا مرة وذلك أخرى ومنه قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: 70] أي: اشتبه وفي رواية النسفي: الشُّبُهَاتُ بضميتين بغير ميم، وفي رواية ابن عساكر: الْمُشْتَبَّهَاتُ من اشتبه من باب الافتعال.

أراد المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ أن يعرف الطريق إلى معرفتها لتجنب فذكر:

أولاً: ما يضبطها ثم أورد أحاديث يؤخذ منها مراتب ما يجب اجتنابه منها ثم ثنى بباب فيه بيان ما يستحب منها ثم ثلث بباب فيه بيان ما يكره، وشرح ذلك أن الشيء إما أن يكون أصله التحريم أو الإباحة أو يشك فيه كما مرّ فالأول كالصيد فإنه يحرم أكله قبل ذكاته فإذا شك فيها لم يزل عن التحريم إلا بيقين وإليه الإشارة بحديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

والثاني: كالطهارة إذا حصلت لا ترفع إلا بيقين الحدث وإليه الإشارة

وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ: «مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنَ الْوَرَعِ، دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ».

بحديث عبد الله بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في الباب الثالث ومنه أمثلته من له زوجة أو عبد وشكك هل طلق أو أعتق فلا عبرة بذلك وهما على ملكه.

والثالث: ما لا يتحقق أصله ويتردد بين الحظر والإباحة فالأولى تركه وإليه الإشارة بحديث التمرة الساقطة في الباب الثاني، والله المستعان.

(وَقَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ) هو حسان بن الحسن أو الحسين بن أبي سنان بكسر السين المهملة وتخفيف النون ينصرف ولا ينصرف بناء على كونه من الحسن أو الحسن أبو عَبْدِ اللَّهِ البصري أحد العباد في زمن التابعين وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الموضع.

(مَا رَأَيْتُ شَيْئًا أَهْوَنَ مِنَ الْوَرَعِ، دَعُ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ) بفتح المثناة التحتية ويجوز الضم يقال رابه يريبه وأرا به يريبه من الريب وهو الشك والتردد والمعنى إذا شككت في شيء فدعه قاصداً إلى ما لا تشك فيه وهذا التعليق رواه أَحْمَدُ في الزهد وأبو نعيم في الحلية عنه بلفظ إذا شككت في شيء فاتركه وروى أَبُو نَعِيمٍ من وجه آخر قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرٍو ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرِو رَشْتِه قَالَ: ثَنَا زَهِيرُ بْنُ نَعِيمٍ الْبَاهِي قَالَ: اجتمع يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ وَحَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ فَقَالَ يُونُسُ مَا عَالَجْتَ شَيْئًا أَشَدَّ عَلَيَّ مِنَ الْوَرَعِ فَقَالَ حَسَّانُ: مَا عَالَجْتَ شَيْئًا أَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْهُ قَالَ يُونُسُ كَيْفَ قَالَ حَسَّانُ: تَرَكْتُ مَا يَرِيْبُنِي إِلَى مَا لَا يَرِيْبُنِي فَاسْتَرَحْتُ.

وَأَيْضًا قَالَ: ثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ مَالِكٍ ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَرَوِيُّ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا ضَمْرَةٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَوْذَبٍ قَالَ: قَالَ حَسَّانُ بْنُ أَبِي سِنَانٍ: مَا أَيْسَرُ الْوَرَعِ إِذَا شَكَّكَتَ فِي شَيْءٍ فَاتْرَكَهُ.

قَالَ بعض العلماء: تكلم حسان على قدر مقامه فالترك الذي أشار إليه أشد على كثير من الناس من تحمل كثير من المشاق الفعلية وقد ورد قوله دع ما يريبك إلى ما لا يريب مَرْفُوعًا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَحْمَدُ وَابْنُ حَبَّانٍ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

2052 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي حُسَيْنٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ جَاءَتْ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»،

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حسن صحيح.

وَقَالَ الْحَاكِم: صحيح الإسناد وشاهده حديث أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «إِذَا سَرَتَكَ حَسَنَةٌ وَسَاءَتْكَ سِيئَةٌ فَأَنْتَ مُؤْمِنٌ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْإِثْمُ؟ قَالَ: «إِذَا حَاكَ فِي صَدْرِكَ شَيْءٌ فَدَعَهُ». وفي الباب عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي الصَّغِيرِ، وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَوَائِلَةَ بْنِ الْأَسْقَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَتَرَكَ مَا يَشْكُ فِيهِ أَصْلَ عَظِيمٍ فِي الْوَرَعِ.

وقد روى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَطِيَّةِ السَّعْدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُتَّقِينَ حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ حَذَرًا مِمَّا بِهِ الْبَأْسُ وَقَدْ مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي كِتَابِ الْإِيمَانِ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: كُلُّ مَا شَكَّكَ فِيهِ فَالْوَرَعُ اجْتِنَابُهُ ثُمَّ هُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ وَاجِبٌ وَمُسْتَحَبٌّ وَمَكْرُوهٌ فَالْوَاجِبُ اجْتِنَابُ مَا يَسْتَلْزِمُ ارْتِكَابَ الْمَحْرَمِ وَالْمُسْتَحَبُّ اجْتِنَابُ مَعَامَلَةٍ مِنْ أَكْثَرِ مَا لَهُ حَرَامٌ وَالْمَكْرُوهُ اجْتِنَابُ الرِّخْصِ الْمَشْرُوعَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّنَطُّعِ كَمَا مَرَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ) الْقُرَشِيُّ النُّوفَلِيُّ الْمَكِّيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ جَاءَتْ فَرَعَمَتْ أَنَّهَا أَرْضَعَتْهُمَا) أَي: أَرْضَعَتْ عُقْبَةَ وَامْرَأَتَهُ ابْنَةَ أَبِي إِهَابٍ بِكسر الهمزة وتخفيف الهاء وبالموحدة واسم هذه المرأة غنية بنت إهاب ذكره الزبير.

(فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، وَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ ﷺ، قَالَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ»⁽¹⁾)

(1) أي: ذلك من كونها أرضعتها.

وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ أَبِي إِيَّابِ التَّمِيمِيِّ.

2053 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ،

وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ أَبِي إِيَّابِ التَّمِيمِيِّ) وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ وَلَفْظُهُ قَالَ عَقَبَةُ: تَزَوَّجَتْ فَلَانَةُ بِنْتُ فَلَانَ فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سُودَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي أَرْضَعْتُكُمَا فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقُلْتُ: تَزَوَّجْتَ فَلَانَةَ بِنْتَ فَلَانَ فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سُودَاءُ فَقَالَتْ: إِنِّي أَرْضَعْتُكُمَا وَهِيَ كَاذِبَةٌ قَالَ: فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ: فَأَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَقُلْتُ: إِنَّهَا كَاذِبَةٌ قَالَ: «وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكُمَا دَعَهَا عَنْكَ» ثُمَّ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ أَجَازُوا شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَتَوَخَّذْ بِيَمِينِهَا، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: ذَهَبَ جَمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَفْتَاهُ بِالتَّحْرِيزِ مِنَ الشُّبْهَةِ وَأَمْرِهِ بِمُجَانِبَةِ الرِّيبَةِ خَوْفًا مِنَ الْإِقْدَامِ عَلَى شَيْءٍ يَخَافُ أَنْ يَكُونَ الْإِقْدَامُ عَلَيْهِ وَسِيلَةً إِلَى الْحَرَامِ لِأَنَّهُ قَدْ قَامَ دَلِيلُ التَّحْرِيمِ بِقَوْلِ الْمَرْأَةِ لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ قَاطِعًا وَلَا وَقُوتًا لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ أَشَارَ إِلَيْهِ بِالْأَحْوَطِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَمَّا أَخْبَرَهُ أَعْرَضَ عَنْهُ فَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمَّا أَخْرَجَهُ وَلَمَّا أَعْرَضَ عَنْهُ بَلْ كَانَ يَجِبُ بِهِ التَّحْرِيمُ لَكِنَّهُ لَمَّا كَرَّرَ عَلَيْهِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى أَجَابَهُ بِالْوَرَعِ، انْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ قَوْلَهُ لِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ شَهَادَةَ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ لَا تَجُوزُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ غَلَطٌ يَظْهَرُ لَكَ مِنْ كَلَامِ التِّرْمِذِيِّ وَأَنَّهُ تَبَعَ فِي ذَلِكَ ابْنَ بَطَالٍ. نَعَمْ لَا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ إِلَّا بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ عِنْدَ جَمْهُورِ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْحَنْفِيَّةُ وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ قَوْلَهُ كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ يَشْعُرُ بِأَنَّهُ أَمْرُهُ بِفِرَاقِ امْرَأَتِهِ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ قَوْلِ الْمَرْأَةِ أَنَّهَا أَرْضَعْتُهُمَا فَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا فَيُرْتَكَبُ الْحَرَامُ فَأَمْرُهُ بِفِرَاقِهَا احْتِيَاطًا عَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ كَمَا مَرَّ فِيهِ تَوْضِيحُ الشُّبْهَةِ وَحُكْمُهَا وَهُوَ الْاجْتِنَابُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ قَزَعَةَ) بَفَتْحِ الْقَافِ وَالزَّايِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَقَدْ مَرَّ فِي آخِرِ

حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمَعَةَ

الصلاة قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ) بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية وبالموحدة ذكره العسكري في الصحابة وَقَالَ: كان أصاب دمًا في قريش وانتقل إلى المدينة قبل الهجرة ومات في الإسلام.

وكذا قَالَ أَبُو عمر وجزم به الذهبي في معجمه فأخطأ ولم يذكره الجمهور في الصحابة وذكره ابن منده فيهم واحتج بوصيته إلى أخيه سعد بابن وليدة زمعة وأنكره أَبُو نعيم وَقَالَ هو الذي شج وجه رسول الله ﷺ وكسر ربايته يوم أحد وما علمت له إسلامًا ولم يذكره أحد من المتقدمين في الصحابة وقيل: إنه مات كافرًا وروى مَعْمَرٌ عن عثمان الجزري عن مقسم بن عتبة لما كسر رباية رسول الله ﷺ دعا عليه فَقَالَ: «اللَّهُمَّ لَا يَحُولُ عَلَيْهِ الْحَوْلُ حَتَّى يَمُوتَ كَافِرًا» فما حال عليه الحول حتى مات كافرًا وأم عتبة هند بنت وهب بن الحارث بن زهرة.

وعتبة هذا أخو سعد بن أبي وقاص لأبيه وأبو وقاص اسمه مالك بن أبي أهيب ويقال: وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب القرشي.

وسعد هو أَبُو إِسْحَاقَ الزُّهْرِيُّ أحد العشرة المبشرة بالجنة يلتقي مع رسول الله ﷺ في كلاب بن مرة ويقال له فارس الإسلام مات سنة خمس وخمسين وهو المشهور في قصره بالعقيق وحمل على رقاب الناس إلى المدينة ودفن بالعقيق وهو آخر العشرة وفاة وكان عمره حين مات بضعة وسبعين سنة، وقيل: ثلاثًا وثمانين، وقيل غير ذلك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأمه حمنة بنت سُفْيَانَ بن أبي أمية بن عبد شمس، وقيل: بنت أبي سُفْيَانَ، وقيل: بنت أبي أسد.

(عَهْدَ إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) أي: أوصى إليه (أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمَعَةَ) يفتح الزاي والميم والعين المهملة، وقيل: بسكون الميم والوليدة الجارية وجمعها ولائد وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الوليدة الصبية، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِير: يطلق الوليدة

مِنِّي فَاقْبِضْهُ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ عَاهَدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، فَقَالَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَفَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ابْنُ أَخِي كَانَ قَدْ عَاهَدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ».

على الجارية والأمة وإن كانت كبيرة والوليد الطفل ويجمع على ولدان والأنثى وليدة، وفي الحديث: تصدقت على أُمِّي بوليدة أي: جارية.

(مِنِّي فَاقْبِضْهُ) أي: فاقبض ابن وليد زمعة.

(قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ) الزمان (عَامَ الْفَتْحِ) أو فلما حصل عام الفتح (أَخَذَهُ سَعْدُ ابْنُ أَبِي وَقَّاصٍ وَقَالَ): هو (ابْنُ أَخِي) أي: عتبة (قَدْ عَاهَدَ إِلَيَّ فِيهِ) أي: في الابن المذكور، (فَقَامَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) بالفتحات كما مر هو ابن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن مضر.

وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: عبد زمعة بن الأسود العامري أخو سودة أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان شريفاً سيداً من سادات الصحابة رضي الله عنهم.

قَالَ الذهبي: كذا نسبه أَبُو نَعِيمٍ فوهم إنما هو ابن زمعة بن قيس والولد المذكور اسمه عبد الرحمن بن زمعة بن قيس وكانت أمه من موالى اليمن ولعبد الرحمن هذا عقب بالمدينة وله ذكر في الصحابة، وَقَالَ الذهبي في تجريد الصحابة عبد الرحمن بن زمعة بن قيس القرشي العامري هو ابن وليدة زمعة صاحب القصة.

(فَقَالَ: أَخِي) أي: هو أخي (وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي) أي: ابن جاريته.

(وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَتَسَاوَفَا) أي: بعد أن تنازعا وتخاصما فيه ذهباً (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) سائعين، (فَقَالَ سَعْدُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) لعله هو (ابْنُ أَخِي) كَانَ قَدْ عَاهَدَ إِلَيَّ فِيهِ، فَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) هو (أَخِي، وَابْنُ وَلِيدَةَ أَبِي، وَلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ»)) واختلف في معنى قوله هو لك على قولين:

أحدهما: أنه أخوك قضاء منه ﷺ بعلمه لا بالاستحقاق، لأن زمعة كان

صهره ﷺ فإن سودة بنت زمعة كانت زوجته ﷺ فيمكن أن يكون ﷺ علم أن زمعة كان يمسه.

والثاني: أن هو لك بملكك لأنه ابن وليدة زمعة وكل أمة تلد من غير سيدها فولدها عبد ولم يقر زمعة والأصول تدفع قول ابنه فلم يبق إلا أنه عبد تبعاً لأمه قاله ابن جرير.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: معنى هو لك أي: بيدك لا ملك لك لكنك تمنع منه غيرك كما قَالَ للملتقط في اللقطة: هي لك أي: بيدك تدفع عنها حتى يأتيها صاحبها لا أنها لك ولا يجوز أن يضاف إلى الرسول ﷺ أنه جعله ابناً لزمعة وأمر أخته أن تحتجب منه لكن لما كان لعبد شريك فيما ادعاه وهو سودة لم يجعله أخاها وأمرها أن تحتجب منه، انتهى.

قيل: وفيه نظر لأن في رواية البُخَارِيِّ في المغازي هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة من أجل أنه ولد على فراشه لكن في مسند أحمد وسنن النسائي ليس لك بأخ فإن قيل: أعلّ هذه الزيادة البيهقي والمنذري والمازري.

فالجواب: أن الحاكم استدركها وصحح إسنادها وقوله: يا عبد بن زمعة يجوز رفعه على النعت ونصبه على المحل أيضاً ويجوز في دال عبد الضم على الأصل والفتح اتباعاً لنون ابن.

وقيل: الرواية فيه هو لك عبد بإسقاط حرف النداء الذي هو يا ونسب القُرْطُبِيِّ هذا القول إلى بعض الحنفية فقال: قد وقع لبعض الحنفية عبد بغير يا ومعناه: هو لك لأنه ابن أمة أبيك فترث هذا الولد وأمه ثم رده القُرْطُبِيُّ بقوله: والرواية بإثبات يا وعبد هنا اسم علم منادى يريد به عبد الله هو ابن زمعة ولئن سلمنا الرواية بغير يا فالمخاطب هو عبد بن زمعة وهو بلا شك منادى إلا أن العرب تحذف حرف النداء في الأسماء الأعلام كثيراً كما في قوله تَعَالَى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ [يوسف: 29].

هذا وحاصل القصة أنهم كانت لهم في الجاهلية إماء يبغين أي: يزينين وكانت السادة تأتين في خلال ذلك فإذا أتت إحداهن بولد فربما يدعيه السيد

ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ

وربما يدعيه الزاني فإن مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره فادعاه ورثته لحق به إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة وإن كان السيد أنكره لم يلحق به وكان لزمنة بن قيس والد سودة زوج النَّبِيِّ ﷺ أمة على ما وصف من أن عليها ضريبة وهو يلم بها فظهر بها حمل كان يظن أنه من عتبة أخي سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهلك عتبة كافراً فعهد إلى أخيه سعد قبل موته فَقَالَ: استلحق الحمل الذي بأمة زمعة فلما استلحقه سعد خاصمه عبد بن زمعة فَقَالَ سعد هو ابن أخي يشير على ما كانوا عليه في الجاهلية وَقَالَ عبد بن زمعة: بل هو أخي ولد على فراش أبي يشير إلى ما استقر عليه الحكم في الإسلام ف قضى رسول الله ﷺ لعبد بن زمعة إبطالاً لحكم الجاهلية.

(ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ) أي: لصاحب الفراش وإنما قَالَ ﷺ ذلك عقيب حكمه لعبد بن زمعة إشارة بأن حكمه لم يكن بمجرد الاستلحاق بل بالفراش. وأجمع جماعة من العلماء بأن الحرة فراش بالعقد عليها مع إمكان الوطء وإمكان الحمل فإذا كان عقد النكاح يمكن معه الوطء والحمل فالولد لصاحب الفراش لا ينتفي عنه أبداً بدعوى غيره ولا بوجه من الوجوه إلا باللعان، واختلف الفقهاء في المرأة يطلقها زوجها في حين العقد عليها بحضرة الحاكم والشهود فتأتي بولد لستة أشهر فصاعداً من ذلك الوقت عقيب العقد فَقَالَ مالك وَالشَّافِعِيُّ: لا يلحق به لأنها ليست بفراش له إذ لم يتمكن من الوطء في القصة وهو كالصغير والصغيرة اللذين لا يمكن فيهما الولد.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وأصحابه: هي فراش له ويلحق به ولدها واختلفوا في الأمة، فَقَالَ مالك: إذا أقر بوطئها صارت فراشاً وإن لم يدع استبراء لحق به ولدها وإن ادعى استبراء حلف وبرئ من ولدها.

وَقَالَ العراقيون لا تكون الأمة فراشاً بالوطء إلا بأن يدعي سيدها ولدها وأما إن نفاه فلا يلحق به سواء أقر بوطئها أو لم يقر وسواء استبرأ أو لم يستبرئ، وأما حديث عبد بن زمعة محمول على أنه ثبت فراشه إما بينة على إقراره بذلك في حياته وإما بعلمه ﷺ بذلك كما مر.

وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ

(وَلِلْعَاهِرِ) أي: الزاني يقال عهر يعهر من باب علم عهراً وعهوراً إذا أتى المرأة ليلاً للفجور بها ثم غلب على الزنا مُطْلَقاً وقد عهرت هي أي: زنت والعهر بالكسر الزنا ومنه الحديث: اللهم أبدله بالعهر العفة.

(الْحَجَرُ) أي: الزاني له الخيبة ولا حظ له في الولد والعرب تجعل هذا مثلاً في الخيبة كما يقال له التراب إذا أرادوا له الخيبة فالمعنى أن الولد لصاحب الفراش من الزوج أو السيد وللزاني الخيبة والحرمان كقولك مالك عندي شيء غير التراب وما بيدك غير الحجر.

وقال بعضهم: كني بالحجر عن الرجم وليس كذلك لأنه ليس كل زان يرمم وإنما يرمم المحصن خاصة ولأنه لا يلزم من رجمه نفي الولد عنه والحديث ورد في نفيه عنه، ثم إن قوله ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر».

روي عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم فعن عائشة رضي الله عنها رواه الشيخان والنسائي وعن عثمان بن عفان رضي الله عنه روى عنه الطحاوي أنه قال: إن رسول الله ﷺ قضى أن الولد للفراش، وأُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ في حديث طويل وعن أبي هريرة رضي الله عنه أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ في حديث ابن المسيب وأبي سلمة عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» ورواه الترمذي والطحاوي أيضًا وعن أبي أمامة رضي الله عنه أُخْرِجَهُ ابن ماجة عنه مثله وأُخْرِجَهُ الطحاوي أيضًا.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أُخْرِجَهُ الشافعي في مسنده وابن ماجة في سننه في حديث عبد الله بن أبي يزيد، عَنْ أَبِيهِ عن عمر أن رسول الله ﷺ قضى بالولد للفراش.

وعن عمرو بن خازجة أُخْرِجَهُ الترمذي في حديث عبد الرحمن بن غنم عنه أنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ بمنى، الحديث وفيه: «لا وصية لوارث، الولد للفراش وللعاهر الحجر».

وعن عبد الله بن عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عن جده قَالَ: قام رجل فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ إِنْ فَلَانًا ابْنِي عَاهَرْتُ بِأَمِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لا

ثُمَّ قَالَ لِسُودَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ - زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ - : «اِخْتَجِي مِنْهُ» لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ

دعوة في الإسلام، ذهب أمر الجاهلية الولد للفراش وللعاهر الحجر».

وعن البراء وزيد بن أرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْهُمَا قَالَا : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ غَدِيرِ خُمٍ ... الْحَدِيثُ وَفِي آخِرِهِ : «الْوَلَدُ لِصَاحِبِ الْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ لَيْسَ لَوَارِثٍ وَصِيَّةٌ».

وعن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي وَائِلٍ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : «قَالَ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ».

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ : (لِسُودَةَ) بفتح السين المهملة (بِنْتُ زَمْعَةَ) ابن قيس القرشية العامرية (زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) يقال كنيتهما أم الأسود وأمها الشُّمُوسُ بنت قيس تزوجها رسول الله ﷺ بعد موت خديجة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وكانت قبله عند السكران بن عمرو أخي سهل بن عمرو روت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وروى عنها عبد الله ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد ويقال ابن سعد بن زرارة الْأَنْصَارِيُّ ماتت في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما.

(«اِخْتَجِي مِنْهُ») أي : من ابن زمعة المتنازع فيه (لِمَا رَأَى) ﷺ (مِنْ شَبْهِهِ) بفتح الشين المعجمة والباء الموحدة (بِعُتْبَةَ) وهذا أمر تورعي تزيهي وإلا فهو في ظاهر الشرع أخوها وإن للرجل أن يمنع امرأته من رؤية أخيها كما قَالَ الشَّافِعِيُّ وَذَلِكَ قَوْلُ الْأَكْثَرِينَ .

وقال ابن القصار : إنما حجب سودة منه لأن الزوج أن يمنع زوجته من أخيها وغيرها من أقاربها لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي ﷺ ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الأعرابي الذي قال له لعله نزعه عرق.

وقيل : كان ذلك منه ﷺ لقطع الذريعة بعد حكمه بالظاهر فكأنه حكم بحكمين حكم ظاهر وهو أن الولد للفراش وحكم باطن وهو الاحتجاب من أجل الشبه لأنه قَالَ في رواية : ليس بأخ لك يا سودة إلا في حكم الله تَعَالَى فأمرها بالاحتجاب منه ، والله أعلم بالصواب.

فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ⁽¹⁾.

(فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهَ) عز وجل ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ حكم بأنه أخوها لأبيها لكن لما رأى الشبه البين فيه بعتبة أمر سودة بالاحتجاب منه احتياطاً كما هو قول الأكثر على ما مر آنفاً.

واعترض الداوودي فَقَالَ: ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وأجاب ابن التين: بأن وجهه أن المشبهات ما أشبهت الحلال من وجه والحرام من وجه وبيانه في هذه القصة أن إلحاقه بزمة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْفَرَائِضِ وَالْوَصَايَا وَالْمَغَازِي وَبَابِ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ قَالَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا لَيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ فَقَالَ سَعْدُ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عَتَبَةَ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُ ابْنِهِ أَنْظِرْ إِلَى شَبْهِهِ وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي مِنْ وَلِيدَتِهِ فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبْهِهِ فَرَأَى شَبْهًا بَيْنًا بَعْتَبَةَ فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ وَاحْتَجَبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ» فلم ير سودة قط، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي الطَّلَاقِ.

(1) قال القسطلاني: قوله: «قد عهد إلي في» أي: أن أستلحقه به، وقوله: ابن وليدة زمعة أي: جاريته، ولم تسم، واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن، وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم، ولأبي ذر زمعة بفتحهما، اهـ.

وقال العيني: أصل القضية فيه أنهم كانت لهم في الجاهلية إماء يبيعن «أي يزنين وكانت» السادة تأتبهن في ذلك فإذا أتت إحداهن بولد فربما يدعيه السيد، وربما يدعيه الزاني، فإن مات السيد ولم يكن ادعاء ولا أنكره فادعاه ورثته لحق به، إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة وإن كان السيد أنكره لم يلحق به، وكان لزمعة بن قيس والد سودة زوج النبي ﷺ أمة على ما وصف من أن عليها ضريبة وهو يلم بها فظهر بها حمل كان يظن أنه من عتبة أخي سعد بن أبي وقاص، وهلك كافرًا، فعهد إلى أخيه سعد قبل موته فقال: استلحق الحمل الذي بأمة زمعة، فلما استلحقه سعد خاصمه عبد بن زمعة فقال سعد: هو ابن أخي يشير إلى ما كانوا عليه في الجاهلية، وقال عبد بن زمعة: بل هو أخي ولد على فراش أبي يشير إلى ما استقر عليه الحكم في الإسلام، فقضى رسول الله ﷺ لعبد بن زمعة إبطالاً لحكم الجاهلية، اهـ.

وفي الحديث : أن الحكم للظاهر لأنه ﷺ حكم بالولد للفراش ولم يلتفت إلى الشبه .

وفيه : أن الشبه وحكم القائف إنما به يعتمد عليه إذا لم يعتبر الشبه الواضح واعتبر الفراش وكذلك الحكم في اللعان لا يلتفت إلى ظاهر الشبه .

وفيه : أن حكم لحاكم لا يحل الأمر في الباطن لأمره سودة بالاحتجاب .

وقد تمسك الشافعي بقول عبد بن زمعة أخي على أن الأخ يجوز أن يستلحق الوارث نسباً لمورثه بشرط أن يكون حائزاً للإرث أو يستلحقه كل الورثة ويشترط أن يمكن كون المستلحق ولداً للمورث ويشترط أن لا يكون معروف النسب من غيره وبشرط أن يصدقه المستلحق إن كان بالغاً عاقلاً .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : وهذه الشروط كلها موجودة في هذا الولد الذي ألحقه النَّبِيُّ ﷺ بزمعة حين استلحقه عبد .

قَالَ : وتناول أصحابنا هذا بتأويلين :

أحدهما : أن سودة أخت عبد استلحقته معه ووافقت في ذلك فكان كل الورثة قد استلحقه .

والثاني : أن زمعة مات كافراً فلم ترثه سودة لكونها مسلمة وهذا مذهب أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وورثه عبد ، وَقَالَ مالِك : لا يستلحق إلا الأب خاصة ، لأنه لا ينتزل غيره منزله في ذلك .

وقد تمسك الشافعي وابن أبي ذئب وبعض أهل المدينة بقوله الولد للفراش أن الرجل إذا نفى ولد امرأته لم ينتف به ولم يلاعن به قالوا لأن الفراش يوجب حق الولد في إثبات نسبه من الزوج والمرأة فليس لهما إخراج منه بلعان ولا غيره .

وَقَالَ جماهير الفقهاء من التابعين ومن بعدهم منهم الأئمة الأربعة وأصحابهم : إذا نفى الرجل ولد امرأته تلاعننا وينتفي نسبه منه ويلزم أمه وفيه تفصيل يعرف في الفروع واحتجوا في ذلك بما رواه نافع عن ابن عمر رَضِيَ الله عَنْهُمَا أن رسول الله ﷺ فرق بين المتلاعنين وألزم الولد أمه ، وهذا أخرجه الجماعة على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى .

2054 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ، فَقَالَ: «إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ، وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرْسِلُ كُلِّي وَأُسَمِّي، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمْ أُسَمِّ عَلَيْهِ، وَلَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كُلِّكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ».

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي السَّفَرِ) بفتح الفاء ضد الحضر، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل، (عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ) بفتح العين المهملة وكسر الدال المهملة وتشديد التحتية وبالحاء المهملة وكسر المثناة الفوقية (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الْمِعْرَاضِ) بكسر الميم ضد المطوال وهو سهم لا ريش عليه.
وقيل: خشبة ثقيلة أو عصا.

وقيل: هو عود دقيق الطرفين غليظ الوسط إذا رمي به ذهب مستويًا والمعنى سأله ﷺ عن الصيد الذي يصيبه المعراض هل يؤكل أو لا.
(فَقَالَ: إِذَا أَصَابَ بِحَدِّهِ فَكُلْ) أمر من الأكل، (وَإِذَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّهُ وَقِيدٌ) أي: موقوذ بالذال المعجمة وهو المقتول بغير محدد من عصا أو حجر أو غيرهما، وقيل: هو المقتول بالخشب.

(قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أُرْسِلُ كُلِّي وَأُسَمِّي، فَأَجِدُ مَعَهُ عَلَى الصَّيْدِ كَلْبًا آخَرَ لَمْ أُسَمِّ عَلَيْهِ، وَلَا أَذْرِي أَيُّهُمَا أَخَذَ؟ قَالَ: «لَا تَأْكُلْ، إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كُلِّكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ»)

وهذا هو موضع الترجمة فإنه لا يدري حله أو حرمة يقينا ويحتملان فلما كان له شبه بكل واحد منهما كان الأحسن التنزه كما فعل الشارع في التمرة الساقطة على ما سيأتي.

وقد مرّ هذا الحديث في كتاب الوضوء في باب: الماء الذي يغسل به شعر الإنسان.

4 - بَابُ مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

2055 - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ، بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنْ صَدَقَةٍ لَأَكَلْتُهَا».

4 - بَابُ مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ

(بَابُ مَا يُتَنَزَّهُ) من التنزه يقال تنزه إذا بعد وأصله من نزه نزاهة ومنه تنزيه الله تعالى وهو تبعيده عما لا يجوز عليه من النقائص.
(مِنَ الشُّبُهَاتِ) بضم الشين والموحدة جمع شُبْهَة وكلمة ما مصدرية أو موصولة.

(حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة وبالصاد المهملة هو ابن عقبة بن عامر السوائي العامري الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ طَلْحَةَ) هو ابن مصرف بلفظ الفاعل من التصريف اليامي بالمشناة التحتية الكوفي كانوا يسمونه سيد القراء مات سنة ثنتي عشرة ومائة.

(عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ورجال الإسناد كلهم كوفيون إلا الصحابي فإنه سكن البصرة وقد دخل الكوفة مرارًا وقد صرح يَحْيَى القطان بالتحديث بين منصور وسفيان كما سيأتي في اللقطة إن شاء الله تعالى.

(قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ، بِتَمْرَةٍ مَسْقُوطَةٍ) على صيغة المفعول من الإسقاط كذا في رواية كريمة وفي رواية الأكثرين: مسقوطة والقياس ساقطة لكنه قد يجعل اللازم كالمتعدي بتأويل كقراءة من قرأ: عموا وَصُومُوا بلفظ المجهول ومنه قوله تعالى: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ [الإسراء: 45] أي: ساترًا قاله ابن التين.

أقول ومنه قول الفقهاء المعتوق والقياس العاتق وَقَالَ التَّيْمِيُّ هي كلمة غريبة، لأن المشهور أن سقط لازم على أن العرب قد تذكر الفاعل بلفظ المفعول وبالعكس إذا كان المعنى مفهوماً ويجوز أن يقال جاء سقط متعدياً أيضاً بدليل قوله تعالى: ﴿سُقِطَ وَتِ أَيْدِيهِمْ﴾ [الأعراف: 149].

وقال الخطابي يأتي المفعول بمعنى الفاعل كقوله تعالى: ﴿كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مريم: 61] أي: آتياً.

(فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنْ صَدَقَةٍ لَأَكَلْتُهَا».) وهذا موضوع الترجمة، لأنه ﷺ

وَقَالَ هَمَّامٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَجْدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي».

تنزه من أكل هذه التمرة الساقطة لأجل الشبهة هو احتمال كونها من الصدقة .
وَقَالَ المهلب : إنما ترك النَّبِيُّ ﷺ أكل هذه التمرة تنزهًا عنها لجواز أن يكون في تمر الصدقة وليس على غيره بواجب أن يتبع الاحتمال لأن الأشياء مباحة حتى يقوم الدليل على الحظر فالتنزه عن الشبهات لا يكون إلا فيما أشكل أمره ولا يدري أحلال هو أم حرام واحتمل المعنيين ولا دليل على أحدهما ولا يجوز أن يحكم على من أخذ مثل ذلك أنه أخذ حرامًا لاحتمال أن يكون حلالًا غير أننا نستحب من باب الورع أن نفتدي بسيدنا رسول الله ﷺ فيما فعل في التمرة .
وقد قَالَ ﷺ لوابصة بن معبد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «البر ما اطمأنت إليه نفسك والإثم ما حاك في الصدر» ، وَقَالَ ابن عمر رضي الله عنهما لا يبلغ أحد حقيقة التقوى حتى يدع ما حاك في الصدر قيل : وفي هذا الحديث تحريم قليل الصدقة وكثيرها على النَّبِيِّ ﷺ .

وفيه : أن أموال المسلمين لا يحرم منها إلا ما له قيمة ويتشاح في مثله وأما التمرة واللبابة من الخبز أو التينة أو الزبيبة وما أشبهها فقد أجمعوا على أخذها ورفعها من الأرض وإكرامها بالأكل دون تعريفها استدلالًا بقوله لأكلتها وإنها مخالفة لحكم اللقطة .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وفيه أنه لا يجب على أخذها التصديق بها لأنه لو كان سبيلها التصديق لم يقل لأكلتها وفي المدونة يتصدق بالطعام تافهًا كان أو غير تافه إذا خشي عليه الفساد بوطء أو شبهه .

وعن مطرف : إذا أكله غرمه وإن كان تافهًا ، وهذا الحديث حجة عليه قَالَ : وإن تصدق بها فلا شيء عليه .

(وَقَالَ هَمَّامٌ) بالتشديد هو ابن منبه بن كامل يكنى أبا عقبة الأنباري الصنعاني أخو وهب بن منبه ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ : أَجْدُ) ذكره بلفظ المضارع استحضارًا للصورة الماضية .

(تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي) وبهذا التعليق وصله المؤلف في اللقطة عن

مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ أَنَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَنَبَا مَعْمَرٍ عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ : إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ تَمْرَةً سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً فَأَلْقِيهَا وَذَكَرَهُ هُنَا لَمَّا فِيهِ مِنْ تَعْيِينِ الْمَحَلِّ الَّذِي رَأَى فِيهِ التَّمْرَةَ وَهُوَ فِرَاشُهُ ﷺ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَأْكُلْهَا وَذَلِكَ أَبْلَغُ فِي الْوَرَعِ قَالَ الْمَهْلَبُ : لَعَلَّهُ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ الصَّدَقَةَ ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى فِرَاشِهِ فَتَعْلُقُ بِثَوْبِهِ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ شَيْءٌ فَيَقَعُ فِي فِرَاشِهِ وَإِلَّا فَمَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ أَكْلِهِ مِنَ اللَّحْمِ الَّذِي تَصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَلَمْ يَنْحَصِرْ وَجُودُ شَيْءٍ مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فِي غَيْرِ بَيْتِهِ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ بَلْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّمْرُ حَمْلًا إِلَى بَعْضٍ مِنْ يَسْتَحِقُّ الصَّدَقَةَ مِمَّنْ هُوَ فِي بَيْتِهِ وَتَأَخَّرَ تَسْلِيمُ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَحَمَلُ إِلَى بَيْتِهِ فَقَسَمَهُ فَبَقِيَ مِنْهُ بَقِيَّةٌ وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : تَضُرُّرُ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ ، فَقِيلَ : مَا أَسْهَرُكَ ؟ قَالَ : « إِنِّي وَجَدْتُ تَمْرَةً سَاقِطَةً فَأَكَلْتُهَا ثُمَّ ذَكَرْتُ تَمْرًا كَانَ عِنْدَنَا مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ فَمَا أُدْرِي أَمِنْ ذَلِكَ كَانَتْ التَّمْرَةُ أَوْ مِنْ تَمْرِ أَهْلِي وَذَلِكَ أَسْهَرَنِي » .

وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى التَّعَدُّدِ ، وَأَنَّهُ مَا اتَّفَقَ لَهُ أَكْلُ التَّمْرَةِ كَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَقْلَقَهُ ذَلِكَ صَارَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا وَجَدَ مِثْلَهَا مِمَّا يَدْخُلُهُ التَّرَدُّدُ تَرَكَهُ احْتِيَاظًا .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ﷺ فِي حَالِ أَكْلِهِ إِيَّاهَا كَانَ فِي مَقَامِ التَّشْرِيعِ ، وَفِي حَالِ تَرَكَهُ كَانَ فِي خَاصَّةِ نَفْسِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : فَإِنْ قُلْتُ : مَا تَعْلُقُهُ بِهَذَا الْبَابِ قُلْتُ تَمَامَ الْحَدِيثِ غَيْرَ مَذْكُورٍ ، وَهُوَ لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لِأَكْلِهَا ارْتَابَ ﷺ فِي تِلْكَ التَّمْرَةِ أَهْيَ مِنْ الصَّدَقَةِ الَّتِي تَحْرَمُ عَلَيْهِ أَمْ هِيَ مِنْ مَالِهِ فَتَرَكَ أَكْلِهَا تَنْزَاهًا عَنِ الشَّبَهَةِ .

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ : بِأَنَّهُ لَمْ يَقِفْ الْكِرْمَانِيُّ عَلَى تَمَامِ الْحَدِيثِ فِي اللَّقْطَةِ وَلَوْ وَقَفَ لَمَا احتاجَ إِلَى هَذَا التَّكْلُفِ وَلَا ذَكَرَ بَقِيَّةَ الْحَدِيثِ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ .

5 - باب مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ

2056 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ،

5 - باب مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ

(باب) حال (مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسْوَاسَ) جمع وَسْوَسة وهي الحديث الخفي كقوله تَعَالَى: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾ [طه: 120] ووسوسة الشيطان ما يلقيه الشيطان في القلب وأصله الحركة الخفيفة تصل إلى القلب في خفاء، ووسوسة الرجل من نفسه الحديث الذي يحدث به نفسه، والمُوسِس هو الذي يكثر الحديث في نفسه، وفي بعض النسخ: الْوَسْوَاس وهو بمعنى الوسوسة أو هو الشيطان وصوت الحلي يسمى وَسْوَاسًا أيضًا ومن قول الشاعر:

إن قيل شعرك وسواس هذيت به فقد يقال لصوت الحلي وسواس (وَنَحَوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ) وفي بعض النسخ: من المشتبهات بميم موحدة مثقلة، وفي بعضها من المشتبهات من الاشتباه وهذه الترجمة معقودة لبيان ما يكره من التنطع في الورع.

قَالَ الْغَزَالِي: الورع أقسام:

ورع الصديقين: وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة.
 وورع المتقين: وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجر إلى الحرام.
 وورع الصالحين: وهو ترك ما لا يتطرق إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فإن لم يكن فهو ورع الموسوسين قَالَ: ووراء ذلك ورع الشهود وهو ترك ما يسقط الشهادة أعم من أن يكون ذلك المتروك حرامًا أم لا، انتهى.

وغرض المؤلف هنا بيان ورع الموسوسين كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لإنسان ثم أفلت منه وكمن يترك شري ما يحتاج إليه من مجهول لا يدري أماله حلال أم حرام وليست هناك علامة تدل على الثاني وكمن يترك تناول الشيء لخبر ورد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل إباحته قويًا وتأويله ممتنع أو مستبعد.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ)

عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يَجِدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا أَيْقَطُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ».

2057 - حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ الْعِجْلِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

الطَّفَاوِيُّ،

سُفْيَانُ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ وَفِي رِوَايَةِ الْحَمِيدِ عَنْ سُفْيَانَ حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمَوْحَدَةِ.

(عَنْ عَمِّهِ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ بْنُ عَاصِمٍ الْمَازَنِيُّ وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ الْمَذْكُورَةِ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَعَبَادُ بْنُ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ.

وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الطَّهَارَةِ عَنْ أَبِي نَعِيمٍ عَنْ سُفْيَانَ وَسَيَاقِهِ يَشْعُرُ بِأَنْ طَرِيقَ سَعِيدٍ مَرْسَلَةٌ وَطَرِيقَ عَبَادٍ مَوْصُولَةٌ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَزِي لِمُتَمِيزِ ذَلِكَ فِي الْأَطْرَافِ.

(قَالَ: شُكِّيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ الرَّجُلُ يَجِدُ فِي الصَّلَاةِ شَيْئًا) أَي: وَسُوسَةٌ فِي بَطْلَانِ الْوُضُوءِ (أَيْقَطُ الصَّلَاةَ؟ قَالَ: «لَا حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا») وَحَاصِلُهُ: أَنَّ يَقِينِ الطَّهَارَةِ لَا يَزُولُ بِالشَّكِّ بَلْ إِنَّمَا يَزُولُ بِتَعْيِينِ الْحَدَثِ. وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا كَانَ فِي شَيْءٍ بَيِّقِينَ ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ وَسُوسَةٌ لَا يَرَى بِتِلْكَ الْوَسُوسَةِ أَنَّهَا تَرْفَعُ حُكْمَ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَلَّا يَرَى أَنَّ الْبُخَارِيَّ تَرْجَمَ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ بِقَوْلِهِ: «لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشَّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ».

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَفْصَةَ) هَذَا هُوَ أَبُو سَلَمَةَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ مَيْسَرَةُ الْبَصْرِيِّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: (لَا وُضُوءَ إِلَّا فِيمَا وَجَدْتَ الرِّيحَ أَوْ سَمِعْتَ الصَّوْتَ) وَالْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الْوَسْوَاسَ لَا يَدْخُلُ فِي حُكْمِ الشُّبُهَاتِ الْمَأْمُورِ بِاجْتِنَابِهَا لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأَمْتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسُهَا مَا لَمْ تَعْمَلْ بِهِ أَوْ تَكَلِّمْ» فَالْوَسُوسَةُ مَلْغَاةٌ مَطْرُوحَةٌ لَا حُكْمَ لَهَا مَا لَمْ تَسْتَقِرْ وَتَثْبِتَ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَحْمَدُ وَوَقَعَ فِي مُسْنَدِ أَبِي الْعَبَّاسِ السَّرُوجِيِّ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُقْدَامِ) بِصِيغَةِ الْمُبَالَغَةِ (الْعِجْلِيُّ) بِكَسْرِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ الْبَصْرِيِّ الْحَافِظُ الْمَجُودُ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطَّفَاوِيُّ) بِضَمِّ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ نِسْبَةً إِلَى

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ وَكُلُّوهُ».

طفافة بنت خرم بن ريان بن الحاف بن قضاة.

وقيل: الطفافة موضع بالبصرة، ويحتمل أن يكون بهذا الموضع نزله بنو طفافة فسمي بهم وهذا كثير والطفافوي هذا مات سنة سبع وثمانين ومائة قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ قَوْمًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ لَا نَدْرِي أَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَمُّوا اللَّهَ عَلَيْهِ» أَي: اذكروا اسم الله عليه، (وَكُلُّوهُ) قَالَ الْكِرْمَانِي: وفيه دليل على أن التسمية عند الذبح غير واجبة إذ هذه التسمية هي المأمور بها عند أكل الطعام وشرب الشراب، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه كيف غفل عن هذه الآية ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: 121] وهذا عام في كل ذبيحة ترك عليها التسمية لكن المتروك سهواً صار مستثنى عنه بالإجماع فبقي الباقي تحت العموم ولا يجوز حمل الآية على تحريم الميتة لأنه صرف الكلام إلى المجاز مع إمكان الإجراء على حقيقته كيف وتحريم الميتة منصوص عليه في الآية وقد قيل في معنى هذا الحديث أن النَّبِيَّ ﷺ إنما أمرهم بأكلها في أول الإسلام قبل أن ينزل عليه: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: وهذا القول ذكره مالك في الموطأ وقد روي ذلك مبيّناً في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أن الذابحين كانوا حديثي عهد بالإسلام ممن يصح أن لا يعلموا أن مثل هذا شرع وأما الآن فقد بان ذلك حتى لا تجد أحداً لا يعلم أن التسمية مشروعة ولا يظن بالمسلمين تعمد تركها وأما الساهي فليسب إذا ذكر ويسمي الأكل لما يخشى من النسيان، والله المستعان.

فإن قيل قَالَ أَبُو عَمْرٍو ما يدل على بطلان قول من قَالَ: إن ذلك كان قبل نزول ﴿وَلَا تَأْكُلُوا﴾ الآية أن هذا الحديث كان بالمدينة وأن أهل باديتها هم الذين أشير إليهم بالذكر في الحديث ولا يختلف العلماء أن الآية في الأنعام، والأنعام مكية.

6 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]

2058 - حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ حُصَيْنٍ،

فالجواب: أنه قد ذكر أبو العباس الضرير في كتابه مقامات التنزيل والشعلي وغيرهما أن في الأنعام ست آيات مدنيات نزلن بها فإطلاق أبي عمر كلامه بأن كلها مكية غير صحيح، وَقَالَ ابن الجوزي: سموا أنتم وكلوا ليس يعني أنه يجزئ عما لم يسم عليه ولكن لأن التسمية على الطعام سنة.

وَقَالَ ابن التين: إقرار النبي ﷺ لهم على هذا السؤال وجوابه لهم بما أجابهم يدل على اعتبار التسمية في الذبائح، والله أعلم.

6 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]

(باب) سبب نزول (قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا﴾) وقد ذكرت هذه الآية في أول كتاب البيوع في باب ما جاء في قول الله عز وجل: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ﴾ [الجمعة: 10] الآية، وقد مرّ الكلام فيها هناك مستوفى ولعل قصد المؤلف من إعادتها هنا إشارة إلى أن التجارة وإن كانت في نفسها ممدوحة باعتبار كونها من مكاسب الحلال لكنها قد تدم إذا قدمت على ما يجب تقديمه عليها إذ كان من الواجب المقدم عليها ثباتهم مع النبي ﷺ حين كان يخطب يوم الجمعة إلى أن يفرغ من الصلاة فلما تفرقوا حين أقبلت العير ولم يبق معه غير اثني عشر رجلاً أنزل الله تعالى هذه الآية، وفيها عتب عليهم وإنكار وإخبار بأن كونهم مع النبي ﷺ كان خيراً لهم من التجارة.

(حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَّامٍ) بفتح المهملة وسكون اللام (ابْنُ غَنَّامٍ) بفتح المعجمة وتشديد النون على وزن فعال التَّخَعِّي أَبُو مُحَمَّدٍ الكوفي وهو من أفراد البُخَارِيِّ مات سنة إحدى عشرة ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) من الزيادة هو ابن قدامة أَبُو الصلت الكوفي وقد مر في الغسل.

(عَنْ حُصَيْنٍ) بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين ابن عبد الرحمن السُّلَمِيِّ الكوفي وقد مر في الصلاة.

عَنْ سَالِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ عِيرٌ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا فَتَزَلَّتْ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11].

7 - باب مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالُ

2059 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(عَنْ سَالِمٍ) هو ابن أبي الجعد رافع الأشجعي الكوفي فهؤلاء كلهم كوفيون.
(قَالَ) أَيُّ: أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بالافراد (جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) أَيُّ: صلاة الجمعة قيل كانت التفرق المذكور في الخطبة لا في أثناء الصلاة وأجيب بأن المنتظر للصلاة كالمصلي.
(إِذْ أَقْبَلَتْ مِنَ الشَّامِ عِيرٌ⁽¹⁾ تَحْمِلُ طَعَامًا، فَالْتَفَتُوا إِلَيْهَا حَتَّى مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا). قال الكرمانى: هو مستثنى من ضمير بقي العائد إلى المصلى فجاز فيه الرفع والنصب أو المستثنى محذوف تقديره ما بقي أحد إلا طائفة أعني اثني عشر رجلاً، فافهم.

(فنزلت: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾) قال الزمخشري: روي أن أهل المدينة أصابهم جوع وغلاء شديد فقدم دحية بن خليفة بتجارة من زيت الشام والنبى ﷺ يخطب يوم الجمعة فقاموا إليه مما بقي معه ﷺ إلى اليسير ووجه ذكر هذا الباب في كتاب البيوع أن فيه ذكر التجارة وهي من أنواع البيوع كما تقدم وهذا الحديث قد مضى في كتاب الجمعة في باب: إذا انفرد الإمام في صلاة الجمعة.

7 - باب مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالُ

(باب) حال (مَنْ لَمْ يُبَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالُ) أشار بهذه الترجمة إلى ذم ترك التحري في المكاسب.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) هو مُحَمَّدُ ابن عبد الرحمن بن أبي ذئب قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(1) العير بكسر العين: الإبل التي تحمل الميرة كما قال.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ».

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ» وفي رواية أَحْمَدُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ أَبِي ذَثْبٍ بِسَنَدِهِ لِبَاطِنَيْنِ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ مَا يُبَالِي الرَّجُلُ مِنْ أَيْنَ أَصَابَهُ الْمَالُ مِنْ حَلٍّ أَوْ حَرَامٍ وَرَوَى الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ لَا يَبْقَى فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا أَكَلَ الرِّبَا فَإِنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غِبَارِهِ وَقَالَ: إِنْ صَحَّ سَمَّاهُ الْحَسَنَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا يَكُونُ لضعف الدين وعموم الفتن وقد قَالَ ﷺ: «بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا وَسَيَعُودُ غَرِيبًا».

وَرَوَى عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ مِنْ بَاتَ كَأَلَا مِنْ عَمَلِ الْحَلَالِ بَاتَ وَاللَّهُ عَنْهُ رَاضٍ وَأَصْبَحَ مَغْفُورًا لَهُ وَطَلَبَ الْحَلَالِ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ.

ذَكَرَهُ الْجَوْرِيُّ فِي كِتَابِ التَّرْغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ مِنْ حَدِيثِ دَاوُدَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا مُخْتَصَرًا. وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِهَذَا تَحْذِيرًا مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ لِأَنَّهَا شَدِيدَةٌ وَقَدْ دَعَى أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى طَعَامٍ فَلَمَّا أَكَلَ لَمْ يَرِ نِكَاحًا وَلَا خِتَانًا وَلَا مَوْلُودًا فَقَالَ: مَا هَذَا قِيلَ خَفَضُوا جَارِيَةً⁽¹⁾ فَقَالَ: مَا كُنَّا نَعْرِفُهُ ثُمَّ قَاءَهُ قَالَ يُقَالُ: أَوَّلُ مَا يَتَنَنَّى مِنَ الْإِنْسَانِ بَطْنُهُ.

وَرَوَى أَبَانُ بْنُ أَبِي عِيَّاشٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اجْعَلْنِي مُسْتَجَابَ الدَّعْوَةِ قَالَ: «يَا أَنَسُ أَطْبِ كَسْبِكَ تُسْتَجَبُ دَعْوَتُكَ فَإِنْ الرَّجُلُ لِيَرْفَعُ إِلَى فِيهِ اللَّقْمَةُ مِنْ حَرَامٍ فَلَا يَسْتَجَابُ لَهُ دَعْوَتُهُ أَرْبَعِينَ يَوْمًا».

وَفِي الْحَدِيثِ مِنْ دَلَائِلِ نُبُوْتِهِ ﷺ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ بِالْأُمُورِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ فِي زَمَنِهِ ﷺ فَوْقَ كَمَا أَخْبَرَ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا فِي الْبُيُوعِ.

(1) الخفض للجارية كالختان للغلام.

8 - باب التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ

وَقَوْلُهُ: ﴿رَجَالٌ﴾.....

8 - باب التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ

(باب) إباحة (التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ) بفتح الموحدة وتشديد الراء، وقيل بفتح الموحدة وتشديد الزاي.

قَالَ ابن دريد: الْبَرُّ متاع البيت من الثياب خاصة، وعن اللَّيْث: ضرب من الثياب، وعن الْجَوْهَرِيِّ: هو من الثياب أمتعته الْبَرَّاز والبِرَازَة حرفته.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ: الْبَرُّ عند أهل الكوفة ثياب الكتان والقطن لا ثياب الصوف والخز وقيل هي السلاح والثياب وقيل بضم الموحدة وتشديد الراء قيل الأكثر على أنه بالزاي وليس في الحديث ما يدل عليه بخصوصه بل بطريق عموم المكاسب المباحة، وكذلك ليس في الحديث ما يقتضي تعيين البر بضم الموحدة والصواب كما قاله ابن عساكر أنه بفتح الموحدة وتشديد الراء لأنه أُلِيقَ بمواخاة الترجمة التي تأتي بعدها بباب وهي قوله باب التجارة في البحر وكذلك ضبطها الدمياطي وفي خط القطب الحلبي ما يدل على أنها مضبوطة عند ابن بطال وغيره بضم الموحدة وبالراء قَالَ: وليس في الباب ما يقتضي تعيينه من بين أنواع التجارات، انتهى.

وَعَیْرُهُ ليس هذا اللفظ بموجود عند الأكثرين وإنما هو عند كريمة والإسماعيلي، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وعلى تقدير وجوده الأصوب أن البر بالزاي والمعنى وغير البر من أنواع الأمتعة.

(و) تفسیر (قَوْلِهِ) عز وجل بجر قوله عطفًا على التجارة ﴿رَجَالٌ﴾ (مرفوع على أنه فاعل لقوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ [النور: 36] أي: ينزهه أو يصلي له في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه بالغدوات والعشيات رجال أو هو مرفوع بما دل عليه ما قبله وذلك على قراءة ابن عامر وأبي بكر عن عاصم فإنهما قرآ بفتح الباء على ما لم يسم فاعله على إسناده إلى أحد الظروف الثلاثة فيكون من قبيل قول الشاعر:

لبيك يزيد ضارع

لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ ﴿[النور: 37]﴾. وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ يَتَّبِعُونَ وَيَتَّجِرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤْذُوهُ إِلَى اللَّهِ.

(﴿لَا تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً﴾) ⁽¹⁾ أي: لا تشغلهم معاملة رابحة، (﴿وَلَا بَيْعٌ﴾) ذكر البيع بعد ذكر التجارة المناولة للبيع لأنه أدخل في الإلهاء من قبل أن التاجر إذا اتجهت له بيعة رابحة وهي طلبته الكلية من صناعة ألهته ما لا يلهيه شري شيء يتوقع فيه الربح في الوقت الثاني، لأن هذا متعين وذاك مظنون، وقيل: التجارة في السفر والبيع في الحضر، وقيل: التجارة هي الشري فإنه أصلها ومبدؤها.

(﴿عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾) وقد روى علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المعنى لا تلهيهم عن الصلاة المكتوبة وتمسك به قوم في مدح ترك التجارة وليس بواضح.

(وَقَالَ قَتَادَةُ: كَانَ الْقَوْمُ) أي: الصحابة رضي الله عنهم (يَتَّبِعُونَ وَيَتَّجِرُونَ، وَلَكِنَّهُمْ إِذَا نَابَهُمْ) أي: أصابهم (حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تُلْهِمُهُمْ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤْذُوهُ إِلَى اللَّهِ) تعالى فإنهم كانوا في بيعهم وشرائهم إذا سمعوا إقامة الصلاة يتبادرون إليها لأداء حق الله تعالى قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لم أقف عليه موصولاً عنه وقد وقع من كلام ابن عمر رضي الله عنهما أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ أنه كان في السوق فأقيمت الصلاة فأغلقوا حوانيتهم ودخلوا المسجد فَقَالَ ابن عمر رضي الله عنهما فيهم نزلت فذكر الآية وأخرج ابن أبي حاتم عن ابن مسعود رضي الله عنه نحوه وفي الحلية عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ كانوا يتبايعون ولا يدعون الصلوات المكتوبات في الجماعات وَقَالَ ابن بطال ورأيت في تفسير الآية قَالَ: كانوا حدادين وخرازين فكان أحدهم إذا رفع المطرقة أو غرز الإشفاء ⁽²⁾ فسمع الأذان لم يخرج الإشفاء من الغرزة ولم يوقع المطرقة ورمى بها وقام إلى الصلاة. وفي الآية نعت تجار الأمة السالفة وما كانوا عليه من مراعاة حقوق الله تعالى والمحافظة عليها والتزام ذكر الله تعالى في حال تجارتهم وحرصهم على

(1) قوله لا تلهيهم مأخوذ من اللهو، فكان التجارة بالنسبة إلى ذكر الله تعالى كاللهو.

(2) الإشفاء: بالكسر المثقب.

2060 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، قَالَ: كُنْتُ أَتَجَرُّ فِي الصَّرْفِ، فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ.

2061 - وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَعَامِرُ بْنُ مُضْعَبٍ: أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا الْمُنْهَالِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَا: كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَا

أداء الفرائض وإقامتها وخوفهم سوء الحساب والسؤال يوم القيمة، والله هو الموفق.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد، (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك ابن عبد العزيز بن جريج أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين (عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النون وآخره لام هو عبد الرحمن بن مطعم الكوفي مات سنة ست ومائة ولهم أبو المنهال الآخر صاحب أبي برزة واسمه سيار بن سلامة.

(قَالَ: كُنْتُ أَتَجَرُّ فِي الصَّرْفِ) وهو من أنواع البيع وهو بيع النقد بالنقد كبيع التمر بالتمر، وقال الداودي: يعني بيع الذهب بالفضة وبالعكس، وقال الخليل: الصرف فضل الدرهم على الدرهم ومنه اشتق اسم العلم لتصريف بعض صيغها على بعض.

(فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) تحويل من سند إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ يَعْقُوبَ) بسكون الضاد المعجمة الرخامي البغدادي الحافظ مات سنة ثمان وخمسين ومائتين قال: (حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ) الأعور المصيصي أصله من ترمذ سكن المصيصة وقدمه في الزكاة قَالَ: (قَالَ: ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَعَامِرُ بْنُ مُضْعَبٍ) بضم الميم وفتح العين المهملة (أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا الْمُنْهَالِ، يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ) الْأَنْصَارِيِّ، (وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَا: كُنَّا تَاجِرَيْنِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلْنَا

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَدًا يَبِيدُ فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً فَلَا يَصْلُحُ»⁽¹⁾.

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: «إِنْ كَانَ يَدًا يَبِيدُ» يعني متقاضين في المجلس. (فَلَا بَأْسَ، وَإِنْ كَانَ نَسَاءً) بفتح النون وبالمدة وهو رواية الكشميهني وفي رواية غيره: نسيئًا بفتح النون وكسر السين وسكون الياء التحتية بعدها همزة وفي المطالع وإن كان نسيئًا على وزن فاعيل، وعند الأصيلي: نساء مثل فعال وكلاهما صحيح بمعنى التاجر والنسيء اسم وضع موضع المصدر ومثله: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: 37] يقال أنسأت الشيء إنسَاءً ونسيئًا.

(فَلَا يَصْلُحُ) أي: فلا يجوز والحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي هَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهره يدل على جواز الصرف إذا كان يدًا بيد ومنعه إذا كان فيه نسيئة وإن قلت وقد قال عمر رضي الله عنه وإن أنظرك إلى أن يلج بيته فلا تفعل وهو على ثلاثة أقسام جائز وهو ما نص عليه ﷺ من أن يكون يدًا بيد وحرام وهو ما نهى عنه عمر رضي الله عنه بأن يكون فيه شيء من التأخير ولو بقدر أن يلج بيته حتى قد نص العلماء أنه لا يجوز للصيرفي أن يتحدث في الصرف إلا وصندوقه مفتوح أو كيسه قدامه كذلك مفتوح ومكروه وهو التواعد في الصرف بلا تناجز مثاله أن يقول كل واحد منهما لصاحبه أنا أصارفك ويعزمان جميعًا على ذلك لا يسميان مبلغ الصرف ولا صفته. ولا يخلو الصرف من أن يكون من جنس واحد وهو إما ذهب بذهب فيشترط فيه شرطين وهما التناجز والمماثلة وليس في واحد من هذين الشرطين مسامحة من أحد المصارفين وكفى في ذلك ما بينه عمر رضي الله عنه بفعله مع خديج بن رافع حين راطل منه خلخالًا من ذهب فربح خلخال خديج فقال لعمر أنت في حل من رجحان الميزان فقال له عمر إن كانت أنت أحللت لي فإن الله لم يحله وفاء ميزانه.

ومثل ذلك الحكم إن كان ورقًا بورق لقوله ﷺ: «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والفضة يدًا بيد» مثلاً بمثل فإذا اختلفت أصنافها فبيعوا كيف شئتم فإن كانت المصارفة ذهبًا بورق فلا بد من المناجزة وهما في التفاضل بحسب اختيارهما وإن وقع فيه خلاف ما شرع فلا بد من الفسخ لقوله ﷺ: «للسعدين حين باع آتية من فضة من المغنم مثلاً بمثلين: «أرئيتما فردًا». وأما ما كان من بيع وصرف فاختلف العلماء فيه على ثلاثة أقوال بالمنع وبالجواز وبالتفرقة فإن كان أحدهما في حكم المنع ولم يكن مقصودًا جاز وإلا فلا وأما ما سوى ذلك من جزئياته في باب الفروع ذكره والتشديد في هذا الباب كبير فلا ينبغي فيه المسامحة ولا الجهل لأن باب الربا من أعظم أبواب الكبائر لأنه لم يتوعد الله عز وجل على كبيرة من الكبائر بالحرب منه عز وجل إلا على الربا حيث قال تعالى: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279] فقد يكون للشخص مال حلال فيصرفه فيعود ربا حرامًا.

وفيه: دليل على جواز الجواب بإشارة يفهم منها المقصود يؤخذ ذلك من قوله لما سئل عن =

9 - باب الخُرُوج فِي التَّجَارَةِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: 10].
2062 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ،

أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ وَكَذَا النَّسَائِيُّ.
ومطابقته للترجمة في قوله: كنا تاجرين على عهد رسول الله ﷺ.

تنبيه:

أخرج المؤلف الطريق الثانية النازلة لأجل زيادة عامر بن مصعب مع عمرو ابن دينار في رواية ابن جريج عنهما عن أبي المنهال المذكور وليس لعامر بن مصعب في هذا الصحيح سوى هذا الحديث.

9 - باب الخُرُوج فِي التَّجَارَةِ

(باب) إباحة (الخُرُوج فِي التَّجَارَةِ) أي: لأجل التجارة كما في قوله تَعَالَى: ﴿لَسْتُ كَرِي فِي مَا أَفَضْتُ فِيهِ﴾ وفي الحديث أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها.
(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على الخروج أي: وبيان المراد في قول الله تَعَالَى: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ وهو إباحة الانتشار في الأرض والابتغاء من فضل الله وهو الرزق والأمر فيه للإباحة لأنه بعد الحظر كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا حُلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ [المائدة: 2]، وقال ابن المنير في الحاشية: غرض البُخَارِيِّ إجازة الحركات في التجارة ولو كانت بعيدة خلافًا لمن ينتطع ولا يحضر السوق كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ) البيكندي قال: (أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ) بفتح الميم وسكون المعجمة وفتح اللام ويزيد من الزيادة الحرائني بفتح المهملة وتشديد الراء وبالنون وقد مر في آخر الصلاة قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز.

الجواز في الصرف فقال إن كان يد بيدًا فلا بأس لأن هذا إشارة إلى الجواز لأن لفظ الجواز أن يقول ذلك جائز فلما علم أن السائل يفهم عنه أشار له بما يفهم وهو قوله عليه السلام: «وإن كان نسيئة فلا يصلح» معناه لا يصلح جوازه شرعًا فجاء جوابه عليه السلام في الوجهين بالإشارة إلى المعنى ولذلك قال الإمام مالك رحمه الله بالمعاني استعبدنا لا بالألفاظ.

قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ، أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ: اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ، وَكَأَنَّهُ كَانَ مَشْغُولًا، فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى، فَفَرَعَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ ائْذِنُوا لَهُ، قِيلَ: قَدْ رَجَعَ، فَدَعَاهُ فَقَالَ: «كُنَّا نُوْمِرُ بِذَلِكَ»، فَقَالَ: تَأْتِينِي.....

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَطَاءٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، (عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ) كِلَاهُمَا بِالتَّصْغِيرِ أَبُو عَاصِمٍ قَاضِي أَهْلِ مَكَّةَ قَالَ مُسْلِمٌ وَلَدَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ: رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ مَرَّ فِي التَّهْجِدِ.

(أَنَّ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ اشتهر بِكُنْيَتِهِ وَكَذَا أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(اسْتَأْذَنَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَسَيَأْتِي فِي الِاسْتِئْذَانِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا (فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيِ: طَلَبَ الْإِذْنَ لِلدَّخُولِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ (وَكَأَنَّهُ) أَيِ: كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَانَ مَشْغُولًا) بِأَمْرٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ.

وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: وَكَأَنَّهُ وَجَدَهُ مَشْغُولًا (فَرَجَعَ أَبُو مُوسَى) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَفَرَعَ عُمَرُ، فَقَالَ: أَلَمْ أَسْمَعْ صَوْتَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ؟ ائْذِنُوا لَهُ) أَمْرٌ مِنَ الْإِذْنِ. (قِيلَ: قَدْ رَجَعَ) أَيِ: أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَدَعَاهُ فَقَالَ: «كُنَّا نُوْمِرُ بِذَلِكَ».) وَفِيهِ حَذْفُ تَقْدِيرِهِ: فَبِعَثَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَاءَهُ فَحَضَرَ، فَقَالَ لَهُ: لِمَ رَجَعْتَ؟ فَقَالَ كُنَّا نُوْمِرُ بِذَلِكَ أَيِ: بِالرَّجُوعِ حِينَ لَمْ يُؤْذَنْ لِلْمُسْتَأْذِنِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ فَدَعَا فَقَالَ مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ؟ قَالَ إِنَّا كُنَّا نُوْمِرُ بِهَذَا. وَفِي الِاسْتِئْذَانِ أَنَّهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا وَلَمْ يُؤْذَنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ»، وَفِي رِوَايَةِ لِمُسْلِمٍ فِي حَدِيثِ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ هَذَا أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ: رَدُّوا عَلَيَّ فَقَالَ: يَا أَبَا مُوسَى مَا رَدُّكَ كُنَّا فِي شُغْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الِاسْتِئْذَانُ ثَلَاثًا فَإِنْ أَذِنَ لَكَ وَإِلَّا رَجِعْ».

(فَقَالَ) عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَأْتِينِي) لِتَأْتِينِي: بِلَامِ التَّأْكِيدِ وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ: لِتَأْتِينِي بِنُونِ التَّأْكِيدِ.

عَلَى ذَلِكَ بِالْبَيِّنَةِ، فَانْطَلَقَ إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا: لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، فَقَالَ عُمَرُ: أَخْفِي عَلَيَّ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ.

(عَلَى ذَلِكَ) أي: على الأمر بالرجوع (بِالْبَيِّنَةِ) وفي رواية لمسلم: لتقيمَنَّ على هذا بينة أو لأفعلن وفي رواية: وإلا فعلت وفعلت، الحديث.

وفي لفظ له: قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقم عليَّ البينة وإلا أوجعتك.

وفي لفظ له: لأوجعن ظهرك وبطنك أو لتأتينني بمن يشهد لك على هذا وفي رواية أبي داود عن يَحْيَى بن حبيب بلفظ: فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إني لم أتهمك ولكن الحديث عن رسول الله ﷺ شديد.

وفي الموطأ: أما إني لم أتهمك ولكنني خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ.

(فَانْطَلَقَ) أَبُو مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (إِلَى مَجْلِسِ الْأَنْصَارِ، فَسَأَلَهُمْ، فَقَالُوا) أي: الأنصار رضي الله عنهم: (لَا يَشْهَدُ لَكَ عَلَى هَذَا إِلَّا أَصْغَرُنَا أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّوَوِيُّ: إنما قالوا ذلك إنكاراً على عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما قاله أي: قالوا إنه حديث مشهور بيننا معروف عندنا حتى إن أصغرنا يحفظه وسمعه من رسول الله ﷺ.

(فَذَهَبَ بِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي الاستئذان: فأخبر عمر رضي الله عنه عن النبي ﷺ.

(فَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْفِي) بهمة الاستفهام من الخفاء هذا (عليَّ) بتشديد الياء.

(مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ) أي: شغلني البيع والشراء عن ملازمة النَّبِيِّ ﷺ في كل أحيانه حتى حضر من هو أصغر مني ما لم أحضره من العلم ولذا فسر بقوله.

(يَعْنِي الْخُرُوجَ إِلَى تِجَارَةٍ) قَالَ المهلب ألهاني الصفق من قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ فقرن التجارة باللهو فسمها عمر لهواً مجازاً هذا ولم يقصد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بذلك ترك أصل الملازمة وكان

احتياج عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى الخروج إلى السوق من أجل الكسب لعياله والتعفف عن الناس وهذا القول من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على معنى الذم لنفسه وحاشاه أن يُقْلَ مِنْ مجالسة رسول الله ﷺ وملازمته وقد كان ﷺ يقول فعلت أنا وأبو بكر وعمر وكنت أنا وأبو بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وأما أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكان وحده فأكثر ملازمة النَّبِيِّ ﷺ .

وقيل : وفي الحديث دليل على أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان لا يحتج بخبر الواحد وفيه نظر إذ بانضمام خبر سعيد إليه لا يصير متواتراً وقد ثبت عنده خبر الواحد وقوله ، والحكم به أليس هو الذي نشد الناس بمنى من كان عنده علم من رسول الله ﷺ في الدية فليخبرنا وكان رأيُه أن المرأة لا تَرِث في دية زوجها لأنها ليست من عصبته الذين يعقلون عنه فقام الضحاك بن سُفْيَانَ الكلابي فَقَالَ كتب إِلَيَّ رسول الله ﷺ أن ورث امرأة أشيم من دية زوجها وكذلك نشد الناس في دية الجنين فَقَالَ حمل بن النابغة أن رسول الله ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو وليدة فقضى به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يشك ذولب ومن له أقل منزلة من العلم أن موضع أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الإسلام ومكانه من الفقه والدين أجلّ من أن يرد خبره ويقبل خبر الضحاك وحمل وكلاهما لا يقاسان عليه في حال .

وقد قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إني لم أتهمك وفي بعض طرقه أن عمر رضي الله عنه قال إني أحببت أن أثبت فدل ذلك على اعتماده عليه لكن كان ذلك من عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك الوقت لمعنى الله أعلم به .

ويحتمل أن يكون عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان عنده في ذلك الوقت من ليست له صحبة من أهل العراق والشام ولم يتمكن الإيمان في قلوبهم لقرب عهدهم بالإسلام فخشي عليهم أن يخلتوا الكذب على رسول الله ﷺ عند الرغبة أو الرهبة .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : وليس في الحديث رد خبر الواحد لكن جاءت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مسارعة الناس إلى القول عن رسول الله ﷺ وأن كل من وقعت له قضية وضع فيها حديثاً فأراد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سدّ الباب خوفاً من غير أبي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا شكاً في روايته فإنه عند عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أجلّ من أن يظن به أن يحدث

عن رسول الله ﷺ ما لم يقله وزجرًا لغيره فإن من دون أبي موسى رضي الله عنه إذا بلغت هذه القصة وأراد وضع حديث خاف عن مثل قصته وامتنع عنه، انتهى.

فقول عمر رضي الله عنه له: وإلا أوجعتك وفي رواية فوالله لأوجعن ظهرك وبطنك وفي رواية أخرى لأجعلنك نكالا فمحمول على التعريض لغيره أو أنه محمول على الفرض والتقدير أي: لأفعلن بك إن فرض أنك تعمدت كذبا وإلا فقد كان أبو موسى رضي الله عنه أمينا وقد استعمله وقد بعثه النبي ﷺ أيضا ساعيا وعاملا على بعض الصدقات وهذه منزلة رفيعة في الفقه والديانة والأمانة.

هذا وفي الحديث أن الرجل العالم قد يأخذ عمن هو دونه في العلم ما ليس عنده إذا كان طريق ذلك العلم السمع وإذا جاز ذلك على عمر رضي الله عنه فما ظنك بغيره بعده.

قال ابن مسعود رضي الله عنه لو أن علم عمر رضي الله عنه وضع في كفة ووضع علم إحياء أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر رضي الله عنه عليهم وفيه أن طلب الدنيا يمنع من استفادة العلم وكلما ازداد المرء طلبا لها ازداد جهلا وقل علمه وفيه طلب الدليل على ما ينكر من الأقوال وفيه الدلالة على أن قول الصحابي كنا نؤمر بكذا محمول على الرفع خصوصا إذا ساقه مساق الاستدلال وفيه: أن الصحابي الكبير القدر الشديد الملازم لرسول الله ﷺ قد يخفى عليه بعض أمره ويسمعه من هو دونه وفيه أيضا أنه لا بد من الاستئذان عند الدخول.

وقد قال تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾ [النور: 27] والاستئناس هو الاستئذان والسنة أن يسلم ويستأذن ثلاثا ليجمع بينهما واختلفوا هل يستحب تقديم السلام أو الاستئذان وقد صح حديثان في تقديم السلام فذهب جماعة إلى قول السلام عليكم أَدْخَلَ وَقِيلَ يَقْدَمُ الْاسْتِئْذَانُ وَاخْتَارَ الْمَاورِدِي فِي الْحَاوِي إِنْ وَقَعَتْ عَيْنُ الْمُسْتَأْذِنِ عَلَى صَاحِبِ الْمَنْزِلِ قَبْلَ دَخُولِهِ قَدَّمَ السَّلَامَ وَإِلَّا قَدَّمَ الْاسْتِئْذَانَ هَذَا، وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِيهِ الْهَانِي الصَّفْقَ إِلَى آخِرِهِ وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْاِعْتِصَامِ وَالْاِسْتِئْذَانَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْاِسْتِئْذَانِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ.

10 - بَابُ التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ

وَقَالَ مَطَرٌ: «لَا بَأْسَ بِهِ وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِحَقٍّ،

10 - بَابُ التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ

(بَاب) مشروعية (التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ) أي: في ركوب البحر وفي بعض النسخ وغيره فإن ثبت قوي قول من قَالَ: البر بفتح الموحدة وبالراء فيما سبق.

(وَقَالَ مَطَرٌ) هو مطر الوراق البصري المشهور من التابعين وهو مطر بن طهمان أبو رجاء الخراساني سكن البصرة وكان يكتب المصاحف فلذلك قيل له الوراق روى عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقال هو مرسل وضعفه يَحْيَى بن سعيد في حديثه عن عطاء.

وكذا روى عن ابن معين وعنه صالح وذكره ابن حبان في الثقات روى له الْبُخَارِيُّ في كتاب الأفعال وروى له الباقر.

ووصفه بأنه الوراق المزي والشيخ قطب الدين الحلبي وغيرهما ووقع في رواية الحموي وحده مطرف موضع مطر وهو تصحيف.

وَقَالَ الكرمانى: الظاهر أنه ابن الفضل المروزي شيخ الْبُخَارِيِّ وكان ظهور ذلك له من حيث إن الذين أفردوا رجال الْبُخَارِيِّ كالكلاباذي لم يذكروا فيهم الوراق المذكور لكنهم لم يستوعبوا من علق لهم وقد أخرج ابن أبي حاتم من طريق عبد الله بن شاذب عن مطر الوراق أنه كان لا يرى بركوب البحر بأساً ويقول ما ذكره الله في القرآن إلا بحق وهو يؤيد أنه مطر الوراق.

(لَا بَأْسَ بِهِ) أي: بركوب البحر يدل عليه لفظ التجارة في البحر لأنها لا تكون إلا بالركوب فيه.

(وَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ) أي: ما ذكر الله ركوب البحر.

(فِي الْقُرْآنِ إِلَّا بِحَقٍّ) أي: متلبساً به نحو ابتغاء الفضل وهو عام للتجارة وغيرها. ولما رأى مطر أن الآية سبقت في معرض الامتنان استدلل به على الإباحة وذلك استدلال حسن لأن الله تَعَالَى جعل البحر لعباده لا ابتغاء فضله من نعمه التي عددها لهم وأراهم في ذلك عظيم قدرته وسخر الرياح باختلافها لحملهم وترددهم وهذا من عظيم آياته ونبهم على شكره عليها بقوله: ﴿وَلَعَلَّكُمْ

ثُمَّ تَلَا: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النحل: 14]،
وَالْفُلْكَ: السُّفْنُ، الْوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءٌ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: تَمَخَّرُ⁽¹⁾ السُّفْنُ الرِّيحَ،

تَشْكُرُونَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الرُّكُوبَ فِي الْبَحْرِ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْقُرْآنِ مَذْمُومًا.

(ثُمَّ تَلَا) مطر الآية التي في سورة فاطر وهي قوله تَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ [فاطر: 12] وفي بعض النسخ: ﴿وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاجِرَ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ﴾ وهي في سورة النحل بتأخير فيه عن مواخر وبزيادة الواو في ولتبغوا.

(وَالْفُلْكَ: السُّفْنُ) بضم السين والفاء جمع سفينة.

قَالَ ابْنُ سِيدَةَ: سُمِّيَتْ سَفِينَةٌ لِأَنَّهَا تَسْفِنُ وَجْهَ الْمَاءِ أَيْ: تَقْشِرُهُ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى فَاعِلَةٌ وَالْجَمْعُ سَفَائِنُ وَسَفْنُ وَسَفِينُ.

(الوَاحِدُ وَالْجَمْعُ سَوَاءٌ) يعني في الفلك قَالَ تَعَالَى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾ [الشعراء: 119] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾ [يونس: 22] فذكره في الأفراد والجمع بلفظ واحد: وهو قول أهل اللغة وقيل إن الفلك بالضم والإسكان جمع فلك بفتحين مثل أسد وأسد وبهذا القول غير صحيح وإنما الذي يقال إن ضمة فاء فلك إذا قوبلت بضمة همزة أسد الذي هو جمع يقال هو جمع وإذا قوبلت بفتحة قاف فعل يكون مفردًا والظاهر أن هذا الكلام من الْبُخَارِيِّ نفسه وإلا عزاه كتابه حيث قَالَ: (وَقَالَ مُجَاهِدٌ) وصله الفرياني في تفسيره وكذا عبد بن حميد من وجه آخر.

(تَمَخَّرُ السُّفْنُ الرِّيحَ) قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: ضَبَطَهُ الْأَكْثَرُ بِنَصَبِ السَّفْنِ

(1) قال القسطلاني: (تمخر) بفتح التاء وسكون الميم وفتح الخاء المعجمة (السفن الرياح) برفع السفن على الفاعلية، ونصب الرياح على المفعولية، قال عياض وهو رواية الأصيلي، وهو الصواب، ويدل له قوله تعالى: ﴿مَوَاجِرَ فِيهِ﴾ إذ جعل الفعل للسفن، وقال الخليل مخرت السفينة الرياح إذا استقبلته، وقال أبو عبيد وغيره: هو شقه الماء، وعلى هذا فالسفينة الرياح إذا استقبلته، وقال أبو عبيد وغيره: هو شقه الماء، وعلى هذا فالسفينة رفع على الفاعلية، ولأبي ذر وابن عساكر من الرياح، وفي نسخة قال عياض: وهي للأكثر تمخر السفن بالنصب، الرياح بالرفع على الفاعلية لأن الرياح هي التي تصرف السفينة في الإقبال والإدبار، (ولا يمتخر الرياح) شيء من السفن، بنصب الرياح على المفعولية، ولأبي ذر الرياح شيئاً من السفن برفع =

وَلَا تَمَخَّرُ الرِّيحَ مِنَ السُّفْنِ إِلَّا الْفُلُكُ الْعِظَامُ.

2063 - وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ: «ذَكَرَ

وعكسه الأصيلي قال الحافظ العسقلاني: ضبط الأصيلي هو الصواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقليل: مواخر.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: ضبط الأكثر هو الصواب بناء على أن الريح هي التي تصرف السفينة في الإقبال والإدبار وقوله تمخر بفتح الخاء المعجمة أي: تشق يقال: مخرت السفينة إذا شقت الماء بصوت، وقيل: المخر هو الصوت نفسه وكأن مجاهدًا أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بوسطة الريح.

(وَلَا تَمَخَّرُ الرِّيحَ) شيء (مِنَ السُّفْنِ إِلَّا الْفُلُكُ الْعِظَامُ) أي: أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن ولا يحصل من الصغار غالبًا وقال ابن التين: يريد أن السفن تمخر من الريح وإن صغرت أي: تصوت والريح لا تمخر أي: لا تصوت إلا من كبار الفلك والمقصود من ذكر هذا التعليق تفسير قوله مواخر فهي جمع ماخرة كما عرفت وقيل معناه جوارى وَقَالَ الزمخشري سواقي.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ) الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ: «ذَكَرَ

⁼ الريح على الفاعلية (إلا الفلك العظام) بالرفع فيهما بدلًا من المستثنى منه لأنه منفي، ولأبي ذر إلا الفلك العظام بالنصب فيهما على الاستثناء، اهـ.

وقال الكرماني: (تمخر السفن) بالرفع (بالريح) بالنصب، وفي بعضها من الريح فهو نحو قد كان من مطر، أو من للتبعيض (ولا تمخر الريح) بالنصب (ومن السفن) صفة الشيء محذوف، أي: لا تمخر الريح شيء من السفن (إلا الفلك العظام) وهو بالرفع بدل عن شيء، ويجوز فيهما النصب، اهـ.

وقال الحافظ: قال عياض: ضبطه الأكثر بنصب السفن، وعكسه الأصيلي، والصواب الأول عند بعضهم بناء على أن الريح الفاعل، وهي التي تصرف السفينة في الإقبال والإدبار، وضبط الأصيلي صواب وهو ظاهر القرآن إذ جعل الفعل للسفينة فقال: ﴿مَوَآخِرَ فِيهِ﴾ وقوله تمخر بفتح المعجمة أي: تشق، يقال مخرت السفينة إذا شقت الماء بصوت، وقيل المخر الصوت نفسه، وكأن مجاهدًا أراد أن شق السفينة للبحر بصوت إنما هو بواسطة الريح، ومعنى قوله: ولا تمخر إلخ أن الصوت لا يحصل إلا من كبار السفن، أو لا يحصل من الصغار غالبًا، اهـ.

رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، خَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ»، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، خَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَقَضَى حَاجَتَهُ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ) وتام الحديث أنه ﷺ: «ذكر رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فَقَالَ اثنتي بالشهداء أشهدهم فَقَالَ كفى بالله شهيداً قَالَ: فَأَتَنِي بِالْكَفِيلِ فَقَالَ: كفى بالله كفيلاً قَالَ: صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس مركباً يركبها يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركباً فأخذ خشبة فنقرها فأدخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج موضعها ثم أتى بها إلى البحر فَقَالَ: اللهم إنك تعلم أنني كنت تسلفت فلاناً ألف دينار فسألني كفيلاً فقلت كفى بالله كفيلاً فرضي بك وسألني شهيداً فقلت: كفى بالله شهيداً فرضي بك وإني جهدت أن أجد مركباً أبعث إليه الذي له فلم أقدر وإنني أستودعكها فرمى بها في البحر حتى ولجت فيه ثم انصرف وهو في ذلك يلتمس مركباً يخرج إلى بلده فخرج الرجل الذي كان أسلفه ينظر لعل مركباً قد جاء بماله فإذا بالخشبة التي فيها المال فأخذها لأهله حطباً فلما نشرها وجد المال والصحيفة ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالألف دينار فَقَالَ: واللّه ما زلت جاهداً في طلب مركب لآتيك بمالك فما وجدت مركباً قبل الذي أتيت فيه قَالَ هل كنت بعثت إليّ بشيء قَالَ أخبرك أنني لم أجد مركباً قبل الذي جئت فيه قَالَ فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْخَشْبَةِ فَانصرف بالألف دينار راشداً»، والحديث مضى في الزكاة، وسيأتي إن شاء الله تعالى في الكفالة.

ومطابقته للترجمة من قوله: خرج في البحر ووجهه أن ركوب البحر لم يزل متعارفاً من قديم الزمان وأن شرع من قبلنا شرع لنا إذا قصّ الله ورسوله من غير تكبر ولا سيما ذكره ﷺ مقررًا له إذ في سياقه الثناء على فاعله.

وهذا يرد قول من منع ركوبه في إبان ركوبه وهو قول يروى عن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما كتب إلى عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسأله عن البحر فَقَالَ خلق عظيم: يركبه خلق عظيم دور على عود فكتب إليه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن لا يركبه أحد طول حياته فلما كان بعد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يزل يركب حتى كان عمر بن عبد العزيز فاتبع فيه رأي عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكان منع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لشدة شفقتة على المسلمين وأما إذا كان إبان هيجانه وارتجاعه فالأمة مجمعة

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا.

11 - باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]

وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [النور: 37]. وَقَالَ قَتَادَةُ: «كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ».

على أنه لا يجوز ركوبه لأنه تعرض للهلاك وقد نهى الله عباده عن ذلك بقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: 195] وقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: 29] نعم يقدم البر على البحر في السفر لما قدمه الله تَعَالَى في قوله: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس: 22].

(حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ⁽¹⁾ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بِهَذَا) صرح بذلك إشارة وصل المعلق المذكور ولم يقع ذلك في أكثر الروايات في الصحيح وإنما وقع ذكره في رواية أبي ذر وأبي الوقت، والله أعلم.

11 - باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: 11]

(باب) قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾.

﴿وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾﴾ قد مرت الآية الأولى عن قريب وذكر عقيبها حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مرت الآية الثانية أيضًا في أول باب التجارة في البر وإنما إعادتها في رواية المستملي: لا غير وعكس النسفي فذكرهما هاهنا وحذف فيما مضى قيل لم يدر ما فائدة الإعادة وقيل ذكرهما هنا لمنطوقها وهو الذم مُطْلَقًا وذكرها فيما مضى لمفهومها وهو تخصيص ذمها بحالة اشتغل بها عن الصلاة و الخطبة، فافهم.

﴿وَقَالَ قَتَادَةُ: «كَانَ الْقَوْمُ يَتَجَرَّوْنَ وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا نَابَهُمْ حَقٌّ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، لَمْ تُلْهِيمُ تِجَارَةً وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ، حَتَّى يُؤَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ»﴾ وإعادة ذلك أيضًا إنما هي في رواية المستملي.

2064 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَقْبَلْتُ عِيرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا»، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ [الجمعة: 11].

12 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]

2065 - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ.....

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ) هو ابن سلام البيكندي نص عليه الحافظان الدمياطي والمزي، (قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ) بالتصغير هو ابن غزوان الضبي الكوفي، (عَنْ حُصَيْنٍ) بضم الحاء المهملة، (عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: «أَقْبَلْتُ عِيرٌ وَنَحْنُ نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْجُمُعَةَ، فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا»، فَتَزَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾) وإعادة هذا الحديث أيضًا إنما هي في رواية المستملي.

12 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: 267]

(باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾) أي: من حالات كسبكم وعن مجاهد المراد بها التجارة، وَقَالَ ابن بطلال: إنه وقع في الأصل كلوا بدل أنفقوا وَقَالَ إنه غلط وفي التلويح وفي بعض النسخ كلوا من طيبات ما كسبتم فالأول التلاوة وكان الثاني من طغيان القلم.

(حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) أخو أبي بكر بن أبي شيبة قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر، (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق ابن سلمة، (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) أي: غير منفقة في

كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجَرَ بَعْضٍ شَيْئًا.

2066 - حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَامٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا، عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ».

وجه لا يحلُّ فإن قيل الطعام إمَّا للزوج فلا يحل لها الإنفاق منه وإمَّا للزوجة فلا دخل للزوج فيه.

فالجواب: أنه للزوج وهذا وارد على عاداتهم أنهم يأمرؤن أزواجهم بالإنفاق على الفقراء من طعام البيت.

(كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجَرَ بَعْضٍ شَيْئًا) من نقص وقد مر هذا الحديث في كتاب الزكاة في باب أجر المرأة إذا تصدقت وقد مر الكلام هناك مستوفى.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى بْنُ جَعْفَرٍ) ابن أعين أبو زكريا البُخَارِيُّ البَيْكَنْدِيُّ وهو من أفراد البُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام الصنعاني اليماني، (عَنْ مَعْمَرٍ) بفتح الميمين هو ابن راشد (عَنْ هَمَامٍ) أي: ابن منبه أنه (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ كَسْبِ زَوْجِهَا، عَنْ غَيْرِ أَمْرِهِ، فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِهِ»)) فإن قيل كيف يكون لها أجر وهو غير أمر الزوج فالجواب أنه قد يكون بإذنه وإن لم يكن بأمره فإن قيل قد تقدم أنه لا ينقص بعضهم أجر بعض فكيف يكون له النصف ولها النصف فالجواب أن أجرها الذي هو نصف الأجر لا ينقص عما هو أجره الذي هو النصف أيضًا.

وَقَالَ ابن التين: الحديثان غير متناقضين وذلك أن قوله لها نصف أجره يريد أن أجر الزوج وأجر مناولة الزوجة يجتمعان فيكون للزوج النصف وللمرأة النصف فذلك النصف هو أجرها كله والنصف الذي للزوج هو أجره كله.

وَقَالَ المنذري: هو على المجاز أي: أنهما سواء في المثوبة كل واحد منهما له أجر كامل وهما اثنان فكأنهما نصفان، وقيل: يحتمل أن أجرهما مثلان فأشبه الشيء المنقسم بنصفين.

13 - باب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرَّزْقِ

2067 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ الْكِرْمَانِيُّ، حَدَّثَنَا حَسَّانُ، حَدَّثَنَا يُونُسُ،

قَالَ مُحَمَّدٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفي الحديث رد على من عيَّنه فيما أذن لها في ذلك والأولى أن يحمل على ما إذا أنفقت من الذي يخصها به قاله حبيب فإنه يصدق كونه من كسبه فيؤجر عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون أذن لها بطريق الإجمال والمنفي ما كان بطريق التفصيل ولا بد منه الحمل على أحد هذين المعنيين وإلا فحيث كان من ماله بغير إذنه لا إجمالاً ولا تفصيلاً فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند الطيالسي.

13 - باب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرَّزْقِ

(باب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ) أي: التوسع (في الرزق) وجواب من محذوف يعني

ماذا يفعل وأوضحه في الحديث بقوله فليصل رحمه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي يَعْقُوبَ) واسم أبي يعقوب إسحاق وكنيته مُحَمَّدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (الْكِرْمَانِيُّ)⁽¹⁾ مات سنة أربع وأربعين ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا حَسَّانُ) بالتشديد على وزن فعال هو ابن إبراهيم أَبُو هشام العنزي بالعين المهملة والنون المفتوحتين وبالزاي قاضي كرمان مات سنة ست وثمانين ومائة وله مائة سنة قَالَ: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد (قَالَ): حَدَّثَنَا (مُحَمَّدٌ) ابن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيُّ، وفي رواية أبي نعيم من وجه آخر عن حسان عن يُونُسَ بن يزيد عن الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ويأتي في الأدب من وجه آخر عن

(1) بكسر الكاف وبالنون اسم لتلك الديار التي قصبتها بردسير بفتح الموحدة وسكون الراء وفتح الدال وكسر السين المهملات وآخره راء وقد غلب على بردسير حيث كانت مقصد القوافل والملوك والعساكر وضبطه النووي بفتح الكاف. وتعقبه الكرمانى وقال هو بلدنا، وأهل البلد أعلم باسم بلدهم من غيرهم وهم متفقون على كسرها. وقال الحافظ العسقلاني: وسلف النووي في ذلك أبو سعد ابن السمعاني وهو أعلم الناس بذلك. فلعل الأصل فيها الفتح ثم كثر استعمالها بالكسر تغييراً من العامة. وقد نزل محمد المذكور البصرة وثقه ابن معين وغيره ولم يعرف أبو حاتم الرازي حاله، وليس له في البخاري سوى هذا الحديث، وآخر في تفسير سورة المائدة، وآخر في أوائل الأحكام والثلاثة بإسناد واحد إلى الزهري.

قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ رِزْقُهُ، أَوْ يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ».

الزهري أخبرني أنس (قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: مَنْ سَرَّهُ) أي: من أفرحه (أَنْ يُبْسَطَ) على البناء للمفعول (لَهُ رِزْقُهُ) وكلمة أن مصدرية وهو فاعل سرّه (أَوْ يُنْسَأَ) بضم المثناة التحتية وسكون النون بعدها سين مهملة ثم همزة من الإنساء أي: يؤخر (لَهُ فِي أَثَرِهِ) أي: في بقية عمره قال كعب بن زهير:

يسعى الفتى لأمر ليس يدركها والنفس واحدة والهـم منتشر
والمرء ما عاش ممدود له أمل لا ينتهي العيش حتى ينتهي الأثر⁽¹⁾

أي: ما بقي له من العمر، (فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ) جواب من واختلفوا في الرحم فقيل كل ذي رحم محرم وقيل وارث، وقيل: هو القريب سواء كان محرماً أو غيره ووصل الرحم تشريك ذوي القربى في الخيرات وهو قد يكون بالمال وبالخدمة وبالزيارة ونحوها.

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاض: لا خلاف أن صلة الرحم واجبة في الجملة وقطيعتها معصية كبيرة والأحاديث تشهد لها ولكن الصلة درجات بعضها أرفع من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة منها واجب ومنها مستحب ولو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لا يسمى قاطعاً ولو قَصَّرَ عما يقدر عليه وينبغي له لا يسمى واصلاً وفي كتاب الترغيب والترهيب للحافظ أبي مُوسَى المديني من حديث عبد الرحمن بن سمرة أن رسول الله ﷺ قَالَ: «إِنِّي رَأَيْتُ الْبَارِحَةَ عَجَبًا رَأَيْتُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي أَنَاهُ مَلِكُ الْمَوْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِيَقْبُضَ رُوحَهُ فَجَاءَهُ بَرٌّ وَالِدُهُ فَرَدَّ مَلِكُ الْمَوْتِ عَنْهُ»، الحديث. وَقَالَ: هو حسن جداً.

وروي في حديث داود بن المحبر عن عباد عن سهل عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «ابْنُ آدَمَ اتَّقِ رَبَّكَ وَبِرِّ وَالِدَيْكَ وَصِلْ رَحِمَكَ يَمْدُ لَكَ فِي عَمْرِكَ وَيَسِّرْ لَكَ يَسْرَكَ وَيَجْنِبَ عَسْرَكَ وَيَوْسِعَ لَكَ فِي رِزْقِكَ».

(1) وأول البيتين قوله:

لو كنت أعجب من شيء لأعجبني سعي الفتى وهو محبوب له القدر

ومن حديث داود بن علي عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ صَلَاةُ الرَّحْمَنِ تَزِيدُ فِي الْعُمْرِ».

وفي حديث عبد الله بن الجعد عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَزِيدُ فِي الْعُمْرِ إِلَّا بَرُّ الْوَالِدَيْنِ وَلَا يَزِيدُ فِي الرِّزْقِ إِلَّا صَلَاةُ الرَّحْمَنِ».

ومن حديث إبراهيم عن الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ حُسَيْنٍ أَخْبَرَنِي عَنْ جَدِّي عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُنْثِثُ﴾ [الرعد: 39] فَقَالَ: «هِيَ الصَّدَقَةُ عَلَى وَجْهِهَا وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَاصْطِنَاعُ الْمَعْرُوفِ وَصَلَاةُ الرَّحْمَنِ تَحُولُ الشَّقَاءَ سَعَادَةً وَتَزِيدُ فِي الْعُمْرِ وَتَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ».

ومن حديث مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ الْعَكَاشِيَّ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ: يَا عَلِيُّ مِنْ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ أَعْطَاهُ اللَّهُ تَعَالَى الثَّلَاثَ خِصَالًا.

وروي عن عمر وابن عباس وابن عمر وجابر بن عبد الله نحوه ومن حديث عكرمة بن إبراهيم عن زائدة بن أبي الرقاد وعن مُوسَى بْنِ الصَّبَّاحِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْإِنْسَانَ لِيَبْصُلَ رَحْمَهُ وَمَا بَقِيَ فِي عَمْرِهِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ فَيَزِيدُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عَمْرِهِ ثَلَاثِينَ سَنَةً وَإِنْ الرَّجُلُ لَيَقْطَعُ رَحْمَهُ وَقَدْ بَقِيَ مِنْ عَمْرِهِ ثَلَاثُونَ سَنَةً فَيَنْقُصُ اللَّهُ تَعَالَى عَمْرَهُ حَتَّى لَا يَبْقَى فِيهِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَيَّامٌ» ثُمَّ قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَا أَعْرِفُهُ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

ومن حديث إِسْمَاعِيلَ بْنِ عِيَّاشٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ عِيسَى قَالَ: مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ صَلَاةُ الرَّحْمَنِ وَحَسَنُ الْخُلُقِ وَبِرُّ الْقُرَابَةِ تَعْمُرُ الدِّيَارَ وَتَكْثُرُ الْأَمْوَالُ وَتَزِيدُ فِي الْأَجَالِ وَإِنْ كَانَ الْقَوْمُ كَفَّارًا، قَالَ أَبُو مُوسَى يَرَوِي هَذَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا عَنِ التَّوْرَةِ.

وروي البزار من حديث أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّ الصَّدَقَةَ وَصَلَاةُ الرَّحْمَنِ يَزَادُ بِهِمَا فِي الْعُمْرِ وَيُدْفَعُ بِهِمَا مِيتَةُ السُّوءِ وَيُدْفَعُ بِهِمَا الْمَكْرُوهُ وَالْمَحْذُورُ وَمِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَرْفَعُهُ صَلَاةُ الرَّحْمَنِ وَحَسَنُ الْخُلُقِ يَعْمُرَانِ الدِّيَارَ وَيَزِيدَانِ فِي الْأَعْمَارِ.

ومن حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَكْتُوبٌ فِي

التوراة من أحب أن يزداد في عمره ويزاد في رزقه فليصل رحمه»، وأسانيدها حَسَنان.

وروى الطبراني من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: إِنَّ اللَّهَ لِيَعْمَرُ بِالْقَوْمِ الدِّيَارَ وَيُثْمِرَ لَهُمُ الْأَمْوَالَ وَمَا نَظَرَ إِلَيْهِمْ مِنْذُ خَلَقَهُمْ بَغْضًا، قِيلَ: وَكَيْفَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «بَصَلْتُهُمْ أَرْحَامَهُمْ» وإسناده حسن.

قَالَ أَبُو الْفَرَجِ: فَإِنْ قِيلَ أَلَيْسَ قَدْ فَرَّغَ مِنَ الرِّزْقِ وَالْأَجَلِ فَمَا مَعْنَى بَسْطِ الرِّزْقِ وَتَأْخِيرِ الْأَجَلِ، فَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِالزِّيَادَةِ فِيهِمَا تَوْسِيعَةُ الرِّزْقِ بِحَصُولِ الْبَرَكَةِ فِيهِ وَاقْتِنَاعُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْصُلُ لَهُ قَلَقٌ وَاضْطِرَابٌ فِي ذَلِكَ وَصِحَّةُ الْبَدَنِ فَإِنَّ الْمَرَضَ فِي مَعْنَى الْمَوْتِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَكْتُبَ أَجَلَ الْعَبْدِ مِائَةَ سَنَةٍ وَيَجْعَلَ تَرْكِيبَهُ تَعْمِيرَ ثَمَانِينَ سَنَةً فَإِذَا وَصَلَ رَحِمَهُ زَادَ اللَّهُ فِي تَرْكِيبِهِ فَعَاشَ عَشْرِينَ سَنَةً أُخْرَى قَالَهُمَا ابْنُ قُتَيْبَةَ.

وِثَالِثُهَا: أَنْ ذَلِكَ فِي الْأَصْلِ مِمَّا فَرَّغَ مِنْهُ لَكِنَّهُ عَلَّقَ بِصَلَةِ الرَّحِمِ فَكَأَنَّهُ كَتَبَ أَنْ فَلَانًا يَبْقَى خَمْسِينَ سَنَةً فَإِنْ وَصَلَ رَحِمَهُ بَقِيَ سِتِينَ سَنَةً.

وِرَابِعُهَا: أَنَّهُ عَلَى ضَرَبَيْنِ: مُحْتَمٍ، وَغَيْرِ مُحْتَمٍ.

وَمِنَ الْأَوَّلِ: قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَأْذِنُونَ﴾ [الأعراف: 34].

وَمِنَ الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَمَحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: 39] وتأثير صلة الرحم في الثاني في الأول وبعبارة أخرى مكتوب ومعلوم والمكتوب غير المعلوم والزيادة تكون في الأول لا في الثاني فما علمه الله تَعَالَى فِي نَهَايَةِ الْعُمُرِ لَا يَتَغَيَّرُ وَمَا كَتَبَ قَدْ يَمْحَى وَيُثَبِّتُ وَقَدْ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ إِنْ كُنْتُ كَتَبْتَنِي شَقِيًّا فَامْحِنِي وَلَمْ يَقُلْ إِنْ كُنْتُ عَلِمْتَنِي لِأَنْ مَا عَلِمَ وَقَوْعُهُ لَا بَدَّ أَنْ يَقَعَ فَإِنْ قِيلَ إِذَا كَانَ الْمُحْتَمُّ وَاقِعًا لَا مُحَالَةً فَمَا الَّذِي أَفَادَهُ زِيَادَةُ الْمَكْتُوبِ وَنَقْصَانُهُ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ الْمَعَامَلَاتِ عَلَى الظَّوَاهِرِ وَالْمَعْلُومِ الْبَاطِنِ خَفِيَ لَا يَعْلُقُ عَلَيْهِ

14 - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة

2068 - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،

حكم فيجوز أن يكون المكتوب يزيد وينقص ويمحو ويثبت ليبلغ ذلك على لسان الشرع إلى الآدمي، فيعلم فضيلة البرّ وشؤم العقوق.

وخامسها: أن المراد في الزيادة التوفيق على الطاعات واستغراق العمر في فعل الخيرات والمبرات حتى تكون سنة من مثل ذلك العمر خيراً من سنة من يستغرقه في الذنوب والمعاصي فينال في قصير العمر ما يناله غيره في طويله فيكون عمره طويلاً كيفية لا كمية.

وسادسها: قاله القاضي عياض إن المراد من الأثر هو بقاء الذكر الجميل بعده على الألسنة فكأنه لم يمت يعني أن الله تعالى يبقّي أثر واصل الرحم في الدنيا زماناً طويلاً فلا يضمحل سريعاً كما يضمحل قاطع الرحم ويؤيده ما رواه الطبراني من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ ذَكَرُوا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْأَرْحَامَ، فَقُلْنَا: مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ أَنْسَى لَهُ فِي أَجَلِهِ، قَالَ إِنَّهُ لَيْسَ بِزِيَادَةٍ فِي الْعُمُرِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَفْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [النحل: 61] ولكنه الرجل له الذرية الصالحة فيدعون له من بعده فيبلغه ذلك فذلك الذي ينسأ في أجله.

وذكر الحكيم الترمذي أن المراد بذلك قلة المقام في البرزخ والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَدَبِ وَأَبُو دَاوُدَ وَفِي الزَّكَاةِ وَالنَّسَائِي فِي التَّفْسِيرِ.

14 - باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة

(باب شراء النبي ﷺ بالنسيئة) بفتح النون وكسر المهملة وبالمدة أي: بالأجل وفي المغرب يقال: بَعَثَهُ بَنَسًا وَنَسِيَةً ونَسِيَّةٌ بمعنى قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: الشراء بالنسيئة جائز بالإجماع.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَعَلَّ الْمُصَنِّفَ تَخِيلَ أَنْ أَحَدًا يَتَخِيلُ أَنَّهُ ﷺ لَا يَشْتَرِي بِالنَّسِيئَةِ لِأَنَّهَا دِينَ فَأَرَادَ دَفْعَ ذَلِكَ التَّخِيلِ.

(حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة أَبُو الْهَيْثَمِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان

قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ، الرَّهْنَ فِي السَّلَمِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ».

ابن مهران، (قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ) النَّحَعِيَّ (الرَّهْنُ فِي السَّلَمِ) أي: السلف وهو أعم من السلم ولم يرد به السلم الذي هو بيع الدين بالعين وهو أن يعطي ذهبًا أو فضته في سلعة معلومة إلى أمد معلوم.

(قَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ) هو ابن يزيد النَّحَعِيَّ خال إبراهيم، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ) واختلف في مقدار ما استدانه من الطعام ففي صحيح البخاري من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: بثلاثين صاعًا من شعير، وفي أخرى: بعشرين.

وفي مصنف عبد الرزاق: بوسق شعير أخذه لأهله وللبزار من طريق ابن عياش: أربعين صاعًا.

وعند التِّرْمِذِيِّ من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: رهن درعه بعشرين صاعًا من طعام أخذه لأهله.

وعند ابن أبي شيبة: أخذها رزقًا لعياله.

وعند النَّسَائِيِّ: بثلاثين صاعًا من شعير لأهله.

وفي مسند الشَّافِعِيِّ: أن اليهودي يكنى أبا الشحمة وفي التوضيح وهذا اليهودي يقال له: أَبُو الشحْم قاله الخطيب البغدادي في مبهمات وكذا جاء في رواية الشَّافِعِيِّ والبيهقي من حديث جعفر بن أبي طالب عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ ﷺ رهن درعًا له عند أبي شحمة اليهودي رجل من بني طفر في شعير لكنه منقطع كما قَالَ البيهقي، ووقع في رواية إمام الحرمين تسميته بأبي شحمة كما في مسند الشَّافِعِيِّ. (إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ) الدرع بكسر الدال هو درع الحرب ولهذا قيده بالحديد والقميص يسمى درعًا أيضًا.

وَقَالَ ابن فارس: درع الحديد مؤنثة ودرع المرأة قميصها مذكّر وهذه الدرع التي رهنها النَّبِيُّ ﷺ هي ذات الفضول قَالَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ التلمساني في كتاب الجوهرة وكان للنبي ﷺ دروع وأما اختياره ﷺ للرهن الدرع فلأنه ما وجد شيئًا يرهنه غيره.

وفي الحديث: جواز الرهن في الحضر ومنعه مجاهد في الحضر وقال: إنما ذكر الله تعالى الرهن في السفر وتبعه داود، وفعل النبي ﷺ كان بالمدينة والله تعالى ذكر وجهًا من وجوهه وهو السفر ومعاملة من يظن أن أكثر أموال حرام⁽¹⁾ ما لم يتيقن أن المأخوذ بعينه من جملة الحرام فإن قلت قد ورد في الصحيح أنه ﷺ كان يدخر لأهله قوت سنة فكيف استلف من اليهودي.

فالجواب: أنه يجوز أن يكون ذلك بعد فراغ قوت السنة فقد كان ﷺ يدخر قوت السنة لأهله فيرد عليه عارض فيفرغ قبل تمام السنة.

وقيل: إنما أخذ النبي ﷺ الشعير من اليهودي لضيف طرده ثم فداها أبو بكر رضي الله عنه.

وفيه: جواز رهن السلاح وآلة الحرب في بلد الجهاد عند الحاجة إلى الطعام لأنه تعارض حيثئذ أمران فيقدم الأهم منهما ونفقة الأهل واجبة لا بد منها واتخاذ آلة الحرب في المصالح لا من الواجبات لأنه يمكن الجهاد بدون آلة أيضًا فقدم الأهم.

وفيه: جواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة وأما معاملته معهم فليبيان جواز ذلك أو لأنه لم يكن عند غيرهم طعام فاضل عن حاجتهم أو لأن الصحابة رضي الله عنهم لا يأخذون رهنه ولا ثمنه فلم يرهن عند مياسيرهم حتى لا يبقى لأحد عليه منة إذا أبرأه منه والله أعلم فإن قيل هل النصارى كاليهود في جواز المعاملة معهم، فالجواب: نعم.

وقد روى الحسن الطوسي في أحكامه قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُسْلِمٍ الطُّوسِيُّ بِبَغْدَادٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الْوَاسِطِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ الرِّبِّيعِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ إِلَى حَلِيقِ النَّصْرَانِيِّ يَبْعَثُ إِلَيْهِ بِأَثْوَابٍ إِلَى الْمَيْسِرَةِ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: بَعَثَنِي إِلَيْكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَبْعَثُ إِلَيْهِ بِأَثْوَابٍ إِلَى الْمَيْسِرَةِ، فَقَالَ: وَمَا الْمَيْسِرَةُ وَمَتَى الْمَيْسِرَةُ

(1) فإن اليهود كذلك قد أخبر الله تعالى عنهم أنهم أكالون للسحت وأنهم يأكلون الربا لكن مبايعتهم وأكل طعامهم مآذون لنا فيه بإباحة الله تعالى وقد ساقاهم النبي ﷺ على خيرير وقد كانوا باعة في المدينة وكانت الأشياء عندهم ممكنة وكان الوقت ضيقًا وربما لم يوجد عند غيرهم.

2069 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ، (ح) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ أَبُو الْيَسَعِ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزٍ شَعِيرٍ، وَإِهَالَةٍ

ما لمحمد ثاغية ولا راغية⁽¹⁾ فَأَتَيْتِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فَلَمَّا رَأَى قَالَ: «كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ أَنَا خَيْرٌ مِنْ بَايَعٍ لَأَنْ يَلْبَسَنَّ أَحَدُكُمْ ثَوْبًا مِنْ رِقَاعِ شَتَى خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ فِي أَمَانَتِهِ مَا لَيْسَ عَنْده»، ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري وكوفي.

وفيه: ثلاثة من التابعين على نسق واحد وهم الأعمش وإبراهيم والأسود وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي أَحَدِ عَشْرَ مَوْضِعًا فِي الْبُيُوعِ وَالِاسْتِقْرَاضِ وَالْجِهَادِ وَالشَّرْكَةِ وَالسَّلَامِ وَالرَّهْنِ وَالْمَغَازِي وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبُيُوعِ وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ، وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَحْكَامِ.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) عَلَى لَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْإِسْلَامِ هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَزْدِيُّ الْفَرَاهِيدِيُّ الْقَصَابُ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هُوَ الدَّسْتَوَائِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) أَيِ: ابْنِ دَعَامَةَ، (عَنْ أَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْحَدِيثُ، تَحْوِيلٌ مِنْ إِسْنَادٍ إِلَى آخِرِ.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشَبٍ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ الطَّائِفِي، وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَفِي آخِرِهِ طَاءٌ مَهْمَلَةٌ.

(أَبُو الْيَسَعِ) بَفَتْحِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ وَالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ بِلَفْظِ الْمُضَارَعِ مِنْ وَسَعٍ يَسَعُ كُنَيْتُهُ (الْبَصْرِيُّ) وَلَيْسَ لِأَسْبَاطٍ هَذَا فِي هَذَا الصَّحِيحِ سِوَى هَذَا الْمَوْضِعِ وَقِيلَ إِنَّ اسْمَ أَبِيهِ عَبْدِ الْوَاحِدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ)⁽²⁾ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهُ مَشَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِخُبْزٍ شَعِيرٍ، وَإِهَالَةٍ بِكسْرِ الْهَمْزَةِ وَتَخْفِيفِ الْهَاءِ.

وَقَالَ الدَّوَوْدِيُّ: هِيَ الْإِلِيَّةُ.

وفي المحكم: الإهالة ما أذِيبَ مِنَ الشَّحْمِ.

(1) الثاغية: الشاة، والراغية: البعير، من الثغاء والرهاة.

(2) بفتح الدال المهملة وسكون السين المهملة وفتح المثناة الفوقية وبالمد، قرية من الأهواز.

سِنْخَةٍ، وَلَقَدْ «رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ». وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ:

وقيل : الإهالة الشحم والزيت .

وقيل : كل دهن أوتدم به إهالة .

وفي الواعي : الإهالة ما أذيب من شحم الإلية .

وفي الصحاح : الإهالة الودك .

وَقَالَ ابن المبارك : هو الدسم إذا جمد على رأس المرققة .

وَقَالَ الخليل : هي الإلية تقطع ثم تذاب .

وَقَالَ ابن العربي : هي الغلالة تكون من الدهن على المرققة رقيقة .

(سِنْخَةٌ) بفتح السين المهملة وكسر النون بعدها خاء معجمة، وهي المتغيرة الرائحة من طول الزمان سنخ الدهن بكسر النون تغير وروى زنخة بالزاي يقال : سنخ وزنخ بالسين والزاي أيضًا .

(وَلَقَدْ «رَهَنَ النَّبِيُّ ﷺ دِرْعًا لَهُ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ يَهُودِيٍّ، وَأَخَذَ مِنْهُ شَعِيرًا لِأَهْلِهِ») يعني لأزواجه وهن تسع ومنه يؤخذ أنه لا بأس للرجل أن يذكر عن نفسه أنه ليس عنده ما يقوته ويقوت عياله على غير وجه الشكاية والتسخط بل على وجه الاقتداء به .

(وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ) قَالَ الكرمانى قوله : ولقد سمعته كلام قَتَادَةَ وفاعل يقول : أنس .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ : هو كلام أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والضمير في سمعته للنبي ﷺ أي : قَالَ ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهرًا للسبب في شرائه إلى أجل وذهل من زعم أنه كلام قَتَادَةَ وجعل الضمير في سمعته لأنس لأنه إخراج للسياق عن ظاهره بغير دليل .

وتعقبه الْعَيْنِيّ بأن الأوجه في حق النَّبِيِّ ﷺ ما قاله الكرمانى لأن في نسبة ذلك إلى النَّبِيِّ ﷺ نوع إظهار بعض الشكوى وإظهار الفاقة على سبيل المبالغة وليس ذلك يذكر في حقه ﷺ هذا والأمر في ذلك إليك فانظر ماذا تأمر .

«مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعُ بُرٍّ، وَلَا صَاعُ حَبٍّ، وَإِنَّ عِنْدَهُ لَنِسْعَ نِسْوَةٍ»⁽¹⁾.

(مَا أَمْسَى عِنْدَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَاعُ بُرٍّ، وَلَا صَاعُ حَبٍّ) تعميم بعد تخصيص.
(وَإِنَّ عِنْدَهُ لَنِسْعَ نِسْوَةٍ) بنصب تسع على أنه اسم إن واللام فيه للتأكيد

(1) وهذا واضح لأنه قد ورد في الصحيح أن النبي ﷺ كان يدخر لأهله قوت سنة، فعلى هذا لا بد أن يكون في بعض الأحوال، وهذا أوجه مما قاله الكرمانى إذ قال: فإن قلت كان يدخر لنفقات أزواجه كفاية سنة، قلت: كانت من غير الحب، اهـ.
ويرد توجيه الكرمانى ما سيأتي قريباً من حديث ابن ماجة من لفظ: صاع حب ولا صاع تمر، وفي أخرى بلفظ: طعام، قال العيني: فإن قلت قد ورد في الصحيح كان يدخر لأهله قوت سنة، فكيف استلف من اليهودي؟ قلت: قد يكون ذلك بعد فراغ قوت السنة، وقد يكون كان يدخر قوت السنة لأهله على تقدير أن لا يرد عليه عارض، وقيل إنما أخذ النبي ﷺ الشعير من اليهودي لضيف طريقه ثم فداه أبو بكر رضي الله تعالى عنه، قلت: أخذه لضيف يخالف ما ذكر العيني قبل ذلك من اختلاف الروايات في مقدار الطعام إذ قال: وفي مصنف عبد الرزاق بوسق شعير أخذه لأهله، وعند الترمذي من حديث ابن عباس رضي الله عنه رهن درعه بعشرين صاعاً من طعام أخذه لأهله، وعند ابن أبي شيبة أخذها رزقاً لعياله، وعند النسائي بثلاثين صاعاً من شعير لأهله، اهـ.

ثم اختلف الشراح في قائل قوله: «ما أمسى عند آل محمد» قال الكرمانى: لقد سمعته كلام قتادة وفاعل يقول أنس، اهـ. ورده الحافظ إذ قال: قوله لقد سمعته هو كلام أنس، والضمير في سمعته للنبي ﷺ، أي: قال ذلك لما رهن الدرع عند اليهودي مظهرًا للسبب في شرائه إلى أجل، وذهل من زعم أنه كلام قتادة، وجعل الضمير في سمعته لأنس، لأنه إخراج للسبب عن ظاهره بغير دليل، اهـ.

وتعقبه العيني فقال بعد ذكر كلام الكرمانى: وتعقب الحافظ عليه الأوجه في حق النبي ﷺ ما قاله الكرمانى لأن في نسبة ذلك إلى النبي ﷺ نوع إظهار لبعض الشكوى وإظهار الفاقة على سبيل المبالغة وليس ذلك يذكر في حقه ﷺ، اهـ.

ثم قال الحافظ في كتاب الرهن: فاعل سمعت أنس، والضمير للنبي ﷺ، وقد أشرت إلى الرد على الكرمانى في أوائل البيوع، وقد أخرجه أحمد وابن ماجة من طريق شيبان المذكورة بلفظ: ولقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: «والذي نفس محمد بيده»، فذكر الحديث لفظ ابن ماجة وساقه أحمد بتمامه، اهـ.

وقد سلم العيني في كتاب الرهن رأي الحافظ إذ قال قوله «لقد سمعته» أي قال أنس: لقد سمعت النبي ﷺ يقول، وقد مر ما قال الكرمانى وما رد عليه وما أجبت عنه، وقال القسطلاني: هذا من كلام أنس والضمير في سمعته للنبي ﷺ، أي: قال ذلك مظهرًا للسبب في شرائه إلى أجل، كذا قال الحافظ ابن حجر، قال: وذهل من زعم أنه كلام قتادة وجعل الضمير في سمعته لأنس، وهذا قاله البرماوي كالكرمانى وانتصر له العيني متعقبًا لابن حجر فقال: الأوجه في حق النبي ﷺ ما قاله الكرمانى إلى آخر ما تقدم من كلام العيني، ولم يتعقب ههنا القسطلاني على =

والمراد بذلك ما عدا ما كان يدخر لأجله من قوت سنة على ما ورد في الصحيح، والله أعلم.

وفي الحديث: بيان ما كان عليه النبي ﷺ في التقلل من الدنيا وذلك كله باختياره وإلا فقد آتاه الله تعالى مفاتيح خزائن الأرض فردها ولم يقبلها تواضعاً ورضي بزي المساكين ليكون أرفع لدرجته وقد قال كلیم الله موسى عليه السلام: ﴿إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ﴾ [القصص: 24] والمراد بالخير كسرة من شعير اشتاقها واشتهاها.

وَقَالَ صاحب التلويح: وفيه رد على زفر وَالْأَوْزَاعِيِّ في قولهما: إن الرهن ممنوع في السلم.

وتعقبه العيني حيث قال: وفيه أنه ليس في الحديث إلا الشراء بالدين وليس فيه ما يتعلق بالسلم فكيف يصح به الرد وكأن صاحب التوضيح ظن أن فيه شيئاً من أمر السلم والظاهر أنه ظن أن قول الأعمش في سند الحديث الماضي ذكرنا عند إبراهيم الرهن في السلم أنه السلم المتعارف وليس كذلك

قول العيني بشيء لكن قال في أول الرهن أراد بقوله ذلك بياناً للواقع لا تضجراً وشكاية، حاشاه الله من ذلك بل قاله متعذراً لرهنه درعه عند يهودي، وفيه ما كان عليه - عليه الصلاة والسلام - من التواضع والزهد في الدنيا والتقلل فيها مع قدرته عليها والكرم الذي أفضى به إلى عدم الادخار حتى احتاج إلى رهن درعه والصبر على ضيق العيش والقناعة باليسير، اهـ. وقال السندي بعد ذكر قول الكرماني: ورد الحافظ عليه وتعقب العيني على الحافظ قلت: يمكن أن يقوله ﷺ ترغيباً لأمته في الزهد في الدنيا وتوكلاً على المولى كما كان هو ﷺ كذلك، ثم رأيت الحديث في سنن ابن ماجة عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول مراراً: «والذي نفس محمد بيده ما أصبح عند آل محمد صاع حب ولا صاع تمر» وهذا صريح في المطلوب، وقال صاحب رواية ابن ماجة إسناده صحيح رجاله ثقات، ورواها ابن حبان في صحيحه من طريق أبان العطار عن قتادة به، ثم ذكر ابن ماجة بسند صحيحه صاحب الرواية عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصبح في آل محمد إلا مد من طعام» أو «ما أصبح في آل محمد من طعام»، اهـ.

قلت: ولفظ ابن ماجة من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أصبح في آل محمد إلا مد من طعام» أو «ما أصبح في آل محمد مد من طعام»، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة قال: «أتى رسول الله ﷺ يوماً بطعام ثخن فأكل فلما فرغ قال الحمد لله ما دخل بطني طعام منذ كذا وكذا».

15 - بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ

بل المراد به السلف كما مرّ.

وفي الحديث أيضًا: قبول ما تيسر، وقد دعي ﷺ إلى خبز شعير وإهالة سنخة فأجاب، أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ الْحُسَيْنِ مُرْسَلًا.

وفيه: مباشرة الشريف والعالم لشراء الحوائج بنفسه وإن كان له من يكفيه لأن جميع المؤمنين كانوا حريصين على كفاية أمره وما يحتاج إلى التصرف فيه رغبة منهم في رضاه وطلب الأجر والثواب.

تنبيه:

ثم إن الْبُخَارِيَّ رَجَمَهُ اللَّهُ قد ساق هذا الحديث هنا على لفظ أبي اليسع وساقه في الرهن على لفظ مسلم بن إبراهيم مع أن طريق مسلم أعلى مراعاة للغالب من عاداته أن لا يذكر الحديث الواحد في موضعين بإسناد واحد ولأن أبا اليسع المذكور فيه مقال فاحتاج أن يقرنه بمن يعضده ويقويه، والله أعلم.

15 - بَابُ كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ

(باب) فضل (كَسْبِ الرَّجُلِ وَعَمَلِهِ بِيَدِهِ) عطف العمل باليد على الكسب من عطف الخاص على العام لأن الكسب أعم في أن يكون بعمل اليد وبغيره. وقد اختلف العلماء في أفضل المكاسب.

قَالَ الْمَوْرِدِيُّ: أصول المكاسب: الزراعة، والتجارة، والصناعة، والأشبه بمذهب الشافعي: أن أطيها التجارة وَقَالَ: والأرجح عندي أن أطيها الزراعة لأنها أقرب إلى التوكل.

وتعقبه النَّوَوِيُّ: بحديث المقدام الذي في هذا الباب وأن الصواب أن أطي الكسب ما كان بعمل اليد قَالَ: فإن كان زراعًا فهو أطي المكاسب لما يشتمل عليه من عمل اليد ولما فيه من التوكل، ولما فيه من النفع العام للأدمي وللدواب، ولأنه لا بد فيه في العادة أن يؤكل منه بغير عوض هذا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفوق ذلك من عمل اليد ما يكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكسب النَّبِيِّ ﷺ وهو أشرف المكاسب لما فيه من إعلاء

2070 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، قَالَ: «لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي أَنَّ حِرْفَتِي لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَوْؤَنَةِ أَهْلِي،

كلمة الله تعالى وخذلان كلمة أعدائه والنفع الأخروي .

قَالَ النَّوَوِيُّ: ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو مبني على أن فيه النفع المتعدي ولم ينحصر النفع المتعدي في الزراعة بل كل ما يعمل باليد فنفعه متعد لما فيه من تهيئة أسباب ما يحتاج الناس إليه والحق أن ذلك مختلف وقد تختلف المراتب باختلاف الأحوال والأشخاص والعلم عند الله تعالى .

قَالَ ابن المنذر: إنما يفضل عمل اليد سائر المكاسب إذا نصح العامل كما جاء مصرحاً به في حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ومن شرطه أن لا يعتقد أن الرزق من الكسب بل من الله تعالى بهذه الوسطة ومن فضل العمل باليد الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللهو وكسر النفس بذلك والتعفف عن ذلة السؤال والحاجة إلى الغير، والله أعلم .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن أبي أويس، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا اسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ) رضي الله عنه، (قَالَ: لَقَدْ عَلِمَ قَوْمِي) أي: قريش أو المسلمون (أَنَّ حِرْفَتِي) بكسر المهملة وسكون الراء بعدها فاء بمعنى جهة الاكتساب والتصرف في المعاش وكذا الاحتراف .

(لَمْ تَكُنْ تَعْجِزُ عَنْ مَوْؤَنَةِ أَهْلِي) وأشار بذلك إلى أنه كان كسوباً لمؤونته ومؤونة عياله بالتجارة في غير عجز تمهيداً على سبيل الاعتذار عما يأخذه من مال المسلمين إذا احتاج إليه وكان أبو بكر رضي الله عنه يتجر قبل استخلافه وقد

وَشُغِلْتُ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ، فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ مِنْ هَذَا الْمَالِ،

روى ابن ماجة وغيره من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ تَاجِرًا إِلَى بَصْرَى فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ.

(وَشُغِلْتُ) عَلَى صِيغَةِ الْمَجْهُولِ (بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ) أَي: بِالنَّظَرِ فِي أُمُورِهِمْ لِكُونِهِ خَلِيفَةً وَالْجُمْلَةُ حَالِيَةٌ.

(فَسَيَأْكُلُ آلُ أَبِي بَكْرٍ) أَي: نَفْسُهُ وَمَنْ يَلْزِمُ نَفَقَتَهُ (مِنْ هَذَا الْمَالِ) أَي: مَالِ الْمُسْلِمِينَ، لِأَنَّهُ لَمَّا اشْتَغَلَ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ احْتِاجَ أَنْ يَأْكُلَ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنْ بَيْتِ مَالِ الْمُسْلِمِينَ.

قَالَ ابْنُ التِّينِ: يُقَالُ إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ارْتَزَقَ كُلَّ يَوْمٍ شَاةً وَكَانَ شَأْنُ الْخَلِيفَةِ أَنْ يَطْعَمَ مِنْ حَضْرَةِ قَصْعَتَيْنِ كُلَّ يَوْمٍ غَدُودَةً وَعَشِيَّةً، وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ بِإِسْنَادٍ مَرْسُلٍ بِرِجَالٍ ثِقَاتٍ.

قَالَ: لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَصْبَحَ غَادِيًّا إِلَى السُّوقِ عَلَى رَأْسِهِ أَثَوَابٍ يَتَجَرُّ بِهَا فَلَاقِيَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَا: كَيْفَ هَذَا، وَقَدْ وَلِيْتَ أَمْرَ الْمُسْلِمِينَ؟ قَالَ: فَمِنْ أَيْنَ أَطْعَمُ عِيَالِي؟ قَالُوا: نَفَرَضْ لَكَ فَفَرَضُوا لَهُ كُلَّ يَوْمٍ شَطْرَ شَاةٍ.

وَفِي الطَّبَقَاتِ عَنْ حَمِيدِ بْنِ هَلَالٍ: لَمَّا وَلِيَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: افْرَضُوا لِلْخَلِيفَةِ مَا يَغْنِيهِ قَالُوا: نَعَمْ بَرْدَاهُ إِذَا أَخْلَقَهُمَا وَصَفَهُمَا وَاحِدًا مِثْلَهُمَا وَظَهَرَ إِذَا سَافَرَ وَنَفَقَتَهُ عَلَى أَهْلِهِ كَمَا كَانَ يَنْفَقُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَخْلَفَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَضِيتُ.

وَعَنْ مَيْمُونٍ قَالَ: لَمَّا اسْتَخْلَفَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلُوا لَهُ أَلْفَيْنِ، فَقَالَ زَيْدُونِي فَإِنْ لِي عِيَالًا فَزَادُوهُ خَمْسَمِائَةَ قَالَ: أَمَا أَنْ يَكُونَ أَلْفَيْنِ فَزَادُوهُ خَمْسَمِائَةَ وَكَانَتْ أَلْفَيْنِ وَخَمْسَمِائَةَ فَزَادُوهُ خَمْسَمِائَةَ.

وَلَمَّا حَضَرَتْ أَبَا بَكْرٍ الْوَفَاةُ حَسِبَ مَا أَنْفَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ فَوَجَدَهُ سَبْعَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ فَأَمَرَ بِمَا لَهُ غَيْرِ الرَّبَاعِ، فَأَدْخَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ فَكَانَ أَكْثَرُ مِمَّا أَنْفَقَ قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَرَبِحَ الْمُسْلِمُونَ عَلَيْهِ وَمَا رَبِحُوا عَلَى غَيْرِهِ.

وَرَوَى ابْنُ سَعْدٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ

وَيَحْتَرِفُ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ».

عَنْهَا قَالَتْ : لما مرض أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرضه الذي مات فيه قَالَ : انظروا ما زاد في مالي منذ دخلت الإمارة فابعثوا به إلى الخليفة بعدي ، قالت : فلما مات نظرنا فإذا عبد نوبي كان يحمل صبيانه وناضح كان يسقي بستاناً له فبعثنا بهما إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ على أبي بكر لقد أتعب من بعده .

وأخرج ابن سعد من طريق القاسم بن مُحَمَّد عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نحوه ، وزاد : أن الخادم وكان صيقلاً يعمل سيوف المسلمين ويخدم آل أبي بكر . ومن طريق ثابت عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نحوه .

وفيه : وقد كنت حريصاً على أن أوفر مال المسلمين وقد كنت أصبت من اللحم واللبن .

وفيه : وما كان عنده دينار ولا درهم ما كان إلا خادماً ولقحة ومحلب .

(وَيَحْتَرِفُ) كذا في رواية الكشميهني بصيغة الغائب وفي رواية غيره وأحترف على صيغة المتكلم وحده وهذا يؤيد ما قيل : إنه أراد بقوله آل أبي بكر نفسه حكاة الطيبي ، وَقَالَ : يدل عليه سوق الكلام لأنه أسند الاحتراف إلى ضمير المتكلم عاطفاً له على مشاكل فلو كان المراد بالآل الأهل لتنافر ، انتهى .

وجزم البيضاوي : بأن قول آل أبي بكر عدول عن التكلم إلى الغيبة على طريق الالتفات .

قَالَ الطيبي : وفائدة الالتفات أنه جرّد من نفسه شخصاً كسوباً يلزمه الأهل بالتجارة فامتنع لشغله بأمر المسلمين عن الاكتساب لكن التنافر الذي ذكره الطيبي مدفوع بأن المعنى أني كنت أكتسب لهم فيأكلونه والآن أكتسب للمسلمين .

(لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ) قَالَ ابْنُ الْأَثِير : أراد باحترافه للمسلمين نظره في أمورهم وتمييز مكاسبهم وأرزاقهم .

وكذا قَالَ البيضاوي : المعنى اكتسب للمسلمين في أموالهم بالسعي في مصالحهم ونظم أحوالهم .

وَقَالَ غيره : يقال : احترف الرجل إذا جرى على خير أو شر .

وَقَالَ المهلب قوله : احترف لهم أي : اتجر لهم في مالهم حتى يعود عليهم

من ربحه بقدر ما أكل أو أكثر وليس بواجب على الإمام أن يتجر في مال المسلمين بقدر مؤنته إلا إن تطوع بذلك كما تطوع أبو بكر رضي الله عنه .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والتوجيه الذي ذكره ابن الأثير أوجه لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَيَّنَّ السَّبَبَ فِي تَرْكِ الْاحْتِرَافِ وَهُوَ الْإِشْغَالُ بِالْأَمْرِ فَمَتَى يَتَفَرَّغَ لِلْاحْتِرَافِ لغيره إذ لو كان يمكنه الاحتراف لاحترف لنفسه كما كان إلا أن يحمل على أنه كان يعطي المال لمن يتجر فيه ويجعل ربحه للمسلمين .

وقد روى الإسماعيلي في حديث الباب من طريق مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ : فلما استخلف عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَكَلَ هُوَ وَأَهْلُهُ مِنَ الْمَالِ أَي : مال المسلمين واحترف في مال نفسه ، وإنما خص الأكل من بين الاحتياجات لكونه أهمها وأعظمها .

وفي الحديث : أن أفضل الكسب ما يكسبه الرجل بيده ، وسيأتي حديث المقدم عن رسول الله ﷺ في ذلك ، وقد روى الحكم عن أبي بردة سئل رسول الله ﷺ أَي : الكسب أطيب وأفضل ؟ قَالَ : «عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ أَوْ كُلُّ عَمَلٍ مَبْرُورٍ» ، وعن البراء بن عازب نحوه وَقَالَ : صحيح الإسناد ، وعن رافع ابن خديج مثله .

وروى التَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : أن أطيب ما أكل الرجل من كسبه .

وروى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا : أن أطيب ما أكلتم من كسبكم .

وقد مر أن أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة وأيها أطيب .

فيه ثلاثة مذاهب للناس وأشبهها عند الشَّافِعِيِّ : أن التجارة أطيب .

وعند الماوردي : أن الزراعة أطيب لما مر .

وفي الحديث أَيضًا : فضيلة أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وزهده وورعه غاية الورع .

وفيه أَيضًا : أن للعامل أن يأخذ من عرض المال الذي يعمل فيه قدر عمالته وحاجته إذا لم يكن فوقه إمام يقطع له أجره معلومة قاله ابن التين وسبقه إلى ذلك

2071 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ،

الخطابي وكل من يتولى عملاً من أعمال المسلمين يعطى له شيء من بيت المال لأنه يحتاج إلى كفايته وكفاية عياله لأنه إن لم يعط له شيء لا يرضى أن يعمل شيئاً فيضيع أحوال المسلمين، وعن هذا قال أصحابنا، ولا بأس برزق القاضي وكان شريح يأخذ على القضاء ذكره البخاري في باب رزق الحكام والعاملين ثم القاضي إذا كان فقيراً فالأفضل بل الواجب أخذ كفايته من بيت المال وإن كان غنياً فالأفضل الامتناع رفقا ببيت المال.

وقيل: الأخذ هو الأصح صيانة للقضاء عن الهوان لأنه إذا لم يأخذ لم يلتفت إلى أمور القضاء كما ينبغي لاعتماده على غناه فإذا أكل يلزمه حينئذ إقامة أمور القضاء.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن فيه ما يدل على أن كسب الرجل بيده أفضل وذلك أن أبا بكر رضي الله عنه كان يحترف أي: يكتسب ما يكفي عياله ثم لما اشتغل بأمر المسلمين حين استخلف لم يكن يتفرغ للاحتراف بيده لأهله فصار يحترف للمسلمين وأنه يعتذر عن تركه للاحتراف لأهله فلو لا أن الكسب بيده لأهله كان أفضل لم يكن يتأسف بقوله فسيأكل آل أبي بكر من هذا المال وأشار به إلى مال بيت المسلمين.

ثم إن هذا الحديث وإن كان ظاهره الوقف لكنه بما اقتضاه من أنه قبل أن يستخلف كان يحترف لتحصيل مؤونة أهله يصير مرفوعاً كقول الصحابي كنا نفعل كذا علي عهد النبي ﷺ، وقد تقدم حديث أم سلمة رضي الله عنها أن أبا بكر رضي الله عنه خرج تاجراً إلى بصرى في عهد النبي ﷺ هذا والحديث مما انفرد به البخاري رحمه الله.

(حَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَالَ الْغَسَّانِيُّ لَعَلَّ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذَّهْلِيَّ وَكَذَا قَالَ الْحَاكِمُ وَجَزَمَ بِهِ فَعَلَى هَذَا رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ الَّذِي هُوَ شَيْخُهُ أَيْضًا بِوَسْطَةِ الذَّهْلِيِّ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شُبُوهٍ عَنِ الْفَرَبْرِِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ فَمُحَمَّدٌ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ هُوَ الْمُصَنِّفُ حَدَّثَ عَنْهُ الْفَرَبْرِِيُّ بِقَوْلِهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، فَافْهَمْ.

قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ) هُوَ الْمُقَرِّي أَحَدُ مَشَايِخِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ رَوَى

حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ، قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَالًا أَنْفُسِهِمْ، وَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ، فَقِيلَ لَهُمْ: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ»، رَوَاهُ هُمَامٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ.

عنه كثيرًا بالذات وربما روى عنه بواسطة كما هنا على قول قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي أيوب المصري وقد مرّ في التهجد.

(قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْأَسْوَدِ) هو مُحَمَّد بن عبد الرحمن يتيم عُرْوَةَ بن الزبير وقد مرّ في الغسل.

(عَنْ عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عُمَالًا أَنْفُسِهِمْ) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل أي: كانوا يكتسبون بأيديهم أو بالتجارة أو بالزراعة وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

(وَكَانَ يَكُونُ لَهُمْ أَرْوَاحٌ) وجه هذا التركيب أن في كان ضمير الشأن وذكر يكون بلفظ المضارع استحضارًا للصورة الماضية أو إرادة للاستمرار والأرواح جمع ريح واصله روح قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ويقال في جمعه أرياح أيضًا بقلّة وأراح اللحم أي: أنتن وكانوا يعملون فيعرقون ويحضرّون الجمعة فتفوح تلك الروائح عنهم.

(فَقِيلَ لَهُمْ: «لَوْ اغْتَسَلْتُمْ») وجواب لو محذوف يعني لو اغتسلتم لذهبت عنكم تلك الروائح الكريهة وفي الحديث ما كان عليه الصحابة من اختيارهم الكسب بأيديهم وما كانوا عليه من التواضع رضي الله عنهم.

وأصل هذا الحديث قد مرّ في كتاب الجمعة في باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس فلينظر فيه.

(رَوَاهُ هُمَامٌ) أي: روى الحديث المذكور همام بن يحيى بن دينار الشيباني البصري، (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفي بعض النسخ: وَقَالَ هُمَامٌ وهذا التعليق وصله أبو نعيم في المستخرج من طريق هذبة عنه بلفظ كان القوم خدام أنفسهم فكانوا يروحون إلى الجمعة فأمرّوا أن يغتسلوا وبهذا اللفظ رواه قريش بن أنس عن هشام عند ابن خزيمة والبخاري.

2072 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عِيسَى، عَنْ ثَوْرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْمُقْدَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنْ نَبِيَ اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد التميمي الفراء أبو إسحاق الرازي يعرف بالصغير قَالَ: (أَخْبَرَنَا عِيسَى) هو ابن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبيد الله الهمداني، (عَنْ ثَوْرٍ) بالثاء المثناة هو ابن يزيد من الزيادة الكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام وبالعين المهملة الشامي الحمصي الحَافِظ كان قدرياً فأخرج من حمص وأحرقوا داره بها فارتحل إلى بيت المقدس ومات به سنة خمس ومائة وليس هو ابن زيد المدني، (عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ) بفتح الميم وسكون العين المهملة بعدها دال مهملة وبعد الألف نون هو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الكلاعي كان يسبح في اليوم أربعين ألف تسبيحة وَقَالَ: لقيت من أصحاب النَّبِيِّ ﷺ سبعين رجلاً مات بطرسوس سنة ثلاث أو أربع ومائة.

(عَنِ الْمُقْدَامِ) بكسر الميم هو ابن معدي كرب الكندي مات سنة سبع وثمانين بحمص وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الأطعمة. (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَا أَكَلَ أَحَدٌ) وفي رواية الإسماعيلي: ما أكل أحد من بني آدم (طَعَامًا قَطُّ، خَيْرًا) بالنصب صفة طعاماً وفي رواية الإسماعيلي خير بالرفع على أنه خبر مبتدأ المحذوف أي: هو خير (مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ، وَإِنْ نَبِيَ اللَّهُ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ يَأْكُلُ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ)

(1) قال ابن أبي جمره في البهجة: ظاهره يدل على أن خير طعام يأكله المرء ما كان من كسب يده ويدل بضمنه على التحضيض على التكسب وله شروط. والكلام عليه من وجوه:

منها: ما معنى هذه الخيرية وهل قوله أحد عموماً في كل بني آدم أو أن هذا في المؤمنين ولم ضرب المثل بداود عليه السلام من بين الأنبياء عليهم السلام وقد كان كثير من الأنبياء عليهم السلام يعملون بأيديهم؟ فاحتمل أن تكون الخيرية في التكسب من أجل الغنى عن الناس والتعذر بالكسب على الغير لأنه من احتجت إليه كان أميرك ومن استغثت عنه كنت أميره فإن كان المقصود بالخيرية هذا فيدخل فيه المؤمن والكافر ويكون ما أشرنا إليه من أنه يقتضي الحض على التكسب صحيحاً لكن بشروط وهو أن يكون السبب مما أجازته الشريعة وأن =

بالإفراد وفي رواية الإسماعيلي من عمل يديه بالتثنية وفي رواية له : كدّ يديه

=
يكون عمله فيه على الوجه المشروع لأن من الأسباب ما يكون جائزًا على لسان العلم في أصله وعند محاولته تخالف فيه المشروعية فهذا ممنوع واحتمل أن تكون الخيرية فيه من أجل ما جاء في عمل السبب من الثواب لأنه قد جاء من بات تعبانًا من طلب الحلال بات مغفورًا له وأصبح والله راض عنه ولكونه فيه خير متعدد فإن كانت هذه الخيرية فيكون معنى قوله أحد خاصًا بالمؤمنين ويكون التحضيض بهذا المعنى على التصرف في المكاسب بلسان العلم. واحتمل أن تكون الخيرية هنا بمعنى لكونه من الكون بواسطة العمل باليد ويكون هذا خاصًا بالصنعة التي تكون باليد دون غيرها من التكتسبات ولهذه الفائدة مثل عليه السلام بدادود عليه السلام دون ما عداه من الأنبياء عليهم السلام وقد جاء أن الصنعة كنز من كنوز الله عز وجل ينفق منه صاحبه فيكون معنى الحديث على هذا التحضيض على تعليم الصنعة وإنها من السنة ولا عار فيها لأنه ما فعله نبي من الأنبياء فلا عار فيه.

وقد تكون الخيرية هنا بمعنى لكونها ليس فيها حق مترتب لله لأن ما فيه حق لله فقد يوفى جميعه أو يعجز بعضه بالقصد أو بغير قصد مثاله إسلام الكافر وتوبة العاصي فإسلام الكافر عندهم أن مات صاحبه في وقته دخل الجنة إذا كانت نيته خالصة بلا خلاف بين أحد من العلماء في ذلك والعاصي إذا مات حين توبته وإن كانت نيته صادقة موقوف في المشيئة من أجل أن التوبة لها شروط :

(منها) رد المظالم وهذا ما نعرف هل عليه مظلمة أم ليس فلا نحكم له بالقطع ويرجى له فضل الله فكذلك ما كان من التكتسب خلاف الصنعة باليد وقد ترتب فيه زكاة وغير هذا من الحقوق ويحتمل أن تكون وفيت أم لا والذي هو بصنعة اليد إذا كان على لسان العلم فليس فيه حق مترتب مقطوع به فما هو مقطوع به فهو خير بما هو محتمل.

واحتمل أن البركة تكون هنا بمعنى الخير بأن يكون ما أكل أحد من الطعام بالصنعة يكون أبرك من غيره وتكون البركة أيضًا محتملة في هذه الوجوه أن يراد بها بركة حسية أو معنوية فأما الحسية أن يكون القليل منه يسد مسد الكثير من غيره في التناول واحتمل البركة المعنوية وهي التي توجد من القوة والنشاط بهذا الطعام أكثر مما يوجد بغيره وقد كان سيدنا ﷺ إذا جاء الأكل يقول : «بسم الله اللهم بارك لنا فيما رزقنا». فالبركة التي يطلب هو ﷺ في طعامه ما عدا تلك الأطعمة القليلة التي دعا فيها وبارك حتى كان الصاع يأكل منه النفر الكثير وينصرفون وقد شبعوا ويبقى الطعام على حاله مثاله ما فعله عليه السلام مع جابر رضي الله عنه حين كانوا يحفرون الخندق فصنع جابر رضي الله عنه صاعًا من طعام وذبح داجيًا كان عنده في البيت ثم أتى النبي ﷺ يسارره لعله يأتي هو وبعض أصحابه فصاح النبي ﷺ في الناس وقال : «يا أهل الخندق إن جابرًا قد صنع سورةً فحيهلا بكم» فقال رسول الله ﷺ : «لا تنزلن برمتكم ولا تخزن عجبنتكم حتى أجيء» فجئت وجاء رسول الله ﷺ يقدم الناس فلما جئت امرأتي قالت بك وبك فقلت لها ما كان فدخل رسول الله ﷺ فأخرجت لها عجينًا فبصق فيه وبارك ثم عمد إلى برمتنا فبصق فيها وبارك ثم قال : «ادع خابزة فلتخبز معكم واقدحي من =

ويروى أن داود بالواو وفي رواية الإسماعيلي أن نبي الله داود ويروى وإن نبي الله

برمتكم ولا تنزلوها» قال جابر فأكلوا عن آخرهم وإن برمتنا لتغط كما هي وإن عجينا ليخبز كما هو وغيره من المواطن التي تشبهه اجتمعت في هذه الموضع البركات حساً ومعنى.

وأما الكلام على طلبه هو عليه السلام ذلك في طعام أهل بيته مع الدوام فإنه لا يقول إنه ﷺ يطلب تكثير طعام الدنيا وهو عليه السلام قد خبر أنه تكون له جبال تهامة ذهباً وفضة تمشي معه فأبى ذلك وقال أجوع يوماً وأشبع يوماً فكيف يطلب ذلك في الشيء البسير منها دون احتياج ذلك وإنما كان طلبه ذلك المعنى الخاص الذي أشرنا إليه لكن ذلك المعنى الخاص الدليل عليه المعنى الظاهر لأنه لا يبارك معنى إلا في الذي يورك فيه حساً هذا هو المقطوع به يشهد لذلك فعل أبي بكر رضي الله عنه في الطعام الذي قدمه لأضيافه فأكلوا ورجع الطعام أكثر مما كان قبل فقال هذا طعام مبارك فحمل منه إلى النبي ﷺ وإذا لم تكن البركة ظاهرة بقي الاحتمال في المعنوية هل توجد أم لا واحتملت الخيرية هنا أن يريد بها اتباع السنة فإن التسبب في الرزق هو من السنة لأنه أثر الحكمة ولذلك كان أبو بكر رضي الله عنه حين ولي الخلافة طلبوه فوجدوه في السوق يتسبب في التجارة فقالوا له في ذلك فقال أتراني أترك التسبب لعيالي؟ وعلى هذا إذا كان التسبب بأي وجه كان إذا كان على لسان العلم من صنعة أو تجارة أو ما يشبههما كان مباركاً وبهذا شاء الله عمارة هذه الدار وقد كان بعض مشايخي وكان ممن له الزهد والعلم وكان يعمل في حائط له بيده بعد ما كان ينصرف من التدريس وربما كان مع التدريس على مجاهدة ولا يدع العمل بالمساحة ويقول غرس غرسنا وأكلنا نحن ونغرس نحن ويأكل غيرنا لتظهر حكمة الله فعند استواء غرسه توفي رحمه الله.

ونخرج الآن إلى ما يعارضنا في تلك الوجوه المذكورة والانفصال عنه.

فأما الوجه الأول: وهو كونه يستغنى بالتكسب عن الناس فيعارضنا الكتاب والسنة فأما الكتاب فيقول تعالى: ﴿رِجَالٌ لَا ثَلَمِهِمْ نَجْدَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَنْفُسُ ۚ﴾ [النور: 37]،

[38] وأما السنة فحاله ﷺ وحال أهل الصوفية وكان أقرهم على حالهم وربما كان يؤثرهم على غيرهم والانفصال عن المعارضة أما عن الكتاب فيكون معنى قوله لا تلهيهم أي:

تشغلهم بما يكونون فيه من التكسب يكونون في عمل السبب بالأبدان والقلوب متعلقة بالذي وصفهم به كما جاء أن سبب نزولها كان هناك خياط وحداد فكان الخياط إذا سمع الأذان وهو قد أخرج الإبرة من الثوب لم يردّها حتى يقوم ويؤدي ما عليه من الوجوب وإن كان أدخلها في الثوب لم يخرجها حتى يقوم أيضاً لما عليه وكذلك الحداد لو كان رفع المطرقة لم يكن يعيدها إلى ضرب الحديد بل كان يرميها من يده ولو كان قد ضربها لم يكن ليرفعها حتى يقوم لقضاء ما عليه من وظائف الآخرة.

ويترتب على هذا من الفقه أن المطلوب من العبد شغل خاطره بما هو إليه سائر وعليه قادم وإن كان في يده سبب أو غيره وقد أخبرني بعض المباركين أنه كان بمدينة إفريقية حشاش يحش للحمامات وكان من أكابر أولياء وقته وأنه كان يعمل ذلك الشغل بعد ما يفرغ من صلاة الصبح =

داود وهو في مقام التعليل والحكمة في ذكره أنه يكون أوقع في نفس السامع فإن

إلى ضحوة من النهار ثم يزيل تلك الثياب ويدخل الحمام يتطهر ويلبس ثياباً أخرى ويأخذ ذلك الكسب الذي له يحبس منه الشيء اليسير ويمشي على الفقراء المتعبدین والمساكين يؤثرهم به ويطوي يومه صائماً إلى الليل ويفطر على ذلك الشيء اليسير الذي حبس منه وله الأحوال الرفيعة وكان لا يعرف إلا الأكابر من الرجال لكونه كان يخفى حاله عن الناس.

وأما الانفصال عن حاله ﷺ وحال أهل الصوفية فالجواب عن ذلك أن حاله عليه السلام هو الأرفع لأنه لم تكن نفسه تتشوف إلى الدنيا ولا حطامها وسنته عليه السلام الرفق من أجل ما في بعض الناس من الضعف بل الأكثر كما قال عليه السلام في حق المجذوم: «فرّ من المجذوم كما تفر من الأسد» وأكل هو ﷺ مع المجذوم في إناء واحد وقال: بسم الله ﷻ قُلْ لَنْ يُغَيِّبَنَّكَ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ [التوبة: 51] فشرع عليه السلام الفريق السمع السهل لقوله عز وجل: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الَّذِينَ مِنْ حَرَجٍ مِثْلَهُ أَيْ كُنتُمْ إِيَّاهُمْ هُوَ سَعَاكُمْ السُّلَاطِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ يَاقَوْمَ إِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاكُمْ فِعْمَ الْمَوْلَى وَفِعْمُ النَّصِيرِ ﷻ [الحج: 78] وأشار بحاله عليه السلام إلى الأخذ بالأعلى لمن قوي فمثال المجذوم الذي ذكرناه من لقيه وله نفس ضعيفة اتبع السنة وهرب منها وليس عليه في ذلك شيء وأن كانت له قوة خالطه وأكل معه وكان متبعاً لحاله ﷺ ومن أجل ما أخذ أهل الصوفة بالحال الأعلى كان يؤثرهم.

وأما الوجه الثاني: وهو أن يكون الخير بمعنى ما في التكسب من الثواب فقد يعارضنا قوله عليه السلام: «لو أنكم تولكنتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً» والجمع بينهما من كان له توكل حقيقي وصفته أن لا يكون خاطره متعلقاً بأحد من الخلق وإن أجرى له على يديه شيء من الخير فما يكون خاطره متعلقاً إلا بالله لا بغيره وكلما جاء شيء وهم لم تتشوف نفسه إليه فينظره على لسان العلم فإذا استقام نظره بلسان الحال فإذا حسن سأل الله أن يهديه إلى الأصلح بأن يأخذ أو يترك فإذا وفق إلى الذي فيه الخيرية فإن كان الخير في أخذه على هذه الصفة افتقر ثانية في أن يوفق إلى حسن التصرف واستصحاب عدم التعلق في هذه كلها ويكون ذلك بمعرفة غيره في التصرف في ذلك بما يزيده إلى الله قرباً وفي حاله حسناً ثم يشاهد المنة لله في ذلك ويتبع السنة في الدعاء لمن سخره الحق في ذلك اتباعاً للأمر بلا زيادة لقوله عليه السلام: «من والاك معروفاً فكافئه فإن لم تجد فادعُ الله حتى تعلم أنك قد كافأته» وقد قال أحد الدعاة إذا قلت لمن أحسن إليك جزاك الله خيراً فقد أطنبت في الثناء وإن كان ممن يفتح له بخرق العادة فيتناول ذلك بالفقر إلى الله عز وجل والشكر ولا يرى نفسه أنه أهل لذلك ويلزم الأدب ولا يبقى خاطره يتعلق بذلك الوجه وإن كان ربانياً فإنه شغل في خاطره ويكون أيضاً عند تصرفه مفتقراً يطلب الإرشاد إلى ما يرضى مولاه ويحكم حاله ولا يذكر من ذلك شيئاً لأحد إلا أن أمر بقدر ما يؤمر ولا يجحدها لأنها من جملة المنن ولكن إن لم يسأل فلا يتعرض للذكر وإن سئل لا يخبر بالصريح إلا لمن أمر كما ذكرنا لأن هذه من أسرار القدرة وأسرار القدرة من بيدها بغير أمر وضرورة لا يملك في ذلك نفسه قل ما تبقى له أو تجرى عليه =

حال ذكر الشيء بدليل كذلك وأما الحكمة في تخصيص ذكر داود عليه السلام

وقد ذكر لي من أئق به أن بعض المؤدبين كانت له عائلة ولم يكن له في حرفته شيء يكفيه وكان له أخ قد فتح عليه في الدنيا ولم يسخر له وكان هو لم يث ما به من الحاجة لأخيه ولا لغيره فأجرى الله له على خرق العادة إذا فتح المكتب قبل مجيء الصبيان يجد بين أقلامه في دواته قدر ما يكفيه في يومه فحسن حاله وبقي على ذلك زماناً فلما رأى أخوه ما هو فيه من الخير ليس يناسب حرفته سأل من أين يقوم مالك فأخبره بالذي كان يجده في كل يوم فلما كان اليوم الذي بعدما بقي يلقي من ذلك شيئاً أكثر وإن كان ممن توكله ضعيف فالخير له في عمل السبب والحكمة في ذلك أن الذي هو قوي الإيمان هو قوي الإيمان في توكله هو في كل حال راض عن ربه ملتزم العبودية وترك الاعتراض وعد التشوف إلى شيء من الأشياء وأن الذي هو ضعيف الإيمان وتوكله ضعيف يبقى قلبه غير طيب هذا إن سكت لسانه ونفسه تشوف إلى الأشياء ويتمنى وقد يقترض في بعض الأشياء وذلك عين العطب فجعل له السبب رحمة به فإن قلبه يبقى مفكراً في سببه راضياً عن مولاه فإن نقصه شيء مما يريد به باقي مفكراً فيما يفعله كي يبلغ به ما يؤمل ويرجى أيضاً من أجل ذلك تقع له الخيرية فإنه قدم خوف مولاه على ما اختارته نفسه فإن كان ذلك السبب لأن يستعين به على الطاعة فيكثر له إذ ذاك الخير ويحصل له انكسار خاطر لضعف يقينه وأن الموفنين قد سبقوه فيضاعف له الأجر والحذر الحذر أن يخطر له هنا أنه هو خير من الذين قد صدقوا مع مولاهم وصدقوا في ضمان ما وعدهم من الرزق واشتغلوا بما به أمرهم من عبادته فيكون في أرذل الأحوال بدليل قوله تعالى: ﴿فَلَا تَرْكُؤْا أَنْفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِبَيْنِ أَقْوَمٍ﴾ [النجم: 32].

ويترتب على الوجه الثالث: الذي الخيرية فيه ليكون يأخذ من الغيب بواسطة الصنعة فيعارضنا قصة عيسى عليه السلام في المائدة التي هي بغير تسبب من الغيب وما فعل سيدنا ﷺ حين خرج ليلاً وجاء علي فقال ما أخرجك؟ قال الجوع إن الحسن والحسين يبكيان من الجوع فقال الذي أخرجك أخرجني ثم آتاها فلان من الصحابة يشكو ما كانوا هم يشكونه من الجوع إلى أن قال عليه السلام لعلي رضي الله عنه: «أذهب إلى النخلة الفلانية وكان في غير زمان التمر وقل لها النبي يقول لك أن تطعمي رطباً» فمن حينها فعلت النخلة ما أمرت به وجاء علي رضي الله عنه بتمر فأكلوا جميعاً وحمل كل لعياله ما كان لهم فيه كفاية وزيادة والجمع بينهما بذكر قصة موسى والخضر عليهما السلام لما اجتماعا ومشيا معاً كما أخبر الله عز وجل عنهما ذكر أنهما لحقهما الجوع فنزل إليهما جدي نصفه مشوي ونصفه نبيء فأراد موسى عليه السلام أن يأكل من المشوي فقال له الخضر عليه السلام ليس هذه طريقتك لأنك أتيت بالتسبب وطريقي أنا التفويض أذهب أنت فاجمع الحطب وأوقد النار واشو فكل ففعل موسى عليه السلام وأكل الخضر عليه السلام من المشوي (والفقه) في ذلك أن الأفضلية هنا ليست على عمومها وتكون في المشروعية ليس إلا من أجل أن صاحب هذه الحال الرفيعة قد يظن أنه وفي شروطها وهو لم يوف فلا يؤتى بشيء يوفيه مولاه وهذا وجه كبير من الخطر ويحصل له فيلحقه بذلك اغترار وهو أيضاً باب عظيم من الخطر فتكون الصنعة أفضل لكونها طريقها أسلم كما قال عليه السلام في شأن الصلاة: «إن أفضل الصلاة صلاة المرء في بيته إلا =

بالذكر فهي أنه كان يقتصر في أكله على ما يعمل به بيده من غير احتياج لأنه كان

المكتوبة» من أجل أنها أسلم من الرياء والشوائب فإن السلامة هي أفضل وإن كبرت فائدة الطريقة الأخرى لأنها فائدة معها متلفات قل من ينجو معها وقد قال بعض السادة لا أعدل بالسلامة شيئاً وللمقامات العلية رجال لها خلقوا وعليها عملوا.

وأما الوجه الرابع : فهو من أجل ما تعين في غير الصنعة من الحقوق وهو محتمل هل خلصت أم لا فقد يعارضنا أن نجده معلوماً مقطوعاً كما ذكر عن بعض التجار لما ركب البحر وانكسر المركب خرج في جملة من خرج فقال بعض أصحابه تعال بنا نمش إلى العمارة القريبة منا فقال له لا أزل حتى يخرج ما لي فاستخف عقله ثم إنه قد معه يسيراً فإذا بالأمواج قد رمت عدلاً نظروه فإذا اسمه عليه مكتوب فما زال كذلك حتى لم يبق له في البحر شيء فسأله صاحبه ما هو حالك مع الله حتى خصك بهذه الكرامة على كل من كان في المركب قال له كل ما أمرني ففعلت فكيف يأخذ مني ما قد وهبني وهو قد وفقني إلى امتثال ما قد أمرني به هذا إلا يكون والانفصال عنه أن ذلك نادر فجاء الحكم على الغالب كما قد تجد في بعض الصناع من يغش في صنعته وتكون أرذل المكاسب والغالب في الصنعة غير ذلك والغش فيها أن وقع قد لا يخفى مثل ما تخفى حقوق الأموال لأنه ليس في الأموال حق إلا الزكاة (وفيه حقوق) غير ذلك مثل ما يتعلق من وجوب النصيحة في البيوع والغش والخلاية وأشياء عديدة مذكورة في كتب الفروع قل في المتسبين من يعرفها فكيف بفعلها فلذلك تكون الصنعة خيراً لأنها ليس فيها غير شيء واحد وقد لا يخفى وهو أن لا يوفي فيها ما يحتاج إليه موضع الصنعة وهو إن وقع من فاعلها شيء من ذلك هو عيب ظاهر لمن شاء أن يرد به فلقللة الخطر فيها وقلة الحقوق كانت خيراً من غيرها من التكتيبات ولذلك كان بعض من لقيت من أهل العلم والدين يبيع الزيت فلما سألته أو قال لي ما رجعت إلى بيع الزيت إلا أنه أمنت فيه خدع النفس وذلك أنه إذا كانت آنية كبيرة مثل خابية وتكون طيبة ويوضع فيها الشيء اليسير من الدون رجعت كلها دوناً بخلاف غيره يقبل التدليس فلما أمنت من أنها لا تقبل هذا لكونه يحصل لها به خسارة في المال أثرت هذه الحرفة على غيرها لأن أهل التوفيق لا يؤمنون غوائل النفوس وإن كانت نفوسهم مباركة لقول الله تعالى : ﴿وَمَا أُتِرْتُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشَّرِّ إِنْ مَّا رَجَعْتَ رَيْثًا﴾ [يوسف : 53].

وأما الوجه الخامس : وهو أن الطعام الذي يكون بالصنعة قد خصه الله عز وجل ببركة ليست في غيره فإن كان هذا تعبدًا لا يفهم له معنى فلا يجب وإن كان ذلك من أجل ما فيه من إظهار الحكمة الربانية فالكلام عليه كالكلام على ما تقدم قبل والانفصال عنه مثل ذلك سواء.

وأما الوجه السادس : وهو أن يكون هذا من السنة واتباعها لأن السنة جاءت بالتسبب من أجل أن يظن الظان أنه لا يمكن التسبب مع العبادة فيكون تحضيضاً لنفي ما يقع من ذلك من التخيلات وأن التعبد ليس هو بترك التسبب فلو كان التعبد بترك التسبب ما عمل السبب نبي من الأنبياء فإن الأنبياء عليهم السلام بالإجماع أنهم أعبد الناس فنفي عليه السلام هذه العلة بذكر داود عليه السلام.

ويترتب على من الفقه أن للعالم أن يبين ما يقوله من الأحكام بالأدلة الشرعية البينة وإن كان =

خليفة في الأرض كما ذكره الله تعالى في القرآن وإنما قصده هو الأكل من أفضل

لا يشك في علمه ومعرفته لأنه أجلى للنفوس وأثبت للأحكام يؤخذ ذلك من قوله بعد ما ذكر الخيرية في الطعام احتج بداود عليه السلام.

وفيه : دليل على أن شرع من قبلنا شرع لنا ما لم ينسخ ويكون هذا الحديث حجة على المتسبين أن لا يتركوا من أجل تسبيهم التعبد ويحتجوا بذلك كما يقوله كثير من الناس أن التسبب مانع من التعبد وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد : 38] حجة على أهل العيال من أجل أن يقولوا العيال والتكسب عليهم يمنعنا من التعبد والتورع في الكسب حتى إنه قد كثر عند الناس أنك إذا جئت تعظ شخصاً وتحضه على التعبد يقول لك لو بليت أنت بما بليت أنا من العيال ما قلت لي هذا ولا كنت كما أنت فانقطعت حجتهم بالآية المذكورة إذ خير الناس وأكثرهم تعبداً كانوا بالأولاد والعيال فلا حجة للغير.

فعلى هذا البحث فلا تعارض غير أنه لا يكون هذا على عموميه في كل أحد بل يكون ذلك على قدر أحوال الناس مثل النكاح سواء لا يستن أحد بتركه ولا يفعله إلا إذا قدر عليه وكان في عمله إياه عوناً على طاعة مولاة وأجمع لقلبه.

وقد روي عن بعض الصحابة أنه قال لا أحب أن يكون لي دكان على باب المسجد لا تفوتني فيه صلاة مع الجماعة أربع فيه كل يوم ديناراً أتصدق به في سبيل الله لا أوثره على الفقر وذلك فقه حالي لأنه ممن قد يمكن أن يكون لا تحصل له جمعية في المخالطة وكان يفوته ذلك الخير الخاص وإن كان يحصل له من الخير المتعدي مثل ما ذكر لأنه لا ينظر الخير العام إلا من بعد ما يحصل له الخاص فإن الخاص هو الأصل مثل إحياء النفس أنت أولاً تخاطب بنفسك قال الله عز وجل : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء : 29] ثم بعد ذلك بنفوس الغير لقوله تعالى : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة : 32] ولم تؤمر أن تحيي الغير وتهلك نفسك قاصداً لذلك إلا في الجهاد لا غير وإن فعلت ذلك كنت مأثوماً.

ومثل ذلك النفقة أنت مكلف بنفسك ثم بالابن ثم بالزوجة فإذا كان عندك رغيغ واحد لم يلزمك نفقة أحد من الأهل فإن كان رغيغان لزمك واحد من العيال وتقدم الذي نفقته ثابتة لا تزول باختيارك الذي هو الولد ثم الزوجة وعلى هذا الترتيب كيفما كثر العيال الأهم فالأهم فإن كان شخص لا يقدر على الصنعة والتسبب فطلبه ذلك مرجوح في حقه لأننا نقول مع القدرة عليه لا يستن بتركه ويجعله من العبادة ولكن يأخذ الذي هو الأولى في حقه بنسبته في القرب إلى مولاة على الوجه المشروع فكيف مع عدم القدرة عليه إذ ذاك ممنوعاً في حقه وقد رأيت الشيخ الجليل أبا العباس بن عجلان رحمه الله وجاءه بعض الفقراء المتعبدین وكانت له عائلة وكان يشتغل بالسبب وسببه ضعيف وهو في نفسه ضعيف وكثير العيال وكثر التشويش من أجلهم فقال له أبو العباس المذكور رحمه الله وكان له السبق في الطريقين العلم والحال يحرم عليك عمل السبب واشتغل بالعلم وأنت وأهلك عيال على الله ففعل ما أمره به فانتهت حاله أن يطحن في الشهر أردبين قمحاً والقمح إذ ذاك ما يقرب من العشرة دنانير الفقيز وزائد على ذلك ما يحتاج إليه من بقية النفقة والكسوة والسكنى وغير ذلك من ضرورات العيال وهو مع =

المكاسب ولهذا أورد النَّبِيُّ ﷺ قصته في مقام الاحتجاج بها على ما قدمه من أن

ذلك لا يسأل أحدا شيئاً إلا مقبلاً على العلم والتعب لا غير إلا ما كان من تصرفه في ضروراته فإنه كان يتولى ذلك بنفسه وهذا الوجه من الفقه لا يعرفه إلا من هو مثل ذلك السيد وقد كتب بعض الفقهاء فتوى فمضى بها على الفقهاء فلم يجاوبه عليها إلا فقيه واحد وكان ممن قد نور الله بصيرته وكانت الفتيا ما يقول الفقهاء في الفقير المتوجه هل يجب عليه عمل السبب أم لا؟ أفتونا يرحمكم الله فالكل حادوا عن الجواب فلما بلغت ذلك المبارك كتب عليها إن كان توجه دائماً لا فترة فيه فالتسبب عليه حرام وإن كانت له في بعض الأوقات فترة ما فالتكسب عليه واجب فتأمل إلى حسن هذا الجواب ما أبدعه وكيف يعضده سيدنا محمد ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَكْفُلُ بَرَقَ طَالِبُ الْعِلْمِ» تفهم قول سيدنا محمد ﷺ هذا فإن فيه سرّاً لا يعرفه إلا من تكون فنياء مثل السيد المتقدم ذكره وذلك بأن الله عز وجل قد تكفل برزق جميع المخلوقات بمتضمن قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: 6] وقوله عز وجل: ﴿لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا مِّنْ رِّزْقِكَ إِلَّا إِيَّايَا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِمَّا نَشَاءُ﴾ [طه: 132] ويقول عز وجل لإبراهيم عليه السلام حين قال: ﴿رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آيَاتًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِمَّا نَشَاءُ﴾ [هود: 6] هو جل جلاله مجاوباً لإبراهيم عليه السلام: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ﴾ [البقرة: 126] معناه يا إبراهيم ارزق من آمن ومن كفر فأمتعه قليلاً ثم أسوق الكافر إلى النار فما هو الوجه الذي تضمنه زائداً لطالب العلم وإن كان قد أشرنا إليه في غير هذا الحديث لكن شرح الحال أحوج إلى إعادته وذلك أن الرزق الذي فرضه المولى جل جلاله لعبيده وقدره وضمنه منه ما هو بواسطة السبب ولا يبلغه صاحبه إلا بسبب ومنه ما هو بلا سبب ولا واسطة مثل الموارث فالهبات على اختلاف أنواعها نحن لا نعلم الذي هو بالسبب ولا الذي هو بغير سبب فلما كان صاحب العلم الذي هو الله كما قال ﷺ: «إذا ابتدئ في الدين بدعة كيد الدين فعليك بمعالم الدين واطلبوا من الله الرزق». قالوا وما معالم الدين؟ قال: «معالم الحلال والحرام». فيكون معناه لا يشغلكم التكسب في الرزق عن طلب العلم فيذهب الدين من أجل ما ابتدئ فيه والجهل بذلك فاشتغلوا بالعلم والله يعطيكم رزقكم فلما كان صاحب العلم الذي هو الله اشتغل بسبب الآخرة لأن أكبر أسباب الآخرة طلب العلم إذا كان الله وكان على وجهه فلما اشتغل هو بذلك يسر الله الرزق بلا واسطة التسبب ولا أحوجه إلى أحد من خلقه فيكون ذلك تأكيداً في تيسير رزق طالب العلم إن كان طلبه للآخرة بهذا الوجه لأن طالب العلم يستغرق جميع الأوقات وجميع الأزمان فكفاه الله مؤونة طلب رزقه والتسبب فيه ولقلة التصديق بهذا النوع من الأحاديث تعب بعض طلبة العلم وخسروا أعمارهم فلا هم بدنيا ولا هم بأخرى نسأله جل جلاله أن ييسرنا للفهم عنه والعمل بذلك والسعادة به لا رب سواه. وفي اختصاصه ﷺ وسلم داود عليه السلام من بين غيره من الأنبياء عليهم السلام لأنه قد شهر حاله في تكسبه وكيف ألين له الحديد وكيف كان يعمل الدرع في اليوم الواحد وبيعه بألف درهم فينفقه على المساكين كله ويأكل هو منه خبز الكشكار ويطعم المساكين خبز العلامة وهو الدرهم الطيب باللحم الطيب كما أشار في الحديث قبل يتسبب فينفع نفسه ويتصدق فيكون يتسبب لأجل هذه =

خير الكسب عمل اليد.

وَقَالَ أَبُو الزَاهِرِيَّةِ: كَانَ دَاوُدُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَعْمَلُ الْقِفَافَ وَيَأْكُلُ مِنْهَا وَالصَّوَابُ أَنَّهُ كَانَ يَعْمَلُ الدَّرُوعَ مِنَ الْحَدِيدِ عَلَى مَا فِي الْقُرْآنِ وَكَانَ نَبِيْنَا ﷺ يَأْكُلُ مِنْ سَعِيهِ الَّذِي بَعَثَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ الْقِتَالِ وَكَانَ يَعْمَلُ طَعَامَهُ بِيَدِهِ لِيَأْكُلَ مِنْ عَمَلِ يَدِهِ قِيلَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْمَلُ فِي أَهْلِهِ قَالَتْ كَانَ فِي مِهْنَةِ أَهْلِهِ إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ خَرَجَ إِلَيْهَا.

وفي رواية ابن ماجة من حديث خالد بن معدان عن المقدم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ما من كسب الرجل أطيب من عمل يديه .

وفي رواية ابن المنذر من هذا الوجه: ما أكل رجل طعامًا قط أحل من عمل يديه .

وفي رواية النَّسَائِيِّ من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ أَطْيَبَ مَا أَكَلَ الرَّجُلُ مِنْ كَسْبِهِ.

وفي فوائد هشام بن عمار عن بَقِيَّةِ حَدَّثَنِي بِحِيرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ عَنِ الْمَقْدَامِ مِثْلَ حَدِيثِ الْبَابِ وَزَادَ وَمِنْ بَاتٍ كَأَنَّ مَنْ عَمَلَهُ بَاتٍ مَغْفُورًا لَهُ ثُمَّ إِنْ خَيْرِيَّةَ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِ إِصْصَالُ النِّفْعِ إِلَى الْكَاسِبِ وَإِلَى غَيْرِهِ وَالسَّلَامَةُ عَنِ الْبَطَالَةِ

= الصفة المباركة ولا يعمل من أجل أن يستدل بالحديث في التكسب ثم يدخر فهذا خلاف لما قصد منه فكانه عليه السلام يشير إليه لأن يتصدق ويأكل ولا يدخر ولذلك حين سأله ﷺ أزواجه أيهن أقرب لحاقًا به فقال أطولكن يداً فكان بعد وفاته عليه السلام يقسن أيديهن أيهن أطول فأول من ماتت زينب رضي الله عنها وعنهم جميعاً فإنها كانت تعمل بيدها وتكثر الصدقة حتى كانت تسمى أم المساكين فنظرون من الطول بالنسبة إلى الجارحة وكانت إشارته عليه السلام إلى المعروف لأن المعروف يسمى لغة يداً (وفائدة) هذا الحديث أنه لا يصح كسب ولا تعبد إلا بمعرفة السنة وإلا فصاحبه مخير فمن فيه أهلية فيكون من أهل العلم بها والغير يكون وظيفته السؤال عنها وعن أهلها والاقتداء بهم ويكونون أهلاً لذلك حقاً لا دعوى منهم فإن الدعوى هلك أكثر الناس وأهلكوا معهم جميعاً كثير كما أخبر الصادق عليه السلام دعاة على أبواب جهنم من أجابهم إليها قذفوه فيها وقد يظهرون التضلع بالعلوم وتلك العلوم وبال عليهم وعليهم من تبعهم لأنهم جعلوا قاعدتهم طلب الحظ والمنزلة وذلك أصل كل خسارة وحرمان أعاذنا الله من ذلك بمنه ووفقنا لاتباع السنة والسنن بمنه وقد قال بعض المباركين: تحب دنيا وتحب أخرى، حبيبان في القلب لا يجتمعان.

2073 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُثَنٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ».

2074 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ.....

المؤدية إلى الفضول وكسر النفس به والتعفف عن ذل السؤال والله أعلم.
ورجال إسناده الحديث ما بين رازي وهو شيخ البخاري وشامي وهم البقية
وادعى الإسماعيلي فيه انقطاعاً بين خالد والمقدام قَالَ إن بينهما جبير بن نفير
وهو يحتاج إلى تحرير والحديث من أفراد البخاري.
ومطابقته للترجمة أظهر من أن يخفى.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) ابن عبد ربه أبو زكريا السخيتاني البلخي يقال له
خت قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُثَنٍّ) أَنَّهُ قَالَ:
(حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ)
وفي رواية: وإن داود بالواو (كَانَ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ) هو صريح في الحصر
بخلاف الذي قبله وحديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا طرف من حديث سيأتي
في ترجمة داود عليه السلام من أحاديث الأنبياء عليهم السلام.
وفي رواية الإسماعيلي: زيادة وهي خفف على داود عليه السلام القرآن
فكان يأمر بدوابه لتسرج فكان يقرأ القرآن قبل أن تسرج وإنه كان لا يأكل إلا من
عمل يده.

ووقع في المستدرک عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بسند واه كان داود عليه
السلام زرادًا وكان آدم عليه السلام حرًا وكان نوح عليه السلام نجارًا وكان
إدريس عليه السلام خياطًا وكان مُوسَى عليه السلام راعيًا. وفي الحديث فضل
العمل باليد وتقديم ما يباشره الشخص بنفسه على ما يباشره غيره وهذا بعد تقرير
أن شرع من قبلنا شرع لنا ولا سيما إذا ورد في شرعنا مدحه وتحسينه مع عموم
قوله تَعَالَى: ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْدَهُ﴾ [الأنعام: 90] وفي الحديث أيضًا أن التكسب
لا يقدر في التوكل.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ

ابن شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَخْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ».

2075 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ».

ابن شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ⁽¹⁾ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ويقال له أيضًا مولى ابن أزهري وقد مر في صوم يوم الفطر.
(أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَخْتَطِبَ أَحَدُكُمْ حُزْمَةً» بضم المهملة وسكون الزاي يقال حزمت الشيء أي: شدته.
(عَلَى ظَهْرِهِ، خَيْرٌ) لَهُ (مِنْ أَنْ يَسْأَلَ أَحَدًا، فَيُعْطِيَهُ أَوْ يَمْنَعَهُ) وكونه خيرًا على تقدير الإعطاء لتتزيهه عن ذل السؤال وعلى تقدير المنع لذلك أيضًا ولعدم التباسه بألم الحرمان وقد مضى الحديث في كتاب الزكاة في باب قول الله تَعَالَى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا﴾ [البقرة: 273] ولكنه أخرجه هناك من طريق الأعرج عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد مضى الكلام فيه هناك مستوفى.

ومطابقته للترجمة من حيث إن الاحتطاب من كسب الرجل بيده ومن عمله.
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بفتح الواو وكسر الكاف وبالمهملة وقد مر في كتاب العلم قَالَ: (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عُزْوَةَ ابن الزبير بن العوام، (عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ أَحْبَلَهُ» بضم الموحدة جمع حبل مثل فلس وأفلس.
(خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ) يعني أن أخذ الأجل لأجل الاحتطاب وشد الحطب على ظهره خير له من سؤال الناس.

ومطابقته للترجمة ظاهرة لأنه من عمل اليد وقد مضى الحديث في كتاب الزكاة في باب الاستعفاف في المسألة بآتم منه حيث قَالَ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حبله

16 - باب السُّهُلَةِ وَالسَّامَاةِ

فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ⁽¹⁾

فِيَأْتِي بِحِزْمَةِ الْحِطْبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا فَيَكْفِ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: إِنَّمَا فَضْلُ عَمَلِ الْيَدِ عَلَى سَائِرِ الْمَكَاسِبِ إِذَا نَصَحَ الْعَامِلُ جَاءَ ذَلِكَ مَبِينًا فِي حَدِيثِ رَوَاهُ الْمُقْبِرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خَيْرُ الْكَسْبِ يَدُ الْعَامِلِ إِذَا نَصَحَ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

16 - باب السُّهُلَةِ وَالسَّامَاةِ

فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ

(باب السُّهُلَةِ) هِيَ ضِدُّ الصَّعُوبَةِ وَضِدُّ الْحِزْمَةِ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ وَغَيْرُهُ.

(وَالسَّامَاةُ) مَنْ سَمَحَ وَأَسْمَحَ إِذَا جَادَ وَأَعْطَى عَنْ كَرَمٍ وَسَخَاءٍ قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ أَيْضًا وَفِي الْمَغْرِبِ السَّمَحُ الْجُودُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: السُّهُلَةُ وَالسَّامَاةُ مُتَقَارِبَانِ فِي الْمَعْنَى فَعُطِفَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ مِنْ بَابِ التَّكْيِيدِ اللَّفْظِيِّ.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بَأَنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ فِي أَصْلِ الْوَضْعِ فَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ مِنَ التَّكْيِيدِ اللَّفْظِيِّ لِأَنَّ التَّكْيِيدَ اللَّفْظِيَّ أَنْ يَكُونَ الْمُؤَكَّدُ وَالْمُؤَكَّدُ لَفْظًا وَاحِدًا مِنْ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا عَرَفَ فِي مَوْضِعِهِ، فَافْهَمْ.

(فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ مُرْتَبًا أَوْ غَيْرَ مُرْتَبٍ، وَيَحْتَمِلُ كُلٌّ مِنَ السُّهُلَةِ وَالسَّامَاةِ لِكُلِّ مِنَ الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ حَدِيثِ الْبَابِ هَذَا، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا) كَلِمَةٌ مِنْ شَرْطِيَّةٍ وَجَزَائِهَا قَوْلُهُ: (فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ) بِفَتْحِ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ «فِي عَفَافٍ» أَيُّ: عَمَّا لَا يَحِلُّ، أَشَارَ بِهَذَا الْقَدْرِ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ حِبَانَ مِنْ حَدِيثِ نَافِعٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ مَرْفُوعًا: «مَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ وَافٍ أَوْ غَيْرِ وَافٍ» اهـ.
وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: قَوْلُهُ «فِي عَفَافٍ» جُمْلَةٌ فِي مَحَلِّ النِّصْبِ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الَّذِي فِي =

2076 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا.....»

العين الكف عما لا يحل وروى الترمذي وابن ماجه وابن حبان من حديث نافع عن ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم مرفوعاً من طلب حقاً فليطلبه في عفاف واف أو غير واف.

وفي رواية أخرى: خذ حقك في عفاف وافياً أو غير واف وأخذ البخاري هذا وجعله جزءاً من ترجمة الباب.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عِيَّاشٍ) بفتح المهملة وتشديد المثناة التحتية وآخره شين معجمة الألهاني الحمصي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ) بفتح المعجمة وتشديد المهملة وبالنون.

(مُحَمَّدُ بْنُ مُطَرِّفٍ) بالطاء المهملة على صيغة اسم الفاعل من التطريف.
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ) على وزن اسم الفاعل من الانكدار، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا) يحتمل الدعاء والخبر وبالأول جزم ابن حبيب المالكي وابن بطلال ورجحه الداودي ويؤيد الثاني ما رواه الترمذي من طريق زيد بن عطاء السائب عن ابن المنكدر عن جابر رضي الله عنه بلفظ غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلاً إذا باع سهلاً إذا اشترى سهلاً إذا اقتضى وَقَالَ: حديث حسن غريب من هذا الوجه وهذا يشعر بأنه قصد رجلاً في حديث الباب بعينه.

وَقَالَ الكرمانى: ظاهره الإخبار عن حال رجل كان سمحاً لكن قرينته

«فليطلبه» والعفاف بفتح العين الكف عما لا يحل، اهـ.
وقال شيخ مشايخنا الشاه عبد الغني الدهلوي نور الله مرقدته في هامش ابن ماجه قوله: «في عفاف» العفة كف عما لا يحل له ولا يجمل، كذا في القاموس، والمراد ههنا إجمال الطلب بلا فجور في القول والعمل فإنه قد عد من آيات المنافق إذا خاصم فجر، وأن يطلب منه المال الذي يكتسب في العفة لا بالكسب المحرم كالعقود الفاسدة والأعمال الشنيعة، وقوله «واف أو غير واف» أي: يطلب الحلال سواء وثى بحقه أو لم يف، فإن أخذ المال الخيث لا يطيب، اهـ.

سَمَحًا إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى».

الاستقبال المستفاد من إذا تجعله دعاء وتقديره رحم الله رجلاً يكون سمحاً وقد يستفاد العموم من تقييده بالشرط.

(سَمَحًا) بسكون الميم و بالمهملتين الجواد يقال سمح بكذا إذا جاد.

والمراد هنا المساهل والموافق على طلب وهو صفة مشبهة تدل على الثبوت فلذلك كرر أحوال البيع والشراء والتقاضي.

(إِذَا بَاعَ، وَإِذَا اشْتَرَى، وَإِذَا اقْتَضَى) أي: طلب قضاء حقه بسهولة ومدح إلحاف وإلحاح.

وفي رواية حكاها ابن التين: إذا قضى أي: أعطى الذي عليه بسهولة من غير مطل.

وروى الترمذي والحاكم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: إن الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء.

وروى النسائي من حديث عثمان رضي الله عنه رفعه: أدخل الله الجنة رجلاً كان سهلاً مشترياً وباعياً وقاضياً ومقتضياً.

وروى أحمد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما نحوه.

وفي الحديث: الحض على المسامحة وحسن المعاملة واستعمال محاسن الأخلاق ومكارمها وترك المشاحة في البيع والشراء وذلك سبب لوجود البركة لأنه ﷺ لا يحض أمته إلا على ما فيه النفع لهم ديناً ودنياً وأما فضله في الآخرة فقد دعا ﷺ بالرحمة والغفران لفاعله فمن أحب أن تناله هذه الدعوة فليقتد به وليعمل به وفيه أيضاً ترك التضييق على الناس في المطالبة وأخذ العفو منهم.

وقال ابن حبيب: يستحب السهولة في البيع والشراء وليس هي ترك المكايسة فيه إنما هي ترك المضاجرة ونحوها، والحديث أخرجه ابن ماجه أيضاً في التجارات.

17 - بَاب مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا⁽¹⁾

17 - بَاب مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا

(باب) فضل (مَنْ أَنْظَرَ) أي: أمهل (مُوسِرًا) قد اختلف العلماء في حد الموسر فقيل من عنده مؤونته ومؤونة من يلزمه نفقته .
وَقَالَ الثوري وابن المبارك وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فهو موسر .
وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: قد يكون الشخص بالدرهم غنياً بكسبه وقد يكون بالألف فقيراً مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله .
وقيل: الموسر من يملك نصاب الزكاة .
وقيل: من لا يحل له الزكاة .
وقيل: من يجد فاضلاً عن ثوبه ومسكنه وخادمه ودينه وقوت من يموّنه .
وعند أصحابنا على ما ذكره صاحب المبسوط والمحيط الغني على ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: الغني الذي يتعلق به وجوب الزكاة .

والمرتبة الثانية: الغني الذي يتعلق به وجوب صدقة الفطر والأضحية وحرمان الزكاة وهو أن يملك مما يفضل عن حوائجه الأصلية ما يبلغ قيمة مائتي درهم مثل دور لا يسكنها وحوانيت يؤجرها ونحو ذلك .

(1) قال الحافظ قوله: «باب من أنظر موسراً» أي: فضل من فعل ذلك، وقد اختلف العلماء في حد الموسر، فقيل: من عنده مؤونته ومؤونة من تلزمه نفقته، وقال أحمد وإسحاق: من عنده خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب فهو موسر، وقال الشافعي: قد يكون الشخص بالدرهم غنياً مع كسبه، وقد يكون بالألف فقيراً مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله، وقيل: الموسر والمعسر يرجعان إلى العرف، فمن كان حاله بالنسبة إلى مثله يعد يساراً فهو موسر، وعكسه، وهذا هو المعتمد، وما قبله إنما هو في حد من تجوز له المسألة والأخذ من الصدقة، اهـ .
وقال أيضاً: ويدخل في لفظ التجاوز الإنظار والوضيعة وحسن التقاضي، اهـ .
قلت: ولا يبعد عندي أن الإمام البخاري نبه بالترجمة على أن في إنظار الموسر أيضاً أجراً دفماً لما يتوهم أن تأخير الموسر في الأداء داخل في «مطل الغني ظلم» فإنظاره إعانة على الظلم، فكيف الأجر عليه .

... أَخْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ، أَنَّ رِبْعِيَّ بْنَ جَرَّاشٍ، حَدَّثَهُ أَنَّ حَذِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، حَدَّثَهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَلَقَّتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، قَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْئًا؟

والمرتبة الثالثة: غنى حرمة السؤال قيل ما قيمته خمسون درهماً .

وَقَالَ عامة العلماء: إن من يملك قوت يومه وما يستر به عورته يحرم عليه السؤال وكذا الفقير المكتسب يحرم عليه السؤال .

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وهذا كله في حد من يجوز له السؤال وأخذ الصدقة ومن لا يجوز، وأما ههنا أعني في إنظار الموسر فالاعتماد على أن الموسر والمعسر يرجعان إلى العرف فمن كانت حاله بالنسبة إلى مثله يعد يساراً فهو موسر وكذا عكسه، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ) هو أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ بن قيس أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التميمي اليربوعي قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) مصغر زهر هو ابن معاوية أَبُو خيثمة الجعفي قَالَ: (حَدَّثَنَا) هو ابن المعتمر أَبُو عتاب السلمي.

(أَنَّ) بكسر الراء وسكون الموحدة وبالعين المهملة وتشديد المثناة التحتية وحراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء وآخره شين معجمة وقد مر في باب إثم من كذب في كتاب العلم.

أي: ابن اليمان

عند الموت

أي: استقبلت

(وَفِي) رواية عبد الملك بن عمير عن ربعي في ذكر بني إسرائيل أن رجلاً كان فيمن كان قبلكم أتاه ملك الموت ليقبض روحه.

بهزمة الاستفهام ويروى بحذف همزة الاستفهام وهي

مقدرة فيه وفي رواية عبد الملك المذكورة فَقَالَ: ما أعلم قيل انظر من قَالَ: ما أعلم شَيْئًا غير أنني فذكره.

وفي رواية مسلم من طريق شقيق عن أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رفعه: حوسب رجل ممن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شيء إلا أنه كان يخالط الناس وكان موسراً وكان يأمر غلمانَه أن يتجاوزوا عن المعسر قَالَ: قَالَ اللَّهُ

قَالَ: كُنْتُ أَمْرُ فُتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمَوْسِرِ، قَالَ: قَالَ: فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ،

تَعَالَى: نحن أحق بذلك منه تجاوزوا عنه.

(قَالَ: كُنْتُ أَمْرُ) على صيغة المتكلم وحده.

(فُتْيَانِي) بكسر الفاء جمع فتى وهو الخادم حرًا أو مملوكًا.

(أَنْ يُنْظَرُوا) بضم المثناة التحتية من الإنظار وهو الإمهال.

(وَيَتَجَاوَزُوا) والتجاوز المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء (عَنِ الْمَوْسِرِ)

كذا وقع في رواية أبي ذر والنسفي وهو المطابق للترجمة مطابقة ظاهرة، وأما في رواية الباقرين أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أَحْمَدَ بن يُونُسَ شيخ البُخَارِيِّ فيه وظاهره غير مطابق للترجمة ولعل هذا هو السبب في إيراد التعاليق الآتية لأن فيها ما يطابق الترجمة.

وَقَالَ الكرمانى: والظاهر أن صلة ينظروا محذوف وهو عن المعسر ولفظ عن الموسر يتعلق بالتجاوز لكن البُخَارِيُّ جعله متعلقًا بهما بدليل الترجمة بالموسر حيث قَالَ باب من أنظر موسرًا.

وتعقبه العيني: بأنه لو وقف على رواية أبي ذر والنسفي لما احتاج إلى هذا التكلف، انتهى.

وأنت خير بأنه لا محصل لهذا الكلام كما لا يخفى على أولي الأفهام.

(قَالَ: قَالَ) اللَّهُ تَعَالَى: (فَتَجَاوَزُوا عَنْهُ) بلفظ الأمر وفي الحديث أن

الرب جل جلاله يغفر الذنوب بأقل حسنة توجد للعبد وذلك واللَّهُ أعلم إذا حصلت النية فيها لله تَعَالَى بأن يراد بها وجهه وابتغاء مرضاته فهو أكرم الأكرمين ولا يخيب عبده من رحمته. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: 245] الآية.

وفيه أيضًا: إباحة كسب العبد لقوله كنت أمر فتياي.

وفيه أيضًا: أن العبد يحاسب عند موته بعض الحساب.

وفيه: أنه يخبر بما يصير إليه.

وفيه: أنه إن أنظره أو وضع عنه ساغ ذلك وهو شرع من قبلنا وشرعنا لا يخالفه بل ندب إليه ورجال الإسناد كلهم كوفيون.

وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ، عَنْ رَبِيعٍ: «كُنْتُ أُيسِّرُ عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ»، وَتَابَعَهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ، وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ: عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رَبِيعٍ: «أُنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوِزُ.....»

والحديث أخرجه المؤلف في ذكر بني إسرائيل والاستقراض أيضًا وأخرجه مسلم في البيوع وابن ماجة في الأحكام.

(وَقَالَ أَبُو مَالِكٍ) هو سعد بن طارق الأشجعي الكوفي، (عَنْ رَبِيعٍ: كُنْتُ أُيسِّرُ) بضم الهمزة وتشديد السين من التيسير في باب التفعيل وقيل من أيسر يوسر يسارًا ولا يصح لأن القاعدة الصرفية تقتضي أن يقال: أوسر (عَلَى الْمُوسِرِ، وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ) وبهذا التعليق وصله مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الأشج ثنا أبو خالد الأحمر عن أبي مالك سعد بن طارق عن ربعي عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أتى الله بعبد من عباده آتاه الله مالًا فَقَالَ له: ماذا عملت في الدنيا؟ قَالَ: ولا يكتمون الله حديثًا، قَالَ: يا رب آتيتني مالك فكنت أبايع الناس وكان من خلقي الجواز فكنت أيسر على الموسر وأنظر المعسر، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: أنا أحق بذا منك تجاوزوا عن عبدي.

قَالَ عقبه بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا سمعناه من في رسول الله ﷺ، وفي رواية ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في هذا الحديث فيقول: يا رب ما عملت لك شَيْئًا أرجو به كبيرًا إِلَّا أنك كنت أعطيتني فضلًا من مال الحديث.

(وَتَابَعَهُ) أي: تابع أبا مالك (شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) هو ابن عمير المشهور بالقبطي، (عَنْ رَبِيعٍ) أي: عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قوله: وأنظر المعسر وقد وصلها ابن ماجة من طريق أبي عامر عن شُعْبَةَ بهذا اللفظ، ووصلها البُخَارِيُّ في الاستقراض قَالَ: حَدَّثَنَا مسلم بن إبراهيم عن شُعْبَةَ عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سمعت النَّبِيَّ ﷺ يقول: «مات رجل» ف قيل له قَالَ: «كنت أبايع الناس فأتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر فغفر له» قَالَ أَبُو مسعود: وسمعت من النَّبِيِّ ﷺ.

(وَقَالَ أَبُو عَوَانَةَ) بفتح المهملة الواضحة بن عبد الله الشكري، (عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ) ابن عمير، (عَنْ رَبِيعٍ) أي: ابن حراش: (أُنْظِرُ الْمُوسِرَ، وَأَتَجَاوِزُ

عَنِ الْمُعْسِرِ»، وَقَالَ نَعِيمُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رَبِيعٍ: «فَأَقْبَلُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ».

18 - باب مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

2078 - حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ،

عَنِ الْمُعْسِرِ) وهذا التعليق وصله البخاري في ذكر بني إسرائيل مطولاً عن مُوسَى بن إِسْمَاعِيل عن أَبِي عَوَانَةَ عن عبد الملك وفي آخره قول أبي مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: هكذا سمعت.

(وَقَالَ نَعِيمُ) بضم النون (ابْنُ أَبِي هِنْدٍ) هو نعيم بن النعمان بن أشيم وهو ابن عم سالم بن أبي الجعد وابن عم أبي مالك الأشجعي مات سنة عشر ومائة.

(عَنْ رَبِيعٍ: فَأَقْبَلُ مِنَ الْمُوسِرِ، وَأَتَجَاوَزُ عَنِ الْمُعْسِرِ) وهذا التعليق وصله مسلم قَالَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَجْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّفْظُ لَابْنِ حَجْرٍ قَالَ ثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ نَعِيمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ رَبِيعٍ بْنِ حَرَّاشٍ قَالَ: اجتمع حذيفة وأبو مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ حذيفة لقي رجل ربه فَقَالَ ما عملت قَالَ ما عملت من الخير إِلَّا أَنِي كُنتَ رَجُلًا ذَا مَالٍ قَالَ: فكنت أطلب به الناس فكنت أقبل الميسور وأتجاوز عن المعسور قَالَ تجاوزوا عن عبدي.

قَالَ أَبُو مسعود: هكذا سمعت رسول الله ﷺ قَالَ ابن التين رواية من روى وأنظر الموسر أولى من رواية من روى وأنظر المعسر لأن إنظار المعسر واجب.

وتعقبه الحافظ العسقلاني: بأنه لا يلزم من كونه واجباً أن لا يؤجر صاحبه عليه أو يكفر بذلك عنه من سيئاته وسيأتي الاختلاف في الوجوب في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

18 - باب مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا

(باب) فضل (مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) ابن نصير بن ميسرة أَبُو الوليد الحافظ السلمي ويقال الظفري مات في آخر المحرم سنة خمس وأربعين ومائتين قَالَ البخاري أراه بدمشق قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ) بالمهمله والزاي

حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ، فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفَتْيَانِهِ: تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ».

أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ قَاضِي دِمَشْقَ لَمْ يَزَلْ قَاضِيًا بِهَا حَتَّى مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثَ وَثَمَانِينَ وَمِائَةٍ وَكَانَ مَوْلَدُهُ سَنَةَ ثَلَاثَ وَمِائَةٍ وَقَدْ مَرَّ فِي الصُّومِ إِذَا صَامَ أَيَّامًا قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّبَيْدِيُّ) بِضَمِّ الزَّايِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَبِالدَّالِ الْمَهْمَلَةِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ ابْنُ عَامِرٍ أَبُو هَذِيلٍ.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنُ عَتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَحَدُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ.

وَفِي رِوَايَةِ يُونُسَ عِنْدَ مُسْلِمٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَهُ (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: كَانَ تَاجِرٌ يُدَايِنُ النَّاسَ) وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا لَمْ يَعْمَلْ خَيْرًا قَطُّ وَكَانَ يُدَايِنُ النَّاسَ.

(فَإِذَا رَأَى مُعْسِرًا قَالَ لِفَتْيَانِهِ) أَيُّ: لِعُغْلَامَانِهِ الَّذِينَ يَقُومُونَ بِأَمْرِهِ: (تَجَاوَزُوا عَنْهُ، لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَتَجَاوَزَ عَنَّا، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهُ) وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ: يَقُولُ لِرَسُولِهِ خُذْ مَا يَسِرُّ وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ وَتَجَاوَزْ.

وَرَوَى الْحَاكِمُ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: خُذْ مَا تَيْسِرُ وَاتْرُكْ مَا عَسَرَ وَتَجَاوَزْ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَجَاوَزَ عَنَّا وَفِيهِ فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَدْ تَجَاوَزْتَ عَنْكَ. وَيَدْخُلُ فِي التَّجَاوُزِ الْإِنْظَارُ وَالْوَضِيعَةُ وَحَسَنُ التَّقَاضِي.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّ الْيَسِيرَ مِنَ الْحَسَنَاتِ إِذَا كَانَ خَالِصًا لِلَّهِ تَعَالَى كَفَرَ كَثِيرًا مِنَ السَّيِّئَاتِ وَأَنَّ الْأَجْرَ يَحْصُلُ لِمَنْ يَأْمُرُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَوَلَّ بِنَفْسِهِ.

وَهَذَا كُلُّهُ كَمَا تَقْدِمُ بَعْدَ تَقْرِيرِ أَنْ شَرَعَ مِنْ قَبْلُنَا إِذَا جَاءَ فِي شَرْعِنَا فِي سِيَاقِ الْمَدْحِ كَانَ حَسَنًا عِنْدَنَا.

وَقَدْ نَدَبَ إِلَى ذَلِكَ فِي شَرْعِنَا أَيْضًا رَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ رَبِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْيَسْرِ بِفَتْحَتَيْنِ ثُمَّ الرَّاءِ

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ»، وله من حديث أَبِي قَتَادَةَ مَرْفُوعًا مِنْ سِرِّهِ: أَنْ يَنْجِيَهُ اللَّهُ مِنْ كَرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلْيَنْفَسْ عَنْ مَعْسِرٍ أَوْ يَضَعْ عَنْهُ وَأَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَحْوَهُ وَقَالَ: وَقَاهُ اللَّهُ مِنْ فِجَحِ جَهَنَّمَ.

وروى ابن أبي شيبَةَ عَنْ يُونُسَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْحَطَمِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ مِنْ نَفْسٍ عَنْ غَرِيمِهِ أَوْ عَفَا عَنْهُ كَانَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وقد اختلف السلف في تفسير قوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280] فروى الطَّبْرِيُّ وغيره من طريقِ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ومجاهد وغيرهما أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي دِينِ الرِّبَا خَاصَّةً وَعَنْ عَطَاءٍ أَنَّهَا عَامَةٌ فِي دِينِ الرِّبَا وَغَيْرِهِ.

واختار الطَّبْرِيُّ أَنَّهَا نَزَلَتْ نَصًّا فِي دِينِ الرِّبَا وَيُلْحَقُ بِهِ سَائِرُ الدِّيُونِ لِحَصُولِ الْمَعْنَى الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا فَإِذَا أَعْسَرَ الْمَدْيُونُ وَجِبَ إِنْظَارُهُ وَلَا سَبِيلَ إِلَى حَبْسِهِ وَضَرَبَهُ وَتَفْسِيرُ الْآيَةِ ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾ أَي: إِنْ وَقَعَ غَرِيمٌ ذُو عُسْرَةٍ وَقُرِئَ ذَا عُسْرَةٍ أَي: وَإِنْ كَانَ الْغَرِيمُ ذَا عُسْرَةٍ ﴿فَنَظِرَةٌ﴾ أَي: فَالْحُكْمُ نَظْرَةٌ أَوْ فَعَلِيكُمْ نَظْرَةٌ وَهِيَ الْإِنْظَارُ إِلَى ﴿مَيْسَرَةٍ﴾ يَسَارٌ ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾ بِالْإِبْرَاءِ ﴿خَيْرٌ لَكُمْ﴾ أَكْثَرُ ثَوَابًا مِنَ الْإِنْظَارِ وَخَيْرٌ مَا تَأْخُذُونَ لِمُضَاعَفَةِ ثَوَابِهِ وَدَوَامِهِ.

وقيل: المراد بالتصدق الإنظار لقوله ﷺ: «لَا يَحِلُّ دِينَ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَيُؤْخِرُهُ إِلَّا كَانَ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ مَا فِيهِ مِنَ الذِّكْرِ الْجَمِيلِ وَالْأَجْرِ الْجَزِيلِ».

ورجال إسناده حديث الباب ما بين شاميٍّ وهم الثلاثة الأول.

ومدني وهما الاثنان الأخيران وشيخ البُخَارِيِّ مِنْ أَفْرَادِهِ وَقَدْ أَخْرَجَ مِنْهُ الْمُؤَلَّفُ فِي ذِكْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِي فِي الْبَيْعِ.

19 - باب: إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا

وَيُذَكِّرُ عَنِ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ، لَا دَاءَ

19 - باب: إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا

(باب) بالتونين (إِذَا بَيَّنَّ الْبَيْعَانِ) بفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتية تنثيته بيع وأراد بهما البائع والمشتري وإطلاقه على المشتري بطريق التغليب أو هو من باب إطلاق لفظ المشترك وإرادة معنييه معاً إذ البيع جاء لمعنيين كما تقدم أي: إذا أظهر البائع والمشتري ما في المبيع من العيب.

(وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا) من باب عطف العام على الخاص وجواب إذا محذوف للعلم به بورك لهما فيه كما في حديث الباب أو نحو ذلك، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة.

(وَيُذَكِّرُ عَنِ الْعَدَاءِ) بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة وفي آخره همزة بوزن الفعال هو (ابْنُ خَالِدٍ) ابن هودة بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة العامري أسلم بعد الفتح بعد حنين صحابي قليل الحديث وكان يسكن البادية.

(قَالَ) أي: إنه قَالَ: (كَتَبَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: هَذَا مَا اشْتَرَى مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْعَدَاءِ بْنِ خَالِدٍ، بَيْعَ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمِ) نصب على أنه مصدر من غير فعله لأنه معنى البيع والشراء متقاربان ويجوز أن يكون منصوباً بنزع الخافض تقديره كبيع المسلم ويجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: هو بيع المسلم المسلم والمسلم الثاني منصوب بوقوع فعل البيع عليه وقد اشترى منه رسول الله ﷺ عبداً أو أمة كما سيأتي في رواية الترمذي إن شاء الله تعالى.

(لَا دَاءَ) أي: لا عيب والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: أي: لا داء في العبد من الأدواء التي يرد بها كالجنون والجذام والبرص والأوجاع المتقاربة ويقال الداء المرض وهو المشهور وعين فعله واو بدليل قولهم في الجمع أدواء يقال داء الرجل وأداء وأداته يتعدى ولا يتعدى: لا داء يكتمه البائع وإلا فلو كان بالعبد داء وبينه البائع لكان من بيع

وَلَا خَبِثَةٌ، وَلَا غَائِلَةٌ⁽¹⁾.

المسلم المسلم ومحصله أنه لم يرد بقوله لا داء نفي الداء مُطْلَقًا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه.

(وَلَا خَبِثَةٌ) بكسر الخاء المعجمة وسكون الموحدة وبالمثلثة وَقَالَ ابن التين ضبطناه في أكثر الكتب بضم الخاء وكذلك سمعناه وضبط في بعضها بالكسر وَقَالَ الْحَطَّائِيُّ خَبْثَةٌ عَلَى وزن حيرة وقيل أراد بها الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ﴾ [الأعراف: 157] وقال المطرزي: والخبثة نوع من أنواع الخبث أراد أنه عبد رقيق لا أنه من قوم لا يحل سبيهم وقيل المراد الأخلاق الخبيثة كالإباق، وَقَالَ صاحب العين: الريبة، وَقَالَ ابن العربي: الداء ما في الخلق بالفتح والخبثة ما كان في الخلق بالضم. (وَلَا غَائِلَةٌ) بالغين المعجمة وَقَالَ ابن بطال: هو من قولهم اغتالني فلان إذا

(1) اختلف الشراح في شرح هذه الألفاظ الثلاثة، قال الحافظ: قوله «لا داء» أي: لا عيب، والمراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال قاله المطرزي، وقال ابن المنير في الحاشية قوله «لا داء» أي: يكتمه البائع، وإلا فلو كان في العبد داء وبينه البائع لكان من بيع المسلم للمسلم، ومحصله أنه لم يرد بقوله لا داء، نفي الداء مُطْلَقًا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه، وقوله «لا خبثة» بكسر المعجمة وبضمها وسكون الموحدة بعدها مثلثة أي: مسبياً من قوم لهم عهد قاله المطرزي، وقيل: المراد الأخلاق الخبيثة كالإباق، وقال صاحب العين الريبة، وقيل: المراد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب، وقوله «لا غائلة» بالمعجمة أي: ولا فجور، وقيل المراد الإباق، وقال ابن بطال: هو من قولهم اغتالني فلان إذا احتال بحيلة يتلف بها مالي، وقال ابن العربي الداء ما كان في الخلق بالفتح، والخبث ما كان في الخلق بالضم، والغائلة سكوت البائع على ما يعلم من مكروه في المبيع، اهـ.

وعرف من ذلك أن ما اختاره الشيخ قدس سره في هذا هو الذي اختاره ابن العربي، ثم لا يذهب عليك أن تعليق البخاري هذا يخالف رواية الترمذي وغيره، قال الحافظ: قوله «هذا ما اشتري» إلخ. هكذا وقع هذا التعليق، وقد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجارود وابن منده كلهم من طريق عبد المجيد عن العداء بن خالد، فاتفقوا كلهم على أن البائع النبي ﷺ، والمشتري العداء، عكس ما ههنا، فقيل: إن الذي وقع ههنا مقلوب، وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمعنى لأن اشتري وباع بمعنى واحد، اهـ.

وقال القسطلاني: قال القاضي عياض: هذا مقلوب والصواب كما في الترمذي وغيره أن المشتري العداء من محمد رسول الله ﷺ أو الذي في البخاري صواب غير مناف لباقي الروايات لأن اشتري يكون بمعنى باع، وحمله في المصاييح على تعدد الواقعة وحينئذ فلا تعارض، وأجاد الشيخ قدس سره الكلام على ذلك في تقرير الترمذي المعروف بالكوكب =

احتال بحيلة يتلف بها مالي .

وقيل : الغائلة سكوت البائع عما يعلم من مكروه في المبيع .

وقيل : الغائلة الجناية ويقال الداء العيب الموجب للخيار والخبثة أن يكون محرماً والغائلة ما فيه هلاك مال المشتري ككونه آباً .

وهذا التعليق هكذا وقع هنا وقد وصله الترمذي وَقَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ لَيْثٍ ، قَالَ : نَا ، عَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ وَهَبٍ قَالَ : قَالَ لِي الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ أَلَا أَقْرَنُكَ كِتَابًا كَتَبَهُ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ : قُلْتُ بَلَى فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا هَذَا مَا اشْتَرَى الْعَدَاءُ بْنُ خَالِدِ بْنِ هُوْدَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَا دَاءَ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ بَيْعِ الْمُسْلِمِ الْمُسْلِمُ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِبَادِ بْنِ لَيْثٍ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَابْنُ الْجَارُودِ وَابْنُ مِنْدَةَ وَكُلُّهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْبَائِعَ هُوَ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُشْتَرِيَ الْعَدَاءُ عَكْسَ مَا هُنَا فَقِيلَ إِنَّ الَّذِي وَقَعَ هُنَا مَقْلُوبٌ ، وَقِيلَ : هُوَ صَوَابٌ وَهُوَ مِنَ الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى لِأَنَّ اشْتَرَى وَبَاعَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَقْدِيمُ اسْمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى اسْمِ الْعَدَاءِ وَشَرَحَهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ عَلَى مَا وَقَعَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ فَقَالَ : فِيهِ الْبِدَاءُ بِاسْمِ الْمَفْضُولِ فِي الشَّرْطِ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُشْتَرِيَ قَالَ : وَفِي كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ نَقْضُ عَهْدِهِ تَعْلِيمٌ لِلْأَمَةِ قَالَ : ثُمَّ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِحْبَابِ لِأَنَّهُ قَدْ تَعَاطَى صَفَقَاتُ كَثِيرَةٍ مِنْ غَيْرِ عَهْدٍ وَمِنْ غَيْرِ إِشْهَادٍ وَلَوْ كَانَ أَمْرًا مَفْرُوضًا لِقَامَ بِهِ قَبْلَ الْخَلْقِ قِيلَ : وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ يَتَنَاعَ مِنَ الْيَهُودِ وَبَرَّهْنٍ وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا النَّظَرَ لَيْسَ بِشَيْءٍ لِأَنَّ ابْتِيَاعَهُ ﷺ مِنَ الْيَهُودِ بَرَّهْنٌ لَمْ

⁼ الدري إذ قال : قوله «اشترى» لعل البيع كان يبيع مقايضة ، فيصح على كل من المتعاقدين إطلاق البائع والمشتري ، وسبب ذلك التكلف ، على أن العلماء متفقون على أن النبي ﷺ لم يبع بعد الهجرة شيئاً ، والمراد به البيع بأحد النقدين ، وأما مبادلة العروض فكان جارياً ولا يلزم فيه شيء ، وما قال بعضهم : إن «اشترى» ههنا بمعنى «باع» فلا يناسبه كتابة الشروط وكون الصك مع العداء ، فإنه لو كان كذلك لكان الكاتب هو العداء لأنه البائع حينئذ ، ولكان النبي ﷺ صاحب صك ، وكان عنده لا عداء ، اهـ .

يكن يطرد وإنما وقع مرة على ما ورد في الصحيح ثم قَالَ ابن العربي أن فيه كتابه: اسم الرجل واسم أبيه وجده حتى ينتهي إلى جد يقع به التعريف ويرتفع الاشتراك وقيد إن هذه إنما يتأتى إذا كان الرجل غير معروف بصفة تخصّه أما إذا كان معروفاً فلا يحتاج إلى ذكر أبيه وإن لم يكن معروفاً وكان أبوه معروفاً لم يحتاج إلى ذكر الجد كما جاء في هذا الصحيح من غير ذكر جد العداء.

وقد قَالَ مُحَمَّد رسول الله واستغنى بصفته عن نسبه والحاصل أنه إنما يحتاج إلى ذكر النسب إذا أفاد تعريفاً أو رفع إشكالاً وإنما كرر الشراء في رواية الترمذي لأنه كما كانت الإشارة بهذا إلى المكتوب ذكر الشراء في القول المنقول وإنما قَالَ عبداً ولم يصفه ولم يذكر الثمن ولا قبضهما لأنه إذا كان المبيع والثمن حاضرين لا يحتاج إلى ذكرهما ولا إلى معرفة مقدار الثمن وإنما قَالَ: بيع المسلم المسلم ليبين أن الشراء والبيع بمعنى واحد وقد فرق أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ الله بينهما هذا وفي الحديث أَيْضاً تولّى الرجل الشريف البيع بنفسه وكرهه بعضهم لتوهم أن تعاطي ذلك يقدر في المروءة وقد عقد أَبُو حَارِيٍّ لذلك ترجمة مستقلة حيث قَالَ باب شراء الإمام الحوائج بنفسه كما سيأتي بعد أبواب إن شاء الله تَعَالَى.

وفيه: مشروعية اشتراط سلامة المبيع من جميع العيوب لأنها نكرة في سياق النفي فتعم.

وفيه أَيْضاً: مشروعية كتابة الشروط وهو أمر زائد على الإشهاد.

وفيه أَيْضاً: أنه ليس من شأن المسلم الخديعة وأما فائدة ذكر المفعول في قوله بيع المسلم المسلم مع أن المشتري لو كان ذمياً فالحكم أَيْضاً كذلك لا يجوز غشه ولا أن يكتم عنه عيباً يعلمه البائع فهي أن المسلم أنصح للمسلم منه للذمي لما بينهما من علاقة الإسلام وغشه له أفحش من غشه للذمي والله أعلم.

وفيه أَيْضاً: تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى فلان مثلاً لا بأس به ولا عبرة بوسوسة من منع ذلك وزعم أنها تلبس بالنافية.

وأما مطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث إن نفي الداء والخيانة والغائلة بيان بأن المبيع سالم عنها وليس فيه كتمان شيء من ذلك.

وَقَالَ قَتَادَةُ: «الْعَائِلَةُ الرَّنَا، وَالسَّرِيقَةُ، وَالْإِبَاقُ» وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ: إِنَّ بَعْضَ النَّخَاسِينَ يُسَمِّي أَرِيَّ⁽¹⁾ خُرَاسَانَ، وَسَجِسْتَانَ،

(وَقَالَ قَتَادَةُ) أَي: ابن دعامه: (الْعَائِلَةُ الرَّنَا، وَالسَّرِيقَةُ، وَالْإِبَاقُ) وهذا التعليق وصله ابن مندة من طريق الأصمعي عن سعيد بن أبي عروبة عنه وفي المطالع الظاهر أن تفسير قَتَادَةَ يرجع إلى الخبث والغائلة معًا.
(وَقِيلَ لِإِبْرَاهِيمَ) أَي: النَّحَعِي: (إِنَّ بَعْضَ النَّخَاسِينَ) بفتح النون وتشديد الخاء المعجمة وكسر السين جمع النخاس وهو الدلال في الدواب وقيل عام.
(يُسَمِّي أَرِيَّ خُرَاسَانَ، وَسَجِسْتَانَ) الْآرِي بفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء وتشديد المثناة التحتية هو مرتبط الدابة أو معلقها والأول قول التَّيْمِيِّ والثاني قول الخليل وردّه ابن الأنباري.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هو حبل يدفن في الأرض ويبرز طرفه يرتبط به الدابة وأصله من الحبس والإقامة من قولهم تَأْرَى بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْاعْتِمَادُ وَمَا قَالَه التَّيْمِيُّ وَهُوَ الْأَصْطِلُ وَخُرَاسَانَ بضم الخاء الإقليم المعروف موضع الكبار من علماء المسلمين وسجستان بكسر السين المهملة والجيم

(1) قوله يسمى أري بفتح الهمزة الممدودة وكسر الراء وتشديد التحتية هو مرتبط الدابة، وقيل: معلقها، وردّه ابن الأنباري، وقيل: هو حبل يدفن في الأرض ويبرز طرفه يشد به الدابة، والمعنى أن النخاسين كانوا يسمون مرابط بأسماء البلاد ليدلسوا على المشتري بقولهم ذلك ليوهموا أنه مجلوب من خراسان وسجستان فيحرص عليها المشتري ويظن أنها قريبة بالجلب، انتهى ما في الحاشية. وأخذ المحشي هذا الكلام من الفتح وزاد الحافظ بعد ذلك قال عياض وأظن أنه سقط من الأصل لفظة دوابهم؛ قلت: أو سقط الضمير كأنه كان فيه يسمى آريه وقد تصحفت هذه الكلمة في رواية. أبي زيد المروزي فذكرها أرى بفتحيتين بغير مد، وقصر آخره وزن دعا، وفي رواية أبي ذر الهروي مثله، لكن بضم الهمزة أي: أظن، واضطرب فيها غيرهما، فحكى ابن التين أنها رويت بفتح الهمزة وسكون الراء، قال: وفي رواية ابن نظيف قرئ بضم القاف وفتح الراء، والأول هو المعتمد، وقد بين الصواب في ذلك ما رواه ابن أبي شيبه عن مغيرة عن إبراهيم قال: قيل له إن ناسًا من النخاسين وأصحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسان وسجستان ثم يأتي السوق فيقول جاءت من خراسان وسجستان قال فكره ذلك إبراهيم، ورواه سعيد بن منصور بلفظ إن بعض النخاسين يسمى آرية خراسان، الخ. والسبب في كراهة إبراهيم ذلك ما يتضمنه من الغش والخداع والتدليس، اهـ ما في الفتح.

فَيَقُولُ: جَاءَ أَمْسٍ مِنْ خُرَّاسَانَ، جَاءَ الْيَوْمَ مِنْ سَجِسْتَانَ، فَكَّرَهُ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً

وسكون السين الثانية وفتح المثناة الفوقية اسم للديار التي قصبتها زرنج بفتح الزاي والراء وسكون النون وبالجميم وهذه المملكة خلف كرمان بمسيرة مائة فرسخ وهي إلى ناحية الهند ويقال لها السنجبر بكسر السين المهملة وسكون الجيم وبالزاي.

قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: وَأُظِنُّ أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ لَفْظُ دَوَابِهِمْ وَكَانَ الْأَصْلُ يَسْمَى آرِيَّ دَوَابِهِمْ أَيْ: اصْطَبَلَ دَوَابَهُمْ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَوْ سَقَطَتِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ الَّتِي لِلْجِنْسِ وَكَانَ الْأَصْلُ يَسْمَى الْآرِيَّ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ وَقَدْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ هَيْثَمٍ بَلَفْظَ إِنْ بَعْضُ النَّخَاسِينَ يَسْمَى آرِيَةَ خُرَّاسَانَ.

(فَيَقُولُ: جَاءَ أَمْسٍ مِنْ خُرَّاسَانَ، جَاءَ الْيَوْمَ مِنْ سَجِسْتَانَ) يَعْنِي أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمُونَ مَرَابِطَ دَوَابِهِمْ بِأَسْمَاءِ الْبِلَادِ لِيُدْلِسُوا عَلَى الْمُشْتَرِي بِقَوْلِهِمْ ذَلِكَ لِيُوْهِمُوا أَنَّهُ مَجْلُوبٌ مِنْ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ وَأَنَّهُ طَرِي الْجَلْبِ مِنْهُمَا فَيَحْرُصُ عَلَيْهِ الْمُشْتَرِي وَيُظَنُّ أَنَّهُ قَرِيبُ الْعَهْدِ بِالْجَلْبِ.

(فَكَرَّهُهُ) أَيْ: إِبْرَاهِيمَ (كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً) لَمَا تَضَمَّنَهُ ذَلِكَ مِنَ الْغَشِّ وَالْخَدَاعِ وَالتَّدْلِيلِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَقَدْ رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ قِيلَ لَهُ إِنْ نَاسًا مِنَ النَّخَاسِينَ وَأَصْحَابِ الدَّوَابِّ يَسْمِي أَحَدَهُمْ اصْطَبَلَ دَوَابَهُ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ ثُمَّ يَأْتِي السُّوقَ فَيَقُولُ جَاءَتْ مِنْ خُرَّاسَانَ وَسَجِسْتَانَ قَالَ فَكَّرَهُ ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ هَذَا وَقَدْ صَحَّفَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ أَعْنِي الْآرِيَّ فِي رِوَايَةِ أَبِي زَيْدٍ الْمُرُوزِيِّ أَرَى بِفَتْحَتَيْنِ بَغِيرَ مَدٍّ عَلَى مِثَالِ دَعَا فِي اللَّفْظِ.

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرِّ الْهَرَوِيِّ مِثْلُهُ لَكِنْ بَضَمَ الْهَمْزَةَ وَاضْطَرَبَتِ الرِّوَاةُ فِيهَا اضْطِرَابًا شَدِيدًا.

فَحَكَى ابْنُ التِّينِ: أَنَّهَا رُوِيَتْ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ قَالَ: وَفِي رِوَايَةِ أَبِي نَظِيفٍ قَرَأَ بَضَمَ الْقَافَ وَفَتْحَ الرَّاءِ جَمْعَ قَرْيَةٍ وَالْكَلِّ مَصْحَفٍ وَالْمَعْتَمِدُ هُوَ مَا قَالَهُ التَّيْمِيُّ كَمَا مَرَّ.

وَمُطَابَقَةُ هَذَا الْمَعْلُوقِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ فِي هَذِهِ الصُّورَةَ تَدْلِيلًا عَلَى

وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ: «لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَبِيعُ سِلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلَّا أَخْبَرَهُ».

2079 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ،
 المشتري وتغريراً له فلذلك كرهه إبراهيم كراهة شديدة والترجمة تدل على نفي

التدليس والتغريير في البيع.

(وَقَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ) بضم العين وسكون القاف هو ابن عامر الجهني الفصيح الفرضي الشاعر شهد فتوح الشام وكان هو البريد إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بفتح دمشق ووصل المدينة في سبعة أيام ورجع منها إلى الشام في يومين ونصف بدعائه عند قبر رسول الله ﷺ في تقريب طريقه مات بمصر والياً سنة ثمان وخمسين ذكره الكرمانى والعيني وقد مر ذكره في الصلاة.

(لَا يَحِلُّ لِأَمْرِي يَبِيعُ سِلْعَةً يَعْلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءً إِلَّا أَخْبَرَهُ) وفي رواية الكشميهني: إلا أخبر به وهذا التعليق وصله أحمد وابن ماجة والحاكم من طريق عبد الرحمن ابن شماسه بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الألف مهملة عن عقبة بن عامر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «يَقُولُ الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ بَاعَ مِنْ أَخِيهَ بَيْعاً وَبِهِ عَيْبٌ إِلَّا بَيَّنَّهَ لَهُ» و يروى: بَيْعاً فِيهِ غِيْنٌ.

وفي رواية أحمد: يعلم فيه عيباً وقد روى ابن ماجة أيضاً من حديث مكحول وسليمان بن موسى عن واثلة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ بَاعَ بَيْعاً لَمْ يَبَيِّنْهُ لَمْ يَزَلْ فِي مَقْتِ اللَّهِ وَلَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَلْعَنُهُ».

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) أَبُو أَيُّوبَ الْوَاشِحِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ قَتَادَةَ) ابْنِ دَعَامَةَ، (عَنْ صَالِحِ) ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ (أَبِي الْخَلِيلِ) الضَّبْعِيُّ الْبَصْرِيُّ وفي الرواية التي بعد بابين سمعت أبا الخليل يحدث، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) ابْنِ نَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ بن عبد المطلب أبي مُحَمَّدٍ الْهَاشِمِيُّ الْمَدَنِيُّ وَلِي الْبَصْرَةِ وكان أهلها يلقبونه ببة بفتح الموحدة الأولى وتشديد الثانية وهرب من الحجاج إلى عمان ومات بها سنة أربع وثمانين وهو معدود من التابعين ولد في عهد رسول الله ﷺ فأتى به فحنَّكه وليس له في البخاري سوى هذا الحديث

رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا»

وحديث آخر عن العباس رضي الله عنه في قصة أبي طالب.

(رَفَعَهُ إِلَى حَكِيمِ) بفتح الحاء المهملة وكسر الكاف (ابن حِرَامٍ) بكسر المهملة وتخفيف الزاي الأسدي وقد مر في الزكاة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنَّمَا (قَالَ): رفعه ليشمل سماعه عنه بالواسطة وبدونها.

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْبَيْعَانِ) هكذا هو في سائر طرق الحديث وفي بعضها المتبايعان قَالَ الشَّيْخُ زَيْن الدِّين: ولم أر في شيء من طرقه البايعان وإن كان لفظ البايع أشهر وأغلب من البيع وإنما استعملوا ذلك بالقصر والإدغام من الفعل الثلاثي المعتل العين في ألفاظ محصورة كطيب وميت وكيس وريض ولين وهين واستعملوا في باع الأمرين فقالوا: بايع وبيع (بِالْخِيَارِ) أي: خيار المجلس (مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا) كذلك هو في أكثر الروايات بتقديم المثناة من التفعّل وعند مسلم ما لم يفترقا بتقديم الفاء من الافتعال وقد فرق بينهما بعض أهل اللغة عن ثعلب أنه سئل هل يفترقان ويفترقان واحد أم لا فَقَالَ: أَخْبَرَنَا ابن الأعرابي عن المفضل قَالَ يفترقان بالكلام ويفترقان بالأبدان انتهى.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْن الدِّين العراقي: هذا يؤيد ما ذهب إليه الجمهور من أن المراد هنا التفرق بالأبدان.

قَالَ ابن العربي: والذي نقله المفضل من الفرق بين التفعّل والافتعال لا يشهد له القرآن ولا يعضده الاشتقاق قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [البينة: 4] فذكر التفرق فيما ذكر فيه النَّبِيُّ ﷺ الافتراق في قوله: «افترقت اليهود والنصارى على ثنتين وسبعين فرقة، وستفرق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة».

(فَإِنْ صَدَقَا) أي: فإن صدق كل واحد منهما في الإخبار عما يتعلق به من الثمن ووصف المبيع ونحو ذلك.

وقال الحافظ العسقلاني: أي: من جانب البائع في السّوم ومن جانب المشتري في الوفاء.

وَيَبِّئَا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِثَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»⁽¹⁾.

(وَبَيَّنَا) أي: وبين كل واحد منهما لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عيب ونحوه في السلعة أو الثمن.

(بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا) أي: كثر نفع البيع في جهة المثلث والثلث.

(وَإِنْ كَتَمَا) أي: كتم البائع عيب السلعة والمشتري عيب الثمن.

(وَكَذَبَا) أي: كذب البائع في وصف سلعته والمشتري في وصف ثمنه.

(مُحِثَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) في المحق وهو النقصان وذهاب البركة، وقيل:

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهره يدل على أن كل واحد من البائعين له الخيار ما لم يتفرقا وأن البركة مع الصدق وأن محو البركة مع الخيانة والكذب.

والكلام عليه من وجوه:

منها: هل الافتراق المعني هنا بالأقوال أو بالأبدان لأنه قد جاء المعنيان في الكتاب العزيز أما الأبدان فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَنْفَرَقَا يُغْنِ اللَّهُ كِلَا مِنْ سَعَتِيَّوٍ﴾ [النساء: 130] هذا بالأبدان وبالأقوال مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105] فهذه الأقوال وكذلك أيضًا قوله عليه السلام: «افترقت بنو إسرائيل على اثنتين وسبعين فرقة وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة» واختلف العلماء في قوله فيه البيعان بالخيار حتى يتفرقا من قال بالأبدان وهو الشافعي رحمه الله ومن تبعه ومنهم من قال بالأقوال وهو مالك رحمه الله ومن تبعه وهو الأظهر والله أعلم لما جاء في حديث عبد الله ابن عمر مع عثمان بن عفان رضي الله عنه حين باع منه عبد الله مخرقًا كان له بموضع كان لعثمان وكان عبد الله حريصًا على تمام البيع فقام من حينه وهو ممن روى هذا الحديث في البيع ليس إلا بلا زيادة فقال له عثمان أردت تمام البيع ليست السنة فافتراق الأبدان قد انتسخ ذلك وكان تباعيهما بعد وفاة رسول الله ﷺ فرجع عبد الله رضي الله عنه إلى مقالة عثمان رضي الله عنه وقد قال مالك رحمه الله إذا كان حديثان صحيحين وثبت أن الخلفاء أو أحدهم عمل بالواحد وترك الآخر فذلك دليل على نسخه فمن باب أولى إذا كان الحديث يحتمل معنيين ونص بعضهم على سقوط الوجه الواحد منهما.

وقد أنكر بعض أهل الوقت ما روي عن عثمان رضي الله عنه بتعصبه للشافعي رضي الله عنه والذي نقله ثقة متفق عليه وعلى صحة نقله لا خفاء فيه وهو أبو الوليد بن رشد الجدر رحمه الله صاحب البيان والتحصيل ذكره في المقدمات له في الفقه.

وفيه: بحث في قوله عليه السلام البيعان لم سماهما ببيعين والواحد مشتر والآخر بائع؟ فالجواب أن كل واحد منهما يطلق عليه اسم بائع ومشتري لأنه بائع للشيء الذي يدفعه لصاحبه ومشتري للشيء الذي يأخذه من صاحبه فلما كان لا يخرج الشيء من يد صاحبه إلا باختياره وسماهما عليه السلام ببيعين وصدق الفعلان عليهما بذلك ولأجل ما يلزم لكل واحد منهما =

هو أن يذهب الشيء كله حتى لا يرى منه أثر ومنه قوله تعالى: ﴿يَمَحُوقُ اللَّهُ

من بيان ما في متاعه من العيوب بين عليه السلام بعد ما لهما وما عليهما بقوله عليه السلام: «فإن صدقا وبيننا بورك لهما».

وفيه: بحث وهو هل الصدق والبيان يعودان لمعنى واحد أو هما إلى معنيين وإن حصل من أحدهما الصدق والبيان هل تحصل بركة أو لا تحصل بركة أو تحصل للذي يصدق ويبين ويحرم الآخر فأما قولنا هل الصدق والبيان لمعنيين أو يعودان إلى معنى واحد احتمال أن يكون أحدهما مؤكداً للآخر والمعنى واحد مثاله أن يصدق إن كان في سلعته عيب فيقول هو كذا وكذا فقد بين ما صدق فيه لأنه قد يقول سلعه معيبة ويكون العيب خفياً فينظر المشتري فلا يرى شيئاً فيزيد رغبة في السلعة ويظن ذلك منه ديناً فيقول ذلك احتياطاً فيكون فيه نوع من الخلابة فإذا بين ذلك صح صدقه فيكون على ذلك بين صفة لصدق واحتمل أن يكون كل واحد منهما قائلاً بنفسه فيكون معنى صدق في سوم سلعته ولم يزد فيها تحرزاً من الربا ويكون بين معناه بين ما فيها من العيوب فكل واحد منهما قائم بذاته وهو الأظهر والله أعلم لكثرة الفائدة وهذا المعنى الآخر هو الذي يجيء على ما بينه أهل الفقه في الفروع فمن تأمله هناك يجده على ما ذكرناه إن شاء الله.

وأما قولنا إن صدقا معاً فالبركة موجودة معهما وإن لم يفعلوا معاً فإنهما لا يجدانها وأما إن فعل أحدهما ولم يفعل الآخر فالذي فعل يجد البركة ولا يجدها الآخر.

وأما الحديث فليس فيه إشارة إلى شيء من ذلك وقواعد الشرع تقتضي ذلك لأنه عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَذَرِكْ أَخْرَىٰ ۖ﴾ [الأنعام: 164] وقال عز وجل: ﴿فَمَنْ يَمْلِكُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ﴾ [الزلزلة: 7، 8] وقال عز وجل: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ۖ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا ۖ﴾ [الإسراء: 7] وفيه الأدلة كثيرة وأما إن فقد الشرط الواحد ولم يفعل الآخر مثال ذلك أن يصدق ولا يبين أو ضده فهل يحصل لهما شيء من البركة أو لا تحصل البركة إلا بالوصفين الظاهر أنه لا يحصل لهما من البركة شيء إلا بالوصفين معاً لأنهما شرط في وجود البركة ولا يوجد المشروط حتى يتم الشرط وقوله عليه السلام: «في بيعهما» أي: في نفس البيع الذي هو التعاقد أو ما كان التعاقد عليه من المتضمنين احتمال الوجهين معاً لأنه إذا كانت العقدة مباركة فلا يكون عنه في الوجهين إلا بركة لأنه المتقدمة فإذا كانت المقدمة وهي الأصل طيباً فلا تكون النتيجة ولا ما يتولد من الأصل الطيب إلا طيباً وقد يريد بذلك الشيء الذي تبايعا عليه وقوله عليه السلام: «فإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» الكلام عليه كالكلام علي صدقا وبيننا هل يعودان لمعنى واحد أو لمعنيين احتمال والأظهر أنهما لمعنيين كما قلنا في المتقدم والبحث على اجتماعهما على الكتمان والكذب أو تركه منهما بالأصالة أو فعله الواحد ولم يفعله الآخر أو فعلا الوجه الواحد ولم يفعله الآخر مثل ما تقدم سواء بسواء والكلام على البيع الآخر مثل الكلام على البيع الأول كذلك وتكلم ﷺ على الطرفين ولم يتعرض إلى الحالة الوسطى وهي التي لم يكن ولا كذب ولا بين فالحالة الوسطى آخر لا تحتاج إلى بيان فإنه بتبيين الطرفين وتبيين حكمهما ظهر حكم =

الرَّبْوُ ﴿البقرة: 276﴾ أي: يستأصله ويذهب ببركته ويهلك المال الذي يدخل

المتوسط وهو الذي يقع من الناس غالباً مثال أن يكون في سلعته عيب ظاهر فيقول للمشتري اشتر لنفسك وانظر وقلب وهو يعتقد أن ذلك العيب من الظهور حيث لا يخفى فلا يحتاج إلى بيانه ولا كذبه بأن قاله ليس فيها شيء ولا سكت فقد تكلم بكلام فيه إرشاد إلى أن يبحث المشتري ويدقق نظره وهنا تقسيم لا يخلو المشتري أن يكون عارفاً بتلك السلعة وعيوبها أو جاهلاً فإن كان جاهلاً فحكم هذا حكم الكتمان والكذب سواء وإن كان عارفاً فالبركة لا تجعل له لأنه لم يأت بشرطها ويبقى النقص محتملاً هل يكون موجوداً أم لا.

وفيه دليل على أنه لا تحصل الدنيا إلا بالآخرة يؤخذ ذلك من أنه لم تحصل لهما البركة إلا بالصدق وهو من أمور الآخرة الذي يكون صاحبه فيه مأجوراً وهو من أكمل صفات الإيمان ولذلك قال أهل التحقيق من صدق وصدق قرب لا محالة وقد بين ﷺ هذا حيث قال: «لا ينال ما عند الله إلا بطاعة الله».

وفيه: دليل على أن شؤم المعاصي يذهب بخير الدنيا والآخرة يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام: «وإن كنتم وكذباً محقت بركة بيعهما» والكذب من الكيثر والكتم وهو الغش من الكيثر أيضاً لقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا». وقوله عليه السلام في الكذب الحديث المتقدم الذي يشد شدة من حين موته إلى أن تقوم الساعة فحينئذ ينظر مصيره فقد خسر الدنيا بذهاب حطامها من يده لأنه إذا ذهبت البركة من المال في فهو ذاهب وخسر الآخرة لما يناله فيها من العذاب وقد زاد ذلك ﷺ أيضاً حيث قال من حاول أمراً بمعصية كان أبعد مما يرجو وأقرب إلى ما يخافه فأهل التوفيق ربحوا الدنيا والآخرة ولذلك لما سئل ابن عوف رضي الله عنه عن كثرة ماله ما سببه قال ما كذبت قط ولا دلت ولا بعث بدين ولا رددت فضلاً كان أي شيء كان وقد أخبر عنه أنه اشترى جملة جمال فقيل له تبيع فيها أرسمتها وكانت من جبل ففعل فلما ذهب الذي اشتراها بعد ما قبضها يطلب شيئاً يعمل لها أزمة لم يجد أصلاً فرجع إليه واشترى منه تلك الأزمة بجملة مال.

وهل يقتصر هذا على البيع أو يدخل فيه كل ما ينطلق عليه اسم بيع صيغة اللفظ تقتضي أن تحمل على عمومها ويتحرز من العيوب المفسدة أو المذهبة للبركة ويرغب في التي توجبها لأن الله عز وجل يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنْكُمُ النَّفْسَ بِثَمَنِ الْكَفَى وَأَمْرًا بِأَنَّ لَهُمُ الْكَيْدَ يَقُولُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقُولُونَ وَيَقُولُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا﴾ [التوبة: 111] فمن صدق في بيعه هذا ولم يكتم الحق ولم يكذب على الله ورسوله ﷺ ولا على أعلام دينه بأن يتدع بدعة ويجعلها ديناً ويصدق الله ورسوله كما يجب وبين أحكام الله تعالى كما تقتضيه قواعد الشريعة ولم يخف في الله لومة لائم بورك له في بيعه غير أنه يختص هذا البيع بزيادة ليست هي في ذلك البيع الآخر وهي أن البركتين اللتين في الثمن والمثمن جميعاً للعبد لأن مولانا جل جلاله غني عنا وإنما هي تجارة لنا قال عز وجل في كتابه: ﴿هَلْ أَتَاكُمْ عَلَىٰ غَيْرِ تَحْسِبِكُمْ أَنَّكُمْ عَلَىٰ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ تَوَسَّوْا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ قَالُونَ ﴿[الصف: 10، 11] والخسارة أيضاً عليهما تعود فوجب أن تكون المحافظة على هذه أشد من الأولى كما يذكر عن الأنصار حين بايعوا النبي عليه السلام قالوا ما لنا إذا وفينا قال الجنة قالوا رضيوا لا تنقص البيع فوفوا =

فيه والمراد بمحقق بركة البيع عدم حصول ما يقصده التاجر من الزيادة والنماء فيعامل بنقيض ما قصده وعلق الشارع حصول البركة لهما بشرط الصدق والبيان منهما ومحققها بوجود ضدهما وهو الكتم والكذب وهل يحصل البركة لأحدهما إذا وجد منه الشرط دون الآخر ظاهر الحديث يقتضيه ولكن يحتمل أن يعود شؤم أحدهما إلى الآخر بأن ينزع البركة من البيع إذا وجد الكذب أو الكتم من أحدهما وكان الأجر ثابتاً للصادق الممين والوزر حاصلاً للكاذب الكاتم.

وفي الحديث: أن الدنيا لا يتم حصولها إلا بالعمل الصالح وأن شؤم المعاصي تذهب بخير الدنيا والآخرة هذا وقد اختلف العلماء في تأويل قوله ﷺ: «ما لم يفرقا».

فقال إبراهيم النخعي والثوري في رواية: وربعة ومالك وأبو حنيفة ومحمد ابن الحسن المراد بالتفرق فيه هو التفرق بالأقوال فإذا قال البائع بعت وقال المشتري قبلت أو اشتريت فقد تفرقا ولا يبقى لهما بعد ذلك خيار ويتم به البيع ولا يقدر المشتري على رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار الشرط. وقال أبو يوسف وعيسى بن أبان وآخرون: التفرق الذي يقطع الخيار هو الافتراق بالأبدان بعد المخاطبة بالبيع قبل قبول الآخر وذلك أن الرجل إذا قال لآخر قد بعتك عبدي بألف درهم فللمخاطب بذلك القول أن يتقبل ما لم يفارق صاحبه فإذا افترقا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل.

وقال سعيد بن المسيب والزُّهريّ وعطاء بن أبي رباح وابن أبي ذئب والشافعي وأحمد وغيرهم: إن التفرق المذكور في الحديث هو التفرق بالأبدان فلا يتم البيع حتى يوجد التفرق بالأبدان والحاصل من ذلك أن أصحابنا قالوا إن العقد يتم بالإيجاب والقبول ويدخل المبيع في ملك المشتري وإثبات خيار المجالس لأحدهما يستلزم إبطال حق الآخر فينتفي بقوله ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام»، والحديث محمول على خيار القبول فإنه إذا وجب لأحدهما

⁼ رضي الله عنهم فوقى لهم بأن شهد لهم بالوفاء وحقيقة الإيمان لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ ءَاوُوا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: 74] ومن هنا جعل أهل التوفيق لهم همًا واحدًا ولم يلتفتوا ففازوا وغنموا.

20 - بَابُ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ

2080 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى،

فلكل منهما الخيار ما داما في المجلس ولم يأخذا في عمل آخر وفي لفظه إشارة إليه فإنهما متبايعان حالة البيع حقيقة وأما بعده أو قبله فمجازاً وبعد العقد خيار المجلس غير ثابت لقوله تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29] فأباح الأكل بوجود التراضي عن التجارة والبيع تجارة فدل على نفي الخيار وصحة وقوع البيع بنفس العقد وجواز تصرف المشتري في المبيع وقد قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1] وهذا عقد يلزم الوفاء به بظاهر الآية وفي إثبات الخيار نفي لزوم الوفاء به.

وفي الحديث: ما يدل على أن نصيحة المسلم واجبة وهذا هو الأصل في هذا الباب وقد كان سيدنا ﷺ يأخذها في البيعة على الناس كما كان يأخذ عليهم الفرائض. قَالَ جرير بايعت رسول الله ﷺ على السمع والطاعة فشرط عليّ والنصح لكل مسلم وقد صح أنه ﷺ قَالَ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» فحرم بهذا غش المؤمن وخديعته، ورجال إسناده الحديث ما بين بصري وهو شيخ المؤلف وقتادة وصالح وواسطي وهو شعبة ومديني هو عبد الله ابن الحارث وقد تحول إلى البصرة وفيه ثلاثة من التابعين وقد أخرج مثنه مسلم في البيوع أيضاً وكذا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

20 - بَابُ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ

(بَابُ بَيْعِ الْخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ) الْخِلْطُ بكسر الخاء المعجمة التمر المجتمع من أنواع متفرقة وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ هو كل لون من التمر لا يعرف اسمه وقيل هو نوع رديء وعن المطرزي هو نخل الدقل يعني تمر الدوم كذا ذكره القاضي عياض وَقَالَ ابن الأثير الدوم ضخام الشجر وقيل هو شجر القل. وَقَالَ ابن قرقول هو تمر نخل رديء يابس وكلمة في قوله من التمر بيانية.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا شَيْبَانُ) هو ابن يَحْيَى التميمي النحوي أصله بصري سكن الكوفة، (عَنْ يَحْيَى) هو ابن أبي كثير،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا نُزْرَقُ تَمْرَ الْجَمْعِ، وَهُوَ الْخُلْطُ مِنَ التَّمْرِ، وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلَا دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ».

(عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) واسمه سعد بن مالك وقد ذكر كلهم (قَالَ) أي: أنه قَالَ: (كُنَّا نُزْرَقُ) بضم النون أي: نعطى (تَمْرَ الْجَمْعِ) بفتح الجيم، (وَهُوَ الْخُلْطُ مِنَ التَّمْرِ) وفي المغرب الجمع الدقل لأنه يجمع من خمسين نخلة وكان هذا العطاء ما كان ﷺ يقسمه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير.

(وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ) أي: من تمر الجمع (بِصَاعٍ) من جيد التمر.

(فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ) يعني لا تبيعوا الصاعين بصاع لأن التمر كله جنس واحد جيده ورديته سواء فلا يجوز التفاضل في شيء منه.

(وَلَا) تبيعوا (دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ) وفائدة هذه الترجمة دفع توهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز لاختلاط جيده برديته يعني أن هذا الخلط لا يقدر في جواز البيع لأنه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيباً يمنع البيع بخلاف ما لو خلطه في أوعية موجهة يرى جيدها ويخفى رديتها ففي الحديث النهي عن بيع التمر بالتمر متفاضلاً وكذا نسيته وكذلك الدراهم ويدخل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل ولا النساء بالإجماع وأما إذا كانا جنسين كحنطة وشعير جاز التفاضل والنساء فإن قيل: قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لا ربا إلا في النسيئة فالجواب أنه قد ثبت رجوعه عنه وذكر الأثر في سننه قلت لأبي عبد الله: التمر بالتمر وزناً بوزن قَالَ: لا ولكن كيلاً بكيل إنما أصل التمر الكيل قلت لأبي عبد الله: صاع تمر بصاع واحد وأحد التميرين يدخل في المكيال أكثر فَقَالَ إنما هو صاع بصاع أي: جائز، انتهى.

وسيجيء الكلام فيه في باب: إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه في أواخر البيوع والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْبَيْعِ، وكذا النَّسَائِيُّ، وَأَخْرَجَهُ ابن ماجة في التجارات.

21 - بَابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ⁽¹⁾

2081 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ،

21 - بَابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ

(بَابُ مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ) هو يباع اللحم على قياس قولهم عطار وثمار للذي يبيع ذلك، (وَالْجَزَارِ) هو الَّذِي يَجْزُرُ الْإِبِلَ أَي: ينحر الإبل كما أن الْقَصَّابَ من يذبح الغنم، وأصله من الْقَصَبِ، وهو القطع يقال: قَصَبَ الْقَصَّابُ الشَّاهَ أَي: قطعها عضواً عضواً.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: اللحم وهو الجزار والقصاب فعلى هذا يحصل المطابقة بين الترجمة والحديث بلا تكلف لكن المشهور في عرف الناس هو الفرق بين الألفاظ الثلاثة كما مر، وهذه الترجمة وقعت هنا عند الأكثرين ووقع عند ابن السكن بعد خمسة أبواب.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو أليق ليتوالى تراجم الصناعات.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الْبُخَارِيَّ لا يراعي التناسب بين التراجم غالباً وليس هو بأمر مهم عنده هذا فليتأمل.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان

(1) قال الحافظ: كذا وقعت هذه الترجمة ههنا، وفي رواية ابن السكن بعد خمسة أبواب وهو أليق للتوالي تراجم الصناعات، اهـ.

وقال العيني بعد ذكر قول الحافظ: قلت توالي التراجم إنما هو أمر مهم، والبخاري لا يتوقف غالباً في رعاية التناسب بين الأبواب، اهـ.

وقال السندي: قوله باب ما قيل إلخ أي: هل لكسبهما أصل بأن كانا وقت النبي ﷺ وقررهما على ذلك أو هو من الأمور الحادثة؟ اهـ.

قلت: والأوجه عند هذا العبد الضعيف أن الإمام البخاري لم يذكر هذه الترجمة ههنا من حيث الصناعة، حتى يقال إنه ذكرها في غير محلها، بل هذه الترجمة نظير لبيع الخلط من التمر؛ وكأن المصنف أشار بذلك إلى جواز بيع اللحوم مع العظام دفعةً لما يتوهم أن من يبيع اللحم لا يجوز له أن يدخل العظام في الوزن لأن اللحم مع العظام كالخلط من التمر بل في هذه الترجمة ترقى من الترجمة الأولى لأن رديء التمر هو من جنس التمر الأعلى، والعصب والعظم ليسا من جنس اللحم ومع ذلك يباعان مع اللحم، وما يظهر من كلام الشيخ قدس سره أن الغرض من الترجمة بيان جواز بيع اللحم مع تلبسه بالدم.

قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُكْنَى أَبَا شُعَيْبٍ، فَقَالَ لِغُلَامٍ لَهُ قَصَابٌ: اجْعَلْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ، فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَدَعَاهُمْ، فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا قَدْ تَبِعَنَا، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَأُذِنَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجَعَ»، فَقَالَ: لَا، بَلْ قَدْ أَذِنْتُ لَهُ.

ابن مهران، (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (شَقِيقٌ) هو ابن سلمة أبو وائل (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) هو عقبة بن عمرو الأنصاري البصري (قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، يُكْنَى) من الكنية (أَبَا شُعَيْبٍ) بضم المعجمة، (فَقَالَ لِغُلَامٍ لَهُ قَصَابٌ) بالجر صفة غلام وسيأتي في المظالم من وجه آخر عن الْأَعْمَشِ بلفظ كان له غلام لحام: (اجْعَلْ لِي طَعَامًا يَكْفِي خَمْسَةَ، فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَدْعُو النَّبِيَّ ﷺ خَامِسَ خَمْسَةٍ) أي: أحد خمسة قَالَ الداودي يجوز أن يقال: خامس خمسة وخامس أربعة وعن المهلب إنما صنع طعام خمسة لعلمه بأن النَّبِيَّ ﷺ سيتبعه من أصحابه غيره. (فَإِنِّي قَدْ عَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْجُوعَ، فَدَعَاهُمْ، فَجَاءَ مَعَهُمْ رَجُلٌ) أي: سادسهم، (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ هَذَا قَدْ تَبِعَنَا» بكسر الموحدة وفتح العين لأنه فعل ماض والضمير الذي فيه لهذا الرجل.

(فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَأْذَنَ لَهُ، فَأُذِنَ لَهُ وَإِنْ شِئْتَ أَنْ يَرْجِعَ رَجَعَ، فَقَالَ: لَا، بَلْ قَدْ أَذِنْتُ لَهُ) وفي الحديث: جواز الاكتساب الصنعة الجزارة وأنه لا بأس بذلك.

وَقَالَ ابن بطال: وإن كان في الجزارة شيء من الصنعة لأنه يمتحن فيها نفسه وإن ذلك لا ينقصه ولا يسقط شهادته إذا كان عدلاً.

وفيه أيضًا: جواز استعمال السيد غلامه في الصنائع التي يطيقها وأخذ كسبه منها.

وفيه أيضًا: بيان ما كانوا فيه من شظف العيش وقلة الشيء وأنهم كانوا يؤثرون بما عندهم.

وفيه أيضًا: تأكيد إطعام الطعام والضيافة خصوصًا لمن علم حاجته إلى ذلك. وفيه أيضًا: أن من صنع طعامًا لغيره فلا بأس أن يدعوه إلى منزله ليأكل معه ولكن هل الأولى أو يدعوه إلى الطعام أو يرسله إليه اختار مالك إرساله إليه ليأكل

مع أهله إن كان له أهل ، فَقَالَ في الرجل يدعو الرجل يلزمه إذا أراد فليبعث مثل ذلك إليه ليأكله مع أهله فإنه قبيح بالرجل أن يذهب يأكل الطيبات ويترك أهله .
وفيه أيضًا : أنه ينبغي لمن دعا من له منزلة إلى طعامه أن يدعو معه أصحابه الذين هم أهل مجالسته كما فعل أَبُو شَعِيبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وفيه أيضًا : أنه ينبغي لمن أراد أن يدعو جماعة أن يصنع لهم من الطعام كفايتهم ولا يضيق عليهم محتجًا بأن طعام الواحد يكفي الاثنين وطعام الاثنين يكفي الأربعة وطعام الأربعة يكفي الثمانية لأنه لا ينبغي التضيق على الضيف وربما جاء من لم يدعه كما وقع في قصة أَبِي شَعِيبٍ .

وفيه أيضًا : إجابة المدعو للداعي وإن لم ينص على اسمه بل ذكر تبعًا لغيره كجلساء فلان وأصحابه إذ لم ينقل أنه سمى معه جلساءه لكن يحتمل أن أبا شَعِيبٍ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وعرف في وجهه الجوع أنه رأى معه أربعة جالسين فكان ذلك تخصيصًا لهم .

وفيه أيضًا : أنه لو دعا رجلًا إلى وليمة أو طعام وقلنا بالوجوب أو بالاستحباب وكان مع المدعو حالة الدعوة غيره لم يدخل في الدعوة وليس كالهدية عند قوم يشركونه فيها للحديث الذي يوردونه فيها وهو من أهدي له هدية عند قوم يشركونه فيها ، وهذا الحديث غير صحيح .

وفيه أيضًا : أنه لا بأس لمن وجد جماعة يذهبون إلى مكان أن يتبعهم لأنه لو كان هذا ممتنعًا لنهاه النَّبِيُّ ﷺ ولرده وإنما الممتنع دخوله معهم بغير إذن صاحب الدعوة ورضاه .

وفيه أيضًا : أنه لا ينبغي للمدعو أن يرد من تبعه إلى الدعوة بل استأذن عليه لجواز أن يأذن له .

وفيه أيضًا : أنه ينبغي للمدعو أن يستأذن صاحب المنزل فيمن تبعه إلى الدعوة لئلا ينكسر خاطره ما لم يكن ثمة مقتض لعدم دخوله .

وفيه أيضًا : أنه ينبغي للمدعو إذا استأذن لمن تبعه أن يتلطف في الاستئذان ولا يتحكم على صاحب المنزل بقوله ائذن لهذا أو نحو ذلك .

22 - باب مَا يَمْحَقُ الْكَذِبُ وَالْكَثْمَانُ فِي الْبَيْعِ

2082 - حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ،

وفيه أيضًا : أنه ينبغي للمدعو إذا استأذن لمن تبعه أن يعلم صاحب الدعوة أن الأمر إليه في الإذن له وأنه ليس للمدعو أن يحتكم عليه ويدعو معه من أراد لقوله ﷺ : « وإن شئت رجع هذا » مع كونه ﷺ له أن يتصرف في مال كل من الأمة بغير حضوره وبغير رضاه ولكنه لم يفعل ذلك إلا بالإذن تطيبًا لقلوبهم.

وفيه أيضًا : أنه ينبغي للداعي إذا استأذنه المدعو فيمن تبعه أن يأذن له كما فعل أبو شعيب رضي الله عنه وهذا من مكارم الأخلاق.

وفيه أيضًا : أن في قوله أن هذا قد تبعنا دليلًا على أنه لو كان معهم حالة الدعوة لدخل فيها ولم يحتج إلى استئذان.

وفيه أيضًا : ما قاله القاضي عياض وهو تحريم طعام الطفيليين .

وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ لَا يَجُوزُ التَّطَفُّلُ إِلَّا إِذَا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الدَّارِ انبِطَاطٌ وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتَّيَالِيسِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ مَشَى إِلَى طَعَامٍ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ مَشْيًا فَاسِقًا وَأَكَلَ حَرَامًا وَدَخَلَ سَارِقًا وَخَرَجَ مُغْبِرًا »، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ فِي سَنَنِهِ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ دَخَلَ عَلَى قَوْمٍ لَطْعَامٍ لَمْ يَدْعُ إِلَيْهِ فَأَكَلَ دَخَلَ فَاسِقًا وَأَكَلَ مَا لَا يَحِلُّ لَهُ » وَفِي إِسْنَادِهِ يَحْيَى بْنُ خَالِدٍ وَهُوَ مَجْهُولٌ وَحَدِيثُ الْبَابِ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمِظَالِمِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَطْعِمَةِ وَالتَّرْمِذِيُّ فِي النِّكَاحِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْوَلِيْمَةِ.

22 - باب مَا يَمْحَقُ الْكَذِبُ وَالْكَثْمَانُ فِي الْبَيْعِ

(باب مَا يَمْحَقُ) أي : الشيء الذي يمحى ويفسده ويبطله (الكَذِبُ) من البائع في مدح سلعته ومن المشتري في وصف الثمن.

(وَالْكَثْمَانُ) بالرفع وهو الإخفاء من البائع عن عيب سلعته ومن المشتري عن عيب الثمن (فِي الْبَيْعِ).

(حَدَّثَنَا بَدَلُ بْنُ الْمُحَبَّرِ) بفتح الموحدة والذال المهملة والمحبر بضم الميم

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْخَلِيلِ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

23 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يَتَايَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا

أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130]

وفتح الحاء المهملة والموحدة المشددة وفي آخره راء ابن منبه اليربوعي البصري الواسطي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامه، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْخَلِيلِ، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، - أَوْ قَالَ: حَتَّى يَتَفَرَّقَا - فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَتَمَا وَكَذَبَا مُحِقَتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا»).

ومطابقته للترجمة ظاهرة، والحديث قد مضى آنفاً في باب إذا بَيَّنَّ البيعان ولم يكتما ونصحا وقد مر الكلام فيه أيضاً تفصيلاً.

23 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿يَتَايَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا

أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [آل عمران: 130]

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَايَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾) أي: لا تزيدوا زيادات مكررة ولعل التخصيص بحسب الواقع إذا كان الرجل منهم يربي إلى أجل ثم يزيد فيه بزيادة أخرى حتى يستغرق بالشيء الطفيف مال المديون وأضعافاً جمع ضعف انتصب على أنه حال من المفعول أي: متضاعفاً ولما كان جمع قلة والمقصود الكثرة وصف بقوله مضاعفة روى

2083 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ، أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ».

مالك عن زيد بن أسلم كان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق إلى أجل فإذا حل قال أنقضي أم تربى؟ فإن قضاؤه أخذ وإلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل. ورواه الطبراني من طريقين عن عطاء ومن طريق مجاهد نحوه ومن طريق قتادة أن ربا أهل الجاهلية كان يبيع الرجل البيع إلى أجل مسمى فإذا حل الأجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وآخر عنه وأصل الربا الزيادة إما في نفس الشيء كقوله تعالى: ﴿أَهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾ [الحج: 5] وإما في مقابله كدرهم بدرهمين فقليل: هو حقيقة فيهما وقيل: حقيقة في الأول: مجاز في الثاني وزاد ابن شريح أنه في الثاني: حقيقة شرعية ويطلق الربا أيضًا على كل بيع محرم. (وَأَتَّقُوا اللَّهَ) [آل عمران: 130] فيما نهيتهم عنه خاطب الله تعالى عباده ناهيًا عن تعاطي الربا وأكله أضعافًا مضاعفة وأمرهم بالتقوى فيه.

(لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ) راجين الفلاح في الدنيا والآخرة ثم توعدهم بالنار وحذرهم منها فقال: ﴿وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 131] بالتحرز عن متابعتهم وتعاطي أفعالهم وفيه تنبيه على أن النار بالذات معدة للكافرين وبالعرض للعصاة ثم أتبع الوعيد بالوعد ترهيبًا عن المخالفة وترغيبًا في الطاعة فَقَالَ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132] ولعل وعسى في أمثال ذلك دليل عزة التوصل إلى ما جعل خيرًا له.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أي: ابن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُئْبٍ) قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يُبَالِي الْمَرْءُ بِمَا أَخَذَ الْمَالَ⁽¹⁾ أَمِنْ حَلَالٍ أَمْ مِنْ حَرَامٍ).

ومطابقة الحديث للآية الكريمة التي في موضع الترجمة من حيث إن أكل الربا لا يبالي في أكله الأضعاف المضاعفة هل هي من الحلال أم من الحرام.

(1) القياس حذف الألف في كلمة ما الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر ولكن لم يحذف هنا لوجود عدم الحذف في كلام العرب ولو على قلة.

24 - باب أَكَلَ الرَّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ

وهذا الحديث بعينه إسنادًا وامتثًا في باب من لم يبال من حيث كسب المال غير أن في المتن بعض تفاوت يسير يعلم بالنظر فيه هذا وليس في رواية النسفي في الباب سوى الآية.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولعلَّ الْبُخَارِيَّ أشارَ بالترجمة إلى ما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من وجه آخر عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَأْكُلُونَ الرِّبَا فَمَنْ لَمْ يَأْكُلْهُ أَصَابَهُ مِنْ غِبَارِهِ.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بِأَن قَالَ هذا عجيب والترجمة هي الآية فكيف يشير بها إلى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْآيَةُ فِي النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الرِّبَا وَالْأَمْرُ بِالتَّقْوَى وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا يَخْبِرُ عَنْ فُسَادِ الزَّمَانِ الَّذِي يُوَكِّلُ فِيهِ الرِّبَا.

24 - باب أَكَلَ الرَّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ

(باب) حكم (أَكَلَ الرَّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ) وفي رواية الإسماعيلي وشاهديه بالثنية وحكمهم هو الذم والإثم والربا مقصور، وحكي مده وهو شاذ، من رَبَا المال يَرْبُو رَبْوًا إذا زاد والأصل أن يكتب بالالف لكن وقع في خط المصحف بالواو والألف.

قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: كتب الربا بالواو على لغة من يفخم هذا وزيدت الألف بعدها تشبيهًا بواو الجمع وعن الثعلبي كتبوه في المصحف بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ولغتهم الربو بمضموم فصورة الخط على لغتهم وزعم أَبُو الْحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ غَلْبُونٍ أَنَّ أَبَا السَّمَاكِ قَرَأَ الرِّبَا بِفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمَّ الْبَاءَ وَيَجْعَلُ مَعَهَا وَاوً.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: قراءة أَبِي السَّمَاكِ وَأَبِي السَّوَّارِ بِكسر الراء وضَمَّ الْبَاءَ وَاوً ساكنة وقراءة الحسن بالمد والهمزة وقراءة حمزة والكسائي بالإمالة وقراءة الباقيين بالتفخيم وفي شرح المذهب: أنت بالخيار في كتبه بالالف والواو والياء والراء بالمد والميم والريبة بالضم والتخفيف لغة فيه وهو في الشرع الزيادة على

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾

أصل المال من غير عقد تباع قاله ابن الأثير، وَقَالَ أصحابنا: الربا وفضل مال بلا عوض في معاوضته مال بمال كما إذا باع عشرة دراهم بأحد عشر درهماً فإن الدرهم فيه فضل وليس في مقابلته شيء وهو عين الربا.

(وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجبر عطف على قوله أكل الربا وباب قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 275] أي: الآخذون له وإنما ذكر الأكل، لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا شائع في المطعومات.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: إنه خص الأكل بالذكر لأن الذين نزلت فيهم الآيات كانت طعمتهم من الربا والآن الوعيد حاصل لكل من عمل به سواء أكل منه أو لا والربا كما عرفت زيادة في الأجل بأن يباع مطعوم بمطعوم ونقد بنقد إلى أجل أو في العوض بأن يباع أحدهما بأكثر من جنسه.

(﴿لَا يَقُومُونَ﴾) إذا بعثوا من قبورهم (﴿إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ﴾) أي: إلا قيام كقيام المصروع وهو وارد على ما يزعمون أن الشيطان يخطب الإنسان فيصرع والخطب ضرب على غير اتساق كخطب العشواء.

(﴿مِنَ الْمَسِّ﴾) أي: الجنون وهذا أيضاً من زعماتهم أن الجنى يمسّه فيختلط عقله كما أنه يتخبطه ويطؤه برجله فيخبله ولذلك قيل جن الرجل وهو متعلق بقوله لا يقومون أي: لا يقومون من المس الذي بهم بسبب أكل الربا أو بيقوم أو يتخبط فيكون نهوضهم وسقوطهم كالمصروعين لا اختلال عقلهم ولكن الله أربى في بطونهم ما أكلوه من الربا فأثقلهم وَقَالَ الإمام أبو بكر بن المنذر بإسناده إلى سعيد بن جبير في قوله تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ قَالَ يبعث يوم القيامة مجنوناً يخنق وبإسناده إلى حسان أكل الربا يعرف يوم القيامة كما يعرف المجنون في الدنيا وفي كتاب أبي الفضل الجوزي من حديث أبان عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْتِي أكل الربا يوم القيامة مخبلاً يجر شقه ثم قرأ: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ وعن السدي المس الجنون وعن أبي عبيدة المس من الشيطان والجن هو اللهم وفي كتاب الربا لمحمد بن أسلم

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ

السمرقندي ثنا علي بن إسحاق عن يونس بن عطية عن ابن سمعان عن مجاهد في قوله تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: 278] قَالَ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الرِّبَا فَقَدْ حَارَبَ اللَّهَ وَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ فَهُوَ عَدُوٌّ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ ثَنَا يَحْيَى بْنُ الْمَتَوَكِّلِ ثَنَا أَبُو عِبَادٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَرْفَعُهُ: الرِّبَا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ حَوْبًا أَذْنَاهَا بَابًا بِمَنْزِلَةِ النَّكَاحِ أُمُّهُ.

وقال الماوردي: أجمع المسلمون على تحريم الرِّبَا وعلى أنه من الكبائر وقيل إنه كان محرماً في جميع الشرائع وروى الطبراني من طريق سعيد بن جبير عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ﴾ الْآيَةُ قَالَ ذَاكَ حِينَ يَبْعَثُ مِنْ قَبْرِهِ وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ تِلْكَ عَلَامَةُ أَهْلِ الرِّبَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَبْعَثُونَ وَبِهِمْ خَبَلٌ وَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَحْوَهُ مَرْفُوعًا، وَقِيلَ مَعْنَاهُ: إِنَّ النَّاسَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سَرَّاعًا لَكِنْ أَكَلَ الرِّبَا يَرْبُو الرِّبَا فِي بَطْنِهِ فَيَزِيدُ الْإِسْرَاعَ فَيَسْقُطُ فَيَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ الْمَتَخَبِطِ مِنَ الْجُنُونِ.

(﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾) [البقرة: 275] أَي: ذَلِكَ الْعِقَابُ بِسَبَبِ أَنَّهُمْ نَظَّمُوا الرِّبَا وَالْبَيْعَ فِي سَلَكٍ وَاحِدٍ لِإِفْضَائِهِمَا إِلَى الرِّبْحِ فَاسْتَحْلَوْهُ اسْتِحْلَالًا وَكَأَنَّ الْأَصْلَ أَنَّ الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ وَلَكِنْ عَكْسٌ لِلْمَبَالِغَةِ كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلًا وَقَاسُوا بِهِ الْبَيْعَ وَالْفَرْقَ بَيِّنٌ، فَإِنْ مِنْ أَعْطَى دَرَاهِمِينَ بِدَرَاهِمٍ ضَعِيعٍ دَرَاهِمًا وَمِنْ اشْتَرَى سَلْعَةً تَسَاوَى دَرَاهِمًا بِدَرَاهِمِينَ فَلَعَلَّ مَسَاسَ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا وَتَوَقَّعَ رَوَاجَهَا يَجْبِرُ هَذَا الْغَبْنَ.

(﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾) إنكار لتسويتهم وإبطال للقياس لمعارضة النص وقيل ليس هذا قياساً منهم الرِّبَا عَلَى الْبَيْعِ لِأَنَّ الْمَشْرُوكِينَ لَا يَعْتَرِفُونَ بِمَشْرُوعِيَّةِ أَصْلِ الْبَيْعِ الَّذِي شَرَعَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ وَلَوْ كَانَ هَذَا مِنْ بَابِ الْقِيَاسِ لَقَالُوا إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ وَإِنَّمَا قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا فَلَمْ يَحْرَمْ هَذَا وَأَبِيحَ هَذَا وَهَذَا اعْتِرَاضٌ مِنْهُمْ عَلَى الشَّرْعِ فَردَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ فليسا نظيرين هذا، فليتأمل.

(﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾) أَي: فَمَنْ بَلَغَهُ وَعَظَ مِنَ اللَّهِ وَزَجَرَ كَالنَّهْيِ عَنْ

فَأَنَّهُنَّ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١٧٥﴾ [البقرة: 275].

2084 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ الْبَقَرَةِ «قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ».

الربا ﴿فَأَنَّهُنَّ﴾ فاتعظ وتبع النهي ﴿فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ تقدم أخذه التحريم ولا يسترد منه وما في موضع الرفع بالظرف إن جعلت من موصولة بالابتداء إن جعلت شرطية على رأي سيبويه إذ الظرف غير معتمد على ما قبله.

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالسَّدي: فله ما سلف فله ما أكل من الربا قبل التحريم كقوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ﴾ [المائدة: 95].

﴿وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ يجازيه على انتهائه إن كان عن قبول الموعظة وصدق النية. وقيل: يحكم في شأنه ولا اعتراض لكم عليه.

﴿وَمَنْ عَادَ﴾ إلى تحليل الربا بعد النهي إذ الكلام فيه. ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ لأنهم كفروا به واختلف في عقد الربا هل هو مفسوخ لا يجوز بحال أو بيع فاسد إذا أزيل عنه ما يفسده صح بيعه فجمهور العلماء على أنه بيع مفسوخ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هو بيع فاسد إذا أزيل عنه ما يفسده انقلب صحيحاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) محمد بن جعفر البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم بن صبيح الكوفي، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها (قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ آخِرُ الْبَقَرَةِ⁽¹⁾ قَرَأَهُنَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ فِي الْمَسْجِدِ، ثُمَّ حَرَّمَ التَّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ) والحديث قد مضى في أبواب المساجد في باب تحريم التجارة في الخمر وقد مرّ الكلام فيه هناك مستوفى.

(1) ومن جملة قولها تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ [البقرة: 275] وبهذا يناسب الحديث الترجمة.

2085 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمْ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ، فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ،

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمْ) بفتح الجيم وكسر الراء الأولى وحازم بالمهملة وبالزاي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) ضد الخوف عمران العطاردي وقد مرّ في التيمم.

(عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ) بفتح السين المهملة وضم الميم وسكونها وجندب بضم الجيم وسكون النون وفتح المهملة وضمها وقد مرّ في آخر الحيض.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: رَأَيْتُ) من الرؤيا ويروى أريت بضم الهمزة على صيغة المجهول.

(اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ) بالتنكير للتعظيم ويحتمل الإطلاق والتقييد بأن المراد منها أرض المسجد الأقصى.

(فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ وَعَلَى وَسْطِ النَّهْرِ) هكذا بالواو ويروى على وسط النهر بلا واو فعلى الرواية الأولى الواو للحال والمبتدأ محذوف تقديره وهو على وسط النهر وعلى الرواية الثانية يكون على متعلقة بقوله قائم ولا يجوز أن يكون رجل في قوله رجل بين يديه حجارة مبتدأ وقوله وعلى وسط النهر خبره مقدماً عليه لأنه جاء في رواية: (رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ) بالواو ولا يجوز دخول الواو بين المبتدأ والخبر ولأن الرجل الذي بين يديه حجارة هو على شط النهر لا على وسطه كما تقدم في أواخر كتاب الجنائز وارتباط قوله رجل بين يديه حجارة بأنه مبتدأ خبره محذوف نحو ثمة أو على الشط رجل والجملة حالية سواء بالواو أو بدونها.

(فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ،

فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلَ الرَّبَّاءَ.

فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلَ الرَّبَّاءَ) والحديث قد أتى مطولا في كتاب الجنائز بعد باب ما قيل في أولاد المشركين في باب كذا مجردا عن ترجمته.

وَقَالَ ابن التين: ليس في الحديثين ذكر لكاتب الربا وشاهده وأجيب بأنه ذكرهما على سبيل الإلحاق لإعانتهمما للآكل فكأنهما قائلان أيضًا إنما البيع مثل الربا وكانا راضيين والرضى بالحرام حرام وهذا إنما يقع على من واطأ صاحب الربا عليه فأما من كتبه أو شهد القصة ليشهد بها على ما هي عليه ليعمل فيها بالحق فهذا لا مدخل له في الوعيد المذكور وإنما يدخل فيه من أعان صاحب الربا بكتابته وشهادته فينزل منزلة من قَالَ: إن البيع مثل الربا وأيضًا قد تضمن حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نزول آخر البقرة ومن جملة ما منه قوله تَعَالَى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ ومنها: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282] ومنها: ﴿وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ فأمر بالكتابة والإشهاد في البيع الذي أحله الله وأفهم النهي عن الكتابة والإشهاد في الربا الذي حرمه الله تَعَالَى كذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ.

وأنت خير بأنه يستقيم على أصول الشافعية من اعتبار المفهوم لا على أصول الحنيفة، فافهم.

ويمكن أن يقال: إنه عقد الترجمة لهما أيضًا ولم يجد حديثًا منهما بشرطه فلم يذكر شيئًا كما هو عادته.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أيضًا: ولعل الْبُخَارِيَّ أشار إلى ما ورد في الكاتب الشاهد صريحًا فعند مسلم وغيره من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وكاتبه وشاهده وَقَالَ: هم في الإثم سواء، ولأصحاب السنن وصححه ابن خزيمة من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لعن رسول الله ﷺ أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه وفي رواية الترمذي وشاهده بالثنية وفي رواية النَّسَائِيِّ من وجه آخر عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أكل الربا وموكله وشاهده وكاتبه ملعونون على لسان مُحَمَّدٍ ﷺ.

25 - بَابُ مُوَكِّلِ الرَّبَا

لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.....

25 - بَابُ مُوَكِّلِ الرَّبَا

(بَابُ مُوَكِّلِ الرَّبَا) أَي: إِثْمُ مَطْعَمِهِ بضم الميم وكسر الكاف من الإفعال وأصله مؤكل بهمة ساكنة.

(لِقَوْلِهِ تَعَالَى) اللام فيه للتعليل لأن مؤكل الربا آثم وفي بعض النسخ لقول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ فيما تفعلون، ﴿وَذَرُوا﴾ (أَي: اتركوا) ﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ (أَي: بقايا ما شرطتم على الناس من الربا) ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (بِقَوْلِكُمْ فَإِنْ دَلِيلُهُ امْتِثَالُ مَا أَمَرْتُمْ بِهِ فَذَكَرَ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ وَابْنُ جَرِيرٍ وَمُقَاتِلُ بْنُ حَبَانَ وَالسَّيِّدِيُّ أَنَّ هَذَا السِّيَاقُ نَزَلَ فِي بَنِي عَمْرِو بْنِ عَمِيرٍ مِنْ ثَقِيفَ وَبَنِي الْمَغِيرَةِ مِنْ بَنِي مَخْزُومٍ كَانَ بَيْنَهُمْ رِبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ وَدَخَلُوا فِيهِ طَلَبَ ثَقِيفٌ أَنْ تَأْخُذَهُ مِنْهُمْ فَتَشَاجَرُوا).

وَقَالَ بَنُو الْمَغِيرَةِ: لَا نُؤَدِّي الرِّبَا فِي الْإِسْلَامِ فَكُتِبَ فِي ذَلِكَ عِتَابُ بْنُ أَسِيدٍ نَائِبُ مَكَّةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فَكُتِبَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (١٧٨) فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ. أَي: فَأَعْلَمُوا بِهَا مِنْ أُذُنٍ بِالشَّيْءِ إِذَا عَلِمَ بِهِ وَقَرَأَ حَمْزَةُ وَابْنُ عَبَّاسٍ فَأَذَنُوا بِالْمَدِّ أَي: فَأَعْلَمُوا بِهَا غَيْرَكُمْ مِنَ الْإِذْنِ وَهُوَ الْاسْتِمَاعُ فَإِنَّهُ مِنْ طَرِيقِ الْعِلْمِ وَتَنْكِيرِ حَرْبٍ لِلتَّعْظِيمِ وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنْ يُقَاتَلَ الْمَرْبِيُّ بَعْدَ اسْتِثَابَتِهِ حَتَّى يَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ كَالْبَاغِي وَلَا يَقْتَضِي كُفْرَهُ.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَيِ اسْتَيْقَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ يُقَالُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا كُلَّ الرِّبَا خُذَ سِلَاحُكَ لِلْحَرْبِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾) فَمَنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى الرِّبَا لَا يَنْزِعُ مِنْهُ يَحِقُّ عَلَى إِمَامِ الْمُسْلِمِينَ أَنْ يَسْتَتِيهِه فَإِنْ نَزَعَ وَإِلَّا ضَرَبَ عُنُقَهُ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي

وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٤﴾ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ
فَنَظَرُهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٧٥﴾

حاتم حَدَّثَنَا علي بن الحسين ثنا مُحَمَّد بن بشار عبد الأعلى ثنا هشام بن حسان
عن الحسن وابن سيرين أنهما قالا : والله إن هؤلاء الصيارفة لأكلة الربا وإنهم قد
أذنوا بحرب من الله ورسوله ولو كان على الناس إمام عادل لاستتابهم فإن تابوا
وإلا وضع فيهم السلاح.

(﴿وَإِنْ تُبْتُمْ﴾) في الارتباء واعتقاد حله.

(﴿فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ﴾) من غير زيادة (﴿لَا تَظْلِمُونَ﴾) بأخذ الزيادة.

(﴿وَلَا تُظْلَمُونَ﴾) بالمطل والنقصان ويفهم منه على طريقة الشافعية أنهم إن
لم يتولوا فليس لهم رأس مالهم وهذا على تقدير التحليل واعتقاد حله شديد إذ
المصر على التحليل مرتد وماله فيء وأما عندنا فلا معتبر بالمفهوم.

وروي أنها لما نزلت قَالَتْ ثَقِيف : لا يدي لنا بحرب الله ورسوله أي : لا
طاقة لنا حذف نون التثنية في يدين لإضافته إلى ضمير المتكلم إلا أنه أقحم اللام
بينهما لتأكيد الإضافة وعند ابن الحاجب حذف النون تشبيهاً بالإضافة وروي
أنهم قالوا نتوب إلى الله ونذر ما بقي من الربا فتركه كلهم.

(﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ﴾) أي : إن وقع غريم ذو عسرة وقرئ ذا عسرة أي :
وإن كان الغريم الذي عليه الدين ذا عسرة فقيراً ، (﴿فَنَظَرُهُ﴾) أي : فالحكم نظرة
أو فعليكم نظرة أو فليكن نظرة وهي الإنظار والإمهال (﴿إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾) أي : إلى
وقت يسر وقرأ نافع وحمزة إلى ميسرة بضم السين وهما لغتان كمشرقة ومشرقة لا
كما كان أهل الجاهلية يقول أحدهم لمديونه إذا حل عليه الدين إما أن تقضي وإما
أن تربني ثم ندب الله تَعَالَى إلى الوضع عنه وحرص على ذلك الخير والشواب
الجزيل بقوله : (﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا﴾) بالإبراء وقرأ عاصم بتخفيف الصاد (﴿خَيْرٌ
لَّكُمْ﴾) أكثر ثواباً من الإنظار أو خير مما تأخذون لمضاعفة ثوابه ودوامه وقيل
المراد بالتصدق الإنظار.

(﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾) ما فيه من الذكر الجميل والأجر الجزيل .

وروى الطبراني من حديث أبي أمامة أسعد بن زرارَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :

وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٢٨١﴾
[البقرة: 278 - 281]. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَرَهُ أَنْ يَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ فَلْيَسِرْ عَلَى مَعْسَرٍ وَلْيَضِعْ عَنْهُ».

وروى أحمد من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه قَالَ: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسَرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ» قلت سمعتك يَا رَسُولَ اللَّهِ تقول: «مَنْ أَنْظَرَ مَعْسَرًا فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ قَالَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ الدِّينَ فَإِذَا حُلَّ الدِّينَ فَأَنْظَرَهُ فَلَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ مِثْلُهُ صَدَقَةٌ».

وروى الحاكم من حديث سهل بن حنيف أن رسول الله ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ غَارِمًا فِي عَسْرَتِهِ أَوْ مَكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ أَظْلَهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ» وَقَالَ: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

(﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا﴾) أي: عذاب يوم ويجوز أن يكون على ظاهره لأن يوم القيامة يوم مخوف (﴿تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾) أي: تردون فيه إلى حساب الله وجزائه أو المراد يوم الموت أي: فتأهبوا لمصيركم إليه.

(﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ﴾) أي: تجازى كل نفس جزاء ما عملت من خير أو شر (﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾) بنقص ثواب وتضعيف عقاب لأن الله تعالى عادل لا ظلم عنده.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (هَذِهِ آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ) وهذا التعليق رواه البُخَارِيُّ مسنداً في التفسير فَقَالَ: حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَاصِمٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ آيَةُ الرِّبَا.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ عَنِ الدَّائِدِيِّ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا آخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ قَالَ: فَإِذَا أَنْ يَكُونَ وَهْمًا فِي الرِّوَاةِ لِقَرْبِهَا مِنْهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، انتهى.

وقوله: أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ يريد به اختلافاً عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وأجيب عن ذلك: بأنه ليس بوهم بل هذه الآيات نزلت جملة واحدة فصح أن يقال لكل منهما آخر آية.

2086 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا، فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ»

وروي عن البراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: 176] وَقَالَ أَبِي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ آخر آية نزلت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ [التوبة: 128].

وقيل إن قوله تَعَالَى: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ إنها نزلت يوم النحر بمنى في حجة الوداع.

وروي الثَّوْرِيُّ عن الكلبي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: آخر آية نزلت: ﴿وَأَنْقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ فكان بين نزولها وبين موت النَّبِيِّ ﷺ أحد وثلاثون يومًا.

وَقَالَ ابن جريج: يقولون إن النَّبِيَّ ﷺ عاش بعدها تسع ليالٍ رواه ابن جرير. وَقَالَ مقاتل: توفي النَّبِيُّ ﷺ بعد نزولها بسبع ليالٍ وقيل: ثلاث ساعات وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنها آخر آية نزل بها جبريل عليه السلام وَقَالَ: وضعها في رأس المائتين والثمانين من البقرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ عَوْنِ) بفتح العين المهملة وسكون الواو وفي آخره نون (ابْنِ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية واسمه وهب بن عبد الله السوائي.

(قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي) أبا جحيفة (اشْتَرَى عَبْدًا حَجَّامًا) فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ بفتح الميم جمع محجم بكسر الميم وهي الآلة التي يحجم بها الحجام أي: أمر بكسرها، فَكُسِرَتْ (فَسَأَلْتُهُ) عن كسر المحاجم ما سببه وأغرب من قَالَ أي: سألته عن سبب اشترائه فإنه لا يناسب جوابه بحديث النهي إلا بتكليف ومنشأ إغرابه أنه سقط قوله: فَكُسِرَتْ بعض الروايات، والله أعلم.

(فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ) وفيه اختلاف العلماء فَقَالَ الحسن وربيعه وحماة بن أبي سليمان وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وداود ومالك في رواية ثمن الكلب حرام ورخص في كلب الصيد خاصة.

وبه قَالَ عطاء والنخعي واختلف أصحاب مالك فمنهم من قَالَ : لا يجوز .
ومنهم من قَالَ : الكلب المأذون في إمساكه يكره بيعه ويصح ولا يجوز
إجارته نص عليه أَحْمَدُ وهذا قول بعض أصحاب الشَّافِعِيِّ .
وَقَالَ بعضهم : يجوز .
وَقَالَ مالك في الموطأ : أكره ثمن الكلب الضاري وغير الضاري لنهيهِ ﷺ
عن ثمن الكلب .
وفي شرح الموطأ لابن زرقون : واختلف قول مالك في ثمن الكلب المباح
اتخاذهُ فأجازه مرة ومنعه أخرى وإيجازته .
قَالَ ابن كنانة وَأَبُو حَنِيفَةَ قَالَ سحنون : ويحج بثمانه وروى عنه ابن القاسم
أنه كره بيعه .
وفي المزنية : كان مالك يأمر ببيع الكلب الضاري في الميراث والدين
والمغانم ويكره بيعه للرجل ابتداء .
قَالَ يَحْيَى بن إِبرَاهِيم : قوله في الميراث يعني لليتيم وأما لأهل الميراث
البالغين فلا يباع إلا في الدين والمغانم .
وروى أَبُو زيد عن ابن القاسم : لا بأس باشتراء كلاب الصيد ولا يجوز
بيعها .
وَقَالَ أشهب في ديوانه عن مالك : يفسخ بيع الكلب إلا أن يطول وحكى ابن
عبد الحكيم أنه يفسخ وإن طال .
وَقَالَ ابن حزم في المحلى ولا يحل بيع كلب أصلاً لا كلب صيد ولا كلب
ماشية ولا غيرهما فإن اضطر إليه ولم يجد من يعطيه إياه فله ابتياعه وهو حلال
للمشتري حرام على البائع ينتزع منه الثمن متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم
وفداء الأسير ومصانعة الظالم ثم قَالَ : قَالَ وهو قول الشَّافِعِيِّ ومالك وَأَحْمَدُ
وَأبي سليمان وأبي ثور وغيرهم ، انتهى .
وقال عطاء بن أبي رباح وإبراهيم التَّحَعِّي وَأَبُو حَنِيفَةَ وصاحباہ وابن كنانة

وَتَمَنِّ الدَّمْ ،

وسحنون من المَالِكِيَّةِ : الكلاب التي يتتفع بها يجوز بيعها ويباح أثمانها.

وعن أبي حنيفة : أن الكلب العقور لا يجوز بيعه ولا يباح ثمنه وفي البدائع وأما بيع ذي ناب من السباع سوى الخنزير كالكلب والفهد والأسد والنمر والذئب والدب والهر ونحوها جائزة عند أصحابنا .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لا يجوز ثم عندنا لا فرق بين المعلم وغيره في رواية الأصل فيجوز بيعه كيف ما كان .

وعن أبي يُوْسُفَ : أنه لا يجوز بيع الكلب العقور ، وأجاب الطَّحَاوِيُّ عن النهي الذي في هذا الحديث وغيره أنه كان حين كان حكم الكلاب أن تقتل وكان لا يحل إمساكها ، وقد وردت فيه أحاديث كثيرة فما كان على هذا الحكم فثمنه حرام ثم لما أبيع الانتفاع بالكلاب للاصطياد ونحوه ونهي عن قتلها نسخ ما كان من النهي عن بيعها وتناول ثمنها فإن الإباحة بعد التحريم نسخ لذلك التحريم ورفع لحكمه .

(وَتَمَنِّ الدَّمْ) يعني أجره الحجامه وأطلق الثمن عليه تجوزًا .

واختلف العلماء فيه أيضًا فَقَالَ الأكثرون : النهي فيه على التنزيه وذلك لأنه ﷺ احتجم وأعطى أجره ولو كان حرامًا لم يعطها .

ونقل ابن التين عن كثير من العلماء : أنه جائز من غير كراهة كالبناء والخياط وسائر الصناعات وقالوا معنى نهيه عن ثمن الدم السائل الذي حرمه الله تَعَالَى .

وَقَالَ أَبُو جَحِيْفَةَ : أجره الحجام في ذلك أي : لا يجوز أخذه وهو قول أَبِي هُرَيْرَةَ وَالتَّحِيْفِيِّ واعتلوا بأنه ﷺ نهى عن مهر البغي وكسب الحجام فجمع بينهما ومهر البغي حرام إجماعًا فكذلك كسب الحجام .

وأما الذين حملوا النهي على التنزيه فاستدلوا أيضًا بقوله لمحیصة أعلفه ناضحك وأطعمه رقيقك .

وَقَالَ آخرون : يجوز للمحتجم إعطاء الحجام الأجر ولا يجوز للحجام أخذها رواه ابن جرير عن أبي قلابه وعلته أن النَّبِيَّ ﷺ أعطى الحجام أجره فجاز

وَنَهَى عَنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمَوْشُومَةِ، وَآكَلَ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ، وَلَعَنَ الْمُصَوِّرَ».

اقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله وليس للحجاء أخذها للنهي عن كسبه، وبه قال ابن جرير إلا أنه قال إن أخذ الأجرة رأيت له أن يعلف بها ناضحه ومواشيه ولا يأكله فإن أكله لم أر أكله حراماً.

وفي شرح المذهب قال الأكثرون: لا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد لحديث محيصة المذكور.

(وَنَهَى عَنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمَوْشُومَةِ) الواشمة هي فاعلة الوشم والموشومة مفعولته والوشم⁽¹⁾ هو أن يغرز يده أو عضوًا من أعضائه بإبرة ثم يدر عليها النيلج ونحوه والمراد النهي عن فعلهما لأن الواشم والموشوم لا ينهى عنهما وإنما ينهى عن فعلهما وإنما نهى عنه لأنه من عمل الجاهلية وفيه تغيير لخلق الله تعالى.

وروى الترميذي من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لعن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة»، وقد أخرج المؤلف في اللباس على ما سيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَآكَلَ الرِّبَا وَمُوكِلِهِ) أي: ونهى عن فعلهما وإنما اشتركا في الإثم وإن كان الربح لأحدهما لأنهما في الفعل شريكان.

(وَلَعَنَ الْمُصَوِّرَ) عطف على قوله: نهى وهو حرام بالإجماع وفاعله يستحق اللعنة وجاء أنه يقال للمصورين يوم القيامة أحيوا ما خلقتم.

وظاهر الحديث العموم ولكن خفف منه تصوير ما لا روح فيه كالشجر ونحوه، ولولا أن المصور أعظم ذنبًا لما لعنه النبي ﷺ.

والحديث أخرج المؤلف في الطلاق واللباس أيضًا وهو من إفراده وفي بعض طرقه زيادة كسب الأمة وفي أخرى: كسب البغي.

(1) وقال الكرمانى: والوشم أن تسم يد صاحبته بدارات ونقوش غرزًا بالإبر حتى يدمى ثم يحشى، فإذا اندملت بقيت آثارها خضرًا.

26 - باب:

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَتِ﴾
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ [البقرة: 276]

26 - باب:

﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيهِ الصَّدَقَتِ﴾
وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ [البقرة: 276]

(باب) يذكر فيه قوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ أي: يستأصله ويذهب ببركته، ويهلك المال الذي يدخل فيه، من مَحَقَ يَمْحَقُ مَحَقًا، في باب: فَتَحَ يَفْتَحُ والمحق النقصان وإذهاب البركة وقيل هو أن يذهب كله حتى لا يرى منه أثر. وفي تفسير الطَّبْرِيِّ عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الرِّبَا وإن كثر فإلى قل.

وَقَالَ المهلب: سئل بعض العلماء وقيل: نحن نرى صاحب الرِّبَا يربو ماله وصاحب الصدقة إنما كان مقلًا فَقَالَ: ﴿وَيُزِيهِ الصَّدَقَتِ﴾ يعني أن صاحبها يجدها مثل أحد يوم القيامة وصاحب الرِّبَا يجد عمله ممحوقًا إن تصدق به أو وصل رحمه لأنه لم يكتب له بذلك حسنة وكان عليه إثم الرِّبَا. وَقَالَ ابن بَطَالٍ: وقالت طائفة: إن الرِّبَا يمحَق في الدنيا والآخرة على عموم اللفظ.

وأخرج ابن أبي حاتم من طريق مقاتل بن حيان قَالَ: ما كان من ربا وإن زاد حتى يغبط صاحبه فإن الله يمحقه وأصله من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند ابن ماجة وَأَحْمَدُ مَرْفُوعًا بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ أَنَّ الرِّبَا وإن كثر عاقبته إلى قل. وروى عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ أَنَّهُ قَالَ: سمعنا أنه لا يأتي على صاحب الرِّبَا أربعون سنة حتى يمحَق.

﴿وَيُزِيهِ الصَّدَقَتِ﴾ أي: يزيدها من الإرباء.

قَالَ الطَّبْرِيُّ: الإِرْبَاءُ الزيادة على الشيء يقال منه: أَرَبَى فلانٌ على فلانٍ إذ زاد عليه، وقرئ: ويربي من التربية كما في الصحيح من تصدق بعدل ثمرة من

2087 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الْحَلْفُ مُنْفَقَةٌ.....»

كسب طيب ولا يقبل الله إلا الطيب فإن الله يقبلها بيمينه ثم يربها لصاحبها كما يربي أحدكم فلوه حتى تكون مثل الجبل .

وفي رواية ابن جرير: وإن الرجل ليتصدق باللقمة فتربو في يد الله أو قال في كف الله حتى تكون مثل أحد فتصدقوا وهكذا رواه أيضًا أحمد وهذا طريق غريب صحيح الإسناد ولكن لفظه عجيب والمحفوظ ما تقدم.

(﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ﴾) أي: لا يرتضي ولا يحب محبته للتوايين كل كفور القلب مصر على تحليل المحرمات.

(﴿أَتَيْمٌ﴾) منهمك في ارتكابه قولاً وفعلًا ومناسبة ختم هذه الآية بذلك أن المرابي لا يرضى بما أعطاه الله من الحلال ولا يكتفي بمن شرع له من التكسب المباح فهو يسعى في أكل أموال الناس بالباطل بأنواع المكاسب الخبيثة فهو جحود لما عليه من النعمة ظلوم آثم.

وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ كُلَّ مَصْرٍ عَلَى كُفْرٍ مَقِيمٍ عَلَيْهِ مُسْتَحَلُّ أَكْلِ الرِّبَا. (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة هو يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَكِيرٍ المصري قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) هو سعيد بن المسيب بن حزن كان ختن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَعْلَمَ النَّاسَ بِحَدِيثِهِ.

(إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «الْحَلْفُ») بفتح الحاء المهملة وكسر اللام وعن ابن فارس بسكون اللام أيضًا وأراد به اليمين الكاذبة وفي رواية مسلم: اليمين ولأحمد: اليمين الكاذبة، وهي أوضح. (مُنْفَقَةٌ) بفتح الميم وسكون النون وفتح الفاء والقاف على وزن مفعلة بلفظ اسم المكان من نفق المبيع إذا راج ضد كسد وقال ابن التين هو مصدر ميمي والمصدر الميمي يأتي للمبالغة ويروى بصيغة اسم الفاعل يعني بضم الميم وكسر

لِلسَّلْعَةِ، مُمَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ».

27 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ

2088 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ،

الفاء والتاء فيه للمبالغة لا للتأنيث حينئذ ولذا صحَّ خبراً عن الحلف وكذا قوله : ممحقة وقال القرطبي المحدثون يشددونهما والأول أصوب.

(لِلسَّلْعَةِ⁽¹⁾ مُمَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ) وفي رواية ابن وهب وأبي صفوان عند مسلم : للربح. وتابعهما أنس بن عياض عند الإسماعيلي بلفظ : ممحقة للكسب ، وتابعه ابن وهب عند النسائي.

ومال الإسماعيلي إلى ترجيح هذه الرواية ، وأن من رواه بلفظ : البركة أورده بالمعنى ؛ لأن الكسب إذا محق محقت البركة ومطابقة الحديث للآية التي جعلت ترجمة من حيث إنه كالتفسير لها لأن الربا الزيادة والمحق النقص فيقال كيف يجتمع الزيادة والنقص فأوضح الحديث أن الحلف الكاذب وإن زاد في المال لكنه يمحق البركة يعني كذلك الربا يزيد في المال لكنه يمحق البركة فيقضي على اضمحلال المال في الدنيا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِي : وجه تعلق الحديث بالترجمة هو أن المقصود أن طلب المال بالمعصية مذهب للبركة مآلاً وإن كان محصلاً له حالاً هذا ، والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ وكذا أبو داود والنسائي.

27 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ

(بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ) مُطْلَقًا سواء كان صادقاً أو كاذباً فإن كان صادقاً فكراهة تنزيه وإن كان كاذباً فكراهة تحريم وفي السنن من حديث قيس بن أبي غرزة بفتح المعجمة والراء والزاي مَرْفُوعًا : يا معشر التجار إن البيع محضرة اللغو والحلف فشوبوه بالصدقة.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ) الناقد البغدادي مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين قَالَ : (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وهو ابن بشير بضم الموحدة الواسطي قَالَ :

(1) بكسر السين أي : المتاع.

أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً وَهُوَ فِي السُّوقِ، فَحَلَفَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ لِيُوقِعَ فِيهَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ» فَتَرَلْتُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77].

(أَخْبَرَنَا الْعَوَّامُ) على وزن فعال بالتشديد وهو ابن حوشب الشيباني الواسطي مات سنة ثمان وأربعين ومائة.

(عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) السكسكي بالمهملتين المفتوحتين وسكون الكاف الأولى هو أبو إِسْمَاعِيل الكوفي، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بلفظ أفعل التفضيل واسم أبي أوفى علقمة الأسلمي له ولابنه صحبة وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة وهو من جملة من رآه أَبُو حَنِيفَةَ من الصحابة رضي الله عنهم.

(أَنَّ رَجُلًا أَقَامَ سِلْعَةً) أي: رَوَّجَهَا يقال: قامت السوق أي: راجت ونفقت (وَهُوَ فِي السُّوقِ) جملة حالية.

(فَحَلَفَ بِاللَّهِ) يحتمل أن يكون صلة لحلف وأن يكون قسماً (لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا) أي: بدل سلعته.

(مَا لَمْ يُعْطَ) على البناء للمفعول في الفعلين أي: حلف بأن أعطى كذا وكذا بها وما أخذت وكذب فيه ترويحاً لسلعته.

(لِيُوقِعَ) أي: لأن يوقع (فِيهَا) أي: في السلعة (رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ) الذين يريدون الشراء، (فَتَرَلْتُ) هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ⁽¹⁾ بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ أي: بما عاهدوا عليه من الإيمان بالرسول حيث قالوا: واللَّهِ لنؤمننَّ به ولننصرنَّه والوفاء بالأمانات.

(﴿وَأَيْمَانِهِمْ﴾) أي: وبما حلفوا به (﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾) [آل عمران: 77] عوضاً يسيراً ﴿أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ﴾ أي: لا نصيب لهم في الآخرة ولا حظ لهم فيها من الثواب ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ﴾ أي: بما يسرهم من كلام لطيف أو بشيء أصلاً وأن الملائكة يسألونهم يوم القيامة أو لا ينتفعون بكلمات الله وآياته والظاهر أنه كناية

(1) أي: يستبدلون.

عن غضبه عليهم لقوله تَعَالَى: ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ أَقْبَسَهُ﴾ فَإِنْ مِنْ سَخَطٍ عَلَى غَيْرِهِ وَاسْتِهَانٍ بِهِ أَعْرَضَ عَنْهُ وَعَنِ التَّكَلُّمِ مَعَهُ وَالِاتِّفَاتِ نَحْوَهُ كَمَا أَنَّ مِنْ اعْتَدَاءٍ بَغَيْرِهِ يَقَاوِلُهُ وَيَكْثُرُ النَّظَرُ إِلَيْهِ أَوْ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ بَعَيْنِ الرَّحْمَةِ ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمْ﴾ مِنَ الذُّنُوبِ وَالْأَدْنَسِ أَوْ لَا يَشْنِي عَلَيْهِمْ بَلْ يَأْمُرُ بِهِمْ إِلَى النَّارِ ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عَلَى مَا فَعَلُوهُ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الْأَلِيمُ الْمَوْجَعُ فِي الْقُرْآنِ كُلِّهِ قَالَ وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ وَالضَّحَّاكُ وَمِقَاتِلُ وَقَتَادَةُ وَأَبُو عَمْرَانَ الْجَوْنِيُّ وَمِمَّا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «ثَلَاثَةٌ لَا يَكْلِمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يَزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ» قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ هُمْ خَسِرُوا وَخَابُوا قَالَ وَأَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ قَالَ: «الْمَسْبِلُ إِزَارُهُ وَالْمُنْفِقُ سَلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ وَالْمَنَانُ» وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ وَأَهْلُ السَّنَنِ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ وَرَوَى أَحْمَدُ أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ يَشْنَأُهُمُ اللَّهُ التَّاجِرُ الْحَلَّافُ أَوْ قَالَ الْبَائِعُ الْحَلَّافُ وَالْفَقِيرُ الْمُخْتَالُ وَالْبَخِيلُ الْمَنَانُ.

وقيل نزلت هذه الآية في الأشعث بن قيس كان بينه وبين يهودي ترفع في بئر أو أرض وتوجه الحلف على اليهودي فنزلت وقيل قام الأشعث ليحلف فنزلت وروى الإمام أحمد قال: نا يَحْيَى بْنُ آدَمَ نا أَبُو بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ نا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضَبَانُ» قَالَ: فَجَاءَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ فَقَالَ: مَا يَحْدِثُكُمْ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَحَدَّثَنَاهُ، فَقَالَ فِيَّ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ خَاصِمَتِ ابْنِ عَمٍّ لِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بئرٍ كَانَتْ لِي فِي يَدِهِ فَجَحَدَنِي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْنْتُكَ أَنَّهَا بِئْرُكَ وَإِلَّا فِيمِينَهُ» قَالَ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا لِي بَيْنِي وَإِنْ تَجْعَلُهَا يَمِينَهُ تَذْهَبُ بِئْرِي إِنْ خَصِمَنِي امْرَأُ فَاجِرٍ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اقْتَطَعَ..» الْحَدِيثُ قَالَ: وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

وفي تفسير الطَّبْرِيِّ نزلت في أَبِي رَافِعٍ وَكَنَانَةَ بْنِ أَبِي الْحَقِيقِ وَحَيٍّ بْنِ أَحْطَبٍ.

28 - بَابُ مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ

وَقَالَ طَاوُوسٌ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا»، وَقَالَ الْعَبَّاسُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ وَيُوتِيهِمْ، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: نَزَلَتْ فِي أَحْبَارِ حَرْفِ التَّوْرَةِ وَبَدَّلُوا نَعْتَ مُحَمَّدٍ وَحَكَمِ الْأَمَانَاتِ وَغَيْرِهِمَا.

وَقَالَ مِقَاتِلٌ: نَزَلَتْ فِي رِوَايَةِ الْيَهُودِ كَعْبِ بْنِ الْأَشْرَفِ وَابْنِ صُورِيَا وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ وَالشَّهَادَاتِ أَيْضًا وَهُوَ مِنْ إِفْرَادِهِ.

28 - بَابُ مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ

(بَابُ مَا قِيلَ فِي) حَقِّ (الصَّوَاغِ) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ هُوَ الَّذِي يَعْمَلُ الصِّيَاغَةَ وَبُضْمُ الصَّادِ جَمْعُ صَائِغٍ.

وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ وَالتَّرَاجُمِ الَّتِي بَعْدَهَا مِنْ أَصْحَابِ الصَّنَائِعِ هُوَ التَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ كَانَتْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنَّهُ أَقْرَبَهَا مَعَ الْعِلْمِ بِهَا فَكَانَ كَالنَّصِّ عَلَى جَوَازِهَا وَمَا لَمْ يَذْكُرْ يَعْمَلُ فِيهِ بِالْقِيَاسِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَعَلَّ الْمَصْنِفَ أَشَارَ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى حَدِيثٍ: أَكْذَبُ النَّاسِ الصَّبَاغُونَ وَالصَّوَاغُونَ وَهُوَ حَدِيثٌ مُضْطَرِبُ الْإِسْنَادِ، أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ.

(وَقَالَ طَاوُوسٌ) هُوَ الْيَمَانِيُّ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لَا يُخْتَلَى) أَيُّ: لَا يَقْطَعُ (خَلَاهَا) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةُ مَقْصُورًا هُوَ الرُّطْبُ مِنَ الْحَشِيشِ.

(وَقَالَ الْعَبَّاسُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إِلَّا الْإِذْخِرَ، فَإِنَّهُ لِقَيْنِهِمْ) وَالْقَيْنُ يَطْلُقُ عَلَى الْحَدَادِ وَالصَّوَاغِ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَبِهَذَا يَطَابِقُ التَّرْجُمَةُ.

(وَيُوتِيهِمْ⁽¹⁾) فَقَالَ ﷺ: (إِلَّا الْإِذْخِرَ) وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ لَا يَنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ هُنَاكَ مُسْتَوْفَى.

(1) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَوْقِدُهُ الصَّائِغُ وَالْحَدَادُ وَيَجْعَلُ فِي الطِّينِ فَيَمْلَسُ بِهِ الْبُيُوتَ وَالْقُبُورَ وَقَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةٍ: فَإِنَّهُ لِبُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا.

2089 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ، أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: «كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ،

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقب عبد الله بن عثمان بن جبلة الأزدي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ) ويروى الحسين بلام التعريف.

(أَنَّ حُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَلِيًّا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: كَانَتْ لِي شَارِفٌ) بالشين المعجمة وفي آخره فاء على وزن فاعل هي المسنة من النوق وعن الأصمعي شارف وشروف.

قَالَ سيبويه: جمع الشارف شرف كالبزل في البازل، يعني: الناقة التي خرج نابها وعن أبي حاتم شارفة والجمع شوارف ولا يقال للبعير شارف. وعن الأصمعي: أنه يقال للذكر: شارف وللأنثى شارفة ويجمع على شرف ولم يسمع فعل جمع فاعل إلا قليلاً.

(مِنْ نَصِيبِي مِنَ الْمَغْنَمِ) وفي لفظ من نصيبي من المغنم يوم بدر. وَقَالَ ابن بطال: لم يختلف أهل السير أن الخمس لم يكن يوم بدر وذكر إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الْقَاضِي أَنَّهُ كَانَ فِي غَزْوَةِ بَنِي النُّضَيْرِ حِينَ حَكَّمُ سَعْدًا قَالَ: وَأَحْسَبُ أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ: نَزَلَ أَمْرُ الْخُمْسِ بَعْدَ ذَلِكَ.

وقيل: إنما كان الخمس يقيماً في غنائم حنين وهي آخر غنيمة حضرها سيدنا رسول الله ﷺ قَالَ: وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَحْتَاجُ قَوْلَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى تَأْوِيلٍ، وَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جَحْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا بَعَثَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ إِلَى نَخْلَةٍ فِي رَجَبٍ، وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ الْحَضْرَمِيِّ وَغَيْرُهُ وَاسْتَأْذَنُوا الْغَنِيمَةَ وَهِيَ أَوَّلُ غَنِيمَةٍ قَسَمَ ابْنُ جَحْشٍ الْغَنِيمَةَ وَعَزَلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْخُمْسَ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَفْرُضَ الْخُمْسَ فَأَخَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَمْرَ الْخُمْسِ وَالْأَسِيرِينَ ثُمَّ ذَكَرَ خُرُوجَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى بَدْرٍ فِي رَمَضَانَ يَقْسِمُ غَنَائِمَهَا مَعَ الْغَنِيمَةِ الْأُولَى وَلِي وَعَزَلَ الْخُمْسَ فَيَكُونُ قَوْلُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَتْ لِي شَارِفٌ مِنْ نَصِيبِي مِنْ

وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِقًا مِنَ الْخُمْسِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِي بِفَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَاعَدْتُ رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعَ أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَتَأَنَّى بِإِذْخِرٍ أَرَدْتُ أَنْ أُبَيِّعَهُ مِنَ الصَّوَاعِغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي».

المغرم يريد يوم بدر ويكون قوله: (وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْطَانِي شَارِقًا مِنَ الْخُمْسِ) قبل يوم بدر من غنيمة ابن جحش.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وفيه دليل على أن آية الخمس نزلت يوم بدر لأنه لم يكن قبل بنائه بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مغرم إلا يوم بدر وذلك سنة ثنتين من الهجرة في رمضان وكان بناؤه بفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بعد ذلك.

وذكر أَبُو مُحَمَّدٍ فِي مختصره: أنه تزوجها في السنة الأولى قَالَ: ويقال في السنة الثانية على رأس اثنين وعشرين شهرًا وهذا كان بعد بدر.

وذكر أَبُو عمر عن عبد الله بن مُحَمَّدٍ بن سليمان الهاشمي نكحها علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد وقعة أحد وقيل تزوجها بعد بنائه ﷺ بعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بسبعة أشهر ونصف.

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: بنى بها في ذي الحجة وقيل في رجب وقيل في صفر من السنة الثانية.

(فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَبْتَنِي بِفَاطِمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: أدخل بها (وَاعَدْتُ) من المواعدة (رَجُلًا صَوَاعًا مِنْ بَنِي قَيْنَقَاعَ) بفتح القافين وسكون المثناة التحتية وضم النون وفي آخره عين مهملة، وروي في نونه الفتح والكسر أيضًا ويصرف على إرادة الحي ولا يصرف على إرادة القبيلة وهم رهط من اليهود وقيل قينقاع أَبُو سبط من يهود المدينة وهم أول يهود نقضوا ما بينهم وبين رسول الله ﷺ وحاربوا فيما بين بدر وأحد فحاصرهم النَّبِيُّ ﷺ حتى نزلوا على حكمه.

(أَنْ يَرْتَحِلَ مَعِي، فَتَأَنَّى بِإِذْخِرٍ) بكسر الهمزة والخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة حشيشة طيبة الريح يسقف بها البيوت فوق الخشب ويستعملها الصواغون أيضًا.

(أَرَدْتُ أَنْ أُبَيِّعَهُ مِنَ الصَّوَاعِغِينَ، وَأَسْتَعِينَ بِهِ فِي وَلِيمَةِ عُرْسِي) الوليمة: طعام العرس.

2090 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا،

وقيل: اسم لكل طعام والعرس بضم الراء وإسكانها من أعرس الرجل بأهله إذا بنى عليها ودخل بها كذا في التهذيب للأزهري.

وقيل: هو طعام الوليمة وجمعه أعراس وعرسات والعروس نعت الرجل والمرأة والعرب تؤنث العرس، وعن الفراء والأصمعي وأبي زيد ويعقوب: هي أنثى وتصغيرها عريس وعريسة.

وقيل: تصغيرها بغير ياء وهذا نادر لأن حقه الهاء إذ هي مؤنث على ثلاثة أحرف.

وفي الحديث: جواز بيع الإذخر وسائر المباحات والاكْتِسَابُ منها للرفيع والوضيع.

وفيه: الاستعانة بأهل الصناعة فيما ينفق عندهم.

وفيه: جواز معاملة الصائغ ولو كان يهوديًا.

وفيه: الاستعانة على الولائم والتكسب لها من طيب الكسب.

وفيه: أن طعام الوليمة على الناكح، وأما مطابقة الحديث للترجمة فمن حيث إن فيه جواز معاملة الصواغين ورجال إسناد الحديث ما بين مروزي وهو شيخه وشيخه وأيلي وهو يؤنس ومدني وهو غيرهم وقد أخرج متنه المؤلف في اللباس والخمس والمغازي والشراب وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْأَشْرِبَةِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِرَاحِ.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي نص عليه ابن ماكولا وابن البيع وأكد ذلك قول الإسماعيلي حَدَّثَنَا ابن عبد الكريم ثنا إسحاق بن شاهين ثنا خالد وكذا قول أبي نعيم ثنا أحمد بن عبد الكريم الوزان ثنا إسحاق بن شاهين ثنا خالد.

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطحان، (عَنْ خَالِدٍ) هو الحذاء، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مَكَّةَ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَإِنَّمَا حَلَّتْ لِي سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ لَا يُخْتَلَى خِلَاهَا،

وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُلْتَقَطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ وَقَالَ عَبَّاسُ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: إِلَّا الْإِذْخَرَ، لِصَاعَتِنَا وَلِسُقْفِ بَيْوتِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»، فَقَالَ عِكْرِمَةُ: هَلْ تَذَرِي مَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا؟ هُوَ أَنْ تُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ وَتُنْزِلَ مَكَانَهُ، قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ خَالِدٍ لِصَاعَتِنَا وَقُبُورِنَا⁽¹⁾.

وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا يُلْتَقَطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ (فَإِنْ قِيلَ: الْكَلَامُ فِي بَيَانِ الْخِصَالِ الْمُخْتَصَةِ بِالْحَرَمِ وَهَذَا الْحُكْمُ غَيْرُ مُخْتَصٍ بِهِ إِذْ لِقِطَّةُ الْحِلِّ حُكْمُهَا كَذَا، فَمَا وَجَّهَ إِيرَادَهُ هَهُنَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنَّهُ لِدَفْعِ وَهْمٍ مِنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ لِقِطَّةَ الْحَرَمِ لَا تَرْفَعُ أَصْلًا كَمَا لَا يَقْطَعُ شَجَرَتَهَا، وَقَدْ مَضَى الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ لَا يَنْفَرُ صَيْدُ الْحَرَمِ.

(وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: إِلَّا الْإِذْخَرَ) بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ بَيْنَهُمَا ذَالٌ مَعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ.

(لِصَاعَتِنَا) جَمْعُ صَائِغٍ، (وَلِسُقْفِ بَيْوتِنَا، فَقَالَ) ﷺ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ»، فَقَالَ عِكْرِمَةُ: هَلْ تَذَرِي مَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا؟ هُوَ أَنْ تُنَحِّيَهُ مِنَ الظِّلِّ وَتُنْزِلَ مَكَانَهُ وَمُنَاسِبَةٌ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ فِي قَوْلِهِ لِصَاعَتِنَا وَالْحَدِيثِ قَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

(قَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ، (عَنْ خَالِدٍ) هُوَ الْحَذَاءُ وَصَرَّحَ بِهِ الْكِرْمَانِيُّ.

(لِصَاعَتِنَا وَقُبُورِنَا) يَعْنِي أَنَّهُ زَادَ قَوْلَهُ وَقُبُورِنَا وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قِيلَ نَبِهَ عِكْرِمَةُ بِذَلِكَ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ الْإِتْلَافِ وَسَائِرِ أَنْوَاعِ الْأَذَى تَنْبِيهًا بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى، وَقَدْ خَالَفَ عِكْرِمَةَ عَطَاءٌ وَمَجَاهِدٌ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِطَرْدِهِ مَا لَمْ يَفْضَ إِلَى قَتْلِهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ الْحَكَمِ عَنْ شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنَّ حِمَامًا كَانَ عَلَى الْبَيْتِ فَذَرَقَ عَلَى يَدِ عُمَرَ فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ فَطَارَ فَوَقَعَ عَلَى بَعْضِ بَيْوتِ مَكَّةَ فَجَاءَتْ حَيَّةٌ فَأَكَلَتْهُ، فَحُكِمَ عُمَرُ عَلَى نَفْسِهِ بِشَاةٍ.

وَرَوَى مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ عُثْمَانَ نَحْوَهُ أَه.

29 - باب ذِكْر الْقَيْنِ وَالْحَدَّادِ

2091 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ حَبَّابٍ، قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ

29 - باب ذِكْر الْقَيْنِ وَالْحَدَّادِ

(باب ذِكْر الْقَيْنِ) بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره نون، قَالَ ابن دريد أصل القين الحدَّاد ثم صار كل صائغ عند العرب قَيْنًا، وَقَالَ الزجاج: القَيْنُ الذي يصلح الأسنة، والقَيْنُ أيضًا الحدَّاد وكان البُخَارِيُّ اعتمد القول الصائر إلى التغاير بينها حيث عطف عليه قوله: (وَالْحَدَّادِ) ويجوز أن يكون من عطف التفسير وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين فكأنه ألحق الحداد به في الترجمة لاشتراكهما في الحكم هذا.

وَالْقَيْنُ أيضًا: يطلق على العبد، والقَيْنَةُ تطلق على الأمة والجارية والماشطة فيمكن أن يكون عطف الحداد على القين ليعلم أن مراده من القين هو الحداد ولا غير وذلك كما في قوله تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: 86].

وفي الحديث: «ليلني أولو الأحلام والنهي» وقالت النحاة: هذا من عطف الشيء على مرادفه والتَّقَيْنُ التَّزَيْنُ بأنواع الزينة، وقالت أم أيمن: أنا قَيْنْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَي: زَيَّنْتُهَا، والقَيْنُ يجمع على أَقْيَانٍ وَقُيُونٍ، وَقَانَ يَقِينُ قِيَانَةً أَي: صار قَيْنًا وَقَانَ الحديدَ قَيْنًا، عملها، وَقَانَ الإِنَاءَ قَيْنًا أصلحه وفي التلويح وفي بعض الأصول: لم يذكر الحداد.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) قد تكرر ذكره قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) هو مُحَمَّدُ ابن أبي عدي بفتح العين المهملة وكسر الدال واسم أبي عدي إِبْرَاهِيمُ البصري، (عَنْ شُعْبَةَ) ابن الحجاج، (عَنْ سُلَيْمَانَ) الْأَعْمَشُ، (عَنْ أَبِي الضُّحَى) بضم الضاد المعجمة مسلم بن صبيح، (عَنْ مَسْرُوقٍ) ابن الأجدع عبد الرحمن والأجدع لقبه، (عَنْ حَبَّابٍ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى هو ابن الأرت وقد مر في الصلاة أنه (قَالَ: كُنْتُ قَيْنًا) أَي: حدادًا (فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ لِي عَلَى الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ) بالهمزة بعد الألف وذكر ابن الكلبي عن جماعة

دَيْنٌ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَهُ، قَالَ: لَا أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقُلْتُ: «لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ، ثُمَّ تُبْعَثَ»، قَالَ: دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ وَأُبْعَثَ، فَسَأَوْتَنِي مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ،

في الجاهلية أنهم كانوا زنادقة منهم العاص بن وائل وعقبة بن أبي معيط والوليد ابن المغيرة وأبي بن خلف.

(دَيْنٌ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاضَهُ) أي: فأتيت العاص أطلب منه ديني، (قَالَ: لَا أُعْطِيكَ) أي: فَقَالَ العاص لَا أُعْطِيكَ حَقَّكَ (حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَقُلْتُ: «لَا أَكْفُرُ حَتَّى يُمِيتَكَ اللَّهُ، ثُمَّ تُبْعَثَ» وفي رواية مسلم فقلت له لن أكفر به حتى تموت ثم تبعث، وفي رواية الترمذي: فقلت: لا حتى تموت ثم تبعث قَالَ: وَإِنِّي لَمِيتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ فقلت: نعم، فَقَالَ إِن لِي هُنَاكَ مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ فَإِنْ قِيلَ: مَنْ عَيْنَ لِلْكَفْرِ أَجَلًا فَهُوَ كَافِرٌ الْآنَ إِجْمَاعًا فَكَيْفَ صَدَرَ هَذَا عَنْ خُبَابٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَدِينُهُ أَصَحُّ وَعَقِيدَتُهُ أَثْبَتُ وَإِيمَانُهُ أَقْوَى وَآكِدٌ.

فالجواب: أنه لم يرد به خباب هذا وإنما أراد لا تعطيني حتى تموت وتبعث، أو أنك لا تعطيني ذلك في الدنيا فهناك يؤخذ منك قسرًا وجبرًا.

وقال أبو الفرج: لما كان اعتقاد هذا المخاطب أنه لا يبعث خاطبه على اعتقاده فكأنه قال: لا أكفر أبدًا وقيل أراد خباب أنه إذا بعث لا يبقى كفر لأن الدار دار الآخرة ولا مجال فيها للكفر والإنكار وهذا نظير قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: 56].

(قَالَ) أي: العاص: (دَعْنِي حَتَّى أَمُوتَ) أي: حتى أن أموت، (وَأُبْعَثَ) على البناء للمفعول.

(فَسَأَوْتَنِي) على البناء للمفعول أَيْضًا (مَا لَا وَوَلَدًا فَأَقْضِيكَ) قَالَ مقاتل صاغ خباب للعاص شَيْئًا مِنَ الْحَلِيِّ فَلَمَّا طَلَبَ مِنْهُ الْأَجْرَ قَالَ: أَلَسْتُمْ تَزْعُمُونَ أَنْ فِي الْجَنَّةِ الْحَرِيرَ وَالذَّهَبَ وَالْفُضَّةَ وَالْوَلَدَانَ؟ قَالَ خَبَابُ نَعَمْ قَالَ الْعَاصُ فَمِيعَادُ مَا بَيْنَنَا الْجَنَّةُ؟

وَقَالَ الْوَاحِدِيُّ: قَالَ الْكَلْبِيُّ وَمَقَاتِلُ: كَانَ خَبَابٌ قَيْنَا وَكَانَ يَعْمَلُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ وَكَانَ الْعَاصُ يُوْخِرُ حَقَّهُ فَأَتَاهُ يَتَقَاضَاهُ فَقَالَ: مَا عِنْدِي الْيَوْمَ مَا أَقْضِيكَ فَقَالَ خَبَابُ: لَسْتُ مَفَارِقَكَ حَتَّى تَقْضِيَنِي فَقَالَ الْعَاصُ: يَا خَبَابُ مَا لَكَ مَا كُنْتَ هَكَذَا

فَنَزَلَتْ: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ۖ﴾ أَطْلَعَ الْغَيْبَ أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ [مريم: 77 - 78].

وإن كنت لحسن الطلب قَالَ: ذاك إذ كنت على دينك وأما اليوم فأنا على الإسلام قَالَ: أفلستم تزعمون أن في الجنة ذهبًا وفضة وحريرًا؟ قَالَ: بلى قَالَ فَأَخْرَنِي حَتَّى أَقْضِيكَ فِي الْجَنَّةِ اسْتَهْزَأَ فَوَاللَّهِ إِنْ كَانَ مَا تَقُولُ حَقًّا إِنِّي لَأَفْضَلُ فِيهَا نَصِيبًا مِنْكَ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى الْآيَةَ، وَفِي رَوَايَةٍ قَالَ: لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ قَالَ: لَا وَاللَّهِ لَا أَكْفُرُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا وَلَا حِينَ بَعَثْتَ قَالَ: فَإِنِّي مَبْعُوثٌ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِذَا بَعَثْتُ جِسْتَنِي فَيَكُونُ لِي ثَمَّةٌ مَالٌ وَوَلَدٌ فَأَعْطِيكَ.

﴿فَنَزَلَتْ: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَّوَلَدًا ۖ﴾﴾ (لما كان مشاهدة الأشياء ورؤيتها طريقا إلى الإحاطة بها علما وإلى صحة الخبر عنها استعملوا أرايت في معنى أخبر والفاء جاءت لإفادة معناها بالذي هو التعقيب كأنه قَالَ أَخْبِرْ أَيْضًا بِقِصَّةِ هَذَا الْكَافِرِ وَأَذْكَرْ حَدِيثَهُ عَقِيبَ حَدِيثِ أَوْلَئِكَ وَهُوَ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ كَفَرَ بِالْقُرْآنِ وَقَالَ: لَأَعْطِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا يَعْنِي فِي الْجَنَّةِ بَعْدَ الْبَعْثِ وَقَرَأَ حَمْزَةَ وَالْكَسَائِي وَلَدًا بضم الواو وسكون اللام وقرأ الباقر بفتحها وهما لغتان كالعرب والعرب وقيس تجعل الولد جمعا والولد واحداً وفي ديوان الأدب للفارابي في باب فعل بضم الفاء وسكون العين الولد لغة في الولد ويكون واحداً وجمعا وذكره أَيْضًا فِي بَابِ فَتَحِ الْفَاءِ وَفِي الْمَحْكَمِ الْوَلَدُ وَالْوَلَدُ مَا وَلَدَ أَبًا مَا كَانَ وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ جَمْعٌ وَلَدٌ كَوَثْنٌ وَوَثْنٌ وَالْوَلَدُ كَالْوَلَدِ لَيْسَ بِجَمْعٍ وَالْوَلَدُ أَيْضًا الرَّهْطُ.

﴿﴿أَطْلَعَ الْغَيْبَ﴾﴾ [مريم: 78] من قوهم اطلع الجبل إذا ارتقى أعلاه وطلع الشئ قَالَ جَرِيرٌ لَا قِيَتَ مَطْلَعُ الْجِبَالِ وَعَوْرًا وَيَقُولُونَ وَمَطْلَعًا لَذَلِكَ أَلَا يَسْلُمُ أَي: عَالِيًا لَهُ مَالِكًا لَهُ وَلَا خِيَارَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ شَأْنُ كَأَنَّهُ يَقُولُ تَعَالَى: أَوْ قَدْ بَلَغَ فِي عَظِيمِ شَأْنِهِ إِلَى أَنْ ارْتَقَى إِلَى عِلْمِ الْغَيْبِ الَّذِي تَوَحَّدَ بِهِ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ حَتَّى ادَّعَى أَنْ يُؤْتَاهُ مَالًا وَوَلَدًا وَتَأَلَّى عَلَيْهِ أَي: أَقْسَمَ عَلَيْهِ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْظَرَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ؟ وَعَنْ مُجَاهِدٍ أَعْلَمَ عِلْمَ الْغَيْبِ حَتَّى يَعْلَمَ أَفِي الْجَنَّةِ هُوَ أَوْ لَا؟

﴿﴿أَمْ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾﴾ أَوْ اتَّخَذَ مِنْ عَالَمِ الْغُيُوبِ عَهْدًا بِذَلِكَ أَي:

هل عهد الله أن يؤتیه ذلك، قاله الكلبي، والحاصل: أنه لا يتوصل إلى العلم به إلا بأحد هذين الطريقتين وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَم قَالَ: لا إله إلا الله وعن قَتَادَةَ أَم قدم عملاً صالحاً فهو يرجو هذا وذلك لأن وعد الله بالثواب على كلمة الشهادة والعمل الصالح كالعهد عليه وفي الحديث أن الحداد لا يضره مهنة صناعته إذا كان عدلاً قَالَ أَبُو الْعَتَاهِيَةِ (1):

ألا إنما التقوى هو العز والكرم وحبك للدنيا هو الذل والعدم
وليس على حر تقي نقيصة إذا أسس التقوى وإن حاك أو حجم
وفيه: أن الكلمة من الاستهزاء يتكلم بها المرء فتكتب له بها سخطة إلى يوم القيامة ألا يرى وعيد الله تَعَالَى على استهزائه لقوله: ﴿سَكَتُوبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا ۖ وَرِثَتُهُمْ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ [٨٠] [مريم: 79-80] يعني من المال والولد بعد إهلاكنا إياه ﴿وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ أي: نبعثه وحده تكذيباً لظنه.
وفيه: جواز الإغلاظ في اقتضاء الدين لمن خالف الحق وظهر منه الظلم والعداوة.

ورجال إسناد الحديث ما بين بصري وواسطي وكوفي وقد أخرج متنه المؤلف في المظالم التفسير والإجارة أيضاً وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في ذكر المنافقين والترمذي في التفسير وكذا النَّسَائِيُّ فيه.

﴿سَكَتُوبُ مَا يَقُولُ﴾ أي: سنظهر له أننا كتبنا قوله وسننتقم منه انتقام من كتب جريمة العد وحفظها عليه، فإن نفس الكتابة لا تتأخر عن القول، لقوله تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [١٨] [ق: 18] ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ أي: ونطوّل له من العذاب ما يستأهله أو نزيد عذابه ونضاعف له لكفره وافترائه واستهزائه على الله، ولذلك أكدّه بالمصدر دلالة على فرط غضبه عليه، ﴿وَرِثَتُهُ﴾ بموته، ﴿مَا يَقُولُ﴾ يعني: المال والولد وهو بدل اشتمال أي: نهلكه ونرث ماله وولده، ﴿وَيَأْتِينَا﴾ أي: يوم القيامة، ﴿فَرْدًا﴾ أي: لا يصحبه مال ولا ولد كان له في الدنيا.

(1) رافضاً لهذا القول منفرداً عنه.

30 - باب ذكر الخِيَاطِ

2092 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: إِنَّ خِيَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا، فِيهِ دُبَاءٌ وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ «يَتَتَبَعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي الْقَصْعَةِ»،

30 - باب ذكر الخِيَاطِ

(باب ذكر الخِيَاطِ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد المثناة التحتية ويلتبس هذا بالحنَّاط بفتح المهملة وتشديد النون وهو بيع الحِنْطَةِ، وبالحَبَّاط بفتح الخاء والمعجمة وتشديد الموحدة وهو بيع الخِبْطِ، منهم عيسى بن عيسى كان حَبَّاطًا ثم صار حَنَّاطًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: إِنَّ خَبَّاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِبَطْعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبْزًا وَمَرَقًا) قَالَ الإسماعيلي: الخبز الذي جاء به الخياط كان في شعير وَقَالَ الداودي فيه دليل على أنه صنع بذلك الخبز والمرق ثريدًا.

(فِيهِ دُبَاءٌ) بضم الدال المهملة وتشديد الموحدة ممدودًا هو القرع واحدته دبَّاءة وفي الجامع للقزاز الدبَّاء بالقصر لغة في القرع وذكره ابن سيدة في الممدود الذي ليس بمقصور من لفظه وفي شرح المذهب هو القرع اليابس وَقَالَ العيني فيه نظر لأن القرع اليابس لا يطبخ بدليل حديث الباب.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ الدينوري في كتاب النبات: الدباء من البقطين ما ينفرش ولا ينتهض كجنس البطيخ والقثاء وقد روي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كل ورقة اتسعت ورقته فهو يقطين.

(وَقَدِيدٌ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَتَتَبَعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوَالِي) بفتح اللام (الْقَصْعَةَ) قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: تتبعه في حوالي القصعة لأن الطعام كان مختلفًا فكان يأكل ما يعجبه

قَالَ: «فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَيْدٍ».

منه وهو الدباء ويترك ما لا يعجبه وهو القديد.

(¹) قَالَ: «فَلَمْ أَزَلْ أَحِبُّ الدُّبَاءَ مِنْ يَوْمَيْدٍ» وفي الحديث جواز الإجارة على الخياطة ردًا على من أبطلها بعله أنها ليست بأعيان مرئية ولا صفات معلومة وفي صنعة الخياطة معنى ليس في سائر ما ذكره البُخَارِيُّ من القين والصانغ والنجار لأن هؤلاء الصنّاع إنما يكون منهم الصنعة المحضّة فيما يستصنعه صاحب الحديد والخشب والفضة والذهب وهي أمور من الصنعة يوقف على حدها ولا يختلط بها غيرها.

والخياط: إنما يخطط الثوب في الأغلب بخيوط من عنده فيجتمع إلى الصنعة الآلة وأحدهما: التجارة، والآخر: الإجارة وحصة أحدهما لا تتميز من الأخرى وكذلك في الخراز والصباغ إذا كان يخرز بخيوطه ويصبغ بصبغه على العادة المعتادة فيما بين الصنّاع.

والقياس: أن لا يصح ذلك إلا أن الشارع وجدهم على هذه العادة أول زمن الشريعة فأقرهم على ذلك ولم يغيرها إذ لو طولبوا بغير ذلك لشق عليهم فأشفق عليهم وأرفق فصار بمعزل عن موضوع القياس للإرفاق.

وفي الحديث أيضًا الإجابة إلى الدعوة وقد اختلف فيها. فمنهم: من أوجبها.

ومنهم: من قَالَ: هي سنة.

ومنهم: من قَالَ: هي مندوب إليها.

وفيه أيضًا: دلالة على تواضع النَّبِيِّ ﷺ حيث أجاب دعوة الخياط وشبهه.

وفيه: فضيلة أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث بلغت محبته رسول الله ﷺ إلى أنه كان يحب ما أحبه ﷺ من الأطعمة.

وفيه: دليل على فضيلة القرع على غيره وذكر أصحابنا الحنفية أن من قَالَ كان النَّبِيُّ ﷺ يحب القرع فَقَالَ الآخر أنا لا أحب القرع يخشى عليه من الكفر.

(1) أنس رضي الله عنه.

31 - باب ذِكْر النَّسَاجِ

2093 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ، قَالَ: أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ، هِيَ الشَّمْلَةُ مَنْسُوجٌ

وفيه ما قاله الكرمانى في أن الصفحة التي قربت إليه ﷺ كانت له وحده فإنه إذا كان له ولغيره فالمستحب أن يأكل مما يليه لقوله ﷺ: «كل مما يليك». وفيه أيضًا: جواز أكل الشريف طعام الخياط والصانع وإجابته إلى دعوته وفيه إثباته ﷺ منازل أصحابه والائتمار بأمرهم وقد قال شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا أَرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَكُمُ عَنْهُ إِنِ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ﴾ [هود: 88] فتأسى به في الإجابة.

وفيه: الإجابة إلى الثريد وهو خير الطعام.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فظاهرة والحديث أخرجه المؤلف في الأطعمة أيضًا، وأخرجه مُسْلِمٌ في الأطعمة وكذا أَبُو دَاوُدَ وأخرجه التِّرْمِذِيُّ فيه وفي الشمائل، والنسائي في الوليمة وقال التِّرْمِذِيُّ: حسن صحيح.

31 - باب ذِكْر النَّسَاجِ

(باب) ذكر (ذِكْر النَّسَاجِ) بفتح النون وتشديد السين المهملة وآخره جيم ويلتبس بالنساج بالخاء المعجمة في آخره.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد القاري من قارة وأصله مدني سكن الإسكندرية.

(عَنْ أَبِي حَازِمٍ) ⁽¹⁾ سلمة بن دينار المدني القاضي من عباد المدينة أنه (قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ بِبُرْدَةٍ) بضم الباء الموحدة كساء مربع يلبسها الأعراب.

(قَالَ) أي: سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ فَقِيلَ لَهُ: نَعَمْ، هِيَ الشَّمْلَةُ) وهي كساء يشتمل به (مَنْسُوجٌ) ويروى منسوجة وارتفاعه على أنه خبر

(1) بالمهمله والزاي.

فِي حَاشِيَتِهَا⁽¹⁾، قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُو كَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْسُئِيهَا. فَقَالَ: «نَعَمْ». فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ، فَطَوَّاهَا ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِيَّاهُ، لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنُهُ.

مبتدأ محذوف أي: هو منسوج وقوله: (فِي حَاشِيَتِهَا) من باب القلب أي: منسوجة فيها حاشيتها أي: أحد جوانبها قيل معناه أن لها هدبًا.

(قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدِي أَكْسُو كَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا) بالنصب على الحالية في رواية الكشميهني، وفي رواية غيره: محتاج بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: ومحتاج إليها.

(فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اكْسُئِيهَا. فَقَالَ: «نَعَمْ». فَجَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَجْلِسِ، ثُمَّ رَجَعَ) يعني: رجع بعد قيامه من مجلسه، (فَطَوَّاهَا ثُمَّ أَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، سَأَلْتَهَا إِيَّاهُ، لَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لَا يَرُدُّ سَائِلًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ إِلَّا لِتَكُونَ كَفَنِي يَوْمَ أَمُوتُ، قَالَ سَهْلٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَكَانَتْ كَفَنُهُ) وفي الحديث أن كسب النساء حلال: وفيه أيضًا جواز إعداد الكفن قبل الموت، وكرم رسول الله ﷺ وإيثاره على نفسه مع الاحتياج ﷺ، والحديث قد مضى في كتاب الجنائز في باب من استعد الكفن في زمن النَّبِيِّ ﷺ وقد مر الكلام فيه هناك مستوفى.

(1) قال القسطلاني: أي: منسوجة فيها حاشيتها فهو من باب القلب كما قاله في الكواكب، اهـ. وتقدم الحديث في كتاب الجنائز في باب من استعد الكفن، الخ. بلفظ ببرة منسوجة فيها حاشيتها، قال الحافظ قال الداودي: يعني أنها لم تقطع من ثوب فتكون بلا حاشية؛ وقال غيره حاشية الثوب هدبه؛ فكأنه قال: إنها جديدة لم يقطع هدبها ولم تلبس بعد، وقال القزاز: حاشيتا الثوب ناحيتهما اللتان في طرفهما الهدب، اهـ. قلت: والأوجه عندي في معناه أن حاشيتها لم تكن ذات هدبة بل كانت منسوجة: وهاتان الطريقتان معروفتان في الأردية، والمناديل بعضها يكون ذات هدبة وبعضها منسوجة الحواشي.

32 - باب النَّجَّار

2094 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: أَتَى رَجُلًا إِلَى سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْمُنْبَرِ، فَقَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ، امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ: «أَنْ مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ»، فَأَمَرْتُهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ، ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، فَأَمَرَ بِهَا فَوُضِعَتْ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ.

2095 - حَدَّثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ،

32 - باب النَّجَّار

(باب) ذكر (النَّجَّار) بفتح النون وتشديد الجيم، وفي رواية الكشميهني باب النِّجَارَة بكسر النون وتخفيف الجيم وفي آخره هاء التانيث وبه ترجم أبو نعيم في المستخرج والأول أشبه لبقية التراجم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) ابن حازم، (عَنْ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار المذكور آنفاً.

(قَالَ: أَتَى رَجُلًا إِلَى سَهْلِ) أي: (ابن سَعْدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَسْأَلُونَهُ عَنِ الْمُنْبَرِ) أي: عن كيفية اتخاذه، (فَقَالَ) سهل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى فُلَانَةٍ، امْرَأَةٍ قَدْ سَمَّاهَا سَهْلٌ: أَنْ) تفسيرية (مُرِّي غُلَامَكَ النَّجَّارَ، يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا، أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ إِذَا كَلَّمْتُ النَّاسَ، فَأَمَرْتُهُ يَعْمَلُهَا مِنْ طَرَفَاءِ الْغَابَةِ) طرفاء بفتح المهملة وبالمدة شجر من أشجار البادية والغابة بتخفيف الموحدة الأجمة وهي أشم موضع بالحجاز.

(ثُمَّ جَاءَ بِهَا، فَأَرْسَلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَا، فَأَمَرَ) (بِهَا) أي: بوضعها في موضعه، (فَوُضِعَتْ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ) والحديث قد مضى بأطول منه في كتاب الجمعة في باب الخطبة على المنبر وقد مرّ الكلام فيه مستوفى أيضًا.

(حَدَّثَنَا خَلَادُ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام على وزن فعال (ابن) يَحْيَى) ابن صفوان أَبُو مُحَمَّدٍ السَّلَمِيُّ الكوفي وهو من أفراد البُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ) على وزن أفعل ضد الأيسر المخزومي المكي أيمن

عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنِّي لِي غُلَامًا نَجَارًا قَالَ: «إِن شِئْتَ»، قَالَ: فَعَمِلْتُ لَهُ الْمِنْبَرَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ، فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عِنْدَهَا، حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى أَخَذَهَا، فَضَمَّهَا إِلَيْهِ، فَجَعَلَتْ تَتْنُ أَنْيْنَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ، حَتَّى اسْتَقَرَّتْ، قَالَ: «بَكَتْ عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ».

الحبشي مولى أبي عمرو المخزومي المكي وهو من أفراد البُخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) قِيلَ: هِيَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْأَنْصَارِيَّةُ وَقِيلَ: مِينَا (قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئًا تَقْعُدُ عَلَيْهِ) إِذَا كَلِمَتِ النَّاسَ.

(فَإِنِّي لِي غُلَامًا نَجَارًا قَالَ) ﷺ: (إِن شِئْتَ، قَالَ) أَي: جَابِرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَعَمِلْتُ لَهُ الْمِنْبَرَ) ثَلَاثَ دَرَجَاتٍ كَمَا جَاءَ فِي رِوَايَةٍ.

(فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ قَعَدَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ الَّذِي صُنِعَ، فَصَاحَتِ النَّخْلَةُ) أَي: الْجَذَعُ (الَّتِي كَانَ يَخْطُبُ عِنْدَهَا، حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنْشَقَّ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ) عَنِ الْمِنْبَرِ (حَتَّى أَخَذَهَا، فَضَمَّهَا إِلَيْهِ، فَجَعَلَتْ تَتْنُ أَنْيْنَ الصَّبِيِّ الَّذِي يُسَكَّتُ) بَضْمُ الْمَثَانَةِ التَّحْتِيَّةِ وَتَشْدِيدُ الْكَافِ مِنَ التَّسْكِيَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(حَتَّى اسْتَقَرَّتْ، قَالَ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهُ رَاوِي هَذَا الْحَدِيثِ لَكِنْ صَرَحَ وَكَيْعُ فِي رِوَايَةٍ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ أَيْمَنَ: بِأَنَّهُ ﷺ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْهُ (بَكَتْ) أَي: النَّخْلَةُ (عَلَى مَا كَانَتْ تَسْمَعُ مِنَ الذِّكْرِ) وَفِي الْحَدِيثِ فَضِيلَةُ الذِّكْرِ وَمُعْجَزَةٌ ظَاهِرَةٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ.

وفيه: رد للقدريَّة لأن الصياح ضرب من الكلام وهم لا يجوزون الكلام إلا من ذي فم ولسان كأنهم لم يسمِعوا قول الله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا﴾ [فصلت: 21] الآية.

وفيه: أن الأشياء التي لا روح لها يعقل إلا أنها لا تتكلم حتى يؤذن لها. وقد مضى هذا الحديث في كتاب الجمعة في باب الخطبة على المنبر وقد مر الكلام فيه أيضًا.

33 - باب شِراءِ الحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا مِنْ عُمَرَ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: جَاءَ مُشْرِكٌ بِعَنَمٍ، فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَاةً، وَاشْتَرَى مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا.

فائدة:

يروى أن الحسن البصري رَجَمَهُ اللَّهُ كان إذا حدث بهذا الحديث بكى
وَقَالَ: يا عباد الله إن الخشبة تحنُّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شوقًا إليه لمكانه وأنتم
أحقُّ أن تشاقبوا إلى لقاءه ونظم صالح الشافعي حيث يقول:
وحنَّ إليه الجذع شوقًا ورقة ورجع صوتًا كالعشار مرددا
فبادره ضمًّا فقرّ لوقته لكل امرئ من دهره ما تعودا

33 - باب شِراءِ الحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ

باب شِراءِ الإمامِ الحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ كذا في رواية أبي ذر عن غير الكشميهني
وليست هذه الترجمة بموجودة في رواية الباقرين وروى: (باب شِراءِ الحَوَائِجِ
بِنَفْسِهِ) بغير ذكر لفظ الإمام وفائدة هذه الترجمة دفع توهم من يتوهم أن تعاطي
ذلك يقدر في المروءة.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: اشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ جَمَلًا مِنْ عُمَرَ) رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ هذا التعليق وصله البُخَارِيُّ في كتاب الهبة وسيأتي إن شاء الله تعالى
وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِنَفْسِهِ هذا التعليق وصله البُخَارِيُّ في باب
شراء الإبل الهيم يأتي بعد باب إن شاء الله تعالى ثم هذا التعليق لم يثبت في هذا
الصحيح إلا في رواية الكشميهني وحده (وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُمَا: جَاءَ مُشْرِكٌ بِعَنَمٍ، فَاشْتَرَى النَّبِيُّ ﷺ مِنْهُ شَاةً) وهذا التعليق وصله
البُخَارِيُّ في حديث سيأتي في أواخر البيوع في باب الشراء والبيع مع المشركين.

(وَاشْتَرَى) النَّبِيُّ ﷺ (مِنْ جَابِرٍ بَعِيرًا) والبعير من الإبل بمنزلة الإنسان من
الناس يقال للجمل والناقة هذا طرف من حديث موصول يأتي في الباب الذي
يليه إن شاء الله تعالى .

2096 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ».

34 - بَابُ شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً
أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ

وهذه التعاليق تطابق الترجمة مطابقة ظاهرة .

وفائدتها بيان جواز مباشرة الكبير والشریف والحاكم شراء الحوائج بأنفسهم وإن كان لهم من يكفيهم ذلك فإن فيه إظهار التواضع والمسكنة والافتداء بالنبي ﷺ وبمن بعده من الصحابة والتابعين والسلف الصالحين وكان فعل النبي ﷺ ذلك للتشريع لأئمة ولإظهار التواضع.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عِيسَى) أَبُو يَعْقُوبَ الْمَرْزُوقِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَبِالزَّايِ الضَّرِيرِ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ، (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ) ابْنِ يَزِيدٍ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا بِنَسِيئَةٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعَهُ» ومطابقته للترجمة ظاهرة وقد مضى في أوائل البيوع في شراء النبي ﷺ بالنسيئة.

34 - بَابُ شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحَمِيرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً
أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ

(باب) بيان حكم (شراء الدواب) جمع دابة وهي في أصل الوضع كل ما يدب على الأرض ثم استعملت في العرف لكل حيوان يمشي على أربع وهي تتناول الحمير فقوله: (والحمير) بضمين جمع حمار، تخصيص بعد تعميم ولا يظهر له فائدة على أن حديثي الباب ليس فيهما ذكر الحمير فكأنه أشار إلى إلحاقها في الحكم بالإبل فافهم، وفي رواية غير أبي ذر: الحمير وكلاهما جمع حمار فإن الحمار يجمع على حمير وحمُر وأحمره ويجمع الحمُر على حمُرَات جمع صحة.

(وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا) قيل قوله وجمالاً لا طائل تحته لأنه داخل في

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ» يَعْنِي جَمَلًا صَغَبًا.
 2097 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ
 وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
 فِي غَزَاةٍ، فَأَبْطَأَ بِي جَمَلِي

قوله دابة إلا أن يقال إنما خص الجمل بالذكر لكونه مذكورًا في حديث الباب.
 (وَهُوَ) أي: والحال أن البائع (عَلَيْهِ) أي: على الجمل (هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ)
 أي: الشراء المذكور (قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ) البائع منه أو يشترط في القبض قدر
 زائد على مجرد التخلية وفيه خلاف سيأتي في باب إذا اشترى شيئًا فوجب من
 ساعته فلذلك لم يذكر جواب الاستفهام.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (بِعْنِيهِ
 يَعْنِي جَمَلًا صَغَبًا) هذا طرف من حديث سيأتي في كتاب الهبة في باب إذا اشترى
 شيئًا فوهب من ساعته والصعب نقيض الذلول يقال أصعب الجمل إذا تركته فلم
 تركبه ولم تمسه بحمل حتى صار صعبًا.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد
 الثقفي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر، (عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ)
 بفتح الكاف وسكون المثناة التحتية وبالسین المهملة وفي آخره نون أبو نعيم
 الأسدي مولى عبد الله بن الزبير بن العوام مات سنة تسع وعشرين ومائة.

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي
 غَزَاةٍ) يقال: إن الغزوة التي كان فيها ذلك هي غزوة ذات الرقاع.

(فَأَبْطَأَ بِي) الباء المتعدية (جَمَلِي) قَالَ الْفَرَاءُ: الجمل زوج الناقة والجمع
 جمال وأجمال وجماليات وجمالي ويطلق عليه البعير لأن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 قَالَ فِي الْحَدِيثِ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: بَعْتُهُ يَعْنِي بَعِيرَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَاشْتَرَطْتُ
 حَمَلَانَهُ إِلَى أَهْلِهِ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: تَرَانِي إِنَّمَا مَا كَسْتُكَ لِأَذْهَبَ بِحَمْلِكَ خَذَ
 جَمْلَكَ وَثَمَنَهُ فَهَمَا لَكَ.

وَقَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: البعير الجمل البازل.

وقيل: الجذع وقد يكون للأنثى ويجمع على أبعرة وأباعر وأبايعر ويعران.

وَأَعْيَا، فَأَتَى عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ «جَابِرُ»: فَقُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا شَأْنُكَ؟» قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلَيَّ جَمَلِي وَأَعْيَا، فَتَخَلَّفْتُ، فَتَزَلَّ يَحْجُنُهُ.....

(وَأَعْيَا) أي: عجز عن الذهاب إلى مقصده لعيته وعجزه عن المشي يقال: عييت بأمرٍ إذا لم تهتد لوجهه وأعياني هو ويقال: أعيب فهو مُعَيٌّ ولا يقال: عيان يستعمل لازماً ومتعدياً.

(فَأَتَى عَلَيَّ) بتشديد الياء (النَّبِيُّ ﷺ) وفي رواية الطَّحَاوِيُّ: فأدركه رسول الله ﷺ، وفي رواية للبخاري: فمر النَّبِيُّ ﷺ فضربه فدعا له فسار سيرا ليس يسير مثله.

وفي رواية مسلم: كان يعني جابراً يسير على جمل قد أعيب فأراد أن يسببه قَالَ فلحقني النبي فدعا لي وضربه فسار سيرا لم يسر مثله.

(فَقَالَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ: (جَابِرُ) قَالَ الكرمانى: قوله جابر ليس هو فاعل قَالَ: ولا منادى بل هو خبر مبتدأ محذوف.

وتعقبه العيني بأن قوله ليس هو فاعل قَالَ: صحيح وأما قوله ولا منادى فغير صحيح بل هو منادى تقديره يا جابر حذف منه حرف النداء وكذا وقع في رواية الطَّحَاوِيُّ فَقَالَ: فأدركه النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: ما شأنك يا جابر فَقَالَ: أعيب ناضحي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ أمعك شيء؟ فأعطاه قضيباً أو عوداً فنخسه أو قال فضربه فسار سيرة لم يكن يسير مثلها وذكر هنا الناضح موضع البعير والجمل والناضح بالنون والضاد المعجمة والحاء المهملة بالبعير الذي يستقى عليه والأنثى ناضحة، انتهى.

وأنت خبير بأن قوله: (فَقُلْتُ: نَعَمْ) في هذه الرواية يقتضي ما قاله الكرمانى، فتأمل.

(قَالَ) ﷺ: (مَا شَأْنُكَ؟) أي: ما حالك وما جرى لك حتى تأخرت عن الناس، (قُلْتُ: أَبْطَأَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (جَمَلِي وَأَعْيَا، فَتَخَلَّفْتُ، فَتَزَلَّ) أي: رسول الله ﷺ قَالَ في التوضيح: فيه نزول الشارع لأصحابه (يَحْجُنُهُ) ⁽¹⁾ جملة وقعت حالاً وهو مضارع حجن بالحاء المهملة والجيم والنون يقال حجنت الشيء إذا اجتذبت بالمحجن إلى نفسك.

(1) بفتح أوله وسكون المهملة وضم الجيم أي: يطعنه.

بِمِخْجَنِهِ ثُمَّ قَالَ: «ارْكَبْ»، فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «تَزَوَّجْتَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟» قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ: «أَفَلَا جَارِيَةً تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ» قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ،

(بِمِخْجَنِهِ) بكسر الميم عصا في رأسها اعوجاج يلتقط بها الراكب ما سقط منه، (ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (ارْكَبْ، فَرَكِبْتُ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ أَكْفُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: أمنعه حتى لا يتجاوز رسول الله ﷺ.

(قَالَ) ﷺ: (تَزَوَّجْتَ؟) أي: أتزوجت بتقدير همزة الاستفهام، (قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ) ﷺ: (بِكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟) أي: أتزوجت بكراً أم تزوجت ثيباً؟. والثيب: من ليس بيكر ويقع على الذكر والأنثى يقال: رجل ثيب وامرأة ثيب. وقد يطلق على المرأة البالغة وإن كانت بكراً مجازاً واتساعاً والمراد ههنا العذراء.

(قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا، قَالَ) ﷺ: (أَفَلَا جَارِيَةً) أي: أفلا تزوجت بكراً (تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ) وفي رواية قَالَ: أين أنت من العذراء ولعابها.

وفي رواية أخرى: فهلا تزوجت بكراً تضاحكك وتضاحكها وتلاعبها وتلاعبك.

قَالَ النَّوَوِيُّ قوله ﷺ: «ولعابها» بكسر اللام ووقع لبعض رواة البُخَارِيِّ بضمها.

وَقَالَ القاضي عياض: وأما الرواية في كتاب مسلم فبالكسر لا غير وهو بمعنى الملاعبة مصدر لاعب ملاعبة قال وقد حمل جمهور العلماء قوله ﷺ في هذا الحديث: «تلاعبها» على اللعب المعروف ويؤيده تضاحكها وتضاحكك.

وقيل: يحتمل أن يكون من اللعاب.

(قُلْتُ: إِنَّ لِي أَخَوَاتٍ) وفي رواية لمسلم: قلت له إن عبد الله هلك وترك تسع بنات أو سبع بنات فإني كرهت أن آتيهن أو أجيئنهم بمثلهن فأحببت أن أجيء بامرأة تقوم عليهن وتصلحنهن، قَالَ: فبارك الله لك أو قَالَ لي: خيراً.

وفي رواية أخرى لمسلم: توفي والدي أو استشهد ولي أخوات صغيرات فكرهت أن أتزوج إليهن مثلهن فلا تؤدبهن ولا تقوم عليهن فتزوجت ثيباً لتقوم

فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ، وَتَمْشُطُهُنَّ، وَتَقُومَ عَلَيْهِنَّ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ، فَإِذَا قَدِمْتَ، فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ»، ثُمَّ قَالَ: «أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ،

عليهن وتؤدبهن، (فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَتَزَوَّجَ امْرَأَةً تَجْمَعُهُنَّ، وَتَمْشُطُهُنَّ) من مشطت الماشطة المرأة إذا سرحت شعرها من باب نصر ينصر والمصدر المشط والمشاطمة ما سقط منه، (وَتَقُومُ عَلَيْهِنَّ، قَالَ ﷺ): (أَمَّا إِنَّكَ قَادِمٌ) قَالَ الداودي: يحتمل أن يكون إعلامًا، (فَإِذَا قَدِمْتَ) أي: المدينة، (فَالْكَيْسَ الْكَيْسَ) جواب إذا وانتصابه بفعل مضمر أي: فالزم الكيس وهو بفتح الكاف وسكون المثناة التحتية وفي آخره سين مهملة اختلفوا في معناه، فَقَالَ الْبُخَارِيُّ: إنه الولد كما سيأتي.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هذا مشكل وله وجهان:

إما أن يكون حظه على طلب الولد واستعمال الكيس والرفق فيه إذ كان جابر لا ولد له إذ ذاك.

أو يكون أمره بالتحفظ والتوقي عند إصابة أهله مخافة أن تكون حائضًا فتقدم عليها لطول الغيبة وامتداد العزبة والكيس شدة المحافظة على الشيء.

وقيل: الكيس هنا الجماع.

وقيل: العقل كأنه جعل طلب الولد عقلًا.

وَقَالَ التَّوَوِّي: والمراد العقل حثه على ابتغاء الولد.

(ثُمَّ قَالَ ﷺ): (أَتَبِيعُ جَمَلَكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ) وفي رواية لمسلم: بعنيه بوقية قلت لا ثم قَالَ: بعنيه فبعته بوقية واستثنيت عليه حملانه إلى أهلي.

وفي رواية: أفتبيعنيه فاستحييت ولم يكن لي ناضح غيره قَالَ: قلت: نعم فبعته إياه على أن لي فقار ظهره حتى أبلغ المدينة.

وفي رواية أخرى قَالَ لي: بعني جملك هذا قَالَ: قلت: لا بل هو لك قَالَ: لا بعنيه قَالَ: قلت: لا بل هو لك يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ لا بعنيه قَالَ: قلت: فإن لرجل علي أوقية ذهب فهو لك بها قَالَ: قد أخذته فتلّغ عليه إلى المدينة.

(فَاشْتَرَاهُ مِنِّي بِأَوْقِيَّةٍ) بضم الهمزة وكسر القاف وتشديد المثناة التحتية

والجمع يشدد ويخفف مثل أنافي وقد جاء في رواية للبخاري وغيره وقية بدون الهمزة وليست بلغة عالية، وكانت الأوقية: قديمًا عبارة عن أربعين درهماً.

وقد اختلفت الروايات وهنا:

ففي رواية: أنه باعه بخمس أواقٍ وزادني أوقية.

وفي بعضها: بأوقيتين ودرهم أو درهمين.

وفي بعضها: بأوقية ذهب.

وفي رواية: بأربعة دنانير.

وفي الأخرى: بأوقية ولم يقل ذهبًا.

وقال الداوودي: ليس لأوقية الذهب وزن يحفظ.

وأما أوقية الفضة فأربعون درهماً.

ووجه التلفيق بين هذه الروايات: أن ذكر الأوقية المهملة يفسرها قوله:

أوقية ذهب وإليه يرجع اختلاف الألفاظ أو في رواية سالم بن الجعد عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن لرجل عليّ أوقية ذهب فهو لك بها كما مر.

ويكون قوله في الرواية الأخرى: فبعته منه بخمس أواقٍ أي: فضة صرف

أوقية الذهب حينئذ كأنه أخبر مرة عما وقع به البيع من أوقية الذهب ومرة عما كان به القضاء من عدتها فضة، والله أعلم.

ويعضد هذا ما في آخر الحديث في رواية مسلم: خذ جملك ودارهمك فهو

لك ورواية من قال: مائتي درهم لأنه خمس أواق أو يكون هذا كله زيادة على

الأوقية كما قال فما زال يزيدي وما أذكر الأربعة الدنانير فموافقة لأوقية إذ قد

يحتمل أن يكون وزن أوقية الذهب حينئذ وزن أربعة دنانير لأن دنانيرهم كانت

مختلفة ولأن أوقية الذهب غير محققة الوزن بخلاف الفضة أو يكون المراد بذلك

أنها صرف أربعين درهماً بأربعة دنانير موافقة لأوقية الفضة إذ هي صرفها.

ثم قال: أوقية ذهب لأنه أخذ عن أوقية الفضة عدتها من الذهب الدنانير

المذكورة أو يكون ذكر الأربعة في ابتداء المماكسة وانعقد البيع بأوقية.

وأما الأوقيتان فيحتمل أن الواحدة هي التي وقع بها البيع والثانية زادها إياه

ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلِي، وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْنَاهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: «الآنَ قَدِمْتُ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعُ جَمَلَكَ، فَادْخُلْ، فَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ»، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لَهُ أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ، فَقَالَ: «ادْعُ لِي جَابِرًا» قُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ الْجَمَلَ، وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ⁽¹⁾، قَالَ: «خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ».

أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ فِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى فِرَازَانِي أَوْقِيَّةً وَذَكَرَهُ الدَّرْهَمَ وَالدَّرْهَمِينَ مُطَابِقَ لِقَوْلِهِ وَزَادَنِي قِيرَاطًا فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ.

(ثُمَّ قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) الْمَدِينَةَ (قَبْلِي)، وَقَدِمْتُ بِالْغَدَاةِ، فَجِئْنَا إِلَى الْمَسْجِدِ فَوَجَدْنَاهُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ، قَالَ: «الآنَ قَدِمْتُ» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «فَدَعُ أَيَّ: أَتَرَكَ (جَمَلَكَ، فَادْخُلْ) الْمَسْجِدَ وَيُرْوَى وَادْخُلْ بِالْوَاوِ، (فَصَلِّ رُكْعَتَيْنِ، فَدَخَلْتُ فَصَلَّيْتُ، فَأَمَرَ بِلَالًا أَنْ يَزِنَ لَهُ أَوْقِيَّةً، فَوَزَنَ لِي بِلَالٌ، فَأَرْجَحَ فِي الْمِيزَانِ، فَأَنْطَلَقْتُ حَتَّى وَلَّيْتُ) بَفَتْحِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ أَيَّ: أَدْبَرْتُ.

(فَقَالَ: ادْعُ) بِصِيغَةِ الْمَفْرُودِ وَيُرْوَى ادْعُوا بِصِيغَةِ الْجَمْعِ (لِي جَابِرًا، قُلْتُ: الْآنَ يَرُدُّ عَلَيَّ) بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ (الْجَمَلَ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ) أَيَّ: مِنْ الْجَمَلِ.

(قَالَ) ﷺ: (خُذْ جَمَلَكَ وَلَكَ ثَمَنُهُ) قَالَ الْبُخَارِيُّ: (الْكَيْسُ الْوَلَدُ كُنَايَةٌ عَنِ الْفَعْلِ) وَفِي الْحَدِيثِ: تَفَقَّدَ الْإِمَامُ أَوْ كَبِيرُ الْقَوْمِ أَصْحَابَهُ وَسُؤَالَهُ عَنْ أَحْوَالِهِمْ.

(1) قَالَ الْكَانْدَهْلَوِيُّ: أَيَّ: مِنْ رَدِّ الْجَمَلِ وَكَانَ عَرَفَهُ مِنْ عَادَتِهِ ﷺ الْكَرِيمَةِ مِنَ التَّفَضُّلِ عَلَى أَصْحَابِهِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّيْخُ بِقَوْلِهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ قَالَ الْمَهْلَبُ: يَنْبَغِي تَأْوِيلُ مَا وَقَعَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مِنْ ذِكْرِ الشَّرْطِ عَلَى أَنَّهُ شَرْطُ تَفَضُّلٍ لَا شَرْطُ فِي أَصْلِ الْبَيْعِ لِيُوَافِقَ رِوَايَةَ مَنْ رَوَى «أَفْقَرْنَاكَ» وَ«أَعْرَتَكَ» وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْقِصَّةَ كُلَّهَا جَرَتْ عَلَى وَجْهِ التَّفَضُّلِ وَالرَّفْقِ بِجَابِرٍ، وَيُؤَيِّدُهُ أَيْضًا قَوْلُ جَابِرٍ: هُوَ لَكَ؛ قَالَ: لَا؟ بَلْ بَعْنِي فَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ أَبْغَضُ إِلَيَّ مِنْهُ إِخْبَارٌ هَذِهِ الرِّوَايَةُ مُشْكَلَةٌ مَعَ قَوْلِهِ الْمُتَقَدِّمِ وَلَمْ يَكُنْ لَنَا نَاضِحٌ غَيْرُهُ، وَقَوْلُهُ: وَكَانَتْ لِي إِلَيْهِ حَاجَةٌ شَدِيدَةٌ، وَلَكِنِّي اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَمَعَ تَنْدِيمِ خَالِهِ لَهُ عَلَى بَيْعِهِ، وَيُمْكِنُ الْجَمْعُ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْحَالِ: وَكَانَ الثَّمَنُ أَوْفَرَ مِنْ قِيَمَتِهِ وَعَرَفَ أَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ أَحْسَنَ مِنْهُ وَيَبْقَى لَهُ بَعْضُ الثَّمَنِ فَلِذَلِكَ صَارَ يَكْرَهُ رَدَّهُ عَلَيْهِ، وَلِأَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُبَيْرَةَ عَنْ جَابِرٍ فَلَمَّا أَتَيْتَهُ دَفَعَ إِلَيَّ الْبَعِيرَ، وَقَالَ هُوَ لَكَ؛ فَفَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ فَأَخْبَرْتَهُ فَجَعَلَ يَعْجَبُ وَيَقُولُ: اشْتَرَى مِنْكَ الْبَعِيرَ وَدَفَعَ إِلَيْكَ الثَّمَنَ؛ ثُمَّ وَهَبَهُ لَكَ؛ قُلْتُ: نَعَمْ، أَهْ.

وفيه : توقير الصحابي النَّبِيِّ ﷺ وهو واجب بلا شك وذلك في قوله : أكفه عن رسول الله ﷺ .

وفيه : الحض على تزويج البكر وذلك في قوله أفلا جارية .

وفيه : ملاعبة الرجل أهله وملاطفته لها وحسن المعاشرة وذلك في قوله : «تلاعبها وتلاعبك» .

وفيه : فضيلة جابر وإيثاره مصلحة أخواته على لذة نفسه وذلك في قوله : إن لي أخوات إلى آخره .

وفيه : استحباب ركعتين عند القدوم من السفر وذلك في قوله : «فادخل فصل ركعتين» .

وفيه : استحباب إرجاح الميزان في وفاء الثمن وقضاء الدين وذلك في قوله : «فأرجح في الميزان» .

وفيه : صحة التوكيل في الوزن ولكن الوكيل لا يرجح إلا بإذن الموكل .

وفيه : جواز الزيادة في الثمن ومذهب مالك وَالشَّافِعِيُّ والكوفيَّين أن الزيادة في المبيع من البائع وفي الثمن من المشتري والحط منه يجوز سواء قبض الثمن أم لا بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهي عندهم هبة مستأنفة .

وَقَالَ ابن القاسم : هبة فإن وجد بالمبيع عيباً رجع بالثمن .

والهبة وعند الْحَنَفِيَّةِ : الزيادة في الثمن والحط منه يلحقان بأصل العقد ولو بعد تمام العقد وكذلك الزيادة في المبيع تصح وتلتحق بأصل العقد ويتعلق الاستحقاق بكله أي : بكل ما وقع عليه العقد من الثمن والزيادة عليه .

وفيه : جواز طلب البيع من الرجل سلعته ابتداء وإن لم يعرضها للبيع .

وفيه : معجزة واضحة لرسول الله ﷺ وهي انبعاث جمل جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسراعه بعد إعيائه .

وفيه أيضًا : كرم رسول الله ﷺ والحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في نحو عشرين موضعًا وستقف على كلها في مواضعها إن شاء الله تَعَالَى وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

35 - باب الأسواق

الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَايَعَ بِهَا النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ

2098 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «كَانَتْ عُكَاظُ، وَمَجَنَّةُ، وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ تَأَثَّمُوا مِنَ التَّجَارَةِ فِيهَا»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ [البقرة: 198]، فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ، قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ كَذَا.

وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً وَأَسَانِيدَ مُتَغَايِرَةً.

35 - باب الأسواق

الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَايَعَ بِهَا النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ

(باب) ذكر (الأسواق التي كانت في الجاهلية، فتبايع بها الناس في الإسلام) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: فَقَدْ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ أَنَّ مَوَاضِعَ الْمَعَاصِي وَأَفْعَالِ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يَمْنَعُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَشْرُوعِ فِيهَا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الَّذِي يَقَالُ لَهُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (عَنْ عَمْرِو) أَي: ابْنِ دِينَارٍ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَتْ عُكَاظُ، وَمَجَنَّةُ، وَذُو الْمَجَازِ أَسْوَاقًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ تَأَثَّمُوا) أَي: تَحَرَّجُوا فِي الْإِثْمِ وَكَفُّوا عَنْهُ وَتَجَنَّبُوا يَقَالُ: تَأَثَّمَ فُلَانٌ إِذَا فَعَلَ فَعَلًا خَرَجَ عَنِ الْإِثْمِ كَمَا يَقَالُ تَحَرَّجَ إِذَا فَعَلَ مَا يَخْرُجُ بِهِ عَنِ الْحَرَجِ.

(مِنَ التَّجَارَةِ فِيهَا) ⁽¹⁾ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ﴾ ⁽²⁾ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ. قَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَذَا أَي: بِزِيَادَةِ (فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ) عَلَى مَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي التَّلَاوَةِ.

وَالْحَدِيثُ قَدْ مَضَى فِي كِتَابِ الْحَجِّ فِي بَابِ التَّجَارَةِ أَيَّامِ الْمَوْسَمِ وَالْبَيْعِ فِي أَسْوَاقِ الْجَاهِلِيَّةِ.

(1) حَال، أَي: احْتَرَزُوا عَنِ الْإِثْمِ حَاصِلًا مِنَ التَّجَارَةِ أَوْ بَيَانٍ، يَعْنِي: الَّذِي هُوَ التَّجَارَةُ أَوْ تَمْيِيزُ، أَي: مِنْ جِهَةِ التَّجَارَةِ.

(2) فِي مَوَاسِمِ الْحَجِّ.

36 - باب شَرَاءِ الْإِبِلِ الْهِيمِ⁽¹⁾، أَوْ الْأُجْرَبِ

36 - باب شَرَاءِ الْإِبِلِ الْهِيمِ، أَوْ الْأُجْرَبِ

الِهَائِمُ: الْمُخَالَفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

(باب شَرَاءِ الْإِبِلِ الْهِيمِ) الهيم بكسر الهاء جمع أهيم والمؤنث هيماء، والأهيم العطشان الذي لا يروى، وهو من: هامت الدابة تهيم هيماً بالتحرّك وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي حَدِيثِ الْأَسْتِسْقَاءِ هَامَت دَوَابُنَا أَي: عطشت ومنه حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَجُلًا بَاعَهُ إِبِلًا هَيْمًا أَي: مراضاً جمع أهيم وهو الذي أصابه الهيام وهو داء يكسبها العطش فتمص الماء مصّاً ولا يروى منه. وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: الْهَيْامُ وَالْهِيَامُ دَاءٌ يَصِيبُ الْإِبِلَ عَنْ بَعْضِ الْمِيَاهِ بِتَهَامَةٍ يَصِيبُهَا مِنْهُ مِثْلُ الْحُمَى.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْهَجَرِيُّ فِي النُّوَادِرِ: الْهِيَامُ دَاءٌ يَصِيبُهَا عَنْ شَرْبِ الْمَاءِ النَّجْلِ⁽²⁾ إِذَا كَثُرَ طَحْلُهَا وَاكْتَنَفَتْ بِهِ الذَّبَانُ جَمْعَ ذَبَابٍ وَمِنْ عِلَامَةِ حَدُوثِهِ إِقْبَالُ

(1) قال الحافظ: الهيم بكسر الهاء جمع أهيم للمذكر، ويقال للأنتى هيمي، وقوله الهائم المخالف المقصد، قال ابن التين: ليس الهائم واحد الهيم، وما أدري لما ذكر البخاري الهائم، وقد أثبت غيره ما نفاه، قال الطبري في تفسيره: الهيم جمع أهيم، ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم، كما قالوا غائط وغيظ، والإبل الهيم التي أصابها الهيام بضم الهاء وكسرهما داء تصير منه عطشى تشرب فلا تروى، وقيل: الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب، وقيل هو داء ينشأ عنه الجرب، ثم أسند عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَسَدْرُؤُنَّ شَرِبَ الْهَيْمِ ۝﴾ [الواقعة: 55] قال الإبل العطاش، اهـ.

زاد العيني: وقال ابن سيده الهيام داء يصيب الإبل عن بعض المياه بتهامة يصبها منه مثل الحمى، وفي كتاب الإبل للمضر بن شميل أما الهيام فنحو الدوار: جنون يأخذ الإبل حتى تهلك، وأجاب العيني عن إيراد ابن التين بأن البخاري لما رأى أن الهيم من الإبل كالذي قاله النضر بن شميل شبهها بالرجل الهائم من العشق فقال: الهائم المخالف للمقصد في كل شيء فكذلك الإبل الهيم تخالف المقصد في قيامها وقعودها ودورها مع الشمس كالحرباء، اهـ. وقال القسطلاني تباً للحافظ عن النوادر لأبي علي الهجري الهيام داء يعرض للإبل، ومن علامة حدوثه إقبال البعير على الشمس حيث دارت واستمراره على أكله وشربه وبدنه ينقص فإذا أراد صاحبه استبانة أمره استباله فإن وجد ريحه مثل ريح الخيمرة فهو أهيم فمن شم بوله أو بعره أصابه الهيام، وبهذا يتضح عطف المؤلف الأجرَب على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى، اهـ.

(2) النجل: الماء الجاري على وجه الأرض.

الِهَائِمُ: الْمُخَالِفُ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ.

البعير على الشمس حيث دارت واستمراره على أكله وشربه ويدنه ينقص كالذائب فإذا أراد صاحبه استبانة أمره استباله فإذا وجد ريحه مثل ريح الخمر فهو أهيم فمن شم بوله أو بعره أصابه الهيام، انتهى.

وَقَالَ الْفَرَاءُ الْهُيَامُ وَالْهِيَامُ بَضْمُ الْهَاءِ وَكسرها في كتاب الإبل للنضر بن شميل وأما الهيام جنون يأخذ الإبل حتى تهلك.

وفي كتاب خلق الإبل للأصمعي: إذا سخن جلد البعير وله شره للماء ونحل جسمه فذلك الهيام وقيل الهيام داء يكون معه الجرب ولهذا ترجم البُخَارِيُّ شراء الإبل الهيم والأجرب فعطف الأجرب على الهيم وَقَالَ: (أَوِ الْأَجْرِبِ) وقيل: الإبل الهيم المطلية بالقطران من الجرب فتصير عطشى من حرارة الجرب، وقيل: هو داء ينشأ عنه الجرب ثم قوله أو الأجرب معناه أو شراء الأجرب من الإبل، وفي رواية النسفي: والأجرب بدون الهمزة وهو من عطف المفرد على الجمع في الصفة لأن الموصوف هنا هو الإبل وهو اسم جنس صالح للجمع والمفرد.

قَالَ صَاحِبُ الْمَخَصَصِ: الإبل اسم واحد ليس يجمع ولا اسم جمع وإنما هو دال عليه وجمعها آبال وعن سيبويه قالوا إبلان يريدون قطيعين.

(الِهَائِمُ: الْمُخَالِفُ لِلْقَصْدِ) أي: الوسط (فِي كُلِّ شَيْءٍ) أي: يهيم ويذهب لا على وجهه وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: ليس الهائم واحد الهيم وما أدري لِمَ ذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الهائم هنا، انتهى.

وقد أثبت غيره ما نفاه.

قَالَ الطَّبْرِيُّ فِي تَفْسِيرِهِ: الهيم جمع أهيم ومن العرب من يقول هائم ثم يجمعونه على هيم كما قالوا عائط وعيط ثم أسند من طريق علي بن أبي طلحة عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَشَرِبُوا شَرَبَ الْهَيْمِ﴾ [الواقعة: 55] قَالَ الْإِبِلُ الْعَطَاشُ وَمِنْ طَرِيقٍ عَكْرَمَةٌ هِيَ الْإِبِلُ يَأْخُذُهَا الْعَطَاشُ فَتَشْرَبُ حَتَّى تَهْلِكَ وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَيْضًا هَيْمُ الْأَرْضِ وَالْهِيَامُ بِالْفَتْحِ تَرَابٌ يَخَالِطُهُ رَمْلٌ يَنْشَفُ الْمَاءَ نَشْفًا وَفِي تَقْدِيرِهِ وَجْهَانِ:

أحدهما: أَنْ الْهَيْمَ جَمْعُ هِيَامٍ جَمَعَ عَلَى فَعْلٍ ثُمَّ خَفَفَ وَكَسَرَتْ الْهَاءُ لِأَجْلِ الْيَاءِ.

2099 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ عَمْرُو: كَانَ هَاهُنَا رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَّاسٌ وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هَيْمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَاشْتَرَى تِلْكَ الْإِبِلَ مِنْ شَرِيكِ لَهُ، فَجَاءَ إِلَيْهِ شَرِيكُهُ، فَقَالَ: بَعْنَا تِلْكَ الْإِبِلَ فَقَالَ: وَمَنْ بَعْتَهَا؟ قَالَ: مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَنَحْكَ، ذَاكَ وَاللَّهِ ابْنُ عُمَرَ، فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكِي بَاعَكَ

والثاني: أن يذهب إلى المعنى وإن لمراد الرمال الهيم وهي التي لا تروى يقال: رمل أهيم.

وقيل: إن البُخَارِيَّ رَجِمَهُ اللَّهُ شَبَّهَهَا بِالرَّجُلِ الْهَائِمِ مِنَ الْعَطَشِ فَقَالَ الْهَائِمِ الْمَخَالَفَ لِلْقَصْدِ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَكَذَلِكَ الْإِبِلُ الْهَيْمُ تَخَالَفَ الْقَصْدَ فِي قِيَامِهَا وَقُعُودِهَا وَدَوْرَهَا مَعَ الشَّمْسِ كَالْحَرَبَاءِ.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المعروف بابن المديني وفي نسخة حَدَّثَنَا عَلِي ابْن عبد الله قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قَالَ: (قَالَ عَمْرُو) وهو ابن دينار المكي: (كَانَ هَاهُنَا) أي: بمكة، وفي رواية: ابن أبي عمر عن سُفْيَانَ عن الإسماعيلي من أهل مكة.

(رَجُلٌ اسْمُهُ نَوَّاسٌ) بفتح النون وتشديد الواو وفي آخره سين مهملة . وَقَالَ ابن قرقول: هكذا هو عند الأصيلي والكافة، وعند القابسي بكسر النون وتخفيف الواو، وعند الكشميهني نواسي بالفتح والتشديد وياء النسب. (وَكَانَتْ عِنْدَهُ إِبِلٌ هَيْمٌ، فَذَهَبَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَاشْتَرَى تِلْكَ الْإِبِلَ مِنْ شَرِيكِ لَهُ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: لم أقف على اسمه.

(فَجَاءَ إِلَيْهِ) أي: إلى نواس (شَرِيكُهُ، فَقَالَ: بَعْنَا تِلْكَ الْإِبِلَ فَقَالَ: وَمَنْ بَعْتَهَا؟ قَالَ) وروي فَقَالَ بالفاء: (مِنْ شَيْخٍ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَنَحْكَ) كلمة ويح يُقَالُ لِمَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ لَا يَسْتَحِقُّهَا بِخِلَافٍ وَيَلِ فَإِنَّهُمَا لِلَّذِي يَسْتَحِقُّهَا وَذَكَرَ ابْنُ سِيْدِهِ: أَنَّهَا كَلِمَةٌ تَقَالُ لِلرَّحْمَةِ وَكَذَلِكَ وَيَحْمَا .

وقيل: ويح تقبيح وفي الجامع هو مصدر لا فعل له وفي الصحاح لك أن تقول: ويحا لزيد وويح لزيد ولك أن تقول: ويحك وويح زيد.

(ذَاكَ) أي: الرجل الذي بعث منه الإبل الهيم (وَاللَّهِ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (فَجَاءَهُ فَقَالَ: إِنَّ شَرِيكِي بَاعَكَ) البيع يستعمل بمن وبدونها يقال بعته

إِبِلًا هَيْمًا، وَلَمْ يَعْرِفْكَ قَالَ: فَاسْتَفْهَهَا، قَالَ: فَلَمَّا ذَهَبَ يَسْتَأْفُهَا، فَقَالَ: دَعَهَا، رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى»،

وبعت منه (إِبِلًا هَيْمًا) وفي رواية ابن أبي عمر: هيامًا بكسر أوله.
(وَلَمْ يَعْرِفْكَ) بفتح الياء ويروى عن المستملي ولم يعرفك بضم الياء من التعريف يعني لم يعلمك بأنها هيم.
(قَالَ: فَاسْتَفْهَهَا) فعل أمر من الاستيفاء لا من السوق كما قاله الكرمانى كذا قال العيني فتأمل.

والقائل به هو ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والمقول له نواس أي: إذا كان الأمر كذلك فارتجعها يحتمل أن يكون قاله مجمعا على رد البيع أو مخيرا هل الرجل مقسط أم لا.

(فَلَمَّا ذَهَبَ) الرجل (يَسْتَأْفُهَا) جملة حالية.

(فَقَالَ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (دَعَهَا) أي: دع الإبل ولا تستفها (رَضِينَا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَا عَدْوَى») تفسير لقوله رضيينا بقضاء رسول الله ﷺ يعني بحكمه بأنه لا عدوى وهو اسم من الإعداء يقال أعداه والداء يُعديه إعداء وهو أن يصيبه مثل ما لصاحب الداء وذلك أن يكون ببيعير مثلاً جرب فيتقي مخالطته بابل أخرى حذار أن يتعدى ما به من الجرب إليها فيصيبها ما أصابها وقد أبطله الشارع بقوله لا عدوى يعني ليس الأمر كذلك وإنما الله عز وجل هو الذي يُمرض وينزل الداء ولهذا قَالَ في الحديث فمن أعدى الأول أي: من أين صار فيه الجرب.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: العدوى ما يعدي من جرب أو غيره وهو مجاوزته من صاحبه إلى غيره والعدوى أيضًا طلبك إلى وال ليعديك على من ظلمك أي: ينتقم منه.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لا أعرف للعدوى ههنا معنى إلا أن يكون الهيام داء من شأنه أنه من وقع به إذا رعى مع الإبل حصل لها مثله انتهى. وبما ذكرنا نقلاً عن أبي علي الهجري يتضح المعنى الذي خفي على الْخَطَّابِيِّ وأبداه احتمالاً، وبه يتضح صحة عطف الْبُحَارِيِّ الأجر على الهيم لاشتراكهما في دعوى العدوى.
وقيل: معنى لا عدوى هنا رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا

سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا.

37 - باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا⁽¹⁾

أَعْدَى عَلَى الْبَائِعِ حَاكِمًا وَاخْتَارَ ابْنُ التِّينِ هَذَا الْمَعْنَى .
وَقَالَ الدَّوَوْدِيُّ : مَعْنَى قَوْلِهِ لَا عُدْوَى النَّهْيِ عَنِ الْإِعْتِدَاءِ وَالظُّلْمِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْحَدِيثَ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ إِذْ يَكُونُ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا عُدْوَى تَفْسِيرًا لِلْقَضَاءِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ رَضِيتُ بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَي : رَضِيتُ بِحُكْمِهِ حَيْثُ حُكِمَ أَنَّ لَا عُدْوَى وَلَا طَبِيرَةَ وَعَلَى التَّأْوِيلِ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ تَيْنٍ يَصِيرُ الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .
(سَمِعَ سُفْيَانُ عَمْرًا) هَذَا قَوْلُ شَيْخِ الْبُخَارِيِّ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَي : سَمِعَ سُفْيَانُ ابْنَ عَيْنَةَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَرَوَاهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بِهِ .

وَذَكَرَ الْحُمَيْدِيُّ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قِصَّةَ قَالَ : وَكَانَ نَوَاسٌ يَجَالِسُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَكَانَ يَضْحَكُهُ فَقَالَ يَوْمًا : وَدِدْتُ أَنْ لِي أَبَا قَبِيْسٍ ذَهَبًا فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : مَا تَصْنَعُ بِهِ قَالَ أَمُوتَ عَلَيْهِ .
وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الشَّيْءِ الْمَعِيبِ إِذَا بَيْنَهُ الْبَائِعُ وَرَضِيَ بِهِ الْمُشْتَرِي سِوَاءَ بَيْنِهِ الْبَائِعِ قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ بَعْدَهُ لَكِنْ إِذَا أَخْرَجَ بَيَانَهُ عَنِ الْعَقْدِ ثَبَتَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي وَفِيهِ اشْتِرَاءُ الْكَبِيرِ حَاجَتَهُ بِنَفْسِهِ وَتَوَقَّى ظُلْمَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ لِقَوْلِهِ وَيَحْكُ ذَاكَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا .

37 - باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا

(باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي) أَيَّامِ (الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا) هَلْ يَمْنَعُ أَوْ لَا وَأَيَّامُ الْفِتْنَةِ مَا يَقَعُ

(1) قَالَ الْحَافِظُ : كَانَ الْمُرَادُ بِالْفِتْنَةِ مَا يَقَعُ مِنَ الْحُرُوبِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّ فِي بَيْعِهِ إِذَا كَانَ إِعَانَةً لِمَنْ اشْتَرَاهُ وَهَذَا مَحَلُّهُ إِذَا اشْتَبَهَ الْحَالُ فَأَمَّا إِذَا تَحَقَّقَ الْبَاغِي فَالْبَيْعُ لِلطَّائِفَةِ الَّتِي فِي جَانِبِهَا الْحَقُّ لَا بِأَسْرِ بِهِ ، قَالَ ابْنُ بَطَالٍ : إِنَّمَا كَرِهَ بَيْعَ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَرِهَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بَيْعَ الْعَنْبِ لِمَنْ يَتَّخِذُهُ خَمْرًا ، وَذَهَبَ مَالِكٌ إِلَى فسخِ الْبَيْعِ ، وَكَانَ الْمَصْنَفُ أَشَارَ إِلَى خِلَافِ الثُّورِيِّ فِي ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ حَلَالِكَ مَنْ شَتَّ ، اهـ . =

فيها من الحروب بين المسلمين ولم يذكر الحكم اكتفاء بما ذكره في الحديث والأثر والحكم فيه على التفصيل وهو أن بيع السلاح في أيام الفتنة مكروه لأنه إعانة لمن اشتراه وهذا إذا اشتبه عليه الحال أما إذا تحقق الباغي فالبيع إن كان في

وأورد الإمام البخاري في الباب حديث أبي قتادة قال الحافظ : كذا وقع مختصراً ، فقال الخطابي : سقط شيء من الحديث لا يتم الكلام إلا به ، وهو أنه قتل رجلاً من الكفار فأعطاه النبي ﷺ سلبه وكان الدرع من سلبه ، وتعقبه ابن التين بأنه تعسف في الرد على البخاري لأنه إنما أراد جواز بيع الدرع فذكر موضعه من الحديث وحذف سائر ، وكذلك يفعل كثيراً ، قال الحافظ : وهو كما قال وليس ما قاله الخطابي بمدفوع ، وقد استشكل مطابقتها للترجمة ، قال الإسماعيلي : ليس في هذا الحديث من ترجمة الباب شيء ، وأجيب بأن الترجمة مشتملة على بيع السلاح في الفتنة وغيرها ، فحديث أبي قتادة منزل على الشق الثاني وهو يبيعه في غير الفتنة ، وقرأت بخط القطب في شرحه يحتمل أن يكون الرجل لما قال فارضه منه فأراد أن يأخذ الدرع ويعوضه عن النبي ﷺ وكأنه بمنزلة البيع وكان ذلك وقت الفتنة ، قال الحافظ : ولا يخفى تعسف هذا التأويل ، والحق أن الاستدلال بالبيع إنما هو في بيع أبي قتادة الدرع بعد ذلك لأنه باع الدرع فاشترى بثمنه البستان وكان ذلك في غير زمن الفتنة ، ويحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة لمن لا يخشى من الضرر لأن أبا قتادة باع درعه في الوقت الذي كان القتال فيه قائماً بين المسلمين والمشركين وأقره النبي ﷺ والظن به أنه لم يبيعه ممن يعين على قتال المسلمين يستفاد منه جواز بيعه في زمن القتال لمن لا يخشى منه ، اهـ . وقال العيني : مطابقة الحديث للجزء الثاني من الترجمة وهو قوله وغيرها فإن بيع أبي قتادة درعه كان في غير أيام الفتنة وبهذا يرد على الإسماعيلي في قوله هذا الحديث ليس في شيء من ترجمة الباب ، اهـ .

وتبعه القسطلاني إذ قال لمطابقتها للجزء الثاني من الترجمة ، اهـ . وما أفاده الشيخ قدس سره يوافق ما ذكره الحافظ بقوله يحتمل أن المراد بإيراد هذا الحديث جواز بيع السلاح في الفتنة إلخ فإنه جدير لدقة نظر الإمام البخاري رحمه الله ، واختاره في تقرير لمولانا محمد حسن المكي إذ قال : وكان أبو قتادة ممن يظن به أنه لم يبيعه ممن يعين على قتال المسلمين فثبت جواز بيع السلاح في الفتنة إذا كان البائع ممن يظن به أنه لا يبيعه ممن يخشى عليه القتال ، فما ورد من النهي ليس بمطلق ، اهـ . ويخالفه ما في تقريره الثاني إذ قال : قوله «بيعته وكانت الفتنة موجودة» والمشتري غير معلوم أنه من أهل الفتنة أم من غيرها ، فثبت من الإطلاق أن يبيع السلاح في الفتنة جائز وإن كان من أهل الفتنة ، وحادثة الفعل تقبل العموم عندهم ، اهـ . قلت : وهذا توجيه آخر لمطابقة الحديث بالترجمة وتقريره الأول يوافق ما في تقرير الوالد المرحوم نور الله مرادهم ، ويشكل على هذه التوجيهات كلها أنه يبقى عليها الجزء الثاني من الترجمة خالياً عن الدليل ، ولا ضير في ذلك فيكون إثبات بطريق الأولية ، أو يقال : إن المراد بغيرها فتنة الكفار فالمطابقة واضحة .

وَكِرَّةَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ يَبِيعُهُ فِي الْفِتْنَةِ.

2100 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ، مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَأَعْطَاهُ - يَغْنِي دِرْعًا -

الجانب الذي على الحق لا بأس به.

قال ابن بطال: إنما كره بيع السلاح في الفتنة لأنه من باب التعاون على الاثم ومن ثمة كره مالك والشافعي وأحمد وإسحاق بيع العنب ممن اتخذه خمراً وذهب مالك إلى فسخ البيع وكان المصنف رحمه الله أشار إلى خلاف الثوري في ذلك حيث قال: بع حلاك ممن شئت وأما البيع في غير أيام الفتنة فلا يمنع مطلقاً، والله أعلم.

(وَكِرَّةَ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ) بضم الحاء المهملة وفتح الصاد الخزاعي كان من فضلاء الصحابة وكان يسلم عليه الملائكة وقد مر في التيمم.

(يَبِيعُهُ) أي: بيع السلاح (في) أيام (الْفِتْنَةِ) وهذا التعليق وصله ابن عدي في الكامل من طريق أبي الأشهب عن أبي رجاء عن عمران ورواه الطبراني في الكبير من وجه آخر عن أبي رجاء عن عمران مرفوعاً وإسناده ضعيف.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبى، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) الأنصاري، (عَنْ) عُمَرَ ابْنِ كَثِيرٍ (ابْنِ أَفْلَحَ) عمر بن كثير ضد القليل مولى أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية يَحْيَى بْنُ يَحْيَى الأندلسي عمر وبفتح العين وهو تصحيف، (عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ) نافع بن عياش الأقرع (مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ) الحارث بن ربيعي الأنصاري وقد مر في الوضوء أنه (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ) وكان عام حنين في السنة الثامنة من الهجرة وحنين واد بينه وبين مكة ثلاثة أميال.

(فَأَعْطَاهُ) أي: فأعطى النبي ﷺ أبا قَتَادَةَ، (يَغْنِي دِرْعًا) وكان مقتضى الظاهر أن يقول فأعطاني ولكنه من باب الالتفات وكان الدرع من سلب كافر وقتله أبو قَتَادَةَ والذي شهد له النفل الأسود بن خزاعي وعبد الله بن أنيس قاله المنذري وقد اختصر من الحديث ما لا يتم الكلام إلا به وهو أنه قتل رجلاً من الكفار

فَبِئْتُ الدَّرْعَ، فَبِئْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لَأَوَّلُ مَالٍ تَأَثَّلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ.

فأعطاه رسول الله ﷺ الدرع وُسْلِبَهُ إِلَّا أَنَّ الْبُخَارِيَّ أَرَادَ بَيَانَ جَوَازِ بَيْعِ الدَّرْعِ فَذَكَرَ مَوْضِعَهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَحَذَفَ سَائِرَهُ وَهَكَذَا يَفْعَلُ كَثِيرًا، وَسَيَأْتِي الْحَدِيثَ مُسْتَوْفَى مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فِي غَزْوَةِ حَنِينَ مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَبِئْتُ الدَّرْعَ، فَبِئْتُ بِهِ) أَيُ: اشْتَرَيْتَ بِشَمَنِ الدَّرْعِ (مَخْرَفًا) بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ بَعْدَهَا فَاءٌ وَهُوَ الْبَسْتَانُ وَبُكَسَرِ الْمِيمِ الْوَعَاءُ الَّذِي يَجْمَعُ فِيهِ الثَّمَارُ وَقِيلَ الْحَائِطُ مِنَ النَّخْلِ يَخْرَفُ فِيهِ الرُّطْبُ أَيُ: يَجْتَنِي، وَقِيلَ: لِلنَّخْلَةِ مَخْرَفٌ وَلِلطَّرِيقِ مَخْرَفٌ وَفِي الْمَحْكَمِ الْمَخْرَفُ الْقِطْعَةُ الصَّغِيرَةُ مِنَ النَّخْلِ سِتٌّ أَوْ سَبْعٌ يَشْتَرِيهَا الرَّجُلُ لِلْخُرْفَةِ.

(فِي بَنِي سَلَمَةَ) بِكَسْرِ اللَّامِ بَطْنٌ مِنَ الْأَنْصَارِ.

(فَإِنَّهُ) أَيُ: الْمَخْرَفُ (لَأَوَّلُ مَالٍ) بِفَتْحِ اللَّامِ لِلتَّأْكِيدِ (تَأَثَّلْتُهُ فِي الْإِسْلَامِ) أَيُ: جَمَعْتَهُ وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّفَعُّلِ فِيهِ مَعْنَى التَّكْلُفِ مَأْخُوذٌ مِنَ الْأَثَلِ وَهُوَ الْأَصْلُ أَيُ: اتَّخَذْتَهُ أَصْلًا لِلْمَالِ وَمَادَتَهُ هَمْزَةٌ وَثَاءٌ مِثْلُهَا وَلَامٌ. يُقَالُ: مَالٌ مُؤْتَلٌ وَمَجْدٌ مُؤْتَلٌ أَيُ: مَجْمُوعٌ ذُو أَصْلٍ وَأَثَلَةٍ كُلِّ شَيْءٍ أَصْلُهُ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ مِطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ.

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: لَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مِنْ تَرْجُمَةِ الْبَابِ شَيْءٌ.

وَأَجِيبُ: بِأَنَّ التَّرْجُمَةَ مُشْتَمِلَةً عَلَى بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا، فَحَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ مَنْزِلٌ عَلَى الشَّقِّ الثَّانِي وَهُوَ يَبِيعُهُ فِي غَيْرِ الْفِتْنَةِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ الْمُرَادُ بِإِيرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ جَوَازِ بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ لِمَنْ لَا يَخْشَى مِنْهُ الضَّرَرُ لِأَنَّ أَبَا قَتَادَةَ بَاعَ دَرْعَهُ فِي الْوَقْتِ الَّذِي كَانَ الْقِتَالُ فِيهِ قَائِمًا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ وَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَالظَّنُّ بِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبِيعْهُ مِمَّنْ يَعِينُ عَلَى قِتَالِ الْمُسْلِمِينَ فَيَسْتَفَادُ مِنْهُ جَوَازُ بَيْعِهِ فِي زَمَنِ الْقِتَالِ لِمَنْ لَا يَخْشَى مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

وَرِجَالُ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ مَدِينُونَ وَفِيهِ ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ أُولَهُمْ يَحْيَى، وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْخُمْسِ وَالْمَغَازِي وَالْأَحْكَامَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْجِهَادِ وَالتَّرْمِذِيُّ فِي السِّيرِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْجِهَادِ بَعْضُهُ.

38 - باب في العطارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ⁽¹⁾

2101 - حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ، كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ،

38 - باب في العطارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ

(باب في العطار) على وزن فعَال بالتشديد، وهو الذي يبيع العطر وهو الطيب، (وَبَيْعِ الْمِسْكِ) عطف على ما قبله.

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو زياد العبدى قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الباء الموحدة واسمه بريد مصغر البرد ابن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ بْنَ أَبِي مُوسَى) واسمه عامر بن أبي موسى (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِي (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) واسمه عبد الله بن قيس أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَالْجَلِيسِ السَّوِّءِ) الجلّيس على وزن فاعِل هو الذي يجالس الرجل يقال جالسته فهو جلسي وجليسي.

(كَمَثَلِ صَاحِبِ الْمِسْكِ وَكَبِيرِ الْحَدَّادِ) الكير بكسر الكاف وسكون الياء هو زق أو جلد غليظ ينفخ به النار.

(1) قال الحافظ في الفتح: ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكأنه ألحق به العطار لاشتراكهما في الرائحة الطيبة، وفي الحديث جواز بيع المسك والحكم بطهارته لأنه ﷺ مدحه ورغب فيه، ففيه الرد على من كرهه، وهو منقول عن الحسن البصري وعطاء وغيرهما، ثم انقضى هذا الخلاف واستقر الإجماع على طهارة المسك وجواز بيعه، اهـ. وقال في موضع آخر قال النووي: أجمعوا على أن المسك طاهر يجوز استعماله في البدن والثوب ويجوز بيعه. ونقل أصحابنا عن الشيعة فيه مذهبا باطلاً وهو مستثنى من القاعدة ما أبين من حي فهو ميت، وحكي عن ابن شعبان من المالكية أن فأرة المسك إنما تؤخذ في حال الحياة أو بذكاة من لا تصح ذكاته من الكفرة وهي مع ذلك محكوم بطهارتها لأنها تستحيل عن كونها دماً حتى تصير مسكاً كما يستحيل الدم إلى اللحم فيطهر، ويحل أكله وليست بحيوان حتى يقال نجست بالموت وإنما هو شيء يحدث بالحيوان كالبيض، وقد أجمع المسلمون على طهارة المسك إلا ما حكى عن عمر من كراهته، وكذا حكى ابن المنذر عن جماعة، ثم قال: ولا يصح المنع فيه إلا عن عطاء بناء على أنه جزء منفصل، اهـ.

لَا يَعْدَمُكَ مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ إِذَا تَشْتَرِيهِ، أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ، وَكَبِيرُ الْحَدَّادِ يُحْرِقُ بَدَنَكَ، أَوْ ثَوْبَكَ، أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً.

وقيل : الكير حقيقته البناء الذي يركب عليه الزق فإطلاق اسم الكير على الزق مجاز لمجاورته له .

قيل : اسم البناء الكور لا الكير وفي رواية أسامة كحامل المسك ونافخ الكير وفي الكلام لف ونشر .

وَقَالَ الْكِرْمَانِي : المشبه الكير أو صاحب الكير لا احتمال عطف الكير على الصاحب وعلى المسك .

ثم قَالَ : الظاهر أنه الكير والمناسب للتشبيه أنه صاحبه .

(لَا يَعْدَمُكَ) بفتح الياء والdal من باب علم من عدم الشيء يعدمه إذا فقد .

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ : وضبط في الْبُخَارِيِّ رأى بضم الياء وكسر الدال ومعناه ليس يعدوك .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هو رواية أبي ذر فيكون من الإعدام .

(مِنْ صَاحِبِ الْمِسْكِ) وفاعل لا يعدمك قوله : (إِذَا تَشْتَرِيهِ) وأصله أن تشتريه وكلمة إما زائدة ويجوز أن يكون تشتريه فاعله سواء كان مع أن الناصبة أو بدونها لجواز وقوع المضارع موقع المصدر وإن كان بدون أن نحو قوله : وقالوا ما تشاء فقلت هو ويجوز أن يكون الفاعل ما يدل عليه إما أي لا يعدمك أحد لأمرين .

(أَوْ تَجِدُ رِيحَهُ) وفي رواية أبي أسامة إما أن يحذيك وإما أن تبتاع منه ورواية عبد الواحد أرجح لأن الإحذاء وهو الإعطاء لا يتعين بخلاف الرائحة فإنها لازمة سواء وجد البيع أو لم يوجد .

(وَكَبِيرُ الْحَدَّادِ يُحْرِقُ بَدَنَكَ، أَوْ ثَوْبَكَ، أَوْ تَجِدُ مِنْهُ رِيحًا خَبِيثَةً) وفي رواية أبي أسامة ونافخ الكير إما أن يحرق ثيابك وفي الحديث النهي عن مجالسة من يتأذى بمجالسته في الدين والدنيا كالمغتتاب والخائض في الباطل والندب إلى مجالسة من ينال بمجالسة الخير من ذكر الله تَعَالَى وتعلم العلم وأفعال البر كلها .

وفي الحديث: «المرء على دين خليله فلينظر أحكم من يخال». .

وفيه أيضًا: إباحة المقايسة في الدين قاله ابن حبان عند ذكر هذا الحديث .

وفيه أيضًا: جواز ضرب الأمثال .

وفيه أيضًا: جواز بيع المسك والحكم بطهارته لأنه ﷺ مدحه ورغب فيه ففي صحيح مسلم عن أبي سعيد رضي الله عنه قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المسك أطيب الطيب» .

وفي كتاب الأشراف رويَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بسند جيد: أنه كان له مسك يتطيب به وعلى هذا جلّ الصحابة وغيرهم من العلماء وهو قول علي بن أبي طالب وابن عمر وأنس وسلمان رضي الله عنهم وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وسعيد بن المسيب وجابر ابن زيد وَالشَّافِعِيُّ ومالك والليث وَأَحْمَدُ وإسحاق .

ومنها: من كرهه وهو منقول عن الحسن وعمر بن عبد العزيز وعطاء ومجاهد والضحاك .

وذكر ابن أبي شيبة قَالَ عمر رضي الله عنه: لا تحنطوني به وكرهه .

وَقَالَ بعضهم: لا يصلح للحي ولا للميت لأنه ميتة وهو عندهم بمنزلة ما أبين من الحي .

وَقَالَ ابن المنذر: لا يصح ذلك إلا عن عطاء وقد روى ابن أبي شيبة عن عطاء من طريق جيدة أنه سئل أطيب الميت بالمسك قَالَ: نعم أو ليس الذي يخمرونه به المسك فهذا خلاف ما قَالَ ابن المنذر عنه وقولهم إنه بمنزلة ما أبين من الحيوان قياس غير صحيح لأن ما قطع من الحي يجري فيه الدم وهذا ليس سبيل نافجة المسك لأنها تسقط عند الاحتكاك كسقوط الشعرة .

وَقَالَ أَبُو الفضل عياض: وقع الإجماع على طهارته وجواز استعماله .

وَقَالَ أصحابنا: المسك حلال بالإجماع يحل استعماله للرجال والنساء ويقال: انقرض الخلاف الذي كان فيه واستقر الإجماع على طهارته وجواز بيعه .

وَقَالَ المهلب: أصل المسك التحريم لأنه دم فلما تغير عن الحالة المكروهة من الدم هي الزهم وفاح الرائحة صار حلالاً بطيب الرائحة وانتقلت حاله

كالخمر تتخلل فتحل بعد أن كانت حرامًا بانتقال الحال .

وفي شرح المذهب : وهو مستثنى من القاعدة المعروفة أن ما أبين من حي فهو ميت أو يقال هو في معنى الجنين والبيض واللبن .

وذكر المسعودي في مروج الذهب : أنه تدفع مواد الدم إلى سرة الغزال فإذا استحكم لون الدم فيها ونضج أذاه ذلك وحكه فيفرغ حينئذ على أحد الصخور والأحجار الحارة من حر الشمس فيحتك بها ملتدًا بذلك فينفجر حينئذ ويسيل على تلك الأحجار كأنفجار الجراح والدمل ويجد بخروجه لذة فإذا فرغ ما في نافجته اندمل حينئذ ثم اندفعت .

المواد من الدم الذي يتجمع ثانية فيخرج رجال يقصدون تلك الحجارة والجبال فيجدونه قد جف بعد إحكام المواد ونضج الطبيعة وجففته الشمس وأثر فيه الهوى فيودعونه نوافج معهم قد أخذوها من غزلان اصطادوها معدة معهم ولغزاله نابان صغيران محدودان الأعلى منهما مدلى على أسنانه السفلى ويدها قصيرتان ورجلان طويلتان وربما رموها بالسهم فيصرعونها ويقطعون عنها نوافجها والدم في سررها خام لم ينضج وطري لم يدرك فيكون لرائحته سهولة فيبقى زمانًا حتى تزول عنه تلك الروائح السهلة الكريهة وتكتسب مواد من الهوى ويصير مسكًا ، والله أعلم .

ومطابقة الحديث للترجمة باعتبار الجزء الثاني منها وهو بيع المسك .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ليس في حديث الباب سوى ذكر المسك وكأنه الحق العطار به لاشتراكهما في الرائحة الطيبة .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : صاحب المسك أعم من أن يكون حامله أو بائعه ولكن القرينة الحالية تدل على أن المراد منه بائعه فتقع المطابقة بين الحديث والترجمة إذ بائع المسك يسمى العطار وإن كان يبيع غير المسك من أنواع الطيب أيضًا .

ورجال إسناد الحديث ما بين بصري وكوفي وهم البقية .

وفيه : رواية الابن عن الأب وعن الجد وقد أخرج متنه مسلم أيضًا في الأدب .

39 - باب ذِكْرِ الْحَجَّامِ

2102 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، «فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَفُّوْا مِنْ خِرَاجِهِ».

39 - باب ذِكْرِ الْحَجَّامِ

(باب ذِكْرِ الْحَجَّامِ) لما ذكر في باب موكل الربا النهي عن ثمن الدم الذي هو الحجامة وظاهره التحريم عقد هذا الباب هنا .

وفيه : حديثان يدلان على جواز الحجامة وأخذ الأجر عليها فذكرهما للدلالة على أن النهي المذكور فيه إما منسوخ كما ذهب إليه البعض وإما أنه محمول على التنزيه كما ذهب إليه آخرون.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ) بفتح الطاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفتح الموحدة قيل اسمه دينار وقيل نافع وقيل : ميسرة وَقَالَ ابن الحذاء عاش مائة وثلاثاً وأربعين وهو مولى محبصة بضم الميم وفتح الخاء المهملة وإسكان التحتانية وبالصاد المهملة ابن مسعود الأنصاري وأهله هم بنو حارثة وقيل بنو بياضة ضد السواد.

(رَسُولُ اللَّهِ ﷺ)، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَفُّوْا مِنْ خِرَاجِهِ) بفتح الخاء المعجمة هو ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم، وفي الحديث : دليل على جواز الحجامة وجواز أخذ الأجرة عليها .

وفيه : جواز مقاطعة المولى عبده على خراج معلوم مياومة ومشاهرة .

وفيه : جواز وضع الضريبة عنه والتخفيف عليه .

وروي أن النَّبِيَّ ﷺ سأله كم ضريبتك فَقَالَ ثلاثة أصع فوضع عنه صاعاً وإنما أضيف الوضع إليه لأنه كان هو الأمر به وهذا رواه الطَّحَاوِيُّ نا : فهد قَالَ : ثنا أَبُو غَسَّان قَالَ : نا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ قَيْسٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَعَا أَبَا طَيْبَةَ فَحَجَمَهُ فَسَأَلَهُ كَمْ ضَرِبَتِكَ، فَقَالَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ فَوَضَعَ عَنْهُ صَاعًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو يَعْلَى فِي مَسْنَدِهِ

2103 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ»

بإسناده إلى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَلَفْظُهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَبِي طَيْبَةَ فَحَجَمَهُ إِلَى آخِرِهِ.

وَأَبُو بَشَرٍ اسْمُهُ: جَعْفَرُ بْنُ إِيَّاسَ الْيَشْكُرِيُّ، وَعَلَّلَ بَعْضُهُمُ الْحَدِيثَ بِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ سَلِيمَانَ بْنِ قَيْسٍ.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا مِنْ حَدِيثٍ جَمِيلَةٍ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: اِحْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَعْطَى أَجْرَهُ وَلَوْ كَانَ بِهِ بَأْسٌ لَمْ يَعْطِهِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ وَأَبُو جَمِيلَةَ اسْمُهُ مَيْسِرَةٌ وَثَقَهُ ابْنُ حَبَانَ فَإِنْ قِيلَ رَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ الْمَزْنِيِّ عَنِ الشَّافِعِيِّ عَنْ أَبِي فَدِيكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذَنْبٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَرَامِ بْنِ سَعْدِ بْنِ مُحِیْصَةَ أَحَدِ بَنِي حَارِثَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي كَسْبِ الْحَجَامِ فَنَهَاهُ أَنْ يَأْكُلَ كَسْبَهُ، ثُمَّ عَادَ فَنَهَاهُ ثُمَّ عَادَ فَنَهَاهُ، ثُمَّ عَادَ فَنَهَاهُ فَلَمْ يَزَلْ يَرَاغِعُهُ حَتَّى قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اعْلَفْ كَسْبَهُ نَاضِحٌ وَأَطْعَمَهُ رَقِيقٌ».

فَالْجَوَابُ: أَنْ تَجْوِيزَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَطْعَمَهُ الرَّقِيقُ وَالنَّاضِحُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِحَرَامٍ أَلَّا يَرَى أَنَّ الْمَالَ الْحَرَامَ الَّذِي لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ لَا يَحِلُّ لَهُ أَيْضًا أَنْ يَطْعَمَهُ رَقِيقَهُ وَلَا نَاضِحَهُ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ قَالَ فِي الرَّقِيقِ أَطْعَمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ فَلَمَّا ثَبَتَ تَجْوِيزُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَحِیْصَةَ أَنْ يَعْلفَ ذَلِكَ نَاضِحَهُ وَيَطْعَمَهُ رَقِيقَهُ مِنْ كَسْبِ حِجَامَتِهِ دَلَّ ذَلِكَ عَلَى نَسْخِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ نَهْيِهِ عَنْ ذَلِكَ وَثَبَتَ حُلُّ ذَلِكَ لَهُ وَلِغَيْرِهِ قَالَهُ الطَّحَاوِيُّ ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّهْيَ لِلتَّنْزِيهِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبُيُوعِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) الطَّحَانُ الْوَاسِطِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) هُوَ ابْنُ مَهْرَانَ الْحِذَاءِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ عِكْرَمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: اِحْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الَّذِي حَجَمَهُ) لَمْ يَذْكُرِ الْمَفْعُولَ الثَّانِي وَهُوَ نَحْوُ شَيْئًا أَوْ صَاعًا أَوْ تَمْرًا بِقَرِينَةِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ.

وَلَوْ كَانَ حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ.

40 - باب التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ⁽¹⁾

(وَلَوْ كَانَ) أي: الذي أعطاه النَّبِيُّ ﷺ (حَرَامًا لَمْ يُعْطِهِ) وهذا نص في إباحة أجر الحجام وفيه استعمال الآجر من غير تسمية أجره وإعطاؤه قدرها وأكثر قاله الداوودي ولعل محمل الحديث أنهم كانوا يعلمون قدرها.

تتمة:

قَالَ ابن المنير هذه الترجمة تصويبا لصناعة الحجامه فإنه قد ورد فيها حديث يخصها وإن كان الحجام لا يظلم أجره والنهي للصانع لا على المستعمل والفرق بينهما ضرورة المحتجم إلى الحجام وعدم ضرورة الحجام لكثرة الصنائع سواها .
وتعقبه الحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيّ: بأنه إن أراد بالتصويب التحسين والندب إليها فهو كما قَالَ وإن أراد التجويز فلا فإنه يسوغ للمستعمل تعاطيها للضرورة ومن لازم تعاطيها للمستعمل تعاطي الصانع لها فلا فرق إلا بما أشرت إليه إذ لا يلزم من كونها من المكاسب الدنية أن لا تشرع فالكساح أسوأ حالا من الحجام ولو تواطأ الناس على تركه لأضر ذلك بهم والله أعلم.

40 - باب التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

(باب) حكم (التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لُبْسُهُ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ) يعني استعماله يذكر اللبس ويراد به الاستعمال كما في حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقمت إلى حصير لنا قد اسود من طول ما لبس أي: من طول ما استعمل والذي يكره استعماله

(1) قال الحافظ قوله: «باب التجارة فيما يكره» الخ. أي: إذا كان مما يتنفع به غير من كره له لبسه أما ما لا منفعة فيه شرعية فلا يجوز بيعه أصلاً على الراجح من أقوال العلماء، وذكر فيه حديثين، أحدهما حديث ابن عمر في قصة عطارد وفيه قوله ﷺ: «إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها» يعني تبيعها، وسيأتي في اللباس من وجه آخر بلفظ «إنما بعثت بها إليك لتبيعها أو لتكسوها» وهو واضح فيما ترجم له ههنا من جواز بيع ما يكره لبسه للرجال، والتجارة وإن كانت أخص من البيع لكنها جزؤه المستلزمة له، وأما ما يكره لبسه للنساء فبالقياس عليه، أو المراد بالكراهة في الترجمة ما هو أعم من التحريم والتنزيه فيدخل فيه الرجال والنساء، فعرف بهذا جواب ما اعترض به الإسماعيلي من أن حديث ابن عمر لا يطابق الترجمة حيث =

2104 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحُلَّةٍ حَرِيرٍ، أَوْ سِيرَاءٍ،

للرجال والنساء مثل النمرقة التي فيها تصاوير فإن استعمالها يكره للرجال والنساء وبهذا يندفع اعتراض من قَالَ: جعل البُخَارِيُّ هذه الترجمة فيما يكره للرجال والنساء.

وقد قَالَ النَّبِيُّ ﷺ في قصة علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: شققها خمرًا بين الفواطم وكان علي زينب بنت رسول الله ﷺ حلة سيرة فإنما المعنى من لا خلاق له من الرجال فأما النساء فلا فإن أراد شراء ما فيه تصاوير فحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يدخل في هذه الترجمة انتهى.

وتعقبه العيني أَخَذًا ذلك من كلام الْعَسْقَلَانِيِّ: بأن الترجمة لها جزءان قوله للرجال وقوله للنساء فحديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يدخل في الجزء الأول وحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا يدخل في الجزء الثاني إن كان اللبس على معناه الأصلي وإن جعلناه بمعنى الاستعمال كما مر يدخل في الجزءين جميعًا.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ حَفْصٍ) هو أبو بكر بن عبد الله بن حفص بن عمرو بن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الزُّهْرِيُّ وقد مر في أول الغسل، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ: أَرْسَلَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِحُلَّةٍ) بضم الحاء المهملة وهي برود اليمن ولا تسمى حلة إلا أن تكون ثوبين من جنس واحد.

(حَرِيرٍ، أَوْ سِيرَاءٍ) بكسر السين المهملة وفتح المثناة التحتية وبالمد وهو برد

ذكر فيها النساء، والثاني حديث عائشة في قصة النمرقة المصورة، ووجه الدلالة منه أنه ﷺ لم يفسخ البيع في النمرقة، وسيأتي أن في بعض طرق الحديث المذكور أنه ﷺ توكأ عليها بعد ذلك، والثوب الذي فيه الصورة يشترك في المنع منه الرجال والنساء، فهو مطابق للترجمة من هذه الحيثية بخلاف ما اعترض به الإسماعيلي، وقال ابن المنير: في الترجمة إشعار بحمل قوله إنما يلبس هذه من لا خلاق له على العموم حتى يشترك في ذلك الرجال والنساء لكن الحق أن ذلك خاص بالرجال وإنما الذي يشترك فيه الرجال والنساء المنع من النمرقة، وحاصله أن حديث ابن عمر يدل على بعض الترجمة وحديث عائشة يدل على جميعها، اهـ.

فَرَأَاهَا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أُرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتَعَ بِهَا» يَعْنِي تَبِيعَهَا.

2105 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً.....

فيه خطوط صفر وقيل هو المضلع بالحرير وقيل إنها حرير محض .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْبَرْدِ وَيَخَالِطُهُ حَرِيرٌ كَالسِّيُورِ وَهُوَ فَعْلَاءٌ مِنَ السَّيْرِ الْقَذِّ هَكَذَا يَرَوِي عَلَى الصِّفَةِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْمَتَأَخِّرِينَ: إِنَّمَا هُوَ حِلَّةٌ سِيرَاءٌ عَلَى الْإِضَافَةِ وَاحْتِجَ بِأَنْ سَيَبُوهُ قَالَ لَمْ يَأْتِ فَعْلَاءٌ صِفَةً لَكِنْ اسْمًا.

(فَرَأَاهَا عَلَيْهِ فَقَالَ: «إِنِّي لَمْ أُرْسِلْ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا، إِنَّمَا يَلْبَسُهَا مَنْ لَا خَلْقَ لَهُ، إِنَّمَا بَعَثْتُ إِلَيْكَ لِتَسْتَمْتَعَ بِهَا» يَعْنِي تَبِيعَهَا) وقد مر الحديث في كتاب الجمعة بأطول من هذا من وجه آخر وأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ بِالْفَاظِ مُخْتَلَفَةً فِي لَفْظِ إِنِّي مَا بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَلْبَسَهَا وَلَكِنْ بَعَثْتُ بِهَا إِلَيْكَ لِتَصِيبَ بِهَا.

وفي لفظ: تبيعها وتصيب بها حاجتك .

وفي لفظ: إنما بعثت بها إليك لتستمتع بها .

وفي لفظ: إنما بعثت بها إليك لتتفع بها ولم أبعث بها إليك لتلبسها .

وفي لفظ: إنما بعثت بها إليك لتصيب بها مالا .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اشْتَرَتْ نُمْرُقَةً) بضم النون والراء كذا ضبطه ابن السكيت.

وضبطه أيضًا بكسر النون والراء وبغير هاء وجمعها نمارق وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ ضَبَطْنَاهُ فِي الْكُتُبِ بفتح النون وضم الراء .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَغَيْرُهُ: هِيَ وَسَادَةٌ صَغِيرَةٌ.

وقيل: مرفقة .

وقيل: هي المجالس ولعله يعني الطنافس .

فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ» وَقَالَ: «إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ».

وفي المحكم: النمرق والنمرقة.

قيل: هي التي تلبسها الرجل.

وفي الجامع: نمرق يجعل تحت الرجل.

وفي الصحاح: النمركة وسادة صغيرة وربما سمو الطنفسة التي تحت الرجل نمركة.

(فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ، فَلَمْ يَدْخُلْهُ، فَعَرَفْتُ فِي وَجْهِهِ الْكَرَاهِيَّةَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ، وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ مَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ؟» قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ لِتَقْعُدَ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الصُّورِ» بضم الصاد وفتح الواو جمع صورة والصورة ترد في كلام العرب على ظاهرها وعلى معنى حقيقة الشيء وهيئته وعلى معنى صنعته يقال صورة الفعل كذا وكذا أي: هيئته وصورة الأمر كذا وكذا أي: صفته.

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعَذَّبُونَ، فَيَقَالُ لَهُمْ أَحْيُوا) بفتح الهمزة أمر تعجيز من الإحياء.

(مَا خَلَقْتُمْ) أي: ما صورتم كصور الحيوان.

(وَقَالَ) ﷺ: (إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ) أي: غير الحفظة.

وقيل: ملائكة الوحي. وأما الحفظة فلا يفارقون إلا عند الجماع والخلاء كما أخرجَهُ ابن عدي وضعفه.

وفي الحديث: أن بيع الثياب التي فيها الصور مكروه.

وظاهر حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أن بيعها لا يجوز لكن قد جاءت آثار

مرفوعة عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تدل على جواز بيع ما تمتهن فيه الصور منها ستر عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيه تصاوير فهتكه ﷺ فجعله قطعتين فاتكأ ﷺ على إحداهما رواه وكيع عن أسامة بن زيد بن عبد الرحمن بن القاسم عَنْ أَبِيهِ عَنْهَا فإذا تعارضت الآثار فالأصل الإباحة حتى يرد الحظر.

ويحتمل أن يكون معنى حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا في النمرقة لو لم يعارضه غيره محمولاً على الكراهة دون التحريم بدليل أنه ﷺ لم يفسخ البيع في النمرقة التي اشترتها عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وفيه أيضاً: أن تصوير الحيوان حرام واختلفوا في هذا الباب، فَقَالَ قوم من أهل الحديث وطائفة من الظاهرية التصوير حرام سواء كان ذلك تصوير ذي روح أو غيره.

واحتجوا في ذلك بظاهر حديث عبد الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون» رواه مسلم وغيره.

وَقَالَ الجمهور من الفقهاء وأهل الحديث: كل صورة لا تشبه صورة الحيوان كصورة الشجر والحجر والجبل ونحو ذلك فلا بأس.

واحتجوا في ذلك بما رواه مسلم قَالَ: قرأت على نصر بن علي الجهضمي عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى قَالَ: نا يَحْيَى بن إسحاق عن سعيد أبي الحسن قَالَ: جاء رجل إلى ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ: إني رجل أصور هذه الصور فأفتني فيها فَقَالَ له ادن مني ثم قَالَ ادن مني فدنا منه حتى وضع يده على رأسه قَالَ: أنبئك بما سمعت من رسول الله ﷺ، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفساً فيعذبه في جهنم» وَقَالَ: إن كنت لا بد فاعلاً فاصنع الشجر وما لا نفس له.

ويؤيد ذلك ما رواه الطَّحَاوِيُّ من حديث مجاهد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: استأذن جبريل عليه السلام على رسول الله ﷺ فَقَالَ: «ادخل» فَقَالَ: كيف أدخل؟ وفي بيتك ستر فيه تماثيل خيل ورجال فإما أن تقطع رؤوسها وإما أن تجعلها بساطاً فإنما معشر الملائكة لا ندخل بيتاً فيه تماثيل.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ: فلما أبيضت التماثيل بعد قطع رؤوسها الذي لو قطع من ذي الروح لم يبق دل ذلك على إباحة تصوير ما لا روح فيه وعلى خروج ما لا روح لمثله من الصور مما قد نهى عنه .

وفيه أيضًا: أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة وقد مر أن المراد من الملائكة غير الحفظة .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: أما الملائكة الذين لا يدخلون بيتا فيه كلب أو صورة فهم ملائكة يطوفون بالرحمة والاستغفار .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: إنما لم يدخل الملائكة بيتا فيه كلب أو صورة مما يحرم اقتناؤه من الكلاب والصور فأما ما ليس بحرام من كلب الصيد والزرع والماشية والصورة التي تمتهن في البساط والوسادة وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة وأشار القاضي إلى نحو ما قاله الْخَطَّابِيُّ .

والأظهر أنه عام في كل كلب وكل صورة وأنهم يمتنعون من الجميع لإطلاق الأحاديث قاله النَّوَوِيُّ .

وَقَالَ أيضًا: ولأن الجرو الذي كان في بيت النَّبِيِّ ﷺ تحت السرير كان له فيه عذر ظاهر فإنه لم يعلم به منع ومع هذا امتنع جبريل من دخول البيت وعلل بالجرو فلو كان العذر في وجود الصورة والكلب لا يمنعهم لم يمتنع جبريل عليه السلام، انتهى .

وقال الْعَيْنِيُّ: العلم وعدمه لا يؤثران في هذا الأمر والعلة في امتناعهم عن الدخول الصورة والكلب مُطْلَقًا، والله أعلم .

ومطابقة الحديث للترجمة قد ذكر وجهها في أول الباب .

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الاشتراء أعم من التجارة فكيف يدل على الخاص الذي هو التجارة التي عقد عليها الباب فأجاب بأن حرمة الجزء مستلزمة لحرمة الكل فهو من باب إطلاق الكل وإرادة الجزء، انتهى فتأمل .

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ في النكاح وفي اللباس وفي بدء الخلق أيضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في اللباس من طرق مختلفة .

41 - باب: صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ

2106 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَا بَنِي النَّجَّارِ ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ، وَفِيهِ خِرْبٌ وَنَخْلٌ».

41 - باب: صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ

(باب) بالتونين (صَاحِبُ السَّلْعَةِ) أي: المتاع (أَحَقُّ بِالسَّوْمِ) بفتح السين المهملة وسكون الواو أي: أحق بذكر قدر الثمن يعني تعيين الثمن وتقديره، يقال: سَامَ البائعُ السَّلْعَةَ عَرَضَهَا عَلَى الْبَيْعِ وَذَكَرَ ثَمَنَهَا، وَسَامَهَا الْمُشْتَرِي بِمَعْنَى اسْتَامَهَا يَعْنِي سَأَلَ شِرَاءَهَا، وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَإِنْ مَتَوَلَّى السَّلْعَةَ مِنْ مَالِكٍ أَوْ وَكِيلٍ أَوْلَى بِالسَّوْمِ مِنْ طَالِبٍ شَرَاهَا هَذَا وَإِنَّمَا قَالَ أَوْلَى لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِسْيَاطِي فِي قِصَّةِ جَمَلٍ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ ﷺ بَدَأَ بِقَوْلِهِ بَعْنِيه بِأَوْقِيَةِ، الْحَدِيثُ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذْكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، (عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ) بفتح المثناة الفوقية وتشديد التحتية وفي آخره حاء مهملة واسمه يزيد بن حميد والإسناد كله بصريون، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: يَا بَنِي النَّجَّارِ) هم قبيلة في الأنصار (ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ) على وزن فاعلون وهو أمر لهم بذكر الثمن معيناً باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ثمناً معيناً يختاره ثم يقع التراضي بعد ذلك أي: قدروا لي ثمن حائطكم أي: قيمته، يقال: ثامنه بكذا أي: قدر معه الثمن.

وقال المزري: معنى قوله: ثامنوني أي: بايعوني بالثمن أي: فلا أخذه هبة، قال: فليس فيه إلا أن المشتري يبدأ بذكر الثمن، وتعبه القاضي عياض: بأن الترجمة إنما هي لذكر الثمن معيناً، وأما مطلق ذكر الثمن فلا فرق فيه في الأولية بين البائع والمشتري وهذا الحائط هو الذي بني فيه مسجد رسول الله ﷺ.

(وَفِيهِ خِرْبٌ) الرواية المعروفة بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء جمع خربة ككلم وكلمة وروى بكسر الخاء وفتح الراء كعنب وعنبه والمراد أن فيه ما يخرب من البناء، (وَنَخْلٌ) فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت ثم بالخرب فسويت

42 - باب: كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟

وبالنخل فقطعت، وقد تقدم الحديث بطوله مع شرحه في باب: هل تنبش قبور مشركي الجاهلية في كتاب الصلاة.

42 - باب: كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟

(باب) بالتنوين (كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ) قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الخيار اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه وقيل أو من التخير.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط هذا. وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الخيار على ثلاثة أضرب خيار المجلس وخيار الشرط وخيار النقيصة وبين الكل وَقَالَ: أما خيار النقيصة فإنه يظهر بالمبيع عيب يوجب الرد أو يلتزم البائع فيه شرطًا لم يكن فيه انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والكلام هنا على خيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقداره وليس في حديثي الباب بيان لذلك، قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ لعله أخذه من عدم تحديده في الحديث أنه لا يتقيد بل يفرض الأمر فيه إلى الحاجة لتفاوت السلع في ذلك.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: فعلى هذا كان ينبغي ألا يذكر في الترجمة لفظة كم التي هنا استفهامية بمعنى أي: عدد.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ويحتمل أن يكون مراد البُخَارِيِّ بقوله كم يجوز الخيار أي: كم يخير أحد المتبايعين الآخر مرة وأشار به إلى ما في الطريق الآتية بعد ثلاثة أبواب من زيادة همام ويختار ثلاث مرار لكن لما لم تكن الزيادة ثابتة أبقى الترجمة على الاستفهام كعادته انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن هذا الاحتمال الذي ذكره لا يساعد البُخَارِيَّ في ذكره لفظة كم لأن وضعها للعدد والعدد في مدة الخيار لا في تخيير أحد المتبايعين الآخر وليس في حديثي الباب ما يدل على هذا وقوله أيضًا وأشار إلى زيادة همام لا يفيد لأنه بعيد أن يعقد ترجمة ثم يشير إلى ما تتضمنه الترجمة في باب آخر هذا وقد روى البيهقي من طريق أبي علقمة الفروي عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا

2107 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ فِي بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَنْفَرَقَا،

الخيار ثلاثة أيام وهذا كأنه مختصر من الحديث الذي أَخْرَجَهُ أصحاب السنن من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق عَنْ نَافِعٍ فِي قِصَّةِ حَبَّانِ بْنِ مَنْقُذٍ وَسِذْكَرٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ وَبِهِ احْتِجَّ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ فِي أَنَّ أَمَدَ الْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَأَنْكَرَ مَالِكُ التَّوْقِيتِ فِي خِيَارِ الشَّرْطِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ وَإِنْ كَانَتْ فِي الْغَالِبِ يُمْكِنُ الْإِخْتِيَارُ فِيهَا لَكِنْ لِكُلِّ شَيْءٍ أَمَدٌ بِحَسَبِهِ يَخْتِيرُ فِيهِ فَالِدَابَةُ وَالثَّوْبُ مِثْلًا يَوْمٌ أَوْ يَوْمَانِ وَلِلْجَارِيَةِ جُمُعَةٌ وَلِلدَّارِ شَهْرٌ.

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: يَمْتَدُّ الْخِيَارُ شَهْرًا وَأَكْثَرَ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: يَخْتَصُّ الْخِيَارُ بِالْمُشْتَرِيِّ وَيَمْتَدُّ لَهُ إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ وَأَكْثَرَ وَيُقَالُ: إِنَّهُ انْفَرَدَ بِذَلِكَ وَقَدْ صَحَّ الْقَوْلُ بِامْتِدَادِ الْخِيَارِ عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَغَيْرِهِ.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) بِالْفَتْحَاتِ هُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْمَرْوَزِيُّ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيِّ، (قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى) هُوَ ابْنُ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، (قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: إِنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ) هَكَذَا فِي رَوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ عَلَى الْأَصْلِ، وَحَكَى ابْنُ التِّينِ عَنِ الْقَابَسِيِّ: أَنَّ الْمُتَبَايِعَانَ قَالَ: وَهِيَ لُغَةٌ هَذَا وَهِيَ لُغَةُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ كَعْبٍ فِي إِجْرَاءِ الْمُثْنَى بِالْفِ دَائِمًا.

وَفِي رَوَايَةِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ فِي الْبَابِ الَّذِي يَلِيهِ الْبَيْعَانُ بِتَشْدِيدِ التَّحْتَانِيَةِ وَالْبَيْعِ بِمَعْنَى الْبَائِعِ كَضِيقٍ وَضَائِقٍ وَصَيْنٍ وَصَائِنٍ وَلَيْسَ كَبَيْنٍ وَبَائِنٍ فَإِنَّهُمَا مُتَغَايِرَانِ كَقِسْمٍ وَقَاسَمٍ وَاسْتِعْمَالِ الْبَيْعِ فِي الشِّرَاءِ إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيْبِ وَلَأَنَّ كَلَامَهُمَا بَايَعُ.

(فِي بَيْنَهُمَا مَا لَمْ يَنْفَرَقَا) وَفِي رَوَايَةِ النَّسَائِيِّ يَفْتَرَقَا بِتَقْدِيمِ الْفَاءِ وَنَقْلِ ثَعْلَبٍ عَنِ الْفَضْلِ بْنِ سَلَمَةَ افْتَرَقَا بِالْكَلامِ وَتَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ وَرَدَّهُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [البينة: 4] فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي التَّفَرُّقِ بِالْكَلامِ لِأَنَّهُ بِالْإِعْتِقَادِ وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ مِنْ لَازِمِهِ فِي الْغَالِبِ لِأَنَّ مَنْ خَالَفَ آخَرَ فِي عَقِيدَتِهِ كَانَ مُسْتَدْعِيًا لِمَفَارَقَتِهِ إِيَّاهُ بِدَنِهِ وَلَا يَخْفَى ضَعْفُ هَذَا الْجَوَابِ وَالْحَقُّ حَمْلُ كَلَامِ

أَوْ يَكُونُ الْبَيْعُ خِيَارًا» قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ.

الفضل على الاستعمال بالحقيقة وإنما استعمل أحدهما في موضع الآخر اتساعاً وقد مضى الكلام في معنى التفرق في باب إذا بين البيعان وسيأتي إن شاء الله تعالى زيادة تفصيل في ذلك في باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بعد باب.

(أَوْ يَكُونُ) بالنصب لأن أو هنا بمعنى إلا أن (الْبَيْعُ خِيَارًا) أي : بخيار وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ معناه أن يخير البائع المشتري بعد إيجاب البيع فإذا خيره فاختار البيع فليس له بعد ذلك خيار في فسخ البيع وإن لم يتفرقا ثم قَالَ التِّرْمِذِيُّ وهكذا فسره الشَّافِعِيُّ وغيره هذا وممن فسره بذلك الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وسفيان بن عيينة وإسحاق بن راهويه حكاه ابن المنذر في الإشراف عنهم .

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْن الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ فِي شَرْحِ التِّرْمِذِيِّ : وَفِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ قَوْلَانِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّ الْمُرَادَ إِلَّا بَيْعًا شَرْطَ فِيهِ خِيَارَ الشَّرْطِ فَلَا يَنْقُضِي الْخِيَارَ بِفِرَاقِ الْمَجْلِسِ بَلْ يَمْتَدُّ إِلَى انْقِضَاءِ خِيَارِ الشَّرْطِ .

وَالْقَوْلُ الثَّانِي : أَنَّ الْمُرَادَ إِلَّا بَيْعًا شَرْطَ فِيهِ نَفْيَ خِيَارِ الْمَجْلِسِ قَالَ وَهَذَا وَجْهٌ لِأَصْحَابِنَا وَالصَّحِيحُ هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ التِّرْمِذِيُّ هَذَا وَقَدْ رَوَى الطَّحَاوِيُّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا وَلَفْظُهُ الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ وَرَبَّمَا قَالَ أَوْ يَكُونُ مَعَ خِيَارٍ .

وَقَالَ أَصْحَابُنَا : الْمَعْنَى كُلُّ بَيْعٍ لَا يَبْعُ بَيْنَهُمَا إِلَّا فِي صَوْرَتَيْنِ إِحْدَاهُمَا عِنْدَ التَّفَرُّقِ إِمَّا بِالْأَقْوَالِ وَإِمَّا بِالْأَبْدَانِ وَالْأُخْرَى عِنْدَ وَجُودِ شَرْطِ الْخِيَارِ لِأَحَدِ الْمُتَبَايِعِينَ بِأَنْ يَشْتَرِ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَنَحْوَهَا ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ اللَّيْثُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ يَقُولُ أَحَدَ الْمُتَبَايِعِينَ بَعْدَ تَمَامِ الْبَيْعِ لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ إِنْفَازَ الْبَيْعِ أَوْ فَسْخَهُ فَإِنْ اخْتَارَ إِمْضَاءَ الْبَيْعِ تَمَّ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الثَّوْرِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَكَانَ أَحْمَدُ يَقُولُ هُمَا بِالْخِيَارِ أَمَدًا قَالَا هَذَا الْقَوْلُ أَوْ لَمْ يَقُولَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا بِأَبْدَانِهِمَا مِنْ مَكَانِهِمَا وَقِيلَ : إِنَّهُ تَفَرَّدَ بِذَلِكَ .

(قَالَ نَافِعٌ : وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يُعْجِبُهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ) هَذَا مَوْصُولٌ بِالإِسْنَادِ السَّابِقِ وَإِنَّمَا كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَفَارِقُ

2108 - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا» وَزَادَ أَحْمَدُ، حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَ: قَالَ هَمَّامٌ: قَدْ كُرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ، فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ، لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بِهَذَا الْحَدِيثِ.

صاحبه ليلزم العقد وقد ذكره مسلم أيضًا فَقَالَ قَالَ نافع فكان يعني ابن عمر إذا بايع رجلًا فأراد أن لا يقيله قام فمشى هنيئة ثم رجع إليه وذكره الترمذي أيضًا فَقَالَ قَالَ أي: نافع كان ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذا ابتاع بيعًا وهو قاعد قام ليجب له هذا والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْبَيْعِ وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث الأزدي وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يَحْيَى الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ، (عَنْ قَتَادَةَ) ابن دعامة، (عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ) اسمه صالح بن أبي مريم وفي رواية شُعْبَةَ التي تأتي بعد باب عن قَتَادَةَ عن صالح أبي الخليل وفي رواية أَحْمَدُ عن منذر عن شُعْبَةَ عن قَتَادَةَ سمعت أبا الخليل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) هو ابن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ولم ينسب في شيء من طرق حديثه في الصحيحين لكن وقع لأحمد من طريق سعيد عن قَتَادَةَ عبد الله بن الحارث الهاشمي وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لأنه ولد في عهد النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَى به فحنكه وهو معدود من حديث الرواية في كبار التابعين وقَتَادَةَ وشيخه تابعيان أَيْضًا وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبي طالب.

(عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَفْتَرِقَا) قد مر الكلام فيه عن قريب (وَزَادَ أَحْمَدُ) هو ابن حنبل الإمام قَالَ: (حَدَّثَنَا بِهِزٌ) بفتح الموحدة وسكون الهاء وفي آخره زاي هو ابن أسد قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل: هو يروي عن همام وروى عنه أحمد بن حنبل وقد مر في باب: الغسل بالصاع.

(قَالَ: قَالَ هَمَّامٌ) هو ابن يَحْيَى، (فَدَكَّرْتُ ذَلِكَ لِأَبِي التَّيَّاحِ) اسمه يزيد وقد مر عن قريب.

(فَقَالَ: كُنْتُ مَعَ أَبِي الْخَلِيلِ، لَمَّا حَدَّثَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ بِهَذَا الْحَدِيثِ)

43 - باب: إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ⁽¹⁾؟

وهذه الطريق وصلها أَبُو عَوَانَةَ فِي صحيحه عن أَبِي جعفر الدارمي واسمه أَحْمَد ابن سعيد عن بهز به قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَلَمْ أَرَهَا فِي مسند أَحْمَد بن حنبل وزعم بعضهم أَنَّهُ أَحْمَدُ الْمَذْكُورُ وَسَتَانِي هَذِهِ الزِّيَادَةُ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هَمَامٍ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ بِأَوْضَحٍ مِنْ سِيَاقِهِ وَفِي صَنِيعِ هَمَامٍ فَائِدَةٌ طَلَبَ عَلُوَ الْإِسْنَادِ وَلَأَن بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَبِي الْخَلِيلِ فِي إِسْنَادِهِ الْأَوَّلِ رَجُلَيْنِ وَفِي الثَّانِي رَجُلًا وَاحِدًا.

43 - باب: إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟

(باب) باب بالتنوين (إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ) أَي: إِذَا لَمْ يَعْينِ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي وَقْتًا لِلْخِيَارِ كَيَوْمٍ أَوْ نَحْوِهِ بَلْ أَطْلَقَاهُ.

(هَلْ يَجُوزُ) ذَلِكَ (الْبَيْعُ) وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَوْقَتْ فِي الْبَيْعِ زَمَانُ الْخِيَارِ بِيَوْمٍ أَوْ نَحْوِهِ هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ الْبَيْعُ لَازِمًا فِي تِلْكَ الْحَالِ أَوْ جَائِزًا وَمَعْنَى

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ بَابٌ إِذَا لَمْ يَوْقَتِ الْخِيَارُ أَي: إِذَا لَمْ يَعْينِ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي وَقْتًا لِلْخِيَارِ، وَأَطْلَقَاهُ هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى الْخِلَافِ فِي حَدِّ خِيَارِ الشَّرْطِ، وَالَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَالْحَنَفِيُّ أَنَّهُ لَا يَزَادُ فِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وَذَهَبَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَإِسْحَاقُ وَآخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ لَا أَمَدَ لِمُدَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ بَلِ الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ لَازِمٌ إِلَى الْوَقْتِ الَّذِي يَشْتَرِطُهُ، فَإِنْ شَرَطَا أَوْ أَحَدُهُمَا الْخِيَارَ مُطْلَقًا فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: هُوَ شَرْطُ بَاطِلٍ وَالْبَيْعُ جَائِزٌ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ يَبْطُلُ الْبَيْعُ أَيْضًا، وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: لِلَّذِي شَرَطَ الْخِيَارَ أَبَدًا، أَه.

وَفِي الْأَوْجُزِ: أَمَّا مُدَّةُ الْخِيَارِ فَقَالَ مَالِكٌ إِنْ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ قَدَرٌ مُحَدَّدٌ فِي نَفْسِهِ وَإِنَّمَا يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ إِلَى اخْتِلَافِ الثُّوبِ وَالْجُمُعَةِ وَالْخَمْسَةِ الْأَيَّامِ فِي اخْتِيَارِ الْجَارِيَةِ وَالشَّهْرِ وَنَحْوِهِ فِي اخْتِيَارِ الدَّارِ وَبِالْجُمْلَةِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُ الْأَجَلُ الطَّوِيلُ الَّذِي فِيهِ فَضْلٌ عَنْ اخْتِيَارِ الْمَبِيعِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: أَجَلُ الْخِيَارِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَقَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَجُوزُ الْخِيَارُ لِأَيِّ مُدَّةٍ اشْتَرَطَتْ بِهِ وَقَالَ دَاوُدُ: قَالَ الْبَاجِي إِذَا شَرَطَ الْخِيَارَ وَلَمْ يَقْرَرِ الْمُدَّةَ وَلَمْ يَبْطُلِ الْبَيْعُ وَحُكِمَ فِي ذَلِكَ بِمِقْدَارِ مَا تَخْتَبِرُ بِهِ تِلْكَ السَّلْعَةُ فِي غَالِبِ الْعَادَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: يَبْطُلُ الْعَقْدُ، وَقَالَ الْمُوفِقُ: إِذَا شَرَطَا الْخِيَارَ أَبَدًا أَوْ مَتَى شَاءَا وَقَالَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْخِيَارِ وَلَمْ يَذْكُرْ مُدَّتَهُ أَوْ شَرَطَاهُ إِلَى مُدَّةٍ مَجْهُولَةٍ لَمْ يَصِحَّ فِي الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، وَعَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَصِحُّ وَهُمَا عَلَى خِيَارِهِمَا أَبَدًا أَوْ يَقْطَعَاهُ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَصِحُّ وَتَضْرِبُ لَهُمَا مُدَّةٌ يَخْتَبِرُ الْمُبِيعُ فِي مِثْلِهَا فِي الْعَادَةِ لِأَنَّ ذَلِكَ مُقَدَّرٌ فِي الْعَادَةِ فَإِذَا أَطْلَقَا حَمَلَ عَلَيْهِ، أَه مَخْتَصَرًا مِنَ الْأَوْجُزِ.

2109 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ»، وَرُبَّمَا قَالَ: «أَوْ يَكُونُ بَيْعَ خِيَارٍ».

اللزوم أن لا يسعه الفسخ والجواز ضد ذلك، انتهى.

ولم يذكر جواب الاستفهام للإشارة إلى الخلاف في حد خيار الشرط والذي ذهب إليه الْحَنَفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ أنه لا يزداد فيه على ثلاثة أيام.

وذهب ابن أبي لیلی وأبو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَآخَرُونَ إلى أنه لا أمد لمدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم إلى الوقت الذي يشترط به وهو اختيار ابن المنذر فإن شرطاً أو أحدهما الخيار مُطْلَقًا، فَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى: هو شرط باطل والبيع جائز.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ: يبطل البيع أيضًا.

وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ لِلَّذِي شَرَطَ الْخِيَارَ: الخيار أبداً.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) ابْنُ دَرَهْمٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ» معناه إلا أن يقول أحد البيعين لصاحبه اختر بلفظ الأمر من الاختيار ولفظ يقول منصوب بأو لأن معناه كما تقدم إلا أن ولا اتجاه لما قاله الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ كَذَا وَقَعَ فِي جَمِيعِ الطَّرَاقَاتِ بِإِثْبَاتِ وَابْنِ عُمَرَ وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّهُ مُجْزُومٌ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَلَعَلَّ الضَّمَّةَ أَشْبَعَتْ كَمَا أَشْبَعَتْ الْيَاءُ فِي قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ أَنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ ثُمَّ قَالَ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى إِلَّا أَنْ يَفْقُرَ حِينَئِذٍ بِنَصَبِ اللَّامِ وَبِهِ جُزْمُ النَّوَوِيِّ وَغَيْرِهِ هَذَا وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ الْوَجْهَ هُوَ مَا أَبْدَاهُ احْتِمَالًا.

(وَرُبَّمَا قَالَ: «أَوْ يَكُونُ بَيْعَ خِيَارٍ» أي: يكون البيع بيع خيار يعني بيع شرط الخيار فيه فلا يبطل بالفرق.

ومطابقته للترجمة في مجرد ذكر الخيار وأما عن التوقيت فهو ساكت.

44 - بَابُ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَشَرِيحٌ، وَالشَّعْبِيُّ، وَطَاوُسٌ،

44 - بَابُ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا).

(وَبِهِ قَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَي: بِخيار المجلس وقد مضى أن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا يَعْجِبُهُ فَارِقَ صَاحِبَهُ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ فَضِيلٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا ابْتَاعَ بَيْعًا وَهُوَ قَاعِدٌ قَامَ لِيَجِبَ لَهُ وَقَدْ ذَكَرَ عَنْ مُسْلِمٍ نَحْوَهُ.

(وَشَرِيحٌ) بِالرَّفْعِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ ابْنُ عُمَرَ وَمَا بَعْدَهُ عَطْفٌ عَلَيْهِ وَشَرِيحٌ بضم الشين المعجمة وفي آخره حاء مهملة هو ابن الحارث الكندي أَبُو أُمِيَّةَ الْكُوفِيُّ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَلْقَهُ اسْتَقْضَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْكُوفَةِ وَأَقْرَهُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَقَامَ عَلَى الْقَضَاءِ سِتِينَ سَنَةً مَاتَ فِي سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَقَبْلَ سَنَةِ ثَمَانِينَ وَكَانَ لَهُ عَشْرُونَ وَمِائَةً سَنَةً وَتَعْلِيْقُ شَرِيحٍ هَذَا أَوْصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ هَشِيمٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ سَمِعْتُ أَبَا الضَّحَى يَحْدُثُ أَنَّهُ شَهِدَ شَرِيحًا وَاسْتَخْصَمَ إِلَيْهِ رَجُلَانِ اشْتَرَى أَحَدُهُمَا مِنَ الْآخَرِ دَارًا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ فَأَوْجِبَهَا لَهُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ فِي بَيْعِهَا قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ فَقَالَ لَا حَاجَةَ لِي فِيهَا فَقَالَ الْبَائِعُ قَدْ بَعْتُكَ فَأَوْجِبْتَ لَكَ فَاسْتَخْصَمَا إِلَى شَرِيحٍ فَقَالَ هُوَ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا قَالَ مُحَمَّدٌ وَشَهِدَتِ الشَّعْبِيُّ قَضَى بِذَلِكَ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ شَرِيحٍ قَالَ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا.

(وَالشَّعْبِيُّ) هُوَ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ وَهَذَا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فَقَالَ حَدَّثَنَا عَنْ مَغِيرَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ أَتَى فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بَرْدُونَ فَأَرَادَ أَنْ يَرُدَّهُ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا فَقَضَى الشَّعْبِيُّ أَنَّهُ قَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ فَشَهِدَ عِنْدَهُ أَبُو الضَّحَى أَنَّهُ شَرِيحًا أَتَى فِي مِثْلِ ذَلِكَ فَرَدَّهُ عَلَى الْبَائِعِ فَرَجَعَ الشَّعْبِيُّ إِلَى قَوْلِ شَرِيحٍ.

(وَطَاوُسٌ) هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ وَوَصَلَ تَعْلِيْقَهُ الشَّافِعِيُّ فِي الْأَمِّ فَقَالَ: أَنَا ابْنُ عَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ خَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا بَعْدَ الْبَيْعِ قَالَ: وَكَانَ أَبِي يَحْلِفُ مَا الْخِيَارُ إِلَّا بَعْدَ الْبَيْعِ.

وَعَطَاءٌ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ.

2110 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا حَبَانُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا،»

(وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح المكي، (وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم هو عبد الله ابن أبي مليكة ووصل تعليقهما ابن أبي شيبة عن جرير عن عبد العزيز رفيع عن ابن أبي مليكة وعطاء قالوا البيعان بالخيار حتى يتفرقا عن رضى، ونقل ابن المنذر القول به أيضًا عن سعيد بن المسيب والزُّهْرِيّ وابن أبي ذئب من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأَوْزَاعِيّ وابن جريج وغيرهم وبالحق ابن حزم، فَقَالَ لَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا فِي التَّابِعِينَ إِلَّا النَّخَعِيّ وحده ورواه مكذوبه عن شريح والصحيح عنه القول به وأشار على ما رواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قَالَ إِذَا تَكَلَّمَ الرَّجُلُ بِالْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِأَجْلِ حَجَّاجٍ وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ.

(حَدَّثَنِي) بالإنفراد وفي نسخة حَدَّثَنَا بِالْجَمْعِ قَالَ: (إِسْحَاقُ) قَالَ الْغَسَّانِيُّ لَمْ أَجِدْ إِسْحَاقَ هَذَا مَنْسُوبًا عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ رَوَاةِ الْجَامِعِ وَلَعَلَّهُ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ فَإِنْ مُسْلِمًا رَوَى عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْصُورٍ عَنْ حَبَانَ بْنِ هَلَالٍ وَكَذَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَيَّانِيُّ . وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: قَدْ رَأَيْتُهُ مَنْسُوبًا فِي رَوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شُبَّوَيْهِ عَنِ الْقُرْبَرِيِّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَلَمْ أَرَهُ فِي مُسْنَدِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه مِنْ رَوَايَتِهِ عَنْ حَبَانَ فَقَوَى مَا قَالَ الْغَسَّانِيُّ ثُمَّ رَأَيْتُ أَبَا نَعِيمٍ اسْتَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ إِسْحَاقَ بْنِ رَاهُوِيَه عَنْ حَبَانَ وَقَالَ أَخْرَجَهُ الْبُخَّارِيُّ عَنْ إِسْحَاقَ فَالله أعلم قَالَ: (أَخْبَرَنَا حَبَانُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة هو ابْنُ هَلَالٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج سيأتي بعد باب من هذا الوجه عن همام بدل شعبة وهو محمول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثا به عن شيخ واحد.

(قَالَ: قَتَادَةُ أَخْبَرَنِي، عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) وَفِي رَوَايَةِ سَلِيمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ

فَإِنْ صَدَقًا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبًا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا».

2111 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ».

عَنْهُمَا وَعَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا مَا لَمْ يَفَارِقْهُ صَاحِبُهُ فَإِنْ فَارَقَهُ فَلَا خِيَارَ لَهُ وَقَدْ اخْتَلَفَ الْقَائِلُونَ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنْ يَتَفَرَّقَا بِالْأَبْدَانِ هَلْ لِلتَّفَرُّقِ الْمَذْكُورِ حَدٌّ يَنْتَهِي إِلَيْهِ وَالْمَشْهُورُ الرَّاجِحُ مِنْ مَذَاهِبِ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ مُوَكَّلٌ إِلَى الْعَرَفِ فَكُلُّ مَا عَدَّ فِي الْعَرَفِ تَفَرُّقًا حَكَمَ بِهِ وَمَا لَا فَلَا.

(فَإِنْ صَدَقًا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا⁽¹⁾ وَإِنْ كَذَبًا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى ظَاهِرِهِ وَأَنْ شَوْمُ التَّدْلِيسِ وَالْكَذْبِ وَقَعَ فِي ذَلِكَ الْعَقْدِ مِمَّحَقٌّ بِرُكَّتِهِ وَإِنْ كَانَ الصَّادِقُ مَأْجُورًا وَالْكَاذِبُ مَأْزُورًا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَخْتَصًّا بِمَنْ وَقَعَ مِنْهُ التَّدْلِيسُ وَالْكَذْبُ دُونَ الْآخَرِ وَرَجَحَهُ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ وَفِي الْحَدِيثِ فَضْلُ الصَّدَقِ وَالْحَثُّ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ سَبَبٌ لِلْبِرَّةِ وَذِمَّةُ الْكَذْبِ وَالْحَثُّ عَلَى مَنَعِهِ وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي بَابِ إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ وَمَضَى الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: الْمُتَبَايَعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي بَرْزَةَ عَنْ نَافِعٍ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَقُولُ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ اخْتَرْ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي حَصْرِ لُزُومِ الْبَيْعِ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ وَقَدْ مَضَى قَبْلَ بَيَابِ أَنْ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَمَلَهُ عَلَى التَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ وَكَذَلِكَ أَبُو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ فَلَا يَعْرِفُ لَهُمَا فَحَالَفَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ.

وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادٍ وَصَحِيحٍ عَنْهُ قَالَ: الْبَيْعُ وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا.

(1) أي: إن صدق البائع في إخبار الشراء مثلاً وبين العيب: إن كان في السلعة عيب، وصدق المشتري في قدر الثمن مثلاً وبين العيب إن كان في الثمن عيب ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر أحدهما تأكيد للآخر.

ورواه سعيد بن منصور عنه بلفظ إذا وجبت الصفقة فلا خيار وبذلك قالت المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم .

قَالَ ابن حزم : لا نعلم لهم سلفاً إلا إِبْرَاهِيمَ وحده وقد ذهبوا في الجواب عن حديثي الباب فرقا فمنهم من رواه لكونه معارضاً لما هو أقوى منه ومنهم من صححه ولكن أوله على غير ظاهره فقالت طائفة منهم هو منسوخ بحديث : المسلمون على شروطهم والخيار بعد لزوم العقد يفسد الشرط ويحديث التحالف عند اختلاف المتبايعين وذلك يستلزم لزوم العقد ولو ثبت الخيار لكان كافياً في رفع العقد بقوله تَعَالَى : ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ والإشهاد إن وقع بعد التفرق لم يطابق الأمر وإن وقع قبل التفرق لم يصادف محلاً .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ولا حجة في شيء من ذلك لأن الفسخ لا يثبت بالاحتمال والجمع بين الدليلين مهما أمكن لا يصار معه إلى الترجيح والجمع هنا ممكن بين الأدلة المذكورة بغير تعسف ولا تكلف .

وَقَالَ بعضهم : هو من رواية مالك وقد عمل بخلافه فدل على أنه عارضه ما هو أقوى منه والراوي إذا عمل بخلاف ما روى دل على وهن المروي عنه وتعقب بأن مالكا لم ينفرد به فقد رواه غيره وعمل به وقد خص كثير من محققي أهل الأصول الخلاف المشهور فيما إذا عمل الراوي بخلاف ما روى بالصحابة دون من جاء بعدهم ومن قاعدتهم أن الراوي أعلم بما روى وابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هو راوي الخبر وكان يفارق إذا باع ببدنه فاتباعه أولى من غيره .

وقالت طائفة : هو معارض بعمل أهل المدينة .

ونقل ابن التين عن أشهب : أنه مخالف لعمل أهل مكة أيضاً وتعقب بأنه قَالَ به ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثم سعيد بن المسيب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مضى وهؤلاء من أكابر علماء أهل المدينة في أعصارهم فلا يحفظ عن أحد من علماء المدينة القول بخلافه فقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أهل مكة وقد اشتد إنكار ابن عبد البر وابن العربي على من ادعى من المالكية أن مالكا ترك العمل به لكون عمل أهل المدينة على خلافه .

قَالَ ابن العربي: إنما لم يأخذ به مالك لأن وقت التفرق غير معلوم فأشبهه بيوع الغرر كالملامسة وتعقب بأنه يقول بخيار الشرط ولا يحده بوقت معين وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجلس معدوم لأن كلاً منهما ممكن من إمضاء البيع وفسخه بالقول أو الفعل فلا غرر.

وقالت طائفة: هو خبر واحد فلا يعمل به فيما تعم البلوى ورد بأنه مشهور فيعمل به كما ادعوا نظير ذلك في خبر القهقهة في الصلاة وإيجاب الوتر.

وَقَالَ آخرون: هو مخالف للقياس الجلي في إلحاق ما قبل التفرق بما بعده وتعقب بأن القياس مع النص فاسد الاعتبار وَقَالَ آخرون التفرق بالأبدان محمول على الاستحباب تحسیناً للمعاملة مع المسلم لا على الوجوب.

وَقَالَ آخرون: هو محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وكلاهما على خلاف الظاهر.

وقالت طائفة: المراد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كما في عقد النكاح والإجارة والعتق وتعقب بأنه قياس مع ظهور الفارق لأن البيع ينقل فيه رقة المبيع ومنفعته بخلاف ما ذكر.

وَقَالَ ابن حزم: سواء قلنا: التفرق بالكلام أو بالأبدان فإن خيار المجلس بهذا الحديث ثابت.

أما إذا قلنا: التفرق بالأبدان فواضح وكذا إذا قلنا بالكلام أيضاً لأن قول أحد المتبايعين مثلاً بعتكه بعشرة وقول الآخر بل بعشرين مثلاً افتراق في الكلام بلا شك بخلاف ما لو قَالَ اشتريته بعشرة فإنهما حينئذ متوافقان فيتعين ثبوت الخيار لهما حين يتفقان لا حين يفترقان وهو المدعى.

وقيل: المراد بالمتبايعين المتساومان ورد بأنه مجاز والحمل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى واحتج الطحاويّ بآيات وأحاديث استعمل فيها المجاز وَقَالَ من أنكر استعمال لفظ البائع في السائم فقد غفل عن اتساع اللغة وتعقب بأنه لا يلزم من اتساع المجاز في موضع طرده في كل موضع فالأصل في الإطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه وقالوا أيضاً وقت التفرق في الحديث هو ما

بين قول البائع بعتك هذا بكذا وبين قول المشتري اشتريت قالوا فالمشتري بالخيار في قوله اشتريت أو تركت والبائع بالخيار إلى أن يوجب المشتري .
وهذا حكاة الطحاوي عن عيسى بن أبان منهم .

وحكاة ابن خويز منداد عن مالك قَالَ عيسى بن أبان : وفائدته تظهر فيما لو تفرقا ما قبل القبول وتعقب بأن تسميتهما متبايعين قبل العقد مجاز أيضًا .

وأجيب : بأن تسميتهما متبايعين بعد تمام العقد مجاز أيضًا لأن اسم الفاعل في الحال حقيقة وفما عداه مجاز فلو كان الخيار بعد انعقاد البيع لكان غير البيعين والحديث يردده فيتعين حمل التفرق على الكلام .

وأجيب : بأنه إذا تعذر الحمل على الحقيقة تعين المجاز وإذا تعارض المجازان فالأقرب إلى الحقيقة أولى وأيضًا فالمتبايعان لا يكونان متبايعين حقيقة إلا في حين تعاقدتهما لكن عقدهما لا يتم إلا بأحد إما بإبرام العقد أو التفرق على ظاهر الخبر فصح أنهما متعاقدان ما داما في مجلس العقد فعلى هذا تسميتهما متبايعين حقيقة بخلاف حمل المتبايعين على المتساويين فإنه مجاز باتفاق .

وقالت طائفة : التفرق يقع بالأقوال لقوله تَعَالَى : ﴿وَإِنْ يَفْرَقَا يَغْنِ اللَّهُ كَلَامَ سَعَتِهِ﴾ [النساء : 130] .

وأجيب : بأنه سمي بذلك لكونه يفضي إلى التفرق بالأبدان قَالَ البيضاوي ومن نفى خيار المجلس ارتكب مجازين لحمله التفرق على الأقوال وحمله المتبايعين على المتساومين وأيضًا فكلام الشارع يصان عن الحمل عليه لأنه يصير تقديره أن المتساومين إن شاء عقدا البيع وإن شاء لم يعقدا وهو تحصيل الحاصل لأن كل أحد يعرف ذلك ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام ما هو الكلام الذي يقع به التفرق أهو الكلام الذي وقع به العقد أم غيره فإن كان غيره فما هو فليس بين المتعاقدين كلام غيره وإن كان هو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذي اتفقا عليه وتم بيعهما به هو الكلام الذي افترقا به وانفسخ بيعهما به وهذا في غاية الفساد .

وَقَالَ آخَرُونَ: العمل بظاهر الحديث متعذر فیتعین تأویلہ و بیان تعذرہ أن المتبايعين إن اتفقا في الفسخ أو الإمضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار وإن اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمضاء جمع بين التقيضين وهو مستحيل .
وأجيب: بأن المراد أن لكل منهما الخيار في الفسخ وأما الإمضاء فلا يحتاج على اختياره فإنه مقتضى العقد والحال يفضي إليه مع السكوت بخلاف الفسخ .

وقال آخرون: حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا وحكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ معارض بحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وذلك فيما أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وغيره من طريق عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مَرْفُوعًا البيعين بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله .

قَالَ ابن العربي: ظاهر هذه الزيادة مخالف لأول الحديث في الظاهر فإن تأولوا الاستقالة فيه على الفسخ تأولنا الخيار فيه على الاستقالة وإذا تعارض التأويلان فزع إلى الترجيح والقياس في جانبنا فيرجح .

وتعقب: بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضح من حمل الخيار على الاستقالة لأنه لو كان المراد حقيقة الاستقالة لم يمنعه المفارقة لأنها لا تختص بمجلس العقد وقد أثبت في أول الحديث الخيار ومدته إلى غاية التفرق .

ومن المعلوم أن من له الخيار لا يحتاج إلى الاستقالة فتعين حملها على الفسخ وعلى ذلك حملة الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ البيع لأن العرب تقول استقلت ما فات عني إذا استدركه فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منها للبيع وحملوا نفي الحل على الكراهة لأنه لا يليق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم لا أن اختيار الفسخ حرام .

قَالَ ابن حزم: احتجاجهم بحديث عمرو بن شعيب على أن التفرق بالكلام لقوله فيه خشية أن يستقبله لكون الاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة

انتقال الملك تستلزم أن يكون الخبر المذكور لا فائدة له لأنه يلزم من حمل التفرق على القول إباحة المفارقة خشي أن يستقيله أو لم يخش.

وَقَالَ بعضهم: التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فكيف يثبت العقد ما يبطله وتعقب باختلاف الجهة وبالمعارضة بنظيره وذلك أن النقد وترك الأجل وشرط لصحة الصرف وهو يفسد السلم عندهم.

واحتج بعضهم بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الآتي بعد ما بين في قصة البكر الصعب وسيأتي توجيهه وجوابه.

واحتج الطَّحَاوِيُّ بقول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما أدركت الصفقة حيًّا مجموعًا فهو في مال المبتاع وتعقب بأنهم يخالفونه.

أما الْحَنْفِيَّةُ فقالوا: هو من بال البائع ما لم يره المبتاع أو ينقله المشتري والمالكية قالوا إن كان غائبًا غيبة بعيدة فهو من البائع وبأنه لا حجة فيه لأن الصفقة فيه محمولة على البيع الذي انبرم لا على ما لم ينبرم جمعًا بين كلاميه.

وَقَالَ بعضهم: معنى قوله حتى يتفرقا أي: حتى يتوافقا يقال للقوم على ماذا تفارقتم أي: على ماذا اتفقتم.

وتعقب: بما ورد في بقية حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في جميع طرقه ولا سيما في طريق اللَّيْثِ الآتية في الباب الذي بعد هذا.

وَقَالَ بعضهم: حديث البيعان بالخيار جاء بألفاظ مختلفة فهو مضطرب لا يحتاج به.

وتعقب: بأن الجمع بين ما اختلف من ألفاظه ممكن بغير تكلف ولا تعسف فلا يضر الاختلاف وشرط المضطرب أن يتعذر الجمع بين مختلف ألفاظه وليس هذا الحديث من ذلك.

وَقَالَ بعضهم: لا يتعين حمل الخيار في هذا الحديث على خيار الفسخ فلعله أريد به خيار الشراء أو خيار الزيادة في الثمن أو المثلن.

وأجيب: بأن المعهود في كلامه ﷺ حيث يطلق الخيار إرادة خيار الفسخ كما في حديث المصراة وكما في حديث الذي يخدع في البيوع.

وَأَيْضًا فَإِذَا ثَبِتَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُتَبَايِعِينَ الْمُتَعَاقِدَانِ فَبَعْدَ صُدُورِ الْعَقْدِ لَا خِيَارَ فِي الشِّرَاءِ وَلَا فِي الثَّمَنِ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ قَدْ أَكْثَرَ الْمَالِكِيَّةُ وَالْحَنَفِيَّةُ مِنَ الْاِحْتِجَاجِ لِرَدِّ هَذَا الْحَدِيثِ بِمَا يَطُولُ ذِكْرُهُ وَأَكْثَرُهُ لَا يَحْصُلُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَحَكَى ابْنُ السَّمْعَانِيِّ فِي الْأَصْطِلَاحِ عَنْ بَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ قَالَ: الْبَيْعُ عَقْدٌ مُشْرُوعٌ بِوَصْفٍ وَحُكْمٍ فَوْصِفُهُ الْإِذْمُ وَحُكْمُهُ الْمُلْكُ وَقَدْ تَمَّ الْبَيْعُ بِالْعَقْدِ فَوَجِبَ أَنْ يَتِمَّ بِوَصْفِهِ وَحُكْمِهِ فَأَمَّا تَأْخِيرُ ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَفْتَرَقَا فَلَيْسَ عَلَيْهِ دَلِيلٌ لِأَنَّ السَّبَبَ إِذَا تَمَّ يَفِيدُ حُكْمَهُ وَلَا يَنْتَفِي إِلاَّ بِعَارِضٍ وَمِنْ ادْعَايِهِ فَعَلَيْهِ الْبَيَانُ وَأَجَابَ بِأَنَّ الْبَيْعَ سَبَبٌ لِلْإِيقَاعِ فِي النَّدَمِ وَالنَّدَمُ مَحْجُوزٌ إِلَى النَّظَرِ فَأُثْبِتَ الشَّارِعُ خِيَارَ الْمَجْلِسِ نَظْرًا لِلْمُتَعَاقِدِينَ لَيْسَلَمَا مِنَ النَّدَمِ وَدَلِيلُهُ خِيَارُ الرَّوْيَةِ عَنْهُمْ وَخِيَارُ الشَّرْطِ عِنْدَنَا قَالَ: وَلَوْ لَزِمَ الْعَقْدُ بِوَصْفِهِ وَحُكْمِهِ لَمَا شَرَعْتَ الْإِقَالَةَ لَكِنَّا شَرَعْنَا نَظْرًا لِلْمُتَعَاقِدِينَ إِلاَّ أَنَّهُمَا شَرَعْتَ لاسْتِدْرَاكَ نَدَمٍ يَنْفَرِدُ بِهِ أَحَدُهُمَا فَلَمْ تَجِبْ وَخِيَارَ الْمَجْلِسِ شَرَعَ الْاسْتِدْرَاكَ نَدَمٍ يَشْتَرِكَانِ فِيهِ فَوَجِبَ وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَوْلُهُ: إِلاَّ بَيْعُ الْخِيَارِ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَقْوَالٍ:

أَحَدُهَا: أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ أَصْلِ الْحُكْمِ أَيُّ: هُمَا بِالْخِيَارِ إِلاَّ بَيْعًا جَرَى فِيهِ التَّخَايُرُ وَهُوَ اخْتِيَارُ إِمضَاءِ الْعَقْدِ فَإِنَّ الْعَقْدَ يُلْزَمُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا بَعْدَ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْاسْتِثْنَاءَ فِي مَفْهُومِ الْغَايَةِ أَيُّ: أَنَّهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلاَّ بَيْعًا شَرَطَ فِيهِ خِيَارُ يَوْمٍ مَثَلًا فَإِنَّ الْخِيَارَ بَاقٍ بَعْدَ التَّفَرُّقِ إِلَى مُضِيِّ الْأَمَدِ الْمَشْرُوطِ.

وَالثَّلَاثُ: مَعْنَاهُ إِلاَّ الْبَيْعُ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ أَنْ لَا خِيَارَ لِهَمَا فِي الْمَجْلِسِ فَيُلْزَمُ الْبَيْعُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَلَا يَكُونُ فِيهِ خِيَارٌ أَصْلًا وَهَذَا تَأْوِيلٌ مِنْ يَصْحَحُ الْبَيْعَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَهُوَ بَاطِلٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْإِسْتِثْنَاءَ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ مِنْ لَفْظِ الْخِيَارِ انْتَهَى.

وَقَدْ ذَكَرَ فِيمَا مَضَى مَا فِيهِ الْكِفَايَةُ وَمِنْ اللَّهِ الْعِنَايَةُ وَالْهُدَايَةُ.

وَسَيَأْتِي بَقِيَّةُ لِهَذَا الْبَحْثِ أَيْضًا فِي الْبَابِ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

ثُمَّ الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْبَيْعِ فِي طَرُقِ شَتَّى.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ هَذِهِ الطَّرُقِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرُقٍ أُخْرَى أَيْضًا.

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ أَيْضًا.

45 - باب: إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ⁽¹⁾

2112 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ،

45 - باب: إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ

(باب) بالتنوين (إِذَا خَيَّرَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد المتبايعين (صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ) أي: وقبل التفرق (فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ) أي: لزم وإن لم يتفرقا.
(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ نَافِعٍ

(1) قال الحافظ: قوله «باب إذا خير أحدهما إلخ» أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن نافع بلفظ: «إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، أي: فينقطع الخيار، وقوله: «وكانا جميعاً تأكيد لذلك، وقوله أو يخير أحدهما الآخر أي: فينقطع الخيار، وقوله فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع أي: وبطل الخيار، وقوله: «وإن تفرقا بعد أن تابعا ولم يترك أحد منهما البيع أي: لم يفسخه فقد وجب البيع، أي: بعد التفرق، وهذا ظاهر جداً في انفساخ البيع بفسخ أحدهما، قال الخطابي: هذا أوجه شيء في ثبوت خيار المجلس، وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث، وكذلك قوله في آخر الحديث: «وإن تفرقا بعد أن تابعا» فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار، ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة، اهـ.

وقد أقدم الداودي على رد هذا الحديث المتفق على صحته بما لا يقبل منه فقال: قوله الليث في هذا الحديث «وكانا جميعاً إلخ» ليس بمحفوظ لأن مقام الليث في نافع ليس كمقام مالك ونظرائه، اهـ.

وهو رد لما اتفق الأئمة على ثبوته بغير مستند، وأي لوم على من روى الحديث مفسراً لأحد احتمالاته حافظاً من ذلك ما لم يحفظه غيره مع وقوع تعداد المجلس، فهو محمول على أن شيخهم حدثهم تارة مفسراً وتارة مختصراً اهـ، ما في الفتح.

قلت: ولفظ حديث مالك عن نافع كما ذكره البخاري قبل ذلك «المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا بيع الخيار» قال الحافظ: «اختلف العلماء في الجواب بقوله إلا بيع الخيار، فقال الجمهور وبه جزم الشافعي: هو استثناء من امتداد الخيار إلى التفرق، والمراد أنهما إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق، فالتقدير إلا البيع الذي جرى فيه التخاير، قال النووي: اتفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير منهم ما سواه وغلطوا قائله، اهـ.

ورواية الليث ظاهرة جداً في ترجيحه، وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق، وقيل المراد بقوله أو يفرق أحدهما الآخر، أي: فيشترط الخيار مدة متعينة فلا ينقضي الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تمضي المدة، حكاه ابن عبد البر عن أبي ثور، وقيل هو استثناء من إثبات خيار المجلس، والمعنى أو يخير أحدهما الآخر فيختار في خيار المجلس فينتفي، وهذا أضعف هذه الاحتمالات، وقيل قوله إلا أن يكون بيع خيار أي: هما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا ولو =

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، وَكَانَا جَمِيعًا، أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ».

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ
باب التفاعل قد يجيء بمعنى المفاعلة.

(فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا) أي: فينقطع الخيار (وَكُنَّا جَمِيعًا) هذا تأكيد لما قبله (أَوْ يُخَيَّرُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ) بنصب يخير لأن أو ههنا بمعنى إلا أن وقال الحافظ العسقلاني يخير بإسكان الراء عطفًا على قوله: ما لم يتفرقا، ويحتمل النصب على أن أو بمعنى: إلا أن انتهى.

أي: والمعنى إلا أن يخير أحدهما الآخر قَالَ النَّوَوِيُّ: معنى أو يخير أحدهما الآخر أن يقول له اختر إمضاء البيع فإذا اختار وجب البيع أي: لزم وانبرم فإن خير أحدهما الآخر فسكت لم ينقطع خيار الساكت وفي انقطاع خيار القائل وجهان لأصحابنا أصحابهما الانقطاع بظاهر لفظ الحديث انتهى.

(فَتَبَايَعَا عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) إذا خير أحدهما الآخر فاختار إمضاء البيع بطل الخيار ولزم البيع وإن لم يتفرقا.

(وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ يَتَبَايَعَا وَلَمْ يَتْرُكْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ) أي: لم يفسخه (فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ) أي: بعد التفرق قَالَ الْخَطَّابِيُّ هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث وكذلك قوله في آخره

قبل التفرق، وإلا أن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق، وهو قول يجمع التأويلين الأولين، ويؤيده رواية عبد الرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فيه: إلا بيع الخيار، أو يقول لصاحبه: «اختر» إن حملنا «أو» على التقسيم، لا على الشك، أهـ ما في الفتح. وما قال الخطابي هذا أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس تعقب عليه العيني بقوله: قلت: قوله أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس فيما إذا أوجب أحد المتبايعين والآخر مخير إن شاء قبله وإن شاء رده، وأما إذا حصل الإيجاب والقبول من الطرفين فقد تم العقد فلا خيار بعد ذلك إلا بشرط شرط فيه أو خيار العيب، والدليل عليه حديث سمرة أخرجه النسائي إلى آخر ما ذكره العيني رادًا عليه، وعلى قوله هو مبطل لكل تأويل.

وإن تفرقا بعد أن تباعا فيه البيان الواضح أن التفرق بالبدن هو القاطع للخيار ولو كان معناه التفرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى. ولا يذهب عليك أن قوله أوضح شيء في ثبوت خيار المجلس إنما يسلم فيما إذا أوجب أحد المتبايعين والآخر مخير إن شاء يقبله وإن شاء يردّه وأما إذا حصل الإيجاب والقبول من الطرفين فقد تم البيع فلا خيار بعد ذلك إلا بشرط شرط فيه أو خيار العيب أو خيار الرؤية والدليل عليه حديث سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وَلَفْظُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْبَيْعَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَيَأْخُذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنَ الْبَيْعِ وَيَتَخَيَّرَانِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ» قَالَ الطَّحَاوِيُّ قَوْلُهُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَيَأْخُذْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا هُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْخِيَارَ الَّذِي لِلْمُتَبَايِعِينَ إِنَّمَا هُوَ قَبْلَ انْعِقَادِ الْبَيْعِ بَيْنَهُمَا فَيَكُونُ الْعَقْدُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ فِيمَا يَرْضَاهُ مِنْهُ لَا فِيمَا سِوَاهُ مِمَّا لَا يَرْضَاهُ إِذْ لَا خِلَافَ بَيْنَ الْقَائِلِينَ فِي هَذَا الْبَابِ بِأَنَّ التَّفَرُّقَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ هُوَ بَعْدَ الْبَيْعِ بِالْأَبْدَانِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ أَنْ يَأْخُذَ مَا رَضِيَ بِهِ مِنَ الْبَيْعِ وَيَتْرَكَ بَقِيَّتَهُ وَإِنَّمَا عِنْدَهُمْ أَنْ يَأْخُذَهُ كُلَّهُ أَوْ يَدَعَهُ كُلَّهُ ، انتهى.

فدل ذلك على أن التفرق بالقول لا بالأبدان وقول الخطّابيّ وهو مبطل لكل تأويل إلى آخره غير مسلم لأن التأويلين إذا تقابلا وقف الحديث ويعمل بالقياس وهو أن يقاس العقود من البيع ونحوه التي تكون بالمنافع كالإجازات على ما كان يملك به من الأفضاع كالأنكحة فكما لا يشترط فيها الفرقة بالأبدان بعد العقد فكذلك لا يشترط في عقود البيع والجامع كون كل منهما عقدا يتم بالإيجاب والقبول.

وَقَالَ مَالِكُ: لَيْسَ لِفِرْقَتِهِمَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا وَقْتُ مَعْلُومٌ وَهَذِهِ جِهَالَةٌ وَقَفَ الْبَيْعُ عَلَيْهَا فَيَكُونُ كَبَيْعِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَكَبَيْعِ بِخِيَارٍ إِلَى أَجَلٍ مَجْهُولٍ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَهُوَ فَاسِدٌ قَطْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله أو يخير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْبَيْعِ وَكَذَا أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ.

46 - باب: إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟

2113 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كُلُّ بَيْعَيْنِ لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ».

2114 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ

46 - باب: إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟

(باب) بالتنوين: (إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ) أي: هل يكون العقد جائزاً حينئذ أم لا زماً ولم يذكر الجواب اكتفاء بما في الحديث وهو قوله لا بيع بينهما وكأنه أراد الرد على من حصر الخيار في المشتري دون البائع بأن الحديث قد سوى بينهما في ذلك.

وسيجيء تفصيل ذلك في باب ما يكره من الخداع في البيع إن شاء الله تعالى.
(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ نص عليه المزي في الأطراف، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: كُلُّ بَيْعَيْنِ) أي: متبايعين (لَا بَيْعَ بَيْنَهُمَا) أي: لا بيع لازماً مادام في المجلس سواء كان البائع بالخيار أو المشتري.

(حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلَّا بَيْعُ الْخِيَارِ) إذا اشترط فيه فيثبت باشرطه كما مر وظاهره حصر لزوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار والمعنى أن البيع عقد جائز فإذا وجد أحد الأمرين كان لازماً واعترض ابن التين على هذا التبويب فَقَالَ لم يأت فيه ما يدل على خيار البائع وحده.

فالجواب: أن قوله كل بيعين لا بيع بينهما أعم من أن يكون الخيار للبائع أو للمشتري فإنه غير لازم إلا إذا اشترط الخيار فافهم.

والحديث أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْبَيْعِ وَفِي الشُّرُوطِ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا) بالافراد وفي نسخة حَدَّثَنَا بالجمع (إِسْحَاقُ) وهو ابن منصور قَالَ: (حَدَّثَنَا حَبَّانُ) بالفتح هو ابن هلال قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو ابن يَحْيَى العوزي بفتح المهملة وسكون الواو وبالمعجمة قَالَ: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ

أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» قَالَ هَمَّامٌ: وَجَدْتُ فِي كِتَابِي «يُخْتَارُ - ثَلَاثَ مَرَارٍ -، فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا، وَيُثْمَقَا بَرَكَةً بَيْنَهُمَا»، قَالَ: وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ، حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ،

أَبِي الْخَلِيلِ) صالح ابن أبي مريم، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا» كذا وفي رواية الكشميهني وأما في رواية غيره: حتى يتفرقا.

(قَالَ هَمَّامٌ) هو ابن يَحْيَى المذكور: (وَجَدْتُ فِي كِتَابِي) يعني أن المحفوظ هو الذي رويته لكن الموجود في كتابي (يُخْتَارُ) منكراً بدون الألف واللام وهو مكتوب (ثَلَاثَ مَرَارٍ) وفي بعضهما بإضافته إلى ثلاث مرار وفي بعضهما يختار بلفظ الفعل وحينئذ يحتمل أن يكون ثلاث متعلقاً بقوله يختار وَقَالَ ابن التين: وقول همام إلى آخره غير محفوظ والرواية على خلافه وإذا خالف الواحد الرواية جميعاً لم يقبل قوله لا سيما أنه وجده في كتابه وربما أدخل الرجل في كتابه إذا لم يكن شديد الضبط.

وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: إِنْ هَمَّامًا تَفَرَّدَ بِذَلِكَ عَنْ أَصْحَابِ قَتَادَةَ وَوَقَعَ عِنْدَ أَحْمَدَ عَنْ عَفَّانَ عَنْ هَمَّامٍ قَالَ وَجَدْتُ فِي كِتَابِي الْخِيَارِ ثَلَاثَ مَرَارٍ وَلَمْ يَصْرَحْ هَمَّامُ عَنْ حَدِّثِهِ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ فَإِنْ ثَبَتَ فِيهِ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْتِيَارِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ حَبَانَ بْنِ هَلَالٍ فَذَكَرَ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

(فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي بَيْعِهِمَا، وَإِنْ كَذَبَا وَكُتِمَا فَعَسَى أَنْ يَرْبَحَا رِبْحًا، وَيُثْمَقَا بَرَكَةً بَيْنَهُمَا) هذا من تنمة حديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله: (قَالَ) همام: إلى قوله: مرات معترض في أثناء حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه وما ذكره الكرمانى من احتمال كونه داخلاً تحت الموجود في الكتاب فبعيد عن الصواب، والله أعلم.

(وَحَدَّثَنَا هَمَّامٌ) أي: قَالَ حَبَانَ بْنُ هَلَالٍ المذكور وحديثنا همام هو ابن يَحْيَى المذكور قال: (حَدَّثَنَا أَبُو التَّيَّاحِ) يزيد بن حميد (أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَارِثِ

يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

47 - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ⁽¹⁾

يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِرَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فَإِنْ قُلْتَ لِمَ قَالَ ههنا حَدَّثَنَا وَقَالَ فيما قبله قَالَ هُمَامٌ قُلْتُ الثَّانِي سَمِعَهُ مِنْهُ فِي مَقَامِ النُّقْلِ وَالتَّحْمِلِ وَالْأَوَّلِ فِي مَقَامِ الْمَذَاكِرَةِ وَالْمَجَاوِرَةِ. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ وَفِي جُزْمِهِ بِذَلِكَ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ حَيْثُ سَاقَهُ بِالْإِسْنَادِ عِبْرَ بَقُولِهِ حَدَّثَنَا وَحَيْثُ ذَكَرَ كَلَامَ هُمَامٍ عِبْرَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ قَالَ، انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ الْكِرْمَانِيَّ لَمْ يَجْزَمْ قَالَهُ وَالْجُزْمُ بِالشَّيْءِ الْقَطْعُ بِهِ وَقَوْلُهُ وَالَّذِي يَظْهَرُ إِلَى آخِرِهِ هُوَ حَاصِلُ كَلَامِ الْكِرْمَانِيِّ، انْتَهَى فَلْيَتَأَمَّلْ.

47 - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ

(باب) بِالْتَّنْوِينِ (إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ) أَي: إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ شَيْئًا فَوَهَبَهُ مِنْ سَاعَتِهِ عَلَى الْفُورِ.

(قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي) فِي هَيْبَتِهِ، (أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ) قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: هَذَا مِمَّا يَثْبُتُ بِالْقِيَاسِ عَلَى الْهَبَةِ الثَّانِيَةِ بِالْحَدِيثِ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: أَرَادَ الْبُخَارِيُّ إِثْبَاتَ خِيَارِ الْمَجْلِسِ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ ثَانٍ حَدِيثِ الْبَابِ، وَفِيهِ قِصَّتُهُ مَعَ عُثْمَانَ وَهُوَ بَيْنَ فِي ذَلِكَ ثُمَّ خَشِيَ أَنْ يَعْتَرِضَ عَلَيْهِ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ فِي قِصَّةِ الْبَعِيرِ الصَّعْبِ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَصَرَّفَ فِي الْبَكْرِ بِنَفْسِ تَمَامِ الْعَقْدِ فَاسْلَفَ الْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ فِي التَّرْجُمَةِ بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ يَعْنِي أَنَّ الْهَبَةَ الْمَذْكُورَةَ إِنَّمَا تَمَّتْ بِإِمْضَاءِ الْبَائِعِ وَسُكُوتِهِ الْمَنْزِلَ مُتَزَلَةً قَوْلَهُ، وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: هَذَا تَعْسُفٌ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَلَا يَظُنُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ وَهَبَ مَا فِيهِ لِأَحَدٍ خِيَارًا وَلَا إِنكَارًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا بَعَثَ مِيتًا، اهـ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَجَوَابُهُ أَنَّهُ ﷺ قَدْ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِخِيَارِ الْمَجْلِسِ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْحَدِيثَيْنِ مُمَكِّنٌ بِأَنْ يَكُونَ بَعْدَ الْعَقْدِ فَارَقَ عُمَرَ بِأَنْ تَقْدِمَهُ أَوْ تَأْخُرَ عَنْهُ مِثْلًا ثُمَّ وَهَبَ، وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَثْبُتُ ذَلِكَ وَلَا مَا يَنْفِيهِ، فَلَا مَانِعَ لِلْإِحْتِجَاجِ بِهَذِهِ الْوَاقِعَةِ الْعَيْنِيَةِ فِي إِطْطَالِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ الصَّرِيحَةُ مِنْ إِثْبَاتِ خِيَارِ الْمَجْلِسِ، إِلَى آخِرِ مَا بَسَطَهُ =

وقال الحافظ العسقلاني: جعل المصنف مسألة الهبة أصلاً والحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للعتق قوة وسراية ليست لغيره ومن الحق به من الهبة قَالَ: إن العتق إتلاف للمالية والإتلاف قبض فكذلك الهبة منهم وجواب إذا لم يذكر لمكان الاختلاف فيه فإن المَالِيَّةَ والحنفية جعلوا القبض في جميع الأشياء بالتخلية وعند الشافعية والحنبلة يكفي التخلية في الدور والعقار دون المنقولات كما سيأتي.

قَالَ ابن المنير: أراد البُخَارِيُّ إثبات خيار المجلس بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ثاني حديثي الباب وفيه قصته مع عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو بين في ذلك ثم خشي أن يعترض عليه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا في قصته البعير الصعب لأن النَّبِيَّ ﷺ تصرف في البكر بنفس تمام العقد فأسلف الجواب عن ذلك في الترجمة بقوله ولم ينكر البائع على المشتري يعني أن الهبة المذكورة إنما تمت بإمضاء البائع وهو سكوته المنزل منزلة قوله.

وَقَالَ ابن التين: هذا تعسف من البُخَارِيِّ ولا يظن بالنبي ﷺ أنه وهب ما فيه لأحد خيار ولا إنكار لأنه إنما بعث مبيناً انتهى.

وجوابه ﷺ قد بين ذلك بالأحاديث السابقة المصرحة بخيار المجلس والجمع بين الحديثين ممكن بأن يكون بعد العقد فارق عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأن تقدمه أو تأخر عنه مثلاً ثم وهب وليس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إثبات خيار المجلس فإنها إن كانت متقدمة على حديث البيعان بالخيار

الحافظ، قلت: ما قال الحافظ من احتمال تفرق عمر رضي الله تعالى عنه لا يلائمه لفظ الحديث كما ترى من قوله فباعه، فقال ﷺ: «هو لك يا عبد الله»، وما قال إن ثاني حديثي الباب نص في خيار المجلس يخالفه ما سيأتي قريباً في باب إذا اشترى متاعاً أو دابة فوضعه عند البائع، قال ابن عمر: ما أدركت الصفقة حياً مجموعاً فهو من المبتاع، قال العيني: قال ابن حزم: صح هذا عن ابن عمر ولا يعلم له مخالف من الصحابة، وقال الطحاوي: فهذا ابن عمر يذهب فيما أدركت الصفقة حياً فهلك بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة التي بعد ذلك، وأن المبيع ينتقل من ملك البائع إلى ملك المبتاع حتى يهلك من ماله إن هلك، اهـ.

فحديث البيعان قاض عليها وإن كانت متأخرة عنه حمل على أنه ﷺ اكتفى بالبيان السابق واستفيد منه أن المشتري إذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعاً لخيار البائع كما فهمه البخاري والله تعالى أعلم.

وقال ابن بطال: أجمعوا على أن البائع إذا لم ينكر على المشتري ما أحدثه من الهبة أو العتق أنه بيع جائز واختلفوا فيما إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالأبدان يجيزون ذلك ومن يرى التفرق بالأبدان لا يجيزونه والحديث حجة عليهم، انتهى.

وتعقبه الحافظ: بأنه ليس على ما ذكره من الإطلاق بل فرقوا بين المبيعات فاتفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه كما سيأتي واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب:

أحدها: لا يجوز بيع شيء قبل قبضه مطلقاً وهو قول الشافعي ومحمد بن الحسن.

ثانيهما: يجوز مطلقاً إلا الدور والأرض وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف.

ثالثها: يجوز مطلقاً إلا المكيل والموزون وهو قول الأوزاعي وأحمد وإسحاق.

رابعها: يجوز مطلقاً إلا المأكول والمشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنذر.

واختلفوا في الإعتاق فالجمهور على أنه يصح الإعتاق ويصير قبضاً سواء كن للبائع حق الحبس بأن كان الثمن حالاً ولم يدفع أم لا والأصح في الوقف إمضاء صحته وفي الهبة والرهن خلاف والأصح عند الشافعية فيهما أنهما لا يصحان وحديث ابن عمر رضي الله عنهما في قصة البعير الصعب حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه: بأنه يحتمل أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما كان وكيلاً في القبض قبل الهبة وهو اختيار البغوي قال إذا أذن المشتري للموهوب في قبض المبيع كفى وتم البيع وحصلت الهبة بعده لكن يلزم من هذا اتحاد القبض والمقبض لأن ابن عمر رضي الله عنهما كان راكب البعير حينئذ وقد احتج به المالكية والحنفية في

وَقَالَ طَاوُسٌ: فَيَمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا، ثُمَّ بَاعَهَا: وَجَبَتْ لَهُ وَالرَّبْحُ لَهُ.

2115 - وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ:

أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية وإليه أوما البُخَارِيُّ كما تقدم له في باب شراء الدواب والحمير إذا اشترى دابة وهو عليها هل يكون ذلك قبضاً وعند الشافعية والحنابلة يكفي التخلية في الدوار والأراضي وما أشبهها دون المنقولات ولذلك لم يعجزم البُخَارِيُّ بالحكم بل أورد الترجمة مورد الاستفهام.

وَقَالَ ابن قدامة: ليس في الحديث تصريح بالبيع فيحمل أن يكون قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو لك أي: هبة وهو الظاهر فإنه لم يذكر ثمنًا، وتعقبه العيني: بأن فيه غفلة عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله ﷺ وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عنه البُخَارِيُّ فاشتراه، وسيأتي في الهبة فعلى هذا فهو بيع وكون الثمن لم يذكر لا يستلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء فكما لم يذكر الثمن ويحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل قَالَ المحب الطبري يحتمل أن يكون النبي ﷺ ساقه بعد العقد كما ساقه أولاً وسوقه قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه، والله أعلم.

(وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان: (فَيَمَنْ يَشْتَرِي السَّلْعَةَ عَلَى الرِّضَا) أي: على شرط أنه لو رضي به أجاز العقد.

(ثُمَّ بَاعَهَا: وَجَبَتْ لَهُ) أي: المبايعة والسلعة قاله الكرمانى .

وَقَالَ العيني رجوع الضمير الذي في وجبت إلى السلعة ظاهر وأما إلى المبايعة فبالقرينة الدالة عليه.

(وَالرَّبْحُ لَهُ) وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عَنْ أَبِيهِ نحوه وزاد عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئاً على الرضى قَالَ الخيار لهما حتى يتفرقا عن رضى.

(وَقَالَ الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء المهملة هو عبد الله بن الزبير بن عيسى وقد مر غير مرة وفي رواية ابن عساكر بإسناده إلى البُخَارِيِّ قَالَ أَنَا الْحُمَيْدِيُّ وجزم الإسماعيلي وأبو نعيم بأنه علقه .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقد رويناه أيضاً موصولاً في مسند الحُمَيْدِيِّ وفي

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عُمَرُو، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ صَغْبٍ لِعُمَرَ، فَكَانَ يَغْلِبُنِي، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: «بِعْنِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «بِعْنِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، تَضَعُ بِهِ مَا شِئْتَ».

مستخرج الإسماعيلي وسيأتي من وجه آخره عن سُفْيَانَ فِي الْهَبَةِ مَوْصُولًا.

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُو) أَي: ابْنُ دِينَارٍ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِهِ.

(فَكُنْتُ عَلَى بَكْرِ) بفتح الموحدة وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ بالفتح الفتى من الإبل بمنزله الغلام من الناس والأنثى بكرة.

(صَغْبٍ) صفة لبكر أراد به النفور لأنه لم يذل بالركوب يقال أصعب الجمل إذا لم تركبه ولم يمسه حمل.

(لِعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَكَانَ يَغْلِبُنِي) رسول الله (فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ الْقَوْمِ) فِيهِ تَجْرِيدٌ لَا يَكْفِي.

(فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ، فَيَزْجُرُهُ عُمَرُ وَيَرُدُّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «بِعْنِيهِ»، قَالَ: هُوَ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ (هَذَا إِلَى قَوْلِهِ: (قَالَ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيَانٌ لَصُعُوبَةِ هَذَا الْبَكْرِ فَلِذَلِكَ ذَكَرَهُ بِالْفَاءِ ﷺ.

(«بِعْنِيهِ» فَبَاعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) وَفِي الْهَبَةِ فَاشْتَرَاهُ النَّبِيُّ ﷺ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) وَفِي الْهَبَةِ ثُمَّ قَالَ: («هُوَ لَكَ يَا عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ، تَضَعُ بِهِ مَا شِئْتَ») من التصرفات وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ مَا كَانَتْ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَلَيْهِ مِنْ تَوْقِيرِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَنْ لَا يَتَقَدَّمُوهُ فِي الْمَشْيِ وَفِيهِ جَوَازُ زَجْرِ الدَّوَابِّ وَفِيهِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِي الْبَيْعِ عَرْضُ صَاحِبِ السَّلْعَةِ سَلْعَتَهُ بَلْ يَجُوزُ أَنْ يَسْأَلَ فِي بَيْعِهَا وَفِيهِ جَوَازُ التَّصَرُّفِ فِي الْمَبِيعِ قَبْلَ بَذْلِ الثَّمَنِ وَفِيهِ مِرَاعَاةُ النَّبِيِّ ﷺ أَحْوَالِ أَصْحَابِهِ وَحِرْصُهُ عَلَى مَا يَدْخُلُ عَلَيْهِمُ السَّرُورُ وَبِهِ احْتِجُّ مُحَمَّدٌ فِيمَا إِذَا وَهَبَ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ تَصَدَّقَ بِهِ أَوْ رَهَنَهُ مِنْ غَيْرِ الْبَائِعِ وَهُوَ الْأَصَحُّ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَلَوْ

2116 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: بَعَثَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ مَالًا بِالْوَادِي بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ، فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقِيْبِي

وهبة من البائع قبل القبض فقبله البائع انتفض البيع ولو باعه منه لم يصح هذا البيع ولم ينتفض البيع الأول لأن الهبة مجاز عن الإقالة بخلاف البيع وإن كاتب العبد المبيع قبل القبض توقفت كتابته وكان للبائع حبه بالثمن وإن نقد الثمن نفذت الكتابة وفي الحديث أيضًا حجة لمن يقول الافتراق بالكلام ألا يرى أن سيدنا رسول الله ﷺ وهب الجمل من ساعته لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قبل التفريق ولو لم يكن الجمل له لما وهبه قبل الافتراق بالأبدان وقد تقدم الكلام فيه والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْهَبَةِ أَيْضًا.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَرَادَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ، (وَقَالَ اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْمَصْرِيِّ وَقَدْ وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ رَنْجَوِيهِ وَالرَّمَادِيِّ وَغَيْرِهِمَا وَأَبُو نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ يَعْقُوبَ بْنِ سُفْيَانَ كُلِّهِمْ عَنْ أَبِي صَالِحٍ كَاتِبِ اللَّيْثِ عَنْ اللَّيْثِ بِهِ قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فَقَالَ: وَقَالَ اللَّيْثُ: وَلَمْ يَذْكُرْ مِنْ دُونِهِ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لِأَبِي صَالِحٍ وَأَبُو صَالِحٍ لَيْسَ عَلَى شَرْطِهِ، وَذَكَرَ الْبَيْهَقِيُّ: إِنَّ يَحْيَى بْنَ بُكَيْرٍ رَوَاهُ عَنْ اللَّيْثِ كَذَلِكَ فَوَضَّحَ أَنَّ لِلَّيْثِ فِيهِ شَيْخَيْنِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

(حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) ابْنُ مَسَافِرِ الْفَهْمِيِّ الْمَصْرِيِّ، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: بَعَثَ مِنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانَ) أَي: (ابْنِ عَفَّانَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مَالًا) أَي: أَرْضًا أَوْ عَقَارًا (بِالْوَادِي) يَعْنِي وَادِي الْقُرَى وَهُوَ مِنْ أَعْمَالِ الْمَدِينَةِ فَالْإِلَامُ لِلْعَهْدِ.

(بِمَالٍ لَهُ بِخَيْرٍ) وَهُوَ بَلَدٌ عَنَزَةٌ فِي حَبَّةِ الشَّامِ وَالشَّرْقِ عَلَى الْمَدِينَةِ عَلَى نَحْوِ سِتِّ مَرَا حِلٍّ وَخَيْرٍ بَلُغَةُ الْيَهُودِ حَصْنٍ.

(فَلَمَّا تَبَايَعْنَا رَجَعْتُ عَلَى عَقِيْبِي) وَفِي رَوَايَةِ أَيُّوبَ بْنِ سُوَيْدٍ طَفَفْتُ أَنْكَصَ

حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيَةً أَنْ يُرَادَّنِي الْبَيْعَ وَكَانَتِ السُّنَّةُ أَنَّ «الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَلَمَّا وَجَبَ بَيْعِي وَبَيْعُهُ، رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ عَبَنْتُهُ، بِأَنِّي سَقَيْتُهُ إِلَى أَرْضِ ثُمُودَ

على عقبي القهقري وعقبي بلفظ المفرد والمثنى.

(حَتَّى خَرَجْتُ مِنْ بَيْتِهِ خَشِيَةً) بالنصب على أنه مفعول له لقوله رجعت.

(أَنْ يُرَادَّنِي) بتشديد الدال وأصله يراددني أي: يطلب مني استرداده.

(وَكَانَتِ السُّنَّةُ) أي: الطريقة المعهودة.

(أَنَّ الْمُتَبَايِعِينَ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا) يعني أن هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأنه فعل ذلك ليجب البيع ولا يبقى لعثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خيار في فسخه.

واستدل ابن بطال بقوله وكانت السنة إلى آخره على أن ذلك كان في أول الأمر كان في الزمن الذي فعل ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ذلك فكان التفرق بالأبدان متروكاً فلذلك فعله ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأنه كان شديد الاتباع واعترض عليه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بأنه ليس في قوله. وكانت السنة إلى آخره ما ينفي استمراره، وقد وقع في رواية أيوب بن سويد: كنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يفرق المتبايعان فتبايعت أنا وعثمان فساق القصة وفيها إشعار استمرار ذلك انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله وفيها إشعار باستمرار ذلك غير مسلم بل هذه دعوى بلا برهان وقد ذكر ابن رشد في المقدمات له أن عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ليست السنة بافتراق الأبدان قد انتسخ ذلك وقد اعترض عليه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بأن هذه الزيادة لم أر لها إسناداً ولو صحت لم يخرج المسألة لأن أكثر الصحابة قد نقل عنهم القول بأن الافتراق بالأبدان هذا وتعقبه الْعَيْنِيُّ أنه لا يلزم من عدم رؤيته إسناده عدم رؤية قائله فهذا لا يشفي العليل ولا يروي الغليل انتهى فليتأمل.

(قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) يعني ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (فَلَمَّا وَجَبَ بَيْعِي وَبَيْعُهُ، رَأَيْتُ أَنِّي قَدْ عَبَنْتُهُ، بِأَنِّي سَقَيْتُهُ إِلَى أَرْضِ ثُمُودَ) وهم قبيلة من العرب الأولى وهم

بِثَلَاثِ لَيَالٍ، وَسَاقَنِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ.

قوم صالح عليه السلام يصرف ولا يصرف وأرضهم قريبة من تبوك وحاصل المعنى أنه يتبين وجه غبته عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو أنه زاد المسافة التي بينه وبين أرضه التي صارت إليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها.

(بِثَلَاثِ لَيَالٍ، وَسَاقَنِي إِلَى الْمَدِينَةِ بِثَلَاثِ لَيَالٍ) يعني أنه نقص المسافة التي بيني وبين أرضي التي أخذتها عن المسافة التي كانت بيني وبين أرضي أي: التي بعثها بثلاث ليالٍ وإنما قَالَ إلى المدينة لأنهما جميعاً كانا بها فرأى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الغبطة في القرب من المدينة فلذلك قَالَ رأيت أني قد غبته.

وفي الحديث تقديم مصلحة نفسه على مصلحة غيره وفيه جواز بيع الأرض بالأرض وفيه جواز بيع العين الغائبة على الصفة وفيه خلاف سيأتي إن شاء الله تَعَالَى في باب بيع الملامسة وفيه جواز الاحتيال في إبطال الخيار وفيه أن الغبن لا يرد به البيع وفيه الاحتجاج لمن قَالَ إن الافتراق بالكلام إذ لو كان معنى الحديث التفرق بالأبدان لكان المراد به الحضر والندب إلى حسن المعاملة من المسلم للمسلم لا يرى إلى قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار قَالَ ذلك لما ذكرنا.

وَقَالَ ابن التين: وذكر أبو عبد الملك أن في بعض الروايات وكانت السنة يومئذ قَالَ ولو كان على الإلزام لقال كانت السنة وتكون إلى يوم الدين.

قَالَ ابن بطال: حكى ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن الناس كانوا يلتزمون حينئذ الندب لأنه كان زمن مكارمة وأن الوقت الذي حكى فيه التفرق بالأبدان كان التفرق بالأبدان فيه متروكاً ولو كان على الوجوب ما قَالَ وكانت السنة فلذلك جاز أن يرجع على عقبه لأنه فهم أن المراد بذلك الحضر والندب لا سيما هو الذي حضر فعل النَّبِيِّ ﷺ في هبته البكر له بحضرة البائع قبل التفرق.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: روي عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يدل على أن رأيه كان في الفرقة بخلاف ما ذهب إليه من قَالَ إن البيع لا يتم إلا بها وهو ما حَدَّثَنَا سليمان بن شعيب ثنا بشر بن بكر ثنا الأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عن حمزة بن عبد الله أن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ما أدركت الصفقة حياً فهو من

48 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

2117 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا

مال المبتاع قَالَ ابن حزم: صح هذا عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا يعلم له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

وَقَالَ ابن المنذر: يعني في السلعة تتلف عند البائع قبل أن يقبضها المشتري بعد تمام البيع هي من مال المشتري لأنه لو كان عبداً فأعتقه المشتري كان عتقه جائزاً ولو أعتق البائع لم يجز عتقه قَالَ الطَّحَاوِيُّ فهذا ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يذهب فيما أدركت الصفة حيا فهلك بعدها أنه من مال المشتري فدل ذلك أنه كان يرى أن البيع يتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد وأن المبيع ينتقل من ملك البائع إلى ملك المبتاع حتى يهلك من ماله إن هلك، والله أعلم.

48 - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ

(بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ) أي: في بيان كراهية الخداع في البيع ولكنه لا يفسخ به البيع إلا أن شرط المشتري الخيار على ما تشعر به القصة المذكورة في الحديث وفيه خلاف سيذكر عن قريب إن شاء الله تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا) وفي رواية أَحْمَدُ من طريق مُحَمَّد بن إِسْحَاق حَدَّثَنِي نَافِع عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ.

زاد ابن الجارود في المنتقى من طريق سُفْيَانَ عَنْ نَافِع: أَنَّهُ حَبَانٌ بَنٍ مَنْقُذٌ بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ الثَّقِيلَةِ وَمَنْقُذٌ اسْمُ فَاعِلٍ مِنَ الْإِنْقَازِ وَهُوَ التَّخْلِيصُ الصَّحَابِيُّ ابْنُ الصَّحَابِيِّ الْأَنْصَارِيِّ الْمَازَنِيِّ شَهِدَ أَحَدًا وَمَا بَعْدَهَا وَمَاتَ فِي زَمَنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ شَجَّ فِي بَعْضِ مَغَازِيهِ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِحَجَرٍ يَبِيعُصُ الْحَصُونِ فَأَصَابَتْهُ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةٌ فَتَغَيَّرَ بِهَا لِسَانُهُ وَعَقْلُهُ لَكِنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ عَنِ التَّمْيِيزِ .

وروى الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبيهقي من طريق يونس بن بكير

ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ، فَقَالَ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ».

كلاهما عن ابن إسحاق عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَتْ بِلْسَانِهِ لَوْثَةٌ وَكَانَ لَا يَزَالُ يَغْبِنُ فِي الْبُيُوعِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ إِذَا بَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ مَرَّتَيْنِ وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَانَ قَالَ هُوَ جَدِّي مَنْقُذُ بْنُ عَمْرٍو وَكَانَ رَجُلًا قَدْ أَصَابَتْهُ آفَةٌ فِي رَأْسِهِ فَكَسَرَتْ لِسَانَهُ وَنَازَعَتْهُ عَقْلُهُ وَكَانَ لَا يَدْعُ التَّجَارَةَ وَلَا يَزَالُ يَغْبِنُ

وفيه: وَكَانَ عَمْرٌ طَوِيلًا عَاشَ مِائَةً وَثَلَاثِينَ سَنَةً وَفِي لَفْظِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ حَبَانَ بْنُ مَنْقُذٍ رَجُلًا ضَعِيفًا وَكَانَ قَدْ سَفَعَ فِي رَأْسِهِ مَأْمُومَةً فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَهُ الْخِيَارَ فِيهَا يَشْتَرِي ثَلَاثًا وَكَانَ قَدْ ثَقُلَ لِسَانُهُ فَكَانَتْ أَسْمَعُهُ يَقُولُ لَا خِيَابَةَ لَا خِيَابَةَ.

وقال النووي في بعض الروايات: لَا خِيَابَةَ بِالْمَعْجَمَةِ وَالتَّحْتَانِيَّةِ وَبِالْمَوْحِدَةِ وَفِي بَعْضِهَا خَذَابَةٌ بِأَعْجَامِ الدَّالِّ، وَكَانَ الرَّجُلُ أَلْثَغَ يَقُولُهَا بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ وَلَا يُمْكِنُهُ أَنْ يَقُولَ عَلَى الصَّوَابِ وَهُوَ لَا خِلَابَةَ.

وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: وَكَانَ ضَرِيرُ الْبَصَرِ وَفِي الطَّبْرَانِيِّ لَمَّا عَمِيَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ قُرْقُولٍ: إِنْ هَذَا الرَّجُلُ كَانَ أَلْثَغَ وَلَا يُعْطِيهِ لِسَانُهُ إِخْرَاجَ الْكَلَامِ وَكَانَ يَنْطِقُ بِأَبْنَيْنِ مِنْ تَحْتِ أَوْ ذَلَاً بِمَعْجَمَةٍ.

(ذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ يُخَدَعُ فِي الْبُيُوعِ) وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ إِسْحَاقَ فَشَكَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ مَا يَلْقَى مِنَ الْغِبْنِ، (فَقَالَ) ﷺ: «إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَابَةَ» بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ أَيْ: لَا خَدِيعَةً فِي الدِّينِ النَّصِيحَةَ زَادَ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي رِوَايَةِ يُونُسَ بْنِ بَكِيرٍ وَعَبْدُ الْأَعْلَى عَنْهُ ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ فَإِنْ رَضِيتَ فَأَمْسِكْ وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْدِدْ فَبَقِيَ حَتَّى أَدْرَكَ زَمَانَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ ابْنُ مِائَةٍ وَثَلَاثِينَ سَنَةً فَكَثُرَ النَّاسُ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَكَانَ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا فَقِيلَ لَهُ إِنَّكَ غَبَنْتَ فِيهِ رَجَعَ بِهِ فَيَشْهَدُ لَهُ الرَّجُلُ مِنَ الصَّحَابَةِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ جَعَلَهُ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا فَيَرُدُّهُ لَهُ دِرَاهِمَهُ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: لَقْنَهُ النَّبِيُّ ﷺ هَذَا الْقَوْلَ لِيَتَلَفَظَ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ فَيُطْلَعَ بِهِ صَاحِبُهُ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الْبَصَائِرِ فِي مَعْرِفَةِ السَّلْعِ وَمُقَادِيرِ الْقِيَمَةِ وَيَرَى لَهُ كَمَا يَرَى

لنفسه لما تقرر من حضّ المتبايعين على النصيحة كما تقدم في قوله ﷺ في حديث حكيم بن حزام: «فإن صدقا وبيننا بورك لهما في بيعهما» الحديث وفي الحديث وجوه:

الأول: أن مذهب الحنفيّة والشافعية أن الغبن غير لازم فلا خيار للمغبون سواء قلّ الغبن أو كثر وهو الأصح من روايتي مالك وقال أحمد أنه يردّ بالغبن الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة.

وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّونَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَغْبُونِ: الْخِيَارُ بِشَرْطِ أَنْ يَبْلُغَ الْغَبْنُ ثُلُثَ الْقِيَمَةِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فَلَا وَكَذَا أَحَدُهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مُوسَى مِنَ الْحَنَابِلَةِ وَقِيلَ السُّدُسُ وَعَنْ دَاوُدَ الْعَقْدُ بَاطِلٌ وَعَنْ مَالِكٍ إِنْ كَانَا عَارِفِينَ بِتِلْكَ السَّلْعَةِ وَسَعَرَهَا وَقْتُ الْبَيْعِ لَمْ يَفْسَخِ الْبَيْعُ كَثِيرًا كَانَ الْغَبْنُ أَوْ قَلِيلًا فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَيْرَ عَارِفٍ بِذَلِكَ فَسَخَ الْبَيْعُ إِلَّا أَنْ يَرِيدَ أَنْ يَمْضِيَهُ وَلَمْ يَجِدْ مَالَكٌ حَدًّا وَأُثْبِتَ هَؤُلَاءِ خِيَارَ الْغَبْنِ بِالْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ.

وأجاب الحنفيّة والشافعية وجمهور العلماء عن الحديث: بأنها واقعة عين وحكاية حال.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ كُلُّهُ مَخْصُوصٌ بِصَاحِبِهِ لَا يَتَعَدَاهُ إِلَى غَيْرِهِ فَإِنَّهُ كَانَ يَخْدَعُ فِي الْبُيُوعِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ الْخَدِيعَةُ كَانَتْ الْعَيْبُ أَوْ فِي الْعَيْنِ أَوْ فِي الْكَذِبِ أَوْ فِي الثَّمَنِ وَلَيْسَتْ قِصَّتُهُ عَامَةً فَيَحْمِلُ عَلَى الْعُمُومِ وَإِنَّمَا هِيَ خَاصَّةٌ فِي وَاقِعَةٍ عَيْنٍ وَحِكَايَةِ حَالٍ فَلَا يَصِحُّ دَعْوَى الْعُمُومِ فِيهَا عِنْدَ أَحَدٍ فَإِنْ احْتَجَّ بِهَا فَإِنَّمَا يَحْتَجُّ بِهَا فِي حَقِّ مَنْ كَانَ بِصِفَةِ الرَّجُلِ الْمَذْكُورِ.

ثم أورد ابن العربي على نفسه قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فيما رواه الدارقطني من طريق ابن لهيعة ثنا حبان بن واسع عن طلحة بن يزيد بن ركانة أنه كلم عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْبُيُوعِ فَقَالَ مَا أَجْدَ لَكُمْ شَيْئًا أَوْسَعَ مِمَّا جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِحَبَانِ بْنِ مَنفَذٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَذَكَرَ الْحَدِيثَ فَلَمْ يَجْعَلْهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَاصًّا بِهِ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِضَعْفِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجْلِ ابْنِ لَهَيْعَةَ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْجُمْهُورُ أَيْضًا: لَوْ كَانَ الْغَبْنُ مَثْبُتًا لِلْخِيَارِ لَمَا احتاج إلى اشتراط

الخيار كما رواه البيهقي والدارقطني في بعض طرق الحديث أنه اشترط الخيار ثلاثاً ولا احتاج أيضاً إلى قوله: لا خلافة.

الثاني: أنه استدل به الشافعي وأحمد وإسحاق على حجر السفية الذي لا يحسن التصرف ووجد ذلك أنه لما طلب أهله إلى النبي ﷺ الحجر عليه دعاه فنهاه عن البيع والحجر هو المنع.

قلنا: هذا نهى خاص به لضعف عقله ولا يسري هذا في الحجر على الحر البالغ العاقل لأنه في حقه إهدار الآدمية وقد روى الترمذي من حديث أنس رضي الله عنه أن رجلاً كان في عقده ضعف وكان يبايع وأن أهله أتوا النبي ﷺ فقالوا يَا رَسُولَ اللَّهِ احجر عليه فدعاه النبي ﷺ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إني لا أصبر على البيع فَقَالَ: «إذا بايعت فقل له ولا خلافة» ورواه بقية أصحاب السنن.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: هذا الرجل هو حبان بن منقذ وَقَالَ ابن العربي هو منقذ بن عمرو والأول أرجح وقوله في عقده ضعف أراد وضعف العقل وعقدة الرجل ما عقد ضميره ونيته أي: عزم عليه ونواه.

الثالث: أنه استدل أبو حنيفة رحمه الله إلى أن ضعيف العقل لا يحجر عليه لما قَالَ له إنه لا يصبر على البيع أذن له فيه بالصفة التي ذكرها فهذا دال على عدم الحجر وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لا يصح ولو تبين سفهه لأنكر عليهم وأما كونه لم يحجر عليه فلا يدل على منع الحجر على السفية فافهم.

الرابع: أنه استدل به ابن حزم على أنه يتعين في اللفظ الموجب للخيار ذكر الخلابة دون غيره من الألفاظ فلو قَالَ لا خديعة أو لا غش أو لا كيد أو لا مكر أو لا عيب أو لا ضرر أو لا داء أو لا غائلة أو لا خبث أو على السلامة أو نحو ذلك لم يكن له الخيار المجهول لمن قَالَ لا خلافة إلا أن يكون في لسانه خلل يعجز عن التلفظ بها فيكفي أن يأتي بما يقدر عليه من هذا اللفظ ونحوه كما كان يفعل هذا الرجل من قوله لا خيابة بالمشناة التحتية أو لا خذابة بالذال على اختلاف الروايتين وكذلك إن لم يكن يحسن العربية فَقَالَ معناها باللسان الذي يحسنه فإنه يثبت له الخيار.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ومن أسهل ما يردّ به عليه أنه ثبت في صحيح مسلم أنه كان يقول لا خيابة بالتحنانية بدل اللام وبإبدال المعجمة بدل اللام أيضًا وكأنه كان لا يفصح باللام للثغة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن النَّبِيَّ ﷺ جعله بالخيار فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمعنى .

وتعقبه الْعَيْنِيُّ : بأن ذلك منه عجيب وكيف يكون هذا أسهل ما يرد به عليه وهو قائل بما ذكره هذا القائل عند العجز وكلامه عند القدرة .

الخامس : أنه استدل به على أن أمد خيار الشرط ثلاثة أيام من غير زيادة لأنه حكم ورد على خلاف الأصل فيقتصر به على أقصى ما ورد فيه ويؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع وأغرب بعض الْمَالِكِيَّةِ فَقَالَ : إنما قصره على ثلاث لأن معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج إلى دليل لا يكفي فيه مجرد الاحتمال .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هذا الباب فيه اختلاف الفقهاء فقالت طائفة البيع بشرط الخيار جائز والشرط لازم إلى الأمد الذي اشترط إليه الخيار وهذا قول ابن أبي ليلى والحسن بن صالح وأبي يونس ومحمد وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود وابن المنذر .

وَقَالَ اللَّيْثُ : يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فأقل وَقَالَ عبيد الله بن الحسن لا يعجبني شرط الخيار الطويل إلا أن الخيار للمشتري ما رضي البائع .

وَقَالَ ابن شبرمة والثوري : لا يجوز البيع إذا اشترط فيه الخيار للبائع أو لهما وَقَالَ سُفْيَانُ البيع فاسد بذلك فإن شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز .

وَقَالَ مالك : يجوز شرط الخيار في بيع الثوب اليوم واليومين والجارية إلى خمسة أيام والجمعة والدابة تركب اليوم وشبهه ويسار عليها البريد ونحوه وفي الدار الشهر لتختبر ويشاور فيها ولا فرق بين شرط الخيار للبائع والمشتري .

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : يجوز أن يشترط شهرًا وأكثر .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وزفر : الخيار في البيع ثلاثة أيام ولا يجوز الزيادة

عليها فإن زاد فسد البيع ، وروى أيضًا عن ابن شبرمة وفي شرح المهذب ويجوز شرط خيار ثلاثة أيام في البيوع التي لا ربا فيها فأما البيوع التي فيها ربا وهي الصرف وبيع الطعام بالطعام فلا يجوز فيها شرط الخيار فإنه لا يجوز أن يتفرقا قبل تمام البيع .

وروى ابن ماجة بسند جيد حسن من حديث يونس بن بكير عن ابن إسحاق حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَشْكُو إِلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يَغْنُ فِي الْبَيْعِ فَقَالَ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ لَا خِلَافَةَ ثُمَّ أَنْتَ بِالْخِيَارِ فِي كُلِّ سَلْعَةٍ ابْتَعْتَهَا ثَلَاثَ لَيَالٍ وَلَمَّا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ بِسَنْدٍ صَحِيحٍ إِلَى ابْنِ إِسْحَاقَ جَعَلَهُ عَنْ مَنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو .

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه: حَدَّثَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَامِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو قُلْ لَا خِلَافَةَ إِذَا بَعْتَ يَبِيعَا فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا .

وروى عبد الرزاق في مصنفه من حديث أبان بن أبي عياش عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ بَعِيرًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ الْخِيَارَ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ فَأَبْطَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَيْعَ وَقَالَ: الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَذَكَرَهُ عَبْدُ الْحَقِّ فِي أَحْكَامِهِ مِنْ جِهَةِ عَبْدِ الرَّزَاقِ وَأَعْلَاهُ بِأَبَانَ بْنِ أَبِي عِيَاشٍ وَقَالَ إِنَّهُ لَا يَحْتَاجُ بِحَدِيثِهِ مَعَ أَنَّهُ كَانَ رَجُلًا صَالِحًا .

وروى الدارقطني في سننه عن أحمد بن عبد الله بن ميسرة حَدَّثَنَا أَبُو عُلْقَمَةَ حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخِيَارُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ» وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَيْسَرَةَ إِنْ كَانَ هُوَ الْحَرَانِيُّ فَهُوَ مَتْرُوكٌ .

وَقَالَ ابْنُ حَبَانَ: ثُمَّ التَّقْدِيرُ بِالثَّلَاثِ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ لِأَنَّ النَّظَرَ يَحْصُلُ فِيهَا غَالِبًا وَهَذَا لَا يَمْنَعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عِنْدَ الْحَاجَةِ كَمَا قَدَرْتُ حِجَارَةَ الْاسْتَنْجَاءِ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ تَجِبُ الزِّيَادَةُ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا مَا كَانَ عَلَيْهِ أَهْلُ ذَلِكَ الْعَصْرِ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ وَقَبُولِ خَبَرِ الْوَاحِدِ فِي الْحَقُوقِ وَغَيْرِهَا .

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الخداع لو لم يكن مكروهًا لما

49 - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قُلْتُ: هَلْ مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ
قَالَ: سُوقٌ قَيْنُقَاعَ وَقَالَ أَنَسٌ: قَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ دُلُونِي عَلَى السُّوقِ

قَالَ ﷺ لذلك المخدوع: «إذا بايعت فقل لا خلافة»، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ
فِي الْحِيلِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتَّسَائِي فِي الْبُيُوعِ.

49 - بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ

(بَابُ مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ) جمع سوق موضع البياعات وهي مؤنثة وقد يذكر
قَالَ ابْنُ بَطَالٍ أَرَادَ بِذِكْرِ الْأَسْوَاقِ إِبَاحَةَ الْمَتَاجِرِ وَدُخُولَ الْأَسْوَاقِ لِلْأَشْرَافِ
وَالْفُضَلَاءِ وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى مَا لَمْ يَثْبِتْ عَلَى شَرْطِهِ مِنْ أَنَّهَا شَرُّ الْبِقَاعِ وَهُوَ حَدِيثُ
أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ مَجَازٍ وَابْنُ أَبِي عَرِينَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ الْمَسَاجِدُ وَأَبْغَضُ الْبِقَاعِ إِلَى اللَّهِ
الْأَسْوَاقُ» وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ
نَحْوَهُ.

قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَهَذَا أَخْرَجَ عَلَى الْغَالِبِ وَإِلَّا فَرُبَّ سُوقٍ يَذْكُرُ اللَّهُ فِيهَا أَكْثَرَ
مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَاجِدِ.

(وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (لَمَّا قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ قُلْتُ: هَلْ
مِنْ سُوقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ قَالَ: سُوقٌ قَيْنُقَاعَ) ⁽¹⁾ وَهَذَا قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ تَقْدِمْ مَوْصُولًا فِي أَوَائِلِ الْبُيُوعِ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى وَالْغَرَضُ مِنْ هُنَا
ذِكْرُ السُّوقِ فَقَطْ وَكَوْنُهُ كَانَ مُوجُودًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَكَانَ يَتَعَاهَدُهُ الْفُضَلَاءُ مِنَ
الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ لِحَصِيلِ الْمَعَاشِ لِلْكَفَافِ وَالتَّعَفُّفِ عَنِ النَّاسِ.

(وَقَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) أَي: ابْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ (دُلُونِي) بِضَمِّ الدَّالِ وَاللَّامِ أَمْرٌ مِنَ الدَّلَالَةِ (عَلَى السُّوقِ) وَهَذَا أَيْضًا فِي
حَدِيثِ أَنَسٍ الْمَذْكُورِ فِي أَوَائِلِ كِتَابِ الْبُيُوعِ.

(1) بفتح القاف الأولى وسكون التحتانية وضم النون وبالمهملة وحكي فتح النون وكسرهما أَيْضًا
وفي نسخة قَيْنُقَاعَ بدون لفظ بني.

وَقَالَ عُمَرُ: أَلْهَانِي الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ.

2118 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

(وَقَالَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَلْهَانِي) أي: شغلني (الصَّفْقُ بِالْأَسْوَاقِ) وهذا التعليق وصله البُخَارِيُّ أيضًا في أثناء حديث أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في باب الخروج في التجارة في كتاب البيوع.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة البغدادي وقد مر في باب من استوى قاعدًا في صلواته قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ) أَبُو زِيَادِ الْأَسَدِيِّ مولا هم الخلقاني بضم المعجمة وسكون اللام وبالقاف وبالنون الكوفي قَالَ الْبُخَارِيُّ جاء نعيه إلى أهله سنة أربع وسبعين ومائة.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ) بضم السين المهملة وسكون الواو وبالقاف أَبُو بكر الغنوي وكان ثقة عابدًا صالحًا وقد مر في كتاب العيد.

(عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ) مصغر جبر ضد الكسر (ابْنِ مُطْعِمٍ) بلفظ الفاعل في الإطعام وقد مر في باب الرجل يوضئ صاحبه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) هكذا قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكْرِيَاءَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ وخالفه سُفْيَانُ بْنُ عَيِينَةَ، فَقَالَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوْقَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ.

ويحتمل أن يكون نافع بن جبیر سمعه منهما فإن روايته عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أتم من روايته عن أم سلمة وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أيضًا من وجه آخر عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ثنا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثنا القاسم بن الفضل الحداني عن مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ وعن عبد الله بن الزبير أن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: عبث رسول الله ﷺ في منامه، فقلنا: يَا رَسُولَ اللَّهِ صنعت شيئًا في منامك لم تكن تفعله، فَقَالَ: العجب أن ناسًا من أمتي يؤمون بالبيت برجل من قريش قد لجأ بالبيت حتى إذا كان بالبيداء خسف بهم فقلت يَا رَسُولَ اللَّهِ إن الطريق تجمع الناس قَالَ نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكًا واحدًا ويصدرون مصادر شتى يبعثهم الله على نياتهم.

قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ، فَإِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ، يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ،

(قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَغْزُو جَيْشُ الْكَعْبَةِ) أَي: يَقْصِدُ عَسْكَرُ مِنَ الْعَسَاكِرِ تَخْرِيبَ الْكَعْبَةِ وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٌ: عَبَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَنَامِهِ، وَقَدْ مَرَّ أَنفًا.

وَزَادَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: ذَلِكَ زَمَنُ ابْنِ الزَّبِيرِ وَفِي أُخْرَى أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ صَفْوَانَ أَحَدَ رَوَاةِ الْحَدِيثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ وَاللَّهِ مَا هُوَ هَذَا الْجَيْشُ.

(فَإِذَا كَانُوا بَيْدَاءَ مِنَ الْأَرْضِ) وَفِي رَوَايَةٍ مُسْلِمٌ بِالْبَيْدَاءِ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ قَالَ: هِيَ بَيْدَاءُ الْمَدِينَةِ وَهِيَ بِفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ التَّحْتَانِيَةِ مَمْدُودَةٌ فِي الْأَصْلِ الْمَفَازَةُ الَّتِي لَا شَيْءَ فِيهَا وَهِيَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَكَانٌ مَعْرُوفٌ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ شَرْحُهُ فِي كِتَابِ الْحَجِّ.

(يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ) وَزَادَ التِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ صَفِيَّةٍ وَلَمْ يَنْجِ أَوْسَطَهُمْ وَزَادَ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَلَا يَبْقَى إِلَّا الشَّرِيدُ الَّذِي يَخْبِرُ عَنْهُمْ وَيَسْتَعْنِي بِهِذَا عَنْ تَكْلُفِ الْجَوَابِ عَنْ حَكَمِ الْأَوْسَطِ وَأَنَّ الْعَرَفَ يَقْضِي بِدُخُولِهِ فَيَمُنُّ هَلْكَ وَلَكُونَهُ آخِرًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَوَّلِ وَأَوَّلًا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْآخِرِ فَيَدْخُلُ.

(قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، كَيْفَ يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ) جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ كَذَا عِنْدَ الْبُخَارِيِّ جَمَعَ سَوْقٌ وَعَلَيْهِ تَرْجَمٌ وَالتَّقْدِيرُ أَهْلُ أَسْوَاقِهِمُ الَّذِينَ يَبِيعُونَ وَيَشْتَرُونَ كَمَا مَرَّ فِي الْمَدَنِ أَوِ السُّوقَةِ مِنْهُمْ.

وَفِي مُسْتَخْرَجِ أَبِي نَعِيمٍ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ سَلِيمَانَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ زَكْرِيَا: وَفِيهِمْ أَشْرَافُهُمُ بِالْمَعْجَمَةِ وَالرَّاءِ وَالْفَاءِ وَفِي رَوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنَ بَكَارٍ عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ وَفِيهِمْ سَوَاهِمُ.

وَقَالَ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ الْبُخَارِيِّ: وَفِيهِمْ أَسْوَاقُهُمْ وَلَيْسَ هَذَا الْحَرْفُ فِي حَدِيثِنَا

وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ، ثُمَّ يُعْتَوْنَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ»⁽¹⁾.

وأظنه تصحيحاً فإن الكلام في الخسف بالناس لا بالأسواق.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بل لفظ سواهم تصحيح فإنه بمعنى قوله: (وَمَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ) أي: من رافقهم ولم يقصد موافقتهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية الْبُخَارِيِّ نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أَبِي نَعِيمٍ وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي: يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة، انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ لا نسلم لزوم التكرار لأن معنى أسواقهم أهل أسواقهم والمراد بقوله: ومن ليس منهم الضعفاء والأسارى الذين لا يقصدون التخريب ولا نسلم أيضاً أن أقرب الروايات إلى الصواب رواية أَبِي نَعِيمٍ لأن أشرافهم هم عظماء الجيش الذين يقصدون التخريب ورواية الْبُخَارِيِّ على حالها صحيحة على التفسير المذكور، انتهى.

وأنت خير بسخافة هذا الكلام إن كنت ممن تفهم المرام نعم قوله نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أَبِي نَعِيمٍ ليس بذلك.

(قَالَ) ﷺ: «يُخَسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ» أي: وأوسطهم كلهم، (ثُمَّ يُعْتَوْنَ عَلَى نِيَّاتِهِمْ) أي: يخسف بالكل بشؤم الأشرار ثم يعامل كل أحد منهم عند الجزاء بحسب قصده إن خيراً فخير وإن شراً فشر.

وفي رواية لمسلم كما تقدم فقلنا: إن الطريق يجمع الناس قَالَ: نعم فيهم المستبصر أي: المستبين لذلك القاصد للمقاتلة والمجبور بالجيم والموحدة

(1) قال الحافظ قوله: وفيهم أسواقهم كذا عند البخاري بالمهملة والقاف جمع سوق وعليه ترجم، والمعنى أهل أسواقهم أو السوق منهم، وقوله من ليس منهم أي: من رافقهم ولم يقصد موافقتهم، ولأبي نعيم: وفيهم أشرافهم بالمعجمة والراء والفاء؛ وفي رواية محمد بن بكار عند الإسماعيلي وفيهم سواهم، وقال وقع في رواية البخاري أسواقهم فأظنه تصحيحاً، فإن الكلام في الخسف بالناس لا بالأسواق، قال الحافظ: بل لفظ سواهم تصحيح، فإنه بمعنى قوله: ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري، نعم أقرب الروايات إلى الصواب رواية أَبِي نَعِيمٍ، وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس فالمراد بالأسواق أهلها أي: يخسف بالمقاتلة منهم ومن ليس من أهل القتال كالباعة، اهـ.

أي: المكروه وابن السبيل أي: سالك الطريق معهم ومن ليس منهم يعني أنه استشكل وقوع العذاب على من لا إرادة له في القتال الذي هو سبب العقوبة فوقع الجواب بأن العذاب يقع عامًّا لحضور آجالهم وبيعثون بعد ذلك على نياتهم.

وفي رواية مسلم كما سبق: يهلكون مهلكًا واحدًا ويصدرون مصادر شتى. وفي حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عند مسلم فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ فكيف بمن كان كارهاً قَالَ: «يخسف ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته».

وَقَالَ المهلب في هذا الحديث: أن من كثر سواد قوم في معصية أو فتنه مختارًا أن العقوبة تلزمه معهم قَالَ: واستنبط منه مالك عقوبة من يجالس شربة الخمر وإن لم يشرب.

وتعقبه ابن المنير: بأن العقوبة التي في الحديث هي الهجمة السماوية فلا يقاس عليها العقوبات الشرعية ويؤيده آخر الحديث حيث قَالَ: «وبيعثون على نياتهم».

وفي الحديث أيضًا: أن الأعمال تعتبر بنية العامل.
وقد قَالَ الشارع: ولكل امرئ ما نوى.

وفيه أيضًا: التحذير من مصاحبة أهل الظلم والفسق ومجالستهم وتكثير سوادهم إلا لمن اضطر إلى ذلك فإن قيل فما تقول في مصاحبة التاجر لأهل الفتنة هل هي إعانة لهم على ظلمهم أو هي من ضرورته البشرية ثم يعتبر عمل كل أحد بنيته.

فالجواب: أن ظاهر الحديث يدل على الثاني والله أعلم.

وَقَالَ ابن التين: يحتمل أن يكون هذا الجيش الذي يخسف بهم هم الذين يهدمون الكعبة فينتقم منهم فيخسف بهم ورد عليه بوجهين:

أحدهما: أن في بعض طرق الحديث عند مسلم: أن ناسًا من أمتي وأما الذين يهدمونها فمن كفار الحبشة.

والآخر: أن مقتضى كلامه أنه يخسف بهم بعد أن يهدمونها ويرجعوا وظاهر الحديث أنه يخسف بهم قبل أن يصلوا إليها فضلًا عن هدمها، والله أعلم.

2119 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ، تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بَضْعًا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَا يَنْهَرُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ، لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةٌ، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، وَالْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ، وَقَالَ: أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ».

2120 - حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد (عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَمَاعَةٍ، تَزِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بَضْعًا) بكسر الباء (وَعِشْرِينَ دَرَجَةً، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الوُضُوءَ، ثُمَّ أَتَى الْمَسْجِدَ لَا يُرِيدُ إِلَّا الصَّلَاةَ، لَا يَنْهَرُهُ) بضم المثناة التحتية وسكون النون وكسر الهاء بعدها زاي بمعنى ينهضه وزناً ومعنى. (إِلَّا الصَّلَاةُ) وهذه الجملة كالبيان للجملة السابقة.

(لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَ بِهَا دَرَجَةٌ، أَوْ حُطَّتْ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ، وَالْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي يُصَلِّي فِيهِ) تقول: (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ) وهو بيان لقوله والملائكة تصلي.

(مَا لَمْ يُحْدِثْ فِيهِ) وقوله: (مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ) بيان لقوله ما لم يحدث فيه ومعناه ما لم يوذ أحدكم الملائكة أو للمسلم بالفعل أو القول أو بتن الحدث ونحوه.

(وَقَالَ) ﷺ: (أَحَدُكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَتْ الصَّلَاةُ تَحْسِبُهُ) وقد مر الحديث في أبواب الجماعة في باب فضل الجماعة.

(حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي

السُّوقِ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «سَمُّوا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي».

2121 - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: لَمْ أَغْنِكَ قَالَ: «سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُنُوا بِكُنْيَتِي»⁽¹⁾.

السُّوقِ⁽²⁾، فَقَالَ رَجُلٌ) لم يعرف اسمه: (يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّمَا دَعَوْتُ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: سَمُّوا) أمر من سمى يسمى تسمية.

(بِاسْمِي وَلَا تَكْتُنُوا) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ ضبط في أكثر الكتب بفتح التاء وضم النون المشددة وفي بعضها بضم التاء والنون وفي بعضها بفتح التاء والنون مشددة مفتوحة على حذف إحدى التاءين وذلك لأن أصله لا تتكثروا أقول: والأول غير ظاهر كما لا يخفى ولعله أراد ولا تكتفوا، من الاكتفاء كما في الطريق الآتية.

(بِكُنْيَتِي) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله في السوق وقد قَالَ سبحانه وتعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَكْسُونَ فِي الْأَسْوَاقِ﴾ [الفرقان: 20] ثم هذا الحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي صِفَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ) هو ابن معاوية، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَعَا رَجُلٌ بِالْبَقِيعِ) البقيع في الأصل من الأرض المكان المتسع ولا يسمى بقيعًا إلا وفيه شجرٌ أو أصولها وبقيع الغرقد موضع بظاهر المدينة فيه قبور أهلها كان به شجر الغرقد فذهب وبقي اسمه.

(يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَالْتَفَتَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: لَمْ أَغْنِكَ) من الغاية أي: لم أقصذك، (قَالَ) وفي نسخة فَقَالَ بالفاء أي ﷺ: (سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُنُوا) من الاكتناء (بِكُنْيَتِي) وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ ليس هذا الحديث مما يدخل في الباب لأنه ليس فيه ذكر السوق.

(1) أي: الذي كان في البقيع كما في الطريق الثانية لهذا الحديث.

(2) قال الحافظ: حديث أنس أورده الإمام البخاري من طريقين عن حميد عنه، والغرض منه ههنا قوله في أول الطريق الأولى كان النبي ﷺ في السوق وفائدة إيراد الطريق الثانية قوله فيها إنه =

وَقَالَ الْكِرْمَانِي : فَإِنْ قُلْتَ مَا وَجِهَ تَعْلُقَهُ بِالترجمة قلتَ كَانَ بِالْبَقِيعِ سَوْقٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ انْتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَفَائِدَةُ إِيرادِ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ فِيهَا إِنَّهُ كَانَ بِالْبَقِيعِ فَأشارَ إِلَى أَنَّ الْمَرادَ بِالسَّوْقِ فِي الرَّوَايةِ الْأُولَى السَّوْقَ الَّذِي كَانَ بِالْبَقِيعِ ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ بِالْبَقِيعِ سَوْقٌ بَلْ فَائِدَةُ إِيرادِ هَذَا الطَّرِيقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ السَّوْقِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ : فَاَلْمُطَابَقَةُ لِلترجمة فِي الطَّرِيقِ الْأُولَى ظَاهِرَةٌ .

كَانَ بِالْبَقِيعِ فَأشارَ إِلَى أَنَّ الْمَرادَ بِالسَّوْقِ فِي الرَّوَايةِ الْأُولَى السَّوْقَ الَّذِي كَانَ بِالْبَقِيعِ ، اهـ . وَتَبَعَ الْقِسْطَلَانِيُّ الْحَافِظَ إِذْ قَالَ قَوْلُهُ بِالْبَقِيعِ أَي : بِالسَّوْقِ الَّذِي كَانَ بِهِ ، ثُمَّ قَالَ : وَقَدْ عَوَّضَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي إِيرادِ هَذِهِ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا ذِكْرُ السَّوْقِ ، وَمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِ السَّوْقِ كَانَ بِالْبَقِيعِ قَالَ الْعَيْنِيُّ يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ ، اهـ . قُلْتُ : وَبَسَطَ الْعَيْنِيُّ هَذَا الْإِيرادَ إِذْ قَالَ فِي حَدِيثِ الْبَقِيعِ هَذَا طَرِيقٌ آخَرٌ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ ، قَالَ ابْنُ التِّينِ : لَيْسَ هَذَا الْحَدِيثُ مِمَّا يَدْخُلُ فِي هَذَا التَّبْوِيبِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ السَّوْقِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : وَفَائِدَةُ إِيرادِ الطَّرِيقِ الثَّانِيَةِ إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ ، قُلْتُ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ الْمَرادَ مَا ذَكَرَهُ ، وَالْبَقِيعُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْأَرْضِ الْمَكَانُ الْمَتَّعِ ، وَلَا يُسَمَّى بَقِيعًا إِلَّا فِيهِ شَجَرٌ أَوْ أَصُولُهَا ، وَبَقِيعُ الْغُرْقَدِ مَوْضِعُ بَظَاهِرِ الْمَدِينَةِ فِيهِ قُبُورُ أَهْلِهَا كَانَ بِهِ شَجَرُ الْغُرْقَدِ فَذَهَبَ وَبَقِيَ اسْمُهُ ، وَفَائِدَةُ إِيرادِ هَذَا الطَّرِيقِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ ذِكْرُ السَّوْقِ التَّنْبِيهُ عَلَى أَنَّهُ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ فَاَلْمُطَابَقَةُ لِلترجمة فِي الطَّرِيقِ الْأُولَى ظَاهِرَةٌ ، وَأَمَّا الطَّرِيقُ الثَّانِيَةُ ، فَفِي الْحَقِيقَةِ تَبَعَ لِلطَّرِيقِ الْأَوَّلِ فَيَدْخُلُ فِي حُكْمِهِ ، وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : مَا وَجِهَ تَعْلُقَهُ بِالترجمة ، قُلْتُ كَانَ فِي الْبَقِيعِ سَوْقٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ ، قُلْتُ هَذَا يَحْتَاجُ إِلَى الدَّلِيلِ كَمَا ذَكَرْنَاهُ عِنْدَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَخَذَ مَا قَالَهُ الْكِرْمَانِيُّ ، اهـ .

قُلْتُ : وَيُؤَيِّدُ الْحَافِظُ مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ أَبِي عِزَّةَ قَالَ كُنَّا نَسْمِي السَّماسِرَةَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَانَا بِالْبَقِيعِ فَقَالَ : «يَا مَعْشَرَ التَّجَارِ إِنَّ الْبَيْعَ يَحْضُرُهُ الْحَلْفُ وَالْكَذِبُ» الْحَدِيثُ ، وَفِي طَرِيقٍ أُخْرَى قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ فِي السَّوْقِ بَنَحُو مَا تَقَدَّمَ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِ السَّوْقِ فِي الْبَقِيعِ ، وَذَكَرَ صَاحِبُ مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ : وَبَقِيعُ الْخَيْلِ مَوْضِعٌ بِالْمَدِينَةِ عِنْدَ دَارِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، اهـ .

قُلْتُ : وَعَلَى هَذَا فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَقَالَ : لَيْسَ الْمَرادُ بِالْبَقِيعِ فِي الْحَدِيثِ الْبَقِيعُ الْمَعْرُوفُ ، بَلِ الْمَرادُ بَقِيعُ الْخَيْلِ فَيَصِحُّ إِيرادُ الْبُخَارِيِّ الْحَدِيثَ فِي التَّرجمة وَتَوْجِيهِ الشَّيْخِ قُدَسَ سِرُّهُ بِشِيرٍ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ قَرِيبًا مِنَ الْبَقِيعِ الْمَعْرُوفِ .

وأما الطريق الثانية: ففي الحقيقة تبع للطريق الأولى فيدخل في حكمه والله أعلم، انتهى.

أقول: ولا يخفى ما في هذا الكلام من الضعف وفي التكني بأبي القاسم والتسمي بمحمد أحاديث عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم منها حديث علي رضي الله عنه أخرجه أبو داود بسنده عن مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة قَالَ: قَالَ علي رضي الله عنه قلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَلِدَ لِي وَلَدٌ بَعْدَكَ أَسْمِيهِ بِاسْمِكَ وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ قَالَ: «نعم» أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ نَحْوَهُ وَقَالَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا بِسَنَدِهِ عَنْ مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة عَنْ علي رضي الله عنه قَالَ قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ وَلِدَ لِي ابْنٌ أَسْمِيهِ بِاسْمِكَ وَأَكْنِيهِ بِكُنْيَتِكَ قَالَ: «نعم» قَالَ: وَكَانَتْ رَخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَعَلِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ قَالَ الطَّحَاوِيُّ فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يَكْتَنِيَ الرَّجُلُ بِأَبِي الْقَاسِمِ وَأَنْ يَتَّسَمِيَ مَعَ ذَلِكَ بِمُحَمَّدٍ وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، انتهى.

وأراد بالقوم هؤلاء: مُحَمَّد بن الْحَنَفِيَّة، ومالكًا، وأحمد في رواية فإنهم قالوا: لا بأس للرجل أن يجمع بين التكني بأبي القاسم والتسمي بمحمد وهو مذهب الجمهور.

وأجيب عن حديث الباب بأجوبة:

الأول: أنه منسوخ.

والثاني: أنه نهى تنزيه.

والثالث: أن النهي عن التكني بأبي القاسم يختص بمن اسمه محمد وأحمد ولا بأس بها لمن لم يكن اسمه ذاك.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَكَانَ فِي زَمَنِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَمَاعَةٌ قَدْ كَانُوا مُتَّسِمِينَ بِمُحَمَّدٍ مَكْتَنِينَ بِأَبِي الْقَاسِمِ مِنْهُمْ:

مُحَمَّد بن طَلْحَةَ وَمُحَمَّد بن الْأَشْعَثُ، وَمُحَمَّد بن أَبِي حَذِيفَةَ، انتهى.

أما محمد بن طلحة فهو: مُحَمَّد بن طَلْحَةَ بن عبيد الله وذكره ابن الأثير في الصحابة وَقَالَ حَمَلَهُ أَبُوهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَسَحَ رَأْسَهُ وَسَمَاهُ مُحَمَّدًا

وكان يكنى أبا القاسم وكان مُحَمَّدٌ هذا يلقب بالسجاد لكثرة صلاته وشدة اجتهاده في العبادة قتل يوم الجمل مع أبيه سنة ست وثلاثين وكان هواه مع علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا أنه أطاع أباه فلما رآه علي قَالَ هذا السجاد قتله بر أبيه. وأما مُحَمَّدٌ بن الأشعث بن قيس الكندي قيل: إنه ولد على عهد النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: لا تصح له صحبة وروى عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وأما مُحَمَّدٌ بن أبي حذيفة فهو: مُحَمَّدٌ بن أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي كنيته أَبُو القاسم ولد بأرض الحبشة على عهد النَّبِيِّ ﷺ وهو ابن خال معاوية بن أبي سُفْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولما قتل أبوه أَبُو حذيفة أخذه عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكفله إلى أن كبر ثم سار إلى مصر فصار من أشد الناس على عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ: هو أحد من دخل على عثمان حين حوصر فقتل ولما استولى معاوية على مصر أخذه وحبسه فهرب من السجن فظفر به رشدين مولى معاوية فقتله هذا.

ومن جملة من تسمى بمحمد وتكنى بأبي القاسم بين أبناء وجوه الصحابة رضي الله عنهم: مُحَمَّدٌ بن جعفر بن أبي طالب، وَمُحَمَّدٌ بن سعد بن أبي وقاص، وَمُحَمَّدٌ بن حاطب وَمُحَمَّدٌ بن المنتشر، ذكرهم البيهقي في سننه في باب من رخص في الجمع بين التسمي بمحمد والتكني بأبي القاسم.

وَقَالَ مُحَمَّدٌ بن سيرين وإبراهيم النَّخَعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ: لا ينبغي لأحد أن يتكنى بأبي القاسم كان اسمه محمداً أو لم يكن.

وفي التوضيح لابن الملقن ومذهب الشَّافِعِيِّ: وأهل الظاهر أنه لا يحل التكني بأبي القاسم لأحد أصلاً سواء كان اسمه مُحَمَّدًا وَأَحْمَدًا أو لم يكن لظاهر الحديث أي: حديث الباب وهو حديث أنس المذكور.

وَقَالَ أَحْمَدُ وطائفة من الظاهرية: لا ينبغي لأحد اسمه مُحَمَّدٌ أن يتكنى بأبي القاسم ولا بأس لمن لم يكن اسمه مُحَمَّدًا أن يتكنى بأبي القاسم واحتجوا في ذلك بما رواه الطَّحَاوِيُّ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ

2122 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ، لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أُكَلِّمُهُ،

قَالَ: «تسموا باسمي ولا تكتنوا بكنتي» ورواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجة بأسانيد مختلفة وألفاظ متغايرة.

وروى الطحاوي أيضًا من حديث جابر رضي الله عنه نحوه وأخرجه ابن ماجة أيضًا.

وروى مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه: «لا تجمعوا بين اسمي وكنتي أنا أبو القاسم الله يعطي وأنا أقسم».

وروى مسلم بن عبد الرحمن عن أبي زرعة عنه: «من تسمى باسمي فلا يكتن بكنتي ومن تكنى بكنتي فلا يتسم باسمي».

وروى ابن أبي ليلي من حديث أم حفصة بنت عبيد عن عمر نا البراء بن عازب رضي الله عنه: «من تسمى باسمي فلا يكتن بكنتي» وفي لفظ: «لا تجمعوا بين كنتي واسمي».

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ⁽¹⁾ بْنِ أَبِي يَزِيدَ) من الزيادة وقد مر في باب وضع الماء عند الخلاء.

(عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ⁽²⁾) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ الدَّوْسِيِّ (بفتح الدال المهملة وسكون الواو والسين المهملة نسبة إلى دوس بن عدنان بن عبد الله قبيلة في الأزد وهو أبو هُرَيْرَةَ المشهور وليس في الصحابة أبو هُرَيْرَةَ إلا شخص واحد.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي طَائِفَةِ النَّهَارِ) أي: في قطعة منه قَالَ الكرمانى وفي بعضها في صائفة النهار بالصاد المهملة بدل طائفة أي: حر النهار يقال يوم صائف أي: حار وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا هو الأوجه.

(لَا يُكَلِّمُنِي وَلَا أُكَلِّمُهُ) إما من جانب النَّبِيِّ ﷺ فلعله كان مشغول الفكر

(1) بالتصغير وفي رواية مسلم عن أحمد بن حنبل عن سفیان حدثني عبيد الله.

(2) هو المذكور في الحديث الأول وليس له عن أبي هريرة في البخاري سوى هذا الحديث.

حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَجَلَسَ بِفَنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ، فَقَالَ «أَتَمَّ لُكْعُ، أَتَمَّ لُكْعُ»

بوحى أو غيره وإما من جانب أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَلتوقيير وكان ذلك شأن الصحابة رضي الله عنهم إذا لم يروا منه نشاطاً.

(حَتَّى أَتَى سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ، فَجَلَسَ بِفَنَاءِ بَيْتِ فَاطِمَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الفناء بكسر الفاء بعدها نون ممدودة اسم للموضع المتسع الذي أمام البيت هكذا في نسخ البُخَارِيِّ.

وَقَالَ الدَاوُودِي: سقط بعض الحديث عن الناقل أو أدخل حديثاً في حديث لأن بيت فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ليس في سوق بني قينقاع وإنما بيتها بين بيوت النَّبِيِّ ﷺ، انتهى.

وما ذكره أولاً احتمالاً هو الواقع ولم يدخل الراوي حديثاً في حديث.

وقد بينه مسلم عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ سُفْيَانَ وَلَفْظُهُ حَتَّى جَاءَ سُوقَ بَنِي قَيْنُقَاعَ ثُمَّ انصرف حتى أتى فناء فاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وكذلك أَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرَقِ عَنْ سُفْيَانَ.

وَأَخْرَجَهُ الْحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ سُفْيَانَ فَقَالَ فِيهِ حَتَّى أَتَى فَنَاءَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فجلس فيه والأول أرجح.

(فَقَالَ) أَي: النَّبِيِّ ﷺ: (أَتَمَّ لُكْعُ، أَتَمَّ لُكْعُ) بهمزة استفهام بعدها مثلثة مفتوحة وهو اسم يشار به إلى المكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لرأيت في قوله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ﴾ [الإنسان: 20] ولكع بضم اللام وفتح الكاف وبالعين المهملة قَالَ الْحَطَّابِيُّ: اللكع على معنيين:

أحدهما: الصغير، والآخر: اللئيم.

والمراد هنا الأول وأما الذي يراد به المعنى الثاني فهو ما ورد في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيضاً: أسعد الناس بالدينيا لكع بن لكع.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: وزاد ابن فارس أن العبد أيضاً يقال له: لكع، انتهى.

ولعل من أطلقه على العبد أراد أحد الأمرين المذكورين.

فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا، فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سَخَابًا،

وَقَالَ بِلَالُ بْنُ جَرِيرٍ التَّمِيمِيُّ: اللَّكْعُ فِي لَغْتِنَا الصَّغِيرِ وَأَصْلُهُ فِي الْهَرِّ وَنَحْوِهِ.
وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: اللَّكْعُ الْعَيْنِيُّ الَّذِي لَا يَهْتَدِي لِمَنْطِقٍ وَلَا غَيْرِهِ مَا خُوِذَ مِنَ
الْمَلَائِكَةِ وَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ مَعَ السَّلَاةِ مِنَ الْبَطْنِ.

وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْأَصْمَعِيِّ أَلَا يَرَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْحَسَنِ
وَهُوَ صَغِيرٌ: «أَيْنَ لَكْعٍ؟» أَرَادَ أَنَّهُ لَصْغَرُهُ يَهْتَدِي لِمَنْطِقٍ وَلَا يَصْلُحُهُ وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ
لَتِيمٌ وَلَا عَبْدٌ.

وَفِي التَّلْوِيحِ: الْأَشْبَهُ الْأَجُودُ أَنْ يَحْمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا قَالَهُ بِلَالُ بْنُ جَرِيرٍ
الْخَطْفِيِّ وَسُئِلَ عَنِ اللَّكْعِ فِي لَغْتِنَا هُوَ الصَّغِيرُ.

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ: وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الْحَسَنُ قَالَ: إِذَا قَالَ الْإِنْسَانُ يَا لَكْعٍ يَرِيدُ
يَا صَغِيرٌ وَيُقَالُ لِلْمَرْأَةِ: لَكِيعَةٌ وَلَكِعَاءٌ وَلِكَاعٌ وَلَكِعَانَةٌ ذَكَرَهُ فِي الْمَوْعَبِ.

وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: لَا يُقَالُ لَكِعَانَةٌ إِلَّا فِي النَّدَاءِ وَعَنْ أَبِي زَيْدٍ اللَّكْعُ الْفُلُو وَالْأُنْثَى
لَكِعَةٌ.

وَفِي الْمَحْكَمِ: اللَّكْعُ: الْمَهْرُ.

وَفِي الْجَامِعِ: أَصْلُ اللَّكْعِ الْكَلْعُ وَلَكِنْ قَلْبٌ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ هُوَ بَدُونُ التَّنْوِينِ فَمَا وَجْهُهُ إِذْ لَيْسَ هُوَ لَكْعٌ الَّذِي
هُوَ مَعْدُولٌ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا مَوْثَقُهُ لِكَاعٍ، قُلْتَ شَبَهُ بِالْمَعْدُولِ فَأَعْطَى لَهُ حُكْمَهُ أَوْ أَنَّهُ
مُنَادَى مُفْرَدٌ مَعْرِفَةٌ وَتَقْدِيرُهُ: أَثْمَةٌ أَنْتَ يَا لَكْعُ.

(فَحَبَسَتْهُ شَيْئًا) مِنَ الزَّمَانِ أَيِ: فَحَبَسَتْ فَاطِمَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الْحَسَنَ
أَيِ: مَنَعَتْهُ مِنَ الْمُبَادَرَةِ إِلَى الْخُرُوجِ إِلَيْهِ قَلِيلًا فَمَرَادُهُ ﷺ مِنْهُ هُوَ الْحَسَنُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقِيلَ: الْحَسَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَظَنَنْتُ أَنَّهَا تُلْبِسُهُ سَخَابًا) أَيِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَظَنَنْتُ أَنَّ
فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَلْبِسُهُ مِنَ الْإِلْبَاسِ سَخَابًا بِكَسْرِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْخَاءِ
الْمَعْجَمَةِ الْخَفِيفَةِ وَبَعْدَ الْأَلْفِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: هِيَ قِلَادَةٌ تَتَّخَذُ مِنْ طَيِّبٍ لَيْسَ فِيهَا ذَهَبٌ وَلَا فِضَّةٌ.

أَوْ تُغَسِّلُهُ، فَجَاءَ يَشْتَدُّ حَتَّى عَانَقَهُ، وَقَبَّلَهُ وَقَالَ: «اللَّهُمَّ أَحِبِّهِ وَأَحِبَّ مَنْ يُحِبُّهُ»،

وَقَالَ الدَاوُودِي: مَنْ قَرَنْفَلٍ وَقَالَ الْهَرَوِيُّ هُوَ خِرْزِيلُ يَلْبَسُهُ الصَّبِيَّانُ وَالْجَوَارِي.

وَرَوَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ عَمْرِو بْنِ أَحَدٍ رَوَاةَ هَذَا الْحَدِيثِ قَالَ: السَّخَابُ شَيْءٌ يَعْمَلُ مِنَ الْحَنْظَلِ كَالْقَمِيصِ وَالْوَشَاحِ.

(أَوْ تُغَسِّلُهُ) بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي رَوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ وَتَغْسِلُهُ بِالْوَاوِ.

(فَجَاءَ) أَيِ: الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَشْتَدُّ) أَيِ: يَسْرِعُ فِي الْمَشْيِ.

وَفِي رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ مُوسَى عِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ: فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَرَ فَقَالَ فِي رَوَايَتِهِ: ثُمَّ لَكَعَ يَعْنِي حَسَنًا.

وَكَذَا قَالَ الْحُمَيْدِيُّ فِي مَسْنَدِهِ، وَسَيَأْتِي فِي اللَّبَاسِ مِنْ طَرِيقٍ وَرَقَاءَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ بَلَفْظَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَيْنَ لَكَعٌ؟» ادَّعَى الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ فَقَامَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَمْشِي.

(حَتَّى عَانَقَهُ، وَقَبَّلَهُ) وَفِي رَوَايَةِ وَرَقَاءَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدٍ بَلَفْظَ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ هَكَذَا أَيِ: مَدَّهَا فَقَالَ الْحَسَنُ بِيَدِهِ هَكَذَا فَالْتَزَمَهُ.

(وَقَالَ) النَّبِيُّ ﷺ: (اللَّهُمَّ أَحِبِّهِ) بَلَفْظُ الدَّعَاءِ وَالْإِدْغَامِ.

وَفِي رَوَايَةِ الْكَشْمِيرِيِّ: أَحْبَبَهُ بِفِكَ الْإِدْغَامِ وَزَادَ مُسْلِمٌ عَنْ ابْنِ أَبِي عَمَرَ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَحْبَبُهُ فَأَحْبِبْهُ، (وَأَحِبَّ) أَمْرٌ أَيْضًا (مَنْ يُحِبُّهُ) فِي مَحَلِّ النِّصَبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ أَحَبَّ.

وَفِي الْحَدِيثِ: بَيَانُ مَا كَانَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ تَوْقِيرِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمَشْيِ مَعَهُ.

وَفِيهِ: مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ مِنَ التَّوَاضُّعِ مِنَ الدَّخُولِ فِي السُّوقِ وَالْجُلُوسِ بَفَنَاءِ الدَّارِ وَرَحْمَةِ الصَّغِيرِ وَالْمَزَاحِ مَعَهُ.

وَقَالَ السَّهْلِيُّ: وَكَانَ ﷺ يَمْزَحُ وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا وَهَذَا أَرَادَ تَشْبِيهِهِ بِالْفُلُوِّ وَالْمَهْرِ لِأَنَّهُ طِفْلٌ وَإِذَا قَصِدَ بِالْكَلَامِ التَّشْبِيهَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا صَدَقًا.

وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ الْمَعَانِقَةِ وَفِيهَا خِلَافٌ فَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ الْمَعَانِقَةُ مَكْرُوهَةٌ.

واحتجوا في ذلك بما رواه التِّرْمِذِيُّ بسنده عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مَنَّا يَلْقَى أَخَاهُ وَصَدِيقَهُ أَفِينَحْنِي لَهُ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفِيلْتَرْمَهُ وَيَقْبَلُهُ قَالَ: لَا، قَالَ: أَفِيَأْخُذُ بِيَدِهِ وَيَصَافِحُهُ قَالَ: نَعَمْ قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ وَأَبُو مَجْلَزٍ لَأَحَقُّ بْنُ حَمِيدٍ وَعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ وَالْأَسُودُ بْنُ هَلَالٍ وَأَبُو يُوسُفَ: لَا بَأْسَ بِالْمَعَانِقَةِ وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاحْتَجُوا فِي ذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ لَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عِنْدِ النَّجَاشِيِّ تَلَقَّانِي فَاعْتَقَنِي وَرَجَّاهُ ثَقَاتٍ.

وَرَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَانَقُونَ قَالَ: فَدَلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَا رَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ إِبَاحَةِ الْمَعَانِقَةِ كَانَ مُتَأَخِّرًا عَمَّا رَوَى عَنْهُ مِنَ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَفِي التَّلْوِيحِ مَعَانِقَتَهُ ﷺ لِلْحَسَنِ إِبَاحَةً لَذَلِكَ.

وَأَمَّا مَعَانِقَةُ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ فَاسْتَحَبَّهَا سُفْيَانٌ وَكَرَّهَهَا مَالِكٌ قَالَ: هِيَ بَدْعَةٌ وَتَنَازَرُ مَالِكٌ وَسُفْيَانٌ فِي ذَلِكَ فَاحْتَجَّ سُفْيَانٌ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ بِجَعْفَرٍ قَالَ مَالِكٌ: هُوَ خَاصٌّ فَقَالَ مَا يَخْصُهُ بغير ذلك فسكت مَالِكٌ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْهَدَايَةِ: الْخِلَافُ فِي الْمَعَانِقَةِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى الْمَعَانِقِ قَمِيصٌ أَوْ جَبَّةٌ لَا بَأْسَ بِاتِّفَاقِ أَصْحَابِنَا وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَفِيهِ أَيْضًا: جَوَازُ التَّقْيِيلِ.

قَالَ الْفَقِيه أَبُو اللَّيْثِ فِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ: الْقَبْلَةُ عَلَى خَمْسَةِ أَوْجِهٍ: قَبْلَةُ تَحِيَّةٍ.

وَقَبْلَةُ شَفَقَةٍ.

وَقَبْلَةُ رَحْمَةٍ.

وَقَبْلَةُ شَهْرَةٍ.

وَقَبْلَةُ مَوَدَّةٍ.

فَأَمَّا قَبْلَةُ التَّحِيَّةِ: فَكَالْمُؤْمِنِينَ يَقْبَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا عَلَى الْيَدِ.

قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنِي أَنَّهُ رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ.

وقبله الشفقة: قبله الولد لوالده أو لوالدته.

وقبله الرحمة: قبله الوالد لولده والوالدة لولدها على الخد.

وقبله الشهوة: قبله الزوج لزوجته على الفم وقبله المودة قبله الأخ والأخت على خده.

وزاد بعضهم من أصحابنا: قبله ديانة: وهي القبلة على الحجر الأسود.

وقد وردت أحاديث وآثار كثيرة في جواز التقبيل ولكن كل ذلك إذا كان على وجه المبرة والإكرام.

وأما إذا كان على وجه الشهوة فلا يجوز إلا في حق الزوجين.

وأما المصافحة فلا بأس بها بلا خلاف، لأنها سنة قديمة.

وروى الطبراني في الأوسط من حديث حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا لَقِيَ الْمُؤْمِنَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ وَأَخَذَ بِيَدِهِ فَصَافَحَهُ تَنَاسَرَتْ خَطَايَاهُمَا كَمَا يَتَنَاسَرُ وَرَقُ الشَّجَرِ». ثم مطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي اللِّبَاسِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الْمَنَاقِبِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي السَّنَةِ.

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة كما مر: (قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن أبي يزيد المذكور في إسناده الحديث المذكور.

(أَخْبَرَنِي) هو بيان لقوله قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ أو بدل منه وفي بعض النسخ أخبرت بلفظ المجهول بدون قوله: قال: عُبَيْدُ اللَّهِ أَخْبَرَنِي (أَنَّهُ) أي: عُبَيْدُ اللَّهِ (رَأَى نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، أَوْتَرَ بِرُكْعَةٍ) وأراد البُخَارِيُّ بهذه الزيادة التنبيه على لَقِيَ عُبَيْدُ اللَّهِ لِنَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ فلا تضر العنعنة في الطريق الموصول لأن من ثبت لقاءه لمن حدث عنه ولم يكن مدلسًا حملت عنعنته على السماع اتفاقًا وإنما الخلاف في المدلس أو في من لم يثبت لقيه لمن روى عنه وأبعد الكرمانِي فَقَالَ إنما ذكر الوتر هنا لأنه لما روى الحديث الموصول عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ انتهز الفرصة لبيان ما ثبت في الوتر مما اختلف في جوازه، انتهى.

ووجه بعده لا يخفى فالوجه ما ذكر أولاً، والله أعلم.

2123 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ، حَدَّثَنَا مُوسَى، عَنْ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ: «أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، فَبِعَتْ عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ حَيْثُ اشْتَرَوْهُ، حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ».

2124 - قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) على لفظ اسم الفاعل من الإنذار أَبُو إِسْحَاق الخرامي المدني وهو من أفراد الْبُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ) بفتح الضاد المعجمة وسكون الميم وبالراء اسم أنس بن عياض .

وقد مر في باب التبرز في البيوت قَالَ: (حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن عقبة بالقاف ابن أبي عياش المدني مولى الزبير بن العوام مات سنة إحدى وأربعين ومائة.

(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (أَنَّهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مِنَ الرُّكْبَانِ) وهم الجماعة من أصحاب الإبل في السفر وهو جمع راكب وهو في الأصل يطلق على راكب الإبل خاصة ثم اتسع فيه فأطلق على كل من ركب دابة.

(عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: في زمنه، (فَبِعَتْ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (عَلَيْهِمْ مَنْ يَمْنَعُهُمْ أَنْ يَبِيعُوهُ) أي: من البيع (حَيْثُ اشْتَرَوْهُ) أي: في مكان اشتروه فيه.

(حَتَّى يَنْقُلُوهُ حَيْثُ يُبَاعُ الطَّعَامُ) ويبيعه فيه يعني الأسواق وذلك لأن القبض شرط وبالنقل المذكور يحصل القبض ووجه نهي عن بيع ما يشتري من الركبان إلا بعد التحويل إلى موضع يباع الطعام فيه هو الفرق بالناس ولذلك ورد النهي عن تلقي الركبان لأن فيه ضرراً لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عن تلقي الركبان ليوسعوا على أهل الأسواق ورجال إسناد الحديث كلهم مدنيون والحديث المذكور من أفرادهم ثم (قَالَ) أي نافع: (وَحَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وهذا داخل في الإسناد الأول.

(قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ: أَنْ يُبَاعَ الطَّعَامُ إِذَا اشْتَرَاهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) أي:

يقبضه .

وفي رواية مسلم: حتى يكتاله والقبض والاستيفاء سواء والذي يستفاد من الحديث أنه ﷺ نهى عن بيع الطعام إلا بعد القبض وفي هذا الباب خلاف .
 قَالَ القاضي عياض في شرح مسلم: اختلف الناس في جواز بيع المشتريات قبل قبضها فمنعه الشافعي في كل شيء .

وانفرد عثمان البتي فأجازه في كل شيء .
 ومنعه أبو حنيفة في كل شيء إلا العقار وما لا ينقل آخرون .
 ومنعه آخرون في سائر المكيلات والموزونات .

ومنعه مالك في سائر المكيلات والموزونات إذا كانت طعاماً .
 وَقَالَ ابن قدامة في المغني: ومن اشترى ما يحتاج إلى القبض لم يجز بيعه حتى يقبض ولا أرى بين أهل العلم فيه خلافاً إلا ما حكى عن عثمان البتي أنه قَالَ: لا بأس ببيع كل شيء قبل قبضه .

وَقَالَ ابن عبد البر: هذا قول مردود بالسنة وأما غير ذلك فيجوز بيعه قبل قبضه في أظهر الروايتين ونحوه قول مالك وابن المنذر انتهى .

وَقَالَ عطاء بن أبي رباح والثوري وابن عيينة وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي في الجديد ومالك في رواية وأحمد في رواية وأبو ثور وداود: النهي الذي ورد في البيع قبل القبض قد وقع على الطعام وغيره وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما أيضاً ولكن أبو حنيفة قَالَ: لا بأس ببيع الدور والأرضين قبل القبض لأنها لا تنقل ولا تحول .

وَقَالَ الشافعي: هو في كل مبيع عقاراً وغيره وهو قول الثوري ومحمد بن الحسن وهو مذهب جابر رضي الله عنه أيضاً .

ثم إن مطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الشراء من الركبان يكون باستقبال الناس إياهم في موضع وهذا الموضع يطلق عليه السوق، فإن السوق في اللغة موضع البياعات وهذا وإن كان فيه نوع تعسف لكن يستأنس به في وجه المطابقة، والله أعلم .

50 - باب كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ فِي السُّوقِ

2125 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، حَدَّثَنَا هِلَالٌ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّوَرَةِ؟ قَالَ: «أَجَلٌ، وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ

50 - باب كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ فِي السُّوقِ

(باب كَرَاهِيَةِ السَّخَبِ) هو بفتح السين المهملة والخاء المعجمة الموحدة ويروى الصَّخَبُ بالصاد المهملة والصاد والسين يتقاربان في المخرج ويبدل أحدهما عن الآخر وهو رفع الصوت بالخصام.

(فِي السُّوقِ) وفي بعض النسخ في الأسواق.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة والنون أبو بكر العوفي وهو من أفراد البُخَارِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ) بضم الفاء وفتح اللام وسكون المثناة التحتية وفي آخره حاء مهملة هو ابن سليمان أَبُو يَحْيَى الخزاعي وكان اسمه عبد الملك وفليح لقبه غلب على اسمه قال: (حَدَّثَنَا هِلَالٌ) بكسر الهاء هو ابن علي في الأصح وقيل هلال بن أبي هلال الفهري المدني.

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ) ضد اليمين هو أَبُو مُحَمَّدٍ الهلالي وليس لهلال عن عطاء عن عبد الله بن عمرو في الصحيح غير هذا الحديث.

(قَالَ: لَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صِفَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي التَّوَرَةِ) فإنه كان يقرأ الكتابين القرآن والتوراة روى البزار من حديث ابن لهيعة عن واهب عنه أنه رأى في المنام كأن في إحدى يديه عسلاً وفي الأخرى سمناً وكان يلعقهما فأصبح فذكر ذلك للنبي ﷺ فَقَالَ تقرأ الكتابين التوراة والقرآن فكان يقرؤهما.

(قَالَ: أَجَلٌ) بفتح الهمزة والجيم وباللام من حروف الإيجاب جواب مثل نعم فيكون تصديقاً للمخبر وإعلاماً للمستخبر ووعداً للطالب وبهذا يجاب عن قول الكرماني شرطه أن يكون تصديقاً للمخبر وهنا ليس كذلك، فافهم.

(وَاللَّهِ إِنَّهُ لَمَوْصُوفٌ) أكد كلامه بالمؤكدات وهي الحلف بالله واسمية الجملة ودخول إن عليها ودخول لام التأكيد على الخبر.

فِي التَّوْرَةِ بَعْضُ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ [45: الأحزاب]، وَحِزْرًا لِلْأُمِّيِّينَ، أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمِيتُكَ الْمُتَوَكِّلَ لَيْسَ بِقَطْ وَلَا غَلِيظٌ، وَلَا سَخَابٌ فِي الْأَسْوَاقِ،

(فِي التَّوْرَةِ بَعْضُ صِفَتِهِ فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَهِيدًا﴾) أَي: لَأَمْتِكَ الْمُؤْمِنِينَ بِتَصْدِيقِهِمْ وَعَلَى الْكَافِرِينَ بِتَكْذِيبِهِمْ أَي: مَقْبُولًا قَوْلِكَ عِنْدَ اللَّهِ لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ كَمَا يَقْبَلُ قَوْلَ الشَّاهِدِ الْعَدْلِ فِي الْحُكْمِ فَقَوْلُهُ شَاهِدًا حَالُ مَقْدَرَةٍ كَمَا فِي قَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدٌ غَدًا أَي: مَقْدَرًا بِهِ الصَّيْدُ غَدًا.

(﴿وَمُبَشِّرًا﴾) لِلْمُؤْمِنِينَ، (﴿وَنَذِيرًا﴾) لِلْكَافِرِينَ وَالآيَةُ فِي سُورَةِ الْأَحْزَابِ وَتَمَامُهَا ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ﴾ أَي: إِلَى تَوْحِيدِهِ ﴿بِإِذْنِهِ﴾ أَي: بِأَمْرِهِ لَكَ بِالِدَعَاءِ وَقِيلَ بِإِذْنِهِ بِتَوْفِيقِهِ (﴿وَسِرَاجًا﴾) جَلَى بِهِ اللَّهُ كَلِمَاتِ الْكُفْرِ وَظَلَمَاتِهِ فَاهْتَدَى بِهِ الضَّالُّونَ كَمَا يَجْلِي ظِلَامَ اللَّيْلِ بِالسَّرَاجِ وَيَهْتَدَى بِهِ وَوَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: 46] لِأَنَّهُ مِنَ السَّرَاجِ مَا لَا يُضِيءُ إِذَا قُلَّ سَلِيْطُهُ أَي: زَيْتُهُ وَدَقَّتْ فَتِيلَتُهُ.

(وَحِزْرًا) بِكَسْرِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ أَي: حَافِظًا وَالْحِرْزُ فِي الْأَهْلِ الْمَوْضِعُ الْحَصِينُ فَاسْتَعْبِرْ لغيره وَيَسْمَى التَّعْوِيزُ أَيْضًا حِرْزًا (لِلْأُمِّيِّينَ) أَي: لِلَّذِينَ الْأُمِّيِّينَ يُقَالُ أَحْرَزْتُ الشَّيْءَ أَحْرَزَهُ إِحْرَازًا إِذَا حَفَظْتَهُ وَضَمَمْتَهُ إِلَيْكَ وَصْنَتَهُ عَنِ الْأَخْذِ وَالْأُمِّيُّونَ الْعَرَبُ لِأَنَّ الْأُمِّيَّ مِنْ لَا يَكْتُبُ وَالْكِتَابَةُ كَانَتْ قَلِيلَةً عِنْدَهُمْ.

(أَنْتَ عَبْدِي وَرَسُولِي، سَمِيتُكَ الْمُتَوَكِّلَ) يَعْنِي لِقِنَاعَتِهِ بِالْيَسِيرِ مِنَ الرِّزْقِ وَاعْتِمَادِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الرِّزْقِ وَالنَّصْرِ وَالصَّبْرِ عَلَى انْتِظَارِ الْفَرَجِ وَالْأَخْذِ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ وَالْيَقِينِ بِوَعْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

(لَيْسَ) هَذَا التَّفَاتُ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي الْخُطَابَ بِأَنَّهُ يُقَالُ وَلَسْتُ وَلَكِنْ التَّفْتُ مِنَ الْخُطَابِ إِلَى الْغِيَةِ لِأَنَّ الْمُرَادَ وَصْفَهُ بِذَلِكَ لِغَيْرِهِ لَا لِنَفْسِهِ.

(بِقَطْ) أَي: سَيِّئُ الْخَلْقِ (وَلَا غَلِيظٌ) أَي: شَدِيدٌ فِي الْقَوْلِ، (وَلَا سَخَابٌ) عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ بِالتَّشْدِيدِ مِنَ السَّخْبِ.

(فِي الْأَسْوَاقِ) وَفِي التَّلْوِيحِ وَفِيهِ ذَمُّ الْأَسْوَاقِ وَأَهْلِهَا الَّذِينَ يَكُونُونَ بِهَذِهِ الصِّفَةِ الْمَذْمُومَةِ مِنَ الصَّحْبِ وَاللُّغَطِ وَالزِّيَادَةِ فِي الْمَدْحَةِ وَالذَّمِّ لَمَّا يَتَّبِعُونَهُ

وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ، وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ، بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيَفْتَحَ بِهَا أَعْيُنًا عُمِيًّا، وَأَذَانًا صُمًّا، وَقُلُوبًا غُلْفًا، تَابَعَهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ هِلَالٍ،

والإيمان الحائثة ولهذا قَالَ ﷺ: «شر البقاع الأسواق» هذا وليس فيه الذم لنفس الأسواق، وقد مرّ الكلام فيه.

(وَلَا يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ) أي: لا يسيء إلى من أساء إليه على سبيل المجازاة المباحة ما لم ينتهك لله حرمة ونعم ما قَالَ بعضهم بالفارسية:

بدى رابدي سهل بأشد جزا أكرم دي أحسن إلى من أسا
(وَلَكِنْ يَغْفُو وَيَغْفِرُ، وَلَنْ يَقْبِضَهُ اللَّهُ حَتَّى يُقِيمَ بِهِ الْمِلَّةَ الْعَوْجَاءَ) أي: حتى ينفي الشرك ويثبت التوحيد والملة العوجاء هي ملة العرب ووصفها بالعوج لما دخل فيها من عبادة الأصنام وتغييرهم ملة إِبْرَاهِيمَ عليه السلام عن استقامتها وإمالتهم بعد قوامها والمراد من إقامتها إخراجها من الكفر إلى الإيمان.
(بِأَنْ يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) ويستقيموا على ذلك.

(وَيَفْتَحُ بِهَا أَعْيُنًا) جمع عين الباصرة (عُمِيًّا) بضم العين جمع عمياء، قَالَ ابن التين: كذا للأصيلي يعني جعل عميًا صفة للأعين، وفي بعض روايات الشَّيْخِ أَبِي الْحَسَنِ أَعْيُنَ عُمِيٍّ بالإضافة وعمي على هذه الرواية جمع أعمى.
(وَأَذَانًا صُمًّا) كذلك بالروایتين إما جمع صماء وإما جمع أصم.

(وَقُلُوبًا غُلْفًا) والغلف بضم الغين المعجمة جمع أغلف سواء كان مضافا وغير مضاف وترك الإضافة فيه بَيِّنٌ وسيجيء تفسيره قريبًا إن شاء الله تَعَالَى.

(تَابَعَهُ) أي: تابع فليحَا (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ⁽¹⁾ عَنْ هِلَالٍ) في روايته عن عطاء وأخرج الْبُخَارِيُّ هذه المتابعة مسندة فَقَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْقُرْآنِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ﴾ أَخْرَجَهُ فِي سُورَةِ الْفَتْحِ وَعَبْدُ اللَّهِ شَيْخُهُ هُوَ ابْنُ مُسْلِمَةَ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ السَّكَنِ الْحَدِيثُ.

(1) بفتح اللام الماجشون وقد مرّ في العلم.

وَقَالَ سَعِيدٌ: عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ سَلَامٍ غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي غِلَافٍ، سَيْفٌ أَغْلَفُ، وَقَوْسٌ غُلْفَاءُ، وَرَجُلٌ أَغْلَفُ: إِذَا لَمْ يَكُنْ مَخْتُونًا.

وَقَالَ أَبُو مسعود الدمشقي: هو عبد الله بن مُحَمَّد بن رجاء.

وَقَالَ الجياني: هو عبد الله بن عبد الله بن صالح كاتب اللِّث والحاكم قطع على أن البُخَارِيَّ لم يخرج في صحيحه عن عبد الله بن عبد الله بن صالح كاتب اللِّث.

نعم، أخرج هذا الحديث في كتاب الأدب عن عبد الله بن عبد الله بن صالح. (وَقَالَ سَعِيدٌ) هذا هو ابن أبي هلال، (عَنْ هِلَالٍ) هو المذكور في سند الحديث، (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن يسار، (عَنْ ابْنِ سَلَامٍ) هو عبد الله بن سلام الصحابي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد خالف سعيد هذا عبد العزيز وفليحاً في تعيين الصحابي وهذه الطريقة وصلها الدارمي في مسنده ويعقوب بن سُفْيَانَ في تاريخه والطبراني جميعاً بإسناد واحد عنه ولا مانع أن يكون عطاء حمل الحديث عن كل من عبد الله بن عمرو وعبد الله بن سلام ورواه التِّرْمِذِيُّ من حديث مُحَمَّد بن يُونُس بن عبد الله بن سلام عَنْ أَبِيهِ عن جده قَالَ: مكتوب في التوراة صفة مُحَمَّد ﷺ وعيسى ابن مريم يدفن معه. ووقع في رواية النسفي والمستملي.

(غُلْفٌ: كُلُّ شَيْءٍ فِي) بإضافة غلف إلى كل شيء وهو مبتدأ وقوله: (غِلَافٍ) خبره والغلاف الساتر والغطاء يعني أنه مستور عن الفهم والتمييز. (سَيْفٌ أَغْلَفُ) يقال: سيف أغلف إذا كان في غلاف.

(وَقَوْسٌ غُلْفَاءُ) إذا كانت في غلاف يصنع له مثل الجعبة ونحوها.

(وَرَجُلٌ أَغْلَفُ إذا لم يكن مختوناً) قاله أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هو البُخَارِيَّ نفسه وهذا كلام أبي عبيدة في كتاب المجاز وقد وقع هذا في بعض نسخ البُخَارِيَّ قبل قوله تابعه عبد العزيز ثم مطابقة الحديث للترجمة في قوله ولا سَخَاب في الأسواق فالسخب مذموم في نفسه ولا سيما إذا كان في الأسواق وهي يجمع الناس من كل جنس ولا يسحب فيها إلا فاجر شرير ولو لم يكن السخب مذموماً مكروهاً ما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى في التوراة في حق سيد الخلق ﷺ ولا سَخَاب في الأسواق ولا كان بسخاب في غير الأسواق أَيْضًا ﷺ.

51 - باب: الكَيْلُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى⁽¹⁾

51 - باب: الكَيْلُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى

(باب) بالتنوين وقوله: (الكَيْلُ) بالرفع على الابتداء أي: مؤونة الكيل (عَلَى الْبَائِعِ) في المكيلات ويجوز إضافة الباب إلى الكيل وكذا مؤونة الوزن فيما يوزن على البائع، (وَالْمُعْطَى) أي: وكذا مؤونة الكيل وكذا الوزن على المعطي سواء كان بائعاً أو موفياً للدين وغير ذلك.

قَالَ الْفُقَهَاءُ: إِنْ الْكَيْلُ وَالْوِزْنُ فِيمَا يَكَالُ وَيُوزَنُ مِنَ الْمَبِيعَاتِ عَلَى الْبَائِعِ

(1) قال الحافظ: قوله على البائع والمعطي بائعاً كان أو موفى دين أو غير ذلك ويلتحق بالكيل في ذلك الوزن فيما يوزن من السلع وهو قول فقهاء الأمصار وكذلك مؤونة وزن الثمن على المشتري، إلا نقد الثمن فهو على البائع على الأصح عند الشافعية، اهـ. وقال العيني: قال الفقهاء إن الكيل والوزن فيما يكال ويوزن من المبيعات على البائع، ومن عليه الوزن والكيل فعليه أجره ذلك، وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وأبي ثور وفي التوضيح عندنا أن مؤونة الكيل على البائع ووزن الثمن على المشتري في وأجرة النقد وجهان وينبغي أن يكون على البائع، وأجرة النقل المحتاج إليه في تسليم المنقول على المشتري صرح به المتولي، وقال بعض أصحابنا على الإمام أن ينصب كيلاً ووزاناً في الأسواق ويرزقهما من سهم المصالح، وقالت الحنفية أجره نقد الثمن ووزنه على المشتري، وعن محمد بن الحسن أجره نقد الثمن على البائع وعنه أن أجره النقد على رب الدين بعد القبض وقبله على المدين، اهـ.

وفي الهداية وأجرة الكيال وناقذ الثمن على البائع أما الكيل فلا بد منه للتسليم وهو على البائع ومعنى هذا إذا بيع مكيالة وكذا أجره الوزان والذراع والعداد والناقذ فالمذكور رواية ابن رستم عن محمد لأن النقد يكون بعد التسليم، ألا ترى أنه يكون بعد الوزن، والبائع هو المحتاج إليه ليميز ما تعلق به حقه من غيره أو ليعرف المعيب ليرده، وفي رواية ابن سماعة عنه على المشتري لأنه يحتاج إلى تسليم الجيد المقدر والجودة تعرف بالنقد كما يعرف القدر بالوزن، فيكون عليه، وأجرة وزان الثمن على المشتري لما بينا أنه هو المحتاج إلى تسليم الثمن وبالوزن يتحقق التسليم، اهـ.

قال الموفق: وأجرة الكيال والوزان على البائع لأن عليه تقييض المبيع للمشتري والقبض لا يحصل إلا بذلك فكان على البائع وقال في موضع آخر من اشترى زرعاً أو جزءاً من الرطبة ونحوها فإن حصاد الزرع وجز الرطبة على المشتري لأن نقل المبيع وتفرغ ملك البائع منه على المشتري كنقل الطعام المبيع من دار البائع، ويفارق الكيل والوزن فإنهما على البائع لأنهما من مؤونة التسليم إلى المشتري والتسليم على البائع، وههنا حصل التسليم بالتخليفة بدون القطع، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي، ولا أعلم فيه مخالفاً، اهـ.

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3] «يَعْنِي: كَالُوا لَهُمْ وَوَزَنُوا لَهُمْ»، كَقَوْلِهِ: ﴿يَسْمَعُونَكَ﴾ [الشعراء: 72]: «يَسْمَعُونَ لَكُمْ».....

ومن عليه الكيل والوزن فعليه أجرة ذلك وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي وأبي ثور.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: كل بيع فيه كيل أو وزن أو عدّ فهو على البائع حتى يوفيه إياه فإن قَالَ: بعتك النخلة فجذاذها على المشتري وفي التوضيح وعندنا أن مؤونة الكيل على البائع ووزن الثمن على المشتري وفي أجرة النقاد وجهان وينبغي أن يكون على البائع وأجرة النقل المحتاج إليه في تسليم المنقول على المشتري صرّح به المتولي.

وَقَالَ بعض أصحابنا: على الإمام أن ينصب كيلاً ووزاناً في الأسواق ويرزقهما من سهم المصالح.

وَقَالَ الْحَنَفِيُّ: وأجرة نقد الثمن ووزنه على المشتري وعن مُحَمَّد بن الحسن أجرة نقد الثمن على البائع وعنه أن أجرة النقد على رب الدين بعد القبض وقبله على الدائن وأجرة الكيال على البائع فيما إذا كان البيع مكايلة وكذا أجرة وزن المبيع وذره وعده على البائع لأن هذه الأشياء تمام التسليم وهو على البائع وكذا إتمامه.

(لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفاً على قوله الكيل أو بالرفع عطفاً على قوله: «الكيل على البائع»، فافهم.

(﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾) «يَعْنِي: كَالُوا لَهُمْ وَوَزَنُوا لَهُمْ»، كَقَوْلِهِ: ﴿يَسْمَعُونَكَ﴾: «يَسْمَعُونَ لَكُمْ» هذا تفسير أبي عبيدة في المجاز وبه جزم الفراء وغيره يعني أنه حذف الجار وأوصل الفعل وخالفهم عيسى بن عمر فكان يقف على كالوا وعلى وزنوا ثم يبتدئ ويقول: هم يخسرون والصواب الذي عليه الجمهور الوقف على هم على حذف الجار وإيصال الفعل.

وفيه وجه آخر: وهو أن يكون على حذف المضاف وهو المكيل والموزون أي: كالوا مكيلهم ووزنوا موزونهم وفي بعض النسخ لقول الله تَعَالَى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ﴾ فعلى هذه النسخة يقع هذا تعليلاً للترجمة فوجهه أنه لما كان الكيل على

البائع وعلى المعطي وجب عليهما توفيته الحق الذي عليهما في الكيل على البائع وعلى المعطي وجب عليهما توفية الحق الذي عليهما في الكيل والوزن فإذا حافوا⁽¹⁾ فيها بزيادة أو نقصان فقد دخلا تحت قوله تَعَالَى: ﴿وَبِلِّالْمُطَفِّينَ﴾ الذي إلى قوله: ﴿يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 1 - 3] وعلى النسخة المشهورة تكون الآية من الترجمة وهذه السورة مكية في رواية همام وقتادة ومُحَمَّد بن ثور عن مَعْمَر.

وَقَالَ السَّيِّ: مدينة.

وَقَالَ الْكَلْبِي: نزلت على النَّبِيِّ ﷺ في طريقة من مكة إلى المدينة.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاس: في مقامات التنزيل نظرت في اختلافهم فوجدت أول السورة مدنيًا كما قَالَ السدي وآخرها مكياً كما قَالَ قَتَادَة.

وَقَالَ الْوَاحِدِي عن السدي: قدم رسول الله ﷺ المدينة وبها رجل يقال له أَبُو جَهينة ومعه صاعان يكيل بأحدهما ويكتال بالآخر فأنزل الله تَعَالَى هذه الآية: ﴿وَبِلِّالْمُطَفِّينَ﴾ [التطفيف: 1] التطفيف البخس والنقص في الكيل والوزن لأن ما يبخس طفيف أي: حقير وروى أن أهل المدينة كانوا أخبث الناس كِبَالًا ووزنًا فنزلت فأحسنوه.

وروى الحاكم في مستدركه من حديث بريدة ومن حديث عبد الله بن عمرو، ورواه والطبراني أيضًا من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: خمس بخمس ما نقض العهد قوم إلا سلط الله عليهم عدوهم وما حكموا بغير ما أنزل الله إلا فشا فيهم الفقر وما ظهرت فيهم الفاحشة إلا فشا فيهم الموت ولا طففوا الكيل إلا منعوا النبات وأخذوا بالسنين ولا منعوا الزكاة إلا حبس عنهم القطر ﴿الَّذِينَ إِذَا أَكَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾ [المطففين: 2] أي: إذا اكتالوا من الناس حقوقهم يأخذونها وافية من غير نقص وإنما أبدل على بمن للدلالة على أن اكتيالهم لما لهم على الناس أو اكتيال يتحامل فيه عليهم، فإنهم كانوا يحركون المكيال ويحتالون في الملاء ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾ [المطففين: 3] أي: إذا

(1) من الحيف لا من الخوف.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اَكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا» وَيُذَكِّرُ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «إِذَا بَعْتَ فَكِلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ».

كالوا للناس أو وزنوا لهم فحذف الجار وأوصل الفعل أو كالوا مكيلهم فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ولا يحسن جعل المنفصل تأكيد المتصل فإنه يخرج الكلام عن مقابلة ما قبله إذ المقصود بيان اختلاف حالهم في الأخذ والدفع لا في المباشرة وعدمها ويستدعى ذلك أيضًا إثبات الألف بعد الواو كما هو خط المصحف في نظائره، والله أعلم.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اَكْتَالُوا حَتَّى تَسْتَوْفُوا) هذا التعليق ذكره ابن أبي شيبة من حديث طارق بن عبد الله المحاربي وقد وصله النسائي وابن حبان أيضًا من حديثه قَالَ: رأيت رسول الله ﷺ مرتين فذكر الحديث وفيه فلما أظهر من الإسلام خرجنا إلى المدينة فبينما نحن قعود إذ أتى رجل عليه ثوبان ومعنا جمل أحمر فَقَالَ: أتبيعون الجمل قلنا: نعم فَقَالَ بكم قلنا بكذا وكذا صاعًا من تمر قَالَ: قد أخذت فأخذ بخطام الجمل فذهب حتى توارى فلما كان العشي أتانا رجل فَقَالَ: أنا رسول رسول الله ﷺ إليكم وهو يأمركم أن تأكلوا من هذا التمر حتى تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا ففعلنا ثم قدمنا فإذا رسول الله ﷺ قائم يخطب فذكر الحديث فقوله: اکتالوا أمر للجماعة من الاكتيال والفرق بين الكيل والاكتيال أن الاكتيال يستعمل لما يأخذه المرء لنفسه كما يقال فلان مكتسب لنفسه وكما يقال: اشتوى إذا اتخذ الشواء لنفسه وإذا قيل كاسب أو شوى فهو أعم من أن يكون لنفسه ولغيره.

(وَيُذَكِّرُ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: إِذَا بَعْتَ فَكِلْ، وَإِذَا ابْتَعْتَ فَاكْتَلْ).

ومطابقته للترجمة من حيث إن معنى قوله فكل هو معنى قوله في الترجمة الكيل على البائع.

وَقَالَ ابن التين هذا لا يطابق الترجمة لأن معنى قوله إذا بعْتَ فكل أي: فأوف وإذا ابتعت فاكْتَل أي: فاستوف قَالَ والمعنى أنه إذا أعطى وأخذ لا يزيد ولا ينقص أي: لا لك ولا عليك.

وتعقبه العيني: بأنه لا ينحصر معناه فيما ذكره لأنه جاء في حديث رواه

2126 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ».

2127 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: تُوْفِّي

الليث أن عثمان رضي الله عنه قال: كنت اشتري التمر من سوق بني قينقاع ثم أجبته إلى المدينة ثم أفرغه لهم وأخبرهم بما فيه من المكيلة فيعطونني ما رزيت به من الربح ويأخذونه بخبري فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال له: «إذا بعت فكل وإذا بعت فأكثل» فظهر من ذلك أن معناه: أعط الكيل حقه وهو أن يكون الكيل عليه وليس المراد منه طلب عدم الزيادة والنقصان فيظهر وجه المطابقة كما مر آنفاً.

وهذا التعليق وصله الدارقطني من طريق عبيد الله بن المغيرة المصري عن منقذ مولى ابن سراقه عن عثمان رضي الله عنه بهذا.

ومنقذ مجهول الحال لكن له طريق آخر أخرجه أحمد وابن ماجه والبخاري من طريق موسى بن وردان عن سعيد بن المسيب عن عثمان رضي الله عنه به وفي طريقه ابن لهيعة لكنه من قديم حديثه، لأن ابن عبد الحكم أورده في فتوح مصر من طريق الليث عنه ولفظه ما تقدم، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَنِ ابْتَاعَ طَعَامًا، فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) وقد مضى معنى هذا الحديث في آخر حديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضاً في باب: ما يذكر من الأسواق.

ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه النهي عن بيع الطعام إلا بعد الاستيفاء وهو القبض وإذا أراد البيع بعده يكون الكيل عليه وهو معنى الترجمة.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان وقد تكرر ذكره قال: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم هو ابن عبد الحميد، (عَنْ مُغِيرَةَ) بضم الميم وكسرهما هو ابن مقسم بكسر الميم أبو هشام الضبي الكوفي، (عَنِ الشَّعْبِيِّ) هو عامر بن شراحيل، (عَنْ جَابِرٍ) ابن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما، (قَالَ: تُوْفِّي) على البناء للمفعول.

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَضْعُوا مِنْ دَيْنِهِ، فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَفْعَلُوا، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبَ فَصَنَّفَ تَمْرَكَ أَصْنَافًا، الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ، وَعَذَقَ زَيْدٌ عَلَى حِدَةٍ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ»، فَفَعَلْتُ، ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَجَلَسَ عَلَى أَعْلَاهُ، أَوْ فِي وَسْطِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كُلْ لِلْقَوْمِ»، فَكَلْتُهُمْ حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَهُمْ وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ.....

(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ حَرَامٍ) بفتح الحاء ضد الحلال هو والد جابر رضي الله عنهما.

(وَعَلَيْهِ دَيْنٌ) الواو للحال، (فَاسْتَعْنَتْ النَّبِيَّ ﷺ) من الاستعانة وهو طلب العون (عَلَى غُرْمَائِهِ أَنْ يَضْعُوا مِنْ دَيْنِهِ) أي: أن يتركوا منه شيئًا.

(فَطَلَبَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهِمْ فَلَمْ يَفْعَلُوا) أي: فلم يتركوا شيئًا وكانوا يهودًا. (فَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «أَذْهَبَ فَصَنَّفَ تَمْرَكَ أَصْنَافًا») أي: اعزل كل صنف منه على حدة وأصناف تمر المدينة كثيرة جدًا فقد ذكر أبو محمد الجويني في الفروق أنه كان بالمدينة فبلغه أنهم عدوا عند أميرها صنوف التمر الأسود خاصة فزادت على الستين قال: والتمر الأحمر أكثر من الأسود عندهم.

(الْعَجْوَةَ عَلَى حِدَةٍ) منصوب بعامل محذوف تقديره منع العجوة وحدها وهو ضرب من أجود التمر بالمدينة.

(وَعَذَقَ زَيْدٌ عَلَى حِدَةٍ) بالنصب أيضًا عطف على العجوة أي: ضع عذق زيد وحده والعذق بفتح العين المهملة وسكون الذال المعجمة وزيد علم شخص نسب إليه هذا النوع من التمر.

وفي التوضيح: نوع من التمر رديء وفي الصحاح العذق بالتفتح النخلة وبالكسر الكباسة والعرجون.

(ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَيَّ) أمر من الإرسال (فَفَعَلْتُ) أي: ما أمر به النبي ﷺ، (ثُمَّ أَرْسَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَجَلَسَ) أي: النبي ﷺ (عَلَى أَعْلَاهُ) أي: أعلى التمر، (أَوْ فِي وَسْطِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كُلْ لِلْقَوْمِ») بكسر الكاف وسكون اللام أمر من كال يكيل، (فَكَلْتُهُمْ) أي: كلت لهم (حَتَّى أَوْفَيْتُهُمُ الَّذِي لَهُمْ وَبَقِيَ تَمْرِي كَأَنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ شَيْءٌ) وفيه معجزة ظاهرة للنبي ﷺ وظهور بركته.

وَقَالَ فِرَاسٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّاهُ»، وَقَالَ هِشَامٌ: عَنْ وَهْبٍ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ: «جُدُّ لَهُ فَأَوْفٍ لَهُ».

52 - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ

2128 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، عَنْ ثَوْرٍ،

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله كل للقوم فإنه هو المعطي، والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْاِسْتِقْرَاضِ، وَالْوَصَايَا، وَالْمَغَازِي، وَعَلَامَاتُ النَّبُوَّةِ أَيْضًا، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الْوَصَايَا.

(وَقَالَ فِرَاسٌ) بكسر الفاء وتخفيف الراء وفي آخره سين مهملة هو ابن يَحْيَى المكتب وقد مر في الزكاة.

(عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنِي جَابِرٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: فَمَا زَالَ يَكِيلُ لَهُمْ حَتَّى أَدَّاهُ) وهذا طرف من الحديث وصله الْبُخَارِيُّ في آخر أبواب الوصايا بِلِتَمَامِهِ وفيه اللفظ المذكور.

(وَقَالَ هِشَامٌ) هو ابن عُرْوَةَ، (عَنْ وَهْبٍ) هو ابن كيسان مولى عبد الله بن الزبير بن العوام، مات سنة تسع وعشرين ومائة.

(عَنْ جَابِرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ جُدُّ لَهُ) بضم الجيم وتشديد الذال المعجمة ويجوز فيها الحركات الثلاث وهو أمر من الجذاذ وهو قطع العراجين وقوله له، أي: للغريم وكذا في قوله: (فَأَوْفٍ لَهُ) وقد وصل الْبُخَارِيُّ هذا التعليق في الاستقراض وقد تضمن.

(قوله: فأوف له) معنى قوله كل للقوم وفي الحديث أن بعض الورثة يقوم مقام البعض في أداء الدين، واللَّهُ أَعْلَمُ.

52 - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ

(بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ) أي: من المبيعات وَقَالَ ابن بطال الكيل مندوب إليه فيما ينفقه المرء على عياله.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد أبي إسحاق الرازي يعرف بالصغير قَالَ: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) هو ابن مسلم القرظي الدمشقي، (عَنْ ثَوْرٍ) بفتح المثلثة هو ابن

عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «كِيلُوا طَعَامَكُمْ يُبَارِكْ لَكُمْ».

يزيد الحمصي وفي رواية الإسماعيلي من طريق دحم عن الوليد حدثنا ثور، (عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ) بفتح الميم الكلاعي بفتح الكاف وتخفيف اللام وبالعين المهملة هو أبو كريب الحمصي، (عَنِ الْمُقَدَّامِ) بكسر الميم (ابن مَعْدٍ يَكْرِبُ) أبي يَحْيَى الكندي نزل الشام وسكن حمص.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هكذا رواه الوليد وما بعد يَحْيَى بن حمزة عن ثور وهكذا رواه عبد الرحمن بن مهدي عن ابن المبارك عن ثور أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عنه وتابعه بحير بن سعد عن خالد بن معدان وخالفهم أبو الربيع الزهراني عن ابن المبارك فأدخل بين خالد والمقدام جبير بن نفير أَخْرَجَهُ الإسماعيلي أيضًا وروايته من المزيدي متصل الأسانيد ووقع في روايته إِسْمَاعِيلُ بن عياش عن الطبراني وبقيته عنده وعند ابن ماجة كلاهما عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدام عن أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا زاد فيه أبا أيوب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأشار الدارقطني إلى رجحان هذه الزيادة.

(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: كِيلُوا طَعَامَكُمْ) أمر للجماعة (يُبَارِكْ لَكُمْ) بالجزم جواب الأمر ويروى يبارك لكم فيه ثم السر في الكيل لأنه يتعرف به ما يقوته وما يستعده.

وَقَالَ ابن بطلال: الكيل مندوب إليه في نفقة المرء وعياله ومعنى الحديث أخرجوا بكيل معلوم يبلغكم إلى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله عز وجل من البركة في مد المدينة بدعوته ﷺ وذلك لأنهم إذا لم يكتالوا يزيدون في الأكل وربما لا يبلغ لهم الطعام إلى المدة التي كانوا يقدرونها.

وَقَالَ أبو الفرج ابن الجوزي البغدادي: يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل.

وَقَالَ المهلب: الآتي ذكره في الرقاق ليس بين هذا الحديث وحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كان عندي شطر شعير آكل منه حتى طال علي فكلته ففني معارضه لأن معنى حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أنها كانت تخرج قوتها وهو شيء يسير

بغير كيل فبورك لها فيه مع بركة النَّبِيِّ ﷺ فلما كالتة علمت المدة التي يبلغ إليها عند انقضائها، انتهى.

وهذا صرف للحديث عما يتبادر إلى الذهن في معنى البركة وقد وقع في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا المذكور عند ابن حبان فما زلنا نأكل منه حتى كالتة الجارية فلم يلبث أن فني ولو لم تكله لرجوت أن يبقى أكثر .
وَقَالَ المحب الطَّيْرِيُّ : لما أمرت عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بكيل الطعام ناظرة إلى مقتضى العادة غافلة عن طلب البركة في تلك الحالة ردت إلى مقتضى العادة، انتهى.

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي يظهر أن حديث المقدام رضي الله عنه محمول على الطعام الذي يشتري فالبركة تحصل فيه بالكيل لامتنال أمر الشارع وإذا لم يمتثل الأمر فيه بالاكتيال نزع من لشؤم العصيان وحديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا محمول على أنها كالتة للاختبار فلذلك دخله النقص وهو شبيه بقول أبي رافع لما قَالَ له النَّبِيُّ ﷺ في الثالثة ناولني الذراع فَقَالَ وهل للشاة إلا ذراعان فَقَالَ لو لم تقل هكذا لناولتني ما كنت أطلب منك فخرج من شؤم المعارضة انتزاع البركة.

والحاصل : أن الكيل بمجردة لا تحصل به البركة ما لم ينضم إليه أمر آخر وهو امتثال الأمر فيما يشرع فيه الكيل ولا ينتزع البركة من الكيل بمجرد الكيل ما لم ينضم إليه أو آخر كالمعارضة والأخبار، انتهى.

وهذا معنى قول الكرمانى البركة عند البيع وعدمها عند النفقة وسببها ظاهر .
وتعقب الْعَيْنِيُّ ذلك : بأن ما ادعى الظهور فيه ليس بظاهر كيف يقول حديث المقدام محمول على الطعام الذي يشتري وهو غير صحيح لأن الْبُخَارِيَّ ترجم على حديث المقدام باستحباب الكيل والطعام الذي يشتري الكيل فيه واجب فيؤدي ذلك إلى أن جعل المستحب واجباً والواجب مستحباً، والله أعلم.

وقال المحب الطَّيْرِيُّ : يحتمل أن يكون معنى قوله كيلوا طعامكم أي : إذا ادخرتموه طالبين من الله البركة واثقين بالإجابة فكان من كاله بعد ذلك إنما يكيله ليتعرف مقداره فيكون ذلك شكاً في الإجابة فيعاقب بسرعة نفاذه .

53 - باب بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدِّهِمْ

ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكسب بسبب السلامة من سوء الظن بالخدام لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرجوه وهو لا يشعر فيتهم من يتولى أمره بالأخذ منه وقد يكون بريئاً فإذا كاله أمن من ذلك هذا وأما ما روي أن النَّبِيَّ ﷺ دخل على حفصة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فوجدها تكتال على خادماها فَقَالَ: «لا توكي فيوكي الله عليك» فإن ذلك كان لأنه في معنى الإحصاء على الخادم والتضييق أما إذا اكتال على معنى المقادير وما يكفي الإنسان فهو الذي في حديث الباب وقد كان ﷺ يدخر لأهله قوت سنة ولم يكن ذلك إلا بعد معرفة الكيل، والله أعلم.

53 - باب بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمُدِّهِمْ

(باب بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ) ⁽¹⁾ وَمُدِّهِمْ وفي رواية النسفي (وَمُدِّهِمْ) بصيغة الجمع وكذا لأبي ذر عن غير الكشميهني وبه جزم الإسماعيلي وأبو نعيم. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والضمير يعود للمحذوف في صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ أي: صَاعِ أَهْلِ مَدِينَةِ النَّبِيِّ ﷺ ومدهم ويحتمل أن يكون الجمع لإرادة التعظيم، انتهى. وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأن الترجمة في بيان بركة صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ على الخصوص لا في بيان صَاعِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ولأهل المدينة صيعان مختلفة فروى ابن حبان في صحيحه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قِيلَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ صَاعِنَا أَصْغَرَ الصَّيْعَانِ وَمَدْنَا أَكْبَرَ الْأُمْدَادِ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَبَارِكْ لَنَا فِي قَلِيلِنَا وَكَثِيرِنَا وَاجْعَلْ لَنَا مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ».

قَالَ ابْنُ حَبَانَ: وفي ترك المصطفى ﷺ الإنكار عليهم حيث قالو: صَاعِنَا أَصْغَرَ الصَّيْعَانِ بَيَانٌ وَاضِحٌ أَنَّ صَاعَ الْمَدِينَةِ أَصْغَرَ الصَّيْعَانِ.

(1) الصاع أربعة أمداد كل مدّ رطل وثلث، والرطل اثنتا عشرة أوقية، والأوقية استار وثلثا استار، والاستار أربعة مثاقيل ونصف، والمثقال درهم وثلثا أسباع درهم، والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان، والقيراط طسوجان، والطسوج حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية وأربعين جزءاً من درهم.

فِيهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وروى الدارقطني من حديث إسحاق بن سليمان الرازي قَالَ : قلت لمالك ابن أنس يا أبا عبد الله كم وزن صاع النَّبِيِّ ﷺ قَالَ خمسة أرطال وثلاث بالعراقي وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن يَحْيَى بن آدم قَالَ سمعت حسن بن صالح يقول صاع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثمانية أرطال وَقَالَ شريك أكثر من سبعة أرطال وأقل من ثمانية .

وروى الْبُخَارِيُّ في صحيحه عن السائب بن يزيد قَالَ : كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مَدًّا وثلاثًا بمدكم اليوم فزيد فيه في زمن عمر بن عبد العزيز .

وروى الطَّحَاوِيُّ عن ابن أبي عمران قَالَ : نا علي بن صالح وبشر بن الوليد جميعًا عن أبي يُوسُفَ قَالَ : قدمت المدينة فأخرج إليَّ من أثق به صاعًا فَقَالَ لي هذا صاع النَّبِيِّ ﷺ فقد زنته فوجدته خمسة أرطال وثلاث رطل ثم قَالَ إِنْ مَالِكًا سئل عن ذلك فَقَالَ هو تحري عبد الملك لصاع عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وروى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا من حديث إِبْرَاهِيمَ قَالَ : عَيَّرْنَا الصاع فوجدنا حجاجيًا والحجاجي عندهم ثمانية أرطال بالبغدادى انتهى .

وَأَيْضًا الْأَصْلُ خلاف التقدير وَأَيْضًا فلا ضرورة إليه وأما وجه الضمير في رواية ومدهم فهو أن يعود إلى أهل المدينة وإن لم يمض ذكرهم لأن القرينة تدل عليه وهو لفظ الصاع والمد لأن أهل المدينة اصطَلَحُوا على لفظ الصاع والمد كما أن أهل العراق اصطَلَحُوا على لفظ المكوك .

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاض : المكوك مكيال أهل العراق يسع صاعًا ونصف صاع بالمديني وكما أن أهل مصر اصطَلَحُوا على القدح والربع والويبة وإذا ذكر الصاع والمد يتبادر أذهان الناس غالبًا إلى أنها لأهل المدينة .

(فيه) أي : في صاع النَّبِيِّ ﷺ يعني في دعائه عليه الصلاة والسلام بالبركة فيه مرويًا عن (عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهو ما أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ موصولًا في آخر كتاب الحج في حديث طويل عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وفيه : «اللهم بارك لنا في صاعنا وفي مدنا» .

2129 - حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا، وَحَرَّمَتِ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ مَكَّةَ، وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَكَّةَ».

2130 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَمُدِّهِمْ» يَغْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى) هو ابن إِسْمَاعِيلَ التَّبُذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بالتصغير هو ابن خالد البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) ابن عمارَةَ الْأَنْصَارِيِّ المدني، (عَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ) ابن عاصمِ الْأَنْصَارِيِّ الْبُخَارِيِّ المدني.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عليه السلام (حَرَّمَ مَكَّةَ وَدَعَا لَهَا، وَحَرَّمَتِ الْمَدِينَةَ كَمَا حَرَّمَ إِبْرَاهِيمُ) عليه السلام (مَكَّةَ وَدَعَوْتُ لَهَا فِي مُدَّهَا وَصَاعِهَا مِثْلَ مَا دَعَا إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِمَكَّةَ) والكلام في حرم مكة وحرم المدينة قد مضى في كتاب الحج .

والمراد بالبركة في المد والصاع ما يكال بهما وهذا من باب ذكر المحل وإرادة الحال كما لا يخفى وهذا علم من أعلام النبوة فما أكثر بركته وكم يؤكل ويدخر وينتقل إلى سائر بلاد الله تَعَالَى. والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَنَاسِكِ.

(حَدَّثَنِي) حدثنا: وفي نسخته: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ، (عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِّيَالِهِمْ، وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ، وَمُدِّهِمْ» يَغْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ) البركة النماء والزيادة ويكون بمعنى الثبات واللزوم وقيل يحتمل أن تكون هذه البركة دينية وهي ما يتعلق بهذه المقادير من حقوق الله تَعَالَى من الزكوات والكفارات فتكون بمعنى الثبات لبقاء الحكم بها بقاء الشريعة وثباتها ويحتمل أن تكون دنيوية من تكثير الكيل والقدر بهذه الأكيال حتى يكفي منها ما لا يكفي من غيرها في غير المدينة أو يرجع البركة في

54 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ

التصرف بها في التجارة وأرباحها أو إلى كثرة ما يكال بها من غلاتها وثمارها أو تكون الزيادة فيما يكال بها لاتساع عيشتهم وكثرته بعد ضيقه بما فتح الله عليهم ووسع من فضله لهم وملكهم من بلاد الخصب والريف بالشام والعراق ومصر وغيرها حتى كثر الحمل إلى المدينة واتسع عيشتهم حتى صارت هذه البركة في الكيل نفسه فزاد مدهم وصار هاشمياً مثل ومد النبي ﷺ مرتين أو مرة ونصفاً وفي هذا كله ظهور إجابة دعوته ﷺ وقبولها قاله القاضي عياض.

تنبيه:

وفي إيراد المؤلف هذه الترجمة عقب التي قبلها إشعار بأن البركة المذكورة في حديث المقدم مقيده بما إذا وقع الكيل بمد النبي ﷺ وصاعه ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقاً لهما لا إلى ما يخالفهما فيستحب أن يتخذ ذلك المكيال رجاء لبركة دعوته ﷺ والاستئنان بأهل البلد الذي دعا لهم وقيل إن في مسند البزار أن المراد بكيل الطعام تصغير الأربعة فإن صح، والله أعلم.

54 - بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ

(بَابُ مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ) قبل القبض (وَالْحُكْرَةُ) بضم الحاء المهملة وسكون الكاف حبس السلع عن البيع.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْحُكْرَةُ اخْتِكَارُ الطَّعَامِ أَيْ: حَبْسٌ يَتَرَبَّصُ بِهِ الْغَلَاءُ هَذَا بِحَسَبِ اللُّغَةِ وَأَمَّا الْفُقَهَاءُ فَقَدْ شَرَطُوا لَهَا شُرُوطًا مَذْكُورَةً فِي كِتَابِ الْفَقْهِ.

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: لَيْسَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ ذِكْرُ الْحُكْرَةِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَأَنَّ الْمَصْنِفَ اسْتَنْبَطَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْرِ وَبَنَى عَلَى الطَّعَامِ إِلَى الرِّحَالِ وَمَنْعِ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ فَلَوْ كَانَ الْاِحْتِكَارُ حَرَامًا لَمْ يَأْمُرْ بِمَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ أَنْتَهَى.

وتعقبه المُنَيَّبِيُّ: بِأَنَّ هَذَا اسْتِنْبَاطٌ عَجِيبٌ وَكَيْفَ يَسْتَنْبِطُ مِنْهُ الْاِحْتِكَارُ الشَّرْعِيُّ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ أَنْ الْبُخَارِيَّ لَمْ يَرِدْ بِقَوْلِهِ

والحكرة إلا معناها اللغوي وهو الحبس مُطلقًا ، فحينئذ يطلق على الذي يشتري مجازفة لا ينقله إلى رحله أنه محتكر لغة ولا شرعًا هذا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وكأنه لم يثبت عنده حديث مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مَرْفُوعًا لا يحتكر إلا خاطئٌ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ لكن مجرد إيواء الطعام إلى الرحال لا يستلزم الاحتكار لأن الاحتكار الشرعي هو إمساك الطعام عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس إليه وبهذا فسره مالك عن أبي الزناد عن سعيد بن المسيب.

وَقَالَ مَالِكٌ فيمن رفع طعامًا من صنيعته إلى بيته : ليست هذه بحكرة وعن أحمد إنما يحرم احتكار الطعام المقتاة دون غيره من الأشياء ويحتمل أن يكون الْبُخَارِيُّ أراد بالترجمة بيان تعريف الحكرة التي نهى عنها في غير هذا الحديث المراد بها قدر زائد على ما يفسره أهل اللغة وسياق الأحاديث التي تمكن الناس من شري الطعام ونقله ولو كان الاحتكار ممنوعًا لمنعوا منه نقله أو لبين لهم عند نقله الأمد الذي ينتهون إليه أو لأخذ على أيديهم من شري الشيء الكثير الذي هو مظنة الاحتكار وكل ذلك مشعر بأن الاحتكار إنما يمنع في حالة مخصوصة بشروط مخصوصة .

وقد ورد في ذم الاحتكار أحاديث :

منها : حديث مَعْمَرِ الْمَذْكُورِ آنفًا .

ومنها : حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا : «من احتكر على المسلمين طعامهم ضربه الله بالجذام والإفلاس» رواه ابن ماجة وإسناده حسن.

ومنها : حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا : «الجالب مرزوق والمحتكر ملعون» أَخْرَجَهُ ابن ماجة والحاكم وإسناده ضعيف .

ومنها : حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا : «من احتكر طعامًا أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ منه» أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ والحاكم وفي إسناده مقال .

ومنها : حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا : «من احتكر حكرة يريد أن يغالي بها المسلمين فهو خاطئ» أَخْرَجَهُ الْهَافِظُ الْحَافِظُ .

2131 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازَفَةً، يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَبِيعُوهُ حَتَّى يُؤْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ».

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو إسحاق بن راهويه قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) أَبُو العباس الدمشقي، (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمرو، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن عمر، (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «رَأَيْتُ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ الطَّعَامَ مُجَازَفَةً» نصب على أن صفة لمصدر محذوف أي: يشترون الطعام شراء مجازفة ويجوز أن يكون نصباً على الحال أي: حال كونهم مجازفين والجفاف مثلث الجيم والكسر أفصح وأشهر هو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير، وَقَالَ ابن سيدة وهو يرجع إلى المساهلة وهو دخيل في العربية وقيل هو معرب كذاف. (يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنْ يَبِيعُوهُ) أي: كراهة أن يبيعهوه أو كلمة لا مقدرة نحو قوله تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ﴾. (حَتَّى يُؤْوُوهُ) من الإيواء وهو الضم والنقل (إِلَى رِحَالِهِمْ) أي: إلى منازلهم جمع رحل بمعنى المنزل.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: في حديث الباب دليل لمن سوَّى بين الجفاف والكيل من الطعام في المنع من بيع ذلك حتى يقبض ورأى أن نقل الجفاف قبضه وبه قَالَ الكوفيون وَالشَّافِعِيُّ وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ وَدَاوُدُ وَحَمَلَهُ مَالِكٌ عَلَى الْأُولَى وَالْأَحَبُّ وَلَوْ بَاعَ الْجَزَافُ قَبْلَ نَقْلِهِ جَازَ لِأَنَّهُ بِنَفْسِ تَمَامِ الْعَقْدِ وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُشْتَرِي صَارَ فِي ضَمَانِهِ وَإِلَى جَوَازِ ذَلِكَ صَارَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ وَالْحَسَنُ وَالْحَكَمُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ ابن قدامة: إباحة بيع الصبرة جزافاً مع جهل البيع والمشتري بقدرها لا نعلم فيه خلافاً فإذا اشترى الصبرة جزافاً لم يجز بيعها حتى ينقلها نص عليه أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرِ وَعنه رواية أخرى يجوز بيعها قبل نقلها اختاره القاضي وهو مذهب مالك ونقلها قبضها كما جاء في الخبر.

وفي شرح المذهب عند الشَّافِعِيِّ: بيع الصبرة من الحنطة والتمر مجازفة

2132 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، «نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَ: ذَاكَ دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ.

صحيح وليس بحرام وهل هو مكروه تنزيهاً قولان: أصحهما: مكروه كراهة تنزيه والبيع بصرة والدراهم كذلك حكمه وعن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصبرة جزافاً يعلم قدرها كأنه اعتمد على ما رواه الحارث بن أبي أسامة عن الواقدي عن عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس قَالَ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ فِي هَذَا الْوَعَاءِ كَذَا وَكَذَا وَلَا أَبِيعُهُ إِلَّا مِجَازَةً فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا سَمِيتَ كَيْلًا فَكُلْ» وعند عبد الرزاق قَالَ: قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ بَاعَ طَعَامًا جَزَافًا قَدْ عَلِمَ كَيْلَهُ حَتَّى يَعْلَمَ صَاحِبُهُ».

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بصيغة التصغير. (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ⁽¹⁾)، عَنْ أَبِيهِ طَاوُسِ بْنِ كَيْسَانَ، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ طَعَامًا حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ) أي: حتى يقبضه وقد مر أن القبض والاستيفاء بمعنى واحد قَالَ طَاوُسٌ. (قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَيْفَ ذَاكَ؟) يعني كيف حال هذا البيع حتى نهى عنه.

(قَالَ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (ذَاكَ) أي: ذاك البيع بيع (دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرْجَأٌ) أي: مؤخر ويجوز همزه وترك همزه وبهما قرئ قوله تَعَالَى: ﴿وَأَخْرُوتَ مُرْجُونَ﴾ [التوبة: 106] كما سيأتي تفصيله يعني أنه في التقدير بيع درهم بدرهم والطعام غائب وذلك بأن يشتري من إنسان طعاماً بدرهم إلى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه بدرهمين مثلاً فكأنه قد باعه درهمه الذي اشتري به الطعام بدرهمين فهو رباً ولأنه بيع غائب بناجز فلا يصح.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: قول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا دراهم بدراهم تأوله على السلف وهو أن يشتري منه طعاماً ما بمائة إلى أجل ويبيعه منه قبل قبضه بمائة

2133 - حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

2134 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كَانَ.....

وعشرين وهو غير جائز لأنه في التقدير بيع دراهم بدراهم والطعام مؤجل غائب
دَرَاهِمُ بِدَرَاهِمٍ وَالطَّعَامُ مُرَجًّا.

وقيل: معناه أن يبيعه من آخر ويحيله به فقوله والطعام مرجى مبتدأ وخبر
وقعت حالاً ومرجى بضم الميم وسكون الراء يهمز ولا يهمز وأصله من أرجيت
الأمر وأرجأته إذا أخرته ومنه المرجئة وهم فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنه لا
يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة سموا مرجئة لا اعتقادهم أن
الله عز وجل أرجأ تعذيبهم على المعاصي أي: أخره عنهم.

وفي نسخة: مرجى بالتشديد للمبالغة.

وفي نسخة: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ مُرَجَّتُونَ أَي: مُؤَخَّرُونَ وهذا
التفسير موافق لتفسير أبي عبيدة حيث قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَخَّرُونَ مُرَجَّوْنَ﴾
أَي: مُؤَخَّرُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى أَرْجَأْتِكَ أَي: أَخَّرْتُكَ وَأَرَادَ بِهِ الْبُخَارِيُّ شَرْحَ قَوْلِ
ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالطَّعَامُ مُرَجَّى.

وهذه النسخة هي رواية المستملي فقط وليست في رواية غيره.

والحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضاً، وكذا أبو داود والنسائي ومطابقته
للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا
شُعْبَةُ) هُوَ ابْنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ»)
وهذا الحديث قد مر في باب الكيل على البائع وقد مر الكلام فيه هناك
مستوفى.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ، (كَانَ

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، يُحَدِّثُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ - أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ صَرَفٌ؟ فَقَالَ طَلْحَةُ: أَنَا حَتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا مِنَ الْغَابَةِ، قَالَ سُفْيَانُ: هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ⁽¹⁾،

عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ يُحَدِّثُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الواو وفي آخره سين مهملة ابن الحدثان بفتح المهملتين وبالمثلثة التابعي عند الجمهور قَالَ الْبُخَارِيُّ قَالَ بعضهم له صحبة ولا يصح وقيل إنه رأى أبا بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وروى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ قَالَ: مَنْ عِنْدَهُ صَرَفٌ؟) أي: من عنده دراهم حتى يعوضها بالدنانير لأن الصرف بيع أحد النقيدين بالآخر. (فَقَالَ طَلْحَةُ) هو ابن عبيد الله أحد العشرة المبشرة: (أَنَا) أي: أنا أعطيك الدراهم لكن اصبر (حَتَّى يَجِيءَ خَازِنُنَا مِنَ الْغَابَةِ) والغابة بالغين المعجمة والباء الموحدة في الأصل الأجمة ذات الشجر المتكاثر سميت بها لأنها تغيب ما فيها وجمعها غابات ولكن المراد هنا غابة المدينة وهي موضع قريب منها من عواليها وبها أموال أهل المدينة وهي المذكورة في عمل منبر النَّبِيِّ ﷺ.

(قَالَ سُفْيَانُ) هو ابن عيينة بالإسناد المذكور: (هُوَ الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ لَيْسَ فِيهِ زِيَادَةٌ) قال الحافظ العسقلاني إشارة إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من

(1) قال الحافظ قوله: قال سفیان هو ابن عيينة وقوله هذا الذي حفظناه الخ، أشار إلى القصة المذكورة وأنه حفظ من الزهري المتن بغير زيادة، وقد حفظها مالك وغيره عن الزهري وأبعد الكرمانی فقال غرض سفیان تصديق عمرو وأنه حفظ نظير ما روى، اهـ. قلت: ونص الكرمانی قال سفیان الذي روى عمرو عن الزهري نحن حفظناه أيضًا منه بلا زيادة وغرضه منه تصديق عمرو، اهـ. ووافق العيني الكرمانی فقال: أي الذي كان عمرو يحدثه عن الزهري بلا زيادة فيه، قال الكرمانی غرضه منه تصديق عمرو، وقال بعضهم: أبعد الكرمانی، قلت: ما أبعد فيه بل غرضه هذا شيء آخر وهو الإشارة إلى أنه حفظه عن الزهري بالسمع، اهـ. ووافق القسطلانی الحافظ إذ قال: قال سفیان أي الذي كان عمرو بن دينار يحدث عن الزهري هو الذي حفظناه من الزهري ليس فيه زيادة وقد حفظ الزيادة مالك وغيره عن الزهري، اهـ. قلت: وقد أخرج مالك في موطئه عن الزهري عن مالك بن أوس بن حدثان أنه التمس صرغًا بمائة دينار قال فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوشتا حتى اصطرف مني، وأخذ الذهب يقلبها في يده، ثم قال حتى يأتي خازني من الغابة وعمر بن الخطاب رضي الله عنه يسمع، فقال عمر لا. والله لا تفارقه حتى تأخذ منه، ثم قال قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالورق ربًا إلا هاء وهاء» الحديث.

فَقَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُخْبِرُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

الزُّهْرِيُّ المتن بغير زيادة⁽¹⁾ وقد حفظها مالك وغيره عن الزُّهْرِيِّ وأعد الكرماني فَقَالَ غرض سُفْيَانُ تصديق عمرو انتهى.

وَقَالَ العيني ما أبعد فيه بل غرضه هذا وشيء آخر وهو الإشارة إلى أنه حفظه من الزُّهْرِيِّ بالسمع.

(فَقَالَ) أي: الزُّهْرِيُّ: (أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَوْسٍ) أنه (سَمِعَ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حال كونه (يُخْبِرُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أنه (قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا) ويروى الذهب بالورق بكسر الراء رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عن الزُّهْرِيِّ وهي رواية أكثر أصحاب الزُّهْرِيِّ أي: بيع الذهب بالذهب ربا.

(إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) أي: إلا أن يقول كل واحد من المتصارفين لصاحبه هاء يعني خذ أو هات فإذا قَالَ أحدهما خذ يقول الآخر هات والمراد أنهما يتقابضان في المجلس قبل التفرق منه وأن يكون العوضان متماثلين متساويين في الوزن كما في حديث أبي بكرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَيَاتِي نَهَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَبِيعَ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ.

(وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) أي: وبيع البر بالبر وكذا التقدير في قوله: (وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) اعلم أنه قد اختلف في أن الذهب هل هو مذكور أو مؤنث فَقَالَ في المنتهى: ربما أنث في اللغة الحجازية والقطعة منه ذهبة ويجمع على أذهاب وذهوب.

وفي تهذيب الأزهري: لا يجوز تأنيثه إلا أن يجعل جمعا لذهبة.

وفي الموعب عن صاحب العين: الذهب التبر والقطعة منه ذهبة يذكر ويؤنث وعن ابن الأنباري الذهب أنثى وربما ذكر وعن الفراء وجمعه ذهبان.

وأما قوله: هاء وهاء فَقَالَ صاحب العين هو حرف يستعمل في المناولة

(1) أي: على الأشياء الأربعة المذكورة في هذا الحديث يعني ليس فيه الفضة والملح على ما سياتي.

تقول هاء وهاك وإذا لم يجرى بالكاف مددت فكانت المدة في هاء خلفا من كاف المخاطبة فتقول للرجل هاء وللمرأة هائي وللثنين هاؤما وللرجال هاؤموا وللنساء هاؤن.

وفي المنتهى : تقول ها يا رجل بهمزة ساكنة مثل هع أي : خذ وفي الجامع فيه لغات بألف ساكنة وهمزة مفتوحة وهو اسم للفعل ولغة أخرى ها يا رجل كأنه من هاي يهاي فتحذف الياء للجزم ومنهم من يجعله بمنزلة الصوت فيقول ها يا رجل وها يا رجلا وها يا امرأة وها يا امرأتان وها يا نسوة.

وفي شرح المشكاة : فيه لغتان المد والقصر والأول أفصح وأشهر وأصله هاك فأبدلت الهمزة من الكاف معناه خذ فيقول صاحبه مثله والهمزة مفتوحة ويقال بالكسر ومعناه التقابض .

وَقَالَ المالكي : وحققها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ وبعد إن وقعت يجب تقدير قول قبلها تكون به محكية فكأنه قيل الذهب بالذهب ربّا إلا مقولاً عنده من المتبايعين هاء وهاء.

وَقَالَ الطيبي : ومحلّه النصب على الظرفية والمستثنى منه متقدر يعني بيع الذهب بالذهب ربّا في جميع الأزمنة إلا عند الحضور والتقابض .

واعلم أنه قد أجمع المسلمون على تحريم الربا في هذه الأشياء الأربعة التي ذكرت في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وسيأتي آخرا وهما الفضة والملح فهذه الأشياء الستة مجمع عليها واختلفوا فيما سواها فذهب أهل الظاهر ومسروق وطاوس والشعبي وقتادة وعثمان البتي فيما ذكره الماوردي إلى أنه يتوقف التحريم عليها .

وَقَالَ سائر العلماء : بل يتعدى إلى ما في معناها فأما الذهب والفضة فالعلة فيهما عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ الوزن في جنس واحد فالحق بهما كل موزون وعند الشافعيّ العلة فيهما جنس الأثمان .

وأما الأربعة الباقية : ففيها عشرة مذاهب :

الأول : مذهب أهل الظاهر أنه لا ربا في غير أجناس الستة .

الثاني : أنه ذهب أبو بكر الأصم إلى أن العلة فيها كونها منتفعًا بها فيحرم التفاضل في كل ما ينتفع به حكاه عنه القاضي حسين .

الثالث : مذهب ابن سيرين وأبو بكر الأوزني وَالشَّافِعِيّ أن العلة الجنسية فيحرم كل شيء بيع بجنسه كالتراب متفاضلاً والثوب بالثوبين والشاة بالشاتين .

الرابع : مذهب الحسن بن أبي الحسن أن العلة المنفعة في الجنس فيجوز عنده بيع ثوب قيمته دينار بثوبين قيمتهما دينار ويحرم عنده بيع ثوب قيمته دينار بثوب قيمته ديناران .

الخامس : مذهب سعيد بن جبير أن العلة تفاوت المنفعة في الجنس فيحرم التفاضل في الحنطة بالشعير لتفاوت منافعهما وكذلك الباقلاء بالحمص والدخن بالذرة .

السادس : مذهب ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن العلة كونه جنسًا يجب فيه الزكاة فحرم الربا في جنس يجب فيه الزكاة من المواشي والزروع وغيرهما ونفاه عما لا زكاة فيه .

السابع : مذهب مالك أن العلة كونه مقتاتًا مدخرًا فحرم الربا في كل ما كان قوتًا مدخرًا ونفاه عما ليس بقوت كالقواكه وعما هو قوت لا يدخر كاللحم .

الثامن : مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ أن العلة كونه مكيل جنس أو الوزن مع جنس فحرم الربا في كل مكيل وإن لم يؤكل كالجص والنورة والأشنان ونفاه عما لا يكال ولا يوزن وإن كان مأكولًا كالسفرجل والرمان .

التاسع : مذهب سعيد بن المسيب وهو قول الشَّافِعِيّ في القديم أن العلة كونه مطعومًا يكال ويوزن فحرمه في كل مطعوم يكال أو يوزن ونفاه عما سواه وهو كل ما لا يؤكل ولا يوزن كالسفرجل والبطيخ .

العاشر : أن العلة كونه فقط سواء كان مكيلًا أو موزونًا أم لا ولا ربًا في ما سوى المطعوم غير الذهب والفضة وهو مذهب الشَّافِعِيّ في الجديد وفي شرح المهذب وهو مذهب أحمد وابن المنذر ومذهب مالك في الموطأ أن العلة هي الادخار للأكل غالبًا وإليه ذهب ابن نافع .

وفي التمهيد قال مالك : فلا يجوز الفواكه التي تيبس وتدخر إلا مثلاً بمثل يبدأ بيد إذا كانت من صنف واحد ويجيء على ما روي عن مالك أن العلة الادخار للاقتيات أي : لا يجري الربا في الفواكه التي تيبس لأنها ليست بمقتات ولا يجري الربا في البيض لأنها وإن كانت مقتاتاً فليست بمدخرة وذكر صاحب الجواهر ينقسم ما يطعم إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : ما اتفق على أنه طعام يجري فيه حكم الربا كالفواكه والخضر والبقول والزرع التي تؤكل غداء ويقتصر منها ما يغتدى في الزيت كحب الفرطم وزريعة الفجل الحمراء وما أشبه ذلك .

والثاني : ما اتفق على أنه ليس بغداء بل هو داء كالصبر والزعفران والشاهترج وما يشبهها .

والثالث : ما اختلف فيه للاختلاف في أحواله وعادات الناس فيه فمنه الطلع والبلح الصغير ومنه التوابل كالفلفل والكزبرة وما في معناهما في الكمون والرازيانج والأنيسون ففي إلحاق كل واحد منها بالطعام قولان ومنها الحلبة وفي إلحاقها بالطعام ثلاثة أقوال والثالث يلحق به الخضراء دون اليابسة ومنها الماء العذب قيل بإلحاقه بالطعام لما كان مما يتطعم به وبه قوام الأجسام وقيل بمنع إلحاقه لأنه مشروب وليس بمطعوم وأما العلة في تحريم الربا في النقدين فالثمنية وقيل المعتبر في ذلك كونهما ثمينين في كل الأمصار أو جلها وفي كل الأعصار فيكون العلة بحسب ذلك قاصرة عليهما أو المعتبر مطلق الثمنية فتكون متعدية إلى غيرها وفي ذلك خلاف يبنى عليه الخلاف في حرمان الربا في الفلوس إذا بيع بعضها ببعض أو بذهب أو بورق .

وفي الروضة : والمراد بالمطعوم ما يعد للطعم غالباً تقوياً أو تأديباً أو تفكهاً أو غيرها فيدخل فيه الفواكه والحبوب والبقول والتوابل وغيرها وسواء أكل نادراً كالبلوط والطرثوب أو أكل غالباً كل وحده أو مع غيره ويجري الربا في الزعفران على الأصح وسواء أكل للتداوي كالهليلج والبليج والسقمونيا وغيرها أو أكل لغرض آخر .

55 - بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

2135 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ،

وفي اليتيمة : أن ما يقتل كثيره ويستعمل قليلة في الأدوية كالسقمونيا لا ربا فيه وهو ضعيف.

والطين الخراساني ليس ربوياً على الأصح ودهن الكان والسّمك وحب الكتان وماء الورد والعود ليس ربوياً على الأصح والزنجبيل والمصطكى ربوي على الأصح والماء إذا صححنا بيعه ربوي على الأصح ولا ربا في الحيوان لكن ما يباح أكله على هيئته كالسمك الصغير على وجه لا يجري فيه الربا في الأصح. وقيل : الذهب والفضة يثبت فيهما الربا لعينهما لا لعله والعبارتان تشملان التبر والمضروب والحلي والأواني منها وفي تعدي الحكم إلى الفلوس إذا راجت قولان والصحيح أنها لا ربا فيها لانتهاء الثمنية الغالبة ولا يتعدى إلى غير الفلوس من الحديد الرصاص والنحاس وغيرها قطعاً، انتهى.

والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ أَيْضاً وَكَذَلِكَ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ وَمطابقته للترجمة من حيث إن فيه اشتراط القبض لما هو من الربويات وفي الترجمة ما يشعر باشتراط القبض في الطعام.

55 - بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ

(بَابُ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ، وَبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وليس في حديثي الباب بيع ما ليس عندك وكأنه لم يثبت على شرطه فاستنبطه من النهي عن البيع قبل القبض ووجه الاستدلال منه بطريق الأولى وحديث النهي عن بيع ما ليس عندك أَخْرَجَهُ أَصْحَابُ السَّنَنِ فِي حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ قلت يَا رَسُولَ اللَّهِ يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي الْبَيْعَ لَيْسَ عِنْدِي مَا أُبِيعُهُ مِنْهُ ثُمَّ أَتَاعَهُ لَهُ مِنَ السُّوقِ فَقَالَ لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مُخْتَصِرًا وَلَفْظُهُ نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي وَفِي لَفْظٍ لِلتِّرْمِذِيِّ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ يَأْتِينِي الرَّجُلُ فَيَسْأَلُنِي مِنَ الْبَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي ابْتِئَاعَ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أُبِيعَهُ مِنْهُ قَالَ : « لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ ».

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ قَالَ : (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ،

قَالَ: الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، سَمِعَ طَاوُسًا، يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ «فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ حَتَّى يُقْبَضَ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ.

(قَالَ: الَّذِي حَفِظْنَاهُ مِنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ) أنه (سَمِعَ طَاوُسًا) كان سُفْيَانُ يشير بذلك إلى أن في رواية غير عمرو بن دينار عن طاوس زيادة على ما حدثهم به عمرو بن دينار كسؤال طاوس من ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن سبب النهي وجوابه كما تقدم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَمَا كَانَ سُفْيَانُ مَنْسُوبًا إِلَى التَّدْلِيلِ أَرَادَ دَفْعَهُ بِالتَّصْرِيحِ بِالسَّمَاعِ وَالْحِفْظِ.

(يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: أَمَّا الَّذِي نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ «فَهُوَ الطَّعَامُ أَنْ يُبَاعَ») قوله: أَنْ يُبَاعَ رَفَعَ عَلَى أَنَّهُ بَدَلَ مِنَ الطَّعَامِ فَإِنْ قِيلَ إِذَا أَبْدَلَتِ التَّكْرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ فَالْنَعْتُ وَاجِبٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنْ فَعَلَ الْمَضَارِعُ مَعَ أَنْ مَعْرِفَةً مَتَوَغَلَةً فِي التَّعْرِيفِ.

(حَتَّى يُقْبَضَ) وفي رواية مسعر عن عبد الملك بن ميسرة عن طاوس عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَنْ ابْتَاعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ قَالَ مَسْعَرٌ وَأُظْهِرَ قَالَ: أَوْ عُلْفًا وَهُوَ بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَاللَّامِ وَالْفَاءِ وَاعْلَمْ أَنَّ كَلِمَةً أَمَّا فِي مِثْلِ هَذَا يَقْتَضِي الْقِسْمَ وَيَقْدَرُ هُنَا بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَأَمَّا غَيْرُ مَا نَهَى عَنْهُ فَلَا أَظْهَرُ إِلَّا مِثْلُهُ فِي أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَيْضًا قَبْلَ الْقَبْضِ.

(قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَلَا أَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ إِلَّا مِثْلَهُ) أَي: إِلَّا مِثْلَ الطَّعَامِ يَدُلُّ عَلَيْهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ وَأَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ هَذَا مِنْ فِقْهِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمَالِ ابْنِ الْمُنْذَرِ إِلَى اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالطَّعَامِ وَاحْتِجَ بِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مَنْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّ عَتَقَهُ جَائِزٌ فَالْبَيْعُ كَذَلِكَ وَتَعَقَّبَ بِالْفَارِقِ وَهُوَ تَشَوُّقُ الشَّارِعِ إِلَى الْعَتَقِ وَقَدْ تَقَدَّمَ قَوْلُ طَاوُسٍ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: كَيْفَ ذَاكَ إِلَى آخِرِهِ؟ وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ سُفْيَانَ عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ.

قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ قَالَ أَلَا تَرَاهُمْ يَتْبَاعُونَ

بالذهب والطعام مرجى أي: فإذا اشترى طعامًا لآخر بمائة دينار مثلاً ودفعها للبائع ولم يقبض منه الطعام ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارًا وقبضها والطعام في يد البائع فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين دينارًا وعلى هذا التفسير لا يختص النهي بالطعام ولذلك قَالَ ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولا أَحَسِبَ كل شيء إلا مثله وذلك لأن العلة مشتركة وهو لزوم كون بيع الدرهم بالدرهم وإرجاء المبيع ويؤيده حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَبَاعَ السِّلْعُ حَيْثُ تَبْتَاعُ حَتَّى يَحْوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ. أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ.

قَالَ الْفَرُّطِيُّ: هذه الأحاديث حجة على عثمان البتي حيث أجاز بيع كل شيء قبل قبضه وقد أخذ بظاهرها مالك فحمل الطعام على عمومه والحق بالشري جميع المعاوضات وألحق الشَّافِعِيُّ وابن حبيب وسحنون بالطعام كل ما فيه حق توفيته وزاد أَبُو حَنِيفَةَ فعدها إلى كل مشتري إلا أنه استثنى العقار وما لا ينقل واحتج الشَّافِعِيُّ بحديث عبد الله بن عمر قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ رِبْحِ مَا لَمْ يَضْمَنْ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ.

وفي معناه حديث حكيم بن حزام المذكور في صدر الترجمة وفي صفة القبض عن الشَّافِعِيِّ تفضيل فيما يتناول باليد كالدرهم والدنانير والثوب فقبضه بالتناول وما لا ينقل كالعقار والثمرة على الشجرة فقبضه بالتخية وما ينقل في العادة كالأخشاب والحبوب والحيوان فقبضه بالنقل إلى مكان الاختصاص به للبائع. وفيه قول أنه يكفي فيه التخية.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: ويبيع ما ليس عندك يحتمل معنيين:

أحدهما: أن يقول أبيعك عبدًا أو دارًا وهو غائب وقت البيع فهو لا يجوز لاحتمال عدم رضا صاحبه أو أن يتلف وهذا يشبه بيع الغرر.

والثاني: أن يقول أبيعك هذه الدار بكذا على أن أشتريها لك من صاحبها أو على أن يسلمها إليك صاحبها وهذا منسوخ على كل حال لأنه غرر إذ قد يجوز أن لا يقدر على شرائها أو لا يسلمها إليه مالکها وهذا أصح القولين عندي أقول وحديث حكيم موافق لهذا الاحتمال، انتهى.

2136 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ»، زَادَ إِسْمَاعِيلُ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ».

وقال غيره ومن بيع ما ليس عندك العينة وهي دراهم بدراهم أكثر منها إلى أجل بأن يقول أبيعك بالدراهم التي سألتني سلعة كذا ليست عندي أبتاعها لك فبكم تشتريها مني فوافقه على الثمن ثم يبتاعها ويسلمها إليه فهذه العينة المكروهة وهي بيع ما ليس عندك وبيع ما لم يقبضه فإن وقع هذا البيع فسخ عند مالك في مشهور مذهبه وعند جماعة من العلماء لو قيل للبائع إن أعطيت السلعة أبتاعها منك بما اشتريتها جاز وكأنك إنما أسلفته الثمن الذي أبتاعها .

وقد روي عن مالك أنه لا يفسخ البيع لأن المأمور كان ضامناً للسلعة لو هلك. وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَأَحِبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَوَرَّعَ عَنْ أَخْذِ مَا زَادَهُ عَلَيْهِ .

وَقَالَ عِيسَى بْنُ دِينَارٍ: بَلْ يَفْسَخُ الْبَيْعُ إِلَى أَنْ يَفُوتَ السَّلْعَةُ فَيَكُونُ فِيهَا الْقِيَمَةُ وَعَلَى هَذَا سَائِرُ عُلَمَاءِ الْحِجَازِ وَالْعِرَاقِ .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَرِهَ الْعَيْنَةَ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مِنْ رَجُلٍ سَلْعَةً بِثَمَنِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهَا مِنْهُ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهَا مِنْهُ فَإِنْ اشْتَرَى بِحَضْرَةِ طَالِبِ الْعَيْنَةِ سَلْعَةً مِنْ آخِرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ وَقَبْضَهَا ثُمَّ بَاعَهَا الْمَشْتَرِي مِنَ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ بِالنَّقْدِ بِأَقْلٍ مِنَ الثَّمَنِ فَهَذِهِ أَيْضًا عَيْنَةٌ وَهِيَ أَهْوَنُ مِنَ الْأُولَى سَمِيَتْ عَيْنَتَهُ لِحَصُولِ النِّقْدِ لِمُصَاحِبِ الْعَيْنَةِ لِأَنَّ الْعَيْنَ هُوَ الْمَالُ الْحَاضِرُ مِنَ النِّقْدِ وَالْمَشْتَرِي إِنَّمَا يَشْتَرِيهَا لِبَيْعِهَا بَعِينَ حَاضِرَةً تَصِلُ إِلَيْهِ مَعْجَلَةً .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ» وَيُرْوَى فَلَا يَبِيعُهُ مِنْ غَيْرِ جُزْمٍ وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي بَابِ الْكِيلِ عَلَى الْبَائِعِ.

(زَادَ إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَنَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ» يَعْنِي أَنَّ إِسْمَاعِيلَ رَوَى الْحَدِيثَ الْمَذْكُورَ بِلَفْظِهِ حَتَّى يَقْبِضَهُ بَدَلَ قَوْلِهِ:

56 - بَابُ مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِرَافًا،
أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ، وَالْأَدَبُ فِي ذَلِكَ

2137 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ،
.....

حتى يستوفيه وقد وصله البيهقي من طريق إسماعيل كذلك وَقَالَ الإسماعيلي وافق إسماعيل على هذا اللفظ ابن وهب وابن مهدي وَالشَّافِعِيُّ وقتية هذا.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقول البُخَارِيِّ زاد إسماعيل يريد الزيادة في المعنى لأن في قوله حتى يقبضه زيادة في المعنى على قوله حتى يستوفيه لأنه قد يستوفيه بالكيل بأن يكيله البائع ولا يقبضه المشتري بل يحبسه عنده لينقده الثمن مثلاً وعرف بهذا جواب من اعترضه من الشراح فَقَالَ ليس في هذه الرواية زيادة انتهى.
وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الأمر الذي ذكره بالعكس لأن لفظ الاستيفاء يشعر بأن الزيادة في المعنى على لفظ القبض من حيث إنه إذا قبض بعضه وحبس بعضه لأجل الثمن يطلق عليه معنى القبض في الجملة ولا يقال له استوفاه حتى يقبض الكل بل المراد وبهذه الزيادة زيادة رواية أخرى وهي: يقبضه، لأن الرواية المشهورة حتى يستوفيه كما قاله الكرمانى، والله أعلم.

56 - بَابُ مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِرَافًا،
أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ، وَالْأَدَبُ فِي ذَلِكَ

(بَابُ مَنْ رَأَى: إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِرَافًا)⁽¹⁾ قد مرّ تفسيره عن قريب ويقال هذا لفظ معرب عن كزاف.

(أَنْ لَا يَبِيعَهُ) مفعول اشترى (حَتَّى يُؤْوِيَهُ) من الإيواء والمراد منه النقل والتحويل إلى المنزل وثلاثية أوى يأوي وأويت غيري وأويته بالقصر أيضاً وأنكر بعضهم المقصور المتعدي وَقَالَ الأزهري هي اللغة الفصيحة (إِلَى رَحْلِهِ) أي: منزله (وَالْأَدَبُ) بالجر عطفًا على قوله: من رأى (فِي ذَلِكَ) أي: في ترك الإيواء والمراد وتعزير من يبيعه قبل أن يؤويه إلى رحله.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) المخزومي المصري قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو

(1) الجزاف يقال بالحركات الثلاث والكسر أفصح وهو البيع بلا كيل ونحوه.

عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَتَّبِعُونَ جِرَافًا يَغْنِي الطَّعَامَ، يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُوْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ»⁽¹⁾.

ابن سعد المصري، (عَنْ يُونُسَ) هو أَبُو يَزِيدَ الْأَيْلِي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ: (قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يَتَّبِعُونَ وَيُرَوَّى: (يَتَّبِعُونَ جِرَافًا يَغْنِي الطَّعَامَ، يُضْرَبُونَ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، حَتَّى يُوْوُوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ) والحديث قد مضى في باب ما يذكر في بيع الطعام.

وقد مضى أيضًا بعض ما يتعلق بالحديث والحديث ظاهر فيما ترجم له، وبه قَالَ الجمهور ولكنهم لم يخصوه بالجفاف ولا قيدوه بالإيواء إلى الرحال.

أما الأول: فلما ثبت من النهي عن بيع الطعام قبل قبضه فدخل فيه المكيل وورد التنصيص على المكيل من وجه آخر عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(1) قال القسطلاني في قوله: «حتى يوووه إلى رحالهم» أي: منازلهم، هذا قد خرج مخرج الغالب والمراد القبض، وفي بعض طرق مسلم عن ابن عمر كنا نبتاع الطعام فيبعث عينا رسول الله ﷺ من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواء قبل أن نبيعه، وفرق مالك في المشهور عنه بين الجفاف والمكيل فأجاز بيع الجفاف قبل قبضه لأنه مرئي فيكفي فيه التخلية، اهـ.

زاد الحافظ: ويقول مالك قال الأوزاعي وإسحاق، واحتج لهم بأن الجفاف مرئي فتكفي فيه التخلية والاستيفاء إنما يكون في مكيل أو موزون، وقد روى أحمد من حديث ابن عمر مرفوعًا من اشترى طعامًا بكيل أو وزن فلا يبيعه حتى يقبضه، ورواه أبو داود والنسائي بلفظ: «نهى أن يبيع أحد طعامًا اشتراه بكيل حتى يستوفيه» والدارقطني من حديث جابر «نهى رسول الله ﷺ من بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع البائع وصاع المشتري» ونحوه للبخاري من حديث أبي هريرة بإسناد حسن، وفي ذلك دلالة على اشتراط القبض في المكيل بالكيل وفي الموزون بالوزن فمن اشترى شيئًا مكيلة أو موازنة فقبضه جفافًا فقبضه فاسد، وكذا لو اشترى مكيلة فقبضه موازنة وبالعكس، ومن اشترى مكيلة وقبضه ثم باعه لغيره لم يجز تسليمه بالكيل الأول حتى يكيله على من اشتراه ثانيًا، وبذلك كله قال الجمهور، وقال عطاء: يجوز بيعه بالكيل الأول مطلقًا، وقيل إن باعه بنقد جاز بالكيل الأول وإن باعه بنسيئة لم يجز بالأول، والأحاديث المذكورة ترد عليه، اهـ.

مرفوعًا أَخْرَجَهُ أَوْ دَاوُدَ .

وأما الثاني : فلأن الإيواء إلى الرحال خرج مخرج الغالب وفي بعض طرق مسلم عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كُنَّا نَبْتَاعُ الطَّعَامَ فَيَبْعُثُ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ يَأْمُرُنَا بِانْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ وَفَرَّقَ مَالَهُ فِي الْمَشْهُورِ عَنْهُ بَيْنَ الْجَزَافِ وَالْمَكِيلِ فَأَجَازَ بَيْعَ الْجَزَافِ قَبْلَ قَبْضِهِ وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ وَاحْتَجَّ لَهُمْ بِأَنَّ الْجَزَافَ مَرْتِيٌّ فَيَكْفِي التَّخْلِيَةَ وَالِاسْتِيفَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَكِيلٍ وَمُوزُونٍ .

وقد روى أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا : « مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ » .

ورواه أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ بِلَفْظٍ : نَهَى أَنْ يَبِيعَ أَحَدُ الطَّعَامِ اشْتَرَاهُ بِكَيلٍ أَوْ وَزْنٍ حَتَّى يَسْتَوْفِيهِ .

والدارقطني مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِ الصَّاعَانِ صَاعَ الْبَائِعِ وَصَاعَ الْمُشْتَرِي وَنَحْوَهُ لِلْبَزَارِ .

ومنه حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ وَفِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى اشْتِرَاطِ الْقَبْضِ فِي الْمَكِيلِ بِالْكَيلِ وَفِي الْمُوزُونِ بِالْوِزْنِ فَمَنْ اشْتَرَى شَيْئًا مَكَايِلَةً أَوْ مُوَازَنَةً فَقَبِضَهُ جَزَافًا فَقَبِضَهُ فَاسِدًا .

وكذا لو اشْتَرَى مَكَايِلَةً فَقَبِضَهُ مُوَازَنَةً وَبِالْعَكْسِ وَمَنْ اشْتَرَى مَكَايِلَةً وَقَبِضَهُ ثُمَّ بَاعَهُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَجْزِ تَسْلِيمُهُ بِالْكَيلِ الْأَوَّلِ حَتَّى يَكِيلَهُ عَلَى مَنْ اشْتَرَاهُ ثَانِيًا وَبِذَلِكَ كُلُّهُ قَالَ الْجُمْهُورُ .

وَقَالَ عَطَاءٌ : يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالْكَيلِ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا .

وقيل : إِنْ بَاعَهُ بِنَقْدٍ جَازَ بِالْكَيلِ الْأَوَّلِ وَإِنْ بَاعَهُ بِنَسِئَةٍ لَمْ يَجْزِ بِالْأَوَّلِ وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ تَرِدُ عَلَيْهِ وَفِي الْحَدِيثِ مَشْرُوعِيَّةٌ تَأْدِيبُ مَنْ يَتَعَاطَى الْعُقُودَ الْفَاسِدَةَ وَإِقَامَةُ الْإِمَامِ عَلَى النَّاسِ مِنْ يَرَاعِي أَحْوَالَهُمْ فِي ذَلِكَ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**57 - باب: إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً،
فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ⁽¹⁾**

**57 - باب: إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً،
فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ**

(باب) بالتنوين (إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً، فَوَضَعَهُ) أي: المتاع وكذا الدابة (عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ) أي: البائع (قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ) المبيع، وجواب إذا محذوف

(1) تقدم الكلام على ذلك مبسوطاً في باب شراء الدواب والحمير، وإذا اشترى دابة أو جملاً وهو عليه الخ، وتقدم هناك أن الإمام البخاري رضي الله تعالى عنه ترجم على مسألة قبض المشتري المبيع ثلاثة أبواب، وما أفاده الشيخ قدس سره ههنا بيان لمراد الإمام البخاري، لا مسلك الحنفية، وقال العيني: هذا باب يذكر فيه إذا اشترى شخص متاعاً فوضعه، أي: المتاع، عند البائع، أو مات البائع قبل أن يقبض المبيع، وجواب إذا محذوف، ولم يذكره لمكان الاختلاف فيه، قال ابن بطل: اختلف العلماء في هلاك المبيع قبل القبض، فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن ضمانه إن تلف من البائع، وقال أحمد وإسحاق من المشتري، وأما مالك ففرق بين الثياب والحيوان فقال: ما كان من الثياب والطعام فهلك قبل القبض فضمانه من البائع، قال ابن القاسم لأنه لا يعرف هلاكه ولا بينة عليه، وأما الدواب والحيوان والعقار فصيبته من المشتري، وقال ابن حبيب: اختلف العلماء فيمن باع عبداً واحتبس بالثمن وهلك في يده قبل أن يأتي المشتري بالثمن، فكان ابن المسيب وربيعه والليث يقولون هو من البائع، وأخذه ابن وهب، وكان مالك قد أخذ به أيضاً، وقال سليمان بن يسار: مصيبته من المشتري سواء حسبه البائع بالثمن أم لا، ورجع مالك إلى قول سليمان، اهـ. وما حكى ابن بطل من مذهب الحنابلة يخالفه ما حكاه القسطلاني إذ قال بعد ذكر مذهب الشافعية: ومذهب الحنفية كالشافعية في أن المبيع قبل قبضه من ضمان البائع، وهو مذهب الحنابلة أيضاً، وعبارة المرداوي في الإنصاف: إذا تلف المبيع كله بأفة سماوية انفسخ العقد وكان من ضمان بائعه، وكذا إن تلف بعضه، لكن يخير المشتري في باقيه أو يفسخ، فيه روايتا تفريق الصفقة، إلا أن يتلفه آدمي فيجيز المشتري بين فسخ العقد وبين إمضائه ومطالبة متلفه بالقيمة، هذا المذهب مطلقاً نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب، اهـ.

ولا يذهب عليك أن لفظ الترجمة في النسخ الهندية الموجودة عندنا بلفظ فوضعه عند البائع فباع أو مات الخ، ولا يوجد لفظ فباع في النسخ المصرية، ولا في الشروح الخمسة: الكرمانى والفتح والعيني والقسطلاني والسندي، وكتب المحشي على هامش الهندية: قوله فباع أو مات، هكذا في أكثر النسخ الموجودة، أما المنقول عنه ففيه «ضاع أو مات» مكان قوله «فباع أو مات» أما في العيني فلا يوجد كلمة فباع ولا ضاع أصلاً بل لفظه «فوضعه عند البائع أو مات» وكذا في الفتح، اهـ.

ولم يذكره لمكان الاختلاف فيه قَالَ ابن بطال اختلف العلماء في هلاك المبيع

= وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي : قوله فباع أقول ليس هذا اللفظ في هذا الموضع ولا غيره، لا في نسخة العيني ولا في نسخة فتح الباري، ولا يدل عليه حديث عائشة، ولا أثر ابن عمر كما ستقف عليه، نعم لو كان موضع باع ضاع يستنبط حكمه من أثر ابن عمر بالسهولة، بل لو لم يكن ضاع أيضًا في اللفظ، لكنه لا بد أن يكون مرادًا في المعنى، فالحاصل أن تلك الدابة الضائعة عند البائع لو كانت الصفقة أدركتها حية مجموعة فهي من المبتاع كما يدل عليه منطلق أثر ابن عمر وإن كانت الصفقة أدركتها غير حية مجموعة فهي ليست من المبتاع كما يدل عليه المفهوم المخالف لأثر ابن عمر، وحينئذ لا بد أن تكون من البائع لعدم الثالث فتثبت الترجمة ثبوتًا بيّنًا لأن قول ابن عمر فهو من المبتاع أعم من أن يكون الهلاك قبل القبض أو بعده، وإذا كان هلاكه قبل القبض من المبتاع فيجب أن يصح بيعه أيضًا قبل القبض، لأن عدم صحة البيع قبل القبض عندنا مبني على أن الهلاك قبل القبض من البائع، فلو صح البيع يلزم الغرر بتقدير الهلاك، وإذا كان الهلاك من المبتاع فلا يلزم الغرر بتقدير الهلاك في البيع قبل القبض، فصح البيع بلا ريب، فوضح حكم قوله فباع أيضًا على تقدير وجوده في أكثر النسخ، وبالجمله لو سلم أن لفظ فباع موجود في الكتاب فقلنا أثر ابن عمر وإن كان لا يدل عليه مطابقة لكنه يدل عليه التزامًا لأنه لما دل على مسألة الهلاك منطوقًا ومفهومًا، فدل على مسألة البيع أيضًا مفهومًا ومنطوقًا لكونها فرع مسألة الهلاك، وحاصل الاستدلال عليها أن المبتاع لو باعها قبل القبض فإن كانت الصفقة أدركتها حيًا مجموعًا صح بيعه لأن الهلاك على هذا التقدير منه فجاز له التصرف فيه أيضًا بالبيع ونحوه، وإن كانت الصفقة أدركتها غير حية مجموعة فلا يصح بيعه، لأن الهلاك على هذا التقدير من البائع كما هو مفهوم أثر ابن عمر فلا يجوز له التصرف في البيع ونحوه، نعم لو علم المبتاع بعيبها وأسقط خياره فيها ثم باعه فيصح بيعه لأن الهلاك على هذا التقدير أيضًا منه. ثم اعلم أن قول ابن عمر فهو من المبتاع كما أنه مطلق من أن يكون الهلاك قبل القبض أو بعده كذلك هو مطلق من أن يكون الهلاك قبل موت البائع أو بعده، فدل على مسألة الموت أيضًا، وكذلك الحكم عندنا أيضًا في مسألة الموت إنما النزاع بيننا وبينه في مسألة الهلاك والبيع فقط، وقوله فهو من المبتاع مطلق من أن يكون الهلاك قبل الافتراق أو بعده مع أن مذهب ابن عمر وهو القول بخيار المجلس يدل على أنه لو كان الهلاك قبل الافتراق فهو من البائع فلا بد لك أن تقيده بما إذا كان الهلاك بعد الافتراق فكما قيده بهذا نحن نقيده بمعونة النصوص الآخر بما إذا كان الهلاك بعد القبض، يعني ما أدركته الصفقة حيًا مجموعًا وكان أدركه القبض أيضًا حيًا مجموعًا فهو من المبتاع، وهذا مذهبننا بعينه، فلو كانت ناقة أبي بكر هلك قبل قبض النبي ﷺ لها كان من أبي بكر لا من النبي ﷺ، أقول ليس في ترجمة البخاري حكم مسألة الهلاك والبيع ولا حكم مسألة موت البائع، وكذلك ليس في حديث عائشة دلالة عليهما، إنما يدل عليهما إطلاق أثر ابن عمر فجاز أن يكون مراد البخاري أيضًا تقييده بما إذا كان بعد القبض، وحينئذ لا خلاف بيننا وبينه أصلًا، بل لعله أشار إليه بقوله فوضعه عند البائع لأن =

قبل القبض فذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أن ضمانه إن تلف من البائع وَقَالَ

الوضع عند البائع قبض، وأما قوله أو مات فلك أن تعطفه على قوله فوضعه، وتجعل قوله قبل أن يقبض قيدًا للموت فقط لا للبيع أيضًا، ولعل الحق لا يتجاوز عنه، اهـ.

وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي الآخر: قوله فباع أو مات، أي: فباع المشتري ذلك المتاع أو مات البائع فصح البيع على التقدير الأول، والمتاع للمشتري لا لورثة البائع على التقدير الثاني، واستدل على هذا بقول ابن عمر ما أدركته الصفقة حيًا مجموعًا فهو من المتاع أي: من مال المشتري وإن لم يقبضه المشتري، وبالجمله أن غرض البخاري أن الوضع عند البائع مع القدرة على القبض قبض، ولا حاجة إلى القبض الصريح، وإنما قال مجموعًا لأنه لو أدركت الصفقة معيًّا لا يلزم على المشتري بل له الخيار، اهـ. وكتب مولانا حسين علي البنجابي قوله: ما أدركت يعني لو باع المشتري قبل القبض، فالمبيع ينظر إلى هلاكه إن كان قبل البيع الثاني فعلى البائع الأول وإلا على الثاني، وعند الحنفية على الأول بكل حال، وأما مطابقة الحديث هو أنه عليه الصلاة والسلام ترك الجمل عند أبي بكر ولم يذكر حال أنه هلك فما الحكم فيكون قول ابن عمر مفسرًا للحكم الباقي، اهـ.

ثم الكرمانى لم يتعرض لمطابقة الأثر بالترجمة، وقال في حديث عائشة دلالة على الجزء الأول ظاهر لأنه لم يقبض الناقه بعد الأخذ بالثمن وتركه عند البائع، وأما ذكر الجزء الثاني في الترجمة فإما للإشعار بأنه لم يجد حديثًا بشرطه فيما يتعلق به، وإما للإعلام بأن حكم الموت قبل القبض حكم الوضع عنده قياسًا عليه، اهـ.

وقال الحافظ في الفتح: قال المهلب وجه الاستدلال بحديث عائشة أن قوله أخذتها لم يكن أخذًا باليد ولا بحيازة شخصها وإنما كان التزامًا منه لا بتياعها بالثمن وإخراجها عن ملك أبي بكر رضي الله عنه، وليس ما قاله بواضح لأن القصة ما سقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد، فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه، وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض، وقال ابن المنير: مطابقة الحديث بالترجمة من جهة أن البخاري أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد فاستدل لذلك بقوله ﷺ: «قد أخذتها بالثمن» وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أبي بكر، ومن المعلوم أنه ما كان ليقبضها في ضمان أبي بكر رضي الله عنه لما تقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمان على أبي بكر من غير قبض ثمن، ولا سيما في القصة ما يدل على إشارة لمنفعة أبي بكر، حيث أبى أن يأخذها إلا بالثمن، وقال الحافظ: ولقد تعسف في هذا كما تعسف من قبله وليس في الترجمة ما يلجئ إلى ذلك فإن دلالة الحديث على قوله فوضعه عند البائع ظاهرة جدًا، وقد تقدمت أنه لا يستلزم صحة المبيع بغير قبض، وأما دلالة على قوله أو مات قبل أن يقبض فهو وارد على سبيل الاستفهام ولم يجزم بالحكم في ذلك، بل هو على الاحتمال فلا حاجة لتحمله ما لم يتحمل، نعم ذكره لأثر ابن عمر رضي الله عنهما في صدر الترجمة مشعر باختيار ما دل عليه، فلذلك احتجج إلى إبداء المناسبة والله الموفق، اهـ.

أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ مِنَ الْمُشْتَرِي وَأَمَّا مَالِكٌ فَفَرَّقَ بَيْنَ الثِّيَابِ وَالْحَيَوَانِ فَقَالَ مَا كَانَ مِنَ الثِّيَابِ وَالطَّعَامِ فَهَلْكَ قَبْلَ الْقَبْضِ فُضْمَانُهُ مِنَ الْبَائِعِ .
وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ : لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ هَلَاكُهُ وَلَا تَنْبِيهِ عَلَيْهِ وَأَمَّا الدُّوَابُّ وَالْحَيَوَانُ وَالْعَقَارُ فُضْمَانُهَا مِنَ الْمُشْتَرِي .

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ : اختلف العلماء فيمن باع عبداً واحتبسه بالثمن وهلك في يده قبل أن يأتي المشتري بالثمن فكان سعيد بن المسيب وربيعه والليث يقولون هو من البائع وأخذه ابن وهب وكان مالك قد أخذ به أيضاً .

وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ : مصيبته من المشتري سواء حبسه البائع بالثمن أم لا ورجع مالك إلى قول سليمان وتابعه أحمد وإسحاق وأبو ثور .

وقال بالأول الحنفية والشافعية . والأصل في ذلك اشتراط القبض في صحة البيع فمن اشترطه في كل شيء جعله من ضمان البائع ومن لم يشترطه جعله من ضمان المشتري ، والله أعلم .

وروى عبد الرزاق بإسناد صحيح عن طاوس في ذلك تفصيلاً قال : إن قال البائع لا أعطيه حتى تنقضي الثمن فهلك فهو من ضمان البائع وإلا فهو من ضمان المشتري ؛ وسئل الإمام أحمد عن اشترى طعاماً فطلب من يحمله فرجع فوجده قد احترق فقال : هو من ضمان المشتري ، وأورد أثر ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ : فهو من مال المشتري وفرع بعضهم على ذلك أن المبيع

وقال العيني : مطابقة الحديث بالترجمة من حيث إن لها جزءين ، وأما دلالة على الجزء الأول فظاهرة ، وأما دلالة على الجزء الثاني وهو قوله أو مات فبطريق الإعلان أن حكم الموت قبل القبض حكم الوضع عند البائع قياساً عليه ، ولكن البخاري لم يجزم بالحكم لمكان الاختلاف فيه كما ذكرنا ولكن تصدير الترجمة بأثر ابن عمر رضي الله عنهما يدل على أن اختياره ما ذهب إليه ابن عمر رضي الله عنهما وهو أن الهالك في الصورة المذكورة من مال المبتاع ، اهـ مختصراً .

والأوجه عند هذا العيد الضعيف أن ترجمة الإمام البخاري تمت إلى قوله فوضعه عند البائع ، والمقصود جواز ترك المبيع عند البائع ، وهذا المعنى واضح من حديث عائشة ، وأما قوله فباع أو مات إلخ فليس بجزء للترجمة بل فرع على الترجمة مسألة مستأنفة لمكان اختلاف العلماء في ذلك ، وبين مختاره في تلك المسألة بأثر ابن عمر فلا حاجة إلا إثبات هذه المسألة من الحديث .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا أَذْرَكْتَ الصَّفْقَةَ حَيًّا مَجْمُوعًا فَهُوَ مِنَ الْمُبْتَاعِ.

إذا كان معينًا دخل في ضمان المشتري بمجرد العقد ولو لم يقبض بخلاف ما يكون في الذمة فإنه لا يكون من ضمان المشتري إلا بعد القبض كما لو اشترى قفيزًا من صبرة والله أعلم.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا أَذْرَكْتَ الصَّفْقَةَ حَيًّا) كلمة ما شرطية فلذلك دخلت الفاء في جوابها وإسناد الإدراك إلى الصفقة مجازًا أي: ما كان عند العقد موجودًا غير ميت مفقود وغير منفصل عن المبيع.

(مَجْمُوعًا) صفة لقوله حيًّا أي: لم يتغير عن حالته، (فَهُوَ مِنَ الْمُبْتَاعِ) أي: من المشتري، وهذا التعليق وصله الطحاوي والدارقطني من طريق الأوزاعي عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة حيًّا فهو من مال المبتاع وليس فيه لفظ مجموعًا وهذا رواه الطحاوي جوابًا عما قالوا: إن ابن عمر رضي الله عنهما روي عنه حديث البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وأنه كان يرى التفرق بالأبدان والدليل عليه أنه كان إذا بايع رجلًا شيئًا فأراد أن لا يقيله قام يمشي هنيهة قالوا فهذا يدل على أنه كان يرى التفرق بالأبدان وأجاب عنه الطحاوي فقال: وقد روي عنه ما يدل على أن رأيه كان في الفرقة بالأقوال وأن المبيع ينتقل بتلك الأقوال من ملك البائع إلى ملك المشتري حتى يهلك من ماله إن هلك وروي حديث حمزة بن عبد الله هذا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وما قاله ليس بلازم وكيف يحتاج بأمر محتمل في معارضة أمر مصرح به فابن عمر رضي الله عنه قد تقدم عنه التصريح بأنه كان يرى الفرقة بالأبدان والمنقول عنه هنا يحتمل أن يكون قبل التفرق بالأبدان ويحتمل أن يكون بعده فحمله على ما بعده أولى جمعًا بين حديثيه، انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا ما هو بأول من تصرف بهذا الاعتراض فإن ابن حزم سبقه بهذا ولكن الجواب عن هذا هو أن قوله هذا يعارض فعله ذاك صريحًا والاحتمال الذي ذكره هذا القائل هنا يحتمل أن يكون هناك أيضًا فسقط العمل بالاحتمالات فبقي الفعل والقول والأخذ بالقول أولى لأنه أقوى.

2138 - حَدَّثَنَا قُرُوبُ بْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَقَلَّ يَوْمٌ كَانَ يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا يَأْتِي فِيهِ بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ أَحَدَ طَرَفَيْ النَّهَارِ، فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ، لَمْ يَرُغْنَا إِلَّا وَقَدْ أَتَانَا ظَهْرًا، فَخُبِّرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ: مَا جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِأَمْرِ حَدَثٍ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ: «أَخْرِجْ مَنْ عِنْدَكَ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ، يَعْنِي عَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ،

(حَدَّثَنَا قُرُوبُ) بفتح الفاء وسكون الراء (ابْنُ أَبِي الْمَغْرَاءِ) بفتح الميم وسكون الغين المعجمة وبالراء وبالمد واسم أبي المغراء معدي كرب وقد مر في أواخر الجناز قال: (أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الياء وبالراء قاضي الموصل.

(عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزَّيْبِرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا (قَالَتْ: لَقَلَّ يَوْمٌ) اللام جواب قسم محذوف وقوله قلّ فعل ماض وفيه معنى النفي أي ما كان.

(كَانَ يَأْتِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا يَأْتِي فِيهِ) رسول الله ﷺ (بَيْتَ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله بيت أبي بكر منصوب على المفعولية.

(أَحَدَ طَرَفَيْ النَّهَارِ) نصب على الظرفية بتقدير في.

(فَلَمَّا أُذِنَ لَهُ فِي الْخُرُوجِ إِلَى الْمَدِينَةِ، لَمْ يَرُغْنَا) بفتح الياء وضم الراء وسكون العين المهملة من الروع وهو الفزع.

(إِلَّا وَقَدْ أَتَانَا ظَهْرًا) يعني أتانا بغتة وقت الظهر، (فَخُبِّرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقوله خبر على صيغة المجهول يعني أخبره مخبر بأن النبي ﷺ جاء.

(فَقَالَ: مَا جَاءَنَا النَّبِيُّ ﷺ فِي هَذِهِ السَّاعَةِ إِلَّا لِأَمْرِ حَدَثٍ) بفتح الدال.

(فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَخْرِجْ) بفتح الهمزة أمر من الإخراج (مَنْ عِنْدَكَ) بفتح الميم مفعول أخرج ويروى ما عندك وكلمة ما عام يتناول العقلاء وغيرهم.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا هُمَا ابْنَتَايَ، يَعْنِي عَائِشَةَ وَأَسْمَاءَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا،

قَالَ: «أَشْعَرْتُ أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ». قَالَ: الصُّحْبَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الصُّحْبَةُ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ أَعَدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ، فَخُذْ إِحْدَاهُمَا، قَالَ: «قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ».

(قَالَ: أَشْعَرْتُ) أي: أعلمت (أَنَّهُ قَدْ أُذِنَ لِي فِي الْخُرُوجِ)، فَقَالَ وفي نسخته: (قَالَ: الصُّحْبَةُ) بالنصب أي: أريد وأطلب الصحبة معك عند الخروج ويجوز الرفع أي: مرادي ومطلوبي الصحبة (يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ) ﷺ: (الصُّحْبَةُ) بالنصب أي: أنا أريد وأطلب الصحبة أيضًا أو ألزم صحبتك ويجوز الرفع أي: مطلوبي أيضًا الصحبة.

(قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ عِنْدِي نَاقَتَيْنِ أَعَدَدْتُهُمَا لِلْخُرُوجِ) قَالَ ابن التين: ووقع في رواية للبخاري: عددتها بدون الهمزة قَالَ: وصوبه أعددتها.

(فَخُذْ إِحْدَاهُمَا، قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهَا بِالثَّمَنِ) قَالَ المهلب وجه الاستدلال به أن قوله: قد أخذتها ما لم يكن أخذًا باليد ولا بحيارة شخصها وإنما كان التزامًا منه لاتباعها بالثمن وإخراجها من ملك أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن قوله: قد أخذتها يوجب أخذًا صحيحًا وإخراجًا واجبًا للناقة من ملك أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى ملك النَّبِيِّ ﷺ بالثمن الذي يكون عوضًا عنها فهل يكون التصرف بالمبيع قبل القبض والضياح إلا لصاحب الذمة الضامنة لها، انتهى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس ما قاله بواضح لأن القصة ما سبقت لبيان ذلك فلذلك اختصر فيها قدر الثمن وصفة العقد فيحمل كل ذلك على أن الراوي اختصره لأنه ليس من غرضه في سياقه وكذلك اختصر صفة القبض فلا يكون فيه حجة في عدم اشتراط القبض، انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الذي قاله المهلب أوضح ما يكون لأن ترك سوق القصة ما سبقت لبيان ذلك لا يستلزم نفي صحة ما قاله المهلب ولا اختصار قدر الثمن وصفة القبض والأمر فيه مبني على غرض الراوي في اختصاره الحديث وتقطيعه والعمل على متن الحديث وصحة الاستدلال بألفاظه.

وقد صرح في الحديث بالأخذ الصحيح بالثمن وهو يوجب الإخراج من ملك البائع إلى ملك المشتري.

وقد استدل به أَبُو حَنِيفَةَ وغيره على أن الافتراق بالكلام لا بالأبدان وذلك لأن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قد أخذتها بالثمن» قبل أن يفترقا وتم البيع بينهما هذا.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن لها جزءين فدلالته على الجزء الأول ظاهر لأنه ﷺ لما أخذ الناقة من أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بقوله قد أخذتها بالثمن الذي هو كناية عن البيع تركه عند أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فهذا يطابق قوله فتركه عند البائع.

وأما دلالته على الجزء الثاني فبطريق الإعلام بأن حكم الموت قبل القبض حكم الوضع عند البائع قياسًا عليه.

ولكن الْبُخَارِيُّ لم يجزم بالحكم لما فيه من الاختلاف.

ولكن تصدير الترجمة بآثر ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يدل على أن اختياره ما ذهب إليه ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وهو أن الهلاك في الصورة المذكورة من مال المبتاع، والله أعلم.

ثم الحديث من أفراد الْبُخَارِيِّ وسيأتي في أول الهجرة مطوّلًا إن شاء الله تَعَالَى.

تتمة:

قَالَ ابن المنير: مطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الْبُخَارِيَّ أراد أن يحقق انتقال الضمان في الدابة ونحوها إلى المشتري بنفس العقد.

واستدل لذلك بقوله ﷺ: «قد أخذتها بالثمن» وقد علم أنه لم يقبضها بل أبقاها عند أَبِي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومن المعلوم أنه ما كان يبقئها في ضمان أَبِي بكر لما تقتضيه مكارم أخلاقه حتى يكون الملك له والضمان على أَبِي بكر من غير قبض ثمن ولا سيما وفي القصة ما يدل على إثارة لمنفعة أَبِي بكر حيث أبى أن يأخذها إلا بالثمن، والله تَعَالَى أعلم.

58 - باب: لا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،
وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكَ⁽¹⁾

58 - باب: لا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،
وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكَ

(باب) بالتنونين (لا يَبِيعُ) أي: الرجل (عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) بأن يقول في زمن الخيار أفسخ بيعك وأنا أبيعك مثله بأقل منه ويحرم أيضًا الشراء على الشراء بأن يقول للبائع أفسخ وأنا أشتري بأكثر منه.

(وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ) وهو السوم على السوم وهو أن يتفق صاحب السلعة والراغب فيها على البيع ولم يعقدها فيقول آخر لصاحبها أنا أشتريها بأكثر أو للراغب أنا أبيعك خيرًا منها بأرخص وهذا حرام بعد استقرار الثمن بخلاف ما يباع فيمن يزيد فإنه قبل الاستقرار وقوله لا يبيع وكذلك لا يسوم نفي ومعناهما نهى ويروى لا يبيع ولا يسم بصيغة النهي.

(حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرُكَ) أي: حتى يأذن أخوه للبائع بذلك أو يترك أخوه اتفاقه

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: أعلم أولاً: أنه ليس في الحديث ذكر السوم، قال الحافظ كأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه أيضًا وهو ما أخرجه في الشروط من حديث أبي هريرة بلفظ «وأن يستام الرجل على سوم أخيه» وأخرجه مسلم في حديث نافع عن ابن عمر أيضًا، اهـ. قلت: ما أشار إليه الحافظ من كتاب الشروط سيأتي في باب الشروط في الطلاق، وثانيًا: أنه ليس في الحديثين ذكر القيد الذي ذكره الإمام البخاري في الترجمة من قوله: «حتى يأذن إلخ». قال الحافظ: أشار بالتقييد إلى ما ورد في بعض طرقه وهو ما أخرجه مسلم من طريق عبيد الله ابن عمر عن نافع في هذا الحديث بلفظ: لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له، وقوله: «إلا أن يأذن له» يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين كما هو قاعدة الشافعي، ويحتمل أن يختص بالأخير، ويؤيد الثاني رواية المصنف رحمه الله في النكاح من طريق ابن جرير عن نافع بلفظ نهى أن يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله أو يأذن له الخاطب، ومن ثم نشأ خلاف للشافعية: هل يختص ذلك بالنكاح أو يلتحق به البيع في ذلك؟ والصحيح عدم الفرق، وقد أخرجه النسائي من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر بلفظ «لا يبيع الرجل على بيع أخيه حتى يبتاع أو يذر»، اهـ. وثالثًا: أن في الحديث أربعة أبحاث مفيدة بسطت في الأوجز:

الأول: في معنى البيع هل هو في معناه أو في معنى الشراء، كما قاله ابن حبيب، أو في معنى =

2139 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ».

مع البائع وتقييده بالإذن أو الترك يرجع إلى البيع والسوم جميعاً فإن قيل لم يقع للسوم ذكر في حديثي الباب.

فالجواب: أنه قد وقع في بعض طرق الحديث وأن يستام الرجل على سوم أخيه أَخْرَجَهُ في الشروط من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فكَأَنَّهُ أَشَارَ بِذَلِكَ إِلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ لَمْ يَذْكُرْ أَيْضًا شَيْئًا لِقَوْلِهِ حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَتْرَكَ.

فالجواب: أنه ذكر هذا القيد في بعض طرق هذا الحديث وهو ما رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر عَنْ نَافِعٍ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ: لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ فكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَيْهِ وَاكْتَفَى بِهِ كَذَا قِيلَ وَلَكِنْ هَذَا بَعِيدٌ مِنْ وَجْهِينَ:

أحدهما: أنه غير مذكور وفي كتابه والإشارة إلى ما ذكر في كتاب غيره بعيد. والآخر: أن الاستثناء في الحديث المذكور يختص بقوله: وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَإِنْ كَانَ يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءٌ مِنَ الْحَكَمِينَ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، (قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ) كَذَا بِصُورَةِ النَّهْيِ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ، وَيُرْوَى: لَا يَبِيعُ بِصُورَةِ النَّهْيِ عَلَى أَنْ لَا نَافِةَ وَيَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ نَاهِيَةً وَأَشْبَعَتِ الْكُسْرَى كَقِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ أَنَّهُ مِنْ يَتَقَى وَيَصْبِرُ وَيُؤَيِّدُهُ رَوَايَةُ لَا يَبِيعُ بِصِغَةِ النَّهْيِ كَمَا مَرَّ وَهِيَ رَوَايَةُ الْكَشْمِيهِنِيِّ أَيْضًا.

(بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ عَنْ مَالِكٍ بِلَفْظٍ: عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَسَيَأْتِي فِي بَابِ النَّهْيِ عَنْ تَلْقِي الرِّكْبَانِ وَظَاهِرُ التَّقْيِيدِ بِأَخِيهِ أَنْ يَخْتَصَّ ذَلِكَ بِالْمُسْلِمِ وَبِهِ قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ وَأَبُو عُبَيْدِ بْنِ حَرْثُوبَةَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَأَصْرَحَ مِنْ

= السوم، كما قاله مالك.

والثاني: أن قيد أخيه المسلم ليس باحتراز عند الجمهور خلافاً للأوزاعي.

والثالث: في شروط النهي.

والرابع: من خالف الحديث يبطل العقد عند الظاهرية بخلاف الحنفية والشافعية، وهما

قولان لمالك وأحمد، والبسط في الأوجز.

2140 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَادٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا،

ذلك ما رواه مسلم من طريق العلاء عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: لا يسوم المسلم على المسلم.

وَقَالَ الجمهور: لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر وذكر الأخ خرج مخرج الغالب فلا مفهوم له وقام الإجماع على كراهة سوم الذمي على مثله وإنما حرم بيع البعض على بعض لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح، والحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ في موضع آخر من البيوع أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّسَائِي فِي البيوع أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ في التجارات.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قَالَ: (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِيَادٍ) أي: لا يبيع حاضر لباد ولذا عطف عليه قوله ولا تناجشوا كما سيأتي والبادي هو الذي يكون في البادية مسكنه المضارب والخيام وصورة البيع للبادي أن يقدم غريب من البادية بمبتاع لبيعه بسعر يومه فيقول بلدي اتركه عندي لأبيعه لك على التدرج بأغلى منه وهو فعل حرام لكن يصح بيعه لأن النهي راجع إلى أمر خارج عن نفس العقد وقيل أن لا يكون الحاضر سمساراً للبدوي وحينئذ يصير أعم ويتناول البيع والشراء وسيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

(وَلَا تَنَاجَشُوا) عطف على ما قبله من حيث المعنى كما ذكر ولا حاجة إلى أن يقال التقدير نهى وَقَالَ: لا تناجشوا والنجش بفتح النون والجيم وفي آخره شين معجمة، وفي المغرب: النجش بفتحيتين ويروى بسكون الجيم يقال: نجش ينجش نجشاً من باب نصر ينصر وهو أن يزيد في الثمن لا لرغبة فيها بل ليخدع غيره ليزيد ويشتره، وفي الزاهر: أصل النجش مدح الشيء وإطراؤه وفي الغريبين النجش تنفير الناس عن الشيء إلى غيره.

وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ،

وفي الجامع : أصله من الختل يقال : نجش الرجل إذا ختل ويقال أصل النجش الإثارة .

وسمي الناجش ناجشاً ، لأنه يثير الرغبة في السلعة ويرفع ثمنها وهذا الفعل حرام أيضاً وذكر لفظ : ولا تناجشوا ، بصيغة التفاعل لأن التاجر إذا فعل لصاحبه ذلك كان هو أيضاً بصدده أن يفعل به مثله .

(وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) قد مر تفسيره عن قريب .

وَقَالَ ابن قرقول : يأتي كثير من الأحاديث على لفظ الخبر وقد أتى بلفظ النهي وكلاهما صحيح .

وَقَالَ ابن الأثير : كثير من روايات هذا الحديث لا يبيع بإثبات الياء والفعل غير مجزوم وذلك لحن وإن صحت الروايات فتكون لا نافية وقد أعطيت معنى النهي لأنه إذا نفى هذا البيع فكأنه قد استمر عدمه والمراد من النهي عن الفعل إنما هو طلب إعدامه واستبقاء عدمه فكان النهي الوارد من الواجب صدقه يفيد ما يراد من النهي .

(وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ) الخطبة بكسر الخاء اسم من خطب يخطب من باب نصر ينصر فهو خاطب .

وأما الخطبة بالضم فهو من القول والكلام .

وصورته : أن يخطب الرجل امرأة فتركن إليه ويتفقان على صداق معلوم ويتراضيان ولم يبق إلا العقد فيجيء آخر ويخطب ويزيد في الصداق وهذا إنما يحرم إذا حصل التراضي صريحاً فإن لم يصرح ولكن جرى ما يدل عليه كالمشاورة والسكوت عند الخطبة فالأصح أنه لا يحرم .

وَقَالَ بعض الْمَالِكِيَّةِ : لا يحرم حتى رضوا بالتزويج وسمى المهر واستدل بفاطمة بنت قيس خاطبها أبو جهم ومعاوية فلم ينكر الشارع ذلك بل خطبها لأسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وقد يقال لعل الثاني لم يعلم بخطبة الأول وأما الشارع فأشار بأسامة لأنه خطب ولم يعلم أنها رضيت بواحد منهما ولو أخبرته لم يشر عليهما .

وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتُكَفَّ مَا فِي إِنَائِهَا».

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : اختلف أصحابنا في ذلك فقليل هو مجرد الرضى والميل إليه وقيل تسميته الصداق وزعم الطَّبْرِيُّ : أن النهي فيها منسوخ بخطبته عليه السلام فاطمة بنت قيس لأسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم ذكر الأخ هنا أيضًا فخرج الغالب وإلا فيحرم الخطبة على خطبة الذمي أيضًا، والحاصل أنه لا مفهوم له يعمل به.

وقيل : باختصاص التحريم إذا كان الخاطب مسلمًا.

(وَلَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةَ) بالرفع خبر بمعنى النهي وبالكسر نهى حقيقي.

(طَلَاقَ أُخْتِهَا) ومعناه نهى المرأة الأجنبية أن تسأل الزوج طلاق زوجته لينكحها ويصير لها من نفقته ومعاشرتها ما كان للمطلقة فعبر عن ذلك بقوله : (لِتُكَفَّ مَا فِي إِنَائِهَا) يقال أكفأت الإناء إذا كببته وكفأته وأكفأته إذا أملت.

وَقَالَ التِّيمِّيُّ : هذا مثل لإمالة الضرة حق صاحبته من زوجها إلى نفسها، وفي رواية أبي الحسن لتكفأ بفتح الفاء.

وَقَالَ ابن التين : وهو ما سمعناه.

وَقَالَ ابن قرقول : ويروى لتكتفى ويروى وتستكفى ما في صحفتها أي : قلبه لتفرغه من خير زوجها لطلاقه إياها وقد يستهل الهمزة.

وقيل : وصورته : أن يخطب الرجل المرأة وله امرأة فتشترط عليه طلاق الأولى لتنفرد به.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ : المراد بأختها غيرها سواء كانت أختها في النسب والإسلام أو كافرة.

وفي الحديث : النهي عن بيع الحاضر للبادي وإنما نهى عنه لأن فيه التضيق على الناس وأهل الحاضرة أفضل لإقامتهم الجماعات وعلمهم وغير ذلك.

واختلف في أهل القرى هل مرادون بهذا الحديث فَقَالَ مالك : إن كانوا يعرفون الأثمان فلا بأس به وإن كانوا يشتهون البادية فلا يباع ولا يشار عليهم وقال الشَّيْخُ زين الدين لا يلزم من النهي عن البيع تحريم الإشارة عليه إذا استشاره وهو قول الأَوْزَاعِيِّ قَالَ : وقد أمر بنصح في بعض طرق هذا الحديث وهو قوله إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له.

وحكى الرافعي عن أبي الطيب وأبي إسحاق المروزي : أنه يجب عليه إرشاده إليه بذلاً للنصيحة وعن أبي حفص بن الوكيل أنه لا يرشده توسعاً على الناس وقد نقل مثله عن مالك .

بل حكى ابن العربي عنه : أنه لو سأله عن السعر لا يخبره به لحق أهل الحضرة ثم ظاهر الحديث : تحريم بيع الحاضر للبادي سواء كان الحضري هو الذي التمس ذلك من البدوي أو كان البدوي هو الذي سأل الحضري في ذلك وجزم الرافعي بأنه إنما يحرم إذا ابتدأ الحضري لسؤاله ذلك وفيه نظر لخروجه عن ظاهر الحديث .

وخصص بعض أصحاب الشافعي تحريم بيع الحاضر للبادي بما إذا تربص الحاضر سلعة البادي ليغالي في ثمنها فأما إذا باعها الحضري للبادي بسعر يومه فلا بأس به . وفي التقييد بذلك مخالفة لظاهر الحديث ولفهم راوي الحديث وهو ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إذ سئل عن ذلك فَقَالَ لا يكون له سمساراً فلم يفرق بين أن يبيع له في ذلك اليوم بسعر يومه أو يتربص له ليزداد ثمنه وظاهر الحديث أيضاً تحريم بيع الحاضر للبادي سواء كان البادي يريد بيعه في يومه أو يريد الإقامة والتربص بسلعته .

وحمل الرافعي النهي على الصورة الأولى فَقَالَ : فيما إذا قصد البُدي الإقامة في البلد لبيعه على التدريج فسأله تفويضه إليه فلا بأس به لأنه لم يضر بالناس ولا سبيل إلى منع المالك عنه لما فيه من الإضرار له .

وفي الحديث : حجة لمن ذهب إلى تحريم بيع الحاضر للبادي وهو قول أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو قول مالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وحكي عن مجاهد جوازه وهو قول أبي حنيفة وآخرين قالوا إن النهي منسوخ ثم اختلفوا هل يقتضي النهي الفساد أم لا فذهب مالك وأحمد إلى أنه لا يصح بيع الحاضر للبادي .

وذهب الشافعي والجمهور إلى أنه يصح وإن حرم تعاطيه .

وفيه : حجة لمن ذهب إلى تعميم التحريم في بيع الحاضر للبادي سواء كان البلد كبيراً بحيث لا يظهر لتأخير الحاضر متاع البدوي فيه تأثيراً أم صغيراً وسواء

كان متاع البادي كثيرًا أو قليلًا لا يوسع على أهل البلد لو باعه البادي بنفسه وسواء كان ذلك المتاع يعم وجوده أم يعز وسواء رخص سعر ذلك المتاع أم فلا وحمل البغوي في التهذيب النهي فيه على ما يعم الحاجة إليه سواء فيه المطعومات وغيرها كالصوف وغيره أما ما لا يعم الحاجة إليه كالأشياء النادرة فلا يدخل تحت النهي .

وفيه : نظر لا يخفى وفي التوضيح فإن فعل وباع هل يؤدب .

قَالَ ابن القاسم : نعم إن اعتاده وَقَالَ ابن وهب لمالك يزجر عالمًا أو جاهلًا ولا يؤدب والله أعلم .

وفي الحديث أَيضًا : النهي عن النجش ولا خيار فيه إذا وقع خلافًا لمالك وابن حبيب وعن مالك إنما له الخيار إذا علم وهو عيب من العيوب كما في المصرة وعن ابن حبيب لا خيار إذا لم يكن للبائع مواطاة .

وَقَالَ أهل الظاهر : البيع باطل مردود على بائعه إذا أثبت ذلك وفي الحديث أَيضًا : النهي عن البيع على بيع أخيه وصورته قد مرت في أول الباب وهذا محله عند التراكن والاقتراب فأما البيع والشراء فيمن يزيد فلا بأس فيه بالزيادة على زيادة أخيه وذلك لما رواه التِّرْمِذِيُّ من حديث أنس أَيضًا رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ باع حلسًا وقدحًا وَقَالَ : من يشتري هذا الحلس والقدح فَقَالَ رجل : أخذتهما بدرهم فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «من يزيد على درهم فأعطاه رجل درهمين فباعهما منه» ، وأُخْرِجَهُ بقية الأربعة وهو قول مالك وَالشَّافِعِيُّ وجمهور أهل العلم وكره بعض أهل العلم منهم إبراهيم النخعي الزيادة على زيادة أخيه ولم يروا صحة هذا الحديث وضعفه الأزدي بالأخصر بن عجلان في سنده وحجة الجمهور على تقدير عدم الثبوت أنه لو ساوم وأراد شراء سلعة وأعطى فيها ثمنًا لم يرض به صاحب السلعة ولم يركن إليه لبيعه فإنه يجوز لغيره طلب شرائها قطعًا ولا يقول أحد إنه يحرم السوم بعد ذلك قطعًا كالخطبة على خطبة أخيه إذا رد الخاطب الأول فإنه لا فرق بين الموضعين ، وذكر التِّرْمِذِيُّ عن بعض أهل العلم جواز ذلك فيمن يزيد في الغنائم والموارث .

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الْبَابُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى مُشْتَرِكٌ لَا يَخْتَصُّ غَنِيمَةً وَلَا مِيرَاثًا فَإِنْ قِيلَ رَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ رِوَايَةِ ابْنِ لَهْيَعَةَ قَالَ: نَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ «وَلَا يَبِيعُ أَحَدُكُمْ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ إِلَّا الْغَنَائِمَ وَالْمَوَارِيثَ» ثُمَّ رَوَاهُ مِنْ طَرِيقَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: عَنْ الْوَاقِدِيِّ مِثْلَهُ فَالْجَوَابُ: أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْحَدِيثَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ وَعَلَى مَا كَانُوا يَعْتَادُونَ فِيهِ مَزَايِدَةٌ وَهِيَ الْغَنَائِمُ وَالْمَوَارِيثُ فَإِنْ وَقَعَ الْبَيْعُ مِنْ غَيْرِهِمَا مَزَايِدَةٌ فَالْمَعْنَى وَاحِدٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَفِي الْحَدِيثِ أَيْضًا: النَّهْيُ عَنِ الْخُطْبَةِ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ بَعْضُهُ فِي الْبَيْعِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَلَا تَنَاجَشُوا وَبَعْضُهُ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ قَوْلُهُ لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الْبَيْعِ بَعْضُهُ وَهُوَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَفِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْهُ بَعْضُهُ وَهُوَ لَا تَنَاجَشُوا.

وَفِي النِّكَاحِ بَعْضُهُ: وَهُوَ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ وَلَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَفِيهِ بَعْضُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَهُوَ قَوْلُهُ لَا تَسْأَلُ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لَتَكْفًا مَا فِي إِنْثَائِهَا وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي النِّكَاحِ بِتَمَامِهِ وَلَمْ يَذْكُرِ السُّوْمَ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي النِّكَاحِ بَيْعُهُ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ.

وَفِي التِّجَارَاتِ بَيْعُهُ: لَا تَنَاجَشُوا وَفِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَعْضُهُ لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَلَا يَسُومُ عَلَى سُومِ أَخِيهِ وَفِيهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ بَيْعُهُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

تَتَمَّة:

اعْلَمْ أَنَّ الْبَيْعَ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ وَالسُّوْمَ عَلَى سُومِ أَخِيهِ مُحَلٌّ ذَلِكَ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الثَّمَنِ وَرَكُونِ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ كَمَا مَرَّ فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَرِيحًا فَلَا خِلَافَ فِي التَّحْرِيمِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا فَفِيهِ وَجْهَانِ لِلشَّافِعِيَّةِ.

وَنَقَلَ ابْنُ حَزْمٍ: اشْتَرَاطَ الرُّكُونِ عَنْ مَالِكٍ وَقَالَ: إِنْ لَفِظَ الْحَدِيثُ لَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

59 - باب بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ⁽¹⁾

وتعقب: بأنه لا بد من أمر مبين لوضع التحريم في السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما نقله ابن عبد البر فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك.

وقد استثنى بعض الشافعية من تحريم البيع والسوم على الآخر ما إذا لم يكن المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً وبه قال ابن حزم واحتج بحديث الدين النصيحة لكن لم ينحصر النصيحة في البيع والسوم فله أن يعرفه أن قيمتها كذا وإنك إن بعته هكذا مغبون من غير أن يزيد فيها فيجمع بذلك بين المصلحتين وذهب الجمهور إلى صحة البيع المذكور مع تأييم فاعله وعند المالكية والحنابلة في فساده روايتان وبه جزم أهل الظاهر، والله تعالى أعلم.

59 - باب بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ

(باب بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ) على وزن المُفَاعَلَةِ من الزيادة وهو يقتضي التشارك في

- (1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: أراد الإمام البخاري رحمه الله تعالى بهذه الترجمة استثناء ذلك، وأن ذلك لا يدخل في النهي عن البيع على بيع أخيه، وقال الحافظ: لما تقدم في الباب قبله النهي عن السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه، وقد أوضحته في الباب الذي قبله، وأشار بذلك إلى ما قال قبل ذلك بلفظ: ومحلّه بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر فإن كان ذلك صريحاً فلا خلاف في التحريم، وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية، ونقل ابن حزم اشتراط الركون عن مالك، وقال: إن لفظ الحديث لا يدل عليه، وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لأن السوم في السلعة التي تباع فيمن يزيد لا يحرم اتفاقاً كما نقله ابن عبد البر، فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك، اهـ.
- ثم قال: وورد في البيع فيمن يزيد حديث أنس رضي الله عنه «أنه ﷺ باع حلساً وقدحاً» الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولاً ومختصراً، وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أخرجه البزار من حديث سفيان بن وهب سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة فإن في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف، وأخرج ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني عن ابن عمر رضي الله عنهما «نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدهم على بيع أحد حتى يذر إلا الغنائم والموارث» وكأنه خرج على الغالب فيما يعتاد فيه البيع مزايدة وهي الغنائم والموارث، ويلتحق بهما غيرهما للاشتراك في الحكم، وقد أخذ بظاهره الأوزاعي وإسحاق فحصر الجواز ببيع المغنم والموارث، وعن إبراهيم النخعي أنه كره بيع من يزيد، ثم أورد المصنف حديث جابر في بيع المدبر، واعترضه الإسماعيلي فقال: ليس في قصة المدبر بيع المزايدة، وأجاب ابن بطال =

وَقَالَ عَطَاءٌ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِبَيْعِ الْمَغَانِمِ فِيمَنْ يَزِيدُ.

2141 - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ الْمُكْتَبِيُّ، عَنْ

عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا

أصل الفعل بين اثنين لما تقدم في الباب الذي قبله النهي عن السوم على السوم أراد أن يبين موضع التحريم منه وكان المصنف أشار بالترجمة إلى تضعيف ما أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ وَهْبٍ سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الْمَزَايِدَةِ فَإِنْ فِي إِسْنَادِهِ ابْنُ لَهِيعةَ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) وَهُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ: (أَذْرَكْتُ النَّاسَ لَا يَرَوْنَ بَأْسًا بِبَيْعِ الْمَغَانِمِ فِيمَنْ يَزِيدُ) وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ وَكِيعٍ عَنْ سُفْيَانَ عَمَّنْ سَمِعَ مُجَاهِدًا وَعَطَاءً قَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ وَرَوَى هُوَ وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ ابْنِ عِيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: لَا بَأْسَ بِبَيْعِ مَنْ يَزِيدُ وَكَذَلِكَ كَانَتْ تَبَاعُ الْأَخْمَاسُ وَهَذَا أَعَمُّ مِنْ تَقْيِيدِ الْبُخَارِيِّ بِبَيْعِ الْمَغَانِمِ وَقَدْ ذَكَرَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ مَا فِيهِ الْكُفَايَةُ.

(حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بِكسر الباء الموحدة أَبُو مُحَمَّدٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ) هُوَ ابْنُ ذَكْوَانَ الْمُعَلِّمِ. (الْمُكْتَبِيُّ) بِلَفْظِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ التَّكْتِيبِ. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: مِنَ الْإِكْتَابِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

(عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَجُلًا) هَذَا الرَّجُلُ مِنَ الْأَنْصَارِ كَمَا فِي رِوَايَةِ لِمَسْلَمٍ وَفِي رِوَايَةِ لِمَسْلَمٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَذْرَةَ يُقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكَورٍ وَكَذَا وَقَعَ بِكُنْيَتِهِ عَنْ أَبِي دَاوُدَ وَالتَّسَائِي.

⁼ بَانَ شَاهِدُ التَّرْجُمَةِ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» قَالَ فَعَرَضَهُ لِلزِّيَادَةِ لِيَسْتَقْصِي فِيهِ لِلْمُفْلِسِ الَّذِي بَاعَهُ عَلَيْهِ، اهـ مُخْتَصَرًا.

وَأَجَابَ شَيْخُ مِثَاقِنَا الدَّهْلَوِيُّ فِي تَرَاجُمِهِ عَنْ تَعْقِبِ الْأَسْمَاعِيلِيِّ بِأَنَّهُ اسْتَدَلَ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ الْمَزَايِدَةِ بِهَذَا الْحَدِيثِ اقْتِضَاءً، كَأَنَّهُ يَقُولُ كَانَ الَّذِي دَبَّرَهُ مُفْلِسًا مُحْتَاجًا وَبِيعَ الْمَغَالِيسَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالْمَزَايِدَةِ، وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا رَأَى أَنَّهُ لَا يَهْتَدِي لِأَمْرِهِ تَوَلَّى الْبَيْعَ مِنْ قَبْلِهِ كَمَا يَتَوَلَّى الْوَلِيُّ عَقُودَ الصَّبِيِّ، فَلَوْ زَادَ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ كَانَتْ الْغَبْطَةُ ظَاهِرَةً، فَلَمْ يَخِيرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا الْبَيْعَ، اهـ كَذَا فِي الْأَصْلِ.

أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ دُبُرٍ، فَاحْتَنَاجَ، فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِكَذَا وَكَذَا فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي تَجْرِيدِ الصَّحَابَةِ فِي بَابِ الْكُنَى: أَبُو مَذْكَورُ الصَّحَابِيِّ.
(أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ) واسمه يعقوب على ما ذكره النَّسَائِيُّ وكذا في رواية لمسلم وأبي داود.

(عَنْ دُبُرٍ) بَأَن قَالَ: أَنْتَ حَرٌّ بَعْدَ مَوْتِي، (فَاحْتَنَاجَ) أَي: إِلَى بَيْعِهِ، (فَأَخَذَهُ النَّبِيُّ ﷺ)، فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (بِضَمِّ النُّونِ مُصَغَّرًا) النَّحَامُ بِفَتْحِ النُّونِ وَتَشْدِيدِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ الْعَدُوِّي الْقُرْشِيِّ وَوَصَفَ بِالنَّحَامِ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ دَخَلَتْ الْجَنَّةُ فَسَمِعَتْ نَحْمَةً نَعِيمٍ فِيهَا وَالنَّحْمَةُ السُّعْلَةُ أَسْلَمَ قَدِيمًا وَأَقَامَ بِمَكَّةَ إِلَى قَبِيلِ الْفَتْحِ وَكَانَ يَمْنَعُهُ قَوْمُهُ مِنَ الْهَجْرَةِ لَشَرَفِهِ فِيهِمْ لِأَنَّهُ كَانَ يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا أَقِمْ عِنْدَنَا عَلَى أَيِّ دِينٍ شِئْتَ وَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ اعْتَنَقَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَبْلَهُ وَاسْتَشْهَدَ يَوْمَ الْيَرْمُوكِ سَنَةَ خَمْسٍ عَشْرَةٍ وَقِيلَ اسْتَشْهَدَ يَوْمَ أَجْنَادِينَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ عَشْرَةٍ وَقَدْ عَلِمَ مِمَّا ذَكَرَ أَنَّ النَّحَامَ صِفَةُ لَنَعِيمٍ وَوَقَعَ لِلْبُخَارِيِّ فِي بَابِ مَنْ رَدَّ أَمْرًا لِسُفْيِهِ وَالضَّعِيفِ الْعَقْلَ عَقِيبَ بَابِ: الْاسْتِقْرَاضِ فَابْتَاعَهُ مِنْهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَامِ.

وكذا في رواية التِّرْمِذِيِّ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النَّحَامِ.

وكذا وقع عند أَحْمَدَ وَالصَّوَابِ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا وَقَعَ هَهُنَا وَزِيَادَةُ ابْنِ خَطَّاءٍ مِنْ بَعْضِ الرِّوَاةِ (بِكَذَا وَكَذَا) قَدْ بَيَّنَّهَ مُسْلِمٌ فِي رِوَايَتِهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ بِسَبْعِمِائَةٍ أَوْ تِسْعِمِائَةٍ.

(فَدَفَعَهُ) أَي: دَفَعَ النَّبِيُّ ﷺ الثَّمَنَ الَّذِي بَاعَ (إِلَيْهِ) أَي: إِلَى الرَّجُلِ الْمَذْكَورِ.
وَفِي رِوَايَةِ التِّرْمِذِيِّ: فَمَاتَ وَلَمْ يَكُنْ سَيِّدُهُ مَاتَ كَمَا هُوَ مُصْرَحٌ بِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ.

وَقَدْ بَيَّنَّ الشَّافِعِيُّ خَطَأَ ابْنِ عِيْنَةَ مِنْهَا بَعْدَ أَنْ رَوَاهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ شَرِيكَ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا مَاتَ وَتَرَكَ مَدْبَرًا وَدِينًا ثُمَّ قَالَ الْبَيْهَقِيُّ: وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى خَطَأِ شَرِيكَ فِي ذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ : وَقَدْ رَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَحُسَيْنُ الْمَعْلَمِ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ سَهِيلٍ كُلُّهُمْ عَنْ عَطَاءٍ لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذِهِ اللَّفْظَةَ بَلْ صَرَحُوا بِخِلَافِهَا .

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَسْتِقْرَاضِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرَقٍ كَثِيرَةٍ وَأَخْرَجَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ أَعْتَقَ غَلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ : « مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي » فَاشْتَرَاهُ نَعِيمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ قَالَ عَمْرُو : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ أَوَّلِ .

وَفِي لَفْظٍ لَهُ فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ قَالَ : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ ثَنَا هَشِيمٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ كَهِيلٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ غَلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبِيعَ بِسَبْعِمِائَةِ أَوْ تِسْعِمِائَةٍ .

وَفِي لَفْظٍ قَالَ : بَعَثَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْتَ أَحَقُّ بِثَمْنِهِ وَاللَّهُ أَغْنَى عَنْهُ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ دَبْرٌ غَلَامًا لَهُ فَمَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مَالًا غَيْرُهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ النِّحَامِ ، الْحَدِيثُ ، وَقَدْ مَرَّ مَا فِيهِ مِنَ الْخَطَأِ آنفًا فَتَذَكَّرْ .

وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ طَرَقٍ كَثِيرَةٍ : فَمِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يَقَالُ لَهُ أَبُو مَذْكَورٍ أَعْتَقَ غَلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ يَقَالُ لَهُ : يَعْقُوبُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَدَعَا بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَنْ يَشْتَرِيهِ ؟ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِثَمَانِمِائَةِ دِرْهَمٍ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ . وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : دَبْرٌ رَجُلٌ مِنْ غَلَامًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النِّحَامِ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عَدِي ، الْحَدِيثُ فَتَفْطَنْ .

قَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ : لَيْسَ فِي قِصَّةِ الْمَدْبَرِ بَيْعُ الْمَزَايِدَةِ فَإِنْ بَاعَ الْمَزَايِدَةَ أَنْ يُعْطِيَ بِهِ أَحَدٌ ثَمَنًا ثُمَّ يُعْطَى بِهِ غَيْرُهُ زِيَادَةً عَلَيْهَا ، انْتَهَى .

وأجاب : ابن بطال بأن شاهد الترجمة منه قوله في الحديث من يشتريه مني فعرضه للزيادة ليستقصي ثمنه للمفلس الذي باعه عليه هذا .

ولما روى الترمذي حديث جابر رضي الله عنه قال : والعمل على هذا الحديث عند بعض أصحاب العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم لم يروا ببيع المدبر بأساً وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ومالك والأوزاعي .

وفي التلويح : اختلف العلماء هل المدبر يباع أم لا فذهب أبو حنيفة ومالك وجماعة من أهل الكوفة إلى أنه ليس للمسيد أن يبيع مدبره وأجازاه الشافعي وأحمد وأبو ثور وإسحاق وأهل الظاهر وهو قول عائشة رضي الله عنهما ومجاهد والحسن وطاوس وكرهه ابن عمرو وزيد بن ثابت ومحمد بن سيرين وابن المسيب والزهري والشعبي والتخفي وابن أبي ليلى والليث بن سعد .

وعن الأوزاعي : لا يباع إلا من رجل يريد عتقه وجوز أحمد بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وعن مالك يجوز بيعه عند الموت ولا يجوز في حال الحياة كذا ذكره ابن الجوزي عنه وحكى مالك إجماع أهل المدينة على بيع المدبر أو هبته وعند أئمتنا الحنفية المدبر على نوعين :

مدبر مطلق : نحو ما إذا قال لعبده إذا مت فأنت حر أو أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو دبرتك فحكم هذا أنه لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويؤجر وتوطأ المدبرة وتنكح ويموت المولى يعتق المدبر من ثلث ماله ويسعى في ثلثه أي : ثلثي قيمته إن كان المولى فقيراً أو لم يكن له مال غيره ويسعى في كل قيمته لو كان مديوناً بدين يستغرق جميع ماله .

النوع الثاني : مدبر مقيد : نحو قوله إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا فأنت حر أو قال إن مت إلى عشر سنين أو بعد موت فلان ويعتق إن وجد الشرط وإلا فيجوز بيعه .

واحتجوا في عدم جواز بيع المدبر المطلق بما رواه الدارقطني من رواية عبيدة بن حسان عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ : «المدبر لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث» فإن قيل :

قال الدارقطني: لم يسنده غير عبيدة بن حسان وهو ضعيف وإنما هو عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا منه قوله: وروى الدارقطني أيضًا عن علي بن ظبيان ثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا وغير ابنِ ظبيان يرويه مَوْقُوفًا وعلي بن ظبيان ضعيف.

فالجواب: أنه احتج بهذا الحديث الكرخي والطحاوي والرازي وغيرهم وهم أساطين في الحديث.

وَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِي: أن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رد بيع المدبرة في ملأ خير القرون وهم حضور متوافرون وهذا إجماع منهم أن بيع المدبر لا يجوز والجواب عن حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من وجوه:

الأول: ما قاله ابن بطال من أنه لا حجة فيه لأن في الحديث أن سيده كان عليه دين فثبت أن بيعه كان لذلك.

الثاني: أنها قضية عين تحتل التأويل وتأوله بعض المَالِكِيَّةِ على أنه لم يكن له مال غيره فرد بصرفه.

الثالث: أنه يحتمل أنه باع منفعة بأن آخره والإجارة تسمى بيعًا بلغة أهل اليمن لأن فيها بيع المنفعة ويؤيده ما ذكره ابن حزم فَقَالَ: وروي عن أبي جعفر محمد بن علي عن النَّبِيِّ ﷺ أنه باع خدمة المدبر.

وَقَالَ ابن سيرين: لا بأس ببيع خدمة المدبر وكذا قَالَ ابن المسيب.

وذكر أَبُو الْوَلِيدِ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ باع خدمة المدبر.

الرابع: أن سيد المدبر الذي باعه النَّبِيُّ ﷺ كان سفيها فلهذا تولى عليه الصلاة والسلام بيعه بنفسه وبيع المدبر عند من يجوزه لا يفتقر فيه إلى بيع الإمام.

الخامس: أنه يحتمل أنه باعه في وقت كان يباع الحر المديون كما روي أنه ﷺ باع حرًا بدينه ثم نسخ بقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280]، والله أعلم.

60 - باب النَّجْشِ⁽¹⁾، وَمَنْ قَالَ: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ»

60 - باب النَّجْشِ، وَمَنْ قَالَ: «لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ»

(باب النَّجْشِ) بفتح النون وسكون الجيم وفتحها وبمعجمة وهو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد، ويقال: نَجَشْتُ الصَّيْدَ أَنْجَشُهُ بِالضَّمِّ نَجْشًا، وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها كما مر سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الإثم وقد يقع بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش وقد يختص به البائع كمن يخبر بأنه اشترى سلعته بأكثر مما اشتراها به ليغرّ غيره بذلك كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب.

وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ: النَّجْشُ الْخَتْلُ وَالْخَدِيعَةُ وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّائِدِ: نَاجِشٌ لِأَنَّهُ يَخْتَلُ الصَّيْدَ وَيَحْتَالُ لَهُ.

(وَمَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ) عطف على النجش وقوله ذلك إشارة إلى

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: بفتح النون وسكون الجيم بعدها معجمة - هو في اللغة تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد، وفي الشرع الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتركان في الإثم، ويقع ذلك بغير علم البائع، وقد يختص به البائع، كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغرّ غيره بذلك، كما سيأتي من كلام الصحابي في هذا الباب، وقال ابن قدامة: النجش الختل والخديعة، ومنه قيل للصائد ناجش لأنه يختل الصيد ويحتال له، اهـ. وما أشار إليه الحافظ من كلام الصحابي هو قول ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن، وهو طرف من حديث أورده المصنف في الشهادات في باب قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِمَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77] أخرج فيه البخاري عن عبد الله بن أبي أوفى قال: أقام رجل سلعته فحلف بالله لقد أعطى فيها ما لم يعط فنزلت، قال ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن، وأطلق ابن أبي أوفى على من أخبر بأكثر مما اشترى أنه ناجش لمشاركته لمن يزيد في السلعة في غرور الغير فاشتركا في الحكم لذلك، وكونه أكل ربا بهذا التفسير. وقد اتفق أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم، وقيد ابن عبد البر وابن العربي وابن حزم التحريم بأن تكون الزيادة المذكورة فوق ثمن المثل، قال ابن العربي: فلو أن رجلاً رأى سلعة رجل تباع بدون قيمتها فزاد فيها لتنتهي إلى قيمتها لم يكن ناجشاً عاصياً، بل يؤجر على ذلك بنيته، وقد وافقه على ذلك بعض المتأخرين من الشافعية، وفيه نظر إذ لم تتعين النصيحة في أن يوهّم أنه يريد الشراء فالذي يريد النصيحة مندوحة عن ذلك أن يعلم البائع بأن =

البيع الذي وقع بالنجش وكأنه يشير إلى ما أَخْرَجَهُ عبد الرزاق من طريق عمر بن عبد العزيز أن عاملاً له باع سبياً فَقَالَ له : لولا أنني كنت أزيد فأنفقه⁽¹⁾ لكان كاسداً فَقَالَ له عمر هذا نجش لا يحل فبعث منادياً ينادي أن البيع مردود وأن البيع لا يحل .

قَالَ ابن بطال : أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك فنقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع وهو قول أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه والمشهور عند المالكية منع ذلك وثبوت الخيار وهو وجه للشافعية قياساً على المصرة والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم وهو قول الحنفية .
وَقَالَ الرافعي : أطلق الشافعي في المختصر تعصية الناجش وشرط في

= قيمة سلعتك أكثر من ذلك، ثم هو باختياره بعد ذلك، ويحتمل أن لا يتعين عليه إعلامه بذلك حتى يسأله للحديث الآتي «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استصح أحدكم أخاه فلينصحه»، اه مختصراً.

وقال الحافظ أيضاً : قال ابن بطال أجمع العلماء على أن الناجش عاص بفعله، واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك، ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع، وهو قول أهل الظاهر، ورواية عن مالك، وهو المشهور عند الحنابلة، إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه، والمشهور عند المالكية في ذلك ثبوت الخيار، وهو وجه للشافعية قياساً على المصرة، والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم وهو قول الحنفية، اه.

وفي الأوجز عن المغني : إن اشترى مع النجش فالشراء صحيح في قول أكثر أهل العلم منهم الشافعي وأصحاب الرأي، وعن أحمد البيع باطل اختياره أبو بكر، وهو قول مالك لأن النهي يقتضي الفساد، ولنا أن النهي عاد إلى الناجش لا إلى العاقد فلم يؤثر في البيع، ولأن النهي لحق الآدمي فلم يفسد العقد كتلقي الركبان، لكن إن كان في البيع غبن لم تجر العادة بمثله فللمشتري الخيار بين الفسخ والإمضاء كما في تلقي الركبان، وإن كان يتغابن بمثله فلا خيار له، سواء كان النجش بمواطأة البائع أو لا، وقال أصحاب الشافعي إن لم يكن ذلك بمواطأة البائع. وعلمه فلا خيار له، واختلفوا فيما إذا كان بمواطأة منه، فقال بعضهم : لا خيار للمشتري لأن التفريط منه حيث اشترى ما لا يعرف قيمته، ولنا : أنه تغرير بالعاقد فإذا كان مغبوناً ثبت له الخيار كما في تلقي الركبان، ولو قال البائع أعطيت بهذه السلعة كذا وكذا فصدقه المشتري واشترى بذلك ثم بان كاذباً فالبيع صحيح للمشتري الخيار أيضاً لأنه في معنى النجش، اه ما في الأوجز والبسط فيه.

(1) قوله : فأنفقه من التفاق بفتح النون بمعنى الرواج.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى: النَّاجِشُ: أَكَلُ رَبًّا خَائِنٌ

تعصيته من باع على بيع أخيه أن يكون عالمًا بالنهي .

وأجاب الشارحون: بأن النجش خديعة وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وإن لم يعلم هذا الحديث بخصوصه بخلاف البيع على بيع أخيه فقد لا يشترك فيه كل أحد واستشكل الرافعي بأن البيع على بيع أخيه إضرار والإضرار يشترك في علم تحريره كل أحد قَالَ فالوجه تخصيص المعصية بمن علم التحريم انتهى .

وقد حكى البيهقي في المعرفة والسنن عن الشَّافِعِيِّ تخصيص التعصية في النجش أيضًا بمن علم النهي فظهر أن ما قاله الرافعي بحث منصوص .

ولفظ الشَّافِعِيِّ: النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطي بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقنّدي به السوام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سومه فمن نجش فهو عاص بالنجش إن كان عالمًا بالنهي والبيع جائز لا يفسده معصيته رجل نجش عليه .

(وَقَالَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى) هو عبد الله بن أبي أوفى بفتح الهمزة وبالفاء والقصر واسم أبي أوفى علقمة بن خالد بن الحارث أَبُو إِبراهيم .

وقيل: أَبُو مُحَمَّد .

وقيل: أَبُو معاوية أخو زيد بن أبي أوفى لهما ولأبيهما صحبة وهو آخر من مات من الصحابة بالكوفة .

(النَّاجِشُ: أَكَلُ رَبًّا) ويروى أكل الربا بالالف واللام .

(خَائِنٌ) وهذا طرف من حديث أورده البُخَارِيُّ في الشهادات في باب قول الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ [آل عمران: 77] ثم ساق فيه من طريق يزيد بن هارون عن السكسكي عن عبد الله بن أبي أوفى قَالَ: أقام رجل سلعته فحلف بالله لقد أعطى بها ما لم يعط، فنزلت .

قَالَ ابن أبي أوفى: الناجش أكل ربا خائن وقد أَخْرَجَهُ ابن أبي شيبة وسعيد ابن جبير عن يزيد مقتصرين على الموقوف وأَخْرَجَهُ الطبراني من وجه آخر عن ابن أبي أوفى مَرْفُوعًا لکن قَالَ ملعون بدل خائن ثم قوله: أكل ربا .

وَهُوَ خِدَاعٌ بَاطِلٌ لَا يَحِلُّ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ،

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَي كَأَكْلِ الرِّبَا.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَالْمُرَادُ الْمُبَالَغَةُ فِي كَوْنِهِ عَاصِيًا مَعَ عِلْمِهِ بِالنَّهْيِ كَمَا أَنْ أَكَلَ الرِّبَا عَاصٍ مَعَ عِلْمِهِ بِحَرَمَةِ الرِّبَا وَقَوْلُهُ خَائِنٌ خَبَرَ بَعْدَ خَبَرٍ وَخِيَانَتُهُ فِي كَوْنِهِ غَاشًّا خَادِعًا هَذَا.

وَأَطْلَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى عَلَى مَنْ أَخْبَرَ بِأَكْثَرِ مِمَّا اشْتَرَى بِهِ أَنَّهُ نَاجَشٌ لِمَشَارَكَتِهِ لِمَنْ يَزِيدُ فِي السَّلْعَةِ وَهُوَ لَا يَرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيهَا فِي تَغْرِيرِهِ الْغَيْرِ فَاشْتَرَا فِي الْكَمِّ لَذَلِكَ.

وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَفْسِيرِ النَّجَشِ فِي الشَّرْعِ بِمَا تَقَدَّمَ.

وَقِيدَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ وَابْنُ الْعَرَبِيِّ وَابْنُ حَزْمٍ التَّحْرِيمَ بِأَنْ يَكُونَ الزِّيَادَةُ الْمَذْكُورَةُ فَوْقَ ثَمَنِ الْمَثَلِ.

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا رَأَى سَلْعَةً رَجُلٌ تَبَاعَ بِدُونِ قِيَمَتِهَا فَزَادَ فِيهَا لَتَنْتَهَى إِلَى قِيَمَتِهَا لَمْ يَكُنْ نَاجِشًا عَاصِيًا بَلْ يُؤْجَرُ عَلَى ذَلِكَ بَنِيَّتُهُ وَقَدْ وَافَقَهُ عَلَى ذَلِكَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَمْ تَتَّعِنِ النَّصِيحَةُ فِي أَنْ يُوْهَمَ أَنَّهُ يَرِيدُ الشِّرَاءَ بِأَكْثَرِ مِمَّا يَرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ فَلِلَّذِي يَرِيدُ النَّصِيحَةَ مَدْرُوحَةٌ عَنْ ذَلِكَ بِأَنْ يَعْلَمَهُ بِأَنْ قِيَمَةَ سَلْعَتِكَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ هُوَ بِاخْتِيَارِهِ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَتَّعِنَ عَلَيْهِ إِعْلَامُهُ بِذَلِكَ حَتَّى يَسْأَلَ لِلْحَدِيثِ الْآتِي دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضَهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيَنْصَحْهُ قَالَ الْبُخَارِيُّ.

(وَهُوَ) أَي: النَّجَشُ (خِدَاعٌ) أَي: مُخَادَعَةٌ لِيُغَيِّرَ الْغَيْرَ فَيَزِيدَ وَيَشْتَرِيَ بِأَكْثَرِ.

(بَاطِلٌ) أَي: غَيْرُ حَقٍّ (لَا يَحِلُّ) فَعَلَهُ فَهُوَ مِنْ فَعَلَ الْبَخَارِيُّ رَجِمَهُ اللَّهُ لَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ) أَي: صَاحِبُ الْخَدِيعَةِ فِي النَّارِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَعِيلًا بِمَعْنَى فَاعِلٍ وَالتَّاءُ لِلْمُبَالَغَةِ كَمَا فِي عِلَامَةٍ وَهَذَا التَّعْلِيلُ رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ مِنْ حَدِيثِ قَيْسِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّارِ لَكُنْتُ مِنْ أَمْكِرِ النَّاسِ» وَإِسْنَادُهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ.

2142 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ».

ورواه أبو داود أيضًا بسند لا بأس به.

وَأُخْرِجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الصَّغِيرِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي إِسْنَادِ كُلِّ مِنْهَا مَقَالٌ لَكِنْ مَجْمُوعُهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْمَتْنِ أَصْلًا.

وقد رواه ابن المبارك في البر والصلة عن عوف عن الحسن قَالَ: بلغني أن رسول الله ﷺ قَالَ: فذكره.

(وَمَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا) أَي: شرعنا الذي نحن عليه.

(فَهُوَ رَدٌّ) أَي: مردود عليه فلا يقبل منه وهذا سيأتي موصولاً من حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي كِتَابِ الصَّلَاحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ) عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ النَّجْشِ (قد مر تفسيره وما فيه من أقوال العلماء).

وقد أُخْرِجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي تَرْكِ الْحِيلِ أَيْضًا.

وأخرجه مسلم في البيوع وكذا النَّسَائِيُّ فِيهِ.

وأُخْرِجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: رَوَى أَبُو سَعِيدٍ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَاضِي الْمَدَائِنِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مُوسَى الْبَلْخِيِّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ التَّجِيرِ وَالتَّجِيرِ أَنْ يَمْدَحَ الرَّجُلُ سِلْعَتَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهَا هَكَذَا قَالَ وَلَمْ يَتَابِعْ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ وَالْمَعْرُوفُ هُوَ النَّجْشُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

61 - بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ⁽¹⁾

2143 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، «نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ»،

61 - بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ

(بَابُ بَيْعِ الْغَرَرِ) وهو بفتح الغين المعجمة وبراءين أو لاهما مفتوحة وهو في

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: الغرر - بفتح المعجمة وبراءين - وحبل الحبله - بفتح المهملة والموحدة - وقيل في الأول: بسكون الموحدة وغلطه عياض، وهو مصدر حبلى تحبل حبلاً، والحبله جمع حابل مثل كتبه وكاتب، والهاء فيه للمبالغة، وقيل: حبله مصدر يسمى به المحبول، ثم إن عطف حبل الحبله على بيع الغرر من عطف الخاص على العام، ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحاً، وكأنه أشار إلى ما أخرجه أحمد بطريق سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر قال: نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر، وقد أخرج مسلم النهي عن بيع الغرر من حديث أبي هريرة وابن ماجه من حديث ابن عباس والطبراني من حديث سهل ابن سعد، قال النووي: النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع يدخل تحته مسائل كثيرة جداً، ويستثنى من بيع الغرر أمران: أحدهما: ما يدخل في المبيع تبعاً، فلو أفرد لم يصح بيعه.

والثاني: ما يتسامح بمثله، إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه، فمن الأول بيع أثاث الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل، ومن الثاني الجبة المحشوة والشرب من في السقاء، قال: وما اختلف العلماء فيه مبنى على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تميزه أو تعيينه فيكون الغرر فيه كالمعدوم، فيصح البيع وبالعكس، وروى الطبراني عن ابن سيرين بإسناد صحيح قال لا أعلم ببيع الغرر بأساً، قال ابن بطال: لعله لم يبلغه النهي وإلا فكل ما يمكن أن يوجد وأن لا يوجد لم يصح، وكذلك إذا كان لا يصح غالباً فإن كان يصح غالباً كالثمرة في أول بدو صلاحها أو كان مستتراً تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لقلة الغرر، ولعل هذا هو الذي أراده ابن سيرين، اهـ مختصراً.

واختلفوا في المراد ببيع حبل الحبله كما بسط في الأوجز، والجملة ما قال الشيخ قدس سره في تقرير الترمذي المعروف بالكوكب الدرّي إذ قال: يحتمل وجهين أن يكون حبل الحبله مبيعاً والبيع على هذا باطل، أو مضروباً به الأجل لأداء الثمن وعلى هذا التقدير فاسد، والفرق بين الفاسد والباطل غير خفى، فإن الباطل غير المشروع بأصله ووصفه كبيع المعدوم، والفاسد المشروع بأصله دون وصفه كالبيع على أن يعطى الثمن حين تنتج نتاج ناقته، والإضافة على الأول إضافة المصدر إلى مفعوله وعلى الثاني بأدنى ملاسة فإن البيع الذي ضرب فيه أجل لأداء الثمن فله نسبة إلى ذلك الأجل أيضاً، ثم لا يخفى عليك أن الكراهة على المعنى الثاني إنما هي إذا أدخل هذا الأجل المجهول في الثمن كما بيناه من قبل، اهـ قلت: وأشار بذلك إلى ما أفاده في باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل فقال: إما أن =

الأصل: الخطر من غَرَّ يَغُرُّ بالكسر، والخطر هو الذي لا يدري أيكون أم لا؟
وَقَالَ ابن عرفة: الغرر هو ما كان ظاهره يغر وباطنه مجهول ومنه سَمِيَ
الشیطان غرورًا لأنه يحمل على محابِّ النفس ووراء ذلك ما يسوء قَالَ: والغرور
ما رأيت له ظاهرًا تحبه وباطنه مكروه أو مجهول.

وَقَالَ الأزهري: بيع الغرر ما يكون على غير عهدة ولا تبعد قَالَ: ويدخل فيه
البيع التي لا يحيط بكنهها المتبايعان.

وَقَالَ صاحب المشارق: بيع الغرر بيع المخاطرة وهو الجهل بالثمن أو
المثمن أو سلامته أو أجله وشري السمك في الماء نوع من أنواع الغرر، وكذا

يشتري مطلقًا عن ذكر النسبة والنقد ثم بعد انعقاد البيع بين أنه يؤدي الثمن بعد أجل، فهذا لا
فساد فيه سواء كان الأجل معينًا أو غير معين، وإما أن يشتري ببيان أنه يؤدي الثمن بعد أجل
فإن سَمِيَ أَجَلًا معينًا جاز وإلا كان العقد فاسدًا لما أن التأجيل في قسمي الشق الأول عدة
ومنه من البائع بعد تمام العقد فيصح، وفي الثاني مدرج في الثمن فالأجل منضمًا إلى دراهم
ثمن، فإن كان الأجل معينًا لا فساد فيه وإلا فالعقد فاسد لجهالة بعض الثمن، اهـ.

وفي حاشية الكوكب: اختلفوا في المراد بحبل الحبل، ف قيل هو البيع بثمر مؤجل إلى أن تلد
الناقة ويلد ولدها، وهذا تفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم، وقيل هو بيع ولد الناقة
الحامل في الحال، وبه قال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، قال ابن التين: محصل
الخلاف هل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين، وعلى الأول هل المراد بالأجل ولادة الأم
أو ولادة ولدها، وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين أو بيع جنين الجنين، فصارت أربعة
أقوال كذا في التعليق الممجد، اهـ.

وبسط الكلام على ذلك في الأوجز، وذكر فيه فقهاء حبل الحبل أي: نتاج النتاج لدابة أو
آدمي، قال ابن عابدين: المراد به ههنا المنتج، وفسره الزيلعي والرازي وغيرهما بحبل
الحبل بالفتحتين فيهما، اهـ.

وقال السندي: قوله: كان الرجل يحتاج الجزور الخ. حبل الحبل على هذا يكون أَجَلًا للبيع
ويكون المبيع غيره، فإضافة البيع إليها في قوله بيع حبل الحبل لأدنى ملابسة أي: بيعًا
مشمولًا على هذا الأجل والمتبادر من لفظ الحديث أن حبل الحبل هو المبيع، والمعنيان
يناسبان النهي، أما الثاني فلكون المبيع معدومًا، وأما الأول فلكون الأجل مجهولًا، وحبل
الحبل بفتحتين فيهما الأول مصدر والثاني بمعنى المحبولة، أي: المحمولة التي حملتها أمها
أي: التي في بطن أمها أي: إلى أن تحبل المحبولة التي هي في بطن أمها، هذا على تقدير
الأجل، وأما على تقدير أن الحبل هو المبيع فيحتمل على معنى المحبولة فيصير المعنى يبيع
محبول المحبولة أي: ولداتي هي في بطن أمها هذا هو الظاهر في تحقيق اللفظ، وأما ما
ذكره الشراح فلا يوافق المقصود، اهـ.

الطير في الهواء، والمعدوم والمجهول والآبق والحبل الشارد ونحو ذلك مما لا يقدر على تسليمه حين العقد وبيع حبل الحبل والملامسة والمنازعة أيضًا من بيع الغرر لكن أفردت بالذكر لأنها كانت من مشاهير بيوع الجاهلية.

وحكى الترمذيّ عن الشافعيّ: من أن بيع السمك في الماء من بيوع الغرر وبيع الطير في السماء والعبد الآبق كذلك.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: ما حكاه التَّرمِذِيُّ عن الشَّافِعِيِّ منه أن بيع السمك في الماء من بيوع الغرر هو فيما إذا كان السمك في ماء كثير بحيث لا يمكن تحصيله منه وكذا إذا كان يمكن تحصيله ولكن بمشقة شديدة وأما إذا كان في ماء يسير بحيث يمكن تحصيله منه من غير مشقة فإنه يصح لأنه مقدور على تسليمه وهذا كله إذا كان مرثيًا في الماء القليل بأن يكون الماء صافيًا فأما إذا لم يكن مرثيًا بأن يكون الماء كدرًا فإنه لا يصح بلا خلاف كما قاله النَّوَوِيُّ والرافعي.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: وبيع الآبق يصح إذا كان البائع والمشتري يعرفان موضعه كذا قاله أصحابنا.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ: يدخل في بيع الطير في السماء بيع حمام البرج في حال طيرانه وإن جرت عادته بالرجوع لأنه يجوز أن لا يرجع وذهب بعض أصحاب الشافعيّ إلى صحة البيع لجريان العادة برجوعه وأما إذا كان في البرج فحكمه حكم بيع السمك في الماء اليسير فإن كان فيه كوى مفتوحة لا يؤمن خروجه لم يصح وإن لم يمكن الخروج ولكن كان البرج كبيرًا بحيث يحصل التعب والمشقة في تحصيله وتسليمه لم يصح أيضًا قال: وفرق الأصحاب بين بيع الحمام في حال غيبته عن البرج وبين النحل في حال غيبته عن الكوارة فصححو المنع في حمام البرج وصححو الصحة في بيع النحل والفرق بينهما أن الطير يعترضه الجوارح في خروجه بخلاف النحل وقيد ابن الرفعة في المطلب صحة النحل فيما إذا كانت أم النحل في الكوارة فإذا لم تكن لا يصح.

(وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ) وسيجيء تفسيره إن شاء الله تعالى والحبل بفتح الحاء والموحدة وحكى النَّوَوِيُّ إسكان الموحدة وغلطه القاضي عياض وهو مصدر

حبلت تحبل وذكر ابن السكيت وأبو عبيد أن الحبل يختص بالآدميات وإنما يقال في غيرهن الحمل قَالَ ابن السكيت إلا في حديث نهى عن بيع حبل الحبله وذلك أن تكون الإبل حوابل فيبلغ حبل ذلك الحبل وفي المحكم كل ذات ظفر حبلِي قَالَ الشاعر:

أو ذبيخة حبلِي مجع مقرب
الذيخ بكسر الذال المعجمة وسكون المثناة التحتية وبالحاء المعجمة ذكر الضباع والأنثى: ذبيخة.

وقوله: مجع بضم الميم وكسر الجيم وفي آخره حاء مهملة مشددة قَالَ أَبُو زيد قيس كلها تقول لك سبعة إذا حملت فأقربت وعظم بطنها قد أجحت فهي مجع والمقرب بكسر الراء إذا قربت ولادتها.

وَقَالَ ابن دريد: يقال لكل أنثى من الآدميين وغيرهم حبلت وكذا ذكره الهروى والأخفش في نوادرهما.

وفي الجامع: امرأة حبلِي وسنور حبلِي وأنشد:
إن في دارنا ثلاث حبالِي حبالِي فوددنا لو قد وضعن جميعا
جارتِي ثم هرتي ثم شاتي فإذا ما وضعن كن ربيعا
جارتِي للمحيض والهز للفرار وشاتي إذا اشتھت مجيعا

وحكاه في الموعب عن صاحب العين والكسائي وهذا يرد قول النَّوَوِيّ اتفق أهل اللغة أن الحبل مختص بالآدميات والمراد هنا بالحبل ما في بطون النوق وقد يدخل فيه الهاء للمبالغة كما تقول نكحة وسحرة كذا قَالَ صاحب الغريبين.

وَقَالَ صاحب مجمع الغرائب: ليس الهاء في الحبله على قياس نكحة وسحرة إذ لا مبالغة ههنا في المعنى ولعل صاحب الغريبين طلب لزيادة الهاء وجها فأطلق ذلك من غير ثبت.

وفي المغرب: حبل الحبله مصدر حبلت المرأة وإنما أدخلت التاء لإشعار الأنوثة لأن معناه أن يبيع ما سوف يحمله الجنين إن كان أنثى.
وَقَالَ النَّوَوِيّ: الحبله جمع حابل كظلمة وظالم وكتبة وكاتب.

وتبعه الحَافِظُ العَسْقَلَانِيّ ، وتعقبه العَيْنِيّ : بأنه ليس كذلك .

وقد قَالَ ابْنُ الأَثِيرِ : الحَبْلَةُ بالتحريك مصدر سَمِّيَ به المحبُول كما سمي بالحمل المحمول وإنما دخلت فيه التاء للإشعار بمعنى الأنوثة فيه إذ المراد بحبل الحَبْلَةُ نتاج التاج وولد الجنين .

وقد اختلفوا في معناه فَقَالَ الشافعي : هو البيع بثمان مؤجل إلى أن تلد الناقة وتلد ولدها وهو ما فسر به ابن عمر رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا .

وقيل : هو بيع ولد ولد الناقة وهذا أقرب لفظًا لكن الأول أقوى لأنه تفسير الراوي وهو أعرف به قَالَ المحققون تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر وسيأتي لهذا تفصيل إن شاء اللّهُ تعالى وهذا البيع على التفسيرين باطل .

أما الأول : فلأنه بيع إلى أجل مجهول والأجل يأخذ قسطًا من الثمن .

وأما الثاني : فلأنه بيع معدوم فإن قيل تفسيره مخالف للظاهر .

فالجواب أن المراد بالظاهر الواقع فإن هذا البيع كان في الجاهلية بهذا الأجل فليس التفسير حلًّا للفظ بل بيان للواقع .

والحاصل أن عطف بيع حبل الحَبْلَةَ على بيع الغرر من عطف الخاص على العام ولم يذكر في الباب بيع الغرر صريحًا وكأنه أشار إلى ما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ من طريق إسحاق حَدَّثَنِي نافع وابن حبان من طريق سليمان التَّيْمِيّ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ الْكُتَيْبِيّ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُ وَابْنُ مَاجَةَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا وَأَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا لَا تَشْتَرُوا السَّمَكَ فِي الْمَاءِ فَإِنَّهُ غَرَرٌ .

وَقَالَ النَّوَوِيّ : النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فيدخل تحته مسائل كثيرة جدًّا واستثنى من بيع الغرر أمورًا .

أحدها : ما يدخل في البيع تبعًا فلو أفرد لم يصح بيعه .

والثاني : ما يتسامح بمثله إما لحقارته أو للمشقة في تمييزه وتعيينه فمن الأول بيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل ومن الثاني الحبة

وَكَانَ يَبِيعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاجَى الْجَزُورَ إِلَى أَنْ تُتَنَجَّ

المحشوة والشرب من السقاء قَالَ: وما اختلف فيه العلماء مبني على اختلافهم في كونه حقيراً أو يشق تمييزه أو تعيينه فيكون الغرر فيه كالمعدوم فيصح البيع وبالعكس قَالَ: ومن بيوع الغرر ما اعتاده الناس من الاستجرار من الأسواق بالأوراق مثلاً فإنه لا يصح لأن الثمن ليس حاضراً فيكون من المعاطاة ولم يوجد صيغة يصح بها العقد، انتهى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا الذي ذكره لا يعمل به لأن فيه مشقة كبيرة على الناس وحضور الثمن ليس بشرط لصحة العقد وبيع المعاطاة صحيح وجميع الناس اليوم يتبايعون في الأسواق بالمعاطاة يأتي رجل إلى بائع فيشتري منه جملة قماش بثمان معين فيدفع الثمن ويأخذ المبيع من غير أن يوجد لفظ بعت واشترت فإذا حكمنا بفساد هذا العقد يحصل فساد كثير في معاملات الناس، انتهى.

ولا يذهب عليك أن النووي لم ينكر صحة البيع بالمعاطاة وإنما أنكر الاستقرار من الأسواق بالأوراق من غير إعطاء الثمن فتفتن⁽¹⁾ وروى الطَّبْرِيُّ عن ابن سيرين بإسناد صحيح قَالَ: لا أعلم بيع الغرر بأساً.

قَالَ ابن بطال: لعله لم يبلغه النهي وإلا فكل ما يمكن أن يوجد وإن لا يوجد لم يصح وكذلك إذا كان لا يصح غالباً فإن كان يصح غالباً كالثمرة في أول بدو صلاحها أو كان يسيراً تبعاً كالحمل مع الحامل جاز لقلة الغرر ولعل هذا الذي أراده ابن سيرين لكن يمنع ذلك ما رواه ابن المنذر عنه أنه قَالَ لا بأس ببيع العبد الآبق إذا كان علمهما فيه واحداً فهذا يدل على أنه يرى ببيع الغرر أن سلم في المال والله أعلم بحقيقة الحال.

(وَكَانَ) أي: بيع حبل الحبل (يَبِيعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَنَاجَى الْجَزُورَ) بفتح الجيم هو واحد الإبل تقع على الذكر والأنثى إلا أن لفظه مؤنث تقول هذه الجزور وإن أردت ذكراً وذكر الجزور محمول على التمثيل وإلا فحكم غير الجزور مثل حكمه في ذلك.

(إِلَى أَنْ تُتَنَجَّ) بضم أوله وفتح ثالثه على صيغة المجهول.

(1) وجه التفتن هو أن الشافعية ينكرون بيع المعاطاة ولا يجيزونه، فافهم.

النَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجُ اللَّي فِي بَطْنِهَا.

(النَّاقَةُ) مرفوع على أنه نائب عن الفاعل أي : تلد، (ثُمَّ تُنْتَجُ) على البناء وللمفعول أيضًا.

(اللَّي فِي بَطْنِهَا) أي : ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد وهذا الفعل وقع في لغة العرب على صيغة الفعل المسند إلى المفعول وهو حرف نادر .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : نتجت الناقة على ما لم يسم فاعله تنتج نتاجًا وقد نتجها أهلها نتاجًا إذا تولوا إنتاجها بمنزلة القابلة للمرأة فهي منتوجة وأنتجت الفرس إذا حان نتاجها .

وَقَالَ يَعْقُوبُ : إذا استبان حملها وكذلك الناقة فهي نتوج ولا يقال منتج وأنت الناقة على منتجها أي : الوقت الذي تنتج فيه وهو مفعل بكسر العين هذا تم قوله : ثم تنتج التي في بطنها زائد على رواية عبيد الله بن عمر فإنه اقتصر على قوله ثم تحمل التي في بطنها ورواية جويرية أخصر منها ولفظه أن تنتج الناقة ما في بطنها وبظاهر هذه الرواية قَالَ سعيد بن المسيب فيما رواه عند مالك وَقَالَ به مالك وَالشَّافِعِيُّ وجماعة وهو أن يبيع بثمن إلى أن تلد ولد الناقة .

وَقَالَ بعضهم : أن يبيع بثمن إلى أن تحمل الدابة وتلد وتحمل ولدها وبه جزم أَبُو إِسْحَاق فلم يشترطوا وضع حمل الولد كرواية مالك .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ : ولم أر من صرح بما اقتضته رواية جويرية وهو الوضع فقط وهو في الحكم مستند للذي قبله والمنع في الصور الثلاث للجهالة في الأجل ومن حقه على هذا التفسير أن يذكر في السلم .

وَقَالَ أَبُو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق وابن حبيب المالكي وأكثر أهل اللغة وبه جزم الترمذي والنسائي في رواية أيوب هو بيع ولد نتاج الدابة والمنع في هذا من جهة أنه يبيع معدوم ومجهول وغير مقدور على تسليمه فيدخل في بيع الغرر كما مر ولذلك صدر البخاري بذكر الغرر في الترجمة لكنه أشار إلى التفسير الأول بإيراد الحديث في كتاب السلم أيضًا ورجح الأول لكونه موافقًا للحديث وإن كان كلام أهل اللغة موافقًا للثاني لكنه قد روى الإمام أحمد من طريق إسحاق بن إسحاق عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ما يوافق الثاني ولفظه :

نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْغُرَرِ قَالَ: «إِنْ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتْبَاعُونَ ذَلِكَ الْبَيْعَ» يَتْبَاعُ الرَّجُلُ الشَّارِفَ حَبْلَ الْحَبْلَةِ فَتَهْوُوا عَنْ ذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: مُحْصَلُ الْخِلَافِ هَلِ الْمُرَادُ الْبَيْعُ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بَيْعَ الْجَنِينِ وَعَلَى الْأَوَّلِ: هَلِ الْمُرَادُ بِالْأَجَلِ وَلَادَةُ الْأُمِّ أَمْ وَلَادَةُ وَلَدِهَا؟

وعلى الثاني: هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصارت أربعة أقوال انتهى.

وحكى صاحب المحكم قولاً آخر: أنه بيع ما في بطون الأنعام وهو أيضاً من بيوع الغرر لكن هذا إنما فسر به سعيد بن المسيب كما رواه مالك في الموطأ بيع المضامين وفسر به بيع الملاقيح.

واتفقت هذه الأقوال على اختلافها على أن المراد بالحبل الجنين إلا ما حكاه صاحب المحكم وغيره عن ابن كيسان أن المراد بالحبل الكرمه وأن النهي عن بيع حلها أي: حملها قبل أن يبلغ كما نهى عن بيع ثمر النخل قبل أن تزهي وعلى هذا وعلى هذا فالحبله بإسكان الموحدة وهو خلاف ما ثبتت به الروايات لكن حكى في الكرمه فتح الباء وادعى السهيلي تفرد ابن كيسان به وليس كذلك فقد حكاه ابن السكيت أيضاً في كتاب الألفاظ.

ونقله القُرْطُبِيُّ في المفهم عن أبي العباس المبرد والهاء على هذا للمبالغة وجهاً واحداً ثم أعلم أن قوله وكان بيعاً إلى آخره هكذا وقع في الموطأ تفسيراً متصلاً بالحديث.

وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: هُوَ مَدْرَجٌ يَعْنِي أَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ.

وَقَالَ الْخَطِيبُ: تَفْسِيرُ حَبْلِ الْحَبْلَةِ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامٍ نَافِعٍ أُدْرَجَ فِي الْحَدِيثِ.

وسياتي في آخر السلم عن موسى بن إسماعيل التبوذكي عن جويرية التصريح بأن نافعاً هو الذي فسر له لكن لا يلزم من كون نافع فسر له أن لا يكون ذلك التفسير مما حملة عن ابن عمر رضي الله عنهما فسيأتي في أيام الجاهلية من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: كان أهل الجاهلية

62 - باب بَيْعِ الْمَلَامَةِ⁽¹⁾

يتبايعون لحم الجزور إلى حبل الحبله وحبل الحبله أن تنتج الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي نتجت فنهاهم رسول الله ﷺ عن ذلك وظاهر هذا السياق أن هذا التفسير من كلام ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ولهذا جزم ابن عبد البر بأنه تفسير من ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من رواية اللَّيْثِ والترمذي والنسائي من رواية أيوب كلاهما عَنْ نَافِعٍ بدون التفسير وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ والنسائي وابن ماجة من طريق سعيد بن جبير عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بدون التفسير أيضًا.

62 - باب بَيْعِ الْمَلَامَةِ

(باب بَيْعِ الْمَلَامَةِ) هي مُفَاعَلَةٌ مِنَ اللَّمَسِ ومن المعلوم أن باب المفاعلة

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: اختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور، وهي أوجه للشافعية، أصحابها أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا نظرته، وهذا موافق للتفسيرين اللذين في الحديث. الثاني: أن يجعل نفس اللمس بيعًا بغير صيغة زائدة. الثالث: أن يجعل اللمس شرطًا في قطع خيار المجلس وغيره، والبيع على التأويلات كلها باطل، واختلفوا في المنابذة أيضًا على ثلاثة أقوال: وهي أوجه للشافعية: أصحابها: أن يجعل نفس النبذ بيعًا كما تقدم في الملامسة، وهو الموافق للتفسير في الحديث. والثاني: أن يجعل النبذ بيعًا بغير صيغة.

والثالث: أن يجعل النبذ قاطعًا للخيار، واختلفوا في تفسير النبذ فقل هو طرح الثوب كما وقع تفسيره في الحديث، وقيل هو نبذ الحصاة، والصحيح أنه غيره، وقد روى مسلم النهي عن بيع الحصاة من حديث أبي هريرة، واختلف في تفسير بيع الحصاة على أقوال: وقال الموفق لا نعلم بين أهل العلم خلافًا في فساد هذين البيعين، واللامسة أن يبيع شيئًا ولا يشاهده على أنه متى لمسه وقع البيع والمنابذة أن يقول أي ثوب نبذته إليّ فقد اشتريته بكذا، هذا ظاهر كلام أحمد ونحوه قال مالك والأوزاعي، وفي الهداية: لا يجوز البيع بإلقاء الحجر واللامسة والمنابذة، وهذه بيوع كانت في الجاهلية وهو أن يتراوض الرجلان على سلعة، أي: يتساومان، فإذا لمسها المشتري أو نبذها إليه البائع أو وضع المشتري عليها حصاة لزم البيع، وقد نهى النبي ﷺ عن بيع الملامسة والمنابذة، ولأن فيه تعليقًا بالخطر، أي: تعليقًا للتمليك بالخطر، والتملكات لا تحتمل لأدائه إلى معنى القمار، لأنه بمنزلة أن يقول البائع للمشتري أي ثوب ألقى عليه الحجر فقد بعته، وأي ثوب لمسته بيدك فقد بعته، وأي ثوب نبذته إليّ فقد اشتريته، اه مختصرًا من الأوجز. وفي الدر المختار الملامسة والمنابذة وإلقاء الحجر من بيع الجاهلية، فنهى عنها كلها لوجود القمار فكانت فاسدة إن سبق ذكر الثمن، =

وَقَالَ أَنَسٌ: نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ.

لمشاركة اثنين في أصل الفعل وفي المغرب الملامسة واللماس أن يقول لصاحبه إذا لمست ثوبك ولمست ثوبي فقد وجب البيع وعن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ هِيَ أَنْ تَقُولَ أبيعك هذا المتاع بكذا فإذا المستك وجب البيع أو يقول المشتري كذلك ويقال الملامسة أن يلمس ثوبًا مطويًا ثم يشتريه على أن لا خيار له إذا رآه ويقول إذا لمستَه فقد بعته أو يبيعه شيئًا على أنه متى لمستَه فقد لزم البيع وعن الزُّهْرِيِّ الملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك وروى النَّسَائِيُّ من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الملامسة أن يقول الرجل للرجل أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسًا وسيأتي تفسيره في الحديث أيضًا وقد اختلف العلماء في تفسير الملامسة على ثلاث صور هي أوجه للشافعية أصحها أن يأتي بثوب مطوي أو في ظلمة فيلمسه المستام فيقول له صاحب الثوب بعته بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأته، الثاني أن يجعل نفس اللمس بيعًا بغير صيغة زائدة الثالث أن يجعل اللمس شرطًا في قطع خيار المجلس وغيره قال الحافظ العسقلاني: والبيع على التأويلات كلها باطل ومأخذ بطلان الأول عدم شرط رؤية البيع واشتراط نفي الخيار ومأخذ بطلان الثاني اشتراط نفي الصيغة في عقد البيع. ومأخذ بطلان الثالث شرط نفي خيار المجلس هذا، وذلك على مذهب الشافعية. (وَقَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ) أي: عن بيع الملامسة وهذا تعليق وصله البُخَارِيُّ في بيع المخاضرة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهَى

وقال ابن عابدين: ولا بد أن يسبق تراوضهما على الثمن، ولا فرق بين كون المبيع معينًا أو غير معين، ومعنى النهي ما في كل من الجهالة، وتعليق التمليك بالخطر فإنه في معنى إذا وقع حجري على ثوب فقد بعته منك، أو بعته بكذا، أو إذا نبذته أو لمستَه، اهـ. قوله: (ثم يرفعه. إلخ) كتب مولانا محمد حسن المكي في تقريره أي: يرفع بعضه بعد ما احتبى به، لأنه يستلزم كشف عورته ضرورة، اهـ.

وقال السندي: الظاهر أن المراد الاحتباء باليد والجار والمجرور حال، أي: حال كون الرجل في ثوب واحد، ثم يرفع ذلك الثوب على منكبه فتصير العورة مكشوفة بخلاف ما إذا احتبى بالثوب وليس معه إلا ذاك الثوب فإنه تنكشف عورته وإن لم يرفع الثوب إلى منكبه، والحاصل أن المنهي عنه هو الاحتباء بحيث تنكشف عورته، اهـ.

2144 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ «نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ»، وَهِيَ طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلَبَهُ، أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ «وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ»، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ.

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن المحاقلة والمخاضرة والملامسة والمنابذة والمزابنة والمخاضرة بيع الثمار خضرًا لم يبد صلاحها وسيأتي تفسير المحاقلة والمزابنة في باب بيع المخاضرة إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) هو سعيد بن كثير بن عفير بضم العين المهملة وفتح الفاء المصري، (قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ) هو ابن سعد المصري، (قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ) بضم العين هو ابن خالد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) أي: ابن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُنَابَذَةِ، وَهِيَ طَرْحُ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ بِالْبَيْعِ إِلَى الرَّجُلِ قَبْلَ أَنْ يُقْلَبَهُ) من التقلب ويروى يقلبه من القلب وفاعله الرجل الثاني أي: المشتري.

(أَوْ يَنْظُرَ إِلَيْهِ وَنَهَى عَنِ الْمَلَامَسَةِ، وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسُ الثَّوْبِ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ) وقد مر أن المفاعلة تستدعي الفعل من الجانبين ولا يوجد ذلك إلا فيما رواه مسلم من طريق عطاء بن مينا عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أما الملامسة فإن يلمس كل واحد منهما ثوب صاحبه بغير تأمل والمنابذة أن ينبذ كل واحد منهما ثوبه إلى الآخر لم ينظر واحد منهما إلى ثوب صاحبه وقد اختلفوا في المنابذة أيضًا على ثلاثة أقوال وهي أوجه للشافعية:

أصحها: أن يجعل نفس النبذ بيعًا كما تقدم في الملامسة وهو الموافق للتفسير في الحديث المذكور.

والثاني: أن يجعل النبذ بيعًا بغير صيغة.

والثالث: أن يجعل النبذ قاطعًا للخيار بأن يقول بعثك هذا فإذا نبذته إليك فقد انقطع الخيار ولزم البيع وقيل المراد نبذ الحصى والصحيح أنه غيره وقد روى

مسلم النهي عن بيع الحصاة من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واختلف في تفسير بيع الحصاة ف قيل : هو أن يقول بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه هذه الحصاة ويرمي حصاة أو من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه الحصاة أو يقول بعثك ولي الخيار إلى أن أرمي هذه الحصاة والثالث أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعاً معناه أن يقول إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو بيع منك بكذا وهذا البيعان أعني الملامسة والمنابذة عند جماعة من العلماء من بيع الغرر والقمار لأنه إذا لم يتأمل ما اشتراه ولا أعلم صفته يكون مغروراً .

ومن هذا بيع الغائب على الصفة فإن وجد كما وصف لزم المشتري ولا خيار له إذا رآه وإن كان على غير الصفة فله الخيار وهو قول أَحْمَد وإسحاق وهو مروي عن ابن سيرين وأيوب والحارث العكلي والحكيم وحماد وهو مروي عن مالك وهو قول الشافعي في القديم وقول أبي ثور وأهل الظاهر واختاره النووي والرويان من الشافعية وإن اختلفوا في تفاصيله .

وقيل : بيع الغائب باطل بهذا الحديث وهو قول الشافعي في الجديد .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ : يجوز بيع الغائب على الصفة وغير الصفة وللمشتري خيار الرؤية وروي ذلك عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَالنَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَمَكْحُولٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَسَفْيَانَ .

وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ : وكأنهم استندوا إلى ما رواه الدارقطني عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه من اشترى شيئاً لم يره فله الخيار وهذا الحديث رواه الدارقطني في سننه عن داهر بن نوح حَدَّثَنَا عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي ثنا وهيب الشكري عن مُحَمَّد بن سيرين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه » .

وَقَالَ الدارقطني : عمر بن إبراهيم هذا يقال له الكردي يضع الأحاديث وهذا باطل لا يصح لم يروه غيره وإنما يروي عن ابن سيرين من قوله لكن قد روى الطحاوي عن علقمة بن وقاص أن طلحة اشترى من عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مالا ف قيل لعثمان إنك قد غبت فقال لعثمان لي الخيار لأنني بعت ما لم أره

2145 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ: أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ، ثُمَّ يَرْفَعَهُ عَلَى مَنْكِبِهِ، وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: اللَّمَّاسِ وَالنَّبَازِ».

وَقَالَ طَلْحَةُ لِي الْخِيَارَ لِأَنِّي اشْتَرَيْتُ مَا لَمْ أَرَهُ فَحَكَمَا بَيْنَهُمَا جَبِيرُ بْنُ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَضَى أَنَّ الْخِيَارَ لَطَلْحَةَ وَلَا خِيَارَ لِعِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا وَقَدْ اسْتَدَلَ بِالْحَدِيثِ أَيْضًا عَلَى بَطْلَانِ بَيْعِ الْأَعْمَى مُطْلَقًا وَهُوَ قَوْلُ مُعْظَمِ الشَّافِعِيَّةِ وَقِيلَ يَصَحُّ إِذَا وَصَفَهُ لَهُ غَيْرُهُ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ يَصَحُّ مُطْلَقًا عَلَى تَفَاصِيلٍ عِنْدَهُمْ أَيْضًا.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (نَهَى) أَيُّ: النَّبِيِّ ﷺ (عَنْ لِبَسَتَيْنِ) بَضْمُ اللَّامِ: (أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي الثَّوبِ الْوَاحِدِ) وَالْإِحْتِبَاءُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ظَهْرِهِ وَسَاقِيهِ بِنَحْوِ عِمَامَةٍ. (ثُمَّ يَرْفَعُهُ عَلَى مَنْكِبِهِ) قَدْ اقْتَصَرَ الرَّاوي عَلَى لِبْسَةٍ وَاحِدَةٍ.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: اخْتَصَرَ الْحَدِيثَ وَالنُّوعُ الثَّانِي هُوَ اشْتِمَالُ الصَّمَاءِ⁽¹⁾ وَقَدْ تَرَكَ لَشَهْرَتِهِ وَفِيهِ أَنَّهُ لِقَائِلٌ أَنْ يَقُولَ لَمْ مَا تَرَكَ النَّوعُ الْأَوَّلُ وَهُوَ أَشْهُرُ مِنَ النَّوعِ الثَّانِي وَأَيْضًا مَا غَرَضُهُ مِنْ هَذَا الْإِخْتِصَارِ هُنَا نَعَمْ يَوْجَدُ الْإِخْتِصَارُ لَغَرَضٍ صَحِيحٍ فِيمَا يَكُونُ غَيْرَ مُخْلٍّ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الرِّوَاةِ، وَقَدْ وَقَعَ بَيَانُ الثَّانِيَةِ عِنْدَ أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ وَلَفْظُهُ أَنْ يَحْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ يَرْتَدِيَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ يَرْفَعُ طَرْفِيهِ عَلَى عَاتِقِيهِ وَقَدْ مَضَى تَفْسِيرُ هَذِهِ الْأَلْفَافِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ.

(وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: اللَّمَّاسِ وَالنَّبَازِ) أَيُّ: الْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهُمَا

(1) وَالصَّمَاءُ بِالضَّادِّ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَدِّ، وَاخْتَلَفَ فِي تَفْسِيرِهِ فِي الصَّحَاحِ: هُوَ أَنْ يَخْلُلَ جَسَدَهُ كُلَّهُ بِالْإِزَارِ أَوْ بِالْكَسَاءِ فَيَرَدُّ مِنْ قَبْلِ يَمِينِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَعَاتِقَهُ الْأَيْسَرُ ثُمَّ يَرُدُّه ثَانِيًا مِنْ خَلْفِهِ عَلَى يَدِهِ الْيُمْنَى فَيُغْطِيهِمَا جَمِيعًا، فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ إِنَّمَا نَهَى عَنْهُ ثَلَاثًا يَعْرِضُ لَهُ حَاجَةٌ مِنْ دَفْعِ بَعْضِ الْهُوَامِ وَنَحْوِهَا فَيَعْسُرُ أَوْ يَتَعَذَّرُ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ يَدِهِ فَيُلْحَقُهُ الضَّرَرُ، وَالْفُقَهَاءُ يَقُولُونَ هُوَ أَنْ يَشْتَمَلَ بِثَوْبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ ثُمَّ يَرْفَعُهُ مِنْ أَحَدِ جَانِبَيْهِ فَيَضَعُهُ عَلَى أَحَدِ مَنْكِبَيْهِ فَيَبْدُو مِنْهُ فَرْجُهُ فَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ يَكُونُ وَجْهُ نَهْيِهِ انْكَشَافَ الْعَوْرَةِ فَيَحْرَمُ أَنْ يَنْكَشِفَ بَعْضَ الْعَوْرَةِ إِلَّا فَيَكْرَهُ.

63 - باب بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ

وَقَالَ أَنَسٌ : نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ .

2146 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ » .

وقد مضى هذا الحديث في كتاب الصلاة في باب ما يستر من العورة فقد أخرجَهُ هناك عن قبيصة عقبة عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن بيعتين عن اللباس والنباذ وأن يشتمل الصماء وأن يحتبي الرجل في ثوب واحد وقد أخرج البخاري حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طرق ولم يذكر في شيء منها تفسير المنابذة واللامسة .

ووقع تفسيرهما في صحيح مسلم والنسائي لكن وقع في رواية النسائي ما يشعر بأنه من كلام من دون النبي ﷺ فلفظه وزعم أن اللامسة أن يقول إلى آخره فالأقرب أن يكون ذلك من الصحابي لبعد أن يعبر الصحابي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بلفظ زعم ولوقوع التفسير في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه من قوله أيضًا ، والله أعلم .

63 - باب بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ

(باب بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ) قد مر تفسيرها .

(وَقَالَ أَنَسٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَهَى عَنْهُ النَّبِيُّ ﷺ) أي : عن بيع المنابذة قد مر أن هذا التعليق وصله البخاري في باب بيع المخاضرة .
(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ، (قَالَ : حَدَّثَنِي مَالِكٌ) الإمام ، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الموحدة وقد مر في الوضوء .

(وَعَنْ أَبِي الزُّنَادِ) عبد الله بن ذكوان كلاهما ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن ابن هرمز ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، نَهَى عَنِ الْمُلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ) وأخرجَهُ النسائي أيضًا في البيوع .

2147 - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة التحتية هو الرقام البصري وقد مر في الغسل قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى السامي البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَ بْنِ شَهَابٍ، (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة هو أبو زيد الليثي ويقال التَّيْمِيُّ ويقال الجندعي من أهل المدينة وقد مر في باب الوضوء.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ) بضم اللام، (وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ) والحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الاستئذان أَيضًا.

وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبُيُوعِ وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ وَفِي اللَّبَاسِ.

ومطابقة الحديثين للترجمة ظاهرة، والله أعلم.

تكميل:

قد وقع تفسير الملامسة والمنابذة في بعض الروايات كما وقع في تفسير أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في طريق عامر بن سعد عنه لكن بلفظ آخر فسيأتي في اللباس من طريق يونس عن الزُّهْرِيِّ بلفظ: والملامسة لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ولا يقلبه إلا بذلك.

والمنابذة: أن ينبذ الرجل إلى الرجل بثوبه وينبذ الآخر بثوبه ويكون بيعهما من غير نظر ولا تراضي.

وفي رواية أبي عوانة من طريق أخرى عن يونس: وذلك أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون إليها ولا يخبرون عنها أو يتنابد القوم السلع كذلك فهو من أبواب القمار.

وفي رواية ابن ماجة من طريق سُفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: والمنابذة أن يقول ألق

إِلَيَّ مَا مَعَكَ وَأَلْقِي إِلَيْكَ مَا مَعِيَ وَفِي رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَلَامَةُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أبيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر واحد منهما إلى ثوب الآخر ولكن يلمسه لمسًا والمنابذة أن يقول انبذ ما معي وتنبذ ما معك ليشتري كل واحد منهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو ذلك ولم يذكر التفسير في طريق أبي سعيد الثانية هنا ولا في طريق أبي هُرَيْرَةَ هنا .

وقد وقع التفسير أيضًا عند أَحْمَدَ مِنْ طَرِيقِ مَعْمَرٍ أَخْرَجَهُ عَنْ عَبْدِ الرَّزَاقِ عَنْهُ وَفِي آخِرِهِ .

والمنابذة: أن يقول إذا نبذت هذا الثوب فقد وجب البيع والملامسة أن يلمس بيده ولا ينشره ولا يقلبه إذا لمسه وجب البيع .

تذييل:

ثم إن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اختلف فيه على الزهري فرواه مَعْمَرٌ وسفيان وابن أبي حفصة وعبد الله بن بديل وغيرهم عنه عن عطاء بن يزيد عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

ورواه عقيل ويونس وصالح بن كيسان وابن جريج عن الزُّهْرِيِّ عن عامر بن سعد عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وروى ابن جريج بعضه عن الزُّهْرِيِّ عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي سعيد وهو محمول عند البُخَارِيِّ على أنها كلها عند الزُّهْرِيِّ واقتصر مسلم على طريق عامر بن سعد وحده وأعرض عما سواها .

وقد خالفهم كلهم الزبيدي فرواه عن الزُّهْرِيِّ عن سعيد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وخالفهم أيضًا جعفر بن برقان فرواه عن الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ .

وزاد في آخره وهي بيوع كانوا يتبايعون بها في الجاهلية أخرجهما النَّسَائِيُّ وخطأ رواية جعفر، والله أعلم.

64 - بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ

أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ، وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مُحَفَّلَةٍ⁽¹⁾

64 - بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ

أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ، وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ وَكُلَّ مُحَفَّلَةٍ

(بَابُ النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ) بضم الياء وتشديد الفاء من التَّحْفِيلِ.

(الْإِبِلَ، وَالْبَقَرَ وَالْغَنَمَ)، في المحكم: حَفَلَ اللَّبْنُ فِي الضَّرْعِ يَحْفِلُ حَفْلًا حَفُولًا وَتَحْفَلُ وَاحْتَفَلْ، اجْتَمَعَ، وَحَفَلَهُ هُوَ وَحَفَّلَهُ، وَضَرَعَ حَافِلٌ وَالْجَمْعُ حُفْلٌ، وَنَاقَةٌ حَافِلَةٌ وَحَفُولٌ، وَالتَّحْفِيلُ التَّجْمِيعُ.

قَالَ أَبُو عبيد: سميت بذلك لأن اللبن يكثر في ضرعها، وكل شيء كثرته فقد حَفَلْتَهُ، وَاحْتَفَلَ الْقَوْمُ، إِذَا كَثُرَ جَمْعُهُمْ، وَيُقَالُ: مَجْلِسٌ حَافِلٌ، إِذَا كَثُرَ الْخَلْقُ فِيهِ، وَمِنْهُ: الْمَحْفِلُ ثُمَّ قَوْلُهُ أَنْ لَا يُحْفَلَ هَكَذَا وَقَعَ فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ بِكَلِمَةِ لَا وَفِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ بَابُ نَهْيِ الْبَائِعِ أَنْ يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ بِدُونِ كَلِمَةِ لَا وَبِدُونِ ذِكْرِ الْبَقَرِ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو نَعِيمٍ أَيْضًا بِدُونِ كَلِمَةِ لَا.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَا زَائِدَةٌ وَتَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كَلِمَةُ أَنْ مَفْسُورَةً وَلَا يُحْفَلُ بَيَانًا لِلنَّهْيِ هَذَا أَخَذَ هَذَا الْإِحْتِمَالُ مِنَ الْكِرْمَانِيِّ ثُمَّ قَوْلُهُ لِلْبَائِعِ قَيْدٌ لِلنَّهْيِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَلِكَ لَوْ حَفَلَ لِأَجْلِ عِيَالِهِ أَوْ لِأَجْلِ الضَّيْفِ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ ذَلِكَ وَذَكَرَ الْبَقَرِ فِي التَّرْجُمَةِ وَإِنْ لَمْ تَذَكُرْ فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا فِي مَعْنَى الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْحُكْمِ وَفِيهِ خِلَافٌ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ عَلَى مَا يَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(وَكُلُّ مُحَفَّلَةٍ) بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى الْإِبِلِ أَيُّ: لَا يُحْفَلُ كُلُّ مَا مِنْ شَأْنِهَا

(1) قَالَ مُحَمَّدٌ يَحْيَى الْكَانْدَهْلَوِيُّ: قَالَ الْحَافِظُ: كَذَا فِي مَعْظَمِ الرِّوَايَاتِ، وَلَا زَائِدَةٌ، وَقَدْ ذَكَرَهُ أَبُو نَعِيمٍ بِدُونِ لَا، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَفْسُورَةً، وَلَا يُحْفَلُ بَيَانًا لِلنَّهْيِ، وَفِي رِوَايَةِ النَّسْفِيِّ: نَهَى الْبَائِعَ أَنْ يُحْفَلَ الْإِبِلَ وَقَيْدَ النَّهْيِ بِالْبَائِعِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَالِكَ لَوْ حَفَلَ فَجَمَعَ اللَّبْنَ لِلْوَلَدِ أَوْ لِعِيَالِهِ لَمْ يَحْرَمْ، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ كَمَا سَيَأْتِي، وَذَكَرَ الْبَقَرِ فِي التَّرْجُمَةِ وَإِنْ لَمْ يَذَكُرْ فِي الْحَدِيثِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهَا فِي مَعْنَى الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ فِي الْحُكْمِ، خِلَافًا لِدَاوُدَ، وَإِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِمَا لِغَلَبَتُهُمَا عِنْدَهُمْ، وَالتَّحْفِيلُ - بِالْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءِ - التَّجْمِيعُ، قَالَ أَبُو عبيد: سَمِيتَ بِذَلِكَ لِأَنَّ اللَّبْنَ يَكْثُرُ فِي ضُرْعِهَا، وَكُلُّ شَيْءٍ كَثُرَتْ فَقْدَ حَفَلْتَهُ، تَقُولُ: ضَرَعَ حَافِلٌ أَيُّ: عَظِيمٌ، وَاحْتَفَلَ الْقَوْمُ إِذَا كَثُرَ جَمْعُهُمْ، وَمِنْهُ سَمِيَ الْمَحْفَلُ، اهـ.

التحفيّل وهو من باب عطف العام على الخاص وأشار بهذا إلى إلحاق غير النعم

وما أشار إليه بقول سيأتي ما قاله بعد ذكر الحديث بلفظ «لا تصر والخ» وظاهره تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا. وسيأتي في الشروط عن أبي هريرة نهى عن التصرية، وبهذا جزم بعض الشافعية وعلمه بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائي حديث الباب من طريق أبي الزناد عن الأعرج بلفظ «لا تصروا الإبل والغنم للبيع» وله من طريق أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة «إذا باع أحدكم الشاة أو اللقحة فلا يحفلها» وهذا هو الراجح، وعليه يدل تعليل الأكثر بالتدليس، ويجاب عن التعليل بالإيذاء بأنه ضرر يسير لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة، اهـ.

وقول البخاري: (وَكُلُّ مُحَفَّلَةٍ) قال الحافظ: بالنصب عطفًا على المفعول من عطف العام على الخاص إشارة إلى إلحاق غير النعم من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما، وهو تغرير المشتري، وقال الحنابلة وبعض الشافعية: يختص ذلك بالنعم، واختلفوا في غير المأكول كالأتان والجارية فالأصح لا يرد اللبن عوضًا، وبه قال الحنابلة في الأتان دون الجارية، اهـ. وفي الأوجز عن المغني: جمهور العلماء على أن لا فرق في التصرية بين الشاة والبقرة، وشذ داود فقال: لا يثبت الخيار بتصرية البقرة لأن الحديث «لا تصروا الإبل والغنم» دل على أن ما عداهما بخلافهما ولأن الحكم ثبت فيهما بالنص، والقياس: لا تثبت به الأحكام، ولنا عموم قوله من اشترى مصراة فهو بالخيار، الحديث، وفي حديث ابن عمر من اشترى محفلة ولم يفصل والخبر فيه تنبيه على تصرية البقر لأن لبنها أغزر وأكثر نفعًا، وقولهم إن الأحكام لا تثبت بالقياس ممنوع ثم هو هنا ثبت بالتنبيه وهو حجة عند الجميع فإن اشترى مصراة من غير بهيمة الأنعام كالأمة والأتان والفرس ففيه وجهان أحدهما يثبت له الخيار وهو ظاهر مذهب الشافعي لعموم الحديث ولأنه تصرية بما يختلف الثمن به فأثبت الخيار كتصرية بهيمة الأنعام وذلك لأن لبن الأدمية يراد للرضاع ويرغب فيها ظائرًا والأتان والفرس يرادان لولدهما والثاني لا يثبت به الخيار، لأن لبنها لا يعتاض عنه في العادة ولا يقصد قصد لبن بهيمة الأنعام، والخبر ورد فيهما، وقال الدردير: تصرية الحيوان ولو آدميًا كأمة لرضاع، كالشرط المصرح به، فله الرد بذلك لأنه غرر فعلي، قال الدسوقي: قوله تصرية الحيوان أي: ولو حمارة لأن زيادة لبنها يزيد في ثمنها، والصاع خاص بالأنعام، فلو رد أمة أو حمارة فلا يرد معها صاعًا، اهـ مختصرًا من الأوجز.

قلت: ولعل الشيخ قدس سره لم يتعرض في تقريره لحديث المصراة لما أنه بسط الكلام على ذلك في تقرير الترمذي، ومن دأبه أنه لا يتعرض هنا في البخاري للمسائل التي تقدم البحث عنها في تقرير الترمذي، والجملة أن التصرية عيب عند الجمهور ومنهم الأئمة الثلاثة لحديث المصراة، وقال أبو حنيفة وأصحابه: ليست التصرية عيبًا للاتفاق على أن الإنسان إذا اشترى شاة فخرج لبنها قليلاً أن ذلك ليس بعيب، وقالوا إن حديث المصراة مخالف للأصول المعروفة، منها أنه معارض لقوله ﷺ «الخراج بالضمآن» وهو أصل متفق عليه، ومنها أن فيه معارضة منع بيع طعام بطعام نسيئة وذلك لا يجوز باتفاق، ومنها أن الأصل في المتلفات إما =

وَالْمُصْرَاةُ: الَّتِي صُرِّي لَبْنُهَا وَحُقِنَ فِيهِ وَجُمِعَ، فَلَمْ يُحْلَبْ أَيَّامًا، وَأَضْلُ
التَّصْرِيةِ حَبْسُ الْمَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ صَرَّيْتُ الْمَاءَ إِذَا حَبَسْتَهُ.

من مأكول اللحم بالنعم للجامع بينهما وهو تغرير المشتري والإضرار به وقالت
الحنابلة وبعض الشافعية يختص ذلك بالنعم واختلفوا في غير المأكول كالأتان
والجارية فالأصح لا يرد للبن عوضًا وبه قالت الحنابلة في الأتان دون الجارية
فيكون إلحاق غير المأكول بالمأكول في مجرد النهي وفي ثبوت الخيار لا في رد
صاع التمر معها ولما كانت تسمى المحفلة مصراة أيضًا تعرض لتفسيرها فَقَالَ:
(وَالْمُصْرَاةُ) بضم الميم وتشديد الراء اسم مفعول من التصرية وهو مبتدأ خبره
قوله: (الَّتِي صُرِّي) على البناء للمفعول أي: حبس (لَبْنُهَا وَحُقِنَ فِيهِ) أي: في
الثدي وعطف الحقن على التصرية عطف تفسيري لأنه بمعناه والضمير في فيه
يرجع إلى الثدي بقرينة ذكر اللبن.

(وَجُمِعَ، فَلَمْ يُحْلَبْ أَيَّامًا، وَأَضْلُ التَّصْرِيةِ حَبْسُ الْمَاءِ، يُقَالُ مِنْهُ صَرَّيْتُ
الْمَاءَ إِذَا حَبَسْتَهُ) هكذا تفسير أكثر أهل اللغة وأبو عبيدة أيضًا فسر هكذا.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هو ربط أخلاف الناقة والشاه وترك حلبها حتى يجتمع لبنها
فيكثر فيظن المشتري أن ذلك عادتها فيزيد في ثمنها لما يرى من كثرة لبنها
فالظاهر على هذا التفسير أن يكون من الصرّ بمعنى الربط لكن قَالَ أَبُو عبيد لو
كان من الصر لقبل مصرورة أو مصررة لا مصراة.

فأجيب بأنه يحتمل أن يكون أصله مصررة فأبدلت إحدى الرائيين ياء ثم
ألفًا كقوله تَعَالَى: ﴿عَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ أي: دسها كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف
من جنس واحد قاله الأزهري.

ومن أمثلة ذلك القلب تطئيت أصله تطئنت.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: اختلف أهل العلم والفقه واللغة في تفسير المصراة ومن أين

= القيم وإما المثل، وإعطاء صاع ليس قيمة ولا مثلاً، ومنها بيع الطعام المجهول أي: الجزاف
بالمكيل المعلوم، اهد مختصرًا من الأوجز. وحكى شيخنا في البذل عن العيني أن الحديث
يخالف الأصول لثمانية أوجه، ثم بسطها مع الزيادة على كلام العيني، وبسط الكلام على
ذلك في الأوجز أيضًا.

2148 - حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاعَهَا بَعْدُ

أخذت واشتقت وقول البُخَارِيِّ: والمصراة التي صري لبنها هو الصحيح وهو الذي ذهب إليه الأكثرون وقد سمع الأمران من كلام العرب.
قَالَ الْأَغْلَبُ:

رَأَتْ غَلَامًا قَدْ صَرَى فِي فَقْرَتِهِ مَاءَ الشَّبَابِ عَنفَوَانِ شَرْتِهِ
وَقَالَ مَالِكُ بْنُ نَوِيرَةَ:

فَقُلْتُ لِقَوْمِي هَذِهِ صَدَقَاتُكُمْ مَصْرَرَةٌ أَخْلَافُهَا لَمْ تَجْرُرْ
(حَدَّثَنَا يَحْيَى (ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز أنه قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ قَالَ: (لَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ) بضم أوله وفتح ثانيه على وزن تزكوا يقال صرَّى يصرِّي تصرية كزكى يزكي تزكية يقال صريت الناقة بالتخفيف وصريتها بالتشديد وأصريتها إذا حفلتها وناقة صرياء محفلة وجمعها صرايا على غير قياس والإبل بالنصب على المفعولية.

ويروى بفتح أوله وضم ثانيه من الصر بمعنى الربط ومنه الصرة.
ويروى لا تصر بضم التاء وفتح الصاد بصيغة الأفراد وعلى البناء للمفعول وعلى هذا الإبل مرفوع به والغنم عطف عليه والأول أصح على ما أشار إليه المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ حيث فسر التصرية بما فسرهما به ولم يذكر البقر وقد تقدم بيان ذلك في الترجمة وظاهر النهي تحريم التصرية سواء قصد التدليس أم لا.

وسياتي في الشروط من طريق أبي حازم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَهْيُ التصرية وبهذا جزم بعض الشافعية وعلله بما فيه من إيذاء الحيوان لكن أخرج النسائي من طريق سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الزناد عن الأعرج بلفظ لا تصروا الإبل والغنم للبيع وله من طريق أبي كثير السحمي عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِذَا بَاعَ أَحَدُكُمْ الشاةَ أَوْ اللَّفْحَةَ فَلَا يَحْفَلُهَا وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْلِيلُ الْأَكْثَرِ بِالتَّدْلِيسِ وَيَجَابُ عَنِ التَّعْلِيلِ بِالْإِيْذَاءِ وَبأنه ضرر يسير لا يستمر فيغتفر لتحصيل المنفعة.

(فَمَنْ ابْتَاعَهَا) أي: من اشترى المصرة (بَعْدُ) أي: بعد التصرية والتحفيل.

فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا : إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمْرٍ .

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : أَي : بعد هذا النهي وهو بعيد وزاد عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد فهو بالخيار ثلاثة أيام أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ .
وسأيتي ذكر من وافقه على ذلك وابتداء هذه المدة من وقت التصرية وهو قول الحنابلة .

وعند الشَّافِعِيَّةِ : أنها من حين العقد وقيل من التفرقة ويلزم عليه أن يكون العقد أوسع من الثلاث في بعض الصور وهو ما إذا تأخر ظهور التصرية إلى آخر الثلاث ويلزم عليه أيضًا أن تحسب المدة قبل التمكن من الفسخ وذلك يفوت مقصود التوسع بالمدة .

(فَإِنَّهُ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ) أَي : فإن الذي ابتاعه بخير الرايين .

(بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا) بكسر إن على أنها شرطية وبجزم يحتلبها وفي رواية ابن خزيمة والإسماعيلي من طريق أسد بن موسى عن اللَّيْث بعد أن يحتلبها بفتح أن ونصب يحتلبها وظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب .

والجمهور : على أنه إذا علم بالتصرية يثبت له الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت التصرية لا تعرف غالبًا إلا بعد الحلب ذكر قيدًا في ثبوت الخيار فلو ظهرت التصرية بعد الحلب فالخيار ثابت .

(إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا) وفي رواية مالك عن ابن الزناد في آخر الباب إن رضيها أمسكها أي : أبقاها على ملكه وهو يقتضي صحة بيع المصرة وإثبات الخيار للمشتري فلو اطلع على عيب بعد الرضى بالتصرية فردَّها هل يلزم الصاع فيه خلاف والأصح عند الشَّافِعِيَّةِ وجوب الرد ونقلوا نص الشَّافِعِيِّ على أنه لا يرد وعند المَالِكِيَّةِ قولان .

(وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا) وفي رواية مالك وإن سخطها ردها .

(وَصَاعَ تَمْرٍ) بالنصب على أنه مفعول معه والمعنى ورد معها صاع تمر فإن قيل إن جمهور النحاة على أن شرط المفعول معه أن يكون فاعلاً نحو جئت أنا وزيدا فالجواب أنه على قول بعضهم ويجوز أن يكون الواو لمطلق الجمع عطفًا على الضمير في قوله ردها .

وفي رواية مالك: وصاعاً من تمر، فإن قيل التعبير بالرد في المصرة واضح فما معنى التعبير بالركة في الصاع.

فالجواب: أنه مثل قول الشاعر علفتها تبنا وماء باردًا أي: علفتها تبناً وسقيتها ماءً ويجعل علفتها مجازاً من فعل شامل للأمرين أي: ناولتها فيحمل الرد في الحديث على نحو هذا التأويل واستدل به على وجوب رد الصاع مع الشاة إذا اختار فسخ البيع فلو كان اللبن باقياً ولم يتغير فأراد رده هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لا لذهاب طراوته ولا اختلاطه بما تجدد عند المبتاع والتنصيص على التمر يقتضي تعيينه وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

ثم ظاهر الحديث اشتراط الفور وكذا القياس على سائر العيوب يقتضيه لكن الرواية التي فيها أن له الخيار ثلاثة أيام مقدمة على هذا الإطلاق ونقل أبو حامد والرويان في نص الشافعي وهو قول الأكثر منهم.

وأجاب من صحح الأول: بأن هذه الرواية محمولة على ما إذا لم يعلم أنها مصرة إلا في الثلاث لكون الغالب أنها لا تعلم فيما دون ذلك.

قال ابن دقيق العيد: والثاني أرجح لأن حكم التصرية قد خالف الناس في أصل الحكم لأجل النص فيطرد ذلك ويتبع في جميع موارد ويؤيده أن في بعض روايات أحمد والطحاوي من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه فهو بأحد النظريين الخيار إلى أن يجوزها ويردها ثم إنه يستفاد على تقدير كون قوله وصاع تمر مفعولاً مطلقاً فورية رد الصاع مع رد المصرة، فافهم.

واعلم أنه قد احتج بهذا الحديث ابن أبي ليلى ومالك والليث والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأبو عبيد وأبو سليمان وزفر وأبو يوسف في رواية فقالوا: من اشترى مصرة فحلبها فلم يرض بها فإنه يردّها إن شاء ويرد معها صاعاً من تمر إلا أن مالكاً قال: يؤدي أهل كل بلد صاعاً من أغلب عيشهم وابن أبي ليلى قال يرد معها قيمة صاع من تمر وهو قول أبي يوسف ولكنه غير مشهور عنه.

وقال زفر: يرد معها صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو نصف صاع من بر. وفي شرح الموطأ للأشبيلي قال مالك: إذا احتلبها ثلاثاً وسخطها لا اختلاف

لبنها ردها ومعها صاعاً من قوت ذلك البلد تمرّاً كان أو برّاً أو غيره وبه قَالَ
الطَّبْرِيُّ وأبو علي بن أَبِي هُرَيْرَةَ من أصحاب الشَّافِعِيِّ وعن مالك يرد بكيله ما
حلب من اللبن تمرّاً أو قيمته.

وَقَالَ أكثر أصحاب الشَّافِعِيِّ: لا يكون إلا من التمر وإذا لم يجد المشتري
التمر فهل ينتقل إلى غيره حكى الماوردي فيه وجهين:
أحدهما: يرد قيمته بالمدينة.

والثاني: قيمته بأقرب بلاد التمر إليه واقتصر الرافعي على نقل الوجه الأول
عن الماوردي والوجهان معاً في الحاوي فإن اتفق المتبايعان على غير التمر في
رد بدل لبن المصرة فقد حكى الرافعي عن ابن كج وجهين في أجزاء البر عن
التمر إذا اتفقا عليه فكان كالاستبدال عما في ذمته.

وَقَالَ أبو حنيفة ومُحَمَّد وأبو يُوْسُف في المشهور عنه ومالك في رواية
وأشهب من المَالِكِيَّةِ وابن أبي ليلى في رواية وطائفة من أهل العراق ليس
للمشتري رد المصرة بخيار العيب ولكنه يرجع بالنقصان لأنه وجد ما يمنع الرد
وهو الزيادة المنفصلة عنها وفي الرجوع بالنقصان عن أَبِي حَنِيفَةَ روايتان في
رواية شرح الطَّحَاوِيِّ يرجع على البائع بالنقصان من الثمن لتعذر الرد وفي رواية
الأسرار لا يرجع لأن اجتماع اللبن وجمعه لا يكون عيباً.

وأجابوا عن الحديث بأجوبة:

الأول: ما قاله مُحَمَّد بن شجاع أن هذا الحديث نسخه حديث البيعان
بالخيار ما لم يتفرقا فلما قطع ﷺ بالفرقة الخيار ثبت بذلك أن لا خيار لأحد بعد
ذلك إلا لمن استثناه سيدنا رسول الله ﷺ في هذا وهو قوله: «إلا بيع الخيار»
ورده الطَّحَاوِيُّ بأن الخيار المجهول في المصرة إنما هو خيار عيب وخيار
العيب لا تقطعه الفرقة.

الثاني: ما قاله عيسى بن أبان.

كان ذلك في أول الإسلام حيث كانت العقوبات في الديون حتى نسخ الله
الربا فردت الأشياء المأخوذة إلى أمثالها.

الثالث: ما قاله ابن التين ومن جملة ما ردوا به حديث المصراة الاضطراب بذكر التمر فيه تارة والقمح أخرى واللبن أخرى وذكر الصاع تمره والمثل أو المثلين في اللبن أخرى.

الرابع: أن الحديث وإن وقع بنقل العدل الضابط عن مثله لكن لا بد في اعتباره أن يكون غير شاذ ولا معلول وهذا الحديث معلول لأنه يخالف عموم الكتاب والسنة المشهورة فيتوقف عن العمل بظاهره أما عموم الكتاب فقوله تَعَالَى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ فَاغْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّكُمْ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: 194].

وقوله تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ [النحل: 126] وأما الحديث فقوله ﷺ: «الخراج بالضمان» رواه الترمذي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وصححه.

ورواه الطحاوي من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ويروى الغلة بالضمان.

والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة عبداً كان أو أمة أو ملكاً وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ثم يعثر منه على عيب قديم لم يطلعه البائع عليه أو لم يعرفه فله رد العين المبيعة وأخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو كان تلف في يده لكان في ضمانه ولم يكن على البائع شيء ثم إن هؤلاء قد زعموا أن رجلاً لو اشترى شاة فحلبها ثم أصاب بها عيباً غير التحفيل والتصرية أنه يردها ويكون اللبن له وكذلك لو اشترى جارية مثلاً فولدت عنده ثم ردها على البائع بعيب وجد بها يكون الولد له قالوا لأن ذلك من الخراج الذي جعله النَّبِيُّ ﷺ للمشتري بالضمان فإذا كان الأمر كذلك فالصاع من التمر الذي يوجبه هؤلاء على المشتري للمصراة إذا ردها على بائعها بسبب التصرية والتحفيل لا يخلو إما أن يكون عوضاً من جميع اللبن الذي احتلبه منها الذي كان بعضه في ضرعها وقت البيع وبعضه حدث في ضرعها بعد البيع وإما أن يكون عوضاً عن اللبن الذي في ضرعها وقت البيع خاصة فإن أرادوا الوجه الأول فقد ناقضوا أصلهم الذي جعلوا به اللبن والولد للمشتري بعد الرد بالعيب في صورتين اللتين ذكرناهما وذلك لأنهم جعلوا حكمهما كحكم الخراج الذي فعله النَّبِيُّ ﷺ

وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، وَمُجَاهِدٍ، وَالْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «صَاعَ تَمْرٍ»،

للمشتري بالضمان وإن أرادوا الوجه الثاني فقد جعلوا للبائع صاعًا دينًا بدين وهذا غير جائز لا في قولهم ولا في قول غيرهم وأي المعنيين أرادوا فهم فيه تاركون أصلًا من أصولهم وقد كان هؤلاء أولى بالقول بنسخ الحكم في المصرة لكونهم يجعلون اللبن في حكم الخراج وغيرهم لا يجعلون كذلك فظهر من ذلك فساد كلامهم وفساد ما ذهبوا إليه فإن قلت لا نسلم أنت يكون في حكم الخراج لأن اللبن ليس بغلة وإنما كان محفلًا فيها فلزم رده فالجواب أن الغلة هي الدخل الذي يحصل وهي أعم من أن يكون لبنًا أو غيره وأيضًا يلزمهم على هذا أن يردوا عوض اللبن إذا ردت المصرة بعيب آخر غير التصرية ولم يقولوا به فإن قيل هذا حكم خاص في نفسه وحديث الخراج عام والخاص يقضي على العام فالجواب أن الأصل هو يرجح العام على الخاص في العمل به ولهذا رجحنا قوله ﷺ: «ما أخرجت الأرض ففيه العشر» على الخاص الوارد بقوله: «ليس في الخضراوات صدقة وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» وأمثال ذلك كثيرة.

(وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان الزيات.

(وَمُجَاهِدٍ، وَالْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ) يفتح الراء والباء الموحدة.

(وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ) بفتح المثناة التحتية والسين المهملة عم محمد بن إسحاق بن يسار صاحب المغازي.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): صَاعَ تَمْرٍ) أما رواية أبي صالح فقد وصلها مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ابْتَاعَ مَصْرَاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ».

واعلم أن أحاديث المصرة على نوعين:

أحدهما: مطلق عن ذكر مدة الخيار وبه أخذ المَالِكِيَّةُ وحكموا فيها بالرد مُطْلَقًا.

والآخر: مقيد بذكر مدة الخيار كما في رواية مسلم هذه وبه أخذت الشَّافِعِيَّةُ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا»،

واستدل به بعضهم على أن المشتري لو لم يطلع على التصرية إلا بعد الثلاث أنه لا يثبت له خيار الرد لظاهر الحديث.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ: والصحيح عند أصحاب الشَّافِعِيِّ ثبوته كسائر العيوب ولكنه على الفور عندهم بلا خلاف لا يمتد بعد الاطلاع عليه.

وأما رواية مجاهد فوصلها البزار والطبراني في الأوسط من طريق مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الطائفي عن ابن أبي نجيح والدارقطني من طريق ليث بن أبي سليم كلاهما عن مجاهد عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأول رواية ليث لا تتبعوا المصرة من الإبل والغنم وفيه من ابتاع مصراة فله أن يردها وصاع تمر وليث ضعيف وَمُحَمَّدُ ابن مسلم فيه مقال.

وأما رواية الوليد بن رباح فوصلها أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بن مَنِيعٍ في مسنده بلفظ من اشترى مصراة فليرد معها صاعًا من تمر.

وأما رواية مُوسَى بن يسار فوصلها مسلم بلفظ: من اشترى شاة مصراة فليقلب بها فليحلبها فإن رضي بها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع من تمر وسياقه يقتضي الفور به.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثًا) وهذا التعليق وصله مسلم والتِّرْمِذِيُّ من طريق قرة بن خالد عن مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة فإن ردها رد معها صاعًا من طعام لا سمراء». قَالَ التِّرْمِذِيُّ: معنى من طعام لا سمراء.

وروى ابن أبي شيبه وأبو عوانة من طريق هشام عن ابن سيرين: لا سمراء يعني: الحنطة لا بر.

وَقَالَ البيهقي: المراد بالطعام هنا التمر لقوله لا سمراء.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لا يعلم أن المراد في الطعام هنا ولا يدل عليه قوله لا سمراء لأن الذي يفهم منه أن لا يكون قمحًا وغيره أعم من التمر وعن ابن المنذر من طريق ابن عون عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: لا سمراء

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ «صَاعًا مِنْ تَمْرٍ»، وَلَمْ يَذْكُرْ ثَلَاثًا،

تمر ليس ببر فهذه الرواية تبين أن المراد بالطعام التمر ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح نفاه بقوله لا سمراء ويرد على هذا ما رواه البزار من طريق أشعث بن عبد الملك عن ابن سيرين بلفظ إن ردها ومعهها صاع من بر لا سمراء وهذا يقتضي أن المنفي قمح مخصوص وهي الحنطة الشامية فيكون المثبت بقوله من طعام من القمح.

وقد روى الطحاوي من طريق أيوب عن ابن سيرين: أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية وهي كانت أغلى ثمنًا من البر الحجازي فكانه ﷺ أمر برد الصاع من البر الحجازي لا البر الشامي لكونه أغلى ثمنًا قصد التخفيف عليهم.

وجاء في الحديث أيضًا: أن الطعام غير التمر وهو ما رواه أحمد بإسناد صحيح عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن رجل من الصحابة نحو حديث الباب.

وفيه: وإن ردها ردّ معها صاعًا من طعام أو صاعًا من تمر فإن ظاهره يقتضي التخيير بين التمر لطعام وأن الطعام غير التمر يحتمل أن يكون أو شكًا من الراوي لا تخييرًا وإذا وقع الاحتمال في هذه الروايات لم يصح الاستدلال بشيء منها ويرجع إلى الروايات التي فيها التمر فهي الراجحة كما أشار إليه البخاري بقوله والتمر أكثر كما سيجيء إن شاء الله تعالى.

وأما ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: إن ردها رد معها مثل أو مثلي لبنها قمحًا ففي إسناده ضعف.

وقد قال ابن قدامة: إنه متروك الظاهر بالاتفاق هذا ويحتمل أن يكون الراوي فسر الطعام بالقمح لأنه المتبادر من الطعام فظن الراوي أنه البر فعبر به عنه وإنما أطلق لفظ الطعام على التمر لأنه كان غالب قوت أهل المدينة وبهذا يجمع بين مختلف الروايات عن ابن سيرين في ذلك، فليتأمل.

(وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَنْ ابْنِ سِيرِينَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ ثَلَاثًا) وهذا التعليق قد وصله أحمد من طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين بلفظ: من اشترى شاة مصراة فإنه يحلبها فإن رضيها أخذها وإلا ردها ورد معها صاعًا من تمر وقد رواه سفيان عن أيوب فذكر الثلاث أخرجه مسلم بلفظ: من اشترى شاة مصراة فهو

وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ».

2149 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو

عُثْمَانَ،

بخير النظيرين ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء .
ورواه بعضهم عن ابن سيرين بذكر الطعام: ولم يقل ثلاثاً أخرجَهُ أَحْمَدُ
وَالطَّحَاوِيُّ مِنْ طَرِيقِ عَوْفٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ وَخَلَّاسِ بْنِ عَمْرِو وَكِلَاهُمَا عَنْ أَبِي
هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلَفْظٍ: مَنْ اشْتَرَى لِقْحَةَ مَصْرَاةٍ أَوْ مَصْرَاةً فَحَلَبَهَا هُوَ بِأَحَدِ
النَّظِيرَيْنِ بِالْخِيَارِ إِلَى أَنْ يَجُوزَهَا أَوْ يَرُدَّهَا وَإِنَاءً مِنْ طَعَامٍ .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: فَحَصَلْنَا عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَلَى أَرْبَعِ رَوَايَاتٍ ذَكَرَ
التمر والثلاث ذكر التمر دون الثلاث والطعام بدل التمر كذلك والذي يظهر في
الجمع بينهما أن من زاد الثلاث معه زيادة علم وهو حافظ ويحمل الأمر فيمن لم
يذكرها على أنه لم يحفظها أو اختصرها وتحمل الرواية التي فيها الطعام على أن
المراد بها التمر، والله أعلم.

قال البُخَارِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْتَمَرُ أَكْثَرُ) يعني أن الروايات الناصّة على التمر
أكثر عدداً من الروايات التي لم تنص عليه أو أبدله بذكر الطعام فقد رواه بذكر
التمر غير ما تقدم ذكره ثابت بن عياض كما يأتي في الباب الذي يليه وهمام بن
منبه عند مسلم وعكرمة وأبو إسحاق عند الطَّحَاوِيِّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ
وَالشَّعْبِيِّ عِنْدَ أَحْمَدَ وَابْنِ خَزِيمَةَ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَمَّا رَوَايَةٌ مِنْ
رَوَاهُ بِذِكْرِ الصَّاعِ فَقَدْ تَقَدَّمَ بَسْطُهُ فِي الزَّكَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ) هُوَ ابْنُ سُلَيْمَانَ سَيِّئَاتِي
فِي بَابِ النَّهْيِ عَنْ تَلْقِي الرِّكْبَانِ بَعْدَ سَبْعَةِ أَبْوَابٍ عَنْ مُسَدَّدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ
فَكَانَ الْحَدِيثُ عِنْدَ مُسَدَّدٍ عَنْ شَيْخَيْنِ فَذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ فِي مَوْضِعَيْنِ وَسِيَّاقَهُ عَنْ
مَعْمَرِ أُمِّ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) سُلَيْمَانَ بْنَ طَرْخَانَ، (يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَبُو عُثْمَانَ)
عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ طَيِّ النَّهْدِيِّ بِالنُّونِ أَسْلَمَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَدَّى إِلَيْهِ الصَّدَقَاتِ
وَغَزَا غَزَوَاتٍ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ وَعَمْرُهُ مِائَةٌ
وِثَلَاثُونَ سَنَةً.

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا، فَلْيُرَدِّ مَعَهَا صَاعًا» وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُلْقَى الْبُيُوعُ.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحَقَّلَةً فَرَدَّهَا، فَلْيُرَدِّ مَعَهَا صَاعًا» مِنْ تَمَرٍ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ أَي: فَأَرَادَ رَدَّهَا بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: فَلْيُرَدِّ مَعَهَا، عَمَلًا بِحَقِيقَةِ الْمَعْيَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعَ بِمَعْنَى بَعْدَ أَي: فَلْيُرَدِّ بَعْدَهَا صَاعًا وَاسْتَشْهَدُوا لِقَوْلِهِ هَذَا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ﴾ [النمل: 44].

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لم يذكر النحاة لمع إلا ثلاثة معان:

أحدها: الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو واللّه معكم.

والثاني: بمعنى الزمان نحو جئتكم مع العصر.

والثالث: مرادفه عند وما رأيت في كتب القوم ما يدل على ما ذكر،

والله أعلم.

(وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُلْقَى الْبُيُوعُ) بضم التاء وفتح اللام وتشديد القاف

ويروى بالتخفيف أي: تستقبل أصحاب البيوع أو المراد من البيوع المبيعات وسيأتي ما يتعلق بالتلقي في الباب الآتي إن شاء الله تعالى.

ثم هذا الحديث رواه الأكثرون عن معتمر بن سليمان مَوْقُوفًا وَأَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ مُعْتَمِرِ بْنِ سُلَيْمَانَ مَرْفُوعًا وَذَكَرَ أَنْ رَفَعَهُ غُلَطٌ وَرَوَاهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِ سُلَيْمَانَ عَنْهُ كَمَا هُنَا حَدِيثُ الْمُحَقَّلَةِ مَوْقُوفٌ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَحَدِيثُ النَّهْيِ عَنِ التَّلْقِي مَرْفُوعٌ.

وخالفهم أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ فَرَوَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مَرْفُوعًا.

أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَأَشَارَ إِلَى وَهْمِهِ أَيْضًا.

ورجال الإسناد بصريون سوى الصحابي.

وفيه: رواية الابن عن الأب.

وفيه: رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي.

وقد أخرج مته مسلم في البيوع أَيْضًا وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ فِيهِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ

في التجارات.

2150 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ) بفتح التاء واللام والقاف المشددة أصله لا تلتقوا بتاءين حذفت إحداهما أي: لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد للاشتراء منهم قبل قدوم البلد ومعرفة السعر.

قَالَ ابن عبد البر قوله: لا تلقوا الركبان روي بألفاظ مختلفة: فرواه الأعرج عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لا تلقوا الركبان. وفي رواية ابن سيرين: لا تلقوا الجلب.

وفي رواية أبي صالح وغيره: نهى أن يتلقى السلع حتى تدخل الأسواق. وروى ابن عباس لا تستقبلوا السوق ولا يتلقى بعضكم لبعض والمعنى واحد فحمله مالك على أنه لا يجوز أن يشتري أحد من الجلب السلع الهابطة إلى الأسواق سواء هبطت من أطراف المصر أو من البوادي حتى يبلغ بالسلعة سوقها. وقيل لمالك: أرايت إن كان ذلك على رأس ستة أميال فَقَالَ: لا بأس بذلك والحيوان وغيره في ذلك سواء وعن ابن القاسم إذا تلقاها متلق واشتراها قبل أن يهبط بها إلى السوق إن نقصت عن ذلك الثمرة لزمتم المشتري.

قَالَ سحنون: وَقَالَ لي غير ابن القاسم يفسخ البيع. وَقَالَ اللَّيْث: أكره تلقي السلع وشراها في الطريق أو على بابك حتى تقف السلعة في سوقها وسبب ذلك الرفق بأهل الأسواق لئلا يقطع بهم عما له جلسوا يبتغون من فضل الله تَعَالَى فنهوا عن ذلك لأن في ذلك ضرراً عليهم. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: رفقا بصاحب السلعة لئلا يبخس في ثمن سلعته وعند أبي حنيفة من أجل الضرر فإن لم يضر بالناس تلقى ذلك فلا بأس بذلك.

وَقَالَ ابن حزم: لا يحل لأحد أن يتلقى الجلب سواء خرج لذلك أو كان سائراً على طريق الجلب وسواء بعد موضع تلقيه أو قرب أضر ذلك بالناس أو لم

وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَجَشَّوْا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا
الْغَنَمَ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا، إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ
سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

65 - باب: إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصْرَاةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ⁽¹⁾

يضر فممن تلقى جلبًا أي: شيء كان فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق متى ما
دخله ولو بعد أعوام في إمضاء البيع أو رده.

(وَلَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَتَجَشَّوْا، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا
تُصَرُّوا الْغَنَمَ، وَمَنْ ابْتَاعَهَا) أي: المصرة، (فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْتَلِبَهَا،
إِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ) قد مر الكلام في ذلك
فيما مضى مستوفى والحديث أخرجه مُسْلِمٌ في البيوع وكذا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

65 - باب: إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصْرَاةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ

(باب) بالتنوين (إِنْ شَاءَ) المشتري (رَدَّ الْمُصْرَاةَ وَفِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ)

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: - بسكون اللام - على أنه اسم الفعل، ويجوز
الفتح على إرادة المحلوب، وظاهره: أن التمر مقابل للحلبة، وزعم ابن حزم أن التمر في
مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن، لأن الحلبة حقيقة في الحلب، مجاز في اللبن، والحمل
على الحقيقة أولى، فلذلك قال يجب رد التمر واللبن معًا، وشذ بذلك عن الجمهور، اهـ.
قلت: وهنا مسألة أخرى، ويحتمل في الترجمة الإشارة إليها أيضًا وهو ما قال الحافظ.
قوله: (فِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ)، ظاهره: أن صاع التمر في مقابلة المصرة، سواء كانت واحدة
أو أكثر لقوله: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا» ثم قال «فِي حَلْبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ»، ونقل ابن عبد البر عن
استعمل الحديث، وابن بطلان عن أكثر العلماء، وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة وأكثر
المالكية: يرد عن كل واحد صاعًا، حتى قال المازري من المستبشع أن يغرم متلف لبن ألف
شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة، وأجيب بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى ما تقدم من أن الحكمة
في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدًا يرجع إليه عند التخاصم، فاستوى القليل والكثير، ومن
المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافًا متباينًا ومع ذلك فالمعتبر
الصاع، سواء قل اللبن أم كثر، فكذا هو معتبر سواء قلت المصرة أو كثرت، اهـ.

وفي الأوجز عن المغني: إذا اشترى مصراتين أو أكثر في عقد واحد فردهن رد مع كل مصرة
صاعًا، وبهذا قال الشافعي وبعض أصحاب مالك، وقال بعضهم في الجميع صاع واحد
لقوله ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا» والغنم اسم جنس يتناول الواحد والجميع، قال الموفق: ولنا =

جملة وقعت حالاً والحلبة بسكون اللام اسم الفعل ويجوز الفتح على أنه بمعنى المحلوب والظاهر أن التمر مقابل للحلبة وزعم ابن حزم أن التمر في مقابلة الحلب لا في مقابلة اللبن لأن الحلبة حقيقة في الحلب مجاز في اللبن والحمل على الحقيقة أولى فلذلك قَالَ يجب رد التمر واللبن معاً وشذ بذلك عن الجمهور ثم إن البُخَارِيَّ أشار بهذه الترجمة إلى أن الواجب رد صاع من تمر

قوله ﷺ: «من اشترى مصراً أو محفلة» وهذا يتناول الواحدة، انتهى مختصراً من الأوجز. وذكر فيه في حديث المصرة أربعة عشر بحثاً: منها ما تقدم أن الجمهور أباحوا رد المصرة بعيب التصرية لحديث الباب، خلافاً للحنفية إذ قالوا: لا يرد بعيب التصرية، ومنها أنه إذا رد المصرة رد بدل اللبن، وهو مقدر في الشرع بصاع من تمر، وهو قول أحمد وإسحق والشافعي وغيرهم، وذهب مالك وبعض الشافعية إلى أن الواجب صاع من غالب قوت البلد، ومنها أن ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب، والجمهور على أنه إذا علم بالتصرية ثبت الخيار ولو لم يحلب، ومنها أنه لو احتلبها وترك اللبن بحاله ثم ردها رد لبناً ولا يلزمه شيء فإن أبى البائع وطلب التمر ليس له ذلك، وقيل: لا يلزمه قبوله لظاهر الخبر، ومنها متى يثبت له الخيار ظاهر الحديث اشتراط الفور، وقيل: إن الخيار مقدر بثلاثة أيام، وهو نص الشافعي، وهو قول الأكثر، وقيل: له الرد بعد أن يحلب مرتين، فإن حلب ثلاثاً لزمته، وظاهر كلام أحمد أنه مقدر بثلاثة، وليس له الرد قبل مضيتها ولا إمساكها بعدها.

ومنها ابتداء هذه المدة من وقت بيان التصرية عن الحنابلة، وعند الشافعية من حين العقد. ومنها: أن لا يكون المشتري علة بالتصرية فإن كان عالماً لا يثبت له الخيار عند الحنابلة والمالكية، وقال أصحاب الشافعي: يثبت له الخيار في وجه للخبر.

ومنها: لو اشترى مصراً فصار لبناً عادة واستمر على كثرته لم يكن له الرد عند الحنابلة، وقال أصحاب الشافعي: له الرد في أحد الوجهين للخبر، ولأن التدليس كان موجوداً حال العقد فأنبت الرد، كما لو نقص اللبن، قال الموفق: ولنا أن الرد جعل لدفع الضرر ونقص اللبن ولم يوجد فامتنع الرد، اهـ.

ومنها: لو اطلع على عيب بعد الرضا بالتصرية فردها هل يلزمه الصاع؟ فيه قولان للشافعية، الأصح عندهم وجوب الرد وبه قال أحمد، بيعها هل يثبت ذلك الحكم؟ فيه خلاف، فمن نظر إلى المعنى أثبتته لأن العيب مثبت القياس خصه بمورده وهو حالة العمد.

ومنها: هل يجوز التحفيل لغير البيع، وتقدم كل محفلة أو يختص بنوع منها؟ وتقدم أيضاً في قول البخاري وكل محفلة.

ومنها: إذا اشترى مصراتين أو أكثر هل يرد مع كل مصرة صاعاً أو يكفي للكل صاع واحد؟ وقد تقدم قريباً.

ومنها: أن التمر مقابل للحلبة كما زعم ابن حزم، أو للمحلوب كما قال به الجمهور؟ وتقدم أيضاً في أول الباب، وبسط الكلام على هذه الأبحاث في الأوجز.

2151 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي زِيَادٌ، أَنَّ ثَابِتًا، مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا مُصْرَاءً، فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ».

سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو) بفتح العين كذا في رواية الأكثرين بغير ذكر جده .
وفي رواية عبد الرحمن الهمداني عن المستملي: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بن جبلة وكذا قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَرَجَانِي فِي رَوَايَتِهِ عَنِ الْفَرَبَرِيِّ .
وفي رواية أَبِي عَلِيٍّ بْنِ شَبُوهٍ عَنِ الْفَرَبَرِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو يَعْنِي ابْنَ جَبَلَةَ وَأَهْمَلَهُ الْبَاقُونَ وَجَزَمَ الدَّارِقُطْنِيُّ بِأَنَّهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو أَبُو غَسَّانَ الْمَعْرُوفَ بِزَنْجٍ بَضْمَ الزَّايِ وَفَتْحَ النَّونِ وَسَكُونِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ وَفِي آخِرِ جَيْمٍ .
وَجَزَمَ الْحَاكِمُ وَالْكَلاَبَازِيُّ بِأَنَّهُ: مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو السَّوَّاقُ بِفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْقَافِ الْبَلْخِيُّ كَذَا قَالَه الْكِرْمَانِيُّ وَقَالَ: مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ .
قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ) عَلَى صُورَةِ النِّسْبَةِ إِلَى مَكَّةَ وَهُوَ اسْمُهُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ سَاكِنٌ بَلْخٍ وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ أَثَمٍ مِنْ كَذِبٍ فِي كِتَابِ الْعِلْمِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنُ جَرِيحٍ بِالْجِيمِينِ وَقَدْ مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (زِيَادٌ) بِكَسْرِ الزَّايِ وَتَخْفِيفِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَةِ هُوَ ابْنُ سَعْدٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بَلْخِي أَيْضًا سَكَنَ خِرَاسَانَ ثُمَّ مَكَّةَ وَكَانَ شَرِيكَ ابْنِ جَرِيحٍ.

(أَنَّ ثَابِتًا) ⁽¹⁾ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ أَي: ابْنِ الْخَطَّابِ وَفِي جَامِعِ الْأَصُولِ أَنَّهُ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ اشْتَرَى غَنَمًا) هُوَ اسْمُ مَوْثٍ مَوْثٌ لِلْجَنَسِ يَقَعُ عَلَى الذَّكَورِ وَعَلَى الْإِنَاثِ.

(مُصْرَاءً، فَاحْتَلَبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا فَفِي حَلَبَتِهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَي: بِسَبَبِ الْحَلْبَةِ يَجِبُ صَاعٌ وَمِنْهُ يَعْلَمُ أَنَّ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ

(1) بالمثلثة هو ابن عياض بن الأحنف.

66 - باب بَيْع الْعَبْدِ الرَّائِي (1)

شأنهما واحد وهذا الصاع إنما يجب في الغنم وما في حكمها من مأكول اللحم بخلاف النهي عن التصرية وثبوت الخيار فإنهما عامان لجميع الحيوانات .

وَقَالَ التَّوَوِّي فِي شرح صحيح مسلم : قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَرُدُّهَا بَدُونُ الصَّاعِ لِأَنَّ الْأَصْلَ إِذَا أَتَلَفَ شَيْئًا لغيره رد مثله إن كان مثليًا وإلا فقيمته وأما جنس آخر من العوض فبخلاف الأصول وأجاب الجمهور أن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول ، انتهى .

وقد عرفت أنت مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ في ذلك ودليله فيما مر فتذكر .
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ظاهره أن صاع التمر في مقابلة المصرة سواء كانت واحدة أو أكثر لقوله من اشترى غنمًا لأنه اسم جنس ثم قَالَ ففي حلبتها صاع من تمر .

ونقله ابن عبد البر عمن استعمل الحديث وابن بطال عن أكثر العلماء وابن قدامة عن الشافعية والحنابلة وعن أكثر المالكية يرد عن كل واحدة صاعًا .
وَقَالَ المازري : من المستبشع أن يغرم متلف لبن ألف شاة كما يغرم متلف لبن شاة واحدة .

وأجيب : بأن ذلك مغتفر بالنسبة إلى أن الحكمة في اعتبار الصاع قطع النزاع فجعل حدًا يرجع إليه عند التخاصم فاستوى القليل والكثير .

ومن المعلوم أن لبن الشاة الواحدة أو الناقة الواحدة يختلف اختلافًا متباينًا ومع ذلك فالمعتبر هو الصاع سواء قلَّ اللبن أو كثر فكذلك هو المعتبر سواء قلت المصرة أو كثرت هذا .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : قد استغنت الحنفية عن مثل هذه التعسفات حيث قالوا إنه لا يردُّها ولكن يرجع بنقصان الثمن على أن فيه روايتين عن أبي حنيفة كما مر .

66 - باب بَيْعِ الْعَبْدِ الرَّائِي

(باب) جواز (بَيْعِ الْعَبْدِ الرَّائِي) أي : مع بيان عيبه .

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي : كتب مولانا الشيخ محمد حسن المكي في تقريره : غرضه =

إثبات أن الزنا عيب، وقوله ولو بحبل علم منه أن الزنا عيب، ولذا قلت قيمتها، اهـ.
وقال الحافظ: شاهد الترجمة منه قوله ولو بحبل من شعر، فإنه يدل على جواز بيع العبد الزاني، ويشعر بأن الزنا عيب في المبيع لقوله ولو بحبل من شعر، اهـ.
وقال العيني: الزنا عيب في الأمة دون الغلام، لأنه يخل بالمقصود منها وهو الاستفراش وطلب الولد، والمقصود من الغلام للاستخدام، وكذلك إذا كانت بنت زنا فهو عيب، اهـ.
وفي الهداية: الزنا وولد الزنا عيب في الجارية دون الغلام، لأنه يخل بالمقصود في الجارية، وهو الاستفراش وطلب الولد، ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستخدام، إلا أن يكون الزنا عادة له على ما قالوا، لأن اتباعهن يخل بالخدمة، اهـ.

ثم قال العيني: اختلف العلماء في العبد إذا زنى، هل هو عيب فيه أم لا؟ فقال مالك هو عيب في العبد والأمة، وهو قول أحمد وإسحاق، وقال الشافعي: كل ما ينقص من الثمن فهو عيب، وقالت الحنفية: هو عيب في الجارية دون الغلام كما ذكرنا، اهـ.

وإذا عرفت ذلك فقد علمت أن الحديث لا يخالف الحنفية لأنه وارد في الأمة دون الغلام، وأما إثبات الترجمة فبالقياس عليها، ومن فرق بينهما كالحنفية قالوا لا يصح القياس لاختلاف المقصود منهما.

قوله: (إذا زنت الأمة ولم تحصن) قال شيخ مشايخنا في التراجم: قال الخطابي: ذكر الإحصان فيه غريب مشكل جداً، أقول: حاصل السؤال أن الله تعالى ذكر الإماء المحصنات في قوله: ﴿فَإِذَا أَحْصِينَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَحْصَنَةٍ فَلَمْ تَحْصِهَا يَصِفْ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: 25] وبقي حكم الإماء اللاتي لم يحصن غير مبين ماذا حكمهن؟ فبين النبي ﷺ أنها تجلد، وأن ذكر الإحصان ليس للاحتراز، كما بين في بيان قصر السفر أن الخوف ليس شرطاً احترازياً، اهـ.

وقال العيني: قال الطحاوي لم يقل هذه اللفظة غير مالك بن أنس عن الزهري، قال أبو عمر: وهو من رواية ابن عيينة ويحيى بن سعيد عن ابن شهاب كما رواه مالك ومفهومه أنها إذا أحصنت لا تجلد، بل ترحم كالحرّة، لكن الأمة تجلد محصنة كانت أو غير محصنة، ولا اعتبار للمفهوم حيث نطق القرآن صريحاً بخلافه في قوله: ﴿فَإِذَا أَحْصِينَ فَإِنْ أَتَيْتَ﴾ الآية، فالحديث دل على جلد غير المحصن، والآية على جلد المحصن، لأن الرجم لا ينصف، فيجلدان عملاً بالدليلين أو يكون الإحصان بمعنى العفة عن الزنا، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: 4] أي: العفيفات، وقال الخطابي: ذكر الإحصان في الحديث غريب مشكل جداً، إلا أن يقال معناه العتق، وقيل معناه ما لم تتزوج وقد اختلف فيه في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصِينَ﴾ هل هو الإسلام أو التزوج، فتحد المتزوجة، وإن كانت كافرة، قاله الشافعي، أو الحرية، وإحصان الأمة عند مالك والكوفيين إسلامها، قاله ابن بطال، اهـ مختصراً من العيني.

قلت: وبسط الكلام على حديث الباب في الأوجز مفصلاً، وذكر فيه أيضاً أن الرجم لا يجب إلا على المحصن لإجماع أهل العلم، وأن للإحصان شروطاً سبعة، منها الحرية وهي شرط في قبول أهل العلم إلا أبا ثور إذ قال إذا لم يحصن بالتزويج فعليهما نصف الحد وإن أحصنا =

وَقَالَ شُرَيْحٌ: «إِنْ شَاءَ رَدَّ مِنَ الزَّانَا».

2152 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ،

(وَقَالَ شُرَيْحٌ) بضم المعجمة وبالحاء المهملة هو ابن الحارث الكندي القاضي في زمن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وكذا في زمن عثمان وعلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. (إِنْ شَاءَ) المشتري (رَدَّ مِنَ الزَّانَا) أي: لأجله وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور بإسناد صحيح من طريق ابن سيرين أن رجلاً اشترى من رجل جارية كانت فجرت ولم يعلم بذلك المشتري فخاصمه إلى شريح فَقَالَ إِنْ شَاءَ رَدَّ مِنَ الزَّانَا فعند الْحَنْفِيَّةِ الزنا عيب في الأمة دون الغلام لأنه يخل بالمقصود منها وهو الاستفراش وطلب الولد والمقصود من الغلام الاستخدام وكذلك إذا كانت بنت الزنا فهو عيب وعند مُحَمَّدٍ في الأمالي لو اشترى جارية بالغة وكانت قد زنت عند البائع فللمشتري أن يردها وإن لم تزن عنده للحقوق العار بالأولاد ولكن المذهب أن العيوب كلها لا بد لها من المعاودة عند المشتري حتى يرد إلا الزنا في الجارية ذكره محمد.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد

فعليهما الرجم، إلى آخر ما بسط في الأوجز.

قوله: (وَلَوْ بِضْفِيرٍ) قال العيني: قوله بضفير - بفتح الضاد المعجمة وكسر الفاء - هو الحبل المنسوج أو المفتول، فاعيل بمعنى مفعول، اهـ.

وفي الكوكب: قوله: ولو يضفير، البيع ليس من ضرورته إخفاء العيب عن المشتري حتى يلزم المكروه، بل في لفظ الضفير إشارة إليه، فإن تقليل ثمنها إنما هو لأجل ما ظهر من عيبها عند المشتري، نعم يمكن أن يتوهم أن البيع ماذا يفيد فيها، فإن الزنا لما كان عادة لها كانت عند المشتري مثلها عند البائع، مع ما لزم للبائع من المخالفة الظاهرة، بقوله ﷺ: «وَأَنْ تَكْرَهُ لِأَخِيكَ مَا تَكْرَهُ لِنَفْسِكَ» والجواب أن لتبدل الأيدي أثراً في تنقل الأحوال، لا سيما في أمثال تلك الخصال، فكم من امرأة هي منقادة لفحول الرجال، ومخالفة الرواية مقيدة بما إذا لم يرتضه الآخر، وأما فيما نحن فيه فقد رضي المشتري لنفسه بما لم يرض به البائع لنفسه، اهـ.

وقال الحافظ: استشكل الأمر بالبيع إذا زنى مع أن كل مؤمن مأمور أن يرى لأخيه ما يرى لنفسه، ومن لازم البيع أن يوافق أخاه على أن يقتني ما لا يرضى اقتنائه لنفسه، وأجيب بأن السبب الذي باعه لأجله ليس محقق الوقوع عند المشتري لجواز أن يرتدع الرقيق إذا علم أنه متى عاد أخرج، فإن الإخراج من الوطن المألوف شاق، ولجواز أن يقع الإعفاف عند المشتري بنفسه أو بغيره، قال ابن العربي: يرجى عند تبديل المحل تبديل الحال، ومن المعلوم أن للمجاورة تأثيراً في الطاعة وفي المعصية، اهـ.

قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ شَعْرِ».

المصري قَالَ: (حَدَّثَنِي سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِيهِ) كيسان المدني مولى بني ليث وكان سعيد يسكن المقبرة فنسب إليها.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَهُ) أَي: أَنَّ كيسان سمع أبا هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا) أَي: بالبيعة أو الحبل أو الإقرار.

(فَلْيَجْلِدْهَا) وفي رواية أيوب بن موسى فليجلدها الحد قَالَ أَبُو عَمْرٍ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا ذَكَرَ فِيهِ الْحَدَّ غَيْرَهُ.

(وَلَا يُتْرَبْ) مِنَ التَّرْيِبِ بِالتَّاءِ الْمَثْلثةُ وَهُوَ التَّعْيِيرُ وَالِاسْتِقْصَاءُ فِي اللُّومِ أَي: لَا يَزِيدُ عَلَى الْحَدِّ وَلَا يُوْذِيهِ بِالْكَلَامِ وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ مَعْنَاهُ أَنَّهُ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى التَّرْيِبِ بَلْ يَقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ.

(ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا، وَلَا يُتْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَلْيَبِيعْهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ بِحَبْلٍ (مِنْ شَعْرِ) وَهَذَا مَبَالِغَةٌ فِي التَّحْرِيزِ بِبَيْعِهَا وَذَكَرَ الْحَبْلَ بِمَعْنَى التَّقْلِيلِ وَالتَّزْهِيدِ عَنِ الزَّانِيَةِ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ بَيْعِ الزَّانِي. وَقَالَ أَهْلُ الظَّاهِرِ: الْبَيْعُ وَاجِبٌ.

وفيه: أَنَّ الزَّانَا عَيْبٌ فِي الْجَارِيَةِ وَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَيْسَ بِعَيْبٍ فِي الْغَلَامِ إِلَّا إِذَا كَانَ مُعْتَادًا.

وفيه: أَنَّ الزَّانِيَةَ تَجْلَدُ وَمِمَّنْ كَانَ يَجْلِدُهَا إِذَا زَنَتْ أَوْ يَأْمُرُ بِرَجْمِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ وَأَبُو بَرَزَةَ وَفَاطِمَةُ وَابْنُ عَمْرٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَكَذَا إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَعَلْقَمَةُ وَالْأَسُودُ وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَأَبُو مَيْسَرَةَ.

واختلف العلماء في العبد إذا زنى هل الزنا عيب فيه يجب رده به أم لا فَقَالَ مَالِكٌ هُوَ عَيْبٌ فِي الْعَبْدِ وَالْأَمَةِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَأَبِي ثَوْرٍ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: كُلُّ مَا يَنْقُصُ مِنَ الثَّمَنِ فَهُوَ عَيْبٌ.

وقالت الْحَنْفِيَّةُ: هو عيب في الجارية دون الغلام كما مر ثم هل يجلدُها السيد أم لا، فَقَالَ مالك وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ: نعم.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا يقيم الجلد أو الحد إلا الإمام بخلاف التعزير واحتج بحديث أربع إلى الوالي فذكر منها الحدود ولم يذكر في الحديث عدد الجلد ورواه النَّسَائِيُّ أَنَّ رجلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: إن جاريتي زنت وتبين زناها، قَالَ: «اجلدُها خمسين» ثم أَتَاهُ فَقَالَ: عادت وتبين زناها، قَالَ: «اجلدُها خمسين» ثم أَتَاهُ فَقَالَ: عادت، قَالَ: «بعها ولو بحبل من شعر».

والأمة لا ترحم سواء كانت متزوجة أم لا والزاني إذا حد ثم زنى ثانياً لزمه حد آخر على ذلك الأئمة الأربعة والإحصان في الرجم شرط والشروط سبعة: الحرية، والعقل، والبلوغ، والإسلام.

وعن أبي يُوسُفَ: أنه ليس بشرط وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ لأنه ﷺ رجم يهوديين قلنا: كان ذلك بحكم التوراة قبل نزول آية الجلد في أول ما دخل ﷺ المدينة وصار منسوخاً بها ثم نسخ الجلد في حق المحصن.

والشرط الخامس: الوطء. والسادس: أن يكون الوطء بنكاح صحيح والشرط السابع: كونهما محصنين حالة الدخول حتى لو دخل بالمنكوح الكافرة أو المملوكة أو المجنونة والصبية لم يكن محصناً وكذلك لو كان الزوج عبداً أو صبيّاً أو مجنوناً أو كافراً وهي مسلمة عاقلة بالغة فإن قيل كيف يتصور أن يكون الزوج كافراً والمرأة مسلمة.

فالجواب: أن صورته أن يكونا كافرين فأسلمت المرأة ودخل بها الزوج قبل عرض الإسلام عليه ومنه استنبط قوم جواز البيع بالغبن لأنه بيع خطير بضمن يسير.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: هذا ليس بصحيح لأن الغبن المختلف فيه إنما هو مع الجهالة من المغبون وأما مع علم البائع بقدر ما باع وما قبض فلا يختلف فيه لأنه عن علم منه ورضى فهو إسقاط لبعض الثمن لا سيما أن الحديث إخراج على جهة الترهيد وترك الغبطة وفيه ترك اختلاط الفساق وفراقهم فإن قيل ما معنى أمره ﷺ ببيع الأمة الزانية والذي يشتريها يلزمه من اجتنابها ومباعدتها ما يلزم البائع وكيف يكره شيئاً ويرتضيه لأخيه المسلم.

2153، 2154 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِنْ،

فالجواب: أنه لعل الثاني يصونها بهيئته أو بالإحسان إليها أو لعلها تستعف عند الثاني بأن تزوجها ويعقها بنفسه أو المراد أنها لا تبقى عند سيد زجراً لها عن معاودة الزنا ونحو ذلك، والله أعلم.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الْمَحَارِبِينَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ وَالنِّسَائِيِّ كَذَلِكَ، وَقَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ: رَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيَّةٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ وَأَيُّوبُ بْنُ مُوسَى وَمُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي ذُئْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو فَقَالُوا عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَلَمْ يَذْكُرُوا أَبَا سَعِيدٍ وَفِي مُسْلِمٍ كَذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هُوَ ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: (حَدَّثَنِي مَالِكٌ) وَفِي نَسْخَةٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ بِذِكْرِ قَالَ وَإِفْرَادٍ وَحَدَّثَنِي (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الرَّهْرِيِّ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ابْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ بِتَصْغِيرِ الْإِبْنِ وَتَكْبِيرِ الْأَبِ.

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الْجَهْنِيِّ الصَّحَابِيِّ الَّذِي مَرَّ فِي بَابِ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصِنْ) بِضَمِّ التَّاءِ وَسُكُونِ الْحَاءِ مِنَ الْإِحْصَانِ وَيُرْوَى بِضَمِّ التَّاءِ وَفَتْحِ الْحَاءِ وَتَشْدِيدِ الصَّادِ مِنَ التَّحْصِينِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ وَالْإِحْصَانُ الْمَنْعُ وَالْمَرْأَةُ تَكُونُ مُحْصَنَةً بِالْإِسْلَامِ وَالْعِفَافِ وَالْحَرِيَّةِ وَالزَّوْجِ يُقَالُ أَحْصَنْتِ الْمَرْأَةَ فَهِيَ مُحْصَنَةٌ وَمُحْصَنَةٌ وَكَذَا الرَّجُلُ وَالْمُحْصَنُ بِالْفَتْحِ يَكُونُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ وَهُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّتِي جُئِنَ نَوَادِرُ يُقَالُ أَحْصَنَ فَهُوَ مُحْصَنٌ وَأَسْهَبَ فَهُوَ مَسْهَبٌ وَالْقَحْ فَهُوَ مَلْقَحٌ وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ لَمْ يَقُلْ هَذِهِ اللَّفْظَةُ غَيْرَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ.

قَالَ أَبُو عَمْرٍ: هُوَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ كَمَا رَوَاهُ مَالِكٌ وَمَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا حَصَنْتِ لَا تَجْلِدُ بَلْ تَرْجَمُ كَالْحَرَّةِ لَكِنِ الْأَمَةُ تَجْلِدُ مُحْصَنَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُحْصَنَةٍ وَلَا اعْتِبَارٌ لِلْمَفْهُومِ حَيْثُ نَطَقَ الْقُرْآنُ صَرِيحًا بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَّ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا

قَالَ: «إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَيُعَوَّهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ»
قَالَ ابْنُ شَهَابٍ: لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

عَلَى الْمُحْصَنَتِ مِنَ الْعَذَابِ ﴿[النساء: 25]﴾ فالحديث دل على جلد غير المحصن والآية على جلد المحصن لأن الرجم لا ينصف فتجلدان عملاً بالدليلين ويمكن أن يكون الإحصان بمعنى العفة عن الزنا كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النور: 4] أي: العفيفات.

وَقَالَ الْحَطَّابِيُّ: ذكر الإحصان في الحديث غريب مشكل جداً إلا أن يقال معناه العتق وقيل معناه ما لم يتزوج وقد اختلف في قوله تَعَالَى: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ [النساء: 25] هل هو الإسلام أو الزوج فتحد المزوجة وإن كانت كافرة قاله الشافعي والحرية وحديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أقيموا على أرقائكم الحد من أحسن منهم ومن لم يحصن أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مَوْقُوفًا وَالنَّسَائِيُّ مَرْفُوعًا فتحد الأمة على كل حال على أي حالة كانت ويعتذر عن الإحصان في الآية بأنه أغلب حال الإمام وإحصان الأمة عند مالك والكوفيين إسلامها قاله ابن بطال.

(قَالَ: إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَاجْلِدُوهَا) أي: إذا جلدت ثم زنت تجلدوها أخرى بخلاف ما لو زنت مرات ولم تجلد لواحدة منهن فيكفي حد واحد للجميع.

(ثُمَّ إِنْ زَنَّتْ فَيُعَوَّهَا وَلَوْ بِضْفِيرٍ) بفتح الضاد المعجمة وكسر الفاء هو الحبل المنسوج أو المفتول وهو فعيل بمعنى مفعول.

وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ: الضفر حبل الشعر وغيره عريضاً وهو مثل تضربه العرب للتعليل مثل لو منعوني عقلاً ولو فرسن شاة.

(قَالَ ابْنُ شَهَابٍ) هو المذكور في سند الحديث يعني قد تردد ابن شهاب بقوله: (لَا أَذْرِي بَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ) الهمزة فيه للاستفهام أراد أن بيعها هل يكون بعد الزنية الثالثة أو الرابعة وقد جزم أَبُو سَعِيدٍ الْمُقْبَرِيُّ أنه في الثالثة كما ذكره الْبُخَارِيُّ أولاً والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَحَارِبِينَ وَالْعَتَقُ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي الرِّجْمِ وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْحُدُودِ.

67 - بَابُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ⁽¹⁾

2155 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اشْتَرِي وَأَعْتِقِي، فَإِنَّ الْوَلَاءَ.....»

67 - بَابُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ

(بابُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النِّسَاءِ) وفي نسخة: باب البيع والشراء بالنساء.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) هو ابن شهاب أنه قَالَ: (قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام، (قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرْتُ لَهُ) أي: للنبي ﷺ والذي ذكرت له عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مطوي هنا يوضحه رواية عمرة عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: أُنْتَهَا بِريرة تسألها في كتابتها فقالت إن شئت أعطيت أهلك ويكون الولاء لي وَقَالَ أَهْلُهَا يعني موالي بريرة إن شئت أعطيتها ما بقي عليها أي: من بدل الكتابة في دفتها.

وَقَالَ سُفْيَانُ بن عيينة: إن شئت أعتقها أي: بأن أعطيتها ما بقي عليها ويكون الولاء لنا فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرته ذلك فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ابْتَاعِيهَا فَأَعْتِقِيهَا» فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ الْحَدِيثَ فهذا كله مطوي هنا إلى قوله فذكرت له فإن أردت التفصيل في هذا الباب فارجع إلى باب ذكر البيع والشراء على المنبر في كتاب الصلاة.

(فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِي وَأَعْتِقِي، فَإِنَّ الْوَلَاءَ) بفتح الواو عبارة عن

(1) قال الحافظ: أورد فيه حديث عائشة وابن عمر في قصة شراء بريرة، وشاهد الترجمة منه قوله: «ما بال رجال يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله» لإشعاره بأن قصة المبايعات كانت مع رجال، وكان الكلام في هذا مع عائشة زوج النبي ﷺ، اهـ.
وقال العيني: مطابقة حديث عائشة في قوله اشترى، يخاطب به عائشة، والبيع والشراء كان في بريرة حيث اشترتها عائشة من أهلها، وصدق البيع والشراء ههنا من النساء مع الرجال، وقال بعضهم: شاهد الترجمة فذكر قول الحافظ المذكور، ثم قال فيما ذكره بعد: والأقرب الأوجه ما ذكرنا، ثم قال العيني ومطابقة حديث ابن عمر للترجمة في قوله ساومت فإنها ساومت أهل بريرة وهو البيع والشراء بين الرجال والنساء، اهـ.

لِمَنْ أَعْتَقَ»، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْعَشِيِّ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟! مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ».

2156 - حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَادٍ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ، قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَوَتْ بَرِيرَةَ،

تناصر يوجب الإرث والعقل.

(لِمَنْ أَعْتَقَ، ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: على المنبر (مِنَ الْعَشِيِّ، فَأَثْنَى عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا بَالُ أَنْاسٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟! أي: في حكم الله سواء كان في القرآن أو في السنة أو يراد بذلك نفي كونها في كتاب الله بواسطة أو بغير واسطة فإن الشرائع كلها في كتاب الله أما بغير واسطة كالمنصوصات القرآنية من الأحكام ﴿وَمَا آتَيْنَاكَمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: 32].

وقيل المراد بالكتاب: المكتوب في اللوح المحفوظ.

(مَنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ اشْتَرَطَ مِائَةَ شَرْطٍ) وفي رواية: مائة مرة وذكر المائة للمبالغة في الكثرة لا أن هذا العدد بعينه هو المراد. (شَرَطَ اللَّهُ أَحَقُّ وَأَوْثَقُ) أي: أحكم وأقوى.

(حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ أَبِي عَبَادٍ) بفتح الحاء المهملة على وزن فعال بالشد وكذا عباد بفتح العين المهملة وتشديد الموحدة واسمه أيضًا حسان وقد مر في العمرة وهو من أفراد البخاري.

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: منكر الحديث وهو بصري سكن مكة مات سنة ثلاث عشرة ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا هَمَّامٌ) هو بفتح الهاء وتشديد الميم ابن يَحْيَى، (قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا، يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا سَأَوَتْ بَرِيرَةَ) بفتح الموحدة وبراءين أولاهما مكسورة بنت صفوان كانت لقوم من الأنصار وكانت قبطية أي: طلب شراءها من أهلها.

فَخَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَمَّا جَاءَ قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ: مَا يُدْرِينِي.

68 - باب: هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ، وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ⁽¹⁾

(فَخَرَجَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (إِلَى الصَّلَاةِ) وقبله تقدير بعد قوله ساومت بريرة أي: طلب عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا من أهل بريرة أن يبيعوها لها فقالوا: نبيعها لك على أن ولأها لنا وأرادت أن تخبر بذلك النَّبِيَّ ﷺ فخرج إلى الصلاة. (فَلَمَّا جَاءَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ من الصلاة.

(قَالَتْ: إِنَّهُمْ أَبَوْا أَنْ يَبِيعُوهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطُوا الْوَلَاءَ) أي: لهم. (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ» قَالَ هَمَامُ، (قُلْتُ لِنَافِعٍ: حُرًّا كَانَ زَوْجُهَا أَوْ عَبْدًا؟ فَقَالَ) أي: نافع: (مَا يُدْرِينِي) كلمة ما استفهامية أي: أي شيء يدريني أي: يعلمني ذلك وفي كون زوجه حُرًّا أو عَبْدًا خلاف وقد مر تفصيله في باب البيع والشراء على المنبر في كتاب الصلاة.

فائدة:

وفي معجم الطبراني من حديث عبد الملك بن مروان قَالَ: كنت أجالس بريرة بالمدينة فكانت تقول يا عبد الملك إني أرى فيك خصلاً وإنك لخليق أن تلي هذا الأمر فإن وليته فاحذر الدنيا فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن ينظر إليها بملء محجمة من دم يريقه من مسلم بغير حق».

68 - باب: هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ، وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ

(باب) التنوين (هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بَغَيْرِ أَجْرٍ، وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ) أراد

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: قال ابن المنبر وغيره: حمل المصنف النهي عن بيع الحاضر للبادي على معنى خاص وهو البيع بالأجر، أخذاً من تفسير ابن عباس، وقوى ذلك بعموم أحاديث «الدين النصيحة» لأن الذي يبيع بالأجرة لا يكون غرضه نصح البائع غالباً، وإنما غرضه تحصيل الأجرة، فافتضى ذلك إجازة بيع الحاضر للبادي بغير أجرة من =

البُخَارِيُّ بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن بيع الحاضر للبادي إنما

باب النصيحة، ويؤيده ما سيأتي في بعض طرق الحديث المعلق أول أحاديث الباب، وكذلك ما أخرجه أبو داود عن سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلحة بن عبيد الله فقال له إن النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد. ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبايعك، فشاورني حتى أمرت وأناهاك، اهـ.

ثم قال البخاري: وقال النبي ﷺ «إذا استنصح أحدكم أخاه فلينصح له» قال الحافظ: هو طرف من حديث وصله أحمد عن حكيم بن يزيد عن أبيه حدثني أبي قال قال رسول الله ﷺ: «دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض، فإذا استنصح الرجل الرجل فلينصح له» ورواه البيهقي عن جابر مرفوعاً مثله، اهـ مختصراً.

قلت: وفي حديث النهي عن بيع حاضر لباد ستة أبحاث مبسطة في الأوجز، الأول: في المراد بالبادي، وهل يدخل فيهم أهل القرية أم لا؟ والثاني: في حكمه فقد كرهه الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد، وعن أحمد سئل عن بيع حاضر لباد فقال لا بأس به، ف قيل له: فالخير الذي جاء بالنهي قال: كان ذلك مرة فظاهره صحة البيع وأن النهي اختص بأول الإسلام لما كان عليهم من الضيق، قال الموفق: والمذهب الأول، وقال مجاهد وأبو حنيفة وأصحابه: لا بأس بذلك، وفي الدر المختار: كره بيع الحاضر للبادي في حالة قحط وعوز، وإلا لا، لانعدام الضرر، اهـ.

الثالث: في المراد بالبيع هل هو في معناه المعروف؟ أو يشمل الشراء أيضاً؛ وسيأتي في ترجمة البخاري أيضاً. الرابع: هل يدخل في النهي الإشارة أيضاً أم لا؟ الخامس: في شرائط النهي. السادس: فيمن خالف الحديث، فهل يصح البيع أو يفسخ؟ فيه روايتان لمالك، والمرجع عن أحمد البطلان وعن أحمد رواية أخرى، وهو أن البيع صحيح وهو مذهب الشافعي، اهـ ملخصاً من الأوجز.

وقد عرفت مما سبق أن مسلك الإمام البخاري الكراهة مع الأجرة، والجواز بدون الأجرة. ولا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم على حديث الباب بلفظ «هل» وقال العيني: جواب الاستفهام يعلم من المذكور في الباب، واكتفى به على جاري عادته في ذلك بعض التراجم، اهـ.

وأنت خير بأن ذلك ليس بوجيه، فإنه ليس بموجب لتقييد الترجمة بالشك، والأوجه عندي أن المعروف من دأب المصنف أنه رضي الله تعالى عنه قد يترجم بلفظ «هل» إشارة إلى الاحتمال كما تقدم مبسوطاً في الأصل الثاني والثلاثين من أصول التراجم، وههنا أشار بذلك إلى احتمال جواز بيع الحاضر للبادي بأجر بناء على ما سيأتي من جواز السمسرة عنده في «باب أجر السمسرة» فإن السمسرة لما كانت جائزة عنده، وبيع الحاضر للبادي جائز بدون الأجر، فأى مانع من جوازه بالأجر، ويحتمل أيضاً أن يكون غرضه بلفظ «هل» إشارة إلى عدم الجواز مطلقاً، كما هو مذهب الجمهور، فإن الروايات المرفوعة في ذلك مطلقة، والتقييد بالأجر تفسير من الصحابي، فتدبر.

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَنْصَحْ لَهُ وَرَخَّصْ فِيهِ عَطَاءً.

هو إذا كان بأجر لأن الذي يبيع بأجر لا يكون غرضه نصح البائع وإنما غرضه تحصيل الأجرة وأما إذا كان بغير أجر فيكون ذلك من باب النصيحة والإعانة فيقتضي ذلك جواز بيع الحاضر للبادي من غير كراهة فعلم من ذلك أن النهي الوارد فيه محمول على معنى خاص وهو البيع بأجر ويؤيده ما أخرجه أبو داود من طريق سالم المكي أن أعرابياً حدثه أنه قدم بحلوبة له على طلحة بن عبيد الله فَقَالَ لَهُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَلَكِنْ أَذْهَبَ إِلَى السُّوقِ فَانْظُرْ مِنْ يَبَاعُكَ فَشَاوِرْنِي حَتَّى أَمُرَكَ وَأَنْهَاكَ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: أَرَادَ الْبُخَارِيُّ جَوَازَ ذَلِكَ بِغَيْرِ أَجْرٍ وَمَنْعَهُ إِذَا كَانَ بِأَجْرٍ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَكُونُ لَهُ سَمْسَارًا فَكَأَنَّهُ أَجَازَ ذَلِكَ لِغَيْرِ السَّمْسَارِ إِذَا كَانَ مِنْ طَرِيقِ النَّصْحِ وَجَوَازِ الاسْتِفْهَامِينَ يَعْلَمُ مِنَ الذِّكْرِ فِي الْبَابِ وَاكْتَفَى عَلَى جَارِي عَادَتِهِ.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِذَا اسْتَنْصَحَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ، فَلْيَنْصَحْ لَهُ) النَّصْحُ إِخْلَاصُ الْعَمَلِ مِنْ شَوَائِبِ الْفُسَادِ وَمَعْنَاهُ حِيَازَةُ الْحِظِّ لِلْمَنْصُوحِ لَهُ ذَكَرَ هَذَا التَّعْلِيقُ تَأْيِيدًا لَجَوَازِ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي إِذَا بَغِيرَ أَجْرٍ لِأَنَّهُ يَكُونُ مِنْ بَابِ النَّصِيحَةِ كَمَا مَرَّ. ووصل هذا التعليق أحمد من حديث عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عَنْ أَبِيهِ حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُوا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ فَإِذَا اسْتَنْصَحَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلْيَنْصَحْ لَهُ».

وصله البيهقي من طريق عبد الملك بن عمير عن أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا مِثْلَهُ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي خَيْثَمٍ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ بِلَفْظٍ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُوا اللَّهَ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ.

(وَرَخَّصَ فِيهِ) أَي: فِي بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي (عَطَاءً) هُوَ ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ.

وصله عبد الرزاق عن الثوري عن عبد الله بن عثمان بن أبي خيثم عن عطاء بن أبي رباح قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ أَعْرَابِيٍّ أَيْبَعُ لَهُ فَرَخَصَ لِي.

فإن قيل: يعارضه ما رواه سعيد بن منصور من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قَالَ إِنَّمَا نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ لِأَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَصِيبَ

2157 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، : «بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ».

المسلمون غرتهم فأما اليوم فلا بأس فَقَالَ عطاء لا يصلح اليوم، فَقَالَ مجاهد: ما أرى أبا مُحَمَّدٍ إِلَّا لو أتاه ظير له من أهل البادية إلا سبيعه له. فالجواب أن الجمع بين الروایتين عن عطاء أن يحمل قوله هذا على كراهة التنزيه ولهذا نسب إليه مجاهد ما نسب.

وقد يقال: ترخيصه فيما إذا كان بغير أجر ومنعه إذا كان بأجر وقد أخذ بقول مجاهد أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ وتمسك بعموم قوله ﷺ: «الدين النصيحة» وأنه ناسخ لحديث النهي وما يقال إن النسخ لا يثبت بالاحتمال.

قلنا: أن نقول إن الأصل عند الْحَنَفِيَّةِ في النسخ في مثل هذا الباب الترجيح وهنا وجوه من الترجيح منها أن قوله ﷺ: «الدين النصيحة» قد عمل به جميع الأمة ولم يكن فيه خلاف لأحد بخلاف حديث النهي فإن الكل لم يعمل به فهذا الوجه من جملة ما يدل على النسخ ومنها أن يكون أحد الخبرين أشهر من الآخر وهنا كذلك بلا خلاف والله أعلم.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن لمديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة. (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) هو ابن أبي خالد واسم أبي خالد سعد وقيل هرمز وقيل كثير وإسماعيل هو المسمى بالميزان.

(عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم واسمه عوف سمع من العشرة المبشرة أنه قَالَ: (سَمِعْتُ جَرِيرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) والثلاثة أعني إِسْمَاعِيلَ وَقَيْسًا وَجَرِيرًا بجليون كوفيون مكنون بأبي عبد الله وهذا من النوادر.

يَقُولُ: (بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ) أي: لأحكام الله ورسوله وأولي الأمر.

(وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ) ومطابقة الحديث للترجمة في قوله والنصح لكل مسلم

2158 - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ، وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟»، قَالَ: فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ «لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ» قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا.

والحديث قد مضى في آخر كتاب الإيمان في باب قول النَّبِيِّ ﷺ الدين النصيحة لله ولرسوله وقد مر الكلام فيه مستوفى.

(حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام وفي آخره مثناة فوقية هو ابن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الخاركي وفي الصلاة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد العبدي قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ) طاووس بن كيسان، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَلْقُوا) أصله لا تلتقوا فحذف إحدى التاءين (الرُّكْبَانَ) بضم الراء جمع راكب (وَلَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟) بصورة النفي ويروى ولا يبيع على صورة النهي وفي رواية الكشميهني لا تلتقوا الركبان للبيع (قَالَ) أي طاووس، (فَقُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ) وفي نسخة لا يبيع حاضر لباد.

(قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا) أي: دلالًا والسمسار في الأصل هو القيم بالأمر والحافظ ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره ومعناه أن يبيع له بالأجرة.

قَالَ الكرمانى: والمشهور أن المراد به أن يقدم الغريب من البادية بمتاع لبيعه بسعر يومه فيقول له البلدي اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأعلى منه ولو خالف النهي وباع الحاضر للبادي صح مع التحريم وهو مذهب الحنفية أيضًا لكنه لا يقول بالتحريم إذا لم يكن فيه ضرر لأحد المتعاقدين بل هو من باب النصيحة.

وقد مر الكلام في هذا الباب فيما مضى من الأبواب والحديث أَخْرَجَهُ المؤلف في الإجارة أيضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْبُيُوعِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ.

69 - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ⁽¹⁾

2159 - حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ» وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ.

69 - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ

(باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ حَدَّثَنِي) وفي رواية حدثني، بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ) بفتح الصاد المهملة وتشديد الموحدة العطار من أهل البصرة قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنْفِيُّ) هو عبيد الله بن عبد المجيد الحنفِي المنسوب إلى بني حنيفة وكلاهما تقدما في الصلاة.

(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ) أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي) عبد الله بن دينار، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ) ليس فيه التقييد بالأجر كما في الترجمة قَالَ ابن بطال أراد المصنف أن بيع الحاضر للبادي لا يجوز بأجر ويجوز بغير أجر واستدل على ذلك بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فكانه قيد به مطلق حديث ابن عمر رضي الله عنهما، (وَبِهِ) أي: بقول من كره بيع الحاضر للبادي بأجر (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ)

(1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: وبه قال ابن عباس حيث فسر ذلك بالسمسار، كما في الحديث الذي قبله، وأورد فيه حديث ابن عمر، وليس فيه التقييد بأجر كما في الترجمة، قال ابن بطال: أراد المصنف أن بيع الحاضر للبادي لا يجوز بأجر، ويجوز بغير أجر، واستدل على ذلك بقول ابن عباس، وكأنه قيد به مطلق حديث ابن عمر، اهـ. وقال العيني: بعد حديث ابن عمر فإن قلت: لا ذكر للأجر في الحديث، قلت: قال الكرمانى النهي عام لما بالأجر ولما بغير الأجر، ثم ذكر قول ابن بطال المذكور، ثم قال: الأوجه ما قاله ابن بطال بأن حديث ابن عمر عام فبعمومه يتناول كراهة بيع الحاضر للبادي بالأجر، واستدل على عدم كراهته إذا كان بلا أجر بقول ابن عباس، لأنه قال: لا يكون له سمساراً والسمسار يأخذ الأجر فخصص عموم حديث ابن عمر بحديث ابن عباس، اهـ.

قلت: بقي ههنا شيء وهو أن الإمام البخاري رحمه الله تعالى ترجم بقوله «باب من كره إلخ» وتقدم في الأصل الثالث من أصول التراجع أن عادة الإمام البخاري أنه يترجم بمذهب ذهب إليه قبل ذلك، ويذكر في الباب ما يدل بنحو من الدلالة من غير قطع بترجيح ذلك المذهب فيقول باب من قال كذا، اهـ. وهذا يشعر إلى الاحتمال الثاني من الاحتمالين الذين ذكرتهما في الباب السابق.

70 - باب: لا يبيع حاضر لباد بالسَّمسرة⁽¹⁾

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حيث فسر ذلك بقوله لا يكون له سمسارًا كما مرَّ آنفًا لأن السمسار يأخذ الأجر فخصص عموم حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بحديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا تبنيها على أنه إذا كان بلا أجر لا يكون مكروهاً. **تنبيه:**

حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فرد غريب لم يرو إلا من رواية أبي علي الحَنَفِيِّ عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وقد ضاق مخرجه على الإسماعيلي وعلى أبي نعيم فلم يخرجاه إلا من طريق البُخَارِيِّ وله أصل من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ عن مالك عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وليس هو في الموطأ قَالَ البيهقي عدوه في أفراد الشَّافِعِيِّ، وقد تابعه الْقُعْنَبِيُّ عن مالك ثم ساقه بإسنادين إلى القعني.

70 - باب: لا يبيع حاضر لباد بالسَّمسرة

(باب: لا يبيع حاضر لباد بالسَّمسرة) قَالَ صاحب المغرب: بالسَّمسرة

- (1) قال محمد يحيى الكاندهلوي: قال الحافظ: أي قياساً على البيع له أو استعمالاً للفظ البيع في البيع والشراء، قال ابن حبيب المالكي: الشراء للبادي مثل البيع لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يبيع بعضكم على بعض» فإن معناه الشراء وعن مالك في ذلك روايتان، اهـ. قلت: هذا هو البحث الثالث من الأبحاث الستة المذكورة عن الأوجز، قبل باين، ففيه عن الباجي روى ابن المواز عن مالك في البدوي لا يبيع له الحضري ولا يشتري له، وهذا متفق عليه في البيع، وأما الشراء للبدوي ففي العتبية عن مالك لا بأس بذلك بخلاف البيع، وقال الموفق: أما الشراء لهم فيصح عند أحمد، وهو قول الحسن، وقال العيني: اختلف العلماء في شراء الحاضر للبادي، فكرهت طائفة كما كرهوا البيع، واحتجوا بأن البيع في اللغة يقع على الشراء أيضاً، وأجازت طائفة الشراء لهم، وقالوا: إن النهي إنما جاء في البيع خاصة، ولم يعدوا ظاهر اللفظ، واختلف قول مالك في ذلك، وبهذا قال الشافعي، اهـ. ملخصاً من الأوجز. وقد عرفت فيما سبق في باب «هل يبيع حاضر لباد إلخ» أن يبيع الحاضر للبادي لا يكره عندنا الحنفية مطلقاً، بل الكراهة مقيدة بحال القحط، وفي تقرير مولانا حسين علي البنجابي قوله: تقول بع يعني أن البيع معناه المبادلة، سواء كان مشترياً أو لا، فالبيع عام، فلفظ البائع في كلام الشارع بالمعنى العام، اهـ. ثم لا يذهب عليك أن الترجمة هكذا في النسخ الهندية بلفظ لا يشتري، وعليه اكتفى الحافظ =

وَكِرْهُ ابْنُ سِيرِينَ، وَإِبْرَاهِيمُ لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي

مصدر وهو أن يتوكل الرجل في الحاضرة للقادمة فيبيع لهم ما يجلبونه وفي التلويح كذا هذا الباب في صحيح البخاري.

وذكر ابن بطل: أن في نسخته لا يشتري حاضر بالسمسرة وكذا ترجم له الإسماعيلي وذلك بالقياس على البيع له أو باستعمال لفظ البيع في البيع والشراء على طريقة عموم المجاز أو استعمال المشترك في معنييه على اختلاف المذهبين والحاصل أن الحاضر كما لا يبيع للبادي لا يشتري له وَقَالَ ابن حبيب المالكي الشراء للبادي مثل البيع له وقد اختلف العلماء في شراء الحاضر للبادي فكرهته طائفة كما كرهوا البيع له واحتجوا بأن البيع في اللغة يقع على الشراء كما يقع الشراء على البيع كما في قوله تَعَالَى: ﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ﴾ [يوسف: 20] أي: باعوه وهو من الأضداد وروي ذلك عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأجازت طائفة الشراء لهم وقالوا إن النهي إنما جاء في البيع خاصة ولم يعدوا ظاهر اللفظ وروي ذلك عن الحسن البصري واختلف قول مالك في ذلك فمرة قَالَ لا يشتري له ولا يشترط عليه ومرة أجاز الشراء له وبهذا قَالَ اللَّيْثُ وَالشَّافِعِيُّ.

(وَكِرْهُ ابْنُ سِيرِينَ، وَإِبْرَاهِيمُ) أي: النَّحْعِي (لِلْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي) أي: كرهًا شراء الحاضر للبادي كما يكرهان بيعه له أما تعليق ابن سيرين فوصله أَبُو عَوَانَةَ في صحيحه من طريق سلمة بن علقمة عن ابن سيرين قَالَ لقيت أنس بن مالك

= ولم يذكر نسخة أخرى، وأثبت الترجمة بقوله قياسًا إلخ كما تقدم، وفي نسخة الكرمانى لا يبيع إلخ، قال وفي بعضها لا يشتري، اهـ. وهكذا في نسخة العيني بلفظ لا يبيع، ثم قال: وفي التلويح كذا هذا الباب في البخاري وذكر ابن بطل أن في نسخته لا يشتري، وكذا ترجم له الإسماعيلي، وهذا يكون بالقياس على البيع، اهـ. وهكذا في القسطلاني بلفظ لا يبيع، وقال: ولأبي ذر وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر لا يشتري بدل قوله لا يبيع، فيكون قياسًا على البيع أو استعمالًا للفظ البيع في البيع والشراء، اهـ. والأوجه عند هذا العبد الضعيف ترجيح نسخة لا يشتري، لأن في لفظ لا يبيع لا يبقى مزيد فرق بين هذه الترجمة والترجمة السابقة، لأن البيع بالأجر هو البيع بالسمسرة، قال العيني: السمسار في الأصل القيم للأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولي البيع والشراء لغيره، ومعناه أن يبيع له بالأجرة، اهـ.

وهذا هو مؤدى الباب السابق على أن شراء الحاضر للبادي مختلف فيه بين الأئمة كما تقدم قريبًا، فهو جدير أن يترجم له الإمام البخاري بباب مستقل.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: «إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ بَيْعٌ لِي ثَوْبًا، وَهِيَ تَعْنِي الشِّرَاءَ».

2160 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، «لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ،»

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقُلْتُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ أَنْ تَبِيعُوا أَوْ تَبْتَاعُوا لَهُمْ قَالَ نَعَمْ قَالَ مُحَمَّدٌ وَصَدَّقَ أَنَّهَا كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ وَقَدْ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ أَبِي بَلَالٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفِظٍ كَانَ يُقَالُ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَهِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ لَا يَبِيعُ لَهُ شَيْئًا وَلَا يَبْتَاعُ لَهُ شَيْئًا أَنْتَهَى قَوْلُهُ وَهِيَ كَلِمَةٌ جَامِعَةٌ أَرَادَ بِهِ أَنْ لَفْظُ لَا يَبِيعُ كَمَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الْبَيْعِ يَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الشِّرَاءِ أَيْضًا وَأَمَّا تَعْلِيقُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَنْهُ لَذَلِكَ صَرِيحًا.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ قَالَ أَيُّ: إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ لَا يَسْمُرُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي الْبَائِعِ وَلَا لِلْبَادِي الْمُشْتَرِي وَقَالَ وَالْعَرَبُ قَدْ تَطْلُقُ الْبَيْعَ وَتُرِيدُ الشِّرَاءَ هَذَا وَلَكِنَّهُ لَمْ يَسْنِدْهُ.

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) أَيُّ: النَّخَعِيُّ: (إِنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ بَيْعٌ لِي ثَوْبًا، وَهِيَ تَعْنِي الشِّرَاءَ) إِنَّمَا قَالَ هَذَا الْكَلَامَ فِي مَعْرُضِ الْإِحْتِجَاجِ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنَ التَّسْوِیَةِ فِي الْكَرَاهَةِ بَيْنَ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي وَبَيْنَ شِرَائِهِ لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَرَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ كَانَ يَعْجَبُهُمْ أَنْ يَصِيبُوا مِنَ الْأَعْرَابِ شَيْئًا وَقَالَ أَيْضًا يَبِيعُ الْحَاضِرُ لِلْبَادِي بَاطِلٌ فَإِنْ فَعَلَ فَسَخَ الْبَيْعَ وَالشِّرَاءَ أَبَدًا وَحُكْمٌ فِيهِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ.

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرٌ لِبَادٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ فَإِنْ بَاعَ فَالْبَيْعُ جَائِزٌ.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ اسْمُهُ بَلْفِظِ النِّسْبَةِ كَمَا مَرَّ غَيْرَ مَرَّةٍ.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ وَفِي رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَاصِمٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، لَا يَبْتَاعُ الْمَرْءُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهَنِيِّ؛ وَفِي

وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

2161 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نُهِنَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

رواية غيره لا يبيع وهو خبر بمعنى النهي.

(وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ) وقد تقدم الكلام على هذا الحديث.

ومطابقته للترجمة ظاهرة ولفظ السمسرة وإن لم يكن مذكورًا في الحديث فهو المتبادر إلى الذهن من اللام في قوله: لباد.

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعَاذٌ) بضم الميم وبالذال المعجمة هو ابن معاذ البصري قاضيهما وقد مر في الحج قَالَ: (حَدَّثَنَا) وفي رواية: أَخْبَرَنَا (ابْنُ عَوْنٍ) هو عبد الله بن عون، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين، عَنْ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ وفي رواية: (قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نُهِنَا) على النبأ للمفعول وهو يدل على الرفع كقوله: أمرنا.

(أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ) وزاد مسلم من طريق يونس بن عبيد عن مُحَمَّدِ بْنِ سيرين عن أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ وَكَذَا النَّسَائِيُّ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ عَنْ مُحَمَّدٍ.

ورواه أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ مِنْ طَرِيقِ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَهُ وَعَرَفَ بِهَذَا أَنَّ النَّاهِيَ الْمُبْهَمَ فِي الرِّوَايَةِ الْأُولَى هُوَ النَّبِيُّ ﷺ.

والحديث أخرجه مسلم في البيوع أيضًا وكذا أبو داود والنسائي.

وهذه ثلاثة أبواب متوالية في بيع حاضر لباد ولكن في الأول: استفهام بهل.

وفي الثاني: نص على الكراهة.

وفي الثالث: نهى في صورة النفي مقيد بالسمسرة وهو ترتيب حسن فيه إشارة إلى الأحكام المذكورة فيها وإلى تكثير الطرق للتقوية والتأكيد وإلى إسناد كل حكم إلى رواية الشيخ الذي استدل به عليه.

71 - بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ

وَأَنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ لَأَنَّ صَاحِبَهُ عَاصٍ آتَمَ إِذَا كَانَ بِهِ عَالِمًا وَهُوَ خِدَاعٌ فِي الْبَيْعِ،
وَالْخِدَاعُ لَا يَجُوزُ⁽¹⁾.

71 - بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ

(بَابُ النَّهْيِ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ) أَي: عَنْ اسْتِقْبَالِهِمْ لَابْتِياعَ مَا يَحْمِلُونَهُ إِلَى
الْبَلَدِ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمُوا الْأَسْوَاقَ.

(وَأَنَّ بَيْعَهُ مَرْدُودٌ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ عَطْفًا عَلَى النَّهْيِ أَي: وَإِنْ بَاعَ مُتَلَقِّي الرُّكْبَانِ،
فَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْمُتَلَقِّي الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ وَالْمُرَادُ بِالْبَيْعِ
الْعَقْدُ وَقَوْلُهُ: مَرْدُودٌ أَي: بَاطِلٌ يَرُدُّ إِذَا وَقَعَ.

(لَأَنَّ صَاحِبَهُ عَاصٍ آتَمَ إِذَا كَانَ بِهِ⁽²⁾ عَالِمًا وَهُوَ خِدَاعٌ فِي الْبَيْعِ⁽³⁾ وَالْخِدَاعُ
لَا يَجُوزُ) لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْخِدِيعَةُ فِي النَّارِ»، أَي: صَاحِبُ الْخِدِيعَةِ فَذَهَبَ الْبُخَارِيُّ
فِي هَذَا إِلَى مَذْهَبِ الظَّاهِرِيَّةِ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ جَزَمَ الْمُصَنِّفُ بِأَنَّ الْبَيْعَ

(1) قَالَ مُحَمَّدٌ يَحْيَى الْكَانْدَهْلَوِيُّ: قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: أَي: النَّهْيُ عَنْ اسْتِقْبَالِ الرُّكْبَانِ لَابْتِياعَ مَا
يَحْمِلُونَهُ إِلَى الْبَلَدِ قَبْلَ أَنْ يَقْدُمُوا الْأَسْوَاقَ، اهـ.

وَفِي الدَّرِ الْمَخْتَارِ: وَتَلَقَّى الْجَلْبُ بِمَعْنَى الْمَجْلُوبِ أَوْ الْجَالِبِ، قَالَ ابْنُ عَابِدِينَ: الْجَلْبُ
بِفَتْحَتَيْنِ هُوَ الْمُرَادُ مِنْ تَلَقَّى الرُّكْبَانِ فِي الْحَدِيثِ، وَهَذَا يُؤَيِّدُ تَفْسِيرَهُ بِالْجَالِبِ، لِأَنَّ الرُّكْبَانَ
جَمْعُ رَاكِبٍ، قَالَ فِي الْفَتْحِ وَلِلتَّلْقِي صَوْرَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَتَلَقَّاهُمُ الْمُشْتَرُونَ لِلطَّعَامِ مِنْهُمْ فِي سَنَةِ حَاجَةٍ لِيَبْعُوهُ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ بَزِيَادَةٍ.

وَالْأُخْرَى: أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُمْ بِأَرْخَصٍ مِنْ سَعْرِ الْبَلَدِ، وَهَمْ لَا يَعْلَمُونَ بِالسَّعْرِ، اهـ.

وَذَكَرَ فِي الْأَوْجَزِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ ثَلَاثَةَ أَبْحَاثٍ مَبْسُوطَةٌ:

الْأَوَّلُ: فِي حُكْمِ التَّلْقِي.

وَالثَّانِي: فِي مَحَلِّ التَّلْقِي.

وَالثَّلَاثُ: فِي حُكْمِ الْبَيْعِ إِنْ وَقَعَ التَّلْقِي، وَذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ فِي التَّرْجَمَتَيْنِ
الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثِ فِي هَذَا الْبَابِ بِقَوْلِهِ «النَّهْيُ عَنْ تَلَقِّي الرُّكْبَانِ» وَيَقُولُهُ: إِنْ بَاعَهُ مَرْدُودٌ وَأَمَّا
الثَّانِي فَسَيَأْتِي قَرِيبًا فِي بَابِ مَتْنِهِ التَّلْقِي، أَمَّا الْأَوَّلُ فَفِي الْأَوْجَزِ قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: أَجَازَ أَبُو
حَنِيفَةَ التَّلْقِي وَكَرِهَهُ الْجُمْهُورُ، وَقَالَ الْحَافِظُ الَّذِي فِي كُتُبِ الْحَنْفِيَّةِ يَكْرَهُ التَّلْقِي فِي حَالَتَيْنِ أَنْ
يُضَرُّ بِأَهْلِ الْبَلَدِ، وَأَنْ يَلْتَبِسَ السَّعْرَ عَلَى الْوَارِدِينَ، وَقَالَ الْمَوْفِقُ: كَرِهَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ
مِنْهُمْ: بِأَهْلِ الْبَلَدِ أَوْ لِبَسَ أَمَّا إِذَا لَمْ يَضُرَّ وَلَمْ يَلْبَسْ فَلَا بَأْسَ، وَفِي الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عَمْرٍ:
كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ، فَهَئَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يَبْلُغَ بِهِ سَوْقُ الطَّعَامِ،
وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّلْقِي إِلَى أَعْلَى السُّوقِ جَائِزٌ، لِأَنَّ النَّهْيَ إِنَّمَا وَقَعَ عَلَى التَّبَايَعِ لَا عَلَى =

مردود بناء على أن النهي يقتضي الفساد ولكن محل ذلك عند المحققين فيما إذا

التلقى، اه مختصراً من الأوجز.

وأما حكم من تلقى، وهو البحث الثالث من أبحاث الأوجز، والجزء الثاني من جزئي ترجمة البخاري، فقد قال البخاري: إن بيعه مردود لأن صاحبه آثم إذا كان به عالماً، وهو خداع في البيع، والخداع لا يجوز، قال الحافظ: جزم المصنف بأن البيع مردود، بناء على أن النهي يقتضي الفساد، لكن محل ذلك عند المحققين فيما يرجع إلى ذات المنهي عنه، لا ما إذا كان يرجع إلى أمر خارج عنه، فيصح البيع ويثبت الخيار بشرطه الآتي ذكره، وأما كون صاحبه عاصياً آثماً، والاستدلال عليه بكونه خداعاً فصحيح، لكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردوداً، لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد، ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه، وإنما هو لدفع الإضرار بالركبان، والقول ببطالان البيع صار إليه بعض المالكية وبعض الحنابلة، ويمكن أن يحمل قول البخاري أن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح، وقد تعقبه الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصرة فإن فيه خداعاً، ومع ذلك لم يبطل البيع، ويكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر، واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام الماضي في بيع الخيار، ففيه «فإن كذباً وكتماً محقت بركة بيعهما» قال: فلم يبطل بيعهما بالكذب والكتمان بالعيب، وقد ورد بإسناد صحيح أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق، ثم ساقه من حديث أبي هريرة، ثم اختلفوا فقال الشافعي، من تلقاه فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار وحجته حديث ابن سيرين عن أبي هريرة أن النبي ﷺ نهى عن تلقي الجلب، فإن تلقاه فاشتره فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن خزيمة، وأخرجه مسلم بلفظ «لا تلقوا الجلب فمن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار» وقوله بالخيار، أي: إذا قدم السوق وعلم السعر وهل يثبت له مطلقاً أو بشرط أن يقع له في البيع عين، وجهان، أصحهما الأول وبه قال الحنابلة، وظاهره أيضاً أن النهي لأجل منفعة البائع، وإزالة الضرر عنه وصيانته بمن يخدعه، قال ابن المنذر: وحمله مالك على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة، وإلى ذلك جنح الكوفيون والأوزاعي، والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق، واحتج مالك بحديث ابن عمر المذكور في آخر الباب، اه مختصراً.

قلت: وما تقدم من كلام ابن الهمام وابن عابدين في البحث الأول يدل على أن الحنفية قالوا تلك العلتين معاً: مضرة الجالبيين وأهل الأسواق إذ قالوا محل النهي عندنا إذا يضر بأهل البلد أو ليس ما تقدم. وفي الأوجز: البحث الثالث في حكم من تلقى، قال الباجي فإن وقع التلقى من إنسان فلمالك في ذلك قولان، روى عنه ابن القاسم أنه ينهى فإن عاد أدب ولا ينزع منه شيء وهو اختيار أشهب، وروى عنه ابن وهب أنه ينزع منه ما ابتاع، فيباع لأهل السوق، واختار ابن المواز أن يرد شرائه وترد على بائعها، وبه قال ابن حبيب، وقال الموفق: فإن خالف وتلقى الركبان واشترى منهم فالبيع صحيح في قول الجميع، قاله ابن عبد البر، وحكى عن أحمد رواية أخرى أن البيع فاسد لظاهر النهي، والأول أصح لرواية =

كان النهي يرجع إلى ذات المنهي عنه لا إلى أمر خارج عنه فيصح البيع ويثبت الخيار الآلي ذكره.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: هؤلاء المحققون هم الْحَقَفِيُّ فَإِنْ مَذْهَبُهُمْ فِي بَابِ النَّهْيِ هَذَا وَيَبْنِي عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلَ كَثِيرَةً ذَكَرْتُ فِي كِتَابِ الْفُرُوعِ هَذَا.

وقال الكرمانى: فَإِنْ قُلْتَ كُونَ صَاحِبَ الْفِعْلِ عَاصِيًا لَا يُوجِبُ رَدَّ الْبَيْعِ كَمَا فِي الْمُحْتَكِرِ فَإِنْ فَعَلَهُ مَعْصِيَةً وَيَبْعُهُ صَحِيحٌ.

قلت: لعل مذهب البخاري أن جميع أنواع البيوع المنهية مردودة.

وقال بعض الأصوليين: جميع النواحي موجب للفساد وسواء كان راجعاً إلى نفس العقد أو أمر داخل فيه أو خارج لازماً له أو مفارقاً عنه، انتهى.

أبي هريرة في الخيار عند مسلم، والخيار لا يكون إلا في عقد صحيح، ولأن النهي لا لمعنى في البيع، بل يعود إلى ضرب من الخديعة يمكن استدراكها بإثبات الخيار، وإذا ثبت هذا فللبائع الخيار إذا علم أنه قد غبن، وقال أصحاب الرأي لا خيار له، وظاهر المذهب أنه لا خيار له إلا مع الغبن، لأنه إنما ثبت لأجل الخديعة ودفع الضرر، ولا ضرر مع عدم الغبن، وهذا ظاهر مذهب الشافعي، ويحمل إطلاق الحديث في الخيار على هذا لعلمنا بمعناه ومراده، لأنه ﷺ جعل له الخيار إذا أتى السوق، فيفهم منه أنه أشار إلى معرفته بالغبن في السوق، ولولا ذلك لكان الخيار له من حين البيع، اهـ مختصراً من الأوجز.

قوله: (حدثنا عياش بن الوليد) يشكل على هذا الحديث عدم الموافقة بالترجمة، وقال شيخ مشايخنا الشاه ولي الله الدهلوي في تراجمه إنما أتى بهذا الحديث في هذا الباب إشارة إلى مسألة حديثة في حديث ابن عباس المذكور سابقاً، وهي أنه اختلف في هذا الحديث على معمر فعبد الواحد عن معمر يذكر «لا تلقوا الركبان» وعبد الأعلى عن معمر لا يذكره، فاعلم أن ذكر الاختلاف من مهمات مسائل المحدثين، والبخاري يعتني به في هذا الكتاب كثيراً، اهـ.

وقال الحافظ: كذا رواه مختصراً وليس فيه للتلقي ذكر، وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث فقد سبق من قبل بابين من وجه آخر عن معمر، وفي أوله «لا تلقوا الركبان» وكذا أخرجه مسلم من وجه آخر عن معمر، اهـ.

وبهذا جزم العيني إذ قال: مطابقتها للترجمة من حيث أن هذا الحديث مختصر عن الحديث الذي رواه في باب «هل يبيع حاضر لباد» فبالنظر إلى أصل الحديث المطابقة موجودة، وعياش بتشديد الياء آخر الحروف والشين المعجمة، اهـ.

(2) أي: بالنهي، قال الكرمانى: وهذا العلم شرط لكل ما نهى عنه حتى يعصي فاعله انتهى.

ولكن الجهل في وقتنا هذا ليس بعذر لانتشار العلم والله أعلم.

(3) أي: تلقي الركبان خداع للمقيمين في الأسواق أو لغير المقيمين أو للركبان.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَأما كون صاحبه عاصيًا آثمًا والاستدلال عليه بكونه خداعًا فصحيح ولكن لا يلزم من ذلك أن يكون البيع مردود لأن النهي لا يرجع إلى نفس العقد ولا يخل بشيء من أركانه وشرائطه وإنما هو راجع إلى الأضرار بالركبان أو بأهل البلد هذا .

وَقَالَ ابن حزم : هو حرام سواء خرج للتلقي أم لا بعد موضع تلقيه أم قرب ولو أنه عن السوق على ذراع والجالب بالخيار إذا دخل السوق في إمضاء البيع ورده .

وَقَالَ ابن المنذر : كره تلقي السلع للشراء مالك والليث والأوزاعي فذهب مالك إلى أنه لا يجوز تلقي السلع حتى تصل إلى السوق ومن تلقاها فاشتراها منهم يشركه فيها أهل السوق إن شاؤوا وكان واحدًا منهم .

وَقَالَ ابن القاسم : وإن لم يكن للسلعة سوق عرضت على الناس في المصر فيشترون فيها إن أحبوا فإن أخذوها وإلا ردوها عليه ولا يرد على بائعها وَقَالَ غيره : يفسخ البيع في ذلك .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : من تلقاها فقد أساء وصاحب السلعة بالخيار إذا قدم به السوق في إنفاذ البيع أو رده لأنهم يتلقونها فيخبرونهم بكساد السلع وكثرتها وهم أهل غرة ومكر وخديعة وحجته حديث أيوب عن ابن سيرين عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ تَلْقِي الْجَلْب فَإِنْ تَلَقَاهُ فَاشْتَرَاهُ فَصَاحِبُهُ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ وَهَذَا حَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ بَلْفَظٍ : لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَاهُ فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ فَإِذَا أَتَى سَيِّدَهُ السُّوقَ فَهُوَ بِالْخِيَارِ أَي : إِذَا قَدِمَ السُّوقَ وَعَلِمَ بِالسَّعْرِ وَهَلْ يَثْبِتُ لَهُ فَقَطْ إِذَا اشْتَرَطَ أَنْ يَقَعَ لَهُ فِي الْبَيْعِ غَبْنٌ أَمْ يَثْبِتُ لَهُ مَطْلَقًا؟ فِيهِ وَجْهَانِ :

أصحهما الأول : وبه قالت الحنابلة وظاهره أيضًا أن النهي لأجل البائع وإزالة الضرر عنه وصيانته ممن يخدعه .

وَقَالَ ابن المنير : وحمله مالك على نفع أهل الأسواق لا على نفع رب

السلعة وإلى ذلك جنح الكوفيون وَالْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع لا لأهل الأسواق واحتج مالك بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المذكور في آخر الباب وسيأتي الكلام على ذلك.

وَقَالَ الْأُبَهْرِيُّ: معناه ولثلا يستفيد الأغنياء وأصحاب الأموال بالشراء دون أهل الضعف فيؤدي ذلك إلى الضرر بهم في معاشهم ولهذا المعنى.

قَالَ مَالِكُ: إنه يشترك معهم إذا تلقوا السلع ولا ينفرد بها الأغنياء.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: إذا كان التلقي في أرض لا يضر بأهلها فلا بأس به وإن كان يضرهم فهو مكروه.

واحتج الكوفيون بحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فهناك النَّبِيُّ ﷺ أن نبيعه حتى نبلغ به سوق الطعام.

قَالَ الطَّحَاوِيُّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: إباحة التلقي وفي أحاديث غيره النهي عنه وأولى بنا أن نجعل ذلك على غير التضاد فيكون ما نهى عنه من التلقي ما فيه من الضرر على غير المتلقين المقيمين في السوق وما أبيع منه هو ما لا ضرر فيه عليهم.

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا: والحجة في إجازة الشراء مع التلقي المنهي عنه حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا تَلْقُوا الْجَلْبَ فَمَنْ تَلَقَاهُ هُوَ بِالْخِيَارِ إِذَا أَتَى السُّوقَ جَعَلَ فِيهِ الْخِيَارَ مَعَ النَّهْيِ وَهُوَ دَالٌ عَلَى الصَّحَّةِ إِذْ لَوْ كَانَ فَاسِدًا لَمَا جَعَلَ فِيهِ الْخِيَارَ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَحَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الْمَذْكُورَ أَنْفًا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالتَّحَاوِيُّ أَيْضًا هَذَا.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: أجاز أَبُو حَنِيفَةَ التلقي وكرهه الجمهور انتهى.

وقد عرفت أنه ليس مذهب أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ ما ذكره على الإطلاق بل على التفصيل الذي ذكر آنفًا والعجب من ابن المنذر وغيره كيف ينقلون عن أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ شَيْئًا لم يقل به وإنما ذلك مبهم من أريحية العصبية كما لا يخفى هذا.

2162 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلْقِي، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ».

2163 - حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: يمكن أن يحمل قول البُخَارِيِّ بأن البيع مردود على ما إذا اختار البائع رده فلا يخالف الراجح.

وتعقبه العَيْنِيُّ بأن هذا الحمل الذي ذكره يردده هذه التأكيدات التي ذكرها من قوله لأن صاحبه عاص إلى آخره ولم يبق بعد هذه إلا أن يقال كاد أن يخرج من الإيمان وقد اعترض البُخَارِيُّ الإسماعيلي وألزمه التناقض ببيع المصرة فإن فيه خداعاً مع ذلك لم يبطل البيع وبكونه فصل في بيع الحاضر للبادي بين أن يبيع له بأجر أو بغير أجر.

واستدل عليه أيضاً بحديث حكيم بن حزام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الماضي في بيع الخيار ففيه فإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما قَالَ فلم يبطل بيعهما بالكذب والكتمان للعيب وقد رواه بإسناد صحيح أن صاحب السلعة إذا باعها لمن تلقاه يصير بالخيار إذا دخل السوق ثم ساقه في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ انتهى ولو كان للحمل الذي ذكره القائل المذكور وجه لذكره الإسماعيلي ولا أطنب في هذا الاعتراض، فافهم.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي قَالَ: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ) هو ابن عمر العُمَرِيُّ ابن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) المقبري، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّلْقِي) ظاهره منع التلقي مطلقاً سواء كان قريباً أو بعيداً وسواء كان لأجل الشراء منهم أم لا، وسيأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى (وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ) وهذا الحديث من إفراده وهو مشتمل على حكمين مضى البحث فيهما.

(حَدَّثَنَا عِيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح المهملة وتشديد التحتانية وبالمعجمة أبو الوليد الرقام البصري قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هو ابن عبد الأعلى قَالَ: (حَدَّثَنَا

مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ» فَقَالَ: لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا.

مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ) هو عبد الله، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان أنه (قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «لَا يَبِيعَنَّ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، فَقَالَ): وفي نسخة: قَالَ: (لَا يَكُنْ لَهُ سِمْسَارًا) ويروى لا يبيعن حاضر لبَاد فَقَالَ لا يكن له سمسارًا كذا أورده مختصرًا وليس فيه ذكر التلقي وكأنه أشار على عادته إلى أصل الحديث وقد سبق قبل بيايين من وجه آخر عن مَعْمَرٍ وفي أوله لا يلقوا الركبان وكذا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من وجه آخر عن معمر.

ثم قوله: لا تلقوا الركبان خرج مخرج الغالب فإن من جلب الطعام يكون عددًا ركبانًا ولا مفهوم له بل لو كان الجلب عددًا مشاة أو واحدًا راكبًا أو ماشيًا لم يختلف الحكم.

وقوله للبيع كما في رواية يتناول البيع لهم والبيع منهم ويفهم منه اشتراط قصد ذلك بالتلقي فلو تلقى الركبان أحد للسلام أو الفرحة أو خرج لحاجة له فوجدهم فبايعهم هل يتناوله النهي فيه احتمال فمن نظر إلى المعنى لم يفترق عنده الحكم بذلك وهو الأصح عند الشافعية.

وشرط بعض الشافعية في النهي أن يبتدئ المتلقي فيطلب من الجالب البيع فلو ابتدأ الجالب فطلب البيع فاشترى منه المتلقي لم يدخل في النهي وذكر إمام الحرمين في صورة التلقي المحرم أن يكذب في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل وذكر المتولي فيها أن يخبرهم بكثرة المؤونة عليهم في الدخول.

وذكر أبو إسحاق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم وقد يؤخذ من هذه التقييدات إثبات الخيار لمن وقعت له ولو لم يكن هناك التلقي لكن صرح الشافعية بأن يكون إخباره كذبًا شرطًا لثبوت الخيار وإنما يثبت له الخيار إذا ظهر الغبن فهو المعبر وجودًا وعدمًا.

2164 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا»، قَالَ: وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ.

2165 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَلْقُوا السَّلَعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ».

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) يزيد من الزيادة وزريع مصغر زرع، (قَالَ: حَدَّثَنِي التَّيْمِيُّ) بفتح المثناة الفوقية هو سليمان بن طرخان أبو المعتمر، (عَنْ أَبِي عُمَانَ) النهدي عبد الرحمن بن مل، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن مسعود (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: مَنْ اشْتَرَى مُحَقَّلَةً فَلْيَرُدَّ مَعَهَا صَاعًا، قَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ تَلْقَى الْبُيُوعِ) وقد مضى الحديث في باب النهي للبائع أن لا يحفل ومضى الكلام فيه والغرض منه هنا قوله ونهى عن تلقي البيوع فإنه يقتضي تقييد النهي المطلق في التلقي بما إذا كان لأجل المبايع.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ) عدي بعلی لأنه ضمن معنى الاستعلاء والغلبة.

(وَلَا تَلْقُوا) أصله لا تتلقوا فحذفت إحدى التاءين.

(السَّلَعَ) بكسر السين جمع سلعة وهي المتاع.

(حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ) أي: حتى ينزل بها إلى السوق يقال هبط يهبط هبوطاً إذا نزل والمعنى هنا أن يؤتى بها إلى الأسواق.

وفي رواية مسلم: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَلَقَى السَّلَعُ حَتَّى تَبْلُغَ الْأَسْوَاقَ. والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْبُيُوعِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ.

72 - بَابُ مُنْتَهَى التَّلْقِي (1)

72 - بَابُ مُنْتَهَى التَّلْقِي

(بَابُ مُنْتَهَى التَّلْقِي) أَي: مُنْتَهَى جَوَازِ التَّلْقِي وَهُوَ إِلَى أَعْلَى سَوَاقِ الْبَلَدِ وَأَمَّا

(1) قَالَ الْكَانْدَهْلُوي: قَالَ الْكِرْمَانِي: أَي مُنْتَهَى جَوَازِ التَّلْقِي وَهُوَ إِلَى أَعْلَى سَوَاقِ الْبَلَدِ، وَأَمَّا التَّلْقِي الْمَحْرَمُ فَهُوَ مَا كَانَ إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ، فَإِنْ قُلْتُ: مَا وَجْهٌ دَلَالَةُ الْحَدِيثِ عَلَى التَّرْجُمَةِ؟ قُلْتُ: مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَنْعُ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ إِلَّا عَنْ بَيْعِهِمْ فِي مَكَانِهِ فَعَلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ التَّلْقِي كَانَ غَيْرَ مَنِهْيٍ، قَالَ الْبَخَارِيُّ: هَذَا التَّلْقِي الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ جَوِيرِيَّةَ كَانَ إِلَى أَعْلَى السَّوْقِ يَثْبُتُ الْحَدِيثُ الَّذِي بَعْدَهُ حَيْثُ قَالَ: كَانُوا يَتَبَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السَّوْقِ فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّ التَّلْقِي إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ هُوَ الْمَنِهْيُ عَنْهُ لَا غَيْرَ، أَهـ

وَقَالَ الْحَافِظُ: دَلَّ حَدِيثُ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نَافِعٍ بَلْفِظَ كَانُوا يَتَبَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السَّوْقِ، الْحَدِيثُ عَلَى أَنَّ الْوَصُولَ إِلَى أَوَّلِ السَّوْقِ لَا يَلْقَى حَتَّى يَدْخُلَ السَّوْقَ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ بِأَنَّ مُنْتَهَى النَّهْيِ عَنِ التَّلْقِي لَا يَدْخُلُ الْبَلَدَ سِوَاءَ وَصَلٍ إِلَى السَّوْقِ أَمْ لَا، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ فِي حَدِّ التَّلْقِي، ثُمَّ مَطْلُوقُ النَّهْيِ عَنِ التَّلْقِي يَتَنَاوَلُ طَوْلَ الْمَسَافَةِ وَقَصْرَهَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ الشَّافِعِيَّةِ، وَقِيدَ الْمَالِكِيَّةِ مَحَلَّ النَّهْيِ بِحَدِّ مَخْصُوصٍ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِيهِ فَقِيلَ مِيلٌ، وَقِيلَ فَرَسَخَانٌ، وَقِيلَ يَوْمَانٌ، وَقِيلَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ، وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ، وَأَمَّا ابْتِدَاؤُهَا فَنَسْبَاتِي الْبَحْثُ فِيهِ فِي الْبَابِ الَّذِي بَعْدَهُ، ثُمَّ قَالَ فِي بَابِ مُنْتَهَى التَّلْقِي: أَيِ ابْتِدَائِهِ، وَقَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ لَا حَدَّ لانتِهائِهِ مِنْ جِهَةِ الْجَالِبِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُتَلَقَّى فَقَدْ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِهَذِهِ التَّرْجُمَةِ إِلَى أَنَّ ابْتِدَائَهُ الْخُرُوجَ مِنَ السَّوْقِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ إِنَّهُمْ كَانُوا يَتَبَاعُونَ فِي أَعْلَى السَّوْقِ، الْحَدِيثُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلْقِي إِلَى أَعْلَى السَّوْقِ جَائِزٌ، فَإِنْ خَرَجَ عَنِ السَّوْقِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ فَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ، وَحَدَّ ابْتِدَاءَ التَّلْقِي عِنْدَهُمُ الْخُرُوجَ مِنَ الْبَلَدِ، وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُمْ إِذَا قَدَمُوا الْبَلَدَ أَمَكْنَهُمْ مَعْرِفَةَ السَّعْرِ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ فَهُوَ مِنْ تَقْصِيرِهِمْ، وَأَمَّا إِمْكَانُ مَعْرِفَتِهِمْ قَبْلَ دُخُولِ الْبَلَدِ فَتَادِرٌ، وَالْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ اعْتِبَارُ السَّوْقِ مَطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ، وَعَنِ اللَّيْثِ كَرَاهَةُ التَّلْقِي وَلَوْ فِي الطَّرِيقِ، وَلَوْ عَلَى بَابِ الْبَيْتِ، حَتَّى تَدْخُلَ السَّلْعَةُ السَّوْقَ، أَهـ مُخْتَصَرًا مِنَ الْفَتْحِ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: أَعْلِمَ أَنَّ التَّلْقِي لَهُ ابْتِدَاءٌ وَانْتِهَاءٌ: أَمَّا ابْتِدَاؤُهُ فَهُوَ مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ مَنْزِلِهِ إِلَى السَّوْقِ، وَأَمَّا انْتِهَاؤُهُ فَهُوَ مِنْ جِهَةِ الْبَلَدِ لَا حَدَّ لَهُ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ التَّلْقِي فَهُوَ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ أَعْلَى السَّوْقِ، وَأَمَّا التَّلْقِي فِي أَعْلَى السَّوْقِ فَهُوَ جَائِزٌ، وَأَمَّا مَا كَانَ خَارِجًا مِنَ السَّوْقِ فِي الْحَاضِرَةِ أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا بِحَيْثُ يَجِدُ مِنْ يَسْأَلُهُ عَنْ سَعْرِهَا فَهَذَا يَكْرَهُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ هُنَاكَ، لِأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي مَعْنَى التَّلْقِي، وَإِنْ خَرَجَ مِنَ السَّوْقِ وَلَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْبَلَدِ، فَقَدْ صَرَّحَ الشَّافِعِيَّةُ بِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ، وَأَمَّا الْمَوْضِعُ الْبَعِيدُ الَّذِي لَا يَقْدَرُ فِيهِ عَلَى ذَلِكَ، فَيَجُوزُ فِيهِ الْبَيْعُ وَلَيْسَ بِتَلْقٍ، قَالَ مَالِكٌ رَحِمَهُ اللَّهُ: وَأَكْرَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ فِي نَوَاحِي الْمَصْرِ حَتَّى يَهْبِطَ إِلَى السَّوْقِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: بَلَّغْنِي هَذَا الْقَوْلَ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ أَنَّهُمَا نَهَيَا عَنِ التَّلْقِي خَارِجَ السَّوْقِ، =

التلقي المحرم فهو ما كان خارج البلد.
اعلم أن التلقي له ابتداء وانتهاء.
أما ابتداؤه فهو الخروج من منزله إلى السوق.
وأما انتهاؤه فهو من جهة الجالب لا حذله.
وأما من جهة المتلقي فهو أن يخرج من أعلى السوق.
وأما التلقي في أعلى السوق فهو جائز لما في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أنهم كانوا يتبايعون في أعلى السوق كما سيجيء إن شاء الله تَعَالَى .
وإن خرج عن السوق ولم يخرج عن البلد فقد صرح الشَّافِعِيَّةُ بأنه لا يدخل في النهي وحدَّ ابتداء التلقي عندهم الخروج من البلد والمعنى فيه أنهم إذا قدموا البلد أمكنهم معرفة السعر وطلب الأرفق لأنفسهم فإن لم يفعلوا ذلك فهو من تقصيرهم وأما إمكان معرفتهم ذلك قبل دخول البلد فنادر .
وَقَالَ مالك : وأكره أن يشتري في نواحي المصر حتى يهبط إلى السوق .
وَقَالَ ابن المنذر : وبلغني هذا القول عن أَحْمَد وإسحاق أنهما نهيا عن التلقي خارج السوق ورخصا في ذلك في أعلاه كما هو ظاهر الحديث على ما سبق . ثم إن مطلق التلقي يتناول طول المسافة وقصرها وهو ظاهر إطلاق الشَّافِعِيَّةِ وقيد المَالِكِيَّةِ محل النهي بحد مخصوص .
ثم اختلفوا فيه فقيل : ميل ، وقيل : فرسخان ، وقيل يومان ، وقيل مسافة القصر ، وهو قول الثَّوْرِيِّ .
وروى ابن القاسم عن مالك : أن الميل من المدينة تلقّ وقيل له فإن كان على ستة أميال قَالَ : لا بأس بالشراء وليس بتلق .
وروى أشهب عنه في الذين يخرجون ويشترون الفاكهة من مواضعها : أنه لا بأس لأنه ليس بتلق لأنهم يشترون من غير جالب .

⁼ ورخصا في ذلك في أعلاه ، ومذاهب العلماء في حد التلقي متقاربة ، اه مختصراً .
قلت : وهذا هو البحث الثاني من الأبحاث الثلاثة المذكورة في أول باب النهي عن تلقي الركبان .

2166 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَتَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «هَذَا فِي أَعْلَى السُّوقِ، يُبَيِّنُهُ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ».

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ فِي الْحَضَرِ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا مَرَّ بِهِ مِنَ السَّلْعِ وَإِنْ كَانَ عَلَى بَابِهِ إِذَا كَانَ لَهَا مَوَاقِفُ فِي السُّوقِ تَبَاعُ فِيهَا وَهُوَ مُتَلَقٍ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَمَا لَمْ يَكُنْ لَهَا مَوْقِفٌ وَإِنَّمَا يَطَافُ بِهَا فَادْخَلَتْ أَزْفَةُ الْحَاضِرَةِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ وَإِنْ لَمْ تَبْلُغِ السُّوقَ.

وَقَالَ اللَّيْثُ: مَنْ كَانَ عَلَى بَابِهِ أَوْ فِي طَرِيقِهِ فَمَرَّتْ بِهِ سَلْعَةٌ فَاشْتَرَاهَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ وَالتَّلْقِي عِنْدَهُ الْخَارِجُ الْقَاصِدُ إِلَيْهِ.

وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: وَمَنْ كَانَ مَوْضِعُهُ غَيْرَ الْحَاضِرَةِ قَرِيبًا مِنْهَا أَوْ بَعِيدًا لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ مَا مَرَّ بِهِ لِلْأَكْلِ خَاصَّةً لَا لِلْبَيْعِ، وَرَوَاهُ أَشْهَبُ عَنْ مَالِكٍ هَذَا وَأَمَّا عِنْدَنَا مَعِشَرُ الْحَنْفِيَّةِ فَمَدَّارُ التَّلْقِي عَلَى الضَّرَرِّ وَعَدَمُهُ كَمَا سَبَقَ.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُذَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَّةُ) تَصْغِيرُ جَارِيَةٍ هُوَ ابْنُ أَسْمَاءَ بْنِ عُبَيْدِ الضَّبْعِيِّ، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَنَشْتَرِي مِنْهُمْ الطَّعَامَ فَتَهَانَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ حَتَّى يُبْلَغَ بِهِ سُوقُ الطَّعَامِ). وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ مَنَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَهُمْ إِلَّا عَنْ بَيْعِهِمْ فِي مَكَانِهِ فَعَلِمَ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ التَّلْقِي كَانَ غَيْرَ مَنْهِي مَقْرَرًا عَلَى حَالِهِ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ: (هَذَا) أَيُّ: التَّلْقِي الْمَذْكُورُ فِي حَدِيثِ جُوَيْرِيَّةَ كَانَ (فِي أَعْلَى السُّوقِ، يُبَيِّنُهُ) وَيُرْوَى بَيْنَهُ، وَيُرْوَى بَيْنَهُ (حَدِيثُ عُبَيْدِ اللَّهِ) الْعَمْرِيِّ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَهُ حَيْثُ قَالَ كَانُوا يَتْبَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ فَفَهَمَ مِنْهُ أَنَّ التَّلْقِي إِلَى خَارِجِ الْبَلَدِ هُوَ الْمَنْهِي لَا غَيْرَ.

وَقَدْ صَرَحَ مَالِكٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ نَافِعٍ بِقَوْلِهِ: وَلَا تَلْقُوا السَّلْعَ حَتَّى يَهْبِطَ بِهَا إِلَى السُّوقِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ التَّلْقِي الَّذِي لَمْ يَنْهَ عَنْهُ إِنَّمَا هُوَ مَا يَبْلُغُ السُّوقَ وَأَشَارَ الْمَصْنَفُ بِهَذَا إِلَى الرَّدِّ عَلَى مَنْ اسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَلْقِي الرُّكْبَانِ لِإِطْلَاقِ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كُنَّا نَتَلَقَّى الرُّكْبَانَ وَالْحَدِيثُ يَفْسِرُ بَعْضُهُ بَعْضًا.

2167 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَتَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ».

وقد سبق أن الطَّحَاوِيَّ دفع التعارض في هاتين الروایتين وجمع بينهما بوقوع الضرر وعدمه فيحمل حديث النهي على ما إذا حصل الضرر وحديث الإباحة على ما إذا لم يحصل.

وقد رجح الحافظ العسقلاني في الجمع الذي جمع به البخاري بينهما فلك الأمر فانظر ماذا تأمر وقول البخاري هذا وقع في رواية أبي ذر عقيب رواية عبيد الله بن عمر ووقع في رواية غيره عقيب حديث جويرية وهو الصواب. (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) ابن سعيد القطان، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) العمري، (قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أي: ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: كَانُوا يَبْتَاعُونَ الطَّعَامَ فِي أَعْلَى السُّوقِ، فَيَبِيعُونَهُ فِي مَكَانِهِ، فَتَهَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حَتَّى يَنْقُلُوهُ) هذا هو البيان الموعود بقوله بينته حديث عبيد الله والغرض من قوله حتى ينقلوه هو القبض لأن العرف في قبض المنقول أن ينقل عن مكانه.

تتميم:

قَالَ المازري فَإِنْ قِيلَ الْمَنَعُ مِنْ بَيْعِ الْحَاضِرِ لِلْبَادِي سَبَبُهُ الرِّفْقُ لِأَهْلِ الْبَلَدِ وَاحْتِمَالُ فِيهِ غِبْنِ الْبَادِي وَالْمَنَعُ مِنَ التَّلْقِي أَنْ لَا يَغْبِنَ الْبَادِي.

فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس والمصلحة تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد لا للواحد على الواحد فلما كان البادي إذا باع بنفسه انتفع جميع أهل السوق واشتروا رخيصةً فانتفع به جميع سكان البلد نظر الشرع لأهل البلد على البادي ولما كان في التلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وقد ينضاف إلى ذلك علة ثانية وهو الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخيص وقطع الموارد وعنهم وهم أكثر من المتلقي فنظر الشرع لهم عليه فلا تناقض في المسألتين بل هما متفقان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

73 - باب: إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ⁽¹⁾

2168 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ

73 - باب: إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ

(باب) بالتنوين (إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحِلُّ) صفة لقوله شروطًا وجواب إذا محذوف تقديره لا يفسد البيع بذلك.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ

(1) قال الحافظ: أي هل يفسد البيع بذلك أم لا؟ وأورد فيه حديثي عائشة وابن عمر في قصة بريرة، وكان غرضه بذلك أن النهي يقتضي الفساد فيصح ما ذهب إليه من أن النهي عن تلقي الركبان يرد به البيع، اهـ.

وقال العيني: قوله باب إذا اشترط الخ. قوله لا تحل صفة شروطًا، وليس هو جواب إذا، وجواب إذا محذوف تقديره لا يفسد البيع بذلك، وبنحو ذلك قال القسطلاني إذ قال: باب إذا اشترط الخ، أي: هل يفسد البيع أم لا؟ وتحل صفة لقوله شروطًا، اهـ.

ولا يبعد عند هذا العبد الضعيف أن يكون قوله لا تحل جوابًا لإذا، والمعنى أن الشروط لا تجوز في البيع فإن صنيع الإمام البخاري يدل على أنه موافق في هذه المسألة للإمام أحمد فإن الخلاف في هذه المسألة شهير، وهو أن الإمام أحمد أجاز البيع بشرط واحد، ولم يجوزه بشرطين، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي رحمهما الله إذ منعا البيع بشرط ولو بواحد، وأما الإمام مالك رحمه الله فالشروط عنده ثلاثة أنواع، شروط تبطل هي والبيع معاً، وشروط تجوز هي والبيع معاً، وشروط تبطل ويثبت البيع، بسط الكلام عليها في الأوجز. وما قلت إن صنيع الإمام البخاري يدل على موافقة الإمام أحمد يدل عليه أن الإمام البخاري ترجم في كتاب الشروط بباب الشروط في البيع وأورد فيه حديث عائشة في قصة بريرة ثم ترجم بباب إذا اشترط البائع ظهر الدابة إلى مكان جاز وأورد فيه حديث جمل جابر، وقال فيه الاشتراط أكثر وأصح عندي، اهـ.

ثم قال العيني: قام الإجماع على أن من شرط في البيع شرطاً لا يحل، إنه لا يجوز عملاً بهذا الحديث، واختلفوا في غيرها من الشروط على مذاهب مختلفة، فذهبت طائفة أن البيع جائز، والشرط باطل على نص حديث بريرة، وهو ابن أبي ليلى والحسن البصري والنخعي وغيرهم، وذهبت طائفة إلى جوازهما لحديث جابر في بيع جملة، روى ذلك عن حماد وابن شبرمة وبعض التابعين، وذهبت طائفة ثالثة إلى بطلانهما لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده نهى عن بيع وشرط، وهو قول عمر وابن مسعود والكوفيين والشافعي، وفصل مالك في الشروط كما بسط في العيني، ولطيفة عبد الوارث شهيرة إذ قدم مكة فسأل بها أبا حنيفة وابن أبي ليلى وابن شبرمة عن البيع بشرط، فقال الأول: كلاهما باطل، وقال الثاني: البيع جائز والشرط باطل، وقال الثالث: كلاهما جائز، فقال: سبحان الله ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة، ثم راجع الثلاثة فذكر كل واحد منهم مستدله من حديث عمرو بن شعيب وقصة بريرة وقصة جمل جابر، كما بسط في الأوجز.

أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَنِي بِرِيرَةُ فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ، فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً، فَأَعِينَنِي، فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ، وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ»⁽¹⁾، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلْتُ

أَبِيهِ) عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: جَاءَنِي بِرِيرَةُ) بفتح الموحدة وقد مر ذكرها.

(فَقَالَتْ: كَاتَبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ) جمع أوقية وأصلها أواقي بتشديد الياء فحذفت إحدى الياءين تخفيفاً وأعلت الثانية على طريقة قاض وفي مقدار الأوقية خلاف والأصح أن الأوقية الحجازية أربعون درهماً.

(فِي كُلِّ عَامٍ وَقِيَّةً، فَأَعِينَنِي) من الإعانة، (فَقُلْتُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعُدَّهَا لَهُمْ) أي: أعد تسع أواق لأهلك وأعتقك.

(وَيَكُونُوا وَلَاؤُكَ لِي فَعَلْتُ) وذلك بأن يفسخ الكتابة لعجز المكاتب عن أداء النوم.

(فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا، فَقَالَتْ لَهُمْ) ما قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَأَبَوْا عَلَيْهَا) أي: امتنعوا من ذلك، (فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِهِمْ) ويروى من عندها أي: من عند أهلها.

(وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٌ، فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فَأَبَوْا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: ما قالته بريرة.

(فَأَخْبَرَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (النَّبِيَّ ﷺ) أي: بذلك فإن قيل ما الفائدة في إخبار عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث سمع النَّبِيُّ ﷺ بنفسه فالجواب أنه سمع شيئاً مجملاً فأخبرته عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مفصلاً.

(فَقَالَ: «خُذِيهَا وَاشْتَرِطِي لَهُمُ الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»، فَفَعَلْتُ

(1) قال الكرمانى: قال النووي هذا مشكل من حيث إن هذا الشرط يفسد البيع، ومن حيث إنها =

خدعت البائع، وشرطت لهم ما لا يصح، فكيف أذن رسول الله ﷺ لعائشة فيه؟ ولهذا الإشكال أنكر بعضهم هذا الحديث بجملته، وهذا منقول عن يحيى بن أكثم بالمثلثة المروزي قاضي بغداد وأحد أعلام الدين، واستدل بسقوط هذه اللفظة في أكثر الروايات فأوله العلماء بتأويلات بأن معناه اشترطي عليهم، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الاسراء: 7] أي: فعليها أو بأن المراد أظهرى لهم حكم الولاء، أو بأن المراد التوبيخ لهم لأنه ﷺ كان قد بين لهم أن هذا الشرط باطل، فلما لجوا في اشتراطه ومخالفة أمره قال لعائشة هذا بمعنى لا تبالي: سواء شرطته أم لا، فإن شرط مردود لما سبق بيانه لهم، والأصح أنه من خصائص عائشة وهي قضية عين لا عموم لها، قالوا والحكمة في إذنه فيه ثم إبطاله أن يكون أبلغ في قطع عادتهم في ذلك كما أذن لهم في الإحرام في حجة الوداع ثم أمرهم بفسخه وجعله عمرة ليكون أبلغ في زجرهم كما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد تحتل المفسدة اليسيرة لتحصيل مصلحة عظيمة، قال الخطابي: وجهه أن الولاء لحمه ك لحمه النسب، والإنسان إذا أعتق عبداً ثبت له ولاؤه كما إذا ولد له ولد ثبت له نسبه، فلو نسب إلى غيره لم ينتقل نسبه عن والده، كذلك إذا أراد نقل ولاية عن محلها، لم تنتقل عنه، فلم يعبا رسول الله ﷺ بقولهم، ولا رآه قادماً في العقد إذ جعله بمنزلة اللغو من الكلام، وتركهم يقولون ما شاؤوا لتكون الإشارة برده وإبطاله قولاً يخطب به على الناس ظاهراً على رؤوس الأشهاد إذ هو أبلغ في التذكير وأوكد في التعبير، وقد أول أيضاً بأن هذا الأمر كان على معنى الوعيد والتعديد الذي ظاهره الأمر وباطنه النهي، كقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: 40]، اهـ.

وقال القسطلاني: واستشكل الحديث من حيث إن اشتراط البائع الولاء مفسد للعقد لمخالفته ما تقرر في الشرع من أن الولاء لمن أعتق ولأنه شرط زائد على مقتضى العقد فهو كاستثناء منفعته، ومن حيث إنها خدعت البائعين، وشرطت لهم ما لا يصح، وكيف أذن لها النبي ﷺ في ذلك وأجيب بأن رواية هشام تفرد بقوله «واشترطي لهم» فيحمل على وهم وقع له لأنه ﷺ لا يأذن فيما لا يجوز، وهذا منقول عن الشافعي في الأم، ورأيه عنه في المعرفة للبيهقي، وأثبت الرواية آخرون، وقالوا: هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته، فلا وجه لرده، وأجاب آخرون بأن لهم بمعنى عليهم، وهذا مشهور عن المزني وجزم به عنه الخطابي، وأسنده البيهقي في المعرفة عن حرملة عن الشافعي، لكن قال النووي تأويل اللام بمعنى على ههنا ضعيف لأنه عليه الصلاة والسلام أنكر الاشتراط، ولو كان بمعنى على لم ينكره، وأجاب آخرون بأنه خاص بقصة عائشة لمصلحة قطع عادتهم، كما خص فسخ العمرة بالصحابة لمصلحة بيان جوازها في أشهره.

قال النووي: وهذا أقوى الأجوبة، وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصص لا يثبت إلا بدليل، وأجاب آخرون بأن الأمر فيه للإباحة، وهو على وجه التنبيه على أن ذلك لا ينفعهم فوجوده كعدمه، وكأنه قال اشترطي أو لا تشترطي فذلك لا يفيدهم، ويؤيد هذا قوله ﷺ في رواية أيمن الآتية إن شاء الله في آخر أبواب المكاتب «اشترها ودعيهم يشترطون ما شاؤوا» وقيل غير ذلك، اهـ.

عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ، مَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ، فَقَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ».

عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (ثُمَّ قَامَ) النَّبِيُّ، وفي رواية: (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ) أي: أما بعد الحمد لله والثناء عليه: (مَا بَالُ رِجَالٍ) هذا جواب أما والأصل فيه أن يكون بالفاء وقد تحذف. (يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ) كلمة ما موصولة متضمنة لمعنى الشرط فلذلك دخلت الفاء في جوابها.

(وَإِنْ كَانَ مِائَةً شَرْطٍ) مبالغة وشرط مصدر ليكون معناه مائة مرة حتى يوافق الرواية المصراحة بلفظ المرة.

(قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ، وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ) فيه سجع وهو

والحديث أخرجه مالك في موطنه برواية هشام، وبسط الكلام عليه في الأوجز، وفيه قال ابن عبد البر وغيره: كذا رواه أصحاب هشام عن عروة وأصحاب مالك عنه، واستشكل صدور الإذن منه ﷺ في البيع على شرط فاسد، واختلف العلماء في ذلك فمنهم من أنكر الشرط في الحديث، فروى الخطابي في المعالم بسنده إلى يحيى بن أكرم أنه أنكر ذلك، وعن الشافعي في الأم الإشارة إلى تضعيف رواية هشام لكونه انفرد بها دون أصحاب أبيه، وروايات غيره قابلة للتأويل، وقال غيره: إن هشامًا روى بالمعنى ما سمعه من أبيه، وليس كما ظن وأثبت الرواية آخرون وقالوا: هشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لرده، وقال ابن خزيمة: وكلام يحيى بن أكرم غلط، ثم اختلفوا في توجيه الحديث فزعم الطحاوي أن المزني حدثه عن الشافعي بلفظ «واشترطي» بهمة قطع بدون تاء مثناة، ومعناه أظهر لي لهم الحكم، وأنكر غيره هذه الرواية بأن الذي في المزني والأم وغيرهما عن الشافعي كرواية الجمهور بلفظ «واشترطي» إلى آخر ما بسط في الأوجز من التوجيهات إلى أن قال: قال ابن الجوزي: ليس في الحديث أن اشتراط الولاء والعق كان مقارنًا للعقد فيحمل أنه كان سابقًا عليه، فالأمر بقوله اشترطي مجرد وعد لا يجب الوفاء به، وتعقب باستبعاد أنه ﷺ يأمر شخصًا أن يعد مع علمه بأنه لا يفي بذلك الوعد، وأغرب ابن حزم فقال: كان الحكم ثابتًا بجواز اشتراط الولاء لغير المعتق فوق الأمر باشتراطه في الوقت الذي كان جائزًا فيه ثم نسخ بالخطبة، ولا يخفى بعد ما قال، وسياق الحديث يدفع في وجه هذا الجواب، اه مختصرًا من الأوجز.

من محسنات الكلام إذا لم يكن فيه تكلف وإنما نهى عن سجع الكهان لما فيه من التكلف قَالَ الكرمانى فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ صَحَّ هَذَا وَالشَّرْطُ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ بَاطِلٌ فِي نَفْسِهِ مَبْطُلٌ لِلْعَقْدِ وَبَاطِلٌ غَيْرُ مَبْطُلٍ وَلَا بَاطِلٌ وَلَا مَبْطُلٌ وَمَا نَحْنُ فِيهِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ قُلْتُ قَالَ النَّوَوِيُّ هَذَا مُشْكَلٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ هَذَا الشَّرْطَ يَفْسُدُ الْبَيْعَ وَمِنْ حَيْثُ إِنَّهَا خَدَعَتِ الْبَائِعَ وَشَرَطَتْ لَهُمْ مَا لَا يَصِحُّ فَكَيْفَ أَدْنَى النَّبِيِّ ﷺ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَلِهَذَا الْإِشْكَالُ أَنْكَرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ بِجَمْلَتِهِ وَهَذَا مَقُولٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَكْثَمَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَبِالْمِثْلَةِ الْمَرْوُزِيِّ قَاضِي بَغْدَادٍ أَحَدُ أَعْلَامِ الدُّنْيَا .

وَاسْتَدِلَّ بِسُقُوطِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرُّوَايَاتِ وَالْجُمْهُورِ عَلَى صَحَّتِهِ فَأَوَّلُهُ الْعُلَمَاءُ بِتَأْوِيلَاتٍ بِأَنَّ مَعْنَاهُ اشْتَرَطِي عَلَيْهِمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء : 7] أَي : فَعَلِيهَا وَكَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ﴾ [غافر : 52] أَي : عَلَيْهِمْ وَبِأَنَّ الْمُرَادَ أَظْهَرِي لَهُمْ حُكْمَ الْوَلَاءِ وَبِأَنَّ الْمُرَادَ التَّوْبِيخَ لَهُمْ لِأَنَّهُ ﷺ كَانَ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّ هَذَا الشَّرْطَ بَاطِلٌ لَا يَصِحُّ فَلَمَّا لَجُوا فِي اشْتِرَاطِهِ أَوْ مُخَالَفَتِهِ أَمَرَهُ قَالَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا هَذَا بِمَعْنَى لَا تَبَالِي سِوَاءَ اشْتَرَطْتَهُ أَمْ لَا فَإِنَّهُ شَرَطَ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ وَلَمَّا سَبَقَ بَيَانُهُ لَهُمْ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مِنْ خِصَائِصِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَهِيَ قَضِيَّةٌ عَيْنٌ لَا عُمُومَ لَهَا قَالُوا وَالْحِكْمَةُ فِي إِذْنِهِ ثُمَّ إِبْطَالُهُ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ فِي قَطْعِ عَادَتِهِمْ فِي ذَلِكَ كَمَا أَدْنَى لَهُمْ فِي الْإِحْرَامِ فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ ثُمَّ أَوْهَمَ بِفَسْخِهِ وَجَعَلَهُ عَمْرَةً لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي زَجْرِهِمْ عَمَّا اعْتَادُوهُ مِنْ مَنَعِ الْعَمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ وَقَدْ يَتَحَمَّلُ الْمَفْسَدَةُ الْيَسِيرَةُ لِتَحْصِيلِ مَصْلَحَةٍ عَظِيمَةٍ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : وَجْهُهُ أَنَّ الْوَلَاءَ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَّةِ النَّسَبِ وَالْإِنْسَانِ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدًا يَثْبَتُ لَهُ وَلَاؤُهُ كَمَا إِذَا وَلَدَ لَهُ وَلَدٌ يَثْبَتُ لَهُ نَسَبُهُ فَلَوْ نَسَبَ إِلَى غَيْرِهِ لَمْ يَنْتَقِلْ نَسَبُهُ عَنْ وَالِدِهِ كَذَلِكَ إِذَا أَرَادَ نَقْلَ وَلَائِهِ عَنْ مَحَلِّهِ لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ فَلَمْ يَعْأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَوْلِهِمْ وَلَا رَأَى قَادِحًا فِي الْعَقْدِ أَوْ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ اللَّغْوِ مِنَ الْكَلَامِ وَتَرَكَهُمْ يَقُولُونَ مَا شَاءُوا لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي النِّكَيرِ وَأَوْكَدَ فِي التَّعْبِيرِ وَقَدْ أَوَّلَ أَيْضًا بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ كَانَ عَلَى مَعْنَى الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ الَّذِي ظَاهِرُهُ الْأَمْرُ وَبَاطِنُهُ النَّهْيُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى اْعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ .

2169 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ».

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً فَتُعْتِقَهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكَهَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا، فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ»)

مطابقته للترجمة ظاهرة وقد أخرج هذا الحديث المؤلف في الفرائض أيضًا وأخرجهُ مُسْلِمٌ في العتق وأبو داود في الفرائض والنسائي في البيوع وقد مر الكلام فيه في الحديث الذي قبله.

تتمة:

لما في حديث عُرْوَةَ السَّابِقِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: هذا حديث عظيم كثير الأحكام والقواعد وفيه مواضع تشعبت فيها مذاهب العلماء منها أن بريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كانت مكاتبه وباعها الموالي واشترتها عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وأقر النَّبِيُّ ﷺ بيعها فاحتجت به طائفة من العلماء أنه يجوز بيع المكاتب وممن جوزه عطاء وَالتَّخَعِيُّ وَأَحْمَدُ.

وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَبِيعَةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ: لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يَجُوزُ بَيْعُهُ لِلْعَتَقِ لَا لِلْإِسْتِخْدَامِ وَأَجَابَ مَنْ أَبْطَلَ بَيْعَهُ عَنْ حَدِيثِ بَرِيرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا عَجَزَتْ نَفْسُهَا وَفَسَخُوا الْكِتَابَةَ.

ومنها: أن الولاء لمن أعتق، وقد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه وأن يرث به وأما العتيق فلا يرث سيده عند الجماهير، وَقَالَ جَمَاعَةٌ مِنَ التَّابِعِينَ: يرثه كعكسه.

ومنها: أنه ﷺ خیر بريرة في فسخ نكاحها وأجمعت الأئمة على أن الأمة إذا أعتقت وهي تحت نكاح عبد كان لها الخيار في فسخ النكاح فإن كان حرًا فلا خيار لها عند الشافعي ومالك وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لها الخيار.

ومنها : أن قوله ﷺ : «كل شرط» إلى آخره صريح في إبطال كل شرط ليس له أصل في كتاب الله وقام الإجماع على أن من شرط في البيع شرطًا لا يحل أنه لا يجوز عملاً بالحديث واختلفوا في غيرها من الشروط على مذاهب مختلفة .

فذهبت طائفة إلى أن البيع جائز والشرط باطل على نص حديث بريرة وهو قول ابن أبي ليلى والحسن البصري والشعبي والنخعي والحكم وابن جرير وأبي ثور .

وذهبت طائفة أخرى إلى جوازهما واحتجوا بحديث جابر رضي الله عنه في بيعه جملة واستثنائه حملة إلى المدينة روي ذلك عن حماد وابن شبرمة وبعض التابعين .

وذهبت طائفة ثالثة إلى إبطالهما واحتجوا بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ نهى عن بيع وشرط وهو قول عمرو وولده وابن مسعود رضي الله عنهم والكوفيين والشافعي وقد يجوز عند مالك البيع والشرط مثل أن يشترط البائع ما لم يدخل في صفقة البيع مثل أن يشتري زرعًا ويشترط على البائع حصده أو دارًا ويشترط سكنها مدة يسيرة أو يشترط ركوب الدابة يومًا أو يومين وأبو حنيفة والشافعي لا يجيزان هذا البيع كله ومما أجازة مالك فيه البيع والشرط شراء العبد بشرط عتقه اتباعًا للسنة في بريرة .

وبه قال الليث والشافعي في رواية الربيع وأجاز ابن أبي ليلى هذا البيع وأبطل الشرط .

وبه قال أبو ثور ، وأبطل أبو حنيفة البيع والشرط وأخذ بعموم نهيه عن بيع وشرط ومما أجاز مالك فيه البيع وأبطل الشرط شراء العبد على أن يكون الولاء للبائع وهذا البيع أجمعت الأمة على جوازه وإبطال الشرط فيه لمخالفته السنة وكذلك من باع سلعة وشرط أنه لا ينقد المشتري الثمن إلى ثلاثة أيام ونحوها فالبيع جائز والشرط باطل عند مالك .

وأجاز ابن الماجشون البيع والشرط وممن أجاز هذا البيع الثوري ومحمد ابن الحسن وأحمد وإسحاق ولم يفرقوا بين ثلاثة أيام وأكثر منها وأجاز أبو حنيفة

البيع والشرط إلى ثلاثة أيام وإن قَالَ إلى أربعة أيام بطل البيع لأن اشتراط الخيار بأكثر من ثلاثة أيام لا يجوز عنده .

وبه قَالَ أَبُو ثور ومما يبطل فيه عند مالك البيع والشرط أن يبيع جارية على أن لا يبيعها ولا يهبها وعلى أن يتخذها أم ولد فالبيع عنده فاسد وهو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وَأجازت طائفة هذا البيع وأبطلت الشرط وهذا قول الشَّعْبِيِّ وَالنَّخَعِيِّ والحسن وابن أبي ليلى وأبي ثور .

وَقَالَ حماد والكوفي : البيع جائز والشرط لازم ومما يبطل فيه البيع والشرط عند مالك وَالشَّافِعِيِّ والكوفيين نحو بيع الأمة والناقة واستثناء ما في بطنها وهو عندهم من بيوع الغرر وقد أجاز هذا البيع والشرط النَّخَعِيُّ والحسن وَأَحْمَد وإسحاق وأبو ثور واحتجوا بأن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أعتق جارية واستثنى ما في بطنها .

لطيفة:

ومما حكى عن عبد الوارث بن سعيد قَالَ : قدمت مكة فوجدت بها أَبَا حَنِيفَةَ وابن أبي ليلى وابن شبرمة فسألت أَبَا حَنِيفَةَ فقلت ما تقول في رجل باع بيعاً وشرط شرطاً فَقَالَ البيع باطل والشرط باطل ثم أتيت ابن أبي ليلى فسأله فَقَالَ البيع جائز والشرط باطل ثم أتيت ابن شبرمة فَقَالَ : البيع جائز والشرط جائز فقلت : سبحان الله .

ثلاثة من فقهاء العراق اختلفوا على مسألة واحدة فأتيت أَبَا حَنِيفَةَ فأخبرته فَقَالَ ما أدري ما قالَا حَدَّثَنِي عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عن جده أن النَّبِيَّ ﷺ نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فَقَالَ ما أدري ما قَالَ حَدَّثَنِي هشام بن عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت أمر لي رسول الله ﷺ أن أشتري بريدة فأعتقها البيع جائز والشرط باطل ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فَقَالَ ما أدري ما قالَا حَدَّثَنِي مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بعث من النَّبِيِّ ﷺ ناقة واشترط لي حملانها إلى المدينة البيع جائز والشرط جائز .

74 - باب بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ

2170 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ»⁽¹⁾.

74 - باب بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ

(باب) حكم (بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ).

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) بفتح الواو وكسر اللام هشام بن عبد الملك الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد يروي باللام وبدونه، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ) بفتح الهمزة وسكون الواو وبالمهملة أنه (سَمِعَ عُمَرَ) أي: ابن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: الْبُرُّ بِالْبُرِّ رِبًا، إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) أي: يدا بيد أي: متقابضًا في المجلس. (وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) وقد

(1) قوله: «إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ» قال الحافظ: بالمد فيهما وفتح الهمزة، وقيل بالكسر، وقيل بالسكون، وحكى القصر بغير همز، وخطأها الخطابي، ورد عليه النووي وقال: هي صحيحة لكن قليلة، والمعنى خذ وهات، وحكى هاك بزيادة كاف مكسورة، ويقال هاء بكسر الهمزة بمعنى هات، ويفتحها بمعنى خذ بغير تنوين، وقال ابن الأثير هاء وهاء هو أن يقول كل واحد من البيعين هاء فيعطيه ما في يده كالحديث الآخر إلا يدا بيد يعني مقابضة في المجلس، وقيل: معناه خذ وأعط، وغير الخطابي يجيز فيها السكون على حذف العوض ويتنزل منزلة ها التي للتنبيه، وقال ابن مالك ها اسم فعل بمعنى خذ، وإن وقعت بعد إلا فيجب تقدير قول قبله يكون به محكيًا فكأنه قيل: ولا الذهب بالذهب إلا مقولاً عنده من المتابعين هاء وهاء، وقال الخليل: كلمة تستعمل عند المناولة والمقصود من قوله هاء وهاء أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاء فيتقابضان في المجلس، قال ابن مالك: حقها أن لا تقع بعد إلا كما لا يقع بعدها خذ قال فالتقدير لا تبيعوا الذهب بالورق إلا مقولاً بين المتعاقدين هاء وهاء، اهـ.

قال العيني: قال صاحب العين: هو حرف يستعمل في المناولة تقول هاء وهاء وإذا لم تجز بالكاف مددت فكأن المدة فيها خلف من كاف المخاطبة، فتقول للرجل ها وللمرأة هائي وللاتنين هاؤما وللرجال هاؤموا، اهـ.

وفي الأوجز عن الطيبي محله النصب على الحال والمستثنى منه مقدر يعني بيع الذهب بالذهب ربًا في جميع الحالات إلا حال التقابض: وكفي عن التقابض بقوله هاء وهاء، لأنه لازمه وعبر بذلك لأن المعطى قال خذ بلسان الحال سواء وجد معه لسان المقال أو لا فالاستثناء مفرغ، اهـ.

75 - باب بَيْعِ الزَّبِيبِ بِالزَّبِيبِ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ⁽¹⁾

2171 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ:

مر هذا الحديث في باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة وقد مر الكلام فيه مستوفى.

75 - باب بَيْعِ الزَّبِيبِ بِالزَّبِيبِ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي أويس ابن أخت مالك قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ) هي مفاعلة من الزبن بالزاي والموحدة وبالنون لا تكون إلا اثنين وأصلها الدفع الشديد.

قَالَ الداوودي: كانوا قد كثر فيهم المدافعة بالخصام فسمى بالمزابنة يعني لما كان كل واحد من المتبايعين يدفع الآخر هذه المتابعة عن حقه سميت بذلك قال الكرمانى: وخصّ هذا البيع بهذا الاسم لأن مداره على الحرص الذي لا يؤمن التفاوت فيه فالمخاصمة والمدافعة أكثر فيه من غيره وهذا على ما قاله

(1) قال الحافظ: ليس في الحديث الذي ذكره للطعام ذكر وكذلك ذكر فيه الزبيب بالزبيب والذي في الحديث الزبيب بالكرم، قال الإسماعيلي: لعله أخذ ذلك من جهة المعنى ولو ترجم للحديث ببيع التمر في رؤوس الشجر بمثله من جنسه يابسًا لكان أولى، قال الحافظ: ولم يخل البخاري بذلك كما سيأتي بعد ستة أبواب، وأما ههنا فكأنه أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله، وروى مسلم من حديث معمر بن عبد الله مرفوعًا: الطعام بالطعام مثل بمثل، اهـ.

قلت: وما أشار إليه الحافظ من رواية الليث عن نافع فالظاهر أنه أشار إلى ما سيأتي في باب بيع الزرع بالطعام كيلاً، وقال العيني بعد ذكر الحديث: مطابقته للترجمة ظاهرة من حيث المعنى، ثم ذكر قول الإسماعيلي وكلام الحافظ المذكور ثم تعقب عليه بقوله هذا الذي قاله لا يساعد البخاري. والوجه ما ذكرنا من أنه أخذ في الترجمة من حيث المعنى وهذا المقادر كاف في المطابقة وربما يأتي بعض الأبواب ولا توجد المطابقة إلا بأدنى من هذا المقادر والغرض وجود شيء ما من المناسبة، اهـ.

وقال الكرمانى: إن قلت كيف دل الحديث على الترجمة؟ قلت مفهوم نهى عن بيع الزبيب بالعنب جواز بيع الزبيب بالزبيب، ويقاس بيع الطعام بالطعام عليه، اهـ.

بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ كَيْلًا.»

الداودي كما لا يخفى .

قَالَ ابن سيدة الزين: دفع الشيء يقال زين الشيء يزينه زينًا وزين به.

وفي الجامع للقرّاز: المزابنة كل بيع فيه غرر وهو بيع شيء جزافًا لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده وأصله أن المغبون يريد أن ينفسخ البيع ويريد الغابن أن لا يفسخه فيتزبانان عليه أي: يتدافعان وعند الشافعي هو بيع مجهول بمجهول أو معلوم في نقده ولا مطعومًا كان أو غير مطعوم وقد فسر في هذا الصحيح بقوله: (بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ) قَالَ الكرمانى بيع الثمر بالمثلثة بالتمر بالفوقانية ومعناه بيع الرطب بالتمر ليس المراد كل الثمر فإن سائر الثمار يجوز بيعه بالتمر (كَيْلًا) أي: من حيث الكيل نصب على التمييز فإن قيل العقد مُطْلَقًا منهي عنه سواء كان مكيلاً أو لا فالجواب أنه بيان الواقع إذ هكذا كان عادتهم.

(وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ) بسكون الراء شجر العنب لكن المراد به هنا نفس العنب قَالَ الكرمانى وهو من باب القلب إذ المناسب لقريته أن يدخل الجار على الزيب لا على الكرم.

(كَيْلًا) قَالَ أَبُو عمر أجمعوا على تحريم بيع العنب بالزيب وعلى تحريم بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية وهي المحاكلة سواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوفًا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إن كان مقطوفًا جاز بيعه بمثله في اليابس.

وَقَالَ ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر لأنه مزابنة وقد نهى عنه وأما رطب ذلك مع يابسه إذا كان مقطوفًا وأمكن فيه المماثلة فجمهور العلماء لا يجيزون بيع شيء ذلك بجنسه لا متماثلًا ولا متفاضلاً وبه قَالَ أَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يجوز بيع الحنطة الرطبة باليابسة والتمر بالرطب مثلاً بمثل ولا يجيزه متفاضلاً.

قَالَ ابن المنذر: وأظن أبا ثور وافقه.

قَالَ الإسماعيلي: ليس في الحديث الذي ذكره الْبُخَارِيُّ من جهة النص ذكر

2172 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ» قَالَ: وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ بِكَيْلٍ: إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ.

الزبيب بالزبيب ولا الطعام بالطعام ولو ترجم للحديث ببيع الثمر في رؤوس النخل بمثل من جنسه يابسًا لكان أولى، انتهى.

وقال الحافظ العسقلاني: وكان البخاري أشار إلى ما وقع في بعض طرقه من ذكر الطعام وهو في رواية الليث عن نافع كما سيأتي إن شاء الله تعالى. وقد روى مسلم من حديث معمر عن عبد الله مرفوعًا الطعام بالطعام مثلاً بمثل هذا.

وقال العيني: هذا الذي قال لا يساعد البخاري فالوجه أنه أخذ الترجمة من حيث المعنى وهذا المقدار كاف في المطابقة وربما يأتي بعض الأبواب لا توجد فيه المطابقة إلا بأدنى من هذا المقدار والغرض وجود شيء ما من المناسبة، انتهى.

أقول قد أخذ هذا المعنى من قول الإسماعيلي فإنه قال لعله أخذ ذلك من جهة المعنى، والله أعلم.

ثم إنه لا خلاف بين العلماء أن التفسير المذكور للمرابنة في الحديث من قول ابن عمر رضي الله عنهما أو مرفوعة وهو راوي الحديث فسلم له وكيف لا مخالف له في ذلك والحديث قد أخرجه مسلم أيضًا في البيوع وكذا النسائي.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أَي: ابْنُ دُرْهَمٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) هُوَ السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ قَالَ) أَي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَالْمُرَابَنَةُ: أَنْ يَبِيعَ الثَّمَرُ بِكَيْلٍ) أَي: مِنَ الزَّبِيبِ أَوْ الثَّمَرِ وَقَوْلُهُ: (إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيَّ) حَالٌ فِي فَاعِلٍ يَبِيعُ بِتَقْدِيرِ الْقَوْلِ أَي: يَبِيعُهُ قَائِلًا إِنْ زَادَ الثَّمَرُ الْمَخْرُوصَ عَلَى مَا يَسَاوِي الْكَيْلَ الْمَعِينُ فَهُوَ لِي وَإِنْ نَقَصَ فَعَلِي بِتَشْدِيدِ الْبَاءِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ سَقَطَ لَفْظُ وَالْمُرَابَنَةُ بَعْدَ قَوْلِهِ قَالَ: فَقِيلَ: إِنْ قَوْلُهُ أَنْ يَبِيعَ

2173 - قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا».

بدل أو بيان لقوله المزبانة والظاهر أنه في محل الرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف هو المزبانة.

(قَالَ) أي: عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفي نسخة سقط لفظ قَالَ اكتفاء بما سبق.

(وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) الْأَنْصَارِيُّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا) بفتح الخاء المعجمة مصدر بمعنى التقدير والتخمين وبكسرهما اسم منه يقال: كم خرص أرضك؟ أي: كم مقدارها والباء فيه للسببية أو للملازمة، وأما العرايا: فهو جمع عرية مشتق من العري وهو التجرد لأنها عريت عن حكم باقي البستان، قَالَ الجمهور: هي فعيلة بمعنى فاعلة.

وَقَالَ الهروي: بمعنى مفعولة من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه لأن صاحبها يتردد إليها قَالَ: وهي بحسب الاصطلاح أن يخرص نخل بان رطبها إذا جف يكون ثلاثة أوسق مثلاً فيبيع بثلاثة من التمر وكذا في الكروم.

وفي التلويح: العرية النخلة المعراة وهي التي وهبت ثمرة عامها والعرية أَيْضًا التي تعزل عن المساومة عند بيع النخل.

وقيل: هي النخلة التي قد أكل ما عليها واستعري الناس أكلوا الرطب وفي الصحاح يعروها أي: يأتيها وهي فعيلة بمعنى مفعولة وإنما أدخلت فيها الهاء لأنها أفردت فصارت في عداد الأسماء مثل النطيحة والأكلة ولو جئت بها مع النخلة قلت نخلة عري وقيل عراه يعروه إذا أتاه يطلب منه عرية فأعراه أي: إياها كما قَالَ سألني فأسألتها فالعرية اسم للنخلة المعطى ثمرها فهي اسم لعطية خاصة وقد سمت العرب عطايا خاصة بأسماء خاصة كالمنيحة لعطية الشاة للبن والأفكار لما ركب فقاره فعلى هذا أن العرية عطية لا بيع.

ثم إنهم اختلفوا في تفسير العرية شرعاً، فَقَالَ مالك وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَد وإسحاق العرية المذكورة في الحديث إعطاء الرجل من جملة حائطه نخلة أو نخلتين عامًا.

وَقَالَ قَوْمٌ: العرية النخلة والنخلتان والثلاث تجعل للقوم فيبيعون ثمرها بخرصها تمرًا وهو قول يَحْيَى بن سعيد الأَنْصَارِيِّ وَمُحَمَّد بن إِسْحَاق وروى عن زيد بن ثابت .

وَقَالَ قَوْمٌ مثل هذا إلا أنهم خصوا بذلك المساكين يجعل لهم ثمر النخل فيصعب عليهم القيام عليها فأبىح لهم أن يبيعوه بما شاؤوا من التمر وهو قول سُفْيَان بن حسين وسفيان بن عيينة .

وَقَالَ قَوْمٌ: العرية الرجل يعري النخلة أو يستثني من ماله النخلة أو النخلتين بأكلها فيبيعها مثل خرصها وهو قول عبد ربه بن سعيد الأَنْصَارِيِّ .

وَقَالَ قَوْمٌ: العرية أن يأتي أوان الرطب وهنالك قوم فقراء لا مال لهم يريدون انتفاع رطب يأكلون مع الناس ولهم فضول تمر من أقواتهم فإنه لهم أن يشتروا الرطب بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق وهو قول الشَّافِعِيِّ وأبي ثور ولا عرية عندهما في غير النخل والعنب .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وكان أَبُو حَنِيفَةَ يقول فيما سمعت أحمَد بن أبي عمران يذكر أنه سمع محمد بن سماعة عن أبي يُوْسُف عن أَبِي حَنِيفَةَ قَالَ معنى ذلك عندنا أن يعري الرجل الرجل تمر نخلة من نخله فلم يسلم ذلك إليه حتى يبدؤ له يعني يظهر له أنه لا يمكنه من ذلك فيعطيه مكان خرصه تمرًا فيخرج بذلك عن إخلاف الوعد.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِير: العرية هي أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده يشتري من الرطب لعياله ولا نخل يطعمهم منه ويكون قد فضل له تمر من فرقه فيجيء إلى صاحب النخل فيقول له بعني تمر نخلة أو نخلتين بخرصها من التمر فيعطيه ذلك الفاضل من التمر بثمر تلك النخلات ليصيب من رطبها مع الناس فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق .

وَقَالَ ابْنُ زُرْقُون: هي عطية ثمر النخل دون الرقابة كانوا يعطون ذلك إذا دهمتهم سنة لمن لا نخل له فيعطيه من نخله ما سمحت به نفسه مثل الأفقار والمنحة والعمرى وكانت العرب تتمدح بالإعراء .

وَقَالَ النَّوَوِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ : العرية هي أن يخرص الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذي عليها إذا يبس يجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً فيعطيه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر ويتقاصان في المجلس فيسلم الثمن ويسلم بايع الرطب الرطب بالتخلية وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق ولا يجوز فيما زاد على خمسة وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي :

أصحهما : لا يجوز والأصح أن يجوز ذلك للفقراء والأغنياء وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب، وبه قَالَ أَحْمَدُ .

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو : فجملة قول مالك وأصحابه في العرايا إن العرية هي أن يجلب الرجل من حائطه خمسة أوسق فما دونها ثم يريد أن يشتريها من المعري عند طيب الثمرة فأبيع له أن يشتريها بخرصها تمرًا عند الجذاذ وإن عجل له لم يجز ولا يجوز ذلك لغير المعري لأن الرخصة وردت فيه وجائز بيعها من غيره بالدنانير والدراهم وسائر العروض .

وَقَالَ أَيُّضًا : ولا يجوز البيع في العرايا عند مالك وأصحابه إلا لوجهين : إما لدفع ضرر دخول المعري على المعري .

وإما لأن يرفق المعري المعري فكيفية المؤونة فيها فأرخص له أن يشتريها منه بخرصها من التمر إلى الجذاذ وفي الاستدكار يجوز الإعراف في كل نوع من الثمر كان مما يبس ويدخر أم لا وفي القثاء والموز والبطيخ قاله ابن حبيب قبل الإبرار أو بعده لعام أو لأعوام في جميع الحائط أو بعضه .

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ : بيع العرية جائز بأربعة شروط :

أحدها : أن يزهر وهو قول جمهور الفقهاء وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ حَبِيبٍ يجوز قبل بدو الصلاح .

والثاني : أن يكون خمسة أوسق فأدنى وهو رواية المضرس عن مالك وروى عنه أَبُو الْفَرَجِ عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ أنه لا يجوز إلا في خمسة أوسق فإن خرصت أقل من خمسة أوسق فلما جذ وجد أكثر ففي المدونة روى صدقة بن حبيب عن مالك أن الفضل لصاحب العرية ولو جذ أقل من الخرص ضمن الخرص ولو خلطه قبل أن يكيه لم يكن عليه زيادة ولا نقص .

76 - باب بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ (1)

والثالث: أن يعطيه خرصها عند الجذاذ ولا يجوز له تعجيل الخرص تمرًا خلافاً للشافعي في قوله إنه يجب عليه أن يعجل الخرص تمرًا ولا يجوز أن يفترقا حتى يتقابضا .

والرابع: أن يكون من صنعها فإذا باعها بخرصها إلى الجذاذ ثم أراد تعجيل الخرص جاز قاله ابن حبيب وعن مالك فيما يصح ذلك فيه من الثمار روايتان: إحداهما: أنه لا يجوز إلا في النخل والعنب وبه قال الشافعي .

والثانية: أنه يجوز في كل ما يبس ويدخر من الثمار كالجوز واللوز والتين والزيتون والفسق رواه مُحَمَّدٌ وَقَالَ أَشْهَبُ فِي الزَيْتُونِ: يجوز إذا كان يبس ويدخر وأما النخل الذي لا يثمر والعنب الذي لا يتزبب فعلى اشتراط التيس يجب ألا يجوز، والله أعلم.

76 - باب بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ

(باب) حكم (بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ) كيف هو وهو أن يجوز إذا كانا متساويين

(1) قال الحافظ: استدل بالحديث على أن البر والشعير صنفان، وخالف في ذلك مالك والليث والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد، اهـ.

وفي الأوجز: عن المغني: البر والشعير جنسان هذا هو المذهب وبه يقول الشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وغيرهم، وعن أحمد أنهما جنس واحد وحكى ذلك عن سعد بن أبي وقاص وحماذ ومالك وغيرهم قال النووي: قال مالك والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام: إنهما صنف واحد، قال ابن رشد: أما حجة مالك فإنه عمل سلفه بالمدينة، وقال الموفق: ولنا قول النبي ﷺ: «بيعوا البر بالشعير كيف شئتم يداً بيد» وفي لفظ: «لا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد وأما نسيئة فلا»، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم وهذا صريح صحيح لا يجوز تركه بغير معارض مثله، اهـ مختصراً من الأوجز.

وفيه في موضع آخر قال الزرقاني: ويقول مالك قال أكثر الشاميين فلم ينفرد بذلك حتى يشنع عليه بعض أهل الظاهر والله حسيبه ويقول: القط أفقه من مالك فإنه إذا رميت له لقمتان إحداهما من شعير فإنه يذهب عنها ويقبل على لقمة البر، قال الباجي وقول سعد ومعقيب المخرج في الموطأ لا تأخذ إلا مثله يقتضي النهي عن التفاضل بين الحنطة والشعير ولا يعلم لهما في ذلك مخالف من الصحابة إلا ما روي عن عبادة بن الصامت حديث مرفوع، وليس بالثابت، اهـ.

2174 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَوْسٍ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرْقًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَتَرَاوَضْنَا⁽¹⁾

يَدًا بِيَدٍ عَلَى مَا يَجِيءُ بَيَانَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ، أَخْبَرَهُ) أَي: أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَ ابْنَ شِهَابٍ (أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرْقًا) بِفَتْحِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: بَيْعُ الذَّهَبِ بِالْفُضَّةِ يُسَمَّى صَرْقًا لِصَرْفِهِ مُقْتَضِي الْبَيَاعَاتِ مِنْ جَوَازِ التَّفَرُّقِ قَبْلَ التَّقَابُضِ.

وَقِيلَ: مِنْ صَرِفِهِمَا وَهُوَ تَصْوِيتُهُمَا فِي الْمِيزَانِ كَمَا أَنَّ بَيْعَ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ بِالْفُضَّةِ يُسَمَّى مَرَاطَلَةً.

(بِمِائَةِ دِينَارٍ) وَالْمُرَادُ هُنَا بَيْعُ الدِّرَاهِمِ بِذَهَبٍ كَانَ مَعَهُ وَبَيْنَ ذَلِكَ اللَّيْثُ فِي رَوَايَتِهِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ وَلَفْظُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بَنِ الْحَدَّثَانِ قَالَ أَقْبَلْتُ أَقُولُ مِنْ يَصْطَرِفُ الدِّرَاهِمَ.

(فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ) الْقُرَشِيُّ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرَةِ بِالْجَنَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، (فَتَرَاوَضْنَا) بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ يَقَالُ فُلَانٌ يَرَاوِضُ فُلَانًا عَلَى كَذَا أَي: يَدَارِيهِ لِيَدْخُلَهُ فِيهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: أَي: تَجَارِينَا الْكَلَامَ قَدَرِ الْعَرْضِ بِالْمُزِيَادَةِ

⁼ قُلْتُ: مَا قَالَ إِنْ حَدِيثُ عِبَادَةٍ لَيْسَ بِثَابِتٍ مُشْكَلٌ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ غَيْرَ الْبُخَارِيِّ فَهُوَ مِنْ رِوَايَةِ مُسْلِمٍ، وَرَوَى أَيْضًا مِنْ حَدِيثِ بَلَالٍ وَالْخَدْرِيِّ وَأَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ وَغَيْرِهِ كَمَا خَرَجَهَا الزَّيْلَعِيُّ، فَالْحُكْمُ عَلَيْهِ بَعْدَ الثَّبُوتِ مُشْكَلٌ جَدًّا، أَهْ مَخْتَصَرًا مِنَ الْأَوْجِزِ.

(1) قَوْلُهُ: (فَتَرَاوَضْنَا) بِضَادٍ مَعْجَمَةٍ أَي: تَجَارِينَا الْكَلَامَ فِي قَدْرِ الْعَوْضِ بِالزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ كَأَنَّ كَلَامَهُمَا كَانَ يَرُوضُ صَاحِبَهُ وَيَسْهَلُ خَلْقَهُ، وَقِيلَ: الْمَرَاوِضَةُ هُنَا الْمَوَاصِفَةُ بِالسَّلْعَةِ وَهُوَ أَنْ يَصِفَ كُلُّ مَنِ مَنِ سَلْعَتَهُ لِرَفِيقِهِ، كَذَا فِي الْفَتْحِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْكَرْمَانِيِّ: يَقَالُ فُلَانٌ يَرَاوِضُ فُلَانًا عَلَى أَمْرٍ كَذَا أَي: يَدَارِيهِ لِيَدْخُلَهُ فِيهِ، أَهْ.

وَقَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: قَوْلُهُ: فَتَرَاوَضْنَا بِضَادٍ مَعْجَمَةٍ سَاكِنَةٍ، أَي: تَجَارِينَا حَدِيثَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَهُوَ مَا بَيْنَ الْمُتَابِعِينَ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصَانِ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَرُوضُ صَاحِبَهُ، وَقِيلَ هُوَ الْمَوَاصِفَةُ بِالسَّلْعَةِ، أَهْ.

حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي ، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ ، وَعُمَرُ يَسْمَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ ،»

والنقص كأن كلاً منهما كان روض صاحبه وسهل خلقه وقيل المراوضة هنا المواصفة بالسلعة أي : يصف كل منهما سلعته لرفيقه.

(حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي ، فَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُهَا فِي يَدِهِ) الذهب يذكر ويؤنث ويقال ذهبة أيضاً ويحتمل أن يحمل على أنه ضمن الذهب معنى العدد المذكور وهو المائة فأنته لذلك.

(ثُمَّ قَالَ : حَتَّى يَأْتِيَ خَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ) بالغين المعجمة وبعد الألف موحدة يأتي شرح أمرها في أواخر الجهاد في قصة تركة الزبير بن العوام وكان طلحة كان له بها مال من نخل وغيره أشار إلى ذلك ابن عبد البر .

في رواية الليث وَقَالَ طَلْحَةُ : إِذَا جَاءَ خَازِنُنَا نَعْطِيكَ وَرَقًا . قال الحافظ العسقلاني : ولم أقف على تسمية الخازن الذي أشار إليه طلحة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والمعنى اصبر حتى يأتي الخازن وإنما قَالَ له ذلك لأنه ظن جوازه كسائر البيوع وما كان بلغه حكم المسألة.

(وَعُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (يَسْمَعُ ذَلِكَ ، فَقَالَ : وَاللَّهِ لَا تُفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ مِنْهُ) أي : عوض الذهب وفي رواية الليث : وَاللَّهُ لَتَعْطِيَنِي وَرَقَهُ أَوْ لَتَرُدَّنَ إِلَيْهِ ذَهَبَهُ فَإِنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ فَذَكَرَهُ .

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ⁽¹⁾ رَبًّا) أي : بيع الذهب بالذهب ربًّا (إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) بالمد وفتح الهمزة أي : ربًّا في جميع الأزمنة إلا عند الحضور

(1) كذا رواه أبو نعيم عن ابن عيينة. وكذلك رواه إسحاق عن الزهري ويروى الذهب بالورق. قال ابن عبد البر لم يختلف على مالك فيه حتى رواه يحيى بن أبي كثير عن الأوزاعي عن مالك وتابعه معمر والليث وغيرهما وكذلك رواه الحافظ عن ابن عيينة قال : وشذ أبو نعيم عنه فقال : الذهب بالذهب. أقول : ورواية الذهب بالورق هي المطابقة للقصة والله أعلم. والذهب يطلق على جميع أنواعه المضروبة وغيرها. والورق بفتح الواو وكسر الراء هي الفضة وبإسكانها على المشهور. ويجوز فتحهما. وقيل بكسر الراء المضروبة وفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير مضروبة.

وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ».

والتقابض بأن يقول كل منهما لصاحبه هاء أي: خذ وقد سبق تحقيق هذه الكلمة في باب ما يذكر في بيع الطعام والحكرة.

(وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ) أي: بيع البر البر (رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) الشعير بفتح أوله معروف وحكى جواز كسره واستدل على أن البر والشعير صنفان وهو قول الجمهور.

(وَالْتَّمَرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ) قَالَ ابن عبد البر في هذا الحديث: إن الكبير يلي البيع والشراء لنفسه وإن كان له وكلاء وأعوان يكفونه وفيه المماكسة في البيع والمراوضة وتقلب السلعة.

وفائدته: الأمن من الغبن وأن من العلم ما يخفى على الرجل الكبير القدر حتى يذكره غيره وأن الإمام إذا رأى أو سمع شيئاً ينهى عنه ويرشد إلى الحق وأن من أفتى بحكم حسن أن يذكر دليله وأنه يتفقد أحوال رعيته ويهتم بمصالحهم.

وفيه: اليمين لتأكيد الخبر.

وفيه: الاحتجاج بخبر الواحد وأن الحجة على من خالف في حكم من الأحكام كتاب الله أو حديث رسوله.

وفيه: أن النسيئة لا يجوز في بيع الذهب بالذهب وكذا في بيع الذهب بالورق بدليل الخطاب.

وقد نقل ابن عبد البر وغيره الإجماع على هذا الحكم أي: التسوية في البيع بين الذهب بالذهب وبين الذهب بالورق هذا أقول واشترط التقابض في الصرف في المجلس هو قول أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ وعن مالك لا يجوز الصرف إلا عند الإيجاب بالكلام ولو انتقلا من ذلك الموضع إلى آخر لم يصح تقابضهما ومذهبه أنه لا يجوز عنده تراخي القبض في الصرف سواء كانا في المجلس أو تفرقا وحمل قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا تفارقه على الفور حتى لو أخر الصير في القبض حتى يقوم بفتح صندوقه لما جاز.

77 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ

2175 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَالْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ».

78 - باب بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ

2176 - حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ،

77 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ

(باب) حكم (بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ) كيف هو وهو أنه يجوز إذ كانا متساويين
يداً بيد.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أَبُو الْفَضْلِ مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين قال:
(أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ) هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْأَسَدِي وعليه بضم العين
المهملة وفتح اللام وتشديد المثناة التحتية أمه.

(قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ) الْحَضْرَمِي مولى الحضارمة قال:
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرَةَ) بفتح الموحدة اسمه نفع
مصغر نفع هو ابن الحارث بن كلدة الثقفي وقد مر في الإيمان.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا سَوَاءً
بِسَوَاءٍ) أي: إلا متساويين؛ (و) لَا تَبِيعُوا (الْفِضَّةَ بِالْفِضَّةِ إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، وَبِيعُوا
الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ) أي: متساوياً ومتفاضلاً بعد
التقابض في المجلس وفي رواية أخرى: «وأمرنا أن نبتاع الذهب بالفضة كيف
شئنا» ورجال إسناده الحديث بصريون سوى شيخ البُخَارِيِّ فإنه مروزي والحديث
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ وكذا النسائي.

78 - باب بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ

(باب بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ) وقد تقدم حكمه وهو أنه يجوز متساويين يداً بيد.
(حَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعْدٍ) ابن إِبْرَاهِيمَ بن عبد الرحمن بن عوف وعبيد الله

حَدَّثَنَا عَمِّي ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ ، عَنْ عَمِّهِ قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا ⁽¹⁾ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ

بصيغة التصغير قال : (حَدَّثَنَا عَمِّي) هو يعقوب بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال : (حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيُّ) هو مُحَمَّد بن عبد الله مسلم ، (عَنْ عَمِّهِ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيُّ أَنَّهُ (قَالَ : حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ) ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ) الْخُدْرِيُّ سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (حَدَّثَهُ) أَي : حَدَّثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (مِثْلَ ذَلِكَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَي : مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَجُوبِ الْمَسَاوَاةِ .

وقال الحافظ العسقلاني : هذا الحديث قد أخرجهُ الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ أن أبا سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ حَدِيثًا مِثْلَ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّرْفِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ فَذَكَرَهُ فَظَهَرَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ : مِثْلَ ذَلِكَ أَي : مِثْلَ حَدِيثِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَاضِي قَرِيبًا فِي قِصَّةِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، انْتَهَى .

وقال العيني : حَدِيثُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي ذَكَرَهُ مَضَى فِي بَابِ مَا يَذْكَرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالَّذِي قَالَ الْكِرْمَانِيُّ : أَقْرَبُ لِأَنَّهُ مَذْكَورُ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَابٌ آخَرُ ، انْتَهَى .

وأنت خبير بأن الحافظ العسقلاني استدل على ما قاله ببعض طرق الحديث المذكور ولا شك أنه أقرب معنى وإن كان أبعد لفظًا فتفطن .

(حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : فَلَقِيَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ

(1) قوله : (حَدَّثَهُ مِثْلَ ذَلِكَ حَدِيثًا . إلخ) قال الحافظ : هكذا ساقه وفيه اختصار وتقديم وتأخير ، وقد أخرجهُ الإسماعيلي من وجهين عن يعقوب بن إبراهيم شيخ شيخ البخاري فيه بلفظ : إن أبا سعيد حَدَّثَهُ حَدِيثًا مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّرْفِ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَذَكَرَهُ فَظَهَرَ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ مَعْنَى قَوْلِهِ مِثْلَ ذَلِكَ أَي : مِثْلَ حَدِيثِ عُمَرَ الْمَاضِي قَرِيبًا فِي قِصَّةِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، وَتَكَلَّفَ الْكِرْمَانِيُّ هُنَا فَقَالَ قَوْلُهُ : مِثْلَ ذَلِكَ أَي : مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي بَكْرَةَ فِي وَجُوبِ الْمَسَاوَاةِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى رِوَايَةِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ لَمَا عَدَلَ عَنْهَا ، اهـ . قلت : المراد بحديث أبي بكرة المذكور في الباب السابق وذكر العيني قول الكرماني وقول =

فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فِي الصَّرْفِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلًا بِمِثْلٍ،

الكرماني: فإن قلت ما وجه فلقية إذ الكلام يتم بدونه قلت يعني فلقية بعد ذلك مرة أخرى.

(فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ مَا هَذَا الَّذِي تُحَدِّثُ) أي: تحدّثه (عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟) وإنما قال ذلك لأنه كان يعتقد قبل ذلك جواز المفاضلة.

(فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي الصَّرْفِ) أي: في شأن الصرف وهو بيع الذهب بالفضة وبالعكس.

(سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ) يجوز في الذهب الرفع والنصب أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره محذوف أي: الذهب يباع بالذهب وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل مقدر تقديره بيعوا الذهب بالذهب والذهب يتناول جميع أنواعه من مضروب وغير مضروب وصحيح ومكسور وجيد وردي وحلي وتبر.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وخالص ومغشوش.

وتعقبه العيني بأن قوله: ومغشوش ليس على إطلاقه فإنه إذا كان غشه كثيراً غالباً على الذهب يكون حكمه العروض.

(مِثْلًا بِمِثْلٍ) هكذا بالنصب في رواية الأكثرين على أنه حال تقديره الذهب يباع بالذهب حال كونهما متماثلين يعني متساويين.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: هو مصدر في موضع الحال أي: الذهب يباع بالذهب موزوناً بموزون أو مصدر مؤكد أي: يوزن وزناً بوزن وزاد مسلم في

الحافظ ثم قال: والذي قاله الكرماني أقرب لأنه مذكور في الباب الذي قبله وليس بينهما باب آخر، وقال القسطلاني قال البرماوي كالكرماني أي: مثل حديث أبي بكره السابق في الباب قبل هذا في وجوب المساواة، وقال الحافظ ابن حجر أي: مثل حديث عمر الماضي في باب الشعر بالشعر في قصة طلحة بن عبيد الله في الصرف مستدلاً لذلك بما أخرجه الإسماعيلي من وجهين فذكر كلام الحافظ المذكور ولم يرجح شيئاً من القولين، والأوجه عند هذا العبد الضعيف ما اختاره الحافظ، للتصريح في رواية الإسماعيلي بلفظ أن أبا سعيد حدثه حديثاً مثل حديث عمر، وأيضاً ليس قوله حدثه مثل ذلك قول البخاري حتى يقال إنه أشار إلى أقرب الأبواب.

وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ⁽¹⁾.

رواية سهيل بن أبي صالح عَنْ أَبِيهِ إِلَّا وَزَنًا بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء وفي رواية أبي ذر مثل بمثل ووجهه إسناد الفعل المبني للمفعول إليه تقديره يباع مثل بمثل.

(وَالْوَرِقُ بِالْوَرِقِ مِثْلًا بِمِثْلٍ) وهو كنظير في الرواية والإعراب ورجال إسناد

(1) قوله: (مِثْلًا بِمِثْلٍ) قال الحافظ استدل به على بطلان البيع بقاعدة «مد عجوة» وهو أن يبيع مد عجوة ودينارًا بدينارين مثلاً، وأصرح من ذلك في الاستدلال على المنع حديث فضالة بن عبيد عند مسلم في رد البيع في القلادة التي فيها خرز وذهب حتى تفصل، أخرجه مسلم، وفي رواية أبي داود فقلت إنما أردت الحجارة فقال لا حتى تميز بينهما، اهـ.

قلت: ومسألة «مد عجوة» معروفة شهيرة خلافية بين الأئمة بسط الكلام عليها في الأوجز. وفيه قال الموفق إن باع شيئاً فيه الربا بعضه ببعض ومعهما أو مع أحدهما من غير جنسه كمد ودرهم بمددين أو درهمين أو باع شيئاً محلي بجنس حليته فهذه المسألة تسمى مسألة مد عجوة، والمذهب أنه لا يجوز ذلك، نص عليه أحمد في مواضع كثيرة وبه قال الشافعي وإسحاق، وعن أحمد رواية أخرى تدل على أنه يجوز بشرط أن يكون المفرد أكثر من الذي معه غيره أو يكون مع كل واحد منهما من غير جنسه، وقال أبو حنيفة وغيره يجوز هذا كله إذا كان المفرد أكثر من الذي معه غيره أو كان مع كل واحد منهما من غير جنسه، واحتج من أجاز ذلك بأن العقد إذا أمكن حمله على الصحة لم يحمل على الفساد ولنا حديث فضالة بن عبيد، وقال النووي في حديث قلادة المذكور فيه: أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره حتى يفصل فيباع الذهب بوزنه ذهباً ويباع الآخر بما أراد، وكذا الفضة والحنطة وسائر الربويات لا بد من فصلهما سواء كان الذهب في الصورة المذكورة قليلاً أو كثيراً، وكذلك باقي الربويات وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه، وقال مالك وأصحابه وآخرون يجوز بيع السيف المحلي بذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه، وقال مالك وأصحابه وآخرون يجوز بيع السيف المحلي بذهب وغير مما هو في معناه إذا كان تابِعاً لغيره وقد رده بالثلث فما دونه، وقال حماد بن أبي سليمان يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله أو أقل أو أكثر، وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأجابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها باثني عشر ديناراً وقالوا لا نجيزها وإنما نجيز البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها فيكون ما زاد من الذهب في مقابلة الخرز، وأجاب الطحاوي بأنه إنما نهي عنه لأنه كان في بيع الغنائم لثلاثي غنات المسلمين في بيعهم، قال أصحابنا هذان الجوابان ضعيفان، لا سيما جواب الطحاوي، اهـ.

قلت: لا ضعف في الجواب الأول بل نص رواية مسلم وغيره أن الذهب الذي كان في القلادة كان أكثر من الثمن، اهـ ملخصاً من الأوجز.

وأفاد الشيخ قدس سره في تقرير الترمذي المعروف بالكوكب الدرّي في حديث القلادة قوله لا تباع أي: ما فيه شبهة الربا حتى تفصل وليس الفصل بمعنى تفريق الأجزاء وتجزئتها وإنما =

2177 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَبِيعُوا»

الحديث كلهم مدنيون وأن شيخ البُخَارِيِّ من أفراده وهو وعمه وابن أخي الزُّهْرِيِّ كلهم زهريون وأن شيخه مات ببغداد سنة ستين ومائة .

وفيه : رواية الراوي عن عمه ، ورواية الراوي عَنْ أَبِيهِ الصحابي ، ورواية الصحابي عن الصحابي .

ومطابقته للترجمة ظاهرة لأن الورق بكسر الراء هو الفضة وقد وقع لأبي سعيد مع ابن عمر رضي الله عنهم في هذا الحديث قصة وهي ما ذكر ووقع له مع ابن عباس رضي الله عنهم قصة أخرى كما في الباب الذي بعده فأما قصته مع ابن عمر رضي الله عنهم فانفرد بها البُخَارِيُّ من طريق سالم وأخرجها مسلم من طريق اللِّث عَنْ نَافِعٍ وَلَفْظُهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ: إِنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَأْثُرُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ نَافِعٌ: فَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ وَأَنَا مَعَهُ وَاللِّثُ حَتَّى دَخَلَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ: إِنَّ هَذَا أَخْبَرَنِي أَنَّكَ تَخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، الْحَدِيثُ فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِأَصْبَعِيهِ إِلَى عَيْنِيهِ وَأَذْنِيهِ فَقَالَ: أَبْصَرْتُ عَيْنَايَ وَسَمِعْتُ أَذْنَائِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَبِيعُوا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ»، الْحَدِيثُ.

ولمسلم من طريق أبي نضرة في هذه القصة لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مع أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَهَى عَنْ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ كَانَ أَفْتَى بِمَا حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَهْيِ النَّبِيِّ ﷺ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْسِيئِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ⁽¹⁾ مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا

= معناه التمييز التام بحيث لا يبقى فيه احتمال الربا، وهؤلاء حملوا التفصيل على المعنى المنفي هنا فوقعوا في ضيق عظيم مع أن علة النهي وهي حرمة الربا أو شبهته لم تكن محوجة إلى فصل في أجزائها والذين رخصوا فيه هم الأخاف، اهـ.
قلت: ويؤيد الشيخ قدس سره قوله ﷺ في الحديث المذكور لا حتى تميز بينهما.
(1) وفي رواية أخبرنا.

الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفَوُا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفَوُا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ».

الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ (أي: حال كونهما متماثلين متساويين.

(وَلَا تُشْفَوُا) بضم التاء من الإشفاف وهو التفضيل يقال شَفَّ الدرهم يشَفُّ إذا زاد وإذا نقص فهو من الأضداد وأشفه غيره والشف بالكسر الزيادة أي: لا تفضلوا ولا تزيدوا (بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشْفَوُا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا غَائِبًا بِنَاجِزٍ) من النجز بالنون والجيم والزاي والمراد بالغائب المؤجل أعم من المؤجل الغائب عن المجلس مطلقاً مؤجلاً كان أو حالاً وبالناجز الحاضر يعني أنه لا بد من التقابض في المجلس.

قال ابن بطال: فيه حجة للشافعي في قوله: من كان له على آخر دراهم ولآخر عليه دنائير لم يجز أن يقاضي أحدهما الآخر بماله لأنه يدخل في معنى بيع الذهب بالورق ديناً لأنه إذا لم يجز غائب بناجز فأحرى أن لا يجوز غائب بغائب وأما الحديث الذي أَخْرَجَهُ أصحاب السنن من حديث سعيد بن جبیر عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كُنْتُ أَبِيعُ الْإِبِلَ بِالْبَقِيعِ فَأَبِيعُ بِالْدَنَانِيرِ فَأَخَذَ مَكَانَهَا الْوَرِقَ وَأَبِيعُ بِالْوَرِقِ فَأَخَذَ مَكَانَهَا الدَّنَانِيرَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتَهُ خَارِجًا مِنْ بَيْتِ حَفْصَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: «لَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ بِسَعْرِ يَوْمِهِ» فَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: لَا يَدْخُلُ هَذَا فِي بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ دِينَاً؛ لِأَنَّ النَّهْيَ بِقَبْضِ الدَّرَاهِمِ عَنِ الدَّنَانِيرِ لَمْ يَقْصِدْ إِلَى التَّأْخِيرِ فِي الصَّرْفِ.

وقد قَالَ التِّرْمِذِيُّ بعد أن روى هذا الحديث هذا حديث لا نعرفه مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ سَمَّاكِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَقْبِضَ عَنِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ وَالْوَرِقَ مِنَ الذَّهَبِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ أَيْضًا وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ.

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

79 - باب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً

2178 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا صَالِحِ الزِّيَّاتِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالْدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ».

79 - باب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً

(باب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ) حال كونه (نَسَاءً) بفتح النون والسين المهملة وبالمد ومعناه مؤخرًا مؤجلًا.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: النَّسَاءُ التَّأخِيرُ، يُقَالُ: نَسَأْتُ الشَّيْءَ نَسَاءً وَأَنْسَأْتُهُ.

وفي الحديث: «من أحب أن يُنْسَأَ في أجله فليصل رحمه» أي: يؤخر.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قال: (حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ) بلفظ المبالغة من الضحك (ابْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم واللام وسكون الخاء المعجمة بينهما هو أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ وهو شيخ البُخَارِيِّ حدث عنه هنا بالواسطة.

وفي مواضع أخرى بغير واسطة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، أَنَّ أَبَا صَالِحِ الزِّيَّاتِ) هو ذكوان الزيات السمان كان يجلب الزيت والسمن إلى الكوفة.

(أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالْدَّرْهَمُ بِالدَّرْهَمِ») كذا وقع في هذه الطريق وقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق ابن عيينة عن عمر بن دينار عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سمعت أبا سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم مثل بمثل فزاد الحديث فيه من زاد وازداد فقد أربى فقلت: أريت هذا الذي تقول أشيء سمعته من رسول الله ﷺ؟ أو وجدته في كتاب الله تعالى؟ فقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ ولم أجده في كتاب الله ولكن حَدَّثَنِي أسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الربا في النسيئة».

2179 - فَقُلْتُ لَهُ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ لَا يَقُولُهُ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: سَأَلْتُهُ فَقُلْتُ: سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ: كُلُّ ذَلِكَ لَا أَقُولُ، وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ:

(فَقُلْتُ لَهُ) أَي: لأبي سعيد رضي الله عنه: (فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا يَقُولُهُ) وفي رواية مسلم: يقول غير هذا.

(فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) رضي الله عنه: (سَأَلْتُهُ) وفي رواية مسلم: قد لقيت ابن عباس فقلت له.

(فَقُلْتُ) أَي: لابن عباس رضي الله عنهما: (سَمِعْتُهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَ) أَي: ابن عباس رضي الله عنهما: (كُلُّ ذَلِكَ) بالرفع على أنه مبتدأ خبره قوله: (لَا أَقُولُ) أَي: لا أقوله يعني لم يكن لا السماع من النَّبِيِّ ﷺ ولا الوجدان في كتاب الله تعالى ويجوز النصب على أنه مفعول مقدم لقوله لا أقول والفرق بين الإعرابين أن المرفوع معناه السلب الكلي والمنصوب معناه سلب الكل والأول أبلغ وأعم وإن كان أخص من وجه آخر كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ أَخْذًا مِنَ الْكِرْمَانِيِّ فِيهِ تَأَمَّلْ، فَافْهَمْ.

واقتصر الحافظ العسقلاني على الثاني وقال: وهو في المعنى نظير قوله ﷺ في حديث ذي اليمين كل ذلك لم يكن فالمنفي هو المجموع، انتهى.

وفي رواية مسلم فقال: لم أسمع من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل.

وفي رواية أخرى لمسلم من طريق عطاء أن أبا سعيد رضي الله عنه لقي ابن عباس فذكر نحوه وفيه: فقال: كلُّ لا أقول، أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به مني وأما كتاب الله فلا أعلمه أي: لا أعلم هذا الحكم فيه. وفي السياق دليل على أن أبا سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطلب إلا من الكتاب والسنة.

(وَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي) أَي: لأنكم كنتم بالغين كاملين عند ملازمة رسول الله ﷺ وأنا كنت صغيراً.

(وَلَكِنِّي أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ) هو ابن زيد رضي الله عنهما: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ:

«لا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ»⁽¹⁾.

لا رَبًّا إِلَّا فِي النَّسِيئَةِ) وفي رواية مسلم: «الربا في النسيئة» وله من طريق عبيد الله ابن أبي يزيد وعطاء جميعاً إنما الربا في النسيئة.
زاد في رواية عطاء ألا إنما الربا .

وزاد في رواية طاوس عنه لا ربا فيما كان يداً بيد وروى مسلم من طريق أبي نضرة قال: سألت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الصرف فقال: أيداً بيد؟ قلت: نعم قال: فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقلت: إني سألت ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن الصرف فقال: أيداً بيد؟ قلت: نعم قال: فلا بأس والصرف بفتح الصاد المهملة كما عرفت دفع ذهب وأخذ فضة وعكسه وله شرطان:
منع النسيئة مع اتفاق الجنس واختلافه وهو المجمع عليه.

ومنع التفاضل في النوع الواحد منهما وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن عمر ضمّاً ثم رجع وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا واختلف في رجوعه وقد روى الحاكم من طريق حيان العدوي وهو بالمهملة والتحتانية المشددة سألت أبا مجلز

(1) قوله: (كل ذلك لا أقول) قال الحافظ بنصب كل على أنه مفعول مقدم، وهو في المعنى نظير قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ذي اليمين: «كل ذلك لم يكن» فالمنفى هو المجموع، وفي رواية مسلم لم أسمعه من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله عز وجل، ولمسلم في رواية أخرى كل ذلك لا أقول: أما رسول الله ﷺ فأنتم أعلم به، أما كتاب الله فلا أعلمه أي: لا أعلم هذا الحكم فيه، وإنما قال لأبي سعيد أنتم أعلم به ﷺ مني لكون أبي سعيد وأنظاره كانوا أسن منه وأكثر ملازمة لرسول الله ﷺ، اهـ.

وقال العيني: قوله كل ذلك بالرفع أي: لم يكن لا السماع من النبي ﷺ ولا الوجدان في كتاب الله، ويجوز بالنصب على أنه مفعول مقدم والفرق بين الإعرابين أن المرفوع هو السلب الكلي، والمنصوب لسلب الكل، والأول أبلغ وأعم وإن كان أخص من وجه، اهـ.

وقال القسطلاني برفع كل كما في الفرع، وفي بعض الأصول بالنصب، قال في الفتح كالنتقيح على أنه مفعول مقدم إلخ وحينئذ فيكون لسلب الكل بخلاف الرفع فإنه لعموم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس، لأنه ليس مراده نفي المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتاً وإذا نصبت يكون التركيب لا أقول كل ذلك فيكون المعنى بل أقول بعضه وليس هو المراد فتعين أن مراده نفي كل واحد من الأمرين أي: لم أسمعه من رسول الله ﷺ ولا وجدته في كتاب الله، ثم تعقب على قول الحافظ: إنه نظير حديث ذي اليمين، وضبطه الكرمانى أيضاً بالرفع وذكر الفرق بينه وبين ما لو كان بالنصب فعلم منه أنه ليس بالنصب عنده.

عن الصرف فقال: كان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لا يرى به بأسًا زمانًا من عمره ما كان منه عيتًا يعني يدًا بيد وكان يقول: إنما الربا في النسيئة فلقيه أَبُو سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فذكر القصة والحديث وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدًا بيد مثلاً بمثل فمن زاد فهو ربًّا فَقَالَ ابن عباس رضي الله عنهما: أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ فَكَانَ يَنْهَى عَنْهُ أَشَدَّ النَّهْيِ.

واتفق العلماء على صحة حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ واختلفوا في الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقليل منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالا حتمال وقيل المعنى في قوله: لا ربا الربا الأغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد كما تقول: العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء وغيره وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل وَأَيْضًا ففي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن دلالة بالمنطوق. ويحمل حديث أسامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على الربا الأكبر.

وَقَالَ الطبري: معنى حديث أسامة رضي الله عنه: لا ربا إلا في النسيئة إذا اختلف أنواع البيع والفضل فيه يدًا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الكرمانى: فإن قلت ما التلفيق بين حديث أسامة وحديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قلت: الحصر إنما يختلف بحسب اختلاف اعتقاد السامع فلعله كان يعتقد الربا في غير الجنس حالًا فقليل له ردًا لا اعتقاده لا ربا إلا في النسيئة أي: فيه مُطْلَقًا وقد أوله العلماء بأنه محمول على غير الربويات وهو كبيع الدين بالدين مؤجلًا بأن يكون له ثوب موصوف فيبيعه بعبد موصوف مؤجلًا وإن باعه به حالًا جاز أو محمول على الأجناس المختلفة فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل بل يجوز متفاضل يدًا بيد وهو مجمل وحديث أبي سعيد مبين فوجب العمل بالمبين وتنزيل المجمل علينا وهو منسوخ وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره.

وَقَالَ الخطابي: أولوه بأنه قد سمع كلمة في أول الحديث ولم يذكر أوله فكأنه سئل عن التمر بالشعير أو الذهب بالفضة متفاضلاً فقال: إنما الربا في

80 - باب بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً⁽¹⁾

النسيئة أي: في مثل هذه المسائل فإن الأجnas إذا اختلفت جاز فيها التفاضل يداً بيد وإنما يدخلها الربا من جهة النسيئة، وَقَالَ أَيْضًا: الربا على وجهين فما كان جنساً واحداً فإن التحريم فيه يقع بالزيادة في الوزن والنساء في الآجل وما كان من جنسين فالتحريم فيه من جهة النساء لكن التفاضل فيه جائز، واللَّه أعلم.

وفي قصة أبي سعيد مع ابن عمر ومع ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن العالم ينظر العالم ويوقفه على معنى قوله ويرده من الاختلاف إلى الاجتماع ويحتج عليه بالأدلة وفيه إقرار الصغير للكبير بفضل التقدم، واللَّه أعلم.

80 - باب بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً

(باب) حكم (بَيْعِ الْوَرَقِ بِالذَّهَبِ) حال كونه (نَسِيئَةً) بوزن كَرِيمَةٍ ويجوز الإدغام، نحو: برية، ويجوز بحذف الهمزة وكسر النون نحو جُلَّة أي: مؤجلاً ومؤخراً واعلم أن البيع إما بالنقد وبالعرض حالاً أو مؤجلاً فهي أربعة أقسام فيبيع الفضة إما بمثله وهو المراطلة أو غيره فهو الصرف وبيع العرض بالنقد يسمى النقد ثمنًا والعرض عوضًا وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد فلا يجوز وإن كان العرض جاز وإن كان العرض مؤخرًا فهو السلم وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع.

(1) قال الكاندهلوي: قال الحافظ: البيع كله إما بالنقد أو بالعرض حالاً أو مؤجلاً فهي أربعة أقسام فيبيع النقد إما بمثله وهو المراطلة، أو بنقد غيره وهو الصرف، وبيع العرض بنقد يسمى النقد ثمنًا، والعرض عوضًا، وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز، وأما التأجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخرًا فلا يجوز وإن كان العرض جاز، وإن كان العرض مؤخرًا فهو السلم، وإن كانا مؤخرين فهو بيع الدين بالدين وليس بجائز إلا في الحوالة عند من يقول إنها بيع، اهـ.

وتقدم الكلام على بعض أنواع البيوع في مبدأ كتاب البيوع، قال العيني تبعاً للكرماني: إن قلت: كيف المطابقة والترجمة بيع الورق بالذهب والحديث عكسه وهو بيع الذهب بالورق؟ قلت: الباء تدخل على الثمن إذا كان العوضان غير النقيدين للذين هما للثمنية أما إذا كانا نقيدين فلا تفاوت في أيهما دخلت فهما في المعنى سواء، اهـ.

2180، 2181- حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ، قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ الصَّرْفِ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي، فَكِلَاهُمَا يَقُولُ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا».

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أَي: ابْنُ الْحَجَّاجِ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (حَبِيبٌ) ضِدَّ الْعَدُوِّ (ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ) ضِدَّ الزَّائِلِ الْأَعْوَرِ الْكَاهِلِي وَقَدْ مَرَّ فِي بَابِ صَوْمِ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْهَالِ) بِكسر الميم وسكون النون اسمه عبد الرحمن بن مطعم الكوفي مات سنة ست ومائة وقد يشتهر بأبي المنهال البصري الذي اسمه سيار وهو تابعي أيضًا.

(قَالَ: سَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ) بِتخفيف الراء وبالمد وعازب بالمهملة والزاي، (وَزَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ) بِالراء والقاف المفتوحة الأنصاريان الكوفيان وكل من هذين الصحابييين يظن في حق الآخر أنه خير منه ويقدمه على نفسه.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ الصَّرْفِ) أَي: بَيْعِ الدَّرَاهِمِ بِالذَّهَبِ أَوْ عَكْسَهُ وَسَيَأْتِي فِي أَوَائِلِ الْهَجْرَةِ مِنْ طَرِيقِ سَفِيَّانٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ قَالَ بَاعَ شَرِيكَ لِي دِرَاهِمَ أَي: ذَهَبَ فِي السُّوقِ نَسِئَةً، فَقُلْتُ: سُبْحَانَ اللَّهِ أَيْصَلِحْ هَذَا؟ فَقَالَ: لَقَدْ بَعَثْتَهَا فِي السُّوقِ فَمَا عَابَهُ عَلَيَّ أَحَدٌ فَسَأَلْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ، الْحَدِيثُ. (فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنِّي) وَفِي رِوَايَةِ سَفِيَّانِ الْمَذْكُورَةِ قَالَ: وَالْقَزْدُ بْنُ أَرْقَمٍ فَاسْأَلَهُ فَإِنَّهُ كَانَ أَعْظَمُنَا تِجَارَةً فَسَأَلْتُهُ الْحَدِيثَ.

(فَكِلَاهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَفِي رِوَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا) أَي: نَسِئَةً وَفِي رِوَايَةِ الْحُمَيْدِيِّ مِنْ سَنَدِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ سَفِيَّانٍ فَقَالَ: صَدَقَ الْبَرَاءُ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي بَابِ التِّجَارَةِ فِي الْبَرِّ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ بَلْفَظٍ إِنْ كَانَ يَدًا بَيْدًا فَلَا بَأْسَ وَإِنْ كَانَ نَسِئًا فَلَا يَصْلِحُ فَإِنْ قِيلَ كَيْفَ الْمِطَابَقَةُ بَيْنَ التَّرْجُمَةِ وَالْحَدِيثِ فَإِنَّ التَّرْجُمَةَ يَبِيعُ الْوَرَقَ بِالذَّهَبِ وَالْحَدِيثُ عَكْسَهُ؟ فَالْجَوَابُ: إِنْ الْبَاءُ تَدَخَّلَ عَلَى الثَّمَنِ وَإِنْ كَانَ الْعَوْضَانِ غَيْرَ النَّقْدَيْنِ اللَّذَيْنِ هُمَا لِلثَّمَنِ أَمَّا إِذَا كَانَا نَقْدَيْنِ فَلَا تَفَاوُتَ فِي أَيُّهُمَا دَخَلَتْ فَهُمَا فِي الْمَعْنَى سَوَاءٌ.

81 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ يَدًا بِيَدٍ⁽¹⁾

2182 - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ،

وقد مضى هذا الحديث في باب التجارة في البر أيضًا .
وفي الحديث : ما كانت الصحابة رضي الله عنهم عليه من التواضع وإنصاف بعضهم بعضًا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم في الفتيا بنظيره في العلم ، والله أعلم .

81 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ يَدًا بِيَدٍ

(باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ) حال كونه (يَدًا بِيَدٍ) هذه الترجمة عكس الترجمة السابقة وأما ذكره في الترجمة السابقة نسيئة .

وفي هذه الترجمة يَدًا بِيَدٍ فلأن في الحديث السابق نهى النَّبِيُّ ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينًا ومعنى قوله : دينًا نسيئة كما مر .

على أن في بعض طرقه بلفظ إن كان يَدًا بِيَدٍ فلا بأس وإن كان نساء فلا يصلح وأما هنا فقد أشار إلى ما وقع في بعض طرق الحديث فقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أبي الربيع عن عباد وفيه فسأله رجل فَقَالَ يَدًا بِيَدٍ فلذلك قَالَ هناك نسيئة وَقَالَ هنا : يَدًا بِيَدٍ .

(حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة وهو من أفرادهِ وقد مر في باب رفع

(1) قال الكاندهلوي : قال المحافظ : ليس في الحديث التقييد بالحلول وكأنه أشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه فقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أبي الربيع عن عباد المذكور وفيه فسأله رجل فَقَالَ يَدًا بِيَدٍ فقال هكذا سمعت ، وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق يحيى بن أبي كثير عن يحيى بن أبي إسحاق فلم يسق لفظه فساقه أبو عوانة في مستخرجه فقال في آخره والفضة بالذهب كيف شئتم يَدًا بِيَدٍ واشترط القبض في الصرف متفق عليه ، وإنما وقع الاختلاف في التفاضل بين جنس واحد ، اهـ . وقال الكرماني : فإن قلت : ذكر في الترجمة يَدًا بِيَدٍ فكيف دل الحديث عليه ، بل عموم لفظ كيف شئتم يقتضي جواز أن لا يكون اليد باليد؟

قلت : لعله مختصر من الحديث الذي فيه ذلك أو أنه لما بين الفرق وبين البيع بجنسه والبيع بغير جنسه بالمساواة أشعر أنهما في باقي الشروط مشتركان والتقايض في المجلس شرط في الجنس اتفاقًا فكذا في غير الجنس ، اهـ .

وقال السندي : باب بيع الذهب بالورق إلخ ، أي : يجوز تفاضلاً ، وقوله يَدًا بِيَدٍ إشارة إلى أنه محمل الحديث .

حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ، وَأَمَرْنَا أَنْ نَبْتَاعَ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا».

العلم قال: (حَدَّثَنَا عَبَادُ) بفتح المهملة وتشديد الواو الموحدة (ابْنُ الْعَوَّامِ) بفتح المهملة وتشديد الواو الواسطي وقد مر في الوضوء قال: (أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ) أبي بكرة نفع ابن الحارث أنه (قال: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْفِضَّةِ) أي: عن بيع الفضة (بِالْفِضَّةِ، وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، إِلَّا سَوَاءٌ بِسَوَاءٍ) أي: متساويين. (وَأَمَرْنَا) أي: أمر إباحة (أَنْ نَبْتَاعَ) أي: نشترى (الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا) أي: بعد أن تقابضنا في المجلس.

(وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْنَا) كذلك واحتج به على جواز بيع الربويات بعضها ببعض إذا كان سواء بسواء ويدًا بيد وعند اختلاف الجنس يجوز كيف كان إذا كان يدًا بيد وأصرح منه حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند مسلم بلفظ: إذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم فإن قيل كيف يطابق الحديث الترجمة وليس في الحديث ذكر يدًا بيد؟

فالجواب: أنه مختصر من الحديث الذي ذكر فيه يدًا بيد فقد أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ عن أبي الربيع عن عباد وفيه فسأله رجل فقال: يدًا بيد فقال: هكذا سمعت وأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا من طريق يَحْيَى بن أبي كثير عن يَحْيَى بن أبي إِسْحَاقَ ولم يسق لفظه وساقه أَبُو عَوَّانَةَ فِي مُسْتَخْرَجِهِ فَقَالَ فِي آخِرِهِ: وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدًا بِيَدٍ.

وقد تقدم أن اشتراط القبض في الصرف متفق عليه وإنما وقع الاختلاف في التفاضل في الجنس الواحد وقد ارتفع هو أَيْضًا، واللَّهِ أَعْلَمُ.

= والحاصل: أنه قصد الاستدلال بالحديث على جواز البيع تفاضلاً والحديث بإطلاقه يدل عليه وزاد في الترجمة يدًا بيد ليكون كالشرح للحديث.

82 - باب بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ،

وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعُ الْقَرَايَا⁽¹⁾

82 - باب بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ،

وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ، وَبَيْعُ الْقَرَايَا

(باب بَيْعِ الْمُرَابَنَةِ) من الزبن بالزاي والموحدة بمعنى الدفع والشد ومنه سُميت الحرب : الزبون لشدة الدفع فيها . وقيل : للبيع المخصوص المزابنة كأن كل واحد من المتابعين يدفع صاحبه عن حقه أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع عن نفسه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع .
(وَهِيَ بَيْعُ الثَّمَرِ) بالمشناة الفوقية (بِالثَّمَرِ) بالمثلثة وفتح الميم وأراد به بيع اليابس بالرطب هكذا قَالَ الْعَيْنِيُّ وكذا الحافظ العسقلاني وعكسه الكرمانى وما قاله الْعَيْنِيُّ أنسب بقرينته وهي قوله : (وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ) أي : بالعنب وهذا أصل المزابنة .

وَأَلْحَقَ الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ كُلَّ بَيْعٍ مَجْهُولٍ بِمَجْهُولٍ أَوْ بِمَعْلُومٍ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ

(1) قال الحافظ : بالزاي والموحدة والنون مفاعلة من الزبن بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سُميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها ، وقيل : للبيع المخصوص المزابنة لأن كل واحد من المتابعين يدفع صاحبه عن حقه ، أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع ، وقوله هي بيع التمر بالمشناة والسكون بالتمر بالمثلثة وفتح الميم والمراد به الرطب خاصة ، وقوله بيع الزبيب بالكرم أي : بالعنب وهذا أصل المزابنة ، وألحق الشافعي بذلك كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من جنس يجري الربا في نقده ، اهـ .

وبسط الكلام على ذلك في الأوجز وفيه قال الباجي المزابنة اسم لبيع التمر بالتمر والزبيب بالكرم ورطب كل جنس ببابه ومجهول بمعلوم ، وذلك لأن الرطب وإن عرف كيله في نفسه فلا يعلم قدره من التمر الذي يؤخذ عوضاً منه ، ولعله مأخوذ من الزبن وهو الدفع عن البيع الشرعي وعن معرفة التساوي ، وقال ابن حبيب الزبن والزبان الخطر والخطار ، اهـ .

قلت : ولعل على ذلك أدخل مالك في تفسيره أنواع القمار كما بسط في الموطأ مفصلاً ، وبنى عليه الزرقاني أن المزابنة والقمار والمخاطرة شيء متداخل المعنى متقارب ، وفي الشرح الكبير لابن قدامة المزابنة وهو بيع الرطب في رؤوس النخل بالتمر ، وقال محمد في موطئه المزابنة عندنا اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر كيلاً لا يدري التمر الذي أعطى أكثر أو أقل والزبيب بالعنب لا يدري أيهما أكثر ، اهـ ملخصاً من الأوجز .

قَالَ أَنَسٌ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ.

يجري الربا في نقده قَالَ وَأما من قَالَ أَضْمَنَ لَكَ صَبْرَتَكَ هَذِهِ بَعْشَرِينَ صَاعًا مَثَلًا
فَمَا زَادَ فَلِي وَمَا نَقَصَ فَعَلَيَّ فَهُوَ مِنَ الْقَمَارِ.

وليس من المزابنة لكن تقدم في باب بيع الزبيب بالزبيب من طريق أيوب عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

والمزابنة أن يبيع التمر بكيل إن زاد فلي وإن نقص فعلي فثبت أنه من صور
المزابنة أَيْضًا مع كونها من القمار إذ لا يلزم من كونها قمارًا أن لا تسمى مزابنة.

ومن صور المزابنة أَيْضًا بيع الزرع بالحنطة وقد رواه مسلم من طريق
عبيد الله بن عمر عَنْ نَافِعٍ بلفظ: والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً وبيع العنب
بالزبيب كيلاً وبيع الزرع بالحنطة كيلاً وستأتي هذه الزيادة للبخاري من طريق
الليث عَنْ نَافِعٍ بعد أبواب - إن شاء الله تعالى -.

وَقَالَ مَالِكٌ: المزابنة كل شيء من الجزاف لا يعلم كيلاه ولا وزنه ولا عدده
إذا بيع بشيء مسمى من الكيل وغيره سواء كان من جنس يجري الربا في نقده أم
لا وسبب النهي ما يدخله من القمار والغرر.

قَالَ ابن عبد البر: نظر مالك إلى معنى المزابنة لغة وهي المدافعة ويدخل
فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزابنة بأنها بيع التمر قبل بدو صلاحه وهو
خطأ فالمغايرة بينهما ظاهرة من أول حديث في هذا الباب.

وقيل: هي المزارعة على الجزء، وقيل غير ذلك والذي يدل عليه الأحاديث
في تفسيرها أولى وسيجيء حكمها في آخر الباب إن شاء الله تعالى.

(وَبَيْعُ الْعَرَايَا) قد مر تفسير العرايا وسيجيء أَيْضًا إن شاء الله تعالى.

(قَالَ أَنَسٌ): رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ) أما
المزابنة فقد مر تفسيرها.

وأما المحاقلة: فهي مفاعلة من الحقل بالحاء المهملة والقاف وهي الزرع
وموضعه وهي بيع الحنطة في سنبلها بحنطة صافية.

وقيل: هي المزارعة بالثلث أو الربع أو نحوهما مما يخرج منها فيكون
كالمخابرة.

2183 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : « لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ،

وروى جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَخَابِرَةِ .

والمحاولة : أن يبيع الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة .

والمخابرة : كراء الأرض بالثلث والربع .

وقيل : هي بيع الزرع قبل إدراكه .

وَقَالَ اللَّيْثُ : الْحَقْلُ الزَّرْعُ إِذَا تَشَعَّبَ قَبْلَ أَنْ يَغْلُظَ .

وَقَالَ الْهَرَوِيُّ : إِذَا كَانَتِ الْمَحَاوِلَةُ مَأْخُودَةً مِنْ هَذَا فَهُوَ بَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ قَالَ : وَالْمَحْقِلَةُ الْمَزْرَعَةُ .

وقيل : لا تنبت البقلة إلا الحقلة .

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ الْمَحَاوِلَةُ : مَأْخُودَةٌ مِنَ الْحَقْلِ وَهُوَ الَّذِي يَسْمِيهِ النَّاسُ الْقِرَاحَ بِالْعِرَاقِ ، وَفِي الْحَدِيثِ مَا تَصْنَعُونَ بِمَحَاوِلِكُمْ أَي : مَزَارِعِكُمْ وَتَقُولُ لِلرَّجُلِ : احْقِلْ أَي : ازْرَعْ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْحَظَرُ فِي الْمَحَاوِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْكَيْلِ وَلَيْسَ يَجُوزُ شَيْءٌ مِنَ الْكَيْلِ وَالْوِزْنِ إِذَا كَانَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَمَثَلًا بِمَثَلٍ وَهَذَا مَجْهُولٌ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا أَكْثَرُ فَلْتَعَذَّرْ مَعْرِفَةَ التَّمَاثِلِ حَرَمَتَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وبهذا التعليق وصله البُخَارِيُّ فِي بَابِ بَيْعِ الْمَخَاضِرَةِ .

ومطابقته للترجمة ظاهرة .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ : (حَدَّثَنَا) وَفِي رِوَايَةٍ : أَخْبَرَنَا (اللَّيْثُ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ ، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : (أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ) أَبِيهِ (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ : لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ) - بالمثلثة - (حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ) أَي : يَظْهَرُ .

قَالَ النَّوَوِيُّ : بِلَا هَمْزٍ .

وقال العيني : ومما ينبغي أن ينبه عليه أنه يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم حتى يبدووا بآلف بعد الواو في الخط وهو خطأ والصواب حذفها في مثل

هذا للناصب وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يدوا والاختيار حذفها أيضًا ويقع مثله في حتى تزهاوا وصوابه حذف الألف أيضًا هذا وعليه يشهد رسم القرآن فإن الرسم على إثبات الألف في مثل ذلك منصوبًا ومرفوعًا سوى ما استثنى وهي كلمة واحدة هي قوله تعالى : ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَفْعُو عَنْهُمْ﴾ [النساء : 99].

قال الإمام الكبير ولي الله الشاطبي في عقيلته :

أن يعفو الحذف فيه دون سائرهما يعفوا ونبلوا مع لن تدعوا النظرا ومعنى بدو صلاحه : ظهور حمرة أو صفرة أو بياضه على اختلاف أنواع الثمار .

وفي رواية لمسلم من حديث جابر رضي الله عنه : حتى يطعم وفي رواية حتى يشقه والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء .
وفي رواية : حتى تشقق .

وَقَالَ سعيد بن مينا الراوي عن جابر رضي الله عنه : حتى تحمار وتصفار ويؤكل منها .

وفي رواية للطحاوي في حديث ابن عباس رضي الله عنهما : حتى يؤكل منها .

وفي رواية له في حديث جابر رضي الله عنه : حتى يطيب .

وفي رواية له في حديث عمر رضي الله عنه : حتى يصلح وفي رواية لمسلم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما : قيل لابن عمر ما صلاحه؟ قال : تذهب عاهته ثم اعلم أن بدو الصلاح متفاوتا بتفاوت الأثمار فبدو صلاح التين أن يطيب ويوجد فيه الحلاوة ويظهر السواد في أسوده والبياض في أبيضه وكذلك العنب الأسود بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد وأن ينحو أبيضه إلى البياض مع النضج وكذلك الزيتون بدو صلاحه أن ينحو إلى السواد وبدو صلاح القثاء والعقوص أن ينعدق ويبلغ مبلغا يوجد له طعم وأما البطيخ فإنه ينحو ناحية الاصفرار والطيب وأما الموز فروى أشهب وابن نافع عن مالك أنه يباع إذا بلغ في شجره قبل أن

وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ.

يطيب فإنه لا يطيب حتى ينزع وأما الجوز واللفت والفجل والثوم والبصل فبدو صلاحه إذا استقل ورقه وتم وانتفع به ولم يكن في قلعه فساد والبر والفلو والجلبان والحمص والعدس إذا يبس والياسمين وسائر الأنوار أن تفتح كمامه ويظهر نوره والقصيل والقصب والقرط إذا بلغ أن يرعى دون فساد، والله أعلم.

(وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ) بالمثلثة وفتح الميم وهو الرطب (بِالثَّمَرِ) بالمثلثة الفوقية وسكون الميم وبعضهم ضبط بالعكس والأمر هين وهذا هو بيع المزبنة وهو المقصود من ذكر الحديث في هذا الباب.

فائدة:

قَالَ التَّوَوِيُّ: فَإِنْ بَاعَ الثَّمَرُ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهِ بِشَرَطِ الْقَطْعِ صَحَّ بِالْإِجْمَاعِ.

قَالَ أَصْحَابُنَا: وَلَوْ شَرَطَ الْقَطْعَ ثُمَّ لَمْ يَقْطَعْ فَالْبَيْعُ صَحِيحٌ وَيُلْزَمُهُ الْبَائِعُ بِالْقَطْعِ فَإِنْ تَرَاضَيَا عَلَى إِبْقَائِهِ جَازٌ وَإِنْ بَاعَ بِشَرَطِ التَّبْقِيَةِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا يَتَلَفُ الثَّمَرَةُ قَبْلَ إِدْرَاكِهَا فَيَكُونُ الْبَائِعُ قَدْ أَكَلَ مَالَ أَخِيهِ بِالْبَاطِلِ وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْقَطْعَ فَقَدْ انْتَفَى هَذَا الضَّرَرُ وَإِنْ بَاعَهَا مُطْلَقًا بِلَا شَرَطِ الْقَطْعِ فَمَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْبَيْعَ بَاطِلٌ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ يَجِبُ بِشَرَطِ الْقَطْعِ، انْتَهَى.

وقال العيني: مذهب الثوري وابن أبي ليلى والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق عدم جواز بيع الثمار في رؤوس الأشجار حتى تحمر أو تصفر ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد جواز بيع الثمار على الأشجار بعد ظهورها وبه قال مالك في رواية وأحمد في قول وحجتهم في هذا ما رواه البخاري عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع».

وزاد الترمذي: ومن باع عبداً وله مال فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع فيكون له باشرطه إياها ويكون بذلك مبتاعاً له وفي هذا إباحة بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره إلا بالاشتراط هو الذي يكون

2184 - قَالَ سَالِمٌ :

مبيعًا وحده وما لا يدخل في بيع غيره من غير اشتراط هو الذي لا يجوز أن يكون مبيعًا وحده وقوله في الحديث قد أبرت من قولهم : فلان أبر نخله أي : لقحه والاسم منه الإبرار كالإزار وأجابوا عن الحديث المذكور بأن المراد منه البيع قبل أن يتكون فيكون بايعها بايعًا بما ليس عنده وقد نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن ذلك وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ - رحمه الله - ما ملخصه أن قومًا قالوا إن النهي المذكور ليس للتحريم ولكنه على المشورة نبه عليهم لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه ورووا في ذلك عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال : كان الناس في عهد رسول الله ﷺ يتبايعون الثمار فإذا جذ الناس وحضر تقاضيههم قَالَ المبتاع إنه أصاب التمر العفن والدمان وأصابه قثام عاهات يحتجون بها فَقَالَ ﷺ لما كثرت عنده الخصومة في ذلك : « لا تتبايعوا حتى يبدو صلاح التمر » كالمشورة تشير بها لكثرة خصومتهم فكان نهيه عن ذلك على هذا المعنى.

وأخرج الطَّحَاوِيُّ حديث زيد هذا بإسناد صحيح وأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ والبيهقي أيضًا وقوله العفن بفتحيتين الفساد وأما بكسر الفاء فهو من الصفات المشبهة والدمان بفتح الدال المهملة وتخفيف الميم وفي آخره نون هو فساد التمر قبل إدراكه حتى يسود ويروى باللام وبالراء في موضع النون والقثام بضم القاف داء يقع في التمرة فتهلك.

(قَالَ سَالِمٌ) هو ابن عبد الله وهو موصول بالإسناد المذكور وسيأتي في آخر الباب أنه أفرد حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من طريق نافع عن ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد ذكر في باب بيع الزبيب بالزبيب من وجه آخر عن نَافِعٍ مضمومًا في سياق واحد وأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ولم يفصل حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من حديث زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأشار إليه أنه وهم والصواب التفصيل .

ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت رضي الله عنه : أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها ومراد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزابنة لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر رضي الله عنهما استثناء العرايا بواسطة زيد بن ثابت رضي الله عنه

وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ، أَوْ بِالتَّمْرِ، وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِهِ⁽¹⁾».

فإن كانت رواية ابن اسحاق في آخر الباب محفوظة احتمال أن يكون ابن عمر رضي الله عنهما حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت رضي الله عنه وكان عنده بعضه بغير واسطة، والله أعلم.

(وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن عمر رضي الله عنهما، (عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ) أي: بعد النهي عن بيع التمر بالتمر (فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِالرُّطْبِ، أَوْ بِالتَّمْرِ) كلمة أو تحتل أن تكون للتخيير وأن تكون للشك ولكن يؤيد كونها للتخيير ما رواه النسائي والطبراني من طريق صالح بن كيسان والبيهقي من طريق الأوزاعي كلاهما عن الزُّهري بلفظ: بالرطب وبالتمر ولم يرخص في غير ذلك هكذا ذكره بالواو.

وقال الكرمانى: قال النووي: لفظ بالرطب فيه دلالة لأحد وجوه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النخل بالرطب على الأرض والأصح عند الجمهور بطلانه ويؤولون هذه الرواية على أن «أو» للشك لا للتغيير، فمعناه رخص في بيعها بأحد النوعين وشك فيه الراوي فيحمل على أن المراد التمر كما صرح به في سائر الروايات، انتهى.

(وَلَمْ يُرَخَّصْ فِي غَيْرِهِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وهذا من أصرح ما ورد في

(1) قال الكاندهلوي: قوله: (قال سالم: أخبرني) كتب مولانا حسين علي البنجابي: سالم أخبرني غلط وأخبرني صحيح، اهـ.

قلت هكذا بالواو في نسخة الفتح والكرمانى والعيني والقسطلاني والمعنى واضح أن ما تقدم من إطلاق النهي هو من رواية ابن عمر وما سيأتي من استثناء العرايا من رواية ابن عمر عن زيد بن ثابت، قال الحافظ قوله قال سالم هو موصول بالإسناد المذكور، وقد أفرد حديث زيد بن ثابت في آخر الباب من طريق نافع عن ابن عمر عنه، وقد تقدم قبل أبواب من وجه آخر عن نافع مضمومًا في سياق واحد، وأخرجه الترمذي من طريق محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت ولم يفصل حديث ابن عمر من حديث زيد بن ثابت وأشار الترمذي إلى أنه وهم فيه والصواب التفصيل، ولفظ الترمذي عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة إلا أنه قد أذن لأهل العرايا أن يبيعوها بمثل خرصها، ومراد الترمذي أن التصريح بالنهي عن المزابنة لم يرد في حديث زيد بن ثابت وإنما رواه ابن عمر بدون واسطة، وروى ابن عمر استثناء =

الرد على من حمل من الحَفِيفَةِ النهي عن بيع الثمر بالتمر على عموميه ومنع أن

العرايا بواسطة زيد بن ثابت، فإن كانت رواية ابن إسحاق محفوظة احتمل أن يكون ابن عمر حمل الحديث كله عن زيد بن ثابت، وكان عنده بعضه بغير واسطة، واستدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكمال والرطب قد ينقص إذا جف عن اليابس نقصا لا يقدر، وهو قول الجمهور، وعن أبي حنيفة الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة، وخالفه أصحابه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك، وأصرح من ذلك حديث سعد بن أبي وقاص أن النبي ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أينقص الرطب إذا جف؟» قالوا: نعم، قال: «فلا إذا»، أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان والحاكم، اهـ.

قلت: وأجاب الشيخ قدس سره في الكوكب أن قوله ﷺ أينقص تنصيب على علة النهي لا مجرد استفسار للخفاف، كيف ومثل هذا لا يخفى على كثير من الناس فضلا عما هو أفقه من كل فقيه بل هو تنصيب على وجه الحرمة فإنه لما أخذ رطبًا قدر صاع ووعد أن يعطيه صاعًا من التمر بعد زمان فلا ريب في أنه يصل إليه أكثر من المقدار الذي أعطاه إلى آخر ما أفاده، وحاصله أنه حمل الحديث على النسبة، وفي هامش الكوكب قد حكى عن الإمام أبي حنيفة أنه لما دخل بغداد سأله عن هذا وكانوا أشداء عليه لمخالفته الخبر فقال الرطب إما أن يكون تمرًا أو لا، فإن كان تمرًا جاز لقوله ﷺ: «التمر مثلاً بمثل»، وإن لم يكن تمرًا جاز لحديث إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم، فأوردوا عليه الحديث فقال مداره على زيد بن عياش وهو مجهول أو قال ممن لا يقبل حديثه، واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد ممن لا يقبل حديثه، اهـ. وبسط الكلام على ذلك في الأوجز وفيه قال العيني في شرح الطحاوي إن أبا حنيفة والمزني وداود وأبا ثور قالوا بجواز بيع الرطب بالتمر مثلاً بمثل لأنهما نوع واحد وهو اختيار الطحاوي، ولا يجوز عندهم النسبة في ذلك وإن كان مثلاً بمثل، واستدل الطحاوي على ذلك برواية يحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن يزيد لفظ النسبة، وأيده برواية عمران بن أنس عن مولى لبني مخزوم أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن الرجل يسلف الرطب بالتمر الحديث، اهـ.

كتب مولانا الشيخ محمد حسن المكي في تقريره: قوله (أن تباع) أي: تلك الثمار بخرصها يأكلها أهلها. ثم هذا التفسير على مذهب غيرنا الذين يقولون إنه بيع ابتداء خال عن الهبة ولو كان على مذهبنا. معنى قوله يأكلها أي: كان أهلها وهو الموهوب له يأكلها رطبًا فإذا شق ذلك على الواهب. باع عليه، اهـ.

قلت: اختلفوا في تفسير العربية لغة وشرعًا وبسط الكلام عليها في الأوجز أشد البسط، وفيه اختلف في معناها لغة وشرعًا أما اللغة ففيها أقوال: أحدها: أنها فعلية بمعنى الفاعلة لأنها عريت بإعراء مالكة أي: إفرادها له من باقي النخل، واختلف في وجوه الأفراد على سبعة أقوال ذكرت في الأوجز، القول الثاني: أنها فعلية بمعنى مفعولة من عراه يعرفه إذا أتاه لأن مالكة يأتيها، الثالث: أن عرا على وزن غرا بمعنى الطلب، الرابع: أنها اسم لعطية خاصة وقد =

يكون بيع العرايا مستثنى منه وزعم أنهما حكمان مختلفان وردا في سياق واحد وكذلك من زعم منهم كما حكاه ابن المنذر عنهم أن بيع العرايا منسوخ بالنهي عن بيع الثمر بالتمر لأن المنسوخ لا يكون إلا بعد الناسخ، انتهى.

وتعقبه العيني: بأن إبقاء النهي على العموم أولى من إبطال شيء منه ولا منع من أن يكون النهي عن بيع الثمر بالتمر وبيع العرايا حكمين واردين في سياق واحد وعموم النهي ثابت بيقين وقول زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ رخص بعد ذلك لا يخرج عن عموم المتيقن؛ لأن معنى كلامه أنه ﷺ أظهر بعد نهيه عن بيع الثمر بالتمر أن بيع العرية رخصة لا أنه مستثنى منه على أن العرية في الأصل عطية وهبة فإن قيل الرخصة لا دخل لها في العطايا والهبات فإن الرخصة لا تكون إلا في شيء محرم ولو كانت العرية عطية لم يكن لقوله رخص بعد ذلك في بيع العرية فائدة ولا معنى.

فالجواب: أن معنى الرخصة فيه أن الرجل إذا أعرى الرجل شيئاً من ثمره فقد وعد أن يسلمه إليه ليملكه المسلم إليه بقبضه إياه وعلى الرجل أن يفي بوعه

سمت العرب عطايا خاصة بأسماء خاصة كالمنيحة والإفقار والسنهاء، واختلفوا أيضاً في تفسيرها شرعاً على أقوال ويسط فيه أقوال الأئمة الأربعة في تفسيرها، منها ما أسنده الطحاوي عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله أنه قال معنى ذلك عندنا أن يعري الرجل الرجل ثمر نخلة من نخلة فلا يسلم ذلك إليه حتى يبدو له، فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه مكان خرصه تمرًا، اهـ. وجعل محمد رحمه الله قولهم في موطنه موافقاً لقول مالك في ذلك فقال: وذكر مالك بن أنس أن العرية إنما تكون أن الرجل يكون له نخل فيقطع الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين ثم يثقل عليه دخوله حائطه فيسأله أن يتجاوز له عنها على أن يعطيه بملكيتها تمرًا عند صرام النخل فهذا كله لا بأس به عندنا لأن الثمر كله كان للأول وهو يعطي منه ما شاء، فإن شاء سلم له ثمرات النخل وإن شاء أعطاها بملكيتها من الثمر لأن هذا لا يجعل بيعًا ولو جعل بيعًا ما حل تمر بتمر إلى أجل، اهـ.

وهذا لا شك فيه أن مذهب الحنفية في ذلك قريب من مذهب الإمام مالك لأن كونها موهوبة شرط عند مالك أيضًا، وكذا يشترط جواز بيعها بالواهب كما هو مصرح في كلام الموفق والدردير، اهـ مختصرًا من الأوجز.

وحاصل الاختلاف أنها رجوع الواهب في هبته بالبدل عند الحنفية وشراء الواهب هبته عند المالكية، وقال الشافعي وأحمد: خمسة أوسق مستثنى من نهى المزايعة، فيجوز بيعها مع الواهب وغيره مع اختلافهم في شروط الجواز.

2185 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكَرْمِ.....

وإن كان غير مأخوذ به في الحكم فرخص للمعري أن يحبس ما أعرى بأن يعطي المعري خرصه تمرًا بدلًا منه من غير أن يكون آثمًا ولا في حكم من أخلف موعدًا فهذا موضع الرخصة، فإن قيل: كيف سميت العرية بيعًا؟

فالجواب: إنها سميت بذلك لتصورها بصورة البيع لا أن يكون بيعًا حقيقة ألا يرى أنه لم يملكها المعري لانعدام القبض ولأنه لو كانت بيعًا لكانت بيع التمر بالتمر إلى أجل وأنه لا يجوز بلا خلاف فدل ذلك على أن العرية المرخص فيها ليست ببيع حقيقة بل هي عطية كما نص عليه أبو حنيفة - رحمه الله - في تفسيره العرية ونقل ابن المنذر عن بعض الحنفية غير صحيح.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُرَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ) بِالْمَثَلَةِ وَتَحْرِيكِ الْمِيمِ.

(بِالْتَّمَرِ) بِالْمَثَنَةِ الْفَوْقِيَّةِ وَسَكُونِ الْمِيمِ وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ: اشْتَرَاءُ ثَمَرِ النَّخْلِ بِالثَّمَرِ وَهُوَ الْمَرَادُ هُنَا وَلَيْسَ الْمَرَادُ الثَّمَرُ مِنْ غَيْرِ النَّخْلِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهُ بِالثَّمَرِ بِالْمَثَنَةِ وَالسَّكُونِ وَإِنَّمَا وَقَعَ النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الرُّطْبِ بِالثَّمَرِ لَكُونِهِ مِنْ جَنْسِهِ.

(كَيْلًا) مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ وَلَا مَفْهُومٌ لَهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِقَيْدٍ بَلْ لِأَنَّهُ صُورَةُ الْمُبَايَعَةِ الَّتِي وَقَعَتْ إِذْ ذَاكَ وَقَعَتْ كَذَلِكَ نَبْهٌ عَلَيْهِ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ثُمَّ قَالَ وَيَسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ مَعْيَارَ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ الْكَيْلُ، فَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ: بِأَنَّ لَا نَسْلَمَ أَنَّ ذَكَرَ الْكَيْلَ لَيْسَ بِقَيْدٍ كَيْفَ وَهُوَ مَعْيَارُ الثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ كَمَا اعْتَرَفَ هُوَ بِهِ؛ فَافْهَمُ.

(وَبَيْعُ الْكَرْمِ) وَفِي رَوَايَةِ مُسْلِمٍ وَبَيْعِ الْعَنْبِ وَالْكَرْمِ بِفَتْحِ الْكَافِ وَسَكُونِ الرَّاءِ هُوَ شَجَرُ الْعَنْبِ وَالْمَرَادُ مِنْهُ هُنَا نَفْسُ الْعَنْبِ كَمَا أَوْضَحَتْهُ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ وَفِيهِ جَوَازُ تَسْمِيَةِ الْعَنْبِ كَرْمًا وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْأَدَبِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا بِحَمْلِ النَّهْيِ عَلَى التَّنْزِيهِ وَيَكُونُ ذَكَرُهُ هُنَا لِبَيَانِ الْجَوَازِ وَهَذَا كُلُّهُ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ تَفْسِيرَ الْمُرَابَنَةِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ

بِالرَّزِيْبِ كَيْلًا».

2186 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُرَابَنَةِ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ».

وعلى تقدير كونه مَوْقُوفًا فلا حجة على الجواز فيحمل النهي على الحقيقة.

(بِالرَّزِيْبِ كَيْلًا) واختلف السلف هل يلحق العنب وغيره بالرطب في العرايا فقل لا وهو قول أهل الظاهر واختاره بعض الشَّافِعِيَّةِ منهم المحب الطَّبْرِيّ وقيل يلحق العنب خاصة وهو مشهور مذهب الشَّافِعِيّ وقيل: يلحق كل ثمرة وهو منقول عن الشَّافِعِيّ أيضًا.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ) بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة وبالنون على صيغة التصغير مولى عمر ابن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات سنة خمس وثلاثين ومائة، (عَنْ أَبِي سُفْيَانَ) مشهور بكنيته حتى قَالَ الحاكم لا يعرف اسمه وَقَالَ الكلاباذي اسمه قزمان بضم القاف وسكون الزاي وكذا روى أَبُو دَاوُدَ عن شيخه القعنبى في سننه. (مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ) هو عبد الله بن أبي أَحْمَدَ بن جحش⁽¹⁾ الأسدي المدني ابن أخي زينب بنت جحش أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وحكى الواقدي أن أبا سُفْيَانَ كان مولى لبني عبد الأشهل وكان يجالس عبد الله بن أبي أَحْمَدَ فنسب إليه.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنِ الْمُرَابَنَةِ، وَالْمُحَاقَلَةِ) وقد مر تفسيرهما وفسر هنا المزابنة بقوله: (وَالْمُرَابَنَةُ اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ) بالمثلثة (بِالثَّمَرِ) بالمشناة الفوقية (فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ) زاد ابن مهدي عن مالك عند الإسماعيلي لفظ كَيْلًا وهو موافق لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الذي قبله وقد وقع في الموطأ في هذا الحديث تفسير المحاقلة بقوله:

(1) بفتح الجيم وسكون المهملة وبالمعجمة.

2187 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ».

2188 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا».

والمحاقلة كراء الأرض وكذا وقع في رواية مسلم ورجال الإسناد هذا الحديث كلهم مدنيون إلا شيخ البخاري وليس لداود هذا ولا لشيخه في البخاري سوى هذا الحديث وآخر في الباب الذي يليه، والحديث أخرجه مسلم في البيوع وابن ماجة في الأحكام.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن سرهد قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ الضَّرِيرُ وقد تقدم (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) بالشَّيْنِ المعجمة هو سليمان أَبُو إِسْحَاقٍ وقد تقدم أَيضًا. وفي رواية الإسماعيلي من وجه آخر عن أَبِي مُعَاوِيَةَ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، (عَنْ عِكْرِمَةَ)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةِ) وهذا الحديث من إفراده. ووقع في رواية محمد بن عبد أبي سلمة عن أبي سعيد رضي الله عنه عقب مثل هذا الحديث: والمزابنة في النحل والمحاقلة في الزرع.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القَعْنَبِيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ نَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَةِ) بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد التحتانية وقد مر تفسيرها.

(أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا) بفتح الخاء مصدر وبكسرهما اسم للشيء المخروص ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرًا وزاد الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن القعنبي شيخ البُخَارِيِّ فيه كيلاً ومثله للبخاري من رواية مُوسَى بن عقبة عَنْ نَافِعٍ وسيأتي بعد باب ورواه مسلم عن يَحْيَى بن يَحْيَى عن مالك فَقَالَ: بخرصها من التمر ونحوه للبخاري من رواية يَحْيَى بن سعيد عَنْ نَافِعٍ فِي كِتَابِ الشَّرْبِ ولمسلم من رواية سليمان بن بلال عن يَحْيَى بن سعيد بلفظ رخص في بيع العرية بخرصها تمرًا قَالَ يَحْيَى أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النِّخْلَاتِ بِطَعَامِ أَهْلِهِ رَطْبًا بِخَرْصِهَا تمرًا.

وهذه الرواية: تبين أن في رواية سليمان إدراجاً وأُخْرِجَهُ الطبراني من طريق حماد بن سلمة عن أيوب وعبيد الله بن عمر عَنْ نَافِعٍ بلفظ في العرايا النخلة والنخلتان توهبان للرجل فيبيعهما بخرصهما تمرًا زاد فيه توهبان للرجل وليس بقيد عند الجمهور كما سيأتي شرحه بعد باب - إن شاء الله تعالى - .

ومناسبة ذكر هذا الحديث في هذا الباب من حيث إنه قد ذكر حديث عبد الله ابن عمر عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم في ضمن حديث أُخْرِجَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا برواية سالم عنه وهنا ذكره بإسناد مستقل عن ابْنِ عُمَرَ عن زيد ابن ثابت رضي الله عنهم برواية نافع عن موله عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحديث أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ في البيوع وكذا الترمذي وأُخْرِجَهُ النَّسَائِيُّ فيه وفي الشروط وابن ماجة في التجارات ثم في هذا الباب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّرمِذِيُّ من حديث قُتَيْبَةَ عن يعقوب بن عبد الرحمن عن سهيل ابن أبي صالح عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن المحاقلة والمزابنة وعن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخْرِجَهُ التَّرمِذِيُّ من طريق ابن إسحاق عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عن زيد بن ثابت رضي الله عنهم أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن المحاقلة والمزابنة وعن سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ من حديث ابن عيَّاش سمع عنه يقول: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن بيع الرطب بالتمر نسيئة .

وقد استدل بأحاديث الباب على تحريم بيع الرطب باليابس منه ولو تساويا في الكيل والوزن لأن الاعتبار بالتساوي إنما يصح حالة الكمال والرطب قد ينقص إذا جفَّ عن اليابس نقصاً لا يتقدر وهو قول الجمهور وعن أَبِي حَنِيفَةَ الاكتفاء بالمساواة حالة الرطوبة وخالفه صاحباه في ذلك لصحة الأحاديث الواردة في النهي عن ذلك وأصرح الأحاديث فيه حديث سعد بن أبي وقاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال: «أينقص الرطب إذا جف؟» قالوا: نعم، قَالَ: «فلا إذا» أُخْرِجَهُ مالك وأصحاب السنن وصححه التَّرمِذِيُّ وابن خزيمة وابن حبان، والله أعلم.

83 - بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

2189 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطْيَبَ، وَلَا يُبَاعَ شَيْءٌ مِنْهُ إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ، إِلَّا الْعَرَايَا».

83 - بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

(بَابُ بَيْعِ الثَّمَرِ) بفتح المثناة والميم (عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ) جملة وقعت حالاً من الثمر.

(بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) يتعلق بقوله بيع وذكر الذهب والفضة ليس بقيد لأنه يجوز بيعه بالعروض أيضاً ولكن لما كان غالب ما يتعامل به الناس هو الذهب والفضة ذكرهما وأيضاً فيه اتباع لظاهر الحديث لأن المذكور فيه الدينار والدرهم وهما الذهب والفضة.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أَبُو سعيد الجعفي الكوفي سكن مصر وسمع عبد الله بن وهب وهو من أفرادهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هو عبد الله بن وهب قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز وقد تكرر ذكره، (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (وَأَبِي الزُّبَيْرِ) هو مُحَمَّد بن مسلم بن مدرّس بلفظ المضارع المخاطب من الدرس كذا جمع بينهما بضم الزاي وفتح الموحدة عبد الله بن وهب وتابعه أَبُو عاصم عند مسلم ويحيى بن أيوب عند البخاري كلاهما عن أبي جريح ورواه سُفْيَان بن عيينة عند مسلم عن ابن جريح عن عطاء وحده ووقع في روايته عن ابن جريح أَخْبَرَنِي عطاء.

(عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي رواية أبي عاصم المذكورة أنهما سمعا جابر ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ) بالمثلثة أي: الرطب (حَتَّى يَطْيَبَ) أي: طعمه والغرض منه بدو صلاحه ففي رواية ابن عيينة حتى يبدو صلاحه، (وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهُ) أي: من التمر (إِلَّا بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمِ) لأنهما غالب ما يتعامل به الناس وإلا فلا خلاف بين الأمة في جواز بيعه بالعروض أيضاً سوى جنسه كما سبق.

(إِلَّا الْعَرَايَا) زاد يَحْيَى بن أيوب فإن رسول الله ﷺ رخص فيها أي: في

العرايا أي : فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بقدر ذلك من التمر وقد مر أن قومًا منهم الأئمة الثلاثة احتجوا بهذا الحديث وأمثاله على عدم جواز بيع الثمار على رؤوس النخل حتى تحمر أو تصفر وأجاز ذلك قوم بعد ظهورها منهم أبو حنيفة وأصحابه .

وَقَالَ ابن المنذر: ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ بنهي ﷺ عن بيع الثمر بالتمر وهذا مردود لأن الذي روى النهي عن بيع الثمر بالتمر هو الذي روى الرخصة في العرايا فأثبت النهي والرخصة معًا ، انتهى .

يعني وشأن النسخ تقدم المنسوخ على الناسخ .

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبله يدل على أن الرخصة في بيع العرايا وقعت بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر ولفظه عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا وَلَا تَبِعُوا الثَّمَرُ بِالْتَمَرِ قَالَ : وعن زيد بن ثابت أنه ﷺ رخص بعد ذلك في بيع العرية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فإنها تكون بعد منع وكذلك بقية الأحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر ، انتهى .

وتعقبهما العيني بقوله : أما قول ابن المنذر فإنه مردود لأن رواية من روى النهي عن بيع الثمر بالتمر وروى الرخصة في العرايا لا تستلزم منع النسخ على أن هذا النقل من الكوفيين غير صحيح كما تقدم تفصيله فيما مضى وأما قول القائل الذي قَالَ ورواية سالم إلى آخره فقد ردّ فيما مضى في الباب الذي قبله ولأن هذا الحديث مشتمل على حكيمين مقرونين :

أحدهما : النهي عن بيع الثمر بالتمر .

والآخر : الترخيص في العرايا ولا يلزم من ذكرهما مقرونين أن يكون حكمهما واحدًا ثم أخرج أحدهما عن الآخر لأن كلاً منهما كلام مستقل بذاته وقد يقرن الشيء بالشيء وحكمهما مختلف ونظائره كثيرة وقد ذكر أهل التحقيق من الأصوليين أن من العمل بالوجوه الفاسدة مَا قَالَ بعضهم : إن القرآن في النظم يوجب القرآن في الحكم وقول زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه ﷺ : رخص

في بيع العرية كلام تام لا يفتقر إلى ما يتم به فإن قيل الاستثناء في الحديث يقتضي أن العرايا قد خرجت من صدر الكلام فيقتضي أن يكون الرخصة بعد المنع .

فالجواب : أن الاستثناء من قوله ولا يباع شيء منه إلا بالدينار والدرهم ولم يكن العرية داخلة في صدر الكلام الذي هو النهي عن بيع الثمر بالتمر لأنها عطية وهبة فلا تدخل تحت البيع حتى يستثنى منه ولما لم يكن بيعاً بين الاستثناء أنه لا يجعل فيها الدينار والدرهم كما في البيع والدليل على كونها هبة ما رواه الطَّحَاوِيُّ فقال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ دَاوُدَ قَالَ : نَا مُحَمَّدُ بْنُ عَوْنٍ قَالَ : نَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَبِيوبَ وَعَبِيدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ عَنْ الْمَزَابَنَةِ قَالَ : وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرَخَّصَ فِي الْعَرَايَا فِي النَّخْلَةِ وَالنَّخْلَتَيْنِ تَوْهَبَانَ لِلرَّجُلِ فَيَبِيعُهُمَا يَخْرُسُهُمَا تَمْرًا وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا فِي الْكَبِيرِ ثُمَّ قَالَ الطَّحَاوِيُّ : فَهَذَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ أَحَدُ مَنْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ الرِّخْصَةَ فِي الْعَرِيَةِ فَقَدْ أَخْبَرَ أَنَّهَا الْهَبَةُ .

وقال الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «خَفَفُوا فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنَّ فِي الْمَالِ الْعَرِيَةَ وَالْوَصِيَّةَ» حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَبُو بَكْرَةَ قَالَ : ثَنَا أَبُو عَمْرِو الضَّرِيرُ قَالَ : أَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ قَالَ سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ يَحْدُثُ عَنْ مَكْحُولِ الشَّامِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ فَدَلَّ أَنَّ الْعَرِيَةَ إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ يَمْلِكُهُ أَرْبَابُ الْأَمْوَالِ قَوْمًا فِي حَيَاتِهِمْ كَمَا يَمْلِكُونَ الْوَصَايَا بَعْدَ وِفَاتِهِمْ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ وَهُوَ مَرْسَلٌ وَالْمَرْسَلُ حُجَّةٌ عِنْدَنَا فَإِنْ قُلْتُ : زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَمَّى الْعَرِيَةَ بَيْعًا حَيْثُ قَالَ وَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَةِ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ سَمَّاها بَيْعًا لِتَصَوُّرِهَا بِصُورَةِ الْبَيْعِ لَا أَنَّهَا بَيْعٌ حَقِيقَةٌ لِانْعِدَامِ الْقَبْضِ وَلِأَنَّهَا لَوْ جَعَلْتُ بَيْعًا حَقِيقَةً لَكَانَ بَيْعُ الثَّمْرِ التَّمْرِ إِلَى أَجَلٍ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَلَا خِلَافٍ وَقَدْ مَرَّ مَا يَتَعَلَّقُ بِهَذَا فِيمَا مَضَى أَيْضًا .

ومطابقة الحديث للترجمة أظهر من أن يخفى فإن قيل ليس في الحديث ذكر رؤوس النخل فالجواب أن المراد في قوله بيع الثمر هو بيع الثمر الكائن على رؤوس الشجر يدل عليه قوله : حتى يطيب كما لا يخفى والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبُيُوعِ أَيْضًا وَابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ .

2190 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا، وَسَأَلَهُ عُيَيْدُ اللَّهِ ابْنُ الرَّبِيعِ، أَحَدَ ثَلَاثَةِ دَاوُدَ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ؟»

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَبِيُّ بفتح المهملة والجيم ثم موخّدة بصري مشهور.

(قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا) الإمام وفيه إطلاق السماع على ما قرئ على الشيخ وأقر به بقوله: نعم وقد استقر الاصطلاح عند المحدثين على أن السماع مخصوص بما حدث به الشيخ لفظًا والحال أنه قد (وَسَأَلَهُ عُيَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير (ابْنُ الرَّبِيعِ) ضد الخريف وكان الربيع حاجبًا للخليفة أبي جعفر المنصور وهو والد الفضل وزير الخليفة هارون الرشيد.

(أَحَدَ ثَلَاثَةِ) بهمزة الاستفهام وبصيغة الماضي (دَاوُدَ) هو ابن الحصين بضم الحاء المهملة وقد مضى في الباب الذي قبله.

(عَنْ أَبِي سُفْيَانَ) مولى ابن أبي أحمد وقد مضى هو أيضًا مع داود هناك.
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا) بالتشديد من الترخيص عند الأكثرين وفي رواية الكشميهني أرخص في الإرخاص ومعنى قوله في بيع العرايا في بيع ثمر العرايا لأن العرايا هي النخل.

(فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، أَوْ دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ؟) شك من الراوي، وبين مسلم في روايته أن الشك من داود بن الحصين ولفظه: عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة شك داود قال: خمسة أو دون خمسة وكذا رواه الطحاوي أيضًا.

والأوسق: جمع وسق بفتح الواو وقيل بالكسر أيضًا والفتح أفصح وهو ستون صاعًا وهو ثلاثمائة وعشرون رطلًا عند أهل الحجاز وأربعمائة وثمانون رطلًا عند أهل العراق على اختلافهم في مقدار الصاع والمد والصاع خمسة أربطال وثلاث في قول وقيل غير ذلك وقد مر تفصيل ذلك في كتاب الزكاة والأصل في الوسق الحمل وكل شيء وسقته فقد حملته.

قَالَ: نَعَمْ⁽¹⁾.

(قَالَ) أي: مالك الإمام: (نَعَمْ) وهذا التحمل يسمى عرض السماع وكان مالك يختاره على التحديث من لفظه واختلف المحدثون فيما إذا سكت الشيخ فالصحيح أنه ينزل منزلة الإقرار إذا كان عارفاً ولم يمنعه مانع والأولى أن يقول نعم لما فيه من قطع النزاع، والله أعلم.

قال الحافظ العسقلاني: وقد اعتبر من قَالَ بجواز بيع العرايا بمفهوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلفوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور. والراجع عند المَالِكِيَّة: الجواز في الخمسة فما دونها.

وعند الشَّافِعِيَّة: الجواز فيما دون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فمأخذ المنع أن الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما تحقق فيه الجواز ويلغى ما وقع فيه الشك.

وسبب الخلاف أن النهي عن بيع المزابنة هل ورد متقدماً ثم وقعت الرخصة في العرايا أو النهي عن بيع المزابنة وقع مقروناً بالرخصة في بيع العرايا فعلى الأول: لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم وعلى الثان: يجوز للشك في قدر التحريم ويرجح الأول رواية سالم المذكورة في الباب الذي قبله، انتهى. وقد مرّ ما فيه من النظر فتدبره، واحتج بعض المَالِكِيَّة بأن لفظة دون صالحة لجميع ما تحت الخمسة فلو علمنا بها للزم رفع هذه الرخصة ورد بأن العمل بها ممكن بأن يحمل على أقلها يصدق عليه وهو المفتى به في مذهب الشافعي. وقد روى التِّرْمِذِيُّ حديث الباب من طريق زيد بن الحباب عن مالك بلفظ

(1) قوله: (رخص لهم في بيع العرايا) قال الحافظ: محل الخلاف بين رواية يحيى بن سعيد ورواية أهل مكة أن يحيى بن سعيد قيد الرخصة في بيع العرايا بالرخص وأن يأكلها أهلها رطباً، وأما ابن عيينة في روايته عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشيء مما ذكر، اهـ.

ثم قال: وكان ليحيى أن يقول لسفيان وأهل المدينة رويوا أيضاً فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد حتى يقوم الدليل على العمل بالإطلاق والتقييد بالخرص زيادة حافظ فتعين المصير إليه، وأما التقييد بالأكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد وسيأتي عن أبي عبيد أنه شرطه والله أعلم، اهـ.

أرخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق ولم يتردد في ذلك وزعم الماوردي أن ابن المنذر ذهب إلى تحديد ذلك بأربعة أوسق لوروده في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بغير شك فيه فتعين طرح الرواية التي وقع فيها الشك والأخذ بالرواية المتينة قَالَ وألزم المزني الشافعي القول، انتهى.

قال العيني: هذا الإلزام موجود في رواية أحمد والطحاوي أيضًا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وفيما نقله الماوردي نظر لأن ما نقله ليس في شيء من كتب ابن المنذر وإنما فيه ترجيح القول الصائر إلى أن الخمسة لا يجوز وإنما يجوز ما دونها وهو الذي ألزم المزني أن يقول به الشافعي كما هو بين من كلامه، وقد حكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم وقال: واحتجوا بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثم قال: ولا خلاف بين الشافعي ومالك ومن تبعهما في جواز العرايا في أكثر من أربعة أوسق ما لم تبلغ خمسة أوسق ولم يثبت عندهم حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، انتهى.

وحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي أشار إليه أَخْرَجَهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم أخرجه كلهم من طريق ابن إسحاق حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبَانَ عَنْ عَمِّهِ وَاسِعِ بْنِ حَبَانَ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لأصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول الوسق والوسقين والثلاثة والأربع لفظ أحمد وترجم عليه ابن حبان الاحتياط أن لا يزيد على أربعة أوسق وهذا الذي قاله يتعين المصير إليه وأما جعله حدًا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح.

واحتج بعضهم لمالك بقول سهل بن أبي حثمة أن العرية تكون ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة وسيأتي ذكره في الباب الذي يليه ولا حجة فيه لأنه موقوف ومن فروع هذه المسألة ما لو زاد في صفقة على خمسة أوسق فإن البيع يبطل في الجميع وخرج بعض الشافعية من جواز تفريق الصفقة أنه يجوز وهو بعيد لوضوح الفرق ولو باع ما دون خمسة أوسق في صفقة ثم باع مثلها البائع بعينه للمشتري بعينه في صفقة أخرى جاز عند الشافعية على الأصح ومنعه أحمد وأهل الظاهر هذا.

وَقَالَ ابْنُ قِدَامَةَ فِي الْمَغْنِيِّ: العرايا لا تجوز إلا فيما دون خمسة أوسق،

وبهذا قَالَ ابن المنذر وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِهِ الْآخَرِ يَجُوزُ فِي الْخَمْسَةِ وَرَوَاهُ الْجَوْزْجَانِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَحْمَدَ وَاتَّفَقَا عَلَى أَنَّهُمَا لَا تَجُوزُ فِي الزِّيَادَةِ عَلَى خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .

وَقَالَ أَيْضًا : إِنَّمَا يَجُوزُ بَيْعُهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ لَا أَقْلَ مِنْهُ وَلَا أَكْثَرَ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ التَّمْرُ الَّذِي يَشْرِي بِهِ مَعْلُومًا بِالْكَيْلِ وَلَا يَجُوزُ جَزَافًا وَلَا نَعْلَمُ فِي هَذَا عِنْدَ مَنْ أَبَاحَ بَيْعَ الْعَرَايَا اخْتِلَافًا .

وَاخْتَلَفَ فِي مَعْنَى خَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ فَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَنْ يَطِيفَ الْخَارِصُ بِالْعَرِيَةِ فَيَنْظُرَ كَمْ يَجِيءُ مِنْهَا تَمْرًا فَيَشْتَرِيهَا بِمِثْلِهِ مِنَ التَّمْرِ وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ .

وَنَقَلَ حَنْبَلٌ عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ : يَخْرُصُهَا رَطْبًا وَيُعْطَى تَمْرًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيهَا بِخَرْصِهَا رَطْبًا وَهُوَ أَحَدُ الْوُجُوهِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، وَالثَّانِي يَجُوزُ ، وَالثَّالِثُ يَجُوزُ مَعَ اخْتِلَافِ النُّوعِ وَلَا يَجُوزُ مَعَ اتِّفَاقِهِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا إِلَّا لِمَحْتَاجٍ إِلَى أَكْلِهَا رَطْبًا وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا لَغْنِيٍّ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِي الشَّافِعِيِّ وَأَبَاحَهَا فِي الْقَوْلِ الْآخَرِ مُطْلَقًا لِلغْنِيِّ وَالْمَحْتَاجِ وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهَا فِي غَيْرِ النَّخْلِ وَهُوَ مَذْهَبُ اللَّيْثِ .

وَقَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ فِي بَقِيَّةِ الثَّمَارِ مِنَ الْعَنْبِ وَالتِّينِ وَغَيْرِهِمَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَأَجَازَهُ الشَّافِعِيُّ فِي النَّخْلِ وَالْعَنْبِ دُونَ غَيْرِهِمَا ، انْتَهَى .

وَقَالَ الْقَاضِي قَوْلُهُ : فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِمَا يَوْسُقُ وَيَكَالُ .

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ : قَالَ الشَّافِعِيُّ الْأَصْلُ تَحْرِيمُ بَيْعِ الْمِزَابِنَةِ وَجَاءَتْ الْعَرَايَا رَخْصَةً وَالرَّأَوِيُّ شَكٌّ فِي الْخَمْسَةِ فَوَجِبَ الْأَخْذُ بِالْيَقِينِ وَطَرَحَ الْمَشْكُوكُ فَبَقِيََتِ الْخَمْسَةُ عَلَى التَّحْرِيمِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ ، انْتَهَى .

وَيَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ : أَنَّهُ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالطَّحَاوِيُّ وَابِيهَقِي مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَانَ عَنْ الْوَاسِعِ بْنِ حَبَانَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَةِ فِي الْوَسْقِ وَالْوَسْقَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ وَقَالَ فِي كُلِّ عَشْرَةِ أَقْنَاءَ قَنُو يَوْضَعُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَسَاكِينِ هَذَا لَفْظُ الطَّحَاوِيِّ وَالْإِقْنَاءُ جَمْعُ قَنُو بِكَسْرِ الْقَافِ وَسُكُونِ النُّونِ وَهُوَ

2191 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: سَمِعْتُ بُشَيْرًا، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ بِالثَّمْرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا، يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا»

العذق بما فيه من الرطب، فافهم والله أعلم.

والحديث أخرجه المؤلف في الشروط أيضًا، وأخرجه مسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الشروط.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (قَالَ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) هو الأنصاري وسيأتي في آخر الباب ما يدل على أن سُفْيَانَ صرح بتحديث يَحْيَى بن سعيد له به وهو السر في إيراد الحكاية المذكورة.

(سَمِعْتُ بُشَيْرًا) بضم الموحدة وفتح المعجمة وسكون التحتية وفي آخره راء هو ابن يسار بفتح المثناة التحتية وبالسین المهملة ضد اليمين الأنصاري المدني وقد مر في كتاب الوضوء في باب من تمضمض من السوق.

(قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ أَبِي حَثْمَةَ) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة هو سهل بن عبد الله بن أبي حثمة واسمه عامر بن ساعدة الأنصاري وكنيته أبو يَحْيَى، وقيل أبو مُحَمَّد.

وزاد الوليد بن كثير عند مسلم عن بشير بن يسار أن رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة حدثاه ولمسلم من طريق سليمان بن بلال عن يَحْيَى بن سعيد عن بشير ابن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ منهم سهل بن أبي حثمة.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمْرِ بِالثَّمْرِ، وَرَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا) بدل من العرية وقد مر أن الخرص بفتح الخاء وأشار ابن التين إلى جواز كسرهما وجزم ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهما النَوَوِيُّ وقال: الفتح أشهر قال: ومعناه بقدر ما فيها إذا صار تمرًا فمن فتح قَالَ هو اسم الفعل ومن كسر قَالَ هو اسم للشيء المخروص، انتهى.

والخرص هو التخمين والحدس.

(يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رُطْبًا) بضم الراء، قَالَ الكرمانى وروي بفتحها فهو متناول

وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً أُخْرَى: إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَبِيعُهَا أَهْلُهَا بِخَرْصِهَا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا، قَالَ: هُوَ سَوَاءٌ، قَالَ سُفْيَانُ: فَقُلْتُ لِيَحْيَى: وَأَنَا غُلَامٌ إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا! فَقَالَ: وَمَا يُذِرِي أَهْلَ مَكَّةَ؟ قُلْتُ: إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ عَنْ جَابِرٍ، فَسَكَتَ، قَالَ سُفْيَانُ:

للعنب أيضًا فيشمل نوعي العرية كليهما فإن قلت أهل النخلة هم البائعون لا المشتري والأكَل هو المشتري لا البائع قلت الضمير في يأكلها أهلها راجع إلى الثمار الذي يدل عليها الخرص وأهل الثمار هم المشترون هذا وذكر الأكل ليس بقيد بل هو لبيان الواقع وعن أبي عبيد أنه شرطه.

(وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً أُخْرَى) إلى آخره هو كلام علي بن عبد الله والغرض أن ابن عيينة حدثهم به مرتين على لفظين والمعنى واحد وإليه الإشارة بقوله: هو سواء (إِلَّا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرِيَّةِ يَبِيعُهَا أَهْلُهَا بِخَرْصِهَا يَأْكُلُونَهَا رُطْبًا، قَالَ) أي: علي بن عبد الله: (هُوَ سَوَاءٌ) أي: هذا القول والقول الأول سواء لا تفاوت بينهما في المعنى إذ الضمير المنصوب في يأكلها عائد إلى الثمار كما في الثاني والضمير المرفوع في يأكلونها إلى أهل المخروص فحاصلهما واحد ويحتمل أن يراد المساواة بين التمر والرطب على تقدير الجفاف.

(قَالَ سُفْيَانُ) أي: بالإسناد المذكور، (فَقُلْتُ لِيَحْيَى) أي: ابن سعيد: لما حدث به: (وَأَنَا غُلَامٌ) جملة حالية والغرض منه هو الإشارة إلى قدم طلبه وأنه كان في زمن الصبا يناظر شيوخه ويباحثهم.

(إِنَّ أَهْلَ مَكَّةَ يَقُولُونَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا!) ومحل الخلاف بين رواية يَحْيَى ورواية أهل مكة أن يَحْيَى قيد الرخصة في بيع العرايا بالخرص وأن يأكلها أهلها رطْبًا وأما ابن عيينة في رواية عن أهل مكة فأطلق الرخصة في بيع العرايا ولم يقيد بها بشيء مما ذكر.

(فَقَالَ: وَمَا يُذِرِي) بضم الياء من الإدراء وقوله: (أَهْلَ مَكَّةَ) كلام إضافي منصوب به، (قُلْتُ: إِنَّهُمْ) أي: أهل مكة (بَرَوْنَهُ عَنْ جَابِرٍ) أي: يروون هذا الحديث عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية أحمد في مسنده عن سفیان قلت: أخبرهم عطاء أنه سمعه من جابر رضي الله عنه، (فَسَكَتَ، قَالَ سُفْيَانُ) أي:

إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قِيلَ لِسُفْيَانَ: وَلَيْسَ فِيهِ نَهْيٌ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ؟ قَالَ: لَا⁽¹⁾.

بالإسناد والمذكور أيضًا: (إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ جَابِرًا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ) أي: إنما كان الحامل لي على قولي ليحيى بن سعيد أنهم يروونه عن جابر أن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فرجع الحديث إلى أهل المدينة وكان ليحيى بن سعيد أن يقول له وأهل المدينة رَوَوْا أيضًا فيه التقييد فيحمل المطلق على المقيد والتقييد بالحرص زيادة من حافظ فتعين المصير إليها وأما التقييد بالأكل فالذي يظهر أنه لبيان الواقع لا أنه قيد كما مر.

(قِيلَ لِسُفْيَانَ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَسْمِيَةِ الْقَائِلِ، انْتَهَى.

وأما القائل بلفظ قيل فهو علي ابن المديني.

(وَلَيْسَ فِيهِ) أي: في هذا الحديث (نَهْيٌ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَبْدُو صَلَاحُهُ؟ قَالَ: لَا) أي: ليس فيه ذلك وإن كان صحيحًا في رواية غيره وسيأتي بعد باب وقد حدث به عبد الجبار بن العلاء عن سُفْيَانَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ بِهَذَا اللَّفْظِ الَّذِي نَفَاهُ سُفْيَانٌ وَحَكَى الْإِسْمَاعِيلِيُّ عَنْ ابْنِ صَاعِدٍ أَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّهُ وَهْمٌ فِيهِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: قَدْ أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّهْرِيِّ عَنْ سُفْيَانَ كَذَلِكَ فَظَهَرَ أَنَّ عَبْدَ الْجَبَّارِ لَمْ يَنْفَرِدْ بِذَلِكَ

(1) قوله: (إنما أردت) يعني إنما كان الباعث على في قولي ليحيى أن أهل مكة يقولون إلخ أن جابرًا من أهل المدينة فكيف يروي عنه أهل مكة مع أن فيه احتمال عدم اللقاء فلما سكنت يحيى عند قوله يروونه عن جابر، علمت أن روايتهم عن جابر صحيحة واللقاء ممكن في موسم الحج أو غيره، وقيل: معنى قوله إنما أردت أي: إنما كان الحامل لي على قولي ليحيى أنهم يروونه عن جابر أن جابرًا من أهل المدينة وأهل المدينة أعلم بهذا الحديث، فكان رواية أهل مكة عن جابر معتبرة، نعم لو كانت عن غير جابر يعني عن غير أهل المدينة لم تكن معتبرة لعدم عليهم، اهـ. وقال الكرماني: المقصود من هذا الكلام أن الحديث يدور على أهل المدينة، اهـ. وقال الحافظ: قلت: إنهم يروونه عن جابر في رواية أحمد في مسنده عن سفیان، قلت أخبرهم عطاء أنه سمع من جابر.

قلت: ورواية ابن عيينة كذلك عن ابن جريج عن عطاء تأتي في كتاب الشرب وهي على الإطلاق كما في روايته التي في أول الباب، اهـ.

وقال القسطلاني: قوله: (إنما أردت) أي: إنما كان الحامل لي على قولي ليحيى أنهم يروونه عن جابر (أن جابرًا من أهل المدينة) فرجع الحديث إلى أهل المدينة، اهـ. وهذا واضح.

84 - بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا⁽¹⁾

وَقَالَ مَالِكٌ: الْعَرِيَّةُ: أَنْ يُعْرِيَ

والحديث قد أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي الشَّرْبِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الشُّرُوطِ وَمُطَابَقَتِهِ لِلتَّرْجَمَةِ ظَاهِرَةٌ فَتَفَتَّنْ.

84 - بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا

(بَابُ تَفْسِيرِ الْعَرَايَا) هِيَ جَمْعُ عَرِيَّةٍ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا عَطِيَّةُ ثَمَرِ النَّخْلِ دُونَ الرِّقْبَةِ كَانَ الْعَرَبُ تَتَطَوَّعُ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا ثَمَرَ لَهُ كَمَا يَتَطَوَّعُ صَاحِبُ الشَّاةِ أَوْ الْإِبِلِ بِالْمَنِحَةِ وَهِيَ عَطِيَّةُ اللَّبَنِ دُونَ الرِّقْبَةِ قَالَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ التِّينِ وَقَالَ غَيْرُهُ: هِيَ لِسُوَيْدِ بْنِ الصَّلْتِ:

لَيْسَتْ بِسَنْهَاءٍ وَلَا رَجَبِيَّةٍ وَلَكِنْ عَرَايَا فِي السُّنَيْنِ الْجَوَائِحِ

وَمَعْنَى سَنْهَاءٍ: أَنْ تَحْمِلَ سَنَةً دُونَ سَنَةٍ وَالرَّجَبِيَّةُ الَّتِي تَدْعُمُ حِينَ تَمِيلُ مِنَ الضَّعْفِ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّهَا فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ أَوْ فَاعِلَةٌ يَقَالُ عَرَى النَّخْلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ يَعْرِوْهَا إِذَا أَفْرَدَهَا عَنْ غَيْرِهَا بِأَنْ أَعْطَاهَا الْآخِرَ عَلَى سَبِيلِ الْمَنِحَةِ لِأَكْلِ ثَمَرِهَا وَيَبْقَى رَقَبَتُهَا لِمَعْطِيهَا وَيُقَالُ عَرَيْتِ النَّخْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ تَعْرِى عَلَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فَكَأَنَّهَا عَرَيْتَ عَنْ حُكْمِ أَخَوَاتِهَا وَاسْتَثْنَيْتَ بِالْعَطِيَّةِ وَاخْتَلَفَ فِي الْمُرَادِ بِهَا. (وَقَالَ مَالِكٌ) أَيِ: ابْنِ أَنْسِ الْإِمَامِ: (الْعَرِيَّةُ: أَنْ يُعْرِيَ) بِضَمِّ الْيَاءِ مِنَ الْإِعْرَاءِ أَيِ: وَهُوَ الْإِعْطَاءُ يَقَالُ عَرَوْتُ الرَّجُلَ إِذَا أَتَيْتَهُ تَسْأَلُ مَعْرُوفَهُ.

(1) قَالَ الْحَافِظُ: هِيَ جَمْعُ عَرِيَّةٍ هِيَ عَطِيَّةُ ثَمَرِ النَّخْلِ دُونَ الرِّقْبَةِ كَانَ الْعَرَبُ فِي الْجَدْبِ يَتَطَوَّعُ أَهْلُ النَّخْلِ بِذَلِكَ عَلَى مَنْ لَا ثَمَرَ لَهُ كَمَا يَتَطَوَّعُ صَاحِبُ الشَّاةِ وَالْإِبِلِ بِالْمَنِحَةِ وَهِيَ عَطِيَّةُ اللَّبَنِ دُونَ الرِّقْبَةِ، وَهِيَ فَعِيلَةٌ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ أَوْ فَاعِلَةٌ يَقَالُ عَرَى النَّخْلُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالرَّاءِ بِالتَّعْدِيَةِ يَعْرِوْهَا إِذَا أَفْرَدَهَا عَنْ غَيْرِهَا بِأَنْ أَعْطَاهَا لآخر عَلَى سَبِيلِ الْمَنِحَةِ لِأَكْلِ ثَمَرِهَا وَتَبْقَى رَقَبَتُهَا لِمَعْطِيهَا، وَيُقَالُ عَرَيْتِ النَّخْلَ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الرَّاءِ تَعْرِى عَلَى أَنَّهُ قَاصِرٌ فَكَأَنَّهَا عَرَيْتَ عَنْ حُكْمِ أَخَوَاتِهَا وَاسْتَثْنَيْتَ بِالْعَطِيَّةِ، اهـ.

قُلْتُ: وَتَقْدَمُ قَرِيبًا إِجْمَالُ الْكَلَامِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي مَعْنَاهَا لُغَةً وَشَرْعًا، وَأَنْ حَاصِلَ اِخْتِلَافِ الْأُثْمَةِ فِي ذَلِكَ أَنَّهَا رَجُوعُ الْوَاهِبِ فِي هَبْتِهِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَشُرَاءُ الْوَاهِبِ هَبْتَهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ إِنَّ هَذَا الْقَدْرَ أَيِ: خَمْسَةُ أَوْسُقٍ مُسْتَثْنَى مِنَ النِّهْيِ عَنِ الْمَزَابَنَةِ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ مَعَ الْوَاهِبِ وَغَيْرِهِ.

الرَّجُلُ الرَّجُلَ النَّخْلَةَ، ثُمَّ يَتَأَذَى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُخِّصَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ بِتَمْرٍ.
وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ⁽¹⁾:

(الرَّجُلُ) بالرفع فاعل يعري (الرَّجُلَ) بالنصب مفعوله.
(النَّخْلَةَ) منصوب على أنه مفعول أي: يهب له ثمرها (ثُمَّ يَتَأَذَى بِدُخُولِهِ عَلَيْهِ، فَرُخِّصَ) على البناء للمفعول وفاعل الترخيص هو الشارع (لَهُ) أي: للواهب (أَنْ يَشْتَرِيَهَا مِنْهُ) أي: يشتري رطبها من الموهوب له (بِتَمْرٍ) بالمشناة الفوقية.
وهذا التعليق وصله ابن عبد البر من طريق ابن وهب عن مالك.

وروى الطَّحَاوِيُّ من طريق ابن نافع عن مالك: أن العرية النخلة للرجل في حائط غيره وكانت العادة أنهم يخرجون بأهلهم في وقت الثمار إلى البساتين فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فيقول: أنا أعطيك بخرص نخلتك تمرًا فرخص له في ذلك ومن شرط العرية عند مالك أنها لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري خاصة لما يدخل على المالك من الضرر بدخول حائطه أو ليرفع الضرر عن الآخر بقيام صاحب النخل بالسقي والكلف ومن شرطها أن يكون البيع بعد بدو الصلاح وأن يكون بتمر مؤجل وخالفه الشَّافِعِيُّ في الشرط الأخير فقال: يشترط التقابض وقد مرّ.

(وَقَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ) هذا هو عبد الله الأودي الكوفي كذا قاله ابن التين وعليه

(1) قوله: (قال ابن إدريس. إلخ) قال الحافظ: ابن إدريس هذا رجح ابن التين أنه عبد الله الأودي الكوفي، وتردد ابن بطلال ثم السبكي في شرح المذهب، وجزم المزي في التهذيب بأنه الشافعي، اهـ.

وقال الكرمانى: ابن إدريس هو الإمام محمد ابن إدريس الشافعي، قال البيهقي أراد البخاري بابن إدريس الشافعي، اهـ.

وقال العيني: ابن إدريس هذا هو عبد الله الأودي الكوفي كذا قاله ابن التين وعليه الأكثر، وتردد ابن بطلال وجزم المزي في التهذيب بأنه الشافعي حيث قال هذا الكلام كله قوله محمد بن إدريس الشافعي وأن له هذا الموضع في صحيح البخاري وموضع آخر في كتاب الزكاة، وكلام ابن بطلال يدل على أن قوله: ومما يقويه إلخ من كلام البخاري لا من كلام ابن إدريس، اهـ.

قلت: وهو ظاهر كلام الحافظ إذ قال: قوله ومما يقويه أي قول الشافعي: قول سهل بن أبي حثمة وقال ابن التين احتجاج البخاري لابن إدريس بقول سهل لا دليل فيه لأنها لا تكون مؤجلة وإنما يشهد له قول سفيان بن حسين الآتي، اهـ.

الْعَرِيَّةُ: لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، لَا يَكُونُ بِالْجِزَافِ وَمِمَّا يُقَوِّيه قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ: بِالْأَوْسُقِ الْمَوْسَقَةِ

الأكثر وتردد ابن بطال ثم السبكي في شرح المذهب وجزم المزي في التهذيب بأنه الشَّافِعِيُّ حيث هذا الكلام كله قول الإمام مُحَمَّد بن إدريس الشَّافِعِيِّ وأن له هذا الموضع في صحيح مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ وموضع آخر في كتاب الزكاة.

وقال الكرمانى: قال البيهقي: أراد البخاري بابن إدريس الشافعي رحمه الله. (الْعَرِيَّةُ: لَا تَكُونُ إِلَّا بِالْكَيْلِ مِنَ التَّمْرِ) أي: لا بد أن يكون معلوم القدر أو لا بد من العلم بالمساواة.

(يَدًا بِيَدٍ) أي: لا بد من التقابض في المجلس.

(لَا يَكُونُ بِالْجِزَافِ) بضم الجيم وفتحها وكسرهما وهو معرب كذاف وذكره عند البيهقي في المعرفة من طريق الربيع عنه قال: العرايا أن يشتري الرجل ثمرة النخلة وأكثر بخرصه من التمر بأن يخرص الرطب ثم يقدر كم ينتقص إذا يبس ثم يشتري بخرصه تمرًا فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع، انتهى.

هذا وإن غاير ما علقه الْبُخَارِيُّ لفظًا فهو يوافقه في المعنى لأن محصلتهما أن لا يكون جزافًا ولا نسيئة، (وَمِمَّا يُقَوِّيه) أي: كلام ابن إدريس بأن لا يكون جزافًا.

(قَوْلُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ) يعني في كونه مكيلاً معلوم المقدار: (بِالْأَوْسُقِ) جمع وسق جمع قلة وقوله: (الْمَوْسَقَةُ) تأكيد لقوله تعالى: ﴿وَالْقَنْطَارِ الْمَفْتَطَرَةِ﴾ [آل عمران: 14] ولقول: الناس آلاف مؤلفة وقول سهل بن أبي حثمة هذا أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ من طريق اللَّيْث عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج عن سهل مَوْفُوفًا ولفظه: لا يباع التمر في رؤوس النخل بالأوساق الموسقة إلا أوسق ثلاثة أو أربعة أو خمسة يأكلها الناس وما ذكره المصنف عن الشَّافِعِيِّ هو شرط العرية عند أصحابه، وضابط العرية عندهم أنها بيع رطب في نخل يكون خرصه إذا صار تمرًا أقل من خمسة أوسق بنظيره في الكيل من التمر مع التقابض في المجلس.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: احتجاج الْبُخَارِيُّ لابن إدريس بقول سهل بالأوسق

الموسقة لا دليل فيه لأنها لا تكون مؤجلة وإنما يشهد له قول سُفْيَان بن حسين يعني الآتي هذا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: ولعله أراد أن مجمع ما أورده بعد قول ابن إدريس يقوي قول ابن إدريس هذا.

ثم إن صور العرية كثيرة:

منها: أن يقول رجل لصاحب حائط بعني ثمر نخلات بأعيانها بخرصها من التمر فيخرصها ويبيعها ويقبض منه التمر ويسلم إليه النخلات بالتخلية فينتفع برطبها.

ومنها: أن يهب صاحب الحائط لرجل نخلات أو ثمر نخلات معلومة من حائط ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها ويشترى منه رطبها بقدر خرصه من التمر معجلًا له.

ومنها: أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرًا ولا يحب أكلها رطبًا لا احتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه للواهب أو لغيره بتمر يأخذه معجلًا.

ومنها: أن يبيع الرجل ثمر حائطة بعد بدو صلاحه ويستثنى منه نخلات معلومة يبقونها لنفسه أو لعياله وهي التي عفي له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد عندهم وعندهم فضول من تمر قوتهم أن يبتاعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها ومما يطلق عليه اسم عرية أن يعرى رجلًا ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة مخصوصة.

ومنها: أن يعرى عامًا، الصدقة لصاحب الحائط من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيهما وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور.

وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية وقصر أبو عبيدة على الصورة الأخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العرية على الهبة وهي أن

وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فِي حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتْ
الْعَرَايَا: أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ.....

يهب الرجل للرجل ثمر نخلة من نخلة ولا يسلم ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرًا وحمله على أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر.

وتعقب ذلك بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كما تقدم، كذا في حديث غيره.

وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان احتجاجهم: أن معنى الرخصة أن الذي وهبت له العرية لم يملكها لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرًا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البديل كان ذلك مستثنى وكان رخصة.

وَقَالَ الطحاوي: بل معنى الرخصة فيه أن المرء مأمور بإمضاء ما وعد به ولو لم يكن واجبًا عليه فلما أذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده ظهر بذلك معنى الرخصة هذا.

وقال ابن المنذر: الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة رضي الله عنهم قَالَ ونظر ذلك الإذن في السلم مع قوله ﷺ: «لا تبع ما ليس عندك» قال: فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك ومنع العرية كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض وأما حملهم الرخصة على الهبة فبعيد جدًا مع تصريح الحديث بالبيع واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لا يكون إلا بعد منع والمنع إنما كان في البيع لا الهبة وأن الرخصة قد قيدت بخمسة أوسق أو ما دونها والهبة لا تنقيد ولأنهم لم يفرقوا في الرجوع بين ذي رحم وغيره ولأنه لو كان الرجوع جائزًا فليس إعطاؤه الثمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى هذا وكل ذلك مدفوع كما لا يخفى على من له بصيرة.

(وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) هو مُحَمَّد بن إِسْحَاق بن يسار صاحب المغازي (فِي) حَدِيثِهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: كَانَتْ الْعَرَايَا: أَنْ يُعْرِيَ الرَّجُلُ

فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ، وَالتَّخْلَتَيْنِ وَقَالَ يَزِيدُ: عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ: الْعَرَايَا: نَخْلٌ كَانَتْ تُوَهَّبُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا، رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ التَّمْرِ.

فِي مَالِهِ النَّخْلَةَ، وَالتَّخْلَتَيْنِ) وحديث ابن إسحاق عَنْ نَافِعٍ وصله الترمذي قال: نا هناد نا عبدة عن مُحَمَّد بن إِسْحَاق عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ الْمَحَاقِلَةِ وَالْمَزَابِنَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوهَا بِمِثْلِ خَرَصِهَا أَنْتَهَى.

وهذا كما ترى لا تعرض فيه لتفسير العرايا وأما تفسيرها فقد وصله أَبُو دَاوُدَ عَنْهُ قَالَ نا هناد ثنا عبدة عن ابن إسحاق قَالَ الْعَرَايَا أَنْ يَهَبَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ النَخْلَاتِ فَيَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ عَلَيْهَا فَيَبِيعَهَا بِمِثْلِ خَرَصِهَا وَهَذَا قَرِيبٌ مِنَ الصُّورَةِ الَّتِي قَصَرَ مَالُكَ الْعَرِيَةَ عَلَيْهَا.

(وَقَالَ يَزِيدُ) مِنَ الزِّيَادَةِ هُوَ ابْنُ هَارُونَ الْوَاسِطِيُّ أَحَدُ الْأَعْلَامِ وَقَدْ مَرَّ فِي كِتَابِ الْوُضُوءِ فِي بَابِ التَّبَرُّزِ.

(عَنْ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ) الْوَاسِطِيُّ مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ: (الْعَرَايَا: نَخْلٌ كَانَتْ تُوَهَّبُ لِلْمَسَاكِينِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْتَظِرُوا بِهَا) أَي: جَذَاذَهَا (رُخِّصَ لَهُمْ أَنْ يَبِيعُوهَا بِمَا شَاءُوا مِنَ التَّمْرِ) وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّهُ بَعْكَسُ هَذَا قَالُوا كَانَ سَبَبُ الرِّخْصَةِ أَنَّ الْمَسَاكِينَ الَّذِينَ مَا كَانَتْ لَهُمْ نَخْلَاتٌ وَلَا نَقُودٌ يَشْتَرُونَ بِهَا الرُّطْبَ وَقَدْ فَضَّلَ مِنْ قُوْتِهِمُ التَّمْرَ كَانُوا وَعِيَالَهُمْ يَشْتَهُونَ الرُّطْبَ فَرُخِّصَ لَهُمْ فِي اشْتِرَاءِ الرُّطْبِ بِالتَّمْرِ.

وهذا التعليق وصله الإمام أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا فِي الْعَرَايَا قَالَ سُفْيَانُ ابْنُ حُسَيْنٍ فَذَكَرَهُ وَهَذَا إِحْدَى الصُّوَرِ الْمُتَقَدِّمَةِ وَأَمَّا مَا احْتَجَّ بِهِ لِمَالِكَ فِي قِصْرِ الْعَرِيَةِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَهُوَ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ أَبِي حِثْمَةَ الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَهُ بِلَفْظِ يَأْكُلُهَا أَهْلُهَا رَطْبًا وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ الَّذِي أَعْرَاهَا فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرَادَ بِالْأَهْلِ مَنْ يَصِيرُ إِلَيْهِ بِالشَّرَاءِ كَمَا تَقَدَّمَ عَلَى أَنَّ حَدِيثَ سَهْلِ دَلَّ عَلَى صُورَةِ مِنْ صُورِ الْعَرِيَةِ وَلَيْسَ فِيهِ نَفْيٌ كَوْنِ غَيْرِهَا عَرِيَّةً.

2192 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ،

وحكي عن الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قِيدَ الْعَرِيَةِ بِالمَسَاكِينِ مُحْتَجًا بِحَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ هَذَا وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَزْنِيِّ وَأَنْكَرَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ نَقَلَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ .

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وَلَعَلَّ مُسْتَنَدَهُ مَا ذَكَرَهُ الشَّافِعِيُّ فِي اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ قَالَ قُلْتُ لَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا عَرَايَاكُمْ؟ قَالَ : فُلَانٌ وَأَصْحَابُهُ شَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الرُّطْبَ يَحْضُرُ وَلَيْسَ عَنْدهُمْ ذَهَبٌ وَلَا فِضَّةٌ يَشْتَرُونَ بِهَا مِنْهُ وَعَنْدهُمْ فَضْلُ تَمَرٍ مِنْ قُوْتٍ سَتَهُمْ فَرَخَصَ لَهُمْ أَنْ يَشْتَرُوا الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا مِنَ التَّمْرِ بِأَكْلُونَهَا رُطْبًا .

قَالَ الشَّافِعِيُّ : وَحَدِيثُ سُفْيَانَ يَدُلُّ لِهَذَا فَإِنْ قَوْلُهُ : بِأَكْلِهَا أَهْلَهَا رُطْبًا يَشْعُرُ بِأَنْ مُشْتَرِيَ الْعَرِيَةِ يَشْتَرِيهَا لِأَكْلِهَا وَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رُطْبٌ بِأَكْلِهِ غَيْرَهَا وَلَوْ كَانَ الْمُرْخَصُ لَهُ فِي ذَلِكَ صَاحِبُ الْحَائِطِ يَعْنِي كَمَا قَالَ مَالِكٌ كَانَ لِصَاحِبِ الْحَائِطِ فِي حَائِطِهِ مِنَ الرُّطْبِ مَا يَأْكُلُهُ غَيْرَهَا وَلَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى بَيْعِ الْعَرِيَةِ .

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : هَذَا الْكَلَامُ لَا أَعْرِفُ أَحَدًا ذَكَرَهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ .

وَقَالَ السَّبْكَيُّ : هَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَذْكُرِ الشَّافِعِيُّ إِسْنَادَهُ وَكُلٌّ مِنْ ذَكَرَهُ إِنَّمَا حَكَاهُ عَنِ الشَّافِعِيِّ وَلَمْ يَجِدِ الْبَيْهَقِيُّ فِي الْمَعْرِفَةِ لَهُ إِسْنَادًا قَالَ : وَلَعَلَّ الشَّافِعِيَّ أَخَذَهُ مِنَ السَّيْرِ يَعْنِي سِيرَ الْوَاقِدِيِّ قَالَ : وَعَلَى تَقْدِيرِ صَحَّتِهِ لَيْسَ فِيهِ حُجَّةٌ لِلتَّقْيِيدِ بِالْفَقْرِ لِأَنَّهُ لَمْ يَقَعْ فِي كَلَامِ الشَّارِعِ وَإِنَّمَا ذَكَرَ فِي الْقِصَّةِ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الرِّخْصَةُ وَقَعَتْ لِأَجْلِ الْحَاجَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ لِلسُّؤَالِ فَلَا يَتِمُّ الاسْتِدْلَالُ مَعَ إِطْلَاقِ الْأَحَادِيثِ الْمَنْصُوصَةِ مِنَ الشَّارِعِ وَقَدْ اعْتَبَرَ هَذَا الْقَيْدَ الْحَنَابِلَةُ مَضْمُومًا إِلَى مَا اعْتَبَرَهُ مَالِكٌ فَعَنْدهُمْ لَا يَجُوزُ الْعَرِيَةُ إِلَّا لِحَاجَةِ صَاحِبِ الْحَائِطِ إِلَى الْبَيْعِ أَوْ لِحَاجَةِ الْمُشْتَرِي إِلَى الرُّطْبِ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) كَذَا وَقَعَ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِينَ وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ وَهُوَ أَبُو الْحَسَنِ الْمَرْوَزِيُّ الْمَجَاوِرُ بِمَكَّةَ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ قَالَ : (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ الْمَرْوَزِيُّ قَالَ : (أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْقَافِ ابْنُ أَبِي عِيَاشٍ الْأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ .

عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا» قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَالْعَرَايَا: «نَخَلَاتٌ مَغْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَتَشْتَرِيهَا».

(عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ تُبَاعَ بِخَرْصِهَا كَيْلًا») نصب على التمييز أي: من حيث الكيل.

(قَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بالإسناد المذكور: (وَالْعَرَايَا: نَخَلَاتٌ مَغْلُومَاتٌ تَأْتِيهَا فَتَشْتَرِيهَا) أي: ثمرتها بتمر معلوم وكأنه اختصره للعلم به.

قال الحافظ العسقلاني: لم أجده في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ولعله أراد أن يبين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت إليه لا من العرى بمعنى التجرد وقد تقدم قول يَحْيَى بن سعيد العريّة أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطبًا بخرصها تمرًا وفي لفظ عنه: العريّة النخلة تجعل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرًا.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَانَ الشَّافِعِيُّ اعْتَمَدَ فِي تَفْسِيرِ الْعَرِيَةِ عَلَى قَوْلِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَلَيْسَ يَحْيَى صَحَابِيًّا حَتَّى يَعْتَمَدَ عَلَيْهِ مَعَ مَعَارِضَةٍ رَأَى غَيْرَهُ لَهُ ثُمَّ قَالَ: وَتَفْسِيرُ يَحْيَى مَرْجُوحٌ بِأَنَّهُ عَيْنُ الْمَزَابِنَةِ الْمُنْهِي عَنْهَا مَعَ أَنَّهَا لَا تَرْهَقُ إِلَيْهَا حَاجَةٌ أَكِيدَةٌ وَلَا تَنْدَفِعُ بِهَا مَفْسَدَةٌ فَإِنَّ الْمَشْتَرِي لَهَا بِالْتَمَرِ مَتَمَكِّنٌ مِنْ بَيْعِ ثَمَرِهِ بَعَيْنٌ وَشَرَائِهِ بِالْعَيْنِ مَا يَرِيدُ مِنَ الرُّطْبِ فَإِنْ قَالَ: يَتَعَذَّرُ هَذَا قِيلَ لَهُ فَأَجْزِ بَيْعَ الرُّطْبِ بِالْتَمَرِ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الرُّطْبُ عَلَى النَّخْلِ وَهُوَ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ، انْتَهَى.

وقال الحافظ العسقلاني والشافعي أقعد باتباع هذا الباب من غيره فإن الحديث ناطق باستثناء العرايا من بيع المزابنة وأما إلزامه إياه الأخير فليس بشيء لأنها رخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع القيد وهو كون الرطب على رؤوس النخل مع أن كثيرًا من الشافعية ذهبوا إلى إلحاق الرطب بعد القطع بالرطب على رؤوس النخل بالمعنى كما تقدم.

وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه الشافعي فقد روى أبو داود من طريق عمر بن الحارث عن عبد ربه بن سعيد وهو أخو يحيى بن سعيد

85 - باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا⁽¹⁾

قال: العرية الرجل يعري الرجل النخلة أو الرجل يستثني من ماله ما يأكلها رطباً فيبيعها تمرّاً.

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ: سَمِعْنَا فِي تَفْسِيرِ الْعَرِيَةِ أَنَّهَا النَخْلَةُ يَرْتُهَا الرَّجُلُ أَوْ يَشْتَرِيهَا فِي بَسْتَانِ الرَّجُلِ وَإِنَّمَا يَتَجَهُّ الْإِعْتِرَاضُ عَلَى مَنْ يَمْسُكُ بِصُورَةٍ مِنَ الصُّوَرِ الْوَارِدَةِ فِي تَفْسِيرِ الْعَرِيَةِ وَيَمْنَعُ غَيْرَهَا وَأَمَّا مَنْ عَمِلَ بِهَا كُلِّهَا وَنَظَّمَهَا فِي ضَابِطٍ يَجْمَعُهَا فَلَا إِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

85 - باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا

(باب بَيْعِ الثَّمَارِ) بكسر المثلثة جمع ثمرة بفتح الميم وهي تناول الرطب وغيره (قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ) بنصب الواو بغير همز أي: يظهر (صِلَاحُهَا)

(1) قال الحافظ: يبدو بغير همز أي: يظهر، والثمار بالمثلثة جمع ثمرة بالتحريك وهي أعم من الرطب وغيره، وقال العيني: ومما ينبغي أن ينبه عليه أنه يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم حتى يبدو، هكذا بالألف في الخط وهو خطأ والصواب حذفها في مثل هذا للنائب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل زيد يبدو، والاختيار حذفها أيضاً ويقع مثله في حتى تزهوا وصوابه حذف الألف، اهـ.

ثم قال الحافظ: ولم يجزم بحكم في المسألة لقوة الخلاف فيه، وقد اختلف في ذلك على أقوال فقيل يبطل مطلقاً وهو قول ابن أبي ليلى والثوري، ووهم من نقل الإجماع على البطلان، وقيل: يجوز مطلقاً ولو شرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب، ووهم من نقل الإجماع فيه أيضاً، وقيل: إن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور ورواية عن مالك، وقيل: يصح إن لم يشترط التبقية والنهي فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً، وهو قول أكثر الحنفية، وقيل: هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه، وحديث زيد بن ثابت المصدر به الباب يدل للأخير وقد يحمل على الثاني، اهـ.

وفي العيني: قال النووي: إن باع الثمر قبل بدو صلاحه بشرط القطع صح بالإجماع، وقال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع فالبيع باطل بالإجماع، وإن باعها مطلقاً بلا شرط القطع فمذهبنا، ومذهب الجمهور أن البيع باطل، وبه قال مالك، اهـ.

قال العيني: مذهب الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق عدم جواز بيع الثمار في رؤوس النخل حتى تحمر أو تصفر، ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد جواز بيع الثمار على الأشجار، وبه قال مالك في رواية وأحمد في قوله، وحجتهم ما روى البخاري عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط =

2193 - وَقَالَ اللَّيْثُ،

ولم يجزم بحكم المسألة لقوة الخلاف فيها بين العلماء فَقَالَ ابن أبي ليلى والثوري: لا يجوز بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها مُطْلَقًا ومن نقل فيه الإجماع فقد وهم.

وَقَالَ يزيد بن أبي حبيب: يجوز مُطْلَقًا ولو شرط التبقية ووهم من نقل الإجماع أيضًا.

وقال الشافعي وأحمد ومالك في رواية: أن شرط القطع لم يبطل وإلا بطل. وقالت الحنفية: يصح إن لم يشترط التبقية والنهي محمول على بيع الثمار قبل أن يوجد أصلًا.

وقيل هو على ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه وقد ذكر مذهب أصحابنا الحنفية ومذاهب مخالفينهم في باب بيع المزبنة بدلائلهم.

(وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد قَالَ الْحَافِظُ العسقلاني: لم أر هذا التعليق

المبتاع، الحديث، قال الترمذي حديث حسن صحيح، ووجه التمسك به أنه ﷺ جعل فيه ثمر النخل لبائعها إلا أن يشترط المبتاع فيكون له باشرطه إياها، ويكون ذلك متاعًا لها، وفي هذا إباحة ببيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها لأن كل ما لا يدخل في بيع غيره إلا بالاشتراط يكون مبيعًا وحده، اه مختصرًا.

وبسط الكلام على المسألة في الأوجز وبسط فيه أيضًا في الكلام على المراد يبدو الصلاح، قال الباجي: معنى الإزهاء في ثمرة النخل أن تبدو فيه الحمرة أو الصفرة وهو النضج وبدو الصلاح وبذلك ينجو من العاهة وذلك كله بعد أن تطلع الثريا مع طلوع الفجر، قال ابن حبيب: لثمرة النخل سبع درجات الطلع ثم يكون غريضًا ثم بلحًا ثم زهواً ثم بسرًا ثم رطبًا ثم تمرًا. وقال الموفق: «إن ما كان من الثمرة يتغير لونه عند صلاحه كثمرة النخل والعنب الأسود فبدو صلاحه بذلك وإن كان مما لا يتلون كالتفاح فبأن يحلو، وقال أصحاب الشافعي: بلوغه أن يتناهى عظمه وما قلنا أشبه بصلاحه مما قالوه فإن بدو صلاح الشيء ابتداءه وتناهى عظمه آخر صلاحه» وما قلنا هو قول مالك والشافعي وكثير من أهل العلم أو مقارب له، وحكى ابن عابدين عن ابن الهمام أن بدو الصلاح عندنا أن تؤمن العاهة والفساد، وعند الشافعي هو ظهور النضج، اه ملخصًا من الأوجز.

وذكر فيها سبعة أبحاث: الأول: يبيعها أي الثمار بشرط التبقية، الثاني: بشرط القطع، الثالث: يبيعها مطلقًا لغير مالك الأصل، الرابع: يبيعها مع الأصل، الخامس: يبيعها بيد مالك الأصل، السادس: أن يبيعها بشرط القطع ثم يتركها حتى يبدو صلاحها، والسابع: يبيعها بعد بدو الصلاح وفيه أيضًا اختلاف وأقوال.

عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ: أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَتَّبَاعُونَ الثَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ وَخَضَرَ تَقَاضِيهِمْ، قَالَ الْمُتَبَاعُ: إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ،

موصولاً من طريق الليث وقد رواه سعيد بن منصور عن ابن أبي الزناد عن أبيه نحو حديث الليث ولكن بالإسناد والثاني دون الأول وأخرجه أبو داود والطحاوي من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الثاني وأخرجه البيهقي من طريق يونس بالإسنادين.

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون هو عبد الله بن ذكوان، (كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، يُحَدِّثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ) بالحاء المهملة والشاء المثناة (أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وفي هذا الإسناد رواية تابعي عن مثله عن صحابي عن مثله والأربعة مدنيون.

(قَالَ: كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: في زمنه وأيامه (يَتَّبَاعُونَ الثَّمَارَ، فَإِذَا جَدَّ النَّاسُ) بالجيم والذال المعجمة المشددة أي: فإذا قطعوا ثمر النخل ومنه الجذاذ وهو المبالغة في الأمر.

وفي رواية أبي ذر عن المستملي والسرخسي: أجذ بزيادة الهمزة على الثلاثي وكذا قَالَ النسفي.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: أَكْثَرُ الرُّوَايَاتِ أَجْذُ قَالَ وَمَعْنَاهُ دَخَلُوا فِي زَمَنِ الْجَذَاذِ مِثْلَ أَصْبَحَ دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ وَفِي الْمَحْكَمِ جَذَ النَّخْلِ يَجْذُهُ جَذًا وَجَذَاذًا وَجَذَاذًا صَرَمَهُ وَصَرَامَ النَّخْلِ هُوَ قَطْعُ ثَمَرَتِهَا وَأَخْذُهَا مِنَ الشَّجَرِ.

(وَخَضَرَ تَقَاضِيهِمْ) بالضاد المعجمة يقال تقاضيته ديني وبديني واستقضيته طلبت قضاءه.

(قَالَ الْمُتَبَاعُ) أي: المشتري وهو من الصيغ التي يشترك فيها الفاعل والمفعول والفرق بالقرينة.

(إِنَّهُ أَصَابَ الثَّمَرَ الدُّمَانُ) بفتح الدال المهملة وتخفيف الميم ضبطه هكذا أبو عبيد وضبطه الخطابي بضم أوله.

أَصَابَهُ مُرَاضٌ، أَصَابَهُ قُشَامٌ،

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: هُمَا صَحِيحَانِ وَرَايَةُ الْقَابِسِيِّ وَالْفَتْحُ رَايَةُ السَّرْحَسِيِّ قَالَ: وَرَوَاهَا بَعْضُهُمْ بِالْكَسْرِ وَذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِلَفْظٍ: الْأُدْمَانُ زَادَ فِي أَوَّلِهِ الْأَلْفُ وَفَتْحُهَا وَفَتْحُ الدَّالِ وَفَسَّرَهُ أَبُو عُبَيْدٍ بِأَنَّهُ فُسَادُ الطَّلَعِ⁽¹⁾ وَتَعَفَّنَهُ وَسَوَادُهُ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الدَّمَالُ بِاللَّامِ الْعَفْنُ.

وَقَالَ الْقَزَازُ: الدَّمَانُ فُسَادُ النَّخْلِ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ وَإِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي الطَّلَعِ يَخْرُجُ قَلْبُ النَّخْلَةِ أَسْوَدَ مَعْفُونًا وَوَقَعَ فِي رَايَةِ يُؤْنَسُ الدَّمَارُ بِالرَّاءِ بَدَلَ النُّونِ وَهُوَ تَصْحِيفٌ كَمَا قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ وَوَجْهُهُ غَيْرُهُ بِأَنَّهُ أَرَادَ الْهَلَاكَ كَأَنَّهُ قَرَأَهُ بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَفِي التَّلْوِيحِ وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ الدَّمَارُ بِالرَّاءِ كَأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى الْفُسَادِ الْمَهْلِكِ لِجَمِيعِهِ الْمَذْهَبُ لَهُ.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: لَا مَعْنَى لَهُ وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الدَّمَالُ بِاللَّامِ فِي آخِرِهِ الثَّمَرُ الْمُتَعَفَّنُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّهُ فُسَادُ الثَّمَرِ وَعَفْنُهُ قَبْلَ إِدْرَاكِهِ حَتَّى يَسْوَدَ مِنَ الدَّمَنِ وَهُوَ السَّرْقِينَ.

(أَصَابَهُ مُرَاضٌ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ بَضْمِ الْمِيمِ وَهُوَ اسْمٌ لِجَمِيعِ الْأَمْرَاضِ بوزن الصَّدَاعِ وَالزَّكَامِ وَالسَّعَالِ.

وَفِي رَايَةِ الْكُشْمِيهْنِيِّ وَالنَّسْفِيِّ: مَرَضٌ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيُرْوَى أَصَابَهُ مَرَضٌ بِفَتْحِ الْمِيمِ وَالرَّاءِ وَالْمُرَادُ دَاءٌ يَقَعُ فِي الثَّمَرِ فَيَهْلِكُ يَقَالُ أَمْرَضُ إِذَا وَقَعَ فِي مَالِهِ عَاهَةٌ وَزَادَ الطَّحَاوِيُّ فِي رَايَةِ أَصَابَهُ عَفْنٌ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالْفَاءُ الْمَفْتُوحَتَيْنِ.

(أَصَابَهُ قُشَامٌ) بَضْمِ الْقَافِ وَتَخْفِيفِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ زَادَ الطَّحَاوِيُّ فِي رَايَتِهِ وَالْقُشَامُ شَيْءٌ يَصِيبُهُ حَتَّى لَا يَرْطُبَ.

وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ أَنْ يَنْتَقِصَ ثَمَرُ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَصِيرَ بَلَحًا⁽²⁾ وَقِيلَ: هُوَ أَكَالُ يَقَعُ فِي الثَّمَرِ.

(1) الطَّلَعُ: مَا يَبْدُو مِنْ ثَمَرَةِ النَّخْلِ فِي أَوَّلِ ظَهْرِهَا. قَامُوسٌ.

(2) الْبَلَحُ: مُحَرَّكَةٌ بَيْنَ الْخِلَالِ وَالْبَسْرِ. الْبَلَحُ قَبْلَ الْبَسْرِ لِأَنَّ أَوَّلَ الثَّمَرِ طَلَعَ ثُمَّ خِلَالَ ثُمَّ بَلَحَ ثُمَّ بَسْرٌ ثُمَّ رَطَبٌ ثُمَّ ثَمَرٌ.

عَاهَاتٍ يَحْتَجُونَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «فَإِمَّا لَا،»

(عَاهَاتٍ) جمع عاهة وأصلها عوهة فقلبت الواو ألفا ذكره الْجَوْهَرِيُّ في الأجويف الواوي وَقَالَ: العاهة الآفة يقال رعيه الزرع وايف وأرض معيوهة أي: مأوفة وأعاه القوم أصابت ماشيتهم العاهة، وقيل أعوه القوم مثله فقلوه عاهات خبر مبتدأ محذوف تقديره هذه الأمور الثلاثة عاهات أي: آفات وأمراض (يَحْتَجُونَ بِهَا) وقال الحافظ العسقلاني: وهي بدل من المذكورات أولاً. ولفظ أصابه ثالثاً بدل من أصابه ثانياً وهو بدل من أصابه أولاً، فافهم.

قَالَ الْكِرْمَانِيُّ: جمع لفظ يحتجون نظراً إلى أن لفظ المبتاع جنس صالح للقليل والكثير، ونظر فيه الْعَيْنِيُّ وَقَالَ: إنما جمعه باعتبار المبتاع ومن معه من أهل الخصومات بقرينة قوله: يتبايعون.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: فَإِمَّا لَا) أصله إن ما فادغمت وما زائدة أي: فإن لا يتركوا هذه المبايعة فحذف الفعل وَقَالَ الجواليقي العوام يفتحون الألف والصواب كسرهما وأصله أن لا يكون ذلك الأمر فافعل هذا وما زائدة وعن سيبويه افعل هذا إن كنت لا تفعل غيره لكنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه.

وَقَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: دخلت ما صلة كقوله: - عز وجل -: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: 26] فاكتمى بلا من الفعل كما تقول العرب من سلم عليك فسلم عليه ومن لا يعني ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه فاكتمى بلا من الفعل وأجاز من أكرمني أكرمته ومن لا معناه ومن لم يكرمني لم أكرمه وقد نطقت العرب بإمالة لا إمالة خفيفة والعامة تشبع إمالتها فتصير ألفها ياء وهو خطأ قيل وإنما يجوز إمالتها لتضمنها الجملة وإلا فالقياس أن لا تمال الحروف.

وَقَالَ التَّيْمِيُّ: قد تكتب لا هذا بلام وياء وتكون لا مماله ومنهم من يكتبها بالألف ويجعل عليها فتحة محرفة علامة للإمالة فمن كتب بالياء اتبع لفظ الإمالة ومن كتب بالألف اتبع أصل الكلمة وحاصل معنى هذه الكلمة إن لم يكن هذا فليكن ذاك.

فَلَا يَتَّبَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الثَّمَرِ» كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ وَأَخْبَرَنِي خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ: لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَظْلُعَ الثَّرِيَّا،

(فَلَا يَتَّبَاعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُ الثَّمَرِ) بأن تصير الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة وهي بظهور النضج والحلاوة وزوال العفوصة وكذا بالتموه واللين والتلون وطيب الأكل وقيل بطلوع الثريا وهما متلازمان.

(كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِهَا لِكثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ) المشورة بفتح الميم وضم الشين المعجمة وسكون الواو ويقال بسكون الشين وفتح الواو ولغتان في فعل الأولى وفي رواية أبي داود: واختلافهم فعلوة وعلى الثاني مفعلة قَالَ ابن سيدة: هي مفعلة لا مفعولة لأنها مصدر والمصادر لا تعيء على مثال مفعولة وَقَالَ الفراء: مشورة قليلة يعني بسكون الشين.

وزعم صاحب التثقيف والجري: أن الإسكان مما لحن فيه العامة وليس كذلك فقد أثبتها الجامع والصحاح والمحكم وغيرهم وهي من شرت العسل إذا جنيته فكان المستشير يجتبي الرأي من المشير وقيل أخذ من قولك شرت الدابة إذا أجريتها مقبلة ومدبرة لتشير حربها وتختبر جوهرها فكان المستشير يستخرج الرأي الذي عند المشير وكلا الاشتقاقيين متقاربان في المعنى والمراد بهذه المشورة أن لا يشتروا شيئاً حتى يتكامل صلاح جميع هذه الثمرة لثلا يجري منازعة.

(وَأَخْبَرَنِي) أي: قَالَ أَبُو الزِّنَادِ وَأَخْبَرَنِي (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالْوَاوِ عطف على كلامه السابق وخارجة بالخاء المعجمة والجيم هو أحد الفقهاء السبعة.

(أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (لَمْ يَكُنْ يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَظْلُعَ الثَّرِيَّا) وهو مصغر الثروي وصار علماً للنجم المخصوص والمعنى حتى تطلع مع الفجر وقد روى أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا قَالَ: إِذَا طَلَعَ النَجْمُ صَبَاحًا رَفَعْتَ الْعَاهَةَ عَنْ كُلِّ بَلَدٍ.

وفي رواية أَبِي حَنِيفَةَ عَنْ عَطَاءٍ: رَفَعْتَ الْعَاهَةَ عَنْ الثَّمَارِ وَالنَّجْمِ هُوَ الثَّرِيَّا وَطُلُوعُهَا صَبَاحًا يَقَعُ فِي أَوَّلِ فَصْلِ الصَّيْفِ وَذَلِكَ عِنْدَ اسْتِدَادِ الْحَرِّ فِي بِلَادِ الْحِجَازِ وَابْتِدَاءِ نَضْجِ الثَّمَارِ فَالْمَعْتَبَرُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ النَضْجُ وَطُلُوعُ النَجْمِ عَلَامَةُ

فَيَتَبَيَّنُ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ، حَدَّثَنَا حَكَّامٌ، حَدَّثَنَا عَنَسَةُ، عَنْ زَكْرِيَاءَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ عُزْوَةَ، عَنْ سَهْلٍ، عَنْ زَيْدٍ.

له وقد بينه في الحديث بقوله: (فَيَتَبَيَّنُ الْأَصْفَرُ مِنَ الْأَحْمَرِ) وروي من طريق عثمان بن عبد الله بن سراقه سألت ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن بيع الثمار فقال: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت: ومتى ذلك قال: حين تطلع الشريا ووقع في رواية ابن أبي الزناد عَنْ أَبِيهِ عن خارِجة عَنْ أَبِيهِ قدم رسول الله ﷺ المدينة ونحن نتبايع الثمار قبل أن يبدو صلاحها فسمع خصومة فقال: «ما هذا» فذكر الحديث فأفاد منع ذكر السبب وقت صدور النهي المذكور.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه - رحمه الله - : (رَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ) ضد البر هو القطان الرازي أحد شيوخ الْبُخَارِيِّ مات سنة أربع وثلاثين ومائتين وكان حافظًا قال: (حَدَّثَنَا حَكَّامٌ) على وزن فعال بالتشديد للمبالغة ابن سلم بفتح السين المهملة وسكون اللام وهو أيضًا رازي توفي سنة تسعين ومائة قال: (حَدَّثَنَا عَنَسَةُ) بفتح المهملة وسكون النون وفتح الموحدة وبالمهملة ابن سعيد بن ضريس بالضاد المعجمة مصغر ضررس كوفي ولي قضاء الري فعرف بالرازي وليس لعنسة هذا في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الموضع الموقوف. (عَنْ زَكْرِيَاءَ) هو ابن خالد الرازي وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا أيضًا ولا يعرف له راو غير عنسة.

(عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان المذكور سابقًا، (عَنْ عُزْوَةَ) أي: ابن الزبير بن العوام، (عَنْ سَهْلٍ) هو ابن أبي حثمة، (عَنْ زَيْدٍ) هو ابن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ والغرض من ذكر هذه الطريق أن الطريق الأولى عن أبي الزناد وليست فردة وقد روى أَبُو دَاوُدَ حديث الباب من طريق عنسة بن خالد عن يونس بن يزيد قال: سألت أبا الزناد عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه وما ذكر في ذلك فقال: كان عُزْوَةُ بن الزبير يحدث عن سهل بن أبي حثمة عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ كان الناس يتبايعون الثمار قبل أن يبدو صلاحها الحديث فذكره نحو حديث الباب وعنسة بن خالد هو غير عنسة بن سعيد وأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ أيضًا في سننه موصولًا وَأَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في معرض الجواب عن الأحاديث التي فيها النهي

2194 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ».

عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها التي احتجت بها الشافعية والمالكية والحنابلة حيث قالوا: لا يجوز بيع الثمار في رؤوس النخل حتى تحمر أو تصفر.

فَقَالَ الطحاوي: وقد قَالَ قوم إن النهي الذي كان من رسول الله ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها لم يكن منه تحريم ذلك ولكنه على المشورة منه عليهم لكثرة ما كانوا يختصمون إليه فيه ورووا في ذلك عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ قَالَ نَا أَبُو زُرْعَةَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ أَبُو الزِّنَادِ كَانَ عُرْوَةُ بْنُ الزَّبِيرِ يَحْدُثُ عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَقُولُ كَانَ النَّاسُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتْبَاعُونَ الثَّمَارَ فَإِذَا جَذَّ النَّاسُ وَحَضَرَ تَقَاضِيهِمْ قَالَ الْمُبْتَاعُ إِنَّهُ أَصَابَ التَّمْرَ الْعَفْنَ وَالدَّمَانَ وَأَصَابَهُ مَرَاضٌ وَأَصَابَهُ قَشَامٌ عَاهَاتٌ يَحْتَجُونَ بِهَا وَالْقَشَامُ شَيْءٌ يَصِيبُهُ حَتَّى لَا يَرْطُبَ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَمَّا كَثُرَتْ عِنْدَهُ الْخُصُومَةُ فِي ذَلِكَ: «فَلَا تَبَايَعُوا حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُ التَّمْرِ كَالْمَشُورَةِ» يَشِيرُ بِهَا لِكَثْرَةِ خُصُومَتِهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ) أما نهى البائع فلتلا يأكل مال أخيه بالباطل وأما نهى المشتري فلأنه يوافقه على حرام ولأنه بصدد تضييع ماله وفيه أيضًا قطع النزاع والتخاصم ومقتضى الحديث جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقًا سواء شرط الإبقاء أو لم يشترط لأن ما بعد الغاية مخالف لما قبلها وقد جعل النهي ممتدًا إلى غاية بدو الصلاح والمعنى فيه أنه يؤمن فيها العاهة وتغلب السلامة فيثق المشتري بحصولها بخلاف ما قبل بدو الصلاح فإنه بصدد الغرر وقد أخرج مسلم الحديث من طريق أبيوب عَنْ نَافِعٍ فزاد في الحديث: «حتى يأمن العاهة» وفي رواية يَحْيَى ابن سعيد عَنْ نَافِعٍ بلفظ فَنُذْهِبَ عَنْهُ الْآفَاتُ وَصَلَاحُهُ حَمْرَةٌ وَصَفْرَةٌ.

2195 - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ

وهذا التفسير من قول ابن عمر رضي الله عنهما بينه مسلم في روايته من طريق شُعْبَةَ عن عبد الله بن دينار عن ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما فقيلا لابن عمر ما صلاحه قال؟ تذهب عاهته وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الأكثرون وعن أَبِي حَنِيفَةَ رحمه الله أنه إنما يصح في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبقاء فإن شرط لم يصح البيع، وحكى النُّوَوِيُّ في شرح مسلم عنه أنه أوجب بشرط القطع في هذه الحالة وتعقب بأن الذي صرح به أصحاب أَبِي حَنِيفَةَ أنه صحح البيع حالة الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده وأهل مذهبه أعرف من غيرهم.

واختلف السلف في قوله حتى يبدو صلاحها هل المراد منه جنس الثمار حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلاً جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبدو الصلاح فيها أو لا بد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة أو في كل شجرة على حدة على أقوال:

والأول: قول اللَّيْث وهو عند المَالِكِيَّةِ بشرط أن يكون الصلاح متلاحقاً.

والثاني: قول أَحْمَد وعنه رواية كالرابع.

والثالث: قول الشَّافِعِيَّةِ ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير يبدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله فيؤخذ منه الاكتفاء بزهو بعض الثمرة بزهو بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الأمن من العاهة ولولا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بإزهاء بعضها وقد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة وأيضاً فلو قيل بإزهاء الجميع لأدى إلى فساد الحائط أو أكثره وقد منَّ الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكير بها، والله أعلم.

هذا وذلك كله غير محتاج إليه عند الحَنَفِيَّةِ على ما عرف من مذهبهم والحديث أخرجه مسلم وأبو داود جميعاً بإسناد مثل إسناد البخاري.

(حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ) هو مُحَمَّدُ بن مقاتل بكسر المثناة الفوقية أَبُو الحسن المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ

الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهُوَ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَ».

2196 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سَلِيمِ بْنِ حَيَّانَ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ

ابْنُ مِيْنَاءَ،

الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) سيأتي في الباب الذي يليه من وجه آخر عن حميد قال: حدثنا أنس (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، نَهَى أَنْ تُبَاعَ ثَمَرَةُ النَّخْلِ) كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق وأطلق في غيرها ولا فرق في الحكم بين النخل وغيره وإنما ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم.

(حَتَّى تَزْهُوَ) قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ: زَهَا النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته وأزهى إذا احمر أو اصفر وَقَالَ غَيْرُهُ: يزهو خطأ وإنما هو يُزْهِي وقد حكاها أبو زيد الأنصاري.

وَقَالَ الْخَلِيلُ: أزهى التمر.

وفي المحكم: الزَّهْوُ والزَّهْوُ البسر إذا ظهرت فيه الحمرة.

وقيل: إذا لَوْنُ أَخَذَتْ زهوة وأزهى النخل.

وزها: تلون بحمرة وصفرة.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: الصواب في العربية يُزْهِي.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه: (يَعْنِي حَتَّى تَحْمَرَ) يعني أنه فسر لفظ

تزهو قوله: تحمر.

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ورواية الإسماعيلي تشعر بأن القائل لذلك هو عبد الله بن المبارك فلعل أداة الكنية في روايتنا مزيدة، انتهى.

وقال القرطبي: هل حديث الباب وغيره يدل على التحريم أو الكراهة؟ فبالأول قَالَ الْجُمْهُورُ وإلى الثاني مال أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القطان، (عَنْ

سَلِيمٍ) بفتح المهملة وكسر اللام (ابْنِ حَيَّانَ) من الحياة أنه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِيْنَاءَ) بكسر الميم وسكون المثناة التحتية وبالنون ممدوداً ومقصوراً.

قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقَّحَ» فَقِيلَ: مَا تُشَقَّحُ؟ قَالَ: «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا».

وقد تقدم في باب التكبير على الجنازة.

(قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تُبَاعَ الثَّمَرَةُ حَتَّى تُشَقَّحَ» بضم أوله وسكون ثانيه.

قال الحافظ العسقلاني: يقال أشقح ثمر النخل إشقاحاً إذا احمر أو اصفر والاسم الشقحة بضم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة وَقَالَ الكرمانى التشقيح بالمعجمة والقاف وبالمهملة تغير اللون إلى الصفرة أو الحمرة والشقحة لون غير خالص في الحمرة والصفرة، انتهى.

وهذا كما ترى جعله الحافظ العسقلاني من باب الأفعال وجعله الكرمانى من باب التفعيل .

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: نهى عن بيع الثمر حتى يشقح هو أن يحمر أو يصفر يقال: أشقحت البسرة وشقحت إشقاحاً وتشقيحاً والاسم الشقحة وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر رضي الله عنه بلفظ: حتى يشقه فأبدل من الحاء هاء لقربها منها.

(فَقِيلَ: مَا) معنى (تُشَقَّحُ قَالَ: «تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ مِنْهَا» هذا التفسير من قول سعيد بن مينا راوي الحديث بين ذلك أَحْمَدُ في روايته لهذا الحديث عن بهر بن أسد عن سليم بن حيان أنه هو الذي سأل سعيد بن مينا عن ذلك فأجابه بذلك وكذلك أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق بهز قال: حَدَّثَنَا سليم بن حيان ثنا سعيد بن مينا عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن المزابة والمحاقلة والمخابرة وعن بيع الثمرة حتى تشقح قَالَ قلت لسعيد ما تشقح قال: تحمار أو تصفار ويؤكل منها .

وَأَخْرَجَهُ الإِسْمَاعِيلِيُّ عن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سليم بن حيان فَقَالَ في روايته قلت لجابر ما تشقح، الحديث فهذا يدل على أن السائل هو سعيد والذي فسره هو جابر رضي الله عنه وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه مطولاً وفيه وأن يشتري النخل حتى يشقه والإشقاء أن يحمر أو يصفر أو يؤكل منه شيء وفي آخره قَالَ زيد فقلت

لعطاء أسمعت جابرًا يذكر هذا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قال : نعم وهو يحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التفسير فيكون التفسير من كلام الراوي وقد ظهر من رواية ابن مهدي أنه جابر رضي الله عنه ومما يقوي كونه مَرْفُوعًا وقوع ذلك في حديث أنس رضي الله عنه أيضًا وفيه دليل على أن المراد ببدا الصلاح قدر زائد على ظهور الثمرة وسبب النهي عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجوائح فيها وقد بين ذلك في حديث أنس رضي الله عنه الذي في الباب الذي بعده فإذا احمرت وأكل منها أمنت العاهة عليها غالبًا هذا .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ : لم يرد بذلك اللون الخالص من الصفرة والحمرة وإنما أراد حمرة ما أو صفرة ما فلذلك قَالَ تحمارّ وتصفارّ .

قال : ولو أراد اللون الخالص لقال تحمر وتصفّر .

قَالَ ابن التين : التشقيح تغير لونها إلى الصفرة والحمرة فأراد بقوله : تحمار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن تشبع وإنما يقال تفعال في اللون الغير المتمكن هذا وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأنه قد تقرر أنهم إذا أرادوا مبالغة حمر يقولون أحمر فيزيدون على أصل الكلمة الألف والتضعيف ثم إذا أراد والمبالغة في أحمر يقولون احمرار فيزيدون فيه ألفين والتضعيف واللون الغير المتمكن هو الثلاثي المجرد أعني حمر فإذا تمكن يقال احمر وإذا ازداد في التمكن يقال احمرار لأن الزيادة في المبني تدل على الزيادة والمبالغة في المعنى كما لا يخفى وأنكر هذا بعض أهل اللغة وَقَالَ لا فرق بين تحمر وتحمرار قَالَ الداودى الشارح في قول زيد بن ثابت رضي الله عنه كالمشورة يشير بها أنه تأويل بعض نقلة الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت رضي الله عنه فلعل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهي كما بينه حديث ابن عمر رضي الله عنهما وغيره .

وقال الخافض العسقلاني : وكان الْبُخَارِيُّ استشعر ذلك فرتب أحاديث الباب بحسب ذلك فأفاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي وحديث ابن عمر رضي الله عنهما التصريح بالنهي وحديث أنس وجابر رضي الله عنهما بيان الغاية التي ينتهي إليها النهي ، فله دره .

86 - بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا⁽¹⁾

2197 - حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ، حَدَّثَنَا مُعَلَّى، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ،

86 - بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا

(بَابُ بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَعْقُودَةٌ لِحُكْمِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالَّتِي قَبْلُهَا لِحُكْمِ بَيْعِ الثَّمَارِ انْتَهَى.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِي: بِأَنَّهُ كَلَامٌ فَاسِدٌ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّرْجُمَتَيْنِ مَعْقُودَةٌ لِبَيْعِ الثَّمَارِ أَمَّا التَّرْجُمَةُ الْأُولَى فَلْيَبَانَ الْعُمُومُ وَالثَّانِيَةُ لَتَخْصِصِ النَّخْلِ بِالذِّكْرِ لَغَلْبَةِ هَذَا الْبَيْعِ فِيهِ أَلَّا تَرَى فِي الْحَدِيثِ إِلَى قَوْلِهِ حَتَّى تَزْهَوْ وَالزَّهْوُ صِفَةُ الثَّمَرَةِ لَا صِفَةُ عَيْنِ النَّخْلِ وَعَلَى أَنْ يَبْعَ عَيْنَ النَّخْلِ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقِيدَ بِبَدْوِ الصَّلَاحِ فَالتَّقْدِيرُ بَابُ بَيْعِ ثَمَرَةِ النَّخْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ الْهَيْثَمِ) بَفَتْحِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وَبِالْمَثْلَثَةِ الْبَغْدَادِيِّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة ابن منصور الرازي الْحَافِظُ طَلَبُوهُ عَلَى الْقَضَاءِ فَامْتَنَعَ مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ وَهُوَ مِنْ كِبَارِ شُيُوخِ الْبُخَارِيِّ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: رُبَّمَا كَتَبْتُ عَنْ مُعَلَّى لَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ مَا كَتَبْتُ عَنْهُ قَالُوا لَمْ يَحْدِثْ عَنْهُ فِي الْجَامِعِ بِشَيْءٍ وَإِنَّمَا حَدَّثَ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ أَي: بِالْوَاسِطَةِ قَالَ: (حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بضم الهاء وفتح الشين المعجمة ابن بشير بضم الواو الواحدة الواسطي وقد

(1) قَالَ الْحَافِظُ: هَذِهِ التَّرْجُمَةُ مَأْخُودَةٌ لِبَيَانِ حُكْمِ بَيْعِ الْأَصُولِ وَالَّتِي قَبْلُهَا لِحُكْمِ بَيْعِ الثَّمَارِ، اهـ. قُلْتُ: يَشْكَلُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْغَرَضُ سَيَّاتِي قَرِيبًا فِي بَابِ بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ، وَتَعْقِبُ الْعَيْنِي كَلَامَ الْحَافِظِ بِوَجْهِ آخَرَ فَقَالَ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الْحَافِظِ: هَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ غَيْرُ صَحِيحٍ بَلْ كُلٌّ مِنَ التَّرْجُمَتَيْنِ مَعْقُودَةٌ لِبَيْعِ الثَّمَارِ أَمَّا التَّرْجُمَةُ الْأُولَى فَهِيَ قَوْلُهُ: بَابُ فِي بَيْعِ الثَّمَارِ إلخ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ النَّخْلَ لِيَشْمَلَ ثَمَارَ جَمِيعِ الْأَشْجَارِ الْمُثْمَرَةِ، وَهَهُنَا ذِكْرُ النَّخْلِ وَالْمُرَادُ ثَمَرَتُهُ وَلَيْسَ الْمُرَادُ عَيْنَ النَّخْلِ لِأَنَّ بَيْعَ عَيْنِ النَّخْلِ لَا يَحْتَاجُ أَنْ يَقِيدَ بِبَدْوِ الصَّلَاحِ أَوْ بَعْدَهُ، أَلَّا تَرَى فِي الْحَدِيثِ يَقُولُ وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى تَزْهَوْ، وَالزَّهْوُ صِفَةُ لَثْمِهِ لَا صِفَةُ عَيْنِ النَّخْلِ وَالتَّقْدِيرُ عَنْ ثَمَرِ النَّخْلِ فَافْهَمْ، اهـ. قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: وَأَجَابَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرَ فِي انْتِقَاضِ الْإِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ قَدْ فَاتَ الْعَيْنِي أَنَّهُ يَنْقَسِمُ إِلَى بَيْعِ النَّخْلِ دُونَ الثَّمَرَةِ أَوْ الثَّمَرَةِ دُونَ النَّخْلِ أَوْ هُمَا مَعًا، فِيهِ الْأَوَّلُ: لَا يَتَّقِيدُ بِصَّلَاحِ الثَّمَرَةِ دُونَ الْآخِرِينَ، اهـ. وَوَافَقَ السَّنْدِيُّ الْعَيْنِي إِذْ قَالَ: الظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بَيْعَ ثَمَرِ النَّخْلِ وَأَفْرَدَهُ لِمُرَافَقَةِ الْحَدِيثِ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَأَفْرَدَ فِي الْحَدِيثِ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهِ لِأَنَّ غَالِبَ ثَمَرَاتِهِمْ كَانَ ثَمَرِ النَّخْلِ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ أَي: عَنْ بَيْعِ ثَمَرِهِ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِ، اهـ.

أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ»، قِيلَ: وَمَا يَزْهُو؟ قَالَ: «يَحْمَارٌ أَوْ يَصْفَارٌ».

87 - باب: إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ

قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ⁽¹⁾

مر في التيمم قال: (أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ) أي: الطويل قال: (حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَعَنِ النَّخْلِ) أي: وعن ثمر النخل كما مر (حَتَّى يَزْهُوَ) وهذا ليس بتكرار لأن المراد بقوله نهى عن بيع الثمرة غير ثمرة النخل بقرينة عطفه عليه ولأن الزهو مخصوص بالرطب وسيأتي في الباب الآتي حتى تُزهي، وقد مر الكلام في ذلك. (قِيلَ: وَمَا يَزْهُو؟ قَالَ: «يَحْمَارٌ أَوْ يَصْفَارٌ»).

قال الحافظ العسقلاني: لم يسم السائل عن ذلك ولا المسؤول في هذه الرواية وقد روى إسماعيل بن جعفر كما سيأتي بعد خمسة أبواب عن حميد وفيه فقلت: لأنس ما زهوها قال: تحمر وفي رواية مسلم من هذا الوجه فقلت: لأنس وكذلك رواه أحمد عن يحيى القطان عن حميد لكن قال قيل لأنس رضي الله عنه.

87 - باب: إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ

قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ

(باب) بالتونين (إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ) أي: آفة، (فَهُوَ) أي: ذلك الضرر الناشئ من إصابة العاهة (مِنَ الْبَائِعِ) أي: من مال البائع وهذا يدل على أن البُخَارِيَّ جنح إلى صحة البيع قبل بدو الصلاح لأنه

(1) قال الكاندهلوي: قال الحافظ: جنح البخاري في هذه الترجمة إلى صحة البيع وإن لم يد صلاحها لكنه جعله قبل الصلاح من ضمان البائع، ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك متابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب، اهـ.
وكتب شيخ مشايخنا مولانا أحمد علي المحدث السهارةفوري نور الله مرقده في هامش =

2198 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ : أَخْبَرَنَا مَالِكٌ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ ، فَقِيلَ لَهُ : وَمَا تُزْهِي ؟

جعله قبل الصلاح من ضمان البائع ومقتضاه أنه إذا لم يفسد فالبيع صحيح وهو في ذلك تابع للزهري كما أورده عنه في آخر الباب.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ : (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام ، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل ، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ) بضم المثناة الفوقية من الإزهاء قَالَ الْخَطَّابِيُّ هذه الرواية هي الصواب ولا يقال في النخل تزهو إنما يقال تزهى لا غير ورد عليه غيره وأثبت ما نفاه فَقَالَ زها إذا طال واكمل وأزهى إذا احمر واصفر.

(فَقِيلَ لَهُ : وَمَا تُزْهِي) لم يسم السائل في هذه الرواية ولا المسؤول أيضًا وقد رواه النَّسَائِيُّ من طريق عبد الرحمن بن القاسم عن مالك بلفظ : قيل يَا رَسُولَ اللَّهِ وما تزهى قال : حتى تحمر وهكذا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ من طريق يَحْيَى

البخاري قوله : أرايت إن منع الله الثمرة إلخ فيه الترجمة لأن الثمرة إذا أصابتها عاهة ولم يقبضها المشتري تكون من ضمان البائع فإذا قبضها فهو من مال المشتري ، وبه قال جمهور السلف والثوري وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وغيرهم ، هذا ما قاله العيني ، وقال ابن حجر : واستدل بهذا على وضع الجوائح في الثمر يشتري بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائحة فقال مالك : يضع عنه الثلث ، وقال أحمد وأبو عبيد يضع الجميع ، وقال الشافعي والكوفيون لا يرجع على البائع بشيء وقالوا إنما ورد وضع الجائحة فيما إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قيد به في حديث أنس ، واستدل الطحاوي بحديث أبي سعيد أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي ﷺ : «تصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك» ، أخرجه مسلم وأصحاب السنن ، قال فلما لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعته ولم يؤخذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومها ، والله أعلم ، اهـ.

قلت : وبسط الكلام على ذلك أيضًا في الأوجز في باب الجائحة في بيع الثمار والزرع ، وذكر فيه أربعة أبحاث في ذلك ، الأول : في المراد بالجائحة ، الثاني هل يؤثر الجائحة في البيع أم لا؟ قال الموفق : ما يهلكه الجائحة من الثمار من ضمان البائع ، وبه قال أكثر أهل المدينة ومنهم مالك وبه قال الشافعي في القديم ، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد هو من ضمان المشتري ، والثالث في مقدار الجائحة المؤثرة ، والرابع في المبيعات التي تؤثر فيها الجائحة.

قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ، فَقَالَ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟

ابن أيوب وأبو عوانة من طريق سليمان بن بلال كلاهما عن حميد وظاهره الرفع.

ورواه إِسْمَاعِيلُ بن جعفر وغيره عن حميد مَوْقُوفًا على أَنَسٍ رضي الله عنه كما مضى في الباب السابق ثم لفظ: وما تزهى يقرأ بفتح الياء على الحكاية وبسكونها ويحتمل أن يقال وضع الفعل موضع المصدر أي: وما الإزهاه كقوله (1):

وَقَالُوا مَا تَشَاءُ فَقُلْتُ أَلْهُو إِلَى الْإِضْبَاحِ أَثَرُ ذَوِي أَسِيرٍ
(قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ، فَقَالَ) أي: رسول الله ﷺ ويروى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(أَرَأَيْتَ) أي: أَخْبَرَنِي قَالَ أَهْلُ الْبَلَاغَةِ: هو من باب الكناية حيث أطلق اللزوم وأراد اللزوم إذ الإخبار مستلزم للرؤية غالبًا ومن إطلاق أحد نوعي الطلب على الآخر حيث استفهم وأراد الأمر.

(إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟) إذا تلف الثمر لأنه إذا تلف الثمر لا يبقى للمشتري في مقابله ما دفع شيء فيكون أخذ البائع بالباطل ويروى بم يستحل أحدكم مال أخيه وفيه إجراء الحكم على الغالب لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن وعدم تطرقه إلى ما لم يبد صلاحه ممكن أيضًا فأينط الحكم في الحالين بالغالب ثم قوله فقال: إذا منع الله إلى آخره هكذا صرح مالك برفعه وتابعه مُحَمَّدُ بن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة.

وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه وبذلك جزم ابن أبي حاتم في العلل عَنْ أَبِيهِ وَأَبِي زُرْعَةَ وَالْخَطَّاءِ فِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عِبَادٍ فَقَدْ رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمْزَةَ عَنْ الدَّرَاوَرْدِيِّ كِرَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ الْآتِي ذَكَرَهَا وَرَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَبِشْرُ بْنُ الْمَفْضَلِ عَنْ حَمِيدٍ فَقَالَ: فِيهِ قَالَ أَفْرَأَيْتَ إِلَى آخِرِهِ قَالَ: فَلَا أَدْرِي أَنَسَ قَالَ: بِمَ يَسْتَحِلُّ أَوْ حَدَّثَ بِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ فِي الْمَدْرَجِ وَرَوَاهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حَمِيدٍ فَعَطَفَهُ عَلَى كَلَامِ أَنَسَ

(1) أراد: (اللَّهُو) فوضع الهم موضع لدلالة الفعل على مصدره. ومثله قولك لمن قال لك: ما يصنع زيد: يصلي أو يقرأ أي: الصلاة أو القراءة.

في تفسير قوله تُزْهِي فظاهره الوقف وأُخْرِجَهُ الجوزقي من طريق يزيد بن هارون والخطيب من طريق أبي خالد الأحمر كلاهما عن حميد بلفظ قَالَ أَنَسُ : «أَرَأَيْتَ أَنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ» الحديث ورواه ابن المبارك وهشيم كما تقدم آنفاً عن حميد فلم يذكر هذا القدر المختلف فيه وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك.

وقال الحافظ العسقلاني : وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مَرْفُوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقد روى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ما يقوي رواية الرفع في حديث أنس رضي الله عنه ولفظه قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فَأَصَابَهُ عَاهَةٌ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا بِمِ تَأْخُذُ مَالِ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ» .

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من قوله إذا منع الله إلى آخره فإن الثمرة إذا أصابها آفة ولم يقبضها المشتري يكون من ضمان البائع فإذا قبضها المشتري فهو من مال المشتري وفي هذا الباب أقوال للعلماء وتفصيل :

فَقَالَ ابن قدامة في المغني : الكلام في هذه المسألة على ثلاثة أوجه :

الأول : أن ما تهلكه الجائحة من الثمار من ضمان البائع في الجملة وبهذا قَالَ أكثر أهل المدينة منهم يَحْيَى بن سعيد الأَنْصَارِيُّ ومالك وأبو عبيد وجماعة من أهل الحديث .

الثاني : أن الجائحة كل آفة لا صنع للآدمي فيها كالريح والبرد والحرارة والجراد .

الثالث : أن ظاهر المذهب أنه لا فرق بين قليل الجائحة وكثيرها إلا أن ما جرت العادة بتلف مثله كالشيء اليسير الذي لا ينضبط فلا يلتفت إليه .

وَقَالَ أَحْمَدُ : إني لا أقول في عشر تمرات وعشرين ثمرة ولا أدري ما الثلث ولكن إذا كانت جائحة فوق الثلث أو الربع أو الخمس يوضع وعنه رواية أخرى أن ما كان دون الثلث فهو من ضمان المشتري وبه قَالَ مالك وَالشَّافِعِيُّ في القديم

2199 - قَالَ اللَّيْثُ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ ثَمَرًا قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ، كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ

لأنه لا بد أن يأكل الطائر منها وينثر الريح ويسقط منها فلم يكن بد من ضابط واحد فاصل بين هذا وبين الجائحة والثلث قد رأينا الشرع اعتبره في مواضع منها الوصية وعطايا المريض إذا ثبت هذا فإذا تلف شيء له قدر خارج عن العادة وضع من الثمن بقدر الذاهب فإن تلف الجميع بطل العقد ويرجع المشتري بجميع الثمن وإن تلف البعض وكان الثلث فما زاد وضع بقسطه من الثمن وإن كان دونه لم يرجع بشيء وإن اختلفا في الجائحة أو في قدر ما أتلفت فالقول قول البائع لأن الأصل السلامة، انتهى.

وقال جمهور السلف والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والشافعي في الجديد وأبو جعفر الطبري وداود وأصحابه: ما ذهب من الثمر المبيع الذي أصابته جائحة من شيء سواء كان قليلاً أو كثيراً بعد قبض المشتري إياه فهو ذاهب من مال المشتري والذي ذهب في يد البائع قبل قبض المشتري فذاك يبطل الثمن عن المشتري.

وقد استدلل الطحاوي بحديث أبي سعيد رضي الله عنه أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي ﷺ: «تصدقوا عليه» فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال: جذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن.

قال: فلما لم يبطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم باعته ولم يؤخذ منهم الثمن المتقدم دل على أن الأمر بوضع الجوائح ليس على عمومها، والله أعلم.

(قَالَ اللَّيْثُ) أي: ابن سعد: (حَدَّثَنِي يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابِ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ (قَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ) أي: اشترى (ثَمَرًا) بالمثلثة (قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ) أي: آفة (كَانَ مَا أَصَابَهُ عَلَى رَبِّهِ) أي: واقعاً على صاحبه وهو بائعه محسوب عليه وفهم من هذا أن الزُّهْرِيَّ أطلق كلامه ولم يفصل هل كان حصول العاهة قبل قبض المشتري أو بعده فمذهب الحنفية بالتفصيل كما مرَّ آنفاً وقبض المشتري الثمار في رؤوس النخيل يكون بالتخية بأن يخلي البائع بين المشتري وبينها وإمكانه إياه منها.

أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «لَا تَتْبَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالثَّمَرِ».

88 - بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

2200 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، فَرَهْنَهُ دِرْعَةً».

(أَخْبَرَنِي) أي: قَالَ الزهري: أَخْبَرَنِي (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) عَنْ أَبِيهِ، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: لَا تَتْبَاعُوا الثَّمَرَ) بالمثلثة (حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَلَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ) بالمثلثة (بِالثَّمَرِ) بالمشناة الفوقية وقد مر هذا الحديث في أول باب بيع المزبنة وقد مر الكلام فيه أيضًا والغرض من ذكره هنا ذكر استنباط الزهري للحكم المترجم به من الحديث فكأنه استنبطه من عموم النهي والله أعلم وَقَالَ الكرمانى: هذا عام خصص بالعرايا، انتهى.

وقد مر فيما مضى أن هذا العام على عموميه وأن بيع العرايا حكم مستقل بذاته لا يحتاج إلى شيء ليخرج منه والله أعلم وهذا التعليق وصله الذهلي في الزهريات.

88 - بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

(بَابُ شِرَاءِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ).

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: ذَكَرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ) أي: النَّخَعِيِّ خال الأسود بن يزيد (الرَّهْنِ فِي السَّلَفِ) أي: السلم، (فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، فَرَهْنَهُ دِرْعَةً»).

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد مضى هذا الحديث في باب شراء النَّبِيِّ ﷺ بالنسيئة وقد مر الكلام فيه هناك مستقصى.

89 - باب: إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ⁽¹⁾

2201، 2202- حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

89 - باب: إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ

(باب) بالتونين (إِذَا أَرَادَ بَيْعَ تَمْرٍ بِتَمْرٍ) كلاهما بالمشناة الفوقية وسكون الميم (خَيْرٌ مِنْهُ) صفة التمر الثاني وجواب إذا محذوف أي: ماذا يصنع حتى يسلم من الربا.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد، (عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ سُهَيْلِ) مصغر سهل ضد الصعب (ابن عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن عوف الزُّهْرِيُّ المدني القريشي يكنى أبا وهب ويقال أَبُو مُحَمَّدٍ وقد صحف بعضهم فضبط عبد المجيد بالحاء المهملة ثم الميم من الحمد وسيأتي ذكر ذلك في الوكالة إن شاء الله تعالى.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ) وفي رواية سليمان بن بلال عن عبد المجيد أنه سمع سعيد بن المسيب أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِعْتَصَامِ وفي هذه الرواية أَيْضًا أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَاهُ قَالَ: ابن عبد البر ذكر أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَوْجَدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا لِعَبْدِ الْمَجِيدِ وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ

(1) قال الحافظ: أي ما يصنع ليسلم من الربا، اهـ.

وقال العيني: أي إذا أراد بيع تمر خير من ثمره وكلاهما بالتاء المشناة من فوق وسكون الميم، وجواب إذا محذوف تقديره ماذا يصنع حتى يسلم من الربا، قال ابن عبد البر ذكر أبي هُرَيْرَةَ لَا يَوْجَدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ إِلَّا لِعَبْدِ الْمَجِيدِ، وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَحْدَهُ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْهُ، اهـ. وقوله استعمل رجلًا قيل هو سواد بن غزية، وقيل مالك بن صعصعة ذكره الخطيب قاله العيني تبعًا للكرمانى إذ ذكرهما بلفظ قيل، وقال الحافظ: أخرجه أبو عوانة والدارقطني من طريق الدراوردي عن عبد المجيد فسماه سواد بن غزية بفتح السين المهملة وتخفيف الواو في آخره دال مهملة، وغزية بغين معجمة وزاي وتحتانية ثقيلة بوزن عطية، وسيأتي ذكر ذلك في المغازي في غزوة خيبر، اهـ. ولم يتعرض الحافظ رحمه الله لذكر مالك وتبعه القسطلاني في ذكر سواد فقط.

اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ، فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيْبٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»، قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ

أَبِي سَعِيدٍ عَنْهُ وَرَوَاهُ قَتَادَةُ أَخْرَجَهَا النَّسَائِيُّ ابْنُ حَبَانَ مِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْهُ وَلَكِنْ سِيَاقُهُ مَغَايِرَ لِسِيَاقِ قِصَّةِ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَسِيَاقُ قَتَادَةَ يَشْبَهُ سِيَاقَ عَقْبَةَ بْنِ عَبْدِ الْغَافِرِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَمَا سَيَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي الْوَكَاةِ.

(اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرَ) وَفِي رَوَايَةٍ: سَلِيمَانُ بْنُ بِلَالٍ بَعَثَ أَخَاهُ بَنِي عَدِيٍّ مِنَ الْأَنْصَارِ إِلَى خَيْبَرَ فَأَمَرَهُ عَلَيْهَا وَأَخْرَجَهُ أَبُو عَوَانَةَ وَالدَّارِقُطْنِي مِنْ طَرِيقِ الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ عَبْدِ الْمَجِيدِ فَسَمَاهُ سَوَادُ بْنُ غَزِيَّةٍ وَهُوَ بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْوَاوِ وَفِي آخِرِهِ دَالٌ مَهْمَلَةٌ وَغَزِيَّةٌ بَغِينٌ مَعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ وَزَايٌ مَكْسُورَةٌ وَمِثْلُهَا تَحْتِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ عَلَى وَزْنِ عَطِيَّةٍ هُوَ ابْنُ وَهْبٍ حَلِيفُ الْأَنْصَارِ بِدْرِي وَهُوَ الَّذِي أَسْرَى يَوْمَئِذٍ خَالِدَ بْنَ هِشَامٍ وَقِيلَ ذَلِكَ الرَّجُلُ هُوَ مَالِكُ بْنُ صَعْصَعَةَ.

(فَجَاءَهُ بِتَمْرِ جَنِيْبٍ) بِجِيمٍ مَفْتُوحَةٌ وَنُونٌ وَتَحْتَانِيَّةٌ وَمَوْحِدَةٌ عَلَى وَزْنِ عَظِيمٍ .
قَالَ مَالِكٌ: هُوَ الْكَبْسُ .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: هُوَ الطَّيْبُ وَقِيلَ الصَّلْبُ وَقِيلَ الَّذِي أَخْرَجَ مِنْهُ حَشْفَةٌ وَرْدِيَّةٌ .

وَقَالَ التَّيْمِيُّ: هُوَ تَمْرٌ غَرِيبٌ غَيْرُ الَّذِي كَانُوا يَعْبُدُونَهُ .
وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي لَا يَخْتَلُطُ بغيرِهِ .

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: هُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّمْرِ وَهُوَ أَجْوَدُ تَمُورِهِمْ وَهُوَ بِخِلَافِ الْجَمْعِ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْمِيمِ وَهُوَ كُلُّ لَوْنٍ مِنَ النَّخْلِ لَا يَعْرِفُ اسْمُهُ .
وَقِيلَ: هُوَ تَمْرٌ مُخْتَلَطٌ مِنْ أَنْوَاعٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَلَيْسَ مَرْغُوبًا فِيهِ وَلَا يَخْلُطُ إِلَّا لِرَدَائِهِ .

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَكُلْ تَمْرَ خَيْبَرَ هَكَذَا؟»)، قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ) فِي رَوَايَةِ سَلِيمَانَ: بِالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَمْعِ .

(وَالصَّاعَيْنِ) الْمُرَادُ غَيْرُ الصَّاعَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ وَكَوْنُ الْمَعْرِفَةِ الْمَعَادَةِ عَيْنِ الْأَوَّلِ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ عَلَى الْمَغَايِرَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَقَّى الْمُلُوكَ مَنِ تَشَاءُ﴾ [آل عمران: 26] الْآيَةُ فَإِنَّهُ غَيْرُ الْأَوَّلِ أَي: بِالثَّلَاثِ وَالصَّاعَيْنِ مِنَ الْجَنِيْبِ

بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَفْعَلْ، بَعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا».

(بِالثَّلَاثَةِ) كذا في رواية القابسي بالتاء، وفي رواية الأكثرين بالثلث بلا تاء وكلاهما جائزان لأن الصاع يذكر ويؤنث.

(فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ) وفي رواية سليمان ولكن مثلاً بمثل أي: بَعِ المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان أي: في بيع ما يوزن من المقتات بمثله.

(بَعِ الْجَمْعَ⁽¹⁾ بِالدَّرَاهِمِ، ثُمَّ ابْتَغِ أَي: ثُمَّ اشْتَرِ (بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا) أمره ﷺ بذلك ليكون صفتين فلا يدخله الربا وبهذا يطابق الحديث الترجمة كما لا يخفى.

قَالَ ابن عبد البر: كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو أمر مجمع عليه لا خلاف بين أهل العلم فيه كل يقول على أصله أن كل ما دخله الربا في الجنس الواحد من جهة التفاضل والزيادة لم يجز فيه الزيادة لا في كيل ولا في وزن والكيل والوزن فيه سواء عندهم ولكن ما كان أصله الكيل لا يباع إلا كيلاً وما كان أصله الوزن لا يباع إلا وزناً ثم ما كان أصله الكيل، فإن بعضهم يجيز فيه الوزن ويقول إن المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء لكن الجمهور كرهوا ذلك وما كان أصله الوزن فلا يجوز أن يباع كيلاً عند جميعهم لأن المماثلة لا تدرك بالكيل إلا فيما كان مكيلاً وأجمعوا أن الذهب والورق والنحاس وما أشبهه لا يجوز بيع شيء من هذا كله كيلاً بكيل بوجه من الوجوه وأجمعوا أيضاً على أن التمر كله على اختلاف أنواعه جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل في البيع والمعاوضة سواء جيدة وردية في ذلك وكذلك البر والزبيب وكل طعام مكيل هذا حكم الطعام المقتات عند مالك.

وعند الشافعي: الطعام كله مقتاتاً أو غير مقتات.

وعند الكوفيين: الطعام المكيل والموزون دون غيره وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع الطعام من رجل نقداً ويبتاع منه بذلك طعاماً قبل الافتراق

(1) أي: بَعِ التمر الذي يقال له الجمع.

وبعده لأنه ﷺ لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبتاعه من غيره وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأبي ثور ولا يجوز هذا عند مالك .

وَقَالَ ابن بطال : وزعم قوم أن بيع العامل الصاعين بالصاع كان قبل نزول آية الربا وقبل إخبارهم بتحريم التفاضل في ذلك فلذلك لم يأمره بفسخه قَالَ وهذه غفلة لأنه ﷺ قَالَ : «في غنائم خيبر للسعديين أرييتما فردًا وفتح خيبر كان مقدمًا على ما كان بعد ذلك مما وقع في تمرها وجميع أمرها» .

قَالَ ابن عبد البر : وأما سكوت من سكت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع وقد ورد الفسخ من طريق أخرى يشير إلى ما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد رضي الله عنه نحو هذه القصة فقال : هذا الربا فردوه قال : ويحتمل تعدد القصة وأن القصة التي لم يقع فيها الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل ، والله أعلم .

وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلمه وقد احتج بعض الشافعية بهذا الحديث على جواز بيع العينة يعني الحيلة التي يعملها بعضهم توصلًا إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطي رجلًا مائة درهم بمائتين فيبيعه ثوبًا بمائتين ثم يشتري منه بمائة قال : وذلك لأن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ له : «بيع هذا واشتر بثمانه من هذا» ولم يفرق بين أن يشتري من المشتري ومن غيره فدل على أنه لا فرق .

وقال النووي : وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وأبي حنيفة وآخرين .
وَقَالَ مالك : وَأَحْمَدُ هو حرام .

وتعقب على ذلك الاستدلال بأن الحديث مطلق والمطلق لا يشمل ولكن يشيع فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به فيما عداها ولا يصح الاستدلال بها على جواز الشراء ممن باعه تلك بعينها .

وقيل : إن وجه الاستدلال به لذلك من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه .

وَقَالَ القرطبي : استدل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع لأن بعض صور هذا البيع يؤدي إلى بيع التمر بالتمر متفاضلاً ويكون الثمن لغواً قال : ولا

حجة في هذا الحديث لأنه لم ينص على جواز شراء التمر الثاني ممن باعه التمر الأول ولا تناوله ظاهر السياق بعمومه بل بإطلاقه والمطلق يحتمل التقييد إجمالاً بوصف الاستفسار وإذا كان كذلك فتقييده بأدنى دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فليكن هذه الصورة ممنوعة.

واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن عمر رضي الله عنه خطب فقال: إن الدرهم بالدرهم سواء بسواء يداً بيد فقال له ابن عوف: فنعطي الجنيب ونأخذ غيره قال: لا ولكن ابتع بهذا عرضاً فإذا قبضته وكان فيه نية فاهضم ما شئت وخذ أي: نقد شئت.

واستدل أيضاً بالاتفاق على أن من باع السلعة التي اشتراها ممن اشتراها منه بعد مدة فالبيع صحيح فلا فرق بين التعجيل في ذلك والتأجيل فدل على أن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإن تشارطا على ذلك في نفس العقد فهو باطل أو قبله ثم وقع العقد بغير شرط فهو صحيح ولا يخفى الورع.

وقال بعضهم: ولا يضر إرادة الشراء إذا كان بغير شرط وهو كمن أراد أن يزني بامرأة ثم عدل عن ذلك فخطبها وتزوجها فإنه عدل عن الحرام إلى الحلال بكلمة الله التي أباحها وكذلك البيع والله تعالى أعلم.

وفي الحديث: حجة على من يقول إن بيع الربا جائز بأصله من حيث إنه بيع ممنوع بوصفه من حيث إنه ربا فعلى هذا يسقط الربا ويصح البيع.

قال القرطبي: ولو كان كذلك لما رد النبي ﷺ هذه الصفقة ولا أمره برد الزيادة على الصاع.

وفي الحديث: جواز اختيار الطيب من الطعام.

قال ابن الجوزي: وفي التخيير له ﷺ: التمر الطيب وإقرارهم عليه دليل على جواز الفرق بالنفس لحقها وترك التضييق على النفس وهو عكس ما يصنعه جهال المتزهدين من حملهم على أنفسهم ما لا تطيق جهلاً منهم بالسنة.

وفيه: جواز الوكالة بالبيع وغيره وفيه أن المبيوع الفاسدة ترد، والله تعالى أعلم.

90 - بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، أَوْ أَرْضًا مَرْزُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ⁽¹⁾

90 - بَابُ مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، أَوْ أَرْضًا مَرْزُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ

(بَابُ) حَكَمَ (مَنْ بَاعَ نَخْلًا) النخل اسم جنس يذكر ويؤنث الجمع نخيل (قَدْ أُبْرِتْ) بضم الهمزة وكسر الموحدة المخففة على المشهور أو المشددة والراء مفتوحة: قال القرطبي: يقال: أُبْرِتُ النخلُ أُبره بضم الباء، نحو: أَكَلْتُهُ أَكَلُهُ، ويقال بكسر الباء أيضًا فهو مأبُور وأَبَار كل تمر بحسبه وبما جرت عادتهم فيه بما يثبت ثمره ويعقدها.

وقال النووي: أَبْرَتْهُ أَبرُهُ أَبرَةً وَأَبْرًا بالتخفيف كَأَكَلْتُهُ أَكَلَهُ أَكْلًا، وَأَبْرَتْهُ بالتشديد أُؤْبِرُهُ تَأْبِيرًا، نحو: عَلِمْتُهُ أَعْلَمْتُهُ تَعْلِيمًا، والتأبير هو التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الأنثى ليذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر والحكم مستمر بمجرد التشقيق سواء حطه فيه شيء أم لا ولو تأبرت بنفسها أي: تشقت فحكمها في البيع حكم المؤبرة بفعل الأدمي وقد يعبر بالتأبير عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء.

(أَوْ) بَاعَ (أَرْضًا) مِنْ (مَرْزُوعَةٍ) وَقَوْلُهُ: (أَوْ بِإِجَارَةٍ) عطف على باع بتقدير

(1) قال الكاندهلوي: قال الحافظ: قوله: أو بإجارة أي: أخذ شيئًا مما ذكر بإجارة، قال الكرمانى قوله أو بإجارة فإن قلت علام عطف؟ قلت: على باع بتقدير فعل مقدر وهو نحو أخذ بإجارة، اهـ.

قال الحافظ: وقوله أبرت بضم الهمزة وكسر الموحدة مخففة على المشهور ومشددة والراء مفتوحة يقال: أبرت النخل أبره أبرًا بوزن أكلت الشيء أكله أَكْلًا، ويقال أبرته بالتشديد أُؤْبِرُهُ تَأْبِيرًا والتأبير التشقيق والتلقيح ومعناه شق طلع النخلة الأنثى ليذر فيه شيء من طلع النخلة الذكر، والحكم مستمر بمجرد التشقيق ولو لم يضع فيه شيئًا، وروى مسلم من حديث طلحة قال: مررت مع رسول الله ﷺ يقوم على رؤوس النخل فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قالوا: يلحقونه يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح، الحديث، وضبطه السندي بضم الهمزة وتشديد الموحدة، قال العيني: وإبار كل ثمر بحسبه وبما جرت عادتهم فيه بما يثبت ثمره ويعقده، وقد يعبر بالتأبير عن ظهور الثمرة وعن انعقادها وإن لم يفعل فيها شيء، اهـ.

وفي الأوجز قال الموفق: أصل الإبار عند أهل العلم التلقيح، وقال ابن عبد البر إلا أنه لا يكون حتى يتشقق الطلع وتظهر الثمرة فحين به عن ظهور الثمرة للزومه به والحكم متعلق بالظهور دون نفس التلقيح بغير اختلاف بين العلماء، قال القاضي: قد يتشقق الطلع بنفسه فيظهر وقد يشق =

فعل أي: أو أخذ بإجارة ولم يصرح بالحكم اكتفاء بما في الحديث وهو أن

الصعاد فيظهر وأيهما كان فهو التأبير المراد ههنا، وفي المحلى العادة تأبير البعض والباقي ينشق بنفسه وهبت. ربح الذكور إليه، وقد لا يؤثر شيء وينشق الكل، اهـ ما في الأوجز.

وقال العيني: فإن قلت للترجمة ثلاثة أجزاء، الأول: بيع النخل المؤبرة، والثاني: بيع الأرض المزروعة، والثالث: الإجارة، فأين مطابقة الحديث لهذه الأجزاء؟ قلت: قوله نخل بيعت قد أبرت مطابق للجزء الأول، وقوله والحرث هو الزرع مطابق للجزء الثاني فللزراع للبائع إذا باع الأرض المزروعة ويفهم منه أنه إذا أجر أرضه وفيها زرع فالزرع له، وإن كانت الإجارة فاسدة عندنا في ظاهر الرواية وهذا مطابق للجزء الثالث، ولم أر أحدًا من الشراح قد تنبه لهذا مع دعوى بعضهم الدعاوى العريضة في هذا الفن، اهـ.

قلت: وذكر في الأوجز في الحديث سبعة أبحاث، الأول ما قال الموفق: إن البيع متى وقع على نخل مثمرة مؤبرة ولم يشترط الثمرة فهي للبائع وإن كانت غير مؤبرة فهي للمشتري، وبهذا قال مالك والشافعي، وقال ابن أبي ليلى هي للمشتري في الحالين لأنها متصلة بالأصل اتصال خلقة فكانت تابعة له كالأغصان، وقال أبو حنيفة والأوزاعي: هي للبائع في الحالين لأن هذا نماء له حد فلم يتبع أصله في البيع كالزرع في الأرض، الثاني متى اشترطها أحد المتابعين فهي له مؤبرة كانت أو غير مؤبرة، وقال مالك رحمه الله إن اشترطها المشتري بعد التأبير جاز وإن اشترطها البائع قبل التأبير لم يجز، الثالث ما في المنتقى: إذا اشترطها المبتاع فيكون له حينئذ بمقتضى الشرط ولا نعلم في جواز ذلك خلافًا إذا ابتاعها بغير الطعام والشراب، فإن ابتاعها بطعام أو شراب فالمشهور في المذهب أن ذلك لا يجوز أبرت الثمرة أو لم تؤثر إلا أن يجدها قبل أن يفترق، الرابع ما في المغني: إن اشترط أحدهما جزءًا من الثمرة معلومًا كان ذلك كاشتراطها جميعًا في الجواز في قول جمهور الفقهاء، وقال ابن القاسم: لا يجوز اشتراط بعضها لأن الخبر إنما ورد باشتراط جميعها، وعزا الباجي قول ابن القاسم إلى مالك رحمه الله، الخامس ما في المغني أن الثمرة إذا بقيت للبائع فله تركها في الشجر إلى أوان الجزاز، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة يلزمه قطعها وتفريق النخل فيها، والسادس: ما قال العيني استدل بالحديث على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر، وقالت الشافعية: لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع، للبائع ونص أحمد على أن الذي يؤثر للبائع والذي لم يؤثر للمشتري، وجعلت المالكية الحكم للأغلب، وفيه روايات أخر عن المالكية، السابع: ما قال العيني استدل به الطحاوي على جواز بيع الثمرة على رؤوس النخل قبل بدو صلاحها لأنه ﷺ جعل فيه ثمر النخل للبائع عند عدم اشتراط المشتري فإذا اشترط المشتري ذلك يكون له ويكون المشتري مشتريًا لها أيضًا، اهـ ملخصًا من الأوجز.

وبسط فيه الكلام على هذه الأبحاث وعلى الدلائل أيضًا، وهذا البحث السابع يوافق رأي البخاري كما تقدم قريبًا في باب إذا باع الثمار إلخ، وكتب الشيخ في الكوكب في باب كراهية بيع الثمرة قبل أن يبدو صلاحها هذا إذا كان مقصوده الثمرة الصالحة، وأما إذا قصد غير الصالحة كما هو الآن أي: وقت البيع فلا كراهة إلا أنه ليس له أن يتركه على الشجر وذلك =

2203 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ، يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ: «أَيُّمَا نَخْلٍ

ثَمَرْتَهَا لِلَّذِي أَبْرَهَا.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (وَقَالَ لِي إِبْرَاهِيمُ) هُوَ ابْنُ مُوسَى الرَّازِي عَلَى مَا قَالَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي.

وقيل: هو ابن يوسف بن يزيد بن زاذان الفراء كما في التلويح.
وقال المزي: هو إبراهيم بن المنذر إذا قالت حذام فصّدّقوها وإنما لم يقل حدّثني لأنه ذكره على سبيل المحاورة والمذاكرة وقد تقدم غير مرة أن قول البخاري عن شيوخه بهذه الصيغة يدل على أنه أخذه منهم في حالة المذاكرة.
(أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هُوَ ابْنُ يُوْسُفَ الصنعاني أَبُو عبد الرحمن.

وَقَالَ المزي: هُوَ هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ عَكْرَمَةَ بْنِ خَالِدِ الْقَاصِ الْقُرَشِيِّ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جُرَيْجٍ، (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ بَضْمِ الْمِيمِ وَاسْمُهُ زَهِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (يُخْبِرُ عَنْ نَافِعٍ، مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ: أَيُّمَا نَخْلٍ نَخَلْنَا) كَلِمَةُ أَبِي تَجِيءُ لِمَعَانٍ خَمْسَةً أَحَدُهَا الشَّرْطُ نَحْوُ: «أَيُّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ» [الإسراء: 110] وهنا كذلك فلذلك دخلت الفاء في جوابها وهو قوله: فالثمر للذي أبرها وذكر النخل ليس ب قيد وإنما ذكر لأجل أن سبب ورود الحديث كان في النخل وهو الظاهر أو لأن الغالب في أشجارهم النخل وفي معناه كل تمر بارز يرى في الشجرة كالعنب والتفاح إذا بيع أصول الشجر لم يدخل هذه الثمار في بيعها إلا أن يشترطه المبتاع.

= لأن المشتري لعله قصد به منفعة غير الأكل، وقوله: كرهوا بيع الثمار إلخ أي: إذا كان المبيع هي الثمار لا كما هو الآن وإن كان المبيع هو الذي ليس بصالح لأكل الأناسي وقصده المشتري كذلك فلا كراهة حيثئذ إلا أنه يؤمر بجذاذه الآن ولا يأباه لفظ الحديث بل فيه إشارة إلى ذلك إذ المنهي بيع العنب والحب وأنه لم يبيع الحب ولا العنب وإنما باع غيرهما، وما أفاده الشيخ قدس سره من التفصيل المذكور صرح به محمد في موطئه إذ قال لا ينبغي أن يبلغ شيء من الثمار على أن يترك في النخل حتى يبلغ، فإذا لم يحمر أو لم يصفر أو كان أخضر وكان كفى فلا خير في شرائه على أن يترك حتى يبلغ، ولا بأس بشرائه على أن يقطع وكذلك بلغنا عن الحسن البصري أنه قال: لا بأس ببيع الكفري على أن يقطع وبهذا نأخذ، اهـ.

بِيعَتْ، قَدْ أُبْرَتْ لَمْ يُذَكَّرِ الثَّمَرُ، فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أُبْرَهَا، وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ، وَالْحَرْثُ»،

(بِيعَتْ) بكسر الباء على البناء للمفعول.

(قَدْ أُبْرَتْ) على البناء للمفعول أيضًا وقعت حالًا والجملة الأولى صفة وكذلك قوله: (لَمْ يُذَكَّرِ الثَّمَرُ) جملة حالية قيد بها لأنه إذا ذكر الثمر لأحد من المتعاقدين فهو له بمقتضى الشرط (فَالثَّمَرُ لِلَّذِي أُبْرَهَا وَكَذَلِكَ الْعَبْدُ) يحتمل وجهين أحدهما إذا بيعت الأم الحامل ولها ولد رقيق منفصل فهو للبائع وإن كان جنينًا لم يظهر فهو للمشتري وهذا المعنى هو المناسب للثمر والحرث كما لا يخفى والثاني: إذا بيع العبد وله مال على مذهب من يقول إنه مالك فإنه للبائع ويشير بذلك إلى ما رواه مسلم من طريق اللَيْث عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ ابْتَاعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرِ فُتْمَرَتَهَا لِلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ ابْتَاعَ عَبْدًا فَمَالَهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ».

وقال محيي السنة: إضافة المال إلى العبد مجاز كما يضاف السرج إلى القوس يدلّ عليه أنه قال: فما له للذي باعه، أضاف المال إليه وإلى البائع في حالة واحدة لا يصح أن يكون لهما فالإضافة إلى العبد مجاز أي: الاختصاص، وإلى المولى حقيقة أي: للملك؛ وصورة تشبيهه بالنخل من جهة الرواية في كل منهما.

وأما قوله: (وَالْحَرْثُ) أي: الزرع يعني أنه إذا باع الأرض المزروعة فالزرع للبائع فقد قَالَ الْقُرْطُبِيُّ كما تقدم آنفًا: إن إبار كل شيء بحسب ما جرت به العادة أنه إذا فعل فيه ثبت ثمره وانعقد وقد مر أيضًا أنه يعبر بالتأبير عن ظهور الثمرة وانعقادها وإن لم يفعل فيها شيء، والله أعلم.

وقال الخطابي: التأبير هو أن يوضع من طلع الفحل في طلع الأنثى ويكون ذلك بإذن الله تعالى صلاحها للتمر جعل رسول الله ﷺ الثمر ما دام مستمكناً في الطلع كالولد في بطن الحامل إذا بيعت كان الحمل تبعاً لها فإذا ظهر تميز حكمه عن والدته كذلك ثمر النخل وفي معناه كل ثمر بارز يروى في الشجر ومثله الزرع القائم في الأرض إذا بيعت الأرض هذا.

سَمِيَ لَهُ نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ.

(سَمِيَ لَهُ) أي: لابن جريج (نَافِعٌ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَ) أي: التمر والعبد والحرث وهو بتمامه موقوف على نافع لأن ابن جريج رواه عَنْ نَافِعٍ هَكَذَا مَوْقُوفًا.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الطَّرْقِيُّ: الصحيح من رواية نافع ما اقتصر عليه في هذا الحديث من التأييد خاصة ويريد بالحديث ما سيأتي موصولًا قَالَ وحديث العبد يعني من ابتاع عبدًا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع يذكره عَنْ ابْنِ عُمرَ عن عمر رضي الله عنهما قَالَ وقد رواه عَنْ نَافِعٍ عبد ربه بن سعيد وبكير بن الأشج فجمعنا بين الحديثين مثل رواية سالم وعكرمة بن خالد فإنهما روايا الحديثين جميعًا عن ابن عمر رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وَقَالَ أَبُو عمر: اتفق نافع وسالم عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما في رفع قصة النخل وأما قصة العبد فرفعها سالم ووقفها نافع على عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وَقَالَ البيهقي ونافع: ويروى حديث النخل عَنْ ابْنِ عُمرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وحديث العبد عَنْ ابْنِ عُمرَ عن عمر رضي الله عنهما مَوْقُوفًا.

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وحديث الحرث لم يروه غير ابن جريج والرواية الموصولة ذكرها مالك والليث كما تراه في هذا الباب الذي بعده ووصل مالك والليث وغيرهما عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ رضي الله عنهما قصة النخل دون غيرها واختلف عَنْ نَافِعٍ وسالم في رفع ما عدا النخل فرواه الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا في قصة النخل والعبد معًا وروى مالك والليث وأيوب وعبيد الله بن عمر وغيرهم عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ قصة النخل وعن ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما قصة العبد موقوفة كذلك أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ من طريق مالك بالإسنادين معًا وجزم مسلم والنسائي والدارقطني بترجيح رواية نافع المفصلة على رواية سالم.

ومال علي ابن المديني والبخاري وابن عبد البر إلى ترجيح رواية سالم، وروي عَنْ نَافِعٍ رفع القصتين أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ من طريق عبد ربه بن سعيد وهو وهم.

ومطابقة هذا الأثر للترجمة في قوله: نخل بيعت قد أبرت.

فإن قيل للترجمة ثلاثة أجزاء :

الأول : بيع النخلة المؤبرة .

الثاني : بيع الأرض المزروعة .

الثالث : الإجارة فأين مطابقة الأثر لهذه الأجزاء .

فالجواب : أن قوله نخل بيعت قد أبرت مطابق للجزء الأول وقوله والحرث مطابق للجزء الثاني فالزرع للبائع إذا باع الأرض المزروعة ويفهم منه أنه إذا أجر أرضه وفيها زرع فالزرع له وإن كانت الإجارة فاسدة عندنا في ظاهر الرواية .

وَقَالَ خَوَاهِرُ زَادَهُ : إن كان الزرع قد أدرك جازت الإجارة ويؤول الأجر بالحصاد والتسليم فعلى كل حال الزرع للمؤجر وبهذا يطابق الجزء الثالث أيضًا ورجال إسناد الأثر ما بين رازي وهو إِبْرَاهِيمَ وصنعاني وهو هشام قاضيها ومكي وهو ابن جريج وابن أبي مليكة ومدني وهو نافع والأثر من أفراد البخاري .

ثم إنه قد أخذ بظاهر هذا الأثر وبظاهر حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا المرفوع الذي يأتي عقيب هذا الأثر إن شاء الله تعالى مالك وَالشَّافِعِيُّ والليث وَأَحْمَدُ وإسحاق فقالوا : من باع نخلاً أبرت ولم يشترط ثمرته للمبتاع فالثمرة للبائع وهي في النخل متروكة إلى الجذاذ وعلى البائع السقي وعلى المشتري تخليته وما يكفيه من الماء وكذلك إذا باع الثمرة دون الأصل فعلى البائع التخلية وعلى المشتري السقي .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ : سواء أبر أو لم يؤبر هو للبائع وللمشتري أن يطالبه بقلعها عن النخل في الحال ولا يلزمه أن يصبر إلى الجذاذ فإن اشترط البائع في البيع ترك الثمرة إلى الجذاذ فالبيع فاسد .

قال أَبُو حَنِيفَةَ : تعليق الحكم بالإبار إما للتنبيه به على ما لم يؤبر أو لغير ذلك ولم يقصد به نفي الحكم عما سوى ذلك . وتلخيص مأخذ اختلافهم في الحديث أن أَبَا حَنِيفَةَ استعمل الحديث لفظًا ومعقولًا واستعمله مالك وَالشَّافِعِيُّ لفظًا ودلالة ولكن الشَّافِعِيُّ يستعمل دلالة من غير تخصيص . ويستعملها مالك مخصصة وبيان ذلك أن أَبَا حَنِيفَةَ جعل الثمرة للبائع في الحالين وكأنه رأى أن

ذكر الإبار تنبيه على ما قبل الإبار وهذا المعنى يسمى في الأصول معقول الخطاب واستعمله مالك وَالشَّافِعِيُّ على أن المسكوت عنه حكمه حكم المنطوق وهذا يسميه أهل الأصول دليل الخطاب وقول الثَّوْرِيِّ وأهل الظاهر وفقهاء أصحاب الحديث كقول الشَّافِعِيِّ وقول الأَوْزَاعِيِّ نحو قول أبي حنيفة.

وقال ابن أبي ليلى: سواء أبرت أو لم تؤبر الثمرة للمشتري اشترط أو لم يشترط.

قال أَبُو عمر: إنه خالف الحديث ورده جهلاً به ثم إن المَالِكِيَّةَ استدلت به على كون الثمرة مع الإطلاق للبائع بعد الإبار إلا أن يشترط وأنها قبل الإبار للمشتري كأنهم يرون أن ذكر الإبار هنا لتعليق الحكم عليه ليدل على أن ما عداه بخلافه.

وَقَالَ مالك: إذا لم يشترط المشتري الثمرة في شراء الأصل جاز له شراءها بعد شراء الأصل وهذا مشهور قوله وعنه أنه لا يجوز له إفرادها بالشراء ما لم تطب وهو قول الشافعي.

وقد استدلت به أشهب من المَالِكِيَّةِ على جواز اشتراط بعض الثمر وَقَالَ: يجوز لمن ابتاع نخلاً قد أبرت أن يشترط من الثمرة نصفها أو جزءاً منها وكذلك في مال العبد لأن ما جاز اشتراط جميعه جاز اشتراط بعضه وما لم يدخل الربا في جميعه فأحرى ألا يدخل في بعضه.

وقال ابن القاسم: لا يجوز لمبتاع النخل المؤبر أن يشترط منها جزءاً وإنما له أن يشترط جميعها أو لا يشترط شيئاً منها. وقد استدلت بهذا الأثر أصحابنا الْحَنَفِيَّةُ أن من باع رقيقاً وله مال فإن ماله لا يدخل في البيع ويكون للبائع إلا أن يشترط المبتاع.

وقد استدلت به أيضاً على أن المؤبر يخالف في الحكم غير المؤبر وقالت الشَّافِعِيَّةُ لو باع نخلة بعضها مؤبر وبعضها غير مؤبر فالجميع للبائع فإن باع نخلتين فكذلك بشرط اتحاد الصفة فإن أفرد فلكل حكمه ويشترط كونهما في بستان واحد فإن تعدد فلكل حكمه.

ونص أحمد: على أن الذي يؤبر للبائع والذي لا يؤبر للمشتري وجعلت المالكية الحكم للأغلب واختلفت الشافعية فيما لو باع نخلة وبقيت ثمرتها له ثم خرج طلع آخر من تلك النخلة فقال ابن أبي هريرة هو للمشتري لأنه ليس للبائع إلا ما وجد دون ما لم يوجد.

وقال الجمهور: هو للبائع لكونه من ثمره المؤبرة دون غيرها هذا.

وروى ابن أبي القاسم عن مالك أن من اشترى أرضاً مزروعة ولم يسنبل فالزراع للبائع إلا أن يشترط المشتري وإن وقع البيع والبذر لم ينته فهو للمبتاع بغير شرط. وروى ابن عبد الحكم عن مالك إن كان الزرع لقح أكثره ولقاحه أن يتحبب ويسنبل حتى لو يبس حينئذ لم يكن فساداً فهو للبائع إلا أن يشترط المشتري وإن كان لم يلحق فهو للمبتاع.

وإن وقع العقد على النخل أو على العبد خاصة ثم زاد شيئاً يلحق الثمرة والمال قال ابن القاسم إن كان بحضرة البائع وتقريره جاز وإلا فلا، وقال أشهب: يجوز في الثمرة ولا يجوز في مال العبد.

واستدل به الطحاوي أيضاً على جواز بيع الثمرة على رؤوس النخل قبل بدو صلاحها وذلك لأنه ﷺ جعل فيه ثمر النخل للبائع عند عدم اشتراط المشتري فإذا اشترط المشتري ذلك يكون له ويكون المشتري مشترياً لها أيضاً.

واعترض البيهقي عليه فقال إنه يستدل بالشيء في غير ما ورد فيه حتى إذا جاء ما ورد فيه استدل بغيره عليه لذلك فيستدل لجواز بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لحديث التأبير ولا يعمل بحديث التأبير بل لا فرق عنده في البيع قبل التأبير وبعده وإن الثمرة في ذلك للمشتري سواء شرطها البائع لنفسه أو لم يشرطها.

وقال العيني: ذهل البيهقي عن الدلالات الأربع للنصوص وهي عبارة النص وإشارته ودلالته واقتضاؤه وبهذه يكون الاستدلال بالنصوص والطحاوي ما ترك العمل بالحديث غاية ما في الباب أنه استدل على ما ذهب إليه بإشارة النص والخصم استدل بعبارته وهما سواء في إيجاب الحكم ولم يوافق الخصم في العمل بعبارته لأن عبارته تعليق الحكم بالإبار للتنبية على ما لم يؤبر أو لغير ذلك، انتهى.

2204 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: «مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ».

91 - بَابُ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا

2205 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرٌ حَائِطُهُ إِنْ كَانَ نَخْلًا بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا،

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَتَمَرُهَا لِلْبَائِعِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُتَبَاعُ) في حذف المفعول دلالة على أن اشتراط البعض كاشتراط الكل فافهم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد مر الكلام فيه آنفًا، وأُخْرِجَهُ المؤلف في الشروط أيضًا، وأُخْرِجَهُ مُسَلِّمٌ فِيهِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَأُخْرِجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ.

91 - بَابُ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا

(بَابُ بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعَامِ كَيْلًا) أي: من حديث الكيل نصب على التمييز.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعد قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) هو ابن سعد، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمَزَابِنَةِ) قَدْ مَضَى تَفْسِيرُهَا غَيْرَ مَرَّةٍ.

(أَنْ يَبِيعَ) بدل عن المزابنة (ثَمَرٌ حَائِطُهُ) بالمثلثة وفتح الميم وأراد به الرطب والحائط هو البستان من النخل وغيره إذا كان عليه حائط وهو الجدار وجمعه حوائط.

(إِنْ كَانَ نَخْلًا) أي: إن كان الحائط نخلاً (بِثَمَرٍ كَيْلًا، وَإِنْ كَانَ كَرْمًا أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلًا) جزاء هذا الشرط مقدر بقرينة السياق أي: نهى أن يبيعه وكذا جزاء الشرط الثاني والشرط الأول، فافهم وتأمل.

أَوْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ، وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

92 - باب بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ

2206 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ،

(أَوْ كَانَ زَرْعًا، أَنْ يَبِيعَهُ بِكَيْلِ طَعَامٍ) وهذا هو مقصود الترجمة ويسمى هذا بالمحاقة وأطلق عليها المزابة تغليياً أو تشبيهاً وقد مضى تفسير المحاقة. (وَنَهَى عَنْ ذَلِكَ) المذكور (كُلِّهِ) ذكر ذلك تأكيداً لما ذكر.

قال ابن بطال: أجمع العلماء على أنه لا يجوز بيع الزرع قبل أن يقطع بالطعام لأنه بيع مجهول بمعلوم وأما بيع رطب ذلك بياسه إذا كان مقطوعاً وأمکن فيه المماثلة فالجمهور لا يجيزون بيع شيء من ذلك بجنسه لا متفاضلاً ولا متمائلاً خلاف لأبي حنيفة.

وقال العيني: هذا الحديث مشتمل على ثلاثة أحكام:

الأول: بيع الثمر أي: الرطب على رؤوس النخل بالتمر وهو غير جائز.
والثاني: بيع العنب على رؤوس الكرم بالزبيب كيل وهو أيضاً مزابة غير جائز.

والثالث: بيع الزرع بالحنطة وهو محاقة وهو أيضاً غير جائز.

وقال الحافظ العسقلاني: بالحب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب واحتج الطحاوي لأبي حنيفة في جواز بيع الرطب بالحب اليابس بأنهم أجمعوا على جواز بيع الرطب بالرطب مثلاً بمثل مع أن رطوبة أحدهما ليست كرطوبة الآخر بل تختلف اختلافاً متبايناً.

وتعقب: بأنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد، وبأن الرطب بالرطب وإن تفاوت لكنه نقصان يسير فعفي عنه لقلته بخلاف الرطب باليابس فإن تفاوته كثير، فليتأمل.

92 - باب بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ

(باب بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ) أي: بالنخل.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد الإمام، (عَنْ نَافِعٍ

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : «أَيُّمَا امْرِئٍ أَبَرَّ نَخْلًا ثُمَّ بَاعَ أَضْلَاهَا ، فَلِلَّذِي أَبَرَّ ثَمَرُ النَّخْلِ ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ» .

عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ، قَالَ : أَيُّمَا امْرِئٍ أَبَرَّ نَخْلًا (قد مضى تفسير التأبير .

(ثُمَّ بَاعَ أَضْلَاهَا) أي : أصل النخل والنخل قد يستعمل مؤنثاً كما في قوله تعالى : ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَةً﴾ [ق : 10] والإضافة بيانية نحو شجر الأراك لأن المراد من الأصل هو النخل لا أرضها .
(فَلِلَّذِي أَبَرَّ ثَمَرُ النَّخْلِ) بالمثلثة .

(إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ) أي : المشتري ولفظ المبتاع وإن كان عامًّا فلا استثناء يخصه بالمشتري وأيضاً لفظ الافتعال يدل عليه ، يقال : كسب لعياله واكتسب لنفسه ، ولا يقال : اكتسب لعياله ، فافهم .

قال ابن بطال : ذهب الجمهور إلى منع من اشترى النخل وحده أن يشتري ثمره قبل أن يبدو صلاحه في صفقة أخرى بخلاف ما لو اشتراها تبعاً للنخل فيجوز وروى ابن القاسم عن مالك الجواز مُطْلَقًا قَالَ وَالْأَوَّلُ أَوْلَى لِعُمُومِ النَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ وَحَاصِلُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُ قَدْ اسْتَدَلَّ بِمَنْطُوقِ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّ مَنْ بَاعَ نَخْلًا وَعَلَيْهَا ثَمَرَةٌ مُؤَبَّرَةٌ لَمْ يَدْخُلِ الثَّمَرَةُ فِي الْبَيْعِ بَلْ يَسْتَمِرُّ عَلَى مِلْكِ الْبَائِعِ وَبِمَفْهُومِهِ عَلَى أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ تَدْخُلُ فِي الْبَيْعِ وَتَكُونُ لِلْمُشْتَرِي .

وبذلك قَالَ الْجُمْهُورُ وَخَالَفَهُمُ الْأَوْرَاعِيَّةُ وَأَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ لَا تَكُونُ لِلْبَائِعِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ وَبَعْدَهُ وَعَكْسَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَقَالَ تَكُونُ لِلْمُشْتَرِي مُطْلَقًا .

وهذا كله عند إطلاق بيع النخل من غير تعرض للثمرة فإن شرطها المشتري بأن قَالَ اشْتَرَيْتِ النَّخْلَ بِثَمَرِهَا كَانَتْ لِلْمُشْتَرِي وَإِنْ شَرَطَهَا الْبَائِعُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ التَّأْيِيرِ كَانَتْ لَهُ .

وخالف مالك فَقَالَ : لَا يَجُوزُ شَرَطُهَا لِلْبَائِعِ فَالْحَاصِلُ أَنَّ اسْتِفَادَ مِنْ مَنْطُوقِهِ حَكْمَانِ وَفِي مَفْهُومِهِ حَكْمَانِ أَحَدُهُمَا بِمَفْهُومِ الشَّرْطِ وَالْآخَرُ بِمَفْهُومِ الِاسْتِثْنَاءِ .

قال الْقُرْطُبِيُّ : القول بدليل الخطاب يعني بالمفهوم في هذا ظاهر لأنه لو

93 - باب بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ

2207 - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ،

كان حكم غير المؤبرة حكم المؤبرة لكان تقييده بالشرط لغوا لا فائدة له هذا وقد تقدم الكلام في ذلك أوفى منه في هذا المقام.

وفي الحديث: جواز التأبير وأن الحكم المذكور يختص بإناث النخل دون ذكوره وأما ذكره فللبائع نظراً إلى المعنى ومن الشافعية من أخذ بظاهر التأبير فلم يفرق بين أنثى وذكر، والله أعلم.

الحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتَّسَائِيَّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا.

93 - باب بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ

(باب) حكم (بَيْعِ الْمُخَاضَرَةِ) بالخاء والضاد المعجمتين مُخَافَلَةٌ من الخُضرة والمراد بها بيع الثمار والحبوب وهي خضر لم يبد صلاحها.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهَبٍ) الواسطي العلاف وهو ثقة ليس له ولا لشيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ) بضم العين (ابنُ يُونُسَ) ابن القاسم أَبُو حفص الْحَنْفِيُّ الْيَمَامِيُّ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي) يُونُسَ، (قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ) هو إِسْحَاقُ ابن عبد الله بن أبي طلحة واسمه زيد بن سهل ابن أخي أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

(الْأَنْصَارِيُّ)⁽¹⁾ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُخَافَلَةِ قَالَ أَبُو عبيد هو بيع الطعام في سنبله بالبر مأخوذ من الجعل.

وَقَالَ اللَّيْثُ: الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن يغلظ سوقه والمنهي عنه بيع الزرع قبل إدراكه.

وقيل: هي بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل بيع ما في رؤوس النخل بالتمر وعن مالك هي اكتراء الأرض بالحنطة أو بكييل طعام أو إدام والمشهور أن

(1) وإسحاق هذا مدني سكن دار جده بالمدينة وتوفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة.

وَالْمُخَاضِرَةَ، وَالْمُلَامَسَةَ، وَالْمُنَابَذَةَ، وَالْمُرَابَّةَ».

المحاولة كراء الأرض ببعض ما ينبت وسيأتي البحث فيه في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى.

(وَالْمُخَاضِرَةُ) وقد مر تفسيرها في أول هذا الباب زاد الإسماعيلي في روايته قَالَ يُؤْنَسُ بْنُ الْقَاسِمِ وَالْمُخَاضِرَةُ بَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ تَطْعَمَ وَبَيْعُ الزَّرْعِ قَبْلَ أَنْ يَشْتَدَّ وَيَفْرَكَ مِنْهُ .

وفي رواية الطَّلْحَاوِيِّ عَنْ عُمَرَ بْنِ يُؤْنَسَ : فَسَّرَ لِي أَبِي فِي الْمَخَاضِرَةِ فَقَالَ : لَا يَشْتَرِي مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ حَتَّى يُوْنَعَ يَحْمَرُ أَوْ يَصْفَرُ .
(وَالْمُلَامَسَةُ) مثل أن يجعل لمس المتاع بيعاً .

(وَالْمُنَابَذَةُ) أن يجعل نبذ المتاع إلى صاحبه بيعاً ولها تفاسير أخر قد مرت فيما مضى .

(وَالْمُرَابَّةُ) قد مر تفسيرها أيضاً بأنها بيع الثمر بالمثلثة بالتمر بالفوقانية .

قال ابن بطال : أجمعوا على أنه لا يجوز بيع الزرع أخضر إلا القصيل للدواب . وأجمعوا على أنه يجوز بيع البقول إذا قلعت من الأرض وأحاط المشتري بها علماً .

قال : ومن بيع المخاضرة شراها مغيبية في الأرض كالفجل والكراث والبصل واللفت وشبهها . فأجاز شراءها مالك وَقَالَ : إذا استقل ورقه وأمن والأمان عنده أن يكون ما يقطع منه ليس بفساد .

وقال أَبُو حَنِيفَةَ : بيع النبت في الأرض جائز وهو بالخيار إذا رآه وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لا يجوز بيع ما لا يرى وهو عندي بيع الغرر .

وفي التوضيح : واختلفوا في بيع القثاء والبطيخ وما يأتي بطناً من بطن فَقَالَ مالك : يجوز بيعه إذا بدا صلاحه ويكون للمشتري ما ينبت حتى ينقطع ثمره لأن وقته معروف عند الناس .

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ : لا يجوز بيع بطن منه إلا بعد طيبه كالبطن الأول وهو عندهم من بيع ما لم يخلق . وجعله مالك كالثمرة إذا بدا صلاحها جاز ما بدا صلاحه وما لم يبد لحاجتهم إلى ذلك ولو منعوا منهم لأضرهم لأن ما يدعو إلى

2208 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ حَتَّى يَزْهُوَ»، فَقُلْنَا لَأَنَسٍ: مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: «تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ»⁽¹⁾.

الضرر يجوز فيه بعض الغرر ألا يرى أن الظئر تكثرى لأجل لبنها الذي لم يخلق ولم يوجد إلا أوله ولا يدري كم يشرب الصبي منه وكذلك لو اكرت عبداً لخدمته فالمنفعة التي وقع عليها العقد لم تخلق وإنما تتجدد أولاً فأولاً حتى لو مات العبد تعذرت المحاسبة على ما حصل من المنفعة وقد جرت العادة في الأغلب إذا كان الأصل سليماً من الآفات أن تتابع بطون وتلاحق وعدم مشاهدته لا يدل على بطلان بيعه بدليل بيع الجوز واللوز في قشورهما وفساده لا يبين من خارج. وهذا الحديث من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) ابن كثير أَبُو إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيُّ الْمَدِينِيُّ، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ ثَمَرِ التَّمْرِ) الأول بالمثلثة والثاني بالمشناة الفوقية ويروى عن بيع الثمر من غير إضافة إلى شيء.

(حَتَّى يَزْهُوَ، فَقُلْنَا لَأَنَسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (مَا زَهُوْهَا؟ قَالَ: تَحْمَرُ وَتَصْفَرُ) بالرفع فيهما أي: احمرارها واصفرارها فهو من قبيل قوله تسمع بالمعيدي خير من أن تراه.

(أَرَأَيْتَ) أي: أَخْبَرَنِي (إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ) يعني لم يخرج منها (بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ) يعني إذا تلف الثمر لم يبق في مقابلته شيء يكون عوضاً عن ذلك

(1) قوله: (أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ...) (الخ) قال الحافظ: هكذا صرح مالك برفع هذه الجملة، وتابعه محمد ابن عباد عن الدراوردي عن حميد مقتصرًا على هذه الجملة الأخيرة، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه، وبذلك جزم ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه وأبي زرعة إلى آخر ما بسطه الحافظ، ولخص كلامه القسطلاني إذ قال: اختلف في هذه الجملة هل هي مرفوعة أو موقوفة؟ فصرح مالك رحمه الله بالرفع، وتابعه محمد بن عباد عن الدراوردي عن حميد، وقال الدارقطني خالف مالكا جماعة منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد ابن هارون فقالوا: فيه قال أنس أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ قال الحافظ ابن حجر: وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً لأن مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه، اهـ وبسط الكلام على ذلك العيني أيضاً.

94 - بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ وَأَكْلِهِ

2209 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَارًا،

المال فيكون البائع آكلًا لمال غيره بالباطل واحتمال التلف وإن كان ممكناً بعد الزهو أيضاً لكن تطرقه إلى البادي أسرع وأظهر وأكثر، والله أعلم.

94 - بَابُ بَيْعِ الْجُمَارِ وَأَكْلِهِ

(باب) حكم (بَيْعِ الْجُمَارِ) بضم الجيم وتشديد الميم هو قلب النخلة وهو معروف عندهم ويقال شحمها.

(و) في حكم (وَأَكْلِهِ).

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ) الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين المهملة الواضحة بن عبد الله الإشكري، (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة جعفر بن أبي وحشية المصري واسم أبي وحشية إياس وقد مر في أول البيع.

(عَنْ مُجَاهِدٍ) أي: ابن جبر، (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَأْكُلُ جُمَارًا) جملة حالية وهو المقصود بالترجمة.

وذلك لأنه وإن لم يكن في الحديث ذكر البيع كما في الترجمة لكن الأكل منه يقتضي جواز بيعه قاله ابن المنير.

وقال الكرمانى: ولعل الحديث مختصر مما فيه ذلك أو غرضه الإشارة إلى أنه لم يجد حديثاً على شرطه يدل بمطابقته على بيع الجمار.

وقال ابن بطال: بيع الجمار وأكله من المباحات بلا خلاف وكل ما انتفع به للأكل فبيعه جائز.

وقال الحافظ العسقلاني: فائدة الترجمة دفع توهم المنع من ذلك لكونه قد يظن إفساداً وإضاعة وليس كذلك.

وتعقبه العيني: بأن المقصود من الترجمة أن يدل على شيء في الحديث

فَقَالَ: «مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ»، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَحَدُهُمْ، قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

95 - بَاب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ: فِي الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْيَالِ وَالْوِزْنِ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ

الذي يورده في بابها وهذا الذي قاله أجنبي من ذلك هذا، فليتأمل.
(فَقَالَ) ﷺ: (مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةٌ كَالرَّجُلِ الْمُؤْمِنِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَحَدُهُمْ) أي: أصغرهم سنًا فمنعني أن أتقدم على الأكبر صغر سني فسكت، وكلمة إذا للمفاجأة.

(قَالَ) ﷺ: (هِيَ النَّخْلَةُ) وفي الحديث أكل النبي ﷺ بحضرة القوم تواضعًا ولا عبرة بقول من يقول يكره إظهار الأكل ويستحب إخفاؤه قياسًا على إخفاء مخرجه إذ هو قياس مع الفارق كما لا يخفى وهذا الحديث قد مضى في كتاب العلم في باب طرح الإمام المسألة على أصحابه.

95 - بَاب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ: فِي الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْيَالِ وَالْوِزْنِ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ

(بَاب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ) أي: على عرفهم وعاداتهم فيما بينهم (فِي الْبُيُوعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْيَالِ⁽¹⁾ وَالْوِزْنِ) مثلاً كل شيء لم ينص عليه الشارع أنه كيليّ أو وزني فيعتبر في ذلك عادة أهل كل بلدة مما يتعارفه أهل تلك البلدة مثل الأرز فإنه لم يأت فيه نص من الشارع أنه كيليّ أو وزني فيعتبر فيه عادة أهل كل بلدة مما يتعارفونه فيه بينهم فإنه في البلاد المصرية مما يكال وفي البلاد الشامية مما يوزن وذلك لأن الرجوع إلى العرف من جملة القواعد الفقهية.

وقوله: (وَسُنَنِهِمْ) عطف على قوله على ما يتعارفون بينهم أي: وعلى طريقتهم الثابتة (عَلَى) حسب (نِيَّاتِهِمْ) ومقاصدهم، (وَمَذَاهِبِهِمْ) أي: وعاداتهم (الْمَشْهُورَةِ).

(1) وفي بعض النسخ والكيل.

وَقَالَ شَرِيحٌ لِلْغَزَالِينَ: «سُتَنُّكُمْ بَيْنَكُمْ رَبِّحًا»

قَالَ ابن المنير وغيره: مقصوده بهذه الترجمة إثبات الاعتماد على العرف والعادة وأنه يقضى به على ظواهر الألفاظ فلو أن رجلاً وكل رجلاً على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجوز ولزمه النقد الجاري وكذا لو باع موزوناً أو مكيلاً بغير الكيل أو الوزن المعتاد لم يجوز ولزمه المتعارف من ذلك.

وذكر القاضي الحسين من الشافعية: أن الرجوع إلى العرف أحد القواعد الخمس التي يبتنى عليها الفقه فمنها الرجوع إلى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصغر صنبه الفضة وكبرها وغالب الكثافة في اللحية ونادرها وقرب منزله وبعده وكثرة فعل أو كلام في الصلاة وقلته والكون مقابلاً بعوض في البيع وعيب في المبيع وثمان مثل ومهر مثل وكفو نكاح ومؤونة وكسوة وسكنى وما يليق بحال الشخص من ذلك.

ومنها: الرجوع إليه في المقادير كالحيض والطهر وأكثر مدة الحمل وسن اليأس.

ومنها: الرجوع إليه في فعل غير منضبط يترتب عليه الأحكام كإحياء الموات والإذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يعد قبضاً وإيداعاً وهدية وغصباً وحفظ وديعة وانتفاع بعارية.

ومنها: الرجوع إليه في أمر مخصص كألفاظ الأيمان والوقف والوصية والتفويض ومقادير المكايل والموازين والنفوس وغير ذلك، والله أعلم.

(وَقَالَ شَرِيحٌ) بضم الشين المعجمة هو ابن الحارث الكندي القاضي من عهد عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(لِلْغَزَالِينَ) جمع غَزَالٍ بالمعجمة وتشديد الزاي وهو يباع الغزل.

(سُتَنُّكُمْ) يجوز فيه الرفع والنصب أما الرفع فعلى أنه مبتدأ أي: عادتكم وطريقتكم (بَيْنَكُمْ) معتبرة وجائزة وأما النصب فعلى تقدير الزموا ستنتكم بينكم وهذا للتعليق وصله سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين أن ناساً من الغزاليين اختصموا إلى شريح في شيء كان بينهم فقالوا إن سنتنا بيننا كذا وكذا فَقَالَ: ستنتكم بينكم، وقوله: (رَبِّحًا) وقع في بعض النسخ الصحيحة هنا ولا معنى له

وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ، عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ: «لَا بَأْسَ الْعَشْرَةَ بِأَحَدٍ عَشَرَ، وَيَأْخُذُ
لِلنَّفَقَةِ رِبْحًا»

هنا وإنما محله في آخر الأثر الذي بعده كما لا يخفى.

(وَقَالَ عَبْدُ الْوَهَّابِ) هو ابن عبد المجيد الثقفي، (عَنْ أَيُّوبَ) هو
السختياني، (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين أنه قَالَ: (لَا بَأْسَ الْعَشْرَةَ) يجوز فيه
الرفع والنصب أما الرفع فعلى أنه مبتدأ خبره قوله: (بِأَحَدٍ عَشَرَ) والتقدير العشرة
تباع بأحد عشر يعني: أن المشتري بعشرة يباع بأحد عشر.

وأما النصب فعلى تقدير بيع العشرة يعني: المشتري بعشرة بأحد عشر أي:
لا بأس أن يبيع ما اشتراه بمائة دينار مثلاً كل عشرة منه بأحد عشرة فيكون رأس
المال عشرة والربح ديناراً.

(وَيَأْخُذُ) أي: البائع (لِلنَّفَقَةِ) أي: لأجل نفقة الرقيق وكسوتهم مثلاً.

(رِبْحًا) هذا محل ذكر الربح كما ذكر عن قريب.

قال ابن بطال: اختلف العلماء في ذلك فأجازوه قوم وكرهه آخرون وممن
كرهه ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ومسروق والحسن.

وبه قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ قَالَ أَحْمَدُ: البيع مردود وأجازه ابن المسيب
وَالنَّخَعِيُّ وهو قول مالك والثوري والأوزاعي وحجة من كرهه أنه يبيع مجهول
وحجة من أجازه أن الثمن معلوم والربح معلوم.

وأصل هذا الباب بيع الصبرة كل قفيز بدرهم من غير أن يعلم مقدار الصبرة
فأجازه قوم ومنعه آخرون.

ومنهم من قَالَ: لا يلزم إلا القفيز الواحد.

وأما قوله: ويأخذ للنفقة ربحاً فاختلفوا فيه فَقَالَ مالك لا يأخذ إلا فيما له
تأثير في السلعة كالصبغ والخياطة وأما أجرة السمسار والطبي والشد وكذا النفقة
على الرقيق وكراء البيت فلا يحسب له ربح وإنما يحسب هذا في أصل المال
وأما كراء البزّ فيحسب له الربح لأنه لا بد منه فإن رابحه المشتري على ما لا تأثير
له جاز إذا رضي بذلك.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ: والجمهور للبائع أن يحسب في المرابحة جميع ما صرفه
من أجرة القصاراة والسمسرة ونفقة الرقيق وكسوتهم ويقول قام عليّ بكذا ولا

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَلَدَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ» وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 6] وَاکْتَرَى الْحَسَنُ، مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِرْدَاسٍ: حِمَارًا، فَقَالَ: «يَكُم؟» قَالَ: بِدَانَقَيْنِ، فَرَكِبَهُ ثُمَّ جَاءَ مَرَّةً أُخْرَى، فَقَالَ: «الْحِمَارُ الْحِمَارُ»،

يقول اشتريته بكذا ثم وجه دخول هذا الأثر في الترجمة أنه إذا كان في عرف البلد أن المشتري بعشرة دراهم يباع بأحد عشر فباعه المشتري على ذلك العرف لم يكن به بأس.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِهِنْدٍ) بنت عتبة زوج أبي سُفْيَانَ أم معاوية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (خُذِي مَا يَكْفِيكِ وَلَدَيْكَ بِالْمَعْرُوفِ) وهذا التعليق سيأتي موصولاً في هذا الباب إن شاء الله تعالى. ومطابقته للترجمة من حيث إنه ﷺ قَالَ لِهِنْدٍ: «خُذِي مَا يَكْفِيكِ بِالْمَعْرُوفِ» أي: بما هو المتعارف بين الناس وعادتهم.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: العرف عند الفقهاء أمر معمول به وهو كالشرط اللازم في الشرع.

(وَقَالَ) اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ والمراد منه حوالة ولي اليتيم في أكله من ماله على العرف.

قال الْعَيْنِيُّ: إن كان هذا القول من الترجمة فينبغي أن يذكر في مصدر الباب وإلا فينبغي أن يكتفي بذكره في حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا الآتي في هذا الباب.

(وَاکْتَرَى الْحَسَنُ) أي: البصري (مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مِرْدَاسٍ) بكسر الميم وسكون الراء وبالمهملتين.

(حِمَارًا، فَقَالَ: يَكُم؟ قَالَ: بِدَانَقَيْنِ) ثنية دانق بفتح النون وكسرهما وهو سدس الدرهم.

(فَرَكِبَهُ) فيه حذف أي: فرضي الحسن بدانقين فأخذه فركبه، (ثُمَّ جَاءَ) أي: الحسن (مَرَّةً أُخْرَى) إلى عبد الله بن مرداس، (فَقَالَ: الْحِمَارُ الْحِمَارُ) بالتكرار ويجوز فيها النصب والرفع أما النصب فعلى تقدير هات أو أحضر الحمار فينصب على المفعولية وأما الرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف أي: الحمار مطلوب أو اطلبه أو على الخبرية والمبتدأ محذوف أي: المطلوب الحمار.

فَرَكِبَهُ وَلَمْ يُشَارِطْهُ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ بِنُصْفِ دِرْهَمٍ.

2210 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَقِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ».

2211 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ

(فَرَكِبَهُ وَلَمْ يُشَارِطْهُ) اعتمادًا على الأجرة المتقدمة للعرف وزاد على الأجرة المذكورة على طريق التفضل.

(فَبَعَثَ) أي: الحسن (إِلَيْهِ) أي: إلى عبد الله المذكور (بِنُصْفِ دِرْهَمٍ) فزاد على الدانقين دانقًا آخر.

ومطابقته للترجمة من حيث إن الحسن لم يشارط في المرة الثانية اعتمادًا على العرف وقد جرى العرف أن شخصًا إذا اكترى حمارًا أو فرسًا أو جملاً للركوب إلى موضع معين بأجرة معينة ثم في المرة الثانية إذا أراد ركوب حمار على العادة لا يشارط الأجرة لاستغنائه عن ذلك باعتبار العرف المعهود. وهذا التعليق وصله سعيد بن منصور عن هشيم عن يونس فذكر مثله.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: حَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبُو طَيْبَةَ) واسمه دينار فاعل حجَم.

(فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُحَقِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ) بفتح الخاء المعجمة هو ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه أو مشاهرة أو مسانهة وروي أن النبي ﷺ سأله كم ضريبتك فقال ثلاثة أصع فوضع عنه صاعًا وقد مضى هذا الحديث بعينه إسنادًا وامتًا فيما مضى من كتاب البيوع في باب ذكر الحجام غير أن هناك حجَم أَبُو طَيْبَةَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ووجه دخوله في الترجمة من حيث كونه ﷺ لم يشارطه على أجرته اعتمادًا على العرف في مثله.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ نص عليه المزي في الأطراف.

(عَنْ هِشَامٍ) ابن عُرْوَةَ، (عَنْ) أبيه (عُرْوَةَ) ابن الزبير بن العوام، (عَنْ عَائِشَةَ)

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : قَالَتْ هِنْدُ أُمُّ مُعَاوِيَةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ ، فَهَلْ عَلَيَّ جُنَاحٌ أَنْ أَخْذَ مِنْ مَالِهِ سِرًّا؟ قَالَ : «خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ»⁽¹⁾.

أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها قالت : (قَالَتْ هِنْدُ) يجوز صرفه وعدم صرفه هي بنت عتبة بضم العين المهملة وسكون المثناة الفوقية ابن ربيعة بن عبد شمس ابن عبد مناف زوجة أبي سُفْيَانَ (أُمُّ مُعَاوِيَةَ) ابن أبي سُفْيَانَ رضي الله عنهم أسلمت عام الفتح وماتت في خلافة عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبو سُفْيَانَ اسمه صخر ابن حرب ضد الصلح ابن أمية بن عبد شمس أسلم يوم فتح مكة وكان رئيس قريش يومئذ ، وقد مر في حديث هرقل.

(لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ : إِنَّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ شَجِيحٌ) بفتح الشين المعجمة وبالحاءين المهملتين هو البخيل الحريص.

(فَهَلْ عَلَيَّ) بتشديد الياء (جُنَاحٌ) بضم الجيم أي : إثم (أَنْ أَخْذَ) أي : بأن أخذ وكلمة أن مصدرية.

(مِنْ مَالِهِ سِرًّا) نصب على التمييز أي : من حيث السر ، ويجوز أن يكون صفة لمصدر محذوف أي : أخذ سرًّا غير جهر.

(قَالَ) ﷺ : (خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكَ) بالعطف على ضمير خذي وجاز للتأكيد ويروى وبنيك بالياء على النصب على أنه مفعول معه.

(مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ) قَالَ الكرمانى فإن قلت مقتضى المقام أن يقال

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة : ظاهره أخذ الحق من مال صاحبه وإن كان عنه غائبًا إذا لم يعطه.

والكلام عليه من وجوه :
منها : أن الأئمة اختلفوا هل هذا على العموم وإن اختلف أنواع المال وخالف نوع مال الطالب نوع مال المطلوب أو لا يكون ذلك إلا إذا كان المالان من نوع واحد متمثلين على قولين مثال ذلك أن يكون لك عند أحد دراهم فيمتنع من إعطائها إياك فتلقي من ماله بظهر غيب منه مالا هل تأخذ من إذا المال الذي لقيته لغريمك ما منع أن يعطيكه وهو غائب لا يعرف بذلك فإن كان ما لقيته دراهم مثل دراهمك في الصفة فلك أن تأخذ منها قدر مالك بلا زيادة لقوله عليه السلام : (خُذِي أَنْتِ وَبَنُوكَ مَا يَكْفِيكَ بِالْمَعْرُوفِ) والمعروف هو عدم الزيادة في الحقوق وإن كان ما لقيته خلاف الدراهم ذهبًا أو عروضا أو طعامًا فمذهب الشافعي نأخذ =

وما يكفي بنيك أو ما يكفيكم قلت تقديره ما يكفي لنفسك ولبنيك واقتصر

قد ر مالك عنده بالمعروف ومذهب مالك لا تأخذ منه شيئاً لأنه إذا أخذت خلاف مالك هو بيع من البيوع والبيع يقتصر إلى وكالة وليس لك وكالة بما يتصرف في بيع مال الغير فظاهر الحديث منفرداً الحجة فيه للشافعي وجمع الحديث إلى القول بسد الذريعة مع ما جاء في البيوع وشروطها يقتضي ما ذهب مالك إليه إلا أنه أن كان ما يمنع مالك من أجله هو عدم الوكالة الذي بها يتم البيع وقد رأيت فتوى لبعض المالكية وكان معتبراً في وقته ونقلها قوله من المذهب معناها أنه أعني صاحب الحق يقوم مقام الحاكم ويوكل غيره من يبيع من ذلك المال بالسداد بقدر ماله ويأخذ ماله طيباً حالاً فإن صح القول عن الإمام فلا بحث وإلا فالبحث يعطي أنه لا فرق بين إن أنزل نفسه منزلة صاحب المال فيتصرف بالمعروف أو ينزل نفسه منزلة الحاكم فإن كل واحد من الوجهين يحتاج إلى إذن من هو نائب عنه فإنه لا يحكم على أحد حاكم خلاف الإمام أو من قدمه الإمام إلا بإذنه وكلاهما متعذر فالحكم متعذر أيضاً.

وفيه : دليل على أن الأم هي المتصرفة في معاش أولادها يؤخذ ذلك من قوله ﷺ : «خذي أنت وبنيك ما يكفيك بالمعروف» ويؤخذ منه أنها هي القائمة بحقوقهم على الأب لقولها لا يعطيني تعني حقها وحق بنيتها ويؤخذ منه دليل على أن الفتوى خلاف الحكم لأن الحكم لا يكون إلا بعد اعتراف أو ثبوت بشهادة يؤخذ ذلك من أنه لما قالت له عليه السلام هل علي جناح تعني في الشرع فجأوبها عليه السلام بأن لا جناح عليها ولو طلبت منه الحكم لم يحكم إلا بعد حضور أبي سفيان ويسمع حجة وحجته كان يقضي بحسب ما يسمع منهما فإنه عليه السلام قال إنكم تختصمون إلي فليحل أحدكم يكون ألحن بحجته من بعض فأحكم له بحسب ما أسمع معناه فأوقع الحكم على ما يظهر من قول الخصمين.

وفيه : دليل على جواز خروج النساء لطلب حقوقهن إذا لم يكن معهن من يقوم عنهم يؤخذ ذلك من جواب رسول الله ﷺ إليها ولم يعنفها ولا أنكر عليها وقولها (رجل شحيح) ظاهر اللفظ يعطي جواز الغيبة عند الحاكم من أجل الضرورة ولقول الله تعالى : ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوِّ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظُلِمَ﴾ [النساء : 148] فلاجل ظلمه يجوز له قول السوء وما هي غيبة من أجل أنها لم تقصد تنقيصاً بصاحبها وإنما هو من ضرورة وصف حاله لكن ليس قولها إن أبا سفيان رجل شحيح من هذا القبيل ولكن من باب المدح بحسب عادة العرب لأن الذي يشع عندهم على عياله إنما هو من أجل اعتنائه بالأضياف والخصب عليهم فيلحق الضرر من أجل ذلك للعيال فهي لفظة باطنها خلاف ظاهرها كما ينقل عن العرب في بعض الألفاظ التي يدعون بها مثل قولهم ضرب الله عنقه وقاتله الله ولا يريدون به ظاهر اللفظ وذلك يحملها على العادة المذمومة ولكن ليس كذلك.

ويترتب على هذا من الفقه أن لا يذم أحد أحداً على قول وفعل حتى يعلم ما عرف أهل وقته في ذلك ومثل ذلك في الشكر أيضاً.

وفيه : دليل على أن الكنى المعروفة شرعاً والعادة عند العرب هي بأسماء البنين يؤخذ ذلك من قولها أبي سفيان وكنته بابنه وكذلك قول رواية الحديث كنت المرأة باسم ابنها وما عدا هذا =

عليها لأنها هي الكافلة لأموالهم.

وقال أيضًا: فَإِنْ قُلْتَ كَانَتْ هَذِهِ الْقِصَّةُ بِمَكَّةَ وَأَبُو سُفْيَانَ فِيهَا فَكَيْفَ حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَيْبَتِهِ وَهُوَ فِي الْبَلَدِ قُلْتَ هَذَا لَمْ يَكُنْ حَكَمًا بَلْ كَانَ فَتْوَى. وَقَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ هَنْدٍ عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ لِأَنَّ زَوْجَهَا أَبَا سُفْيَانَ كَانَ مُتَوَارِيًا بِهَا أَنْتَهَى.

وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ غَائِبًا وَلَا مُتَوَارِيًا.

وَقَالَ السَّهْلِيُّ: كَانَ حَاضِرًا فِي سَوَالِهَا فَقَالَ: أَنْتِ فِي حَلٍّ مِمَّا أَخَذْتَ فَلَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ عَلَى الْقَضَاءِ عَلَى الْغَائِبِ.

وقال الكرمانى: وفي الحديث وجوب نفقة الزوجة والأولاد الصغار على الزوج والأب وأنها مقدرة بالكفاية. وفيه جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء. وذكر الإنسان بما يكره للحاجة قَالَ وفيه أخذ الحق من مال الغير بدون إذنه. وتعقبه العيني بأنّه ليس هذا على إطلاقه بل إذا ظفر بجنس حقه وفي خلاف جنس حقه لا بد من إذنه أو إذن الحاكم.

قال الكرمانى: وفيه: إطلاق الفتوى وإرادة تعليقها بما يقوله المستفتي.

وفيه: أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها وفيه الاعتماد على العرف فيما ليس فيه تحديد شرعي وبهذا يطابق الحديث الترجمة.

وفيه: خروج المرأة المزوجة من بيتها لحاجتها إذا علمت رضى الزوج به. والحديث أخرجه المؤلف في النفقات والأحكام أيضا.

فهو بدع لا سيما إن كانت بلفظ التزكية كقول أهل مصر وأنظارها جمال الدين وبهاء الدين وحديث مسلم لما تزوج جويرية قال لها ما اسمك قالت برة فقال لا تزكوا أنفسكم سموها جويرية وهي برة حقيقة لأنه لا تختار أن تكون زوجا له إلا وهي برة حقيقة لكن نهى عن ذلك وقابل عليه السلام فعلهم بالضد وهو أن صغر اسمها فقال جويرية فما بالك بغيرها فيمن حيث رفع اسمه لفظاً فقد صغر نفسه شرعاً فالحكم بمقتضى الشرع لا بالوضع وفيما ذكرناه حجة للقوم في قولهم من رأى لنفسه حق رفعة على خلق من خلق الله ولو على الكلاب فهو معلول فإيا شافي العلل اشف علة قد أفضت بي إلى العطب هانت عليهم أنفسهم فارتفعوا، وعظمت نفوسهم غيرهم فيها ذلوا وخسروا.

2212 - حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدٌ، قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفٍّ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 6]،

(حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ) قَالَ الغساني لم أجده منسوبا لأحد من الرواة وَقَالَ خلف وغيره في الأطراف أنه إسحاق بن منصور واستخرج أبو نعيم هذا الحديث من مسند إسحاق بن راهويه عن ابن نمير وَقَالَ: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عن إسحاق، وَقَالَ في التفسير: أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عن إسحاق بن منصور قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم وسكون التحتية هو عبد الله بن نمير وقد مر في التيمم قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ) هو ابن عُرْوَةَ.

(ح) تحويل من إسناد إلى آخر (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد قد سبق غير مرة أن الأولى في مثله حذف الواو لإغناء حاء التحويل عنه.

(مُحَمَّدٌ) هو ابن المثنى المشهور بالزمن وقد مر في الإيمان كذا قاله الكرمانى ويقال: هو مُحَمَّد بن سلام والظاهر أنه هو كذا قَالَ الْعَيْنِي.

(قَالَ: سَمِعْتُ عُثْمَانَ بْنَ فَرْقَدٍ) بفتح الفاء وسكون الراء وفتح القاف وفي آخره دال مهملة على وزن جعفر هو العطار البصري فيه مقال ولم يخرج له الْبُخَارِيُّ موصولا إلا هذا الحديث وقد قرنه بابن نمير وذكر له آخر تعليقا في المغازي.

(قَالَ: سَمِعْتُ هِشَامَ بْنَ عُرْوَةَ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ) عُرْوَةَ بن الزبير بن العوام (أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تَقُولُ: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعِفٍّ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾) هذه الآية في سورة النساء وأول الآية ﴿وَابْتَغُوا الْيُسْرَى﴾ أي: اختبروهم قبل البلوغ بتتبع أحوالهم في صلاح الدين والهدي إلى ضبط المال وحسن التصرف بأن تكلوا إليهم مقدمات العقد.

وعند أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ بأن يدفع إليه ما يتصرف فيه ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ [النساء: 6].

قَالَ مجاهد: يعني الحلم، يعني: حد البلوغ بأن يحتلم أو يستكمل ثمانية

عشر عند أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ أو يستكمل خمسة عشر عند الشافعية لقوله ﷺ: «إذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ما له وما عليه وأقيمت عليه الحدود» فبلوغ النكاح كناية عن البلوغ لأنه يصلح للنكاح عنده.

﴿فَإِنْ أَتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ أي: فإن أبصرتهم منهم رشداً.

وَقَالَ سعيد بن جبير: يعني صلاحاً في دينهم وحفظاً لأموالهم وقد قرئ في الشاذ فإن أحسستم بمعنى أحسستم ﴿فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ من غير تأخير عن حد البلوغ والشرطية جواب إذا المتضمنة لمعنى الشرط والجملة غاية الابتلاء فكانه قيل وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاق دفع أموالهم بشرط إيناس الرشد منهم وفيه دليل على أنه لا يدفع إليهم ما لم يؤنس منهم الرشد.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا زادت على سن البلوغ سبع سنين وهي مدة معتبرة في تغير الأحوال إذ الطفل يتميز بعدها ويؤمر بالعبادة دفع إليه المال وإن لم يؤنس منه الرشد.

وثم إن الله تعالى نهى عن أكل أموال اليتامى من غير حاجة ضرورية إسرافاً ومبادرة قبل بلوغهم فَقَالَ: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا﴾ أي: مسرفين ومبادرين كبرهم أو لإسرافكم ومبادرتكم كبرهم.

﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا﴾ أي: من كان في غنية عن مال اليتيم ﴿فَلْيَسْتَعْفِفْ﴾ عنه ولا يأكل منه شيئاً ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ بقدر حاجته وأجرة سعيه ولفظ الاستعفاف والأكل بالمعروف مشعر بأن الولي له حق في مال الصبي.

﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ بأنهم قبضوها فإنه أنفى للتهمة وأبعد للخصومة وجوب الضمان وظاهره يدل على أن القيم لا يصدق في دعواه إلا بالبينة وهو المختار عند الشافعي ومالك وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يصدق بقوله مع يمينه.

﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾⁽¹⁾ [النساء: 6] محاسباً فلا تخالفوا ما أمرتم ولا تجاوزوا

(1) قوله تعالى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾ أي: محاسباً وشاهدًا ورقباً على الأولياء في حال نظرهم للآيتام وحال تسليمهم الأموال، هل هي كاملة موفرة؟ أو منقوصة؟ منجوسة مروج حسابها مدلس أمورها؟ الله عالم بذلك كله.

أُنزِلَتْ فِي وَالِي الْيَتِيمِ الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ وَيُضْلِحُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ.

ما حدّ لكم (أُنزِلَتْ) هذه الآية (فِي وَالِي الْيَتِيمِ) وهو الذي يلي أمره ويتولاه (الَّذِي يُقِيمُ عَلَيْهِ) قَالَ ابْنُ التَّيْنِ الصَّوَابُ يَقُومُ لِأَنَّهُ مِنَ الْقِيَامِ لَا مِنَ الْإِقَامَةِ وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَاهُ يَلَازِمُهُ وَيَعْتَكِفُ عَلَيْهِ أَوْ يَقِيمُ نَفْسَهُ عَلَيْهِ.

وكذا قال الكرماني، وكذا قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالَ: وَكَذَا أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ عَنْ هِشَامٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَلَمْ يَقَعْ فِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَلَا فِي رِوَايَةِ أَبِي أُسَامَةَ فِي الْوَصَايَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَيُضْلِحُ فِي مَالِهِ، إِنْ كَانَ فَقِيرًا أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ) يعني بقدر قيامه عليه وَقَالَ الْفُقَهَاءُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ أَقْلَ الْأُمْرَيْنِ أَجْرَةَ مِثْلِهِ أَوْ قَدْرَ حَاجَتِهِ وَاخْتَلَفُوا هَلْ يَرُدُّ إِذَا أَيْسَرَ عَلَى قَوْلَيْنِ:

أحدهما: لَا لِأَنَّهُ أَكَلَ بِأَجْرَةِ عَمَلِهِ وَكَانَ فَقِيرًا وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ، لِأَنَّ الْآيَةَ أَبَاحَتْ الْأَكْلَ مِنْ غَيْرِ بَدَلٍ.

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: نَا عَبْدُ الْوَهَّابِ نَا حُسَيْنٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ لَيْسَ لِي مَالٌ وَلِي يَتِيمٌ فَقَالَ: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَذِّرٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالًا وَمَنْ غَيْرُ أَنْ تَقِيَ مَالَكَ» أَوْ قَالَ: «تَقْدِي مَالَكَ بِمَالِهِ».

وروى ابن حبان في صحيحه وابن مردويه في تفسيره من حديث علي بن مهدي عن جعفر بن سليمان عن أبي عامر الخراز عن عمرو بن دينار عن جابر رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ بِمَ أَضْرِبُ يَتِيمِي قَالَ: «مَا كُنْتُ ضَارِبًا مِنْهُ وَلَدَكَ غَيْرَ وَاقٍ مَالَكَ بِمَالِهِ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مِنْهُ مَالًا».

وقال ابن جرير: نَا الْحَسَنُ بْنُ يَحْيَى أَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ جَاءَ أَعْرَابِي إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَقَالَ إِنْ فِي حَجْرِي أَيْتَامًا وَأَنْ لَهُمْ إِبِلًا وَلِي إِبِلٌ وَأَنَا أَمْنَحُ فِي إِبِلِي وَأَفْقِرُ فَمَاذَا يَحِلُّ لِي مِنْ أَلْبَانِهَا فَقَالَ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَتَهَا وَتَهْنَأُ جَرَبَانِهَا وَتَلُوطُ حَوْضَهَا وَتَسْقِي عَلَيْهَا فَاشْرَبْ غَيْرَ مُضِرٍّ بِنَسْلِ وَلَا نَاهِكٍ فِي الْحَلْبِ.

وبهذا القول ، وهو عدم البدل يقول عطاء بن أبي رباح وعكرمة وإبراهيم النَّخَعِيُّ وعطية العوفي والحسن البصري .

والثاني : نعم لأن مال اليتيم على الحظر وإنما أبيح للحاجة فيرد بدله كأكل مال الغير للمضطر عند الحاجة .

وقد قيل في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ يعني القرض كذا رواه ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما . وروي من طريق السدي عن عكرمة عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما في قوله : ﴿ فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء : 6] قَالَ يَأْكُلُ بَثَلَاثِ أَصَابِعِ .

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ : لَا يَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَضْطُرَّ إِلَيْهِ كَمَا يَضْطُرُّ إِلَى الْمَيْتَةِ فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ قَضَاهُ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ ، وَقِيلَ : إِنْ الْوَلِيُّ يَسْتَقْرِضُ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا افْتَقَرَ ، وَبِهِ قَالَ عُبَيْدَةُ وَعَطَاءُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ .

وقيل : فليأكل بالمعروف في مال نفسه لئلا يحتاج إلى مال اليتيم .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ : لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْخُذَ قَرْضًا وَلَا غَيْرَهُ .

وبه قَالَ أَبُو يُوسُفَ : وَذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ مَنْسُوخَةٌ نَسَخَتْهَا ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [النساء : 29] .

وقد ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله ﷺ قَالَ : « يَا أَبَا ذَرٍّ إِنْ أَرَاكَ ضَعِيفًا وَإِنْ أَحَبَّ لَكَ مَا أَحَبَّ لِنَفْسِي لَا تَأْمُرْ عَلَى اثْنَيْنِ وَلَا تَوْلِنْ مَالَ يَتِيمٍ » .

ورجال إسناده الحديث المذكور ما بين مروزي وهو إسحاق وقد انتقل إلى نيسابور سواء كان ابن منصور أو ابن راهويه وبصري وهو مُحَمَّدٌ إِنْ كَانَ ابْنُ الْمُثَنَّى وَبِخَارِي يَكْنَدِي إِنْ كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ وَكَذَا عُثْمَانُ بْنُ فَرْقَدٍ أَيُّ : بَصْرِي وَابْنُ نَمِيرٍ كُوفِي وَهَشَامُ وَأَبُوهُ مَدَنِيَانِ وَقَدْ أَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي التَّفْسِيرِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي آخِرِ الْكِتَابِ .

وأما مطابقته للترجمة ففي قوله : أَكَلَ مِنْهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

96 - باب بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

2213 - حَدَّثَنِي مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ».

96 - باب بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ

(باب) حكم (بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ).

(حَدَّثَنَا) وفي رواية: حَدَّثَنِي بِالْأَفْرَادِ (مَحْمُودٌ) هو ابن غيلان بفتح المعجمة وقد مر في باب النوم قبل العشاء في كتاب الصلاة قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ) هو ابن همام قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) أي: ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن، (عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: (جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ) وفي رواية للبخاري على ما يأتي عن قريب في كل ما لم يقسم ورواه أحمد في مسنده عن عبد الرزاق في كل ما لم يقسم.

ورواه إسحاق بن إبراهيم عنه فَقَالَ: في الأموال ما لم يقسم والمراد في قوله في كل مال لم يقسم هو العقار وإن كان اللفظ عامًا.

(فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّقَتِ) على صيغة المجهول بتخفيف الراء وتشديدها (الطُّرُقُ، فَلَا شُفْعَةَ) لأنها حينئذ تكون مقسومة غير مشاعة.

وقد اختلف العلماء في هذا الباب فذهب الأوزاعي والليث بن سعد ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور: أن لا شفعة إلا لشريك لم يقاسم ولا يجب الشفعة بالجواز.

واحتجوا بحديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا واحتجوا أيضًا بما رواه الطحاوي من حديث أبي الزبير عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشفعة في كل شرك بأرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يعرض على شريكه فيأخذ أو يدع» وأخرجه مسلم وأبو داود أيضًا وذهب الثوري والحسن بن حي وإسحاق وأحمد في رواية وأبو عبيد والظاهرية أن

أحد الشريكين إذا عرض عليه الآخر فلم يأخذ سقط حقه من الشفعة وروي ذلك عن الحكم بن عتيبة أيضًا.

وقال الطَّحَاوِيُّ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ: لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِذَلِكَ بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْدَ الْبَيْعِ لِأَنَّ الشَّفْعَةَ لَمْ تَجِبْ بَعْدَ وَإِنَّمَا تَجِبْ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَتَرْكُهُ مَا لَمْ يَجِبْ لَهُ بَعْدَ لَا مَعْنَى لَهُ وَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ إِذَا وَجِبَ.

وقال النَّخَعِيُّ وشريح القاضي والثوري وعمرو بن حريث والحسن بن حيٍ وقتادة والحسن البصري وحمام بن أبي سليمان وأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدٌ: يَجِبُ الشَّفْعَةُ فِي الْأَرْضِ وَالرِّبَاعِ وَالْحَوَائِطِ لِلشَّرِيكِ الَّذِي لَمْ يَقَاسِمْ ثُمَّ لِلشَّرِيكِ الَّذِي قَاسَمَ وَقَدْ بَقِيَ حَقُّ طَرِيقِهِ أَوْ شَرِبَهُ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا لِلجَّارِ الْمَلَاذِقِ وَهُوَ الَّذِي دَارَهُ عَلَى ظَهْرِ الدَّارِ الْمَشْفُوعَةِ وَبَابُهُ فِي سَكَّةٍ أُخْرَى.

وروي عن عطاء أنه قَالَ: الشَّفْعَةُ فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى فِي الثَّوْبِ وَحَكِي عَنْ مَقَالَةِ عَطَاءٍ عَنْ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَمَالِكٍ، وَأَنْكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَحَكِي عَنْ مَالِكٍ وَأَحْمَدٌ وَجُوبُ الشَّفْعَةِ فِي السَّفَنِ.

وفي حاوي الحنابلة: وكل ما لا يقسم ولا هو متصل بعقار كالسيف والجوهرة والحجر والحيوان وما في معنى ذلك ففي وجوب الشفعة فيه روايتان: ذكرهما ابن أبي موسى ولا يؤخذ الثمار بالشفعة تبعًا ذكره القاضي.

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ: تَأْخُذُ وَعَلَى ذَلِكَ يَخْرُجُ الزَّرْعُ وَلَا شَفْعَةُ فِيمَا يَقْسَمُ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ بِحَالٍ.

وقال النَّوَوِيُّ فِي الرُّوْضَةِ: وَلَا شَفْعَةُ فِي الْمَنْقُولَاتِ سِوَاءَ بَيْعَتِ وَحْدِهَا أَمْ مَعَ الْأَرْضِ وَتَثَبَتْ فِي الْأَرْضِ سِوَاءَ بَيْعِ الشَّقْصِ مِنْهَا وَحْدَهُ أَمْ مَعَ شَيْءٍ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ وَمَا كَانَ مَنْقُولًا ثُمَّ أَثْبَتَ فِي الْأَرْضِ لِلدَّوَامِ كَالْأَبْنِيَةِ وَالْأَشْجَارِ فَإِنْ بِيَعْتَ مَنْفَرْدَةً فَلَا شَفْعَةَ فِيهَا عَلَى الصَّحِيحِ وَلَوْ كَانَ عَلَى الشَّجَرِ ثَمَرَةٌ مُؤَبَّرَةٌ وَأَدْخَلْتَ فِي الْبَيْعِ بِالْشَّرْطِ لَمْ يَثْبَتْ فِيهَا الشَّفْعَةُ فَيَأْخُذُ الشَّفِيعُ الْأَرْضَ وَالنَّخِيلَ بِحَصَّتَيْهِمَا وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُؤَبَّرَةٍ دَخَلَتْ فِي الْبَيْعِ وَهَلْ لِلشَّفِيعِ أَخْذُهَا وَجَهَانُ أَوْ قَوْلَانِ: أَصَحُّهُمَا: نَعَمْ، انْتَهَى.

ثم اختلف من يقول بالشفعة للجار فَقَالَ أصحابنا الْحَنْفِيَّةُ لا شفعة إلا للجار الملازق.

وَقَالَ الحسن بن حي: للجار مُطْلَقًا بعد الشريك.

وقال آخرون: الجار الذي يجب له الشفعة أربعون دارًا حول الدار.

وَقَالَ آخرون: من كل جانب من جوانب الدار أربعون دارًا.

وَقَالَ آخرون: هو كل من صلى معه صلاة الصبح في المسجد.

وَقَالَ بعضهم: أهل المدينة كلهم جيران وحجة أصحابنا فيما ذهبوا إليه أحاديث رويت عَنِ النَّبِيِّ ﷺ منها ما رواه الطَّحَاوِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ فَقَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي دَاوُدَ قَالَ نا علي بن بحر القطان وأحمد بن خباب قَالَ: حَدَّثَنَا عيسى بن يونس قَالَ: حَدَّثَنَا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قَالَ: «جار الدار أحق بالدار» وأخرج البزار أيضًا في مسنده فإن قيل قَالَ التِّرْمِذِيُّ ولا يعرف حديث قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلا من حديث عيسى بن يونس.

فالجواب: أنه وما لعيسى بن يونس فإنه حجة ثبت.

قال ابن المثنى حين سئل عنه: بخ بخ ثقة.

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بن عمار: عيسى حجة وهو أثبت من إسرائيل.

وَقَالَ العجلي: كان ثبتًا في الحديث فإذا كان كذلك فلا يضر كون الحديث عنه وحده ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه التِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: حَدَّثَنَا علي بن حجر قَالَ: أنا إسماعيل ابن عليه عن سعيد عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جار الدار أحق بالدار» وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حسن صحيح وأخرجه الطَّحَاوِيُّ من ستة طرق صحاح أحدها مرسل.

فإن قلت الحسن لم يسمع من سمرة إلا ثلاثة أحاديث وهذا ليس منها.

فالجواب: قَالَ التِّرْمِذِيُّ عن البُخَارِيِّ: أنه سمع منه عدة أحاديث.

وَقَالَ الحاكم في أثناء كتاب البيوع من المستدرک: قد احتج البُخَارِيُّ بالحسن عن سمرة وذلك بعد أن روى حديثًا من رواية الحسن عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

ومنها: حديث علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَقَالَ: نَا أَبُو بَكْرَةَ قَالَ: نَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ الْحَكَمِ عَمَّنْ سَمِعَ عَلِيًّا وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولَانِ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجَوَارِ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي مَصْنَفِهِ قَالَ نَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَوَارِ هَذَا فِي مَسْنَدِ الطَّحَاوِيِّ وَفِي مَسْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيٍّ وَالْحَكَمِ لَمْ يَدْرِكْ عَلِيًّا وَلَا عَبْدَ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

ومنها: حديث عمرو بن حريث أنه كان يقضي بالجواري أي: يقضي للجاري بالشُّفْعَةِ بسبب الجوار وروى الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا بِإِسْنَادِهِ إِلَى عَمْرِو بْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى شَرِيحٍ أَنْ يَقْضِيَ بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ الْمَلَازِقِ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَحْوَهُ وَفِيهِ فَكَانَ شَرِيحٌ يَقْضِي لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ عَلَى الرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ وَأَجَابَ أَصْحَابُنَا الْحَنْفِيَّةُ عَنْ حَدِيثِ الْبَابِ أَنَّ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الشُّفْعَةَ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يَقْسَمْ وَلَفْظُهُ فِي حَدِيثِهِ الثَّانِي الْآتِي قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يَقْسَمْ.

وهذان اللفظان إخبار عن رسول الله ﷺ بما قضى ثم قَالَ بعد ذلك: فإذا وقعت الحدود إلى آخره وهذا قول جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمْ يَحْكِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا حُجَّةً عَلَيْنَا أَنْ لَوْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ ذَلِكَ.

على أنه روي عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِشُّفْعَةِ جَارِهِ فَإِنْ كَانَ غَائِبًا أَنْتَظِرُ إِذَا كَانَ طَرِيقَهُمَا وَاحِدًا» أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ مِنْ ثَلَاثِ طَرُقٍ صَحَّاحٌ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ أَيْضًا وَقَالَ: التِّرْمِذِيُّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَلَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سَلِيمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ تَكَلَّمَ شُعْبَةُ فِي عَبْدِ الْمَلِكِ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَعَبْدُ الْمَلِكِ ثِقَةٌ مَأْمُونٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا تَكَلَّمَ فِيهِ غَيْرَ شُعْبَةَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ سُفْيَانَ

97 - باب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ

2214 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ».

الثَّوْرِيُّ قَالَ عبد الملك بن أبي سليمان ميزان يعني في العلم.
وحديث الباب أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الشَّرْكَةِ وَالشُّفْعَةِ وَتَرَكَ الْحِيلَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْيُوعِ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي الْأَحْكَامِ وَكَذَا ابْنُ مَاجَةَ فِيهِ.
ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن الشفعة لا تقوم إلا بالشفيع وهو إذا أخذ الدار المشتركة بينه وبين رجل آخر حين باع بالشفعة فكأنه اشتراه من شريكه فصدق أنه بيع الشريك من الشريك.

97 - باب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْأُورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ

(باب) حكم (بيع الأرض والأور) بالهمز والواو وكليهما وبالواو فقط جمع دار، (والعروض) بالضاد المعجمة جمع عَرْضَ بالفتح وهو المتاع.
(مُشَاعًا) نصب على الحال وكان القياس أن يقال مشاعة لكن لما صار المشاع كالاسم وقطع النظر فيه عن الوصفية جاز تذكره أو يكون باعتبار المذكور أو باعتبار كل واحد وكذا قوله: (غَيْرَ مَقْسُومٍ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ) ضد المبغوض وقد مر في الغسل قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد وقد مر في باب ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ): «قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتِ الطُّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» (قَالَ الْخَطَّابِيُّ) معنى الشفعة نفي الضرر وإنما يتحقق الضرر مع الشركة ولا ضرر على الجار فلا وجه لنزع ملك المبتاع منه بعد استقراره، انتهى.

وهذا مدافعة للأحاديث الصحيحة التي فيه الشفعة للجار وقد ذكرت في

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، بِهَذَا، وَقَالَ: «فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ»، تَابَعَهُ هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: «فِي كُلِّ مَالٍ»، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ.

الباب الذي قبله ثم قوله ولا ضرر على الجار ممنوع لاحتمال أن يكون المشتري من شرار الناس أو ممن يشتغل بالمعاصي فيتضرر به الجار ولا ضرر أعظم من هذا وقوله بعد استقراره غير صحيح لأن حق الغير تعلق به فكيف يقال إنه مستقر فهذه كلها مكابرة، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) المذكور سابقاً (بِهَذَا) أي: بهذا الحديث المذكور.

(وَقَالَ: فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ) بدل قوله في كل مال لم يقسم أشار به إلى أنه أخرج هذا الحديث عن شيخين أحدهما مُحَمَّدُ بْنُ محبوب عن عبد الواحد والآخر مسدد عنه أَيْضًا وأشار أَيْضًا إلى الاختلاف في قوله في كل ما لم يقسم كما ترى.

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الواحد (هشام) هو ابن يونس اليماني، (عَنْ مَعْمَرٍ) في رواية في كل ما لم يقسم وهذه المتابعة وصلها البُخَارِيُّ في ترك الحيل. (قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ) في روايته عن مَعْمَرٍ: (فِي كُلِّ مَالٍ، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْحَاقَ) القرشي قَالَ أَبُو دَاوُدَ: أنه قدرني ثقة.

(عَنِ الزُّهْرِيِّ) أي: وكذا رواه عبد الرحمن بن إسحاق عن مُحَمَّدُ بْنُ مسلم الزُّهْرِيِّ بلفظ في كل ما لم يقسم.

وطريق عبد الرزاق وصله البُخَارِيُّ في الباب السابق وطريق عبد الرحمن بن إسحاق وصله مسدد في مسنده عن بشر بن المفضل عنه ووقع عند السرخسي في رواية عبد الرزاق.

وفي رواية عبد الواحد في الموضعين: في كل مال لم يقسم وللباقي في كل ما لم يقسم في رواية عبد الواحد وكل مال في رواية عبد الرزاق وقد رواه إسحاق عن عبد الرزاق بلفظ: قضى بالشفعة في الأموال ما لم يقسم وهو يرجح رواية غير السرخسي.

98 - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِي

2215 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «خَرَجَ ثَلَاثَةٌ يَمْشُونَ

وقال الكرمانى: فإن قلت ما الفرق بين هذه الأساليب الثلاثة قلت المتابعة هي أن يروي الراوي الآخر الحديث بعينه والرواية أعم منها والقول إنما يستعمل عند السماع على سبيل المذاكرة، انتهى.

وهذه فائدة جلييلة وأراد بالأساليب الثلاثة قوله: تابعه وقوله: قَالَ: عبد الرزاق وقوله: رواه عبد الرحمن هذا.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله في كل مال يقسم وهو وإن كان عامًا لكنه أريد به الخاص وهو العقار وسقوط الشفعة من غير العقار كالإجماع من أهل العلم لكن روي عن عطاء أنه قَالَ: الشفعة في كل شيء حتى الثوب وأما ما لا يحتمل القسمة كالحمام ونحوه فلا شفعة فيه لأنه بقسمته يبطل والمال يضيع وقد مضى التفصيل في الباب السابق وأما بيع العروض مشاعًا فأكثر العلماء على أنه لا شفعة فيها كما مر وإنما ذكر العروض في الترجمة وليس لها ذكر في الحديث تنبيهًا على الخلاف فيه على الإجمال فيوقف عليه من الخارج، فليتأمل.

98 - باب: إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِي

(باب) بالتنوين (إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِي) أي: ذلك الغير بذلك الشراء بعد أن وقع بغير إذنه منه وأشار به إلى بيع الفضولي وكأنه مال على جوازه فلذلك عقد هذه الترجمة.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن كثير الدورقي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضحاك بن مخلد قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز، (قَالَ أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) ابن أبي عياش الأسدي المدني، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: خَرَجَ ثَلَاثَةٌ) أي: ثلاثة من الناس وفي رواية: المزارعة بينما ثلاثة نفرٍ (يَمْشُونَ) جملة حالية.

فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ، فَدَخَلُوا فِي غَارٍ فِي جَبَلٍ، فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ، قَالَ: فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: اذْعُوا اللَّهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنِّي كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَرْعَى، ثُمَّ أَجِيءُ فَأَحْلُبُ فَأَجِيءُ بِالْحِلَابِ،

(فَأَصَابَهُمُ الْمَطَرُ) بالفاء عطفًا على خرج وفي المزارعة أصابهم بدون الفاء وفي نسخة هنا فأخذهم المطر أي: في الطريق.

(فَدَخَلُوا فِي غَارٍ) كائن (في جَبَلٍ) وفي المزارعة فأووا إلى غار بقصر الهمزة أي: انضموا إلى غار وجعلوه لهم مأوى.

(فَانْحَطَّتْ عَلَيْهِمْ صَخْرَةٌ) أي: على باب غارهم وفي المزارعة فانحطت على فم الغار صخرة من الجبل.

(قَالَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ: (فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: اذْعُوا اللَّهَ بِأَفْضَلِ عَمَلٍ عَمِلْتُمُوهُ) وفي المزارعة فَقَالَ بعضهم لبعض: انظروا أعمالًا عملتموها صالحة لله تعالى فادعوا الله بها لعله يفرجها عنكم.

(فَقَالَ) وفي المزارعة: قَالَ بدون الفاء (أَحَدُهُمْ) أي: أحد الثلاثة: (اللَّهُمَّ) لفظة: اللهم تستعمل في كلام العرب على ثلاثة أنحاء للنداء المحض وهو ظاهر وللإيذان بندرة المستثنى بعده كقولك: اللهم إلا إذا كان كذا وليلد على تيقن المجيب في الجواب المقترن هو به كقولك لمن قَالَ: أزيد قائم؟ اللهم نعم أو اللهم لا كأنه يناديه مستشهدًا على ما قاله من الجواب واللَّهُم هذا من الأول وقيل: من الثالث، فتأمل.

(إِنِّي كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ) هذا من باب التغليب فإن المقصود الأب والأم وفي المزارعة اللهم إنه كان لي والدان شيخان كبيران ولي صبية صغار وكنت أرعى عليهم.

ورواية الباب: (فَكُنْتُ أَخْرُجُ فَأَرْعَى) يعني كنت أخرج إلى المرعى فأرعى أي: إبلي، (ثُمَّ أَجِيءُ) من المرعى، (فَأَحْلُبُ) أي: التي تحلب منها وفي المزارعة فإذا أرحت عليهم حلبت، (فَأَجِيءُ بِالْحِلَابِ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف اللام وهو الإناء يحلب فيه ويراد به هنا اللبن المحلوب فيه.

فَآتِي بِهِ أَبُوَيَّ فَيَشْرَبَانِ، ثُمَّ أَسْقِي الصَّبِيَّةَ وَأَهْلِي وَامْرَأَتِي، فَاحْتَبَسْتُ لَيْلَةً، فَحِثُّ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ، قَالَ: فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا، وَالصَّبِيَّةُ يَتَضَاعَوْنَ عِنْدَ رَجُلِي، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِبِي وَدَائِبَهُمَا، حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ،

(فَآتِي) بمد الهمزة وكسر التاء (بِهِ أَبُوَيَّ) والباء في به للتعدية.

(فَيَشْرَبَانِ) أي: فأنا ولهما إياه فيشربان، (ثُمَّ أَسْقِي الصَّبِيَّةَ) بكسر الصاد جمع صبي وكذلك الصُّبوة وهو القياس والياء أكثر استعمالاً وفي المزارعة فبدأت بوالدي أسقيهما قبل بني أي: قبل أن أسقي بني.
(وَأَهْلِي) والمراد بالأهل هنا الأقرباء نحو الأخ والأخت حتى لا يكون عطف قوله: (وَامْرَأَتِي) عليه عطف الشيء على نفسه.

(فَاحْتَبَسْتُ لَيْلَةً) أي: تأخرت ليلة من الليالي بسبب أمر عرض لي.

وفي المزارعة: وإنني استأخرت ذات يوم فلم آت حتى أمسيت يقال استأخرت وتأخرت بمعنى وليس السين فيه للطلب وقوله: ذات يوم من قبيل إضافة المسمى إلى الاسم أي: قطعة من زمان هذا اليوم أي: من صاحبة هذا الاسم.

(فَحِثُّ فَإِذَا هُمَا نَائِمَانِ) كلمة إذا للمفاجأة أي: ففاجأ مجيء نومهما وفي المزارعة فوجدتهما ناما فحلبت كما كنت أحلب.

(قَالَ: فَكَرِهْتُ أَنْ أُوقِظَهُمَا) وفي المزارعة فقامت عند رؤوسهما أكره أن أوقظهما وأكره أن أسقي الصبية (وَالصَّبِيَّةُ يَتَضَاعَوْنَ) أي: يصيحون وهو من باب التفاعل من الضغاء بالمعجمتين وهو الصياح بالبكاء يقال ضغا الثعلب ضغاً أي: صاح وكذلك السنور.

ويقال أَيْضًا ضغاً يَضْغُو ضَغْوًا وَضْغًا إِذَا صَاحَ وَضْجَ (عِنْدَ رَجُلِي) وفي المزارعة عند قدمي (فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَائِبِي وَدَائِبَهُمَا) الدأب العادة والشأن وَقَالَ الفراء أصله من دأبت إلا أن العرب حولت معناه إلى الشأن.

(حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ) فَإِنْ قِيلَ نَفَقَةُ الْفُرُوعِ مُقَدِّمَةٌ عَلَى نَفَقَةِ الْأَصُولِ فَلَمْ تَرْكَبْهُمْ جَائِعِينَ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَعَلَّ فِي دِينِهِمْ نَفَقَةُ الْأَصُولِ مُقَدِّمَةٌ أَوْ كَانُوا يَطْلُبُونَ الزَّائِدَ عَلَى سِدِّ الرَّمَقِ.

اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً تَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، قَالَ: فَفُرِّجْ عَنْهُمْ، وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أُحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ، فَقَالَتْ: لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ، فَسَعَيْتُ فِيهَا حَتَّى جَمَعْتُهَا،

(اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ) أَي: طَلَبًا لِمَرْضَاتِكَ وَالْمَرَادُ بِالْوَجْهِ الذَّاتُ يَعْنِي إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ لِرِضَاكَ فَأَنْتَ تَعْلَمُهُ فَالْمَرَادُ أَنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ لَطَلَبِ رِضَاكَ فَانْتَقِلْ مِنَ الْمَلْزُومِ إِلَى الْإِلْزَامِ. وَفِي الْمِزَارَعَةِ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُهُ وَلَيْسَ فِيهِ لَفْظُ اللَّهِ. (فَافْرُجْ عَنَّا) أَمْرٌ مِنْ فَرْجٍ يَفْرُجُ مِنْ بَابِ نَصَرَ يَنْصُرُ. قَالَ ابْنُ التِّينِ: هُوَ ضَمُّ الرَّاءِ فِي أَكْثَرِ الْأَمْهَاتِ.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَنَّهُ بَكْسَرُهَا وَهُوَ دَعَاءٌ فِي صُورَةِ الْأَمْرِ، وَفِي الْمِزَارَعَةِ فَافْرُجْ لَنَا (فُرْجَةً) بِضَمِّ الْفَاءِ وَفَتْحِهَا وَالْفَرْجَةُ فِي الْحَائِطِ كَالشَّقِّ وَالْفَرْجَةُ انْفِرَاجُ الْكُرُوبِ.

وَقَالَ النِّخَاسُ: الْفَرْجَةُ فِي الْأَمْرِ وَالْفَرْجَةُ بِالضَّمِّ فِيمَا يَرَى مِنَ الْحَائِطِ وَنَحْوِهِ. وَقَالَ الْعَيْنِيُّ الْفَرْجَةُ هُنَا بِالضَّمِّ قِطْعًا عَلَى مَا لَا يَخْفَى. (نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ، قَالَ: فَفُرِّجْ عَنْهُمْ) أَي: فَرْجٌ بِقَدْرِ مَا دَعَاهُ وَهِيَ الَّتِي بِهَا يَرَى السَّمَاءَ وَفِي الْمِزَارَعَةِ فَفَرَجَ اللَّهُ لَهُمْ فَرَأَوْا السَّمَاءَ.

قَالَ ﷺ: (وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ أُحِبُّ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِ عَمِّي كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ) الْكَافُ زَائِدَةٌ أَوْ أَرَادَ تَشْبِيهَ مُحَبَّتِهِ بِأَشَدِّ الْمَحَبَّاتِ وَفِي الْمِزَارَعَةِ اللَّهُمَّ إِنَّهَا كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ أَحَبَّتُهَا كَأَشَدَّ مَا يُحِبُّ الرَّجُلُ النِّسَاءَ.

(فَقَالَتْ) أَي: بِنْتُ عَمٍّ: (لَا تَنَالُ ذَلِكَ مِنْهَا) أَي: لَا تَنَالُ مَرَادَكَ مِنْهَا.

(حَتَّى تُعْطِيَهَا مِائَةَ دِينَارٍ) وَفِيهِ التَّفَاتُ لِأَنَّ مَقْتَضَى الْكَلَامِ لَا تَنَالُ مِنِّي حَتَّى تُعْطِيَنِي، وَفِي الْمِزَارَعَةِ: فَطَلَبْتُ مِنْهَا أَي: مَا يَطْلُبُ الرَّجُلُ مِنَ النِّسَاءِ فَأَبَتْ حَتَّى أَتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ أَي: فَامْتَنَعَتْ وَقَالَتْ حَتَّى تُعْطِيَنِي مِائَةَ دِينَارٍ فَجَمَعْتُهَا حَتَّى أَتِيَهَا بِمِائَةِ دِينَارٍ الَّتِي طَلَبْتُهَا، (فَسَعَيْتُ فِيهَا) أَي: فِي جَمْعِ مِائَةِ دِينَارٍ (حَتَّى جَمَعْتُهَا)

فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا قَالَتْ : اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَفْضُضْ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ ، فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا ، فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ ، فَأَفْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً ، قَالَ : فَفَرَجَ عَنْهُمْ الثَّلَثِينَ ، وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرَقُ مِنْ دُرَّةٍ

وفي المزارعة فبغيت حتى جمعتها أي : فطلبت من البغي وهو الطلب هكذا في رواية السنجري وفي رواية العذري والسمرقندي وابن ماهان فبعثت حتى جمعتها وفي المطالع والأول هو المعروف يعني من البغي لا من البعث.

(فَلَمَّا قَعَدْتُ بَيْنَ رَجُلَيْهَا) وفي المزارعة فلما وقفت بين رجلَيْها ، (قَالَتْ : اتَّقِ اللَّهَ) وفي المزارعة قالت يا عبد الله اتق الله أي : خف الله ولا ترتكب الحرام ، (وَلَا تَفْضُضْ الْخَاتَمَ) بفتح الضاد المعجمة وكسرهما والخاتم بفتح التاء وكسرهما كناية عن بكارتها أي : لا تزل البكارة (إِلَّا بِحَقِّهِ) أي : إلا بوجه الحلال الذي هو النكاح.

(فَقُمْتُ وَتَرَكْتُهَا) أي : قمت من بين رجلَيْها ولم أفعل بها شَيْئًا وليس في رواية المزارعة قوله : وتركتها.

(فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ ، فَأَفْرُجْ عَنَّا فُرْجَةً) والشرطية الثانية جواب الشرط الأول وقد عرفت معنى الشرط فيما سبق.

(قَالَ ﷺ) : (فَفَرَجَ عَنْهُمْ الثَّلَثِينَ) أي : ففرج الله عنهم ثلثي الموضع الذي عليه الصخرة وليس في رواية المزارعة إلا قوله ففرج.

(وَقَالَ الْآخَرُ : اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا يَفْرَقُ مِنْ دُرَّةٍ) وفي المزارعة اللهم إني استأجرت أجيرًا بفرق أرز والفرق بفتح الراء وسكونها مكيال يسع ثلاثة أصع ، وَقَالَ ابن قرقول : رويناه بالإسكان والفتح عن أكثر شيوخنا والفتح أكثر قَالَ الباجي وهو الصواب.

وكذا قيده أهل اللغة وكذا حكى النخاس وذكر ابن دريد : أنه قد قيل بالإسكان والذرة بضم المعجمة وتخفيف الراء حب معروف يقال له بالتركي دارو وأصله دِيرَوٌ ودُرْبِيءٌ والهاء عوض والأرز بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي معروف فيه ست لغات أرز وأرز باتباع الضمة الضمة وأرز وأرز مثل رسل ورسل ورزء ورزء وهي لغة عبد القيس.

فَأَعْطَيْتُهُ، وَأَبَى ذَاكَ أَنْ يَأْخُذَ، فَعَمَدْتُ إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَرَزَعْتُهُ، حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا، ثُمَّ جَاءَ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَقِّي، فَقُلْتُ: انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَإِنَّهَا لَكَ، فَقَالَ: أَتَسْتَهْزِئُ بِي؟ قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَتَسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فَكُشِفَ عَنْهُمْ.

(فَأَعْطَيْتُهُ، وَأَبَى ذَاكَ أَنْ يَأْخُذَ) أي: أعطيته وامتنع الأجير من الأخذ وفي المزارعة فلما قضى عمله قَالَ: أعطني حقي فعرضت عليها فرغب عنه أي: أعرض عنه فلم يأخذه، (فَعَمَدْتُ) بفتح الميم يقال عمدت إليه وعمد له أعمد عمداً أي: قصدت (إِلَى ذَلِكَ الْفَرْقِ فَرَزَعْتُهُ) أي: الفرق المذكور يعني فأرباه الله تعالى.

(حَتَّى اشْتَرَيْتُ مِنْهُ بَقْرًا وَرَاعِيَهَا) ويروى ورعاتها بضم الراء جمع راع وفي المزارعة فرغب عنه فلم أزل أزرعه حتى جمعت منه بقراً وراعيها.

(ثُمَّ جَاءَ) أي: الأجير المذكور، (فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَعْطِنِي حَقِّي) وفي المزارعة فجاءني فَقَالَ: اتق الله.

(فَقُلْتُ: انْطَلِقْ إِلَى تِلْكَ الْبَقْرِ وَرَاعِيَهَا فَإِنَّهَا لَكَ) وفي المزارعة فقلت اذهب إلى تلك البقر ورعاتها ويروى إلى ذلك البقر فخذ.

(فَقَالَ) ويروى: قَالَ بدون الفاء: (أَتَسْتَهْزِئُ بِي) من استهزأ بفلان إذا سخر منه وفي المزارعة فَقَالَ اتق الله ولا تستهزئ بي.

(قَالَ: فَقُلْتُ: مَا أَتَسْتَهْزِئُ بِكَ وَلَكِنَّهَا لَكَ) وفي المزارعة فَقَالَ إني لا أستهزئ بك فخذ وأخذه ويروى فقلت إني إلى آخره.

قال: (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَافْرُجْ عَنَّا فَكُشِفَ عَنْهُمْ) أي: فكشف باب الغار وفي المزارعة فافرج ما بقي ففرج أي: ففرج الله ما بقي من باب الغار.

وفي الحديث الإخبار عن الأمم المتقدمة وذكر أعمالهم ليرغب أمته في مثلها ولم يكن ﷺ يتكلم بشيء إلا لفائدة وإذا كان مزاحه حقاً فما ظنك بأخباره وفيه جواز بيع الإنسان مال غيره بطريق الفضول والتصرف فيه بغير إذن مالكة إذا أجازها المالك بعد ذلك كما في قصة الأجير من هذا الحديث ولهذا عقد البخاري

الترجمة وبها يطابقها الحديث.

وقال الحافظ العسقلاني: وطريق الاستدلال يبتنى على أن شرع من قبلنا شرع لنا وذلك لأن النبي ﷺ ساقه سياق المدح والثناء على فاعله وأقره على ذلك من غير تكبر ولو كان لا يجوز لبينه فبهذا الطريق يصح الاستدلال به لا بمجرد كونه شرع من قبلنا.

ولقائل أن يقول: أنه يحتمل أنه استأجره بفرق في الذمة ولم يسلمه إليه ولما عرض عليه الفرق فلم يقبضه لرداءته استمر في ذمة المستأجر لأن الذي في الذمة لا يتعين إلا بالقبض فلما تصرف فيه المالك صح تصرفه سواء اعتدّه لنفسه أو للأجير ثم إنه تبرع بما اجتمع منه على الأجير برضى منه، والله أعلم.

وقال ابن بطال: وفيه دليل على صحة قول ابن القاسم إذا أودع رجل رجلاً طعاماً فباعه المودع بثمن فرضي المودع فله الخيار إن شاء أخذ الثمن الذي باعه به وإن شاء أخذ مثل طعامه.

ومنع أشهب قال: لأنه طعام بطعام فيه خيار واستدل به لأبي ثور في قوله: إن من غصب قمحاً فزرعه فإن كل ما أخرجت الأرض من القمح فهو لصاحب الحنطة.

وقال الخطابي: استدل به أحمد على أن المستودع إذا اتجر في مال الوديعة وربح أن الربح إنما يكون لرب المال قال وهذا لا يدل على ما قال وذلك أن صاحب الفرق إنما تبرع بفعله وتقرب به إلى الله تعالى ولكن توسل به للخلاص ولم يكن يلزمه في الحكم أن يعطيه أكثر من الفرق الذي استأجره عليه فلذلك حمد عليه.

والحاصل: أنه تصرف في أمر لم يوكله فلا يستحق عليه ربحاً وأنه قد تصدق بهذا المال بعد أن اتجر فيه وأنما هو، والذي ذهب إليه أكثر الفقهاء في المستودع إذا اتجر بمال الوديعة والمضارب إذا خالف رب المال فربحاً أنه ليس لصاحب المال من الربح شيء.

وعند أبي حنيفة: المضارب ضامن لرأس المال والربح له ويتصدق به والوضعية عليه.

وقال الشَّافِعِيُّ : إن كان اشترى السلعة بعين المال فالبيع باطل وإن كان اشترى بغير عينه فالسلعة ملك المشتري وهو ضامن للمال .

وَقَالَ ابن بَطَالٍ : وأما من اتجر في مال غيره فقالت طائفة يطيب له الربح إذا رد رأس المال إلى صاحبه سواء وكان غاصبًا للمال أو كان وديعة عنده هذا قول عطاء ومالك والليث والثوري وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَبِي يُوسُفَ واستحب مالك والثوري وَالْأَوْزَاعِيُّ تنزهه عنه ويتصدق به .

وقالت طائفة : يرد المال ويتصدق بالربح كله ولا يطيب له منه شيء هذا قول أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدَ بن الحسن وزفر .

وقالت طائفة : الربح لرب المال وهو ضامن لما تعدى فيه هذا قول ابن عمر وأبي قلابه وبه قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَ ابن بَطَالٍ وأصح هذه الأقوال قول من قَالَ : إن الربح للغاصب والتعدي عليه والله أعلم .

وفي الحديث : إثبات كرامات الأولياء والصالحين .

وفيه : فضل بر الوالدين ووجوب النفقة عليهما وعلى الأولاد والأهل .

وفيه : إثبات الوالدين على من سواهما من الأهل والأولاد .

وفيه : أنه يستحب الدعاء في حال الكرب والتوسل بصالح الأعمال إلى اللَّهِ تَعَالَى كما في الاستسقاء .

وفيه : فضل العفاف والانكفاف عن المحرمات لا سيما بعد القدرة عليها قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ﴾ [الرحمن : 46] .

وفيه : جواز الإجارة بالطعام وفيه فضيلة أداء الأمانة .

وفيه : قبول التوبة وأن من صلح فيما بقي غفر له وإن همَّ بسيئة فتركها ابتغاء وجهه كتب له أجرها كما سبق في آية الرحمن وفيه سؤال الرب جل جلاله بانجاز وعده قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق : 2] .

وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ [الطلاق : 4] والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَزَارَعَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي التَّوْبَةِ وَالتَّسَائِي فِي الرِّقَاقِ .

99 - باب الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ

2216 - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي عُمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ طَوِيلٌ بَغْنَمٌ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعًا أَمْ عَطِيَّةٌ؟» أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةٌ؟»، قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ، فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً.

99 - باب الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ

(باب) حكم (الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ) من عطف الخاص على العام وفي بعض النسخ أهل الحرب بدون الواو فعلى هذا يكون أهل الحرب صفة للمشركين.

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ) سُلَيْمَانُ بْنُ طَرْحَانَ، (عَنْ أَبِي عُمَانَ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَلِّ النَّهْدِيِّ بِالنُّونِ، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ جَاءَ رَجُلٌ مُشْرِكٌ مُشْعَانٌ) بضم الميم وسكون الشين المعجمة وبعدها عين مهملة وبعدها الألف نون مشددة أي: طويل شعر الرأس وقيل طويل جدًا فوق الطول وعن الأصمعي شعر مشعان بتشديد النون منتفش الشعر متفرقه.

قال الجَوْهَرِيُّ: يقال اشعان شعره اشعيناناً فهو مشعان مثل احمار احميراراً فهو محمار إذا كان نائر الرأس أشعث وفي التهذيب تقول العرب رأيت فلاناً مشعان الرأس إذا رأيت أشعث منتفش الشعر وروى عمرو عَنْ أَبِيهِ أَشْعَنَ الرَّجُلُ إِذَا نَأَى عَدُوهُ فَاشْعَانَ شَعْرَهُ (طَوِيلٌ) أي: طويل القَدِّ (بَغْنَمٌ يَسُوقُهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَيْعًا» نصب على المصدرية أي: أتبيع بيعاً؟ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: ويجوز الرفع أي: أهذا بيع (أَمْ عَطِيَّةٌ) عطف على بيعاً أي: أم تعطي عطية، (أَوْ قَالَ: «أَمْ هِبَةٌ؟» شك من الراوي.

(قَالَ: لَا، بَلْ بَيْعٌ) أي: قَالَ الرَّجُلُ لَيْسَتْ عَطِيَّةٌ أَوْ لَيْسَتْ هِبَةٌ بَلْ هُوَ بَيْعٌ وَأُطْلِقَ الْبَيْعُ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ.

(فَاشْتَرَى مِنْهُ شَاةً) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ مَعَامِلَةُ الْكَفَّارِ جَائِزَةٌ إِلَّا بَيْعٌ مَا يَسْتَعِينُ بِهِ أَهْلُ الْحَرْبِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ.

وفيه : جواز بيع الكافر وإثبات ملكه على ما في يده .

وَقَالَ الْحَطَّائِيُّ فِي قَوْلِهِ : أَمْ هَبَةٌ دَلِيلٌ عَلَى قَبُولِ الْهَدِيَّةِ مِنَ الْمَشْرِكِ لَوْ وَهَبَ .
فَإِنْ قِيلَ : قَدْ قَالَ ﷺ لَعِيَاضُ بْنُ حَمَادٍ حِينَ أَهْدَى لَهُ فِي شِرْكِهِ : إِنَّا لَا نَقْبَلُ
زَبَدَ الْمُشْرِكِينَ يَرِيدُ عَطَاءَهُمْ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ قَالَ أَبُو سَلِيمَانَ يَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ
مَنْسُوخًا لِأَنَّهُ قَبِلَ هَدِيَّةً غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الشِّرْكِ أَهْدَى لَهُ الْمُقَوْسُ وَأَكِيدَرُ دَوْمَةً
قَالَ إِلَّا أَنْ يَزْعُمَ زَاعِمٌ أَنْ بَيْنَ هَدَايَا أَهْلِ الشِّرْكِ وَهَدَايَا أَهْلِ الْكِتَابِ فَرْقًا ، انْتَهَى .

قِيلَ : فِيهِ نَظَرٌ فِي مَوَاضِعَ الْأَوَّلِ أَنَّ الزَّعْمَ بِالْفَرْقِ الْمَذْكُورِ يَرُدُّهُ قَوْلُ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ فِي نَفْسِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلَ كَانَ مُشْرِكًا ، وَقَدْ قَالَ لَهُ أُبَيْعُ أَمْ
هَدِيَّةُ الثَّانِي أَنْ هَدِيَّةُ أَكِيدَرٍ كَانَتْ قَبْلَ إِسْلَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُمَا لِأَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ فِي هَدَنَةِ الْحَدِيثِ وَذَلِكَ فِي سَنَةِ سَبْعٍ وَهَدِيَّةُ أَكِيدَرٍ كَانَتْ
بَعْدَ وَفَاةِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي قَالَ فِي حَقِّهِ ﷺ لَمَّا عَجِبَ النَّاسُ مِنْ
هَدِيَّةِ أَكِيدَرٍ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِمُنَادِيلِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنَ مِنْ هَذِهِ
وَسَعْدٌ تَوَفَّى بَعْدَ غَزْوَةِ بَنِي قَرِيظَةَ سَنَةِ أَرْبَعٍ فِي قَوْلِ عَقْبَةَ وَعِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ سَنَةُ
خَمْسٍ وَأَيُّ مَا كَانَ فَهُوَ قَبْلَ إِسْلَامِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَبَعَثَ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى الْمُقَوْسِ كَانَ فِي سَنَةِ سِتٍّ ذَكَرَهُ ابْنُ مَنْدَةَ
وغيره فدل على أنه قبل هذا الحديث الثالث إنه لقائل أن يقول هذان اللذان قبل
منهما هديتهما ليسا سوقة إنما هما ملكان فقبل هديتهما تألفا لأن في رد هديتهما
نوع حصول شيء الرابع أنه كان قبول هديتهم بإثباتها عليها وقوله ﷺ لهذا
المشرك أيضًا كان تألفا له ولأن يشبهه بأكثر مما أهدى وكذا يقال في هدية كسرى
المذكورة في كتاب العربي من حديث علي رضي الله عنه ورد هدية عياض بن
حماد وكان بينه وبين النبي ﷺ معرفة قبل البعثة فلما بعث أهدى إليه فرد هديته
وكذا رد هدية ذي الجوشن وكان فرسًا وكذا رد هدية ملاعب الأسنة لأنهم كانوا
سوقة وليسوا ملوكًا وأهدى له ملك أيلة بغلة وفروة الجذامي هدية فقبلها وكانا
ملكين ومما يؤيد هذا ما ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال أنه ﷺ إنما قبل هدية
أبي سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ لأنها كانت في مدة الهدنة وكذا هدية المقوقس إنما كان

قبلها لأنها أكرم حاطبًا وأقر بنبوته ﷺ ولم يؤثمه من إسلامه.
وقبول هدية الأكيدر لأن خالدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قدم به فحقن ﷺ دمه وصالحه
على الجزية لأنه كان نصرانيًا ثم خلى سبيله وكذا ملك إيلة لما أهدى كساه ﷺ
برداء له وهذا كله يرجع إلى أنه ﷺ كان لا يقبل هدية إلا ويكافئ.

ثم اعلم أن الناس اختلفوا فيما يهدى للأئمة فروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أنه كان يوجب رده إلى بيت المال وإليه ذهب أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ .

وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ : ما أهدى إليه أهل الحرب فهو له دون بيت المال وأما ما
يهدى للنبي ﷺ خاصة فهو في ذلك بخلاف الناس لأن الله عز وجل اختصه في
أموال أهل الحرب خاصة لم تكن لغيره قَالَ تعالى : ﴿ وَلَئِنْ اللَّهُ يَسْلُطْ رُسُلَهُ عَلَى
مَنْ يَشَاءُ ﴾ [الحشر : 6] بعد قوله : ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﴾ [الحشر : 7] فسبيل ما
تصل إليه يده من أموالهم على جهة الهدية والصلح سبيل الفياء يصنعه حيث أراه
الله فأما المسلمون إذا أهدوا إليه فكان من سجيته ﷺ أنه لا يردها بل يثيبهم عليها.
وفيه : أن ابتاع الأشياء من المجهول الذي لا يعرف جائز حتى يطلع على ما
يلزم التورع عنه أو يوجب ترك مبايعته لغصب أو سرقة وشبههما .

وَقَالَ ابن المنذر : من كان بيده شيء فظاهر الحال أنه مالكة ولا يلزم
المشتري أن يعلم حقيقة ملكه واختلف العلماء في مبايعة من الغالب على ماله
الحرام وقبول هديته وجائزته فرخصت فيه طائفة فكان الحسن بن الحسن لا يرى
بأسًا أن يأكل الرجل من طعام العشار والصراف والعامل ويقول قد أحل الله
تعالى طعام اليهودي والنصراني وقد أخبر أن اليهود أكلون للسحت.

قال الحسن : ما لم يعرفوا شيئًا منه حرامًا يعني معينًا وعن الزُّهْرِيِّ ومكحول
إذا كان المال فيه حرام وحلال فلا بأس أن يؤكل منه إنما يكره من ذلك الشيء
الذي يعرف بعينه .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لا أحب مبايعة من أكثر ماله ربا أو كسبه من حرام فإن بويع
لا يفسخ البيع .

وقال ابن بطال : والمسلم والذمي والحربي في هذا سواء وحجة من رخص

100 - بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَبَتِهِ وَعَيْتِهِ

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَلْمَانَ: «كَاتِبٌ»، وَكَانَ حُرًّا، فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ،

حديث الباب وحديث رهنه ﷺ درعه عند اليهودي وكان ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم يأخذان هدايا المختار وبعث عمرو بن عبيد الله بن معمر إلى ابن عمر رضي الله عنهما بألف دينار وإلى القاسم بن مُحَمَّد بألف دينار فأخذها ابن عمر رضي الله عنهما وَقَالَ: لقد جاءتنا على حاجة وأبى أن يقبلها القاسم فقالت امرأته إن لم يقبلها فأنا ابنة عمه كما هو ابن عمه فأخذتها .

وَقَالَ عطاء: بعث معاوية إلى عَائِشَةَ رضي الله عنهما بطوق من ذهب فيه جوهر قوم بمائة ألف وقسمته بين أمهات المؤمنين وكرهت طائفة الأخذ منهم روي ذلك عن مسروق وسعيد بن المسيب والقاسم بن مُحَمَّد وبشر بن سعيد وطاوس وابن سيرين والثوري وابن المبارك وَمُحَمَّد بن واسع وَأَحْمَد وأخذ ابن المبارك قذاة من الأرض وَقَالَ من أخذ منهم مثل هذه فهو منهم.

100 - بَابُ شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَبَتِهِ وَعَيْتِهِ

(باب) حكم (شِرَاءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ) وحكم (وَهَبَتِهِ وَعَيْتِهِ) قَالَ ابن بطلال: غرض الْبُخَارِيِّ بهذه الترجمة إثبات ملك الحربي وجواز تصرفه في ملكه بالبيع والهبة والعقوت وغيرها إذ أقر ﷺ سلمان عند مالكة من الكفار وأمره أن يكتب وقيل الخليل عليه الصلاة والسلام هبة الجبار وغير ذلك مما تضمنه أحاديث الباب.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِسَلْمَانَ) الفارسي رضي الله عنه: «كَاتِبٌ»، وَكَانَ حُرًّا، فَظَلَمُوهُ وَبَاعُوهُ) وقصته طويلة على ما ذكره ابن إسحاق وملخصها أنه هرب من أبيه لطلب الحق وكان مجوسياً فلحق براهب ثم براهب ثم بآخر وكان يصحبهم إلى وفاتهم حتى دله الأخير إلى الحجاز وأخبره بظهور رسول الله ﷺ فقصده مع بعض الأعراب فغدروا به وباعوه في وادي القرى ليهودي ثم اشتراه منه يهودي آخر من بني قريظة فقدم به المدينة فلما قدم رسول الله ﷺ ورأى علامات النبوة أسلم فَقَالَ له رسول الله ﷺ: «كاتب عن نفسك» عاش مائتين وخمسين وقيل مائتين وخمسا وسبعين سنة ومات سنة ست وثلاثين بالمداين .

ثم هذا التعليق الذي علقه البُخَارِيُّ أَخْرَجَهُ ابن حبان في صحيحه والحاكم من حديث زيد بن صوحان وأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ والطبراني من طريق ابن إسحاق عن عاصم بن عمر عن محمود بن لبيد عن سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كُنت رجلاً فارسياً فذكر الحديث بطوله وفيه ثم مرّ بي نفر من كلب تجار فحملوني معهم حتى إذا قدموا وادي القرى ظلموني فباعوني من رجل يهودي الحديث وفيه فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كاتب يا سلمان قَالَ فَكَاتَبْتُ صاحبي على ثلاثمائة ودية»، الحديث.

وفي حديث الحاكم: ما يدل على أنه هو ملك رقبته لهم وعنده من حديث أبي الطفيل عن سلمان وصححه وفيه فمر ناس من أهل مكة فسألهم عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فقالوا: نعم ظهر منا رجل يزعم أنه نبي فقلت لبعضهم هل لكم أن أكون عبداً لبعضكم على أن تحملوني حقة وتطعموني من الكَسْرِ فإذا بلغتم إلى بلادكم فمن شاء أن يبيع باع ومن شاء أن يستعبد استعبد فَقَالَ رجل منهم أنا فصرت عبداً له حتى أتني مكة فجعلني في بستان له، الحديث.

وقد مرّ بعض قصته في باب الدهن للجمعة.

فقوله: كاتب أمر من المكاتب وقوله وكان حرّاً جملة وقعت حالا من قَالَ: لا من قوله كاتب.

وَقَالَ الكرمانى: فإن قلت كيف أمره رسول الله ﷺ بالكتابة وهو حر قلت أراد بالكتابة صورة الكتابة لا حقيقتها فكأنه قَالَ افد عن نفسك وتخلص من ظلمه، انتهى.

وتعقبه العَيْنِيُّ: بأن هذا السؤال غير وارد فلا يحتاج إلى الجواب فكأن الكرمانى اعتقد أن قوله ﷺ وكان حرّاً يعني في حال الكتابة وليس كذلك فإنه في ذلك الوقت كان في ملك الذي اشتراه لأنه غلب عليه بعض الأعراب في وادي القرى فملكه بالقهر ثم باعه من يهودي واشترى منه يهودي آخر حتى يروى أنه تداوله بضعة عشر مالكاً وأما قوله ﷺ وكان حرّاً إخبار منه بحريته في أول أمره قبل أن يخرج من دار الحرب، انتهى.

وأنت خبير بأن الظاهر ما قاله الكرمانى وما ذكره العَيْنِيُّ احتمال بعيد على

وَسُيِّي عَمَّارٌ، وَصُهَيْبٌ، وَبِلَالٌ»

أن كل أهل الحرب أحرار قبل أن يخرجوا من دار الحرب، فليتأمل .

وأما ما ذكره ابن الملحق في التوضيح من أنه كيف جاز لليهودي أن يملك سلمان وهو مسلم ولا يجوز للكافر أن يملك مسلماً فقد أجاب عنه الطَّبْرِيُّ بأن حكم هذه الشريعة أن من غلب من أهل الحرب على نفس غيره أو ماله ولم يكن المغلوب ممن دخل في الإسلام فهو ملك للغالب وكان سلمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين غلب لم يكن مؤمناً وإنما كان إيمانه تصديق النَّبِيِّ ﷺ إذا بعث مع إقامته على شريعة عيسى عليه السلام هذا ويؤيد ما ذكره الطَّبْرِيُّ أَنَّهُ ﷺ لما قدم المدينة وسمع به سلمان فذهب إليه ببعض تمر يختبره أنه هو هذا النَّبِيُّ الذي يقبل الهدية ويرد الصدقة فلما تحقق دخل في الإسلام في ذلك الوقت فلذلك أمره ﷺ بالكتابة ليخرج من ملك مولاة اليهودي واللَّه أعلم ومطابقة هذه القصة للترجمة من حيث أنه يعلم منها تقرير أحكام الحربي على ما كانت عليه.

(وَسُيِّي) على البناء للمفعول (عَمَّارٌ، وَصُهَيْبٌ، وَبِلَالٌ) رضي الله عنهم ، أما عمار بفتح المهملة وتشديد الميم فهو ابن ياسر ضد العاسر بكسر السين المهملة فيهما كان عربياً عنسياً بالنون والسين المهملة ما وقع عليه سبي وإنما سكن أبوه ياسر مكة وحالف بني مخزوم فزوجوه سُمية بضم السين المهملة وفتح الميم وكانت من موالِيهم فولدت له عماراً .

وَقَالَ الكرمانى : وأمه سمية بلفظ التصغير كانت جارية لأبي حذيفة بن المغيرة المخزومي وزوجها ياسر فولدت له عماراً فأعتقه أَبُو حذيفة فهو مولاة وقد أسلم عمار بمكة قديماً وأبوه وأمه وكانوا ممن يعذب في الله عز وجل فمر بهم النَّبِيُّ ﷺ وهم يعذبون فَقَالَ : «صَبْرًا آل ياسر فإن موعدكم الجنة» وقتل أَبُو جهل سمية طعنها بحربة في قلبها فكانت أول شهيد في الإسلام.

وقال مسدد : لم يكن أحد أبواه مسلمان غير عمار بن ياسر وأما وجه دخوله في الترجمة مع عدم وقوع السبي عليه كما ذكر فيحتمل أن يكون المشركون يعاملونه معاملة السبي لكون أمه في موالِيهم كذا ذكر الْحَافِظ الْعَسْقَلَانِيُّ وتبعه العيني، وأما على ما ذكره الكرمانى فالأمر ظاهر .

وأما صهيب بضم المهملة مصغرا فهو ابن سنان بالنونين الرومي وأصله من العرب من النمر بن قاسط بالقاف والمهملتين وكان منازل قومه بأرض الموصل فأغارت الروم على تلك الناحية فسبت صهيباً وهو غلام صغير فابتاعه منهم كلب ثم قدمت به مكة فاشتراه عبد الله بن جدعان بضم الجيم وسكون المهملة فأعتقه فقد روي عن ابن سعد أنه قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عامر العقدي وأبو حذيفة مَوْسَى بن مسعود قالَا ثنا زهير بن مُحَمَّد عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عَنْ أَبِيهِ قَالَ: إني رجل من العرب من النمر بن قاسط ولكني سبيت سبتي الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت أهلي وقومي وعرفت نسبي وعن ابن سعد كان أبوه من النمر بن قاسط وكان عاملاً لكسرى فسبت الروم صهيباً لما غزت أهل فارس فابتاعه منهم عبد الله بن جدعان وقيل بل هرب من الروم إلى مكة فحالف ابن جدعان فمطابقته للترجمة تظهر مما ذكر.

وأما بلال فهو ابن رباح بفتح الراء وتخفيف الموحدة وبالمهملة الحبشي وقد ذكر ابن إسحاق في المغازي حَدَّثَنِي هشام بن عُزْرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ مر أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأمية بن خلف وهو يعذب بلالاً فَقَالَ ألا تتقي الله في هذا المسكين فَقَالَ: أنقذه أنت بما ترى فأعطاه أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غلاماً أجلد منه وأخذ بلالاً فأعتقه.

وذكر مسدد في مسنده ثنا معتمر عَنْ أَبِيهِ عن نعيم بن أبي هند قَالَ كان بلال لأيتام أبي جهل فعذبه فبعث أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رجلاً فَقَالَ اشتر لي بلالاً فأعتقه وقيل اشتراه الصديق من بني جمح بضم الجيم وفتح الميم وبالمهملة ويجمع بين ذلك بأنه كان لبني جمح وإن كلاً من أمية وأبي جهل كان يعذب بلالاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولهما شوب فيه فالحاصل أنه دخل في شراء المملوك من الحربي وعقه أما الشراء فإن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قايض مولاه والمقايضة نوع من البيوع وأما كونه اشترى من الحربي لأن مكة كانت في ذلك الوقت دار الحرب وأما عقه فأظهر من أن يخفى.

وَقَالَ الكرمانى: وهؤلاء الثلاثة كانوا مأسورين تحت حكم الكفار وممن عذبوا في الإسلام كثيراً.

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ ﴿٧١﴾ [النحل: 71].

وأما ما قاله ابن الملقن في التوضيح: قوله: وسبي عمار وصهيب وبلال يعني أنه كان في الجاهلية يسبي بعضهم بعضًا ويملكون بذلك ففيه أن كون أهل الجاهلية سابين بعضهم بعضًا لا يلتزم كون عمار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممن سبي ولا بلال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإنما كانا يعذبان في اللَّهِ تَعَالَى حتى خلصهما اللَّهُ تَعَالَى ببركة إسلامهما نعم سبي صهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وبيع على يد المشركين كما ذكر آنفًا، واللَّهُ أعلم.

(وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى) في سورة النحل: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ (فمنكم غني ومنكم فقير ومنكم موال يتولون رزق أنفسهم ورزق غيرهم ومنكم ممالك حالهم على خلاف ذلك).

(﴿فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ﴾) أي: بمعطي رزقهم ﴿عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ على ممالكهم فإن ما يردون عليهم رزقهم الذي جعله اللَّهُ في أيديهم. (﴿فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ﴾) فالموالي والممالك سواء في أن اللَّهُ تَعَالَى رزقهم فالجملة لازمة للجملة المنفية ومقررة لها ويجوز أن تكون واقعة موقع الجواب كأنه قيل فما الذين فضلوا برادي رزقهم على ما ملكت أيماهم فيستووا في الرزق أنه رد وإنكار على المشركين فإنهم يشركون بالله بعض مخلوقاته في الألوهية ولا يرضون أن يشاركونهم عبيدهم فيما أنعم اللَّهُ عليهم فيساوونهم فيه وفي الكشف: أي: جعلهم متفاوتين في الرزق فرزقكم أفضل مما رزق ممالككم وهم بشر مثلكم وإخوانكم فكان ينبغي أن تردوا فضل ما رزقتموه عليهم حتى تتساوا في الملبس والمطعم، كما يحكى عن أبي ذر رضي اللَّهُ عنه أنه سمع رسول اللَّهِ ﷺ يقول: «إنما هم إخوانكم فاكسوهم مما تلبسون وأطعموهم مما تطعمون».

(﴿أَفَبِعِزَّةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾) حيث يتخذون له شركاء فإنه يقتضي أن يضاف إليهم بعض ما أنعم اللَّهُ عليهم ويجحدوا أنه من عند اللَّهِ أو حيث أنكروا أمثال هذه الحجج بعد ما أنعم اللَّهُ عليهم بإيضاحها والباء لتضمن الجحود معنى الكفر والاستفهام للأنكار ومعناه لا تجحدوا نعمة اللَّهِ ولا تكفروا بها بأن تجعلوا ما

2217 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ،

رزقكم الله لغيره أو لا تنكروا البراهين الواضحة فإنه جحود بنعمة الله تعالى.
ومطابقة الآية الكريمة للترجمة من حيث إن الخطاب فيه للمشركون فأثبت لهم ملك اليمين في قوله على ما ملكت أيماهم مع كون ملكهم غالباً على غير الأوضاع الشرعية وإذا صح ملكهم يجوز تصرفهم فيه بالبيع والشراء والهبة والعق ونحوها.

وقال ابن التين: معناه أن الله فضل الملاك على ممالكهم فجعل المملوك لا يقوى على ملك مع مولاه وأعلم أن المالك لا يشرك مملوكه فيما عنده وهما من بني آدم فكيف يجعلون بعض الرزق الذي يرزقهم الله لله وبعضه لأصنامهم فيشركون بين الله وبين الأصنام وهم لا يرضون ذلك مع عبيدهم لأنفسهم.

وقال ابن بطال: الآية تضمنت التفرع على المشركون والتوبيخ عليهم على تسويتهم عبادة الأصنام بعبادة الرب تعالى وتعظم فنبههم تعالى على أن ممالكهم غير مساوين لهم في أموالهم فالله تعالى أولى وأحق بإفراد العبادة وأنه لا يشرك معه أحد من عبيده إذ لا مالك في الحقيقة سواء ولا يستحق الألوهية غيره فما رئي بعد ذلك إلا ورداؤه رداؤه وإزاره إزاره من غير تفاوت فجعل تعالى ذلك من جملة جحود النعمة وقال انتهى والمعاني متقاربة وإما الاختلاف في العبارة، والله تعالى أعلم.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بالزاي والنون عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ» - أي: الخليل - (عَلَيْهِ السَّلَامُ بِسَارَةَ) أي: سافر بها وسارة بتخفيف الراء بنت توميل بن ناخور .

وقيل: بنت هاران بن ناخور.

وقيل: بنت هاران بن نارخ وهي بنت أخيه على هذا وأخت لوط عليه السلام قاله القتيبي في المعارف والنقاش في التفسير قَالَ: وذلك أن نكاح بنت الأخ كان

فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ، فَقِيلَ: دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ
بِامْرَأَةٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ،

حلالاً إذ ذاك ثم إن النقاش نقض هذا القول فقال في تفسير قوله عز وجل: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ [الشورى: 13] أي: هذا يدل على تحريم بنت الأخ على لسان نوح عليه السلام.

قال السهيلي: هذا هو الحق وإنما توهموا أنها بنت أخيه لأن هاران الذي هو أخوه هو هاران الأصغر وكانت هي بنت هاران الأكبر وهو عمه.

(فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً) القرية من قرية الماء في الحوض أي: جمعته سميت بذلك لاجتماع الناس فيها ويجمع على قرى.

وَقَالَ الدَّاوُدِيُّ: القرية تقع على المدن الصغار والكبار وَقَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ القرية المذكورة الأردن (فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَّارَةِ) شك من الراوي والجبار يطلق على ملك عات ظالم وذلك الملك صاروق قاله ابن قُتَيْبَةَ. قيل: وكانت هاجر لملك من ملوك القبط.

وزعم الطَّبْرِيُّ: أن الملك الذي أراد سارة اسمه سنان بن علوان أخو الضحاك.

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي كِتَابِ التَّيْجَانِ: إن إِبْرَاهِيمَ عليه السلام خرج من مدين إلى مصر وكان معه من المؤمنين ثلاثمائة وعشرون رجلاً وبمصر عمرو بن امرئ القيس بن نابليون بن سبا ملكاً.

(فَقِيلَ) لذلك الملك (دَخَلَ إِبْرَاهِيمُ بِامْرَأَةٍ هِيَ مِنْ أَحْسَنِ النِّسَاءِ) وَقَالَ ابن هشام وشي به حنّاط كان إِبْرَاهِيمَ يمتار منه فأمر بإدخال إِبْرَاهِيمَ وسارة عليه ثم نحى إِبْرَاهِيمَ وقام إلى سارة فلما صار إِبْرَاهِيمَ عليه السلام خارج القصر جعله الله له كالقارورة الصافية فرأى الملك وسارة وسمع كلامهما فهم عمرو بسارة ومد يده إليها فيبست فمد الأخرى فكذلك فلما رأى ذلك كف عنها وَقَالَ ابن هشام وكان الحنّاط⁽¹⁾ أخبر الملك بأنه رآها تطحن فقال الملك يا إِبْرَاهِيمَ ما ينبغي لهذه أن تخدم نفسها فأمر لها بها جر.

(1) قوله «حنّاط» بتشديد النون من ينسب إلى بيع الحنطة.

فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ: أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ؟ قَالَ: أُخْتِي،

(فَأَرْسَلَ) أي: الملك (إِلَيْهِ) أي: إلى إِبْرَاهِيمَ عليه السلام (أَنْ) تفسيرية لوقوعها بعد معنى القول: (يَا إِبْرَاهِيمُ مَنْ هَذِهِ الَّتِي مَعَكَ؟ قَالَ: أُخْتِي) ⁽¹⁾ يعني في الدين وَقَالَ ابن الجوزي في هذا الحديث إشكال ما زال يختلج في صدري وهو أن يقال ما معنى توريته عليه السلام عن الزوجة بالأخت ومعلوم أن ذكرها بالزوجة كان أسلم لها؛ لأنه إذا قَالَ هذه أُخْتِي قَالَ زوجني بها وإذا قَالَ امرأتي سكت إن كان الملك يعمل بالشرع فأما إذا كان كما وصف من جوره لا يبالي بما إذا كانت زوجة أو أختًا إلى أن وقع لي ⁽²⁾ أن القوم كانوا على دين المجوس وفي دينهم أن الأخت إذا كانت زوجة كان أخوها الذي هو زوجها أحق بها من غيره فكان الخليل عليه السلام أراد أن يستعصم من الجبار بذكر الشرع الذي يستعمله فإذا هو جبار لا يراعي جانب دينه.

قال: واعترض على هذا بأن الذي جاء بمذهب المجوس زرداشت وهو متأخر عن هذا الزمن.

فالجواب: أن لمذهب القوم أصلًا قديمًا ادعاه زرداشت وزاد عليه خرافات أخر وقد كان نكاح الأخوات جائزًا من زمن آدم عليه السلام ويقال كانت حرمة على لسان مُوسَى عليه السلام قَالَ ويدل على أن دين المجوس له أصل ما رواه أَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ الْجَزِيَّةَ مِنْ مَجُوسِ هَجَرٍ وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْجَزِيَّةَ لَا تُؤْخَذُ إِلَّا مِمَّنْ لَهُ كِتَابٌ أَوْ شَبَهَةُ كِتَابٍ قَالَ ثُمَّ سَأَلْتُ عَنْ هَذَا بَعْضُ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ فَقَالَ: كَانَ مِنْ مَذْهَبِ الْقَوْمِ أَنَّ مَنْ لَهُ زَوْجَةٌ لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَزَوَّجَ إِلَّا أَنْ يَهْلِكَ زَوْجُهَا فَلَمَّا عَلِمَ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ هَذَا قَالَ هِيَ أُخْتِي كَأَنَّهُ قَالَ: إِنْ كَانَ الْمَلِكُ عَادِلًا فَخُطِبَها مِنِّي أَمْكِنُنِي دَفْعُهُ وَإِنْ كَانَ ظَالِمًا تَخْلُصْتُ مِنَ الْقَتْلِ وَقِيلَ إِنَّ النُّفُوسَ تَأْتِي أَنْ يَتَزَوَّجَ الْإِنْسَانُ بِامْرَأَةٍ وَزَوْجُهَا مَوْجُودٌ فَعَدَلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ قَوْلِهِ زَوْجَتِي لِأَنَّهُ يُوْدِي إِلَى قَتْلِهِ أَوْ طَرْدِهَا أَوْ تَكْلِيفِ لِفِرَاقِهَا.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: قِيلَ إِنْ مِنْ سِيرَةِ هَذَا الْجَبَّارِ أَنَّهُ لَا يَغْلِبُ الْأَخَ عَلَى أُخْتِهِ وَلَا

(1) ويمكن أن يقال إنه أراد أنها واحدة منهم قال في الكشف في قوله تعالى: ﴿يَتَأَخَّتْ هُنَّ﴾ [مريم: 28] وإنما قال يا أخت هارون كما يقال يا أخا همدان أي: يا واحدًا منهم.

(2) قوله: «إلى أن وقع» غاية لقوله: «ما زال يختلج في صدري».

ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهَا فَقَالَ: لَا تُكَذِّبِي حَدِيثِي، فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي، وَاللَّهِ إِنِّي عَلَى الْأَرْضِ مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكَ، فَأَرْسَلَ بِهَا إِلَيْهِ فَقَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوْضُأً وَتُصَلِّي، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِن كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، وَأَخْصَنْتُ فَرْجِي، إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ، فَعُطِّ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ، قَالَ الْأَعْرَجُ: قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: «قَالَتْ: اللَّهُمَّ إِن يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ،

يظلمه فيها وكان يغلب الزوج على زوجته، والله أعلم.

(ثُمَّ رَجَعَ) عليه السلام (إِلَيْهَا) أي: إلى سارة، (فَقَالَ: لَا تُكَذِّبِي حَدِيثِي، فَإِنِّي أَخْبَرْتُهُمْ أَنَّكَ أُخْتِي، وَاللَّهِ إِنِّي عَلَى الْأَرْضِ) كلمة إن بكسرة الهمزة وسكون النون للنفي أي: ما على وجه الأرض (مُؤْمِنٌ غَيْرِي وَغَيْرُكَ) ويروى من يؤمن بكلمة من الموصولة.

(فَأَرْسَلَ) عليه السلام (بِهَا) أي: بسارة (إِلَيْهِ) أي: إلى الملك، (فَقَامَ) الملك (إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوْضُأً) برفع الهمزة في محل نصب على الحال. (وَتُصَلِّي) عطف على تَوْضُأً.

(فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِن كُنْتُ آمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ، وَأَخْصَنْتُ فَرْجِي، إِلَّا عَلَى زَوْجِي فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ الْكَافِرَ) قيل شرط مدخول كلمة إن أن يكون مشكوكاً فيه وذلك مقطوع به عندها وأجيب بأنها كانت قاطعة بذلك لكنها ذكرته على سبيل الغرض ههنا هضمًا لنفسها.

(فَعُطِّ) قَالَ ابن التين ضبط في بعض الأصول بفتح الغين المعجمة والصواب بالضم كما في بعض الأصول وهو بالغين المعجمة وتشديد الطاء المهملة بمعنى أخذ بمجاري نفسه حتى سمع له غطيظ يقال غَطَّ المَخْنُوقُ إذا سمع غطيظه.

(حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ) أي: حركها وضربها على الأرض.

(قَالَ الْأَعْرَجُ) هو عبد الرحمن بن هرمز المذكور في السند.

(قَالَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (قَالَ: قَالَتْ:

اللَّهُمَّ إِن يَمُتْ يُقَالُ هِيَ قَتَلَتْهُ) ويروى: يقل هي قتلتها، وهو الظاهر لوجوب الجزم فيه ووجه رواية يقال إما أن الألف حصلت من إشباع الفتحة وإما أنه كقوله ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾ على قراءة الرفع قَالَ الزمخشري هو بتقدير الفاء

فَأَرْسِلْ ثُمَّ قَامَ إِلَيْهَا، فَقَامَتْ تَوْضاً تُصَلِّي، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرَ، فَعُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ فَيَقَالَ هِيَ قَتَلْتُهُ، فَأَرْسِلْ فِي الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا، ارْجِعُوهَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَعْطُوهَا أَجْرَ.....»

ويجوز أن يقال حمل أينما تكونوا على أينما كنتم إذ هو موقع له أيضاً وهذا كما حمل قوله ولا ناعب على ما يقع موقع مصلحين وهو بمصلحين بالباء الجارة في قول الشاعر:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا
قال: وهو قول نحوي سيبوي أقول ومن هذا القبيل قوله تعالى: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَكَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: 10] على قراءة الجزم في أكن ومنه أيضاً قول الشاعر:

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
فالتقدير ههنا: إن يمت فيقال فافهم.

(فَأَرْسِلْ) أي: الملك سارة (ثُمَّ قَامَ) الملك (إِلَيْهَا) أي: إلى سارة (فَقَامَتْ تَوْضاً تُصَلِّي، وَتَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ أَمَنْتُ بِكَ وَبِرَسُولِكَ وَأَخَصَنْتُ فَرْجِي إِلَّا عَلَى زَوْجِي، فَلَا تُسَلِّطْ عَلَيَّ هَذَا الْكَافِرَ، فَعُطَّ حَتَّى رَكَضَ بِرَجْلِهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ) هو ابن هرمز الأعرج، (قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) هو ابن عبد الرحمن: (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ إِنْ يَمُتْ فَيَقَالَ) وفي رواية: يقال بدون الفاء. (هِيَ قَتَلْتُهُ، فَأَرْسِلْ) أي: الملك سارة (فِي) المرة (الثَّانِيَةِ، أَوْ فِي الثَّالِثَةِ) شك من الراوي أي: أو أرسلها في المرة الثالثة.

(فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَرْسَلْتُمْ إِلَيَّ إِلَّا شَيْطَانًا) أي: متمرداً من الجن وكانوا يهابون الجن ويعظمون أمرهم ويقال إن سبب قوله ذلك أنه جاء في بعض الروايات لما قبضت يده عنها قَالَ لها ادعي لي فَقَالَ ذلك لئلا يتحدث بما ظهر من كراماتها فتعظم في نفوس الناس وتبغ فلبس الأمر على السامع بذكر الشيطان. (ارْجِعُوهَا) بكسر الهمزة أي: ردها (إِلَى إِبْرَاهِيمَ، وَأَعْطُوهَا أَجْرَ) أي:

فَرَجَعْتُ إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَتْ: أَشَعَرْتُ أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ وَأَخَذَمَ وَلِيدَهُ⁽¹⁾.

أعطوا سارة أجر بهمزة ممدودة وجيم مفتوحة وفي آخره راء واستعملوا الهاء موضع الهمزة فقالوا هاجر وكانت من حفن من كورة انصنا وحفن بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء وفي آخره نون اسم لقرية من صعيد مصر قاله ابن الأثير وأنصنا بفتح الهمزة وسكون النون وكسر الصاد المهملة ثم نون ثانية وألف مقصورة هي بلدة بالصعيد الأوسط على شط النيل من البر الشرقي في قبالة الأشمونين من البر الآخر وبها آثار عظيمة ومزروع كثير.

وَقَالَ الْيَعْقُوبِي: هي مدينة قديمة يقال إن سحرة فرعون كانوا فيها. (فَرَجَعْتُ) سارة (إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَقَالَتْ: أَشَعَرْتُ) أي: أعلمت تخاطب إبراهيم عليه السلام.

(أَنَّ اللَّهَ كَبَتَ الْكَافِرَ) أي: رده خاسئًا خائبًا وقيل أغاظه لأن الكبت شدة الغيظ وقيل صرعه وقيل أذله وقيل أخزاه والكل متقارب المعنى وقيل أصله كبد أي: بلغ الهم كبده فأبدل من الدال تاء.

(وَأَخَذَمَ وَلِيدَهُ) أي: أعطى أمة تخدم والوليدة تطلق على الجارية وإن كانت كبيرة وفي الأصل الوليد الطفل والأنثى وليدة الجمع ولائد.

وفي الحديث: إباحة المعارض لقوله عليه السلام: إنها أختي وإن في المعارض لمندوحة عن الكذب.

وفيه: أن أخوة الإسلام أخوة يجب أن يتسمى بها.

وفيه: الرخصة في الانقياد للظالم والغاصب.

وفيه: قبول صلة السلطان الظالم وقبول هدية المشرك.

وفيه: إجابة الدعاء بإخلاص النية وكفاية الرب جل جلاله لمن أخلصها بما يكون من الآفات.

وفيه: ابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم.

2218 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، عَهْدَ إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ

وفيه: أن من قال لزوجته أختي ولم ينو شيئاً لا يكون طلاقاً وكذا لو قال مثل أختي لا يكون ظهاراً.

وفيه: أخذ الحذر مع الإيمان بالقدر.

وفيه: مستند لمن يقول إن طلاق المكره لا يقع وليس بشيء.

وفيه: جواز الحيل للتخلص من الظلمة بل إذا علم أنه لا يتخلص إلا بالكذب جاز له الكذب الصراح وقد يجب في بعض الصور بالاتفاق ككونه ينجي نبياً أو ولياً ممن يريد قتله أو لنجاة المسلمين من عدوهم.

وقال الفقهاء: لو طلب ظالم وديعة لإنسان ليأخذها غصباً وجب عليه الإنكار والكذب في أنه لا يعلم موضعها وأما موضع الترجمة منه فقله أعطوها أجر وقبول سارة منه وإمضاء إبراهيم عليه السلام ذلك فهذه هبة من الكافر إلى المسلم فدل ذلك على جواز تصرف الكافر في ملكه والحديث أخرجه المؤلف في الهدية والإكراه أيضاً.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: اخْتَصَمَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ) عبد ضد الحر وزمعة بفتح الزاي والميم وبسكونها وبالمهمله.

(فِي غُلَامٍ، فَقَالَ سَعْدٌ: هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ ابْنُ أَخِي عُتْبَةَ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ) بضم العين المهمله وسكون المثناة الفوقية وبالموحدة.

(عَهْدَ) أي: أوصى (إِلَيَّ أَنَّهُ ابْنُهُ أَنْظُرْ إِلَى شَبَهِهِ) أي: إلى مشابهة الغلام بعبته.

(وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: هَذَا أَخِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِ أَبِي مِنْ

وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِّهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيْنًا بَعُتْبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ» فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةُ قَطُّ⁽¹⁾.

2219 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَصْهَبٍ: اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدْعَ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ،

وَلِيدَتِهِ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى شَبِّهِهِ، فَرَأَى شَبَهَا بَيْنًا بَعُتْبَةً، فَقَالَ: «هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ» ابْنُ زَمْعَةَ، الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ - أي: الزاني - (الْحَجَرُ) أي: الخيبة والحرمان.

(وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ) بفتح المهملة وسكون الواو (بِنْتُ زَمْعَةَ) أم المؤمنين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، (فَلَمْ تَرَهُ سَوْدَةُ قَطُّ) ومطابقته للترجمة من حيث إن عبد بن زمعة قَالَ: هذا ابن أمة أبي ولد على فراشه فأنبت لأبيه أمة وملكا عليها في الجاهلية فلم ينكر عليه السلام ذلك وسمع خصامهما وهو دليل على تنفيذ عهد المشرك والحكم به وإن تصرف المشرك في ملكه يجوز كيف شاء وحكم النَّبِيِّ ﷺ هنا بأن الولد للفراش ولم ينظر إلى الشبه ولا اعتبره.

والحديث قد مر في باب تفسير المشتبهات وقد مر الكلام فيه مستقصى.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ سَعْدٍ) هو ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ أَبِيهِ) إبراهيم أنه قال: (قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَصْهَبٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تَدْعَ⁽²⁾ إِلَى غَيْرِ أَبِيكَ) وإنما قَالَ عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك لصهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأن صهيباً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يقول إنه ابن سنان بن مالك ابن عبد عمرو بن عقيل ويسوق نسيه إلى أن ينتهي إلى النمر بن قاسط وإن أمه من بني تميم وكان لسانه أعجمياً لأنه ربي بين الروم فغلب عليه لسانهم فكان

(1) أطرافه 2053، 2421، 2533، 2745، 4303، 6749، 6765، 6817، 7182 - تحفة 16584.

(2) أي: لا تنسب.

فَقَالَ صُهِيبٌ «مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا، وَأَنْنِي قُلْتُ ذَلِكَ وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ»⁽¹⁾.

عبد الرحمن رضي الله عنه كان ينكر عليه ذلك ولا يحمله إلا على خلافه.
(فَقَالَ صُهِيبٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ((مَا يَسُرُّنِي أَنْ لِي كَذَا وَكَذَا، وَأَنْنِي قُلْتُ ذَلِكَ وَلَكِنِّي سُرِقْتُ وَأَنَا صَبِيٌّ)) وقد روى الحاكم من طريق مُحَمَّد بن عمرو بن علقمة عن يَحْيَى بن عبد الرحمن بن حاطب عن أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لصهيب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما وجدت عليك في الإسلام إلا ثلاثة أشياء اكتنيت أبا يَحْيَى وأنت لا تمسك شيئاً وتدعي إلى النمر بن قاسط فَقَالَ: أما الكنية فإن رسول الله ﷺ كناني وأما النفقة فإن الله تعالى يقول: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبأ: 39] وأما النسب فلو كنت من روثة لانتسبت إليها ولكن كان العرب يسبي بعضهم بعضاً فسنباني فارس بعد أن عرفت مولدي وأهلي فباعوني فأخذت بلسانهم يعني لسان الروم.

ورواه الحاكم أيضاً وأحمد وابن سعد والطبراني من طريق عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل عن حمزة بن صهيب عن أَبِيهِ: أنه كان يكنى أبا يَحْيَى ويقول إنه من العرب ويطعم الكثير فَقَالَ له عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يعني ما قَالَ فَقَالَ إن رسول الله ﷺ كناني وإني رجل من النمر بن قاسط من أهل الموصل ولكن سبنتي الروم غلاماً صغيراً بعد أن عقلت قومي وعرفت نسبي وأما الطعام فإن رسول الله ﷺ قال: «خياركم من أطعم الطعام» ورواه الطبراني من طريق زيد بن أسلم عن أَبِيهِ قَالَ خرجت مع عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى دخلنا على صهيب فلما رآه صهيب قَالَ يا ناس يا ناس فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما له يدعو الناس فَقَالَ إنما يدعو غلامه يحنث فَقَالَ يا صهيب ما فيك شيء أعته إلا ثلاث خصال فذكر نحوه وَقَالَ فيه وأما انتسابي إلى العرب فإن الروم سبنتني وأنا صغير وإني لأذكر أهل بيتي ولو أنني انفلقت عن روثة لانتسبت إليها فهذه طرق يقوى بعضها ببعض فلعله اتفقت له هذه المراجعة بينه وبين عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وكذا بينه وبين عبد الرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أخرى، والله أعلم.

ثم النمر بن قاسط في ربيعة بن نزار وهو النمر بن قاسط بن هنب بن أفصى

2220 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أُمُورًا كُنْتُ أَتَحَنَّنْتُ أَوْ أَتَحَنَّنْتُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ»⁽¹⁾.

ابن دهمي بن جذيلة بن أسد بن ربيعة بن نزار.

ومطابقة الحديث للترجمة تؤخذ من تنمة قصته وهي أن كلبًا ابتاعه من الروم فاشتره ابن جدعان فأعتقه وقد مر آنفًا والحديث من أفراد البخاري.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) ابن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ) بكسر المهملة وتخفيف الزاي.

(أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أُمُورًا) أي: أَخْبَرَنِي عن أشياء (كُنْتُ أَتَحَنَّنْتُ) في التلويع أتحنت (أَوْ أَتَحَنَّنْتُ) كذا في نسخة السماع الأول بالشاء المثناة والثاني بالتاء المثناة وعليها ترميض وفي بعض النسخ بالعكس.

وكذا ذكره ابن التين قَالَ ولم يذكر أحد من اللغويين التاء المثناة وإنما هو بالمثلثة كما جاء في حديث آخر فيتحنن أي: فيتعبد.

وفي المطالع للأزهري قول حكيم بن حزام كنت أتحنت بتاء مثناة رواه المروزي في باب من وصل رحمه وهو غلط من جهة المعنى وأما الرواية فصحيحة والوهم فيه من شيوخ البُخَارِيِّ بدليل قول البُخَارِيِّ ويقال أيضًا عن أبي اليمان أتحنت أو أتحنت على الشك والصحيح الذي رواه الكافة بتاء مثناة وَقَالَ الكرمانى وفي بعضها أتحب من المحبة.

(بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَلَةٍ وَعَتَاقَةٍ وَصَدَقَةٍ، هَلْ لِي فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ حَكِيمٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ لَكَ مِنْ خَيْرٍ» أي: أسلمت مستعليًا على ما سلف لك من خير وأسلمت معه والحديث قد مر في كتاب الزكاة في باب من تصدق في الشرك ثم أسلم.

وموضع الترجمة منه ما تضمنه من وقوع الصدقة والعتاقة من المشرك فإنه

101 - باب جُلُودِ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ

2221 - حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: «هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا بِهَا؟»، قَالُوا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا»⁽¹⁾.

يتضمن صحة ملك المشتري فإن صحة ذلك متوقفة على صحة الملك والله أعلم.

101 - باب جُلُودِ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ

(باب) حكم (جُلُودِ الْمَيِّتَةِ قَبْلَ أَنْ تُدْبَغَ) أي: قبل دباغتها هل يصح بيعها أو لا وسيوضح من الحديث جواز بيعها.

(حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) مصغر زهر (ابْنُ حَرْبٍ) ضد الصلح أي: ابن شداد وكنيته زهير أبو خيثمة وقد مر في الحج قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن سعد قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الزُّهْرِيُّ) (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الابن وتكبير الأب ابن عتبة بن مسعود وأحد الفقهاء السبعة (أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِشَاةٍ مَيِّتَةٍ، فَقَالَ: هَلَّا اسْتَمْتَعْتُمْ) أي: انتفعتُم (بِهَا بِهَا) الإهاب الجلد قبل الدباغ.

(قَالُوا: إِنَّهَا مَيِّتَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا) وقد مضى الحديث في كتاب الزكاة وقد مر الكلام فيه مستقصى.

ومطابقته للترجمة من حيث إنه يدل على أنه ينتفع بجلد الميتة والانتفاع به يدل على جواز بيعه لأن الشارع حصر الحرمة فيه على الأكل فدل على جواز الانتفاع بغير الأكل وغير الأكل أعم من أن يكون بالبيع وغيره والانتفاع بجلود الميتة مطلقاً قبل الدباغ وبعده مشهور من مذهب الزُّهْرِيِّ وكان اختيار البخاري.

وبهذا سقط اعتراض الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر الذي أورده تعرض للبيع.

102 - بَابُ قَتْلِ الْخِنْزِيرِ

102 - بَابُ قَتْلِ الْخِنْزِيرِ

(بَابُ قَتْلِ الْخِنْزِيرِ) هل هو مشروع كما شرع تحريم أكله والجمهور على جواز قتله مُطْلَقًا إلا ما روي شاذًا من بعض الشَّافِعِيَّةِ يترك الخنزير إذا لم يكن فيه ضراوة.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: ويذهب الجمهور أنه إذا وجد الخنزير في دار الكفر وغيرها وتمكنا من قتله قتلناه.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: ينبغي أن يستثنى خنزير أهل الذمة لأنه مال عندهم ونحن نهينا عن التعرض لأموالهم فإن قيل يأتي عن قريب أن عيسى عليه السلام حين ينزل يقتل الخنزير مطلقًا.

فالجواب: أنه يقتل الخنزير بعد قتل أهله كما أنه يكسر الصليب لأنه عليه السلام ينزل لأن يحمل الناس كلهم على الإسلام لتقرير شريعة نبينا ﷺ فإذا جاز قتل أهل الكفر حينئذ سواء كانوا من أهل الذمة أو من أهل الحرب فقتل خنزيرهم وكسر صليبيهم بطريق الأولى والأحق ألا ترى أنه ﷺ يضع الجزية يعني يرفعها لأن يسلم كل الناس فمن لم يدخل في الإسلام يقتله فلا يبقى وجه لأخذ الجزية لأن الجزية إنما تؤخذ في هذه الأيام فتصرف في مصالح المسلمين منها دفع أعدائهم وفي زمن عيسى عليه السلام لا يبقى عدو للدين لأن الناس كلهم مسلمون ويفيض المال بينهم فلا يحتاج أحد إلى شيء من الجزية لارتفاعها بذهاب أهلها.

وأما وجه دخول هذا الباب في أبواب البيوع فهو أنه كأن البُخَارِيَّ فهم أن كل ما حرم ولم يجز بيعه يجوز قتله فالخنزير حرم الشارع بيعه كما في حديث جابر الآتي فجاز قتله فمن هذه الحثية أدخل هذا الباب في أبواب البيوع وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: ووجه دخوله في أبواب البيع الإشارة إلى أن ما أمر بقتله لا يجوز بيعه، وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن فيه نظرًا من وجهين:

أحدهما: أنه يحتاج إلى بيان الموضع الذي أمر النَّبِيُّ ﷺ بقتل الخنزير وتحريم بيعه لا يستلزم جواز قتله.

وَقَالَ جَابِرٌ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنْزِيرِ.

2222 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَيُوشِكَنَّ أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ

والآخر: أن قوله ما أمر بقتله لا يجوز بيعه ليس بكلي فإن الشارع أمر بقتل الحيات صريحاً مع أن جماعة من العلماء منهم أبو الليث قالوا يجوز بيع الحيات إذا كان ينتفع بها للأدوية.

(وَقَالَ جَابِرٌ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَنْزِيرِ) هذا طرف من حديث وصله المؤلف بإسناده عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ سمعت النبي ﷺ عام الفتح وهو بمكة يقول إن الله تعالى ورسوله حرما بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام وسيأتي بعد تسعة أبواب إن شاء الله تعالى.

ومطابقته للترجمة من حيث إن مشروعية قتل الخنزير كان مبنياً على كون أكله محرماً فهذا القدر كاف في المطابقة فافهم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) سعيد (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ» هو من المتشابهات، وفيه المذهبان التفويض والتأويل.

(لَيُوشِكَنَّ) اللام فيه مفتوحة لتأكيد جواب القسم ويوشكن من أفعال المقاربة وهو مضارع دخلت عليه نون التأكيد وماضيه أوشك.

وأنكر الأصمعي مجيء الماضي منه وحكى الخليل استعمال الماضي في قول الشاعر:

ولو سألو التراب لأوشكوا

وأفعال المقاربة أنواع نوع منها وضع للدلالة على دنو الخبر وهو ثلاثة كاد وكرب وأوشك ومعناه هنا ليسرعن وَقَالَ الداوودي معناه ليكونن قَالَ وجاء يوشك بمعنى يكون ومعنى يقرب (أَنْ يَنْزَلَ فِيكُمْ ابْنُ مَرْيَمَ) كلمة أن مصدرية والفعل في محل الرفع على الفاعلية والمعنى ليسرعن نزول عيسى ابن مريم

حَكَمًا مُقْسِطًا، فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ،

عليهما السلام فيكم ونزوله من السماء فإن الله رفعه إليه وهو حي ينزل عند المنارة البيضاء بشرقي دمشق واضعاً كفيه على أجنحة ملكين وكان نزوله عند انفجار الصبح⁽¹⁾.

(حَكَمًا) بفتح الحاء وهو حال أي: حاكماً (مُقْسِطًا) أي: عادلاً من الإفساط يقال أقسط إذا عدل وقسط إذا ظلم فكانت الهمزة فيه للسلب كما يقال شكى إليه فأشكاه.

(فَيَكْسِرَ الصَّلِيبَ) الفاء فيه تفصيلية لقوله حكماً عادلاً قَالَ الطيبي يريد بقوله يكسر الصليب إبطال النصرانية والحكم بشرع الإسلام وفي التوضيح يكسر الصليب أي: بعد قتل أهله.

وقال الْعَيْنِيُّ: فتح لي هنا معنى من الفيض الإلهي وهو أن المراد من كسر الصليب إظهار كذب النصارى حيث ادعوا أن اليهود صلبوا عيسى عليه السلام على خشب فأخبر الله تَعَالَى في كتابه العزيز بكذبهم وافترائهم فقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ﴾ [النساء: 157] وذلك أنهم لما نصبوا له الخشبة ليصلبوه عليها ألقى الله تَعَالَى شبه عيسى عليه السلام على الذي دلهم عليه واسمه يهودا وصلبوه مكانه وهم يظنون أنه عيسى ورفع الله عيسى عليه السلام إلى السماء ثم تسلطوا على أصحابه وكان رجل من أصحابه يذكر أنه رسول الله وكان يحيي الموتى ويبرئ الأكمه والأبرص ويفعل العجائب فعدوا عليه وقتلوه وصلبوه فأرسل إلى المصلوب فوضع عن جذعه وجيء بالجذع الذي صلب عليه فعظمه صاحب الروم وجعلوا منه صليباً فمن ثمة عظمت النصارى الصليبان ومن ذلك الوقت دخل دين النصرانية من الروم، انتهى.

وقد روي أن رهطاً من اليهود سبّوه وأمه فدعا عليهم فمسخهم الله قردة

(1) وفي الكشف: روي أنه عليه السلام ينزل من السماء في آخر الزمان فلا يبقى أحد من أهل الكتاب الذين يكونون في زمان نزوله إلا يؤمن به حتى تكون الملة واحدة هي ملة الإسلام ويهلك الله في زمانه المسيح الدجال وتقع الأمانة حتى ترتع الأسود مع الإبل والنمور مع البقر والذئاب مع الغنم ويلعب الصبيان بالحيات ويلبث في الأرض أربعين سنة ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون ويدفونونه.

وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ، وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ، وَيَقْبِضَ الْمَالَ حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ⁽¹⁾.

وخنازير فاجتمعت اليهود على قتله فأخبره الله تعالى بأنه يرفعه إلى السماء فقال لأصحابه: أَيْكُمْ يَرْضَى أَنْ يُلْقَى عَلَيْهِ شَبْهِي فَيَقْتُلَ وَيَصْلُبَ ويدخل الجنة فقام رجل منهم فألقى الله عليه شبهه وصلب.

وقيل: كان رجلاً ينافقه فخرج ليدلّ عليه فألقى الله عليه شبهه فأخذ وصلب. وقيل: دخل طيطا يوس بيتاً كان فيه فلم يجده وألقى الله عليه شبهه فلما خرج ظن أنه عيسى فأخذ وصلب والعلم عند الله الملك العلام ثم يكون كسر عيسى عليه السلام الصليب حين ينزل إشارة إلى كذبهم في دعواهم أنه قتل أو صلب وإلى بطلان دينهم وأن الدين الحق الدين الذي هو عليه وهو دين الإسلام دين مُحَمَّدٍ عليه الصلاة والسلام الذي هو نزل لإظهاره وإبطال بقية الأديان بقتل النصارى واليهود وكسر الأصنام وقتل الخنزير وغير ذلك.

(وَيَقْتُلَ الْخَنْزِيرَ) قَالَ الطَّبِيبُ ومعنى قتل الخنزير تحريم اقتنائه وأكله وإباحة قتله وفيه بيان أن أعيانها نجسة لأن عيسى عليه السلام إنما يقتلها على حكم شرع الإسلام والشيء الطاهر المتفجع به لا يباح إتلافه، انتهى.

وقيل: يحتمل أنه لتضعيف أهل الكفر عندما يريد قتالهم ويحتمل أنه يقتله بعدما يقتلهم وموضع الترجمة هو هذه الجملة والمعنى يأمر بإعدامه مبالغة في تحريم اقتنائه وأكله وفيه توبيخ عظيم للنصارى الذين يدعون أنهم على طريقة عيسى عليه السلام ثم يستحلون أكل الخنزير وبيالغون في محبته.

(وَيَضَعُ الْجِزْيَةَ) أي: يرفعها كما مر تفصيله في أول الباب.

(وَيَقْبِضُ الْمَالَ) أي: يكثر ويتسع من فاض الماء إذا سال أو ارتفع وضبطه الدمياطي بالنصب عطفًا على ما قبله من المنصوبات.

وقال ابن التين: إعرابه بالضم لأنه كلام مستأنف غير معطوف لأنه ليس من صنيع عيسى عليه السلام.

(حَتَّى لَا يَقْبَلَهُ أَحَدٌ) لكثرة واستغناء كل واحد بما في يده ويقال يكثر المال

(1) أطرافه 2476، 3448، 3449- تحفة 13228.

أخرجه مسلم في الإيمان باب نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ رقم 155.

103 - باب: لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ

رَوَاهُ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

حتى يفضل منه بأيدي ملاكه ما لا حاجة لهم به فيدور واحد منهم على من يقبل شيئاً منه فلا يجده وفي الحديث على ما قاله ابن بطال دلالة على أن الخنزير حرام في شريعة عيسى عليه السلام وقتله له تكذيب للنصارى أنه حلال في شريعتهم واختلف العلماء في الانتفاع بشعره فكرهه ابن سيرين والحكم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال الطحاوي: لا ينتفع من الخنزير بشيء ولا يجوز بيع شيء منه ويجوز للخرازين أن يبيعوا شعرة منه أو شعرتين للخرازة ورخص فيه الحسن وطائفة وذكر عن مالك أنه لا بأس بالخرازة بشعره وأنه لا بأس ببيعه وشرائه.

وقال الأوزاعي: يجوز للخراز أن يشتريه ولا يجوز له أن يبيعه. وقال البيهقي في سننه إن الخنزير أسوأ حالاً من الكلب لأنه لم ينزل بقتله بخلافه هذا ويؤيده أن الخنزير نجس العين حتى لا يجوز دباغة جلده بخلاف الكلب على ما عرف في الفروع. والحديث أخرجه مسلم في الإيمان وأخرجه الترمذي في الفتن وقال: حسن صحيح.

103 - باب: لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ

(باب) بالتونين (لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ) على صيغة المجهول، من أذابه يُذِيبُهُ، من ذَابَ الشيءُ ذَوْبًا ضد جمد.

(وَلَا يُبَاعُ وَدَكُّهُ) بفتح الواو والداال في المغرب: الودك من اللحم والشحم ما يتحلَّب منه، وقول الفقهاء ودك الميتة من ذلك، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِير: الودك هو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه.

(رَوَاهُ) أي: روى المذكور من ترك إذابة شحم الميتة وترك بيع ودكها بالمعنى.

(جَابِرٌ) أي: ابن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وسيأتي هذا التعليق في باب بيع الميتة والأصنام بعد ثمانية أبواب إن شاء الله تعالى.

2223 - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي طَاوُسٌ، أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ

(حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي وهو من أفراد البُخَارِيِّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة وكان الحُمَيْدِيُّ أثبت الناس فيه وَقَالَ جالسته تسع عشرة سنة أو نحوها قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين، (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (طَاوُسٌ) هو ابن كيسان (أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: بَلَغَ عُمَرُ) وفي نسخة: عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَمْرًا، فَقَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ فُلَانًا، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَاتِلَ اللَّهُ الْيَهُودَ) قَالَ البيضاوي: أي عاداهم وقيل قتلهم فأخرج في صورة المبالغة أو عبّر عنه بما هو سبب عنه فإنهم بما اخترعوا من الحيل انتصبوا لمحاربة الله ومقاتلته تَعَالَى ومن قاتله قتله والأصل في فاعل أن يكون من اثنين ورعًا يكون من واحد مثل سافرت وطارقت، وقد فسره البخاري من رواية أبي ذر باللغة وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما.

قال الخطابي: قيل إن الذي قَالَ فيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك القول هو سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فإنه خللها ثم باعها وكيف يجوز على سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبيع عين الخمر وقد شاع تحريمها لكنه أول فيها بأن خللها وغير اسمها كما أولوه بالإذابة في الشحم فباعه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على ذلك، انتهى.

وفي رواية مسلم وابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن سُفْيَانِ بن عيينة بهذا الإسناد: بلغ عمر رضي الله عنه أن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ باع خمرًا فَقَالَ قَاتِلَ اللَّهُ سمرة ألم يعلم أن رسول الله ﷺ قال: «لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجمعوها فباعوها» ورواه البيهقي عن طريق الزعفراني عن سُفْيَانِ وزاد في روايته سمرة بن جندب.

وقال القُرْطُبِيُّ وغيره: اختلف في كيفية بيع سمرة الخمر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه أخذها من أهل الكتاب عن قيمة الجزية فباعها منهم معتقدًا جواز ذلك وهذا حكاه ابن الجوزي عن ابن ناصر ورجحه وَقَالَ كان ينبغي أن يوليهم

بيعها فلا يدخل في محذور وإن أخذ أثمانها منهم بعد ذلك لأنه لم يتعاط محرماً
ويكن مثل قصة بريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حيث قَالَ ﷺ هو عليها صدقة ولنا هدية.

والثاني: أن يكون باع العصير ممن يتخذه خمراً والعصير يسمى خمراً كما
قد سمي العنب لأنه يؤول إليه قاله الْحَطَّائِيُّ قال: ولا يظن بسمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
أنه باع عين الخمر بعد أن شاع تحريمها وإنما باع العصير.

والثالث: أن يكون خلل الخمر وباعها كما مر آنفاً وكان عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
يعتقد أن ذلك لا يحل كما هو قول أكثر أهل العلم من الشَّافِعِيَّةِ وغيرهم واعتقد
سمرة الجواز كما تأوله غيرهم أنه يحل التخليل ولا ينحصر الحل في تخليلها
لنفسه.

قال الْقُرْطُبِيُّ: والأشبه الأول.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ولا يتعين على الوجه الأول أخذها عن الجزية بل
يحتمل أن تكون حصلت له عن غنيمة أو غيرها.

وقد أبدى الإسماعيلي في المدخل فيه احتمالاً آخر وهو أن سمرة رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ علم بتحريم الخمر ولم يعلم بحرمة بيعها ولذلك اقتصر عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
على ذمّه دون عقوبته، يعني: لو لم يكن كذلك بل كان فعله عن علم لما أقره على
عمله بل عزله.

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وهذا هو الظن به ولم أر في شيء من الأخبار أن
سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان والياً لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على شيء من أعماله، إلا ابن
الجوزي أطلق أنه كان والياً على البصرة لعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو
وهم وإنما ولي سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على البصرة لزياد وابنه عبيد الله بن زياد بعد
عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بدهر.

وولاة البصرة لعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد ضبطوا وليس منهم سمرة رضي الله
عنه.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الذي اطلع على شيء حجة على من يدعي عدم الاطلاع
عليه، فليتأمل.

حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا»⁽¹⁾.

(حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ) أي: أكلها وإلا فلو حرم عليهم بيعها لم يكن لهم حيلة فيما صنعوا من إذابتها كذا قيل، وفيه نظر.

(فَجَمَلُوهَا) بالجيم أي: أذابوها يقال جمل الشحم يجمّله من باب نصر ينصر إذا أذابه ومنه الجميل وهو الشحم المذاب، وَقَالَ الداودِي: ومنه يسمى الجمال لأنه يكون عن الشحم وليس هذا بيبين لأنه قد يكون بعد الهزال.

(فَبَاعُوهَا) وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ووجه تشبيه عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند بيع المسلمين للخمر ببيع اليهود المذاب من الشحم الاشتراك في النهي عن تناول كل منهما.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن هذا لا يسمى تشبيهاً لعدم شروط التشبيه فيه وإنما هو تمثيل يعني بيع فلان الخمر مثل بيع اليهود الشحم المذاب والمعنى حال هذا الرجل الذي باع الخمر العجيبة الشأن كحال اليهود الذي حرم عليهم الشحم ثم جملوه فباعوه وعلماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتمثيل وجعلوا لكل واحد باباً مفرداً نعم إذا كان وجه التشبيه منتزعا من أمور يسمى تمثيلاً كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: 5] فإن التشبيه مثل الذين كلفوا العمل بما في التوراة ثم لم يعملوا بذلك بمثل الحمار الحامل للأسفار فإن وجه التشبيه بينهما وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه لا يخفى كونه منتزعا من عدة أمور، انتهى.

وأنت خبير بأن مراد الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ من كلامه ذلك ليس إلا ما قرره الْعَيْنِيُّ على أنه ينقل ذلك الكلام من غيره كما يشهد به سياق كلامه فتأمل؛ حيث قال بعد ذلك ولكن ليس كل ما حرم تناول حرم بيعه كالحمير الأهلية وسباع الطير فالظاهر أن اشتراكهما في كون كل منهما صار بالنهي عن تناوله نجساً هكذا حكاه ابن بطال عن الطَّبْرِيِّ وأقره وليس بواضح بل كل ما حرم تناوله حرم بيعه وتناول الخمر والسباع وغيرهما مما حرم أكله إنما يتأتى بعد ذبحه وهو بالذبح

(1) طرفاه 3325، 3460 - تحفة 10501.

أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام رقم 1582.

يصير ميتة لأنه لا ذكاة له وإذا صار ميتة صار نجسًا ولم يجز بيعه فالإيراد في الأصل غير وارد، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ أَيْضًا: أن قوله كل ما حرم تناوله حرم بيعه ليس بكليّ فإن الحية يحرم تناولها ولا يحرم بيعها للتداوي وأما قوله وتناول الحمر والسباع إلى آخره فكان ينبغي له أن يقول في مذهبنا لأن من لم يقف على مذهب العلماء في مثل ذلك يعتقد أنه أمر مجمع عليه وليس كذلك فإن عندنا ما لا يؤكل لحمه إذا ذبح يطهر لحمه حتى إذا صلى ومعه من ذلك أكثر من قدر الدرهم تصح صلاته ولو وقع في الماء لا ينجسه لأنه بالذكاة يطهر لأن الذكاة أبلغ من الدباغ في إزالة الدماء والرطوبات.

وقال الكرخي: كل حيوان يطهر جلده بالدباغ يطهر بالذكاة فهذا يدل على أنه يطهر لحمه وشحمه وسائر أجزائه.

وفي البدائع: الذكاة تطهر المذكّي بجميع أجزائه إلا الدم المسفوح هو الصحيح.

وقال ابن بطال: أجمع العلماء على تحريم بيع الميتة بتحريم الله عز وجل لها قَالَ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْبَانُهُ وَالْأُفْلَاحُ وَالْأَنْعَامُ﴾ [المائدة: 3] وأما اعتراض بعض الملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطئها حرم عليه وطؤها وجاز له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها فأجاب القاضي عياض عنه بأنه تمويه على من لا علم عنده فإنه لم يحرم عليه الانتفاع بها مُطْلَقًا وإنما حرم عليه الاستمتاع بها لأمر خارجي والانتفاع بها لغيره بالاستمتاع وغيره حلال إذا ملكها بخلاف الشحوم فإن المقصود منها وهو الأكل كان محرما على اليهود جميعهم في كل حال وعلى كل شخص وكذلك شحوم الميتة محرمة الأكل على كل أحد فكان ما عدا الأكل تابعًا بخلاف موطوءة الأب.

وفي الحديث: جواز لعن العاصي المعين ولكن يحتمل أن يقال إن قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَاتِلَ اللَّهِ سَمْرَةَ لم يرد به ظاهره بل هي كلمة تقولها العرب عند إرادة الزجر فَقَالَ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذلك في حقه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تغليظًا عليه.

وفيه : إقالة ذوي الهيئات فإن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اكتفى بتلك الكلمة عن مزيد عقوبة .

وفيه : إبطال الحيل والوسائل إلى المحرم .

وفيه : تحريم بيع الخمر .

وقد نقل ابن المنذر وغيره في ذلك الإجماع وشذ من قَالَ يجوز بيعها أو يجوز بيع العنقود المستحيل باطنه خمرًا .

واختلف في علة ذلك فقليل لنجاستها وقيل لأنه ليس فيها منفعة مباحة مقصودة وقيل للمبالغة في التنفير عنها .

قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وفيه أن الشيء إذا حرم عينه حرم ثمنه .

وقد تقدم من الْعَيْنِيِّ أنه ليس بكلي .

وَقَالَ أَيْضًا : وفيه دليل على أن بيع المسلم الخمر من الذمي لا يجوز وكذا توكيل المسلم الذمي في بيع الخمر .

وأما تحريم بيعها على أهل الذمة فمبني على الخلاف في خطاب الكافر بالفروع هذا .

وقال الْعَيْنِيُّ : لا خلاف في المسألة الأولى ولا في الثانية ولكن الخلاف فيما إذا وكل الذمي المسلم ببيع الخمر والحديث لا يدل على مسألة التوكيل من الجانبين هذا .

وفيه أَيْضًا : استعمال القياس في الأشباه والنظائر .

واستدل به أَيْضًا على تحريم بيع جثة الكافر إذا قتلناه وأراد الكفار شراءه وكل محرم نجس ولو كانت فيه منفعة كالسرقين أجاز ذلك الكوفيون وذهب بعض الْمَالِكِيَّةِ إلى جواز ذلك للمشتري دون البائع لا احتياج المشتري دونه .

وسياتي في باب بيع الميتة تميم لذلك المبحث إن شاء الله تَعَالَى والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ في ذكر بني إسرائيل أَيْضًا .

2224 - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ يَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاغَوْهَا وَآكَلُوهَا أَثْمَانَهَا»⁽¹⁾.

104 - بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ

2225 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ،

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبُيُوعِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الذَّبَائِحِ وَالتَّفْسِيرُ وَابْنُ مَاجَةٍ فِي الْأَشْرِبَةِ.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو عبد الله بن عثمان المروزي قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك قَالَ: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) هو ابن يزيد الأيلي، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: (سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَاتَلَ اللَّهُ يَهُودَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ، فَبَاغَوْهَا وَآكَلُوهَا أَثْمَانَهَا» بغير تنوين لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث فإنه علم للقبيلة ويروى يهودًا بالتنوين على إرادة الحي أو البطن فيبقى بعلة واحدة فينصرف ووقع في رواية المستملي في هذا الموضع.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسُهُ: ﴿فَتَلَّهُمُ اللَّهُ﴾ معناه: لَعَنَهُمْ واستشهد بقوله تعالى: ﴿قِيلَ الْخُرَّاصُونَ﴾ [١٠] الكَذَّابُونَ يعني لعن الخراصون وهو تفسير ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿قِيلَ﴾ [الذاريات: 10] رواه الطَّبْرِيُّ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِهِ وَالْخُرَّاصُونَ الْكَذَّابُونَ رَوَاهُ الطَّبْرِيُّ أَيْضًا عَنْ مُجَاهِدٍ وَقَالَ الدَّوودِيُّ مِنْ صَارَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَجِبَ قَتْلُهُ. وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِيهِ آفَاءً، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

104 - بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ

(بَابُ بَيْعِ التَّصَاوِيرِ) أَي: الْمَصُورَاتِ (الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ) كَالْأَشْجَارِ وَنَحْوِهَا، (وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ) مِنْ اتِّخَاذِ أَوْ صَنْعَةِ أَوْ بَيْعِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) أَبُو مُحَمَّدٍ الْحَجَّيُّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْبُخَارِيِّ

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، أَخْبَرَنَا عَوْفٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ، إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ، وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ يَنْفَخُ فِيهَا أَبَدًا»⁽¹⁾.

قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) من الزيادة (ابْنُ زُرَيْعٍ) مصغر زرع قال: (أَخْبَرَنَا عَوْفٌ) بفتح العين المهملة وسكون الواو وفي آخره فاء ابن أبي حميد الأعرابي وليس بأعرابي الأصل يكنى أبا سهيل ويقال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ) هو أخو الحسن البصري وهو أَسَنُّ منه ومات قبله وليس له في البخاري موصلاً سوى هذا الحديث واسم أبي الحسن يسار بالمشناة التحتية والسين المهملة أنه (قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، إِذْ أَتَاهُ رَجُلٌ) كلمة إذ للمفاجأة وقد مر غير مرة أن إذ وإذا يضافان إلى جملة فقوله أتاه رجل جملة فعلية مضاف إليها وقوله الآتي فَقَالَ ابن عباس جواب إذ.

(فَقَالَ: يَا أَبَا عَبَّاسٍ، إِنِّي إِنْسَانٌ إِنَّمَا مَعِيشَتِي مِنْ صَنْعَةِ يَدَيَّ) يعني ما عيشتي إلا من عمل يدي، (وَإِنِّي أَصْنَعُ هَذِهِ التَّصَاوِيرَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا أُحَدِّثُكَ إِلَّا مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: مَنْ صَوَّرَ صُورَةً، فَإِنَّ اللَّهَ مُعَذِّبُهُ حَتَّى يَنْفَخَ فِيهَا) أي: إلى أن ينفخ في الصورة.
(الرُّوحَ، وَلَيْسَ يَنْفَخُ فِيهَا أَبَدًا) أي: لا يمكن له النفخ قط فيعذب أبداً.

(1) قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهر الحديث يدل على أن الذي يصور الصورة أنه يعذب أبداً.

والكلام عليه من وجوه:

منها: هل هي على العموم في كل الصور ما له روح وما لا روح له.

ومنها: هل التأييد على ظاهره فيكون مثل الكافر سواء.

ومنها: إن تاب قبل الموت هل يغفر له أم لا.

أما الجواب عن الأول: فأما من لا روح له فلا يدخل تحت الحديث لقوله عليه السلام حتى ينفخ فيها الروح فخرج من عموم اللفظ من صور صورة لا روح لها بتحديد عليه السلام بنفخ الروح فيها وقد ذكر ذلك عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

وأما الثاني: وهو هل التأييد على ظاهره فيعارضنا قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ =

وَيَقْفَرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ» [النساء: 48] وهذا دون الكفر فهو في جملة من يشاء فيكون المعنى فيه والله أعلم مثل قوله تعالى في من قتل المؤمن متعمداً: «فَجَزَاءُُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ» [النساء: 93] قال أهل السنة فجزأؤه أن جازاه وقد تقدم البحث في هذا ومثله أنهم هم الذين يخرجون بشفاععة أرحم الراحمين حين يقول الله تعالى شفعت الملائكة والرسل والأنبياء وبقيت شفاعة أرحم الراحمين ثم يقبض في النار قبضة فيخرج منها كل من كان حبسه القرآن والذين حبسهم القرآن على ضربين كفار وأهل معاصي مثل ما تقدم ذكرهم العدل يقتضي أن لا يغفر لهم وأما أهل الكفر فلا مغفرة لهم لقوله تعالى: «أَنسُوا فِيهَا» [المؤمنون: 108] والآي والأحاديث فيه كثيرة وإجماع المسلمين على ذلك فيكون الفريق الآخر هم الذين تنالهم تلك الرحمة وهو وجه يجتمع به الآي والأحاديث ولا يقع بينهما تعارض إن شاء الله.

وفيه: دليل على جواز التعليم دون سؤال يؤخذ ذلك من إخبار النبي ﷺ بهذا الحديث وهنا بحث وهو أن يقال هل هذا العذاب العظيم هو لعله تعرف أم هو لعله لا يعلمها إلا هو عز وجل فإن قلنا تعبدًا فلا بحث وإن قلنا قد نفهمها غلبة ظن بمقتضى إخبار الشارع عليه السلام في غير هذا فما هي فنقول والله أعلم بذلك قال إنه يتشبه بصفتين من صفات الله عز وجل عظيمتين وهما العظمة والحكمة لأن الخلق على اختلافهم دال على عظمة الله عز وجل وعظيم حكمته وقد قال ﷺ حكاية عنه جل جلاله: «الكبر رداي والعظمة لإزاري فمن نازعني في واحد منهما قصمته» فإذا كانت صفته واحدة جاء في التشبيه بها هذا الوعيد فكيف بشيء يدل على صفتين عظيمتين فيحق لما فيه من قلة الأدب والفقه في هذا الحديث التصديق به لأن ذلك مع كونه من حقيقة الإيمان يوجب الردع والزجر عن هذا الفعل ومن أجل هذه الفائدة أخبر سيدنا ﷺ بهذا الحديث وأمثاله.

وفيه: دليل لطريق أهل الصوفية في ذمهم الدعوى وإن كانت حقيقة خيفة النقص وهم لا يشعرون فتكون سبباً للحرمان يؤخذ ذلك من قوله عليه الصلاة والسلام فإن الله يعذبه حتى ينفخ فيها الروح وليس بنافخ ولأنه قد جاء في حديث آخر يقال للمصورين أحيوا ما خلقتم فيطلبون بتمام الدعوى فلا يتمونها فيعذبون على كذب دعواهم لأنهم لما صوروا ما يشبه ما خلقه الخالق جل جلاله فقد ادعوا بحالهم أنهم يخلقون مثله فيقال لهم من تمام دعواكم أن تحيوا ما صورتم وإلا فأنتم كاذبون في دعواكم والكذب جزاؤه العذاب الأليم فلو كان يكذب على غير دعوى لكان يعذب ولا يجعل له شرطاً في رفع العذاب لتمام خلق ما صوره بنفخ الروح فيه وهو لا يطبق ذلك كما جاء في حق الكذاب الذي يشق شدة لكن شؤم الدعوى زاده عظيم البلاء.

وفيه: دليل على تصديق ما كان الصدر الأول عليه وهو الحق فإنهم كانوا ينظرون الشخص في حاله لا في مقاله يؤخذ ذلك من أن المصور والصورة ما هو بلسانه يدعي أنه يخلق فلما كان فعله يدل على ذلك لم يرفع في ذلك مقاله وإن كان يعترف في حال حياته أن هذا ليس بحقيقة لكن لا ينفعه ذلك ويؤخذ بما يدل عليه لسان حاله ومما يقوي ذلك ما روي عن ﷺ أنه إذا كان يذكر =

قَرَبَا الرَّجُلُ رُبُوَّةً شَدِيدَةً، وَاضْفَرَّ وَجْهَهُ، فَقَالَ: وَيْحَكَ، إِنَّ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ، كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ،

(قَرَبَا الرَّجُلُ) بالراء وبالموحدة أي: أصابه الربو وهو مرض يحصل للرجل يعلو نفسه ويضيق صدره.

وَقَالَ ابن قرقول: أي: ذعر وامتلاً خوفاً عن صاحب العين ربا الرجل أصابه نفس في جوفه وهو الربو والربوة وهو نهج ونفس متواتر. وقال ابن التين: معناه انتفخ كأنه خجل من ذلك.

(رُبُوَّةً) بضم الراء وبفتحتها (شَدِيدَةً، وَاضْفَرَّ وَجْهَهُ، فَقَالَ) ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (وَيْحَكَ) كلمة ترخم كما أن ويلك كلمة عذاب.

(إِنَّ أَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تَصْنَعَ، فَعَلَيْكَ بِهَذَا الشَّجَرِ) إشارة إلى جنس الشجر. (كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَ فِيهِ رُوحٌ) بجر كل على أنه بدل الكل من البعض وقد جوزه بعض النحاة وهو قسم خامس من الإبدال كقول الشاعر:

رحم الله أعظمًا دفنوها بسجستان طلحة الطلحات
ويروى نضر الله أعظمًا ويحتمل أن يكون على حذف مضاف والتقدير عليك بمثل هذا الشجر أو على حذف واو العطف أي: وكل شيء كما في التحيات الصلوات إذ التقدير والصلوات.

وبهذا الأخير جزم الحَمِيدِي في جامعته، وكذا ثبت في رواية مسلم والإسماعيلي بلفظ فاصنع الشجر وما لا نفس له، وفي رواية أبي نعيم من طريق هودة عن عوف فعليك بهذا الشجر وكل شيء ليس فيه روح بإثبات واو العطف.

وقال الطيبي: قوله كل شيء بيان للشجر لأنه لما منعه عن التصوير وأرشدته إلى جنس الشجر رأى أنه غير واف بالمقصود فأوضحه به ويجوز النصب على التفسير.

شخص عنده وهو غائب لا يعرفه يقول كيف هو في عقله يعني في عقله عن الله وتصرفه. ويترتب عليه من البحث من أراد اللحوق اتبع ولم يبتدع يصل حيث وصلوا وإن لم يدع وإن ادعى ولم يتبع حصل له التوبيخ والخسران وقد قال أهل التوفيق من ادعى ما ليس فيه فضحته شواهد الامتحان.

وفي الحديث : أن تصوير ذي روح حرام وأن مصوره توعده بعذاب شديد وهو قوله ﷺ : «فإن الله معذبه حتى ينفخ فيها الروح» ، وفي رواية لمسلم : «كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسًا فيعذبه في جهنم».

وروى الطحاوي في حديث أبي جحيفة لعن رسول الله ﷺ المصورين.

وعن عمير عن أسامة بن زيد يرفعه «قاتل الله قومًا يرفعون ما لا يخلقون».

وقال المهلب : إنما كره هذا من أجل أن الصورة التي فيها الروح كانت تعبد في الجاهلية فكرهت كل صورة وإن كانت لا شيء فيها ولا جسم قطعًا للذريعة.

وقال القرطبي في حديث مسلم : «أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصورون» وهذا يقتضي أن لا يكون في النار أحد يزيد عذابه على عذاب المصورين وهذا يعارضه قوله تعالى : ﴿أَذِلَّةٌ عَلَىٰ أَهْلِ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر : 46] وقوله ﷺ «أشد الناس عذابًا يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه» في أشباه ذلك.

قال : ووجه التوفيق أن الناس الذين أضيف إليهم أشد لا يراد بهم كل الناس بل بعضهم المشاركون في ذلك المعنى المتوعد عليه بالعذاب ففرعون أشد المدعين للألوهية عذابًا.

ومن يقتدى به في ضلالة كفره أشد ممن يقتدى به في ضلالة بدعة.

ومن صور صورًا ذات أرواح أشد عذابًا ممن يصور ما ليس بذي روح فيجوز أن يعني بالمصورين الذين يصورون الأصنام للعبادة كما كانت الجاهلية تفعل وكما تفعل النصارى فإن عذابهم يكون أشد ممن يصورها لا للعبادة ، انتهى.

ولقائل أن يقول : أشد الناس عذابًا بالنسبة إلى هذه الأمة لا إلى غيرها من الكفار فإن صورها لتعبد أو لمضاهاة خلق الله تعالى فهو كافر قبيح الكفر فلذلك زيد في عذابه.

وفي الحديث أيضًا : إباحة تصوير ما لا روح له كالشجر ونحوه وهو قول جمهور الفقهاء وأهل الحديث فإنهم استدلوا على ذلك بقول ابن عباس رضي الله عنهما فعليك بهذا الشجر إلى آخره فإن ابن عباس رضي الله عنهما استنبط قوله

من قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ مَعَذِبُهُ حَتَّى يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ» فدل هذا على أن المصور إنما يستحق هذا العذاب لكونه قد باشر تصوير حيوان مختص بالله عز وجل وتصوير جماد ليس في معنى ذلك فلا بأس به.

وذهب جماعة منهم: اللَّيْثُ بن سعد والحسن بن حيي وبعض الشَّافِعِيَّةِ إلى كراهة التصوير مُطْلَقًا سواء كانت على الثياب أو على الفرش والبسط ونحوها واحتجوا بعموم قوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ وَلَا كَلْبٌ وَلَا جَنْبٌ» رواه أَبُو دَاوُدَ من حديث علي رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: «لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلَا صُورَةٌ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ من حديث ابن عباس عن أَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنهم.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ والطبراني نحوه من حديث أَبِي أَيُّوبَ عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا من حديث أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مُسْتَتِرَةٌ بِقِرَامٍ سَتَرٍ فِيهِ صُورَةٌ فَهَتَكَ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الَّذِينَ يَشْبَهُونَ بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِأَتَمِّ مِنْهُ.

وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا من حديث أُسَامَةَ بن زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتًا فِيهِ صُورَةٌ». وَأَخْرَجَهُ الطبراني مطوَّلًا، وَأَخْرَجَ الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا من حديث أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن الصُّورِ فِي الْبَيْتِ وعن الرَّجُلِ يَفْعَلُ ذَلِكَ فَقَالَ زَجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن ذلك.

وخالف آخرون هؤلاء المذكورين وهم التَّخَعِّيُّ والثوري وأبو حَنِيفَةَ ومالك والشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدُ في رواية وقالوا: إِذَا كَانَتِ الصُّورُ عَلَى الْبَسْطِ وَالْفَرْشِ الَّتِي تَوُطُّ بِالْأَقْدَامِ فَلَا بَأْسَ بِهَا وَأَمَّا إِذَا كَانَتِ عَلَى الثِّيَابِ وَالسِّتَائِرِ وَنَحْوِهَا فَإِنَّهَا تَحْرَمُ.

وقال أَبُو عَمْرٍ: ذَكَرَ ابْنُ الْقَاسِمِ قَالَ كَانَ مَالِكٌ يَكْرَهُ التَّمَاثِيلَ فِي الْأَسْرَةِ وَالْقُبَابِ وَأَمَّا الْبَسْطُ وَالْوَسَائِدُ وَالثِّيَابُ فَلَا بَأْسَ بِهَا وَكَرِهَ أَنْ يَصْلِيَ إِلَى قُبَةٍ فِيهَا تَمَاثِيلٌ.

وقال الثَّوْرِيُّ: لا بأس بالصور في الوسائد لأنها توطأ ويجلس عليها.
وكان أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه يكرهون التصاوير في البيوت بتمثال ولا يكرهون ذلك فيما يبسط.

ولم يختلفوا أن التصاوير في الستور المعلقة مكروهة وكذلك عندهم ما كان خرطاً أو نقشاً في البناء.

وقال المزني عن الشَّافِعِيِّ: فإن دعي رجل إلى عرس فرأى صورة ذات روح لم يدخل إن كانت منصوبة وإن كانت توطأ فلا بأس وإن كانت صور الشجر فَقَالَ قوم: إنما كره من ذلك بالظل وما لا ظل له فليس به بأس.

وقال القاضي عياض: وأجمعوا على منع ما كان له ظل ووجوب تغييره إلا ما ورد في اللعب بالنبات لصغار البنات والرخصة في ذلك وكره مالك شراء ذلك لابنته وادعى بعضهم أن إباحة اللعب للبنات منسوخ.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: واستثنى بعض أصحابنا من ذلك ما لا يبقى كصور الفخار والشمع وما شاكل ذلك وهو مطالب بدليل التخصيص وكانت الجاهلية تعمل أصناماً من العجوة حتى إن بعضهم جاع فأكل صنمه.

روي أن بني باهلة كانوا يصنعون الأصنام من العجوة فوقع فيهم الغلاء فأكلوها وقالوا بنو باهلة أكلوا آلهتهم.

وحجة المخالفين لأهل المقالة الأولى حديث عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت قدم رسول الله ﷺ وعندي نمط لي فيه صورة فوضعت على سهوتي فاجتذبه فَقَالَ «لا تستروا الجدار» قالت فصنعتة وسادتين أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ بِأَتَمِّ مِنْهُ والنمط بفتح النون والميم ضرب من البسط له خمل رقيق ويجمع على أنماط.

والسهوة بالسین المهملة بيت صغير منحدر في الأرض قليلاً شبيه بالمخدع والخزانة، وقيل هو كالصفة يكون بين يدي البيت. وقيل شبيه بالرف والطاق يوضع فيه الشيء.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ، مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، هَذَا الْوَاحِدَ⁽¹⁾.

والوسادة المخدة، وأجابوا عن الأحاديث التي مضت بأننا عملنا بها على عمومها وأهملنا بعضها.

وفيه: مَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ مِنْ أَنَّهُ يَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَيْسَ بِنَافِخٍ» جَوَازُ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ قَالَ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْلبَاسِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الزَّيْنَةِ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمَصُورُونَ يَعْذَّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَقَالُ لَهُمْ: أَحْيَاوْا مَا خَلَقْتُمْ»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةَ كَلَفٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَنْفَخَ فِيهَا الرُّوحَ وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ لَكِنْ لَيْسَ مَقْصُودُ الْحَدِيثِ التَّكْلِيفُ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ مِنْهُ تَعْذِيبُ الْمَكْلُوفِ فِي إِظْهَارِ عَجْزِهِ عَمَّا تَعَاطَاهُ مَبَالِغَةً فِي تَوْبِيخِهِ وَإِظْهَارِ قُبْحِ فِعْلِهِ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (سَمِعَ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ، مِنَ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ) بَفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةُ هُوَ النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ بْنِ مَالِكِ النَّجَارِيِّ الْأَنْصَارِيِّ يَكْنَى أَبَا مَالِكٍ عَدَادُهُ فِي أَهْلِ الْبَصْرَةِ.

(هَذَا الْوَاحِدُ) أَي: لَمْ يَسْمَعْ سَعِيدٌ هَذَا مِنَ النَّضْرِ إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ الْوَاحِدَ الَّذِي رَوَاهُ عَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ هَذَا الْوَاحِدُ وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ فِي الْلبَاسِ عَنْ عِيَّاشِ بْنِ الْوَلِيدِ عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ ابْنِ أَبِي عُرُوبَةَ سَمِعْتُ النَّضْرَ يَحْدُثُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ كُنْتُ عِنْدَ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فَذَكَرَهُ.

وَرَوَى مُسْلِمٌ فَأَدْخَلَ بَيْنَ سَعِيدٍ وَالنَّضْرِ قَتَادَةَ قَالَ الْجَيَّانِيُّ وَلَيْسَ بِشَيْءٍ لِتَصْرِيحِ الْبُخَارِيِّ وَغَيْرِهِ بِسَمَاعِ سَعِيدٍ مِنَ النَّضْرِ هَذَا الْحَدِيثَ وَحْدَهُ.

وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْ أَبِي غَسَّانٍ وَأَبِي مُوسَى عَنْ مَعَاذِ بْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ النَّضْرِ مِثْلَهُ.

(1) طرفاه 5963، 7042 - تحفة 5658، 6536.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْلبَاسِ وَالزَّيْنَةِ بَابِ تَحْرِيمِ تَصْوِيرِ صُورَةِ الْحَيَّوَانِ. رَقْمُ 2110.

105 - بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ

وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَمْرِ.

2226 - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ عَنْ آخِرِهَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقَالَ: «حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ»⁽¹⁾.

105 - بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ

(بَابُ تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ) وقد ذكر البُخَارِيُّ هذه الترجمة في أبواب المسجد لكن بقيد المسجد حيث قَالَ بَابُ تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ وَهَذِهِ الترجمة أعم من تلك الترجمة لأنها غير مقيدة بشيء.

(وَقَالَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَرَّمَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعَ الْخَمْرِ) وصله البُخَارِيُّ فِي بَابِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ وَسَيَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب البصري قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران، (عَنْ أَبِي الضُّحَى) مسلم ابن صبيح الكوفي، (عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها قالت: (لَمَّا نَزَلَتْ آيَاتُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) متجاوزة (عَنْ آخِرِهَا) أي: من أول آية الربا يعني قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾... الآية إلى آخر السورة.

(خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: من الحجرة المنيفة إلى المسجد فقرأهن، (فَقَالَ: «حُرِّمَتِ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ»)⁽²⁾ وقد مضى الحديث في أبواب المسجد في باب تحريم تجارة الخمر في المسجد.

(1) أطرافه 459، 2084، 4540، 4541، 4542، 4543 - تحفة 17636.

(2) فإن قيل: كان تحريم الخمر قبل نزول آيات الربا بمدة طويلة كما صرحوا به فلما حرمت التجارة فيها أيضًا فما الفائدة في ذكر تحريمها. فالجواب أنه يحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها قد تأخر عن تحريم عينها. ويحتمل أن يكون ذكره ههنا تأكيدًا ومبالغة في إشاعة ذلك. أو يكون قد حضر المجلس من لم يبلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك فأعاد ﷺ ذكر ذلك الإعلام لهم، والله أعلم.

106 - باب إِثْمَ مَنْ بَاعَ حُرًّا

2227 - حَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ،

وقد مرّ الكلام فيه هناك مستوفى، ولأحمد والطبراني من حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا أَنَّ الْخمر حرام شراؤها وثمنها.

106 - باب إِثْمَ مَنْ بَاعَ حُرًّا

(باب إِثْمَ مَنْ بَاعَ حُرًّا) يعني عالمًا بذلك متعمدًا والحر يستعمل في بني آدم على الحقيقة وقد يستعمل في غيرهم مجازًا كما يقال في الوقف.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: والحر الظاهر أن المراد به من بني آدم ويحتمل ما هو أعم من ذلك فيدخل مثل الموقوف انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأنه لا معنى لقوله والحر الظاهر أن المراد به من بني آدم لأن لفظ الحر موضوع في اللغة لمن لم يمسه رق وعن هذا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ الحر خلاف العبد والحرّة خلاف الأمة وقوله أعم من ذلك إن أراد به عموم لفظ حر فإنه في إفراده ولا يدخل فيه شيء خارج عنها وإن أراد به أن لفظ حر يستعمل لمعان كثيرة مثل ما يقال حر الرمل وحر الدار يعني وسطها وحر الوجه ما بدا من الوجنة والحر فرخ الحمامة وولد الظبية والحية. وطین حر لا رمل فيه، وغير ذلك فلا عموم في كل واحد منها بلا شك.

وعند إطلاقه يراد به الحر خلاف العبد فكيف يقول ويحتمل ما هو أعم من ذلك، واللّه أعلم.

(حَدَّثَنِي) بالافراد (بِشْرُ بْنُ مَرْحُومٍ) بشر بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة ومرحوم ضد المعذب وهو بشر بن عبيس بن مرحوم بن عبد العزيز بن مهران مولى آل معاوية بن أبي سَفْيَانَ القرشي العطار مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين وعبيس بضم العين المهملة وفتح الموحدة على صنعة التصغير وفي آخره سين مهملة قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ) بضم السين المهملة القرشي الجزار بالمعجمة وتشديد الزاي الحذاء يكنى أبا زكريا ويقال أَبُو مُحَمَّدٍ الطائفي نزيل مكة مختلف في توثيقه وليس له في الْبُخَارِيِّ موصول سوى هذا الحديث وذكره في الإجازة من وجه آخر عنه والتحقيق: أن الكلام فيه إنما وقع في روايته عن

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «قَالَ اللَّهُ: ثَلَاثَةٌ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ،

عبيد الله بن عمر خاصة. وهذا الحديث من غير روايته واتفق الرواة عن يَحْيَى بن سليم على أن الحديث من رواية سعيد المقبري عن أبي هريرة. وخالفهم أبو جعفر النفيلي، وَقَالَ عن سعيد عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ البيهقي والمحفوظ قول الجماعة والله أعلم.

ثم الحديث المذكور من أفراد البخاري.

(عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ) بضم الهمزة وفتح الميم وتشديد التحتانية ابن عمرو ابن سعيد بن العاص الأموي مات سنة تسع وثلاثين ومائة وقد مَرَّ في الزكاة.

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) المقبري وقد تكرر ذكره، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: قَالَ اللَّهُ) تعالى وفي رواية عز وجل: (ثَلَاثَةٌ) أي: ثلاثة أنفس وذكر الثلاثة ليس للحصر فإن الله تعالى خصم لجميع الظالمين ولكن لما أراد التشديد على هؤلاء الثلاثة صرح بها.

(أَنَا خَصْمُهُمْ) الخصم يقع على الواحد والاثنين والجماعة والمذكر والمؤنث بلفظ واحد.

وزعم الهروي أن الخصم بالفتح الجماعة من الخصوم والخصم بكسر الخاء الواحد. وَقَالَ الْحَطَّائِيُّ الخصم هو المولع بالخصومة الماهر فيها.

وعن يعقوب بن السكيت يقال للخصم خصيم وفي الواعي يقال الخصيم للمخاصم والمخاصم. وعن الفراء في كلام العرب الفصحاء أن الاسم إذا كان مصدرًا في الأصل لا يثنونه ولا يجمعونه.

ومنهم: من يثنيه ويجمعه فالفصحاء يقولون هذان خصمان وهم خصوم وخصماء وكذا ما أشبهه.

(يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وزاد ابن خزيمة وابن حبان والإسماعيلي في هذا الباب ومن كنت خصمه خصمته.

(رَجُلٌ أَعْطَى بِي ثُمَّ غَدَرَ) كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير أعطى العهد بي أي: باسمي واليمين به ثم نقض العهد ولم يف به.

وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ،

وقال ابن الجوزي: معناه حلف في قوله ثم غدر يعني نقض العهد الذي عهد عليه واجترأ على الله عز وجل.

(وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا) أي: عالمًا متعمدًا وأما إذا كان جاهلًا فلا يدخل في هذا. (فَأَكَلَ ثَمَنَهُ) خصّ الأكل بالذكر لأنه أعظم مقاصده.

وعند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعًا: «ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة فذكر فيهم ورجل اعتبد محرره» وهذا أعم من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول به.

قال الحَظَّائِي: اعتباد الحرّ يقع بأمرين أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو يجحده والثاني أن يستخدمه كرها بعد العتق والأول أشدهما.

قال الحَافِظُ العَسْكَلَانِي: وحديث الباب أشد لأن فيه مع كتم العتق أو جحده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثمة كان الوعيد عليه أشد.

قال المهلب: وإنما كان إثمه أشد لأن المسلمين أكفاء في الحرية والذمة وللمسلم على المسلم أن ينصره ولا يظلمه وأن ينصحه ولا يغشه وليس في الظلم أعظم ممن يستعبده أو يعرضه على ذلك.

ومن باع حرًّا فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وألزمه الذلّ الذي أنقذه الله منه فهو ذنب عظيم ينافع الله به في عباده.

وقال ابن الجوزي: الحرّ عبد الله: فمن جنى عليه فخصمه سيده.

وقال ابن المنذر: وكل من لقيت من أهل العلم على أنه من باع حرًّا أنه لا قطع عليه يعني إذا لم يسرق من حرز مثله بل يعاقب إلا ما روي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقطع يد من باع حرًّا والصواب قول الجماعة لأنه ليس بسارق ولا يجوز قطع غير السارق.

ويروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يرد البيع ويعاقبان.

قال الحَافِظُ العَسْكَلَانِي: وكان في جواز بيع الحرّ خلاف قديم ثم ارتفع فروي عن علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: من أقرّ على نفسه بأنه عبد فهو عبد.

وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ⁽¹⁾.

ويحتمل أن يكون محله فيمن لم تعلم حرّيته لكن روى ابن أبي شيبة من طريق قتادة أن رجلاً باع نفسه فقضى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله.

ومن طريق زرارة بن أوفى قاضي البصرة التابعي أنه باع حرّاً في دين عليه. وقال ابن حزم وروينا هذا القول عن الشافعيّ وهو قول غريب لا يعرفه من أصحابه إلا من تبحر في الآثار قَالَ: وهذا قضاء عمر وعلي بحضرة الصحابة رضوان الله عليهم ولم يعترضهما معترض.

قال وقد جاء في الأثر أنه كان يباع الحرّ في الدين في صدر الإسلام إلى أن نزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُنُقٍ فَنُظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: 280].

وروي عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ باع حرّاً أفلس رواه الدارقطني من حديث حجاج عن أبي جريح فَقَالَ عن أبي سعيد أو سعد على الشك ورواه البزار من حديث مسلم بن خالد عن زيد بن أسلم عن عبد الرحمن بن السلماني عن سرق أنه اشترى من أعرابي بعيرين فباعهما فَقَالَ ﷺ: «يا أعرابي اذهب فبعه حتى تستوفي حَقَّك» فأعتقه الأعرابي.

ورواه ابن سعيد عن أبي الوليد الأزرق عن مسلم وهو سند صحيح. وضعفه عبد الحق بأن قَالَ مسلم وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ضعيفان وليس بجيد لأن مسلماً وثقه غير واحد وصحح حديثه.

وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ بَنْدَارِ ثَنَا عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَبْدِ الْوَارِثِ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ثُمَّ قَالَ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ وَفِي التَّوْضِيحِ وَيَعَارِضُهُ مَا فِي مَرَاسِيلِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَانَ يَكُونُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ دِيُونٌ عَلَى رِجَالٍ مَا عَلِمْنَا حَرّاً يَبِيعُ فِي دِينٍ.

(وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ) أَي: الْعَمَلُ (وَلَمْ يُعْطِ أَجْرَهُ) وَهَذَا فِي مَعْنَى الثَّانِي لِأَنَّهُ حَرّاً اسْتَعْدَمَهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ وَهَذَا عَيْنُ الظُّلْمِ.

107 - باب أمر النبي ﷺ
اليهود ببئع أرضيهم حين أجلهم
فيه المقبري عن أبي هريرة.

107 - باب أمر النبي ﷺ
اليهود ببئع أرضيهم حين أجلهم

(باب أمر النبي ﷺ اليهود ببئع أرضيهم) كذا وقع في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر الضاد المعجمة جمع أرض. وفيه شذوذان أحدهما أنه جمع سلامة وليس من العقلاء. والآخر أنه لم يبق مفردة سالمًا لتحريك الراء.

(حين أجلهم) أي: نفاهم من المدينة.

(فيه) أي: في هذا الباب (المقبري) أي: حديث سعيد المقبري بفتح الباء وضمها وجاء الكسر أيضًا، (عن أبي هريرة) رضي الله عنه أشار البخاري بهذا إلى ما أخرجه في الجهاد في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب من طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: بينا نحن في المسجد إذا خرج علينا النبي ﷺ: «انطلقوا إلى اليهود» فخرجنا حتى جئنا بيت المدراسي فقال: «اسلموا تسلموا واعلموا أن الأرض لله ورسوله وأني أريد أن أجليكم من هذا الأرض فمن وجد منكم بماله شيئًا فليبعه وإلا فاعلموا أن الأرض لله ورسوله».

قال ابن إسحاق فسألوا رسول الله ﷺ أن يجليهم ويكف عن دمائهم على أن لهم ما حملت الإبل من أموالهم فاحتلموا ذلك وخرجوا إلى خيبر وخلوا الأموال لرسول الله ﷺ فكانت له خاصة يضعها حيث يشاء فقسما سيدنا رسول الله ﷺ.

وهؤلاء اليهود الذين أجلهم النبي ﷺ هم بنو النضير.

وذلك أنهم أرادوا الغدر برسول الله ﷺ وأن يلقوا عليه حجرًا فأوحى الله تعالى إليه بذلك فأمر بإجلالهم وأن يسيروا حيث شاؤوا فلما سمع المنافقون بذلك بعثوا إلى بني النضير اثبتوا وتمنعوا فإننا لم نسلمكم إن قوتلتم قاتلنا معكم وإن أخرجتم خرجنا معكم فلم يفعلوا وقذف الله في قلوبهم الرعب فسألوا رسول الله ﷺ أن يجليهم ويكف عن دمائهم فأجابهم بما ذكر.

فإن قيل : هذا يعارض حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمرهم ببيع أرضيهم.

فالجواب : أن أمره لهم بذلك قبل أن يكونوا حربا ثم أطلعه الله تعالى على الغدر منهم لأجل قول المنافقين لهم اثبتوا فعزموا مقاتلته ﷺ فصاروا حربا فحلت بذلك دماؤهم وأموالهم فخرج إليهم رسول الله ﷺ وأصحابه في السلاح وحاصروهم فلما يتسوا من عون المنافقين ألقى الله في قلوبهم الرعب وسألوا رسول الله ﷺ الذي كان عرض عليهم قبل ذلك فلم يبيع لهم بيع الأرض وقاضاهم أن يجلبهم ويحملوا ما استقلت به الإبل على أن يكف عن دماءهم وأموالهم فجلوا عن ديارهم وكفى الله المؤمنين القتال وكانت أرضهم وأموالهم مما لا يوجف عليها بقتال فصارت خالصة لرسول الله ﷺ يضعها حيث يشاء⁽¹⁾.

وقال ابن إسحاق ولم يسلم من بني النضير إلا رجلان أسلما على أموالهما فأحرزاها قال : ونزلت في بني النضير سورة الحشر.

وقال الكرمانى : فإن قلت لم عبر عما رواه بهذه العبارة ولم يذكر الحديث بعينه قلت لأن الحديث لم يثبت على شرطه ، انتهى.

ورد عليه الحافظ العسقلاني بأنه غفل عن كونه إشارة إلى هذا الحديث غاية ما في الباب أنه اكتفى هنا بالإشارة إليه لاتحاد مخرجه عنده ففر من تكراره على صورته بغير فائدة كما هو الغالب من عادته ، انتهى.

وقال العيني التكرار حاصل على ما لا يخفى مع أن ذكر هذا لا مدخل له في كتاب البيوع ولهذا سقط هذا الباب في بعض النسخ ، والله أعلم.

(1) وروي أنه ﷺ لما قدم المدينة صالح بني النضير على أن لا يكونوا له ولا عليه فلما ظهر يوم بدر وغلب قالوا : إنه النبي المنعوت في التوراة بالنصرة ، فلما هزم المسلمون يوم أحد ارتابوا ونكثوا وخرج كعب بن الأشرف في أربعين راكباً إلى مكة وحالفوا أبا سفيان ، فأمر رسول الله ﷺ أخا كعب من الرضاعة فقتله غيلة أي : خديعة ثم صبحهم بالكتائب وحاصروهم حتى صالحوا على الجلاء فجلا أكثرهم إلى الشام ولحقت طائفة بخيبر والحيرة ، فأنزل الله تعالى : ﴿سَبَّحْ...﴾ إلى قوله : ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

108 - باب بَيْع الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

108 - باب بَيْع الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً

(باب) حكم (بَيْع الْعَبِيدِ) أي: بالعبد (و) بيع (الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ) من عطف العام على الخاص.

(نَسِيئَةً) بفتح النون وكسر السين المهملة وفتح الهمزة أي: مؤجلًا وانتصابه على التمييز.

وقال الْحَافِظُ الْعُسْقَلَانِيُّ: وكأنه أراد بالعبد جنس ما يستعبد فيدخل الذكر والأنثى ولذلك ذكر قصة صفية أو أشار إلى حكم الذكر بحكم الأنثى في ذلك لعدم الفرق.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن لا نسلم أن يكون المراد بالعبد جنس ما يستعبد وليس هذا موضوعه في اللغة وإنما هو خلاف الأمة كما نصّ عليه أهل اللغة ولا حاجة لإدخال الأنثى فيه إلى هذا التكلف والتعسف فقد علم أنه إذا ورد حكم في الذكور يدخل فيه الإناث إلا بدليل يخصّ الذكور، انتهى.

وأنت خير بأن الْحَافِظُ الْعُسْقَلَانِيُّ لم يدع أنه موضوع في اللغة لهذا المعنى وفرق بين كون المعنى مرادًا من اللفظ وبين كونه موضوعًا له، فافهم.

وهذه الترجمة مشتملة على حكمين:

أحدهما: بيع العبد بالعبد نسيئة وكذا بيع العبد بالعبد أو أكثر فإنه يجوز عند الشافعي وأحمد وإسحاق.

وقال مالك: إنما يجوز إذا اختلف الجنس.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ وَالْكَوْفِيُّونَ: لا يجوز ذلك وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بِابٍ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدِينَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ جَاءَ عَبْدٌ بِبَايَعِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ عَبْدٌ فَجَاءَ سَيِّدُهُ يَرِيدُهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «بَعْنِيهِ» فَاشْتَرَاهُ بَعْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَبَايَعِ أَحَدًا بَعْدَ حَتَّى يَسْأَلَهُ أَعْبَدَ هُوَ. ثُمَّ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا بِأَسْ عَبْدٌ بَعْدَيْنِ يَدًا بِيَدٍ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ نَسَاءً وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَبَقِيَّةُ أَصْحَابِ السَّنَنِ.

الثاني: بيع الحيوان بالحيوان فالعلماء اختلفوا فيه فقالت طائفة لا ربا بالحيوان وجائز بعضه ببعض نقداً ونسيئة اختلف أو لم يختلف هذا مذهب عليّ وابن عمر رضي الله عنهم وابن المسيب وهو قول الشافعيّ وأبي ثور وقال مالك لا بأس بالبعير النجيب بالبعيرين من حاشية الإبل نسيئة وإن كانت نعم واحدة إذا اختلفت وبأن اختلافها وإن اشتبه بعضها ببعض واتفقت أجناسها فلا يؤخذ منها اثنان بواحد إلى أجل ويؤخذ يداً بيد وهو قول سليمان بن يسار وربيعه ويحيى بن سعيد.

وقال الثوريّ والكوفيون وأحمد: لا يجوز بيع الحيوان نسيئة اختلفت أجناسها أو لم تختلف، واحتجوا في ذلك بما رواه الحسن عن سمرة رضي الله عنه أن النبيّ ﷺ نهى عن بيع الحيوان نسيئة.

وقال الترمذي: باب ما جاء في كراهة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ثم روى حديث سمرة رضي الله عنه هذا وقال هذا حديث حسن صحيح. وسماع الحسن من سمرة صحيح هكذا قال عليّ ابن المديني وغيره والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبيّ ﷺ وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. وهو قول سُفيان الثوريّ وأهل الكوفة وبه يقول أحمد.

وقال الترمذي: وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر رضي الله عنهم هذا.

فأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فأخرجه الترمذي في كتاب العلل حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْقُدْسِيِّ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً. وأما حديث جابر رضي الله عنه فأخرجه ابن ماجة عن أبي سعيد الأشج عن حفص بن غياث وأبي خالد عن حجاج عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا بأس بالحيوان بالحيوان واحد باثنين يداً بيد» وكرهه نسيئة.

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه الترمذي أيضاً في العلل حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ هُوَ الْأَحْمَرِيُّ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ

أبي كثير عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

فإن قيل قال البيهقي بعد تخريجه حديث سمرة أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه في غير حديث العقيقة فالجواب أن قول الحفاظ الكبيرين الحجتين الترمذي وعلي ابن المديني كان في هذا مع أنهما مثبتان والبيهقي ينقل النفي والمثبت مقدم على النافي. فإن قيل: حديث ابن عمر رضي الله عنه قال فيه الترمذي سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال إنما يروى عن زياد بن جبير عن النبي ﷺ مرسلًا.

فالجواب: أنه رواه الطحاوي موصولًا بإسناد جيد قال حدثنا محمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ وعبد الله بن محمد بن خشيش وإبراهيم بن محمد الصيرفي قالوا حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا محمد بن دينار عن موسى بن عبيد عن زياد بن جبير عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

فإن قيل: قال البيهقي هذا الحديث ضعيف بمحمد بن دينار البصري لما روي عن ابن معين أنه ضعيف.

فالجواب: كما قال العيني أن قول البيهقي هذا لتحامله على أصحابنا فإنه يتشبه بما لا يثبت.

وقد روى أحمد بن أبي خثيمة عن ابن معين أنه قال ليس به بأس. وكذا قاله النسائي. وقال أبو زرعة صدوق. وقال ابن عدي: حسن.

فإن قيل حديث جابر رضي الله عنه فيه الحجاج بن أرطاة وهو ضعيف.

فالجواب: أنه قال ابن حبان هو صدوق يكتب حديثه وقال الذهبي في الميزان في حديثه لين روى له مسلم مقرونًا بغيره وروى له الأربعة.

فإن قيل حديث ابن عباس رضي الله عنه قال فيه البيهقي إنه عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسل.

فالجواب : أنه أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ من طريقين متصلين وَأَخْرَجَهُ الْبَزَارُ أَيْضًا متصلًا ثم قَالَ ليس في هذا الباب حديث أَجَلٌ منه إِسْنَادًا.
فهذه الأحاديث مع اختلاف طرقها يؤيد بعضها بعضًا.

ويرد قول الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ الْحَدِيثُ فِي بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِئَةً. ثم إن الشَّافِعِيَّ ومن معه احتجوا لما ذهبوا إليه بحديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدَ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مُسْلِمَ بْنِ جَبْرِ عَنْ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْيَشٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَجِيشَ جَيْشًا فَتَعَدَّتِ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى قَلَائِصِ الصَّدَقَةِ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبَعِيرِينَ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ.

ورواه الطَّحَاوِيُّ أَيْضًا وَفِي رَوَايَتِهِ فِي قَلَاصِ الصَّدَقَةِ وَالْقَلَاصِ بِكَسْرِ الْقَافِ جَمْعُ قَلَصٍ بِضَمِّ الْقَافِ وَاللَّامِ وَهُوَ جَمْعُ قُلُوصٍ فَيَكُونُ الْقَلَاصُ جَمْعُ الْجَمْعِ وَيُقَالُ الْقُلُوصُ يَجْمَعُ عَلَى قَلَصٍ وَقَلَائِصُ وَجَمْعُ الْقَلَصِ قَلَاصٌ. وَالْقُلُوصُ مِنَ النُّوقِ الشَّابَةِ وَهِيَ بِمَنْزِلَةِ الْجَارِيَةِ مِنَ النِّسَاءِ.

وَأَجَابُوا عَنْهُ : بِأَنَّ فِي إِسْنَادِهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا وَذَكَرَ عَبْدُ الْغَنِيِّ فِي الْكَمَالِ فِي بَابِ الْكُنَى أَبَا سُفْيَانَ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ حَرْيَشٍ وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمُ بْنُ جَبْرِ وَلَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ.

وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن حريش ما روى عنه سوى أبي سُفْيَانَ وَلَا يَدْرِي مَنْ أَبُو سُفْيَانَ.

وقال الطَّحَاوِيُّ : بعد أن رَوَاهُ ثم نسخ ذلك بآية الربا وبيان ذلك أن آية الربا تحرم كل فضل خال عن العوض ففي بيع الحيوان بالحيوان نسيئة يوجد المعنى الذي حرّم به الربا فنسخ كما نسخ بآية الربا استقراض الحيوان لأن النص الموجب للحظر يكون متأخرًا عن الموجب للإباحة وموجب هذا النسخ يكون بدلالة التاريخ فيندفع بهذا قول النَّوَوِيِّ وأمثاله : أن النسخ لا يكون إلا بمعرفة التاريخ هذا .

وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ

وقد احتج الأوزاعي والليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق فيما ذهبوا إليه من جواز استقراض الحيوان بالحديث الذي رواه مسلم وغيره أن النبي ﷺ استسلف من رجل بكراً فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة فرجع إليه أبو رافع فقال: لم آخذ فيها إلا جملاً خياراً رباعياً فقال أعطه إياه إن خيار الناس أحسنهم قضاء قالوا وهو حجة على من منع ذلك وأجاب المانعون عن ذلك بأنه منسوخ بآية الربا بالوجه الذي ذكر آنفاً.

ومع هذا ليس فيه إلا الثناء على من أحسن القضاء فأطلق ذلك ولم يقيده بصفة ولم يكن ذلك بشرط الزيادة وقد أجمع المسلمون بالنقل عن النبي ﷺ أن اشتراط الزيادة في السلف رباً.

وكذلك أجابوا عن كل حديث يشبه حديث أبي رافع بأنه كان قبل آية الربا، وعن هذا قال أبو حنيفة وأصحابه وفقهاء الكوفة والثوري والحسن بن صالح إن استقراض الحيوان لا يجوز ولا يجوز الاستقراض إلا بماله مثل كالمملكات والموزونات والمعدودات المتقاربة فلا يجوز قرض ما لا مثل له مثل المزروعات والعديدات المتفاوتة لأنه لا سبيل إلى إيجاب رد العين ولا إلى إيجاب القيمة لاختلاف تقويم المقومين فتعين أن يكون الواجب فيه رد المثل فيختص جوازه بما له مثل.

وعن هذا قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجوز القرض في الخبز لا وزناً ولا عددًا وقال محمد يجوز عددًا.

(وَاشْتَرَى ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَاحِلَةً) هي ما أمكن ركوبها من الإبل ذكراً أو أنثى وقال ابن الأثير الراحلة من الإبل البعير القوي على الأسفار والأحمال والتاء فيه للمبالغة يستوي فيها الذكر والأنثى وهي التي يختارها الرجل لمركبه ورحله على النجابة وتمام الخلق وحسن المنظر فإذا كانت في جماعة الإبل عرفت.

(بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ) جمع بعير ويجمع أيضاً على بعران وهو أيضاً يقع على الذكر والأنثى.

مَضْمُونَةٍ عَلَيْهِ، يُوفِيهَا صَاحِبَهَا بِالرِّبْذَةِ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنْ الْبَعِيرَيْنِ» وَاشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا، وَقَالَ: «آتِيكَ بِالْآخَرِ غَدًا رَهْوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»

(مَضْمُونَةٌ عَلَيْهِ) صفة راحلة أي: تكون في ضمان البائع (يُوفِيهَا صَاحِبَهَا) أي: يسلمها للمشتري (بِالرِّبْذَةِ) بفتح الراء والموحدة والمعجمة وفي آخره تاء قرية معروفة قرب المدينة بها قبر أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.

وقال ابن قرقول: هي على ثلاث مراحل من المدينة قريب من ذات عرق.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ذات عرق ثنية أو هضبة بينها وبين مكة يومان وبعض يوم.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ذات عرق أول بلاد تهامة. وهذا التعليق وصله مالك في الموطأ وَالشَّافِعِيُّ عن مالك وروى ابن أبي شيبه من طريق أبي بشر عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا اشْتَرَى نَاقَةً بِأَرْبَعَةِ أْبْعَرَةٍ بِالرِّبْذَةِ فَقَالَ لَصَاحِبِ النَّاقَةِ اذْهَبْ فَانْظُرْ فَإِنْ رَضِيتَ فَقَدْ وَجِبَ الْبَيْعُ فِيهِ بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ.

وأجيب عن هذا: بأن ابن أبي شيبه روى عن ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خلاف ذلك فَقَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عن ابن عون عن ابن سيرين قلت لابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا البعير بالبعيرين إلى أجل فكرهه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا «قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ» وهذا التعليق وصله الشَّافِعِيُّ قَالَ: أنا ابن علي عن ابن طاوس عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ فَقَالَ قَدْ يَكُونُ الْبَعِيرُ خَيْرًا مِنَ الْبَعِيرَيْنِ.

قال الْعَيْنِيُّ: فإن استدل به من يجوز بيع الحيوان بالحيوان فلا يتم الاستدلال به لأنه يحتمل أنه كرهه لأجل الفضل الذي ليس في مقابلته شيء، انتهى فليتأمل فيه.

(وَاشْتَرَى رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الدال المهملة في آخره جيم الأنصاري الحارثي.

(بَعِيرًا بِبَعِيرَيْنِ فَأَعْطَاهُ أَحَدَهُمَا) أي: أحد البعيرين.

(وَقَالَ: «آتِيكَ بِالْآخَرِ غَدًا رَهْوَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»)(تعالى قوله: رهوا بفتح الراء

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: «لَا رَبًّا فِي الْحَيَوَانِ: الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ، وَالشَّاءُ بِالشَّائَتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ» وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «لَا بَأْسَ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً».

2228 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ،

وسكون الهاء وهو في الأصل السير السهل والمراد به هنا أنا آتيك به سهلاً بلا شدة ولا مماطلة أو أن المأتي به يكون سهل السير رفيقاً غير خشن. وانتصابه على التفسير الأول على أنه صفة لمصدر محذوف أي: أنا آتيك به إتياناً رهواً، وعلى الثاني على أنه حال عن قوله بالآخر.

وهذا التعليق وصله عبد الرزاق في مصنفه فَقَالَ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ بُدَيْلِ الْعَقِيلِيِّ عَنْ مَطْرِفِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ اشْتَرَى فَذَكَرَهُ.

(وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) هو سعيد بن المسيب من كبار التابعين.

(لَا رَبًّا فِي الْحَيَوَانِ: الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ) أي: يباع البعير بالبعيرين.

(وَالشَّاءُ بِالشَّائَتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ) فقلوه لا رباً في الحيوان وصله مالك عن ابنِ شِهَابٍ عَنْهُ لَا رَبًّا فِي الْحَيَوَانِ. والباقي وصله ابن أبي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْهُ لَا بَأْسَ بِالْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً.

ورواه عبد الرزاق في مصنفه أنبا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ سئل سعيد فذكره.

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) هو مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ عَالِمٌ بِعِبَارَةِ الرُّوْيَا.

(لَا بَأْسَ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً) كذا هو في معظم الروايات وفي بعضها ودرهم بدرهمين نسيئة قَالَ ابْنُ بَطَالٍ وَتَبِعَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ هَذَا خَطَأً وَالصَّوَابُ دَرَاهِمٌ بِدَرَاهِمٍ.

وقد وصله عبد الرزاق عن مَعْمَرٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ بِلَفْظٍ لَا بَأْسَ بَعِيرٍ بِبَعِيرَيْنِ وَدَرَاهِمٌ بِدَرَاهِمٍ نَسِيئَةً فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الْبَعِيرَيْنِ نَسِيئَةً فَهُوَ مَكْرُوهٌ. وروى سعيد بن منصور من طريق يُونُسَ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى بَأْسًا بِالْحَيَوَانِ يَدًّا بِيَدٍ وَالدَّرَاهِمُ نَسِيئَةً وَيَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ الدَّرَاهِمُ نَقْدًا وَالْحَيَوَانُ نَسِيئَةً. ومطابقة هذه الآثار كلها للترجمة ظاهرة لا تحتاج إلى بيان.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) ضد الصلح قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) أي: ابن

عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ فِي السَّبْيِ صَفِيَّةٌ فَصَارَتْ إِلَى دَحْيَةَ الْكَلْبِيِّ، ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ» (1).

درهم، (عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كَانَ فِي السَّبْيِ) أَي: فِي سَبْيِ خَيْبَرَ (صَفِيَّةٌ) هِيَ بِنْتُ حُبَيْبِ بْنِ أَخْطَبِ النَّضِيرِيَّةِ مِنْ بَنَاتِ هَارُونَ بْنِ عَمْرَانَ أَخِي مُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ سَبَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامَ خَيْبَرَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ سَنَةِ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عَتَقَهَا صَدَاقَهَا، رَوَى لَهَا عَشْرَةُ أَحَادِيثٍ اتَّفَقًا عَلَى حَدِيثٍ وَاحِدٍ، مَاتَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي خِلَافَةِ مُعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ خَمْسِينَ، قَالَ الْوَاقِدِيُّ.

(فَصَارَتْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (إِلَى دَحْيَةَ) بِكَسْرِ الدَّالِ وَفَتْحِهَا ابْنُ خَلِيفَةَ بْنِ فُرُوهَ (الْكَلْبِيِّ) أَرْسَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَيْصَرَ وَقَدْ مَرَّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ.

(ثُمَّ صَارَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنْ فِي بَعْضِ طُرُقِ هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى صَفِيَّةً مِنْ دَحْيَةَ بِسَبْعَةِ أَرْوَاسٍ وَذَلِكَ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا جُمِعَ فِي خَيْبَرَ السَّبْيِ جَاءَ دَحْيَةَ فَقَالَ أَعْطِنِي جَارِيَةً مِنْهُ قَالَ: فَادْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً فَأَخَذَ صَفِيَّةَ فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا سَيِّدَةُ قَرِيبَةٍ وَالنَّضِيرُ مَا تَصْلَحُ إِلَّا لَكَ فَأَخَذَهَا مِنْهُ كَمَا ذَكَرَ.

وَفِي رِوَايَةٍ لِلْبُخَارِيِّ فَقَالَ لِدَحْيَةَ: خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبْيِ غَيْرَهَا.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يَنْزِلُ تَبْدِيلُهَا بِجَارِيَةٍ غَيْرِ مُعِينَةٍ مَنْزِلَةً بِبَيْعِ جَارِيَةٍ بِجَارِيَةٍ نَسِيئَةً.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ هُنَا مُخْتَصَرٌ مِنْ حَدِيثِ خَيْبَرَ أَخْرَجَهُ فِي النِّكَاحِ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي النِّكَاحِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْخُرَاجِ وَالنَّسَائِيُّ فِي النِّكَاحِ وَفِي الْوَلِيْمَةِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي النِّكَاحِ.

(1) أطرافه 371، 610، 947، 2235، 2889، 2893، 2943، 2944، 2945، 2991، 3085، 3086، 3367، 3647، 4083، 4084، 4197، 4198، 4199، 4200، 4201، 4211، 4212، 4213، 5085، 5159، 5169، 5387، 5425، 5528، 5968، 6185، 6363، 6369، 7333 - تحفة 303، 291 - 3/109.

109 - باب بَيْع الرِّقِيقِ

2229 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ مُحَبَّرِيزٍ، أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَبِيًّا، فَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ، فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ؟ فَقَالَ «أَوَلَيْكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ، فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً

109 - باب بَيْع الرِّقِيقِ

(باب بَيْع الرِّقِيقِ حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن حمزة الحمصي، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدٌ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ مُحَبَّرِيزٍ) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وكسر الراء وفي آخره زاي هو عبد الله بن محيريز الجمحي القرشي مات في خلافة عمر بن عبد العزيز وقيل في ولاية الوليد بن عبد الملك.

(أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا نُصِيبُ سَبِيًّا) أي: نجامع الإماء المسبية.

(فَنُحِبُّ الْأَثْمَانَ) أي: ونحن نريد أن نبيعهن، (فَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ) يعني فنعزل الذكر عن الفرج وقت الإنزال حتى لا ينزل فيه دفعا لحصول الولد المانع من البيع إذ أمهات الأولاد حرام بيعها فكيف تحكم في العزل أهو جائز أم لا؟

(فَقَالَ) ﷺ: (أَوَلَيْكُمْ تَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟) أي: العزل وهذا الكلام على سبيل التعجب (لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا ذَلِكَ) أي: ليس عدم الفعل واجبا عليكم وَقَالَ المبرد كلمة لا زائدة أي: لا بأس عليكم في فعله وأما من لم يجوز العزل فَقَالَ لا نفي لما سأله وعليكم أن لا تفعلوا كلام مستأنف مؤكد له وَقَالَ التَّوَوِيُّ معناه ما عليكم ضرر في ترك العزل لأن كل نفس قدر الله تعالى خلقها لا بد أن يخلقها سواء عزلتم أم لا.

(فَإِنَّهَا لَيْسَتْ نَسَمَةً) بفتح النون والسين المهملة هو كل ذي روح ويقال: النسمة النفس والإنسان ويراد بها الذكر والأنثى.

والنسم: الأرواح والنسيم: الريح الطيبة.

كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ»⁽¹⁾.

(كَتَبَ اللَّهُ أَنْ تَخْرُجَ) أي: ليست نفس من النفوس قدر الله أن يخلقها في حال من الأحوال.

(إِلَّا هِيَ خَارِجَةٌ) أي: إلا في حال أنها هي خارجة والغرض منه أن العزل لا يمنع الإيلاد والمقدر جف القلم بما يكون.

وقد اختلف في أن تلك الإماء هل كن أهل كتاب أم لا على قولين:
قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ الْأَصْبَلِيُّ: كانوا عبدة أوثان وإنما جاز وطوّهن قبل نزول ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا﴾ [البقرة: 221].

وَقَالَ الدَّاوُودِيُّ: كانوا أهل كتاب فلم يحتج فيهن إلى ذكر الإسلام.
وقال ابن التين: والظاهر هو الأول لقوله في بعض طرقه فأصبنا سبيًا من سبي العرب ثم نقل عن الشَّيْخِ أَبِي مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ أَسْرَ مِنْ بَنِي الْمَصْطَلِقِ أَكْثَرَ مِنْ سَبْعِمِائَةٍ وَمِنْهُمْ جَوِيرِيَّةُ بِنْتُ الْحَارِثِ أَعْتَقَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا وَلَمَّا دَخَلَ بِهَا سَأَلَتْهُ فِي الْأَسْرِ فَوَهَبَهُمْ لَهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

وقيل: هذا السبي المذكور في الحديث كان من سبي هوازن وذلك يوم حنين سنة ثمان قَالَ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ عَنْ ابْنِ مُحِيرِيزٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبِي هَوَازِنَ وَذَلِكَ يَوْمَ حَنِينَ سَنَةِ ثَمَانَ.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَهُمْ مُوسَى بْنُ عَقَبَةَ فِي ذَلِكَ وَرَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ السَّبْعِيُّ عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَمَّا أَصَبْنَا سَبِيَّ حَنِينَ سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْعَزْلِ فَقَالَ: «لَيْسَ مِنْ كُلِّ الْمَاءِ يَكُونُ الْوَلَدُ».

وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مُحِيرِيزٍ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو الصَّرْمَةِ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ أَبُو الصَّرْمَةِ فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ الْعَزْلَ فَقَالَ: نَعَمْ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْمَصْطَلِقِ فَسَبَيْنَا كِرَائِمَ الْعَرَبِ فَطَالَتْ عَلَيْنَا الْعَرَبُ وَرَغَبْنَا فِي الْفِدَاءِ فَأَرَدْنَا أَنْ نَسْتَمْتَعَ وَنَعْزَلَ فَقُلْنَا نَفْعَلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا لَا نَسْأَلُهُ فَسَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ خَلْقَ نَسْمَةٍ هِيَ كَائِنَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا سَتَكُونُ».

(1) أطرافه 2542، 4138، 5210، 6603، 7409 - تحفة 4111.

وقوله غزوة المصطلق أي: بني المصطلق وهي غزوة المريسيع.
قال القاضي قَالَ أَهْلُ الْحَدِيثِ هَذَا أَوْلَى مِنْ حَدِيثِ رَوَايَةِ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ أَنَّهُ كَانَ فِي غَزْوَةِ أَوْطَاسٍ وَكَانَتْ غَزْوَةُ بَنِي الْمَصْطَلِقِ فِي سَنَةِ سِتٍّ أَوْ خَمْسٍ أَوْ أَرْبَعٍ هَذَا.

وفي حديث النَّسَائِيِّ سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعِزْلِ فَقَالَ إِنْ أَمَرْتَنِي مَرْضِعٌ وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ فَقَالَ ﷺ: «مَا قَدَرُ فِي الرَّحِمِ سَيَكُونُ».
وروى أَبُو دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ أَنْ لِي جَارِيَةٌ أَطُوفُ عَلَيْهَا وَأَكْرَهُ أَنْ تَحْمَلَ فَقَالَ: «اعْزِلْ عَنْهَا إِنْ شِئْتَ فَإِنَّهُ سَيَأْتِيهَا مَا قَدَرُ لَهَا».

وروى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْهُ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَعْزِلُ فَزَعَمْتَ الْيَهُودُ أَنَّهَا الْمُؤَوَّدَةُ الصَّغْرَى فَقَالَ: «كَذَبَتْ الْيَهُودُ إِنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْنَعْهُ» فِي الْحَدِيثِ إِبَاحَةُ الْعِزْلِ عَنِ الْأُمَّةِ.
قال الرافعي: يجوز العزل عن الأمة قطعاً وفي البحر فيه وجهان، وأما الزوجة فالأصح جوازه عند الشافعية ولكنه يكره.

ومنهم: من جوزه عند إذنها ومنعه عند عدمه وهو مذهب الحنفية أيضاً.

وذكر بعض العلماء أربعة أقوال الجواز وعدمه.

ومذهب مالك جوازه في التسري وفي الحرة موقوف على إذنها وإذن سيدها إن كانت للغير. ورابعها يجوز برضى الموطوءة كيف ما كانت.

وحجة من أجاز حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ وَلَمْ يَنْهَنا وَحُجَّةٌ مِنْ مَنْعِهِ أَنَّهُ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ الْوَادِ الْخَفِيِّ.

وفي الحديث دلالة على أن الولد يكون مع العزل ولهذا صحح أصحابنا أنه لو قَالَ: وَطَّئْتُ وَعَزَلْتُ لِحَقِّهِ الْوَلَدَ عَلَى الْأَصْحِ وَفِيهِ أَيْضًا دَلَالَةٌ عَلَى عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَهُوَ حُجَّةٌ عَلَى دَاوُدَ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ يَجُوزُ بَيْعُهُنَّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي النِّكَاحِ وَفِي الْقَدَرِ وَفِي الْمَغَازِي وَفِي الْعَتَقِ وَفِي التَّوْحِيدِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي النِّكَاحِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ فِيهِ وَالنَّسَائِيُّ فِي الْعَتَقِ وَفِي عَشْرَةِ النِّسَاءِ.

110 - بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

2230 - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ،

110 - بَابُ بَيْعِ الْمُدَبَّرِ

(باب) حكم (بَيْعِ الْمُدَبَّرِ) وهو الذي علق عتقه بموت سيده كذا قالوا. والتدبير لغة النظر فيما يؤول إليه عاقبة الشيء. وشرعاً هو تعليق العتق بمطلق الموت كقوله إذا مت فأنت حر أو أنت حر يوم أموت أو أنت حر عن دبر مني أو أنت مدبر أو دبرتك أو أعتقتك بعد موتي أو أنت عتيق أو معتق أو محرر بعد موتي أو إن مت فأنت حر أو إذا حدث بي حدث فأنت حر، لأن الحديث يراد به الموت عادة.

وكذا إذا قَالَ أنت حر بعد موتي أو في موتي فهذه كلها ألفاظ التدبير المطلق فالحكم فيه أنه لا يجوز بيعه ولا هبته ولكنه يستخدم ويؤجر والأمة توطأ وتنكح وتعتق بموت المولى من ثلثه وإن لم يخرج من ثلثه يسعى في ثلثي قيمته مثلاً. ويسعى في جميع قيمته إن مات المولى مديوناً مستغراً.

وأما ألفاظ التدبير المقيد فهي كقوله إن مت من مرضي هذا أو في سفري هذا فأنت حر فحكمه أنه يجوز بيعه بالإجماع فإن وجد الشرط عتق. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ يجوز بيع المدبر بكل حال وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ وغيره: اتفقوا على مشروعية التدبير واتفقوا على أنه من الثلث غير اللِّث بن سعد وزفر فإنهما قالا من رأس المال واختلفوا هل هو عقد جائز أو لازم فمن قَالَ لازم منع التصرف فيه إلا العتق ومن قَالَ جائز أجاز وبالأول قَالَ مالك والكوفيون وَالْأَوْزَاعِيُّ وبالثاني قَالَ الشَّافِعِيُّ وأهل الحديث.

وسمي المدبر بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله دبر أمر دنياه وآخرته أما دنياه فباستمراره على الانتفاع بخدمة عبده وأما آخرته فبتحصيل ثواب العتق وهو راجع إلى الأول لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر في العاقبة فيرجع إلى دبر الأمر وهو آخره.

(حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) هو مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ بضم النون وفتح الميم مصغر نمر الحيوان المشهور قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجراح الرواسي قَالَ:

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُدَبَّرَ»⁽¹⁾.

2231 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرِو، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»⁽²⁾.

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن أبي خالد. واسم أبي خالد سعد ويقال هرمز، ويقال كثير وإسماعيل هذا تابعي، (عَنْ سَلَمَةَ) بفتح اللام (ابن كُهَيْلٍ) مصغر كهل الحضرمي كان ركنًا من الأركان مات سنة إحدى وعشرين ومائة. (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاري. (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (بَاعَ النَّبِيُّ ﷺ الْمُدَبَّرَ) احتج به الشافعي وأحمد لما ذهب إليه من جواز بيع المدبر بكل حال.

وقد مر الكلام فيه مستوفى بما فيه الكفاية في باب بيع المزايدة وقد مر هناك أن الذي اشتراه نعيم واسم ذلك المدبر يعقوب وسيده أبو مذكور والتمن ثمانمائة درهم.

وشاخ البخاري في هذا الحديث ووکیع وإسماعيل وسلمة كوفيون وعطاء مكي وفيه ثلاثة من التابعين على نسق واحد إسماعيل وسلمة وعطاء فإسماعيل وسلمة قريبان من صغار التابعين، وعطاء من أوساطهم. والحديث أخرجه أبو داود في العتق وكذا النسائي وفي البيوع وفي القضاء وابن ماجه في الأحكام.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنْ عَمْرِو) أي: ابن دينار وفي رواية الحميدي في مسنده حَدَّثَنَا عمرو بن دينار أنه (سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: «بَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ») هكذا أورده مختصرًا ولم يذكر من يعود الضمير إليه وقد أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن سُفْيَانَ وزاد في آخره يعني المدبر وأخرجه مُسْلِمٌ عن إسحاق بن إبراهيم وأبي بكر بن أبي شيبة جميعًا عن سُفْيَانَ بلفظ دبر رجل من الأنصار غلامًا

(1) أطرافه 2141، 2321، 2403، 2415، 2534، 6716، 6947، 7186 - تحفة 2416.

(2) تحفة 2526.

2232، 2233- حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ، أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ، أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُسْأَلُ عَنِ الْأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَنَ، قَالَ: «اجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا» بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ⁽¹⁾.

2234 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ، عَنْ

له لم يكن له مال غيره فباعه رسول الله ﷺ فاشتراه ابن النحام عبدا قبطيا مات عام أول في إمارة ابن الزبير، وهكذا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ عَنْ سُفْيَانَ بتمامه نحوه وقد أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي كَفَارَاتِ الْإِيمَانِ مِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو نَحْوِهِ وَلَمْ يَقُلْ فِي إِمَارَةِ ابْنِ زَيْدٍ وَلَا عَيْنَ الثَّمَنِ.

(حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ) زهير مصغر زهر وحرب ضد الصلح قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ) أي: ابن إبراهيم قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف القرشي الزُّهْرِيُّ، (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان أنه قَالَ: حَدَّثَ ابْنُ شِهَابٍ (الزُّهْرِيُّ) (أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ) هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود أحد الفقهاء السبعة (أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ) الجهني، (وَأَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَخْبَرَاهُ: أَنَّهُمَا سَمِعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يُسْأَلُ عَنِ الْأَمَةِ تَزْنِي وَلَمْ تُحْصَنَ) بفتح الصاد وكسرهما، (قَالَ: «اجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنْتِ، فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ يَبْعُوهَا» بَعْدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ) والحديث قد مر في باب بيع العبد الزاني وقد مر الكلام فيه مستوفى.

قيل: لا معنى لإدخال هذا الحديث في بيع المدبر ولهذا أسقطه من هذا الباب ابن التين وأدخله ابن بطال في الباب الذي قبله وهو باب بيع الرقيق. وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: ووجه دخوله في هذا الباب عموم الأمر ببيع الأمة إذا زنت فيشمل ما إذا كانت مدبرة أو غير مدبرة فيؤخذ منه جواز بيع المدبر في الجملة هذا، فافهم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن يحيى أَبُو الْقَاسِمِ الْقُرَشِيُّ الْعَامِرِيُّ الْأَوْسِيُّ الْمَدِينِيُّ وهو من أفرادهِ، (قَالَ: أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ

(1) أطرافه 2154، 2556، 6838 - تحفة 3756 حديث 2233 أطرافه 2152، 2153،

2234، 2555، 6837، 6839 - تحفة 14107.

سَعِيدٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِغْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ»⁽¹⁾.

111 - باب: هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟

وَلَمْ يَرِ الْحَسَنُ بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَهَا أَوْ يُبَايِرَهَا

سَعِيدٌ (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَعِيدٍ كَيْسَانَ مَوْلَى بَنِي لَيْثٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: إِذَا زَنَتْ أُمَةٌ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ) أَي: ظَهَرَ (زَنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ عَلَيْهَا) التَثْرِبُ اللَّوْمُ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَثْرِبَ عَلَيْكُمْ﴾ [يوسف: 92] أَي: وَلَا يُوْبِخُهَا بِالزَّنا بَعْدَ الضَّرْبِ وَقِيلَ أَرَادَ لَا يَقَعُ فِي عَقُوبَتِهَا بِالتَّثْرِبِ بَلْ يَضْرِبُهَا الْحَدَّ فَإِنْ زَنَا الْأُمَةُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَ الْعَرَبِ مَكْرُوهًا وَلَا مُنْكَرًا فَأَمَرَهُمْ بِحَدِّ الْإِمَاءِ كَمَا أَمَرَهُمْ بِحَدِّ الْحَوَارِثِ. (ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يَثْرَبْ، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَبِغْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ) أَي: وَلَوْ كَانَ الْبَيْعُ بِحَبْلِ (مِنْ شَعْرِ) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَحَارِبِينَ أَيْضًا. وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الرَّجْمِ.

111 - باب: هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟

(باب) بِالتَّنْوِينِ (هَلْ يُسَافِرُ) شَخْصٌ (بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا) وَإِنَّمَا قِيدَ بِالسَّفَرِ وَإِنْ كَانَ فِي الْحَضَرِ أَيْضًا لَا بَدَّ مِنَ الْإِسْتِبْرَاءِ لِأَنَّ السَّفَرَ مِظَنَّةُ الْمَخَالَطَةِ وَالْمَلَامَسَةِ غَالِبًا وَاسْتِبْرَاءُ الْجَارِيَةِ طَلَبُ بَرَاءَةِ رَحْمَتِهَا مِنَ الْحَمْلِ وَأَصْلُهُ مِنْ اسْتَبْرَأْتُ الشَّيْءَ إِذَا طَلَبْتَ آخِرَهُ لِتَعْرِفَهُ وَتَقْطَعَ الشُّبْهَةَ. وَقِيلَ الْإِسْتِبْرَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ التَّعْرِفِ وَالتَّبَصُّرِ احْتِيَاظًا. وَأَمَّا الْإِسْتِبْرَاءُ الَّذِي يَذْكُرُ مَعَ الْإِسْتِنْجَاءِ فِي الطَّهَارَةِ فَهُوَ أَنْ يَسْتَفْرِغَ بَقِيَّةَ الْبَوْلِ وَيَنْقِي مَوْضِعَهُ وَمَجْرَاهُ وَكَلِمَةُ هَلْ هُنَا لِلْإِسْتِفْهَامِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِخْبَارِ وَلَمْ يَذْكُرْ جَوَابَهُ لِمَكَانِ الْإِخْتِلَافِ مِنْهُ.

(وَلَمْ يَرِ الْحَسَنُ) هُوَ الْبَصْرِيُّ (بَأْسًا أَنْ يَقْبَلَهَا أَوْ يُبَايِرَهَا) وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةٍ قَالَ: سَتَلُ يُؤْنَسُ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأُمَةَ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ الَّتِي تُوْطَأُ، أَوْ بَيْعَتْ، أَوْ عَتَقْتَ فَلْيُسْتَبْرَأْ رَحْمَهَا بِحَيْضَةٍ، وَلَا تُسْتَبْرَأَ الْعَذْرَاءُ»

فيستبرئها يصيب منها القبله والمباشرة قال: وكان ابن سيرين يكره ذلك.
ويذكر عن الحسن أنه كان لا يرى بالقبله بأسًا.

وقوله: أو يباشرها يعني فيما دون الفرج ويروى: ويباشرها بالواو ويؤيد هذا ما رواه عبد الرزاق بإسناده عن الحسن قَالَ: يصيب ما دون الفرج.
ولفظ المباشرة من البشارة أعم من التقبيل وغيره ولكن الفرج مستثنى لأجل المعرفة ببراءة الرحم.

وَقَالَ الدَّوْدِيُّ: قول الحسن إن كان في المسبية فصواب.
وتعقبه ابن التين: بأنه لا فرق في الاستبراء بين المسبية وغيرها.
(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِذَا وَهَبْتَ الْوَلِيدَةَ) أي: الجارية (الَّتِي تُوْطَأُ) على صيغة البناء للمفعول.
(أَوْ بَيْعَتْ) بكسر الموحدة على صيغة المجهول، (أَوْ عَتَقْتَ) بفتح العين وقيل بضمها وليس بشيء.

(فَلْيُسْتَبْرَأْ رَحْمَهَا) على صيغة المجهول أو المعلوم أي: ليستبرئ أو المشتري أو المتزوج بها الغير المعتق.

(بِحَيْضَةٍ، وَلَا تُسْتَبْرَأَ الْعَذْرَاءُ) وهي البكر إذ لا شك في براءة رحمها من الولد وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة عن عبد الوهاب عن سعيد عن أيوب عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ إِنْ اشْتَرَى أَمَةٌ عَذْرَاءٌ فَلَا يَسْتَبْرِئُهَا.
ووصله عبد الرزاق أَيْضًا مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ وَكَانَ يَرَى: أَنْ الْبَكَارَةَ تَمْنَعُ الْحَمْلَ أَوْ تَدُلُّ عَلَى عَدَمِهِ أَوْ عَدَمِ الْوُطْءِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَعَلَى تَقْدِيرِهِ فِي الْإِسْتِبْرَاءِ شَائِبَةٌ تَعْبُدُ وَلِهَذَا تَسْتَبْرَأُ الَّتِي أَيْسَتْ مِنَ الْحَيْضِ.

وقال ابن التين: هذا الذي روي عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ عَدَمِ إِسْتِبْرَاءِ الْعَذْرَاءِ خِلَافَ مَا يَقُولُهُ مَالِكٌ قِيلَ وَالشَّافِعِيُّ أَيْضًا. وقيل يستبرئ استحبابًا.
وعن ابن سيرين في الرجل يشتري الأمة العذراء قَالَ: لا يقربن ما دون رحمها حتى يستبرئها.

وَقَالَ عَطَاءٌ: «لَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ مِنْ جَارِيَّتِهِ الْحَامِلُ مَا دُونَ الْفَرْجِ» وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: 6].

2235 - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،

وعن الحسن: يستبرئها وإن كانت بكرا. وكذا قَالَ عكرمة.

وَقَالَ عطاء في رجل اشترى جارية من أبويها عذراً قَالَ: يستبرئها بحيضتين، ومذهب جماعة منهم ابن القاسم وسالم والليث وأبو يوسف الاستبراء إلا على البالغة.

وكان أبو يوسف لا يرى استبراء العذراء وإن كانت بالغة ذكره ابن الجوزي عنه.

وَقَالَ إِيَّاسُ بْنُ معاوية في رجل اشترى جارية صغيرة لا يجامع مثلها قَالَ: لا بَأْسَ أَنْ يَطَّأَهَا وَلَا يَسْتَبْرِئَهَا.

وكره فتادة تقبيلها حتى يستبرئها.

وَقَالَ أيوب اللخمي: وقعت في سهم ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا جارية يوم جلولا فما ملك نفسه حتى قبلها قَالَ ابن بطلال: ثبت هذا عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(وَقَالَ عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح الملكي: (لَا بَأْسَ أَنْ يُصِيبَ) أي: الرجل (مِنْ جَارِيَّتِهِ الْحَامِلِ) أي: من غير سيدها لأنها إذا كانت حاملاً من سيدها فلا يرتاب في حكمه.

(مَا دُونَ الْفَرْجِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾) ووجه الاستدلال بالآية هو أن اللَّه تَعَالَى مدح الحافظين فروجهم إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فدل ذلك على جواز الاستمتاع بجميع وجوهه لكن خرج الوطء بدليل فبقي الباقي على الأصل، واللَّه أعلم.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَفَّارِ بْنُ دَاوُدَ) بن مهران الحراني ثم المصري مات سنة أربع وعشرين ومائتين قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابن مُحَمَّد بن عبد اللَّه بن عبد القادر من القارة حليف بني زهرة مدني سكن الاسكندرية وقد مر في باب الخطبة على المنبر.

عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيِّ بْنِ أَخْطَبَ، وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا،

(عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو) واسم أبي عمرو ميسرة. وعمرو يكنى أبا عثمان المدني مات في أول خلافة أبي جعفر المنصور سنة ثنتين وثلاثين ومائة. وقد مر في باب الحرص على الحديث.

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ خَيْبَرَ) كانت غزوة خيبر سنة ست وقيل: سنة سبع، (فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْحِصْنَ) اسمه القموص وكان ﷺ سبى صفية وابنة عم لها من هذا الحصن.

(ذُكِرَ لَهُ جَمَالُ صَفِيَّةَ) بفتح الصاد المهملة وكسر الفاء وتشديد المثناة التحتية والصحيح أن هذا كان اسمها قبل السبي، وقيل: كان اسمها زينب فسميت صفية بعد السبي (بِنْتِ حُيَيِّ) بضم الحاء المهملة وفتح المثناة التحتية الأولى وتشديد الثانية.

قال الدارقطني: المحدثون يقولون بكسر الحاء وأهل اللغة بضمها. (ابْنِ أَخْطَبَ) بالخاء المعجمة.

(وَقَدْ قُتِلَ زَوْجُهَا) وهو كنانة بن أبي الحقيق وكان زوجها أولاً سلام بن مسلم وكان خمّاراً في الجاهلية ثم خلف عليها كنانة.

وكانت صفية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا رأت في المنام قمراً أقبل من يثرب ووقع في حجرها فقصص ذلك على زوجها فلطم وجهها وَقَالَ: أنت تزعمين أن ملك يثرب يتزوجك.

وفي لفظ: تحبين أن يكون هذا الملك الذي يأتي من المدينة زوجك.

وفي لفظ: رأيت كأنني وهذا الذي يزعم أن الله أرسله وملك يسترنا بجناحه وكان ﷺ رأى بوجهها أثر خضرة قريباً من عينها فَقَالَ: ما هذا قالت: يَا رَسُولَ اللَّهِ رأيت في المنام فذكرت ما مضى إلى آخره وهذه الخضرة من لطمة على وجهي.

وفي الإكليل للحاكم وجويرية رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: رأت في المنام كروية صفية قبل تزوجها رسول الله ﷺ.

وَكَاثَتْ عَرُوسًا، فَاضْطَفَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرُّوحَاءِ حَلَّتْ

وذكر ابن سعد أن أم حبيبة رضي الله عنها قالت: رأيت في النوم كأن آتياً يقول: يا أم المؤمنين ففزعت وأولت أن النبي ﷺ يتزوجني.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما رأت سودة في المنام كأن النبي ﷺ أقبل يمشي حتى وطئ على عنقها فقال زوجها إن صدقت رؤياك لتتزوجي به ثم رأت ليلة أخرى أن قمراً أبيض انقضض عليها من السماء وهي مضطجعة فأخبرت زوجها السكران فقال: إن صدقت رؤياك لم ألث إلا يسيراً حتى أموت وتتزوجيه من بعدي فاشتكى من يومه ذلك ولم يلبث إلا قليلاً حتى مات.

(وَكَاثَتْ عَرُوسًا) العروس نعت يستوي فيه المذكر والمؤنث. وعن الخليل رجل عروس وامرأة عروس ونساء عرائس.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِير: يقال للرجل عروس كما يقال للمرأة وهو اسم لهما عند دخول أحدهما بالآخر ويقال أعرس الرجل وهو معرس إذا دخل بامرأته عند بنائها. (فَاضْطَفَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: أخذها صفياً والصفى سهم رسول الله ﷺ من المغنم كان يأخذه من الأصل قبل القسمة جارية أو سراحاً.

وقيل: إنما سميت صفية بذلك لأنها كانت صفية من غنيمة خير. (لِنَفْسِهِ، فَخَرَجَ بِهَا حَتَّى بَلَغْنَا سَدَّ الرُّوحَاءِ) السد بفتح السين المهملة وتشديد الدال المهملة والروحاء بفتح الراء وسكون الواو وبالحاء المهملة وبالمد: موضع قريب من المدينة.

وفي المطالع: الروحاء من عمل الفرع على نحو من أربعين ميلاً من المدينة، وفي مسلم على ستة وثلاثين، وفي كتاب ابن أبي شيبة على ثلاثين. وَقَالَ الْكِرْمَانِي: وقيل والصواب الصهباء بدل سد الروحاء. وفي المطالع: الصهباء من خير على وجه.

(حَلَّتْ) أي: صارت صفية رضي الله عنها حلالاً له ﷺ حيث حاضت فظهرت وقد روى البيهقي بإسناد لين أنه ﷺ استبرأ صفية بحیضة. وأما ما رواه مسلم من طريق ثابت عن أنس رضي الله عنه أنه ﷺ ترك صفية عند أم سلمة حتى

فَبَنَى بِهَا، ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا فِي نَظْعٍ صَغِيرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «آذِنْ مَنْ حَوْلَكَ»، فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

انقضت عدتها، فقد شك حماد راويه عن ثابت في رفعه وفي ظاهره نظر لأنه ﷺ دخل بها منصرفه من خيبر بعد مقتل زوجها بيسير، فلم يمض زمن يسع انقضاء العدة ولا نقلوا أنها كانت فيحمل العدة على طهرها من الحيض.

والصريح في هذا الباب حديث أبي مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: لا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض بحیضة؛ قاله في سبایا أوطاس، أخرجه أبو داود وغيره وليس على شرط الصحيح.

(فَبَنَى بِهَا) أي: دخل بها رسول الله ﷺ.

قال ابن الأثير: البناء والابتناء الدخول بالزوجة.

والأصل فيه: أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها فيقال بنى الرجل على أهله.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: لا يقال بنى بأهله.

(ثُمَّ صَنَعَ حَيْسًا) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة التحتية وفي آخره سين مهملة وهو: أخلاط من التمر والأقط والسمن، ويقال: من التمر والسويق، ويقال: من التمر والسمن.

وعن أبي الوليد: وليمة رسول الله ﷺ السمن والأقط والتمر.

وفي لفظ: التمر والسويق.

(فِي نَظْعٍ) بكسر النون وفتح الطاء على الأصح.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: يقال: نطع بسكون الطاء وفتحها جلود تدبغ ويجمع بعضها على بعض ويفرش.

(صَغِيرٍ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: آذِنْ مَنْ حَوْلَكَ) أي: أعلمهم لإشهار النكاح وهو أمر من آذن يؤذن إيذاناً والخطاب لأنس رضي الله عنه.

(فَكَانَتْ تِلْكَ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) الوليمة هي الطعام الذي يصنع عند

العرس.

عَلَى صَفِيَّةَ، ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَوِّي لَهَا وَرَاءَهُ بِعَبَاءَ، ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ، فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ فَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ⁽¹⁾.

(عَلَى صَفِيَّةَ) رضي الله عنها، (ثُمَّ خَرَجْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ قَالَ) أي: أنس رضي الله عنه: (فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُحَوِّي) بضم المثناة التحتية وفتح الحاء المهملة وتشديد الواو والمكسورة وهي رواية أبي ذر وقول أهل اللغة.

وفي رواية أبي الحسن يحوي بالتخفيف ثلاثياً: وهو أن يدير كساء فوق سنام البعير ثم يركبه.

(لَهَا وَرَاءَهُ بِعَبَاءَ) والعباءة ممدودة ضرب من الأكسية وكذلك العباء والمعنى يهيئ لها من ورائه بالعباءة مركباً، (ثُمَّ يَجْلِسُ عِنْدَ بَعِيرِهِ، فَيَضَعُ رُكْبَتَهُ فَتَضَعُ صَفِيَّةُ رِجْلَهَا عَلَى رُكْبَتِهِ حَتَّى تَرْكَبَ) قَالَ الواقدي كانت تعظم أن تجعل رجلها على ركبتة ﷺ فكانت تضع ركبتها على ركبتة ولما أركبها على البعير وحجبها علم الناس أنها زوجته وكانوا قبل ذلك لا يدرون أنه تزوجها أم اتخذ أم ولد.

وقال الجاحظ في كتاب الموالي ولد صفية مائة نبي ومائة ملك ثم صيرها الله تعالى أمة لسيدنا رسول الله ﷺ وكانت من سبط هارون عليه السلام.

وَقَالَ القاضي أَبُو عمر مُحَمَّد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سليمان النوقاني في كتاب المحنة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما أراد البناء بصفية استأذن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنْ تَكُونَ فِي الْمَتَنَقِبَاتِ فَقَالَ ﷺ: «يَا عَائِشَةُ إِنَّكَ لَوِ رَأَيْتَهَا اقشعر جلدك من حسنها» فلما رأتها حصل لها ذلك هذا.

وقيل: حديث اصطفاؤه ﷺ صفية يعارض حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّهَا صَارَتْ لَدَحِيَّةً فَأَخَذَهَا مِنْهُ وَأَعْطَاهُ سَبْعَةَ أَرْوَاسٍ وَيُرْوَى أَنَّهُ أَعْطَاهُ بَنَتِي عَمِّهَا عَوْضًا مِنْهَا وَيُرْوَى أَنَّهُ قَالَ لَهُ: خذ رَأْسًا آخَرَ مَكَانَهَا.

وأجيب: بأنه لا معارضة لأنه أخذها من دحية قبل القسمة وما عوضه منها

(1) أطرافه 371، 610، 947، 2228، 2889، 2893، 2943، 2944، 2945، 2991، 3085، 3086، 3367، 3647، 4083، 4084، 4197، 4198، 4199، 4200، 4201، 4211، 4212، 4213، 5085، 5159، 5169، 5387، 5425، 5528، 5968، 6185، 6363، 6369، 7333 - تحفة 1117 - 3/110.

ليس على جهة البيع ولكن على جهة التنفيل والهبة إلا أن بعض رواة الحديث في الصحيح يقولون فيه : إنه اشترى صفية من دحية وبعضهم يزيد فيه بعد القسمة ، والله أعلم أي : ذلك كان .

وفي حواشي السنن الإمام : إذا نفل ما لم يعلم بمقداره له استرجاعه والتعويض عنه وليس له أن يأخذه بغير عوض وإعطاؤه دحية كان برضاه فيكون معاوضة جارية بجارية .

فإن قيل الواهب منهي عن شراء هبته .

فالجواب : أنه لم يهبه من مال نفسه وإنما أعطاه من مال الله عز وجل على جهة النظر كما يعطي الإمام النفل لأحد من الجيش نظراً وفي الحديث الاستبراء بأن لا يطأها حتى تحيض حيضة إن لم تكن حاملاً لأن الحامل لا توطأ حتى تضع لثلاثا يسقي ماؤه زرع غيره . وأجمع الفقهاء على أن حيضة واحدة براءة الرحم إلا أن مالكا والليث قالا : إن اشتراها في أول حيضها اعتد بها وإن كان في آخرها لم يعتد بها .

وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيْبِ : حَيْضَتَانِ وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : ثَلَاثَ حَيْضٍ . وَاخْتَلَفَ إِذَا أَمِنَ فِيهَا الْحَمْلَ فَقَالَ مَالِكٌ : يَسْتَبْرَأُ .
وَقَالَ الْمَطْرَفُ وَابْنُ الْمَاجِشُونِ : لَا .

واختلفوا في قبلة الجارية ومباشرتها قبل الاستبراء فأجاز ذلك الحسن البصري وعكرمة ، وبه قال أبو ثور وكرهه ابن سيرين وهو قول مالك والليث وأبي حنيفة وَالشَّافِعِيُّ وَوَجْهَهُ قَطْعُ الذَّرِيعَةِ وَحِفْظُ الْإِنْسَانِ نَفْسَهُ .

وحجة المجيزين قوله ﷺ : « لَا تَوَطَأُ حَامِلًا حَتَّى تَضَعُ وَلَا حَائِضًا حَتَّى تَطْهَرَ » فيدل هذا على أن ما دون الوطء من المباشرة والقبلة في حيز المباح .

وسفره ﷺ بصفية قبل أن يستبرئها حجة في ذلك لأنه لو لم يحل له من مباشرتها ما دون الجماع لم يسافر بها مع أنه لا بد أن يرفعها أو ينزلها وكان ﷺ لا يمس بيد امرأة لا تحل له .

وفي هذا اختلافهم في مباشرة المظاهرة وقبلتها فذهب الزُّهْرِيُّ وَالنَّخَعِيُّ

112 - باب بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَضْنَامِ

2236 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ.....

ومالك وأبو حنيفة والشافعي إلى أنه لا يقبلها ولا يتلذذ منها بشيء.
وقال الحسن البصري: لا بأس أن ينال منها ما دون الجماع وهو قول
الثوري والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ولذلك فسر عطاء وقتادة والزُّهري
قوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَسَّكَ﴾ [المجادلة: 3] بأنه عني بالمسيس الجماع في
هذه الآية.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة فإنه ﷺ لما اصطفى صفية رضي الله عنها
استبرأها بحيضة ثم بنى بها كما يفهم من قوله حلت فإن معناه طهرت من حيضها
كما مر وقد أخرجه المؤلف في المغازي والجهاد والأطعمة والدعوات أيضًا
وأخرجه أبو داود في الخراج.

112 - باب بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَضْنَامِ

(باب) تحريم (بيع الميِّتة والأضنام) هو جمع صنم قال الجوهري هو الوثن
وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصورًا فيبينهما عموم وخصوص من
وجه فإن كان مصورًا وله جثة فهو وثن وصنم قاله الحافظ العسقلاني، فليتامل.
وقال ابن الأثير: الصنم ما اتخذ إلهًا من دون الله وقيل الصنم ما كان له
جسم أو صورة فإن لم يكن له جسم أو صورة فهو وثن.
وقال في باب الواو بعدها الثاء المثلثة: الفرق بين الصنم والوثن أن الوثن
كل ما له جثة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب والحجارة كصورة
الآدمي يعمل وينصب فيعبد. والصنم الصورة بلا جثة ومنهم من لم يفرق بينهما
وأطلقهما على المعنيين.

وقد يطلق الوثن على غير الصورة وقد يطلق على الصليب أيضًا.
وأما الميِّتة بفتح الميم فهي التي تموت حتف أنفها من غير ذكاة شرعية.
والميِّتة بالكسر: الهيئة وليس مرادًا هنا ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على
تحريم بيع الميِّتة، ويستثنى من ذلك السمك والجراد.
(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) هو ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ يَزِيدَ

ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ: «إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ.....»

ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ (بَيْنَ الْبُخَارِيِّ فِي الرواية المعلقة تلو هذه الرواية المتصلة أن يزيد بن أبي حبيب لم يسمعه من عطاء وإنما كتب به إليه.

وقد اختلف العلماء في الاحتجاج بالكتابة فذهب إلى صحتها أيوب السختياني ومنصور والليث بن سعد وآخرون واحتج بها الشيخان، وَقَالَ ابن الصلاح: إنه الصحيح المشهور.

وَقَالَ أَبُو بكر السمعاني: إنها أقوى من الإجازة وتكلم فيها بعضهم ولم يرها حجة لأن الخطوط تشبه وبه جزم الماوردي في الحاوي ويزيد فيه إسناد آخر ذكره أبو حاتم في العلل من طريق حاتم بن إِسْمَاعِيلَ عن عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

قَالَ ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فَقَالَ: قد رواه مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عن يزيد عن عطاء ويزيد لم يسمع من عطاء ولا أعلم أحداً في المصريين رواه عن يزيد متابعا لعبد الحميد بن جعفر فإن كان حفظه فهو صحيح لأن محله الصدق.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم يختلف فيه على عبد الحميد ورواية أبي عاصم عند الموافقة لرواية غيره عن يزيد أرجح فيكون رواية حاتم بن إِسْمَاعِيلَ شاذة.

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وفي رواية أَحْمَدُ عن حجاج بن مُحَمَّدٍ عن اللَّيْثِ بسنده سمعت جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِمَكَّةَ (أَنَّهُ: سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ عَامَ الْفَتْحِ) أَي: فَتَحَ مَكَّةَ وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ بِمَكَّةَ) جملة حالية فيها بيان تاريخ ذلك وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة.

وقيل: يحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه.

(إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ) هكذا في الصحيحين وسنن النسائي وابن ماجه بإسناد الفعل إلى ضمير الواحد وكان الأصل حرّما فَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: إنه ﷺ تأدب فلم

بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةَ وَالْخَنْزِيرَ وَالْأَصْنَامَ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ،

يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين لأنه من نوع ما رده على الخطيب الذي قَالَ ومن يعصهما فقد غوى فقال: بئس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله.

وقال غيره هو نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: 62] والمختار في هذا أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها والتقدير عند سيويه والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف
وقيل: أحق أن يرضوه خبر عن الاسمين لأن الرسول تابع لأمر الله فإنه لا يأمر إلا بما أمر الله تعالى فكان الأمر واحداً وفي رواية أبي داود: إن الله حرم؛ ليس فيه ورسوله، وهكذا رواه ابن مردويه في تفسيره من طريق الليث أيضاً، والمشهور في الرواية الأول.

وقد وقع في بعض الكتب أن الله ورسوله حرماً بالثنية وهو القياس. وقال الشيخ زين الدين العراقي: ثبت في الصحيح في غير حديث ففي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه فنادى منادي رسول الله ﷺ أن الله ورسوله ينهيان عن لحوم الحمر.

وفي رواية لمسلم: فأمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنادى أن الله عز وجل ورسوله ينهاكم بالإفراد.

وقد روى أبو داود من حديث ابن مسعود رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قَالَ الحمد لله نستعينه، وفيه ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه.

(بَيْعَ الْخَمْرِ، وَالْمَيْتَةَ وَالْخَنْزِيرَ وَالْأَصْنَامَ) والعلة في تحريم الخمر والميتة والخنزير النجاسة فيتعدى إلى كل نجاسة وفي الأصنام كونه ليس فيها منفعة مباحة ويبيعها حرام ما دامت على صورتها.

(فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) وفي رواية عبد الحميد الآتية فَقَالَ: رجل قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لم أقف على تسمية القائل (أَرَأَيْتَ) أي: أَخْبَرَنِي (شُحُومَ الْمَيْتَةِ،

فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: «لَا، هُوَ حَرَامٌ».

فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ) أي: ينور بها المصاييح أي: فهل يحل بيعها لما ذكر من المنافع فإنها تقتضيه لصحة البيع.

(فَقَالَ ﷺ: (لَا) أي: تبيعوها (هُوَ حَرَامٌ) أي: بيعها حرام هكذا فسرهُ بعض العلماء ومنهم الشافعي. ومنهم من حمل قوله هو حرام على الانتفاع بها فَقَالَ: يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة بشيء أصلاً عندهم إلا ما خص بالدليل وهو الجلد المدبوغ وقد سئل رسول الله ﷺ في هذا الحديث عن ثلاثة أشياء:

الأول: طلي السفن.

والثاني: دهن الجلود.

والثالث: الاستصباح كل ذلك بشحوم الميتة وكان سؤالهم عن بيع ذلك ظناً منهم أن ذلك جائز لما فيه من المنافع كما جاز بيع الحمر الأهلية لما فيه من المنافع وإن حرم أكلها فظنوا أن شحوم الميتة مثل ذلك يحل بيعها وشراؤها وإن حرم أكلها فأخبر النبي ﷺ أن ذلك ليس كالذي ظنوا وأن بيعها حرام وثمرتها حرام إذا كانت نجسة؟ الدم والخمر مما يحرم بيعها وأكل ثمنها.

وأما الاستصباح ودهن السفن والجلود بها فهو يخالف بيعها وأكل ثمنها إذ ما كان يدهن بها من ذلك يغسل بالماء غسل الشيء الذي أصابته النجاسة فيطهره الماء هذا قول عداء بن أبي رباح وجماعة من العلماء.

وممن أجاز الاستصباح بما يقع فيه الفأرة علي وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم والإجماع قائم على أنه: لا يجوز بيع الميتة والأصنام لأنه لا يحل الانتفاع بها ووضع الثمن فيها إضاعة وقد نهى الشارع عن إضاعته.

قَالَ الْعَيْنِيُّ عَلَى هَذَا التَّعْلِيلِ إِذَا كَسَرَتِ الْأَصْنَامَ وَأَمَكْنَ الْإِنْتِفَاعَ بِرِضَاضِهَا جَازَ بَيْعُهَا عِنْدَ بَعْضِ الشَّافِعِيَّةِ وَبَعْضِ الْحَنَفِيَّةِ وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي الصُّلْبَانِ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ، وَقَالَ الْمُنْذِرُ: فَإِذَا أَجْمَعُوا عَلَى تَحْرِيمِ بَيْعِ الْمَيْتَةِ فَبَيْعُ جِيفَةِ الْكَافِرِ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ كَذَلِكَ.

وَقَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ : اسْتَدَلَّ بِالْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ مَيْتَةِ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا سِوَاءَ فِيهِ الْمُسْلِمِ وَالْكَافِرِ أَمَّا الْمُسْلِمُ فَلشرفه وفضله حتى إنه لا يجوز الانتفاع بشيء من شعره وجلده وجميع أجزائه. وأما الكافر فلأن نوفل بن عبد الله بن المغيرة لما اقتحم الخندق وقتل غلب المسلمون على جسده فأراد المشركون أن يشتروه منهم فَقَالَ ﷺ : « لَا حَاجَةَ لَنَا بِجَسَدِهِ وَلَا بِثَمَنِهِ فَخَلَى بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ » ذكره ابن إسحاق وغيره من أهل السير قَالَ ابن هشام : أعطوا رسول الله ﷺ بجسده عشرة آلاف درهم فيما بلغني عن الزهري.

وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ الْمَشْرِكِينَ أَرَادُوا أَنْ يَشْتَرُوا جَسَدَ رَجُلٍ مِنَ الْمَشْرِكِينَ فَأَبَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَبِيعَهُمْ .
وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَلَى نَجَاسَةِ مَيْتَةِ الْآدَمِيِّ إِذْ هُوَ مُحَرَّمُ الْأَكْلِ وَلَا يَنْتَفَعُ بِهِ .

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ عَمُومَ الْحَدِيثِ مَخْصُوصَ بَقُولِهِ ﷺ : « لَا تَنْجَسُوا مَوْتَاكُمْ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَنْجَسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا » رواه الحاكم في المستدرک من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَقَالَ : صحيح على شرطهما ولم يخرجاه .

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ : اختلف في جواز بيع كل محرم نجس فيه منفعة كالزبل والعذرة فمنع ذلك الشافعي ومالك ، وأجازه الكوفيون والطبري .

ذهب آخرون : إلى إجازة ذلك من المشتري دون البائع ورأوا أن المشتري أعذر من البائع لأنه مضطر إلى ذلك روى ذلك عن بعض الشافعية .

واستدل بالحديث أيضًا من ذهب إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة من اللحم والشعر والظفر والجلد والسن وهو قول الشافعي وأحمد . وذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن ما لا تحلّه الحياة لا ينجس بالموت كالشعر والظفر والقرن والحافر والعظم ، لأن النبي ﷺ كان له مشط من عاج وهو عظم الفيل وهو غير مأكول فدل على طهارة عظمه وما أشبهه . وأجيب بأن المراد بالعاج عظم السمك وهو الذبل .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : العاج عظم الفيل ، وكذا قَالَ فِي الْعَبَابِ .

وفي المحكم : العاج أنياب الفيلة ولا يسمى غير الناب عاجًا .

ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ: «قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ، ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ».

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: العاج الذبل وهو خطأ وفي العباب الذبل ظهر السلحفاة البحرية يتخذ منها السوار والخاتم وغيرهما.

وروى الدارقطني من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به.

وروي أيضًا من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زوج النَّبِيِّ ﷺ تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا بأس بمسكة الميتة إذا دبغ ولا بأس بصوفها وشعرها وقرونها إذا غسل بالماء». فإن قلت الحديثان كلاهما ضعيفان لأن في إسنادهما الأول عبد الجبار بن مسلم قَالَ الدارقطني: ضعيف وفي إسنادهما الثاني يُوسُفُ بن أبي السفر قَالَ الدارقطني: هو متروك.

فالجواب: أن ابن حبان قد ذكر عبد الجبار في الثقات وأما يُوسُفُ فإنه لا يؤثر فيه الضعف إلا بعد بيان جهته والجرح المبهم غير مقبول عند الحذاق من الأصوليين وهو كان كاتب الأوزاعي.

(ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ) أي: عند قوله: هو حرام.
(قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ) أي: لعنهم (إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ شُحُومَهَا جَمَلُوهُ) بالجمع أي: أذابوه من جملة الشحم أجمله جملاً وأجملت إجمالاً إذا أذبت واستخرجت دهنه وجملت أفصح من أجملت.

(ثُمَّ بَاعُوهُ، فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ) وسياق الحديث يدل على أن المراد بقوله هو حرام البيع لا الانتفاع به.

وروى أَحْمَدُ والطبراني من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: الويل لبني إسرائيل أنه لما حرمت عليهم الشحوم باعوها فأكلوا ثمنها وكذلك الخمر عليكم حرام، وقد مضى في باب تحريم تجارة الخمر حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في ذلك.

وقال الكرمانى: الضمير في باعوه راجع إلى الشحوم باعتبار المذكور أو إلى الشحم الذي في ضمن الشحوم.

2236م - قَالَ أَبُو عَاصِمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ، سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (1).

وتعقبه الْعَيْنِي: بأن الأول له وجه والثاني لا وجه له انتهى، وفيه تأمل.
(قَالَ أَبُو عَاصِمٍ) هو الضحاك بن مخلد الشيباني أحد شيوخ البُخَارِيِّ، (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدٍ) هو ابن جعفر بن عبد الله بن أبي الحاكم بن سنان حليف الأنصار مات سنة ثلاث وخمسين ومائة بالمدينة قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ) هو ابن أبي حبيب المذكور في الحديث السابق.

(كَتَبَ إِلَيَّ) بتشديد الياء (عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح المذكور، (سَمِعْتُ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وهذا التعليق وصله أَحْمَدُ عن أبي عاصم وأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ عن أبي عاصم ولم يسق لفظه بل قَالَ مثل حديث اللَّيْث.

والظاهر أنه أراد أصل الحديث وإلا ففي سياقه بعض مخالفة قَالَ: أَحْمَدُ ثنا أَبُو عَاصِمٍ الضحاك بن مخلد عن عبد الحميد بن جعفر أَخْبَرَنِي يَزِيدُ بن أبي حبيب ولفظه يقول: عام الفتح أن الله حرم بيع الخنازير وبيع الميتة وبيع الخمر وبيع الأصنام قَالَ رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ فما ترى في بيع شحوم الميتة فإنها يدهن بها الجلود والسفن ويستصبح بها فقال: «قاتل الله يهود...» الحديث فظهر بهذه الرواية أن السؤال وقع عن بيع الشحوم وهو يؤيد ما قرناه.

ويؤيده أيضًا ما أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ من وجه آخر عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ﷺ قَالَ وهو عند الركن: «قاتل الله اليهود إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها وأن الله تعالى إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه»، والله أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أُخْرِجَهُ المؤلف في المغازي والتفسير أيضًا.

وَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ في البيوع، وكذا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأُخْرِجَهُ ابن ماجه في التجارات.

(1) طرفاه 4296، 4633 - تحفة 2494.

أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام رقم 1581.

113 - بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ

2237 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ،

113 - بَابُ ثَمَنِ الْكَلْبِ

(بَابُ) حَكَمَ (ثَمَنِ الْكَلْبِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ، (عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) ابْنِ الْحَارِثِ ابْنِ هِشَامٍ رَاهِبٍ قَرِيشٍ وَقَدْ مَرَّ فِي الصَّلَاةِ.

(عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عَقِبَةُ بْنُ عَمْرِو (الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وَقَدْ مَرَّ فِي آخِرِ كِتَابِ الْإِيمَانِ وَعَقِبَةُ بَضَمَ الْعَيْنَ الْمَهْمَلَةَ وَسَكُونُ الْقَافِ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ) هُوَ بِإِطْلَاقِهِ يَتَنَاوَلُ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الْكِلَابِ وَاحْتِجَ مِنْ جَمَاعَةٍ فِي عَدَمِ جَوَازِ بَيْعِ الْكَلْبِ مُطْلَقًا مُعْلَمًا كَانَ أَوْ لَا جَازَ اقْتِنَاؤُهُ أَوْ لَا وَمِنْ لَازِمِ ذَلِكَ أَنَّ لَا قِيَمَةَ عَلَى مُتْلَفِهِ لِأَنَّهُ لَا ثَمَنَ لَهُ.

وَالِيهِ ذَهَبَ الْحَسَنُ وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى وَالْحَكَمُ وَحَمَادُ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَرَبِيعَةُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ وَابْنُ الْمُنْذِرِ وَأَهْلُ الظَّاهِرِ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ.

وَقَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: لَا يَخْتَلِفُ الْمَذْهَبُ فِي أَنَّ بَيْعَ الْكَلْبِ بَاطِلٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ. وَكَرِهَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَمَنَ الْكَلْبِ وَرَخَّصَ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ خَاصَّةً. وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالنَّخَعِيُّ وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: لَا يَجُوزُ.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْكَلْبُ الْمَأْذُونُ فِي إِمْسَاكِهِ يَكْرَهُ بَيْعُهُ وَيُصَحُّ وَلَا يَجُوزُ إِجَارَتُهُ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ وَهَذَا قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَجُوزُ وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ: أَكْرَهُ ثَمَنَ الْكَلْبِ الضَّارِي وَغَيْرِ الضَّارِي لِنَهْيِهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَفِي شَرْحِ الْمَوْطَأِ لِابْنِ زُرْقُونِ وَاخْتَلَفَ قَوْلُ مَالِكٍ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ الْمُبَاحِ اتِّخَاذَهُ فَأَجَازَهُ مَرَّةً وَمَنْعَهُ أُخْرَى.

وبإجازته قَالَ ابن كنانة وَأَبُو حَنِيفَةَ: وَقَالَ سَحْنُون: ويحجج بثمانه وروى عنه ابن القاسم: أنه كره بيعه وفي المزنية كان مالك يأمر ببيع الكلب الضاري في الميراث والدين والمغارم ويكره بيعه ابتداء.

قَالَ يَحْيَى بن إِبْرَاهِيم: قوله في الميراث يعني لليتيم وأما لأهل الميراث البالغين فلا يباع إلا في الدين والمغارم.

وَقَالَ أَشْهَب في ديوانه عن مالك: يفسخ بيع الكلب إلا أن يطول.

وحكى ابن عبد الحكم: أنه يفسخ وإن طال.

وَقَالَ ابن حزم في المحلى: ولا يحل بيع كلب أصلاً لا كلب صيد ولا كلب ماشية ولا غيرهما فإن اضطر إليه ولم يجد من يعطيه إياه فله ابتياعه وهو حلال للمشتري حرام على البائع ينتزع منه الثمن متى قدر عليه كالرشوة في دفع الظلم وفداء الأسير ومصانعة الظالم ولا فرق.

ثم إن الشافعية قالوا: من قتل كلب صيد أو ماشية أو زرع لا يلزمه قيمته قَالَ الشَّافِعِيُّ ما لا ثمن له لا قيمة له إذا قتل، وبه قَالَ أَحْمَد ومن نحا إلى مذهبهما، وعن مالك روايتان واحتجوا بما روى في هذا الباب بالأحاديث التي فيها منع بيع الكلب وحرمة ثمنه وخالفهم في ذلك جماعة وهم عطاء بن أبي رباح وإبراهيم النَّخَعِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ وَمُحَمَّدُ وابن كنانة وسحنون من المالكية ومالك في رواية فقالوا الكلاب التي ينتفع بها يجوز بيعها ويباح أثمانها.

وعن أَبِي حَنِيفَةَ: أن الكلب العقور لا يجوز بيعه ولا يباح ثمنه.

وفي البدائع: وأما بيع ذي ناب من السباع سوى الخنزير كالكلب والفهد والأسد والنمر والذئب والهرة ونحوها فجائز عند أصحابنا.

ثم عندنا: لا فرق بين المعلم وغير المعلم في رواية الأصل فيجوز بيعه كيف ما كان وروى عن أَبِي يُوسُفَ: أنه لا يجوز بيع الكلب العقور كما روى عن أَبِي حَنِيفَةَ فيه ثم على أصلهم: تجب قيمته على قاتله.

واحتجوا بما روى عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه أغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً، وبما روى عن عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُمَا : أَنَّهُ قُضِيَ فِي كَلْبٍ صِيدَ قَتْلَهُ رَجُلٌ بِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا وَقُضِيَ فِي كَبْشٍ مَاشِيَةٍ بِكَبْشٍ.

وَقَالَ الْمُخَالَفُونَ لَهُمْ : أَثَرُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُنْقَطِعٌ وَضَعِيفٌ.

قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : ثُمَّ الثَّابِتُ عَنْ عَثْمَانَ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ خُطِبَ فَأَمَرَ بِقَتْلِ الْكَلَابِ قَالَ الشَّافِعِيُّ فَكَيْفَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ مَا يَغْرَمُ مِنْ قَتْلِهِ وَأَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَهُ طَرِيقَانِ : أَحَدُهُمَا : مُنْقَطِعٌ ، وَالْآخَرُ : فِي مَنْ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ وَلَا يَتَابَعُ عَلَيْهَا كَمَا قَالَ الْبُخَارِيُّ.

وَقَدْ رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : النَّهْيُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ فَلَوْ ثَبَتَ عِنْدَهُ الْقَضَاءُ بِقِيَمَتِهِ لَكَانَتِ الْعِبْرَةُ بِرَوَايَتِهِ لَا بِقَضَائِهِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ ، انْتَهَى.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : الْجَوَابُ عَنْ هَذَا كُلُّهُ أَمَّا قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ ثُمَّ الثَّابِتُ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خِلَافَهُ فَإِنَّهُ حَكَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : أَخْبَرَنِي الثُّقَّةُ فَقَدْ يَكُونُ مَجْرُوحًا عِنْدَ غَيْرِهِ لَا سِيَّمَا وَالشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ كَثِيرًا مَا يَعْنِي بِذَلِكَ ابْنُ أَبِي يَحْيَى أَوْ الزَّنْجِيُّ وَهُمَا ضَعِيفَانِ وَكَيْفَ يَأْمُرُ عَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِقَتْلِ الْكَلَابِ وَآخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ النَّهْيُ مِنْ قَتْلِهَا إِلَّا الْأَسْوَدَ مِنْهَا فَإِنْ صَحَّ أَمْرُهُ بِقَتْلِهَا فَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي وَقْتٍ لِمُفْسَدَةِ طَرَأَتْ فِي زَمَانِهِ.

قَالَ صَاحِبُ التَّمْهِيدِ : ظَهَرَ بِالْمَدِينَةِ اللَّعِبُ بِالْحَمَامِ وَالْمَهَارِشَةُ بَيْنَ الْكَلَابِ فَأَمَرَ عَمْرٌو وَعَثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِقَتْلِ الْكَلَابِ وَذَبْحِ الْحَمَامِ.

قَالَ الْحَسَنُ : سَمِعْتُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَيْرَ مَرَّةٍ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ : اقْتُلُوا الْكَلَابَ وَادْبَحُوا الْحَمَامَ فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنَ الْأَمْرِ بِقَتْلِهَا فِي وَقْتٍ لِمَصْلَحَةٍ أَنْ لَا يَضْمَنَ قَاتِلُهَا فِي وَقْتٍ آخَرَ كَمَا أَمَرَ بِذَبْحِ الْحَمَامِ وَأَمَّا قَوْلُ الْبَيْهَقِيِّ : أَثَرُ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُنْقَطِعٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ وَجْهِ آخَرَ مُنْقَطِعٌ عَنْ يَحْيَى الْأَنْصَارِيِّ عَنْ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَنَقُولُ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ أَنَّ الْمُرْسَلَ إِذَا رَوَى مُرْسَلٌ مِنْ وَجْهِ آخَرَ صَارَ حُجَّةً وَتَأْيِيدًا أَيْضًا بِمَا رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا أَيْضًا.

وأما قوله والآخر فيه من ليس بمعروف ولا يتابع عليه كما قاله البُخَارِيُّ فهو إِسْمَاعِيلُ بن خَشَّاش الراوي عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد ذكره ابن حبان في الثقات وكيف يقول البُخَارِيُّ ولم يتابع عليه وقد أَخْرَجَهُ البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عَنْ أَبِيهِ عن جده عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وذكر ابن عدي في الكامل كلام البُخَارِيِّ فيه ثم قَالَ لم أجد لما قَالَ البُخَارِيُّ بما فيه أثراً فأذكره وأما قوله فالعبرة لروايته لا بقضائه غير مسلم لأن هذا الذي قاله يرد بمخالفة الصحابي لرسول الله ﷺ فيما روى عنه ولا يظن ذكر ذلك في حق الصحابي بل العبرة بقضائه لأنه لم يقض بخلاف ما رواه إلا بعد أن ثبت عنده انتساخ ما رواه.

وهكذا أجاب الطَّحَاوِيُّ عن الأحاديث التي فيها النهي عن ثمن الكلب وأنه سحت فَقَالَ إن هذا إنما كان حين كان حكم الكلاب أن تقتل ولا يحل إمساك شيء منها ولا الانتفاع بها للاصطياد ونحوه والنهي عن قتلها نسخ ما كان من النهي عن بيعها وتناول ثمنها.

وذلك أن الأصل في الأشياء الإباحة فلما ورد النهي عن اتخاذ الكلاب وورد الأمر بقتلها علمنا أن اتخاذها حرام وأن بيعها حرام أيضًا لأن ما كان انتفاعه حرامًا كان قيمته حرامًا كالخنزير ونحوه ثم لما وردت الإباحة بالانتفاع بها للاصطياد ونحوه وورد النهي عن قتلها علمنا أن ما كان قبل ذلك من الحكمين المذكورين قد انتسخ بما ورد بعده ولا شك أن الإباحة بعد التحريم نسخ لذلك التحريم ورفع لحكمه، والله أعلم.

ثم العلة في تحريم بيعه عند الشَّافِعِيِّ نجاسته مُطْلَقًا وهي قائمة في المَعْلَم وغيره، وعلة المنع عند من لا يرى نجاسته النهي عن اتخاذها والأمر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذها ويدل عليه حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ بإسناد رجاله ثقات إلا أنه طعن في صحته.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: مشهور مذهب مالك جواز اتخاذ الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع وكأنه لما لم يكن عنده نجسًا أذن في اتخاذها لمنافعه الجائزة وكان حكمه حكم سائر المبيعات لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق.

قال: وأما تسويته في النهي بينه وبين مهر البغي وحلوان الكاهن فمحمول على الكلب الذي لم يؤذن في اتخاذها وعلى تقدير العموم في كل كلب فالنهي في هذه الثلاثة للقدر المشترك من الكراهة أعم من التنزيه والتحريم إذ كل واحد منهما نهى ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دليل آخر فإننا عرفنا تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن من الإجماع لا من مجرد النهي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه إذ قد يعطف الأمر على النهي والإيجاب على النفي هذا، فافهم.

وأما حكم السنور فقد روى الطَّحَاوِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ فِي حَدِيثِ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ ثُمَّ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ ثُمَّ رَوَى التِّرْمِذِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْهَرِّ وَثَمَنِهِ ثُمَّ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرَوَى مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي الزَّبِيرِ قَالَ سَأَلْتُ جَابِرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ قَالَ فَقَالَ زَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَلَفْظُهُ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ وَقَالَ النَّسَائِيُّ بَعْدَ تَخْرِيجِهِ هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ.

واختلف العلماء في جواز بيع الهر فذهب قوم إلى جواز بيعه وحل ثمنه وبه قَالَ الْجُمْهُورُ وَهُوَ قَوْلُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ وَالْحَكَمِ وَحَمَادٍ وَمَالِكٍ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابَهُ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَرَوَيْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ رَخَّصَ فِي بَيْعِهِ قَالَ: وَكَرِهَتْ طَائِفَةٌ بَيْعَهُ رَوَيْنَا ذَلِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَطَاوَسَ وَمَجَاهِدٍ، وَبِهِ قَالَ مُجَاهِدُ بْنُ زَيْدٍ.

وَمَهْرِ الْبَغِيِّ،

وأجاب القائلون بجواز بيعه بأجوبة :

أحدها : أن الحديث ضعيف وهو مردود.

والثاني : حمل الحديث على الهر إذا توحش فلم يقدر على تسليمه حكاة البيهقي في السنن عن بعض أهل العلم.

الثالث : ما حكاة البيهقي عن بعضهم أنه كان ذلك في ابتداء الإسلام حين كان محكومًا بنجاسته ثم لما حكم بطهارة سوره حل ثمنه.

الرابع : أن النهي محمول على التنزيه لا على التحريم ولفظ مسلم زجر يشعر بتخفيف النهي وعكس ابن حزم هذا فقال الزجر أشد النهي وفي كل منهما نظر.

الخامس : ما حكاة ابن حزم عن بعضهم أنه يعارضه ما روى أبو هريرة وابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه أباح ثمن الهر ثم رده بكلام طويل.

السادس : ما حكاة أيضًا ابن حزم عن بعضهم لأنه لما صح الإجماع على دخول الهر والكلب المباح اتخاذه في الميراث والوصية والملك جاز بيعهما ثم رده أيضًا.

وقال النووي : والجواب المعتمد أنه محمول على ما لا نفع فيه أو على أنه نهى تنزيه حتى يعتاد الناس هبته أو إعارته، والله أعلم.

(وَمَهْرِ الْبَغِيِّ) وفي حديث علي رضي الله عنه وأجر البغي وجاء وكسب الأمة وهو مهر البغي لا الكسب الذي تكتسبه بالصنعة والعمل المباح. وقد روى أبو داود أيضًا من حديث رفاع بن رافع مرفوعًا نهى عن كسب الأمة إلا ما عملت بيدها وقال هكذا يأصبعه نحو الغزل والنفش وهو بالفاء أي : تنف الصوف وسيأتي بالإجارة إن شاء الله تعالى.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه نهى رسول الله ﷺ عن كسب الإماء زاد أبو داود من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو فعرف بذلك النهي أن المراد به كسبها بالزنا لا بالعمل المباح.

وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ⁽¹⁾.

وقيل: المراد بكسب الأمة جميع كسبها وهو من باب سد الذرائع لأنها لا يؤمن إذا التزمت بالكسب أن تكتسب بفرجها فالمعنى أنه لا يجعل عليها خرج معلوم تؤديه كل يوم.

ثم إطلاق المهر عليه مجاز والمراد ما تأخذه على زناها والبغي بفتح الموحدة وكسر الغين المعجمة وتشديد التحتانية.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: نقل عن أبي الحسن أنه قَالَ بِإِسْكَانِ الْغَيْنِ وَتَخْفِيفِ الْيَاءِ وَهُوَ الزَّنا وَكَذَلِكَ الْبَغَاءُ بِكسر الْبَاءِ مَمْدُودًا.

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيْنَكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾ [النور: 33] يقال بغت المرأة تبغي بغاء والبغي يجيء بمعنى الطلب أيضًا يقال رابغي أي: أطلب لي، قَالَ اللَّهُ: ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ﴾ [التوبة: 47].

قال الحَظَّائِي: وأكثر ما يأتي ذلك في الشر ومنه الفتنة الباغية من البغي وهو الظلم وأصله الحسد والبغي الفساد أيضًا والاستطالة والكبر والبغي في الحديث الفاجرة وأصله بغوي على وزن فعول بمعنى فاعل كإعلال مرمي وهما صفة لمؤنث فلذلك جاء بغير هاء كطالق وحامل أو لكونه على وزن فعول بمعنى فاعل ويجمع على بغايا.

(وَحُلُوانِ الْكَاهِنِ) الحلوان بضم الحاء الرشوة وهو ما يعطى الكاهن ويجعل له على كهانته تقول حلوت الرجل حلوانًا إذا حبوته بشيء وأعطيته وأصله من الحلاوة شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذه سهل بلا كلفة ولا مشقة يقال: حلوته إذا أطعمته الحلو كما يقال غسلته إذا أطعمته العسل.

وقال أَبُو عبيد والحلوان أيضًا في غير هذا الموضع: أن يأخذ الرجل من مهر ابنته لنفسه وهو عيب عند النساء وقالت امرأة تمدح زوجها لا يأخذ الحلوان من بناتها، وفي شرح الموطأ لابن زرقون وأصل الحلوان في اللغة العطية.

(1) أطرافه 2282، 5346، 5761 - تحفة 10010.

أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن. رقم 1567.

وقال الجوهري: حلوت فلاناً على كذا ما لاً وأنا أحلوه حلواً وحلواناً إذا وهبت له شيئاً على شيء يفعله لك غير الأجرة.

والكاهن الذي يخبر بالغيب المستقبل والعراف الذي يخبر بما يخفى. ويجمع الكاهن على كهنة وكهان يقال كهن يکهن كهانة مثل كتب يكتب كتابة إذا تكهن فإذا أردت أنه صار كاهناً قلت كهن بالضم كهانة بالفتح.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الكاهن الذي يتعاطى الخبر عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي معرفة الأسرار.

وقال الخطابي: الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب ويخبر الناس عن الكوائن وقد كان في العرب كهنة كشق وسطيح وغيرهما فمنهم من كان يزعم أن له تابعاً من الجن ورثياً يلقي إليه الأخبار.

ومنهم: من كان يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه.

ومنهم: من يسمى عرافاً وهو الذي يتعرف الأمور بمقدمات يستدل بها على مواقعها من كلام من يسأله أو فعله أو حاله كالذي يدعي معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما.

ومنهم: من يسمى المنجم كاهناً وحديث النهي عن إتيان الكاهن يشمل هؤلاء كلهم.

ثم حلوان الكاهن حرام بالإجماع لأنه ﷺ نهى عن إتيان الكهان مع أن ما يأتون به باطل وجله كذب قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿تَنَزَّلُ عَلَى كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾ (١٣٢) يُلْقُونَ السَّمْعَ وَأَكْتَرُهمْ كَذِبُوتٌ ﴿١٣٣﴾ [الشعراء: 222، 223] وأخذ العوض على مثل هذا ولو لم يكن منهياً عنه من أكل المال بالباطل ولأن الكاهن يقول ما لا ينتفع به ويعان بما يعطاه على ما لا يحل.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة، وقد أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْإِجَارَةِ وَالطَّلَاقِ وَالطَّبِّ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْبَيْعِ وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِيهِ وَفِي النِّكَاحِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الْبَيْعِ وَالصِّيدِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي التِّجَارَاتِ.

2238 - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى حَجَّامًا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: «إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ، وَثَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْأُمَةِ، وَلَعْنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ، وَآكِلِ الرَّبَا، وَمُوكِلِهِ، وَلَعْنِ الْمُصَوِّرِ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَوْنُ) بفتح المهملة وبالنون (ابْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح المهملة وسكون التحتانية وبالفاء، (قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي اشْتَرَى حَجَّامًا)، فَأَمَرَ بِمَحَاجِمِهِ، فَكُسِرَتْ، (فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الدَّمِّ) واختلف في المراد به ف قيل أجرة الحجامة.

وقيل: هو على ظاهره والمراد تحريم بيع الدم لأنه نجس كما حرم بيع الميتة والخنزير وهو أعني بيع الدم حرامًا إجماعًا.

(وَتَمَنِ الْكَلْبِ، وَكَسْبِ الْأُمَةِ) وقد مضى الكلام فيهما.
(وَلَعْنِ الْوَاشِمَةِ وَالْمُسْتَوْشِمَةِ) من الوشم وهو أن تغرز الجلد بالإبرة ويحشى بالكحل.

(وَآكِلِ الرَّبَا، وَمُوكِلِهِ) وإنما لعن الموكل أي: المعطى لأنه شريك الأكل في الإثم كما أنه شريكه في الفعل.
(وَلَعْنِ الْمُصَوِّرِ) وهو الذي يصور الحيوان.

وقيل: تصويره كبيرة وقد مر الحديث في باب موكل الربا ومضى الكلام فيه مستوفى.

وفي الباب عن عمر وعلي وابن مسعود وجابر وأبي هريرة وابن عباس وابن عمر وعبد الله بن جعفر رضي الله عنهم.

أما حديث عمر رضي الله عنه فأخرجه الطبراني في الكبير من حديث ابن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قَالَ: «ثَمَنِ الْقَيْنَةِ سَحَتْ وَغَنَاهَا حَرَامٌ وَالنَّظَرُ إِلَيْهَا حَرَامٌ وَثَمْنُهَا مِثْلُ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَثَمَنِ الْكَلْبِ سَحَتْ وَمَنْ نَبَتَ لَحْمَهُ عَلَى السَّحْتِ فَالنَّارُ أُولَى بِهِ».

وأما حديث علي رضي الله عنه فأخرجه ابن عدي في الكامل من حديث الحارث عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وأجر البغي وكسب الحجام والضب والضبع.

وأما حديث جابر رضي الله عنه فأخرجه مسلم من رواية أبي الزبير قال: سألت جابر رضي الله عنه عن ثمن الكلب والسنور، فقال زجر النبي ﷺ عن ذلك وقد تقدم أيضًا وأخرجه أبو داود والترمذي من رواية الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رضي الله عنه أيضًا.

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه النسائي وابن ماجه من رواية أبي حازم عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وعسب الفحل.

وفي رواية النسائي: وعسب التيس وأخرجه الحاكم ولفظه لا يحل مهر الزانية ولا ثمن الكلب وقال: صحيح على شرط مسلم.

وأخرجه أبو داود من رواية علي بن رباح أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول قال رسول الله ﷺ: «لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البغي».

وأما حديث ابن عباس رضي الله عنهما فأخرجه أبو داود من رواية قيس بن حمر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وإن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً.

وأخرجه النسائي أيضًا من رواية عطاء بن أبي رباح عنه وأما حديث ابن عمر رضي الله عنهما فأخرجه ابن أبي حاتم في العلل فقال: سألت أبي عن حديث رواه المعافى بن عمران الحمصي عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً قال أبي: هذا حديث منكر.

وأما حديث عبد الله بن جعفر فأخرجه ابن عدي في الكامل من رواية يحيى ابن العلاء عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن عبد الله بن جعفر رضي الله عنهما وضعفه.

ثم في الباب عن أبي جحيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيْضًا أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ كَمَا تَرَى.
وعن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ مِنْ
رواية حصين عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَأَجْرِ الْكَاهِنِ وَكَسْبِ الْحَجَامِ.
وعن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَدِي فِي الْكَامِلِ ثَمَنِ الْكَلَابِ كُلِّهَا
سَحَتْ.

وعن السائب بن يزيد أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ
قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «السَّحَتْ ثَلَاثَةٌ مَهْرُ
الْبَغِيِّ وَكَسْبُ الْحَجَامِ وَثَمَنُ الْكَلْبِ».

وعن ميمونة بنت سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ
عبد الحميد ابن يزيد عن آمنة بنت عمر بن عبد العزيز عن ميمونة بنت سعد
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفْتِنَا فِي الْكَلْبِ فَقَالَ: «الْكَلْبُ طَعْمَةٌ
جَاهِلِيَّةٌ وَقَدْ أَغْنَى اللَّهُ عَنْهَا».

قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: وَلَيْسَ الْمُرَادُ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَكْلُ الْكَلْبِ
وَلِنِّمَّا الْمُرَادُ أَكْلُ ثَمَنِهِ كَمَا رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَقَالَ: طَعْمَةٌ جَاهِلِيَّةٌ.

وقد أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ مِنْ حَدِيثِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْهُ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَسْبُ الْحَجَامِ خَبِيثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ وَثَمَنُ الْكَلْبِ
خَبِيثٌ» وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا.

خاتمة:

قد اشتمل كتاب البيوع من المرفوعات على مائتي حديث وسبعة وأربعين
حديثًا المعلق منها ستة وأربعون وما عداها موصول.

ومن الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين على اثنين وخمسين أثرًا،
والله أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

35 - كِتَابُ السَّلَمِ (1)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

35 - كِتَابُ السَّلَمِ

(1) قال العيني: السلم - بفتحين - بيع على موصوف في الذمة ببدل، يعطى عاجلاً، وسمي سلمًا لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفًا لتقديم رأس المال، والسلم والسلف كلاهما بمعنى واحد ووزن واحد، وقيل السلف لغة أهل العراق، والسلم لغة أهل الحجاز، وقيل السلف بتقديم رأس المال، والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم، وقيل السلم والسلف والتسليف عبارة عن معنى واحد، غير أن الاسم الخاص بهذا الباب السلم، لأن السلف يقال على القرض، والسلم في الشرع بيع من البيوع الجائزة بالاتفاق، واتفق العلماء على مشروعته إلا ما حكى عن ابن المسيب وفي التلويح كرهت طائفة السلم، اهـ.

وقال الحافظ: السلم شرعًا بيع موصوف في الذمة، ومن قيده بلفظ السلم زاده في الحد، ومن زاد فيه ببدل يعطى عاجلاً فيه نظر، لأنه ليس داخلًا في حقيقته، واتفقوا على مشروعته إلا ما حكى عن ابن المسيب، واختلفوا في بعض شروطه، واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع، وعلى تسليم رأس المال في المجلس، واختلفوا: هل هو عقد غرر جواز للحاجة أم لا، اهـ. وحكى القسطلاني عن النووي: ذكروا في حد السلم عبارات أحسنها أنه عقد على موصوف في الذمة، ببدل يعطى عاجلاً بمجلس البيع، وأورد عليه أن اعتبار التعجيل شرط لصحة السلم لا ركن فيه، وأجيب بأن ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكر، والأصل في جوازه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ﴾ [البقرة: 282] الآية، قال ابن عباس رضي الله عنهما: أشهد أن السلف المضمون إلى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه، ثم تلا الآية إلى آخر ما ذكره القسطلاني، قلت: واختلفوا في شروطه كما بسط الكلام عليها أشد البسط في الأوجز، وذكر فيه ثمانية عشر شرطًا، بعضها متفق عليه وبعضها مختلف فيه، فارجع إليه لو شئت التفصيل. ثم قال الحافظ: وقول المصنف: باب السلم في كيل معلوم، أي: فيما يكال، واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه، من أجل اختلاف المكايل، إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد، فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق، ثم قال باب السلم في وزن معلوم، أي: فيما يوزن، وكأنه يذهب إلى أن ما يوزن لا يسلم فيه مكيلاً =

1 - باب السَّلَم فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ

1 - باب السَّلَم فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ

(باب السَّلَم فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ) هكذا في رواية المستملي البسملة مقدمة عنده على الكتاب والباب وقعت البسملة في رواية الكشميهني متوسطة بين الكتاب والباب.

ولم يقع في رواية النسفي كتاب السلم وإنما وقع عنده الباب ووقعت البسملة بعده، والسَّلَم بفتحين بيع على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلاً وسُمِّي سَلَمًا لتسليم رأس المال في المجلس، ويسمى سَلَفًا أيضًا لتقديم رأس المال. والسَّلَم والسَّلَف كلاهما بمعنى واحد وذكر الماوردي أن السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز.

وقيل: السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم. وقيل: السَّلَم والسَّلَف والتَّسْلِيف عبارة عن معنى واحد غير أن الاسم الخاص بهذا الباب السلم فإن السلف يقال على القرض أيضًا. واتفق العلماء على مشروعيته إلا ما حكى عن ابن المسيب وفي التلويح وكرهت طائفة السلم.

روي عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه كان يكره السلم.

واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على أنه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى

وبالعكس، وهو أحد الوجهين، والأصح عند الشافعية الجواز، وحمله إمام الحرمين على ما بعد الكيل في مثله ضابطًا، واتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل، كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر، اهـ.

قال القسطلاني: «قوله ووزن معلوم، قال في المصابيح: انظر قوله عليه الصلاة والسلام في جواب هذا فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم» مع أن المعيار الشرعي في التمر بالمشناة الكيل لا الوزن، وقد أجابوا عنه بأن الواو بمعنى «أو» والمراد اعتبار الكيل فيما يكال، والوزن فيما يوزن، وقال النووي في شرح مسلم: معناه إن أسلم كَيْلًا أو وَزْنًا فليكن معلومًا، وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وهو جائز بلا خلاف، وفي جواز السلم في الموزون كَيْلًا وجهان لأصحابنا أحدهما الجواز كعكسه، اهـ.

2239 - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُليَّةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَرِ الْعَامَ وَالْعَامَيْنِ، أَوْ قَالَ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، شَكََّ إِسْمَاعِيلُ،

تسليم رأس المال في المجلس واختلفوا هل هو عقد عذر جوز للحاجة أو لا. وقول البُخَارِيِّ باب السلم في كيل معلوم معناه فيما يكال. واشترط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكاييل إلا أن لا يكون في البلد سوى كيل واحد فإنه ينصرف إليه عند الإطلاق.

(حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ زُرَّارَةَ) بضم الزاي وتخفيف الراين بينهما ألف وفي آخره هاء هو ابن واقد أَبُو مُحَمَّدٍ وقد مر في سترة الصلاة قَالَ: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُليَّةَ) بضم العين المهملة وتشديد المثناة التحتية هو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِثْرَاهِيمَ بْنِ سَهْمِ الْأَسَدِيِّ وعليه اسم أمه مولاة لبني أسد وقد مر في الإيمان قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيجٍ) بفتح النون وكسر الجيم وبالحاء المهملة واسمه يسار ضد اليمين وقد مر في باب الفهم في العلم.

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ) ضد القليل المقرئ المكي المشهور أحد القراء السبعة وبه جزم القابسي وعبد الغني والمزي.

وقال الكلاباذي وابن طاهر والدمياطي هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة السهمي وكلاهما ثقة قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والأول أرجح وليس له في الجامع غير هذا الحديث.

(عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ) بكسر الميم وسكون النون عبد الرحمن بن مطعم الكوفي ولا يشبهه عليك بأبي المنهال سيار البصري، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ، وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ) الواو للحال ويسلفون بضم الياء من أسلف.

(فِي الثَّمَرِ) التمر: بالتاء المثناة الفوقية وفي نسخة: بالمثلثة.

(الْعَامَ وَالْعَامَيْنِ) بالنصب على الظرفية.

(أَوْ قَالَ: عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً، شَكََّ إِسْمَاعِيلُ) يعني ابن علي ولم يشك سُفْيَانُ

فَقَالَ: «مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ».

في الرواية الآتية فَقَالَ وهم يسلفون بالتمر السنتين والثلاث.
وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وقوله عامين وقوله السنتين منصوب إمّا على نزع الخافض أو على المصدر انتهى.

والتقدير في وجه نزع الخافض إلى العام والعامين. وفي وجه النصب على المصدر أن يقال إسلاف العام والعامين فالإسلاف مصدر منصوب فلما حذف قام المضاف إليه مقامه فافهم.

(فَقَالَ) ﷺ: (مَنْ سَلَفَ) بتشديد اللام من التسليف (فِي تَمْرٍ) بالمشناة الفوقية ويروى بالمثلثة كذا في رواية ابن عليه، وأما في رواية ابن عيينة كما يأتي من أسلف في شيء وهو أشمل.

(فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ) أي: فيما يكال (وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ) فيما يوزن والواو بمعنى أو. ففيه اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيلات واشتراط الوزن فيما يوزن من الموزونات لاختلاف المكايل والموازين إلا أن يكون في بلد ليس فيه إلا كيل واحد ووزن واحد فينصرف إليه عند الإطلاق ولا خلاف في اشتراط تعيين الكيل فيما يسلم فيه من المكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر بل مكايل هذه البلاد في نفسها مختلفة فلا بد من التعيين.

وعن هذا قَالَ ابن حزم: لا يجوز السلم إلا في كل مكيل أو موزون فقط ولا يجوز في مزروع ولا في معدود ولا شيء غير ما ذكر في النص وكأنه قصر السلم على ما ذكر في الحديث وليس كذلك بل السلم يجوز فيما لا يكال ولا يوزن ولكن لا بد فيه من صفة الشيء المسلم فيه.

ويدخل في قوله كيل معلوم ووزن معلوم إذا العلم بهما يستلزمه والأصل فيه عندنا أن كل شيء يمكن ضبط صفته ومعرفة مقداره جاز السلم فيه كمكيل وموزون ومزروع ومعدود متقارب كالجوز والبيض.

وعند زفر: لا يجوز في المعدود المتفاوت آحاده.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لا يجوز إلا وزناً كذا في الروضة ويجوز السلم في الجوز واللوز وزناً إذا لم يختلف قشوره غالباً ويجوز كيلاً على الأصح وكذا الفستق

2239م - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ ابْنِ أَبِي

والبندق وأما البطيخ والقثاء والبقول والسفرجل والرمان والباذنجان والبيض فالمعتبر فيه الوزن، انتهى.

وبه قَالَ أَحْمَدُ وفي حاوي الحنابلة: ولا يسلم في معدود مختلف من حيوان وغيره.

وعنه يصح وزنًا غير الحيوان كالفلوس إن جاز السلم فيها، وعنه عددًا. وقيل: المتقارب كالجوز والبيض عددًا وفي متفاوت كفاكهة ونقل وزنًا، انتهى.

ومذهب مالك ما ذكره في الجواهر ويكفي العدد في المعدودات ولا يفتقر إلى الوزن إلا أن متفاوت تفاوتًا يقتضي اختلاف أثمانها فلا يكفي فيها حينئذ مجرد العدد والمعدود كالبيض والباذنجان والرمان.

وكذا الجوز واللوز جرت عادة بيعه بالعدد.

وكذا البطيخ إذا كان متفاوتًا غير بين التفاوت وكذلك جميع ما يشبهه، انتهى. وأما الفلوس فيجوز السلف فيها عند أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ وَقَالَ مُحَمَّدٌ: لا يجوز، وبه قَالَ مالك وَأَحْمَدُ في رواية. وعن أَحْمَدَ يجوز وزنًا وعنه عددًا.

وعن الشَّافِعِيِّ قولان في سلم الفلوس: وأما السلم في الدراهم والدنانير فإن أسلم فيها قيل يكون باطلًا.

وقيل: ينعقد بيعًا بثمن مؤجل معناه إذا أسلم في الدراهم ثوبًا مثلًا والأول: أصح، وعند الشَّافِعِيِّ القول الثاني: هو الأصح.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ اتفق أصحابنا على أنه لا يجوز إسلام الدراهم في الدنانير ولا عكسه سلمًا مؤجلًا وفي الحال وجهان الأصح المنصوص في الأمر أنه لا يصح والثاني يصح بشرط قبضهما في المجلس.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) اختلف فيه قَالَ أَبُو علي الجبائي لم ينسب محمدًا هذا أحد من الرواة قَالَ والذي عندي أنه مُحَمَّدُ بن سلام وبه جزم الكلاباذي وأن ابن سلام روى عن إِسْمَاعِيلَ بن عليَةَ قَالَ: (أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ) هو ابن عُليَةَ، (عَنْ ابْنِ أَبِي

نَجِيج، بِهَذَا: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ»⁽¹⁾.

2 - بَابُ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ

2240 - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ بِالتَّمْرِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ، فَقَالَ: «مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ، فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

نَجِيج، بِهَذَا) أَي: بهذا الحديث المذكور («فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ»).

2 - بَابُ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ

(بَابُ السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ) أَي: حال كونه في وزن معلوم وكأنه قصد بهذه الترجمة التنبيه على أن ما يوزن لا يسلم فيه كيلاً وبالعكس وهو أحد الوجهين عند الشافعية والأصح الجواز.

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ) هو ابن الفضل المروزي وهو من أفرادهِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ) سُفْيَانُ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيجٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ) عبد الرحمن بن مطعم، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ بِالتَّمْرِ) بالمشاة الفوقية وروى بالمثلثة (السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ) بالنصب على الظرفية.

(فَقَالَ: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ) أَخَذَ مِنْهُ جَوَازُ السَّلَامِ فِي الْحَيَوَانِ خِلَافًا لِلْحَنْفِيَّةِ وَسَيَأْتِي الْقَوْلُ بِجَوَازِهِ عَنِ الْحَسَنِ بَعْدَ بَابَيْنِ.

(فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي الْحَدِيثِ فِيمَا مَضَى وَفِيهِ زِيَادَةٌ وَهِيَ قَوْلُهُ إِلَى أَجَلٍ مَلُومٍ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّلَامَ الْحَالُ لَا يَجُوزُ وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ يَجُوزُ كَالْمَوْجَلِ فَإِنْ صَرَحَ بِحُلُولِ أَوْ تَأْجِيلِ فَذَاكَ وَإِنْ أَطْلَقَ فُوجْهَانِ، وَقِيلَ: قَوْلَانِ:

أصحهما: عند الجمهور أنه يصح ويكون حالاً.

(1) أطرافه 2240، 2241، 2253 - تحفة 5820.
أخرجه مسلم في المساقاة باب السلم رقم 1604.

والثاني: لا ينعقد ولو صرحا الأجل في نفس العقد ثم أسقطاه في المجلس جاز وصار العقد حالاً.

فقوله: إلى أجل من جملة شروط صحة السلم وهو حجة على الشافعي ومن معه في عدم اشتراط الأجل وهو مخالف للنص الصريح.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: والعجب من الكرمانى حيث يقول ليس ذكر الأجل في الحديث لا اشتراط الأجل لصحة السلم الحال لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر بل معناه إن كان أجل فليكن معلوماً كما أن الكيل ليس بشرط ولا الوزن بل يجوز في الثياب بالذرع وإنما ذكر الكيل والوزن بمعنى أنه إن أسلم في مكيل أو موزون فليكونا معلومين انتهى.

قال الْعَيْنِيُّ: هذا كلام مخالف لقوله ﷺ: «إلى أجل معلوم» لأن معناه فليسلم فيما جاز السلم فيه إلى أجل معلوم وهذا قيد والقيد شرط وكلامه هذا يؤدي إلى إلغاء ما قيده الشارع من الأجل المعلوم فكيف يقول مع الغرر ولا غرر ههنا أصلاً لأن الأجل إذا كان معلوماً فمن أين يأتي الغرر والمذكور الأجل المعلوم والمعلوم صفة الأجل فكيف يشترط قيد الصفة ولا يشترط قيد الموصوف.

وقوله: كما أن الكيل ليس بشرط ولا الوزن قلنا معناه أن المسلم فيه لا يشترط أن يكون من المكيلات خاصة ولا الموزونات خاصة كما ذهب إليه ابن حزم بظاهر الحديث يعني لا ينحصر السلم فيهما بل معناه أن المسلم فيه إذا كان من المكيلات لا بد من إعلام قدر رأس المسلم فيه وذلك لا يكون إلا بالكيل في المكيلات والوزن في الموزونات وكون الكيل معلوماً شرط وليس معناه أن السلم فيما لا يكال غير صحيح حتى يقال بل يجوز في الثياب بالذرع وفي الثياب أيضاً لا يجوز إلا إذا كان ذرعها معلوماً وصفتها معلومة وضبطها ممكناً.

وقال الْخَطَّابِيُّ: المقصود منه أن يخرج المسلم فيه عن حد الجهالة حتى إن أسلف فيما أصله الكيل بالوزن جاز لأنه صار معلوم القدر هذا، وقد ذكر أنه لا يجوز في أحد الوجهين عند الشافعية ولا ينبغي أن يورد الكلام على الإطلاق.

ثم إنهم اختلفوا في حد الأجل فَقَالَ ابن حزم: الأجل ساعة فما فوقها.

2240م - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: «فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»⁽¹⁾.

2241 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»⁽²⁾.

2242 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ابْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ،

وعند بعض أصحابنا الحنفية: لا يكون أقل من نصف يوم.

وعند بعضهم: لا يكون أقل من ثلاثة أيام.

وقالت المالكية: يكره أقل من يومين.

وقال الليث: خمسة عشر يومًا.

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن عبد الله المعروف بابن المديني قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: فَلْيُسَلِّفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) هذا طريق آخر في حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وفيه تنبيه أيضًا على اشتراط الأجل كما فيما تقدم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعد قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) أي: ابن عيينة، (عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ) أنه قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، يَقُولُ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ (أي: المدينة،) (وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ») وهذا طريق آخر أيضًا في الحديث المذكور أَخْرَجَهُ كما ترى من أربع طرق عن عمرو بن زرارة في الباب الأول وعن صدقة وعلي وقتيبة في هذا الباب.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ ابْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ) كذا اسمه أَبُو الْوَلِيدِ عن شُعْبَةَ وسماه غيره كما سيأتي وهو بضم الميم وبالجيم وبالดาล المهملة الكوفي.

(1) أطرافه 2239، 2241، 2253 - تحفة 5820.

(2) أطرافه 2239، 2240، 2253 - تحفة 5820.

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِيدِ، حَدَّثَنَا حَفْصُ ابْنِ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمَجَالِيدِ قَالَ: اخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ، وَأَبُو بُرْدَةَ فِي السَّلَفِ، فَبَعَثُونِي إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى

(وَحَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن موسى أبو زكريا البلخي يقال له خت أحد مشايخ البُخَارِيِّ من أفرادهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمَجَالِيدِ) هو من أفراد البُخَارِيِّ سمع عبد الله بن أوفى وعبد الرحمن بن أبزى وروى عنه أبو إسحاق الشيباني وشعبة إلا أنه قَالَ مرةً مُحَمَّدُ بن المجالد كما في هذا لطريق ومرة محمد أو عبد الله متردداً في اسمه كما في الطريق الثاني وقد أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في الباب الذي يليه في رواية عبد الواحد بن زياد وجماعة عن أبي إسحاق الشيباني فقالوا عن مُحَمَّدِ بن أبي المجالد فلم يشك في اسمه، وكذلك ذكره البُخَارِيُّ في تاريخه في المحدثين وجزم أَبُو دَاوُدَ بأن اسمه عبد الله وكذا قَالَ ابن حبان ووصفه بأنه كان صهر مجاهد وبأنه كوفي ثقة وكان مولى عبد الله ابن أبي أوفى ووثقه أَيضاً يَحْيَى بن معين وغيره. وليس له في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث الواحد.

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) ابن الحارث أَبُو عمر الحوضي النمري الأزدي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ أَوْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي الْمَجَالِيدِ) هكذا بالشك. (قَالَ: اخْتَلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَادٍ بْنِ الْهَادِ) أصله الهادي هو مدني يأتي إلى الكوفة وهو من صغار الصحابة.

وقال الذهبي: من قدماء التابعين.

وقال الخطيب: من كبار التابعين وقد مر في الحيز.

(وَأَبُو بُرْدَةَ) بضم الموحدة هو ابن أبي موسى الأشعري الفقيه قاضي الكوفة. (فِي السَّلَفِ) أي: في السلم هل يجوز السلم إلى من ليس عنده المسلم فيه في تلك الحالة أم لا وقد ترجم له كذلك في الباب الذي يليه.

(فَبَعَثُونِي) هو مقول ابن أبي المجالد وإنما جمع إما باعتبار أن أقل الجمع اثنان أو باعتبارهما ومن معهما.

(إِلَى ابْنِ أَبِي أَوْفَى) بفتح الهمزة وبالفاء وبالقصر وقد مر في الزكاة.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ».

2243 - وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِيزَى، فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ⁽¹⁾.

3 - باب السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

(فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) أي: في زمنه ﷺ، (وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الخليفَتين من بعده ﷺ (فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّيْبِ، وَالتَّمْرِ) ذكر أربعة أشياء كلها من المكيلات ويقاس عليها سائر ما يدخل تحت الكيل.

(وَسَأَلْتُ ابْنَ أَبِيزَى) هو عبد الرحمن بن أبيزى بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالزاي مقصوراً وقد مر في التيمم.

(فَقَالَ: مِثْلَ ذَلِكَ) أي: مثل ما قَالَ عبد الله بن أبي أوفى وفي الحديث مشروعية السؤال عن أهل العلم في حادثة وجواز المباحثة في المسألة العلمية طلباً للصواب والحديث أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ أَيْضًا فِي الْبَيْعِ.

وكذا النَّسَائِيُّ وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي التَّجَارَاتِ وَقِيلَ لَيْسَ لِإِيرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ وَجْهٌ لِأَنَّ الْبَابَ فِي السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وأجيب: بأنه جاء في بعض طرقه على ما يأتي في الباب الذي يليه بلفظ فنسلفهم في الحنطة والشعير والزيت وهو من جنس ما يوزن فكان وجه إيراد في هذا الباب الإشارة إليه، والله أعلم.

3 - باب السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ

(باب) حكم (السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلٌ) أي: مما أسلم فيه وقيل المراد بالأصل أصل الشيء الذي يسلم فيه فاصل الحب مثلاً الزرع وأصل الثمر مثل الشجر قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والغرض من الترجمة أن ذلك لا يشترط هذا.

2244 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَجَالِيدِ، قَالَ: بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَا: سَلُهُ، هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْلِفُونَ فِي الْحِنْطَةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ:

وقال الْعَيْنِيُّ: وكأنه أشار إلى السلم في المنقطع فإنه لا يجوز عندنا وهذا على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون المسلم فيه موجودًا عند العقد منقطعًا عند الأجل فإنه لا يجوز.

والثاني: أن يكون موجودًا وقت العقد إلى الأجل فيجوز بلا خلاف.

والثالث: أن يكون منقطعًا عند العقد موجودًا عند الأجل.

والرابع: أن يكون موجودًا وقت العقد والأجل منقطعًا فيما بين ذلك فهذان الوجهان لا يجوز عندنا خلافاً لما لك وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ قالوا لأنه مقدور التسليم فيهما قلنا غير مقدور التسليم لأنه يتوهم موت المسلم إليه فيحل الأجل وهو منقطع فيتضرر رب السلم فلا يجوز.

وفي التوضيح: وأصل السلم أن يكون مختصاً بمن عنده أصل مما يسلم فيه إلا أنه لما وردت السنة في السلم بالصفة المعلومة والكيل المعلوم والوزن المعلوم والأجل المعلوم كان عامًا فيمن عنده أصل ومن ليس عنده، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: إذا لم يكن الأصل موجودًا عند حلول الأجل وفيما بين العقد والأجل يكون غرراً والشارع نهى عن الغرر.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة هو أَبُو إِسْحَاقَ سَلِيمَانَ وقد مر في الحيز قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي الْمَجَالِيدِ، قَالَ: بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ، وَأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَا: سَلُهُ، هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْلِفُونَ) من الإسلاف ويروى بتشديد اللام من التسليف (فِي الْحِنْطَةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) أي: ابن أبي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

«كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيطَ أَهْلِ الشَّامِ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّيْتِ، فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ»، قُلْتُ: إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ؟ قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

2245 - ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ عَلَى.....

(كُنَّا نُسَلِّفُ نَبِيطَ أَهْلِ الشَّامِ) بفتح النون وكسر الباء الموحدة أي: أهل الزراعة من أهل الشام.

وقيل: هم قوم ينزلون البطايح وتسموا به لاهتدائهم إلى استخراج المياه من الينابيع ونحوها لكثرة معالجتهم الفلاحة.

وفي رواية سُفْيَان: أنباط من أنباط الشام، وهم قوم من العرب دخلوا في العجم والروم واختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم.

وكان الذين اختلطوا بالعجم منهم: قوم ينزلون البطايح بين العراقيين والذين اختلطوا بالروم ينزلون في بوادي الشام ويقال لهم النبط بفتحيتين والنبيط ويجمع كلاهما على أنباط يقال: رجل نبطي ونباطي ونباط.

وحكى يعقوب: نباطي بضم النون ويقال: أنباط الشام هم نصاري الشام الذين عمروها.

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: نبط الماء ينبط وينبط نبوطاً نبع فهو نبيط وهو الذي ينبط من قعر البئر إذا حفرت وأنبط الحفار إذا بلغ الماء والاستنباط الاستخراج.

(فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالزَّيْتِ، فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ) أي: وزن معلوم (إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، قُلْتُ: إِلَى مَنْ كَانَ أَصْلُهُ عِنْدَهُ) أي: أصل المسلم فيه وهو التمر أو الحرث وسيأتي من طريق سُفْيَان بلفظ قلت أكان لهم زرع أو لم يكن لهم؟

(قَالَ: مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النَّبِيِّ ﷺ على ذلك.

(ثُمَّ بَعَثَانِي إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى) بفتح الهمزة وسكون الموحدة وبالزاي مقصوراً، (فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ عَلَى

عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ نَسْأَلْهُمْ: أَلَهُمْ حَرْثٌ أَمْ لَا؟⁽¹⁾.

2245م - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ، بِهَذَا، وَقَالَ: فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ، عَنْ سُفْيَانَ، حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، وَقَالَ: «وَالزَّيْتِ»،

عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ نَسْأَلْهُمْ: أَلَهُمْ حَرْثٌ) أَي: زرع (أَمْ لَا؟).

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله قلت إلى من كان أصله عنده وفي قوله ألهم حرث أم لا؟ والحديث قد مضى في الباب السابق ومضى الكلام فيه أيضًا غير أن في هذا نص البُخَارِيِّ على أن اسم ابن أبي المجالد مُحَمَّدٌ وذكر هنا الزيت موضع الزبيب وفيه زيادة وهي السؤال عن كون الأصل عند المسلم إليه والجواب بعدم ذلك، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هو ابن شاهين الواسطي قَالَ: (حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ابن عبد الرحمن الطحان الواسطي، (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) سليمان أبي إسحاق المذكور في السند السابق.

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ بِهَذَا) أَي: بهذا الحديث.

(وَقَالَ: فَتُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ) هذا طريق آخر معلق عن عبد الله بن الوليد وهو أَبُو مُحَمَّدٍ العدني بالمهملتين المفتوحتين وبالنون نزيل مكة روى عنه أَحْمَدُ بن حنبل وكان يصحح حديثه وسماعه عن سُفْيَانَ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: صدوق.

وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يكتب حديثه ولا يحتج به واستشهد به البُخَارِيُّ في باب رمي الجمار من بطن الوادي.

وَقَالَ البُخَارِيُّ: كان يقول أنا مكِّي يقال لي: عدني.

(عَنْ سُفْيَانَ) هو الثَّوْرِيُّ أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، وَقَالَ: وَالزَّيْتِ) يعني بعد أن قَالَ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ قَالَ: والزيت وهذا التعليق وصله سُفْيَانُ فِي جامعته من طريق علي بن الحسن الهلالي عن عبد الله بن الوليد المذكور.

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَالَ: «فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ»⁽¹⁾.
 2246 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو،

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد، (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، وَقَالَ: «فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّرْبِيبِ» أي: قَالَ في روايته فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب ولم يذكر فيه الزيت، وهذا طريق آخر في الحديث المذكور.

واستدل بهذا الحديث على صحة السلم وإن لم يذكر مكان القبض وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور ومالك وزاد ويقبضه في مكان السلم فإن اختلفا فالقول قول البائع.

وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: لا يجوز السلم فيما له حمل ومؤونة إلا أن يشترط في تسليمه مكاناً معلوماً، واستدل به أيضاً على جواز السلم فيما ليس موجوداً وقت السلم إذا أمكن وجوده في وقت حلول السلم وهو قول الأكثر ولا يضر انقطاعه قبله وبعده عندهم.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا يصح فيما ينقطع قبله ولو أسلم فيما يعمّ فانقطع في محله لم يفسخ البيع عند الجمهور.

وفي وجه للشافعية يفسخ واستدل به أيضاً على جواز التفرق في السلم قبل القبض لكونه لم يذكر في الحديث وهو قول مالك إذا كان غير شرط.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْكَوْفِيُّونَ: يفسد بالافتراق قبل القبض لأنه يصير من باب الدين بالدين.

وفي حديث ابن أبي أوفى في جواز مبايعة أهل الذمة والسلم إليهم. ورجوع المختلفين عند التنازع إلى السنة والاحتجاج بتقرير النَّبِيِّ ﷺ وأن السنة إذا وردت بتقرير حكم كان أصلاً برأسه لا يضره مخالفة أصل آخر.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) هو ابن أبي إياس قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَمْرُو) هو ابن مرة بن عبد الله المرادي الأعمى الكوفي وفي رواية مسلم

قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ الطَّائِيَّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَامِ فِي النَّخْلِ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ، وَحَتَّى يُوزَنَ» فَقَالَ الرَّجُلُ: وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ إِلَى جَانِبِهِ: حَتَّى يُحْرَزَ.

عمرو بن مرة وكذلك أخرجه الإسماعيلي من طرق عن شعبة.
(قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ) بفتح الباب الموحدة وسكون الخاء المعجمة وفتح المثناة الفوقية وبالراء وتشديد التحتية هو سعيد بن فيروز الكوفي (الطَّائِيَّ) قتل في الجماجم سنة ثلاث وثمانين.

(قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَامِ فِي النَّخْلِ) أي: في ثمر النخل.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ صَحَّ مَعْنَى السَّلَامِ وَلَمْ يَقَعْ الْعَقْدُ عَلَى مَوْصُوفٍ فِي الذِّمَّةِ قُلْتَ أُرِيدَ بِالسَّلَامِ مَعْنَاهُ اللَّغْوِيُّ وَهُوَ السَّلَفُ أَوْ هَذِهِ الثَّمَرَةُ لِمَا كَانَتْ قَبْلَ بَدْوِ صِلَاحِهَا فَكَأَنَّمَا مَوْصُوفَةٌ فِي الذِّمَّةِ فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ نَهَى عَنْهُ قُلْتَ مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ مِنْ تِلْكَ الثَّمَرَةِ خَاصَّةً وَلَيْسَ مُسْتَرَسَلٌ فِي الذِّمَّةِ مُطْلَقًا.

(قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ) فَإِنْ قُلْتَ مُقْتَضَاهُ أَنَّهُ يَصِحُّ بَعْدَ الْأَكْلِ الَّذِي هُوَ كُنَايَةٌ عَنْ بَدْوِ الصِّلَاحِ وَمَعَ هَذَا لَمْ يَصَحَّ أَيْضًا.
فَالْجَوَابُ: أَنْ ذَكَرَ هَذِهِ الْغَايَةَ بَيَانًا لِلْوَاقِعِ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَسْلِفُونَ قَبْلَ صِيرُورَتِهِ مِمَّا يُؤْكَلُ وَالْقِيُودُ الَّتِي خَرَجَتْ مَخْرَجَ الْأَغْلَبِ لَا مَفْهُومَ لَهَا عِنْدَ مَنْ يَعْتَبِرُ الْمَفْهُومَ أَيْضًا.

(وَحَتَّى يُوزَنَ، فَقَالَ الرَّجُلُ) وَفِي نَسْخَةٍ فَقَالَ رَجُلٌ قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَزَعَمَ الْكِرْمَانِيُّ أَنَّهُ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ نَفْسَهُ لِقَوْلِهِ فِي بَعْضِ طَرَفِهِ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ بِالتَّعْرِيفِ: (وَأَيُّ شَيْءٍ يُوزَنُ؟) إِذْ لَا يُمْكِنُ وَزْنُ الثَّمَرَةِ الَّتِي عَلَى النَّخْلِ.

(قَالَ رَجُلٌ) وَيُرْوَى: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ (إِلَى جَانِبِهِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

(حَتَّى يُحْرَزَ) أي: المراد من الوزن الحرز بتقديم الراء على الزاي أي: يحفظ ويصان أي: كان إلى جنب ابن عباس رضي الله عنهما.

2246م - وَقَالَ مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو،

وفي رواية الكشميهني: بتقديم الزاي على الراء أي: يخرص .
وفي رواية النسفي: حتى يحرر براءين الأولى مشددة ولكنه رواه بالشك.
واعلم أن الخرص والأكل والوزن كلها كنايةات عن ظهور صلاحها .
وقال الخطابي: جعل الخرص وزناً لأن الوزن يخبر عن مقدار ما يخرص
ولا يخرص شيء حتى يصلح للأكل .

وفائدة ذلك معرفة كمية حقوق الفقراء قبل أن يتصرف فيه المالك.
واحتج بهذا الكوفيون وَالْأَوَزَاعِيّ والثوري في أن السلم لا يجوز إلا أن
يكون المسلم فيه موجوداً في أيدي الناس وقت العقد إلى حين وقت حلول
الأجل فإن انقطع في شيء من ذلك لم يجز وهو مذهب ابن عمر وابن عباس
رضي الله عنهم .

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَأَبُو ثَوْرٍ: يجوز السلم فيما هو
معدوم في أيدي الناس إذا كان مأمون الوجود عند حلول الأجل في الغالب فإن
كان ينقطع حينئذ لم يجز وقد مر الكلام فيه في أول الباب .

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هذا ليس من هذا الباب
إذ لا ذكر للسلم فيه فهو غلط من الناسخ وإنما هو في الباب الذي يليه .
قال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي أنه سأل
ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن السلم في النخل .

وأجاب ابن التين: أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم وذلك أن ابن عباس
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لما سئل عن السلم إلى من له نخل في ذلك النخل عدّ ذلك من
قبيل بيع الثمار قبل بدوّ صلاحها وإلا يلزم سد باب السلم فإذا كان السلم في
النخل المعين لا يجوز تعيّن جوازه في غير المعين للأمن فيه من غائلة الاعتماد
وعلى ذلك النخل بعينه لثلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدوّ صلاحها .

ويحتمل أن يريد بالسلم معناه اللغوي أي: السلف كما تقدم. والحديث
أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ أَيْضًا فِي الْبَيْوعِ .

(وَقَالَ مُعَاذٌ) هو ابن معاذ التميمي قاضي البصرة، (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو

قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَهُ (1).

4 - بَابُ السَّلَامِ فِي النَّخْلِ (2)

2247 - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ،

قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَهُ (أي: مثل الحديث المذكور وهذا التعليق وصله الإسماعيلي عن يَحْيَى بن مُحَمَّد عن عبيد الله بن معاذ عَنْ أَبِيهِ به وفي الحديث السابق قَالَ شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا عمر، وَقَالَ: سمعت أبا البختري سمعت ابن عباس رضي الله عنهما.

4 - بَابُ السَّلَامِ فِي النَّخْلِ

(باب) حكم (السَّلَامِ فِي النَّخْلِ) أي: في ثمرة.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي:

(1) طرفاه 2248، 2250 - تحفة 5660.

أخرجه مسلم في البيوع باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع رقم 1537.

(2) قال الحافظ: أي: في ثمر النخل، واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين، لكن بعد بدو صلاحه، وهو قول المالكية، وقد روى أبو داود وابن ماجة من طريق النجراني عن ابن عمر قال: لا يسلم في نخل قبل أن يطلع فإن رجلاً أسلم في حديقة نخل قبل أن تطلع فلم تطلع في ذلك العام شيئاً، فقال المشتري هو لي حتى تطلع، وقال البائع إنما بعثك هذه السنة فاختصما إلى رسول الله ﷺ فقال: «أردد عليه ما أخذت منه، ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه» وهذا الحديث فيه ضعف، ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر، وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام في قصة إسلام زيد بن سعدة - بفتح السين وسكون العين المهملتين بعدها نون - أنه قال لرسول الله ﷺ هل لك أن تبيعني ثمرًا معلومًا إلى أجل معلوم من حائط بني فلان؟ قال: «لا أبيعك من حائط مسمى بل أبيعك أوسقًا مسماة إلى أجل مسمى»، اهـ.

هكذا حكى العيني مذهب المالكية، وحكى عن ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر، قال: وهو مذهب أصحابنا الحنفية أيضًا، والدليل عليه ما رواه ابن حبان والحاكم من حديث عبد الله بن سلام فذكر الحديث المذكور. قلت: وما حكى الحافظان من مذهب المالكية وتبعهما القسطلاني وغيره تعقب على ذلك في الأوجز، وذكر فيه من فروع المالكية عدم جواز السلم في بستان معين، وحكى فيه إجماع الأئمة الأربعة على ذلك.

عَنْ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: «نُهِيَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَصْلُحَ، وَعَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ»⁽¹⁾.

2248 - وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ، أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ وَحَتَّى يُوزَنَ»⁽²⁾.

ابن الحجاج، (عَنْ عَمْرٍو) أي: ابن مرة، (عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ) أنه (قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ⁽³⁾ نُهِيَ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ) أي: عن بيع ثمر النخل (حَتَّى يَصْلُحَ) واتفقت الروايات في هذا الموضع على أن قوله نهى بضم النون على البناء للمفعول. واختلف في الرواية الآتية وهي رواية غندر فعند أبي ذر وأبي الوقت أي: حتى يظهر فيه الصلاح نهى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن بيع الثمر وفي رواية غيرهما: نهى النَّبِيُّ ﷺ، واللَّهُ أعلم.

(وَعَنْ بَيْعِ الْوَرِقِ) بفتح الواو وكسر الراء ويروى بسكون الراء هو الدراهم المضروبة أي: ونهى عن بيع الفضة بالذهب كما في الرواية الثانية (نِسَاءً) بفتح النون وبالمدة والقصر وهو منصوب على المصدرية أي: بيع نساء ويجوز أن ينتصب على الحالية أي: بالتأخير يقال نسأت الدين أي: أخرته نساء وأنسأته إنساء والنساء الاسم.

(بِنَاجِزٍ) أي: بحاضر إذ لا بد في بيع الثمنين من الحلول والتقابض في المجلس.

(وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ السَّلَمِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ) أي: ثمره (حَتَّى يُؤْكَلَ مِنْهُ) أي: حتى يؤكل من النخل ثمره.

(أَوْ يَأْكُلَ مِنْهُ) صاحبه (وَحَتَّى يُوزَنَ) أي: حتى يخرص وقد مر آنفاً أن المراد بدو صلاحه واستدل به على جواز السلم في النخل المعين من البستان المعين لكن بعد بدو صلاحه وهو قول المَالِكِيَّةِ وقد روى أَبُو دَاوُدَ وابن ماجة من طريق آخر أي: عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مِنْ قَالَ لَا سَلَمَ فِي نَخْلٍ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ فَإِنْ رَجَلَ أَسْلَمَ فِي حَدِيقَةِ نَخْلٍ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ فَلَمْ تَطْلُعْ ذَلِكَ الْعَامَ شَيْئًا فَقَالَ

(1) أطرافه 1486، 2183، 2194، 2199، 2249 - تحفة 7081 - 3/113.

(2) رفاه 2246، 2250 - تحفة 5660. (3) أي: ابن عمر رضي الله عنهما.

- 2249 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَامِ فِي النَّخْلِ، فَقَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ، وَنَهَى عَنِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ»⁽¹⁾.
- 2250 - وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ، أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتَّى يُوزَنَ» قُلْتُ: وَمَا يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ: عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرَزَ⁽²⁾.

المشتري: هو لي حتى يطلع وَقَالَ البائع: إنما بعتك هذه السنة فاختصما إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «اردد عليه ما أخذت منه ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحها» وهذا الحديث فيه ضعف على ما قاله العسقلاني.

ونقل ابن المنذر اتفاق الأكثر على منع السلم في بستان معين لأنه غرر هذا. وهو مذهب أصحابنا الْحَنْفِيَّةُ أَيْضًا وقد حمل الأكثر الحديث المذكور على السلم الحال، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهقي من حديث عبد الله بن سلام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في قصة إسلام زيد بن سعدة بفتح السين وسكون العين المهملتين وفتح النون أنه قَالَ لرسول الله ﷺ: هل لك أن تبيعني تمرًا معلومًا إلى أجل معلوم من حائط بني فلان؟ قَالَ: «لا أبيعك من حائط مسمًى، بل أبيعك أوسقًا مسماة إلى أجل مسمى».

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ) أنه قَالَ: (سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ السَّلَامِ فِي) ثمر (النَّخْلِ، فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَصْلُحَ، وَنَهَى عَنِ) بيع (الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نِسَاءً بِنَاجِزٍ وَسَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَأْكُلَ) منه صاحبه، (أَوْ يُؤْكَلَ) منه (وَحَتَّى يُوزَنَ) قَالَ أَبُو الْبَخْتَرِيِّ: (قُلْتُ: وَمَا يُوزَنُ؟ قَالَ رَجُلٌ: عِنْدَهُ حَتَّى يُحْرَزَ) بالروايات الثلاث المذكورة فيه وهذا طريق آخر في الحديث السابق وفي رواية أَبِي ذَرٍّ وَأَبِي الْوَقْتِ فِي هذا الطريق نهى عمر رضي الله عنه ونهيه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إما محمول على

(1) أطرافه 1486، 2183، 2194، 2199، 2247 - تحفة 7081.

(2) طرفاه 2246، 2248 - تحفة 5660.

5 - باب الكَفِيل فِي السَّلَمِ

2251 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، حَدَّثَنَا يَعْلَى، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِنَسِيئَةٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ»⁽¹⁾.

السماع من رسول الله ﷺ وإما على اجتهاده، والله أعلم.

5 - باب الكَفِيل فِي السَّلَمِ

(باب) حكم (الكَفِيل فِي السَّلَمِ).

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابنُ سَلام قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْلَى) بفتح الياء التحتية وسكون العين المهملة وفتح اللام وبالقصر ابن عبيد بالتصغير أبو يُوْسُف الطنافسي الْحَنْفِيُّ الكوفي مات سنة تسع ومائتين قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان ابن مهران (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ، (عَنِ الْأَسْوَدِ) أَي: ابن يزيد النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا: «اشْتَرَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ بِنَسِيئَةٍ، وَرَهْنَهُ دِرْعًا لَهُ مِنْ حَدِيدٍ» قَالَ الإِسْمَاعِيلِي ليس في هذا الحديث ما ترجم به ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به فيجوز أخذ الكفيل به هذا وهذا الاستنباط بعينه سبق إليه إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ راوي الحديث كما سيأتي وإلى ذلك أشار الْبُخَارِيُّ في الترجمة. وأجاب الكرمانى بأنه إما أن يراد بالكفالة الضمان ولا شك أن المرهون ضامن للدين من حيث إنه يباع فيه وإما أن

⁼ قال الحافظ: في الباب الماضي باب السلم إلى من ليس عنده أصل، أورد المصنف في الباب حديث ابن عباس الآتي في الباب الذي يليه، وزعم ابن بطال أنه غلط من الناسخ وأنه لا مدخل له في هذا الباب إذ لا ذكر للمسلم فيه، وغفل عما وقع في السياق من قول الراوي أنه سأل ابن عباس عن السلم في النخل، وأجاب ابن المنير أن الحكم مأخوذ بطريق المفهوم، وذلك أن ابن عباس لما سئل عن السلم مع من له نخل في ذلك النخل رأى أن ذلك من قبل بيع الثمار قبل بدو الصلاح، فإذا كان السلم في النخل المعين لا يجوز تعيين جوازه في غير المعين، للأمن فيه من غائلة الاعتماد على ذلك النخل بعينه، لئلا يدخل في باب بيع الثمار قبل بدو الصلاح، ويحتمل أن يراد بالسلم معناه اللغوي أي: السلف لما كانت التمرة قبل بدو صلاحها فكأنها موصوفة في الذمة، اهـ.

(1) أطرافه 2068، 2096، 2200، 2252، 2386، 2509، 2513، 2916، 4467 تحفة

6 - بَابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَامِ⁽¹⁾

يقاس على الرهن بجامع كونهما وثيقة ولهذا كل ما صح الرهن فيه صح ضمانه وبالعكس، انتهى.

وتعقبه العيني: بأن إثبات المطابقة بين هذا الحديث وبين الترجمة بمثل هذا الكلام إنما هو من قبيل جر الثقل. والأقرب أن يقال إن عاداته جرت أن يشير إلى بعض ما ورد في بعض طرق الحديث وقد روي في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والقبيل في السلف فذكر إبراهيم هذا الحديث وفيه التصريح بالرهن والكفيل لأن القبيل هو الكفيل وبهذا يجاب أيضًا عما قال الكرمانى ليس فيه عقد السلم بالنسيئة، فافهم.

6 - بَابُ الرَّهْنِ فِي السَّلَامِ

(باب) حكم (الرهن في السلم).

(1) قال الكرمانى: قال ابن بطال: وجه احتجاج النخعي بحديث عائشة رضي الله عنها أن الرهن لما جاز في الثمن جاز في المثل، وهو المسلم فيه إذ لا فرق بينهما، اهـ.

قال الحافظ في باب الكفيل في السلم أورد فيه حديث عائشة، ثم ترجم له باب الرهن في السلم، وهو ظاهر فيه، وأما الكفيل فقال الإسماعيلي ليس في هذا الحديث ما ترجم به، ولعله أراد إلحاق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به، فيجوز أخذ الكفيل فيه، قال الحافظ: هذا الاستنباط بعينه سبق إليه إبراهيم النخعي راوي الحديث، وإلى ذلك أشار البخاري في الترجمة فسيأتي في الرهن عن مسدد عن عبد الواحد عن الأعمش قال: تذاكرنا عند إبراهيم الرهن والكفيل في السلف، فذكر إبراهيم هذا الحديث فوضح أنه المستنبط لذلك وأن البخاري أشار بالترجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث على عادته، وفي الحديث الرد على من قال إن الرهن في السلم «لا يجوز» وقد أخرج الإسماعيلي عن الأعمش أن رجلاً قال لإبراهيم النخعي: إن سعيد بن جبير يقول إن الرهن في السلم هو الربا المضمون، فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث، قال الموفق: رويت كراهة ذلك عن ابن عمر والحسن والأوزاعي وإحدى الروایتين عن أحمد، ورخص فيه الباقر، والحجة فيه قوله تعالى: ﴿إِذَا تَدَانِيُمْ يَدَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [البقرة: 282] إلى أن قال: ﴿فَرَهْنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283] واللفظ عام فيدخل السلم في عموميه لأنه أحد نوعي البيع، اهـ.

وفي المغني اختلفت الرواية في الرهن والضمين في السلم فروى المروزي وغيره منع ذلك وهو اختيار الخرقى، وروى حنبل جوازه ورخص، فيه مالك والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي وغيرهم، قلت: وبجوازهما صرح صاحب البدائع.

2252 - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ، الرَّهْنُ فِي السَّلَفِ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَارْتَهَنَ مِنْهُ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ»⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَحْبُوبٍ) أَبُو عَبْدِ اللَّهِ البصري وهو من أفراد البُخَارِيِّ وقد مر في الغسل قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: تَذَاكُرْنَا عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (الرَّهْنُ فِي السَّلَفِ) أي: السلم.
(فَقَالَ: حَدَّثَنِي الْأَسْوَدُ) أي: ابن يزيد النَّخَعِيِّ، (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، وَارْتَهَنَ مِنْهُ»⁽²⁾ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ) وقد سبق الحديث في باب شري النبي ﷺ بالنسيئة وفي الحديث الرد على من قَالَ: إن الرهن في السلم لا يجوز.

وقد أخرج الإسماعيلي من طريق ابن نمير عن الأعْمَش أن رجلاً قَالَ لإبراهيم النَّخَعِيِّ إن سعيد بن جبير يقول إن الرهن في السلف هو الربا المضمون فرد عليه إبراهيم بهذا الحديث.

وَقَالَ الموفق: رويت كراهة ذلك عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا والحسن وَالْأَوْزَاعِيُّ وهي إحدى الروایتين عن أَحْمَد ورخص فيه الباقر والحجة فيه قوله تَعَالَى: ﴿إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282] إِلَى أَنْ قَالَ: ﴿فَرِهْنٌ مَقْبُوضَةٌ﴾ [البقرة: 283] واللفظ عام فيدخل السلم في عمومه ولأنه أحد نوعي البيع.

واستدل لأحمد بما رواه أَبُو دَاوُدَ من حديث أَبِي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره.
ووجه الدلالة منه أنه لا يَأْمَنُ هلاك الرهن في يده بعدوان فيصير مستوفياً لحقه من غير المسلم فيه.

(1) أطرافه 2068، 2096، 2200، 2251، 2386، 2509، 2513، 2916، 4467 تحفة 15948.

(2) أي: اليهودي من النبي ﷺ.

7 - بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

وَبِهِ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَبُو سَعِيدٍ،

وروى الدارقطني من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رفعه من أسلم في شيء فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وإسناده ضعيف ولو صح فهو محمول على شرط ينافي مقتضى العقد، والله أعلم.

7 - بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ

(باب) حكم (السَّلَامِ) الواقع (إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) أي: على مدة معينة وفيه رد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشَّافِعِيَّةِ ومن تبعهم.

وذهب الأكثر إلى المنع وحمل من أجاز الأمر في قوله إلى أجل معلوم على العلم بالأجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل فليسلم إلى أجل معلوم لا مجهول وأما السلم لا إلى أجل فجوازه بطريق الأولى لأنه إذا جاز مع الأجل وفيه الغرر فمع الحال أولى لكونه أبعد من الغرر.

وتعقب بالكتابة وأجيب بالفرق، لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبًا.

(وَبِهِ) أي: باختصاص السلم بالأجل (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وقد وصله الشَّافِعِيُّ عن سُفْيَانَ عن قَتَادَةَ عن أَبِي حَسَانَ بن مسلم الأعرج عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ أَشْهَدُ أَنَّ السَّلَفَ الْمَضْمُونِ إِلَى أَجَلٍ مَسْمُومٍ قَدْ أَحْلَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ وَأَذِنَ فِيهِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282] وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَصَحَّحَهُ.

وروى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عكرمة عن ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ لَا تَسْلِفَ إِلَى الْعَطَاءِ وَلَا إِلَى الْحَصَادِ وَاضْرِبْ أَجَلًا.

ومن طريق سالم بن أبي الجعد بلفظ آخر سيأتي إن شاء الله تعالى.

(وَأَبُو سَعِيدٍ) هو الخدري رضي الله عنه. وقد وصله عبد الرزاق من طريق نبيح بنون موحدة ومهملة مصغراً العنزي بفتح العين المهملة والنون وبالزاي الكوفي عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ السَّلَامُ بِمَا يَقُومُ بِهِ السَّعَرُ رَبَا

وَالْأَسْوَدُ، وَالْحَسَنُ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ، بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، مَا لَمْ يَكْ ذَلِكَ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صِلَا حُهُ»⁽¹⁾.

ولكن أسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم.

(وَالْأَسْوَدُ) هو ابن يزيد النخعي. وقد وصله ابن أبي شيبه من طريق الثوري عن أبي إسحاق عنه قَالَ: سألته عن السلم في الطعام قَالَ: لا بأس به في كيل معلوم إلى أجل معلوم ومن طريق سالم بن أبي الجعد عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: إذا سميت في السلم قفيزًا وأجلًا لا بأس وعن شريك عن أبي إسحاق عن الأسود مثله.

(وَالْحَسَنُ) قَالَ العيني: لم أقف على تعليق الحسن أقول لم يقف لعدم تتبعه فقد وصله سعيد بن منصور من طريق يونس بن عبيد عنه أنه كان لا يرى بأسًا في السلف بالحيوان إذا كان شَيْئًا معلومًا إلى أجل معلوم.

واستدل بقول ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الماضي لا تسلف إلى العطاء لا اشتراط تعيين وقت الأجل بشيء لا يختلف فإن زمن الحصاد يختلف ولو بيوم وكذلك خروج العطاء ومثله قدوم الحاج وأجاز ذلك مالك ووافقه أبو ثور واختار ابن خزيمة من الشافعية تأقيته إلى الميسرة واحتج بحديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث إلى يهودي ابعث إليّ ثوبين إلى الميسرة وأخرجهُ النسائي.

وطعن ابن المنذر في صحته وعلى تقدير تسليم صحته فالحق أنه لا دلالة فيه على المطلوب لأنه ليس في الحديث إلا مجرد الاستدعاء فلا يمتنع أنه إذا وقع العقد قيد بشروطه ولذلك لم يصف الثوبين.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (لَا بَأْسَ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ، بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ، مَا لَمْ يَكْ ذَلِكَ) أصله لم يكن حذفت النون منه تخفيفًا ويقال: حملًا على التنوين ويروى على الأصل.

(فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صِلَا حُهُ) وبهذا التعليق وصله مالك في الموطأ عَنْ نَافِعٍ عَنْهُ

(1) قول ابن عمر رضي الله عنهما هذا وصله مالك في الموطأ عن نافع عنه أنه قال لا بأس أن يسلف الرجل الرجل في الطعام الموصوف بسعر معلوم إلى أجل مسمى ما لم يكن في زرع لم يبد صلاحه وتم لم يبد صلاحه، وبسط في الأوجز في شرحه، وأخرجه محمد أيضًا في =

2253 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ⁽¹⁾،

قَالَ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَسْلِفَ الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ فَذَكَرَ مِثْلَهُ وَزَادَ وَثَمَرَةً لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهَا وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ نَافِعٍ نَحْوَهُ.

وهذا كما رأيت أساطين الصحابة عبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري وعبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهم شرطوا الأجل في السلم وكذا من أساطين التابعين الأسود والنخعي والحسن البصري وهذا كله حجة على من يرى جواز السلم الحال من الشافعية وغيرهم، وقد تقدم البحث في ذلك آنفاً.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون هو الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة، (عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ) أَي: أَهْلُهَا (يُسْلِفُونَ فِي الثَّمَارِ السَّتِينَ وَالثَّلَاثَ) بالنصب على ما تقدم في أول أبواب السلم.

= موطئه بلفظ لا بأس بأن يبتاع الرجل طعاماً إلى أجل معلوم بسعر معلوم إن كان لصحابه طعام أو لم يكن ما لم يكن في زرع لم يبد صلاَحُهَا، فإن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يبدو صلاَحُهَا، قال محمد رحمه الله هذا عندنا لا بأس به وهو السلم يسلم الرجل في طعام إلى أجل معلوم بكيل معلوم من صنف معلوم، ولا خير في أن يشترط ذلك من زرع معلوم أو من نخل معلوم، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

(1) قال الكاندهلوي: وهذا ظاهر، فإنهم بسطوا الاختلاف في أقل مدة الأجل كما بسط في الأوجز ولم يذكروا شيئاً في أكثر مدة الأجل، وترجم البخاري على حديث الباب «باب السلم إلى أجل معلوم» قال الحافظ: قوله باب السلم إلى أجل معلوم يشير إلى الرد على من أجاز السلم الحال وهو قول الشافعية، وذهب الأكثر إلى المنع، وحمل من جاز الأمر في قوله إلى أجل معلوم على العلم بالأجل فقط فالتقدير عندهم من أسلم إلى أجل يسلم إلى أجل معلوم لا مجهول، اهـ. وسبق إلى ذلك الترجيح الكرماني، وتعقب عليه العيني، ثم قال العيني: اختلفوا في حد الأجل فقال ابن حزم الأجل ساعة فما فوقها وعند بعض أصحابنا لا يكون أقل من نصف يوم، وعند بعضهم لا يكون أقل من ثلاثة أيام، وقالت المالكية: يكره أقل من يومين، وقال الليث: خمسة عشر يوماً، اهـ.

قلت: وسط الكلام على الأجل في الأوجز، وفيه: الشرط الرابع أن يكون مؤجلاً بأجل معلوم، وفيه فصول: الأول: يشترط لصحة السلم كونه مؤجلاً، ولا يصح السلم الحال، وبه قال أبو =

فَقَالَ: «أَسْلِفُوا فِي الثَّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ».

2253م - وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوزنٍ مَعْلُومٍ»⁽¹⁾.

2254، 2255 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ، قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ،

(فَقَالَ: أَسْلِفُوا) أمر من الإسلاف (في الثَّمَارِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ) قد مضى هذا الحديث في باب السلم في كيل معلوم وقد مضى الكلام فيه مستوفى. (وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْوَلِيدِ) العدني، (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ، وَقَالَ: «فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوزنٍ مَعْلُومٍ») هذا التعليق موصول في جامع سُفْيَانٍ من طريق عبد الله بن الوليد وفيه فائدتان الأولى بيان التحديث لأن الذي قبله مذكور بالعنونة والأخرى الإشارة إلى أن من جملة الشروط في السلم الوزن المعلوم في الموزونات.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي وهو من أفرادهِ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) هو ابن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) هو الثَّوْرِيُّ، (عَنْ سُلَيْمَانَ) أَبِي إِسْحَاقَ (الشَّيْبَانِيِّ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي مُجَالِدٍ) أَنَّهُ (قَالَ: أَرْسَلَنِي أَبُو بُرْدَةَ) أَي: ابن أبي موسى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

حنيفة ومالك وأحمد والأوزاعي، وقال الشافعي وأبو ثور: يجوز السلم حالاً كما في المغني. الثاني: لا بد من كون الأجل معلوماً، ولا نعلم في اشتراط العلم في الجملة اختلافاً فأما كيفيته فإنه يحتاج أن يعلمه بزمان بعينه، ولا يصح أن يؤجله بالحصاد وما أشبهه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد، وعنه رواية أخرى أنه قال أرجو أن لا يكون به بأس، وبه قال مالك، وعن ابن عمر أنه كان يتنازع إلى العطاء، وبه قال ابن أبي ليلى. الثالث: اختلفوا في حد الأجل، وتقدم ما حكى عن ابن حزم وغيره، قال الموفق: من شرط الأجل أن يكون مدة لها وقع في الثمن كالشهر وما قاربه، واختلفت أقوال المالكية، وقال الدردير: الشرط الثالث أن يؤجل المسلم فيه بأجل معلوم للمتعاقدين أقله نصف شهر، ولا حد لأكثره إلى آخر ما قاله، وفي الدر المختار: أقل الأجل في السلم شهر، به يفتى، وذكر ابن عابدين أقوالاً أخر للحنفية، فارجع إلى الأوجز لو شئت التفصيل، وفي البحر: أقل الأجل شهر، روي ذلك عن محمد لأن ما دونه عاجل، والشهر وما فوقه أجل بدليل مسألة اليمين: حلف ليقضين دينه عاجلاً ففضاه قبل تمام الشهر بر في يمينه، اهـ.

(1) أطرافه 2239، 2240، 2241 - تحفة 5820.

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ، فَقَالَا: «كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ، فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالرَّيْبِ، إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى» قَالَ: قُلْتُ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: «مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ»⁽¹⁾.

8 - بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ

2256 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْرَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى) رضي الله عنهم.

(فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ السَّلَفِ، فَقَالَا: كُنَّا نَصِيبُ الْمَغَانِمَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ يَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ) الْأَنْبَاطُ الزَّرَاعُونَ وَقَدْ تَقَدَّمَ تَحْقِيقَهُ.

(فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ، وَالشَّعِيرِ، وَالرَّيْبِ، إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، قَالَ) أَي: ابْنُ إِلَى مَجَالِدٍ، (قُلْتُ أَكَانَ لَهُمْ زَرْعٌ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ زَرْعٌ؟ قَالَا: «مَا كُنَّا نَسْأَلُهُمْ عَنْ ذَلِكَ») وَالْحَدِيثُ قَدْ مَضَى فِي بَابِ السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُ وَالتَّكَرُّارُ لِأَجْلِ التَّرْجُمَةِ وَالِاخْتِلَافِ وَالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ فِي بَعْضِ الْمَتْنِ وَبَعْضُ الزِّيَادَةِ فِيهِ كَمَا يَعْرِفُ بِالنَّظَرِ.

8 - بَابُ السَّلَامِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ

(بَاب) حَكْمُ (السَّلَامِ إِلَى أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ) عَلَى صِيغَةِ الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَي: إِلَى أَنْ تَلِدَ النَّاقَةُ، يُقَالُ: نُتِجَتِ النَّاقَةُ إِذَا وَلَدَتْ، فَهِيَ مَنُتَوِجَةٌ وَأُنْتَجَتْ إِذَا حَلَمَتْ فَهِيَ نَتَوِجٌ وَلَا يُقَالُ: مُنْتِجٌ، وَنُتِجَتْ النَّاقَةُ أَنْتَجُهَا إِذَا وَلَدَتْهَا، وَالنَّاتِجُ لِلإِبِلِ كَالْقَابِلَةِ لِلنِّسَاءِ وَالْغَرَضُ مِنْ هَذِهِ التَّرْجُمَةِ بَيَانُ عَدَمِ جَوَازِ السَّلَامِ إِلَى أَجَلٍ غَيْرِ مَعْلُومٍ وَلَوْ أَسْنَدَ إِلَى شَيْءٍ يَعْرِفُ بِالْعَادَةِ خِلَافًا لِمَالِكٍ وَهُوَ رَوَاةٌ عَنْ أَحْمَدَ. (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا جُوَيْرِيَةُ) مُصَغَّرُ جَارِيَةٍ وَهُوَ جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ عُبَيْدِ الضَّبْعِيِّ الْبَصْرِيِّ، (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي:

(1) طرفاه 2243، 2245 - تحفة 9680 حديث 2255 طرفاه 2242، 2244 - تحفة 5171.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، فَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ»، فَسَرَهُ نَافِعٌ: أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا⁽¹⁾.

ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: كَانُوا يَتَّبِعُونَ الْجَزُورَ إِلَى حَبْلِ الْحَبْلَةِ، فَهَيَّ النَّبِيُّ ﷺ عَنْهُ، فَسَرَهُ نَافِعٌ: أَنْ تُنْتَجَ النَّاقَةُ مَا فِي بَطْنِهَا) فظهرت مطابقة الحديث للترجمة وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ حَبْلُ الْحَبْلَةِ بِالْمَهْمَلَةِ وَالْمَوْحِدَةُ الْمَفْتُوحَتَيْنِ نَتَاجُ النَّتَاجِ وَمَا فِي بَطْنِهَا بَدَلُ عَنِ النَّاقَةِ وَهُوَ الْمَوَافِقُ لَتَفْسِيرِ نَافِعٍ لَهُ فِي بَابِ بَيْعِ الْغُرَرِ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ بَيْعُ الْجَزُورِ بِشَمْنٍ مُؤَجَّلٍ إِلَى أَنْ تَلِدَ النَّاقَةُ وَتَلِدَ وَلَدُهَا وَهُوَ تَفْسِيرُ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقِيلَ: هُوَ بَيْعُ وَلَدِ وَلَدِ النَّاقَةِ، وَقَدْ مَضَى الْحَدِيثُ فِي كِتَابِ الْبَيْعِ فِي بَابِ بَيْعِ الْغُرَرِ وَحَبْلِ الْحَبْلَةِ وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِ مُسْتَوْفَى.

خاتمة:

اشتمل كتاب السلم على أحد وثلاثين حديثاً المعلق منها أربعة والبقية موصولة الخالص منها خمسة أحاديث والبقية مكررة وافقه مسلم على تخريج حديثي ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا خاصة . وفيه من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم والتابعين ستة آثار، والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

36 - كِتَابُ الشُّفْعَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ كِتَابُ الشُّفْعَةِ) السلم في الشفعة كذا في رواية المستملي وسقط ما سوى البسملة للباقيين وثبت للجميع قوله :

(1) قال الحافظ : الشفعة - بضم المعجمة وسكون الفاء، وغلط من حركها، وهي مأخوذة لغة من الشفع، وهو الزوج، وقيل من الزيادة، وقيل من الإعانة، وفي الشرع : انتقال حصة شريك إلى شريك، كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى، ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكاره، اهـ.
قال الكرماني : وهي مشتقة من شفعت كذا بكذا إذا جعلته شفعا، فكأن الشفيع يجعل نصيبه شفعا بنصيب صاحبه بأن ضمه إليه، وفي الاصطلاح : تملك قهري في العقار بعوض يثبت على الشريك القديم للحادث، وقيل هي تملك العقار على مشتره جبرا بمثل ثمنه، اهـ.
وقال القسطلاني : الشفعة - بضم المعجمة وسكون الفاء، وحكى ضمها، وقال بعضهم لا يجوز غير السكون، وهي في اللغة الضم على الأشهر من شفعت الشيء ضمته، فهي ضم نصيب إلى نصيب، وفي الشرع حق تملك قهري يثبت للشريك القديم على الحادث فيما يملك بعوض، اهـ.
وبسط في الأوجز في أبحاثها، وفيه قال الموفق : الشفعة تثبت على خلاف الأصل إذ هي انتزاع ملك المشتري بغير رضا منه وإجبار له على المعاوضة، لكن أثبتا الشرع لمصلحة راجحة فلا تثبت إلا بشروط أربعة :

أحدها : أن يكون الملك مشاعا غير مقسوم، فأما الجار فلا شفعة له أي : عند أحمد، وبه قال مالك والشافعي. وقال الثوري وأصحاب الرأي الشفعة بالشركة، ثم بالشركة في الطريق، ثم بالجوار.

ثانيها : أن يكون المبيع أرضا لأنها التي تبقى على الدوام، وأما غيرها فينقسم قسمين : أحدهما : تثبت فيه الشفعة تبعا للأرض، وهو البناء والغراس يباع مع الأرض فإنه يؤخذ بالشفعة تبعا للأرض، ولا تعرف فيه بين من أثبت الشفعة خلافا.

الثاني : ما لا تثبت فيه الشفعة فيه تبعا ولا مفردا وهو الزرع، والثمرة الظاهرة تباع مع الأرض، فإنه لا يؤخذ بالشفعة مع الأصل أي : عند أحمد وبهذا قال الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك :

1 - باب الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ

1 - باب الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ

(باب الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يُقْسَمْ) أي: في المكان الذي لم يقسم، (فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ) أي: إذا صرفت وعينت (فَلَا شُفْعَةَ) والشُّفْعَةُ بضم المعجمة وسكون

يؤخذ ذلك بالشفعة مع الأصل، وأما ما بيع مفردًا من الأرض فلا شفعة فيه، سواء كان مما ينقل كالحيوان والشياب والسفن أو لا ينقل كالبناء والغراس إذا بيع مفردًا، وبهذا قال الشافعي وأصحاب الرأي، وروى عن الثوري وإسحاق وغيرهما لا شفعة في المنقولات، واختلف عن مالك وعطاء فقالا: مرة كذلك، ومرة قالوا الشفعة في كل شيء حتى في الثوب. ثالثها: أن يكون المبيع مما يمكن قسمته، أما ما لا يمكن قسمته من العقار كالحمام الصغير والرحى الصغيرة والعراص الضيقة، فعن أحمد روايتان: إحداهما: لا شفعة فيه، وبه قال الشافعي.

والثانية: فيه الشفعة وبه قال أبو حنيفة، وعن مالك كروايتين. رابعها: أن يكون الشقص منتقلًا بعوض أما المنتقل بغير عرض كالهبة بغير ثواب، والصدقة والإرث فلا شفعة فيه في قول عامة أهل العلم منهم مالك والشافعي وأصحاب الرأي، وحكي عن مالك رواية أخرى في المنتقل بهبة أو صدقة أن فيه الشفعة، وبأخذه الشفيع بقيمته، والمنتقل بعوض ينقسم قسمين:

أحدهما: ما عوضه المال كالبيع فهذا فيه الشفعة بغير خلاف وكذلك كل عقد جرى مجرى البيع كالصلح عن الجنايات، والهبة المشروط فيها الثواب، وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي.

الثاني: ما انتقل بعوض غير المال نحو أن يجعل الشقص مهرًا أو عوضًا في الخلع أو في الصلح عن دم العمد، فظاهر كلام الخرقى أنه لا شفعة فيه، وبه قال أصحاب الرأي، وقال ابن حامد تجب فيه الشفعة وبه قال مالك والشافعي، اه مختصرًا من المغني. وجعل شارح الكبير الشروط خمسة وزاد في الشروط المطالبة على الفور ساعة يعلم، وهو نص أحمد، وبه قال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة رحمه الله، وعن أحمد رواية أخرى أنها على التراخي، وهو قول مالك، انتهى ملخصًا من الأوجز.

وبسط فيه في هذه المباحث وغيرها، وقال الحافظ: وقد أخذ بعمومها في كل شيء مالك في رواية، وهو قول عطاء، وعن أحمد تثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات، اه.

وقال مالك في الموطأ: قال مالك لا شفعة عندنا في عبد ولا بغير ولا في شيء من الحيوان ولا في ثوب لا في بر ليس هنا بياض، إنما الشفعة فيما ينقسم ويقع فيه الحدود من الأرض فأما ما لا يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه، اه.

وقال القسطلاني قال المرداوي: الحنبلي في تنقيحه: لا شفعة فيما ليس بعقار كشجر وحيوان وجوهر وسيف ونحوها، اه.

2257 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ» (1).

الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة من الشفع بمعنى الزوج.
وقيل: بمعنى الزيادة.

وقيل: بمعنى الإعانة وفي الشرع انتقال حصة شريك إلى شريك كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العرض المسمى ولم يختلف العلماء في مشروعيتها إلا ما نقل عن أبي بكر الأصم من إنكارها.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي: ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) هو ابن زياد قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ شَهَابٍ، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الْأَنْصَارِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ (قَالَ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَا لَمْ يُقَسَّمْ) فِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلْقِسْمَةِ فَلَا يَصِحُّ فِي الْحِمَامِ الصَّغِيرِ مَثَلًا (فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ، وَصُرِّفَتِ الطَّرُقُ) (2) فَلَا شُفْعَةَ وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ظَاهِرَةٌ وَقَدْ مَضَى فِي كِتَابِ الْبَيْعِ فِي بَابِ بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِلَفْظٍ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شَيْءٍ لَمْ يُقَسَّمْ رُبْعَةً أَوْ حَائِطًا لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يُوْذَنَ مِنْ شَرِيكِهِ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُوْذَنَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ. قَالُوا الْأَشْيَاءُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامُ:

مَا يَثْبُتُ فِيهِ الشُّفْعَةُ مَتَبَوِّعًا كَالْأَرْضِ.

وَمَا تَثْبُتُ فِيهِ تَابِعًا كَالنَّخْلِ الَّذِي فِيهَا.

(1) أطرافه 2213، 2214، 2495، 2496، 6976 - تحفة 3153.

(2) أي: بينت مصارف الطرق وشوارعها كأنه من التصرف، قال ابن مالك: معناه خلصت وبانت وهو مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخالص من كل شيء.

وما لا تثبت فيه لا تابعًا ولا متبوعًا كالطعام وقد تضمن هذا الحديث ثبوت الشفعة في المشاع وصدره يشعر بثبوتها في المنقولات وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار وما فيه العقار وقد أخذ بعمومها في كل شيء مالمك في رواية وهو قول عطاء وعن أحمد ثبت في الحيوانات دون غيرها من المنقولات.

وروى البيهقي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعًا: الشفعة في كل شيء ورجالة ثقات إلا أنه أعلّ بالإرسال وأخرج الطحاويّ له شاهدًا من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بإسناد لا بأس بروايته.

وقال القاضي عياض: لو اقتصر في الحديث على القطعة الأولى لكانت فيه دلالة على سقوط شفعة الجوار ولكن أضاف إليها صرف الطرق والمترتب على أمرين لا يلزم منه ترتبه على أحدهما واستدل به على عدم دخول الشفعة فيما لا يقبل القسمة كما تقدمت الإشارة إليه وعلى ثبوتها لكل شريك وعن أحمد لا شفعة لذمي.

وعن الشَّعْبِيِّ: لا شفعة لمن لم يسكن المصر ثم إنه قد قال الكرمانى نقلًا عن التَّيْمِيِّ قَالَ الشَّافِعِيُّ: الشفعة إنما هي للشريك وأَبُو حَنِيفَةَ للجار وهذا الحديث حجة عليه بالبداية وهي أن الشفعة فيما لا يقسم وبالنهاية وهي أنه قال: إذا وقعت الحدود، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن هذا كلام عجيب فإن أَبَا حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يقل الشفعة للجار على الخصوص بل قَالَ: الشفعة للشريك في نفس المبيع ثم في حق المبيع ثم من بعدهما للجار وكيف يقول وهو حجة عليه وإنما يكون حجة عليه إذا ترك العمل به وهو قد عمل به أولاً ثم عمل بحديث الجار ولم يهمل واحدًا منهما وهم عملوا بأحدهما وأهملوا الآخر بتأويلات بعيدة فاسدة وهي قولهم إما حديث الجار أحق؟ فلا دلالة فيه إذ لم يقل أحق بشفعته بل قَالَ أحق بصقبه وهو يحتمل أن يراد منه ما يليه ويقرب منه أي: أحق بأن يتعهد ويتصدق عليه أو يراد بالجار الشريك.

وهذه مكابرة وعناد ومن أريحية التعقّب وكيف يقول إذ لم يقل أحق بشفعته وقد وقع في بعض ألفاظ أحمد والطبراني وابن أبي شيبه جار الدار أحق بشفعة الدار وكيف يقبل هذا التأويل الصارف عن المعنى الوارد في الشفعة ويصرف إلى

معنى لا يدل عليه اللفظ ويرد هذا التأويل أيضًا ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي من حديث الحسن عن سمرة قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جار الدار أحق بالدار» ذكره الترمذي في باب ما جاء في الشفعة وَقَالَ: حديث حسن.

ثم قَالَ: وروى عيسى بن يونس عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مثله وروى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ولا يعرف حديث قتادة عن أنس إلا من حديث عيسى بن يونس وروى إبراهيم بن ميسرة عن عمرو بن الشريد عن أبي رافع سمعت مُحَمَّدًا يَقُول: كلا الحديثين عندي صحيح.

وقال الكرمانى: بعد أن قَالَ يراد بالجار الشريك ويجب الحمل عليه جمعا بين مقتضى الحديثين مع أن الحديث متروك الظاهر لأنه يستلزم أن يكون الجار أحق من الشريك وهو خلاف حكم الشفعة ومذهب الحنفية، انتهى.

وتعقبه العيني أيضًا: بأنه لم يكتف بصرف معنى الجار عن معناه الأصلي إلى الشريك حتى حكم بوجوب ذلك وذلك يدل على أنه لم يطلع على ما ورد في هذا الباب من الأحاديث الدالة بثبوت الشفعة للجار بعد الشريك فإن قيل قَالَ ابن حبان: الحديث ورد في الجار الذي يكون شريكًا دون الجار الذي ليس بشريك يدل عليه ما أسند عن عمرو بن الشريد قَالَ: كنت مع سعد بن أبي وقاص والمصور بن مخزومة فجاء أبو رافع مولى رسول الله ﷺ فَقَالَ لسعد بن مالك اشتر مني بيتي الذي في دارك فَقَالَ: لا إلا بأربعة آلاف منجمة فَقَالَ أما والله لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول الجار أحق بسقبة ما بعثتها وقد أعطيتها بخمسمائة دينار فالجواب أن هذا معارض بما أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ وابن ماجة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرْضِي لِي فِيهَا لِأَحَدٍ شَرِكٌ وَلَا قِسْمَ إِلَّا الْجَوَار فَقَالَ: «الجار أحق بصقبه».

والصقب بالصاد: قرب من الدار، ويقال السقب بالسين أيضًا.

وَقَالَ ابن دريد: سقبت الدار سقوبًا وأسقبت لغتان فصيحتان أي: قربت وأبياتهم متسابقة أي: متدانية.

2 - باب عَرَضُ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ

وَقَالَ الْحَكَمُ:

وفي الجامع: هو بالصاد أكثر وفي المنتهى الصقب بالتحريك القرب يقال هذا أصقب الموضعين إليك أي: أقربهما.
وفي الزاهر للأنباري: الصقب الملاصقة كأنه أراد ما يليه وما يقرب منه هذا.

تتمة:

قد اختلف على الزُّهْرِيِّ في هذا الإسناد فَقَالَ مَالِكٌ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ وَابْنِ الْمُسَيْبِ مُرْسَلًا كَذَا رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ وَالْمَاجِشُونُ عَنْهُ فَوَصَلَهُ بِذِكْرِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَاهُ ابْنُ جَرِيرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ كَذَلِكَ لَكِنْ قَالَ عَنْهُمَا أَوْ عَنْ أَحَدِهِمَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالْمَحْفُوظُ رَوَايَتَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُوَصُولًا وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلًا وَمَا سِوَى ذَلِكَ شَذُوذٌ مِمَّنْ رَوَاهُ وَيَقْوَى طَرِيقُهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُتَابِعَةً يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ لَهُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثُمَّ سَاقَهُ كَذَلِكَ ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ حَكَى ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنْ قَوْلَهُ فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ إِلَى آخِرِهِ مَدْرَجٌ مِنْ كَلَامِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وفيه نظر لأن الأصل أن كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الإدراج بدليل.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن قوله كل ما ذكر إلى آخره غير مسلم لأن أشياء كثيرة تقع في أثناء الحديث وليست منه وأبو حاتم إمام في هذا الفن فلو لم يثبت عنده الإدراج فيه لما أقدم على هذا الحكم، والله أعلم.

2 - باب عَرَضُ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ

(باب عَرَضُ الشُّفْعَةِ) أي: عرض الشريك فيما يشفع فيه الشفعة (عَلَى صَاحِبِهَا) أي: على من له الشفعة (قَبْلَ) صدور (الْبَيْعِ) هل يبطل الشفعة بذلك أم لا وفيه خلاف كما سيجيء.

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بالحاء المهملة والكاف المفتوحتين هو ابن عتيبة بضم العين

«إِذَا أَدِنَ لَهُ قَبْلَ الْبَيْعِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ»⁽¹⁾.

المهملة وفتح المثناة الفوقية وسكون التحتية وبالمتوحدة أَبُو مُحَمَّدٍ وَيُقَالُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ التَّابِعِيُّ.

(إِذَا أَدِنَ لَهُ) أَي: إِذَا أَدِنَ الشَّرِيكَ لِمُصَاحِبِهِ فِي الْبَيْعِ (قَبْلَ الْبَيْعِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ) أَي: سَقَطَ حَقُّ الشُّفْعَةِ وَهَذَا التَّعْلِيلُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِلَفْظِ إِذَا أَدِنَ الْمُشْتَرِي فِي الشِّرَاءِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ وَرَوَاهُ وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَكَمِ إِذَا أَدِنَ الشُّفْعِ لِلْمُشْتَرِي فِي الشِّرَاءِ فَلَا شُفْعَةَ لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: قَوْلُ الْحَكَمِ بِنِ عَتِيْبَةَ هَذَا قَالَ بِهِ سُفْيَانٌ وَخَالَفَهُمَا مَالِكٌ وَقَالَ لَا يُلْزَمُهُ إِذْنُهُ بِذَلِكَ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: هَذَا الْعَرَضُ مُنْدُوبٌ إِلَيْهِ كَمَا فَعَلَ أَبُو رَافِعٍ عَلَى مَا يَأْتِي حَدِيثُهُ عَنْ قَرِيبٍ.

وَفِي التَّوْضِيحِ: وَإِذَا أَدِنَ لَهُ شَرِيكُهُ فِي بَيْعٍ نَصِيْبُهُ ثُمَّ رَجَعَ فَطَالَبَهُ بِالشُّفْعَةِ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ لَا شُفْعَةَ لَهُ وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَالثَّوْرِيِّ وَأَبِي عُبَيْدٍ وَطَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: إِنْ عَرَضَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ فَأَبَى أَنْ يَأْخُذَ ثُمَّ بَاعَ فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ بِشُفْعَتِهِ فَذَلِكَ لَهُ هَذَا قَوْلُ مَالِكٍ وَالْكُوفِيِّينَ وَرَوَايَةٌ عَنْ أَحْمَدَ.

(1) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَالَ الثَّوْرِيُّ وَإِسْحَاقُ وَأَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ وَالظَّاهِرِيَّةُ أَنَّ أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ إِذَا عَرَضَ عَلَيْهِ الْآخَرُ فَلَمْ يَأْخُذْ سَقَطَ حَقُّهُ مِنَ الشُّفْعَةِ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنِ الْحَكَمِ بِنِ عَتِيْبَةَ أَيْضًا، وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُمْ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بَعْدَ الْبَيْعِ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَمْ تَجِبْ بَعْدَ، وَإِنَّمَا تَجِبُ لَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَتَرْكُهُ مَا لَمْ يَجِبْ بَعْدَ لَا مَعْنَى لَهُ، وَلَا يَسْقُطُ إِذَا وَجِبَ، أَهـ.

وَقَالَ الْمَوْفُقُ: إِنْ الشُّفْعِ إِذَا عَفَا عَنِ الشُّفْعَةِ قَبْلَ الْبَيْعِ فَقَالَ قَدْ أَذْنَتْ فِي الْبَيْعِ أَوْ أَسْقَطَتْ شُفْعَتِي لَمْ تَسْقُطْ، وَلَهُ الْمَطَالِبَةُ بِهَا مَتَى وَجَدَ الْبَيْعَ، هَذَا ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَهُوَ مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ، وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشُّفْعَةَ تَسْقُطُ بِذَلِكَ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ عَنْ أَحْمَدَ فَقَالَ مَرَّةً تَبْطُلُ شُفْعَتُهُ، وَقَالَ مَرَّةً لَا تَبْطُلُ، وَاحْتَجَّ بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَانَ لَهُ شَرَكَةٌ فِي أَرْضٍ رُبْعَةً أَوْ حَافِطٌ فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ» وَوَجْهُ الْأَوَّلِ أَنَّهُ إِسْقَاطُ حَقِّ قَبْلِ وَجُوبِهِ فَلَمْ يَصِحَّ كَمَا لَوْ أَسْقَطَتْ الْمَرْأَةُ صِدَاقَهَا قَبْلَ التَّزْوِيجِ، وَأَمَّا الْخَبَرُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الْعَرَضَ عَلَيْهِ لِبَيْاعِ ذَلِكَ إِنْ أَرَادَ تَخَفُّفَ عَلَيْهِ الْمُؤُونَةَ، وَيَكْتَفِي أَخْذَ الْمُشْتَرِي الشَّقْصَ لِإِسْقَاطِ حَقِّهِ مِنَ شُفْعَتِهِ، أَهـ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «مَنْ بَاعَتْ شُفْعَتُهُ وَهُوَ شَاهِدٌ لَا يُغَيِّرُهَا، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ».

2258 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ

..... مَيْسَرَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ،

وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ: وَيُشَبِّهُ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ قَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ: وَهُوَ مَذْهَبُهُ، وَحَكَى أَيْضًا عَنْ عَثْمَانَ الْبُتِّيِّ وَابْنِ أَبِي لَيْلَى وَاحْتِجَّ أَحْمَدُ فَقَالَ: لَا تَجِبْ لَهُ الشَّفْعَةُ حَتَّى يَقَعَ الْبَيْعُ فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ.

وقد احتج بمثله ابن أبي ليلى وذكر الرافعي قَالَ مالك : إذا باع المشتري نصيبه من أجنبي وشريكه حاضر يعلم بيعه فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع شفعته إلا بمضي مدة يعلم أنه في مثلها تارك واختلف في المدة فقيل : سنة وقيل : فوقها وقيل : فوق ثلاث وقيل : فوق خمس حكاه ابن الحاجب.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ : إذا وقع البيع فعلم الشفيع به فإن أشهد في مكانه أنه على شفيعته وإلا بطلت شفيعته وبه قَالَ الشَّافِعِيُّ : إلا أن يكون له عذر ما من طلبها من حسن أو غيره.

(وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) هو عامر بن شراحيل الكوفي التابعي الكبير قَالَ منصور بن عبد الرحمن الفداني عن الشَّعْبِيِّ أَنَّهُ قَالَ: أَدْرَكَتْ خَمْسَمِائَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ عَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزَّبِيرُ فِي الْجَنَّةِ مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَةٍ وَهُوَ ابْنُ ثِنْتَيْنِ وَثَمَانِينَ.

(مَنْ بَيَعْتَ شُفْعَتَهُ وَهُوَ شَاهِدٌ) أي: حاضر (لَا يُغَيِّرُهَا، فَلَا شُفْعَةَ لَهُ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة عن وكيع ثنا يونس ابن أبي إسحاق قال: سمعت الشَّعْبِيَّ وفيه لا ينكرها بدل لا يغيرها.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن بشير بن فرقد أَبُو السَّكَنِ الحَنْظَلِيُّ البَلْخِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج قَالَ: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضد الميمنة وقد مر في باب الدهن للجمعة.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ) وفي رواية سُفْيَانُ الْآتِيَةُ فِي تَرْكِ الْحِيلِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ سَمِعْتُ عَمْرًا بْنَ الشَّرِيدِ يَفْتَحُ الْمَعْجَمَةَ عَلَى وَزْنِ طَوِيلٍ هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ حِجَازِي تَابِعِي ثَقَّةٌ .

قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، فَجَاءَ الْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنَكِبَيْ، إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتَغِ مِنِّي بَيْتِي فِي دَارِكَ؟ فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ الْمِسُورُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهُمَا، فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً، أَوْ مُقَطَّعَةً،

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هُوَ مِنْ أَوْسَاطِ التَّابِعِينَ وَوَهُمُ مَنْ ذَكَرَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَأَبُو الشَّرِيدِ بْنُ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيُّ صَحَابِيُّ شَهِدَ الْحَدِيثَ وَعَمَرُو هَذَا مَا لَهُ فِي الْبُخَارِيِّ سِوَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ أَخْرَجَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْ أَبِيهِ وَلَمْ يَذْكُرِ الْقِصَّةَ فَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ سَمِعَهُ مِنْ أَبِيهِ وَمِنْ أَبِي رَافِعٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، (قَالَ: وَقَفْتُ عَلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَجَاءَ الْمِسُورُ ابْنُ مَخْرَمَةَ) بِكسر الميم وسكون السين المهملة ومخرمة بفتح الميم والراء بينهما خاء معجمة ساكنة ومخرمة من مسلمة الفتح ومن المؤلفة قلوبهم وشهد حينئذ مع النبي ﷺ وهو ابن عم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما وقد تقدم في آخر كتاب الوضوء.

(فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَى إِحْدَى مَنَكِبَيْ) ذكره ابن التين هكذا بلفظ إحدى وأنكره بعضهم وَقَالَ: المنكب مذكر ويخطب الحافظ الدماطي أحد منكبي.

(إِذْ جَاءَ أَبُو رَافِعٍ) اسمه أسلم بلفظ أفعل التفضيل القبطي (مَوْلَى النَّبِيِّ ﷺ) كَانَ لِلْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَوَهَبَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا بَشَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِسْلَامِ الْعَبَّاسِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَعْتَقَهُ مَاتَ فِي أَوَّلِ خِلَافَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَلِمَةٌ إِذْ لِلْمُفَاجَأَةِ مِضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ.

(فَقَالَ: يَا سَعْدُ ابْتَغِ مِنِّي) أي: اشتر مني (بَيْتِي) بصيغة التثنية أي: الكائنين (فِي دَارِكَ) قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي بَيْتِي بلفظ المفرد والتثنية ولهذا جاءت الضمائر التي بعده مثني ومفردًا ومؤنثًا بتأويل البيت بالبقعة هذا وفيه نظر، فافهم.

(فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ مَا أَبْتَاعُهُمَا، فَقَالَ الْمِسُورُ: وَاللَّهِ لَتَبْتَاعَهُمَا) بنون التأكيد مخففة أو مثقلة، (فَقَالَ سَعْدٌ: وَاللَّهِ لَا أَزِيدُكَ عَلَى أَرْبَعَةِ آلَافٍ مُنْجَمَةً) أي: موظفة ومقطعة والنجم الوقت المضروب وقوله (أَوْ مُقَطَّعَةً) شك من الراوي والمراد مؤجلة تعطى شيئًا فشيئًا وقوله أربعة آلاف أي: درهم وفي رواية الثوري: في ترك

قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ»، مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ، وَأَنَا أُعْطِيتُ بِهَا خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ، فَأَعْظَاهَا إِيَّاهُ⁽¹⁾.

الحيل أربعمائة مثقال وهذا يدل على أن المثلقال إذ ذاك عشرة دراهم.
(قَالَ أَبُو رَافِعٍ: لَقَدْ أُعْطِيتُ) على البناء للمفعول (بِهَا خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ، وَلَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: الْجَارُ أَحَقُّ بِسَقْبِهِ) بفتح المهملة والقاف بعدها باء موحدة ويروى بالصاد أيضًا ويجوز فتح القاف وإسكانها القرب والملاصقة ووقع في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عند التِّرْمِذِيِّ الجار أحق بسقبه ينتظر به إذا كان غائبًا إذا كان طريقهما واحدًا.

(مَا أُعْطِيتُكُمَا بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ) أي: درهم والحال (وَأَنَا أُعْطِيتُ بِهَا) على البناء للمفعول (خَمْسَمِائَةَ دِينَارٍ، فَأَعْظَاهَا إِيَّاهُ) استدل به أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه على إثبات الشفعة للجار وأوله الخصم على أن المراد به الشريك بناء على أن أبا رافع كان شريك سعد في البيتين ولذلك دعاه إلى الشراء منه ورد هذا بأن ظاهر الحديث أن أبا رافع كان يملك بيتين من جملة دار سعد لا شقصًا شائعًا من دار سعد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وذكر عمر بن شبة أن سعدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان اتخذ دارين بالبلاط متقابلين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهما لأبي رافع فاشتراها سعد منه ثم ساق حديث الباب فاقضى كلامه أن سعدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان جارًا لأبي رافع رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قبل أن يشتري منه داره لا شريكًا.

وقال ابن بطال أيضًا: الجار لما احتمل معاني كثيرة:

منها: أن كل من قارب بدنه بدن صاحبه قيل له جار في لسان العرب.

ومنها: أن يقال لامرأة الرجل جارتها لما بينهما من الاختلاط بالزوجية.

ومنها: أن يسمى الشريك جارًا لما بينهما من الاختلاط بالشركة وغير ذلك من المعاني فإذا كان كذلك يكون لفظ الجار في الحديث مجملًا وقوله ﷺ: «فإذا وقعت الحدود فلا شفعة» كان مفسرًا فالعمل به أولى من العمل بالمجمل.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن دعوى الإجمال هنا دعوى فاسدة لعدم الدليل على ذلك

وفي مصنف عبد الرزاق أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ شَرِيحِ الْخَلِيطِ أَحَقَّ مِنَ الْجَارِ وَالْجَارُ أَحَقُّ مِنْ غَيْرِهِ وَفِي مَصْنَفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ الشَّرِيكَ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرِيكَ فَالْجَارُ وَهَذَا يَنَادِي بِأَعْلَى صَوْتِهِ أَنَّ الشَّرِيكَ غَيْرَ الْجَارِ وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالْجَارِ هُوَ صَاحِبُ الدَّارِ الْمَلَصَّةِ بِدَارِ غَيْرِهِ.

وفي الحديث: ثَبُوتُ الشُّفْعَةِ مُطْلَقًا سَوَاءٌ كَانَ الَّذِي لَهُ الشُّفْعَةُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا وَسَوَاءٌ كَانَ بَدْوِيًّا أَوْ قُرَوِيًّا مُسْلِمًا أَوْ ذَمِيًّا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا أَوْ مَجْنُونًا إِذَا أَفَاقَ.

وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ: لَا شُفْعَةَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَصْرِ وَلَا لِلذَّمِيِّ قَالَهُ الشَّعْبِيُّ وَالْحَارِثُ الْعُكْلِيُّ وَزَادَ الشَّعْبِيُّ وَلَا لَغَائِبٍ.

وَقَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: وَلَا شُفْعَةَ لَصَغِيرٍ.

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: لَا تَبَاعُ الشُّفْعَةُ وَلَا تَوْهَبُ وَلَا تَعَارُ هِيَ لِصَاحِبِهَا الَّذِي وَقَعَتْ لَهُ.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ فِيمَا نَقَلَهُ الْأَثَرُ: لَا تَوْرَثُ وَكَذَا رَوَى عَنْ ابْنِ سِيرِينَ.

وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ: قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ وَالْحَسَنَ بْنَ حِجِّيٍّ وَأَبِي سَلِيمَانَ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: تَوْرَثُ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّ الشُّفْعَةَ تَبْطُلُ بِمَوْتِ الشَّفِيعِ قَبْلَ الْاِخْذِ بَعْدَ الطَّلَبِ أَوْ قَبْلَهُ فَلَا تَوْرَثُ عَنْهُ وَلَا تَبْطُلُ بِمَوْتِ الْمُشْتَرِي لَوْ جُودَ الْمُسْتَحَقُّ. وَفِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ لِأَنَّ أَبَا رَافِعٍ بَاعَ مِنْ سَعْدٍ بِأَقْلٍ مِمَّا أَعْطَاهُ غَيْرُهُ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْإِحْسَانِ وَالْكَرَمِ وَإِذَا اخْتَلَفَ الشَّفِيعُ وَالْمُشْتَرِي فِي مَقْدَارِ الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ وَلَا يَتَحَالَفَانِ فَإِنْ بَرَهْنَا فَالْبَيِّنَةُ بَيْنَهُمَا الشَّفِيعُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الْبَيِّنَةُ بَيْنَهُمَا الْمُشْتَرِي.

وعند الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ: تَهَاوَرْنَا وَالْقَوْلُ لِلْمُشْتَرِي وَعَنْهُمَا يَقْرَعُ وَعِنْدَ مَالِكٍ يَحْكُمُ بِالْأَعْدَلِ وَإِلَّا بِالْيَمِينِ وَرَجَالَ إِسْنَادِ الْحَدِيثِ مَا بَيْنَ بُلْخِي وَمَكِّي وَطَائِفِي وَأَخْرَجَ مَتْنَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي تَرْكِ الْحِيلِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبَيْعِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي الْأَحْكَامِ.

3 - باب: أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟

2259 - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، (ح). وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ،

3 - باب: أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟

(باب) بالتنونين (أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟) إذا كان ثمة جيران وقد مر أن الجار الذي يستحق الشفعة هو الجار الملاصق وهو الذي داره على ظهر الدار المشفوعة والجوار بكسر الجيم وضمها.

(حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال السُّلَمِيُّ الأنباطي وليس هو حجاج بن مُحَمَّدٍ ولكن روى له قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج.
(ح) تحويل من إسناد إلى آخر.

(وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) كذا وقع بالنسبة في رواية ابن السكن وكريمة وفي رواية الأكثرين وقع غير منسوب هكذا وحديثي علي وعن هذا اختلفوا فيه من هو، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الجياني: هو علي بن سلمة اللبقي بفتح اللام والموحدة وبالقف النيسابوري وبه جزم الكلاباذي وابن طاهر وهو الذي ثبت في رواية المستملي.

وَقَالَ ابن شُبويه: هو علي بن عبد الله المديني وهو الأظهر لأن في كثير من المواضع يطلق البُخَارِيُّ الرواية عن علي وإنما يقصد علي ابن المديني ولأن العادة أنه إذا أطلق ينصرف إلى من يكون أشهر ولا شك أن ابن المديني أشهر من اللبقي.

(حَدَّثَنَا) أي: قَالَ حَدَّثَنَا (شَبَابَةُ) بفتح الشين المعجمة وتخفيف الموحدين بينهما ألف هو ابن سوار الفزاري أَبُو عمرو وقد مر في باب الصلاة على النفساء قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عِمْرَانَ) واسمه عبد الملك بن حبيب ضد العدو الجنوبي بفتح الجيم وسكون الواو وبالتون البصري مات سنة ثمان وعشرين ومائة.

(قَالَ: سَمِعْتُ طَلْحَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) قَالَ الْحَافِظُ المزي: هو طلحة بن عبد الله ابن عثمان بن عبيد الله بن مَعْمَرِ التَّيْمِيِّ.

وَقَالَ بعضهم: هو طلحة بن عبد الله الخزاعي، لأن عبد الرحمن بن مهدي

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا»⁽¹⁾.

روى عن الثَّوْرِيِّ عن سعد بن إبراهيم عن طلحة بن عبد الله عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حديثًا غير هذا.

والأصح ما قاله المزي، لأن البُخَارِيَّ أخرج حديث الباب في الهبة من طريق غندر عن شُعْبَةَ فَقَالَ: طلحة بن عبد الله رجل من بني تيم بن مرة. وَقَالَ الدارقطني في رواية سليمان بن حرب عن شُعْبَةَ: طلحة بن عبد الله الخزاعي وَقَالَ الحارث بن عبد الله عن أبي عمران الجوني عن طلحة ولم ينسبه. وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ وسليمان بن الأشعث قَالَ شُعْبَةَ في هذا الحديث عن طلحة: رجل من قريش.

وَقَالَ الإسماعيلي: قَالَ يَحْيَى بن يُونُسَ عن شُعْبَةَ أَخْبَرَنِي أَبُو عمران سمع طلحة عَنْ عَائِشَةَ قَالَ شُعْبَةَ: وأظنه سمعه من عَائِشَةَ ولم يقل سمعته منها. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وليس لطلحة بن عبد الله في البُخَارِيِّ سوى هذا الحديث.

(عَنْ عَائِشَةَ) أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أنها قالت: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي جَارَيْنِ فَإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي) بضم الهمزة من الإهداء (قَالَ) ﷺ: (إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بَابًا) إنما استعمل أفعل التفضيل هنا بالإضافة وأما كلمة من فليست بمن التفضيلية وإنما هي صلة القرب كما يقال قرب من كذا فلا يرد أن أفعل التفضيل لا يستعمل إلا بأحد وجوه ثلاثة فكيف استعمل هنا بوجهين هذا ويروى: قال: أقربهما، بحذف حرف الجر فهو بالرفع ويجوز الجر على إبقاء عمل حرف الجر بعد الحذف.

وَقَالَ المهلب: وإنما أمر بالهدية إلى من قرب بابه لأنه ينظر ما يدخل داره جاره وما يخرج منها فإذا رأى ذلك أحب أن يشارك فيه ولأنه أسرع إجابة لجاره عندما ينوبه من حاجة إليه في أوقات الغفلة والغرة فلذلك بدأ به على من بعد بابيه وإن كانت داره أقرب.

قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: وَهَذَا الْحَدِيثُ دَالٌ عَلَى أَنَّ اسْمَ الْجَارِ يَقَعُ عَلَى غَيْرِ الْمَلَصِقِ أَيْضًا إِذْ قَدْ يَكُونُ لَهُ جَارٌ مَلَصِقٌ وَبَابُهُ مِنْ سَكَةِ غَيْرِ سَكَتِهِ وَلَهُ جَارٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِهِ قَدَرُ ذِرَاعَيْنِ وَلَيْسَ بِمَلَصِقٍ وَهُوَ أَدْنَاهُمَا بَابًا وَقَدْ خَرَجَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ فَقَالَ: إِنْ الْجَارُ الْمَلَصِقُ إِذَا تَرَكَ الشَّفْعَةَ وَطَلَبَهَا الَّذِي يَلِيهِ وَلَيْسَ لَهُ حَدٌّ وَلَا طَرِيقٌ فَلَا شَفْعَةَ لَهُ وَعَوَامُ الْعُلَمَاءِ يَقُولُونَ إِذَا أَوْصَى رَجُلٌ لَجِيرَانِهِ أَعْطَى اللَّزِيقَ وَغَيْرَهُ إِلَّا أَبَا حَنِيفَةَ فَإِنَّهُ قَالَ: لَا يُعْطَى إِلَّا اللَّزِيقُ وَحْدَهُ، انْتَهَى.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: الَّذِي قَالَ خَرَجَ أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ ظَاهِرِ الْحَدِيثِ خَرَجَ عَنْ ظَاهِرِ الْأَدَبِ وَلَا يَنْقَلُ عَنْ إِمَامٍ مِثْلِ أَبِي حَنِيفَةَ شَيْءٌ مِمَّا قَالَهُ إِلَّا بِمُرَاعَاةِ الْأَدَبِ فَإِنَّ الَّذِي يَنْقَلُ عَنْهُ شَيْئًا مِنْ بَعْدِهِ لَا يَسَاوِي مَقْدَارَهُ وَلَا يَدَانِيهِ لَا فِي الدِّينِ وَلَا فِي الْعِلْمِ وَأَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَقُولُ بِشَيْءٍ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يَحْقُقَ مَدْرَكَهُ وَالسَّرْفِيهِ وَالْأَصْلُ فِي النُّصُوصِ التَّعْلِيلُ وَلَا يَدْرِي هَذَا إِلَّا مَنْ يَقِفُ عَلَى مَدَارِكِهَا.

وَالسَّرْفِيهِ وَجُوبُ الشَّفْعَةِ دَفْعُ الْأَذَى مِنَ الْخَارِجِ وَلِهَذَا قَدَّمَ الشَّرِيكَ فِي نَفْسِ الْمِيعِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِ الشَّرِيكَ فِي حَقِّ الْمِيعِ ثُمَّ مِنْ بَعْدِهِمَا لِلْجَارِ وَلَا يَحْصُلُ الضَّرَرُ فِي مَنْعِ الشَّفْعَةِ إِلَّا لِلْجَارِ الْمَلَصِقِ لَا تَتَّصِلُ الْجُدْرَانُ وَوَضَعَ الْأَخْشَابُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِ الْمَلِكِ وَلَا مَنَاسِبَةٌ بَيْنَ الْجَارِ الَّذِي لَهُ الشَّفْعَةُ وَبَيْنَ الْجَارِ الَّذِي أَوْصَى إِلَيْهِ بِشَيْءٍ لِأَنَّ أَمْرَ الشَّفْعَةِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْقَهْرِ بِخِلَافِ الْوَصِيَّةِ وَإِنَّمَا قَالَ فِي الْوَصِيَّةِ لَجِيرَانِهِ الْمَلَصِقِينَ لِأَنَّهُمْ الْجِيرَانُ تَسْمِيَةً وَعَرَفًا وَفِي مَذْهَبِ عَوَامِ الْعُلَمَاءِ عَسْرٌ عَظِيمٌ بَلْ لَا يَحْصُلُ فِيهِ فَائِدَةٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ كُلُّهُمْ جِيرَانُ.

وَفِي مَرَا سِيلِ أَبِي دَاوُدَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْبَعُونَ دَارَ جَارٍ» قَالَ يُؤَنَسُ قُلْتُ لِابْنِ شِهَابٍ: وَكَيْفَ أَرْبَعُونَ دَارًا قَالَ: أَرْبَعُونَ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَنْ يَسَارِهِ، وَخَلْفَهُ، وَبَيْنَ يَدَيْهِ.

وَعَنِ الْحَسَنِ: أَرْبَعُونَ مِنْ هُنَا، وَأَرْبَعُونَ مِنْ جَوَانِبِهَا، الْأَرْبَعَةُ أَرْبَعُونَ أَرْبَعُونَ أَرْبَعُونَ وَلَوْ فَرَضْنَا أَنَّ شَخْصًا مِنْ أَهْلِ مِصْرَ أَوْصَى ثُلُثَ مَالِهِ لَجِيرَانِهِ فَخَرَجَهُ ثُلُثُ مَالِهِ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ مِثْلًا عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ يُعْطَى هَذِهِ الْعَشْرَةُ لِمِائَةِ وَعَشْرِينَ نَفْسًا فَيَحْصُلُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مَا لَيْسَ فِيهِ فَائِدَةٌ وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَوْصَى إِلَيْهِ وَأَمَّا

على قول أهل المدينة كلهم جيران فحكمه حكم العدم فلا يحصل مقصود الموصي من ذلك أيضًا.

وَقَالَ ابن بَطَال: لا حجة في هذا الحديث لمن أوجب الشفعة بالجوار لأن عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا إِنَّمَا سَأَلَتْ عَمَّنْ يَبْدَأُ بِهِ مِنْ جِيرَانِهِ بِالْهَدِيَةِ فَأَخْبَرَهَا بِأَنْ مِنْ قَرَبِ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ، انْتَهَى.

وقال الْعَيْنِيُّ: إِنْ كَانَ مراد ابن بَطَال من هذه الكلام التشنيع للحنفية فهم ما احتجوا به ولئن سلمنا أنهم احتجوا به فلهم ذلك لأنه ﷺ أشار إلى أن الأقرب أُلُوٌّ فالجار الملاصق أقرب من غيره فيكون أحق من غيره ولا سيما باب الشفعة باب الإكرام وباب الإهداء على التعهد والتفضل والإحسان.

وفي الحديث: افتقاد الجيران بإرسال شيء إليهم ولا سيما إذا كانوا فقراء وفيهم أغنياء وقد قَالَ ﷺ: «لَا يَأْمُرُ أَحَدُكُمْ بِبَيْتِ شَيْعَانَ وَجَارِهِ طَاوٍ» وقد أوصى اللَّهُ تَعَالَى بِالْجَارِ فَقَالَ: «وَالْجَارُ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارُ الْجَنْبِ».

وَقَالَ ﷺ: «مَا زَالَ جَبْرِيلُ يوصيني بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورِثُهُ». ورجال إسناده حديث الباب ما بين بصري وهو شيخه وكذا أبو عمران وواسطي وهو شُعْبَةُ ومديني وهو علي بن عبد الله ومدايني وهو شُبابَةُ، وأن شيخه من أفرادهِ وهذا الحديث أيضًا من أفرادهِ لم يخرجهُ مسلم، وأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْأَدَبِ وَفِي الْهَيْبَةِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْأَدَبِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

خاتمة:

جميع ما في الشفعة ثلاثة أحاديث موصولة:

الأول منها: مكرر.

والآخران: انفرد بهما المؤلف عن مسلم.

وفيه: من الآثار اثنان غير قصة المسور وأبي رافع مع سعد وهي موصولة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

37 - كِتَابُ الْإِجَارَةِ⁽¹⁾

1 - بَابُ اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾⁽²⁾ [الفصص: 26].

37 - كِتَابُ الْإِجَارَةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في الإجازات) كذا في رواية المستملي وليس في رواية النسفي قوله في الإجازات وسقط للباقيين لفظ كتاب الإجارة، والإجارة على وزن فعالة بالكسر، اسم للأجرة وحكي ضمها والهمزة من نفس الكلمة، يقال: أجرة إذا أعطاه أجرته من بابي: طَلَبَ وَضَرَبَ فهو أجر، وذلك مأجور، وفي كتاب العين أجزت مملوكي أوجرته إيجاراً فهو مؤجر.

وفي الأساس: أجزني ذارَه فاستأجزتها فهو مؤجر، ولا تقل مؤجر فإنه خطأ فاحش، ونقول: أجزه إذا أعطاه أجرته، وإذا نقلته إلى باب الإفعال تقول أجز بالمد لأن أصله (أأجز) بهمزين فاسم الفاعل من الأول أجز ومن الثاني مؤجر وفي الشرح الإجارة تمليك منافع رقة بعوض وقيل بيع منفعة معلومة بأجر معلوم وهذا أحسن.

1 - بَابُ اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ

(بَابُ اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ).

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر عطفًا على قوله استئجار الرجل الصالح وفي رواية أبي ذر وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ وأشار بذلك

(1) قال القسطلاني: الإجارة - بكسر الهمزة - على المشهور، وحكى الرافعي ضمها، وصاحب المستعذب فتحها، وهي لغة اسم للأجرة، وشرعا عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبذل والإباحة بعوض معلوم، فخرج بمنفعة العين، وبمقصوده التافه كتفاحة للثم وبمعلومة القراض والجعالة على عمل مجهول، وبقابلة للبذل والإباحة البضع، وبعوض هبة المنافع والوصية بها والشركة والإعارة، وبمعلوم المساقاة والجعالة على عمل بعوض مجهول كالبحج بالرزق، نعم يرد عليه بيع حق الممر ونحوه، والجعالة على عمل معلوم بعوض معلوم، اهـ.

(2) قال القسطلاني: قوله: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ الآية تعليل شائع يجري مجرى الدليل على أنه حقيق =

إلى قصة مُوسَى عليه الصلاة والسلام وهي على طريقة الاختصار أنه لما قتل مُوسَى عليه الصلاة والسلام القبطي كما أخبر الله تعالى في القرآن: ﴿فَوَكَرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾ [القصص: 15] ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: 18] الأخبار وأمر فرعون الذباحين بقتل مُوسَى فجاءه رجل من شيعته يقال له خربيل وكان قد آمن بإبراهيم عليه الصلاة والسلام وصدق مُوسَى عليه الصلاة والسلام وكان ابن عم فرعون وَقَالَ لَهُ: ﴿إِنَّكَ أَلَمَلًا يَأْتِمُرُونَ بِكَ﴾ [القصص: 20] أي: يتشاورون في قتلك ﴿فَأَخْرَجَ﴾ من هذه المدينة ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ فخرج ولم يدر أين ذهب فجاءه ملك ودله على الطريق فهده إلى مدين وبينها وبين مصر مسيرة ثمانية أيام وكان يأكل من ورق الشجرة ويمشي حافيًا حتى ورد ماء مدين ونزل عند البئر وإذا بجنبه أمة من الناس يسقون ﴿وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص: 23] أي: تمنعان أغنامهما عن الاختلاط بأغنام الناس فَقَالَ لَهَا: ﴿مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا سَقَى حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾ لَأَنَا ضِعْفَاء لَا نَقْدِر عَلَى مَزَاحِمَتِهِمْ ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ تعنيان شعيبًا عليه الصلاة والسلام وهو المشهور عند الجمهور.

وذكر ابن جرير اختلافًا في أنه شعيب النَبِيِّ عليه الصلاة والسلام أو ابن أخيه أو آخر اسمه: يثرون بن صيفون أو يثري، أقوال ولم يرجح منها شيئًا، وذكر السهيلي أن شعيبًا عليه السلام: هو يثرون بن صيفون بن مدين بن إبراهيم عليه السلام، ويقال: شعيب بن ملكائن وقيل يثرون هو ابن أخي شعيب عليه السلام. وقيل: ابن عم شعيب عليه السلام فسقى غنمهما لأجلهما روي أن الرعاة كانوا يضعون على رأس البئر حجرًا لا يقله إلا سبعة رجال وقيل عشرة وقيل

بالاستتجار، وللمبالغة فيه جعل خير اسمًا وذكر الفعل بلفظ الماضي للدلالة على أنه أمر بجبر معروف، وأشار بذلك إلى قصة موسى عليه السلام مع ابنة شعيب عليه السلام في سقيه المواشي، قال قتادة: وغير واحد فيما قاله ابن كثير لما قالت «استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين» قال لها أبوها: وما علمك بذلك؟ قالت إنه رفع الصخرة التي لا يطيق حملها إلا عشرة رجال، ولما جئت معه تقدمت أمامه فقال كوني من ورائي فإذا اختلفت الطريق فاحذني لي بحصاة، أعلم بها كيف الطريق لأهتدي إليه، اهـ.

أربعون وقيل مائة فأقله وحده وروي أنه سألهم دلوا فأعطوه دلوهم وقالوا استق بها وكانت لا ينزعها إلا أربعون فاستقى بها وصبها في الحوض ودعا بالبركة وروى غنمهما وأصدرها.

وروي: أنه دفعهم عن الماء حتى سقى لهما وقيل كانت بئراً أخرى عليها الصخرة وإنما فعل هذا رغبة في المعروف وإغاثة للملهوف.

ثم تولى إلى ظل شجرة ﴿فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ﴾ [القصص: 24] قليل أو كثير غث أو سمين ﴿فَقِيرٌ﴾ قَالَ ذَلِكَ لِمَا أَصَابَهُ مِنَ الْجُوعِ بِحَسَبِ الْبَشَرِيَّةِ يُقَالُ: إِنَّ خَضِرَةَ الْبَقْلِ تَتَرَاءَى فِي بَطْنِهِ مِنَ الْهَزَالِ: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ﴾ أَي: مُسْتَحْيِيَةٍ مُتَخَفِرَةٍ وَقِيلَ قَدْ اسْتَرْت بِكُمْ دَرْعَهَا ﴿قَالَتْ إِنَّكَ أَبَى دَعْوِكَ لِجَبْرِكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ رَوَى أَنَّهُمَا لَمَّا رَجَعَتَا إِلَى أَبِيهِمَا قَبْلَ النَّاسِ وَأَغْنَاهُمَا حَقْلُ بَطْنٍ قَالَ لَهَا مَا أَعْجَلَكُمَا قَالَتَا وَجَدْنَا رَجُلًا صَالِحًا رَحِمَنَا فَسَقَى لَنَا فَقَالَ لِأَحَدَاهُمَا: اذْهَبِي فَادْعِيهِ لِي فَتَبْعَهَا مُوسَى فَأَلْزَقَتِ الرِّيحُ ثَوْبَهَا بِجَسَدِهَا فَوَصَفَتْهُ فَقَالَ لَهَا امْشِي خَلْفِي وَانْعَتِي لِي الطَّرِيقَ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَبَوْتُ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ فَلَا سُلْطَانَ لِفِرْعَوْنَ بِأَرْضِنَا.

وقدم إليه الطعام فامتنع وَقَالَ: إِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَا نَبِيعُ دِينَنَا بِطُلَاعِ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَا نَأْخُذُ عَلَى الْمَعْرُوفِ ثَمَنًا حَتَّى قَالَ شَعِيبٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هَذِهِ عَادَتُنَا مَعَ كُلِّ مَنْ يَنْزِلُ بِنَا.

﴿قَالَتْ إِحْدَاهُمَا﴾ هِيَ كِبْرَاهِمَا كَانَتْ تَسْمَى صَفُورَاءَ وَهِيَ الَّتِي تَزُوجُهَا وَاسْمُ أُخْتِهَا لِيَا وَقِيلَ شَغَا وَقِيلَ: إِنْ اسْمُهُمَا صَفُورَاءَ وَعِبْرَاءُ وَأَنَّهُمَا كَانَتَا تَوَآمَى ﴿يَتَأَمَّيْنِ اسْتَنْجَرَةً إِنَّكَ خَيْرَ مَنْ اسْتَنْجَرَتِ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ﴾ أَي: قَوِيٍّ فِيمَا وَلِيَ أَمِينٍ عَلَى مَا اسْتَوْدَعَ كَذَا رَوَى مِنْ طَرِيقِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ شَعِيبًا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَخْفَطَتْهُ الْغَبْرَةُ أَي: أَغْضَبَتْهُ فَقَالَ: وَمَا عَلِمْتُ بِقُوَّتِهِ وَأَمَانَتِهِ فَذَكَرْتُ إِقْلَالَ الْحَجَرِ وَنَزْعَ الدَّلْوِ وَأَنَّهُ صُوبَ رَأْسِهِ وَغَضَّ طَرْفَهُ حِينَ بَلَغَتْهُ رِسَالَتُهُ وَأَمَرَهَا بِالْمَشْيِ خَلْفَهُ وَدَلَّالَتِهِ عَلَى الطَّرِيقِ بِالْنَعْتِ وَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَزَادَ فِيهِ فَرُوجَهُ وَأَقَامَ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مَعَهُ يَكْرِيه وَيَعْمَلُ لَهُ فِي رِعَايَةِ غَنَمِهِ.

«وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ»⁽¹⁾.

﴿قَالَ﴾ أي: شعيب عليه الصلاة والسلام ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنَكِّمَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: 27] إلى آخر الآية وكان في شرعهم يجوز تزويج الأمة على رعي الغنم وأما في شرعنا ففيه اختلاف مشهور بين الْحَنْفِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ فِي التَّجْوِيزِ وَعَدَمِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(وَالْخَازِنُ الْأَمِينُ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَعْمِلْ مَنْ أَرَادَهُ) هذا أيضًا من جملة الترجمة وهو جزءان: أحدهما: قوله والخازن الأمين، والثاني: قوله ومن لم يستعمل من

(1) قال الحافظ: قال المهلب: لما كان طلب العمالة دليلًا على الحرص ابتغى أن يحترس من الحريص، فلذلك قال ﷺ: «لا نستعمل على عملنا من أَرَادَهُ» وظاهر الحديث منع تولية من يحرس على الولاية، إما على سبيل التحريم أو الكراهة، وإلى التحريم جرح القرطبي لكن يستثنى من ذلك من تعين عليه، اهـ.

وفي العيني: قال القرطبي: هذا النهي ظاهره التحريم كما قال ﷺ: «لا تسأل الإمارة، وإننا والله لا نولي على عملنا هذا أحدًا يسأله ويحرص عليه، والسائل الحريص يوكل إليها ولا يعان عليها»، اهـ.

قلت: وترجم البخاري في كتاب الأحكام باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها، وأخرج فيه حديث عبد الرحمن بن سمرة قال: قال لي النبي ﷺ: «يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها»، قال الحافظ: ومعنى الحديث أن من طلب الإمارة فأعطيتها تركت إعانته عليها من أجل حرصه، ويستفاد منه أن طلب ما يتعلق بالحكم مكروه، فيدخل في الإمارة القضاء والحسبة ونحو ذلك، وأن من حرص على ذلك لا يعان، ويعارضه في الظاهر ما أخرجه أبو داود عن أبي هريرة رفعه «من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوره فله الجنة، ومن غلب جوره عدله فله النار» والجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لا يعان بسبب طلبه أنه لا يحصل منه العدل إذا ولي أو يحمل الطلب ههنا على القصد وهناك على التولية، ووقع في حديث أبي موسى «إننا لا نولي من حرص» ولذلك عبر في مقابلة بالإعانة فإن من لم يكن له من الله عون على عمله لا يكون فيه كفاية لذلك العمل، فلا ينبغي أن يجاب سؤاله، ومن المعلوم أن كل ولاية لا تخلو من المشقة، فمن لم يكن له من الله تعالى إعانة تورط فيما دخل فيه وخسر دنياه وعقباه، فمن كان ذا عقل لم يتعرض للطلب أصلاً، قال المهلب: جاء تفسير الإعانة عليها في حديث بلال بن مرداس عن خيشمة عن أنس رفعه «من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إلى نفسه، ومن أكرم عليه أنزل الله عليه ملكًا يسدده» أخرجه ابن المنذر، وكذا أخرجه الترمذي من طريق أبي عوانة عن عبد الأعلى الشعلبي، وأخرجه هو وأبو داود وابن ماجه من طريق أبي عوانة عن إسرائيل عن عبد الأعلى فأسقط خيشمة من السند، وأخرجه الحاكم من طريق إسرائيل وصححه وتعقب بأن ابن معين لين خيشمة، قال المهلب: وفي معنى الإكراه عليه أن يدعى إليه فلا يرى نفسه أهلاً =

2260 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْحَازِنُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُؤَدِّي مَا أَمَرَ بِهِ طَبِيبٌ نَفْسُهُ، أَخَذَ الْمُتَصَدِّقِينَ»⁽¹⁾.

أرادَه وقد ذكر بعد لكل واحد منهما حديثًا ومعنى من لم يستعمل من أَرادَه الإمام الذي لم يستعمل الذي أراد العمل لأن الذي يريدَه يكون لحرصه فلا يؤمن عليه.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) ابن واقد أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرِيَّابِيُّ سَكَنَ قِيسَارِيَةَ الشَّامِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هُوَ الثَّوْرِيُّ، (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة وسكون الراء اسمه بريد على صيغة التصغير ابن عبد الله أنه (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (جَدِّي أَبُو بُرْدَةَ) عامرة على الأشهر وقد تقدما في أول كتاب الإيمان.

(عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ) عبد الله بن قيس (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْحَازِنُ الْأَمِينُ، الَّذِي يُؤَدِّي مَا أَمَرَ بِهِ) على صنعة البناء للمفعول (طَبِيبٌ) نصب على الحال وقوله: (نَفْسُهُ) مرفوع بطيبة ويروى طيب نفسه بإضافة طيب إلى نفسه وإنما انتصب حالًا والحال لا يقع معرفة لكون الإضافة فيه لفظية ويروى طيب نفسه بالرفع فيهما على أن طيب خبر مبتدأ محذوف ونفسه فاعله.

(أَخَذَ الْمُتَصَدِّقِينَ) بلفظ التثنية ومطابقة الحديث لقوله والخازن الأمين

لذلك هيبة له وخوفًا من الوقوع في المحذور، فإنه يعان عليه إذا دخل فيه ويسدد، والأصل فيه أن من تواضع لله رفعه الله، وقال ابن التين: هو محمول على الغالب إلا فقد قال يوسف عليه السلام «اجعلني على خزائن الأرض» وقال سليمان عليه السلام: «هب لي ملكًا» قال: ويحتمل أن يكون في غير الأنبياء، اهـ.

وقال أيضًا في الباب الذي بعده في باب ما يكره من الحرص على الإمارة بعد ذكر الروايات الواردة في الباب: وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه «نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها، وبش الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة» وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله، ويقيده أيضًا ما أخرج مسلم عن أبي ذر قلت: يا رسول الله ألا تستعملني؟ قال: إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة، إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها، قال النووي: هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية، ولا سيما لمن كان فيه ضعف، وهو في حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط منه إذا جوزي بالخزي يوم القيامة، وأما من كان أهلاً وعدل فيها فأجره عظيم كما تظاهرت به الأخبار، ولكن في الدخول فيها خطر عظيم، ولذلك امتنع الأكابر منها، اهـ مختصرًا.

2261 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ قُرَّةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ، فَقُلْتُ: مَا عَلِمْتُ أَنَّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ،

ظاهرة لكن قَالَ الإسماعيلي ليس في الحديث معنى الإجارة فلا يكون من هذا الباب وَقَالَ الداوودي ليس حديث الخازن الأمين من هذا الباب لأنه لا ذكر للإجارة فيه. وأجاب ابن التين بأن الْبُخَارِيَّ إنما أراد أن الخازن لا شيء له في المال وإنما هو أجير. وَقَالَ ابن بطلال إنما أدخله في هذا الباب لأن من استؤجر على شيء فهو أمين وليس عليه في شيء منه ضمان إن فسد أو تلف إلا إذا كان ذلك بتضييعه، انتهى.

وقال الكرمانى: دخول هذا الحديث في هذا الباب للإشارة إلى أن خازن مال الغير كالأجير لصاحب المال. وهذا الحديث قد مضى في كتاب الزكاة في باب أجر الخادم إذا تصدق.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان، (عَنْ قُرَّةَ) بضم القاف وتشديد الراء (ابن خَالِدٍ) هو أَبُو مُحَمَّدٍ أو أَبُو خَالِدٍ السدوسي البصري وقد مرَّ قبيل الأذان أنه (قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ) بضم الحاء المهملة هو ابن هلال بن هبيرة العدوي الهلالي البصري وقد مر في باب يرد المصلي من مر بين يديه قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) عاد وقد مضى آنفاً.

(عَنْ أَبِي مُوسَى) الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: أَقْبَلْتُ) أي: توجهت (إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَمَعِيَ رَجُلَانِ) جملة حالية وقوله: (مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ) نسبة إلى الأشعر هو ثبت بن أدر بن عريب بن زيد بن كهلان وإنما قيل له أشعر لأن أمه ولدته وهو أشعر.

(فَقُلْتُ) القائل هو أَبُو مُوسَى الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أي فقلت: يَا رَسُولَ اللَّهِ (مَا عَلِمْتُ) بصيغة المتكلم وكلمة ما نافية (أَنَّهُمَا) أي: الرجلين (يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ) كذا وقع مختصراً وسيأتي في استتابة المرتدين بهذا الإسناد بعينه وفيه ومعني رجلان من الأشعريين وكلاهما سألأ أي: العمل فقلت: والذي بعثك بالحق ما اطلعت على ما في أنفسهما ولا علمت أنهما يطلبان العمل.

فَقَالَ: «لَنْ - أَوْ لَا - نَسْتَعْمِلُ عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ»⁽¹⁾.

(فَقَالَ) ﷺ: (لَنْ - أَوْ لَا) شك من الراوي هل قَالَ: لَنْ أَوْ قَالَ: لَا (نَسْتَعْمِلُ) بالنصب أو الرفع (عَلَى عَمَلِنَا مَنْ أَرَادَهُ) أي: لا نولي من أراد العمل. وَقَالَ ابن التين: إنه ضبط في بعض النسخ لَنْ أُولِي بضم الهمزة وفتح الواو وكسر اللام المشددة مضارع من التولية.

وَقَالَ الشَّيْخُ قُطُبُ الدِّينِ الْحَلْبِي: فعلى هذه الرواية يكون لفظ نستعمل زائداً ويكون تقدير الكلام لَنْ أُولِي على عملنا. وقد وقع هذا الحديث في الأحكام من طريق بريد بن عبد الله عن أبي بردة بلفظ إِنَّا لَا نُولِي عَلَى عَمَلِنَا وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ قُطُبُ الدِّينِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

وَقَالَ ابن بَطَال: لما كان طلب العمالة دلالة على الحرص وجب أن يحترز من الحريص عليها.

وقال الْقُرْطُبِيُّ: هذا نهى وظاهره التحريم كما قَالَ ﷺ لَا تَسْأَلُ الْإِمَارَةَ وَإِنَّا وَاللَّهِ لَا نُولِي عَلَى عَمَلِنَا هَذَا أَحَدًا يَسْأَلُهُ وَيَحْرُسُ عَلَيْهِ فَلَمَّا أَعْرَضَ عَنْهُمَا وَلَمْ يُولِهُمَا لِحَرْصِهِمَا وَلِيَّ أَبَا مُوسَى الَّذِي لَمْ يَحْرُسْ عَلَيْهَا، وَالسَّائِلُ الْحَرِيصُ يُوَكِّلُ إِلَيْهَا فَلَا يِعَانُ عَلَيْهَا وَالحديث أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْأَحْكَامِ وَفِي اسْتِثْنَاءِ الْمُرْتَدِّينَ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْمَغَازِي وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْحُدُودِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الطَّهَارَةِ.

ومطابقته لقوله ومن لم يستعمل من أَرَادَهُ ظاهرة وأما وجه دخوله في هذا الباب فمن جهة أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه غالباً لتحصيل الأجرة التي شرعت له والعمل المطلوب يشمل العمل على الصدقة في جمعها وتفرقتها في وجهها وله سهم منها كما قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 60] هذا قَالَ الْعَيْنِيُّ: هذا كان في ذلك الزمان وأما الذي يطلب العمل في هذا الزمان فإنما يطلبه غالباً لتحصيل الأموال من الحلال والحرام وللأمر والنهي بغير طريق شرعي بل غالب من يطلب العمل إنما يطلبه البرطلة والرشوة فإن الأمر فاسد جداً في العمال في هذا الزمان حتى إن أكثر القضاة يتولون بالرشوة وهذا غير خاف

(1) أطرافه 3038، 4341، 4343، 4344، 6124، 6923، 7149، 7156، 7157، 7172.

2 - باب رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ

2262 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ»، فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ»⁽¹⁾.

على أحد ففسأل الله العفو والعافية، انتهى.

قاله في زمانه ولو شاهد زماننا هذا ماذا قَالَ، والله المستعان.

2 - باب رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ

(باب رَعَى الْغَنَمَ عَلَى قَرَارِيطَ) على هنا بمعنى الباء للسببية أو المعاوضة وقيل: إنها هنا للظرفية كذا ذكره الحافظ العسقلاني.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يجيء على بمعنى الباء نحو ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ﴾ [الأعراف: 105] وقد قرأه أبي بالباء ولكن كونها للسببية بعيد وكذا كونها للمعاوضة إلا أن يكون المراد بالمعاوضة المقابلة وكذا كونها للظرفية إلا أن يقال: إن القرائط اسم لموضع بمكة فقد اختلف في القرائط فقيل: إنه جمع قِرَاط بتشديد الراء وقد يبدل أحد حرفي التضعيف ياء ومثل هذا كثير في لغة العرب والقيراط نصف دانق.

وقيل: هو نصف عشر الدينار.

وقيل: هو جزء من أربعة وعشرين جزءا فعلى هذا يكون المعنى أن أجرة رعي الغنم كانت قرائط.

وقيل: هو موضع بمكة وسيجيء تفصيل ذلك إن شاء الله تعالى.

(حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن الوليد (المَكِّيُّ) الأزرقى، ويقال الزرقى قَالَ: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى) ابن سعيد (عَنْ جَدِّهِ) سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه قَالَ: مَا بَعَثَ اللَّهُ نَبِيًّا إِلَّا رَعَى الْغَنَمَ) وفي رواية الكشمهني: «إِلَّا رَاعَى الْغَنَمَ»، (فَقَالَ أَصْحَابُهُ: وَأَنْتَ؟) أي: وَأَنْتَ أَيْضًا رَعَيْتَ الْغَنَمَ، (فَقَالَ: نَعَمْ، كُنْتُ أَرْعَاهَا عَلَى قَرَارِيطَ لِأَهْلِ مَكَّةَ)

وفي رواية ابن ماجه عن سعيد بن سعيد عن عمرو بن يحيى : «كنت أرهاها لأهل مكة بالقراريط» وكذا رواه الإسماعيلي عن المنيعي عن مُحَمَّد بن حسان عن عمرو ابن يحيى.

قَالَ سويد أحد رواة : يعني كل شاة بقيراط يعني القيراط الذي هو جزء من الدينار والدرهم.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الحربي : قراريط اسم موضع بمكة قرب جياذ ولم يرد القراريط من الفضة.

وقال ابن الجوزي : الذي قاله الحربي أصح وهو تبع في ذلك شيخه ابن ناصر فإنه خطأ سويدًا في تفسيره.

وقد روى النسائي من حديث نصر بن حزن بفتح المهملة وسكون الزاي بعدها نون قَالَ : افتخر أهل الإبل وأهل الغنم فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «بعث الله موسى عليه السلام وهو راعي غنم وبعث الله داود عليه السلام وهو راعي غنم وبعثت وأنا أرى غنم أهلي بجياذ» فزعم بعضهم : أن فيه ردًا لتأويل سويد بن سعيد لأنه ﷺ ما كان يرعى بالأجرة لأهله فتعين أنه أراد المكان فعبر تارة بجياذ وتارة بقراريط فلا دخل للقراريط من النقد في هذا الموضع لكن ليس هذا الرد بجيد إذ لا مانع من الجمع بأن يرعى لأهله بغير أجرة ولغيرهم بأجرة أو المراد بقوله أهلي أهل مكة فيتحد الخبران ويكون في أحد الحديثين بين الأجرة وفي الآخر بين المكان، والله تعالى أعلم.

قال الحافظ العسقلاني : لكن الأرجح هو الأول، يعني القراريط من النقد لأن أهل مكة لا يعرفون مكانًا يقال له قراريط.

وقيل : لم يكن العرب يعرفون القيراط الذي هو من النقد ولذلك جاء في الصحيح ستفتحون أرضًا يذكر فيها القيراط ولكن لا يلزم من عدم معرفتهم القراريط الذي هو اسم موضع والقراريط التي من النقد أن لا يكون للنبي ﷺ علم بذلك فيجوز أن يكون النبي ﷺ أخبر بأنه رعى الغنم على قراريط علموا في ذلك الوقت أنها اسم موضع لم يكونوا علموا به قبل ذلك لكون هذا الاسم قد هجر

استعماله من قديم الزمان فأظهره ﷺ في ذلك الوقت نعم كلمة على التي في أصل وضعها للاستعلاء والاستعلاء حقيقة لا يكون إلا على القراريط الذي هو اسم موضع وإطلاقه على القراريط من النقد يكون بطريق المجاز ولا يصار إليه إلا عند تعذر الحقيقة ولا تعذر هنا ، فافهم.

ثم إنه قد علم بالاستقراء من كلام ابن إسحاق والواقدي أن هذا الرعي كان وسنه ﷺ كان نحوًا من عشرين سنة.

وَقَالَ العلماء : الحكمة في رعيهم الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما سيكلفونه من القيام بأمر أمتهم فإنهم إذا صبروا على مشقة الرعي وعلى جمعها بعد تفرقها في الرعي ونقلها من سرح إلى سرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق مع اختلاف طبائعها وتفاوت تفرقها في المرعى فصبرهم على مشاق تدبير الأمة مع اختلاف أصنافهم وطبائعهم وعلى الاهتمام بشأنهم وحفظ أحوالهم وجبر كسرهم والرفق بضعيفهم وإحسان التعهد لهم أخرى وأولى بأن لا تضجر نفوسهم من ذلك فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا بالقيام بذلك أول وهلة وخصّت الغنم بالذكر لكونها أضعف من غيرها وأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر لإمكان ضبط البقر والإبل بالربط دونها في العادة المألوفة ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقيادا من غيرها وفي ذكر النَّبِيِّ ﷺ لذلك إظهار تواضعه لربه مع كونه أكرم الخلق عليه وتصريح بمنته عليه وتنبيه لأئمة على ملازمة التواضع واجتناب الكبر ولو بلغوا أقصى المنازل الدنيوية.

وفيه أيضًا : اتباع لأخوته من الرسل الذين رعو الغنم صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

ثم إن شيخ المؤلف في هذا الحديث وشيخ شيخه من أفرادهما مكيان وأن سعيد بن عمرو جد عمرو بن يَحْيَى مدني الأصل كان مع أبيه إذ غلب على دمشق فلما قتل أبوه سيره عبد الملك بن مروان مع أهل بيته إلى الحجاز ثم سكن الكوفة. وهذا الإسناد بعينه مر في باب الاستنجاء بالحجارة والحديث أخرجه ابن ماجه أيضًا في التجارات.

3 - بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ
عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ
وَعَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ.

3 - بَابُ اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ
عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ

(بَابُ اسْتِئْجَارِ) المسلمين (الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ) وهذه الترجمة تشعر بأن المصنف لا يرى استئجار المشرك سواء كان حربياً أو ذمياً إلا عند الاحتياج إلى ذلك كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك أو عند عدمه أصلاً وأشار إليه بقوله وأشار في الترجمة بقوله : إذا لم يوجد أهل الإسلام إلى ما أخرجه أبو داود من طريق حمّاد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن أخيه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر فذكر الحديث وقال فيه : وأراد أن يجعلهم فقالوا : يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولنا الشطر ولكم الشطر الحديث ؛ وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفة بما يصلح أرضهم دون غيرهم فنزل المصنف من لا يعرف من منزلة من لم يوجد، والله أعلم.

(أَوْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ) على البناء للمفعول وفي بعض النسخ وإذا لم يجد أهل الإسلام على البناء للفاعل أي : وإذا لم يجد المسلم أحدًا من أهل الإسلام لأن يستأجره.

(وَعَامِلَ النَّبِيِّ ﷺ يَهُودَ خَيْبَرَ) ويأتي حديث معاملة النبي ﷺ يهود خيبر في أواخر كتاب الإجارة إن شاء الله تعالى. وقد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابن شهاب قال لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون نخل خيبر وزرعها فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها إليهم .

ومطابقة هذا التعليق للترجمة من حيث إنه ﷺ عامل يهود خيبر على العمل في أرضها إذ لم يوجد من المسلمين من ينوب منابهم في عمل الأرض في ذلك الوقت ولما قوي الإسلام استغنى عنهم حتى أجلاهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

قال العيني : وسقط بذلك قول بعضهم يريد به الحافظ العسقلاني وفي

2263 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَأَسْتَأْجَرَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ،»

استشهاده بقصة معاملة النَّبِيِّ ﷺ يهود خيبر على أن يزرعوها نظر لأنه ليس فيها تصريح بالمقصود وكأنه أخذ ذلك من هذا التعليق مضمومًا إلى قوله ﷺ: «إِنَّا لَا نَسْتَعِينُ بِمَشْرُكٍ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ فَأَرَادَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْبَارِ بِمَا تَرَجَّمُ لَهُ.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: وَأَسْتَأْجَرَ) بَوَاوِ الْعُطْفِ فِي رَوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَأَبِي الْوَقْتِ وَوَقَعَ فِي رَوَايَةِ غَيْرِهِمَا اسْتَأْجَرَ بِدُونِ حَرْفِ الْعُطْفِ وَهِيَ ثَابِتَةٌ فِي الْأَصْلِ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ الطَّوِيلِ لِأَنَّ الْقِصَّةَ مُعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ قَبْلِهَا وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْكِرْمَانِيِّ ذَكَرَ بِالْوَاوِ وَإِشْعَارَ بِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ لَهَا كَلِمَاتٌ أُخْرَى فِي حِكَايَةِ هَجْرَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعُطِفَ هَذَا عَلَيْهَا.

وَنَسَبَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ الْكِرْمَانِي فِي قَوْلِهِ هَذَا إِلَى الْوَهْمِ حَيْثُ قَالَ: وَوَهْمٌ مِنْ زَعَمٍ أَنَّ الْمَصْنَفَ زَادَ الْوَاوَ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ اقْتَطَعَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ وَهَذَا كَمَا تَرَى لَيْسَ بِذَاكَ فَإِنَّ الْكِرْمَانِي لَمْ يَقُلْ إِنَّ الْمَصْنَفَ زَادَ الْوَاوَ إِلَى آخِرِهِ وَمَا غَرَّ ذَلِكَ الْحَافِظَ فِيمَا قَالَهُ إِلَّا قَوْلُ الْكِرْمَانِيِّ إِشْعَارًا وَقَوْلُهُ فَعُطِفَ هَذَا عَلَيْهَا وَأَخَذَ مِنْهُمَا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَنَسَبَهُ إِلَى الْوَهْمِ. وَمَعْنَى قَوْلِهِ إِشْعَارًا إِلَى آخِرِهِ لِلْإِشْعَارِ بِأَنَّهُ وَآوِ الْعُطْفِ حَيْثُ قَالَ: قَدْ تَقَدَّمَ لَهَا كَلِمَاتٌ أُخْرَى يَعْنِي مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا. وَمَعْنَى قَوْلِهِ فَعُطِفَ هَذَا عَلَيْهَا أَظْهَرَ الْعُطْفَ عَلَى الْكَلِمَاتِ الَّتِي تَقَدَّمَتْ لَا أَنَّهُ زَادَ الْمَصْنَفَ مِنْ عِنْدِهِ وَآوِ الْعُطْفِ، فَافْهَمْ.

(النَّبِيُّ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ) بِكُسْرِ الدَّالِ وَسُكُونِ الْمَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ وَفِي آخِرِهِ لَامٌ.

قَالَ الرَّشَاطِيُّ: الدَّيْلُ فِي الْأَزْدِ الدَّيْلُ بْنُ هَدَاءَ بْنِ زَيْدٍ.

وَفِي ثَعْلَبٍ: الدَّيْلُ بْنُ زَيْدٍ وَفِي إِيَادِ الدَّيْلُ بْنُ أُمِيَّةٍ.

وَفِي ضَبَّةٍ: الدَّيْلُ بْنُ ثَعْلَبَةٍ.

ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيِّ هَادِيًا خَرِيَّتًا - الْخَرِيْتُ : الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ - قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حَلْفٍ فِي آلِ الْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ ، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ ، فَأَمِنَاهُ فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حِلَّتَيْهِمَا ،

وفي عبد القيس : الدليل بن عمر ، والنسبة إلى ذلك كله الدليلي بكسر الدال وإسكان المثناة التحتية من دال يدل إذا تعلق الشيء وتحرك ويقال منه أندال يندال .

وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّيْلِ بْنِ بَكْرٍ وَكَانَتْ أُمُّهُ مِنْ بَنِي سَهْمِ بْنِ عَمْرِو وَكَانَ مُشْرِكًا وَاسْمُ هَذَا الرَّجُلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْقُطٍ فِيمَا قَالَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ .
وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ : عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَرْيَطَ .
وَقَالَ مَالِكٌ : اسْمُهُ رَقِيطُ .

(ثُمَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ بْنِ عَدِيِّ) وعبد خلاف الحر وعدي بفتح العين المهملة وكسر الدال وتشديد التحتانية وهو بطن من بني بكر .
(هَادِيًا) صفة لرجل من هداه الطريق إذا أرشده إليه .

وفي رواية الكشميهني : زيادة قوله : (خَرِيَّتًا) وهو بكسر المعجمة وتشديد الراء بعدها مثناة تحتانية ساكنة ثم مثناة فوقية وقوله : (الْخَرِيْتُ : الْمَاهِرُ بِالْهَدَايَةِ) مدرج من قول الزُّهْرِيِّ وقع تفسير الخريت وهو الماهر الذي يهتدي لأخوات المفازة وهي طرقها الخفية ومضايقتها .
(قَدْ غَمَسَ يَمِينَ حَلْفٍ) أي : دخل بكسر الحاء المهملة العهد الذي يكون بين القوم .

(فِي آلِ الْعَاصِ) بدون الياء ويقال : بالياء أَيْضًا (ابْنِ وَائِلٍ) بالهمزة بعد الألف وباللام وآل العاص هم بنو سهم رهط من قريش أي : دخل في جملتهم وإنما قَالَ غَمَسَ إما لأن عادتهم أنهم كانوا يغمسون أيديهم في الماء ونحوه عند التحالف وإما أنه أراد بالغمس الشدة فعلى الأول يكون حقيقة وعلى الثاني يكون مجازًا وإضافة اليمين إلى الحلف لأدنى ملابسة .

(وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ ، فَأَمِنَاهُ) أي : فأمن النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه الرجل من أمنت فلاناً فهو آمن وذاك مأمون .
(فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَا حِلَّتَيْهِمَا) ثنية راحلة وهي من الإبل البعير القوي على الأسفار

وَوَاعَدَاهُ غَارُ ثَوْرٍ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ، فَارْتَحَلَا
وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ، وَالذَّلِيلُ الدَّيْلِيُّ، فَأَخَذَ بِهِمْ أَسْفَلَ مَكَّةَ

والأحمال والذكر والأنثى فيه سواء والتاء للمبالغة.

وَقَالَ الْوَاقِدِي: كَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اشتراهما بثمانمائة درهم وكان
حبسهما في داره يعلفهما إعدادًا للسفر.

(وَوَاعَدَاهُ غَارُ ثَوْرٍ) الغار بالغين المعجمة الكهف، وثور باسم الحيوان
المشهور جبل بأسفل مكة وفيه الغار الذي بات فيه النَّبِيُّ ﷺ وأبو بكر رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهُ لما هاجرا والغار نقب في أعلى ثور وهو جبل في اليمنى مكة على مسيرة ساعة
كشاف.

(بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَأَتَاهُمَا بِرَاحِلَتَيْهِمَا صَبِيحَةَ لَيَالٍ ثَلَاثٍ، فَارْتَحَلَا) قَالَ
ابن إسحاق: لما قرب أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الراحلتين إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدَّمَ
له أفضلهما فَقَالَ: اركب يَا رَسُولَ اللَّهِ فداك أبي وأمي فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
«إني لا أركب بغيراً ليس لي» فَقَالَ: فهي لك يَا رَسُولَ اللَّهِ بأبي وأمي قَالَ: «ما
الثمن الذي ابتعتنهما به» قَالَ: كذا وكذا قَالَ: «أخذتها بذلك» قَالَ: هي لك
يا رسول الله.

وروى الواقدي أنه أخذ القصواء⁽¹⁾ وروى ابن عساكر بإسناده عَنْ عَائِشَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أنها قالت هي الجدعاء فركب وانطلقا وأردف أبو بكر رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهُ عامر بن فهيرة مولاه خلفه للخدمة وهو معنى قوله: (وَانْطَلَقَ مَعَهُمَا)
أي: مع النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَامِرُ بْنُ فُهَيْرَةَ) بضم الفاء وفتح
الهاء وسكون المثناة التحتية الأزدي وكان أسود اللون مملوكًا للطفيل بن
عبد الله فاشتراه أبو بكر الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ منه فأعتقه وكان دخوله في
الإسلام قبل دخول رسول الله ﷺ دار الأرقم وكان حسن الإسلام وهاجر
معهما إلى المدينة وكان ثالثهما قتل يوم بئر معونة بفتح الميم والنون سنة
أربع من الهجرة.

(وَالذَّلِيلُ الدَّيْلِيُّ) عطف على عامر بن فهيرة، (فَأَخَذَ بِهِمْ) أي: فأخذ الدليل

(1) القصواء بفتح القاف والمد، وقال القاضي: ورواية من قال بضم القاف والقصر خطأ.

وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ⁽¹⁾.

الدليلي بالنبي ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه أي: ملتبسًا بهم (وَهُوَ طَرِيقُ السَّاحِلِ)

- (1) أطرافه 476، 2138، 2264، 2297، 3905، 4093، 5807، 6079 - تحفة 16653.
- قال العيني: الخريت - بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء وسكون الياء آخر الحروف بعدها تاء مثناة من فوق - وهو الماهر الذي يهتدي لأخوات المفازة، وهي طرقها الخفية ومضايقتها، وقيل أراد به أنه يهتدي لمثل خرت الإبرة من الطريق أي: ثقبها، وحكى الكسائي خرتنا الأرض إذا عرفناها ولم تخف علينا طرقها، وقوله الخريت الماهر بالهداية مدرج من قول الزهري، اهـ.
- قال الحافظ قوله الخريت الماهر هو مدرج في الخبر من كلام الزهري، بينه ابن سعد، وقال الأصمعي إنما سمي خريتنا لأنه يهتدي بمثل خرت الإبرة أي: ثقبها، وقال غيره قيل له ذلك لأنه يهتدي لأخوات الفازة وهي طرقها الخفية، وقوله قد غمس - بفتح الغين المعجمة والميم بعدها مهملة - وحلفا - بكسر المهملة وسكون اللام - أي: كان حليفاً، وكانوا إذا تحالفوا غمسوا أيمانهم في دم أو خلوق أو في شيء يكون فيه تلويث فيكون ذلك تأكيداً للحلف، اهـ.
- ثم لا يذهب عليك أن الإمام البخاري ترجم على الحديث باب استئجار المشركين عند الضرورة إلخ، قال الحافظ: هذه الترجمة مشعرة بأن المصنف يرى بامتناع استئجار المشرك حربياً كان أو ذمياً إلا عند الاحتياج إلى ذلك. كتعذر وجود مسلم يكفي في ذلك، وقد روى عبد الرزاق عن ابن شهاب لم يكن للنبي ﷺ عمال يعملون نخل خيبر، فدعا النبي ﷺ يهود خيبر فدفعها إليهم، الحديث، وفي استشهاده بقصة معاملة يهود خيبر وباستئجار الدليل المشرك على ذلك نظر، لأنه ليس فيهما تصريح بالمقصود من منع استئجاره وكأنه أخذ ذلك من هذين الحديثين مضمومًا إلى قوله ﷺ: «إنا لا نستعين بمشرك» أخرجه مسلم وأصحاب السنن، فأراد الجمع بين الأخبار بما ترجم به، قال ابن بطال: عامة الفقهاء يجيزون استئجارهم عند الضرورة وغيرها لما في ذلك من المذلة لهم، وإنما الممتنع أن يؤاجر المسلم نفسه من المشرك لما فيه من إذلال المسلم، وأشار في الترجمة بقوله: إذا لم يوجد أهل الإسلام، إلى ما أخرجه أبو داود عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قاتل أهل خيبر، فذكر الحديث، وفيه: أراد أن يجلبهم، فقالوا يا محمد دعنا نعمل في هذه الأرض ولنا الشطر ولكم الشطر، الحديث، وإنما أجابهم إلى ذلك لمعرفتهم بما يصلح أرضهم دون غيرهم، فنزل المصنف من لا يعرف منزلة من لم يوجد، اهـ.
- قلت: والذي أشار إليه الحافظ من حديث «إنا لا نستعين بمشرك» أخرجه مسلم وغيره كما تقدم، ولفظ أبي داود من حديث عائشة «أن رجلاً من المشركين لحق النبي ﷺ يقاتل معه، فقال: ارجع إنا لا نستعين بمشرك» أخرجه مسلم وغيره كما تقدم، ولفظ أبي داود من حديث عائشة «أن رجلاً من المشركين لحق النبي ﷺ يقاتل معه، فقال: ارجع إنا لا نستعين بمشرك» قال شيخنا في البذل عن الشوكاني: إلى عدم جواز الاستعانة بالمشركين ذهب جماعة من العلماء، وهو مروي عن الشافعي، وحكى عن أبي حنيفة أنها تجوز الاستعانة بالكفار والفساق، حيث يستقيمون على أوامره ونواهيهم، واستدلوا باستعانتهم ﷺ بصفوان يوم حنين، وبإخباره ﷺ أنها ستقع من المسلمين مصالحة الروم ويغزون جميعاً عدواً من وراء المسلمين، =

قوله وهو راجع إلى عامر عطف على الضمير المتصل في فأخذ ويروى فأخذ بهم طريق الساحل أي: سلك الدليل ملتبساً بهم طريق ساحل البحر فالجمع على ظاهره وتمام القصة أنه حين أراد أهل مكة قتل النَّبِيِّ ﷺ جاء ﷺ إلى بيت أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فلم يجده فجلس حتى جاء أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فقبل رأس رسول الله ﷺ قَالَ: ما لك بأبي أنت وأمي يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ ﷺ: «ما أرى قريشاً إلا قاتلي» فَقَالَ لَهُ أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دمي دون دمك ونفسي دون نفسك لا يصنع بك شيء حتى يُبدَأَ بي قَالَ: «اخل بي» قَالَ أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ليس بك عين إنما هما ابنتاي: أسماء وعائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قد أذن لي بالخروج فَقَالَ أَبُو بكر: يَا رَسُولَ اللَّهِ إن عندي بعيرين جلستهما للخروج فخذ أحدهما فاركبه قَالَ: «لا أخذه إلا بالثمن» فأخذه بالثمن وهي ناقته: القصوى فأمر النَّبِيُّ ﷺ علياً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يبيت مكانه وخرج النَّبِيُّ ﷺ ومعه أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى أتيا ثوراً جبلاً بأسفل مكة.

وعن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قَالَ: واللَّهِ لليلة من أبي بكر خير من عمر وآله فليل وأي ليلة هي قال: لما هاجر رسول الله ﷺ هارباً من أهل مكة فتبعه أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فجعل يمشي أمامه ومرة يمشي خلفه ومرة عن يمينه ومرة عن يساره فَقَالَ له رسول الله ﷺ: «ما هذا يا أبا بكر؟» قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أذكر الرصد فأكون أمامك وأذكر الطلب فأكون خلفك ومرة عن يمينك ومرة عن يسارك لا آمن عليك قَالَ فمشى رسول الله ﷺ ليلتين على أطراف أصابعه حتى حفيت فلما رأهما أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد حفيت حملة على عاتقه وجعل يشتد به حتى أتى به فم الغار فأنزله ثم قَالَ: والذي بعثك بالحق نبياً لا تدخله حتى أدخله أنا فإن كان من شيء نزل بي قبلك فدخل فلم ير شيئاً فحملة وأدخله.

وتجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانته ﷺ بابن أبي، إلى آخر ما في البذل، وفي الأوجز: لا يستعان بمشرك، وبهذا قال ابن المنذر وجماعة من أهل العلم، وعن أحمد ما يدل على الجواز، وكلام الخرقى يدل عليه أيضاً عند الحاجة، وهو مذهب الشافعي لخبر صفوان بن أمية، ويشترط أن يكون حسن الرأي في المسلمين، فإن كان غير مأمون به لم تنجز، اهـ. فلعل الرواية عن الإمام الشافعي مختلفة.

وفي رواية مُحَمَّد بن إِسْحَاق : كان الغار معروفاً بالهوام ، فجعل أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يسد الجحر فبقي جحران فوضع عقبيه عليهما حتى أصبح .
وَقَالَ في رواية عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : وكان في الغار خرق فيه حيات فخشى أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن يخرج منه شيء يؤذي رسول الله ﷺ فألقمه قدمه فجعل يضربنه ويلسعنه وجعلت دموعه تنحدر على خده من شدة ما وجد من الألم والنبي ﷺ يقول : « لا تحزن يا أبا بكر إن الله معنا » فذلك قوله تعالى : ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : 40] فهذه ليلته .

وعن مصعب أدركت زيد بن أرقم والمغيرة بن شُعْبَةَ وأنس بن مالك رضي الله عنهم يذكرون النَّبِيَّ ﷺ ليلة الغار أمر الله شجرة فخرجت في وجه النَّبِيِّ ﷺ فسترت وجهه ﷺ وأن الله تعالى بعث العنكبوت فنسجت وأمر الله تعالى حمامتين وحشيتين فأقبلتا تطوفان حتى وقعا بين العنكبوت والشجرة فباضتا فأفرختا فأقبلت فتیان قريش من قبل بطن معهم عصيهم وقسيهم وهراواتهم حتى إذا كانوا من النَّبِيِّ ﷺ قدر ما تني ذراع قَالَ الدليل سراقه بن مالك انظروا ثم قَالَ : لا أدري أين وضع رجله قَالَ الفتیان : أنت لم تخط منذ الليلة أثره قَالَ انظروا في الغار فاستقدم القوم حتى إذا كانوا من النَّبِيِّ ﷺ على قدر خمسين ذراعاً نظروا فإذا حمامتان وحشيتان بقم الغار فرجعوا وقالوا : رأينا حمامتين وحشيتين بقم الغار فعرفنا أنه ليس فيه أحد فسمع النَّبِيُّ ﷺ فعرف أن الله تعالى درأ بهما عنه فشمتم لهما يعني برك وأحرزهما الله تعالى في الحرم وأفرخا كما ترى ⁽¹⁾ .

مطلب :

وفي خبر آخر زيادة وقد كان أمر أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عامر بن فهيرة أن

(1) قيل : طلع المشركون فوق الغار فأشفق أَبُو بكر رضي الله عنه على رسول الله ﷺ فقال : إن تصب اليوم ذهب دين الله فقال ﷺ : « ما ظنك باثنين الله ثالثهما » ، وقيل : لما دخل الغار بعث الله حمامتين فباضتا في أسفله والعنكبوت فنسجت عليه وقال رسول الله ﷺ : « اللهم أعم أبصارهم » فجعلوا يترددون حول الغار ولا يفتنون قد أخذ الله أبصارهم عنه . وقالوا : من أنكر صحبة أبي بكر رضي الله عنه فقد كفر لإنكاره كلام الله وليس ذلك لسائر الصحابة رضي الله عنهم ؛ كذا في الكشف .

يريح إليه غنمه بثور وكان يريح إليهما غنمه وكان عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنهما يأتيهما بأخبار أهل مكة فكانا فيه ثلاث ليال وكان يريحان من الغنم ويحلبان كل ليلة ما أرادا فلما هدؤوا من الالتماس وجاءهم عبد الله بن أبي بكر فأخبرهم بذلك فخرج رسول الله ﷺ وأبو بكر وعامر بن فهيرة واستأجروا رجلاً من بني الدليل يهديهم الطريق يقال له عبد الله بن أريقط أخذ بهم أسفل مكة حين خرجوا قريباً من جدة ثم عارضوا الطريق قريباً من عسفان فنظر سراقه بن مالك آثارهم فلبس لأتمته وركب فرسه حتى أدرك رسول الله ﷺ فدعا رسول الله ﷺ فرسخت قوائم فرسه فقال: يا مُحَمَّد ادع الله أن يطلق فرسي فإني أرى الحي قد التمسوني فأكون وراءك خير لك فأرد عنك من ورائي من الناس فقال: اللهم إن كان صادقاً فأطلق فرسه فقال يا مُحَمَّد خذ سهماً من كنانتي فمر به على إبلي وإن أردت حمولة فخذ وإن أردت لبوناً فخذ فرجع سراقه فوجد الناس يلتمسون رسول الله ﷺ فقال لهم: «ارجعوا فقد استبرأت لكم ما هاهنا وعرفتم من بصيرتي بالآثار» قال: فرجعوا عنه فقدم النبي ﷺ مع أبي بكر رضي الله عنه المدينة كذا في تفسير الفقيه أبي الليث رحمه الله.

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رضي الله عنه رجلاً من بني الدليل وكان مشركاً إذ لم يجدا أحداً من أهل الإسلام فلا يرد قول الحافظ العسقلاني أن في استشهاده باستئجار الدليل المشرك على ذلك نظر، فافهم.

ويأتي حديث الدليل في أول الهجرة إن شاء الله تعالى.

وفي الحديث: استئجار المسلم الكافر على هدايته الطريق وعلى غيرها أيضاً.

وفيه أيضاً: استئجار الرجلين الواحد على عمل لهما.

وفيه أيضاً: استئجار الرجل على أن يدخل في العمل بعد أيام معلومة فيصح العقد قبل العمل ونظيره أن يستأجر منزلاً مدة معلومة قبل مجيء السنة بأيام وأجاز مالك وأصحابه استئجار الأجير على أن يعمل بعد يوم أو يومين أو ما

4 - بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ،

أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَارَ، وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ⁽¹⁾

2264 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، قَالَ

قرب هذا إذا نقد الأجرة واختلفوا فيما إذا استأجره ليعمل بعد شهر أو سنة ولم ينقده فأجازه مالك وابن القاسم.

وَقَالَ أَشْهَبُ: لَا يَجُوزُ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ لَا يَدْرِي أَيْعِيشُ الْمُسْتَأْجِرُ أَوِ الدَّابَّةُ وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ فِي الرَّاحِلَةِ الْمَعِينَةِ وَالْأَجِيرِ الْمَعِينِ وَأَمَّا إِذَا كَانَ كِرَاءَ مَضْمُونًا فَيَجُوزُ فِيهِ ضَرْبُ الْأَجَلِ الْبَعِيدِ وَتَقْدِيمُ رَأْسِ الْمَالِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَأَخَّرَ رَأْسُ الْمَالِ إِلَّا الْيَوْمِينَ وَالثَّلَاثَةَ لِأَنَّهُ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ مِنْ بَابِ بَيْعِ الدِّينِ بِالْدِّينِ وَتَفْسِيرُ الْكِرَاءِ الْمَضْمُونِ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ عَلَى حُمُولَةٍ بَعِينَهَا عَلَى غَيْرِ دَابَّةٍ مَعِينَةٍ.

وَالْإِجَارَةُ الْمَضْمُونَةُ: أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ عَلَى بِنَاءِ بَيْتٍ لَا يَشْتَرِطُ عَلَيْهِ عَمَلُ يَدِهِ وَيُصَفُّ لَهُ طَوْلُهُ وَعَرْضُهُ وَجَمِيعُ الْأُمَّةِ عَلَى أَنَّ الْمُؤَوَّنَةَ فِيهِ كُلُّهَا عَلَى الْعَامِلِ مَضْمُونًا عَلَيْهِ حَتَّى يَتِمَّ فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ تِمَامِهِ كَانَ ذَلِكَ فِي مَالِهِ وَلَا يَضُرُّهُ بَعْدَ الْأَجَلِ. وَفِيهِ ائْتِمَانُ أَهْلِ الشَّرْكِ عَلَى السَّرِّ وَالْمَالِ إِذَا عَاهَدَ مِنْهُمْ وَفَاءً وَمَرْوَةً كَمَا اسْتَأْمَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هَذَا الْمَشْرُكَ لَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ فِي بَقِيَّةِ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَعْدَاءِ لَمَّا عَلِمَ مِنْهُ مَرْوَتُهُ وَائْتِمَنَ مِنْ أَجْلِهَا عَلَى سِرِّهِ فِي الْخُرُوجِ مِنْ مَكَّةَ وَعَلَى النَّاقَتَيْنِ اللَّتَيْنِ دَفَعَهُمَا إِلَيْهِ لِيُؤَافِيَهُمَا بَعْدَ ثَلَاثِ فِي غَارِ ثَوْرٍ.

4 - بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ،

أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَارَ، وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ

(بَاب) يَذْكُرُ فِيهِ (إِذَا اسْتَأْجَرَ) شَخْصًا (أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَارَ) جَوَابُ إِذَا وَقَوْلُهُ: (وَهُمَا) أَيِ: الْمُؤَجَّرِ وَالْمُسْتَأْجِرِ (عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ) جُمْلَةٌ حَالِيَةٌ وَقَدْ مَرَّ أَنْفًا خِلَافَ مَالِكٍ وَأَصْحَابِهِ فِيهِ.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ) أَنَّهُ قَالَ: (قَالَ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ بَابُ إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا إلخ، أورد فيه طرقًا من حديث عائشة المذكور، وفيه =

ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ،

ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ،

أنهما واعدة الدليل بعد ثلاث، وتعقبه الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر أنهما استأجراه على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث، بل الذي في الخبر أنهما استأجراه، وابتدأ في العمل من وقته بتسليمه راحلتيهما يرعاهما ويحفظهما إلى أن يتهيا لهما الخروج، قال الحافظ: ليس في ترجمة البخاري ما ألزمه به بل الذي ترجم به هو ظاهر القصة، ومن قال بطلان الإجارة لم يشرع في العمل من حين الإجارة هو المحتاج إلى دليل، وقال ابن المنير متعقباً على من اعترض على البخاري بذلك: إن الخدمة المقصودة بالإجارة المذكورة كانت على الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك، ولا شك أنها تأخرت، قال الحافظ: ويؤيده أن الذي كان يرعى رواحلهما عامر بن فهيرة لا الدليل، وقال ابن المنير ليس في هذا الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتاً ولا نفيًا، وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الغرر فيها ما لا يحتمل في المدة الطويلة، اه مختصراً. وقال العميني: فيه استئجار الرجل على أن يدخل في العمل بعد أيام معلومة فيصح عقدهما قبل العمل، وقياسه أن يستأجر منزلاً مدة معلومة قبل مجيء السنة بأيام، وأجاز مالك وأصحابه استئجار الأجير على أن يعمل بعد يوم أو يومين أو ما قرب هذا إذا نقده الأجرة، واختلفوا فيما إذا استأجره ليعمل بعد شهر أو سنة ولم ينقده، فأجازه مالك وابن القاسم، وقال أشهب لا يجوز، ووجهه أنه لا يدري أيعيش المستأجر أو الدابة، واتفقوا على أنه لا يجوز في الراحلة المتعينة والأجير المعين، وأما إذا كان كراء مضموناً فيجوز فيه ضرب الأجل البعيد، وتقديم رأس المال، ولا يجوز أن يتأخر رأس المال إلى اليومين والثلاثة، لأنه إذا تأخر كان من باب بيع الدين بالدين، وتفسير الكراء المضمون أن يستأجره على حمولة بعينه على غير دابة معينة، والإجارة المضمونة أن يستأجره على بناء بيت، لا يشترط عليه عمل يده، ويصف له طوله وعرضه، على أن المؤونة فيه كلها على العامل مضمونا عليه حتى يتمه، فإن مات قبل تمامه كان ذلك في ماله، ولا يضره بعد الأجل، اه.

وفي المغني: ولا يشترط في مدة الإجارة أن تلي العقد بل لو أجره سنة خمس وهما في سنة ثلاث، أو شهر رجب في المحرم صح وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا يصح إلا أن يستأجرها من هي في إجارته، ففيه قولان لأنه عقد على ما لا يمكن تسليمه في الحال فأشبهه إجارة العين المفصولة، قال: ولا يجوز أن يكتري بغيره إلا عند خروجه لذلك، ولنا أن هذه مدة يجوز العقد عليها مع غيرها فجاز العقد عليها مفردة مع عموم الناس، كالتي تلي العقد إذا ثبت هذا فإن الإجارة إن كانت على مدة تلي العقد لم يحتج إلى ذكر ابتدائها من حين العقد، وإن كانت لا تليه فلا بد من ذكر ابتدائها لأنه أحد طرفي العقد، فاحتجج إلى معرفته كالانتها، وإن أطلق فقال أجرتك سنة أو شهراً صح، وكان ابتداءه من حين العقد، وهذا قول مالك وأبي حنيفة، وقال الشافعي وبعض أصحابنا لا يصح، ويذكر أي سنة هي، ولنا قوله تعالى إخباراً عن شعيب عليه السلام «على أن تأجرني ثماني حجج» ولم يذكر ابتداءها ولأنه تقدير بمدة ليس فيها قرينة، فإذا أطلقها وجب أن تلي السبب الموجب كمدة السلم والإبلاء وتفارق النذر فإن قرينة، اه مختصراً.

قَالَتْ: «وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبِيلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا، وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاِحِلَتَيْهِمَا، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرِ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ بِرَاِحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ»⁽¹⁾.

قَالَتْ: وَاسْتَأْجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ رَجُلًا مِنْ بَنِي الدَّبِيلِ هَادِيًا خَرِيَّتًا) قد مر ضبطه وتفسيره.

(وَهُوَ عَلَى دِينِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَدَفَعَا إِلَيْهِ رَاِحِلَتَيْهِمَا، وَوَاعَدَاهُ غَارَ ثَوْرِ بَعْدَ ثَلَاثِ لَيَالٍ) فَأَتَاهُمَا (بِرَاِحِلَتَيْهِمَا صُبْحَ ثَلَاثٍ) اعترض الإسماعيلي بأنه ليس في الخبر أنهما استأجراه على أن لا يعمل إلا بعد ثلاث بل الذي في الخبر أنهما استأجراه وابتدأ في العمل من وقته بتسليمه راِحِلَتَيْهِمَا يرعاهما ويحفظهما إلى أن يتهيأ لهما الخروج.

وتعقبه ابن التين: أن الخدمة المقصودة المعقودة على الإجارة المذكورة كانت الدلالة على الطريق من غير زيادة على ذلك ولا شك أنها تأخرت وإنما كان تسليمهما الراِحِلَتَيْنِ إليه لأجل مجرد النظر فيهما وحفظهما إلى مضي الثلاث ويؤيده أن الذي كان يرى رواحلهما عامر بن فهيرة لا الدليل هذا.

وَقَالَ ابن المنير: ليس في الحديث تصريح بهذا الحكم لا إثباتاً ولا نفياً وقد يحتمل في المدة القصيرة لندور الغرر فيها بما لا يحتمل في المدة الطويلة كما هو مذهب مالك حيث مد الجواز في البيع بما لا تتغير السلعة في مثله، انتهى.

وحاصله: أن النجاري رحمه الله قاس الأجل البعيد يعني بعد شهر أو بعد سنة على الأجل القريب يعني بعد ثلاث فجعل الحديث دليلاً على جواز الأجل مطلقاً وهذا قياس مع الفارق فإن الابتداء في العمل بعد شهر أو بعد سنة غرر فلا يدري هل يعيش الرجل أم لا واغتفر الأمر اليسير لأن العطب فيه نادر والغالب السلامة.

وفيه: أنه يكون الحكم في الأمد الكثير بعروض العطب مثل ما يكون في الأمد القصير بعروضه فإن عدم العروض فيه أيضاً غير متحقق فلا غرر حينئذ في الفصلين والحكم في العطب وجوب الضمان فيهما والله أعلم.

(1) أطرافه 476، 2138، 2263، 2297، 3905، 4093، 5807، 6079 - تحفة 16552.

5 - باب الأجير في الغزو

2265 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْعُسْرَةِ،

5 - باب الأجير في الغزو

(باب) حكم استئجار (الأجير في الغزو) وَقَالَ ابْنُ بَطَالٍ استئجار الأجير للخدمة وكفاية مؤونة العمل في الغزو وغيره سواء، انتهى.

ويحتمل أن يكون أشار إلى أن الجهاد وإن كان القصد تحصيل الأجر فلا ينافي ذلك الاستعانة بالخدام خصوصاً لمن لا يقدر على معاطاة الأمور بنفسه.

(حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن كثير الدورقي قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيٍّ) بضم العين المهملة وفتح اللام وتشديد التحتانية وعلية اسم أمه وهو إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَهْمٍ بْنِ مَقْسَمِ الْأَسَدِيِّ وَقَدْ مَرَّ أَرَا قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، (قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح، (عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى) بفتح التحتانية وسكون المهملة وفتح اللام التميمي أو التيمي حليف لقريش، وفي رواية همام الماضية في الحج: حدثني صفوان بن يعلى، (عَنْ) أبيه (يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ) ويقال له ابن منية بضم الميم وسكون النون وفتح التحتانية وهو اسم أمه والأول اسم أبيه أبي صفوان.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ جَيْشَ الْعُسْرَةِ) بضم العين المهملة وسكون السين المهملة هي غزوة تبوك وتعرف أيضاً: بالفاضحة.

وقيل لها: العسرة لأن الحرف فيها كان شديداً والجذب كثيراً وحين طابت الثمار وكان الناس يحبون المقام في ثمارهم وظلالهم وكانت في رجب قَالَ ابْنُ سَعْدٍ: يوم الخميس.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: خرج في أول يوم من رجب ورجع في سلخ شوال.

وقيل: رمضان من سنة تسع من الهجرة وفي الكشاف: والعسرة حالهم في غزوة تبوك، كانوا في عسرة من الظهر يعتقب العسرة على بغير واحد، وفي عسرة

فَكَانَ مِنْ أَوْثَقِ أَعْمَالِي فِي نَفْسِي، فَكَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدَهُمَا
إِصْبَعَ صَاحِبِهِ، فَانْتَزَعَ إِصْبَعَهُ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ
ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ: «أَفِيدِعْ إِصْبَعَهُ فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا

من الزاد تزودوا التمر المدود والشعير المسوس والإهالة الزنخة أي: المتغيرة.
وبلغت بهم الشدة أن اقتسم الثمرة اثنان وربما قصّها الجماعة ليشربوا عليها
الماء، وفي عسرة من الماء حتى نحروا الإبل واعتصروا فروتها، وفي شدة زمان
حارة القيظ ومن الجذب والقحط والضيقة الشديدة حتى كاد تزيغ قلوب فريق
منهم عن الثبات على الإيمان أو عن اتباع الرسول في تلك الغزوة والخروج معه.
(فَكَانَ) أي: ذلك الغزو (مِنْ أَوْثَقِ) أي: أحكم (أَعْمَالِي فِي نَفْسِي) وأقواها
اعتمادًا عليه ويؤخذ منه ذكر الرجل الصالح عمله.

(فَكَانَ لِي أَجِيرٌ) هو الذي يخدم بالأجرة (فَقَاتَلَ) أي: ذلك الأجير (إِنْسَانًا)
ووقع في رواية مسلم: أن يعلى قاتل رجلًا قَالَ مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَثْنَى
وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لَابْنِ مَثْنَى قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ
عَنْ زُرَّارَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ رَبِّهِ قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ أَوْ ابْنَ أُمَيَّةَ رَجُلًا
فَعَضَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَانْتَزَعَ ثَنِيَّتَهُ، وَقَالَ ابْنُ مَثْنَى: ثَنِيَّتُهُ
فَاخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «يَعِضُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَعِضُ الْفَحْلُ لَا دِيَةَ لَكَ».
وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: وَرَوَاةُ الْبُخَارِيِّ أَنَّ أَجِيرًا لِيَعْلَى هُوَ الْأُولَى إِذْ لَا يَلِيقُ بِيَعْلَى
مَعَ جَلَالَتِهِ وَفَضْلِهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ.

وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَالصَّحِيحُ الْمَعْرُوفُ فِيهِمَا قَالَهُ الْحِفَافُ أَنَّهُ أَجِيرٌ لِيَعْلَى لَا يَلِيقُ
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ جَرَتَا لِيَعْلَى وَلَا جِيرَهُ فِي وَقْتٍ أَوْ فِي وَقْتَيْنِ، انْتَهَى.
(فَعَضَّ أَحَدَهُمَا إِصْبَعَ صَاحِبِهِ) فِي الْإِصْبَعِ تِسْعَ لُغَاتٍ وَالْعَاشِرُ أَصْبُوعٌ.
(فَانْتَزَعَ إِصْبَعَهُ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ) أي: أسقطها بجذبه والثنية مقدم الأسنان
وللإنسان أربع ثنايا ثنتان من فوق وثنان من أسفل.
(فَسَقَطَتْ، فَانْطَلَقَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَهْدَرَ) (ثَنِيَّتَهُ) أي: جعلها هدرًا ولم
يجعل لها دية.

(وَقَالَ: أَفِيدِعْ) أي: لا ينزع (إِصْبَعَهُ) فیدع إصبعه (فِي فَيْكِ تَقْضُمُهَا) بفتح

- قَالَ: أَحْسِبُهُ قَالَ: - كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ⁽¹⁾.

الضاد المعجمة وهو الأكل بأطراف الأسنان يقال: قضمت الدابة شعيرها بالكسر تقضمه بالفتح.

وفي الواعي: أصل القضم الدق والكسر ولا يكون إلا في الشيء الصلب وماضية على ما ذكره ثعلب بكسر العين وحكى ثابت وابن طلحة فتح العين.

وَقَالَ ابن التين: القضم هو الأكل بأدنى الأضراس.

(قَالَ) أي: الراوي (أَحْسِبُهُ قَالَ: كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ) هو الذكر من الإبل ونحوه وبهذا الحديث احتج أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ في آخرين أن المعضوض إذا جبد يده فسقطت أسنان العاض أو فك لحبيه فلا ضمان عليه.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إذا صال الفحل على رجل فدفعه فأتى عليه لم يلزمه قيمته.

وعند مالك: يضمن المعضوض.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لم يقل أحد بالقصاص في ذلك فيما علمت وإنما الخلاف في الضمان فأسقطه أَبُو حَنِيفَةَ وبعض أصحابنا وضمنه الشَّافِعِيُّ وهو المشهور من مذهب مالك.

قال: ونزل بعض أصحابنا القول بالضمان على ما إذا أمكنه نزع يده برفق فانترعها بعنف وحمل بعض أصحابنا الحديث على أنه كان متحرك الثنايا.

وَقَالَ أَبُو عبد الملك: لم يصح الحديث عند مالك.

وفي الحديث أَيْضًا: استئجار الأجير للخدمة وكفاية مؤونة العمل في الغزو وغيره سواء وأما القتال فلا يستأجر عليه لأن على كل مسلم أن يقاتل حتى يكون كلمة الله هي العليا.

ورجال إسناده الحديث ما بين بغدادي وهو شيخه وإنما قيل له: الدورقي لأنه وأقاربه كانوا يلبسون قلانسي تسمى الدورقية فنسبوا إليها وليسوا من بلد دورق.

وبصري وهو: إسماعيل.

ومكي وهم: البقية، وفيه رواية التابعي عن التابعي عن الصحابي.

2266 - قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ جَدِّهِ، بِمِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ: أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، «فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»⁽¹⁾.

وقد أخرج متنه المؤلف في الجهاد والمغازي والديات.
وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْحُدُودِ وَأَبُو دَاوُدَ فِي الْدِيَاتِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الْقِصَاصِ.
(قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: هُوَ بِالْإِسْنَادِ الْمَذْكُورِ إِلَيْهِ.
(وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) تصغير مليكة منسوب إلى جده، وقيل: إلى جد أبيه فإنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة واسمه زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي وله صحبة.

ومنه: من زاد في نسبه عبد الله بن عبيد الله وزهير وَقَالَ: الذي يكنى أبا مليكة هو عبد الله بن زهير فعلى الأول: فالحديث من رواية زهير بن عبد الله عن أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متصلًا.

وعلى الثاني: من رواية عبد الله بن زهير فيكون الحديث منقطعًا ويتردد عود الضمير في قوله: (عَنْ جَدِّهِ) إلى من يعود على الخلاف المذكور.

(بِمِثْلِ هَذِهِ الصِّفَةِ) بتشديد الصاد المعجمة وتشديد المثناة التحتية.
(أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ، «فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»)
وَقَالَ صَاحِبُ التَّلْوِيحِ: مغلطًا.

وهذا التعليق رواه الحاكم أبو أحمد في الكنى بإسناده عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ يَدَ رَجُلٍ فَأَنْدَرَ ثَنِيَّتَهُ فَأَهْدَرَهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَقَالَ صَاحِبُ التَّوْضِيحِ: ابن الملقن عبد الله بن أبي مليكة هو عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان قاضي الطائف لابن الزبير توفي بمكة سنة أربع عشرة ومائة.

وقد خالف البخاريّ ابن مندة وأبو نعيم وأبو عمر فرووه في كتب الصحابة

(1) تحفة 6622.

أخرجه مسلم في القسامة باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه رقم 1674.

6 - باب مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ

لِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾،

في ترجمة أبي مليكة زهير بن عبد الله بن جدعان من حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

6 - باب مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ

(باب) بالتونين (مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يُبَيِّنِ الْعَمَلَ) أي: بين للأجير المدة ولم يبين له أي عمل يعمل له.

وفي رواية أبي ذر باب: من استأجر أجيرًا وجواب إذا أو من محذوف تقديره هل يصح ذلك أو لا؟ وقد مال البخاري إلى الصحة لأنه احتج لذلك فَقَالَ: (لِقَوْلِهِ) تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنْكَحَكَ﴾ (أي: أزوجك) ﴿إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ﴾ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي (أي: على أن تكون أجيرًا لي) ﴿ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ (أي: ثماني سنين من أجرته إذا كنت له أجيرًا كقولك أبوته إذا كنت له أبا وثمانى حجاج ظرفه ويجوز أن يكون من أجرته كذا إذا أثبتته إياه ومنه تعزية رسول الله ﷺ أَجْرَكُمْ اللَّهُ وَرَحِمَكُمْ اللَّهُ وثمانى حجاج مفعوله أي: رعيه ثمانى حجاج وَقَالَ الزمخشري فَإِنْ قُلْتَ كَيْفَ جَازَ أَنْ يَمَهْرَهَا إِجَارَةَ نَفْسِهِ فِي رَعِيهِ الْغَنَمِ وَلَا بَدَّ مِنْ تَسْلِيمِ مَا هُوَ مَالٌ؟ أَلَا تَرَى إِلَى أَبِي حَنِيفَةَ كَيْفَ مَنَعَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً بِأَنْ يَخْدُمَهَا سَنَةً وَجُوزَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِأَنْ يَخْدُمَهَا عِبْدَهُ سَنَةً أَوْ يَسْكُنَهَا دَارَهُ سَنَةً لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ: سَلِمَ نَفْسَهُ وَلَيْسَ بِمَالٍ.

وفي الثاني: هو مسلم مالا وهو العبد أو الدار؟ قلت الأمر على مذهب أبي حنيفة كما ذكرت.

وأما الشافعي فقد جوز التزوج على الإجارة ببعض الأعمال والخدمة إذا كان المستأجر له والمخدوم فيه أمرًا معلومًا ولعل ذلك كان جائزًا في تلك الشريعة ويجوز أن يكون المهر شيئًا آخر وإنما أراد أن يكون رعي غنمه هذه المدة وأراد أن ينكحه ابنته فذكر له المرادين.

وعلق الإنكاح بالرعية على معنى أنني أفعل هذا إذا فعلت ذلك على وجه المعاهدة لا على وجه المعاقدة. ويجوز أن يستأجره لرعي غنمه ثمانى سنين

إِلَى قَوْلِهِ: ﴿عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [القصص: 28] يَأْجُرُ فُلَانًا: يُعْطِيهِ أَجْرًا، وَمِنْهُ فِي التَّعْزِيَةِ: أَجَرَكَ اللَّهُ.

بمبلغ معلوم ويوفيه إياه ثم ينكحه ابنته به ويجعل قوله على أن تأجرني ثمانى حجج عبارة عما جرى بينهما ﴿فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا﴾ أي: عمل عشر سنين، ﴿فَمِنْ عِنْدِكَ﴾ أي: فإتمامه من عندك لا من عندي يعني لا ألزمك إياه ولا أحتمه عليك ولكن إن فعلته فهو منك تفضل وتبرع وإلا فلا عليك.

﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ﴾ في هذه المدة فأكلفك ما يصعب عليك ﴿سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ في حسن العشرة والوفاء بالعهد وهذا شرط للأب وليس بصداق وقيل صداق والأول أظهر لقوله تأجرني ولم يقل تاجرها وإنما قال إن شاء الله للاتكال على توفيقه ومعونته.

﴿قَالَ﴾ أي: مُوسَى لشعيب عليهما الصلاة والسلام ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة على ما عاهده عليه ﴿بَيْنِي وَبَيْنَكَ﴾ مبتدأ وخبر.

﴿أَيُّمَا الْأَجْلَيْنِ﴾ أي: أي أجل من الأجلين أطولهما الذي هو العشر أو أقصرهما الذي هو ثمان ﴿فُضِّبَتْ﴾ أي: وفيتك وفرغت من العمل فيه ﴿فَلَا عُدْوَنَ عَلَيَّ﴾ أي: لا سبيل عليّ والمعنى لا تعتد عليّ بأن تلزمني أكثر منه.

(إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ﴾ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ) أي: على ما نقول من النكاح والأجر والإجارة حفيظ وشاهد ولما استعمل وكيل في موضع الشاهد عدى بعلی. وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً سأل جبريل عليه السلام أي: الأجلين قضى موسى عليه السلام؟ فقال أتمها وأكملها.

(يَأْجُرُ فُلَانًا: يُعْطِيهِ أَجْرًا) وبهذا تفسير من البُخَارِيِّ لقوله تأجر بفتح الجيم وبهذا فسرهُ أَبُو عبيدة في المجاز وتعقبه الإسماعيلي بأن معنى الآية في قوله: تأجرني أي: تكون لي أجيرًا والتقدير على أن تؤجر في نفسك.

(وَمِنْهُ) أي: ومن هذا المعنى قولهم: (فِي التَّعْزِيَةِ: أَجَرَكَ اللَّهُ) هو بالمد والقصر والقصر أشهر أي: يعطيك أجراً وهكذا فسر أبو عبيدة أيضاً وزاد يَأْجُرُك أي: يثيبك وكأنه نظر إلى أصل المادة وإن كان المعنى في الأجر والأجرة مختلفاً ووجه دلالة الآية على المطلب أنه لم يقع في سياق القصة المذكورة ذكر العمل

وإنما فيه أن موسى عليه السلام آجر نفسه من والد المرأتين.

قال الزمخشري: فإن قلت كيف يصح أن ينكحه إحدى ابنتيه من غير تمييز قلت لم يكن ذلك عقد النكاح ولكن مواعدة ومواضعة أمر قد عزم عليه ولو كان عقدا يقال قد أنكحتك ولم يقل إنني أريد أن أنكحك، انتهى.

وحاصله: أن شعيباً عليه السلام استأجر موسى عليه السلام ولم يتبين له العمل أولاً ولكن بين له الأجل فدل ذلك أن الإجارة إذا بين فيها المدة ولم يبين العمل جازت لكن هذا في موضع يكون نفس العمل معلوماً بنفس العقد كاستئجار العبد للخدمة وأما إذا لم يكن نفس العمل معلوماً بنفس العقد فلا تجوز إلا ببيان العمل لأن الجهالة فيه تفضي إلى المنازعة.

وقال المهلب: ليس في الآية دليل على جهالة العمل في الإجارة لأن ذلك كان معلوماً بينهم من سقي وحرث ورعي واحتطاب وما شاكل ذلك من أعمال البادية ومهنة أهلها فهذا متعارف وإنما حذف ذكره للعلم به وقد عرّفه المدة وسماها له، انتهى.

وتعقبه ابن المنير: بأن البخاري لم يرد جواز أن يكون العمل مجهولاً وإنما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطاً وأن المتبع المقاصد لا الألفاظ ويحتمل أن يكون المصنف أراد أن يشير إلى حديث عتبة بن النذر بضم النون وتشديد المهملة قال كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «إن موسى عليه السلام أجر نفسه ثمانين سنين أو عشرًا على عفة فرجه وطعام بطنه» أخرجه ابن ماجه وفي إسناده ضعف وليس فيه بيان العمل من قبل موسى عليه السلام.

قال الذهبي: عتبة بن النذر السلمي صحابي يقال هو عتبة بن عبد السلمي وليس بشيء روى عنه علي بن رباح وخالد بن معدان.

تتمة:

وأما حكم النكاح على عمل البدن فلا يجوز عند أهل المدينة لأنه غرر وما وقع من النكاح على مثل هذا الصداق لا يعمل به اليوم لظهور الغرر في طول

7 - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا،
عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا، يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَارَ⁽¹⁾

المدة وهو مخصوص لموسى عليه السلام عند أكثر العلماء لأنه قال: إحدى ابنتي هاتين ولم يعينها وهذا لا يجوز.

وقد اختلف العلماء في ذلك فَقَالَ مَالِكٌ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى أَنْ يُؤْجِرَهَا نَفْسَهُ سَنَةً أَوْ أَكْثَرَ يَفْسُخُ النِّكَاحَ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا فَإِنْ دَخَلَ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَبِمَهْرِ الْمَثَلِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُوسُفَ إِنْ كَانَ حَرًّا فَلَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَإِنْ كَانَ عَبْدًا فَلَهَا خِدْمَةُ سَنَةٍ وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةٍ وَقَالَ مُحَمَّدٌ يَجِبُ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْخِدْمَةِ سَنَةً لِأَنَّهَا مُتَقَوِّمَةٌ.

وقال الشَّافِعِيُّ النِّكَاحُ جَائِزٌ عَلَى خِدْمَتِهِ إِذَا كَانَ وَقْتًُا مَعْلُومًا وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ.

وقال الكَرْمَانِيُّ فَإِنْ قُلْتَ مَا الْفَائِدَةُ فِي عَقْدِ هَذَا الْبَابِ إِذْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ حَدِيثًا قُلْتَ الْبُخَارِيُّ كَثِيرًا مَا يَقْصِدُ بِالتَّرَاجُمِ بَيَانَ الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ فَأَرَادَ مِنْهَا بَيَانَ جَوَازِ مِثْلِ هَذِهِ الْإِجَارَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

7 - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا،
عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا، يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَارَ

(باب) بالتَّنْوِين (إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا، يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ) أَي: يَسْقُطُ وَنِسْبَةُ الْإِرَادَةِ إِلَى الْحَائِطِ مَجَازِيَّةٌ، وَفِي الْكِشَافِ: اسْتَعِيرَتِ الْإِرَادَةُ لِلْمَدَانَةِ وَالْمَشَارَفَةِ كَمَا اسْتَعِيرَ الْهَمُّ وَالْعَزْمُ لَذَلِكَ وَقَدْ أَطَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي هَذَا الْمَبْحَثِ يَقَالُ انْقَضَ الطَّائِرُ سَقَطَ مِنَ الْهَوَاءِ بِسُرْعَةٍ (جَارَ) جَوَابٌ إِذَا.

(1) قَالَ الْكَانْدَهْلَوِيُّ: قَالَ الْحَافِظُ: قَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: قَصِدَ الْبُخَارِيُّ أَنَّ الْإِجَارَةَ تَضْبِطُ بِتَعْيِينِ الْعَمَلِ كَمَا تَضْبِطُ بِتَعْيِينِ الْأَجَلِ، اهـ.

قُلْتُ: الْإِجَارَةُ عَلَى نَوْعَيْنِ الْإِجَارَةُ بِتَعْيِينِ الْأَجَلِ، وَتَرْجَمَ لَهُ سَابِقًا بِقَوْلِهِ: وَبَيْنَ لَهُ الْأَجَلَ إِلَّاخَ، قَالَ الْقُسْطَلَانِيُّ: قَوْلُهُ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْعَمَلُ أَي: الَّذِي يَعْمَلُهُ لَهُ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ أَمْ لَا؟ وَالَّذِي مَالُ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ الْجَوَازُ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى شَاهِدٌ عَلَى مَا عَقَدْنَا، وَاعْتَرَضَهُ الْمَهْلَبُ بِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى جَهَالَةِ الْعَمَلِ فِي الْإِجَارَةِ، لِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ مَعْلُومًا بَيْنَهُمْ، وَإِنَّمَا حَذَفَ ذِكْرَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ، =

وقال ابن التين: تبويب البُخَارِيِّ يدل على أن هذا جائز لجميع الناس وإنما كان ذلك للخضر عليه السلام خاصة ولعل البُخَارِيَّ أراد أنه يبني له حائطًا من الأصل أو يصلح له حائطًا، انتهى.

وقال العَيْنِيُّ: ينبغي أن يكون هذا جائزًا لجميع الناس وتخصيصه بالخضر لا دليل عليه ووجه ذلك على العموم أن حائط رجل إذا أشرف على السقوط

وأجاب ابن المنير بأن البخاري لم يقصد جواز أن يكون العمل مجهولاً، وإنما أراد أن التنصيص على العمل باللفظ ليس مشروطاً، وأن المتبع المقاصد لا الألفاظ، اهـ. وهكذا في الفتح مبسوطاً، وزاد: ويحتمل أن يكون المصنف أشار إلى حديث عتبة بن الندر - بضم النون وتشديد المهملة - قال: كنا عند رسول الله ﷺ فقال: «إن موسى أجر نفسه ثمانين سنين أو عشرًا على عفة فرجه وطعام بطنه» أخرجه ابن ماجة وفي إسناده ضعف، اهـ.

وفي تقرير مولانا محمد حسن المكي: والعمل ههنا كان رعي الغنم، لكنه لم يكن بين له أنك ترعاها في أرض كذا، وفي وقت كذا من اليوم، ولم يبين له أنك ترعى مائة من الغنم أو مائتين أو نحو ذلك، فكان العمل غير مبين، اهـ.

ثم قال القسطلاني: وقد ذهب أكثر العلماء إلى أن ما وقع من النكاح على هذا الصداق خصوصية لموسى عليه الصلاة والسلام لا يجوز لغيره، لظهور الغرر في طول المدة، ولأنه قال: «إحدى ابنتي هاتين» ولم يعينها، وهذا لا يجوز إلا بالتعيين، وأجاب في الكشف: بأن ذلك لم يكن عقدًا للنكاح ولكن مواعدة، ولو كان عقدًا لقال قد أنكحتك، ولم يقل «إني أريد أن أنكحك» وقد اختلف فيما إذا تزوجها على أن يؤجرها نفسه سنة، فقال الشافعي: النكاح جائز على خدمته إذا كان وقتاً معلوماً ويجب عليه عين الخدمة سنة، وقال مالك: يفسخ النكاح إن لم يكن دخل بها، فإن دخل ثبت النكاح بمهر المثل، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: إن كان حرًا فلها مهر مثلها، وإن كان عبدًا فلها خدمة سنة، وقال محمد: تجب عليه قيمة الخدمة سنة لأنها متقومة، اهـ.

وذكر العيني: الإمام أحمد مع أبي حنيفة، وبسط الكلام على المسألة في الأوجز في حديث رجل أنكحه ﷺ بما معه من القرآن، وبسط فيه الكلام على دلائل الأئمة.

والنوع الثاني من الإجارة ترجم له الإمام البخاري بهذه الترجمة، قال الموفق: الإجارة على ضربين: أحدهما: أن يعقدها على مدة، الثاني: أن يعقدها على عمل معلوم كبناء حائط وخياطة قميص، فإذا كان المستأجر مما له عمل كالحيوان جاز فيه الوجهان، لأن له عملاً تنفرد منافعه به، وإن لم يكن له عمل كالدار والأرض لم يجوز إلا على مدة ومتى تقدرت المدة لم يجوز تقدير العمل، وبهذا قال أبو حنيفة والشافعي: لأن الجمع بينهما يزيد غرراً لأنه قد يفرغ من العمل قبل انقضاء المدة، فإن استعمل في بقية المدة فقد زاد على ما وقع عليه العقد، وإن لم يعمل كان تاركاً للعمل في بعض المدة، إلى آخر ما بسطه الموفق في فروع المسألة.

2267 - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ، أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ - يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ،

فخيف من سقوطه فاستأجر أحدًا يعلقه حتى لا يسقط فإنه يجوز بلا خلاف ثم بعد التعليق إما أن يرّمه ويقطع عيبه أو يهدّه ويبنيه جديدًا.

وقال المهلب: إنما جاز الاستئجار عليه لقول موسى عليه السلام: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77] والأجر لا يؤخذ إلا على عمل معلوم وإنما كان يكون له الأجر لو عامله عليه قبل عمله وأما بعد أن أقامه بغير إذن صاحبه فلا يجبر صاحبه على غرم شيء.

وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: فِيهِ جَوَازُ الاسْتِجَارَةِ عَلَى الْبِنَاءِ.

وَقَالَ الْخَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : وإنما يتم الاستدلال بهذه القصة أعني قصة مُوسَى والخضر عليهما السلام إذا قلنا : إن شرع من قبلنا شرع لنا لقول مُوسَى عليه السلام : ﴿لَوْ شِئْتَ لَتُخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف : 77] أي : لو شارطت على عمله بأجرة معينة لنفعا ذلك.

وقال ابن المنير: وقصد البخاري أن الإجارة تضبط بتعيين العمل كما تضبط بتعيين الأجل.

(حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) ابن يزيد الفراء أبو إسحاق يعرف بالصغير قَالَ: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ) أبو عبد الرحمن قاضي اليمن (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (أَخْبَرَهُمْ) أي: هشامًا وغيره.

(قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ) ابن هرمز، (وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) القرشي الأثرم، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، يَزِيدُ أَحَدُهُمَا) أي: يعلى أو عمرو على صاحبه قَالَ الكرمانى فَإِنْ قُلْتَ يلزم من زيادة أحدهما (عَلَى صَاحِبِهِ) نوع محال وهو أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَزِيدًا وَمَزِيدًا عَلَيْهِ قُلْتَ إِنْ أَرَادَ بِأَحَدِهِمَا وَاحِدًا مَعِينًا فَلَا إِشْكَالَ وَإِنْ أَرَادَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ يَزِيدُ شَيْئًا غَيْرَ مَا زَادَ الْآخَرُ فَهُوَ مَزِيدٌ بِاعْتِبَارِ شَيْءٍ مَزِيدٍ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ شَيْءٍ آخَرَ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا الْمَرْوِيُّ مَجْهُولٌ إِذْ لَا يَعْلَمُ الزِّيَادَةُ مِنْهُ قُلْتَ عِلْمٌ مِنْ سِيَاقِهِ زِيَادَةُ يَعْلَى إِذْ قَالَ: حَسِبْتُ، انْتَهَى.

وَعَبْرُهُمَا قَالَ: قَدْ سَمِعْتُهُ يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَانْطَلَقَا»، ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ - قَالَ سَعِيدٌ: بِيَدِهِ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ -، فَاسْتَقَامَ، قَالَ يَغْلَى: حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا، قَالَ: «فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ، فَاسْتَقَامَ، ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77]» قَالَ سَعِيدٌ: «أَجْرًا نَأْكُلُهُ»⁽¹⁾.

(وَعَبْرُهُمَا) عطف على يعلى وعمرو أي قَالَ: ابن جريج: أخبراني وغيرهما، (قَالَ) أي: ابن جريج: (قَدْ سَمِعْتُهُ) أي: سمعت ذلك الغير أيضًا (يُحَدِّثُهُ عَنْ سَعِيدٍ) أي: ابن جبير أنه (قَالَ) قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: حَدَّثَنِي أَبِي بْنُ كَعْبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (قَالَ) قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَانْطَلَقَا) أي: موسى والخضر عليهما السلام ﴿فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ﴾ وقرئ ينقاض أي: ينقلع من أصله ويقال للبئر إذا انهارت انقاضت الضاد المعجمة وقرئ بالمهمله موضع المعجمة أي: ينشق طولًا.

(قَالَ سَعِيدٌ) أي: فعل الخضر (بِيَدِهِ هَكَذَا، وَرَفَعَ يَدَيْهِ⁽²⁾) فَاسْتَقَامَ ذلك الجدار وهذا تفسير لقوله تعالى: ﴿فَأَقَامَهُ﴾ [الكهف: 77].

(قَالَ يَغْلَى: حَسِبْتُ أَنَّ سَعِيدًا، قَالَ: فَمَسَحَهُ بِيَدِهِ، فَاسْتَقَامَ)، قَالَ أي: موسى عليه السلام: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ قَالَ سَعِيدٌ: «أَجْرًا نَأْكُلُهُ» قيل كان طول الجدار في السماء مائة ذراع وكانت الحال حال اضطرار وافتقار إلى المطعم وقد لَزَّتْهُمَا الحاجة إلى آخر كسب المرء وهو المسألة فلم يجدا مواسيًا فلما أقام الجدار لم يتمالك موسى عليه السلام لما رأى من الحرمان ومساس الحاجة أن قَالَ: لو اتخذت عليه أجرًا وطلبت على عملي جعلاً حتى ننتعش به ونستدفع به الضرورة، وهذا قطعة من حديث قصة موسى والخضر عليهما السلام وقد مر في كتاب العلم في باب: ذهاب موسى إلى الخضر.

وقد أورده مستوفى في التفسير أيضًا، والله أعلم.

(1) أطرافه 74، 78، 122، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727، 4772، 6672،

7478 - تحفة 39.

(2) وروي يده بالإفراد.

8 - بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

2268 - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟

8 - بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ

(بَاب) حَكْمُ (الْإِجَارَةِ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ) يَعْنِي مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ إِلَى نِصْفِهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ هَذَا الْبَابِ بَابُ الْإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ بَابٍ آخَرَ بَابُ الْإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ وَهَذَا كُلُّهُ فِي حَكْمِ يَوْمٍ وَاحِدٍ وَأَرَادَ بِذَلِكَ إِثْبَاتَ صَحَّةِ الْإِجَارَةِ بِأَجْرٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجْلِ مَعْلُومٍ مِنْ جِهَةِ ضَرْبِ الشَّارِعِ الْمِثْلَ بِذَلِكَ وَلَوْلَا الْجَوَازُ مَا أَقْرَهُ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْغَرَضُ مِنْ كُلِّ ذَلِكَ إِثْبَاتُ جَوَازِ الاسْتِئْجَارِ لِقِطْعَةٍ مِنَ النَّهَارِ إِذَا كَانَتْ مَعِينَةً دَفْعًا لِتَوَهُمٍ مِنْ يَتَوَهُمُ أَنْ أَجَلَ الْمَعْلُومِ أَنْ يَكُونَ يَوْمًا كَامِلًا.

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ، (عَنْ أَيُّوبَ) هُوَ السَّخْتْيَانِيُّ، (عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ) كَذَا فِي رِوَايَةِ أَيُّوبَ: وَالْمُرَادُ بِأَهْلِ الْكِتَابَيْنِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى.

(كَمَثَلِ رَجُلٍ) وَفِيهِ تَقْدِيرٌ وَهُوَ مِثْلُكُمْ مَعَ نَبِيِّكُمْ وَمِثْلُ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ مَعَ أَنْبِيَائِهِمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ (اسْتَأْجَرَ أَجْرَاءَ) بِضَمِّ الهمزة وَفَتْحِ الْجِيمِ وَبِالْمَدِّ جَمَعَ أَجِيرَ فَالْمِثْلُ مَضْرُوبٌ لِلْأَمَةِ مَعَ نَبِيِّهِمْ وَالْمِثْلُ بِهِ الْأَجْرَاءُ مَعَ مَنْ اسْتَأْجَرَهُمْ وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ كَمَثَلِ أَجْرَاءَ، ثُمَّ قَالَ هُوَ مِنْ بَابِ تَشْبِيهِ الرِّكْبِ بِالْمَرْكَبِ لَا تَشْبِيهِ الْمَفْرَدِ بِالْفَرْدِ فَلَا اعْتِبَارَ إِلَّا بِالْمَجْمُوعِينَ. أَوْ التَّقْدِيرُ: مِثْلُ الشَّارِعِ مَعَكُمْ لِمِثْلِ رَجُلٍ مَعَ أَجْرَاءَ.

(فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ؟) وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ بِتَكَرُّارِ الْقِيرَاطِ وَهُوَ الْمُرَادُ.

فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ

(فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ) وزاد ابن دينار على قيراط قيراط وزاد الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ كَمَا تَقْدُمُ فِي الصَّلَاةِ حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ النَّهَارَ عَجَزُوا فَأَعْطَوْا قِرَاطًا قِرَاطًا وَكَذَا وَقَعَ فِي بَقِيَةِ الْأُمَمِ وَالْمُرَادُ بِالْقِرَاطِ النَّصِيبُ وَهُوَ فِي الْأَصْلِ نِصْفُ دَانِقٍ وَالدَّانِقُ سُدُسُ دِرْهَمٍ.

(ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ عَلَى قِرَاطٍ) يَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ بِهِ أَوَّلُ وَقْتِ دُخُولِهَا وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَرَادَ أَوَّلُ حِينَ الشَّرُوعِ فِيهَا وَالثَّانِي يَرْفَعُ الْإِشْكَالَ السَّابِقَ فِي الْمَوَاقِيتِ وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّ الْوَقْتَيْنِ مُتَسَاوِيَانِ أَيْ: مَا بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ وَمَا بَيْنَ الْعَصْرِ وَالْمَغْرِبِ فَكَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُ النَّصَارَى إِنَّهُمْ أَكْثَرُ عَمَلًا مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَقَدْ تَقَدَّمَتْ فِي الْمَوَاقِيتِ عِدَّةُ أَجُوبَةٍ مِنْ ذَلِكَ فَلْيَرَا جَعِ ثَمَّةً. وَمِنْ الْأَجُوبَةِ الَّتِي لَمْ تَقْدَمْ أَنْ قَائِلٌ مَا لَنَا أَكْثَرُ عَمَلًا الْيَهُودَ خَاصَّةً وَيُؤَيِّدُهُ مَا وَقَعَ فِي التَّوْحِيدِ بَلْفَظٍ فَقَالَ أَهْلُ التَّوْرَةِ: وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ قَالَ ذَلِكَ.

أما اليهود: فلأنهم أطول زمانا فيستلزم أن يكونوا أكثر عملاً.

أما النصارى: فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود ولأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى عليهما السلام جميعاً أشار إلى ذلك الإسماعيلي ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر وذلك بعد دخول وقتها أشار إلى ذلك ابن القصاص وابن العربي.

وقد تقدم في المواقيت أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التي بين الظهر والعصر أكثر من الذي بين العصر والمغرب على قول ويحتمل أن يكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع فالقائل نحن أكثر عملاً هم اليهود والقائل نحن أقل أجراً هم النصارى وفيه بعد.

وحكى ابن التين: أن معناه أن عمل الفريقين جميعاً أكثر وزمانهم أطول وهو خلاف ظاهر السياق، والله أعلم.

(فَعَمِلَتِ النَّصَارَى، ثُمَّ قَالَ: «مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنَ الْعَصْرِ إِلَى أَنْ تَغِيبَ الشَّمْسُ

عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ»، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى⁽¹⁾، فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً؟ قَالَ: «هَلْ نَقَضْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ:

عَلَى قِيرَاطَيْنِ؟ فَأَنْتُمْ هُمْ»، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى (أي: الكفار منهم، (فَقَالُوا: مَا لَنَا أَكْثَرَ عَمَلًا، وَأَقَلَّ عَطَاءً) يروى أكثر وأقل بالرفع والنصب أما الرفع فعلى تقدير المبتدأ أي: نحن أكثر وأما النصب فعلى الحال كقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذِكَّرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [المذثر: 49] ويجوز أن يكون خبر كان تقديره ما لنا كنا أكثر وعملاً نصب على التمييز.

(قَالَ) أي: الله تعالى: «(هَلْ نَقَضْتُمْ مِنْ حَقِّكُمْ؟)» شيئاً أطلق لفظ الحق للمماثلة وإلا فالكل من فضل الله تعالى (قَالُوا: لَا، قَالَ) أي: الله تعالى:

(1) قال العيني: قال القرطبي تمسك به بعض أهل الظاهر على جواز المساقاة إلى أجل مجهول، وجمهور الفقهاء على أنها لا تجوز إلا إلى أجل معلوم، وقالوا هذا الكلام كان جواباً لما طلبوا حين أراد إخراجهم منها، فقالوا تعمل فيها ولكم النصف وتكفيكم مؤونة العمل، فلما فهمت المصلحة أجابهم إلى الإبقاء ووقفه على مشيئته وبعد ذلك عاملهم على المساقاة، وقد دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه: عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر على شطر ما يخرج منها فأقروا العقد بالذكر دون ذكر الصلح، وزعم النووي أن المساقاة جازت للنبي ﷺ خاصة في أول الإسلام يعني بغير أجل معلوم، وقال أبو ثور إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة، قال ابن بطال وهو قول محمد بن الحسن وهذا غلط ليس هذا قوله، وإنما هو قول محمد بن سلمة، فإنه قال: تجوز المزارعة بلا بيان المدة فكذلك المساقاة، لأنها كالمزارعة، وقال صاحب الهداية: وشرط بيان المدة في المساقاة لأنها كالمزارعة، وقال صاحب الهداية: وشرط بيان المدة في المساقاة لأنها كالمزارعة وكل واحد منهما كالإجارة فلا يجوز إلا ببيان المدة، وبه قال أحمد والشافعي، وقال أصحابنا في الاستحسان: إذا لم يبين المدة يجوز ويقع العقد على أول ثمرة تخرج في تلك السنة لأن إدراكها وقتاً معلوماً، وإن تأخر أو تقدم فذلك يسير، وفي التوضيح: كل من أجاز المساقاة فإنه أجازها إلى أجل معلوم إلا ما ذكر ابن المنذر عن بعضهم جوازها بغير أجل، وأئمة الفتوى على خلافه، فإن قيل: لم ينص ابن عمر ولا غيره على معلومة ممن روى هذه القصة، فمن أين لكم اشتراط الأجل؟ فالجواب: أن الإجماع قد انعقد على منع الإجارة المجهولة، وأما قوله ﷺ: «أقركم ما أقره الله» لا يوجب فساد عقده ويوجب فساد عقد غيره بعده لأنه كان ينزل إليه الوحي بتقرير الأحكام ونسخها فكان بقاء حكمه على تقرير الله تعالى له فإذا شرط ذلك في عقده لم يوجب فساده وليس كذلك صورته من غيره لأن الأحكام قد ثبتت وتقررت، اه مختصراً من العيني، وفي تقرير مولانا حسين علي البنجابي، قوله أقرك إلخ تنعقد إجارة العام الواحد بهذا، ثم الثاني بالشروع برضا المالك ثم ثم، اه.

«فَذَلِكَ، فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»⁽¹⁾.

9 - باب الإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ

2269 - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَالًا، فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي

«فَذَلِكَ، فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ») وفيه حجة لأهل السنة في أن الثواب من الله على سبيل الفضل والإحسان منه، وقد مضى هذا الحديث في كتاب الصلاة في باب من أدرك ركعة من العصر مع التفاوت في المتن ولكن الأصل واحد وقد مضى الكلام فيه أيضًا.

9 - باب الإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ

(باب الإِجَارَةِ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ).

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى) بخفض اليهود والنصارى عطفًا على الضمير المجرور بدون إعادة الخافض وهو جائز على رأي الكوفيين ومنه قوله تعالى: ﴿قَسَاءُ لَوْنٍ بِهِ وَالْأَرْعَامُ﴾ [النساء: 1] بخفض الأرحام على قراءة حمزة.

وقال ابن مالك: يجوز الرفع على تقدير ومثل اليهود والنصارى.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: على حذف المضاف وإعطاء المضاف إليه إعرابه قَالَ ووجدته مضبوطًا في أصل أبي ذر بالنصب وهو موجه على إرادة المعية يعني على أن يكون الواو بمعنى مع ويرجح توجيه ابن مالك ما سيأتي في أحاديث الأنبياء من طريق الليث عَنْ نَافِعٍ بلفظ «وإنما مثلكم ومثل اليهود والنصارى».

(كَرَجُلٍ) أي: كمثل رجل (اسْتَعْمَلَ عُمَالًا) جمع عامل (فَقَالَ: مَنْ يَعْمَلُ لِي

إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ؟ فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً، قَالَ: «هَلْ ظَلَمْتُمْكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟» قَالُوا: لَا، فَقَالَ: «فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ»⁽¹⁾.

إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ) بالترار ليدل على توزيع القرارط على جميعهم، (فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ، ثُمَّ عَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ) أي: إلى صلاة العصر.

(ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى مَغَارِبِ الشَّمْسِ) كذا ثبت في رواية مالك بلفظ الجمع وكأنه باعتبار الأزمنة المتعددة باعتبار الطوائف المختلفة الأزمنة إلى يوم القيامة ووقع في رواية سُفْيَانَ الْآتِيَةِ فِي فضائل القرآن إلى مغرب الشمس على الأفراد وهو الأصل.

وفي رواية اللَّيْث عَنْ نَافِعِ الْآتِيَةِ فِي أَحَادِيثِ الْأَنْبِيَاءِ ونحوه في رواية أيوب في الباب الذي بعده بلفظ إلى أن تغيب الشمس.

(عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، وَقَالُوا: نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلًا وَأَقْلُ عَطَاءً⁽²⁾ قَالَ) أَي: اللَّهُ تَعَالَى: (هَلْ ظَلَمْتُمْكُمْ) أَي: هل نقصتكم. (مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا؟ قَالُوا: لَا، فَقَالَ: فَذَلِكَ فَضْلِي أَوْتِيهِ مَنْ أَشَاءُ) وإنما

(1) أطرافه 557، 2268، 3459، 5021، 7467، 7533 - تحفة 7235 - 3/118.

قال الحافظ: قوله نحن كنا أكثر عملًا، تمسك به بعض الحنفية كأبي زيد في كتاب الأسرار إلى أن وقت العصر من مصير ظل كل شيء مثيله، لأنه لو كان من مصير ظل كل شيء مثله لكان مساويًا لوقت الظهر، وقد قالوا كنا أكثر عملًا، فدل على أنه دون وقت الظهر، وأجيب بمنع المساواة، وذلك معروف عند أهل العلم بهذا الفن، وهو أن المدة التي بين الظهر والعصر أطول من المدة التي بين العصر والمغرب، وأما ما نقله بعض الحنابلة من الإجماع على أن وقت العصر ربع النهار، فمحمول على التقريب إذا فرعنا على أن وقت العصر مصير الظل مثله، كما قال الجمهور، وأما على قول الحنفية فالذي من الظهر إلى العصر أطول قطعًا، وعلى النزول لا يلزم من التمثيل والتشبيه التسوية من كل جهة، وبأن الخبر إذا ورد في معنى مقصود لا تؤخذ منه المعارضة لما ورد في ذلك المعنى بعينه مقصودًا في أمر آخر، وبأنه ليس في الخبر نص على أن كلًا من الطائفتين أكثر عملًا لصدق أن كلهم مجتمعين أكثر عملًا من المسلمين، وباحتمال أن =

كان للمؤمنين قيراطان لإيمانهم بموسى وعيسى عليهما السلام أيضًا فإن التصديق عمل أيضًا، والله أعلم.

ثم إنه ليس في سياق هذا الحديث التصريح بالعمل إلى صلاة العصر وإنما يؤخذ ذلك من قوله ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر فإن ابتداء عمل الطائفة عند انتهاء عمل الطائفة التي قبلها. نعم في رواية أيوب التي في الباب قبله التصريح بذلك حيث قال: من يعمل من نصف النهار إلى صلاة العصر.

يكون أطلق ذلك تغليبا، وباحتمال أن يكون ذلك قول اليهود خاصة، فيندفع الاعتراض من أصله، كما جزم به بعضهم، وتكون نسبة ذلك للجميع في الظاهر غير مرادة، بل هو عموم أريد به الخصوص أطلق ذلك تغليبا، ويأنه لا يلزم من كونهم أكثر عملا أن يكونوا أكثر زمانا، لاحتمال كون العمل في زمنهم كان أشق، ويؤيده قوله تعالى: ﴿رَبِّكَ لَا تَعْمَلُ عَلَيْهِمْ إِصْرًا كَمَا كَانَتْهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: 286] ومما يؤيد كون المراد كثرة العمل وقلته لا بالنسبة إلى طول الزمان وقصره، كون أهل الإخبار متفقين على أن المدة التي بين عيسى ونبينا ﷺ، دون المدة التي بين نبينا ﷺ وقيام الساعة، لأن جمهور أهل المعرفة بالأخبار قالوا: إن مدة الفترة بين عيسى ونبينا ﷺ ستماية سنة، وثبت ذلك في صحيح البخاري عن سلمان، وقيل إنها دون ذلك، حتى جاء عن بعضهم أنها مائة وخمسة وعشرون سنة، وهذه مدة المسلمين بالمشاهدة أكثر من ذلك، فلو تمسكنا بأن المراد التمثيل بطول الزمانين وقصرهما للزم أن يكون وقت العصر أطول من وقت الظهر، ولا قائل به، فدل على أن المراد كثرة العمل وقلته، والله سبحانه وتعالى أعلم. وقال في موضع آخر: ومن الأجوبة أيضًا أن قائل ما لنا أكثر عملا اليهود خاصة، ويؤيده ما وقع في التوحيد بلفظ: فقال أهل التوراة، ويحتمل أن يكون كل من الفريقين قال ذلك، أما اليهود فلأنهم أطول زمنا فيستلزم أن يكونوا أكثر عملا، وأما النصارى فلأنهم وازنوا كثرة أتباعهم بكثرة زمن اليهود، لأن النصارى آمنوا بموسى وعيسى جميعا، أشار إلى ذلك الإسماعيلي، ويحتمل أن تكون أكثرية النصارى باعتبار أنهم عملوا إلى آخر صلاة العصر، وذلك بعد دخول وقتها، أشار إلى ذلك ابن القصار وابن العربي، وقد قدمنا أنه لا يحتاج إليه لأن المدة التي بين الظهر والعصر أكثر من المدة التي بين العصر والمغرب، ويحتمل أن تكون نسبة ذلك إليهم على سبيل التوزيع، فالقائل نحن أكثر عملا اليهود، والقائل نحن أقل أجرا النصارى، وفيه بعد، وحكى ابن التين: أن معناه أن عمل الفريقين جميعا أكثر وزمانهم أطول وهو خلاف ظاهر السياق، اهـ.

(2) قال ابن بطال لفظ نحن أكثر عملا من قول اليهود خاصة كقوله تعالى: ﴿نَسِيبًا حُرْتُهُمَا﴾ [الكهف: 61]، والناسي هو يوشع، وقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهَا الذُّلُوفُ وَالْمَرْحَاتُ﴾، ولا يخرج إلا من المالح.

10 - بَابُ إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ⁽¹⁾

2270 - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ ابْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا.....»

10 - بَابُ إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ

(باب) بيان (إِثْمٍ مَنْ مَنَعَ أَجْرَ الْأَجِيرِ) وقد أخرج ابن بطال هذا الباب عن الباب الذي بعده وهو الأوجه لأن فيه رعاية المناسبة.

(حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ) ابن سابق العصفري روى عنه البُخَارِيُّ ههنا وهو حديث واحد ويوسف هذا من أفرادهِ.

(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ) بضم السين مصغراً وقد مرّ مع الحديث في باب إثم من باع حراً.

(عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ) وقد مرّ أَيْضًا، (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ثَلَاثَةٌ أَنَا

(1) قال الحافظ: أخر ابن بطال هذا الباب عن الذي بعده، وكأنه صنع ذلك للمناسبة، اهـ. وقال العيني: وقد أخرج ابن بطال هذا الباب، وهو الأوجه، فإن فيه رعاية المناسبة، اهـ. وما أفاده الشيخ قدس سره لطيف، وفي الدر المختار: وللمؤجر طلب الأجر للدار والأرض كل يوم، وللدابة كل مرحلة، وللخياطة ونحوها من الصنائع إذا فرغ وسلمه فهلكه قبل تسليمه يسقط الأجر، قال ابن عابدين: اعلم أن أبا حنيفة كان أولاً يقول لا يجب شيء من الأجرة ما لم يستوف جميع المنفعة والعمل، لأنه المعقود عليه، فلا يتوزع الأجر على الأجزاء كالثمن في المبيع، ثم رجع فقال: إن وقعت الإجارة على المدة كما في إجارة الدار والأرض أو قطع المسافة كما في الدابة، وجب بحصته ما استوفى أجرة معلومة بلا مشقة، ففي الدار لكل يوم، وفي المسافة لكل مرحلة، والقياس أن يجب كل ساع بحسابه تحقيقاً للمساواة، لكن فيه حرج، وإن وقعت على العمل كالخياطة والقصارة فلا يجب الأجر ما لم يفرغ منه فيستحق الكل لأن العمل في البعض غير منتفع به، إلى آخر ما بسطه، وفي الهداية: وينعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنفعة، ثم قال: الأجرة لا تجب بالعقد، وتستحق بأحد معانٍ ثلاثة: إما بشرط التعجيل، أو بالتعجيل من غير شرط، أو باستيفاء المعقود عليه، وقال الشافعي: يملك بنفس العقد لأن المنافع المعدومة صارت موجودة حكماً، ضرورة تصحيح العقد، فثبت الحكم فيما يقابله من البدل، ولنا أن العقد ينعقد شيئاً فشيئاً على حسب حدوث المنافع، على ما بينا إلى آخر ما ذكره.

خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ»⁽¹⁾.

11 - باب الإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

2271 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ،

خَصْمُهُمْ) الخصم مصدر أو صفة مشبهة (يَوْمَ الْقِيَامَةِ، رَجُلٌ أُعْطِيَ بِي) أي: العهد والأمان، (ثُمَّ غَدَرَ، وَرَجُلٌ بَاعَ حُرًّا فَأَكَلَ ثَمَنَهُ، وَرَجُلٌ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَاسْتَوْفَى مِنْهُ) العمل (وَلَمْ يُعْطِهِ أَجْرَهُ) وقد مر ما يتعلق بهذا الحديث في باب إثم من باع حُرًّا من كتاب البيوع.

11 - باب الإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ

(باب) حكم (الإِجَارَةِ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ) أي: من أول وقت العصر إلى أول دخول الليل.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) ابن كريب الهمداني الكوفي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة، (عَنْ بُرَيْدٍ) بالموحدة على صيغة التصغير.

(عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) عامر (عَنْ أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أنه (قَالَ: مَثَلُ الْمُسْلِمِينَ، وَالْيَهُودِ، وَالنَّصَارَى، كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ قَوْمًا) قَالَ الْعَيْنِيُّ تَبَعًا لِلْحَافِظِ الْعَسْقَلَانِيِّ: هو من باب القلب والتقدير كمثل قوم استأجرهم رجل أو هو من باب التشبيه بالمركب.

(يَعْمَلُونَ لَهُ عَمَلًا يَوْمًا إِلَى اللَّيْلِ) هذا مغاير لحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لأن فيه أنه استأجرهم على أن يعملوا إلى نصف النهار وقد تقدم ذكر التوفيق بينهما في المواقيت في باب من أدرك ركعة من العصر بأن ذلك بالنسبة إلى من عجز عن الإيمان بالموت قبل ظهور دين آخر وبهذا بالنسبة إلى من أدرك دين الإسلام ولم يؤمن.

عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا، أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا، وَتَرَكُوا،

ومن جملة الأجوبة في ذلك أنهما حديثان سيقا في قصتين نعم قد وقع في رواية سالم بن عبد الله بن عمر عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الماضية في المواقيت الآتية في التوحيد ما يوافق رواية أَبِي مُوسَى فَرَجَّحَهُمَا الْخَطَّابِيُّ عَلَى رواية نافع وعبد الله بن دينار لكن يحتمل أن تكون القصتان جميعًا كانتا عند ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فحدث بهما في وقتين، وجمع بينهما ابن التين باحتمال أن يكونوا غلطوا أولاً فقالوا ما قالوا إشارة إلى طلب الزيادة فلما لم يعطوا قدرًا زائدًا تركوا فقالوا ما عملنا باطل، انتهى.

وفيه مع بعده مخالفة لصريح ما وقع في رواية الزُّهْرِيِّ في المواقيت وفي التوحيد ففيها قالوا ربنا أعطيت هؤلاء قيراطين قيراطين وأعطيتنا قيراطًا قيراطًا ونحن كنا أكثر عملًا ففيه التصريح بأنهم أعطوا ذلك إلا أن يحمل قولهم أعطيتنا أي: أمرت لنا أو وعدتنا ولا يستلزم ذلك أنهم أخذوه ولا يخفى أن الجمع بكونهما قصتين أوضح.

(عَلَى أَجْرٍ مَعْلُومٍ، فَعَمِلُوا لَهُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ، فَقَالُوا: لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَى أَجْرِكَ الَّذِي شَرَطْتَ لَنَا وَمَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، فَقَالَ لَهُمْ: لَا تَفْعَلُوا) أي: إبطال العمل وترك الأجر المشروط.

(أَكْمِلُوا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمْ، وَخُذُوا أَجْرَكُمْ كَامِلًا، فَأَبَوْا) أي: امتنعوا (وَتَرَكُوا) وظاهر المثل أن الله تَعَالَى قَالَ: «لِلْيَهُودِ آمَنُوا بِي وَبِرُسُلِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَأَمَنُوا بِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى أَنْ بَعَثَ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ فَكَفَرُوا بِهِ وَذَلِكَ فِي قَدَرِ نِصْفِ الْمُدَّةِ الَّتِي بَعَثَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ»، فقولهم: لا حاجة لنا إشارة إلى أنهم كفروا وتولوا واستغنى الله عنهم وهذا من إطلاق القول وإرادة لازمه لأن لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الإيمان.

وقولهم: وما عملنا باطل إشارة إلى إحباط عملهم بكفرهم بعيسى عليه السلام إذ لا ينفعهم الإيمان بموسى عليه السلام وحده بعد بعثة عيسى عليه السلام.

وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرَيْنِ بَعْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ مِنَ الْأَجْرِ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ، قَالَا: لَكَ مَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ، فَأَبَيَا، وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجَرَ الْفَرِيقَيْنِ كُلِّهِمَا، فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ، وَمَثَلُ مَا قِيلُوا مِنْ هَذَا الثُّورِ⁽¹⁾.

وكذلك القول في النصارى إلا أن فيه إشارة على أن مدتهم كانت قدر نصف المدة فاقترضوا على نحو الربع من جميع النهار فإن قيل المفهوم من ذلك أن أهل الكتابين لم يأخذوا شيئاً ومن السابق أنهم أخذوا قيراطاً قيراطاً فالجواب أن الآخذين هم الذين أتوا قبل النسخ والتاركين هم الذين كفروا بالنبي الذي بعد نبينهم.

(وَاسْتَأْجَرَ أَجِيرَيْنِ⁽²⁾ بَعْدَهُمْ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ يَوْمِكُمَا هَذَا وَلَكُمَا الَّذِي شَرَطْتُ لَهُمْ) وفي رواية الإسماعيلي الذي شرطت لهؤلاء يعني الذين قبلهم. (مِنَ الْأَجْرِ، فَعَمِلُوا حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ) هو بنصب حين ويجوز الرفع أما النصب فعلى الظرفية أو على أنه خبر كان أي: إذا كان الوقت حين صلاة العصر وأما الرفع فعلى أنه فاعل كان التامة.

(قَالَا: لَكَ مَا عَمِلْنَا بَاطِلٌ، وَلَكَ الْأَجْرُ الَّذِي جَعَلْتَ لَنَا فِيهِ، فَقَالَ لَهُمَا: أَكْمِلَا بَقِيَّةَ عَمَلِكُمَا فَإِنَّ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ شَيْءٌ يَسِيرٌ) أي: بالنسبة إلى ما مضى والمراد ما بقي من الدنيا.

(فَأَبَيَا، وَاسْتَأْجَرَ قَوْمًا أَنْ يَعْمَلُوا لَهُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ، فَعَمِلُوا بَقِيَّةَ يَوْمِهِمْ حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ، وَاسْتَكْمَلُوا أَجَرَ الْفَرِيقَيْنِ كُلِّهِمَا) بإيمانهم بالأنبياء الثلاثة عليهم السلام وقوله كليهما كذا وقع في رواية أبي ذر وغيره وحكى ابن التين أن في روايته كلاهما بالرفع وخطأه وليس كما زعم بل له وجه وهو أن لفظ كلاهما بالألف على لغة من يجعل المشنى في الأحوال الثلاث بالألف.

(فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ) أي: مثل المسلمين، (وَمَثَلُ مَا قِيلُوا مِنْ هَذَا الثُّورِ) أي: نور

الهداية إلى الحق وفي رواية الإسماعيلي فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جاء به رسوله ومثل اليهود والنصارى الذين تركوا ما أمرهم الله به والمقصود من التمثيلين :

إما من الأول : فبيان أن أعمال هذه الأمة أكثر ثوابًا من أعمال سائر الأمم .

وإما من الثاني : فبيان أن الذين لم يؤمنوا بمحمد ﷺ أعمالهم السالفة على دينهم لا ثواب لها واستدل به على أن بقاء هذه الأمة يزيد على الألف لأنه يقتضي أن مدة اليهود ونظير مدتي النصارى والمسلمين وقد اتفق أهل النقل على أن مدة اليهود إلى بعثة النَّبِيِّ ﷺ كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستماية سنة وقيل أقل فيكون مدة المسلمين أكثر من ألف قطعًا هذا .

وتعقبه العيني : بأنه قد صح عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا من طرق صحاح أنه قَالَ : الدنيا سبعة أيام كل يوم ألف سنة وبعث رسول الله ﷺ في اليوم الآخر منها وقد مضت منه سنون أو مئون. ثم إنه قد تضمن هذا الحديث الإشارة إلى قصر المدة التي بقيت من الدنيا .

وسأتي الكلام عليه في قوله بعثت أنا والساعة كهاتين إن شاء الله تعالى وتضمن الحديث أيضًا : أن أجر النصارى كان أكثر من أجر اليهود لأن اليهود عملوا نصف النهار بقيراط والنصارى نحو ربع النهار بقيراط ولعل ذلك باعتبار ما حصل لمن آمن من النصارى بموسى وعيسى عليهما السلام فحصل لهم تضعيف الأجر بخلاف اليهود فإنهم لما بعث عيسى عليه السلام كفروا به .

وفي الحديث : تفضيل هذه الأمة وتوفير أجرها مع قلة عملها لإيمانهم بالأنبياء عليهم الصلاة والسلام .

وفيه : جواز استدامة صلاة العصر إلى مغيب الشمس وفي قوله فإنما بقي من النهار شيء يسير إشارة إلى قصر مدة المسلمين بالنسبة إلى مدة غيرهم ، والله أعلم .

12 - باب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ،

فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَرَادَ، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَفْضَلَ

2272 - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «انْطَلَقَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوْزَا الْمَيْتَ إِلَى غَارٍ، فَدَخَلُوهُ فَأَنحَدَرَتْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ، فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ.....»

12 - باب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ،

فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَرَادَ، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَفْضَلَ

(باب) ذكر (مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ أَجْرَهُ) وفي رواية الكشميهني: فترك الأجير أجره وغايته أنه أظهر فاعل ترك.

(فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ) ويروى به أي: اتجر فيه أو زرع.

(فَرَادَ) أي: ربح، (أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَفْضَلَ) أي: أفضل من مال غيره الشيء وليس السين فيه للطلب كذا قَالَ الْعَيْنِيُّ فتأمل ثم هذا من عطف العام على الخاص لأن العامل في مال غيره أعم من أن يكون مستأجراً أو غيره.

(حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع الحمصي قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) أي: ابن أبي حمزة، (عن الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بن شهاب أنه قَالَ: (حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: انْطَلَقَ ثَلَاثَةُ رَهْطٍ) الرهط من الرجال ما دون العشرة وقيل إلى الأربعين ولا يكون فيهم امرأة ولا واحد له من لفظه ويجمع على أرهط وأرهاط وأراهط جمع الجمع.

(مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَتَّى أَوْزَا) يقال: أوى فلان إلى منزله يأوي أويا على وزن فعول وَقَالَ أَبُو زَيْدٍ فعلت وأفعلت بمعنى يعني أن أوى بالقصر وآوى بالمد سواء.

(الْمَيْتَ) أي: موضع البيوتة (إِلَى غَارٍ) وهو الكهف في الجبل، (فَدَخَلُوهُ فَأَنحَدَرَتْ) أي: هبطت ونزلت من فوق عليهم (صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ، فَسَدَّتْ عَلَيْهِمُ الْغَارَ، فَقَالُوا: إِنَّهُ لَا يُنْجِيكُمْ) بضم الياء من الإنجاء بالجيم وهو التخليص.

مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ قَبْلَهُمَا أَهْلًا، وَلَا مَالًا فَتَأَيَّيْتُ فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا، فَلَمْ أُرْخِ عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا، فَحَلَبْتُ لَهُمَا غَبُوقَهُمَا، فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا، فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ، أَنْتَظِرُ اسْتَيْقَاطَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ،

(مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ إِلَّا أَنْ تَدْعُوا) بسكون الواو لأنه جمع .

(اللَّهُ بِصَالِحِ أَعْمَالِكُمْ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ: اللَّهُمَّ كَانَ لِي أَبَوَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَكُنْتُ لَا أَغْبِقُ) من الغبوق بفتح الغين المعجمة وبالموحدة وآخره قاف وهو شرب العشي وضبطوا ألا أغبِق بفتح الهمزة وضم الموحدة في الثلاثي إلا الأصيلي فإنه ضبطه بضمهما وكسر الموحدة من الرباعي وخطأه فيه وَقَالَ صاحب الأفعال يقال غبقت الرجل ولا يقال أغبقت والغبوق شرب آخر النهار مقابل الصبوح واسم الشراب الغبق.

(قَبْلَهُمَا أَهْلًا) الأهل الزوجات والأولاد.

(وَلَا مَالًا) أي: ولا مملوكًا وَقَالَ الداودي: المال الدواب أيضًا.

وَقَالَ ابن التين: وليس للدواب هنا معنى يذكر به.

(فَتَأَيَّيْتُ) بمدّ بعد النون بوزن جاء في رواية كريمة والأصيلي .

وفي رواية غيرهما: بفتح النون والهمزة مقصورًا على وزن سقى أي: بعد وبهما قرئ وقيل: الأول على القلب وأصل هذه المادة من التأي بفتح النون وسكون الهمزة بمعنى البعد يقال تأي طلب شيء أي: بعد.

(فِي طَلَبِ شَيْءٍ يَوْمًا، فَلَمْ أُرْخِ) بضم الهمزة وكسر الراء أي: لم أرجع من الرواح (عَلَيْهِمَا حَتَّى نَامَا) أي: على أبويّ حتى أخذهما النوم، (فَحَلَبْتُ لَهُمَا غَبُوقَهُمَا) أي: ما كان معدًّا للغبوق وإلا فهو صبوح لأنه شرب في وقت الصباح كما سيجيء.

(فَوَجَدْتُهُمَا نَائِمَيْنِ وَكَرِهْتُ أَنْ أَغْبِقَ قَبْلَهُمَا أَهْلًا أَوْ مَالًا، فَلَبِثْتُ وَالْقَدَحُ عَلَى يَدَيَّ) جملة حالية.

(أَنْتَظِرُ اسْتَيْقَاطَهُمَا حَتَّى بَرَقَ الْفَجْرُ) أي: ظهر الضياء.

فَاسْتَيْقَظَا، فَشَرِبَا عُبُوقَهُمَا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ، فَاَنْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ، كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا، فَأَمْتَنَعَتْ مِنِّي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا سَنَةً مِنَ السِّنِينَ، فَجَاءَنِي، فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا، فَفَعَلْتُ حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا، قَالَتْ: لَا أَجِلُ لَكَ أَنْ تَفْضَّ الْخَاتَمَ إِلَّا بِحَقِّهِ، فَتَحَرَّجْتُ مِنَ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا، فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيتُهَا،»

(فَاسْتَيْقَظَا، فَشَرِبَا عُبُوقَهُمَا، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهِكَ، فَفَرِّجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ هَذِهِ الصَّخْرَةِ، فَاَنْفَرَجَتْ شَيْئًا لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ) منه، (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَقَالَ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ كَانَتْ لِي بِنْتُ عَمٍّ، كَانَتْ أَحَبَّ النَّاسِ إِلَيَّ، فَأَرَدْتُهَا عَنْ نَفْسِهَا) أي: بسبب نفسها وعن جهتها وفي بعض النسخ على نفسها أي: مستعليا عليها.

(فَأَمْتَنَعَتْ مِنِّي حَتَّى أَلَمْتُ بِهَا) أي: نزلت بها (سَنَةً مِنَ السِّنِينَ) أي: من سني الفحط فأحوجتها.

(فَجَاءَنِي، فَأَعْطَيْتُهَا عِشْرِينَ وَمِائَةً دِينَارٍ) أي: عشرين دينار ومائة دينار فحذف مميّز الأول بقريته الثاني ووقع في كتاب البيوع في باب إذا اشترى شَيْئًا لغيره بغير إذنه مائة دينار لكن التخصيص بالعد لا ينافي الزيادة والمائة كانت بالتماسها والعشرون تبرّع منه كرامة لها.

(عَلَى أَنْ تُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَفْسِهَا، فَفَعَلْتُ) أي: مكنتني من نفسها (حَتَّى إِذَا قَدَرْتُ عَلَيْهَا، قَالَتْ: لَا أَجِلُ لَكَ) بضم الهمزة في الإحلال.

(أَنْ تَفْضَّ الْخَاتَمَ) كناية عن إزالة البكارة يقال فضّ الخاتم والختم إذا كسره وفتحه.

(«إِلَّا بِحَقِّهِ») أي: على وجه الحلال.

(فَتَحَرَّجْتُ) يقال تحرج فلان إذا فعل فعلاً يخرج به من الحرج وهو الإثم والضيق (مِنَ الْوُقُوعِ عَلَيْهَا، فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهَا وَهِيَ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ، وَتَرَكْتُ الذَّهَبَ الَّذِي أُعْطِيتُهَا) وفي رواية أبي ذر التي أعطيتها والذهب يذكر ويؤنث أي:

اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ الْخُرُوجَ مِنْهَا»، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءً، فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ، فَتَمَمْتُ أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدِّ إِلَيَّ أَجْرِي، فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى مِنْ أَجْرِكَ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالرَّقِيقِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ، فَاسْتَأْفَقَهُ، فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ، فَخَرَجُوا يَمْشُونَ»⁽¹⁾.

لم استردها منها (اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَأَفْرُجْ) بوصل الهمزة وضم الراء أو بقطع الهمزة وكسر الراء فالأول في الفرج والثاني في الإفراج (عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ غَيْرَ أَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ) وفي نسخة: لا يقدرُونَ (الْخُرُوجَ مِنْهَا، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَقَالَ الثَّالِثُ: اللَّهُمَّ إِنِّي اسْتَأْجَرْتُ أَجْرَاءً) بضم الهمزة وفتح الجيم وبالمذ جمع أجير.

(فَأَعْطَيْتُهُمْ أَجْرَهُمْ غَيْرَ رَجُلٍ وَاحِدٍ تَرَكَ الَّذِي لَهُ وَذَهَبَ، فَتَمَمْتُ) من التثمير أي: كَثُرَتْ (أَجْرَهُ حَتَّى كَثُرَتْ مِنْهُ الْأَمْوَالُ، فَجَاءَنِي بَعْدَ حِينٍ فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ أَدِّ) بفتح الهمزة أمر من التأدية.

(إِلَيَّ) بفتح الياء (أَجْرِي، فَقُلْتُ لَهُ: كُلُّ مَا تَرَى) مبتدأ وخبره قوله: (مِنْ) أَجْرِكَ) وقوله: (مِنْ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَالرَّقِيقِ) بيان لما ترى وهنا زاد الابل والغنم وهناك بقر وراعيها ولا منافاة بينهما.

(فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَسْتَهْزِئْ بِي، فَقُلْتُ: إِنِّي لَا أَسْتَهْزِئُ بِكَ، فَأَخَذَهُ كُلَّهُ، فَاسْتَأْفَقَهُ، فَلَمْ يَتْرُكْ مِنْهُ شَيْئًا، اللَّهُمَّ فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ، فَأَفْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَأَنْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ، فَخَرَجُوا) من الغار («يمشون») ومطابقة الحديث للترجمة في قوله غير رجل واحد ترك الذي له وذهب إلى قوله بعد حين.

قال المهلب: ليس فيه دليل لما ترجم له وإنما اتجر الرجل في أجر أجيره ثم أعطاه على سبيل التبرع وإنما الذي كان يلزمه قدر العمل خاصة، فليتأمل.

13 - بَاب مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمَلَ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأُجْرَةَ الْحَمَالِ

2273 - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

والحديث قد مضى في كتاب البيوع في باب: إذا اشترى شيئاً لغيره بغير إذنه وبينهما تفاوت في المتن يعرف بالنظر.

وقد مضى فيه الخلاف فيمن اتجر في مال غيره فَقَالَ قوم له الربح إذا أدى رأس المال إلى صاحبه سواء كان غاصباً للمال أو كان المال وديعة عنده متعدياً فيه وهو قول عطاء ومالك وربيعة والليث والأوزاعي وأبي يوسف واستحب مالك والثوري والأوزاعي تنزّهه ويتصدق به ومال آخرون يردّ المال ويتصدق بالربح كله ولا يطيب له شيء في ذلك وهو قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن وزفر.

وقال قوم: الربح لربّ المال وهو ضامن لما تعدّى فيه وهو قول ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وأبي قلابه وبه قَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إن اشترى السلعة بالمال بعينه فالربح ورأس المال لربّ المال وإن اشتراه بمال بغير عينه قبل أن يستوجبها بثمن معروف بالعين ثم نقد المال منه أو الوديعة فالربح له وهو ضامن لما استهلك من مال غيره، والله أعلم.

13 - بَاب مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمَلَ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأُجْرَةَ الْحَمَالِ

(باب) حكم (مَنْ آجَرَ نَفْسَهُ) بغيره (لِيَحْمَلَ) متاعه (عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ) أي: بأجره وفي رواية الكشميهني: ثم تصدق منه (وَأُجْرَةَ الْحَمَالِ) أي: وبأجر أجرة الحمال ويروى وأجر الحمال.

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ) ابن أبان بن سعيد بن العاص القرشي الأموي أَبُو عثمان البغدادي قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ شَقِيقٍ) ابن سلمة أبي وائل، (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة بن عامر (الْأَنْصَارِيِّ) البصري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ، انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ، فَيُحَامِلُ، فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنَّ لِبَعْضِهِمْ لِمِائَةَ أَلْفٍ» قَالَ: مَا نَرَاهُ إِلَّا نَفْسُهُ⁽¹⁾.

إِذَا أَمَرَ بِالصَّدَقَةِ، انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ، فَيُحَامِلُ) أَي: يَعْمَلُ صِنْعَةَ الْحَمَّالِينَ وَيَطْلُبُ أَنْ يَحْمِلَ بِالْأَجْرَةِ مِنَ الْمَحَامِلَةِ فِي بَابِ الْمَفَاعِلَةِ الَّتِي تَكُونُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ وَالْمُرَادُ هُنَا الْحَمْلُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَالْأَجْرَةُ مِنَ الْآجِرِ كَالْمَسَاقَاةِ وَالْمِزَارَعَةِ، وَيُرْوَى: تَحَامِلَ عَلَى وَزْنِ تَفَاعَلَ بِلَفْظِ الْمَاضِي مِنَ التَّفَاعَلِ أَي: تَكَلَّفَ حَمْلَ مَتَاعٍ الْغَيْرِ لِيَكْتَسِبَ مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ وَلِلنِّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقٍ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ يَنْطَلِقُ أَحَدُنَا إِلَى السُّوقِ فَيَحْمِلُ عَلَى ظَهْرِهِ.

(فَيُصِيبُ الْمُدَّ) أَي: مِنَ الطَّعَامِ وَهُوَ أَجْرَتُهُ، (وَإِنَّ لِبَعْضِهِمْ لِمِائَةَ أَلْفٍ) أَي: إِنْ لِبَعْضِهِمْ لِمِائَةِ أَلْفٍ مِنَ الدِّرَاهِمِ أَوْ الدِّنانِيرِ الْيَوْمَ وَمَا كَانَ لَهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي يَحْمِلُ بِالْأَجْرَةِ دَرَاهِمَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فَقَرَاءَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ وَأَمَّا الْيَوْمُ فَهُمْ أَغْنِيَاءُ. يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا زَادَ النَّسَائِيُّ فِي رِوَايَتِهِ وَمَا كَانَ لَهُ يَوْمِئِذٍ دَرَاهِمَ أَقُولُ وَلَوْلَا هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَقُلْنَا إِنَّ الْمَعْنَى يَتَكَلَّفُ أَحَدُهُمُ الْحَمْلَ بِالْأَجْرَةِ لِيَتَصَدَّقَ عَنْ كَدِّ يَمِينِهِ وَالْحَالُ أَنَّ لِبَعْضِهِمْ يَوْمِئِذٍ لِمِائَةِ أَلْفٍ وَلَا يَتَصَدَّقُ مِنْهَا.

(قَالَ) أَي: شَقِيقُ بَيْنِ ابْنِ مَاجَةَ فِي طَرِيقِ زَائِدَةٍ عَنِ الْأَعْمَشِ أَنَّ قَائِلَ ذَلِكَ هُوَ شَقِيقُ أَبُو وَائِلٍ الرَّاوي لِلْحَدِيثِ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(مَا نَرَاهُ إِلَّا نَفْسُهُ) أَي: مَا نَظَرَ أَبُو مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَرَادَ بِذَلِكَ الْبَعْضَ إِلَّا نَفْسَهُ فَإِنَّهُ كَانَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَالْحَدِيثُ قَدْ مَضَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ فِي بَابِ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ بَعِينَ هَذَا الْإِسْنَادُ وَبَعِينَ هَذَا الْمَتْنُ غَيْرُ أَنَّ فِيهِ هُنَا زِيَادَةُ قَوْلِهِ مَا نَرَاهُ إِلَّا نَفْسَهُ وَمُطَابَقَتُهُ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا كَانَ يَأْمُرُ بِالصَّدَقَةِ

(1) أطرافه 1415، 1416، 4668، 4669 - تحفة 9991.

قال الحافظ: مراده أن ذلك في الوقت الذي حدث به وقد تقدم في الزكاة بلفظ «وإن لبعضهم اليوم مائة ألف» زاد النسائي «وما كان له يومئذ درهم» أي: في الوقت الذي كان يحمل فيه، وقال في الزكاة قوله «إن لبعضهم اليوم مائة ألف» زاد في التفسير: كأنه يعرض بنفسه، وأشار بذلك إلى ما كانوا عليه في عهد النبي ﷺ من قلة الشيء، وإلى ما صاروا إليه بعده من التوسع لكثرة الفتوح، ومع ذلك فكانوا في العهد الأول يتصدقون بما يجدون ولو جهدوا، والذين أشار إليهم آخرًا بخلاف ذلك، ووقع بخط مغلطائي في شرحه: وإن لبعضهم اليوم ثمانية آلاف، وهو تصحيف.

14 - باب أَجْر السَّمْسَرَةِ

وَلَمْ يَرِ ابْنُ سِيرِينَ، وَعَطَاءٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالْحَسَنُ بِأَجْرِ السَّمْسَارِ بَأْسًا.....

يسمعه فقراء الصحابة ويرغبون في الصدقة لما يسمعون من الأجر الجزيل فيها ثم يذهبون إلى السوق فيحملون شيئًا من أمتعة الناس على ظهرهم بأجرة ثم يتصدقون بها وفيه أيضًا ذكر أجر الحَمَّال كما لا يخفى، والله أعلم.

14 - باب أَجْر السَّمْسَرَةِ

(باب) حكم (أَجْر السَّمْسَرَةِ) وهو مصدر بمعنى الدلالة، والسَّمْسَار بكسر السين المهملة الدلال وهو الذي يعرض متاع الغير على البيع.

وقيل: السَّمْسَرَةُ أن يبيع الرجل من الحاضرة للقادمة ما يجلبونه وهو الذي قيل في تفسير قوله ﷺ: « لا يبيع حاضر لباد » يعني أنه لا يكون سمسارًا ومنه كان أَبُو حَنِيفَةَ يكره السمسرة.

(وَلَمْ يَرِ ابْنُ سِيرِينَ) هو مُحَمَّدُ إمام التعبير، (وَعَطَاءٌ) هو أَبِي رباح، (وإِبْرَاهِيمُ) أي: النَّخَعِيُّ، (وَالْحَسَنُ) أي: البصري (بِأَجْرِ السَّمْسَارِ بَأْسًا) أما تعليق ابن سيرين وإبراهيم فقد وصله ابن أبي شيبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ عَنْ أَشْعَثَ عَنِ الْحَكَمِ وَحَمَّادٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ قَالَا: لَا بَأْسَ بِأَجْرِ السَّمْسَارِ إِذَا اشْتَرَى يَدًا بِيَدٍ.

وأما تعليق عطاء فقد وصله ابن أبي شيبَةَ أيضًا قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا لَيْثُ أَبُو عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: سَأَلْتُ عَطَاءَ عَنِ السَّمْسَرَةِ فَقَالَ لَا بَأْسَ بِهَا وَأَمَّا تَعْلِيْقُ الْحَسَنِ فَلَمْ نَقِفْ عَلَى مَنْ وَصَلَهُ.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْكَلَانِيُّ: وكان المصنف أشار إلى الرد على من كرهها وقد نقله ابن المنذر عن الكوفيين، انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن الْبُخَارِيَّ لم يقصد بهذا الرد على أحد وإنما نقل عن هؤلاء المذكورين أنهم لا يرون بأسًا بالسمسرة وطريقة الرد لا تكون هكذا وفي هذا الباب اختلاف العلماء فَقَالَ مَالِكٌ: يجوز أن يستأجره على بيع سلعته إذا بَيَّنَّ لذلك أَجَلًا قَالَ: وكذلك إذا قَالَ له بع هذا الثوب ولك درهم أنه جائز وإن لم

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ: بَعِ هَذَا الثَّوْبَ، فَمَا زَادَ عَلَى كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ لَكَ»

يوقت له ثمنًا وكذلك إن جعل له في كل مائة دينار شيئًا وهو الجعل.

وقال أحمد: لا بأس أن يعطيه من الألف شيئًا معلومًا وذكر ابن المنذر عن حماد والثوري أنهما كرها أجره.

وقال أبو حنيفة: إن دفع له ألف درهم يشتري بها برًّا بأجر عشرة دراهم فهو فاسد وكذلك لو قال: اشتر مائة ثوب فهو فاسد فإن اشترى فله أجر مثله ولا يجاوز ما سمي من الأجر.

وقال أبو ثور: إذا جعل له في كل ألف شيئًا معلومًا لم يجز وكذلك إذا جعل في كل ثوب شيئًا معلومًا لم يجز لأن ذلك غير معلوم فإن عمل على ذلك فله أجر مثله وإن اكتره شهرًا على أن يشتري له ويبيع فذلك جائز.

وقال ابن التين: أجرة السمسار ضربان: إجارة، وجعالة.

فالأول: يكون مدة معلومة فيجتهد في بيعه فإن باع قبل ذلك أخذ بحسابه وإن انقضى الأجل أخذ كامل الأجرة.

والثاني: لا يضرب فيها آجال هذا هو المشهور من المذهب ولكن لا تكون الإجارة والجعالة إلا معلومين ولا يستحق في الجعالة شيئًا إلا بتمام العمل وهو البيع.

والجعالة الصحيحة: أن يسمي له ثمنًا إن بلغه ما باع أو يفوض إليه فإن بلغ القيمة باع وإن قال الجاعل لا تبع إلا بأمرى فهو فاسد.

وقال أبو عبد الملك: أجرة السمسار محمولة على العرف يقل عن قوم ويكثر عن قوم لكن جوزت لما مضى من عمل الناس عليه أنها مجهولة قال ومثل ذلك أجرة الحمام.

وقال ابن التين: وهذا الذي ذكره غير جار على أصول مالك وإنما يجوز من ذلك عنده ما كان ثمنه معلومًا لا غرر فيه.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (لَا بَأْسَ أَنْ يَقُولَ) أحد لغيره: (بَعِ هَذَا الثَّوْبَ، فَمَا زَادَ عَلَى كَذَا وَكَذَا، فَهُوَ لَكَ) هذا التعليق وصله ابن أبي شيبة من طريق عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما نحوه وهذه أجرة سمسرة أيضًا لكنها

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «إِذَا قَالَ: بَعُهُ بِكَذَا، فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ فَهُوَ لَكَ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ» وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ»⁽¹⁾.

مجهولة ولذلك لم يجزها الجمهور وممن كرهها: الثوري والكوفيون.
وقال الشافعي ومالك: لا يجوز وإن باع على كذا فله أجر مثله وحمل بعضهم إجازة ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا على أنه أجراه مجرى المقارض وبذلك أجاب أحمد وإسحاق وقالوا: هو من باب القراض وقد لا يربح المقارض ونقل ابن المنير: أن بعضهم شرط في جوازه أن يعلم الناس في ذلك الوقت أن ثمن السلعة يساوي أكثر مما سمي له وتعقبه بأن الجهل بمقدار الأجرة باق.

(وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «إِذَا قَالَ: بَعُهُ بِكَذَا، فَمَا كَانَ مِنْ رِبْحٍ فَهُوَ لَكَ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَلَا بَأْسَ بِهِ» وهذا التعليق أيضاً وصله ابن أبي شيبه عن هشيم عن يونس عن ابن سيرين وهذا أشبه بصورة المقارض من السمسار.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ») ويروى على شروطهم أي: شروطهم الجائزة شرعاً هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر.

وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني وأبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أما حديث عمرو بن عوف فأخرجه إسحاق في مسنده من طريق كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عَنْ أَبِيهِ عن جده مَرْفُوعاً بلفظه وزاد إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً وكثير بن عبد الله ضعيف عند الأكثرين لكن البُخَارِيَّ ومن تبعه كالترمذي وابن خزيمة يقوون أمره.

(1) قال الحافظ: هذا أحد الأحاديث التي لم يوصلها المصنف في مكان آخر، وقد جاء من حديث عمرو بن عوف المزني وأبي هريرة وغيرهما، أما حديث عمرو بن عوف فأخرجه إسحاق في مسنده بلفظه أي: بلفظ البخاري، وزاد إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً، وأما حديث أبي هريرة فوصله أحمد وأبو داود والحاكم عن أبي هريرة بلفظ البخاري أيضاً دون زيادة، وزاد بدلهما «والصلح جائز بين المسلمين» وهذه الزيادة أخرجها الدارقطني من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ولا بن أبي شيبه من طريق عطاء: بلغنا أن النبي ﷺ قال: «المؤمنون عند شروطهم» وللدارقطني والحاكم من حديث عائشة مثله وزاد «ما وافق الحق» وظن ابن التين أن قوله قال النبي ﷺ: «المسلمون على شروطهم» بقية كلام ابن سيرين فشرح على ذلك فوهم، وقد تعقبه القطب الحلبي ومن تبعه من علمائنا، اهـ.

2274 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: «نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ الرُّكْبَانُ، وَلَا يَبَّعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ»، قُلْتُ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ لَا يَبَّعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا⁽¹⁾.

وأما حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فوصله أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ بِالْمَوْحِدَةِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفَظِهِ أَيْضًا دُونَ زِيَادَةِ كَثِيرٍ وَزَادَ بَدَلَهَا وَالصَّلَحُ جَائِزٌ بَيْنَ النَّاسِ وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ أَخْرَجَهَا الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي رَافِعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ بَلَّغْنَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ» وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ وَالْحَاكِمُ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِثْلَهُ وَزَادَ مَا وَافَقَ الْحَقَّ ثُمَّ إِنَّهُ قَدْ ظَنَّ ابْنَ التَّيْنِ أَنَّ قَوْلَهُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ» بَقِيَّةُ كَلَامِ ابْنِ سِيرِينَ فَشَرَحَ عَلَى ذَلِكَ فَوَهَّمْ وَقَدْ تَعَقَّبَهُ الْقُطُبُ الْحَلَبِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابْنُ زِيَادٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هُوَ ابْنُ رَاشِدٍ، (عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ) عَبْدُ اللَّهِ، (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ، (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّهُ قَالَ: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتْلَقَ الرُّكْبَانُ) الَّذِينَ يَجْلِبُونَ الْأَشْيَاءَ مِنَ الْبِلَادِ.

(وَلَا يَبَّعَ) بِالنَّصَبِ عَلَى أَنْ لَا زَائِدَةٌ وَيُرْوَى بِالرَّفْعِ بِتَقْدِيرِ قَالَ قَبْلَهُ عَطْفًا عَلَى: نَهَى، أَيْ: نَهَى وَقَالَ وَلَا يَبَّعَ (حَاضِرٌ لِبَادٍ) قَالَ طَاوُسٌ: قُلْتُ لَابْنِ عَبَّاسٍ: مَا قَوْلُهُ: حَاضِرٌ لِبَادٍ أَيْ: مَا مَعْنَاهُ، (قَالَ: لَا يَكُونُ لَهُ سِمْسَارًا) قَالَ ابْنُ بَطَالٍ: يَعْنِي مِنْ أَجْلِ الْمَضَرَّةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى النَّاسِ لَا مِنْ أَجْلِ أَجْرَتِهِ.

ومذهب الحنفية في ذلك الباب: هو الجواز إذا لم يكن فيه ضرر لأحد المتعاقدين كما مر.

وقد مضى هذا الحديث في كتاب البيوع في باب النهي عن تلقي الركبان وقد مضى الكلام فيه هناك مستوفى.

15 - باب: هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ؟

2275 - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، حَدَّثَنَا حَبَّابٌ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا، فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ، فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ، فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاصَاهُ، فَقَالَ:

15 - باب: هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ؟

(باب) بالتنوين (هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ) المسلم (نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ) أي: دار الكفر ولم يذكر جواب الاستفهام لأن حديث الباب يتضمن إجارة خباب نفسه وهو مسلم إذ ذاك في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك وكان ذلك بمكة وكانت مكة إذ ذاك دار حرب واطلع النبي ﷺ على ذلك فأقره ولكنه يحتمل أن يكون كان ذلك لأجل الضرورة وكان كذلك قبل الإذن في قتال المشركين ومناذتهم وقبل الأمر بمنع إذلال المؤمن نفسه.

وقال المهلب: كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين:

أحدهما: أن يكون عمله فيما يحل للمسلم فعله.

والآخر: أن لا يعينه على ما هو ضرر للمسلمين.

وقال ابن المنير: استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائجهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة ولا يعد ذلك من الذلة بخلاف أن يخدمه في منزله وبطريق التبعية له.

(حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي قاضيهَا قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران، (عَنْ مُسْلِمٍ) هو ابن صبيح أَبُو الضحى، (عَنْ مَسْرُوقٍ) أَنَّهُ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَبَّابٌ) بفتح الحاء المعجمة وتشديد الموحدة هو ابن الأرت وقد مرَّ في الصلاة.

(قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا قَيْنًا) أي: حدادًا في الجاهلية كما في باب ذكر القين والحداد، (فَعَمِلْتُ لِلْعَاصِ بْنِ وَائِلٍ) بالهمزة بعد الألف أي: عمل له وصاغ شيئًا من الحلي.

(فَاجْتَمَعَ لِي عِنْدَهُ) من الديون (فَأَتَيْتُهُ أَنْقَاصَاهُ) أي: أطلب منه حقي، (فَقَالَ:

لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ، فَقُلْتُ: «أَمَّا وَاللَّهِ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ فَلَا»، قَالَ: وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ؟ قُلْتُ: «نَعَمْ»، قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثُمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ، فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (١) [مريم: 77].

لَا وَاللَّهِ لَا أَقْضِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، (فَقُلْتُ: أَمَّا) حرف تنبيه (وَاللَّهِ) وجواب القسم محذوف تقديره لا أكفر (حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ) غاية للكفر وهذا من باب التعليق بالمحال إذ بعد الموت والبعث لا يمكن الكفر فالمقصود التأييد أي: لا أكفر أبدًا وهذا كقولك، على إبليس اللعنة إلى يوم القيامة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ اللَّعْنَةَ إِلَّا يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [الحجر: 35].

وقد سبق تحقيقه في باب ذكر القين والحداد (فَلَا) أي: فلا أكفر وليس هذا جواب القسم بل هو مفسر للمقدر لأن الفاء لا تدخل جواب القسم ويروى: أَمَّا، بالتشديد فحينئذ يكون تقديره: أَمَّا أَنَا فَلَا أَكْفُرُ بِاللَّهِ وَأَمَّا غَيْرِي فَلَا أَعْلَمُ حاله (قَالَ) أي: العاص: (وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ) بهمزة الاستفهام المقدرة وإنما أكد بأن واللام مع أن المخاطب وهو خباب غير منكر ولا متردد في ذلك لأن العاص فهم من خباب التأكيد في مقابلة إنكاره فكأنه قال: أنقول هذا القول المؤكّد؟ وَقَالَ ذَلِكَ إِنْكَارًا للبعث واستهزاء له فإنه كان من زنادقة أهل الجاهلية كعقبة بن أبي معيط والوليد بن المغيرة وأبي بن خلف.

(قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لِي ثُمَّ مَالٌ وَوَلَدٌ، فَأَقْضِيكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتِيَنَّكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾ (٧٧)) وقد مضى الكلام فيه هناك مستوفى.

(١) أطرافه 2091، 2425، 4732، 4733، 4734، 4735 - تحفة 3520 - 121/3.

قال الحافظ: أورد في الباب حديث خباب وهو إذ ذاك مسلم في عمله للعاص بن وائل وهو مشرك، وكان ذلك بمكة وهي إذ ذاك دار حرب، وأطلع النبي ﷺ على ذلك وأقره، اهـ. وفي العيني: قال مقاتل: صاغ خباب للعاص شيئاً من الحلى فلما طلب منه الأجر، قال أستم تزعمون أن في الجنة الحرير والذهب والفضة والولدان؟ قال خباب: نعم، قال العاص فميعاد ما بيننا الجنة، وقال الواحدي: قال الكلبي ومقاتل: كان خباب قيناً، وكان يعمل للعاص بن وائل وكان العاص يؤخر حقه، فأتاه يتقاضاه فقال ما عندي اليوم ما أقضيك، فقال خباب لست بمفارقك حتى تقضيني، فقال العاص: يا خباب مالك ما كنت هكذا وإن كنت =

16 - باب مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ⁽¹⁾

16 - باب مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ

(باب) حكم (مَا يُعْطَى فِي الرُّقِيَّةِ) بضم الراء وسكون القاف وفتح المثناة التحتية العَوْدَةُ، من: رَفَاهَ رُقِيًّا وَرُقِيَّةً وَرُقِيًّا فهو رَاقٍ إذا عَوَّدَهُ.
وَقَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ: وقد يقال اسْتَرْقَيْتُهُ بمعنى رَقَيْتُهُ قَالَ: وعن الكسائي
ارْتَقَيْتُهُ بهذا المعنى.

لحسن الطلب، قال ذلك إذا كنت على دينك وأما اليوم فأنا على الإسلام، قال أفلستم تزعمون أن في الجنة ذهباً وفضة وحريراً؟ قال: بلى، قال فأخبرني حتى أقضيك في الجنة - استهزاء - فوالله إن كان ما تقول حقاً إني لأفضل فيها نصيباً منك فأنزل الله تعالى، الآية.
ثم قال الحافظ: لم يجزم المصنف بالحكم لاحتمال أن يكون الجواز مقيداً بالضرورة أو أن جواز ذلك كان قبل الإذن في قتال المشركين ومناذرتهم، وقبل الأمر بعدم إذلال المؤمن نفسه، وقال المهلب: كره أهل العلم ذلك إلا لضرورة بشرطين أحدهما: أن يكون عمله فيما يحل للمسلم عمله والآخر: أن لا يعينه على ما يعود ضرره على المسلمين، وقال ابن المنير: استقرت المذاهب على أن الصناعات في حوائثهم يجوز لهم العمل لأهل الذمة، ولا يعد ذلك من الذلة، بخلاف أن يخدمه في منزله بطريق التبعية، اهـ.

وفي المغني لا تجوز إجارة مسلم لذي لخدمته، نص عليه أحمد في رواية الأثرم. فقال: إن أجر نفسه من الذي في خدمته لم يجز، وإن كان في عمل شيء جاز، وهذا أحد قولي الشافعي، وقال في الآخر تجوز. ولنا أنه عقد يتضمن حبس المسلم عند الكافر وإذلاله له واستخدامه، فأما إن أجر نفسه منه في عمل معين في الذمة، كخياطة ثوب وقصارته، جاز بغير خلاف نعلمه، لأن علياً رضي الله تعالى عنه أجر نفسه من يهودي يسقي له كل دلو بتمرة، وأخبر النبي ﷺ ذلك فلم ينكره، وكذلك الأنصاري، اهـ.

(1) قال الحافظ: تقييده في الترجمة بأحياء العرب يشعر بحصره فيه، ويمكن الجواب بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره، وقد ترجم عليه في الطب الشرط في الرقية بقطع من الغنم، ولم يقيد بشيء، وترجم فيه أيضاً الرقية بفاتحة الكتاب، وقال القسطلاني: عورض المؤلف في قوله على أحياء العرب، لأن الحكم لا يختلف باختلاف الأمكنة والأجناس، وأجاب في الفتح بأنه ترجم بالواقع ولم يتعرض لنفي غيره، واعترضه في عمدة القاري بأن هذا الجواب غير مقنع، لأن القيد شرط إذا انتفى ينتفي المشروط، اهـ. وقد شطب عليه في الفرع وأصله، انتهى كلام القسطلاني.

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ⁽¹⁾: «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ

وَقَالَ ابْنُ دُرُسْتُوبِيه: كُلُّ كَلَامٍ اسْتَشْفِي بِهِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ خَوْفٍ أَوْ شَيْطَانٍ أَوْ سِحْرٍ فَهُوَ رَقِيَّةٌ، وَفِي مُعْظَمِ نَسَخِ الْبُخَارِيِّ وَأَكْثَرِهَا هَكَذَا بَابُ مَا يُعْطَى فِي الرَّقِيَّةِ (عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) وَالْأَحْيَاءُ بِالْفَتْحِ جَمْعٌ حَيٍّ وَالْمُرَادُ بِهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْعَرَبِ بِخُصُوصِهَا.

قَالَ الْهَمْدَانِيُّ فِي الْأَنْسَابِ: الشَّعْبُ وَالْحَيُّ بِمَعْنَى وَسَمِيَ الشَّعْبُ لِأَنَّ الْقَبِيلَةَ تَشْتَعِبُ مِنْهُ وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَى الْمَصْنُفِ لَتَقْيِيدِهِ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِأَنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَمَكَّةِ وَلَا بِاخْتِلَافِ الْأَجْنَاسِ وَتَقْيِيدِهِ فِي التَّرْجُمَةِ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِحَصْرِهِ فِيهَا.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّهُ تَرْجَمَ الْوَاقِعَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِنَفْيِ غَيْرِهِ.

وَتَعْقِبُهُ الْعَيْنِيُّ بِأَنَّهُ جَوَابٌ غَيْرُ مُقْنِعٍ لِأَنَّهُ قَيَّدَهُ بِأَحْيَاءِ الْعَرَبِ وَالْقَيْدُ شَرْطٌ إِذَا انْتَفَى يَنْتَفِي الْمَشْرُوطُ هَذَا، وَفِيهِ تَأْمُلٌ.

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): «أَحَقُّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: قَوْلُهُ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْخ، هَذَا طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي الطَّبِّ وَاسْتَدَلَّ بِهِ لِلْجُمْهُورِ فِي جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرَةِ عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ، وَخَالَفَ الْحَنْفِيَّةَ فَمَنْعُوهُ فِي التَّعْلِيمِ وَأَجَازُوهُ فِي الرِّقَى كَالِدَوَاءِ، قَالُوا: لِأَنَّ تَعْلِيمَ الْقُرْآنِ عِبَادَةٌ وَالْأَجْرُ فِيهِ عَلَى اللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ أَجَازُوهُ فِيهَا لِهَذَا الْخَبَرِ، أَهـ.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَهَذَا الَّذِي عُلِقَ الْبُخَارِيُّ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ فِي كِتَابِ الطَّبِّ فِي بَابِ الشَّرْطِ فِي الرَّقِيَّةِ بِقَطْعٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَأَجَابَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ نَاقِلًا عَنْ أَصْحَابِهِ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ بِثَلَاثَةِ أَجُوبَةٍ، أَحَدُهَا: أَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا كَفَّارًا فَجَازَ أَخْذَ أَمْوَالِهِمْ. الثَّانِي: أَنَّ حَقَّ الضَّيْفِ وَاجِبٌ وَلَمْ يُضَيِّفُوهُمْ. الثَّالِثُ: أَنَّ الرَّقِيَّةَ لَيْسَتْ بِقَرْبَةٍ مُحَضَّةٍ، فَجَازَ أَخْذَ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: لَا نَسْلَمُ أَنَّ جَوَازَ أَخْذِ الْأَجْرِ فِي الرِّقَى يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ التَّعْلِيمِ بِالْأَجْرِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابَ اللَّهِ» يَعْنِي إِذَا رَقَيْتُمْ بِهِ، وَبَعْضُهُمْ ادَّعَوْا أَنَّهُ مَنْسُوخٌ بِالْأَحَادِيثِ الْمَذْكُورَةِ الَّتِي فِيهَا الْوَعِيدُ، وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِبْثَاتُ النِّسَخِ بِالْإِحْتِمَالِ، وَمَنْعَ هَذَا بِدَعْوَى الْإِحْتِمَالِ مُرَدُّودٍ وَمَنْ الَّذِي قَالَ هَذَا الْحَدِيثَ يَحْتَمِلُ النِّسَخَ، بَلِ الَّذِي ادَّعَى النِّسَخَ إِنَّمَا قَالَ: هَذَا الْحَدِيثُ يَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ وَالْأَحَادِيثُ الْمَذْكُورَةُ تَمْنَعُ الْإِبَاحَةَ قَطْعًا وَالنِّسَخُ هُوَ الْحَظَرُ بَعْدَ الْإِبَاحَةِ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ أَصْلٌ فِي كُلِّ شَيْءٍ فَإِذَا طُرَأَ الْحَظَرُ يَدُلُّ عَلَى النِّسَخِ بِلَا شَكٍّ، أَهـ مُخْتَصَرًا.

أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ.....

أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ» ومطابقته للترجمة من حيث إن فيه جواز أخذ الأجرة على قراءة القرآن وتعليمه وعلى الرقية به لعموم اللفظ وهو يفسر أيضًا الإبهام الذي في الترجمة فإنه ما بين فيها حكم ما يعطى في الرقية بفاتحة الكتاب. وهذا التعليق طرف من حديث وصله البُخَارِيُّ في الطب في باب الشرط في الرقية بقطيع من الغنم.

مطلب:

وقد اختلف العلماء في أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة وفي أخذها على التعليم فأجازه عطاء وأبو قلابة وهو قول مالك وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبِي ثور. ونقله الْقُرْطُبِيُّ عن أَبِي حَنِيفَةَ في الرقية وهو قول إسحاق وكره الزُّهْرِيُّ تعليم القرآن بالأجر.

وقال أَبُو حَنِيفَةَ وأصحابه: لا يجوز أن يأخذ على تعليم القرآن أجرة وَقَالَ الحاكم من أصحابنا في كتابه الكافي ولا يجوز أن يستأجر رجل رجلاً أن يعلم ولده القرآن والفقه والفرائض أو يؤمهم في رمضان أو يؤذن وفي خلاصة الفتاوى ناقلاً عن الأصل لا يجوز الاستئجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والأذان والتذكير والتدريس والحج والغزو يعني لا يجب الأجر.

وعند أهل المدينة: يجوز وبه أخذ الشَّافِعِيُّ ونصير وعصام أَبُو نصر الفقيه وأبو الليث رحمهم الله والأصل الذي بني عليه حرمة الاستئجار على هذه الأشياء أن كل طاعة يختص بها المسلم لا يجوز الاستئجار عليها لأن هذه الأشياء طاعة وقربة تقع عن العامل قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39] فلا يجوز أخذ الأجرة من غيره عليه كالصوم والصلاة.

واحتجوا على ذلك بأحاديث:

منها: ما رواه أَحْمَدُ في مسنده من حديث يَخْيَى بن أَبِي كثير عن عبد الرحمن ابن شبل سمعت رسول الله ﷺ يقول: «اقرأوا القرآن ولا تأكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغلوا فيه ولا تستكثروا به» ورواه إسحاق بن راهويه أيضًا في مسنده وكذا ابن أبي شعبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ورواه عبد بن حميد

وأبو يعلى الموصلي والطبراني من طريق عبد الرزاق ومنها ما رواه البزار في مسنده عن حماد بن يَحْيَى بن أَبِي كثير عن أَبِي سلمة بن عبد الرحمن عَنْ أَبِيهِ عن عبد الرحمن بن عوف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا نحوه.

ومنها: ما رواه ابن عدي في الكامل عن الضحاك بن نبراس البصري عن يَحْيَى بن أَبِي كثير عن أَبِي سلمة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله ﷺ ونحوه.

ومنها: حديث رواه أَبُو دَاوُدَ من حديث المغيرة بن زياد الموصلي عن عبادة ابن نسي عن الأسود بن ثعلبة عن عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ عَلِمْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الصِّفَةِ الْقُرْآنَ فَأَهْدَى إِلَيَّ رَجُلٌ مِنْهُمْ قَوْسًا فَقُلْتُ لَيْسَتْ بِمَالٍ وَأُرْمِي بِهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنْ أَرَدْتَ أَنْ يَطُوقَكَ اللَّهُ طَوْقًا مِنْ نَارٍ فَاقْبَلْهَا وَرَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ وَقَالَ: صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ جَنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمِيَةَ عَنْ عَبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ الرَّجُلُ مَهَاجِرًا دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ مَنَا يَعْلَمُهُ الْقُرْآنَ فَدَفَعَ إِلَيَّ رَجُلًا كَانَ مَعِيَ وَكُنْتُ أَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَانْصَرَفْتُ يَوْمًا إِلَى أَهْلِي فَرَأَيْتُ أَنْ عَلَيْهِ حَقًّا فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا مَا رَأَيْتُ أَجُودَ مِنْهَا عَوْدًا وَلَا أَحْسَنَ مِنْهَا عَطَافًا فَاتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ: «جَمْرَةٌ بَيْنَ كَتِفَيْكَ تَقْلِدُهَا وَتَعْلِقُهَا» وَأَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي كِتَابِ الْفَضَائِلِ عَنْ أَبِي الْمَغِيرَةِ عَبْدِ الْقُدُوسِ بْنِ الْحِجَّاجِ عَنْ بَشْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَسَارٍ بِهِ سَنَدًا وَمَتَنًا وَقَالَ: حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَخْرُجْهُ.

ومنها: ما رواه ابن ماجة من حديث عطية الكلاعي عن أَبِي بن كعب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: عَلِمْتُ رَجُلًا الْقُرْآنَ فَأَهْدَى إِلَيَّ قَوْسًا فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «إِنْ أَخَذْتَهَا أَخَذْتَ قَوْسًا مِنْ نَارٍ» قَالَ: فَرددتها.

ومنها: ما رواه عثمان بن سعيد الدارمي من حديث أم الدرداء عن أَبِي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَخَذَ قَوْسًا عَلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ فَلَهُ اللَّهُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ».

ومنها : ما رواه البيهقي في شعب الإيمان من حديث سليمان بن بريدة عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «من قرأ القرآن يأكل به الناس جاء يوم القيامة ووجهه عظمة ليس عليه لحم» .

ومنها : ما رواه الترمذي من حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يرفعه : «اقرأوا القرآن وسلوا الله به فإن من بعدكم قوم يقرؤون القرآن يسألون الناس به» . وذكر ابن بطال من حديث حماد بن سلمة عن أبي جرهم عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ما تقول في المعلمين ؟ قال : «أجرهم حرام» . وذكر ابن الجوزي من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعاً : «لا تستأجروا المعلمين» وهذا غير صحيح وفي إسناد أحمد بن عبد الله الهروي قَالَ ابن الجوزي رجل يضع الحديث ووافقه صاحب التنقيح .

وهذه الأحاديث وإن كان في بعضها مقال لكنه يؤكد بعضها بعضاً ولا سيما حديث القوس فإنه صحيح كما ذكرنا فإذا تعارض نصان أحدهما مبيح والآخر محرم يدل على النسخ كما سيأتي عن قريب - إن شاء الله تعالى - وكذا الكلام في حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي يأتي عن قريب في هذا الباب وأجاب ابن الجوزي ناقلاً عن أصحابه عن حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بثلاثة أجوبة :

أحدها : أن القوم كانوا كفاراً فجاز أخذ أموالهم .

والثاني : أن حق الضيف واجب ولم يضيفوهم .

والثالث : أن الرقية ليست بقربة محضة فجاز أخذ الأجرة عليها .

وقال القرطبي : ولا نسلم أن جواز أخذ الأجر في الرقى يدل على جواز التعليم بالأجر وَقَالَ بعض أصحابنا : معنى قوله ﷺ : «إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله» يعني إذا ما رقيتم به وحمل بعض من منع أخذ الأجر على تعليم القرآن الأجر في الحديث المذكور على الثواب وبعضهم ادعوا أنه منسوخ بالأحاديث المذكورة التي فيها الوعيد واعترض عليه الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ بِأَن إثبات النسخ بالاحتمال مردود على أن الأحاديث المذكورة ليس فيها تصريح

بالمنع على الإطلاق بل هي وقائع أحوال محتملة للتأويل ليوافق الأحاديث الصحيحة كحديثي الباب وليس فيها ما يقوم به الحجة فلا تعارض الأحاديث الصحيحة هذا .

وتعقبه العينيّ: بأن الذي ادعى النسخ لم يقل هذا الحديث يحتمل النسخ بل قَالَ: إن هذا الحديث يحتمل الإباحة قطعاً والنسخ هو الحظر بعد الإباحة فإن الإباحة أصل في كل شيء فإذا طرأ الحظر يدل على النسخ بلا مرية وبأننا لا نسلم أيضاً بأنه ليس فيها ما يقوم به الحجة فإن حديث القوس صحيح وفيه الوعيد الشديد هذا .

وَقَالَ الطَّحَاوِيُّ: ويجوز الأجر على الرقي وإن كان يدخل في بعضه القرآن لأنه ليس على الناس أن يرقى بعضهم بعضاً وتعليم الناس بعضهم بعضاً القرآن واجب، لأن في ذلك التبليغ عن الله تَعَالَى وَقَالَ صاحب التوضيح: قول الطَّحَاوِيِّ هذا غلط لأن تعلمه ليس بفرض فكيف تعليمه وإنما الفرض المعين منه على كل أحد ما يقوم به الصلاة وغير ذلك فضيلة ونافلة وكذلك تعليم الناس بعضهم بعضاً ليس بفرض متعين عليهم وإنما هو على الكفاية ولا فرق بين الأجرة في الرقي وعلى تعليم القرآن لأن ذلك كله منفعة، انتهى.

وقال العيني: هذا كلام صادر عن قلة الأدب وعدم مراعاة البحث سواء كان هذا الكلام منه أو نقله من غيره وكيف يقول إن تعلمه ليس بفرض فكيف فإذا لم يكن تعلمه وتعليمه فرضاً فلا يفرض قراءة القرآن في الصلاة وقد أمر الله تَعَالَى بالقراءة فيها بقوله: ﴿فَاقْرَءُوا﴾ [المزمل: 20] فإذا أسلم أحد من أهل الحرب أفلا يفرض عليه أن يتعلم مقدار ما تجوز صلاته وإذا لم يجد إلا أحداً ممن يقرأ القرآن كله أو بعضه أفلا يجب عليه أن يعلمه مقدار ما تجوز به الصلاة وقوله: وإنما الفرض المعين منه على كل أحد ما يقوم به الصلاة يدل على أن تعلمه فرض عليه لأنه لا يقدر على هذا المقدار إلا بالتعلم إذا لم يقدر عليه من ذاته فإذا كان ما تقوم به الصلاة من القراءة فرضاً عليه على كل حال سواء كان على التعيين أو على الكفاية فكيف لا يكون فرضاً وقد أمر رسول الله ﷺ بالتبليغ من الله ولو

وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: «لَا يَشْتَرِطُ الْمُعَلِّمُ، إِلَّا أَنْ يُعْطَى شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ».

وَقَالَ الْحَكَمُ: «لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ الْمُعَلِّمِ»

كان آية من القرآن وأوجب التبليغ عليه فَقَالَ ﷺ: «بلغوا عني ولو آية من كتاب الله»، انتهى.

وأنت خير بأن هذا الكلام لا يصادم ما قاله صاحب التوضيح ولا يرفعه فتأمل حق التأمل.

(وَقَالَ الشَّعْبِيُّ) هو عامر بن شراحيل: (لَا يَشْتَرِطُ الْمُعَلِّمُ، إِلَّا أَنْ يُعْطَى) على البناء للمفعول.

(شَيْئًا فَلْيَقْبَلْهُ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية عن عثمان بن الحارث قَالَ: وحدثنا وكيع ثنا سُفْيَانُ عن أيوب بن عائد الطائي عنه وقول الشَّعْبِيِّ هذا يدل على أن أخذ الأجرة بالاشتراط لا يجوز فإن أعطي من غير شرط فإنه يجوز أخذه لأنه إما هبة أو صدقة وليس بأجرة وأصحابنا الْحَنْفِيَّة قائلون بهذا أيضًا.

وقوله: إلا أن يعطى استثناء منقطع معناه لكن إلا عطاء بدون الاشتراط جائز فيقبله ويروى إن بكسر الهمزة أي: لكن إن يعط شَيْئًا بدون الشرط فليقبله وإنما كتب يعطى بالآلف على قراءة فريق ﴿مَنْ يَتَّقْ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: 90] أو الألف حصلت من إشباع الفتحة.

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بفتح الحاء والكاف هو ابن عيينة: («لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا كَرِهَ أَجْرَ الْمُعَلِّمِ») وصل هذا التعليق البغوي في الجعديات ثنا علي بن الجعد عن شُعْبَةَ سألت معاوية بن قرة عن أجر المعلم فقال: أرى له أجرًا وسألت الحكم فقال: ما سمعت فقيها يكرهه.

قَالَ الْعَيْنِيُّ: نفى العلم سماعه من أحد كراهة أجر المعلم لا يستلزم النفي عن الكل لأن النَّبِيَّ ﷺ كره لعبادة بن الصامت حين أهدى له من كان يعلمه قوسًا، الحديث. وقد مر عن قريب.

وَقَالَ عبد الله بن شقيق: يكره أرش المعلم فإن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يكرهونه ويروونه شديدًا.

وَأَعْطَى الْحَسَنُ دَرَاهِمَ عَشْرَةَ. وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ بِأَجْرِ الْقَسَامِ بَأْسًا وَقَالَ: «كَانَ يُقَالُ: السَّحْتُ: الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ، وَكَانُوا يُعْطَوْنَ عَلَى الْخَرْصِ»⁽¹⁾.

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ أَنْ يَأْخُذُوا عَلَى الْغُلَمَانِ أَجْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَذَهَبِ الزُّهْرِيِّ وَإِسْحَاقُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَخْذُ الْأَجْرِ عَلَيْهِ.

(وَأَعْطَى الْحَسَنُ) أَي: الْبَصْرِيُّ (دَرَاهِمَ عَشْرَةَ) أَي: أَجْرُ الْمَعْلَمِ وَوَصَلَ هَذَا التَّعْلِيقُ مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ مِنْ طَرِيقِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَبِي الْحَسَنِ قَالَ: لَمَّا حَذَقْتُ قُلْتُ لَعَمِي يَا عَمَّاهُ إِنْ الْمَعْلَمُ يَرِيدُ شَيْئًا قَالَ: مَا كَانُوا يَأْخُذُونَ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ: أَعْطَاهُ خَمْسَةَ دَرَاهِمٍ فَلَمْ أَزَلْ بِهِ حَتَّى قَالَ أَعْطَاهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ عَلَى الْكِتَابَةِ أَجْرًا وَكَرِهَ الشَّرْطَ، انْتَهَى.

وَالْكِتَابَةُ غَيْرُ التَّعْلِيمِ فَافْهَمُ.

(وَلَمْ يَرَ ابْنُ سِيرِينَ) هُوَ مُحَمَّدُ عَالِمُ التَّعْبِيرِ (بِأَجْرِ الْقَسَامِ) بَفَتْحِ الْقَافِ فَعَالَ مِنَ الْقَسَمِ بَفَتْحِ الْقَافِ وَهُوَ الْقَاسِمُ وَشَرَحَهُ الْكِرْمَانِيُّ عَلَى أَنَّهُ بَضْمُ الْقَافِ جَمْعُ قَاسِمٍ (بَأْسًا وَقَالَ: كَانَ يُقَالُ: السَّحْتُ: الرِّشْوَةُ فِي الْحُكْمِ) وَالسَّحْتُ بَضْمُ السِّينِ وَسَكُونُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَحَكِي ضَمُّ الْحَاءِ وَقُرِئَ بِهِمَا وَقَدْ فَسَّرَهُ بِالرِّشْوَةِ فِي الْحُكْمِ وَهُوَ تَثْلِيثُ الرَّاءِ وَقِيلَ فَتَحَ الرَّاءِ الْمَصْدَرُ وَبِالْكَسْرِ الْأَسْمُ.

وَقِيلَ السَّحْتُ: مَا يُلْزَمُ مِنْ أَكْلِهِ الْعَارُ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الْحَرَامِ.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: الرِّشْوَةُ الْوَصْلَةُ إِلَى الْحَاجَةِ بِالصَّنَاعَةِ وَأَصْلُهُ مِنَ الرِّشَاءِ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى الْمَاءِ وَقَالَ: السَّحْتُ الْحَرَامُ الَّذِي لَا يَحِلُّ كَسْبُهُ لِأَنَّهُ يَسْحَتُ الْبَرَكَةُ أَي: يَذْهَبُهَا وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ السَّحْتِ بِالْفَتْحِ وَهُوَ الْإِهْلَاكُ وَالِاسْتِثْصَالُ.

(وَكَانُوا يُعْطَوْنَ) أَي: الْأَجْرَةَ (عَلَى الْخَرْصِ) بَفَتْحِ الْحَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسَكُونِ

(1) قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ فِي الْبَهْجَةِ: ظَاهِرُهُ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ أَخْذِ الْأَجْرِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَحْلَهُ، وَالْكَلامُ عَلَيْهِ مِنْ وَجْهِ:

مِنْهَا: مَا يَعَارِضُهُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي رَجُلٍ عَلِمَ رَجُلًا شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ ثُمَّ أَهْدَى لَهُ قَوْسًا يَقَاتِلُ بِهِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ الْمَهْدِي لَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ قِطْعَةٌ أَوْ قِطْعَتَانِ مِنْ نَارِ فِظَاهِرِ هَذَا =

الراء وبالصناد المهملة هو الخرز وزناً ومعنى وقد تقدم تفسيره في البيوع أي : كانوا يعطون أجره الخارص وفي ذلك دلالة على جواز أجره القسام لا اشتراكهما

الحديث يوجب المنع واختلف العلماء من أجل ذلك فمنهم من قال بالجواز مطلقاً من أجل الحديث الذي نحن بسبيله ولعله لم يبلغه الحديث الذي أوردناه ومنهم من منع على ظاهر الحديث الذي أوردناه ومنهم من جمع بين الحديثين وهو مذهب مالك فقال ما هو عليك فرض فلا يجوز عليه أخذ الأجرة وما ليس بفرض فأخذ الأجرة عليه جائز مثال ذلك على مذهبه من جاء يطلب تعليم أم القرآن فلا يجوز أن يؤخذ منه عليها أجر إذا كان بالغاً لأنها عليه فرض لأنها من جملة فرائض صلاته ولا تجزئه إلا بها وإن أراد تعلم غيرها فله أن يأخذ منه عليها من الأجر ما شاء وكذلك في سائر أمور الدين كله ما يكون فرضاً في الوقت على الطالب لا يجوز للمطلوب له أخذ أجر عليه وإن لم يكن عليه فرضاً فهو بالخيار في ذلك وقد يحتمل الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو لا بأس به إذا تأملته وهو أنه ﷺ قد قال : « من شفع لأخيه شفاعاً فأهدى له هدية من أجلها قبلها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الربا » وقد قال لعمر رضي الله عنه حين أراد أن يشتري الفرس الذي كان حبسه في سبيل الله لما رآه يباع فقال له عليه السلام : « لا تعد في صدقتك » فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبته فلما كان هذا الذي أهدى القوس للذي علمه كتاب الله ولم يأخذ عليه أجراً فهي هبة وهي وسيلة إلى الله وهي من أكبر الوسائل فلما قبل عليها الهدية فكأنه رجوع في معروفة لإخفاء بهذا وقبول هديته على شفاعته شفعها له عند الله الذي قربه إلى مولاه بما علمه من كتابه فمن أجل هذا قال له قطعة أو قطعتان من نار ويجوز أولاً اشتراط الأجر لأن الأجر عليه قد أجاز متضمن الحديث الذي نحن بسبيله فإذا احتمل هذا الوجه فلا تعارض بينهما والله أعلم. وفي جواز الأجر على تعليمه فائدة كبرى في الدين لا يعلمها حقيقة إلا ذلك السيد ﷺ الذي أمر بها أو من فتح الله عليه في فهم بعضها لأنه يأخذ الأجرة عليه ينتشر تعليمه في الإسلام ولو لم يكن يجوز ذلك لكان تعلمه نادراً حتى كان لم يكن يوجد من كان يكون يصبر على تعب الأولاد وما هم عليه بلا أجره وهو محتاج إلى ضرورة البشر والدوام على ذلك فانظر مع أخذ الأجرة عليه وزيادة ما لهم من الإحسان ما تجد من يوفي حق التأديب إلا أهل التوفيق منهم فقد أبيع في الدين الأشياء ممنوعة من أصول كثيرة لوجه ما من المنافع ولا تبلغ بعض هذه المنفعة مثل القراض والمساواة وبيع العارية بخرصها للجداذ وما أشبه ذلك وهي مستثناة من أصول ممنوعة وهذه توسعة من الله ورحمة : ﴿ وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ بَلَاغٌ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّهِمْ هُوَ سَمَعُكُمْ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ ۖ وَرَاضٍ بِاللَّحَجِّ ۖ [78] .

وفيه دليل على كثرة نصحه ﷺ لأمتة يؤخذ ذلك من بيانه عليه السلام هذا ومثله قبل أن يسأل عنه جزاء الله عنا أفضل ما جرى نبياً من أمتة وقد نص عز وجل في كتابه حيث قال : ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَجِيمٌ ۝ [128] أَوْزَعَنَا اللَّهُ شُكْرَهَا مِنْ نِعْمَةٍ وَتَمَمَهَا عَلَيْنَا بِفَضْلِهِ .

في أن كلاً منهما يفصل التنازع بين المتخاصمين ولأن الخرص يقصد للقسمة واعلم أن قول ابن سيرين في أجرة القسام مختلف فيه فروى عكرمة بن حميد في تفسيره من طريق يَحْيَى بن عتيق عن مُحَمَّد وهو ابن سيرين أنه كان يكره أجور القسام ويقول: كان يقال السحت الرشوة على الحكم وأرى هذا حكماً يؤخذ عليه الأجر وروى ابن أبي شيبة من طريق قَتَادَةَ قال: قلت لابن المسيب: ما ترى في كسب القسام؟ فكرهه وكان الحسن يكره كسبه.

وَقَالَ ابن سيرين: إن لم يكن حسناً فلا أدري ما هو وجاءت عنه رواية يجمع بها بين هذا الاختلاف.

قَالَ ابن سعد: ثنا حماد عن يَحْيَى عن مُحَمَّد هو ابن سيرين أنه كان يكره أن يشارط القسام فكأنه كان يكره له أخذ الأجرة على سبيل المشاركة ولا يكرهها إذا كانت بغير اشتراط كما تقدم عن الشَّعْبِيِّ وظهر بما أخرجه ابن شيبة أن قول البخاري: وكان يقال السحت الرشوة، بقية كلام ابن سيرين.

وأما قول ابن سيرين: السحت الرشوة في الحكم فمأخذه ما جاء عن عمر وعن علي وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم من قولهم في تفسير السحت أنه الرشوة في الحكم أَخْرَجَهُ الطَّبْرِيُّ بأسانيده عنهم ورواه من وجه آخر مَرْفُوعاً برجال ثقات ولكنه مرسل ولفظه: «كل لحم أنبته السحت فالنار أولى به» قيل يَا رَسُولَ اللَّهِ وما السحت؟ قال: «الرشوة في الحكم» ومناسبة ذكر القسام والخارص في هذا الباب للاشتراك في أن حبسهما وجنس تعليم القرآن والرقية واجب ومن ثمة كره مالك أخذ الأجرة على عقد الوثائق لكونها من فروض الكفاية وكره أيضاً أجرة القسام وقيل إنما كرهها لأنه كان يرزق من بيت المال فكره له أن يأخذ أجرة أخرى وأشار سحنون إلى الجواز عند فساد أمور بيت المال وَقَالَ عبد الرزاق: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عن قَتَادَةَ أحدث الناس ثلاثة أشياء لم يكن يؤخذ عليهن أجر ضراب الفحل وقسم الأموال والتعليم، انتهى.

وهذا مرسل وهو يشعر بأنهم كانوا قبل ذلك يتبرعون بها فلما فشا الشح طلبوا الأجرة فعد ذلك من غير مكارم الأخلاق فيحمل كراهة من كرهها على التنزيه، والله تَعَالَى أعلم.

2276 - حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،

هذا وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : ويمكن أن يقال وقع ذكر القسام والخارص هنا استطرادًا لا قصدًا، انتهى.

وأنت خبير بأن بيان الوجه وإن كان فيه تكلف أولى من الحمل على الاستطراد.

(حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ : (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين الواضاح بن عبد الله الشكري.

(عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة هو جعفر بن أبي وحشية وهو مشهور بكنيته واسم أبيه أبي وحشية إياس.

(عَنْ أَبِي الْمُتَوَكِّلِ) علي بن دواد بضم المهملة الناجي بالنون والجيم السامي بالمهملة البصري مات سنة اثنتيت ومائة.

(عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري سعد بن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وقد ذكر الْبُخَارِيُّ في آخر الباب تصريح أبي بشر بالسماع عن أبي المتوكل وتابع أبا عوانة على هذا الإسناد شُعْبَةَ كما في آخر الباب وهشيم كما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ وَخالفهم الْأَعْمَشُ فرواه عن جعفر بن أبي وحشية عن أبي نضرة عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جعل بدل أبي المتوكل أبا نضرة أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ وابن ماجه من طريقه وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ طريق شُعْبَةَ أصح من طريق الْأَعْمَشِ وَقَالَ ابن ماجه : إنها الصواب ورجحها الدارقطني في العلل ولم يرجح في السنن وكذا النسائي.

وقال الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ : والذي ترجح في نقدي أن الطريقين محفوظان لاشتمال طريق الْأَعْمَشِ على زيادات في المتن ليست في رواية شُعْبَةَ ومن تابعه فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا ولم يصب ابن العربي في دعواه أن هذا الحديث مضطرب فقد رواه عن أبي سعيد معبد بن سيرين كما سيأتي في فضائل القرآن وسليمان بن قتيبة بفتح القاف وتشديد المثناة الفوقية كما أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ والدارقطني وسيجيء ما في رواياتهم من الفوائد.

قَالَ: انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا، حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَخْيَاءِ الْعَرَبِ،

(قَالَ) أَي: أَنَّهُ قَالَ: (انْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ) النَّفَرُ هُوَ رَهْطُ الْإِنْسَانِ وَعَشِيرَتُهُ وَهُوَ اسْمُ جَمْعٍ يَقَعُ عَلَى جَمَاعَةِ الرِّجَالِ خَاصَّةً مَا بَيْنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ قَالَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ وَيَجْمَعُ عَلَى أَنْفَارٍ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ مَا كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرَةٍ وَفِي سَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ: «بَعَثْنَا فِي ثَلَاثِينَ رَاكِبًا» وَفِي رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ: «بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثِينَ رَجُلًا فَنَزَلْنَا بِقَوْمٍ لَيْلًا فَسَأَلْنَاهُمْ الْقُرَى» وَفِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ تَعْيِينُ عِدَدِ السَّرِيَةِ وَقْتُ النِّزُولِ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ سِوَى أَبِي سَعِيدٍ. (فِي سَفَرَةٍ سَافَرُوهَا) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَيْسَ فِي سِيَاقِ هَذِهِ الطَّرِيقِ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّ السَّفَرَ كَانَ فِي جِهَادٍ لَكِنْ فِي رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُمْ كَمَا مَرَّ أَنْفًا.

وَفِي رَوَايَةِ سَلِيمَانَ بْنِ قَتَةَ عِنْدَ أَحْمَدَ: «بَعَثْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْثًا» وَزَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِيهِ: بَعَثَ سَرِيَّةً عَلَيْهَا أَبُو سَعِيدٍ وَفِي هَذِهِ الزِّيَادَةِ تَعْيِينُ أَمِيرِ السَّرِيَةِ. قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ هَذِهِ السَّرِيَةِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْمَغَازِي بَلْ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ هَذَا وَالسَّرِيَةُ طَائِفَةٌ مِنَ الْجَيْشِ يَبْلُغُ أَقْصَاهَا أَرْبَعِمِائَةَ تَبْعَثُ إِلَى الْعَدُوِّ وَيَجْمَعُ عَلَى السَّرَايَا. (حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَخْيَاءِ الْعَرَبِ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: لَمْ أَقِفْ عَلَى تَعْيِينِ الْحَيِّ الَّذِينَ نَزَلُوا بِهِمْ مِنْ أَيِّ الْقَبَائِلِ هُمْ.

فَائِدَةٌ:

اعْلَمْ أَنَّ طَبَقَاتِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ سِتٌّ: الشَّعْبُ بَفَتْحِ الشِّينِ وَهُوَ النَّسَبُ الْأَبْعَدُ كَعَدْنَانٍ مَثَلًا وَهُوَ أَبُو الْقَبَائِلِ الَّذِينَ يَنْسَبُونَ إِلَيْهِ وَيَجْمَعُ عَلَى شُعُوبٍ. وَالْقَبِيلَةُ وَهِيَ: مَا انْقَسَمَ فِيهِ الشَّعْبُ كَرَبِيعَةٍ وَمَضَرَ وَالْعِمَارَةُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَهِيَ مَا انْقَسَمَ فِيهِ الْقَبِيلَةُ كَقُرَيْشٍ وَكَثَنَانَةٍ وَيَجْمَعُ عَلَى عِمَارَاتٍ وَعِمَائِرٍ. وَالْبَطْنُ: وَهِيَ مَا انْقَسَمَ فِيهِ الْعِمَارَةُ لِبَنِي عَبْدِ مَنَافٍ وَبَنِي مَخْزُومٍ وَيَجْمَعُ عَلَى بَطُونٍ وَأَبْطُنٍ.

فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ، فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ،

والفخذ: وهي ما انقسم فيه البطن كبني هاشم وبني أمية ويجمع على أفخاذ.

والفصيلة بالصاد المهملة وهي: ما انقسم فيه الفخذ كبني العباس وأكثر ما يدور على الألسنة من الطبقات القبيلة ثم البطن وربما عبر عن كل واحد من الطبقات الست بالحي أما على العموم مثل أن يقال حي من العرب وأما على الخصوص مثل أن يقال حي من بني فلان.

وَقَالَ الهمداني في الأنساب: الشعب والحي بمعنى.

(فَاسْتَضَافُوهُمْ) أي: طلبوا منهم الضيافة.

وفي رواية الأعمش: كما مر فسألناهم القرى والقرى بكسر القاف مقصوراً هو الضيافة.

(فَأَبَوْا) أي: امتنعوا (أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ) بالتشديد من التضييف.

وفي رواية الأكثر ويروى بالتخفيف وَقَالَ ثعلب: ضفت الرجل إذا نزلت به وأضفته إذا أنزلته.

وَقَالَ ابن التين: ضبط في بعض الكتب أن يضيفوهم بفتح الياء والوجه ضمُّها. (فَلُدِغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ) على البناء للمفعول من اللدغ بالذال المهملة والغين المعجمة وهو اللسع وزناً ومعنى.

وأما اللدغ بالذال المعجمة والعين المهملة فهو الإحراق الخفيف واللدغ في الحديث هو ضرب ذات الحمة من حية أو عقرب أو غيرها وأكثر ما يستعمل في العقرب.

وقد أفادت رواية الأعمش تعيين العقرب.

وأما ما وقع في رواية هشيم عند النَّسَائِيِّ أنه مصاب في عقله أو لديغ فشك من هشيم وقد رواه الباقر فلم يشكوا في أنه لديغ ولا سيما تصريح الأعمش بأنه لديغ من عقرب.

وسبأتي في فضائل القرآن من طريق معبد بن سيرين عن أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: أن سيد الحي سليم وكذا في الطب من حديث ابن عباس

فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ، فَأَتَوْهُمْ، فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِيعٌ، وَسَعَيْنَا لَهُ.....

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ سَيِّدَ الْحَيِّ سَلِيمٍ وَالسَّلِيمِ هُوَ اللَّدِيعُ قَبْلَ ذَلِكَ تَفَاوُلًا بِالسَّلَامَةِ، وَقِيلَ: لَا اسْتِسْلَامَ لِمَا نَزَلَ بِهِ.

وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ مِنْ طَرِيقٍ خَارِجَةٍ بَنَ الصَّلْتَ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ مَرَّ بِقَوْمٍ وَعِنْدَهُمْ رَجُلٌ مَجْنُونٌ مُوْتَوِقٌ فِي الْحَدِيدِ فَقَالُوا: إِنَّكَ جِئْتَ مِنْ عِنْدِ هَذَا الرَّجُلِ بِخَيْرٍ فَارِقْ لَنَا هَذَا الرَّجُلَ، الْحَدِيثُ.

وَفِي لَفْظٍ عِنْدَ خَارِجَةِ بَنَ الصَّلْتَ عَنْ عَمِّهِ يَعْنِي عِلَاقَةَ بَنَ صَحَارٍ أَنَّهُ رَفِيَ مَجْنُونًا مُوْتَوِقًا بِالْحَدِيدِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ كُلِّ يَوْمٍ مَرَّةً فَبَرَأَ فَأَعْطَوْهُ مَا تَتِي شَاةً فَأَخْبَرَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «خَذْهَا وَلِعَمْرِي مِنْ أَكْلِ بَرْقِيَّةٍ بَاطِلٍ فَقَدْ أَكَلْتَ بَرْقِيَّةَ حَقٍّ»، فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا قَضِيَّتَانِ لِأَنَّ الرَّاقِي هُنَاكَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُنَا عِلَاقَةُ بَنَ صَحَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(فَسَعَوْا لَهُ بِكُلِّ شَيْءٍ) أَيِ: مِمَّا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ أَنْ يَدَاوُوا بِهِ مِنْ لَدَغَةِ الْعَقْرَبِ كَذَا فِي رِوَايَةِ الْأَكْثَرِ مِنَ السَّعِيِّ أَيِ: طَلَبُوا لَهُ مَا يَدَاوِيهِ وَلِلْكَشْمِيهِنِيِّ فَشَفُوا بِالْمَعْجَمَةِ وَالْفَاءِ أَيِ: طَلَبُوا لَهُ الشِّفَاءَ تَقُولُ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي إِذَا أَبْرَأَهُ وَشَفَى لَهُ الطَّبِيبُ أَيِ: عَالَجَهُ بِمَا يَشْفِيهِ أَوْ وَصَفَ لَهُ مَا فِيهِ الشِّفَاءُ كَذَا فَسَرَهُ الْخَطَّابِيُّ وَادَّعَى ابْنُ التِّينِ أَنَّ هَذَا تَصْحِيفٌ.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إِنَّ الَّذِي قَالَهُ أَقْرَبُ.

(لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرَّهْطَ الَّذِينَ نَزَلُوا، لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ) أَيِ: يَنْفَعُهُ وَدُخُولُ أَنْ فِي خَبَرٍ لَعَلَّ لِلْعَمَلِ عَلَى عَسَى وَجَوَابَ لَوْ مُحذُوفٍ أَوْ هُوَ لِلتَّمْنِي.

(فَأَتَوْهُمْ) وَفِي رِوَايَةِ مَعْبَدِ بْنِ سِيرِينَ أَنَّ الَّذِي جَاءَ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ جَارِيَةٌ مِنْهُمْ فَيَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ مَعَهَا غَيْرُهَا وَزَادَ الْبَزَارِيُّ فِي حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالُوا لَهُمْ: قَدْ بَلَّغْنَا أَنَّ صَاحِبَكُمْ جَاءَ بِالنُّورِ وَالشِّفَاءَ قَالُوا: نَعَمْ.

(فَقَالُوا: يَا أَيُّهَا الرَّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا لُدِيعٌ، وَسَعَيْنَا لَهُ) وَفِي رِوَايَةِ الْكَشْمِيهِنِيِّ:

بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي، وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا،

فشفيْنَا بالمعجمة والفاء من الشفاء كما مر عن قريب (بِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ، فَهَلْ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ) ينفعه وزاد أَبُو دَاوُدَ فِي رَوَايَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَنْفَعُ صَاحِبَنَا.

(فَقَالَ بَعْضُهُمْ) وَفِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: (نَعَمْ، وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرْقِي) بِكسر القاف وبين الأعمش أَنَّ الَّذِي قَالَ ذَلِكَ هُوَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَاوِي الْخَبَرِ وَلَفْظُهُ: قُلْتُ: نَعَمْ أَنَا وَلَكِنْ لَا أَرْقِيهِ حَتَّى تَعْطُونَا غَنَمًا فَأَفَادَ بَيَانَ جِنْسَ الْجَعْلِ.

(وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تُضَيِّفُونَا، فَمَا أَنَا بِرَاقٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعَلًا) الْجَعْلُ بضم الجيم وسكون المهملة مَا يُعْطَى عَلَى عَمَلٍ وَيُقَالُ أَيضًا: جَعَالَةٌ وَالْجَعْلُ بِالْفَتْحِ مَصْدَرٌ جَعَلْتَ لَكَ كَذَا جَعَلًا وَاسْتَشْكَلَ كَوْنُ الرَّاقِي هُوَ أَبُو سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ فَقَامَ مَعَهَا رَجُلٌ مَا كُنَّا نَظُنُّهُ يَحْسِنُ رَقِيَّةً. أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وَسَيَاتِي فِي فُضَائِلِ الْقُرْآنِ بِلَفْظٍ آخَرَ وَفِيهِ فَلَمَّا رَجَعَ قُلْنَا لَهُ: أَكُنْتَ تَحْسِنُ رَقِيَّةً فِي ذَلِكَ إِشْعَارَ بِأَنَّهُ غَيْرُهُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَكُنِيَ الرَّجُلُ عَنْ نَفْسِهِ فَلَعَلَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرَحَ تَارَةً وَكُنِيَ أُخْرَى وَلَمْ يَنْفَرِدِ الْأَعْمَشُ بِتَعْيِينِهِ.

فَقَدْ وَقَعَ أَيضًا فِي رَوَايَةِ سَلِيمَانَ بْنِ قَتَةَ بِلَفْظٍ: فَأَتَيْتُهُ فَرَقَيْتُهُ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْبَزَارِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَنَا أَرْقِيهِ وَهُوَ مِمَّا يَقْوِي رَوَايَةَ الْأَعْمَشِ فَإِنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنْصَارِي وَقَدْ حَمَلَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ ذَلِكَ عَلَى تَعَدُّ الْقِصَّةِ وَأَنَّ أَبَا سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَوَى قِصَّتَيْنِ كَانَتْ فِي أَحَدَاهُمَا رَاقِيًا وَفِي الْأُخْرَى كَانَ الرَّاقِي غَيْرَهُ.

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: بِأَنَّهُ بَعِيدٌ جَدًّا وَلَا سِيَمَا مَعَ اتِّحَادِ الْمَخْرَجِ وَالسِّيَاقِ وَالسَّبَبِ وَيَكْفِي فِي ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّعَدُّدِ وَلَا حَامِلٌ عَلَيْهِ فَإِنَّ

فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ، فَأَنْطَلَقَ يَنْفِلُ عَلَيْهِ، وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نُشِطُ

الجمع بين الروایتين ممكن بدونه بخلاف ما تقدم من حديث خارجة بن الصلت
عن عمه فإن السياقين مختلفان وكذا السبب فكان الحمل فيه على التعدد قريباً.

(فَصَالِحُوهُمْ) أي: وافقوهم (عَلَى قَطِيعٍ مِنَ الْغَنَمِ) قَالَ ابن التين القطيع هو
الطائفة من الغنم وتعقب بأن القطيع هو الشيء المقتطع من الغنم كان أو من
غيرها وقد صرح بذلك ابن قرقول وغيره.

وَقَالَ الداوودي: يقع على ما قل وكثر وزاد بعضهم أن الغالب استعماله فيما
بين العشرة والأربعين ووقع في رواية الْأَعْمَشِ فقالوا: إِنَّا نعطيكُم ثلاثين شاة
وكذا ثبت ذكر عدد الشياه في رواية معبد بن سيرين وهو مناسب لتعدد السرية كما
تقدم في أول الحديث فكأنهم اعتبروا عددهم فجعل الجعل بإزائه.

(فَأَنْطَلَقَ يَنْفِلُ عَلَيْهِ) من تفل بالمشناة الفوقية يتفل بكسر الفاء وضمها تفلًا
وهو نفخ معه قليل بصاق.

وَقَالَ ابن بطلال: التفل البصاق.

وَقَالَ ابن أبي جمرة: محل التفل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصيل بركة
القراءة في الجوارح التي يمر عليها فيحصل البركة في الريق الذي يتفله.

(وَيَقْرَأُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) وفي رواية شُعْبَةَ فجعل يقرأ عليه بفاتحة
الكتاب وكذا في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وفي رواية الْأَعْمَشِ فقرأت عليه:
الحمد ويستفاد منه تسمية الفاتحة الحمد والحمد لله رب العالمين ولم يذكر في
هذا الطريق عدد قراءة الفاتحة لكن بينه في رواية الْأَعْمَشِ أنه سبع مرات ووقع
في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثلاث مرات والحكم للزائد.

(فَكَأَنَّمَا نُشِطُ) بضم النون وكسر الشين المعجمة في الثلاثي كذا وقع في
رواية الجميع.

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وهو لغة والمشهور نشط إذا عقل وأنشط إذا حل يقال نشطته
إذا عقدته وأنشطته إذا حللته وفككته وعند الهروي فكأنما أنشط وأصله الأنشطة
بضم الهمزة والمعجمة بينهما نون ساكنة وهي الحبل.

مِنْ عِقَالٍ، فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ، قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَقْسِمُوا، فَقَالَ الَّذِي رَقَى: لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَتَذَكَّرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظَرُ مَا يَأْمُرُنَا، فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَّرُوا لَهُ، فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ

وقال ابن التين: حكى بعضهم أن معنى أنشط حل ومعنى نشط أقيم بسرعة ومنه قولهم رجل نشيط ويحتمل أن يكون معنى نشط نزع ولو قرئ بالتشديد لكان له وجه أي: حل شيئاً فشيئاً.

(مِنْ عِقَالٍ) بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذي يشد به ذراع البهيمة. (فَأَنْطَلَقَ يَمْشِي وَمَا بِهِ قَلْبَةٌ) بفتحات أي: علة وقيل للعلة قلبه لأن الذي يصيبه يتقلب من جنب إلى جنب ليعلم موضع الداء قاله ابن الأعرابي ومنه قول الشاعر:

وقد برئت فما بالصدر من قلبه
وبخط الدمياطي: أنه داء مأخوذ من القلب يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيموت من يومه.

(قَالَ: فَأَوْفَوْهُمْ) بفتح الفاء على صيغة الماضي. (جُعَلَهُمُ الَّذِي صَالَحُوهُمْ عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لم أقف على اسمه.

(أَقْسِمُوا⁽¹⁾) فَقَالَ الَّذِي رَقَى) بفتح القاف وفي رواية الأعمش: فلما قبضنا الغنم عرض في أنفسنا منها شيء.

وفي رواية معبد بن سيرين فأمر لنا بثلاثين شاة وسقانا لبناً. وفي رواية سليمان بن قته: فبعث إلينا بالشيء والمنزل فأكلنا الطعام فأبوا أن يأكلوا الغنم حتى أتينا المدينة.

(لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ ﷺ فَتَذَكَّرَ لَهُ الَّذِي كَانَ، فَتَنْظَرُ مَا يَأْمُرُنَا) أي: فنتبعه ولم يريدوا أن يكون لهم الخيرة في ذلك.

(فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَّرُوا لَهُ) أي: ذلك، (فَقَالَ: «وَمَا يُدْرِيكَ

(1) والأمر بالقسمة أمر بما هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق وإلا فالجميع ملك الراقي.

أَنَّهَا رُقِيَّةٌ»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُكُمْ، اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا» فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

أَنَّهَا رُقِيَّةٌ)) قَالَ الدَّوْدِيُّ مَعْنَاهُ: وَمَا أَدْرَاكَ وَقَدْ رَوَى كَذَلِكَ وَلَعَلَّهُ هُوَ الْمَحْفُوظُ لِأَنَّ ابْنَ عِيْنَةَ قَالَ: إِذَا قَالَ: وَمَا يَدْرِيكَ فَلَمْ يَعْلَمْ وَإِذَا قَالَ وَمَا أَدْرَاكَ فَقَدْ أَعْلَمَ. وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ التِّينِ: بِأَنَّ ابْنَ عِيْنَةَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ فِيمَا وَقَعَ فِي الْقُرْآنِ كَمَا تَقْدُمُ فِي أَوَاخِرِ الصِّيَامِ وَإِلَّا فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي اللُّغَةِ أَيُّ: فِي نَفْيِ الدَّرَايَةِ. وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ هَشِيمٍ: وَمَا أَدْرَاكَ وَنَحْوِهِ.

وَفِي رَوَايَةِ الْأَعْمَشِ، وَفِي رَوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ: وَمَا كَانَ يَدْرِيهِ وَهِيَ كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ التَّعَجُّبِ مِنَ الشَّيْءِ وَقَدْ تَسْتَعْمَلُ فِي تَعْظِيمِ الشَّيْءِ أَيْضًا وَهُوَ اللَّاتِقُ هُنَا وَزَادَ شُعْبَةُ فِي رَوَايَتِهِ بَعْدَ قَوْلِهِ: وَمَا يَدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَّةٌ قُلْتُ: أَلْقِي فِي رَوْعِي وَلِلدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ شَيْءٌ أَلْقِي فِي رَوْعِي وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ عِلْمٌ مُتَقَدِّمٌ بِمَشْرُوعِيَةِ الرُّقَى بِالْفَاتِحَةِ وَلِهَذَا قَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: لَمَّا رَجَعَ مَا كُنْتَ تَحْسِنُ رُقِيَّةً كَمَا وَقَعَ فِي رَوَايَةِ مَعْبُدِ بْنِ سِيرِينَ.

(ثُمَّ قَالَ) ﷺ: (قَدْ أَصَبْتُكُمْ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ تَصْوِيبُ فَعْلِهِمْ فِي الرُّقِيَّةِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فِي تَوْقِفِهِمْ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي الْجَعْلِ حَتَّى يَسْتَأْذِنُوهُ. (اقْسِمُوا، وَاضْرِبُوا لِي مَعَكُمْ سَهْمًا) أَيُّ: اجْعَلُوا لِي مِنْهُ نَصِيبًا وَكَأَنَّهُ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي تَصْوِيبِ فَعْلِهِمْ وَتَطْيِيبِ قُلُوبِهِمْ فِي أَنَّهُ حَلَالٌ كَمَا وَقَعَ لَهُ فِي قِصَّةِ الْحِمَارِ الْوَحْشِيِّ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

(فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ الرُّقِيَّةِ بِشَيْءٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَلْتَحِقُ بِهِ مَا كَانَ مِنَ الدَّعَوَاتِ الْمَأْثُورَةِ وَكَذَا غَيْرُ الْمَأْثُورِ إِذَا كَانَ لَا يَخَالِفُ مَا هُوَ الْمَأْثُورُ وَلَا يَجُوزُ بِالْفَافِ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَحْتَمَلَةِ أَنْ يَكُونَ كُفْرًا أَوْ قَرِيبًا مِنْهُ كَالَّتِي بِالْعِبْرَانِيَّةِ أَوْ مِنْ كَلَامِ الْكُفَّارِ وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ فِي الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ لَا يَرْقُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ وَقَدْ يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْمَدْحَ فِي تَرْكِ الرُّقَى لِلْأَفْضَلِيَّةِ وَبَيَانِ التَّوَكُّلِ وَالَّذِي أَذِنَ فِيهِ لِبَيَانِ الْجَوَازِ مَعَ أَنَّ تَرْكَهَا أَفْضَلُ وَبِأَنَّ النَّهْيَ لِقَوْمٍ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ نَفْعَهَا وَتَأْثِيرَهَا بِطَبْعِهَا كَمَا كَانَتْ الْجَاهِلِيَّةُ يَزْعُمُونَ فِي أَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ وَقَدْ اخْتَلَفُوا

في جوازه فَقَالَ الشَّعْبِيُّ وقتادة وسعيد بن جبير وجماعة أنه يكره الرقى والواجب على المؤمن أن يترك ذلك اعتصامًا بالله تَعَالَى وتوكلًا عليه وثقة به وانقطاعًا إليه وعلمًا بأن الرقية لا تنفعه وأن تركها لا يضره إذ قد علم الله تَعَالَى أيام المرض وأيام الصحة فلو حرص الخلق على تقليل أيام المرض وزمن الداء وعلى تكثير أيام الصحة ما قدروا على ذلك قَالَ اللَّهُ عز وجل: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: 22].

واحتجوا في ذلك بحديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ من حديث أبي مخلد قَالَ: كان عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ينهى عن الكي فابتلي فكان يقول لقد اكتويت كية بنار فما أبرأتني من إثم ولا شفتني من سقم. وَقَالَ الحسن البصري وإبراهيم النَّخَعِيُّ وَالزُّهْرِيُّ والثوري والأئمة الأربعة وآخرون: لا بأس بالرقى، واحتجوا في ذلك بحديث الباب وغيره.

وفيه أيضًا: أن سورة الفاتحة فيها شفاء ولهذا من أسمائها الشافية وفي الترمذي من حديث أبي سعيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا فاتحة الكتاب شفاء من كل سقم ولأبي داود من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرض الحسن أو الحسين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فنزل جبريل عليه السلام فأمره أن يقرأ الفاتحة على إناء من الماء أربعين مرة فيغسل يديه ورجليه ورأسه.

وَقَالَ ابن بطلال: موضوع الرقية منها إياك نستعين لأن الاستعانة بالله على كشف البلاء وسؤال الفرج والإقرار بالحاجة إلى عونهِ في معنى الدعاء.

وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: موضعها إياك نعبد وإياك نستعين والظاهر أنها كلها رقية لقوله وما يدريك أنها رقية ولم يقل فيها رقية فيستحب قراءتها على اللديغ والمريض وصاحب العاهة.

وَقَالَ ابن بطلال: وفيه أي في الحديث أن في القرآن ما يخص بالرقى وإن كان القرآن كله مرجو البركة ولكن إذا كان في الآية تعوذ بالله تَعَالَى ودعاء كان أخص بالرقية فأراد رسول الله ﷺ بقوله: «وما يدريك» أن يخبر علمه بذلك هذا.

وفيه أيضًا: مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب

وَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ، سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ، بِهَذَا⁽¹⁾.

والطلب مما عندهم على سبيل القرى والشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكرمة بنظير صنيعه كما صنعه الصحابي من الامتناع من الرقية في مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريقة مُوسَى عليه الصلاة والسلام في قوله: ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: 77] ولم يعتذر الخضر عليه السلام عن ذلك إلا بأمر خارجي عن ذلك.

وفيه أيضًا: الاشتراك في الموهوب إذا كان أصله معلومًا.

وفيه أيضًا: جواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته في ذلك وأجابته إليه.

وفيه أيضًا: جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة.

وفيه أيضًا: الاجتهاد عند فقد النص.

وفيه أيضًا: عظمة القرآن في صدور الصحابة رضي الله عنهم خصوصًا الفاتحة.

وفيه أيضًا: أن الرزق المقسوم لا يفوت ولا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة.

وكان الله تعالى قسم للصحابة رضي الله عنهم في مالهم نصيبًا فمنعواهم فسبب لهم الله تعالى لدغ العقرب حتى سيق لهم ما قسم لهم.

وفيه: الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسًا في المنع لأن من عادة الناس الائتمار بأمر كبيرهم فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقًا.

وكانت الحكمة فيه أيضًا إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو كثر لأن الملدوغ لو كان من آحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الْبُخَارِيُّ نَفْسَهُ: (وَقَالَ شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة هو جعفر بن أبي وحشية المذكور في سند الحديث (سَمِعْتُ أَبَا الْمُتَوَكِّلِ) هو علي بن دواد المذكور فيه أيضًا (بِهَذَا) الحديث وهذه

الطريق بهذه الصيغة وصلها الترمذي وقد أخرجه المصنف في الطلب من طريق

أخرجه مسلم في السلام باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار رقم 2201. قال ابن أبي جمرة في البهجة: ظاهره يدل على جواز أخذ الأجرة على الرقية إذا كانت بكتاب الله عز وجل، والكلام عليه من وجوه:

منها: هل تجوز الرقية بغير كتاب الله تعالى أم لا فهذا ليس في الحديث ما يدل عيه لكن يؤخذ ذلك من طريق آخر وقد جاء أنه ﷺ كان يرقى بالكلام الطيب مثل قوله عليه السلام: اللهم أنت الشافي لا شفاء إلا شفاؤك يا رب العالمين اشف اللهم شفاء لا يغادر سقماً. ومثل هذا كثير وقد جاء النهي عن الرقى بغير كتاب الله عز وجل وأسمائه وما كان من الكلام الطيب ونهى ﷺ عن رقى أهل الكتاب إلا أن يكون بأسماء الله عز وجل حتى إنه جاء بعض الصحابة أو التابعين إلى ابن عباس رضي الله عنهما فسأله في رقية أهل الكتاب فقال له نهى رسول الله ﷺ عنها فقال له أحياناً يكون بي الألم فأمشي إلى اليهودي فلان فيرقيني فأبرأ فقال له رضي الله عنه إن الشيطان يجعل يده عليك حتى يؤلمك ثم يغويك فإذا مشيت إلى اليهودي وتكلم بكلامه رفع يده عنك ولهذا منع العلماء الحرز الذي فيه الخواتم المكتوبة بالعبرانية لأنه لا يعرف ما هي وفي مثله ما يكون فيه من الكلام بلغة لا نعرف معناها من أي لسان كانت من أجل أن يكون معناه مما لا يجوز شرعاً فيقع حمله في الإثم.

ومنها: الدليل على جواز الضيافة على أهل الوبر يؤخذ ذلك من قوله: فاستضافوهم فأبوا أن يضيفوهم وذكر ذلك لرسول ﷺ ولم ينههم ولو كان ذلك لا يجوز ما فعلته الصحابة رضوان الله عليهم ولا أقرهم النبي ﷺ على ذلك حين حدثوه وقد جاء عنه عليه السلام نصاً بقوله عليه السلام الضيافة على أهل الوبر وليست على أهل المدر وقد جاء أن للمسافر أن يطلب الضيافة على من وجبت عليه بالوجه الشرعي فإن لم تعطه قاتل الممتنع منها فإن قتل الممتنع فشر قتيل وإن قتل صاحب الضيافة فهو شهيد.

ويؤخذ من هذا من الفقه أنه من منع حقاً واجباً شرعاً فله أن يقاتل مانعه فإن قتل كان شهيداً. وفيه: دليل على جواز السفر في الأمور المباحة يؤخذ ذلك من قوله في سفره سافروها فلو كان في جهاد أو حج أو غيره من الطاعات لذكرها الراوي.

وفيه: دليل على جواز نزول المسافر على العرب وطلبه ماله عندهم من الحق وأن كان كسبهم كما يعلم من اختلاط الشبه فيه.

وفيه: دليل على أن من وهب هبة وجب عليه إنفاذها يؤخذ ذلك من قول الراقي (لا أرقى لكم حتى تجعلوا لنا جعلاً) فأشرك أصحابه معه في الجعل وأمره النبي عليه السلام بالقسم تماماً لما وهب.

وفيه: دليل لمذهب مالك الذي يقول بهية المجهول لأنه حين شارك أصحابه في الجعل بقوله حتى تجعلوا لنا جعلاً لنا لم يكن مبلغ الجعل الذي يجعلون له في الوقت معلوماً وأجاز ذلك النبي ﷺ بقوله أقسموا.

وفيه: دليل على جواز طلب الهبة ممن وهبها وليس بقبيح يؤخذ ذلك من قول الصحابة إلى =

شُعْبَةٌ لَكِنَّ بِالْعَنْعَنَةِ وَهَذَا هُوَ السَّرْفُ فِي عَزْوِهِ إِلَى التَّرْمِيزِ مَعَ كَوْنِهِ فِي الْبُخَارِيِّ

الراقي حين وفى لهم بالجعل أقسموا وما كان الصحابة رضي الله عنهم ليفعلوا فعلاً مكروهاً أو ممنوعاً.

وفيه: دليل على حسن صحة الصحابة بينهم رضوان الله عليهم يؤخذ ذلك من أن الراقي لم ير أن يفضل نفسه بشيء على أصحابه من أجل أنه الفاعل وقد وصفهم الله عز وجل بأحسن الأوصاف بقوله تعالى: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: 29].

وهنا بحث وهو لِمَ أخذوا الجعل وهم لا يعلمون أنه جائز ثم امتنعوا من القسم حتى يسألوا فالجواب والله أعلم أن الفرق بينهما أن أخذهم الجعل احتمل أن يأخذوه بنية أن حق ضيافتهم ولا يأخذوه بأنه جعل ثم لا يأكلون ولا يقسمون حتى يسألوا فإن صح لهم فعلوا ما شاؤوا وإلا ردوا بأمر.

واحتمل أن يأخذوه على وجه الجعالة ولا يتصرفوا حتى يسألوا أيضاً لا سيما إن كان الحي متاع العرب غير مسلمين فلهم أن يأخذوا من أموالهم بأي نوع شاؤوا ما لم يكونوا معاهدين أو أن هذا عن طيب نفس منهم فلما كان هذا عن طيب نفس منهم احتاجوا إلى السؤال.

ويترتب على هذا من الفقه أنه إذا أدت الضرورة لأمر ولا علم للشخص به من طريق الشرع أن يجتهد برأيه ثم يسأل بعد ذلك عند الإمكان من ذلك كيف لسان العلم فيما تصرف فيه حتى يعلم حكم الله عليه وكونهم لم يقسموا فقد تكون لهم ضرورة إلى القسمة مع عدم العلم بما يجب عليهم فيما فعلوا فأخروا ذلك حتى يتحققوا ما حكم الله عليهم.

ويترتب عليه من الفقه أنه عند الشبهات وعدم الضرورة لا يقدم على أمر حتى تزول تلك الشبهة وفيه: دليل على فضيلة أم القرآن يؤخذ ذلك من قوله ﷺ: «وما يدريك أنها رقية».

وفيه: دليل على فضيلة الصحابة رضوان الله عليهم يؤخذ ذلك من تعظيمهم الكتاب العزيز وجعلهم الخير كله فيه لأنهم جعلوها رقية ولا تكون الرقية إلا بشيء مقطوع فيه البركة ولا شيء أبرك من كلام الله تعالى فلتعظيمهم ذلك حتى خالط ذلك الاعتقاد المبارك ضمائرهم كلما طلب لهم من الخير جعلوا القرآن سببه كما فعل هؤلاء بالفاتحة وهم لم يسبق لهم في ذلك علم إلا ما في قلوبهم من التعظيم لحرمان الله عز وجل التي هي من تقوى القلوب كما أخبر هو جل جلاله.

وقوله (يتفل عليه) فيه بحث وهو أن التفل متى يكون هل قبل القراءة أو بعدها أو معها احتمل لأنه أتى بالواو التي لا تعطي رتبة لكن الأظهر أنه بعد القراءة من أجل أن هذه الصفة هي التي وردت عن النبي ﷺ حين كان يرقى أنه بعد القراءة يتفل من جهة العقل والنظر لا سيما كمثل الصحابة رضوان الله عليهم الذين كانوا في قوة الإيمان والنور حيث كانوا لأن الجارحة وهي الشفتان واللسان إذا تحركت بذلك الكلام الجليل حلت البركة فحينئذ تكون الفائدة في ذلك الرقيق وأما قبل فلا فرق بينه وبين ريق غيره.

وفيه: إشارة إلى أنه ما قدر ذلك من الرزق لا يمنعه عنك مانع ويصل إليك أحب المانع أو كره يؤخذ ذلك من أنه طلبوا الضيافة فمتنعوهم كان لهم في مالهم رزق جاءتهم اللدغة =

وغفل بعض الشراح عن ذلك فعاب على من نسبته إلى الترمذي. ورجال إسناده

أخرجت منهم ما امتنعوا به مما كان قسم لهم في أموالهم.

وفيه: اعتبار في قرب نصرة الله تعالى للضعيف يؤخذ ذلك من أنه لما امتنع هؤلاء بقوتهم من هذا النفر لقتلهم وعدم قدرتهم عليهم جاءهم النصر باللدغة في أقرب حين وقوله: «وسعينا بكل شيء لا ينفعه» على ظاهره وإنما المعنى سعوا له بكل شيء جرت عادته ينفع لمن لدغ فلم ينفعه ذلك الشيء.

وفيه: من العبرة أن تغير العادة عقاب يؤخذ ذلك من أنه لما كانت معهم الضيافة لهؤلاء وهي حتى لهم فمنعواهم حقهم خابت عادتهم فيما عودوا من برء من لدغ منهم إذا فعلوا به برئ حتى أعطوا ما منعه وقد جاء ما يدل على هذا المعنى وقوله ﷺ: «إذا أبغض الله قومًا أمطر صيفهم وأضحى شتاءهم» جاءت مخالفة العادة دالة على السخط.

ومن هذا الباب كان أهل السلوك إذا رأى بعضهم يتغير عليه شيء مما عود صرخ وبكى ولجأ ونظر خبايا النفس حتى يجد تلك الثلثة من أين أتت فيسدها ومصدق ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الرعد: 11].

وفيه: دليل على عظم حكمة الحكيم يؤخذ ذلك من أنه لم يؤخذ بالعذاب من القوم إلا من كان أشدهم جرماً يؤخذ ذلك من أن الأصل في منع الضيافة سيد الحي لأن عادة العرب أنهم يقفون عند ما يشير به عليهم فلما كان هو أصل المنع جاء العقاب له جزاء وفاقاً وقوله فهل عند أحد منكم من شيء هو من باب قبيل الاختصار في التخاطب معناه عندكم من شيء ينفعه فحذف ينفع لدلالة الحال عليه.

وفيه: دليل على أن لغو اليمين لا يؤاخذ به وليس هو أيضاً من باب الهدر يؤخذ ذلك من قول الصحابي رضي الله عنه «والله إني لأرقي» لأنه أقسم على الرقي بالله تعالى وهذا القسم لا فائدة فيه وهذا النوع هو الذي يسميه بعض الفقهاء لغو اليمين خلافاً لمذهب مالك رحمه الله وهو الذي يسوقه المرء في كلامه لا ترتب عليه فائدة مثل هذا فإنه إن كان صادقاً بلا قسم فهو صادق بالقسم وهو لا يعطونه شيئاً إلا حتى يبرأ سيدهم فليس للقسم هنا فائدة لكن هو مما يجري كثيراً على بعض الألسن والله عز وجل فضله قد عفا عنه بقوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [المائدة: 89] ومثل ذلك قوله والله لقد استضفناكم وقوله: «فلم تضيفونا فصالحوهم» أي عقدوا معهم الجعل.

وفيه: دليل على جواز اختلاف العبارة عن الشيء إذا لم يسقط من المعنى شيء لأنه أتى بلفظ صالحوهم وكنى عما جاعلوهم به وقطيع الغنم عدد قليل من الغنم معروف عندهم وقوله: «فانطلق يتفل» معناه جعل يتفل.

وفيه: دليل على أنه لا يخاطب أحد إلا بما يعرف يؤخذ ذلك من كونه مثل سرعة برئه وقيامه بالبعير إذا حل مربطه لأن العرب لا يعرفون شيئاً أقرب من هذا لأنه الذي يعاهدونه في كل يوم لأن قوله «نشط من عقال» أي: حل مما كان عقل به أي: ربط به لأن الجبل الذي يربطون به البعير يسمونه عقالاً وقوله: «وما به قلبة» هو من هذا الباب عبر لهم بما عهدوا ومعناه ما به =

الحديث كلهم مذكورون بالكنى وهذا غريب جدًا وأن شيخه ومن بعده كلهم

ألم وقوله: «ويقرأ الحمد لله رب العالمين» هذا اسم السورة لا أنه قرأ هذا اللفظ ليس إلا بدليل قول سيدنا ﷺ آخرًا «وما يدريك أنها رقية» فأعاد الضمير على السورة واحتمل أن يعود الضمير على الآية ولم يقرأ من السورة غيرها.

وفي: ه دليل على أدب الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم مع بعض يؤخذ ذلك من قول الراقي لأصحابه حين أرادوا القسم لا تفعلوا حتى تأتي رسول الله ﷺ على طريق الإرشاد ولم يقل لهم لا تفعل.

وفيه: دليل على أن أهل الدين والفضل إذا أرشدوا إلى الحق قبلوه ولم تأخذهم عزة في ذلك يؤخذ ذلك من أنه لما أرشدهم الراقي أن يتركوا القسم حتى يأتوا النبي ﷺ قبلوا ولم يحاجوا وقوله فنظر ما يأمرنا أي: تمثيل لا أنهم ينظرون هل يصلح بهم فيأخذونه وإلا يتركونه وقوله وما يدريك تعظيمًا للسورة وترفعًا لشأنها لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيْنَا﴾ [المطففين: 19] وقد يفهم منها معنى التعجب كأنه عليه السلام يقول من أعلمكم بهذا حتى فعلتموه ثم أخبرهم بقوله إنها رقية والأول أظهر والله أعلم وقد يكون فيه معنى الفرح بما أصابوا من عين الحكم باجتهادهم وهو اللائق بخلقه ﷺ: «ثم قال قد أصبتم اقسما واضربوا لي معكم فضحك النبي ﷺ: أمره عليه السلام لهم بالقسم تمام للحكم وقوله واضربوا لي معكم سهما».

هنا بحث وهو لم طلب عليه السلام منهم السهم لنفسه المكرمة فذكر فيه بعض الناس أن ذلك جبر لهم كما فعل عليه السلام مع أصحاب الصيد حين اصطاد صاحبهم وهو حلال فأخبروه فطلب منه لنفسه تسكينًا لخواطرهم ومثل ذلك أصحاب دابة العنبر وهو محتمل لكن هناك علة ليسقه هنا وهي أن الحذر كان تقدم لهم فيما يشبه ذلك لأنهم كانوا نهوا عن أكل الميتة ونهوا عن أن يأكلوا إذا كانوا محرمين شيئًا صيد من أجلهم وظاهر ما وقعوا فيه لشبه ما كانوا احذروا عنه ولم يكن كذلك فأكل منه ﷺ لأن يزيل ما يمكن أن يقع في بعض قلوبهم من التشويش وأما هنا لم يتقدم حذر ولا أكلوا شيئًا منها.

واحتمل أن يكون ذلك بأمر من الله لأنه رزق أفاء الله به عليهم من غير عوض فيكون له ﷺ فيه سهم وكونه عليه السلام لم يعينه لعل عددهم يقتضي أن يكون سهمه بحسب عددهم خمس وهو حقه عليه السلام من الفداء وضحكه عليه السلام قد يكون فرحًا بنصرة الله تعالى لهم لأنه ﷺ كل ما كان فيه شيء من نصرة من الله للمؤمنين يسره وضحكه عليه السلام إظهارًا لذلك لأنه مما يؤنسهم ويسرهم وهنا إشارة وهي عطف الحبيب بهيج قلب المحب ويفرحه ويضحكه ويطر به لأن نصرة الحق سبحانه لأصحابه عليه السلام عطف عليه.

وفيه: دليل لما قدمناه من أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتبركون بأي شيء كان منه عليه السلام من فعل أو قول أو إشارة أو تنويع صفة ما من الصفات وينقلونها ويتأولونها يؤخذ ذلك من كونهم رروا في الحديث ضحكه عليه السلام فلو لا ما ذلك عندهم ما كانوا يذكرونه وكذلك ينبغي لأنه إذا كان من ليس مثله عليه السلام من اتباعه مما تكون منه صفة إلا لمعنى مفيد فكيف به عليه السلام الذي هو معدن الكمال في كل الحركات والسكنات وقد نقل أنه لم يروا منه أصحابه عبثًا =

17 - باب ضَرِيْبَةِ الْعَبْدِ، وَتَعَاهِدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ⁽¹⁾

بصريون غير أبي عوانة فإنه واسطي وقد أخرج متنه المؤلف في الطب أيضًا وأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِيهِ وَفِي الْبَيْعِ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي الطَّبِّ وَالنِّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ وَابْنُ مَاجَةَ فِي التِّجَارَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

17 - باب ضَرِيْبَةِ الْعَبْدِ، وَتَعَاهِدِ ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ

(باب ضَرِيْبَةِ الْعَبْدِ) الضريبة بفتح الضاد المعجمة على وزن فعيلة بمعنى مفعولة هي ما يقرره السيد على عبده في كل يوم أن يعطيه وجمعها ضرائب ويقال لها خراج وغلة بالغين المعجمة وأجر وقد وقع جميع ذلك في الحديث. (وَتَعَاهِدِ) أي: وافتقاد (ضَرَائِبِ الْإِمَاءِ) جمع أمة وإنما اختصها بالتعاهد

قط فدخلوا عليه يومًا وفي يده قطعة كاغد يعبث بها في الأرض فلما فرغ من ذلك قالوا له في ذلك فقال لهم صومعة أردت أن تبني في المواضع الفلانية فتعذرت عليّ صفتها وكيف يكون أمرها فلم أزل أردد صفة بعد صفة بذلك الكاغد حتى ظهر لي الأصلح من تلك الوجوه فإذا كان هذا هكذا فلما بالك بمن جعل كله نورًا ورحمة لا يكون منه حركة ما إلا لوجوه من الحكمة.

وفي الحديث إشارة لأهل القلوب في كون هؤلاء سعوا لسيدهم بكل ممكن من أجل راحة جسد يفنى في دار تفنى فكيف بمن همته السعي لدار لا تفنى ونعيمها لا يفنى وسكانها لا يهرم ولا يبلى فحيث وجب الحث والتشهير وقع العجز والكسل وقد قال بعض المشهورين لما عوتب في كثرة مجاهدته دعوني فإن أمامي عقبة كؤودًا لا يجاوزها إلا المضرون وقال بالجد خذلا بالكسل فإن أمامك عقابك وأي عقاب!

(1) قال الحافظ: أورد المصنف في الباب حديث أنس، ودلالته على الترجمة أي الجزء الأول منها ظاهرة، فإن المراد بها بيان حكم ذلك، وفي تقرير النبي ﷺ له دلالة على الجواز، وأما ضرائب الإماء فيؤخذ منه بطريق الإلحاق، واختصاصها بالتعاهد لكونها مظنة تطرق الفساد في الأغلب، وإلا فكما يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقة مثلاً، ولعله أشار بالترجمة إلى ما أخرجه هو في تاريخه من طريق أبي داود الأحمرى قال: خطبنا حذيفة حين قدم المدائن فقال: تعاهدوا ضرائب إمائكم، وهو عند أبي نعيم في الحلية بلفظ ضرائب غلمانكم، وأورده سعيد بن منصور في السنن مطوّلًا، ولأبي داود من حديث رافع بن خديج مرفوعًا «نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو» وقال ابن المنير في الحاشية: كأنه أراد بالتعاهد التفقد لمقدار ضريبة الأمة لاحتمال أن تكون ثقيلة، فحتاج إلى التكسب بالفجور، ودلالته من الحديث أمره عليه الصلاة والسلام بتخفيف ضريبة الحجام، فلزوم ذلك في حق الأمة أقعد وأولى لأجل الغائلة الخاصة بها، اهـ.

2277 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ، وَكَلَّمَ مَوْلَاهُ فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ أَوْ ضَرَبَتْهُ»⁽¹⁾.

لكونها مظنة لتطرق الفساد في الأغلب وإلا فكما يخشى من اكتساب الأمة بفرجها يخشى من اكتساب العبد بالسرقه مثلاً.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ) قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ) بفتح المهملة وسكون التحتانية وبالموحدة نافع.

(النَّبِيُّ ﷺ) فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ) شكك في الراوي (مِنْ طَعَامٍ) وفي كتاب البيوع في باب ذكر الحجام من صاع من تمر وهنا ليس ذكر التمر بل قَالَ: من طعام ولا منافاة بينهما؛ لأن الطعام هو المطعوم والتمر مطعوم أو كان القضية مرتين.

(وَكَلَّمَ مَوْلَاهُ) أَي: ساداته وهم بنو حارثة على الصحيح ومولى أبي طيبة منهم وهو مُحَصِّصَة بن مسعود وقيل بنو بياضة وسيأتي توهيمه وإنما ذكر الموالي بلفظ الجمع إما باعتبار أنه كان مشتركاً بين طائفة وإما باعتبار التجوز من قبيل بنو فلان قتلوا فلاناً والقاتل هو شخص واحد منهم.

(فَخَفَّفَ عَنْ غَلَّتِهِ) بالغين المعجمة وتشديد اللام وهي والخراج والضريبة والأجر بمعنى واحد.

(أَوْ ضَرَبَتْهُ) شك من الراوي وسيأتي بعد باب: كم كان قدر الضريبة ودلالة الحديث على الترجمة ظاهرة وأما ضرائب الإماء فيؤخذ حكمها بالقياس على ضريبة العبد وقد أخرج البُخَارِيُّ في تاريخه من طريق أبي داود الأحمر قَالَ: خطبنا حذيفة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حين قدم المدائن فقال: «تعاهدوا ضرائب إمامكم».

ولعله أشار إلى هذا بما في الترجمة وعند أبي داود من حديث رافع بن خديج رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا: نهى عن كسب الأمة حتى يعلم من أين هو.

وَقَالَ ابن المنير في الحاشية: كأنه أراد بالتعاهد التفقد لمقدار ضريبة الأمة

18 - باب خَرَجَ الْحَجَّامُ

2278 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ»⁽¹⁾.

2279 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ»، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَّةَ لَمْ يُعْطِهِ⁽²⁾.

لا احتمال أن تكون ثقيلة فتحتاج إلى التكسب بالفجور ودلالته من الحديث أمره ﷺ بتخفيف ضريبة الحجّام فلزوم ذلك في حق الأمة أقعد وأولى لأجل المعاملة الخاصة بها، والله أعلم.

18 - باب خَرَجَ الْحَجَّامُ

(باب خَرَجَ الْحَجَّامُ) أي: أجره.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التبوذكي قَالَ: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) ابن خالد قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) هو عبد الله بن طاوس، (عَنْ أَبِيهِ) طاوس بن كيسان، (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ»).

ومطابقته للترجمة ظاهرة.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) مصغر زرع، (عَنْ خَالِدٍ) الحذاء، (عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: «اِخْتَجَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَجْرَهُ»، وَلَوْ عَلِمَ كَرَاهِيَّةَ لَمْ يُعْطِهِ) أي: ولو علم النبي ﷺ كراهية أجر الحجّام لم يعطه أجره ولفظه في كتاب البيوع في باب ذكر الحجّام ولو كان حراماً لم يعطه يدل على أن المراد به كراهيته هنا كراهية التحريم

(1) أطرافه 1835، 1938، 1939، 2103، 2279، 5691، 5694، 5695، 5699، 5700، 5701 - تحفة 5709.

أخرجه مسلم في السلام باب لكل داء دواء واستجاب التداوي رقم 1202.

(2) أطرافه 1835، 1938، 1939، 2103، 2278، 5691، 5694، 5695، 5699، 5700، 5701 - تحفة 6051.

2280 - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ،

وكان ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أشار بذلك إلى الرد على من قَالَ: إن كسب الحجام حرام وقد اختلف العلماء بعد ذلك في هذه المسألة فذهب الجمهور إلى أنه حلال.

واحتجوا بهذا الحديث وقالوا: هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم فحملوا الزجر عنه على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيح وجنح إلى ذلك الطَّحَاوِيُّ والنسخ لا يثبت بالاحتمال وذهب أَحْمَدُ وجماعة إلى الفرق بين الحر والعبد فكروها للحر الاحتراف بالحجامة ويحرم عليه الإنفاق على نفسه منها ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مُطْلَقًا وعمدتهم حديث محيصة أنه سأل النَّبِيَّ ﷺ عن كسب الحجام فنهاء فذكر له الحجامة فقال: «أعلمه نواضحك» أَخْرَجَهُ مَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُ السَّنَنِ ورجاله ثقات.

وذكر ابن الجوزي: أن أجر الحجام إنما كره لأنه في الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم إعانتة عند الاحتياج فما كان ينبغي له أن يأخذ على ذلك أجراً وجمع ابن العربي بين قوله ﷺ: «كسب الحجام خبيث» وبين إعطائه الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كان الأجر على عمل معلوم ومحل الزجر ما إذا كان على عمل مجهول وفي الحديث إباحة الحجامة ويلتحق به ما يتداوى به من إخراج الدم وغيره وسيأتي مزيد لذلك في كتاب الطب - إن شاء الله تعالى -.

وفيه أيضًا: جواز أخذ الأجرة على المعالجة بالطب وجواز الشفاعة إلى أصحاب الحقوق أن يخففوا منها كما وقع في بعض طرق الحديث كما مرّ، وجواز مخارجة السيد لعبده كأن يقول له أذنت لك أن تكتسب على أن تعطيني كل يوم كذا وما زاد فهو لك وفيه استعمال العبد بغير إذن سيده الخاص إذا كان قد تضمن تمكينه من العمل إذنه العام.

(حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) بضم النون الفضل بن دكين قَالَ: (حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ) بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح العين المهملة وبالراء هو ابن كدام وقد مر في باب الوضوء بالمد.

(عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ) الْأَنْصَارِيِّ وليس له في البخاري إلا عن أنس رضي الله

قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ»⁽¹⁾.

19 - بَابُ مَنْ كَلَّمَ مَوْلَى الْعَبْدِ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

2281 - حَدَّثَنَا آدَمُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا،

عنه وقد تقدم له في حديث في الطهارة وآخر في الصلاة.

وقد مرّ في الوضوء من غير حدث.

(قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْتَجِمُ وَلَمْ يَكُنْ يَظْلِمُ أَحَدًا أَجْرَهُ»)

أعم من أجر الحجام وغيره ممن يستعمل في عمل والمراد أنه يوفي كل أجير أجره ولم يكن يظلم أي: ينقص أحدًا أجره ولا يرده بغير أجر وفي الحديث إثبات إعطائه أجره الحجام بطريق الاستنباط بخلاف الرواية التي قبلها ففيها الجزم بذلك على طريق التنصيص.

19 - بَابُ مَنْ كَلَّمَ مَوْلَى الْعَبْدِ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ

(بَابُ مَنْ كَلَّمَ مَوْلَى الْعَبْدِ) أي: ساداته (أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ) أي: من ضربيته التي وضعها مولاه عليه وهذا التكليم على سبيل التفضل منهم لا على وجه الإلزام عليهم ويحتمل أن يكون على الإلزام إذا كان لا يطبق ذلك وجمع الموالى إما باعتبار كون العبد مشتركاً بين جماعة أو باعتبار التجوز كما مر عن قريب.

(حَدَّثَنَا آدَمُ) أي: ابن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج، (عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ) وفي رواية الإسماعيلي من هذا الوجه عن حميد سمعت أنساً رضي الله عنه يقول: (دَعَا النَّبِيُّ ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا) فَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: هو أبو طيبة كما تقدم قبل بباب واسم أبي طيبة نافع على الصحيح فقد روى أَحْمَدُ وابن السكن والطبراني من حديث محيصة بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان له غلام حجام يقال له

(1) أطرافه 2102، 2210، 2277، 2281، 5696 - تحفة 1111.

أخرجه مسلم في السلام باب لكل داء دواء واستحباب التداءوي رقم 1577.

فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَيْنِ وَكَلَّمَ فِيهِ، فَخُفِّفَ مِنْ ضَرَبَتَيْهِ»⁽¹⁾.

نافع أبو طيبة فانطلق إلى النَّبِيِّ ﷺ سألَه عن خراجِه، الحديث. وحكى ابن عبد البر في اسم أبي طيبة أنه دينار ووهموه في ذلك لأن دينار الحجام تابعي روي عن أبي طيبة لا أنه اسم أبي طيبة أخرج حديثه ابن مندة من طريق سام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال: حجمت النَّبِيَّ ﷺ الحديث. وبذلك جزم أبو أحمد الحاكم في الكنى أن دينار الحجام يروي عن أبي طيبة لا أنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وأما العسكري فَقَالَ الصحيح أنه لا يعرف اسمه.

(فَحَجَمَهُ، وَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ أَوْ صَاعَيْنِ، أَوْ مُدًّا أَوْ مُدَيْنِ) شك من شُعْبَةَ وقد تقدم من رواية سُفْيَانَ صَاعًا أَوْ صَاعَيْنِ عَلَى الشَّكِّ أَيْضًا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَذِكْرِ الْمَدِّ وقد تقدم في البيوع من رواية مالك عن حميد فأمر له بصاع من تمر ولم يشك وأفاد تعيين ما في الصاع وأخرج التِّرْمِذِيُّ وابن ماجة من حديث علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: أمرني النَّبِيُّ ﷺ فَأَعْطَيْتُ الْحَجَامَ أَجْرَهُ فَأَفَادَ تَعْيِينَ مِنْ بَاشِرِ الْعُطْيَةِ.

(وَكَلَّمَ) أي: النَّبِيُّ ﷺ (فِيهِ) أي: في شأن الغلام المذكور أو لأجله كما في قوله ﷺ: «أَنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ فِي النَّارِ فِي هَرَّةٍ حَبَسَتْهَا» أي: لأجل هرة والمفعول محذوف وقد ذكره قبل باب من وجه آخر عن حميد فقال: كلم موالیه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود وقد ذكر وجه جمع الموالی وأما ما وقع في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه ابن مندة في معرفة الصحابة من رواية الزُّهْرِيِّ قَالَ كَانَ جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَحْدُثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ عَلَى كَاهِلِهِ مِنْ أَجْلِ الشَّاةِ الَّتِي أَكَلَهَا حَجَمُهُ أَبُو هِنْدٍ مَوْلَى بَنِي بِيَاضَةَ بِالْقُرْنِ وَالشُّفْرَةِ وَكَذَا مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرِو بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا هِنْدٍ حَجَمَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْيَافُوخِ، الْحَدِيثُ فَهُوَ غَيْرُ أَبِي طَيْبَةَ فَمَنْ وَهَمَ أَنَّ أَبَا طَيْبَةَ مَوْلَى بَنِي بِيَاضَةَ فَقَدْ وَهَمَ بِلِ مَوْلَى بَنِي بِيَاضَةَ هُوَ أَبُو هِنْدٍ وَاسْمُهُ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ مَنْدَةَ سَنَانٌ، وَقِيلَ: سَالِمٌ.

(فَخُفِّفَ مِنْ ضَرَبَتَيْهِ) وفي رواية ابن أبي شيبَةَ أَنَّهُ ﷺ قَالَ لِلْحَجَامِ: «كَمْ

20 - باب كَسْبِ الْبَغْيِيِّ وَالْإِمَاءِ

وَكُرْهَ إِبْرَاهِيمَ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ، وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَكُمْ عَلَى إِلِغَاءِ

خُرَاجِكُمْ؟﴾ قال: صاعان قال: «فوضع عنه صاعاً» وفي حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عند ابن أبي شيبَةَ أَنَّ خُرَاجَهُ كَانَ ثَلَاثَةَ أَصْعَ فَإِنْ صَحَّ جَمْعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ كَانَ صَاعِينَ وَزِيَادَةً فَمَنْ قَالَ صَاعِينَ أُلْغِيَ الْكُسْرُ وَمَنْ قَالَ ثَلَاثَةَ جَبْرَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وفي الحديث جواز أن يأكل الحجام من كسبه وكذا سيده وقد مر الكلام فيه.

20 - باب كَسْبِ الْبَغْيِيِّ وَالْإِمَاءِ

(باب) حكم (كَسْبِ الْبَغْيِيِّ) أي: الفاجرة، يقال: بَغَتِ الْمَرْأَةُ تَبْغِي بِالْكَسْرِ بَغْيًا إِذَا زَنَتْ فَهِيَ بَغْيِيٌّ وَيُجْمَعُ عَلَى بَغَايَا.

(وَالْإِمَاءِ) جمع أمة، والبغيي أعم من أن يكون أمة أو حرة والأمة أعم من أن تكون بغية أو عفيفة فبين البغي والأمة عموم وخصوص وجهي ولم يصرح بالحكم تنبيهاً على أن الممنوع من كسب البغي مطلق ومن كسب الأمة يتقيد بالفجور؛ لأن كسبها بالصنائع الجائزة غير ممنوع.

(وَكُرْهَ إِبْرَاهِيمَ) هو النَّخَعِيُّ (أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ) وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبَةَ ثَنَا وَكَيْعُ ثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي هِشَامٍ عَنْهُ أَنَّهُ كَرِهَ أَجْرَ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ وَالْكَاهِنِ زَادَ قَوْلُهُ وَالْكَاهِنِ وَكَرِهَهُ أَيْضًا الشَّعْبِيُّ وَالْحَسَنُ وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هُبَيْرَةَ: ﴿وَأَكْلُهُمُ الْلُحْتُ﴾ [المائدة: 62] قَالَ مَهْرُ الْبَغْيِيِّ وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: وَكَانَ الْبُخَارِيُّ أَشَارَ بِهَذَا الْأَثَرِ إِلَى أَنَّ النَّهْيَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مُحْمُولٌ عَلَى مَا كَانَتْ الْحَرْفَةُ فِيهِ مَمْنُوعَةً أَوْ تَجَرُّ إِلَى أَمْرٍ مَمْنُوعٍ وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ بَيْنَ كَسْبِ الْبَغْيِيِّ وَأَجْرِ النَّائِحَةِ وَالْمُغْنِيَةِ مَنَاسِبَةٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مَعْصِيَةٌ كَبِيرَةٌ وَأَنَّ إِجَارَةَ كُلِّ مِنْهُمَا بَاطِلَةٌ وَهَذَا الْمَقْدَارُ كَافٍ فِي الْمَنَاسِبَةِ بَيْنَ الْأَثَرِ وَالتَّرْجُمَةِ.

(وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى مَدْخُولِ الْبَابِ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَكُمْ﴾ جمع فتاة وهي الشابة والفتى الشاب وقد فتي بالكسر يفتي فتى فهو فتى السن بين الفتى والجمع فتيان وفتية والفتيان الليل والنهار أَيْضًا وَاسْتَفْتَيْتِ الْفَقِيهَ فِي مَسْأَلَةٍ فَأَفْتَانِي وَالْأَسْمَ الْفَتَا وَالْفَتَا وَالْمُرَادُ هُنَا الْإِمَاءُ.

(عَلَى الْإِلْغَاءِ) أي: الزنا.

إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا.....

(﴿إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا﴾) أي: تعففًا وإنما أقحم قوله إن أردن تحصنًا لأن الإكراه لا يتأتى إلا مع إرادة التحصن وأمر الطبيعة المؤاتية للبغاء لا يسمى مكرهاً وقال القاضي: وإن جعل شرطاً للنهي لم يلزم من عدمه جواز الإكراه لجواز أن يكون ارتفاع النهي بامتناع المنهي عنه.

وقال الحافظ العسقلاني: وقوله تعالى: ﴿إِنْ أَرَدَنْ تَحَصُّنًا﴾ [النور: 33] لا مفهوم له بل خرج مخرج الغالب وتعقبه العيني بأن المفهوم لا يصح نفيه لأن كلمة أن تقتضي ذلك ولكن الذي يقال هنا إنَّ إنَّ ليست للشرط بل بمعنى إذ كما في قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: 278] وقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: 139].

وَقَالَ النسفي في تفسير هذه الآية: وكلمة إن وإيثارها على إذا إيذان بأن المساعييات كن يفعلن ذلك برغبة منهن وطوعية وأن ما وجد من بعضهن من إرادة التحصن من الشاذ النادر، انتهى.

وذلك إشارة إلى ما روي في سبب نزول هذه الآية.

قَالَ مقاتل بن سليمان في تفسيره: نزلت هذه الآية في ست جوار لعبد الله ابن أبي سلول رأس النفاق وهي معاذة ومسيكة وأميمة وعمرة وأروى وقتيلة كان يكرههن على البغاء ويأخذ أجورهن وضرب عليهن ضرائب فجاءته إحداهن يوماً بدينار وجاءت أخرى ببرد فَقَالَ لهما: ارجعا فازنيا فقلتا: واللَّهِ لا نفعل قد جاء الله عز وجل بالإسلام وحرَم الزنا فأتتا رسول الله ﷺ وشكتا إليه فأنزل الله تَعَالَى هذه الآية ذكره الواحدي في أسباب النزول.

وروى الطَّبْرِيُّ من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد قَالَ في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتِنَكُمْ عَلَى إِلِغَاءِ﴾ [النور: 33] قال: إماءكم على الزنا وإن عبد الله بن أبي أمر أمة له بالزنا فزنت فجاءت ببرد فقال: ارجعي فازني على آخر قالت: واللَّهِ ما أنا براجعة فنزلت وأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ من طريق أبي سُفْيَانَ عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا وَسَمَّاها الزهري عن عمر بن ثابت معاذة وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلاً في قصة وكذا أخرجه ابن أبي حاتم من طريق عكرمة

لِنَبْغُوا عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿[النور: 33]﴾
وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «فَتَيَاتِكُمْ إِمَاءُكُمْ».

مرسلًا واتفقوا على تسميتها معاذة وروى أبو داود والنسائي من طريق أبي الزبير
سمع جابرًا رضي الله عنه قال: جاءت مسيكة أمة لبعض الأنصار فقالت: إن
سيدي يكرهني على البغاء فنزلت فالظاهر أنها نزلت فيها وزعم مقاتل أنهما معًا
كانتا أمتين لعبد الله بن أبي وزاد معهن غيرهن.

وفي الكشف: كانت إماء أهل الجاهلية يساعين على مواليهن وكان لعبد الله
ابن أبي رأس النفاق ست جوار معاذة ومسيكة وأميمة وعمرة وأروى وقتيلة
يكرههن على البغاء وضرب عليهن ضرائب فشكت اثنتان منهن إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
وهما: معاذة ومسيكة، انتهى.

وقيل: إن قوله: ﴿إِنْ أَرَدَنْ تَحْصَنًا﴾ [النور: 33] متصل بقوله تعالى:
﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنْكُمْ﴾ [النور: 32] أي: من أراد أن يلزم الحصانة فليتزوج.
وقيل: في الآية تقديم وتأخير والمعنى: فإن الله من بعد إكراههن غفور
رحيم لمن أراد تحصنًا والكل بعيد والأقرب هو الأول وعليه المعول.

﴿لِنَبْغُوا﴾ أي: لتطلبوا بإكراههن على الزنا.

﴿عَرَضَ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ أي: متاعها.

﴿وَمَنْ يُكْرِهْهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِمْ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ أي: لهن أوله إن
تاب عن ذلك بعد نزول الآية وقيل لهن ولهم إن تابوا وأصلحوا والأولى
أوفق للظاهر ولما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه من بعد إكراههن
لهن غفور رحيم ولا يرد عليه أن المكروهة غير آثمة فلا حاجة إلى المغفرة؛
لأن الإكراه لا ينافي المؤاخذه بالذات ولذلك حرم على المكروه القتل
وأوجب عليه القصاص.

﴿وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «فَتَيَاتِكُمْ إِمَاءُكُمْ»﴾ وقع هذا في رواية المستملي دون غيره.
وقد روى ابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرَهُوا فَبَيِّنَتُكُمْ عَلَى الْإِغْيَاءِ﴾ لا تكرهوا فتيتكم على
الزنا ثم إنه ذكر هذه الآية في معرض الدليل لحرمة كسب البغي؛ لأنه نهى عن

2282 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ»⁽¹⁾.

2283 - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ»⁽²⁾.

إكراه الفتيات على البغاء والنهي يقتضي تحريم ذلك وتحريم هذا يستدعي حرمة زناهن وحرمة زناهن تستلزم حرمة وضع الضرائب عليهن على ذلك وهي تقتضي حرمة الأجر الحاصل من ذلك فافهم.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ مَالِكٍ) الإمام، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلْوَانِ الْكَاهِنِ» بضم الحاء: ما يأخذه المتكهن من كهانته.

ومطابقته للترجمة ظاهرة وقد مضى الحديث في أواخر البيوع في باب ثمن الكلب وقد مر الكلام فيه مستوفى.

(حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) أي: ابن الحجاج، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُحَادَةَ) بضم الجيم وتخفيف الحاء المهملة الأيامي بفتح الهمزة وتخفيف المثناة التحتية الكوفي مات سنة ثلاث ومائة.

(عَنْ أَبِي حَازِمٍ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة سلمان الأشجعي، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْإِمَاءِ» والمعاد من كسب الإماء المنهي عنه هو الكسب الذي تحصله الأمة بالفجور وأما الذي تحصله بالصنائع المباحة فغير منهي عنه.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة وقد أخرج المؤلف في الطلاق أيضًا وأخرجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْبُيُوعِ.

(1) أطرافه 2237، 5346، 5761 - تحفة 10010.

(2) طرفه 5348 - تحفة 13427.

21 - باب عَسْبِ الْفَحْلِ

2284 - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ،

21 - باب عَسْبِ الْفَحْلِ

(باب) حكم (عَسْبِ الْفَحْلِ) الفحل الذكر من كل حيوان فرسًا كان أو جملاً أو تيسًا أو غير ذلك.

وأما الْعَسْبُ بفتح العين المهملة وسكون السين المهملة والباء الموحدة فقد اختلف فيه أهل اللغة هل هو ثمن ماء الفحل أو الضراب أو الكراء الذي يؤخذ عليه أو ماء الفحل.

فحكى أبو عبيد عن الأموي: أنه الكراء الذي يؤخذ على ضراب الفحل أي: إنزائه على الأنثى وبه صدر الجَوْهَرِيُّ كلامه في الصحاح. ثم قَالَ: وَعَسْبُ الْفَحْلِ أَيْضًا ضِرَابُهُ.

وقيل: ماؤه وصدر صاحب المحكم كلامه بأن الْعَسْبَ ضِرَابُ الْفَحْلِ.

ثم قال: عَسَبَ الرَّجُلَ يَعْصِبُهُ عَسْبًا أَعْطَاهُ.

وقال أبو عبيد: الْعَسْبُ فِي الْحَدِيثِ الْكَرَاءُ وَالْأَصْلُ فِيهِ الضَّرَابُ.

قَالَ: وَالْعَرَبُ تَسْمِي الشَّيْءَ بِاسْمِ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَوْ فِي سَبَبِهِ كَمَا قَالُوا لِلْمَزَادَةِ رَاوِيَةً وَالرَّاهِةَ الْبَعِيرَ الَّذِي يَسْتَفِي عَلَيْهِ.

قَالَ الشَّيْخُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: وَيَدُلُّ عَلَى مَا قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ رَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ نَهَى عَنْ ثَمَنِ بَيْعِ عَسْبِ الْفَحْلِ.

وَقَالَ الرَّافِعِيُّ الْمَشْهُورُ فِي الْفَقْهِيَّاتِ: إِنَّ الْعَسْبَ الضَّرَابُ.

وَقَالَ الْغَزَالِيُّ: هُوَ النُّطْفَةُ.

وَقَالَ صَاحِبُ الْأَفْعَالِ: عَسَبَ الرَّجُلَ عَسْبًا أَكْثَرَى مِنْهُ فَحَلًا يَنْزِيهِ.

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَلَا يَتَصَرَّفُ مِنْهُ فَعْلٌ وَيَقَالُ قَطَعَ اللَّهُ عَسْبَهُ أَيْ: مَاءَهُ وَنَسْلَهُ، وَنَقَلَ ابْنُ التِّينِ عَنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ: أَنَّ مَعْنَى عَسْبِ الْفَحْلِ أَنْ يَتَعَدَّى عَلَيْهِ بِغَيْرِ أَجْرٍ وَقَالُوا لَيْسَ بِمَعْقُولٍ أَنْ يُسَمَّى الْكَرَاءُ عَسْبًا.

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) هُوَ ابْنُ سَعِيدٍ،

وإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ»⁽¹⁾.

(وإِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هو إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَلِيٍّ وقد تكرر ذكره، (عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَكَمِ) هو البنانِي بضم الموحدة بعدها نون مخففة ثقة بصري وليّنه أَبُو الْفَتْح الْأَزْدِيُّ بلا مستند وليس له في الْبُخَارِيِّ سوى هذا الحديث وقد أخرج الحاكم في المستدرک هذا الحديث عن مسدد شيخ المؤلف فيه.

وَقَالَ: علي بن الحكم ثقة من أعز البصريين حديثاً، انتهى.

وقد وهم في استدراكه وهو في الْبُخَارِيِّ كما ترى فكأنه لما لم يره في كتاب البيوع توهم أن الْبُخَارِيَّ لم يخرججه.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أنه (قَالَ: «نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ») واحتج به من حرم بيع عسب الفحل وإجارته وهو قول جماعة من الصحابة منهم علي وأبو هريرة رضي الله عنهم وهو قول أكثر الفقهاء كما حكى عنهم الْخَطَّابِيُّ وهو قول الْأَوْزَاعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيَّ وَأَحْمَدَ.

وجزم أصحاب الشَّافِعِيِّ بتحريم البيع لأن ماء الفحل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه وحكوا في إجارته وجهين:

أصحهما: المنع وذهب ابن أبي هبيرة إلى جواز الإجارة عليه وهو قول مالك ووجه للشافعية والحنفية وإنما يجوز عندهم إذا استأجره على نزوات معلومة أو مدة معلومة فإن أجره على الطرق حتى تحمل لم يصح ورخص فيه الحسن وابن سيرين وَقَالَ عطاء: لا بأس به إذا لم يجد ما يطرقه.

وَقَالَ ابن بطال: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث فكرهت طائفة أن يستأجر الفحل لينزيه مدة معلومة بأجر معلوم وذلك عن أبي سعيد والبراء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وذهب الكوفيون وَالشَّافِعِيُّ وَأبو ثور إلى أنه لا يجوز واحتجوا بحديث الباب.

وروى التِّرْمِذِيُّ من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رجلاً من كلاب سأل

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ كَسْبِ الْفَحْلِ فَهَاءُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَنَكْرُمُ
فَرُخْصَ فِي الْكِرَامَةِ ثُمَّ قَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ .
وفيه : جواز قبول الكرامة على عسب الفحل وإن حرم بيعه وإجارته وبه
صرح أصحاب الشافعي .
وَقَالَ الرَّافِعِيُّ : وَيجوز أن يعطى صاحب الأنثى صاحب الفحل شيئاً على
سبيل الهدية خلافاً لأحمد، انتهى.

مطلب:

وما ذهب إليه أحمد قد حكى عن غير واحد من الصحابة والتابعين فروى ابن
أبي شعبة في مصنفه بإسناده إلى مسروق قال : سألت عبد الله عن السحت قال :
الرجل يطلب الحاجة فيهدى إليه فيقبلها .

وروي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رجلاً سأله أنه تقبل رجلاً أي :
ضمنه فأعطاه دراهم وحمله وكساه فقال : أرايت لو لم تقبله أكان يعطيك ؟ قلت :
لا قال : لا يصلح لك .

وروي أيضاً عن أبي مسعود عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه أتى إلى أهله
فإذا هدية فقال : ما هذا ؟ فقالوا : الذي شفعت له فقال : أخرجوها أتعجل أجر
شفاعتي في الدنيا .

وروي عن عبد الله بن جعفر أنه كلم علياً رضي الله عنه في حاجة دهقان
فبعث إلى عبد الله بن جعفر بأربعين ألفاً فقال : ردوها عليه فإنّا أهل بيت لا نبيع
المعروف وقد روي نحو هذا في حديث مرفوع رواه أبو داود في سننه من رواية
خالد بن أبي عمران عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي ﷺ قال : «من شفع لأخيه
شفاعة فأهدى له هدية عليها فقد أتى باباً عظيماً من أبواب الرّبا» وهذا معنى ما
رواه : «كل قرض جر منفعة فهو رباً» .

وروي ابن حبان في صحيحه من حديث أبي عامر الهوزني عن أبي كبشة
الأنماري أنه أتاه فقال : أطرقني فرسك فإنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من
أطرق فرساً فأعقب له كان له أجر كاجر سبعين فرساً حمل عليها في سبيل الله

وإن لم يعقب كان له كأجر فرس حمل عليها في سبيل الله» قوله : أطرقني أي : أعرنني فرسك للإئزاء والحاصل أن بيعه حرام بالاتفاق وإجارته فيها خلاف على التفصيل المذكور وأما إعارته فلا خلاف في جوازها لما في النهي عنه من قطع النسل ثم الحكمة في كراهة إجارته عند من يمنعها أنها ليست من مكارم الأخلاق مع ما فيها من الغرر إذ هو شيء غير معلوم ولا يدري هل هو يلقح أم لا وهل تعلق الناقة أم لا .

وأما من جوزها من الشافعية والمالكية والحنابلة لمدة معلومة قاسها كما قاله الأبهري وغيره على جواز الاستئجار لتلقيح النخل وهو قياس مع الفارق لأن المقصود هنا ماء الفحل وصاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف تلقيح النخل ، والله أعلم .

ورجال إسناده الحديث كلهم بصريون ما خلا نافعا فإنه مدني وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع وفي الباب عن أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه النسائي وابن ماجه من رواية الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : «نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وعسب الفحل» وفي رواية للنسائي : «عسب التيس» .

وعن أنس رضي الله عنه أخرجه ابن أبي حاتم في العلل من رواية ابن أبي لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ نهى عن أجر عسب الفحل قال أبو حاتم : إنما يروى من كلام أنس ويزيد لم يسمع من الزهري وإنما كتب إليه وأخرجه النسائي أيضا وعن أبي سعيد رضي الله عنه أخرجه النسائي من رواية هشام عن ابن أبي نعيم عنه قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع ضراب الجمل» .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند من حديث عاصم بن ضمرة عنه : «أن النبي ﷺ نهى عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطيور وعن ثمن الميتة وعن لحم الحمر الأهلية وعن مهر البغي وعن عسب الفحل وعن المياثر الأرجوان» .

22 - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: «لَيْسَ لِأَهْلِهِ أَنْ يُخْرِجُوهُ إِلَى تَمَامِ الْأَجْلِ»

22 - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا

(باب) بالتنوين (إِذَا اسْتَأْجَرَ) أحد (أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد المتأجرين وليس هو بإضمار قبل الذكر لأن لفظ استأجر يدل على المؤجر وجواب إذا محذوف تقديره هل يفسخ أو لا وإنما لم يجزم بالجواب لمكان الاختلاف. (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) أي: مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ: (لَيْسَ لِأَهْلِهِ) أي: لأهل الميت (أَنْ يُخْرِجُوهُ) أي: المستأجر (إِلَى تَمَامِ الْأَجْلِ) أي: المدة التي وقع العقد عليها. وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: ليس لأهله أي: لورثته أن يخرجوه أي: عقد الاستئجار أي: يتصرفوا في منافع المستأجر انتهى.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ بأنه لا معنى لعود الضمير إلى عقد الاستئجار بل الضمير يعود إلى المستأجر ولكن لم يمض ذكر المستأجر وكذا مرجع ضمير أهله فبيهما إضمار قبل الذكر ولا يقال مرجع الضميرين يفهم من لفظ الترجمة لأن الترجمة وضعت بعد قول ابن سيرين هذا بمدة طويلة وليس كله كلاماً موضوعاً على نسق واحد حتى يصح هذا فالوجه أن يقال إن مرجع الضميرين في مقام المذكور ههنا فإن المؤلف اختصر هذا الأثر فإن أصل الكلام في أصل الوضع هكذا سئل مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ عن رجل استأجر من رجل أرضاً فمات أحدهما هل لورثة الميت أن يخرجوا المستأجر من تلك الأرض؟ أم لا؟ فأجاب بقوله: ليس لأهله أن يخرجوه إلى تمام الأجل، فتأمل.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: والجمهور على عدم الفسخ وذهب الكوفيون والليث إلى الفسخ واحتجوا في ذلك بأن الوارث ملك الرقبة والمنفعة تبع لها فارتفعت يد المستأجر عنها بموت الذي أجره وتعقب بأن المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة فحينئذ ملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد وقد انفقوا على أن الإجارة لا تنفسخ بموت ناظر الوقف فكذلك هنا، انتهى.

وقال الْعَيْنِيُّ: الذي يتركه الميت ينتقل بالموت إلى الوارث ثم يترتب الحكم على هذا عند موت المؤجر أو المستأجر أما إذا مات المؤجر فقد انتقلت رقبة

وَقَالَ الْحَكَمُ، وَالْحَسَنُ، وَإِيَّاسُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: «تُمْضَى الْإِجَارَةُ إِلَى أَجْلِهَا»

الدار إلى الوارث والمستحق من المنافع التي حدثت على ملكه قد فات بموته فبطلت الإجارة لفوات المعقود عليه؛ لأن بعد موته تحدث المنفعة على ملك الوارث فإذا كانت المنفعة تحدث على ملك الوارث كيف يقول هذا القائل فملك المنفعة باق للمستأجر بمقتضى العقد ومقتضى العقد هو قيام الإجارة بالمتأجرين فإذا مات أحدهما زال ذلك الاقتضاء وأما إذا مات المستأجر فلو بقي العقد لبقى على أن يخلفه الوارث وهذا لا يتصور؛ لأن المنفعة الموجودة في حياته قد تلاشت فكيف يورث المعدوم والتي تحدث ليست بمملوكة له ليخلفه الوارث فيها إذ الملك لا يسبق الوجود فإذا ثبت انتفاء الإرث تعين بطلان العقد.

وأما أن المنفعة قد تنفك عن الرقبة كما يجوز بيع مسلوب المنفعة فكلام واوٍ جداً؛ لأن المنفعة عرض كيف يقوم بذاته وتنظيره ببيع مسلوب المنفعة غير صحيح؛ لأن مسلوب المنفعة لم يكن فيها منفعة أصلاً وقت البيع حتى يقال: كانت فيه منفعة ثم انفكت عنه وقامت بذاتها وفي الإجارة المنفعة موجودة وقت العقد؛ لأنها تحدث ساعة فساعة ولكن قيامها بالعين فحين انتقلت العين إلى ملك الوارث انتقلت المنفعة معها لقيامها بها وتنظيرها بالمسألة الاتفاقية أيضاً غير صحيح؛ لأن الناظر لا يرجع إليه حقوق العقد والعاقد من يقع المستحق عليه فإن قيل الموكل إذا مات ينفسخ العقد مع أنه غير عاقد فالجواب أنا نقول كلما مات العاقد لنفسه ينفسخ ولم نلتزم بأن كلما انفسخ يكون بموت العاقد لأن العكس غير لازم في مثله.

(وَقَالَ الْحَكَمُ) بفتحين هو ابن عيينة أحد الفقهاء الكبار بالكوفة وهو ممن روى عنه الإمام أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله.

(وَالْحَسَنُ) هو البصري، (وَإِيَّاسُ⁽¹⁾ بْنُ مُعَاوِيَةَ) ابن قرة المزني: (تُمْضَى الْإِجَارَةُ) على البناء للفاعل ويروى على البناء للمفعول (إِلَى أَجْلِهَا) أي: إلى مدة الإجارة والحاصل: أن الإجارة لا تنفسخ عندهم بموت أحد المتأجرين وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبه من طريق حميد عن الحسن وإياس بن معاوية نحوه

(1) بكسر الهمزة وتخفيف التحتانية.

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: «أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بِالشَّطْرِ»، فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ «وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ جَدَّدَا الْإِجَارَةِ بَعْدَمَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ».

ومن طريق أيوب عن ابن سيرين نحوه.

(وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: («أَعْطَى النَّبِيُّ ﷺ خَيْرَ بِالشَّطْرِ»⁽¹⁾) فَكَانَ ذَلِكَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ، وَصَدْرًا مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («وَلَمْ يُذَكَّرْ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ جَدَّدَا الْإِجَارَةَ بَعْدَمَا قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ») أي: فدل ذلك على أن عقد الإجارة لا يفسخ بموت أحد المتأجرين وهذا التعليق أدرج فيه البُخَارِيُّ كلامه والتعليق وصله مسلم في صحيحه وهذا حجة من يدعي عدم الفسخ بالموت ولكن هذا لا يفيدهم في الاستدلال فإن قضية خبير لم تكن إجارة بل خراج فقاسمه وهي أن يوظف الإمام في الخارج شيئاً مقدراً عشراً أو ثلثاً أو نصفاً ويترك الأراضي على ملكهم متاً عليهم فإن لم تخرج الأرض شيئاً فلا شيء عليهم ولهذا قال ابن التين قول ابن عمر رضي الله عنهما ليس مما بَوَّبَ عليه لأن خبير مساقاة، والمساقاة سنة على حيالها، انتهى.

والحق أن قضية خبير لم تكن بطريقه المزارعة والمساقاة بل كانت بطريق الخراج على وجه المنّ عليهم والصلح لأن النبي ﷺ ملكها غنيمة فلو كان ﷺ أخذ كلها جاز، ولكن تركها في أيديهم بشرط ما يخرج منها فضلاً وكان ذلك خراجاً ومقاسمة كما سبق وهو جائز كخراج التوظيف ولا نزاع فيه وإنما النزاع في جواز المزارعة والمعاملة ولم ينقل عن أحد من الرواة أنه ﷺ تصرف في رقابهم ورقاب أولادهم.

وقال أبو بكر الرازي في شرحه لمختصر الطحاوي: ومما يدل على أن ما شرط من نصف الثمر والزرع وكان على وجه الخراج أنه لم يرو في شيء من الأخبار أن النبي ﷺ أخذ منهم الجزية إلى أن مات ولا أبو بكر ولا عمر رضي الله عنهما إلى أن أجلاهم؛ ولو لم يكن ذلك لأخذ منهم الجزية حين نزلت آية الجزية والله أعلم وسيأتي الكلام عليه مستوفى في باب المزارعة - إن شاء الله تعالى -.

(1) أي: بأن يكون النصف لرسول الله ﷺ.

2285 - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبِيرٌ: أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ: «أَنَّ الْمَزَارِعَ كَانَتْ تُكْرَى عَلَى شَيْءٍ»، سَمَاءُ نَافِعٍ لَا أَحْفَظُهُ⁽¹⁾.

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ) وجويرية مصغر الجارية ضد الواقعة وأسماء بوزن حمراء وهما من الأعلام المشتركة بين المذكر والمؤنث وقد مر في باب الجنب يتوضأ.

(عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) أَي: ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ (قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبِيرٌ) أَي: الْيَهُودُ كَمَا فِي نَسْخَةِ (أَنْ يَعْمَلُوهَا وَيَزْرَعُوهَا، وَلَهُمْ شَطْرُ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَأَنَّ ابْنَ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (حَدَّثَهُ) عَطَفَ عَلَى عَنِ عَبْدِ اللَّهِ أَي: عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ أَيْضًا: (أَنَّ الْمَزَارِعَ) جَمْعُ مَزْرَعَةٍ (كَانَتْ تُكْرَى) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ.

(عَلَى شَيْءٍ) مِنْ حَاصِلِهَا (سَمَاءُ نَافِعٍ) أَي: قَالَ جُوَيْرِيَةُ: سَمِيَ نَافِعٌ مَقْدَارَ ذَلِكَ الشَّيْءِ (لَا أَحْفَظُهُ) أَي: لَكِنْ أَنَا لَا أَحْفَظُ مَقْدَارَهُ.

(1) أطرافه 2328، 2329، 2331، 2338، 2499، 2720، 3152، 4248 - تحفة 7624.
قال الحافظ: أورد المصنف حديث ابن عمر «أعطى النبي ﷺ خبير» الحديث، سيأتي الكلام عليه في المزارعة وكذلك الطريق المعلقة آخر الباب، وهي قوله «قال عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر حتى أجلاهم عمر» يريد أن عبيد الله حدث بهذا الحديث عن نافع كما حدث به جويرية عن نافع، وزاد في آخره «حتى أجلاهم عمر» قال الكرمانى: القائل: «وقال عبيد الله» هو موسى بن إسماعيل الراوى عن جويرية، وهو من تنمة حديثه، وبه تحصل الترجمة، فأما قوله إنه موسى، فغلط واضح، لأن موسى لا رواية له عن عبيد الله بن عمر أصلاً، والقائل: «وقال عبيد الله» هو البخاري، وهو تعليق قد وصله مسلم من طرق عن نافع، وقال في آخرها «حتى أجلاهم إلى تيماء وأريحاء» وأما قوله: وهو من تنمة حديثه، إن كان أراد به أنه حدث به فقد بينت أنه غلط، وإن أراد من تنتمته لكن من رواية غيره فصحيح، وكذا قوله: وبه تحصل الترجمة، والغرض منه ههنا الاستدلال على عدم فسخ الإجارة بموت أحد المتأجرين، وهو ظاهر في ذلك وقد أشار إليه بقوله: ولم يذكر أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه جدد الإجارة بعد النبي ﷺ، اهـ.
وهكذا تعقب العيني على قول الكرمانى أنه من كلام موسى فقال: ليس هو من كلام موسى بل هو كلام مستأنف معلق، اهـ.

2286 - وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ حَدَّثَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ»،
وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ: «حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ»⁽¹⁾.

(وَأَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هو في العطف كقوله: وإن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(حَدَّثَ) وإنما قَالَ فيما قبل حدثه بالضمير وهنا حدث بلا ضمير لأن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حدث نافعًا بخلاف رافع فإنه لم يحدثه خصوصًا ويحتمل أن يكون الضمير محذوفًا.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ) أي: ببعض ما يحصل من المزارع لا بالتقدير كذا قال الكرمانى.

وسياتي حكم هذا الباب في باب المزارعة - إن شاء الله تعالى -.

(وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بصيغة التصغير هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا («حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ») رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وهذا التعليق وصله مسلم فقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَاللَّفْظُ لَزُهَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّانُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَامِلَ أَهْلِ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ وَرَوَاهُ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ وَفِي آخِرِهِ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَقْرَكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا عَشْنَا» فَقَرُّوا بِهَا حَتَّى أَجْلَاهُمْ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى تَيْمًا وَأَرْيَحَا.

وقال الكرمانى وَقَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: هو كلام مُوسَى ومن تمتته حديثه ومنه يحصل الترجمة.

وتعقبه الْعَيْنِي: بأنه ليس من كلام مُوسَى بل هو كلام مستأنف معلق ولا هو من تمة حديثه ولا يحصل منه الترجمة؛ لأنها في الإجارة وهذا ليس بإجارة وإنما هو خراج، والله أعلم.

خاتمة:

اشتمل كتاب الإجارة من الأحاديث المرفوعة على ثلاثين حديثًا .

المعلق منها : خمسة .

والبقية موصولة .

المكرر منها فيه وفيها مضى ستة عشر حديثًا .

والبقية خالصة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ

عَنْهُ فِي رِعْيِ الْغَنَمِ وَحَدِيثِ «الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ» .

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما : «أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب

الله» .

وحديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي النَّهْيِ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ وَفِيهِ مِنَ الْآثَارِ

عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ أَثَرًا ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

38 - كِتَابُ الْحَوَالِ

1 - باب الحَوَالَةِ⁽¹⁾، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

38 - كِتَابُ الْحَوَالِ

(كِتَابُ الْحَوَالِ) هي جمع حَوَالَة بفتح الحاء وكسرها مشتقة من التحويل والانتقال.

قَالَ ثعلب: تقول أَحَلْتُ فلانًا على فلان بالدين إِحَالَةً، قَالَ ابن طريف: معناه أَتبعته على غريم ليأخذه.

وَقَالَ ابن درستويه: يعني أزال عن نفسه الدين إلى غيره وَحَوَّلَهُ تَحْوِيلًا وفي نوادر اللحياني: أَحَلَّتُهُ إِحَالَةً وَإِحَالًا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة إلى ذمة. واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين؟ أو هي استيفاء؟ وقيل عقد إرقاق مستقل، ويشترط في صحتها رضی الميل بلا خلاف والمحتال عليه عند بعض، ويشترط أيضًا تماثل الحقيين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصّها بالنقدين ومنعها في الطعام لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى ثم قوله: كتاب الحوالات بعد البسملة إنما وقع في رواية النسفي والمستملي وأما في رواية الأكثرين فلم يقع إلا لفظ.

1 - باب الحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟

(باب الحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ) المحيل (فِي الْحَوَالَةِ؟) أو لا وهذا إشارة إلى

(1) قال الحافظ: قوله «باب الحوالة» كذا للأكثر، وزاد النسفي والمستملي بعد البسملة «كتاب الحوالة» والحوالة - بفتح الحاء - وقد تكسر، مشتقة من التحويل أو هو من الحول، تقول حال =

خلاف فيها وهو أن الحوالة عقد لازم عند البعض وجائز عند آخرين فمن قَالَ

عن العهد إذا انتقل عنه حولًا، وهي عند الفقهاء: نقل دين من ذمة إلى ذمة، واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه فاستثنى من النهي عن بيع الدين بالدين، أو هو استيفاء، وقيل هي عقد إرفاق مستقل، ويشترط في صحتها رضی المحيل بلا خلاف، والمحتال عند الأكثر، والمحال عليه عند بعض شذ، ويشترط أيضًا تماثل الحقيين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم، ومنهم من خصها بالتقدين ومنعها في الطعام، لأنه بيع طعام قبل أن يستوفى، اهـ.

وقال القسطلاني: للحوالة ستة أركان: محيل، ومحتال، ومحال عليه، ودين للمحتال على المحيل، ودين للمحيل على المحال عليه، وصيغة، وهي بيع دين بدين، جواز للحاجة، ولهذا لم يشترط التقابض في المجلس وإن كان الدينان ربوين فهي بيع لأنها إبدال مال بمال، فإن كل من المحيل والمحتال يملك بها ما لم يملكه قبلها لا استيفاء لحق بأن يقدر بأن المحتال استوفى ما كان له على المحيل وأقرضه المحال عليه، وشروطها رضی المحيل والمحتال لأن للمحيل إيفاء الحق من حيث شاء، فلا يلزم بجهة، وحق المحتال في ذمة المحيل، فلا ينتقل إلا برضاه، ولا يشترط رضا المحتال عليه لأن الحق للمحيل، فله أن يستوفيه بغيره كما لو وكل غيره بالاستيفاء، وأن تكون الحوالة بدين لازم فلو أحال على من لا دين عليه لم تصح الحوالة، ولو رضي بها لعدم الاعتياض إذ ليس عليه شيء يجعله عوضًا عن حق المحتال، فإن تطوع بأداء دين المحيل كان قاضيًا دين غيره، وهو جائز، ويشترط أيضًا اتفاق الدينين جنسًا وقد رأوا حلولًا وتأجيلًا وجودة ورداءة، وقال المالكية: لا يشترط رضا المحال عليه على المشهور خلافاً لابن شعبان، وعلى المشهور فيشترط في ذلك السلامة من العداوة، وهو قول مالك، واشترط الحنفية رضا المحال عليه لتفاوت الناس في الاقتضاء فيشترط رضاه دفعًا للضرر عنه، وقال الحنابلة: لا يعتبر رضا محتال إن كان المحال عليه مليًا، قاله في الرعاية، اهـ ما في القسطلاني مختصرًا. وفي الأوجز عن المغني: إذا أحيل على مليء لزم المحتال والمحتال عليه القبول، ولم يعتبر رضاهما، وقال أبو حنيفة: يعتبر رضاهما لأنها معاوضة فيعتبر الرضا من المتعاقدين، وقال مالك والشافعي: يعتبر رضی المحتال لأن حقه في ذمة المحيل فلا يجوز نقله إلى غيره بغير رضاه، وأما المحتال عليه فقال مالك: لا يعتبر رضاه إلا أن يكون المحتال وعده، وللشافعي في اعتبار رضاه قولان: أحدهما: يعتبر، وهو يحكى عن الزهري، لأنه أحد من تتم به الحوالة فأشبه المحيل، والثاني: لا يعتبر لأنه أقامه في القبض مقام نفسه، فلم يفقر إلى رضا من عليه الحق كالتوكيل، اهـ.

وعلم مما سبق أن رضا الثلاثة المحيل والمحتال والمحال عليه شرط عند الحنفية، وأما المحيل فيعتبر رضاه إجماعًا، والمحتال يعتبر رضاه عندنا والشافعي ومالك، خلافاً لأحمد، وأما المحتال عليه فيعتبر رضاه عندنا، وهو أحد قولي الشافعي، والقول الثاني له وهو المشهور عندهم لا يعتبر رضاه وبه قال أحمد، وقال مالك: إن كان بين المحال والمحال عليه عداوة يعتبر رضاه وإلا لا.

ثم قال البخاري بعد ذلك: (وهل يرجع في الحوالة) وذكر فيه أثر الحسن وقتادة إذا كان أي: =

وَقَالَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ: «إِذَا كَانَ يَوْمَ أَحَالَ عَلَيْهِ مَلِيًّا جَارَ»

عقد لازم قَالَ لا يرجع فيها ومن قَالَ عقد جائز قَالَ: يرجع.

(وَقَالَ الْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ: إِذَا كَانَ) أَي: المحال عليه (يَوْمَ أَحَالَ) المحيل (عَلَيْهِ مَلِيًّا) على وزن فعيل يعني غنياً من ملؤ الرجل إذا صار ملياً وهو مهموز اللام وليس بمعتل اللام فقلبوا الهمزة ياء وأدغموا الياء في الياء وقوله: (جَارَ) جواب إذا يعني جاز هذا الفعل بلا رجوع وهو الحوالة.

المحال عليه يوم أحال عليه ملياً جاز، قال الحافظ: أي بلا رجوع ومفهومه أنه إذا كان مفلساً فله أن يرجع، وهذا الأثر أخرجه ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة والحسن أنهما ستلا عن رجلاً احتال على رجل فأفلس، قالوا إن كان مليئاً يوم احتال عليه فليس له أن يرجع، وقيده أحمد بما إذا لم يعلم المحتال بإفلاس المحال عليه، وعن الحكم لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه، وعن الثوري يرجع بالموت، وأما بالفلس فلا إلا بمحضر المحيل والمحال عليه، وقال أبو حنيفة: يرجع بالفلس مطلقاً سواء عاش أو مات، ولا يرجع بغير الفلس، وقال مالك: لا يرجع إلا إن غره كان علم فلس المحال عليه ولم يعلمه بذلك، وقال الحسن وشريح وزفر: الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شاء، وبه يشعر إدخال البخاري أبواب الكفالة في كتاب الحوالة، وذهب الجمهور إلى عدم الرجوع مطلقاً، اهـ. وقال مالك في الموطأ: إن أفلس الذي أحيل عليه أو مات ولم يدع وفاء فليس للمحتال على الذي أحاله شيء، وأنه لا يرجع على صاحبه الأول، وفي الأوجز: قال الباجي: هذا على ما قال إن عقد الحوالة عقد لازم يقتضي إبراء ذمة المحيل من دين المحال، وقال صاحب المحلى بعد قول مالك: وبه قال الشافعي إنه لا يرجع المحتال على المحيل، وهو قول أحمد وغيره، وعند أبي حنيفة يرجع، اهـ.

وبسط الكلام على ذلك في الأوجز في باب جامع الدين والحول في قوله ﷺ: «إِذَا اتَّبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَنْبَغْ» بإسكان الفوقية على المشهور رواية ولغة، ورواه بعضهم بشدها، والأول أجود، ورواه ابن ماجة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ «إِذَا أَحْلَتْ عَلَى مَلِيٍّ فَاتَّبِعْ» وهذا بتشديد التاء بلا خلاف، والأمر للاستحباب عند الجمهور، ووهم من نقل فيه الإجماع، وقيل أمر بإباحة وهو شاذ، وحمله أكثر الحنابلة وأهل الظاهر على الوجوب، وإليه مال البخاري، واستدل بالحديث على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كموت أو فلس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل، لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة، وقال الحنفية: يرجع عند التعذر، وشبهوه بالضمان، وعن أحمد ما يدل على أنه إذا كان المحال عليه مفلساً ولم يعلم المحتال بذلك فله الرجوع إلا أن يرضى بعد العلم ونحوه قول مالك انتهى ملخصاً من الأوجز. وقال الكرماني: في شرح قول الحسن وقتادة: يعني إذا كان المحال عليه يوم الحوالة غنياً ثم أفلس بعدها جاز الرجوع للمحتال على المحيل، وهو خلاف قول الشافعي وأحمد، وأما أبو حنيفة فقال يرجع إذا مات المحال عليه مفلساً، اهـ.

ومفهومه أنه إذا كان مفلسًا فله أن يرجع .

وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة والأثرم واللفظ له من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة والحسن أنهما سئلا عن رجل احتال على رجل فأفلس قالوا : إذا كان ملياً يوم احتال عليه فليس له أن يرجع .

وعن الحكم : لا يرجع إلا إذا مات المحال عليه ولم يترك شيئاً فإن الرجل يوسر مرة ويعسر أخرى وعن الثوري يرجع بالموت وأما بالإفلاس فلا يرجع إلا بمحضر المحيل والمحال عليه .

وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ : يَرْجِعُ بِالْإِفْلَاسِ مُطْلَقًا سِوَاءَ عَاشٍ أَوْ مَاتَ وَبِجُحْدِ الْحَوَالَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيْنَهُ وَبِهِ قَالٌ شَرِيحٌ وَعِثْمَانُ الْبَتِّي وَالشَّعْبِيُّ وَأَبُو يُوْسُفَ وَمُحَمَّدٌ وَآخَرُونَ .

وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَرْجِعُ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ إِلَّا إِنْ غَرَّهُ بِأَنْ عِلْمَ إِفْلَاسِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَعْلَمْهُ بِذَلِكَ .

وقال الحسن وشريح وزفر : الحوالة كالكفالة فيرجع على أيهما شاء وبه يشعر إدخال البُخَارِيِّ أبواب الكفالة في كتاب الحوالة .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَبُو عِيْدٍ وَاللِّيثُ وَأَبُو ثَوْرٍ : لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ مُطْلَقًا وَإِنْ تَوَيَّ وَسِوَاءَ غَرَّهُ أَوْ طَوَّلَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْكَرَهُ وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِأَنْ مَعْنَى قَوْلِ الرَّجُلِ أَحْلَتَهُ وَأَبْرَأَنِي حَوْلَتْ حَقَّهُ عَنِّي وَأَثْبَتَهُ عَلَى غَيْرِي .

واحتج محمد بن الحسن لقوله بحديث عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي الْحَوَالَةِ أَوْ الْكِفَالَةِ يَرْجِعُ صَاحِبُهَا لَا تَوَيَّ عَلَى مُسْلِمٍ قَالَ الشَّافِعِيُّ فَسَأَلْتُهُ عَنْ إِسْنَادِهِ فَذَكَرَهُ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ عَنْ آخَرٍ مَعْرُوفٍ لَكِنَّهُ مُنْقَطِعٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَالَ فَبَطَلَ احْتِجَاجُهُ بِهِ مِنْ أَوْجِهِ .

قال البيهقي : أشار الشَّافِعِيُّ بِذَلِكَ إِلَى مَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ خَلِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَالْمَجْهُولُ خَلِيدٌ وَالْإِنْقِطَاعُ بَيْنَ مَعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ وَعُثْمَانَ وَلَيْسَ الْحَدِيثُ مَعَ ذَلِكَ مَرْفُوعًا وَقَدْ شَكَّ رَوَاتُهُ هَلْ هُوَ فِي الْحَوَالَةِ أَوْ الْكِفَالَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ، وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ، فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا، فَإِنْ تَوَيَّ لَأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ».

2287 - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ،

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (يَتَخَارَجُ الشَّرِيكَانِ) أَي: يَخْرُجُ هَذَا الشَّرِيكَ مِمَّا وَقَعَ فِي نَصِيبِ صَاحِبِهِ وَذَلِكَ الْآخَرُ كَذَلِكَ (وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ) كَذَلِكَ. قال ابن التين: محله ما إذا وقع ذلك بالتراضي بغير قرعة مع استواء الدين وإقرار من عليه وحضوره.

(فَيَأْخُذُ هَذَا عَيْنًا وَهَذَا دَيْنًا، فَإِنْ تَوَيَّ) بفتح المثناة الفوقية وكسر الواو وعلى وزن قوي من توي المال يتوى من باب علم إذا هلك ويقال توي حق فلان على غريمه إذا ذهب توى وتواء والقصر أجود فهو توتوتاء ومنه لا توى على مال امرئ مسلم وتفسيره في حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْمَحْتَالِ عَلَيْهِ يَمُوتُ مَفْلَسًا قَالَ يَعُودُ الدِّينُ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحِيلِ.

(لَأَحَدِهِمَا لَمْ يَرْجِعْ عَلَى صَاحِبِهِ) يَعْنِي إِذَا تَوَيَّ الدِّينَ وَهَلَكَ لِأَحَدِهِمَا لَمْ يَنْقُضِ الْقِسْمَةَ لِأَنَّهُ يَرْضَى بِالدِّينِ عَوْضًا عَنِ الْعَيْنِ فَتَوَيَّ فِي ضَمَانِهِ فَالْبَخَارِيُّ أَدْخَلَ قِسْمَةَ الدِّيُونِ وَالْعَيْنِ فِي التَّرْجُمَةِ وَقَاسَ الْحَوَالَةَ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ بَيْنَ الْوَرِثَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَأَهْلُ الْمِيرَاثِ وَبِذَلِكَ يَحْصُلُ الْمُطَابَقَةُ بَيْنَ الْأَثَرِ وَالتَّرْجُمَةِ ثُمَّ هَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِمَعْنَاهُ.

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الْإِمَامُ، (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) بِكسر الزاي وتخفيف النون هو عبد الله بن ذكوان، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز وقد تكرّر ذكرهما، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽¹⁾): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ وَعِنْدَ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ: «الْمَظْلُ ظُلْمٌ» وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ مِنَ الظُّلْمِ أَطْلُقَ ذَلِكَ لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّنْفِيرِ عَنِ الْمَظْلِ وَقَدْ رَوَاهُ الْجَوْزُقِيُّ مِنْ طَرِيقِ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(1) وقد رواه همام عن أبي هريرة ورواه عن ابن عمر وجابر مع أبي هريرة رضي الله عنهم.

فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»⁽¹⁾.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: أن من الظلم مطل الغني وأصل المطل المد.
قَالَ ابن فارس: مطلّت الحديدَة أمطلها مطلقاً إذا مددتها لتطول وَقَالَ
الأزهري المطل المدافعة وفي المحكم المطل التسويف بالعدة.
وَقَالَ القزاز: والفاعل ماطل ومماطل والمفعول ممطول ومماطل تقول
ماطلني ومطلني حقي.

وَقَالَ القرطبي: المطل عدم قضاء ما استحق أدائه مع التمكن منه وإضافة
المطل إلى الغني إضافة المصدر إلى الفاعل لأن المعنى أنه يحرم على الغني
القادر أن يمثل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز.

ومنه: من قَالَ إنه مضاف إلى المفعول والمعنى أنه يجب وفاء الدين ولو
كان مستحقه غنياً لا يكون غناه سبباً لتأخير حقه عنه فإذا كان في حق الغني كذلك
فهو في حق الفقير أولى والغني اختلف في تعريفه والمراد به هنا من قدر على
الأداء فأخره ولو كان فقيراً بالمعنى الآخر وهل يتصف بالمطل من ليس القدر
الذي استحق عليه حاضراً عنده لكنه قادر على تحصيله بالكسب مثلاً أطلق أكثر
الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مُطلقاً وفصل آخرون بين أن
يكون أصل الدين وجب بسبب يقضي به فيجب وإلا فلا.

وقال القُرْطُبِيُّ: الظلم وضع الشيء في غير موضعه لغة وفي الشرع هو محرم
مذموم وعن سحنون ترد شهادة الملي إذا مطل لكونه سمي ظالماً وعند الشافعية
بشرط التكرار.

(فَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) المشهور في الرواية واللغة كما قَالَ
النَّوَوِيُّ إسكان المثناة في اتبع وفي فليتبّع وهو على البناء للمفعول مثل إذا أعلم
فليعلم تقول تبعت الرجل بحقي أتبعه تباعة بالفتح إذا طلبته.

وقال القرطبي: أما اتبع فبضم الهمزة وسكون المثناة من فوق وكسر
الموحدة مبيناً لما لم يسم فاعله عند الجميع وأما فليتبّع فالأكثر بالتخفيف وقيد

(1) طرفاه 2288، 2400 - تحفة 13803.

أخرجه مسلم في المساقاة باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة رقم 1564.

بعضهم بالتشديد والأول أجود، انتهى.

قال الحافظ العسقلاني: وما ادعاء من الاتفاق في اتباع يرده قول الخطابي أن أكثر المحدثين يقولونه بالتشديد.

والصواب التخفيف ومعنى قوله: اتبع فليتبّع أي: أحيل فليحتل وقد رواه بهذا اللفظ أحمد عن وكيع عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عن أَبِي الزناد، ورواه ابن ماجه من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بلفظ: فإذا أحلت على مليّ فاتبعه وهذا بتشديد التاء بلا خلاف وقد تقدم أن الملي مهموز اللام فقلب وأدغم وَقَالَ الكرماني الملي كالغني لفظًا ومعنى واقتضى أنه بغير همز وليس كذلك فقد قَالَ الخطابي أنه في الأصل بالهمز ومن رواه بتركها فقد سهله، فليتأمل.

ثم الأمر في قوله فليتبّع للاستحباب عند الجمهور لأنه من باب التيسير على المعسر ووهم من نقل فيه الإجماع وقيل هو أمر إباحة وإرشاد وهو شاذ وحمله أكثر الحنابلة وأبو ثور وابن جرير وأهل الظاهر على ظاهره وعبرة الخرقى ومن أحيل بحقه على ملي فواجب عليه أن يتبع وعن أحمد روايتان: الوجوب والندب.

ولما سئل ابن وهب مالكًا قال: هذا أمر ترغيب وليس بالزام وينبغي له أن يطيع سيدنا رسول الله ﷺ ثم إنه ادعى الرافعي أن الأشهر في الروايات وإذا اتبع بالواو لأنهما جملتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى وزعم بعض المتأخرين أنه لم يرد إلا بالواو وغفل عما في صحيح البخاريّ هنا فإنه بالفاء في جميع الروايات وهو كالتوطئة والعلة لقبول الحوالة أي: إذا كان المطل ظلمًا فليقبل من يحتال بدينه عليه فإن المؤمن من شأنه أن يحترز عن الظلم فلا يمطل نعم رواه مسلم بالواو وكذا البخاريّ في الباب الذي بعده لكن قَالَ: ومن اتبع ومناسبة الجملة التي قبلها أنه لما دل على أن مطل الغني ظلم عقبة بأنه ينبغي قبول الحوالة على الملي لما في قبولها من رفع الظلم الحاصل بالمطل فإنه قد يكون مطالبتة بالمال عليه سهلة على المحتال دون المحيل ففي قبول الحوالة إعانة على كفه عن الظلم وفي الحديث الزجر عن المطل واختلف هل يعد فعله كبيرة أو لا فالجمهور على أن فاعله يفسق لكن هل يثبت فسقه بمطله مرة واحدة أو لا .

فَقَالَ التَّوَوَّى: مقتضى مذهبنا اشتراط التكرار ورده السبكي في شرح المنهاج بأن مقتضى مذهبنا عدمه واستدل بأن منع الحق بعد طلبه وانتفاء الغدر عن أدائه كالغصب والغصب كبيرة وتسميته ظلمًا يشعر بكونه كبيرة أيضًا والكبيرة لا يشترط فيها التكرار نعم لا يحكم عليه بذلك إلا بعد أن يظهر عدم عذره، انتهى.

واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع القدرة قبل الطلب أو لا فالذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لأن المطل يشعر به ويدخل في المطل كل من لزمه حق كالزوج والزوجة والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس وفي الحديث أيضًا أن العاجز عن الأداء لا يدخل تحت المطل وهو بطريق المفهوم؛ لأن تعليق الحكم بصفته من صفات الذات يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة ومن لم يقل بالمفهوم أجاب بأن العاجز لا يسمى باطلاً.

وفيه أيضًا: أن الغني الذي ماله غائب لا يدخل في الظلم وهل هو مخصوص من عموم الغنى أو هو ليس بغني في الحكم؟ الأظهر هو الثاني؛ لأنه في تلك الحالة يجوز إعطاؤه من سهم الفقراء من الزكاة فلو كان في الحكم غنيًا لم يجز ذلك.

وفيه أيضًا: أن المعسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر.

وقال الشافعي: لو جازت مؤاخذته لكان ظالمًا والفرض أنه ليس بظالم لعجزه.

وقال بعض العلماء: له أن يحبسه.

وَقَالَ آخَرُونَ: له أن يلازمه واستدل به على أن الحوالة إذا صحت ثم تعذر القبض بحدوث حادث كموت أو إفلاس لم يكن للمحتال الرجوع على المحيل؛ لأنه لو كان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغنى فائدة فلما شرط علم أنه انتقل انتقالًا لا رجوع له كما لو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض في يد صاحب الدين فليس له رجوع.

وقالت الحنفية: يرجع عند العذر وشبهوه بالضمان، واستدل به أيضًا على ملازمة المماطل وإلزامه بدفع الدين والتوصل إليه بكل طريق وأخذ منه قهراً.

واستدل به أيضًا على اعتبار رضى المحيل والمحتال دون المحتال عليه لكونه لم يذكر في الحديث ، وبه قَالَ الجمهور .

وعن الْحَنْفِيَّةِ يشترط هو أيضًا ، وبه قَالَ الاصطخري من الشَّافِعِيَّةِ .

وفي الروضة للنووي : أما المحال عليه فإن كان عليه دين للمحيل لم يعتبر رضاه على الأصح وإن لم يكن لم يصح بغير رضاه قطعًا وبإذنه وجهان .

وفي الجواهر للمالكية : أما المحال عليه فلا يشترط رضاه وفي بعض كتب الْمَالِكِيَّةِ يشترط رضاه إذا كان عدوًا وإلا فلا وأما المحيل فرضاه شرط عندنا وعندهم ؛ لأنه الأصل في الحوالة وفي العيون والزيادات ليس بشرط .

وفي الحديث أيضًا : الإشارة إلى ترك الأسباب القاطعة لاجتماع القلوب ومودتها لأنه زجر عن المماثلة لكونها تؤدي إلى ذلك وفي خط بعض الفضلاء في قوله : «مطل الغني ظلم» دلالة على أن الحوالة إنما تكون بعد حلول الأجل في الدين ؛ لأن المطل لا يكون إلا بعد الحلول ثم إنه يشترط أن تكون الحوالة بدين وإلا فلا حوالة لاستحالة حقيقتها إذ ذاك وإنما يكون حمالة .

وفي التوضيح : ومن شرطها تساوي الدينين قدرًا ووصفًا وجنسًا كالحلول والتأخير .

وَقَالَ ابن رشد : ومنهم من أجازها في الذهب والدرهم فقط ومنعها في الطعام وأجاز مالك إذا كان الطعامان كلاهما من قرض إذا كان دين المحال حاليًا وأما إن كان أحدهما من سلم فإنه لا يجوز إلا أن يكون الدينان حاليين .

وعند ابن القاسم وغيره من أصحاب مالك : يجوز ذلك إذا كان الدين المحال به حاليًا ولم يفرق بين ذلك الشافعي ؛ لأنه كالبيع في ضمان المستقرض ، وأما أَبُو حَنِيفَةَ فأجاز الحوالة بالطعام وشبهه بالدرهم والحديث أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في البيوع وكذا أَبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه فيه أيضًا وفي الباب عن ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رواه ابن ماجه من رواية يُونُسَ بن عبيد عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مطل الغني ظلم» وإذا أحيل أحدكم عن ملي فليحتل وعن الشريد بن السويد أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ والنَّسَائِيُّ وابن ماجه من رواية

2 - باب إِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ

2288 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ، عَنِ الْأَعْرَجِ،

..... عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ

مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ بَنُ مَسِيكَةَ عَنْ عَمْرِ بْنِ الشَّرِيدِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِي الْوَاجِدُ يَحُلُّ عَوْضَهُ وَعَقُوبَتِيهِ وَعَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ الْبَزَارُ مِنْ رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدَرِ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلًى فَلْيَتَّبِعْ» وَقَوْلُهُ لِيَ الْوَاجِدُ.

قَالَ ابن التين : لي الواحد بفتح اللام وتشديد الياء أي : مطله يقال لواء يدينه ليا ولياناً أي : مطله وأصل لي لوي فأعل فصار لياً والواجد بالجيم الغني الذي يجد ما يقضي به دينه وقوله : يحل عرضه أي : لومه وعقوبته حبسه هذا تفسير سفيان. والعرض موضع المدح والذم من الإنسان سواء كان في نفسه أو سلفه أو من يلزمه أمره .

وقيل : هو جانبه الذي يصونه من نفسه وحسبه ويحامي عنه أن ينتقض ويثلب .

وَقَالَ ابن قتبية: عرض الرجل نفسه لا غير وفي الفصحح العرض ريح الرجل الطبية أو الخبيثة ويقال: هو نقي العرض أي: لا يعاب بشيء.

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: يَحِلُّ عَرْضُهُ يَغْلُظُ عَلَيْهِ وَعُقُوبَتُهُ يَحْبِسُ لَهُ.

2 - باب إِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا أَحَالَ) مِنْ عَلَيْهِ دِينَ صَاحِبِ الْحَقِّ (عَلَى) رَجُلٍ (مِلِّيٍّ) فَلَنْ يَسْلَمَ لَهُ رَدُّهُ.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) أَبُو أَحْمَدَ الْبُخَارِيُّ الْبَيْكَنْدِيُّ وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِهِ وَلَيْسَ هَذَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ وَاقِدٍ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْفَرْيَانِيُّ وَهُوَ أَيْضًا شَيْخُ الْبُخَارِيِّ رَوَى عَنْهُ فِي الْكِتَابِ أَيْضًا قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ⁽¹⁾) عَنْ ابْنِ ذَكْوَانَ (هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هَرْمَزٍ، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ

(1) أى: الثورى.

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ»⁽¹⁾.

3 - باب: إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ

2289 - حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَتَى

النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: مَظْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ) وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنْ قَرِيبٍ وَهَذَا الْبَابُ إِنَّمَا وَقَعَ فِي نَسْخَةِ الْفَرَبْرِى لَا غَيْرَ.

3 - باب: إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ

(بَاب) بِالتَّنْوِين (إِنْ أَحَالَ) رَجُلٌ (دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ) أَي: هَذَا الْفِعْلُ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ إِنَّمَا تُرْجَمُ بِالْحَوَالَةِ فَقَالَ: إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ ثُمَّ أَدْخَلَ حَدِيثَ سَلَمَةَ وَهُوَ فِي الضَّمَانِ لِأَنَّ الْحَوَالَةَ وَالضَّمَانِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ مُتَقَارِبَانِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ أَبُو ثَوْرٍ لِأَنَّهُمَا يَنْتَظِمَانِ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا نَقْلَ ذِمَّةِ رَجُلٍ إِلَى ذِمَّةِ آخَرَ وَالضَّمَانِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ نَقْلَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمَيِّتِ إِلَى ذِمَّةِ الضَّامِنِ فَصَارَ كَالْحَوَالَةِ وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ هَكَذَا بَابُ إِنْ أَحَالَ دِينَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَازَ وَإِذَا أَحَالَ عَلَى مَلِيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدٌّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْرُدَ التَّرْجُمَةَ الثَّانِيَةَ بِبَابِ عَلَى حَذًى.

(حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابْنُ بَشِيرٍ بَنَ فَرَقْدَ الْبَلْخِيِّ أَبُو السَّكَنِ وَرَوَى مُسْلِمٌ أَيْضًا عَنْهُ بِوَسْطَةِ وَالْمَكِّي لَفْظُ النِّسْبَةِ إِلَى مَكَّةَ شَرَفْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِرُؤْيَيْهَا قَالَ: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ) مِنَ الزِّيَادَةِ وَعَبِيدُ بِضَمِّ الْمُهْمَلَةِ عَلَى صِيغَةِ التَّصْغِيرِ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ أَوْ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ.

(عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ) هُوَ سَلَمَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْأَكْوَعِ وَيُقَالُ سَلَمَةُ بْنُ وَهَبٍ ابْنُ الْأَكْوَعِ وَاسْمُهُ سَنَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَنِيِّ شَهِدَ بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ وَبَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَكَانَ يَسْكُنُ الرِّبْذَةَ وَكَانَ شَجَاعًا رَامِيًا مَاتَ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً.

(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ (قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا) جَمَعَ جَالِسٍ (عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ) كَلِمَةٌ مَفْجَأَةٌ (أَتَى) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ وَكَذَلِكَ هُوَ فِي الْمَوْضِعِينَ الْآخَرِينَ.

بِجَنَازَةٍ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»،

(بِجَنَازَةٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ صَاحِبِ هَذِهِ الْجَنَازَةِ وَلَا عَلَى الَّذِي بَعْدَهُ، وَفِي رِوَايَةِ الْحَاكِمِ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَاتَ رَجُلٌ فَعَسَلَنَاهُ وَكَفَنَاهُ وَحَنَطْنَاهُ وَوَضَعْنَاهُ حَيْثُ مَوْضِعُ الْجَنَائِزِ عِنْدَ مَقَامِ جَبْرِيلَ ثُمَّ أَذَّنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِهِ.

(فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، فَقَالَ ﷺ: (هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟)، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ) وَسَيَأْتِي بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ سَبَبُ هَذَا السُّؤَالِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْتِي بِالرَّجُلِ الْمَتَوَفَى عَلَيْهِ الدِّينَ فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لَدِينِهِ قِضَاءً؟» فَإِنْ حَدَّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لَدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» الْحَدِيثُ.

وَبَيِّنَ فِيهِ أَنَّهُ تَرَكَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفَتْوحَ.

(ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟» قِيلَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَهَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ أَتَى بِالثَّالِثَةِ، فَقَالُوا: صَلِّ عَلَيْهَا، قَالَ: «هَلْ تَرَكَ شَيْئًا؟»، قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ عَلَيْهِ دَيْنٌ؟»، قَالُوا: ثَلَاثَةُ دَنَانِيرَ) وَفِي حَدِيثِ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ دِينَارَانِ وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَكَذَا أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ فَالتَّوْفِيقُ أَنَّهُ كَانَ دِينَارَيْنِ وَشَطْرًا فَمَنْ قَالَ ثَلَاثَةَ جَبْرِ الْكُسْرِ وَمَنْ قَالَ دِينَارَيْنِ أَلْغَى النِّصْفَ أَوْ كَانَ أَصْلَ ذَلِكَ ثَلَاثَةَ فَوْفَى الْمِيتِ قَبْلَ مَوْتِهِ دِينَارًا وَبَقِيَ عَلَيْهِ دِينَارَانِ فَمَنْ قَالَ ثَلَاثَةَ فَبَاعْتَبَارُ الْأَصْلِ وَمَنْ قَالَ دِينَارَيْنِ فَبَاعْتَبَارُ مَا بَقِيَ مِنَ الدِّينِ.

(قَالَ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»)

ذكر في هذا الحديث أحوال ثلاثة، وترك حال رابع.

قَالَ أَبُو قَتَادَةَ صَلَّى عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيَّ دِينُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ⁽¹⁾.

الأول: لم يترك مالا وعليه دين.

والثاني: عليه دين وله وفاء.

والثالث: عليه دين ولا وفاء له.

والرابع: لا دين عليه وله مال وهذا حكمه أن يصلي عليه أيضًا وكأنه لم يذكره لكونه لم يقع بل لكونه كان كثيرًا.

(قَالَ أَبُو قَتَادَةَ) الْحَارِثُ بْنُ رَبِيعِ الْخَزْرَجِيِّ الْأَنْصَارِيِّ فَارَسَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ مَرَّ فِي الْوُضُوءِ: (صَلِّ عَلَيْهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَعَلَيَّ دِينُهُ، فَصَلَّى عَلَيْهِ) وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ نَفْسِ أَبِي قَتَادَةَ فَقَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ: ثنا أَبُو دَاوُدَ قَالَ: أَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي قَتَادَةَ يَحْدُثُ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ فَإِنَّ عَلَيْهِ دِينَ» قَالَ أَبُو قَتَادَةَ هُوَ عَلِيٌّ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِالْوَفَاءِ» قَالَ بِالْوَفَاءِ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَةَ فَقَالَ أَبُو قَتَادَةَ: أَنَا أَتَكْفُلُ بِهِ وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ هُمَا عَلِيٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَفِي رِوَايَةِ الدَّارِقُطْنِيِّ فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «هُمَا عَلَيْكَ».

وفي رواية مالك: «وَحَقُّ الرَّجُلِ عَلَيْكَ وَالْمِيتُ مِنْهُمَا بَرِيءٌ» قَالَ: نَعَمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ وَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَقِيَ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: «مَا صَنَعْتَ فِي الدِّينَارَيْنِ» حَتَّى كَانَ آخِرُ ذَلِكَ قَالَ قَدْ قَضَيْتُهُمَا يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «الْآنَ حِينَ بَرَدَتْ عَلَيْهِ جِلْدُهُ».

وفي رواية الطبراني من حديث أسماء بنت يزيد فقال: «على صاحبكم دين» قالوا: ديناران قَالَ أَبُو قَتَادَةَ: أَنَا بِدِينِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَرَوَى الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عِيَّاشٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَتَى بِجَنَازَةٍ لَمْ يَسْأَلْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ عَمَلِ الرَّجُلِ أَوْ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ فَإِنْ قِيلَ عَلَيْهِ دِينٌ كَفَتْ وَإِنْ قِيلَ لَيْسَ عَلَيْهِ دِينٌ صَلَّى فَأَتَى بِجَنَازَةٍ فَلَمَّا قَامَ لِيَكْبِرَ سَأَلَ هَلْ عَلَيْهِ دِينٌ قَالُوا: دَيْنَارَانِ فَعَدَلَ عَنْهُ وَقَالَ: «صَلُّوا

على صاحبكم» فقال عليّ رضي الله عنه هما عليّ وهو بريء منهما فصلّى عليه ثم قال لعلي رضي الله عنه: «جزاك الله خيراً وفك الله رهانك كما فككت رهان أخيك إنه ليس من ميت يموت وعليه دين إلا وهو مرتهن بدينه ومن فك رهان ميت فك الله رهانه يوم القيامة» فقال بعضهم: هو لعلي خاصة أم للمسلمين عامة؟ قال: «بل للمسلمين عامة» وروي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه نحوه وفيه أن عليّاً رضي الله عنه قال: أنا ضامن لدينه.

وفي رواية الطحاويّ من حديث شريك عن عبد الله بن مُحَمَّد بن عقيل قال: إن رجلاً مات وعليه دين فلم يصل عليه النبي ﷺ حتى قال أبو اليسر أو غيره: هو عليّ فصلّى عليه فجاءه من الغد يتقاضاه فقال: أما كان ذلك أمس ثم أتاه من بعد الغد فأعطاه فقال النبي ﷺ الآن بردت عليه جلده.

وفي هذا الحديث إشعار بصعوبة أمر الدين فإنه لا ينبغي تحمله إلا عن ضرورة وفي الحديث الكفالة عن الميت.

قال ابن بطال: اختلف العلماء فيمن تكفل عن ميت بدين فقال ابن أبي ليلى ومُحَمَّد وأبو يوسف والشافعيّ الكفالة جائزة عنه وإن لم يترك الميت شيئاً ولا رجوع له في مال الميت لأنه متطوع.

وقال مالك: له أن يرجع في ماله إن قال إنما أديت لأرجع في مال الميت وإن لم يكن للميت مال وعلم الضامن بذلك فلا رجوع له إن تاب للميت مال. قال ابن القاسم: لأنه بمعنى الهدية.

وقال أبو حنيفة: إن لم يترك الميت شيئاً فلا تجوز الكفالة وإن ترك جازت بقدر ما ترك.

وقال الخطابيّ فيه: أن ضمان الدين عن الميت يبرئه إذا كان معلوماً سواء خلف الميت وفاء أو لم يخلف وذلك أنه ﷺ إنما امتنع من الصلاة لارتهاان ذمته بالدين فلو لم يبرأ بضمان أبي قتادة لما صلى عليه والعلة المانعة قائمة وفيه فساد قول مالك أن المؤدى عنه الدين يملكه أولاً عن الضامن لأن الميت لا يملك ثم إنه إنما كان هذا قبل أن يكون للمسلمين بيت مال إذ بعده كان القضاء عليه.

وَقَالَ الْقَاضِي الْبِيضَاوِي : لَعَلَّه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اِمْتَنَعَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَدْيُونِ الَّذِي لَمْ يَتْرَكَ وِفَاءً تَحْذِيرًا عَنِ الدِّينِ وَزَجْرًا عَنِ الْمَمَاطِلَةِ أَوْ كِرَاهَةً أَنْ يَوْقِفَ دَعَاؤُهُ عَنِ الْإِجَابَةِ بِسَبَبِ مَا عَلَيْهِ مِنْ مَظْلَمَةِ الْخَلْقِ .

وَقَالَ الْكِرْمَانِي : الْحَدِيثُ حُجَّةٌ عَلَى أَبِي حَنِيفَةَ حَيْثُ قَالَ لَا يَصِحُّ الضَّمَانُ عَنِ الْمَيِّتِ إِذَا لَمْ يَتْرَكَ وِفَاءً .
وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ : وَخَالَفَ أَبُو حَنِيفَةَ الْحَدِيثَ .

قَالَ الْعَيْنِيُّ : هَذَا إِسَاءَةُ الْأَدَبِ وَحَاشَا أَبُو حَنِيفَةَ أَنْ يَخَالَفَ الْحَدِيثَ الثَّابِتَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ وَقُوفِهِ عَلَيْهِ وَكَانَ الْأَدَبُ أَنْ يَقُولَ تَرَكَ الْعَمَلَ بِهَذَا الْحَدِيثِ إِمَّا لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ عِنْدَهُ أَوْ لَمْ يَقِفْ عَلَيْهِ أَوْ ظَهَرَ عِنْدَهُ نَسْخُهُ وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الَّذِي يَأْتِي بَعْدَ أَرْبَعَةِ أَبْوَابٍ يَدُلُّ عَلَى النَّسْخِ وَهُوَ قَوْلُهُ : «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ تَوَفَّى مِنْ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا فَعَلَيْ قِضَائِهِ وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَورثته» .

وَفِي رِوَايَةِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : «مَنْ تَرَكَ كَلًّا فَلِإِيٍّ وَمَنْ تَرَكَ مَا لَا فَلَوَارِثَ» .

قَالَ أَبُو بَشْرِ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ : سَمِعْتُ أَبَا الْوَلِيدِ يَقُولُ هَذَا نَسْخَ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ فِي تَرَكَ الصَّلَاةَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ دِينٌ .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ الصَّفَارِ : ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ الطَّبْرِيِّ ثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكِيرٍ الْحَضْرَمِيُّ ثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَصَلِّي عَلَى مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ دِينٌ فَمَاتَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : «عَلَيْهِ دِينٌ» قَالُوا : نَعَمْ فَقَالَ : «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ» فَنَزَلَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالَ : إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ : إِنَّمَا الظَّالِمُ عِنْدِي فِي الدِّيُونِ الَّتِي حَمَلْتُ فِي الْبَغْيِ وَالْإِسْرَافِ وَالْمَعْصِيَةِ فَأَمَّا الْمُتَعَفِّفُ ذُو الْعِيَالِ فَأَنَا ضَامِنٌ أَنْ أُوْدِيَ عَنْهُ فَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ : «مَنْ تَرَكَ ضِيَاعًا أَوْ دِينًا فَلِإِيٍّ أَوْ عَلِيٍّ وَمَنْ تَرَكَ مِيرَاثًا فَلْأَهْلِهِ» وَصَلَّى عَلَيْهِمْ .

وقال القرطبي : التزامه ﷺ بدين الموتى يحتمل أن يكون تبرعاً على مقتضى كرم أخلاقه ﷺ لا أنه أمر واجب عليه قال : وَقَالَ بعض أهل العلم : يجب على الإمام أن يقضي من بيت المال دين الفقراء اقتداء بالنبي ﷺ فإنه قد صرح بوجوب ذلك عليه حيث قال : «فَعَلِي قِضَاؤُهُ» ولأن الميت المديون يعذب في قبره على ذلك الدين لقوله ﷺ : «الآن حين بردت جلده» فكما أن على الإمام أن يراعي مصلحته الدنيوية فالأخروية أولى.

وقال ابن بطال : فإن لم يعط الإمام عنه شيئاً وقع القصاص منه في الآخرة ولم يحبس الميت عن الجنة بدين له مثله في بيت المال إلا أن يكون دينه أكثر مما له في بيت المال .

وفي شرح المذهب قيل : إنه ﷺ كان يقضيه من بيت المال .

وقيل : من ماله .

وقيل : كان هذا القضاء واجباً عليه .

وقيل : لم يصل عليه لأنه لم يكن للمسلمين يومئذ بيت مال فلما فتح الله عليهم وصار لهم بيت مال صلى على من مات وعليه دين ويوفيه منه .
والحديث أخرجه البخاري في الكفالة والنسائي في الجنائز أيضاً .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

39 - كِتَابُ الْكَفَالَةِ

1 - بَابُ الْكَفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْدِّيُونِ بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا

2290 - وَقَالَ أَبُو الرَّنَادِ: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَهُ مُصَدِّقًا،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

39 - كِتَابُ الْكَفَالَةِ

1 - بَابُ الْكَفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْدِّيُونِ بِالْأَبْدَانِ وَغَيْرِهَا

(بَابُ الْكَفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالْدِّيُونِ) من عطف العام على الخاص والمراد من الديون ديون المعاملات (بِالْأَبْدَانِ) يتعلق بالكفالة (وَعِظَرِهَا) أي: وغير الأبدان وهي الكفالة بالأموال وفي بعض النسخ باب الكفالة في القروض والديون ووجه إدخال هذا الباب في الحوالة من حيث إن الحوالة والكفالة التي هي الضمان متقاربتان لأن في كل منهما نقل دين من ذمة إلى ذمة وقد مر الكلام فيه قريبًا.

وَقَالَ الْمَهْلَبُ: الكفالة بالقرض الذي هو السلف بالأموال كلها جائزة وحديث الخشبة الملقاة في البحر أصل في الكفالة بالديون من قرض كانت أو بيع. (وَقَالَ أَبُو الرَّنَادِ) بكسر الزاي وتخفيف النون عبد الله بن ذكوان وقد تكرر ذكره، (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَسْلَمِيِّ) الحجازي ذكره ابن حبان في الثقات وروى له النَّسَائِيُّ في اليوم والليلة وأَبُو دَاوُدَ وَالطَّحَاوِيُّ.

(عَنْ أَبِيهِ) حمزة بن عمرو بن عويمر بن الحارث الأعرج الأسلمي يكنى أبا صالح وقيل أبا مُحَمَّدٍ مات سنة إحدى وستين وله صحبة ورواية.

(أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بَعَثَهُ مُصَدِّقًا) بتشديد الدال المكسورة على صيغة اسم الفاعل من التصديق أي: أخذ الصدقة عاملًا عليها.

فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَأَخَذَ حَمْزَةً مِنَ الرَّجُلِ كَفِيلًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى عُمَرَ، وَكَانَ عُمَرُ قَدْ جَلَدَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ⁽¹⁾، فَصَدَّقَهُمْ وَعَذَرَهُ بِالْجَهَالَةِ

(فَوَقَعَ رَجُلٌ عَلَى جَارِيَةِ امْرَأَتِهِ، فَأَخَذَ حَمْزَةً مِنَ الرَّجُلِ كَفِيلًا حَتَّى قَدِمَ عَلَى عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (وَكَانَ عُمَرُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَدْ جَلَدَهُ مِائَةَ جَلْدَةٍ، فَصَدَّقَهُمْ) بتخفيف الدال أي: صدق الرجل للقوم واعترف بما وقع منه.

(وَعَذَرَهُ بِالْجَهَالَةِ) أي: وكان عمر رضي الله عنه قبل اعتذاره في ذلك بأنه لم يكن عالمًا بحرمة وطء جارية امرأته أو بأنها جاريتها لأنها التبت واشتبهت بجارية نفسه أو بزوجه أو صدق عمر الكفلاء بما كانوا يدعونه أنه قد جلدته مرة لذلك .

ويحتمل أن يكون الصدق بمعنى الإكرام كما في قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعِدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: 55] أي: كريم فمعناه أكرم عمر الكفلاء وعذر الرجل بجهالة الحرمة أو الاشتباه .

ثم إن هذا التعليق مختصر من قصة أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن ابن أبي الزناد حدثني أبي حدثني مُحَمَّدُ بْنُ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْأَسْلَمِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَعَثَهُ لِلصَّدَقَةِ فَإِذَا رَجُلٌ يَقُولُ لَامْرَأَةً صَدَقِي مَا لَمْ يُولَدْ وَلَئِنْ الْمَرْأَةُ تَقُولُ بَلْ أَنْتِ صَدَقَ مَا لَمْ يُولَدْ فَسَأَلَ حَمْزَةُ عَنْ أَمْرِهِمَا فَأَخْبَرَ أَنَّ ذَلِكَ الرَّجُلُ زَوْجُ تِلْكَ الْمَرْأَةِ وَأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ لَهَا فَوَلَدَتْ وَلَدًا فَأَعْتَقَتْهُ الْمَرْأَةُ ثُمَّ وَرِثَ مِنْ أُمِّهِ مَا لَا فَقَالَ حَمْزَةُ لِلرَّجُلِ لَأَرْجُمَنَّكَ فَقِيلَ لَهُ أَصْلَحَكَ اللَّهُ إِنْ أَمَرَهُ قَدْ رَفَعَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَجَلَدَهُ مِائَةَ وَلَمْ يَرِ عَلَيْهِ رَجْمًا

(1) قال الحافظ: هو مختصر من قصة أخرجها الطحاوي من طريق عبد الرحمن ابن أبي الزناد حدثني محمد بن حمزة بن عمرو الأسلمي عن أبيه أن عمر بن الخطاب بعثه للصدقة فإذا رجل يقول لامرأة: صدقي مال مولاك، وإذا المرأة تقول بل أنت صدق مال ابنك، فسأل حمزة عن أمرهما فأخبر أن ذلك الرجل زوج تلك المرأة وأنه وقع على جارية لها فولدت ولداً فأعتقته امرأته ثم ورث من أمه ما لا، فقال حمزة للرجل لأرجمَنَّكَ، فقال له أصلحك الله إن أمره رفع إلى عمر رضي الله تعالى عنه فجلدته مائة ولم ير عليه رجماً، قال: فأخذ حمزة بالرجل كفيلاً حتى قدم على عمر فسأله فصدقهم عمر بذلك مع قولهم، وإنما درأ عمر عنه الرجم لأنه عذره بالجهالة، واستفيد من هذه القصة مشروعية الكفالة بالأبدان، فإن حمزة بن عمرو الأسلمي صحابي، وقد فعله ولم ينكر عليه عمر مع كثرة الصحابة حينئذ، اهـ.

قَالَ: فَأَخَذَ حَمْزَةَ بِالرَّجْلِ كَفِيلًا حَتَّى يَقْدَمَ عَلَى عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَسَأَلَهُ فَصَدَّقَهُمْ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَالَ: إِنَّمَا دَرَأَ عَمْرُ عَنْهُ الرِّجْمَ لِأَنَّهُ عَذَرَهُ بِالْجَهَالَةِ، انْتَهَى.

وَاسْتَفِيدَ مِنْ هَذِهِ الْقِصَّةِ مَشْرُوعِيَّةُ الْكِفَالَةِ بِالْأَبْدَانِ فَإِنْ حَمْزَةُ بْنُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَحَابِي وَقَدْ فَعَلَهُ وَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهِ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ كَثْرَةِ الصَّحَابَةِ حِينَئِذٍ وَأَمَّا جُلْدُ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِلرَّجْلِ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَزَرَهُ بِذَلِكَ قَالَهُ ابْنُ التِّينِ وَقَالَ: وَفِيهِ شَاهِدٌ لِمَذْهَبِ مَالِكٍ فِي مَجَاوِزَةِ الْإِمَامِ فِي التَّعْزِيرِ قَدَرِ الْحَدِّ.

وَتَعَقَّبَ بِأَنَّهُ فَعَلَ صَحَابِي عَارِضُهُ مَرْفُوعٌ صَحِيحٌ فَلَا حُجَّةَ فِيهِ وَأَيْضًا فَلَيْسَ فِيهِ التَّصْرِيحُ بِأَنَّهُ جُلْدَهُ ذَلِكَ تَعْزِيرًا فَلَعَلَّ مَذْهَبَ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ الزَّانِيَ الْمُحْصَنَ إِنْ كَانَ عَالِمًا رَجِمَ وَإِنْ كَانَ جَاهِلًا جُلِدَ ثُمَّ إِنْ التَّعْزِيرُ فِيهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فَمَذْهَبُ مَالِكٍ وَأَبِي ثَوْرٍ وَأَبِي يُوسُفَ فِي قَوْلِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّ التَّعْزِيرَ لَيْسَ لَهُ مَقْدَارٌ مُحَدَّدٌ وَيَجُوزُ لِلْإِمَامِ أَنْ يَبْلُغَ بِهِ مَا رَأَاهُ وَإِنْ تَجَاوَزَ الْحُدُودَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: التَّعْزِيرُ مِائَةُ جُلْدَةٍ فَأَقْلَ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُ التَّعْزِيرِ مِائَةُ جُلْدَةٍ إِلَّا جُلْدَةً.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ سَوْطًا وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ.

قَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُهُ خَمْسَةٌ وَتِسْعُونَ سَوْطًا وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ أَبِي لَيْلَى وَأَبِي يُوسُفَ فِي رِوَايَةٍ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُهُ ثَلَاثُونَ سَوْطًا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُهُ عَشْرُونَ سَوْطًا.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: لَا يَتَجَاوَزُ بِالتَّعْزِيرِ تِسْعَةٌ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ: أَكْثَرُهُ عَشْرَةُ أَسْوَاطٍ لَا يَتَجَاوَزُ بِهِ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الظَّاهِرِ بِالْحَدِيثِ الْمَرْفُوعِ وَهُوَ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَجُلْدُ فَوْقَ عَشْرِ جُلْدَاتٍ إِلَّا فِي حُدُودِ اللَّهِ».

وَأُجِيبَ عَنْهُ: بِأَنَّهُ فِي حَقِّ مَنْ يَرْتَدُّعُ بِالرَّدْعِ وَيُؤْثَرُ فِيهِ أَدْنَى الزَّجْرِ كَأَشْرَافِ النَّاسِ وَأَشْرَافِ أَشْرَافِهِمْ.

وأما السفلة وأسقاط الناس فلا يؤثر فيهم عشر جلدات ولا عشرون فيعزّزهم الإمام بحسب ما يراه هذا .

وقد ذكر الطّحاويّ حديث حمزة بن عمرو المذكور في باب الرجل يزني بجارية امرأته فروي في أول الباب حديث سلمة بن المحبق أن رجلاً زنى بجارية امرأته فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنْ كَانَ اسْتَكْرَهَهَا فَهِيَ حُرَّةٌ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا وَإِنْ كَانَتْ طَاوَعَتْهُ فَهِيَ لَهُ وَعَلَيْهِ مِثْلُهَا» ثم قال : فذهب قوم إلى هذا الحديث وقالوا : هذا هو الحكم فيمن زنى بجارية امرأته وأراد بالقوم الشَّعْبِيُّ وعامر بن مطر وقبيصة والحسن ، ثم قال : وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : بل نرى عليه الرجم إن كان محصناً والجلد إن كان غير محصن وأراد بالآخرين جماهير الفقهاء من التابعين ومن بعدهم ومنهم : أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَصْحَابُهُمْ وهذا إذا قال : علمت أنها عليّ حرام .

وأما إذا قال : ظننت أنها تحلّ لي فلا حدّ عليه كذا في الهداية وغيره ثم أجابوا عن حديث سلمة بن المحبق أنه منسوخ بحديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رواه الطّحاويّ وأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وابن ماجة ولفظ أبي داود أن رجلاً يقال له عبد الرحمن بن حنين وقع على جارية امرأته فرفع إلى النعمان بن بشير وهو أمير على الكوفة فقال : لأقضين فيك بقضية رسول الله ﷺ إِنْ كَانَتْ أَحْلَتْهَا لَكَ جِلْدَتِكَ مِائَةً وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَحْلَتْهَا لَكَ رَجْمَتِكَ بِالْحِجَارَةِ فوجدوها أحلتها له فجلده مائة قَالَ الطّحاويّ : ثبت ما رواه النعمان ونسخ ما رواه سلمة بن المحبق .

ثم إن الذين احتجوا بحديث سلمة بن المحبق قالوا : قد عمل عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد رسول الله ﷺ مثل ما في حديث سلمة فأجاب الطّحاويّ عن هذا بقوله : وخالفه في ذلك حمزة بن عمرو الأسلمي وساق حديثه على ما ذكر آنفاً .

وَقَالَ أَيضًا : وقد أنكر عليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في هذا قضاء بما قد نسخ فقال : حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ : حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ عَنْ خَالِدِ الْحِذَاءِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ : ذكر لعليّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وَقَالَ جَرِيرٌ، وَالْأَشْعَثُ، لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «فِي الْمُرْتَدِّينَ اسْتَبَيْتُهُمْ وَكَفَّلْتُهُمْ، فَتَابُوا، وَكَفَّلْتُهُمْ عَشَائِرُهُمْ»⁽¹⁾

شأن الرجل الذي أتى ابن مسعود وامراته وقد وقع على جاريتها فلم ير عليه حداً فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَوْ أَتَانِي صَاحِبُ ابْنِ أُمِّ عَبْدِ لِرَضَخْتُ رَأْسَهُ بِالْحِجَارَةِ لَمْ يَدْرِ ابْنُ أُمِّ عَبْدِ مَا حَدَثَ بَعْدَهُ فَأَخْبَرَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعْلَقَ فِي ذَلِكَ بِأَمْرٍ قَدْ كَانَ ثُمَّ نَسَخَ بَعْدَهُ فَلَمْ يَعْلَمْ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِذَلِكَ وَقَدْ خَالَفَ عُلُقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ النَّخَعِيُّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْحُكْمِ الْمَذْكُورِ وَذَهَبَ إِلَى قَوْلِ مَنْ خَالَفَ عَبْدَ اللَّهِ وَالْحَالُ أَنَّ عُلُقَمَةَ أَعْلَمَ أَصْحَابَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَجْلَهُمْ فَلَوْ لَمْ يَثْبُتْ نَسْخُ مَا كَانَ ذَهَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا خَالَفَ قَوْلَهُ مَعَ جَلَالَةِ قَدْرِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَهُ.

(وَقَالَ جَرِيرٌ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، (وَالْأَشْعَثُ) أَيُّ: ابْنِ قَيْسِ الْكَنْدِيِّ (لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (فِي الْمُرْتَدِّينَ) أَيُّ: فِي حَقِّهِمْ (اسْتَبَيْتُهُمْ) مِنْ الْإِسْتِثَابَةِ (وَكَفَّلْتُهُمْ) أَمَرَ مِنَ التَّكْفِيلِ بِمَعْنَى التَّضْمِينِ. (فَتَابُوا، وَكَفَّلْتُهُمْ) بِتَخْفِيفِ الْفَاءِ عَلَى صِيغَةِ الْمَاضِي الْمَعْلُومِ.

(عَشَائِرُهُمْ) وَهَذَا التَّعْلِيقُ مُخْتَصَرٌ مِنْ قِصَّةٍ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ بِطَوَّلِهَا مِنْ طَرِيقِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرِّبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ الْغَدَاةَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَلَمَّا سَلِمَ قَامَ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَسْجِدِ بَنِي حَنِيفَةَ فَسَمِعَ مُؤَذِّنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّوَاحَةِ يَشْهَدُ أَنَّ مَسِيلِمَةَ رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ بْنُ

(1) قَالَ الْحَافِظُ: هَذَا أَيْضًا مُخْتَصَرٌ مِنْ قِصَّةٍ أَخْرَجَهَا الْبَيْهَقِيُّ بِطَوَّلِهَا مِنْ طَرِيقِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ حَارِثَةَ بْنِ مُضَرِّبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ الْغَدَاةَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَلَمَّا سَلِمَ قَامَ رَجُلٌ فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى مَسْجِدِ بَنِي حَنِيفَةَ فَسَمِعَ مُؤَذِّنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّوَاحَةِ يَشْهَدُ أَنَّ مَسِيلِمَةَ رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ عَلِيُّ بْنُ النُّوَاحَةِ وَأَصْحَابُهُ فَجَاءَ بِهِمْ فَأَمَرَ قُرْظَةَ بْنَ كَعْبٍ فَضْرَبَ عُنُقَ ابْنِ النُّوَاحَةِ ثُمَّ اسْتَشَارَ النَّاسَ فِي أَوْلَئِكَ النَّفَرِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ عَدِي بْنُ حَاتِمٍ بِقَتْلِهِمْ، فَقَامَ جَرِيرٌ وَالْأَشْعَثُ: فَقَالَ بَلِ اسْتَبَيْتُهُمْ وَكَفَّلْتُهُمْ عَشَائِرَهُمْ فَتَابُوا وَكَفَّلْتُهُمْ عَشَائِرَهُمْ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ طَرِيقِ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ أَنَّ عِدَّةَ الْمَذْكُورِينَ كَانَتْ مِائَةً وَسَبْعِينَ رَجُلًا، وَوَقَعَ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ فِي هَذَا الْأَثَرِ فَتَابُوا مِنَ التَّوْبَةِ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ الْأَصِيلِيِّ وَغَيْرِهِ، فَأَبَوْا بَغْيَ مِثْلَةِ قَبْلِ الْأَلْفِ، قَالَ عِيَاضٌ وَهُوَ وَهْمٌ مَفْسُدٌ لِّلْمَعْنَى، قَالَ الْحَافِظُ: وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي أَنَّهُ فَأَبَوْا بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ وَهِيَ بِمَعْنَى فَرَجُوا فَلَا يَفْسُدُ الْمَعْنَى، اهـ.

وَقَالَ حَمَّادٌ: «إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسٍ فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»، وَقَالَ الْحَكَمُ: «يُضْمَنُ»⁽¹⁾.

النواحة وأصحابه فجيء بهم فأمر قرظة بن كعب فضرب عنق ابن النواحة ثم استشار الناس في أولئك النفر فأشار عليه عدي بن حاتم بقتلهم فقام جرير والأشعث فقالا: بل استبهم وكفلهم عشائهم فتابوا وكفلهم عشائهم.

وروى ابن أبي شيبة من طريق قيس بن أبي حازم أن عدة المذكورين كانت مائة وسبعين رجلاً.

قَالَ ابن المنير: أَخَذَ الْبُخَارِيُّ الْكِفَالَةَ بِالْأَبْدَانِ فِي الدِّيُونِ مِنَ الْكِفَالَةِ بِالْأَبْدَانِ فِي الْحُدُودِ بِطَرِيقِ الْأُولَى وَالْكَفَالَةُ بِالنَّفْسِ قَالَ بِهَا الْجُمْهُورُ وَلَمْ يَخْتَلَفْ مِنْ قَالَ بِهَا إِنْ الْمَكْفُولُ بَحْدٍ أَوْ قِصَاصٍ إِذَا غَابَ أَوْ مَاتَ أَنْ لَا حَدَّ عَلَى الْكَفِيلِ بِخِلَافِ الدِّينِ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْكَفِيلَ إِذَا أَدَّى الْمَالَ وَجِبَ لَهُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ مِثْلُهُ هَذَا.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: إِنْ الْكِفَالَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي هَذَا الْبَابِ بِمَعْنَى التَّعْهَدِ وَالضَّبْطِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ أَي: يَتَعَامَلُونَ أَحْوَالَ الرَّجُلِ لَثَلَا يَهْرَبُ مِثْلًا وَيُضَبِّطُونَ التَّائِبِينَ لَثَلَا يَرْجِعُوا إِلَى الْإِرْتِدَادِ لَا أَنَّهُ كِفَالَةٌ لَزِمَتْ كَمَا فِي الدِّيُونِ.

(وَقَالَ حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي سَلِيمَانَ وَاسْمُهُ مُسْلِمٌ الْأَشْعَرِيُّ أَبُو إِسْمَاعِيلَ الْكُوفِيُّ الْفَقِيهَ وَهُوَ أَحَدُ مَشَايِخِ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ وَأَكْثَرُ الرِّوَايَةِ عَنْهُ وَثِقَهُ يَحْيَى بْنُ مَعِيٍّ وَالنَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُمَا مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِائَةٍ.

(«إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسٍ فَمَاتَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ»، وَقَالَ الْحَكَمُ) بَفَتْحَتَيْنِ هُوَ ابْنُ عَيْنَةَ: (يُضْمَنُ) فَمَذْهَبُهُ أَنَّ الْكَفِيلَ بِالنَّفْسِ يُضْمَنُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَى الْمَطْلُوبِ وَهُوَ أَحَدُ قَوْلِ الشَّافِعِيِّ.

وَقَالَ مَالِكٌ وَاللِّثِيُّ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِذَا تَكَفَّلَ بِنَفْسِهِ وَعَلَيْهِ مَالٌ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ غَرَمَ الْمَالَ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى الْمَطْلُوبِ فَإِنْ اشْتَرَطَ ضَمَانَ نَفْسِهِ أَوْ وَجْهَهُ وَقَالَ: لَا أَضْمَنُ الْمَالَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وعن ابن القاسم صاحب مالك تفصيل بين الدين الحال والمؤجل فيغرم الحال ويفصل في المؤجل بين ما إذا كان لو أقدم لأدركه وبين خلافه ثم هذا

2291 - قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، سَأَلَ بَعْضُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَقَالَ: اثْنَيْنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَأَتْنِي بِالْكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى،

الأثر وصله الأثرم من طريق شعبة عن حماد والحكم، (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو الْبُخَارِيُّ نفسه: (وَقَالَ اللَّيْثُ) هو ابن سعد إمام مصر: (حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ) ابن شرحبيل بن حسنة القرشي المصري، (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ) الأعرج، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، سَأَلَ بَعْضُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنْ يُسْلِفَهُ) أي: يقرضه (أَلْفَ دِينَارٍ) وفي رواية أبي سلمة أن رجلاً من بني إسرائيل كان يسلف الناس.

قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وَلَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِ هَذَا الرَّجُلِ لَكِنْ رَأَيْتُ فِي مَسْنَدِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا مِصْرَ لِمُحَمَّدِ بْنِ الرَّبِيعِ الْحَرَبِيِّ بِإِسْنَادٍ لَهُ فِيهِ مَجْهُولٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ يَرْفَعُهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى النُّجَاشِيِّ فَقَالَ لَهُ: أَسْلَفْنِي أَلْفَ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ فَقَالَ: مِنَ الْحَمِيلِ بِكَ قَالَ اللَّهُ فَأَعْطَاهُ أَلْفَ فَضَرَبَهَا الرَّجُلُ أَي: سَافَرَهَا فِي تِجَارَةٍ فَلَمَّا بَلَغَ الْأَجَلَ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَيْهِ فَحَبَسَهُ الرِّيحُ فَعَمِلَ تَابُوتًا فَذَكَرَ الْحَدِيثَ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَاسْتَفَدْنَا مِنْهُ أَنَّ الَّذِي أَقْرَضَ هُوَ النُّجَاشِيُّ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَسَبُهُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ بِطَرِيقِ الْإِتِّبَاعِ لَهُمْ لَا أَنَّهُ مِنْ نَسْلِهِمْ، انْتَهَى.

وفيه بعد لا يخفى.

(فَقَالَ: اثْنَيْنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ، فَقَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَأَتْنِي بِالْكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ) وفي رواية أبي سلمة: فقال: سبحان الله نعم.

(فَدَفَعَهَا) أي: الألف دينار (إِلَيْهِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) وفي رواية أبي سلمة فعَدَلَهَا ستمائة دينار والأول أرجح لموافقة حديث عبد الله بن عمرو ويمكن الجمع بينهما باختلاف العدد والوزن فيكون الوزن مثلاً ألف والعدد ستمائة أو بالعكس.

فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ التَّمَسَ مَرْكَبًا يَرْكَبُهَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ لِلْأَجْلِ الَّذِي أَجَلُهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَقَرَهَا، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ، ثُمَّ زَجَّجَ مَوْضِعَهَا، ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ،

(فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ فَقَضَى حَاجَتَهُ⁽¹⁾ ثُمَّ التَّمَسَ مَرْكَبًا) أي: سفينة (يَرْكَبُهَا يَقْدَمُ عَلَيْهِ) بفتح الدال وهو جملة حالية.

(لِلْأَجْلِ الَّذِي أَجَلُهُ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا) وزاد في رواية أبي سلمة وغدا رب المال إلى الساحل يسأل عنه ويقول: اللهم اخلفني وإنما أعطيت لك.

(فَأَخَذَ خَشَبَةً فَنَقَرَهَا) أي: حفرها وفي رواية أبي سلمة: فنجر خشبة وفي حديث عبد الله بن عمرو فعمل تابوتًا وجعل فيه الألف.

(فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ) وفي رواية أبي سلمة: وكتب إليه صحيفة من فلان إلى فلان أني دفعت مالك إلى وكيلي الذي توكل بي.

(ثُمَّ زَجَّجَ) بالزاي والجيمين (مَوْضِعَهَا) قَالَ الْخَطَّابِيُّ: أي: سوى موضع النقرة وأصلحه وهو من تزجيج الحواجب وهو حذف زوائد الشعر ويحتمل أن يكون من الزج وهو النصل أي: سنان الرمح كأن تكون النقرة في طرف الخشبة فشد عليه زجًا يمسكه ويحفظ ما فيه .

وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: معناه سَمَرُهَا بِمَسَامِيرِ كَالزَّجِ أَوْ حَشَا شَقُوقٍ لَصَاقِهَا بِشَيْءٍ وَرَقَعَهُ بِالزَّجِ.

وَقَالَ ابْنُ التِّينِ: معناه أصلح موضع النقرة.

(ثُمَّ أَتَى بِهَا إِلَى الْبَحْرِ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّكَ تَعْلَمُ أَنِّي كُنْتُ تَسَلَّفْتُ فَلَانًا أَلْفَ دِينَارٍ) قَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِيُّ: كذا وقع هنا والمعروف تعديته بحرف الجر كما وقع في رواية الإسماعيلي استسلفت من فلان.

وتعقبه الْعَيْنِيُّ: بأن تنظيره باستسلفت غير موجه لأن تسلفت من باب التفعّل واستسلفت من باب الاستفعال وتفعّل يتعدى بغير حرف الجر كتوسد التراب

(1) وفي رواية أبي سلمة: فركب الرجل البحر بالمال يتجر فيه فقدّر الله أن حل الأجل وارتج البحر بينهما.

فَسَأَلَنِي كَفِيلًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، فَرَضِي بِكَ، وَسَأَلَنِي شَهِيدًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، فَرَضِي بِكَ، وَأَنِّي جَهَدْتُ أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا، فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ، فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا، فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لَاتِيكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ.....

واستسلفت معناه طلبت منه السلف ولا بد فيه من حرف الجر انتهى، وفيه تأمل لا يخفى.

(فَسَأَلَنِي كَفِيلًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، فَرَضِي بِكَ) وفي رواية الكشميهني فرضي بذلك ويروى فرضي به.

(وَسَأَلَنِي شَهِيدًا، فَقُلْتُ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، فَرَضِي بِكَ، وَأَنِّي جَهَدْتُ) بفتح الجيم والهاء وزاد في حديث عبد الله بن عمر فَقَالَ اللَّهُمَّ: (أَنْ أَجِدَ مَرْكَبًا أَبْعَثُ إِلَيْهِ الَّذِي لَهُ فَلَمْ أَقْدِرْ، وَإِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا) وزاد في حديث عبد الله بن عمرو فقال: اللَّهُمَّ أَذْ حَمَالَتِكَ.

(فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ حَتَّى وَلَجَتْ فِيهِ) بتخفيف اللام أي: دخلت في البحر. (ثُمَّ انْصَرَفَ وَهُوَ فِي ذَلِكَ يَلْتَمِسُ مَرْكَبًا يَخْرُجُ إِلَى بَلَدِهِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، يَنْظُرُ لَعَلَّ مَرْكَبًا قَدْ جَاءَ بِمَالِهِ، فَإِذَا بِالْخَشْبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ) كلمة إذا للمفاجأة (فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا) أي: يجعلها حطبًا للإيقاد.

(فَلَمَّا نَشَرَهَا) أي: قطعها بالمنشار وفي رواية النَّسَائِيُّ فلما كسرها وفي رواية أبي سلمة وغدا رب المال يسأل عن صاحبه كما كان يسأل فيجد الخشبة فيحملها إلى أهله فقال: أوقدوا هذه فكسروها فانتشرت الدنانير منها والصحيفة فقرأها وعرف.

(وَجَدَ الْمَالَ وَالصَّحِيفَةَ، ثُمَّ قَدِمَ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَأَتَى بِالْأَلْفِ دِينَارٍ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا زِلْتُ جَاهِدًا فِي طَلَبِ مَرْكَبٍ لَاتِيكَ بِمَالِكَ، فَمَا وَجَدْتُ مَرْكَبًا قَبْلَ.....)

الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قَالَ: هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أَخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْحَشْبَةِ، فَأَنْصَرِفْ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ رَاشِدًا⁽¹⁾.

الَّذِي أَتَيْتُ فِيهِ، قَالَ: هَلْ كُنْتَ بَعَثْتَ إِلَيَّ بِشَيْءٍ؟ قَالَ: أَخْبِرُكَ أَنِّي لَمْ أَجِدْ مَرْكَبًا قَبْلَ الَّذِي جِئْتُ فِيهِ، قَالَ: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَدَّى عَنْكَ الَّذِي بَعَثْتَ فِي الْحَشْبَةِ، فَأَنْصَرِفْ بِالْأَلْفِ الدِّينَارِ (رَاشِدًا) حال من فاعل انصرف وفي رواية أبي سلمة ثم قدم بعد ذلك فأثابه رب المال فَقَالَ يَا فُلَانُ مَالِي قَدْ طَالَتِ النُّظْرَةُ فَقَالَ: أَمَا مَالُكَ فَقَدْ دَفَعْتَهُ إِلَى وَكَيْلِي وَأَمَا أَنْتَ فَهَذَا مَالُكَ وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ لَهُ: هَذِهِ الْفُلُ.

فَقَالَ النُّجَاشِيُّ: لَا أَقْبِلُهَا مِنْكَ حَتَّى تَخْبِرَنِي مَا صَنَعْتَ فَأَخْبِرَهُ فَقَالَ: قَدْ أَدَّى اللَّهُ عَنْكَ وَقَدْ بَلَّغْنَا الْأَلْفَ فِي التَّابُوتِ وَزَادَ أَبُو سَلَمَةَ فِي آخِرِهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ أَلْفًا.

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ رَأَيْتُنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْثُرُ مِرَاؤُنَا وَلِغَطْنَا أَيْهِمْ آمَنَ وَفِي الْحَدِيثِ جَوَازُ التَّحَدُّثِ عَمَّا كَانَ فِي زَمَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْعَجَائِبِ لِلتَّعَاظِ وَالِاتِّسَاءِ وَقَدْ جَاءَ: «تَحَدَّثُوا عَنِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ عَلَيْكُمْ» وَفِيهِ جَوَازُ الْأَجْلِ فِي الْقَرْضِ وَوُجُوبُ الْوَفَاءِ بِهِ وَقِيلَ لَا يَحِبُّ بَلْ هُوَ مِنْ بَابِ الْمَعْرُوفِ وَقَدْ احْتَجَّ بِهِ مَنْ يَرَى ذَلِكَ وَمَنْ مَنَعَهُ يَقُولُ الْقَرْضُ إِعَارَةٌ وَالتَّأْجِيلُ فِيهَا غَيْرُ لَازِمٍ لِأَنَّهَا تَبْرَعُ وَأَمَّا الَّذِي فِي الْحَدِيثِ فَكَانَ عَلَى سَبِيلِ الْمَسَامَحَةِ لَا عَلَى طَرِيقِ الْإِلْزَامِ.

وفيه: جواز التجارة في البحر وجواز ركوبه.

وفيه: بدأ الكاتب بنفسه.

وفيه: طلب الشهود في الدين وطلب الكفيل به.

وفيه: فضل التوكل على الله وأن من صح توكله تكفل الله بنصره وعونه والذي أسلف وقنع بالله كفيلاً أوصل الله إليه ماله قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى

2 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [النساء: 33]

اللَّهُ فَهُوَ حَسْبُهُ ^ع [الطلاق: 3] ووجه الدلالة منه على الكفالة تحديث النَّبِيِّ ﷺ بذلك وتقريره له من غير تكبر وإنما ذلك ليتأسى به فيه وإلا لم يكن لذكره فائدة .
وفيه أيضًا: أن جميع ما يوجد في البحر فهو لواجده ما لم يعلمه ملكًا لأحد.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة من قوله: فسألني كفيلاً والحديث قد مضى في كتاب البيوع في باب التجارة في البحر أيضًا.

2 - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾ [النساء: 33]

(باب) معنى (قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾) وكأنه أشار بهذه الترجمة إلى أن الكفالة التزام مال بغير عوض تبرعًا فيلزم كما لزم استحقاق الميراث بالحلف الذي عقد على وجه التبرع .
وقيل: وجه تعلق هذا الباب بكتاب الحوالة أن فيه تحول استحقاق الوراثة من المعاهد إلى القريب .

وقيل: إنه باعتبار أن أحد المتعاقدين كفيل عن الآخر لأنهم كانوا يذكرون فيها: تطلب بي وأطلب بك وتعقل عني وأعقل عنك وأول الآية ﴿وَلِكُلِّ﴾ أي: ولكل تركة ﴿جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ ورأى قاله ابن عباس ومجاهد وسعيد بن جبير وأبو صالح وقتادة وزيد بن أسلم والسدي والضحاك ومقاتل بن حيان وعن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أي: عصة .

وَقَالَ ابن جرير: العرب تُسمي ابن العم مولى .

وَقَالَ الزجاج: المولى كل من يليك وكل من والاك في محبة فهو مولى لك وله معان آخر كالمنعم والمعتيق والمعتك والجار والناصر والصهر والرب والتابع والمكان والقرار زادهما ابن الباقلاني وأكثر استعماله في الولي أي: ولكل شيء

مما ترك الوالدان والأقربون من المال جعلنا موالى ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ بيان لكل من الفصل بالعامل أو المعنى ولكل ميت جعلنا ورثاً مما ترك على أن من صلة ﴿مَوْلَى﴾ لأنه في معنى الوارث وفي ترك ضمير كل وقوله: ﴿أُولَٰئِكَ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: 7] استئناف مفسر للموالى وفيه خروج الأولاد فإن ﴿وَالْأَقْرَبُونَ﴾ لا يتناولهم كما لا يتناول «الوالدان» أو المعنى ولكل قوم جعلناهم موالى حظ مما ترك الوالدان والأقربون على أن جعلنا موالى صفة كل والراجع إليه محذوف وعلى هذا فالجملة من مبتدأ وخبر كما تقول لكل من خلقه الله إنساناً من رزق الله أي: حظ من رزق الله ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ من المعاقدة مفاعلة من عقد الحلف ومعنى: عاقدت أيمانكم: عاهدتهم أيديكم وماسحتموهم وقرئ عقدت بمعنى عقدت عهودهم أيمانكم فحذف العهود وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه ثم حذف كما حذف في القراءة الأخرى والمراد موالى الموالاة كان الحلف يرث السدس من مال حليفه فنسخ بقوله تعالى: ﴿وَأُولَٰئِكَ الْأَرْحَامُ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾ [الأنفال: 75].

قَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التفسير: عاقدت هو مولى اليمين وهو الحلف.

وفي الكشاف: كان الرجل يعاقد الرجل فيقول: دمي دمك وهو من هدمك وثأري ثأرك وحربي حربك وسلمي سلمك وترثني وأرثك وتطلب بي وأطلب بك وتعقل عني وأعقل عنك فيكون للحليف السدس من ميراث الحليف فنسخ.

وذكر ابن أبي حاتم عن سعيد بن المسيب والحسن البصري وجماعة آخرين: أنهم الحلفاء وَقَالَ عبد الرزاق ابن الثَّوْرِيِّ عن منصور عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ قَالَ كَانَ هَذَا حَلْفًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَتَوَارَثُونَ بِهِ وَنَسَخَ بِآيَةِ الْمَوَارِيثِ وَفِي تَفْسِيرِ عَبْدِ بْنِ حَمِيدٍ مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدَةَ الْعَقْدُ خَمْسَةُ عَقَدَةِ النِّكَاحِ وَعَقْدَةُ الشَّرِيكِ لَا يَخُونُهُ وَلَا يَظْلَمُهُ وَعَقْدَةُ الْبَيْعِ وَعَقْدَةُ الْعَهْدِ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1].

وعقدة الحلف قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: 33] وفي تفسير مقاتل كان الرجل يرغب في الرجل فيحالفه ويعاقدته على أن يكون معه

وله من ميراثه كبعض ولده فلما نزلت آية المواريث جاء رجل إلى النَّبِيِّ ﷺ فذكر له ذلك فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ⁽¹⁾ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ أي: أعطوهم الذي سميت له من الميراث والموصول مبتدأ ضمن معنى الشرط وخبره قوله: ﴿فَتَأْتُوهُمْ﴾، أو منصوب بمضمر يفسره ما بعده نحو: زيدًا فاضربه أو معطوف على الوالدان، وقوله تعالى: ﴿فَتَأْتُوهُمْ﴾، جملة مسببة عن الجملة المتقدمة مؤكدة لها وفي رواية أَحْمَدُ أنها نزلت في أبي بكر وابنه عبد الرحمن رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حين أبى الإسلام فحلف أَبُو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يورثه فلما أسلم أمره الله عز وجل أن يورثه نصيبه.

وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النُّحَاسُ: الذي يجب أن يحمل عليه حديث ابن عباس المذكور في الباب أن يكون قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيًّا﴾ [النساء: 33] ناسخًا لما كانوا يفعلونه وإن يكون قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَتَأْتُوهُمْ نَصِيْبُهُمْ﴾ [النساء: 33] غير ناسخ ولا منسوخ.

وقال الحسن وقتادة: إنها منسوخة وروى أَبُو دَاوُدَ في الناسخ من طريق يزيد النحوي عن عكرمة في هذه الآية كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فبرث أحدهما الآخر فنسخ ذلك قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: 75] ومثله يروى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَمِمَّن قَالَ: إنها محكمة مجاهد وسعيد بن جبير، وبه قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ رحمه الله وَقَالَ هذا الحكم باق فقال: لو أسلم رجل على يد رجل وتعاقدا على أن يتعاقلا ويتوارثا صح وورث وجمع بين الآيتين بأن جعل أولي الأرحام أولى من أولياء المعاقدة فإذا فقد ذوو الأرحام ورث المعاقدون وكانوا أحق به من بيت المال.

﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [الأحزاب: 55] تهديد على منع نصيبهم.

وَقَالَ الْعَيْنِيُّ يعني أن الله شاهد بينكم في تلك العهود والمعاقدات ولا تنشؤا بعد نزول هذه الآية معاقدة.

(1) والمراد من الذين عاقدت أيمانكم هم الأزواج على أن العقد عقد النكاح فافهم.

2292 - حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ إِدْرِيسَ، عَنْ طَلْحَةَ
ابْنِ مُصَرِّفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا
مَوْلَى﴾، قَالَ: «وَرَثَةً»: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ قَالَ: «كَانَ الْمُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا
الْمَدِينَةَ، يَرِثُ الْمُهَاجِرُ الْأَنْصَارِيَّ دُونَ ذَوِي رَجْمِهِ، لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ
بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ [النساء: 33] نَسَخَتْ»، ثُمَّ قَالَ:
﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ «إِلَّا النَّصْرَ، وَالرِّفَادَةَ،

(حَدَّثَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بفتح الصاد المهملة وسكون اللام وفي آخره تاء
مثناة فوقية هو ابن عبد الرحمن بن مُحَمَّد أَبُو همام وقد مر في باب إذا لم يتم
السجود قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة وقد تكرر ذكره، (عَنْ إِدْرِيسَ)
هو ابن يزيد من الزيادة الأودي بفتح الهمزة وسكون الواو وبالدال المهملة
الكوفي، (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ) بلفظ الفاعل من التصريف بمعنى التغيير ابن
عمر واليامي من بني يام وقد مر في كتاب البيوع في باب ما يتزهر من الشبهات.
(عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا
مَوْلَى﴾ قَالَ: وَرَثَةً) يعني فسر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا الموالى بالورثة وكذا
فسر جماعة من التابعين كما ذكر عن قريب.

(﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ قَالَ) أي: ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: (كَانَ
الْمُهَاجِرُونَ لَمَّا قَدِمُوا) عَلَى النَّبِيِّ ﷺ (الْمَدِينَةَ، يَرِثُ الْمُهَاجِرُ الْأَنْصَارِيَّ دُونَ
ذَوِي رَجْمِهِ) أي: ذوي قرابته فإن قيل: فما حكم العكس؟

فالجواب: مثله لأن العلة هي الأخوة وهي جامعة للصورتين.

(لِلأُخُوَّةِ الَّتِي آخَى النَّبِيُّ ﷺ) بمد الهمزة يقال آخاه يؤاخيهِ مؤاخاة وإخاء
بالكسر إذا جعل بينها أخوة والأخوة مصدر يقال أخوت أخوة.

(بَيْنَهُمْ) أي: بين المهاجرين والأنصار.

(فَلَمَّا نَزَلَتْ) الآية التي هي قوله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَى﴾ نَسَخَتْ)

أي: آية الميراث آية المعاقدة.

(ثُمَّ قَالَ) أي: ذكر ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بعد ذلك الآية المنسوخة
وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَنُكُمْ﴾ وقوله: (إِلَّا النَّصْرَ، وَالرِّفَادَةَ

وَالنَّصِيحَةَ، وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ، وَيُوصِي لَهُ⁽¹⁾.

وَالنَّصِيحَةُ) مستثنى من الأحكام المقدرة في الآية المنسوخة أي: نسخت تلك الآية حكم نصيب الإرث إلا النصر والرفادة بكسر الراء أي: المعاونة والرفادة أيضًا شيء كان يترافد به قريش في الجاهلية يخرج به مال يشتري به للحاج طعام وزبيب للنبذ ويجوز أن يكون استثناء منقطعاً أي: لكن النصر ونحوه باق ثابت.

(وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ) أي: من بين المتعاقدين، (وَيُوصِي لَهُ) على البناء للمفعول أو للفاعل والضمير في له للذي كان يرث الميت بالأخوة.

وعن ابن المسيب نزلت هذه الآية: ﴿وَلِكُلِّي جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ [النساء: 33] في الذين يتبنون رجالاً غير أبنائهم ويورثونهم فأنزل الله تعالى فيهم أن يجعل لهم نصيب في الوصية ورد الميراث إلى الموالي من ذوي الأرحام والعصبة وأبى أن يجعل للذين تبنوه ميراث، والله أعلم.

(1) طرفاه 4580، 6747 - تحفة 5523.

وفي فيض الباري باب قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ [النساء: 33] إلخ: اعلم أن في لفظ الحديث اختلافاً من بعض الرواة فتعسر منه تحصيل المراد، وقد تعرض إليه الحافظ فلم يصنع شيئاً والحل أن الراوي تلا أولاً آيتين الأولى: ﴿وَلِكُلِّي جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ الآية، والثانية: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ الآية كأنه أراد به أن تفسيرهما سيأتي، ثم ذكر القصة أن النبي ﷺ لما قدم المدينة وقدم معه المهاجرون آخى بين المهاجرين والأنصار فكان إذا مات المهاجر يرثه الأنصاري، فلما هاجر ورثتهم أيضًا نسخت المؤاخاة وكان يرث المهاجر الأنصاري بنصب المهاجر على المفعولية، ورفع الأنصاري على الفاعلية، فما أعربه صاحب النسخة خلاف الأولى، وقوله: فلما نزلت: ﴿وَلِكُلِّي جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ نسخت أي: فلما نزلت الآية الأولى وهي: ﴿وَلِكُلِّي جَعَلْنَا مَوَالِي﴾ أي: ورثته نسخت المؤاخاة هذا على البناء مجمولاً، وإن قرئ معروفاً، فمعناه نسخت الآية الأولى المؤاخاة المتقدمة وصار يرث كلاً وارثه، ثم تعرض إلى تفسير الآية الثانية التي فيها ذكر ولاء الموالاة أو تلك المؤاخاة العارضة، فقال: إن تلك المعاقدة منسوخة إلا في ثلاثة مواضع: وهي النصر والرفادة والنصيحة، وقوله قد ذهب الميراث أي: الميراث بين العاقدين، فالمعنى أن تلك الآية منسوخة في بعض جزئياتها وهي الميراث، فلا ميراث بين العاقدين ومحكمة في بعضها، وهو النصر والرفادة والنصيحة، فهي واجبة بين العاقدين وغيرهما في كل حال، وهذا الذي كنت أقول: إنه ثبت عندي بالاستقراء أنه ما من آية إلا وهي محكمة في بعض الجزئيات، فلا أعرف آية من الآيات المنسوخة التي لا يكون لها نفع أصلاً ولا أقل من أنها تبقى تذكراً لذلك الجنس، ثم إنهم ذكروا معنى الموالي نحو عشرين، وليس بشيء فإن معناه القدر المشترك بينها فلما لم يدر كوه جعلوا كلاً منها معنى على حدة، وراجع سياقه، أي: الحديث من باب الفرائض فإنه أوضح، اهـ.

2293 - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ ابْنِ الرَّبِيعِ»⁽¹⁾.

2294 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ، قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبْلَغَكَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا حِلْفَ فِي الْإِسْلَامِ»؟

ورجال إسناده الحديث كوفيون ما خلا شيخ البخاري فإنه بصري؛ وفي الرواية التابعي عن الصحابي.

والحديث أخرجه المؤلف في التفسير وفي الفرائض أيضاً وأخرجه أبو داود والنسائي في الفرائض.

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) أي: ابن سعيد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) ابن كثير أبو إبراهيم الأنصاري المؤدب المدني، (عَنْ حُمَيْدٍ) الطويل، (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه (قَالَ: قَدِمَ عَلَيْنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، (فَأَخَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ) ضد الخريف قد مضى هذا الحديث في أول كتاب البيوع وقد مر الكلام فيه هناك.

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بتشديد الموحدة أبو جعفر الدولابي أصله هروي نزل بغداد قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيَاءَ) أبو زياد الأسدي الخلقي الكوفي قَالَ: (حَدَّثَنَا عَاصِمٌ) هو ابن سليمان الأحول، (قَالَ: قُلْتُ لَأَنَسٍ) ابْنِ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَبْلَغَكَ) الهمزة فيه للاستفهام على سبيل الاستخبار.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا حِلْفَ) بكسر الحاء المهملة وسكون اللام وفي آخره فاء هو العهد يكون بين القوم.

(فِي الْإِسْلَامِ) يعني أنهم لا يتعاهدون في الإسلام على الأشياء التي كانوا يتعاهدون عليها في الجاهلية ويدل عليه ما رواه مسلم من حديث سعد بن إبراهيم

(1) أطرافه 2049، 3781، 3937، 5072، 5148، 5153، 5155، 5167، 6082، 6386 -

فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي⁽¹⁾.

3 - بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

ابن عبد الرحمن بن عوف عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ مَرْفُوعًا لَا حَلْفَ فِي الْإِسْلَامِ وَأَيُّمَا حَلْفَ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شُدَّةً.

(فَقَالَ: قَدْ حَالَفَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ فِي دَارِي) قَالَ الطَّبْرَانِيُّ: مَا اسْتَدَلَّ بِهِ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى إِبْطَالِ الْحَلْفِ لَا يَنَافِي حَدِيثُ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَفْيِهِ فَإِنَّ الْإِخَاءَ الْمَذْكُورَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْهَجْرَةِ فَكَانُوا يَتَوَارَثُونَ بِهِ ثُمَّ نَسَخَ مِنْ ذَلِكَ الْمِيرَاثَ وَبَقِيَ مَا لَمْ يَبْطُلْهُ الْقُرْآنُ وَهُوَ التَّعَاوُنُ عَلَى الْحَقِّ وَالنَّصْرِ وَالْأَخْذُ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ كَمَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: إِلَّا النَّصْرَ وَالرَّفَادَةَ وَالنَّصِيحَةَ وَقَدْ ذَهَبَ الْمِيرَاثُ وَيُوصَى وَعُرفَ بِذَلِكَ وَجْهَ إِيرَادِ حَدِيثِي أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَعَ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: حَالَفَ بَيْنَهُمْ أَيُّ: أَخِي بَيْنَهُمْ يَرِيدُ أَنْ مَعْنَى الْحَلْفِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَعْنَى الْأُخُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ لَكِنَّهُ فِي الْإِسْلَامِ جَازَ عَلَى أَحْكَامِ الدِّينِ وَحُدُودِهِ وَحَلْفَ الْجَاهِلِيَّةِ عَلَى مَا كَانُوا يَتَوَاضَعُونَ بَيْنَهُمْ بَرَاءَتِهِمْ فَبَطَلَ مِنْهُ مَا خَالَفَ حُكْمَ الْإِسْلَامِ وَبَقِيَ مَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى حَالِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

ومطابقة حديثي الباب للترجمة ظاهرة.

3 - بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ

(بَابُ مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيِّتٍ دَيْنًا) كَانَ عَلَيْهِ، (فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ) عَنْ الْكِفَالَةِ لَأَنَّهَا لَزِمَتْهُ وَاسْتَقَرَّ الْحَقُّ فِي ذِمَّتِهِ قَلِيلٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِي التَّرَكَةِ بِالْقَدْرِ الَّذِي تَكْفَّلَ بِهِ فَالْأَوَّلُ أَلِيقٌ بِمَقْصُودِهِ فَإِنَّهُ أَوْرَدَ حَدِيثَ ابْنِ الْأَكْوَعِ الْمَتَّقَمِ قَبْلَ بَابَيْنِ وَقَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ فِيهِ وَوَجْهُ الْأَخْذِ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِأَبِي قَتَادَةَ أَنْ يَرْجِعَ لَمَا صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْمَدْيُونِ حَتَّى يُوَفِّيَ أَبُو قَتَادَةَ الدِّينَ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَرْجِعَ فَيَكُونُ قَدْ صَلَّى عَلَى مَدْيُونٍ دِينَهُ بَاقٍ عَلَيْهِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ.

(1) طرفاه 6083، 7340 - تحفة 930 - 126 / 3.

أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي فُضَائِلِ الصَّحَابَةِ بَابَ مَوَاحَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَصْحَابِهِ رَقْمُ 2529.

وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ.

2295 - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟»، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: «هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ عَلَيَّ دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ⁽¹⁾.

أقول: وفيه خلاف بين العلماء فَقَالَ ابن أبي ليلي: الضمان لازم سواء ترك الميت شيئاً أم لا.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لا ضمان عليه فإن ترك الميت شيئاً ضمن بقدر ما ترك وإن ترك وفاء ضمن جميع ما تكفل به ولا رجوع له في التركة؛ لأنه متبرع.

وَقَالَ مَالِك: له الرجوع إذا ادعاه وقد تقدم التفصيل في ذلك.

(وَبِهِ) أي: بعدم الرجوع (قَالَ الْحَسَنُ) أي: البصري وهو قول الجمهور من العلماء.

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) هو الضحاك بن مخلد النبيل، (عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِجَنَازَةٍ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهَا، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟، قَالُوا: لَا، فَصَلَّى عَلَيْهِ، ثُمَّ أَتَى بِجَنَازَةٍ أُخْرَى، فَقَالَ: هَلْ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ؟، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ، قَالَ: أَبُو قَتَادَةَ عَلَيَّ) بتشديد الياء (دَيْنُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ) والحديث قد مضى بأتم منه في باب إذا أحال دين الميت على رجل جاز قبل هذا الباب ببابين وذكر هناك ثلاثة أموات واقتصر هنا على ذكر جنازتين وقد ساقه الإسماعيلي أيضاً تاماً، وزاد فيه أنه ﷺ قَالَ: «ثَلَاثُ كَيِّاتٍ» وكأنه ذكر ذلك لكونه كان من أهل الصفة فلم يعجبه أن يدخر شيئاً.

وَقَالَ الْكِرْمَانِي: هذا الحديث ثامن ثلاثيات الْبُخَارِيِّ وتعقبه الْعَيْنِيُّ أن هذا الحديث قد مر مرة فلا يكون هذا ثامناً بل هو سابع، والله أعلم.

ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة.

2296 - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حَدَّثَنَا عَمْرُو، سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ قَدْ أُعْطِيتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا»، فَلَمْ يَجِئْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ أَوْ دَيْنٌ، فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي: كَذَا وَكَذَا، فَحَتَّى لِي حِثَّةٌ،

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المعروف بابن المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) هو ابن عيينة قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو) أي: ابن دينار أنه (سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ) ابن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم وقد سمع عمرو بن دينار من جابر رضي الله عنه وربما أدخل بينه وبينه واسطة ولسفيان في هذا الحديث إسناد آخر سيأتي بيانه في فرض الخمس.

(عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ) أنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ قَدْ جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ) أي: لو تحقق مجيء مال البحرين والمراد بالمال مال الجزية كما سيأتي بيانه في المغازي والبحرين على لفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان وكان العامل عليها من جهة النَّبِيِّ ﷺ العلاء بن الحضرمي كما سيأتي في باب إنجاز الوعد من كتاب الشهادات في حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هذا.

(قَدْ أُعْطِيتُكَ هَكَذَا وَهَكَذَا) وفي الشهادات فبسط يديه ثلاث مرات وبهذا يظهر مناسبة قوله في آخر هذا الحديث فعددها فإذا هي خمسمائة فقال: خذ مثلها.

(فَلَمْ يَجِئْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّى قُبِضَ النَّبِيُّ ﷺ) أي: انتقل إلى جوار رحمة الله تعالى.

(فَلَمَّا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمَرَ أَبُو بَكْرٍ فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ) أي: وعد وأصل عدة وعد فلما حذفت الواو وعوضت عنها التاء في آخره فوزنه على هذا علة.

(أَوْ دَيْنٌ، فَلْيَأْتِنَا، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِي: كَذَا وَكَذَا، فَحَتَّى لِي حِثَّةٌ) بفتح الحاء المهملة ملء الكف وَقَالَ ابن قُتَيْبَةَ هي الحفنة وَقَالَ ابن فارس: هي ملء الكفين والفاء في فحتى عطف على محذوف خذ هكذا وأشار بيديه وهو

فَعَدَّذُنْهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ، وَقَالَ: خُذْ مِثْلَهَا⁽¹⁾.

في الواقع تفسير لقوله خذ هكذا.

(فَعَدَّذُنْهَا، فَإِذَا هِيَ خَمْسُمِائَةٍ، وَقَالَ: خُذْ مِثْلَهَا) أي: وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خذ أيضًا مثلي خمسمائة فالجملة ألف وخمسمائة وذلك لأن جابرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لي كذا وكذا» وكان النَّبِيُّ ﷺ قَالَ له: «لو قد جاء مال البحرين أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا» ثلاث مرات حتى له أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حثية فجاءت خمسمائة ثم قَالَ: خذ مثليها ليصير ثلاث مرات تنفيذ لما وعده النَّبِيُّ ﷺ وكان من خلقه ﷺ الوفاء بالوعد فنفذه أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بعد وفاته ﷺ.

وَقَالَ الْحَافِظُ الْعَسْقَلَانِي: وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة رضي الله عنهم ولو جرَّ ذلك نفعًا لنفسه؛ لأن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يلمس من جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ شاهدًا على صحة دعواه ويحتمل أن يكون أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علم بذلك ففضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم، انتهى.

وقال العيني: إنما لم يلمس شاهدًا منه لأنه عدل بالكتاب والسنة أما الكتاب فقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل عمران: 110] ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: 143] فمثل جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إن لم يكن من خير أمة فمن يكون وأما السنة فقوله ﷺ: «من كذب علي متعمدًا» الحديث ولا يظن ذلك

(1) أطرافه 476، 2138، 2263، 2264، 3905، 4093، 5807، 6079 تحفة 16552، 16722 - 3/127 - 3/128.

أخرجه مسلم في الفضائل باب ما سئل رسول الله ﷺ شيئًا قط فقال لا رقم 2314. قال الحافظ: ووجه دخوله في الترجمة أن أبا بكر لما قام مقام النبي ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع، فلما التزم لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عده، وكان النبي ﷺ يحب الوفاء بالوعد، فنفذ أبو بكر ذلك، وقد عد بعض الشافعية من خصائصه ﷺ وجوب الوفاء بالوعد أخذًا من هذا الحديث، ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب، وفيه قبول خبر الواحد من الصحابة، ولو جرَّ ذلك نفعًا لنفسه، لأن أبا بكر لم يلمس من جابر شاهدًا على صحة دعواه، ويحتمل أن يكون أبو بكر علم بذلك ففضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك للحاكم، اهـ. وقريب منه ما قاله العيني إلا أنه تعقب على قول الحافظ ففضى له بعلمه إذ قال: هذا الباب فيه تفصيل، وليس على الإطلاق، لأن علم القاضي على أنواع، ثم بسطها.

لمسلم فضلاً عن صحابي فلو وقعت هذه المسألة اليوم فلا يقبل إلا بيينة.
وأما علم القاضي ففيه تفصيل وليس على الإطلاق، فإن علم القاضي بشيء
على أنواع:

منها: ما يعلم به قبل البلوغ وقبل الولاية من الأقوال التي يسمعها والأفعال
التي يشاهدها.

ومنها: ما يعلمه بعد البلوغ قبل الولاية.

ومنها: ما يعلمه بعد الولاية ولكن في غير علمه الذي وليه.

ومنها: ما يعلمه بعد الولاية في علمه الذي وليه، ففي الفصل الأول: لا
يقضي بعلمه مُطلقاً.

وفي الفصل الثاني: خلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فعند أبي حنيفة لا
يقضي وعندهما يقضي إلا في الحدود والقصاص وعن الشافعي قولان.

وفي الثالث: لا يقضي أيضاً وفي الرابع يقضي بلا خلاف.

وقال ابن التين في هذا الحديث: جواز هبة المجهول وعند مالك فيه
قولان: والمشهور جوازه وفي الجواهر للمالكية وتصح هبة المجهول والابق
والكلب وفي جاورى الحنابلة وتصح هبة المشاع وإن تعذرت قسمته وفي الروضة
للشافعية يجوز هبة المشاع سواء المنقسم وغيره وسواء هبته للشريك أو غيره
ويجوز هبة الأرض المزروعة مع زرعها ودون زرعها وعكسه، انتهى.

وعندنا لا تجوز الهبة فيما يقسم إلا محوزة أي: مفرغة عن أملاك الواهب
حتى لا تصح هبة الثمر على الشجر والزرع في الأرض بدون الشجر والأرض
وكذا العكس وهبة المشاع فيما لا يقسم جائزة.

وفيه أيضاً: العدة وفي إنجازها خلاف فجمهور العلماء منهم أبو حنيفة
والشافعية وأحمد على أن إنجاز الوعد مستحب وأوجبه الحسن وبعض
المالكية، وقد استدلل بعض الشافعية بهذا الحديث على وجوب الوفاء بالوعد في
حق النبي ﷺ وزعموا أنه من خصائصه ولا دلالة في سياقه على الوجوب ولا
على الخصوصية، والله أعلم.

4 - باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَقْدِهِ

2297 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: لَمْ أَغْفِلْ أَبَوَيَّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ:

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إن أبا بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لما قام مقام النَّبِيِّ ﷺ تكفل بما كان عليه من واجب أو تطوع فلما التزم ذلك لزمه أن يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة وكان ﷺ يجب الوفاء بالوعد منقذه أبو بكر رضي الله عنه ولو كان الرجوع للزم خلاف مقصوده وهو براءة ساحة رسول الله ﷺ من حقوق الناس هذا والحديث أخرجه المؤلف في الخمس وفي المغازي وفي الشهادات أيضًا وأخرجه مُسْلِمٌ في فضائل النَّبِيِّ ﷺ.

4 - باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَقْدِهِ

(باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكسر الجيم وبضمها والمراد به الذمام والأمان.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: 6] أي: استأمنك فأمنه.

(فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: في زمنه (وَعَقْدِهِ) أي: عقد أبي بكر رضي الله عنه. (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هو يَحْيَى بن عبد الله بن بكير أبو زكريا المخزومي قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد فيه مصر.

(عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين هو ابن خالد أنه قَالَ: (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّد بن مسلم بن شهاب الزُّهْرِيُّ: (فَأَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام فيه حذف إذ قوله فأخبرني عطف على مقدر تقديره قَالَ ابْنُ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي كذا وكذا وعقيب ذلك أَخْبَرَنِي بهذا.

(أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوَّجَ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَتْ: لَمْ أَغْفِلْ أَبَوَيَّ) قَطُّ أي: لم أعرفهما تعني ما وجدتهما منذ عقلت (إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ) أي: في حال من الأحوال إلا حال كونهما متدينين بدين الإسلام.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَرِيدُ الْبُخَارِيَّ نَفْسَهُ: (وَقَالَ أَبُو صَالِحٍ) اختلف في اسمه

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ، وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ، بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا ابْتَلَى الْمُسْلِمُونَ، خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا قَبْلَ الْحَبَشَةِ،

فَقَالَ أَبُو نَعِيمٍ وَالْأَصِيلِيُّ وَالْجَيَانِيُّ وَآخَرُونَ: إِنَّهُ سَلِيمَانُ بْنُ صَالِحٍ وَلَقَبَهُ سَلْمُويَه .
وَقَالَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: هُوَ أَبُو صَالِحٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ كَاتِبُ اللَّيْثِ وَشَيْخُهُ عَلَى هَذَا هُوَ ابْنُ وَهَبٍ .

وَقَالَ الدِّمَاطِيُّ: هُوَ أَبُو صَالِحٍ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى الْفَرَاءِ الْأَنْطَاكِيِّ وَلَمْ يَذْكُرْ لَذَلِكَ مُسْتَنَدًا وَلَمْ يَسْبِقْهُ أَحَدٌ إِلَى عَدِّ مَحْبُوبُ بْنُ مُوسَى فِي شَيْخِ الْبَخَارِيِّ .

قِيلَ: الْمَعْتَمَدُ هُوَ الْأَوَّلُ لِأَنَّهُ وَقَعَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ السَّكَنِ عَنِ الْفَرَبَرِيِّ عَنِ الْبُخَارِيِّ قَالَ: قَالَ أَبُو صَالِحٍ سَلْمُويَه حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

(حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَبْدُ اللَّهِ) هُوَ ابْنُ الْمُبَارَكِ، (عَنْ يُونُسَ) هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْإِيلِيِّ، (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ابْنُ شَهَابٍ أَنَّهُ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمْ أَغْقِلْ أَبَوَيَّ قَطُّ) بِتَشْدِيدِ الطَّاءِ الْمَضْمُومَةِ لِلنَّفْيِ فِي الْمَاضِي تَقُولُ مَا رَأَيْتَهُ قَطُّ .

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: وَقَدْ تَسَكَّنَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى التَّقْلِيلِ وَيُضْمُ وَيَثْقُلُ إِذَا كَانَتْ فِي مَعْنَى الزَّمَنِ وَالْحَيِّ مِنَ الدَّهْرِ تَقُولُ لَمْ أَرْ هَذَا قَطُّ .

(إِلَّا وَهُمَا يَدِينَانِ الدِّينَ) أَيُ: يَطِيعَانِ اللَّهَ وَذَلِكَ أَنَّ مَوْلَدَهَا بَعْدَ الْمَبْعَثِ بِسَنْتَيْنِ وَقِيلَ بِخَمْسٍ وَقِيلَ بِسَبْعٍ وَلَا وَجْهَ لَهُ لِإِجْمَاعِهِمْ أَنَّهَا كَانَتْ حِينَ هَاجَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِنْتُ ثَمَانَ وَأَكْثَرُ مَا قِيلَ أَنَّ مَقَامَهُ بِمَكَّةَ بَعْدَ الْمَبْعَثِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَتَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ سِتٍّ وَقِيلَ سَبْعٌ وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تَسْعٍ وَمَاتَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِيَةِ عَشْرَةِ سَنَةٍ وَعَاشَتْ بَعْدَهُ ثَمَانِيًا وَأَرْبَعِينَ سَنَةً .

(وَلَمْ يَمُرَّ عَلَيْنَا يَوْمٌ إِلَّا يَأْتِينَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَرَفِي النَّهَارِ، بُكْرَةً وَعَشِيَّةً، فَلَمَّا ابْتَلَى الْمُسْلِمُونَ) أَيُ: بِإِيْدَاءِ الْمُشْرِكِينَ (خَرَجَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مُهَاجِرًا قَبْلَ) بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ أَيُ: جِهَةِ (الْحَبَشَةِ) .

حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكُ الْغِمَادِ لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ، وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ،

قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: أصل المهاجرة عند العرب خروج البدوي من البادية إلى المدن يقال: هاجر البدوي إذا حضر وأقام كأنه ترك الأولى للثانية.

(حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَرْكُ الْغِمَادِ) بفتح الموحدة على الأكثر ويروى بكسرها وبسكون الراء وبالكاف وفي المطالع وبكسر الباء وقع للأصيلي والمستملي وأبي مُحَمَّد الحموي قَالَ: وهو موضع بأقاصي هجر والعماد بكسر العين المهملة وضمها كذا ذكره ابن دريد وفي معجم البكري قَالَ أَحْمَدُ بْنُ يَعْقُوبَ الهمدان برك العماد في أقصى اليمن.

قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ: برك ونعام موضعان في أطراف اليمن.
وَقَالَ الْهَجَرِيُّ: برك في اليمامة وقيل إن البرك والبريك مصغراً لبني هلال بن عامر.

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: البرك بوزن الفرد اسم مكان بناحية اليمن وعامد حي من اليمن وعمدان قصر باليمن.

(لَقِيَهُ ابْنُ الدَّغْنَةِ) قَالَ الْغَسَّانِيُّ: هو بفتح الدال المهملة وكسر الغين المعجمة وخفة النون على وزن الكلمة ويقال بضم الدال والغين وبتشديد النون وبالوجهين رويًا في الجامع الصحيح، ويقال: بفتح الدال وسكون الغين وفي المطالع عند المروزي الدغنة بفتح الدال وبفتح الغين.
قَالَ الْأَصِيلِيُّ: كذا قرأه لنا.

وعند القابسي: الدغنة بفتح الدال وكسر الغين وتخفيف النون.
وحكى الجياني فيه الوجهين، ويقال: ابن الدثنة وتسكن الشاء أيضًا.
والدغنة: اسم أمه ومعناه لغة الغيم الممطر، والدثنة: الكثيرة اللحم المسترخية.
وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: واسمه ربيعة بن ربيع (وَهُوَ سَيِّدُ الْقَارَةِ) بالقاف وتخفيف الراء قبيلة موصوفة بجودة الرمي.

وفي المطالع: القارة بنو الهون بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر سموا بذلك لأنهم في بعض حربهم لبني بكر صفوا في قارة.
وَقَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: القارة أكمة سوداء فيها حجارة.

فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ فِي الْأَرْضِ، فَأَعْبُدَ رَبِّي، قَالَ ابْنُ الدَّغْنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ، فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، وَأَنَا لَكَ جَارٌ، فَارْجِعْ فَأَعْبُدْ رَبَّكَ بِبِلَادِكَ، فَارْتَحِلْ ابْنُ الدَّغْنَةِ، فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ،

(فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ يَا أَبَا بَكْرٍ؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (أَخْرَجَنِي قَوْمِي، فَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَسِيحَ) أي: أن أسير يقال ساح في الأرض يسبح سياحة إذا ذهب فيها وأصله من السبح وهو الماء الجاري المنبسط على الأرض.

(فِي الْأَرْضِ، فَأَعْبُدَ رَبِّي، قَالَ ابْنُ الدَّغْنَةِ: إِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ) على البناء للفاعل، (وَلَا يُخْرَجُ) على البناء للمفعول.

(فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ) أي: تكسب مؤونة الفقير وتحقيقه مرّ في كتاب الإيمان، (وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ) بفتح الكاف وتشديد اللام وهو الثقل أي: ثقل العجزة كذا فسرهُ الكرمانى وفي المغرب الكل اليتيم ومن هو ثقل على صاحبه.

(وَتَقْرِي الضَّيْفَ) بفتح التاء من قرى يقري من باب ضرب يضرب تقول قريته قرى مثل قليته قلى وقراء أحسنت إليه إذا كسرت القاف قصرت وإذا فتحت مددت وفي المطالع القرى بالكسر مقصوراً ما يتهياً للضيف من نزل وطعام. وَقَالَ الْقَالِي: إذا فتحت أوله مددت.

(وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ) النوائب جمع نائبة وهي ما ينوب الإنسان أي: ينزل به من المهمات والحوادث من نابه ينوبه شيء إذا نزل به واعتراه.

(وَأَنَا لَكَ جَارٌ) أي: مجير وفي الصحاح الجار الذي أجرته من أن يظلمه ظالم وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ﴾ [الأنفال: 48] والمعنى هنا أنا مؤمنك ممن أخافك منهم وفي المغرب أجاره يجيره إجارة إغاثة والهمزة للسلب والجار المجير والمجار.

(فَارْجِعْ فَأَعْبُدْ رَبَّكَ بِبِلَادِكَ، فَارْتَحِلْ ابْنُ الدَّغْنَةِ، فَرَجَعَ مَعَ أَبِي بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وكان القياس أن يقال: رجع أبو بكر معه عكس المذكور ولكن هذا من باب إطلاق الرجوع وإرادة لازمه الذي هو المجيء أو هو من قبيل المشاكلة لأن

فَطَافَ فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ، فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ،
أَتُخْرِجُونَ رَجُلًا يُكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَيَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَحْمِلُ الْكَلَّ، وَيَقْرِي الضَّيْفَ،
وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ؟! فَأَنْفَذَتْ قُرَيْشٌ جَوَارَ ابْنِ الدَّغْنَةِ، وَأَمَنُوا أَبَا بَكْرٍ، وَقَالُوا
لَا بِنِ الدَّغْنَةِ: مُرْ أَبَا بَكْرٍ، فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، فَلْيُصَلِّ، وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ، وَلَا يُؤْذِينَا
بِذَلِكَ، وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ، فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا، قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الدَّغْنَةِ
لَأَبِي بَكْرٍ، فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ

أبا بكر رضي الله عنه كان راجعاً أو أطلق الرجوع باعتبار ما كان قبله بمكة.
(فَطَافَ) أي: ابن الدغنة (فِي أَشْرَافِ كُفَّارِ قُرَيْشٍ) أي: ساداتهم وهو جمع
شريف وشريف القوم سيدهم وكبيرهم.
(فَقَالَ لَهُمْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ لَا يَخْرُجُ مِثْلُهُ وَلَا يُخْرَجُ، أَتُخْرِجُونَ) بضم التاء من
الإخراج والهمزة للاستفهام على سبيل الإنكار.
(رَجُلًا يُكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَيَصِلُ الرَّحِمَ، وَيَحْمِلُ الْكَلَّ، وَيَقْرِي الضَّيْفَ،
وَيُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ؟! فَأَنْفَذَتْ) بالذال المعجمة (قُرَيْشٌ) أي: امضوا
(جَوَارَ ابْنِ الدَّغْنَةِ) ورضوا به (وَأَمَنُوا أَبَا بَكْرٍ) أي: جعلوه في أمن ضد الخوف.
(وَقَالُوا لَابْنِ الدَّغْنَةِ: مُرْ) أمر من أمر يأمر (أَبَا بَكْرٍ، فَلْيَعْبُدْ رَبَّهُ فِي دَارِهِ)
أي: إذا قيل ما نشترط عليه فليعبد ربه في داره.
(فَلْيُصَلِّ، وَلْيَقْرَأْ مَا شَاءَ، وَلَا يُؤْذِينَا بِذَلِكَ) أي: بما ذكر من الصلاة
والقراءة.

(وَلَا يَسْتَعْلِنَ بِهِ) أي: بما ذكر والاستعلان الجهر والمراد الجهر بدينه
وصلاته وقراءته.

(فَإِنَّا قَدْ خَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ) بفتح الياء وكسر المثناة الفوقية من الفتنة يقال فتنته
أفتنته فتنا وفتونا ويقال أفتنته وهو قليل والفتنة مستعمل في معان كثيرة وأصلها
الامتحان والمراد هنا أن يخرج أبناءهم ونساءهم مما فيه من الضلال إلى الدين
وقوله: (أَبْنَاءَنَا) منصوب مفعول لقوله أن يفتن، (وَنِسَاءَنَا) عطف عليه.

(قَالَ) أي: ابن الدغنة: (ذَلِكَ) أي: ما شرطت أشراف قريش عليه (لَأَبِي بَكْرٍ
فَطَفِقَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بكسر الفاء يقال طفق يفعل كذا مثل جعل يفعل كذا

يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَلَا يَسْتَغْلِبُ بِالصَّلَاةِ، وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ وَبَرَزَ، فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ، وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ نِسَاءَ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَجُلًا بَكَّاءً، لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَعَ ذَلِكَ أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغِنَةِ، فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ،

وهو من أفعال المقاربة ولكنه من النوع الذي يدل على الشروع فيه ويعمل عمل كان وَقَالَ صاحب التوضيح يقال طفق يفعل كذا مثل ظل .

وتعقبه العيني بأنه ليس كذلك لأن ظل من الأفعال الناقصة، فافهم .

وَقَالَ صاحب الأفعال: طفق بالشيء طفقاً إذا دام فعله ليلاً ونهاراً ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالْسُوفِ﴾ [ص: 33] الآية وفيه نظر.

(يَعْبُدُ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَلَا يَسْتَغْلِبُ بِالصَّلَاةِ، وَلَا الْقِرَاءَةِ فِي غَيْرِ دَارِهِ، ثُمَّ بَدَأَ لِأَبِي بَكْرٍ) أي: ظهر له رأي في أمره بخلاف ما كان يفعله، (فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ) بكسر الفاء هو ما امتد من جوانب الدار وهو أول مسجد بني في الإسلام قاله أبو الحسن .

وَقَالَ الداوودي: وبهذا يقول مالك وفريق من العلماء إن من كانت لداره طريق يتسع له أن يرتفق منها بما لا يضر بالطريق.

(وَبَرَزَ) أي: ظهر من البروز، (فَكَانَ يُصَلِّي فِيهِ) أي: في المسجد الذي بناه بفناء داره، (وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَتَقَصَّفُ عَلَيْهِ) أي: يزدحم حتى يكسر بعضهم بعضاً بالوقوع عليه وأصل القصف الكسر ومنه ربح قاصفة أي: شديدة تكسر الشجر.

(نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ، يَعْجَبُونَ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (رَجُلًا بَكَّاءً) مبالغة باك من البكاء.

(لَا يَمْلِكُ دَمْعُهُ حِينَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَأَفْرَعَ) من الفزع وهو الخوف (ذَلِكَ) أي: ما فعله أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من قراءة القرآن جهراً وبكائه وذلك فاعل أفرع ومفعول قوله: (أَشْرَافَ قُرَيْشٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَأَرْسَلُوا إِلَى ابْنِ الدَّغِنَةِ، فَقَدِمَ عَلَيْهِمْ فَقَالُوا لَهُ: إِنَّا كُنَّا أَجْرْنَا أَبَا بَكْرٍ عَلَى أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ، وَإِنَّهُ جَاوَزَ ذَلِكَ)

فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ، وَقَدْ حَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا، فَأْتِيهِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَيَّ أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعْلِنَ ذَلِكَ، فَسَلِّهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ، فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ، وَلَسْنَا مُقِرِّينَ لِأَبِي بِكَرِّ الاسْتِعْلَانِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ، فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَنْ تَفْتَصِرَ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ، أَنِّي أَخْفَرْتُ فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي أَرَدْتُ إِلَيْكَ جَوَارِكَ، وَأَرْضَى بِجَوَارِ اللَّهِ وَرَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَدْ أَرَيْتُ دَارَ هَجْرَتِكُمْ، رَأَيْتُ سَبْخَةَ ذَاتِ نَخْلٍ بَيْنَ لَا بَتَيْنِ»،

أي: ما شرطنا عليه، (فَابْتَنَى مَسْجِدًا بِفَنَاءِ دَارِهِ، وَأَعْلَنَ الصَّلَاةَ وَالْقِرَاءَةَ، وَقَدْ حَشِينَا أَنْ يَفْتِنَ أَبْنَاءَنَا وَنِسَاءَنَا، فَأْتِيهِ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْتَصِرَ عَلَيَّ أَنْ يَعْبُدَ رَبَّهُ فِي دَارِهِ فَعَلَ، وَإِنْ أَبَى إِلَّا أَنْ يُعْلِنَ ذَلِكَ) أي: وإن امتنع إلا أن يجهر بما ذكر من الصلاة وقراءة القرآن.

(فَسَلِّهِ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْكَ ذِمَّتَكَ) أي: عهدك، (فَإِنَّا كَرِهْنَا أَنْ نُخْفِرَكَ) بضم النون وسكون الخاء المعجمة وبالفاء من الإخفاء بكسر الهمزة وهو نقض العهد يقال خفرت إذا أجزته وحميته وأخفرت إذا نقضت عهده ولم تف به والهمزة فيه للسلب. (وَلَسْنَا مُقِرِّينَ لِأَبِي بِكَرِّ الاسْتِعْلَانِ، قَالَتْ عَائِشَةُ) رضي الله عنها: (فَأَتَى ابْنُ الدَّغْنَةِ أَبَا بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَقَالَ: قَدْ عَلِمْتَ الَّذِي عَقَدْتُ لَكَ عَلَيْهِ، فَإِنَّمَا أَنْ تَفْتَصِرَ عَلَيَّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَنْ تَرُدَّ إِلَيَّ ذِمَّتِي، فَإِنِّي لَا أَحِبُّ أَنْ تَسْمَعَ الْعَرَبُ، أَنِّي أَخْفَرْتُ) على البناء للمفعول.

(فِي رَجُلٍ عَقَدْتُ لَهُ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ) رضي الله عنه: (إِنِّي أَرَدْتُ إِلَيْكَ جَوَارِكَ، وَأَرْضَى بِجَوَارِ اللَّهِ) أي: بحماه، (وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَرَيْتُ) على صيغة المجهول (دَارَ هَجْرَتِكُمْ، رَأَيْتُ سَبْخَةَ) بفتح السين المهملة وسكون الموحدة وفتح الخاء المعجمة وهي الأرض تعلوها الملوحة ولا تكاد تنبت شيئًا إلا بعض الشجر.

(ذَاتِ نَخْلٍ) نخيل: وفي نسخة: ذات نخل (بَيْنَ لَا بَتَيْنِ) تشبيه لابة

وَهُمَا الْحَرَّتَانِ، فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قَبْلَ الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ مُهَاجِرًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى رِسْلِكَ، فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤَذَّنَ لِي»، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضَحِّبَهُ، وَعَلَفَ رَاغِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمَرِ

بالتخفيف وهي أرض فيها حجارة سود كأنها احترقت بالنار وكذلك الحرة بفتح الحاء المهملة وتشديد الراء.

(وَهُمَا الْحَرَّتَانِ، فَهَاجَرَ مَنْ هَاجَرَ قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة أي: جهة (الْمَدِينَةِ حِينَ ذَكَرَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ بَعْضُ مَنْ كَانَ هَاجَرَ إِلَى أَرْضِ الْحَبَشَةِ، وَتَجَهَّزَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (مُهَاجِرًا) أي: حال كونه طالبًا للهجرة من مكة.

(فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: عَلَى رِسْلِكَ) بكسر الراء أي: على هينتك من غير عجلة يقال افعل كذا على رسلك أي: اتند وفي التوضيح الرسل بفتح الراء السير السهل وضبطه في الأصل بكسر الراء وفي بعض الروايات بفتحها.

(فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ يُؤَذَّنَ لِي) على بناء المجهول في الإذن.

(قَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ تَرْجُو ذَلِكَ بِأَبِي أَنْتَ؟) أي: مفدى بأبي أنت؛ وقيل إن قوله أنت تأكيد لفاعل ترجو وبأبي قسم (قَالَ: نَعَمْ، فَحَبَسَ أَبُو بَكْرٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (نَفْسَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِيُضَحِّبَهُ، وَعَلَفَ رَاغِلَتَيْنِ كَانَتَا عِنْدَهُ وَرَقَ السَّمَرِ) بفتح السين المهملة وضم الميم قَالَ الكرمانى: شجر الطلح.

وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: هو ضرب من شجر الطلح الواحد سمرة.

وفي المغرب: السمر من شجر العضاه وهو كل شجر يطعم وله شوك وهو على ضربين: خالص وغير خالص.

فالخالص: الفرق والطلح والسلم والسدر والسيار والسمر والينبوت والفتاد الأعظم والكنهبل والعرب والعوسج.

أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ.

وما ليس بخالص فالشوخط والنبع والشریان والتشيم والعجرم والتالب .
 وواحد العضاه عضهه وعضاهه وعضهه بحذف الهاء الأصلية .
 (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ) وفي الحديث جواز الجوار وكان معروفاً بين العرب .
 وكان وجوه العرب يجيرون من لجأ إليهم واستجار بهم .
 وقد أجار أبو طالب رسول الله ﷺ .

وفيه : أنه إذا خشي المؤمن على نفسه من ظالم فإنه مباح له أن يستجير
 بمن يمنعه ويحميه من الظلم وإن كان مجيره كافراً إن أراد الأخذ بالرخصة وإن
 أراد الأخذ بالعزيمة فله ذلك كما رد الصديق الجوار ورضي بجوار الله
 ورسوله ، والصديق رَضِيَ الله عَنْهُ كان يومئذ من المستضعفين فأثر الصبر على
 ما ناله من الأذى محتسباً على الله واثقاً به فوفاه الله ما وثق به فيه ولم ينله
 مكروهاً حتى أذن له في الهجرة فخرج مع حبيبه ﷺ ونجاها الله تَعَالَى من كيد
 أعدائهما حتى بلغ مراده من الله تَعَالَى من إظهار النبوة وإعلاء الدين .

وفيه : ما كان للصديق رَضِيَ الله عَنْهُ من الفضل والصدق في نصر رسوله
 وبذله نفسه وماله في ذلك ما لم يخف مكانه ولا جهل موضعه .

وفيه : أن كل من ينتفع بإقامته لا يخرج من بلده ويمنع منه إن أرادته حتى
 قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ سَلْمَةَ : أن الفقيه ليس له أن يغزو إلا أن يكون ثمة من ينوب منابه
 ويوجد من يقوم مقامه في التعليم ويمنع من الخروج إن أرادته واحتج بقوله
 تعالى : ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِیَنْفِرُوا كَآفَّةً﴾ [التوبة : 122] الآية .

ومطابقة الحديث للترجمة على ما قاله شارح التراجم أن المجير ملتزم
 للجار أن لا يؤذي من جهة من أجار منه وكأنه ضمن له أن لا يؤذى وأن يكون
 العهدة في ذلك عليه وبهذا يحصل الجواب عما قيل كان المناسب أن يذكر هذا
 في كفالة الأبدان كما ناسب ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ﴾ في كفالة الأموال ،
 والله أعلم .

5 - باب الدِّين

2298 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى، عَلَيْهِ الدِّينُ، فَيَسْأَلُ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ فَضْلًا؟»، فَإِنْ حُدِّثَ أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً صَلَّى، وَإِلَّا قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ،

5 - باب الدِّين

(باب الدِّين) هكذا وقع في رواية الأصيلي وكريمة وليس في رواية أبي ذر وأبي الوقت لا باب ولا ترجمته وسقط الحديث أيضًا من رواية المستملي ووقع في رواية النسفي وابن شويه باب بغير ترجمة وبه جزم الإسماعيلي .

وذكر ابن بطال هذا الحديث في آخر من تكفل عن ميت بدين وصنيعه أليق؛ لأن الحديث لا تعلق له بترجمة جوار أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حتى يكون منها أو يثبت باب بلا ترجمة فيكون كالفصل منها وأما الترجمة بباب الدين فبعيد إذ اللائق بذلك أن يكون في كتاب القرض، والله أعلم.

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) قد مر غير مرة قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) أي: ابن سعد، (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري، (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هكذا رواه عقيل وتابعه يونس وابن أخي ابن شهاب وابن أبي ذئب كما أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وخالفهم مَعْمَرُ فَرَوَاهُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ.

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُؤْتَى بِالرَّجُلِ الْمُتَوَفَّى) بفتح الفاء هو الميت وقوله: (عَلَيْهِ الدِّينُ) جملة حالية، (فَيَسْأَلُ) أي: رسول الله ﷺ: «هَلْ تَرَكَ لِدِينِهِ فَضْلًا؟» أي: قدرًا زائدًا على مؤونة تجهيزه، وفي رواية الكشميهني: قضاء بدل فضلًا، وكذا هو عند مسلم وأصحاب السنن وهو أولى بقوله: (فَإِنْ حُدِّثَ) على البناء للمفعول (أَنَّهُ تَرَكَ لِدِينِهِ وَفَاءً) أي: ما يوفي به دينه (صَلَّى، وَإِلَّا) أي: وإن لم يترك وفاء، (قَالَ لِلْمُسْلِمِينَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»)، فَلَمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْفُتُوحَ يعني من الغنائم وغير ذلك.

قَالَ: «أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ، فَمَنْ تُوَفِّيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَتَرَكَ دِينًا، فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ، وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ»⁽¹⁾.

(قَالَ: أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) لَأَنَّهُ ﷺ تكفل بدين من مات من أمته بعدما كما قَالَ: (فَمَنْ تُوَفِّيَ) على البناء للمفعول.

(مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَتَرَكَ دِينًا) وفي رواية همام عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ فَتَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيعَةً أَيْ: عِيَالًا.

وسياتي في سورة الأحزاب من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَلْفُظٍ: «مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَأَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَأَيُّمَا مُؤْمِنٍ» ذكره.

وفيه: «ومن ترك دينًا أو ضياعًا فليأتني» والضياع بفتح المعجمة بعدها تحتانية.

قال الخطابي: وصف لمن خلفه الميت بلفظ المصدر أي: ذوي ضياع أي: لا شيء لهم.

(فَعَلَيْ قَضَاؤُهُ) أي: مما أفاء الله من الغنائم والصدقات.

(وَمَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِهِ) وفي رواية مسلم: «فهو لورثته».

وفي رواية عبد الرحمن بن عمرة: «فليُرْثْهُ عَصْبَتُهُ» ولمسلم من طريق الأعرج: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «فإِلَى الْعَصْبَةِ مَنْ كَانَ» وفي الحديث من الفوائد تحريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل إلى البراءة منها ولو لم يكن أمر الدين شديدًا لما ترك النَّبِيُّ ﷺ الصلاة على المديون واختلف في أن صلاته على المديون كانت محرمة عليه أو جائزة فيه وجهان.

قَالَ النُّووي: والصواب الجزم بجوازها مع وجود الضامن كما في حديث مسلم.

وحكى الْقُرْطُبِيُّ: أنه إنما كان يمتنع من الصلاة على من أَدَانَ دينًا غير جائز وأما من استدان لأمر جائز فما كان يمتنع وفيه نظر لأن حديث الباب مما يدل

(1) أطرافه 2398، 2399، 4781، 5371، 6731، 6745، 6763 - تحفة 15216.

على التعميم حيث قَالَ: من توفي وعليه دين ولو كان الحال مختلفاً لبينه نعم جاء من حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل فقال: إنما الظالم في الديون التي حملت في البغي والإسراف فأما المتعفف ذو العيال فأنا ضامن له أؤدي عنه فصلى عليه النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ بعد ذلك: «من ترك ديناً» الحديث وهو حديث ضعيف.

وقال الحازمي بعد أن أخرجه: لا بأس به في المتابعات وليس فيه أن التفصيل المذكور كان مستمراً وإنما فيه أنه طرأ بعد ذلك وأنه السبب في قوله ﷺ: «من ترك ديناً فعلي».

وَقَالَ ابن بطال: قوله: «من ترك ديناً فعلي» ناسخ لتركه الصلاة على من مات وعليه دين.

وفيه: أن الإمام يلزمه أن يفعل هكذا فيمن مات وعليه دين فإن لم يفعله وقع القصاص منه يوم القيامة والإثم عليه في الدنيا إن كان حق الميت في بيت المال نفي بقدر ما عليه من الدين وإلا فبقسطه والحديث أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي النِّفَاقَاتِ أَيْضًا وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي الْفَرَائِضِ وَالتَّرْمِذِيُّ فِي الْجَنَائِزِ.

خاتمة:

اشتمل كتاب الحوالة وما معه من الكفالة على اثني عشر حديثاً المعلوم منها طريقان والبقية موصولة المكرر منه فيه وفيما مضى ستة أحاديث والستة الأخرى خالصة وافقه مسلم على تخريجها سوى حديث سلمة بن الأكوع في الصلاة على من عليه دين وسوى حديث ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي الميراث وفيه من الآثار عن الصحابة فمن بعدهم ثمانية آثار واللّه المستعان وعليه التكلان.

وقد وقع الفراغ من تنميق هذه الأوراق بعون الله الوهاب على الإطلاق وهي القطعة العاشرة من شرح صحيح البخاري عليه رحمة ربه الباري على يدي جامعها العبد الفقير إلى عناية مولاه القدير أبي محمد عبد الله بن محمد الشهير

بيوسف أفندي زاده، كتب الله لهم الحسنى وزيادة يوم الأحد بين الصلاتين الخامس عشر من شهر الله المحرم من شهور سنة ثمان وثلاثين ومائة وألف من تاريخ هجرة من يأخذ العفو ويأمر بالعرف عليه وعلى آله وأصحابه من الصلوات أزكاها ومن التسليمات أوفهاها ومن التحيات أنماها ويتلوها إن شاء الله تعالى القطعة الحادية عشرة المبتدأة بكتاب الوكالة وأنضرع إلى الله تعالى بكمال التضرع والابتغال في شأن الاختتام إلى آخر الجامع الصحيح وأسأله تعالى أن يتوفاني على الإيمان والإسلام بحرمة خير الأنام مُحَمَّد عليه الصلاة والسلام.

فهرس المحتويات

3	34 - كِتَابُ الْبُيُوعِ
9	1 - باب مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ...﴾
21	2 - باب: الْحَلَالُ بَيْنَ، وَالْحَرَامُ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ
24	3 - باب تَفْسِيرُ الْمُشَبَّهَاتِ
37	4 - باب مَا يُتَنَزَّهُ مِنَ الشُّبُهَاتِ
40	5 - باب مَنْ لَمْ يَرَ الْوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الشُّبُهَاتِ
43	6 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾
44	7 - باب مَنْ لَمْ يُيَالِ مِنْ حَيْثُ كَسَبَ الْمَالَ
46	8 - باب التَّجَارَةِ فِي الْبَرِّ
50	9 - باب الْخُرُوجِ فِي التَّجَارَةِ
55	10 - باب التَّجَارَةِ فِي الْبَحْرِ
59	11 - باب: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾
60	12 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنِفِقُوا مِنْ طِبْعَتِ مَا كُتِبَتْمْ﴾
62	13 - باب مَنْ أَحَبَّ الْبَسْطَ فِي الرِّزْقِ
66	14 - باب شِرَاءِ النَّبِيِّ ﷺ بِالنِّسِيئَةِ
73	15 - باب كَسْبُ الرَّجُلِ وَعَمَلُهُ بِيَدِهِ
91	16 - باب السُّهُولَةِ وَالسَّمَاحَةِ فِي الشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ، وَمَنْ طَلَبَ حَقًّا فَلْيَطْلُبْهُ فِي عَفَافٍ ...
94	17 - باب مَنْ أَنْظَرَ مُوسِرًا
98	18 - باب مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا
101	19 - باب: إِذَا بَيْنَ الْبَيْعَانِ وَلَمْ يَكْتُمَا وَنَصَحَا
113	20 - باب بَيْعِ الْخُلْطِ مِنَ التَّمْرِ

- 21 - باب مَا قِيلَ فِي اللَّحَامِ وَالْجَزَارِ 115
- 22 - باب مَا يَمَحَقُ الْكَذِبَ وَالْكِثْمَانُ فِي الْبَيْعِ 118
- 23 - باب قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الْزَبُوتُ ءَامِنُونَ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً
وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ 119
- 24 - باب أَكَلَ الرَّبَا وَشَاهِدِهِ وَكَاتِبِهِ 121
- 25 - باب مُوَكَّلِ الرَّبَا 127
- 26 - باب: ﴿يَمَحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الضَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ 134
- 27 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْحَلْفِ فِي الْبَيْعِ 136
- 28 - باب مَا قِيلَ فِي الصَّوَاغِ 139
- 29 - باب ذِكْرُ الْقَيْنِ وَالْحَدَّادِ 144
- 30 - باب ذِكْرُ الْخَيْطِ 148
- 31 - باب ذِكْرُ النَّسَاجِ 150
- 32 - باب النَّجَّارِ 152
- 33 - باب شِرَاءِ الْحَوَائِجِ بِنَفْسِهِ 154
- 34 - باب شِرَاءِ الدَّوَابِّ وَالْحُمْرِ، وَإِذَا اشْتَرَى دَابَّةً أَوْ جَمَلًا وَهُوَ عَلَيْهِ، هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ
قَبْضًا قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ 155
- 35 - باب الْأَسْوَاقِ الَّتِي كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتَبَاعَ بِهَا النَّاسُ فِي الْإِسْلَامِ 163
- 36 - باب شِرَاءِ الْإِبِلِ الْهَيْمِ، أَوْ الْأَجْرَبِ 164
- 37 - باب بَيْعِ السِّلَاحِ فِي الْفِتْنَةِ وَغَيْرِهَا 168
- 38 - باب فِي الْعَطَارِ وَبَيْعِ الْمِسْكِ 172
- 39 - باب ذِكْرُ الْحَجَّامِ 176
- 40 - باب التَّجَارَةِ فِيمَا يُكْرَهُ لِبُسِّهِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ 178
- 41 - باب: صَاحِبُ السَّلْعَةِ أَحَقُّ بِالسَّوْمِ 184
- 42 - باب: كَمْ يَجُوزُ الْخِيَارُ؟ 185

- 43 - باب : إِذَا لَمْ يُوقَّتْ فِي الْخِيَارِ ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟ 189
- 44 - باب : الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَّفَقَا 191
- 45 - باب : إِذَا خَبَرَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ 200
- 46 - باب : إِذَا كَانَ الْبَائِعُ بِالْخِيَارِ ، هَلْ يَجُوزُ الْبَيْعُ؟ 203
- 47 - باب : إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا ، فَوَهَبَ مِنْ سَاعَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَتَّفَقَا ، وَلَمْ يُنْكِرِ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي ، أَوْ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ 205
- 48 - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْخِدَاعِ فِي الْبَيْعِ 213
- 49 - باب مَا ذُكِرَ فِي الْأَسْوَاقِ 219
- 50 - باب كَرَاهِيَةِ السَّحَبِ فِي السُّوقِ 237
- 51 - باب : الْكَيْلُ عَلَى الْبَائِعِ وَالْمُعْطَى 241
- 52 - باب مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْكَيْلِ 247
- 53 - باب بَرَكَةِ صَاعِ النَّبِيِّ ﷺ وَمَدِّهِم 250
- 54 - باب مَا يُذَكَّرُ فِي بَيْعِ الطَّعَامِ وَالْحُكْرَةِ 253
- 55 - باب بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ ، وَيَبْعَ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ 263
- 56 - باب مَنْ رَأَى : إِذَا اشْتَرَى طَعَامًا جِزَافًا ، أَنْ لَا يَبِيعَهُ حَتَّى يُؤْوِيَهُ إِلَى رَحْلِهِ ، وَالْأَدَبِ فِي ذَلِكَ 267
- 57 - باب : إِذَا اشْتَرَى مَتَاعًا أَوْ دَابَّةً ، فَوَضَعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ أَوْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ 270
- 58 - باب : لَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ ، وَلَا يَسُومُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ ، حَتَّى يَأْذَنَ لَهُ أَوْ يَنْزُكَ . 278
- 59 - باب بَيْعِ الْمُرَايَدَةِ 286
- 60 - باب النَّجَشِ ، وَمَنْ قَالَ : « لَا يَجُوزُ ذَلِكَ الْبَيْعُ » 292
- 61 - باب بَيْعِ الْعَرَرِ وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ 297
- 62 - باب بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ 305
- 63 - باب بَيْعِ الْمُنَابَذَةِ 310
- 64 - باب النَّهْيِ لِلْبَائِعِ أَنْ لَا يُحْفَلَ الْإِبِلَ ، وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَكُلِّ مُحَفَّلَةٍ 313

- 65 - باب : إِنْ شَاءَ رَدَّ الْمُصْرَاءَ وَفِي حَلَّتْهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ 327
- 66 - باب بَيْعِ الْعَبْدِ الزَّانِي 330
- 67 - باب الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ مَعَ النَّسَاءِ 337
- 68 - باب : هَلْ يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِغَيْرِ أَجْرٍ ، وَهَلْ يُعِينُهُ أَوْ يَنْصَحُهُ 339
- 69 - باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِأَجْرٍ 344
- 70 - باب : لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ بِالسَّمْسَرَةِ 345
- 71 - باب النَّهْيُ عَنِ تَلْقَى الرُّكْبَانِ 349
- 72 - باب مُنْتَهَى التَّلْقَى 357
- 73 - باب : إِذَا اشْتَرَطَ شُرُوطًا فِي الْبَيْعِ لَا تَحُلُّ 361
- 74 - باب بَيْعِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ 369
- 75 - باب بَيْعِ الزَّيْبِ بِالزَّيْبِ ، وَالطَّعَامِ بِالطَّعَامِ 370
- 76 - باب بَيْعِ الشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ 376
- 77 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ 380
- 78 - باب بَيْعِ الْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ 380
- 79 - باب بَيْعِ الدِّينَارِ بِالدِّينَارِ نَسَاءً 386
- 80 - باب بَيْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ نَسِيئَةً 390
- 81 - باب بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ يَدًا بِيَدٍ 392
- 82 - باب بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ ، وَهِيَ بَيْعُ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ ، وَبَيْعُ الزَّيْبِ بِالكَرْمِ ، وَبَيْعُ الْعَرَايَا 394
- 83 - باب بَيْعِ التَّمْرِ عَلَى رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ 407
- 84 - باب تَفْسِيرِ الْعَرَايَا 417
- 85 - باب بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا 425
- 86 - باب بَيْعِ النَّخْلِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا 437
- 87 - باب : إِذَا بَاعَ الثَّمَارَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صِلَاحُهَا ، ثُمَّ أَصَابَتْهُ عَاهَةٌ فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ 438

- 88 - باب شِراءِ الطَّعامِ إِلَى أَجَلٍ 443
- 89 - باب إِذَا أَرَادَ بَيْعُ تَمْرٍ بِتَمْرٍ خَيْرٌ مِنْهُ 444
- 90 - باب مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِثَ، أَوْ أَرْضًا مَزْرُوعَةً أَوْ بِإِجَارَةٍ 449
- 91 - باب بَيْعِ الزَّرْعِ بِالطَّعامِ كَيْلًا 457
- 92 - باب بَيْعِ النَّخْلِ بِأَصْلِهِ 458
- 93 - باب بَيْعِ الْمُخَاضِرَةِ 460
- 94 - باب بَيْعِ الْجُمَارِ وَأَكْلِهِ 463
- 95 - باب مَنْ أَجْرَى أَمْرَ الْأَمْصَارِ عَلَى مَا يَتَعَارَفُونَ بَيْنَهُمْ : فِي الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالْمِكْيَالِ وَالْوِزْنِ، وَسُنَنِهِمْ عَلَى نِيَّاتِهِمْ وَمَذَاهِبِهِمُ الْمَشْهُورَةِ 464
- 96 - باب بَيْعِ الشَّرِيكِ مِنْ شَرِيكِهِ 476
- 97 - باب بَيْعِ الْأَرْضِ وَالْدُّورِ وَالْعُرُوضِ مُشَاعًا غَيْرَ مَقْسُومٍ 480
- 98 - باب : إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا لغيرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ فَرَضِيَ 482
- 99 - باب الشُّرَاءِ وَالْبَيْعِ مَعَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْحَرْبِ 490
- 100 - باب شِراءِ الْمَمْلُوكِ مِنَ الْحَرْبِيِّ وَهَيْبَتِهِ وَعَثْفِهِ 493
- 101 - باب جُلُودِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ أَنْ تُذْبَعَ 508
- 102 - باب قَتْلِ الْخَنْزِيرِ 509
- 103 - باب : لَا يُذَابُ شَحْمُ الْمَيْتَةِ وَلَا يُبَاعُ وَدَكُهُ 513
- 104 - باب بَيْعِ التَّصَاوِيرِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا رُوحٌ، وَمَا يُكْرَهُ مِنْ ذَلِكَ 519
- 105 - باب تَحْرِيمِ التَّجَارَةِ فِي الْخَمْرِ 527
- 106 - باب إِنْهُمْ مَنْ بَاعَ حُرًّا 528
- 107 - باب أَمْرُ النَّبِيِّ ﷺ الْيَهُودَ بِبَيْعِ أَرْضِيهِمْ حِينَ أَجْلَاهُمْ وَدِمْنَهُمْ 532
- 108 - باب بَيْعِ الْعَبِيدِ وَالْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ نَسِيئَةً 534
- 109 - باب بَيْعِ الرَّقِيقِ 542
- 110 - باب بَيْعِ الْمُدَبَّرِ 545

- 111 - باب : هَلْ يُسَافِرُ بِالْجَارِيَةِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَبْرِئَهَا؟ 548
- 112 - باب بَيْعِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ 556
- 113 - باب ثَمَنِ الْكَلْبِ 563

35 - كِتَابُ السَّلَامِ

- 1 - باب السَّلَامِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ 575
- 2 - باب السَّلَامِ فِي وَزْنٍ مَعْلُومٍ 576
- 3 - باب السَّلَامِ إِلَى مَنْ لَيْسَ عِنْدَهُ أَضْلٌ 580
- 4 - باب السَّلَامِ فِي النَّخْلِ 584
- 5 - باب الْكَفِيلِ فِي السَّلَامِ 591
- 6 - باب الرَّهْنِ فِي السَّلَامِ 594
- 7 - باب السَّلَامِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ 595
- 8 - باب السَّلَامِ إِلَى أَنْ تُتَجَّ النَّاقَةُ 597
- 601

36 - كِتَابُ الشُّفْعَةِ

- 1 - باب الشُّفْعَةِ مَا لَمْ يُقْسَمْ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فَلَا شُفْعَةَ 603
- 2 - باب عَرْضِ الشُّفْعَةِ عَلَى صَاحِبِهَا قَبْلَ الْبَيْعِ 604
- 3 - باب : أَيُّ الْجَوَارِ أَقْرَبُ؟ 608
- 614

37 - كِتَابُ الْإِجَارَةِ

- 1 - باب اسْتِئْجَارِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ 619
- 2 - باب رَغْيِ الْغَنَمِ عَلَى قَرَارِيطَ 619
- 3 - باب اسْتِئْجَارِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ، أَوْ إِذَا لَمْ يُوجَدْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ 626
- 4 - باب إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِيَعْمَلَ لَهُ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ بَعْدَ شَهْرٍ، أَوْ بَعْدَ سَنَةٍ جَازَ، وَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا الَّذِي اشْتَرَطَاهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ 629
- 5 - باب الْأَجِيرِ فِي الْعَزْوِ 637
- 640

- 644 6 - باب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَبَيَّنَ لَهُ الْأَجَلَ وَلَمْ يَبَيِّنِ الْعَمَلَ
- 647 7 - باب إِذَا اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا، عَلَى أَنْ يُقِيمَ حَائِطًا، يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ جَارَ
- 651 8 - باب الْإِجَارَةُ إِلَى نِصْفِ النَّهَارِ
- 654 9 - باب الْإِجَارَةُ إِلَى صَلَاةِ الْعَصْرِ
- 657 10 - باب إِنْ مَنَعَ مِنْ أَجْرِ الْأَجِيرِ
- 658 11 - باب الْإِجَارَةُ مِنَ الْعَصْرِ إِلَى اللَّيْلِ
- 662 12 - باب مَنْ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَتَرَكَ الْأَجِيرُ أَجْرَهُ، فَعَمِلَ فِيهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَزَادَ، أَوْ مَنْ عَمِلَ فِي مَالٍ غَيْرِهِ، فَاسْتَفْضَلَ
- 666 13 - باب مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ لِيَحْمِلَ عَلَى ظَهْرِهِ، ثُمَّ تَصَدَّقَ بِهِ، وَأَجْرَةُ الْحَمَالِ
- 668 14 - باب أَجْرُ السَّمْسَرَةِ
- 672 15 - باب: هَلْ يُؤَاجِرُ الرَّجُلُ نَفْسَهُ مِنْ مُشْرِكٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ
- 674 16 - باب مَا يُعْطَى فِي الرُّقْبَةِ عَلَى أَحْيَاءِ الْعَرَبِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ
- 698 17 - باب ضَرْبَةُ الْعَبْدِ، وَتَعَاهُدُ صَرَائِبِ الْإِمَاءِ
- 700 18 - باب خَرَاكِ الْحَجَّامِ
- 702 19 - باب مَنْ كَلَّمَ مَوَالِيَ الْعَبْدِ أَنْ يُخَفِّقُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاكِهِ
- 704 20 - باب كَسْبُ الْبَغِيِّ وَالْإِمَاءِ
- 708 21 - باب عَسْبُ الْفَخْلِ
- 712 22 - باب: إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا
- 719 38 - كِتَابُ الْحَوَالَاتِ
- 719 1 - باب الْحَوَالَةِ، وَهَلْ يَرْجِعُ فِي الْحَوَالَةِ؟
- 728 2 - باب إِذَا أَحَالَ عَلَى مِلِّيٍّ فَلَيْسَ لَهُ رَدُّ
- 729 3 - باب إِنْ أَحَالَ دَيْنَ الْمَيِّتِ عَلَى رَجُلٍ جَارَ

735	39 - كِتَابُ الْكَفَالَةِ
735	1 - باب الْكَفَالَةِ فِي الْقَرْضِ وَالذُّيُونِ بِالْأُتْدَانِ وَغَيْرِهَا
745	2 - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيْبَهُمْ﴾
751	3 - باب مَنْ تَكْفَّلَ عَنْ مَيْتٍ دَيْنًا، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ
756	4 - باب جِوَارِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَقْدِهِ
765	5 - باب الدَّيْنِ
769	فهرس المحتويات